مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة
عدد خاص تشرين الثاني ٢٠٢٢
الجزء الثالث

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

رقم الإيداع
2442

رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

واقع المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني ٢٠٢٢

AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Special issue
November 2022

009647901409233

afsj@mof.gov.iq

رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق
2442

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمـــي الدولـــي

السنوي (الثانـــي)

القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر

وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق النهوض الاقتصادي

بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

المحور الخامس

دور القطاع المصرفي في مواجهة التحديات البيئية والتمويل الأخضر

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
١	العنوان	التمويل الأخضر كآلية لدعم التحول نحو الاقتصاد الدائري لمواجهة التحديات البيئية –التجربة الصينية أنموذجا–	١-٢٦
	الباحث	● جبايلي شهرزاد / جامعة ٢٠ أوت – سكيكدة– الجزائر	
٢	العنوان	تحليل اتجاهات المصارف الخاصة نحو تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل/ دراسة تطبيقية للعام ٢٠٢٢	٢٧-٦٢
	الباحث	● أ.د.سردار عثمان خضر/جامعة صلاح الدين/ كلية الأدارة والاقتصاد ● م.م مظفر حمد مصطفى /جامعة صلاح الدين/ كلية الأدارة والاقتصاد	
٣	العنوان	امكانية اعتماد نموذج ESG في بناء مرتكزات التمويل الأخضر في العراق بتوسيط الاستثمار المسؤول اجتماعيا	٦٣-٨٨
	الباحث	● أ.م.د.صلاح الدين محمدامين الامام/الجامعة التقنية الوسطى /الكلية التقنية الأدارية –بغداد	
٤	العنوان	التسويق المصرفي الاخضر ودوره في دعم انشطة احتواء الزبائن دراسة تحليلية لاراء عينة من زبائن المصارف الحكومية في مدينة النجف	٨٩-١٣٤
	الباحث	● أ.م.د.علي محمود علي سماكة/جامعة الكوفة /كلية الادارة والاقتصاد ● أ.م.د.ضرغام علي مسلم/جامعة الفرات الأوسط التقنية/الكلية التقنية الادارية	
٥	العنوان	التمويل الأخضر وتأثيره في الأداء المالي للمصارف – دراسة حالة لمصرفي الزراعي والتعمير الصينيين وامكانية تطبيقه في العراق	١٣٥--١٦٦
	الباحث	● أ.م.د.بلال نوري سعيد/جامعة النهرين/كلية الادارة والاقتصاد ● م.د.هنادي صكر مكطوف/جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد	

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
٦	العنوان	ابعاد الأداء البيئي والاجتماعي والمالي وعلاقتهم في القطاع المصرفي	١٦٧-١٩٤
	الباحث	• أ.م.د.علي عبودي نعمة/ كلية الإمام الكاظم (ع) • م.د.ايمان كاظم عباس/ كلية القانون – جامعة واسط	
٧	العنوان	دور التمويل الاخضر في تنمية المشاريع الاستثمارية النظيفة – دراسة لواقع التمويل الاخضر في العراق	١٩٥-٢٣٦
	الباحث	• أ.م.د.شذى عبد الحسين جبر/الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية – بغداد • م.د.شاكر محسن صابر/ وزارة النقل	
٨	العنوان	دور المصارف الخضراء في تحسين المناخ بالتطبيق في مجموعة من المصارف المصرية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٨(مع اشارة للمصارف العراقية)	٢٣٧-٢٥٠
	الباحث	• أ.م.د.حلا سامي خضير/كلية الادارية والاقتصاد-جامعة الموصل • م.م.عمار شهاب أحمد الأحمد/ وزارة التربية – نينوى	
٩	العنوان	التكنولوجيا المالية طريق القطاع المصرفي نحوالصيرفة الخضراء	٢٥١-٢٩٦
	الباحث	• أ.م.د.عبد الرسول علي حسين/ الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد • شهد ماجد عبد/الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد	
١٠	العنوان	دور الصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة	٢٩٧-٣١٨
	الباحث	• د.أمينة عبد الاله العامري/ الجامعة التقنية الوسطى –معهد الأدارة – الرصافة	

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
١١	العنوان	دور التمويل الأخضر في تعزيز الإبتكار التكنلوجي في ظل المسؤولية الاجتماعية, دراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات العاملة في محافظة الانبار للفترة من (٢٠١٧-٢٠٢١)	٣١٩-٣٤٤
	الباحث	● م.مناف عبد المطلب احمد/جامعة الأنبار/كلية الادارة والاقتصاد ● م.م.ذو الفقار عبد المجيد محمد /جامعة الأنبار/كلية الادارة والاقتصاد ● أ.م.طارق طعمة عطية /جامعة الأنبار/كلية الادارة والاقتصاد	
١٢	العنوان	التمويل الأخضر وتعزيز الزراعة المستدامة- دراسة حالة المبادرة الزراعية عام ٢٠٠٨ ومبادرة البنك المركزي عام ٢٠١٥ في العراق	٣٤٥-٣٨٤
	الباحث	● محمد علي جاسم/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد	

التمويل الأخضر كآلية لدعم التحول نحو الاقتصاد الدائري لمواجهة التحديات البيئية التجربة الصينية أنموذجا

Green Finance as a Mechanism to Support the Transition Towards a Circular Economy to Meet Environmental Challenges - The Chinese Experience as a Model

جبايلي شهرزاد

جامعة ٢٠ أوت – سكيكدة– الجزائر

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

مع تزايد الضغوط المؤثرة على البيئة نتيجة النمو الاقتصادي المصاحب للزيادة السكانية على المستوى العالمي، وما أعقبه من مضاعفة في الاحتياجات والالتزامات التي تعمل على استنفاذ الموارد الطبيعية، والتي تعد حصيلة للنهج الاقتصادي ضيق الأفق والذي سار عليه العالم منذ الثورة الصناعية الأولى، والذي يعرف بالاقتصاد الخطي، كان لزاما على الدول البحث عن رؤى جديدة أكثر توافقا مع البيئة والتي يعد الاقتصاد الدائري في مقدمتها، ويعد هذا الأخير نموذجا اقتصاديا يهدف لتحقيق استدامة الموارد والحد من التلوث ، ناهيك عن ضمان تلبية حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية، إلا أن هذا الانتقال يلزمه مصدر تمويل فعال ومستدام يتماشى وهذا التوجه، وعليه جاءت هذه الدراسة لإبراز الدور الذي يلعبه التمويل الأخضر في دعم الانتقال نحو الاقتصاد الدائري بإسقاط ذلك على التجربة الصينية.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١- ٢٦

وخلصت الدراسة لجملة من النتائج كان أهمها الدور الفعال الذي يلعبه التمويل الأخضر في دفع وتسريع وتيرة هذا الانتقال لمواجهة التحديات البيئية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر، التحديات البيئية، الاقتصاد الدائري، الاقتصاد

Abstract

With the increasing pressures affecting the environment as a result of the economic growth accompanying the increase in population at the global level, and the subsequent doubling of the needs and obligations that work to deplete natural resources, which is the result of the narrow-minded economic approach that the world has followed since the first industrial revolution, which is known as the linear economy. It was necessary for countries to search for new visions that are more compatible with the environment, of which the circular economy is at the forefront. And sustainable in line with this trend, and therefore this study came to highlight the role that green finance plays in supporting the transition towards a circular economy by projecting that on the Chinese experience.

The study concluded a number of results, the most important of which was the effective role played by green financing in advancing and accelerating the pace of this transition to meet environmental challenges.

Keywords: green finance, environmental challenges, circular economy, economics

المقدمة

شهد العالم في الفترة الأخيرة تحولات عديدة في جميع الميادين، حيث بدا جليا التسابق نحو التطور والتنمية المتسارعة، أين ظهرت مشكلات خطيرة كان لها الوقع البارز على تفاقم المشاكل البيئية، في مقدمتها التلوث واستنزاف الموارد والطاقة، وهذا كان طبيعيا في ظل إهمال المناهج التنموية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، مما دفع لإيجاد نماذج اقتصادية بديلة صديقة للبيئة وأكثر توافقا مع الطبيعة ومن ثم أكثر استدامة.

كحل بديل ونتاجا لهذا السعي برز نموذج الاقتصاد الدائري المبني أساسا على خلق قيمة إيجابية على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي، والأهم أن هذا النمط الاقتصادي البديل الذي يهتم بتغيير كل أساليب الانتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، من خلال الاستخدام الكفء والرشيد للموارد، إعادة التدوير والتصنيع للمواد والمنتجات، التصميم البيئي والايكولوجيا الصناعية أصبح يشكل وسيلة للتنمية المستدامة.

وإذا كان التحول نحو الاقتصاد الدائري يشكل تحديا كبيرا لما هو منشود منه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فإن مسألة تمويل هذا التحول تعد هي العائق الأكبر، وفي هذا السياق يعد التمويل الأخضر كعامل تمكين رئيسي للانتقال نحو الاقتصاد الدائري.

وعلى هذا الأساس وبناءا على ما سبق تتبلور معالم **إشكالية الدراسة** في التساؤل التالي:

هل يساهم التمويل الأخضر في دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري، وما مدى واقعية هذا الطرح في الصين؟

١- المبحث الاول: منهجية البحث

١ .١- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عرض وتحليل أهمية التمويل الأخضر ودوره في دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري، خاصة في ظل التوجهات العالمية للحفاظ على الموارد وضمان استدامتها.

١ .٢- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:

- محاولة توضيح الإطار النظري للتمويل الأخضر ومجالاته؛
- تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الدائري وأهم مبادئه؛

– إبراز الدور الذي يلعبه التمويل الأخضر في دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري في الصين.

١ .٣– المنهج المتبع:

لمعالجة إشكالية الدراسة والوصول إلى الأهداف المعلنة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل تحديد معالم الظاهرة المدروسة والإلمام بجوانبها.

١ .٤– هيكلة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي:

١– أساسيات حول الاقتصاد الدائري.

٢– خلفية نظرية حول التمويل الأخضر.

٣– مدى مساهمة التمويل الأخضر في دعم التحول إلى الاقتصاد الدائري في الصين.

٢– المبحث الثاني: الجانب النظري

٢ .١– أساسيات حول الاقتصاد الدائري:

نظرا للإجماع العالمي على أهمية الاقتصاد الدائري، لما يحمله من إمكانات كبيرة، وفرص للنمو، ورفع لمستوى كفاءة استخدام الموارد، فقد دعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدول إلى إدخال المفهوم الدائري في اقتصادياتها، لا سيما أنه سيكون واحداً من أكثر القضايا الاستراتيجية الفاعلة في السنوات المقبلة.

٢ .١ .١– تعريف الاقتصاد الدائري:

تعددت تعاريف الاقتصاد الدائري بتعدد واختلاف وجهات النظر وعليه لم يتم وضع تعريف موحد له بعد، ومن بين جملة التعاريف المقدمة ما يلي:

❖ "نموذج اقتصادي حيوي نشط يحفز على التحكّم بشكل أكبر في الموارد والإمكانات، ويستهدف تقليل الهدر في المواد الخام والمستخدمة والسلع والطاقة،

والاستفادة منها قدر الإمكان بما ينعكس على خفض الإنفاق وترشيد الاستهلاك وتقليص الانبعاثات وتقليل النفايات"؛[١]

❖ "الاقتصاد الدائري هو النموذج البديل للاقتصاد الخطي التقليدي القائم على (أخذ، صنع، استخدام وتخلص) والذي يتم فيه المحافظة على استخدام الموارد لأطول فترة ممكنة، مع ضمان استخراج أقصى قيمة لها أثناء الاستخدام، ثم استرجاع المنتجات والمواد واعادة استخدامها وهذا وفق مقاربة R٣ (تقليل، إعادة الاستخدام وإعادة التدوير)".[٢]

وعلى ضوء التعريفان السابقان يمكن تعريف الاقتصاد الدائري على أنه: "نهج عملي جديد قائم على الاستخدام الكفء والمثالي للموارد الطبيعية ضمن حلقات دائرية مغلقة، يسعى لترسيخ المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، من خلال الاستجابة للمسائل البيئية، الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بأساليب الإنتاج والاستهلاك الحالية".

٢ .١ .٢– مبادئ الاقتصاد الدائري:

يقوم الاقتصاد الدائري بشكل أساسي على ثلاثة مبادئ رئيسية والتي تتمثل في 3Rs (التقليل، إعادة الاستخدام وإعادة التدوير) والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:[٣]

---

[١] عدنان سليمان، لولي شعبان، (٢٠٢٢): **التوجه نحو الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي (أهمية استخدام منهجية الاقتصاد الدائري للكربون في مرحلة إعادة البناء والتنمية)**، مجلة جامعة البعث، المجلد ٤٤، العدد ١٠، ص ٢٤.

[2] Vasileios Rizos, Katja Tuokko, Arno Behrens, (2017): **The Circular Economy A review of definitions -processes and impacts-**, Reseach Report, p06. Available at: https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwiiqcuezdv1AhUN6OAKHRp1CusQFnoECAMQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.eesc.europa.eu%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2Ffiles%2Fceps_report_the_circular_economy_a_review_of_definitions_processes_and_impacts.pdf&usg=AOvVaw13_LiYYoz2kpWptHy3DK-

[3] Josephine Acheampong, (2016): **Green Financing: Financing Circular Economy Companies –Case Studies of Ragn-Sells foretagen AB and Inrego AB-**, KTH Industrial Engineering and Management, Industrial Management, Stockholm, Sweden, p-p: 19-21.

❖ **التقليل:** في الماضي كان مصطلح "تقليل" يعني استخدام موارد أقل لتصنيع نفس المقدار من الانتاج، ولكن في الثمانينات مع ظهور مصطلح الكفاءة البيئية التقليل أصبح المبدأ الأساسي والذي يعني تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، التلوث، الانبعاثات والنفايات.

وقد أسندت مسؤولية التقليل إلى المصنعين ومع ذلك يمكن للمستهلكين المساهمة في كفاءة الموارد من خلال تغير عاداتهم الاستهلاكية.

❖ **إعادة الاستخدام:** في الاقتصاد الدائري تتحلل المواد البيولوجية لتصبح مغذيات في المحيط الحيوي، والمواد التقنية التي كان من الممكن التخلص منها كنفايات يتم التقاطها مرة أخرى في الحلقة وإعادة استخدامها.

وفقا لمؤسسة **(إلين ماك آرثر، ٢٠١٣)** يتم إعادة استخدام المنتج عند استخدامه في أوقات لاحقة لنفس الغرض، سواء في شكله الأولي أو بعد إجراء بعض التحسينات عن طريق الإصلاح، التجديد، إعادة التصنيع وإعادة التصميم.

❖ **إعادة التدوير:** هي عملية تحويل المواد والعناصر التي تم التخلص منها كنفايات إلى عناصر جديدة.

ولكن هذه العملية تكون ذات فائدة إذا تمتعت المواد المعاد تدويرها بالجودة مع مراعاة تكاليف المعالجة والتكلفة البيئية عن هذه الأنشطة.

٢ .١ .٣- أهداف الاقتصاد الدائري:

يسعى الاقتصاد الدائري لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:[٤]

- العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية؛

[٤] رحاب الإسلام تومي، سليمان شيبوط، (٢٠٢١): **متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري لتحقيق تنمية بيئية مستدامة**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد ٠٤، العدد ٠١، ص١٠.

– الحد من إنتاج النفايات والتقليل من استهلاك الطاقة، بالإضافة للاعتماد على الطاقات المتجددة؛

– النفايات تصبح مورد اقتصادي ذو قيمة مضافة خاصة مع تواجدها بكميات كبيرة؛

– العمل على إطالة عمر المنتجات عبر إعادة استخدامها أو تدويرها؛

– العمل على خلق وظائف خضراء؛

– التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة؛

– دعم النمو الاقتصادي من خلال خلق ريادة أعمال جديدة تهتم بالجانب البيئي؛

– تخفيف الضغط على البيئة مع حماية الأنظمة البيئية.

٢ .١ .٤– مؤشرات الاقتصاد الدائري:

قد يتباذر إلى الذهن السؤال التالي: هل يمكن قياس الاقتصاد الدائري، وما الذي يتم قياسه؟

سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات التي تساعد على قياس ومتابعة الاقتصاد الدائري، حيث يعد قياس التقدم أساسيا في الانتقال للاقتصاد الدائري لأن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته، ويمكن تقسيم مؤشرات الاقتصاد الدائري كما يلي:[٥]

أ. **الاستهلاك الفردي من المواد:** يمثل الاستهلاك الفردي من المواد مجموع ما يتم استخراجه من مواد أولية من إقليم مضاف إليه ما يتم استيراده وتخفيض الكمية المصدرة .ويأتي هذا المؤشر ضمن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة ٢٠٣٠، وتحاول الدول تخفيض هذا المعدل في سبيل تطبيق الاقتصاد الدائري فكلما انخفض الاستهلاك الفردي من المواد كلما دل ذلك على انخفاض تبديد الموارد الطبيعية.

[5] Ecologique, M. D. (2021, 04). Récupéré sur 10 indicateurs clés pour le suivi de l'économie circulaire , pp 08-35. https://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/10-indicateurs-cles-pour-le-suivi-de-leconomie-circulaire-edition-2021 (consulté le 03,09,2021)

ب.**إنتاجية المواد:** هي عبارة عن نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستهلاك الفردي من المواد، ويسمح هذا المؤشر بالحكم على مدى زيادة كفاءة استخدام المواد في الاقتصاد. وبديهيا فإن زيادة إنتاجية المواد دلالة على زيادة الكفاءة والعكس صحيح، ومثله مثل المؤشر السابق يدخل هذا المؤشر ضمن أهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠.

ج. **عدد الحائزين على العلامات البيئية Ecolabel:** العلامة البيئية عبارة عن شهادة تمنح لطالبها بعد أن يستوفي شروط ومتطلبات بيئة معينة تحدد إما على المستوى المحلي أو الإقليمي. وتدل حيازة منتوج معين لهذه العلامات بأن آثاره البيئية خلال طول فترة حياته أقل بكثير من الآثار البيئية للمنتجات المشابهة التي لا تحوز على علامات بيئية.

د. **مؤشر التكافل الصناعي Symbiose Industriel:** هو عبارة عن نمط تنظيمي ما بين المؤسسات الصناعية يسهل عملية تبادل الموارد فيما بينها وتشارك الإمكانيات من أجل إما الاقتصاد في استغلال الموارد من مياه وطاقة أو تحسين الإنتاجية. وزيادة عدد المؤسسات الصناعية البيئية (التي تعمل وفق مبدأ التكافل الصناعي) يدل على ارتفاع نسبة الدائرية في الاقتصاد، وقد بدأ تطبيق هذا النهج في فرنسا في أواخر التسعينات.

هـ. **الاستغلال المشترك للسيارة Le covoiturage:** يؤدي زيادة الاستغلال المشترك من أجل تقاسم أعباء السفر لمسافات طويلة أو قصيرة والتخفيض من تكاليفه إلى الحد من الضغوطات البيئية للعائلات بمناسبة تنقلاتهم. وكلما زاد عدد من يشترك في استغلال السيارة خلال التنقل زادت دائرية الاقتصاد.

و. **التبذير الغذائي Le gaspillage alimentaire:** يعرف التبذير الغذائي بأنه أي طعام موجه للاستهلاك البشري يفقد أو يرمى أو تتدهور حالته في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية، هذا السلوك الشائع في نمط الاقتصاد الخطي يؤدي إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة في الموارد، وبالتالي فالتخفيض منه يدل على دائرية الاقتصاد.

ز. **ميزانية العائلات على الصيانة والإصلاح:** تؤدي عملية صيانة المنتجات وإصلاحها إلى إطالة فترة حياة المنتوج والتخفيض من الآثار البيئية لعملية الاستهلاك. ان تفضيل عملية الإصلاح على التجديد تسمح بإطالة فترة الاستخدام والحد من الاستبدال الذي يعد من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة استهلاك الموارد. إن تتبع هذا المؤشر تسمح لنا بفهم ممارسات العائلات في هذا الميدان.

ح. **تطور حجم النفايات في المكبات:** يمثل زيادة حجم النفايات في المكبات خسارة في الموارد ويعطل تنمية الاقتصاد الدائري.

ط. **إدماج المواد المعاد تدويرها في العملية الإنتاجية:** المواد الأولية المعاد تدويرها والتي تعرف تحت اسم المواد الأولية الثانوية هي عبارة عن نفايات تحتفظ بجودة مقبولة بعد خضوعها للفرز والإصلاح بحيث يمكن استخدامها مرة أخرى في العملية الإنتاجية، ويبين هذا المؤشر نسبة استخدام المواد الثانوية في العملية الإنتاجية.

ي. **وظائف الاقتصاد الدائري:** يهدف هذا المؤشر إلى تحديد حجم الوظائف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بنشاطات الاقتصاد الدائري.

٢ .٢- خلفية نظرية حول التمويل الأخضر

٢ .٢ .١- تعريف التمويل الأخضر وأهميته

٢ .٢ .١ .١- تعريف التمويل الأخضر:

- عرفه **Naqvi et al (2021)** على أنه: "تكتيك استراتيجي لإدراج الصناعة المالية في الانتقال إلى اقتصادات ذات كفاءة في استخدام الموارد، منخفضة الكربون وتتكيف مع تغير المناخ"؛[٦]
- عرفته **مؤسسة التمويل الدولية** على أنه: "الاستثمارات و القروض التي تمول المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية"؛[٧]
- تعرفه **منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE** على أنه: " التمويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة، والتقليل من النفايات وتحسين التبادل في استخدام الموارد الطبيعية".[٨]

مما سبق يتبين أن التمويل الأخضر هو مجموع الأنشطة المالية سواء كانت منتجات وخدمات مالية أو لوائح تنظيمية والموجهة للمشاريع والمؤسسات التي تسعى للمحافظة على البيئة.

٢ .٢ .١ .٢– أهمية التمويل الأخضر:

يمكن إيجاز أهمية التمويل الأخضر في النقاط التالية:[٩]

- تمويل المشاريع والاستثمارات الصديقة للبيئة؛
- يعمل على رفع الكفاءة البيئية للمشاريع؛

---

[6]Long Jinru, Zhong Changbiao, Bilal Ahmad, Muhammad Irfan & Rabia Nazir, (2022) : **How do green financing and green logistics affect the circular economy in the pandemic situation: key mediating role of sustainable production**,Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 35:1, p 3840.

[٧] راقي دراجي، زروقي محمد الأمين، (٢٠٢١): التمويل الأخضر كآلية لدعم مشاريع الطاقات المتجددة –دراسة حالة الجزائر مع الاشارة إلى تجارب بعض الدول العربية–، **كتاب أعمال الملتقى العلمي الدولي الأول حول: الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي جديد لدعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة تجارب– يومي ١٤ و٢٥ أكتوبر ٢٠٢١**، جامعة البليدة ٠٢، البليدة، الجزائر، ص٣١٦.

[٨] بوشناف فايزة، بارك نعيمة، (٢٠٢١): **التمويل الأخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر –الواقع والمأمول–**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١٥، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص١٥٩.

[9] Long Jinru, Zhong Changbiao, Bilal Ahmad, Muhammad Irfan & Rabia Nazir, (2022), op cit, p3840.

- يسهم في التقليل من معدلات الفقر عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية وضمان تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق تدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء؛
- توفير وزيادة في الوظائف الجديدة ولاسيما في قطاعات الزراعة، الطاقة والنقل
- الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي. وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات للقطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات تمكينه على مستوى السياسات الاقتصادية؛
- تشجيع الانتشار للبنية التحتية ذات الكفاءة البيئية؛
- تخفيض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج غير النظيف، ما يؤدي الى تقليل النفايات وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

٢ .٢ .٢- مجالات التمويل الأخضر:

يستهدف التمويل الأخضر العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، التي تقوم على تفعيل الاستثمارات سعيا منها لتحسين الجودة البيئية و زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتتمثل أهم مجالات التمويل الأخضر فيما يلي:[١٠]

❖ **المباني الخضراء:** تتضمن المباني المستدامة و المباني ذات الأداء البيئي المرتفع، وهذه المباني تحقق التوازن و التكامل ما بين الإنسان و البيئة المحيطة به من خلال ثلاث عناصر أساسية: الكفاءة العالية لاستخدام و استهلاك الموارد؛ التعامل بشكل فعال مع الظروف المناخية، البيئية، الجغرافية والاجتماعية في منطقة المبنى؛ تحقيق الاحتياجات البشرية ، المادية، الاجتماعية وتوفير الرفاهية لمستخدمي المبنى مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة؛

[١٠] راقي دراجي، زروقي محمد الأمين، (٢٠٢١)، مرجع سبق ذكره، ص، ص: ٣١٧، ٣١٨.

❖ **تسيير المياه:** تقوم مثل هذه المشاريع على إرساء إدارة متكاملة للمياه بهدف التقليل من هدرها والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المائية لضمان استدامتها؛

❖ **إدارة النفايات:** و هذا من خلال إعادة استخدام المخلفات في العملية الإنتاجية وتطبيق أسلوب الإنتاج الأنظف، فضلا عن إقامة استثمارات خاصة بتسيير النفايات بجميع أنواعها؛

❖ **النقل المستدام:** من خلال تطوير شبكات النقل الجماعي، و استبدال وسائل النقل القديمة أو المستهلكة للطاقة الأحفورية بالوسائل الحديثة العاملة بتقنيات الطاقة المستدامة؛

❖ **الاستثمارات الطاقوية:** تهدف هذه المشاريع للتحول من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر الطاقة النظيفة و المستدامة، مع العمل على دعم تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا وإتاحة سبل الحصول عليها، و هذا من أجل ضمان إمداد الطاقة و التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة؛

❖ **إدارة الأراضي الزراعية المستدامة:** لابد من الاهتمام بتخضير القطاع الزراعي ودعم سبل المعيشة في الريف، ودعم سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، و تكييف تكنولوجيا الزراعة الحديثة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر وإزالة الغابات، الزحف العمراني غير المستدام وفقدان التنوع البيولوجي؛

❖ **التكنولوجيا الخضراء:** هي طرق في الإنتاج الصناعي، يتم مراعاة أن ينتج عنها الحد الأدنى الممكن من التلوث، وتعتمد على تقليل تولد المخلفات من المنبع والعمل على جعل النفايات صفرية، كما أنها تحقق كفاءة أكبر للعملية الإنتاجية، حيث يتم فيها ترشيد استخدام الموارد – من المواد الخام، الماء والطاقة –.

٢ .٢ .٣- آليات تطبيق التمويل الأخضر[١١]:

من أجل التمكن من تطبيق التمويل الاخضر وتفعيله تتوفر جملة من الآليات التي تعتبر حديثة نسبيا، تهدف الى تعبئة رأس المال واستخدامه في دعم مختلف مجالات التمويل الأخضر، وتتمثل هذه الآليات أساسا في:

❖ **البنوك الخضراء:** هي هيئات عامة أنشئت بالشراكة مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة، فهي مؤسسات عامة أو شبه عامة أو مستقلة خاصة، مكرسة لتمويل نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وغيرها من مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية الخضراء بالشراكة مع المقرضين من القطاع الخاص، يتمثل هدفهم الاساسي في تسريع نمو سوق الطاقة النظيفة مع جعل الطاقة أرخص وأكثر نظافة للمستهلكين مع خلق فرص العمل الخضراء؛

❖ **أسواق رأس المال الأخضر:** وهي أسواق مالية يتم فيها طرح" السندات الخضراء " التي تعد نوع مبتكر من السندات، وغالبا ما تكون معفية من الضرائب، لتشجع تمويل الاستثمار في المشروعات التي تهتم بالحفاظ على البيئة وتقليل نسبة التلوث، فهي سندات ترتبط بالاستثمارات الصديقة للبيئة وتصدر لتعبئة الأموال لمساندة المشروعات الخاصة بالمناخ وغيرها من الأمور المتعلقة بالشؤون البيئة؛

❖ **صناديق الاستثمار الخضراء:** تقوم الصناديق الاستثمارية الخضراء على نفس مبادئ الصناديق التقليدية، هي نظام يسمح للمستثمرين من أفراد وشركات، بالاشتراك سويا في برنامج استثماري يدار من قبل مستشاري استثمار متخصصون لتحقيق أعلى نسبة ممكنة من العوائد وبأقل درجة ممكنة من المخاطر، كما تعتبر بمثابة وسيلة

---

[١١] صافي أحمد، بوروبة كاتيا، تقالي بن يونس، (٢٠٢٠): **أهمية التوجه نحو التمويل الأخضر في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة (واقع وآفاق)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثاني: الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة –مقاربات وتجارب–، ص١٨.

لتجميع الاستثمارات الصغيرة بغرض توظيفها في أدوات استثمارية مختلفة لتعظيم العائد وتوزيع المخاطر مع تحقيق السيولة لحاملي الوثائق لوقت الطلب.

٢ .٢ .٤- مدى مساهمة التمويل الأخضر في دعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في الصين

تماشياً مع المجالات التي يغطيها التمويل الأخضر، الأمر الذي سيمكنه من لعب دور مميز في تمويل الاقتصاد الدائري، والذي بدوره يشكل فرصة استثمارية كبيرة يجب على مؤسسات التمويل اقتناصها، وعليه سيتم هنا التعريج إلى علاقة التمويل الأخضر بالاقتصاد الدائري، والبحث في كيفية دعمه الانتقال إلى الاقتصاد الدائري بتسليط الضوء على التجربة الصينية.

٣- المبحث الثالث: الجانب العملي

٣ .١- العلاقة العملية بين التمويل الأخضر والاقتصاد الدائري

إن المزاوجة بين الاقتصاد الدائري والتمويل الأخضر يخلق فرصة حقيقية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، ويمثل مصدرا مهما ومبتكرا لتمويل التحول نحو الاقتصاد الدائري، خاصة وأن أهداف الاقتصاد الدائري ومزاياه وكذا المخاطرة التي تسود الاستثمار في هذا المجال تستدعي موارد مالية ضخمة تتجاوز بكثير إمكانات التمويل التقليدي؛ لذلك كان لا بد من تهيئة بيئة مواتية لتعبئة مصادر أخرى للتمويل تساعد في تنفيذ هذا التحول وفي مقدمتها التمويل الأخضر؛ والذي أضحت منتجاته مصدرا مهما للتمويل.

حيث تعد الصكوك الخضراء إحدى الأدوات المالية التي تمهد الطريق نحو استثمارات خضراء أكثر ملائمة للمناخ، كما تشير التقديرات إلى أن التمويل الأخضر له دور كبير في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر استدامة في مجالات الطاقة والنقل والإنشاءات وإدارة النفايات، والتي تمثل بدورها أهم القطاعات التي يرتكز عليها الاقتصاد الدائري.

وعليه هناك توافق كبير بين التمويل الأخضر والاقتصاد الدائري، فهما يلتقيان في عدة مجالات؛ وكلاهما يقوم على معايير أخلاقية واجتماعية واقتصادية، وعليه فإن التمويل الأخضر يلعب دورا هاما في تسريع عملية الانتقال إلى اقتصاد دائري مستدام.

٣ .١ .١- التجربة الصينية في مجال التمويل الأخضر ودعم التحول نحو الاقتصاد الدائري

نتيجة للتطور السريع الذي شهدته الصين في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة خلال السنوات الماضية والذي جعل منها ثاني قوة اقتصادية في العالم، لحقت أضرار بيئية كبيرة بالموارد الطبيعية، نوعية التربة والمياه وتغير المناخ، مما حتم عليها التحول نحو الاقتصاد الدائري من خلال اعتمادها لقانون تعزيز الاقتصاد الدائري سنة ٢٠٠٨، وعليه سيتم في هذا الجزء من الدراسة إبراز دور التمويل الأخضر في دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري لمواجهة التحديات البيئية من خلالها.

٣ .١ .١ .١- مؤشر التمويل الأخضر العالمي GGFI

يرصد مؤشر التمويل الأخضر العالمي مستويات إهتمام المراكز المالية الرئيسية حول العالم بتعزيز مفاهيم الاقتصاد المستدام، بالإضافة إلى مساهمتها في التمويل والاستثمار في الشركات التي تدعم أو توفر منتجات أو ممارسات صديقة للبيئة.

قفزت الصين إلى صدارة مؤشر التمويل الأخضر العالمي على مستوى دول آسيا/المحيط الهادي، وفقا لنتائج الإصدار الثامن من المؤشر الصادر عن مؤسسة **Z/YEN** البريطانية الشهيرة في الاستشارات المتعلقة بالمراكز التجارية والمالية، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل (٠١): موقع الصين في مؤشر التمويل الأخضر العالمي

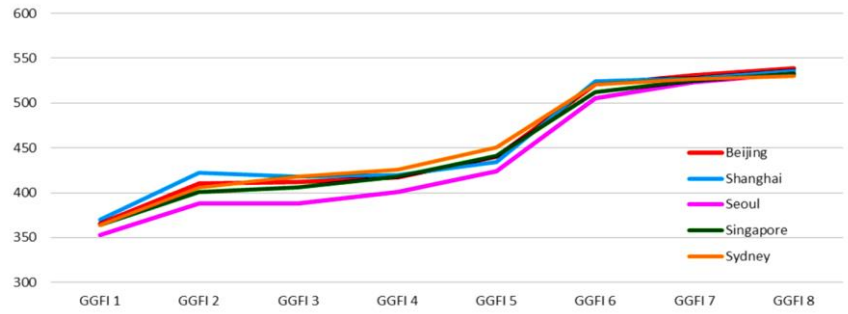

Source: The Global Green Finance Index 8, Z/Yen, October 2021. http://www.zyen.com/publication/public-reports/global-green-finance-index-8 Consulter le: 28/10/2022

٣ .١ .١ – مبادئ التمويل الأخضر في الصين

اتبعت الصين مجموعة من المبادئ لتعزيز التمويل الأخضر وهي:[١٢]

- ✓ دمج التمويل الأخضر في الاستراتيجيات الوطنية؛
- ✓ تطوير التمويل الأخضر في الإصلاح والانفتاح المالي من خلال تكثيف الجهود من أجل تعزيز وتحسين متطلبات الكشف عن المعلومات للمؤسسات المالية في الأداء البيئي، تطوير سوق السندات، تقوية البنية التحتية المالية بما في ذلك مؤسسات التقييم وتحليل البيانات.
- ✓ المشاركة بنشاط في التعاون الدولي: حيث تشارك بنشاط في مختلف مشاريع التعاون الدولي المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة، والسعي للوصول إلى عملية تحديد وتصميم إطار التمويل الأخضر الدولي المستقبلي ومعاييره.

٣ .١ .١ .٣- آليات التمويل الأخضر في الصين والمجالات التي تغطيها

أ- السندات الخضراء:

[١٢] دوفي قرمية، رماش منال، (٢٠٢٢): **دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي: الصين أنموذجا**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد ٠٧، العدد ٠٢، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص، ص: ٢١٣، ٢١٤.

شكل (٠٢): الإصدار السنوي للسندات الخضراء في الصين

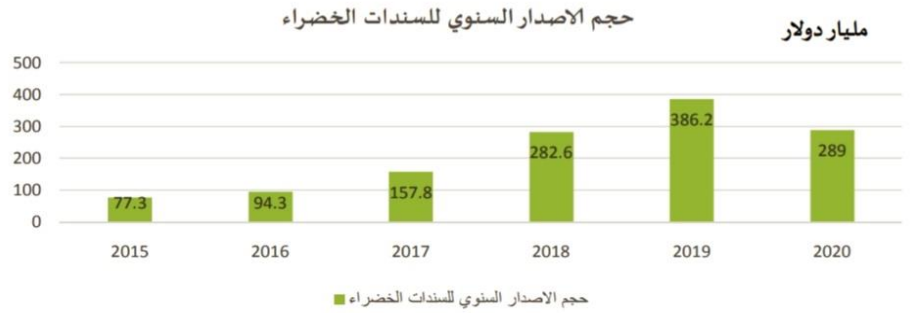

Source :China Green Bond Market Report, (2020, 2019,2018,2017,2016,2015), puplished jointly by the Climate Bonds Initiative and china Central Depository and Clearing Resarch Centre, https://www.climatebonds.net/resources/reports/china-green-bondmarket-2020. Consulter le: 01/10/2022

من خلال الشكل (٠٢) نلاحظ أن حجم الإصدار السنوي للسندات الخضراء في الصين شهد تطورا كبيرا منذ سنة ٢٠١٦، مواصلة النمو لتصل إلى ١٥٧.٨ مليار يوان صيني، بسبب إصدار مجموعة من سياسات الدعم المالي الأخضر من طرف الحكومة الصينية، لترتفع سنة ٢٠١٩ إلى ٣٨٦.٢ مليار يوان صيني، فيما انخفضت سنة ٢٠٢٠ إلى ٢٨٩ مليار يوان صيني بسبب تفشي فيروس كورونا وما انجر عنه من غلق وانعكاسات على الاقتصاد الصيني والعالمي.

حدد البنك المركزي الصيني المجالات والمشاريع المؤهلة للسندات الخضراء، والشكل الموالي يوضح مجالات استخدام عائدات هذه السندات:

شكل (٠٣): مجالات استخدام عائدات السندات الخضراء في الصين

Source :China Green Bond Market Report, (2020), puplished jointly by the Climate Bonds Initiative and china Central Depository and Clearing Resarch Centre,p :8, https://www.climatebonds.net/resources/reports/china-green-bond-market-2020. Consulter le: 01/10/2022

ب- الاستثمارات الخضراء:

❖ **الاستثمار في معالجة التلوث الصناعي:**

باعتبار الصناعة هي المحرك الأساسي لجميع مفاصل الاقتصاد، والسبب الرئيسي لتفاقم مشكل التلوث واستنفاذ قاعدة الموارد الطبيعية، سعت الصين كغيرها من الدول إلى تبني العديد من الاستراتيجيات الرامية للتخفيف من حدة هذه الآثار من خلال الاستثمار في معالجة مسببات التلوث الصناعي، كالاستثمار في: معالجة النفايات الصلبة، معالجة نفايات الغاز، معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من المجالات، والشكل الموالي يبين حجم الاستثمار في معالجة التلوث الصناعي:

شكل (٠٤): حجم الاستثمار في التلوث الصناعي

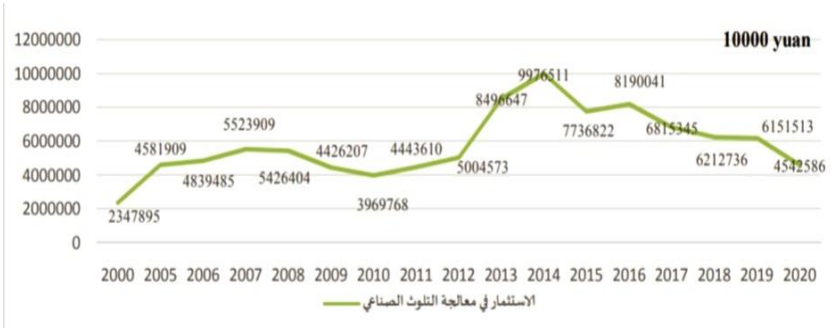

Source :china statistical yearbook, (2021),http://stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2021/indexeh.htm, consulter le 01/10/2022.

شهد الاستثمار الأخضر في معالجة التلوث الصناعي تطورا كبيرا منذ سنة ٢٠٠٠، ليبلغ أعلى مستوى سنة ٢٠١٤ بما يوافق ٩٩٧٦٥١١ يوان، وهذا نتيجة لقيام الصين ببناء أربع محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وما يرتبط بها من محطات ضخ، وذلك في مدينة ليوتشو التي تعتبر أمبر مركز صناعي غرب الصين، لتعرف انخفاضا ملحوظا سنة ٢٠٢٠ بمقدار ٤٥٤٢٥٨٦ يوان بسبب أزمة كوفيد ١٩.

ويوضح الشكل الموالي مجالات الاستثمار الأخضر في معالجة التلوث الصناعي، حيث يستحوذ الاستثمار في معالجة نفايات الغاز على القيمة الأعلى فيما يحتل كل من الاستثمار في معالجة النفايات الصلبة والتلوث السمعي تذيل الترتيب:

شكل (٠٥): مجالات الاستثمار الأخضر في معالجة التلوث الصناعي

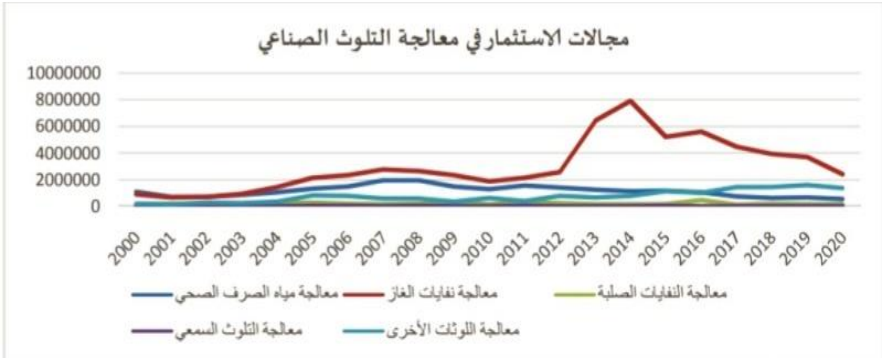

Source : china statistical yearbook, (2021),http://stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2021/indexeh.htm, consulter le 01/10/2022.

❖ الاستثمار في البنية التحتية البيئية الحضرية:

سعت الصين لزيادة استثماراتها في البنية التحتية الحضرية المستدامة بغية تلبية حاجات الجيل الحالي وضمان تحقيق الاستدامة البيئية على المدى المتوسط والبعيد، وقد شهدت هذه العملية تطورا مستمرا والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل (٠٦): حجم الاستثمار في البنية التحتية الحضرية في الصين

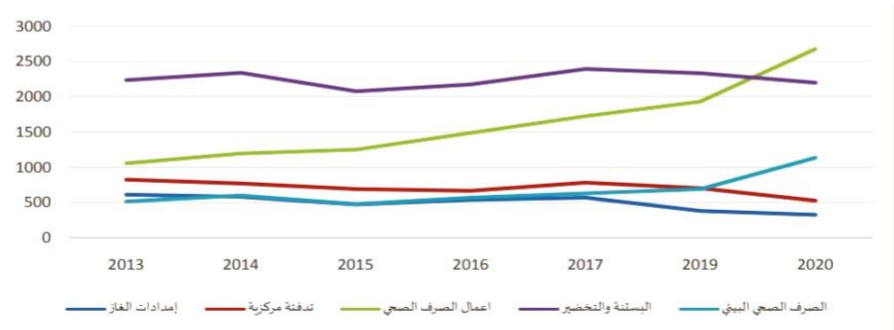

Source : china statistical yearbook, (2021),http://stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2021/indexeh.htm, consulter le 01/10/2022.

عرف الاستثمار في أعمال الصرف الصحي نموا كبيرا مقارنة بمجالات البنية التحتية الأخرى، حيث بلغت سنة ٢٠١٣ مقدار ١٠٥٥ مليار يوان، لتتضاعف سنة ٢٠٢٠ إلى ٢٦٧٥٣٦ مليار يوان، حيث أصبح قطاع الصرف الصحي من القضايا العالمية بصفة عامة والصين بصفة خاصة، وهذا نتيجة التمدن السريع وتلوث المياه، وقيام الصين بزيادة الاستثمار في الصرف الصحي في المناطق الريفية كما هو الحال في المناطق الحضرية، وتعد استثمارات البستنة والتخضير من أهم الاستثمارات في الصين حيث أقيم في بكين سنة ٢٠١٩ المعرض الدولي للبستنة لتشجيع وعرض تطور صناعة البستنة الصينية، وعرفت أعلى قيمة لها سنة ٢٠١٧ بمقدار ٢٣٩٠.٢ مليار يوان.[١٣]

❖ الاستثمار في الغابات:

نتيجة التغير المناخي واستنزاف قاعدة الموارد الطبيعية، سارعت المنظمات الدولية لوضع استراتيجيات لتعزيز الاستثمار في الغابات والأشجار، باعتبارها موردا اقتصاديا خالقا لمناصب الشغل، ناهيك عن تحقيق الأمن الغذائي وكونها مصدرا مهما للطاقة، كما أن لها القدرة على امتصاص CO_2، لذا عملت الصين على زيادة استثماراتها في

[١٣] دوفي قرمية، رماش منال، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

هذا المجال، مما ساهم في تحسن الأوضاع البيئية والتنوع الحيوي، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل (٠٧): حجم الاستثمار في الغابات في الصين

Source : china statistical yearbook, (2021),http://stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2021/indexeh.htm, consulter le 01/10/2022.

❖ **الاستثمار في الطاقة المتجددة:**

يعد الاستثمار في الطاقات المتجددة من أبرز المجالات التي برزت فيه الصين كدولة رائدة، والشكل الموالي يوضح حجم الاستثمار الصيني في هذا المجال:

شكل (٠٨): حجم الاستثمار في الطاقات المتجددة في الصين

Source: REN21 : Renewables 2021 Global Status Report,(2021),p :187. https ://www.ren21.net/reports/global-status-report/, consulter le 01/10/2022.

رغم انخفاض الاستثمار بنسبة ١٢% سنة ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٩، واصلت الصين ريادتها في مجال الطاقة المتجددة بحجم استثمار قدر بـ ٢٧.٥% من إجمالي استثمارات الطاقة المتجددة في العالم، وبلغ حجم الاستثمار في الصين ٨٣.٦ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٢٠، كان حوالي ٦٥.٥% من هذه الاستثمارات في طاقة الرياح (البرية والبحرية)، تليها الطاقة الشمسية الكهروضوئية بـ ٣٠%، الكتلة الحيوية والنفايات ٤.٢% والطاقة الكهرومائية الصغيرة ٠.٥%، ويعود ذلك إلى الانخفاض الذي عرفته استثمارات الفحم منذ ٢٠١٥، وكذا الانخفاض الحاد في استثمار الغاز الطبيعي والذي قدر بـ ٢.٤% فقط من إجمالي استثمار سنة ٢٠٢٠ مقابل ٢٣.٧% سنة ٢٠١٩.[١٤]

ج- القروض الخضراء:[١٥]

يقوم البنك المركزي الصيني بوضع وصياغة أسعار الفائدة على القروض الخضراء كغيرها من أنواع القروض الأخرى، ويعطي الترخيص لكل البنوك والمؤسسات المالية وغير المصرفية بإمكانية تقديمها في ظل شروط محددة، وقام بوضع خصوم لأسعار الفائدة كإجراء فعال لتحفيز حجم الاستثمارات الخاصة الممولة بهذه القروض، والشكل الموالي يوضح تطور حجم القروض الخضراء في الصين خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩:

شكل (٠٩): حجم القروض الخضراء في الصين

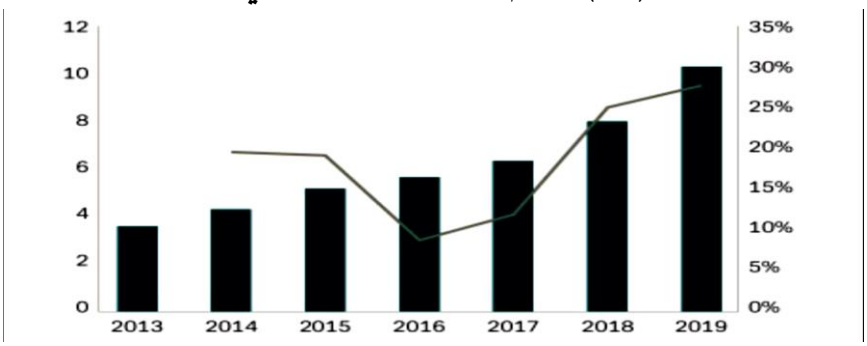

[١٤] دوفي قرمية، رماش منال، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨.
[١٥] دوفي قرمية، رماش منال، مرجع سبق ذكره، ص، ص: ٢١٩، ٢٢٠.

Source : Linan Liu, China : **Green Finance to green transtion**, 2020 ,http://www.dbresearch.com , consulter le: ٠١/١٠/2022.

عرفت القروض الخضراء ارتفاعا ملحوظا منذ سنة ٢٠١٣، رغم الانخفاض الملحوظ سنتي ٢٠١٥-٢٠١٦، إلا أنه عاود الارتفاع نتيجة السياسات التي وضعها البنك المركزي الصيني، لدعم وتنمية القروض والتمويل الموجه لحماية البيئة، وقد شكل حجم القروض الخضراء سنة ٢٠١٩، ما نسبته ١٠% من إجمالي القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد.

وقد تزايد حجم القروض الخضراء الصينية إلى ١٨ ترليون يوان أي حوالي ٣ترليونات دولار أمريكي في مارس ٢٠٢٢.

وقد وجهت هذه القروض لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والنقل، مشاريع الطاقة النظيفة للكهرباء والغاز وإمداد المياه.

٣ .١ .١ .٤_ تنمية وتعزيز مؤشرات الاقتصاد الدائري في الصين

لبيان مدى تأثير سياسات التمويل الأخضر على دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري، سيتم التعريج إلى مؤشر تنمية الاقتصاد الدائري في الصين، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل (١٠): مؤشر تنمية الاقتصاد الدائري في الصين

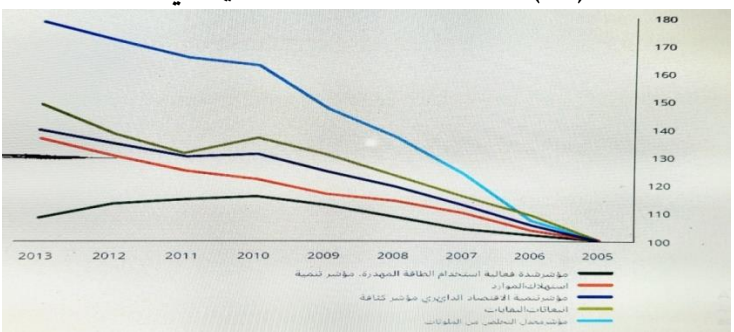

Source : Tian, Huifang (2018): '**Establishing Green Finance System to Support the Circular Economy', in Anbumozhi, Venkatachalam and F. Kimura (eds.),** Industry 4.0: Empowering ASEAN for the Circular Economy, Jakarta: ERIA, p 219.

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع مؤشرات الاقتصاد الدائري في الصين وهذا راجع لمختلف الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة، وفي مقدمتها التمويل الأخضر الذي كان

له الدور البارز في تحقيق هذه النتائج كونه بالأساس موجه للقطاعات التي تمثل صميم عمل الاقتصاد الدائري.

خاتمة:

وفي الختام، فالفرص كبيرة والمستقبل واعد أمام التمويل الأخضر باعتباره حلا مثاليا لتبني نهج الاقتصاد الدائري وتسريع الانتقال إليه، حيث تبنى عليه الآمال في تمويل هذا النهج من الاقتصاد المستدام؛ مما يسهم في التخفيف من حدة التلوث البيئي وتعزيز الرفاهية الشاملة. وفي ظل النمو غير المسبوق للصناعة المالية الخضراء، تلوح في الأفق فرص حقيقية أمام هذا النوع من التمويل للمساهمة في تمويل نموذج الاقتصاد الدائري.

٤-المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤ .١- النتائج:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إبرازها فيما يلي:

أ.اعتبار الاقتصاد الدائري ضرورة حتمية في الوقت الراهن خاصة مع تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية؛

ب. إن تطوير الاقتصاد الدائري وتسريع وتيرة الانتقال نحوه ليست مفيدة فقط لحماية البيئة والاستغلال المستدام للموارد، وإنما تعمل أيضا على تحسين الاطار الصناعي للدول

ج. التمويل الأخضر هو آلية تمويل مستحدثة تراعي الجوانب البيئية؛

د. أظهرت نتائج التجربة الصينية بأنه يمكن للتمويل الأخضر دعم وتسريع وتيرة الانتقال نحو الاقتصاد الدائري.

٤ .٢-التوصيات:

بناءا على النتائج السابقة تم تقديم جملة من التوصيات وهي:

أ. توفير التمويل اللازم لدعم التحول نحو الاقتصاد الدائري؛

ب. ضرورة تكثيف الجهود وزيادة الاهتمام بالتمويل الأخضر؛

ج.الاستفادة قدر الامكان من التجربة الصينية باعتبارها رائدة في هذا المجال؛

د. إبرام اتفاقيات دولية في هذا المجال، لاكتساب الخبرات اللازمة وتكييفها بما يتلاءم وخصائص الاقتصاد المعني.

قائمة المراجع

- **مراجع باللغة العربية:**

١. عدنان سليمان، لولي شعبان، (٢٠٢٢): التوجه نحو الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي (أهمية استخدام منهجية الاقتصاد الدائري للكربون في مرحلة إعادة البناء والتنمية)، مجلة جامعة البعث، المجلد ٤٤، العدد ١٠.

٢. رحاب الإسلام تومي، سليمان شيبوط، (٢٠٢١): متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري لتحقيق تنمية بيئية مستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد ٠٤، العدد ٠١.

٣. راقي دراجي، زروقي محمد الأمين، (٢٠٢١): التمويل الأخضر كآلية لدعم مشاريع الطاقات المتجددة –دراسة حالة الجزائر مع الاشارة إلى تجارب بعض الدول العربية–، كتاب أعمال الملتقى العلمي الدولي الأول حول: الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي جديد لدعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة تجارب– يومي ١٤ و٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، جامعة البليدة ٠٢، البليدة، الجزائر.

٤. بوشناف فايزة، بارك نعيمة، (٢٠٢١): التمويل الأخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر –الواقع والمأمول–، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١٥، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

٥. صافي أحمد، بوروبة كاتيا، تقالي بن يونس، (٢٠٢٠): أهمية التوجه نحو التمويل الأخضر في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة (واقع وآفاق)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثاني: الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة –مقاربات وتجارب–.

٦. دوفي قرمية، رماش منال، (٢٠٢٢): دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي: الصين أنموذجا، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد ٠٧، العدد ٠٢، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر.

- **مراجع باللغة الأجنبية:**

1- Vasileios Rizos, Katja Tuokko, Arno Behrens, (2017): The Circular Economy A review of definitions -processes and impacts-, Reseach

Report,. Available at:
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwiiqcuezdv1AhUN6OAKHRp1CusQFnoECAMQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.eesc.europa.eu%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2Ffiles%2Fceps_report_the_circular_economy_a_review_of_definitions_processes_and_impacts.pdf&usg=AOvVaw13_LiYYoz2kpWptHy3DK-_

2- Josephine Acheampong, (2016): Green Financing: Financing Circular Economy Companies –Case Studies of Ragn-Sells foretagen AB and Inrego AB-, KTH Industrial Engineering and Management, Industrial Management, Stockholm, Sweden.

3- Long Jinru, Zhong Changbiao, Bilal Ahmad, Muhammad Irfan & Rabia Nazir, (2022) : How do green financing and green logistics affect the circular economy in the pandemic situation: key mediating role of sustainable production,Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 35:1.

4- China Green Bond Market Report, (2020, 2019,2018,2017,2016,2015), puplished jointly by the Climate Bonds Initiative and china Central Depository and Clearing Resarch Centre,
https://www.climatebonds.net/resources/reports/china-green-bondmarket-2020.

5- China Green Bond Market Report, (2020), puplished jointly by the Climate Bonds Initiative and china Central Depository and Clearing Resarch Centre,p :8, https://www.climatebonds.net/resources/reports/china-green-bond-market-2020.

6- China statistical yearbook,
(2021),http://stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2021/indexeh.htm

7- REN21 : Renewables 2021 Global Status Report,(2021),p :187. https ://www.ren21.net/reports/global-status-report/

8- Linan Liu, China : Green Finance to green transtion, 2020 ,http://www.dbresearch.com.

9- Tian, Huifang (2018): 'Establishing Green Finance System to Support the Circular Economy', in Anbumozhi, Venkatachalam and F. Kimura (eds.), Industry 4.0: Empowering ASEAN for the Circular Economy, Jakarta: ERIA.

10- Ecologique, M. D. (2021, 04). Récupéré sur 10 indicateurs clés pour le suivi de l'économie circulaire ,. https://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/10-indicateurs-cles-pour-le-suivi-de-leconomie-circulaire-edition-2021.

11- The Global Green Finance Index 8, Z/Yen, October 2021. http://www.zyen.com/publication/public-reports/global-green-finance-index-8.

تحليل اتجاهات المصارف الخاصة نحو تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل/(دراسة تطبيقية للعام ٢٠٢٢)

Analysis of Private Banks' Attitudes Towards Financing Green Projects in Erbil Governorate An Applied Sstudy for the year 2022

أ.د. سردار عثمان خضر باداوةي م.م. مظفر حمد مصطفى

جامعة صلاح الدين/ كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تأتي أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على اتجاهات المصارف الخاصة نحو تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل لعام ٢٠٢٢، من اجل الاستفادة منها لتعزيز المشاريع الخضراء في محافظة مستقبلاً. و تهدف الدراسة الى بيان اتجاة المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الخضراء حسب المدة الزمنية و المتمثلة بالتمويل قصير الاجل و متوسط الاجل و طويل الاجل في محافظة اربيل. و تضمنت عينة الدراسة المدراء و رؤوساء الاقسام في(٣٦) من المصارف الخاصة لمحافظة اربيل، لذا استخدمت العينه العشوائية البسيطة، و كان عدد الاستمارات الموزعة بلغت (٨٠) مبحوث إسترد منها (٧٥) إستمارة وكانت (٧٢) إستمارة منها صالحة للتحليل. و توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات و اهمها:

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٧-٦٢

١- تم التوصل الى قبول فرضية الدراسة بأن امكانية المصارف الخاصة في منح القروض طويلة الاجل احسن وافضل من امكانية المصارف الخاصة في منح قروض متوسطة الاجل. و كذلك منح القروض متوسطة الاجل احسن من امكانية المصارف الخاصة في منح قروض قصيرة الاجل، لتمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل.

٢- تم التوصل الى قبول فرضية الدراسة بأن امكانية المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الخضراء من قبل المصارف الاجنبية افضل من تمويل المشاريع الخضراء من قبل المصارف المحلية في محافظة اربيل.

وبالاعتماد على الاستنتاجات نوصي الاتي:

١- الاستفادة من التجارب التمويلية في المصارف العاملة لدول الخليج و منها دولة قطر، لتمويل المشاريع الخضراء في المحافظات العراقية.

٢- يقع على عاتق الحكومة العراقية و حكومة الاقليم، العمل على تشجيع المصارف الحكومية المتخصصة لتمويل المشاريع الخضراء في كافة المحافظات العراقية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الخاصة، المشاريع الخضراء، محافظة اربيل

Abstract

The importance of the study comes by shedding light on the trends of private banks towards financing green projects in Erbil Governorate for the year 2022, in order to benefit from them to promote green projects in the governorate in the future. The study aims to show the trend of private banks in financing green projects according to the time period represented by short-term, medium-term and long-term financing in Erbil governorate. The study sample included managers and heads of departments in (36) private banks in Erbil governorate, so a simple random sampling was used, and the number of distributed forms reached (80) respondents, of which (75) were retrieved, and (72) of them were valid for analysis. The study reached a number of conclusions, the most important of which are: 1- It was reached to accept the hypothesis of the study that the ability of

private banks to grant long-term loans is better and better than the possibility of private banks to grant medium-term loans. Also, granting medium-term loans is better than the ability of private banks to grant short-term loans to finance green projects in Erbil governora 2- It was reached to accept the hypothesis of the study that the possibility of private banks in financing green projects by foreign banks is better than financing green projects by local banks in Erbil governorate

Based on the conclusions, we recommend the following:

1- Benefiting from the financing experiences of banks operating in the Gulf countries, including the State of Qatar, to finance green projects in the Iraqi governorates.

2- It is the responsibility of the Iraqi government and the regional government to work on encouraging specialized government banks to finance green projects in all Iraqi governorates.

Keywords: private banks, green projects, Erbil governorate

١- المبحث الاول: منهجية الدراسة

١.١- مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الاتية:

١- ماهي امكانية المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الخضراء لمحافظة اربيل؟

٢- ماهو الفرق بين المصارف المحلية و المصارف الاجنبية في تمويل المشاريع الخضراء لمحافظة اربيل؟

٣- ماهو الفرق بين المصارف التجارية و المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الخضراء لمحافظة اربيل؟

٢.١- أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على اتجاهات المصارف الخاصة نحو تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل لعام ٢٠٢٢، من اجل الاستفادة منها لتعزيز المشاريع الخضراء في محافظة اربيل مستقبلاً.

٣.١- هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى

١- بيان الخصائص الديمغرافية و الاقتصادية للمصارف الخاصة في محافظة اربيل.
٢- بيان اتجاة المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل.

٤.١- فرضيات الدراسة: استندت الدراسة الى الفرضيات الاتية:

١- الفرضية الرئيسية الاولى: وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء لمحافظة اربيل.

٢- الفرضية الرئيسية الثانية: ان المصارف الاجنبية افضل من المصارف المحلية في تمويل المشاريع الخضراء لمحافظة اربيل.

٣- الفرضية الرئيسية الثالثة: ان المصارف الاسلامية افضل من المصارف التجارية التقليدية في تمويل المشاريع الخضراء لمحافظة اربيل.

٥.١- منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي للموضوع قيد الدراسة من خلال عينة من المصارف الخاصة في محافظة اربيل، ومن ثم التعرف على النتائج التي تم التوصل اليها. مع استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية المطلوبة للدراسة.

٦.١- حدود الدراسة: تشتمل الدراسة على الحدود الاتية:

١- الحدود الموضوعية: التمويل الاخضر، المصارف الخاصة

٢- الحدود البشرية: عينة من المدراء و رؤوساء الاقسام في المصارف الخاصة.

٣- الحدود المكانية:- تشتمل مكانياً المصارف الخاصة – محافظة أربيل .

٤- الحدود الزمانية:- تشمل عام ٢٠٢٢.

٧.١- عينة الدراسة: تضمنت عينة الدراسة المدراء و رؤوساء الاقسام في(٣٦) من المصارف الخاصة لمحافظة اربيل، لذا استخدمت العينه العشوائية البسيطة، و كان

عدد الاستمارات الموزعة بلغت (٨٠) مبحوث إسترد منها (٧٥) إستمارة وكانت (٧٢) إستمارة منها صالحة للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS والبرنامج EasyFit.

٢- المبحث الثاني: الجانب النظري

١.٢- التمويل الاخضر

١.١.٢- مفهوم التمويل الاخضر:

١-التمويل الاخضر : تعبئة الادوات المالية بما يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئية في اقتصاد البلد (البناء، عبدالامير، ٢٠٢١، ١٤٢).

٢- التمويل الاخضر : التمويل الذي يشمل جميع اشكال الاستثمار او الاقراض الذي ياخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية ويعزز الاستدامة البيئية، حيث تتخذ قرارات الاستثمار والاقراض على اساس الفحص البيئي وتقييم المخاطر استجابتاً لمعايير الاستدامة البيئية(اسكندر، ٢٠٢١، ٩٨).

٣-التمويل الاخضر: تمويل المشاريع التي تعمل على تحسين الاقتصاد الاكثر قابلية للاستدامة كطريق نحو اقتصاد ذو كفاءة عالية ومنخفض التلوث(عبدالله ، حميد، ٢٠٢٢، ١٨٢).

٤- التمويل الاخضر: يعرف بأنه منتجات وخدمات مالية ، مع مراعاة العوامل البيئية في جميع مراحل عملية اتخاذ القرار بشأن الإقراض ، وعمليات المراقبة اللاحقة وإدارة المخاطر ، المقدمة لتعزيز الاستثمارات المسؤولة بيئياً وتحفيز خفض انبعاثات الكربون التقنيات والمشاريع والصناعات والشركات(Lindenberg,2014,1,).

٢.١.٢- انواع التمويل:-

يقسم انواع التمويل الى:(اسماء، اسماعيل، ٢٠٢٠، ٥٥٣)

١.٢.١.٢- التمويل الاخضر المستهدف: يتعلق بتوفير راس المال من اجل تطوير و تنفيذ التكنولوجيا الخضراء او الانشطة والمشاريع الخضراء الخاصة بتطوير

الطاقات المتجددة(مثل بناء مرافق توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية) او للشركات التي ترجع عائداتها من الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء او الانشطة الاستثمارية الخضراء (مثل "الشركات الخضراء المخصصة).

٢.٢.١.٢- التمويل الاخضر غير المستهدف: فيتعلق بتوفير رأس المال للشركات التي نجحت في ادارة المخاطرة البيئية. هذا النهج الاوسع لتعريف التمويل الاخضر هو شائع في استثمار الاسهم الخاصة المدرجة في البورصات وكذلك تمويل الشركات، حيث يتم توفير راس المال عادةً لاغراض عامة، اي لاتوجد قيود على كيفية استخدام راس المال من قبل الشركة. ويمكن ان تساعد هذه الاستراتيجيات التمويلية على الحد من المخاطر البيئة في محافظة المستثمرين، وبالتالي، تحريك الشركات نحو تنمية اكثر اخضراراً عن طريق رفع مستوى الوعي للمستثمرين.

٣.١.٢- اهمية التمويل الاخضر:

تكمن اهمية التمويل في النقاط الاتية:(البناء، عبدالامير، ٢٠٢١، ١٤٩)

١- يوفر التمويل الاخضر التمويل اللازم للاستثمار في مجال الزراعة، المياه العذبة، الثروة السمكية وصناعة الغابات والمحميات ومع مرور الوقت التي ينتج عنها تحسن نوعية وجودة التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الرئيسية.

٢- يعمل التمويل الاخضر لرفع مستوى الكفاءة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء ما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدى القصير والطويل على حد سواء.

٣- يسهم التمويل الاخضر في التقليل الفقر عن طريق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والانظمة الايكولوجية وضمان تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق تدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة الى الفقراء.

٤- يعمل على توفير وزيادة في الوظائف الجديدة ولاسيما في قطاعات الزراعة والنباتات و الطاقة والنقل.

٥- الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي.وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات للقطاعات الخضراء،تدعمه في ذلك اصلاحات تمكينه على مستوى السياسات الاقتصادية.

٦- اعادة رسم ملامح الاعمال التجارية والبنية التحتية والمؤسساتية عن طريق زيادة حصة القطاعات الخضراء من الاقتصاد.

٧- تخفيض كميات الطاقة والمواد في عمليات الانتاج غير النظيف، ما يؤدي الى تقليل النفايات وانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

٤.١.٢- مصادر التمويل الاخضر:

يمكن التطرق الى ثلاثة مصادر للتمويل الاخضر:(صالح، ٢٠٢٢، ١٤-١٥)

١- قيام المصارف التجارية ومؤسسات التمويل بتوجيه الائتمان نحو المشاريع الخضراء، اخذاً في الاعتبار مخاطر العميل الائتمانية، ذلك عند تسعير الفائدة، وبناء المخصصات واحتساب مخاطر العميل

٢- توفير برامج من قبل البنك المركزي باسعار فائدة و آجال تفضيلية لدعم المشاريع صديقة البيئة.

٣- حشد التمويل اللازم لدعم المنتجات الخضراء من خلال المؤسسات المالية الدولية.

٥.١.٢- مجالات التمويل الاخضر:

يشمل التمويل الاخضر المجالات الاتية:(ايمان و الاخرون، ٢٠١٩، ٤٦٩-٤٧٠)

١- المباني الخضراء: تتضمن المباني المستدامة والمباني ذات مستوى الاداء البيئي المرتفع، وهذه المباني تحقق التوازن والتكامل ما بين الانسان والبيئة المحيطة به من خلال ثلاثة عناصر اساسية.

+ الكفاءة العالية لاستخدام واستهلاك الموارد.

+ التعامل بشكل فعال مع الظروف المناخية والبيئية والجغرافية والاجتماعية في منطقة المبنى.

+ تحقيق الاحتياجات البشرية المادية والاجتماعية وتوفير الرفاهية لمستخدمي المبنى مع الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة.

٢- ادارة المياه: تقوم هذه المشاريع إرساء ادارة متكاملة للمياه بهدف التقليل من هدرها والعمل على استغلال الامثل للموارد المائية لضمان استدامتها.

٣- أدارة النفايات: وهذا من خلال اعادة استخدام المخلفات في العملية الانتاجية وتطبيق اسلوب الانتاج الانظف، فضلاً عن اقامة استثمارات خاصة بتسيير النفايات بجميع انواعه.

٤- النقل المستدام: من خلال تطوير شبكات النقل الجماعي، واستبدال وسائل النقل القديمة او المستهلكة للطاقة الاحفوري بالوسائل الحديثة العاملة بتقنيات الطاقة المستدامة.

٥- الاستثمارات الطاقة: تهدف هذه المشاريع للتحول التدريجي من مصادر الطاقة التقليدية (الوقود الاحفوري) الى مصادر الطاقة الحديثة والمستدامة، مع العمل على دعم تطوير التكنولوجيا السليمة بيئياً وإتاحة سبل الحصول عليها، وهذا من اجل ضمان امداد الطاقة والتخفيض من انبعاث الغازات.

٦.١.٢- ابعاد التمويل الاخضر:

تقسم ابعاد التمويل الاخضر الى: (الفتلاوي، ٢٠٢٢، ١٨٤)

١- التمويل قصير الاجل: يقصد به تلك الاموال التي لاتزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التى تخصص لدفع اجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الانتاجية والتي يتم تسديدها من ايرادات نفس الدورة الانتاجية بعبارة اخرى هو تلك الاموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لاتزيد عن سنة عادةً، وتكون تلك الاموال موجهة لنشاط الاستغلال . والمقصود

بنشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة قصيرة، والتى لاتتعدى في الغالب سنة، ومن مميزات هذه النشاطات انها تتكرر بأستمرار اثناء عملية الانتاج.

٢- التمويل المتوسط الاجل: هو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في رأس المال المتداول، والاضافات على موجوداتها الثابتة، او المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد الى عدد من السنوات حيث يتراوح مدته من سنة الى ٥ سنوات ويستخدم التمويل المتوسط الاجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل اصول ثابتة او لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنين.

٣- التمويل طويل الاجل: هو تمويل الذي يمتد اكثر من خمسة سنوات،حيث يكون موجهاً لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الاجل، وهي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الانتاج او العقارات او الاراضي والمباني وينشأ من الطلب على الاموال اللازمة لحيازة التجهيزات الانتاجية ذات المردودية على مدى الطويل وتوجه ايضاً الى مشاريع انتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

٧.١.٢- تحديات التمويل الاخضر:

من اهم تحديات التمويل الاخضر تكمن في النقاط الاتية:(اسكندر، ٢٠٢١، ٩٩-١٠٠)

١- سوء فهم ترتيبات تمويل المناخ العالمي والتمويل من هذه الاموال غالباً ما يكون بطيئاً.

٢- ضعف القدرات الداخلية لإعداد مقترحات مشاريع متوازنة وعالية الجودة تماشياً مع متطلبات وكالة تمويل الاخضر.

٣- عدم الاستعداد من جانب الحكومة في تحديد الوكالات المنفذة الوطنية لاعتماد اطار التعاون العالمي واليات التمويل الدولية الاخرى وعدم القدرة على استيعاب العوامل البيئية الخارجية.

٤- انعدام الشفافية وارتفاع التكاليف ونقص المهارات في تقييم الاثار المالية للمخاطر البيئية.

٥- ضعف التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المصارف الخضراء.

٦- عدم وحود اسواق مالية متخصصة في تمويل المشاريع الخضراء مما ادى الى صعوبة تداول الاوراق المالية المتمثلة بالاسهم والسندات الخضراء.

٧- التكاليف العالية لإعادة التمويل والرقابة والنقل ومعايير الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢.٢- الصيرفة الخضراء

١.٢.٢- مفهوم الصيرفة الخضراء

١-الصيرفة الخضراء ويطلق عليها بالصيرفة الاخلاقية او الاجتماعية او المصرف الاخضر وهو مصرف مشابه بعملة للمصرف العادي لكنه يراعي العوامل الاجتماعية والبيئية وتشجيع الممارسات التي تحد من انبعاث الكاربون.(عبدالرؤوف، ٢٠١٩، ٤٨)

٢-المصارف الخضراء: هي المؤسسات المالية التي تستخدم التمويل العام للاستفادة منه لتمويل الطاقة النظيفة. فهي مؤسسات تمويل عامة او شبه عامة توفر دعما مالياً منخفض التكلفة، وطويل الاجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون من خلال الاستفادة من التمويل العام وعبر استخدام اليات مالية مختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة، بحيث يدعم كل دولار واحد من التمويل العام عدة دولارات من الاستثمارات الخاصة(حدادو، ٢٠٢١، ٥٨).

٣-الصيرفة الخضراء: يعرّف معهد التنمية والبحوث في تكنولوجيا البنوك المصرفية الخضراء بأنها الخدمات المصرفية الخضراء مصطلح شامل يشير إلى الممارسات والمبادئ التوجيهية التي تجعل البنوك مستدامة في المجالات الاقتصادية والبيئية و الأبعاد الاجتماعية. ويهدف إلى جعل العمليات المصرفية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المادية فعالة وفعالة قدر الإمكان ، مع تأثير ضئيل أو ضئيل على البيئة "(Cholasseri,2016,109,)

٤-المصرفية الخضراء هي الأعمال المصرفية في جميع جوانب أعمالها (جمع الودائع ، وصرف الائتمان ، والتجارة التمويل ، وعمليات التأجير ، وصناديق الاستثمار المشترك وخدمات الحفظ ، وما إلى ذلك) الموجهة نحو الحفاظ على البيئة (Noureen,2022,3)

٢.٢.٢- خصائص الصيرفة الخضراء:

تظهر العديد من الخصائص : (Noureen ,2022,5)

١- تحفيز الطلب من خلال تغطية ١٠٠٪ من التكاليف الأولية بمزيج من التكاليف العامة و التمويل الخاص.

٢- الاستفادة من الأموال العامة من خلال جذب استثمارات خاصة أكبر بكثير من أجل الطاقة النظيفة و الأسواق.

٣- إعادة تدوير رأس المال العام لتوسيع الاستثمار الأخضر وترك دافعي الضرائب دون أن يصابوا بأذى.

٤- توسيع نطاق حلول الطاقة النظيفة بأسرع ما يمكن ، وزيادة الكهرباء النظيفة و مكاسب الكفائة

٣.٢.٢- تحديات الصيرفة الخضراء:

ثناء تبني ممارسات الصيرفة الخضراء ، ستواجه المصارف التحديات الاتية:
(Athira,2020,344)

١- **مخاطر السمعة:** إذا شاركت البنوك في تلك المشاريع التي تضر بالبيئة ، فإنها معرضة لفقدان سمعتها. هناك حالات قليلة أدى فيها نظام الإدارة البيئية إلى توفير التكاليف وزيادة قيمة السندات.

٢- **مشكلة التنويع:** تقصر البنوك الخضراء معاملاتها التجارية على تلك الكيانات التجارية المؤهلة لعملية الفرز التي تقوم بها البنوك الخضراء. مع عدد محدود من العملاء سيكون لديهم قاعدة أصغر لدعمهم.

٣- **وجه البدء:** العديد من البنوك التي تعمل في مجال الأعمال الخضراء جديدة جدًا وهي في طور البدء. بشكل عام ، يستغرق البنك من ٣ إلى ٤ سنوات ليبدأ في جني الأموال. وبالتالي فإنه لا يساعد البنوك خلال فترة الركود.

٤- **مخاطر الائتمان:** تنشأ مخاطر الائتمان بسبب إقراض العملاء الذين تتأثر أعمالهم بتكلفة التلوث والتغيير في اللوائح البيئية والمتطلبات الجديدة لمستوى الانبعاثات.

٥- **تكلفة تشغيل عالية:** يتطلب البنك الأخضر موظفين موهوبين وذوي خبرة لتقديم الخدمات المناسبة للعملاء. هناك حاجة إلى ضباط قروض من ذوي الخبرة ، فهم يقدمون خبرة إضافية في التعامل مع الأعمال الخضراء والعملاء.

٣- المبحث الثالث: الخصائص الديمغرافية و الاقتصادية للعاملين في المصارف

١.٣- إختبار الثبات الداخلي للإستبانة (الإتساق):

من العناصر الأساسية لصلاحية الإعتماد على نتائج الإستبانة إختبارها من حيث معامل الثبات والتي تعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات

المبحوثين وعدم إستخدام العشوائية في إختيار الإجابة)، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وعلى هذا الأساس تم إستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) الذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في الإجابات على فقرات الإستبانة فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر أو أقل من (٠.٦٠)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (٠.٦٠). والجدول (١) يوضح قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل متغير وبعد على إنفراد وللمقياس ككل.يوضح الجدول (١) أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل فقرات الإستمارة لأداة القياس يتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات لإنها كانت أكبر أو تساوي ٨٣.٧% علماً أن الحد الأدنى المقبول للقياس هو أكبر من ٦٠% وبالتالي يعني هنالك إتساق داخلي لأسئلة أبعاد الإستبانة وفقرات الإستبانة بشكل عام.

الجدول (١): إختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة

فقرات الإستمارة	معامل كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
قصير الأجل	٠.٧٤٤	٦
متوسط الأجل	٠.٨٤٨	٦
طويل الأجل	٠.٩١٩	٦
فقرات الإستبانة	٠.٨٣٧	١٨

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٢.٣- إختبار توزيع البيانات:

يمكن التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال إستخدام إختبار (Smirnov Test–Kolmogorov) وإختبار كاي–تربيع التي على أساسها سيتم تحديد الإختبار الملائم لفرضيات البحث، أي إختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: بيانات متغيرات وأبعاد الإستبانة تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: بيانات متغيرات وأبعاد الإستبانة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

تم إستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لإختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) وتلخيص أهم نتائج الإختباران من خلال الجدول (٢):

الجدول (٢) يبيِّن أن إختبار (K.S.) و كاي تربيع يدعم فرضية أن البيانات بعد متوسط وطويل الأجل لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم إحصاءة الإختبار كانت أكبر من قيمتها الجدولية وهذا ماتؤكده قيم–p التي كانت أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، بينما كان المتغير المتغير (تمويل المشاريع الخظراء) وبعده الأول (قصير الأجل) يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم الإحصاءة كانت أقل من قيمتها الجدولية وهذا **ماتؤكده قيم–p التي كانت أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، علماً أن البيانات التي لها توزيع طبيعي محدده في الجدول رقم (٢) باللون الغامق.**

الجدول (٢): إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الإستبانة

المتغير أو البعد	K.S.			Chi-Squared		
	الإحصاء	pقيمة-	القيمة الجدولية	الإحصاءة	pقيمة-	القيمة الجدولية
تمويل المشاريع الخضراء	0.1314	0.152	0.1576	9.7996	0.081	11.070
قصير الأجل	0.1092	0.333	0.1576	6.0066	0.199	9.4877
متوسط الأجل	0.1990	0.005	0.1579	22.120	0.000	9.4877
طويل الأجل	0.1899	0.001	0.1579	36.819	0.000	9.4877

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٣.٣- للخصائص الديمغرافية والاقتصادية: من خلال الجدول (٣) نلاحظ الاتي:

١- الجنس: يتضح من الجدول(٣)، ان مجموع عينة الدراسة تبلغ (٧٢) مفردة، اذ تأتي بالمرتبة الاولى فئة الاناث،حيث بلغت (٥٢.٨%) في حين كانت فئة (ذكور) بنسبة بلغت(٤٧.٢%)، وهذا دليل على ان معظم مدراء المصارف يثقون بعنصر الاناث في التوظيف.

٢- الاعمار:بالنسبة لاعمار العاملين في مجال المصارف العاملة في محافظة اربيل،وكما موضح في الجدول(٣)،تأتي بالمرتبة الاولى فئة (٢١- ٣٠) سنة، حيث بلغ عدد افراد العينة (٢٩)،وبأهمية نسبية (٤٠.٣%)، وتأتي بالمرتبة الثانية فئة(٣١-٤٠)سنة،حست بلغ افراد العينة (١٩)، وبأهمية النسبية (٢.٤%)، اما المرتبة الثالثة فهي فئة((٤١-٥٠)سنة، حيث بلغ افراد العينة (١٣)، وبأهمية النسبية (١٨.١%)بينما المرتبة الرابعة فئة(٥١-٦٠)سنة،حيث بلغ افراد العينة(٧)، وبأهمية النسبية((٩.٧%)، وبخصوص المرتبة الاخيرة فهي من نصيب فئة (٦١ سنة فما فوق)، حيث بلغ افراد العينة(٤) وبأهمية النسبية(٥.٦%)، ويتضح من خلال النسب بأن (٨٤.٨%) من العاملين تتراوح اعمارهم ما بين (٢١-٥٠) سنة، وهذا دليل على وجود القوى العاملة النشطة في المصارف الخاصة لمحافظة اربيل.

٣- التحصيل الدراسي: يتضح من خلال الجدول(٣) ان مجموع عينة الدراسة تبلغ(٧٢) مفردة، يأتي بالمرتبة الاولى اصحاب شهادات البكالوريوس، حيث بلغ عدد افراد العينة(٤٣) وبأهمية النسبية(٥٩.٧%)، ويأتي بالمرتبة الثانيةاصحاب شهادات الدبلوم، حيث بلغ عدد افراد العينة(١٠) وبأهمية النسبية(١٣.٩%)، اما المرتبة الثالثة فهي اصحاب شهادات الماجستير، حيث بلغ عدد افراد العينة(٩)، وبأهمية النسبية (١٢.٥%) بينما المرتبة الرابعة فهي لأصحاب شهادات الدكتوراه، حيث بلغ عدد افراد العينة (٦) ، وبأهمية النسبية(٨.٣%)، اما المرتبة الاخيرة فهي لأصحاب شهادات الدبلوم العالي، حيث بلغ عدد افراد العينة (٤)، وبأهمية النسبية (٥.٦%). ويتضح من خلال النسب بأن (٧٣.٦%) من العاملين في المصارف الخاصة في اربيل من اصحاب شهادتي البكالوريوس والدبلوم.

التخصص العلمي: بالنسبة الى التخصص العلمي كما موضح في جدول(٣)، فأن تخصص المحاسبة، يأتي بالمرتبة الاولى حيث بلغ عدد افراد العينة (٢١)، وبأهمية

النسبية(٢٩.٢%)، اما المرتبة الثانية فهي لتخصص الادارة، حيث بلغ عدد افراد العينة (١٨)، وبأهمية النسبية(٢٥%)، وتخصص كل من المالية والمصرفية والاخرى(بلغ عدد افراد عينتهم (١٣)، وبأهمية النسبية (١٨.١%)، اما المرتبة الرابعة فهي للاقتصاد، حيث بلغ عدد افراد العينة(٧)، وبأهمية النسبية(٩.٧%)، من هذا يظهر بأن التخصص في مجال الادارة والاقتصاد تشكل نسبة (٨١.٩%) وهذا يدل على سلامة سير عمل المصارف في **محافظة اربيل، رغم وجود نسبة (١٨.١%) من العملين خارج تخصص المصارف، وهذا يعد عائقاً امام تطور المصارف في المحافظة.**

٤- الخبر العلمية في المصارف: بالنسبة لعدد سنوات الخبرة العلمية في مجال المصارف، وكما موضح في جدول (٣)، فتأتي بالمرتبة الاولى فئة(١١-١٥) سنة، حيث بلغ عدد افراد العينة (٢٥)،وبأهمية نسبية (٣٤.٧%)، وتأتي بالمرتبة الثانية فئة(٦-١٠)سنة،حست بلغ افراد العينة (١٩)، وبأهمية النسبية (٢٦.٤%)، اما المرتبة الثالثة فهي فئة((١-٥)سنة، حيث بلغ افراد العينة (١٤)، وبأهمية النسبية (١٩.٤%) في حين تأتي في المرتبة الرابعة الفئة(٢١ فما فوق) سنة،حيث بلغ افراد العينة(٩)، وبأهمية النسبية((١٢.٥%)، اما المرتبة الخامسة والاخيرة،(١٦-٢٠)، حيث بلغ عدد افراد العينة (٥)، وبأهمية النسبية(٦.%). ويتضح من خلال النسب بأن (٨٠.٥%) من العاملين تقع سنوات خبرتهم مابين(١-١٥) سنة، وهذا يدل بأن هناك توسع تجربة المصارف الخاصة في محافظة اربيل.

الجدول (٣): التوزيع التكراري حسب الخصائص الديمغرافية و الاقتصادية للمبحوثين

الخاصية الشخصية	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٣٤	٤٧.٢
	أنثى	٣٨	٥٢.٨
العمر	٢١-٣٠	٢٩	٤٠.٣
	٣١-٤٠	١٩	٢٦.٤

	٤١-٥٠	١٣	١٨.١
	٥١-٦٠	٧	٩.٧
	٦١ فمافوق	٤	٥.٦
التحصيل العلمي	دبلوم	١٠	١٣.٩
	بكالوريوس	٤٣	٥٩.٧
	دبلوم عال	٤	٥.٦
	ماجستير	٩	١٢.٥
	دكتوراه	٦	٨.٣
التخصص العلمي	محاسبة	٢١	٢٩.٢
	مالية ومصرفية	١٣	١٨.١
	إدارة	١٨	٢٥.٠
	إقتصاد	٧	٩.٧
	أخرى	١٣	١٨.١
لخبرة العملية في البنك	١-٥	١٤	١٩.٤
	٦-١٠	١٩	٢٦.٤
	١١-١٥	٢٥	٣٤.٧
	١٦-٢٠	٥	٦.٩
	٢١ فمافوق	٩	١٢.٥
	المجموع	٧٢	%١٠٠

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٤.٣- المعلومات الأولية عن البنوك: يمكن تمثيل المعلومات الأولية عن البنوك الذين شملتهم الدراسة من خلال الجدول (٤) (جنسية البنك) كانت أكبر نسبة مبحوثة من فئة (المحلية) حيث بلغت ٨٠.٦% مقابل فئة (الأجنبية) التي بلغت ١٩.٤%. لخاصة حيث نلاحظ ان اكبر نسبة للدراسة كانت من فئة(البنوك التجارية) والتي بلغت (٨٦.١%) مقابل فئة البنوك الاسلامية بنسبة بلغت(١٣.٩%).

الجدول (٤): التوزيع التكراري حسب المعلومات الأولية عن البنوك

الخاصية الشخصية	الفئات	التكرار	النسبة
جنسية البنك	المحلية	٥٨	٨٠.٦
	الأجنبية	١٤	١٩.٤
نوع البنوك	البنوك التجارية	٦٢	٨٦.١
	البنوك الإسلامية	١٠	١٣.٩
	المجموع	٧٢	%١٠٠

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٥.٣- قياس اتجاهات المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الخضراء لمحاقظة اربيل

متغير (تمويل المشاريع الخضراء) وله (١٨) فقرة مقسمة إلى ثلاث أبعاد يمثل الأول قصير الأجل، الثاني متوسط الأجل و طويل الأجل، ولكل بعد ست فقرات لخصت حسب تسلسل مستوى الإتفاق (المتوسط) ونسبة الإتفاق في الجدول (٥):

٦.٣- تمويل المشاريع الخضراء:

الجدول (٥) يبيّن أن المتوسط العام للمتغير (تمويل المشاريع الخضراء) بلغ (٣.٣٩٧٤) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (٣) بمقدار (٠.٣٩٧٤) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع نسبة إتفاق بلغت ٦٧.٩٥% وإنحراف معياري محدود بلغ (١.٢٠٩٤) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس هذا المتغير. وحصل السؤال التاسع "يلتزم المصارف بتعليمات البنك المركزي حول توفير التمويل الاخضر لدعم المشاريع الخضراء في محافظة اربيل" على أكبر متوسط بلغ (٤.٠٤١٧) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (٣) بمقدار (١.٠٤١٧) مع نسبة إتفاق بلغ ٨٠.٨٣% وإنحراف معياري بلغ (٠.٨٤٦٤٩)، يليه السؤال الأول "هناك رغبة لدى البنك لتوفير الائتمان النقدي الموجهة لدعم المشاريع الخضراء في محافظة اربيل" بمتوسط بلغ (٣.٩٠٢٨) وهو

أعلى من المتوسط الإفتراضي (٣) بمقدار (٣.٩٠٢٨) مع نسبة إتفاق بلغ ٧٨.٠٦% وإنحراف معياري بلغ (١.١٥٢٥٨) في حين كان السؤال الخامس "يرى البنك ارتفاع معدلات المخاطرة على تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (٣.٠٥٥٦) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (٣) بمقدار (٠.٠٥٥٦) مع نسبة إتفاق بلغت ٦١.١١% وإنحراف معياري بمقدار (١.٣٠٩٦٥)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب إتفاق متفاوتة تتراوح بينهما.

يبيّن أيضاً الجدول (٥) أن البعد الثاني "متوسط الأجل" حصل على أكبر متوسط بلغ (٣.٤٣٧٥) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (٣) بمقدار (٠.٤٣٧٥) مع نسبة إتفاق بلغت ٦٨.٧٥% وإنحراف معياري بمقدار (١.١٦٨)، يليه البعد الثالث (طويل الآجل) بمتوسط بلغ (٣.٤٢٥٩) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (٣) بمقدار (٠.٤٢٥٩) مع نسبة إتفاق بلغت ٦٨.٥٢% وإنحراف معياري بمقدار (١.١٨٠٦) ثم البعد الأول "قصير الأجل" حصل على أكبر متوسط بلغ (٣.٣٢٨٧) وهو أعلى من المتوسط الإفتراضي (٣) بمقدار (٠.٣٢٨٧) مع نسبة إتفاق بلغت ٦٦.٥٨% وإنحراف معياري بمقدار (١.٢٧٩٦).

الجدول (٥): الإحصاء الوصفي لفقرات متغير الدراسة (تمويل المشاريع الخضراء)

ت	الفقرات	الوسط	نسبة الإتفاق	الإنحراف المعياري
	البعد الأول: قصير الأجل			
x1	هناك رغبة لدى المصارف لتوفير الائتمان النقدي الموجهة لدعم المشاريع الخضراء في محافظة اربيل	3.9028	78.06	1.15258
x4	يفضل زبائن المصارف الائتمان النقدي الاخضر على الائتمان النقدي العادي في محافظة اربيل	3.4167	68.33	1.35053
x2	لدى المصرف اسلوب معين لاختيار الاولوية في منح الائتمان النقدي للمشاريع الخضراء في محافظة اربيل	3.3194	66.39	1.49012
x6	هناك رغبة لدى المصارف لتوفير الائتمان النقدي لتمويل مشروعات الشباب مثل تدوير المخلفات الزراعية في محافظة اربيل	3.2083	64.17	1.36286

x3	يحقق الائتمان النقدي مستويات ربحية أفضل في تمويل المشاريع الخضراء مقارنة بالمشاريع الاقتصادية التقليدية لمحافظة اربيل	3.0694	61.39	1.01157
x5	يرى البنك ارتفاع معدلات المخاطرة على تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل	3.0556	61.11	1.30965
	المتوسط	**٣.٣٢٨٧**	**٦٦.٥٨**	**١.٢٧٩٦**
	البعد الثاني: متوسط الأجل			
x9	يلتزم المصرف بتعليمات البنك المركزي حول توفير التمويل الاخضر لدعم المشاريع الخضراء في محافظة اربيل	4.0417	80.83	.84649
x8	يسمح المصرف بتحويل الائتمان النقدي التقليدي الى الائتمان النقدي الاخضر لتحقيق اهداف تنموية في محافظة اربيل	3.4722	69.44	1.17452
x12	هناك رغبة لدى البنك لتوفير الائتمان النقدي لتمويل التخلص من النفايات الصلبة و الطبية الخطرة في محافظة اربيل	3.3611	67.22	1.25939
x11	يوفر التمويل الاخضر سياسة ائتمانية واسعة لاستهداف أكبر شريحة من الزبائن ذات دخول محدودة في محافظة اربيل	3.3472	66.94	1.29092
x10	يسهم البنك وبشكل كبير في التحول نحو تبني السياسات الخضراء في محافظة اربيل	3.2500	65.00	1.20737
x7	يوفر الائتمان النقدي فرصة للمشاريع الانتاجية للتحول نحو المشاريع الخضراء في محافظة اربيل	3.1528	63.06	1.22945
	المتوسط	**٣.٤٣٧٥**	**٦٨.٧٥**	**١.١٦٨٠**
	البعد الثالث: طويل الأجل			
x17	ان التحول نحو التمويل الاخضر يحقق ربحية لعمل المصرف على المدى البعيد في محافظة اربيل	3.6389	72.78	1.09165
x18	هناك رغبة لدى المصرف لتوفير الائتمان النقدي لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية و طاقة الرياح في محافظة اربيل	3.5417	70.83	1.27751
x15	يسعى المصرف لتحقيق الاهداف الاقتصادية التي تضمن التنميه المستدامة عن طريق تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل	3.4583	69.17	1.24400
x14	يسهم المصرف في تقديم حلول فعاله لحل ازمة الاسكان والاعمار عن طريق توفير الائتمان النقدي الاخضر في محافظة اربيل	3.3333	66.67	1.08770
x16	يشجع المصرف على التحول نحو استخدام الطاقة النظيفة في محافظة اربيل	3.3056	66.11	1.22921

x13	يسهم المصرف في توفير الائتمان النقدي لدعم مشاريع الموارد المائية في محافظة اربيل	3.2778	65.56	1.15334
	المتوسط	**3.4259**	**68.52**	**1.1806**
	المتوسط العام	**3.3974**	**67.95**	**1.2094**

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٧.٣- اختبار فرضيات الدراسة:

تناولت الإستبانة إختبار الفرضيات الآتية:

١.٧.٣– الفرضية الرئيسة الأولى:

فرضية العدم: عدم وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء

الفرضية البديلة: وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء

سيتم هنا إختبار وجود إتفاق حول وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء من قبل أفراد العينة المبحوثة الذي تضمن (١٨) فقرة بالإعتماد على مدى إتفاقهم مع فرضية الدراسة وبالتحديد إختبار متوسط العينة يساوي المتوسط الإفتراضي (٣) لإجابات المبحوثين ضد أكبر من المتوسط الإفتراضي (٣). وعلى هذا الأساس تم إستخدام إختبار–t المعلمي (لأن بيانات هذا المتغير لها توزيع طبيعي) ولخصت النتائج في الجدول الآتي:

من خلال الجدول (٦) نلاحظ أن متوسط إجابات الإتفاق مع فرضية وجود متغير الدراسة بلغت (٣.٣٩٧٤) وهو أكبر من متوسط مقياس ليكرت الخماسي بمقدار (٠.٣٩٧٤) في حين كانت قيمة–p تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) وقيمةt– المحسوبة بلغت (٧.٩٦٤) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (٠.٠٥) ودرجات حرية تساوي (٧١) التي بلغت (١.٦٦٨) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على الإتفاق حول وجود

امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء من قبل أفراد العينة المبحوثة والتي تمَ إختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل. وتتفرع من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

الجدول (٦): إختبار- لمتوسط إجابات المتغير المستقل

قيمة معدل الإختبار= ٣							
متغير الدراسة	الوسط الحسابي	فرق الوسطين	متوسط الخطأ المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	درجات الحرية	قيمة p
تمويل المشاريع الخضراء	٣.٣٩٧٤	٠.٣٩٧٤	٠.٠٤٩٩	٧.٩٦٤	١.٦٦٨	٧١	٠.٠٠٠

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

١.١.٧.٣- الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم: عدم وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء –قصير الاجل

الفرضية البديلة: وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء –قصير الاجل

سيتم هنا إختبار وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء–قصير الاجل من قبل أفراد العينة المبحوثة الذي تضمن (٦) فقرات بالإعتماد على مدى إتفاقهم مع فرضية البعد الأول وبالتحديد إختبار متوسط العينة يساوي المتوسط الإفتراضي (٣) لإجابات المبحوثين ضد أكبر من المتوسط الإفتراضي (٣). وعلى هذا الأساس تم إستخدام إختبار–t المعلمي (لأن بيانات هذا البعد لها توزيع طبيعي) ولخصت النتائج من خلال الجدول (٧) نلاحظ أن متوسط إجابات الإتفاق مع فرضية وجود البعد الأول بلغت (٣.٣٢٨٧) وهو أكبر من متوسط مقياس ليكرت الخماسي بمقدار (٠.٣٢٨٧) في حين كانت قيمة–p تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٠٥) وقيمةt– المحسوبة بلغت (٣.٢٦٨) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (٠.٠٠٥) ودرجات حرية تساوي (٧١) التي

بلغت (١.٦٦٨) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على الإتفاق حول وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء –قصير الاجل من قبل أفراد العينة المبحوثة والتي تمَ إختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

الجدول (٧): إختبار-لمتوسط إجابات البعد الأول

قيمة معدل الإختبار= ٣							
البعد الأول	الوسط الحسابي	فرق الوسطين	متوسط الخطأ المعياري	t المحسوبة	t الجدولية	درجات الحرية	قيمة p
قصير-الأجل	٣.٣٢٨٧	٠.٣٢٨٧	٠.١٠٠٦	٣.٢٦٨	١.٦٦٨	٧١	٠.٠٠٠

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٢.١.٧.٣- الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم: عدم وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء- متوسط الاجل

الفرضية البديلة: وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء- متوسط الاجل

يمثل هذا الإختبار مقارنة الوسيط (بدلاً من الوسط الحسابي لأن البيانات لاتتبع التوزيع الطبيعي كما في الجدول (٢)) للإجابات على البعد الثاني مع الوسيط الإفتراضي لمقياس ليكرت الخماسي الذي يساوي (٣)، إعتماداً على إختبار ويلكوكسون اللامعلمي (Sample Wilcoxon Signed Rank Test-One) ولخصت النتائج من خلال الجدول (٨) نلاحظ أن متوسط إجابات الإتفاق مع فرضية وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء- متوسط الاجل بلغت (٣.٤٣٧٥)، وقيمة وسيط الإتفاق كان (٣.٦٧٠) وهي أكبر من وسيط ليكرت الخماسي بمقدار (٠.٦٧٠) مع خطأ معياري مقداره

(١٧٠.١) وإحصاءة إختبار مقدارها (١٩١٧.٥)، في حين كانت قيمة–p تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) كما كانت قيم–t المعيارية تساوي (٣.٩٦٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء– متوسط الاجل حسب آراء العينة المبحوثة والتي تم إختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

الجدول (٨): إختبار ويلكوكسون حول وسيط إجابات البعد الثاني

قيمة وسيط الإختبار = ٣								
الوسط الحسابي	الوسيط	فرق الوسيط بين	الخطأ المعياري	إحصاءة الإختبار	t المعيارية	t الجدولية	قيمة p	النتيجة
٣.٤٣٧٥	٣.٦٧٠	٠.٦٧٠	١٧٠.١	١٩١٧.٥	٣.٩٦٩	١.٩٦	0.000	معنوي

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٣.١.٧.٣– الفرضية الفرعية الثالثة:

فرضية العدم: عدم وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء– طويل الاجل

الفرضية البديلة: وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء– طويل الاجل

يمثل هذا الإختبار مقارنة الوسيط (بدلاً من الوسط الحسابي لأن البيانات لاتتبع التوزيع الطبيعي كما في الجدول (٢)) للإجابات على البعد الثالث مع الوسيط الإفتراضي لمقياس ليكرت الخماسي الذي يساوي (٣)، إعتماداً على إختبار ويلكوكسون اللامعلمي ولخصت النتائج في الجدول (٩):

من خلال الجدول (٩) نلاحظ أن متوسط إجابات الإتفاق مع فرضية وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء– طويل الاجل بلغت (٣.٤٢٥٩)، وقيمة وسيط الإتفاق كان (٣.٨٣٠) وهي أكبر من وسيط

ليكرت الخماسي بمقدار (٠.٨٣٠) مع خطأ معياري مقداره (١٧٦.٩٣) وإحصاءة إختبار مقدارها (١٨٤٢)، في حين كانت قيمة–p تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) كما كانت قيم–t المعيارية تساوي (٢.٩٨٤) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود امكانية محدودة لدى المصارف الخاصة في تقديم القروض الى المشاريع الخضراء– طويل الاجل حسب آراء العينة المبحوثة والتي تم إختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

الجدول (٩): إختبار ويلكوكسون حول وسيط إجابات البعد الثالث

قيمة وسيط الإختبار = ٣								
الوسط الحسابي	الوسيط	فرق الوسيطين	الخطأ المعياري	إحصاءة الإختبار	t المعيارية	t الجدولية	قيمة p	النتيجة
٣.٤٢٥٩	٣.٨٣٠	٠.٨٣٠	١٧٦.٩٣	١٨٤٢	٢.٩٨٤	١.٩٦	٠.٠٠٠	معنوي

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٨.٣– الفرضية الرئيسة الثانية:

فرضية العدم: عدم وجود فروق معنوية بين المصارف المحلية والاجنبية في تمويل المشاريع الخضراء

الفرضية البديلة: وجود فروق معنوية بين المصارف المحلية والاجنبية في تمويل المشاريع الخضراء

سيتم هنا إختبار وجود فرق معنوي بين المصارف المحلية والاجنبية في تمويل المشاريع الخضراء لأفراد العينة المبحوثة، بما أن متغير تمويل المشاريع الخضراء له التوزيع الطبيعي وتتكون من فئتان (محلي وأجنبي) يمكن إستخدام إختبار–t وتحت مستوى المعنوية (٠.٠٥)، وتم الحصول على النتائج الملخصة من خلال الجدول (١٠) نلحظ أن متوسط المتغير (تمويل المشاريع الخضراء) لفئة (محلي) بلغ

(٣.٣٥٨٢) إلى (٥٨) مصرف وهو أقل من متوسطه لفئة (أجنبي) الذي بلغ (٣.٥٥٩٥) إلى (١٤) مصرف، بينما كانت قيمة–F الخاصة بإختبار التجانس (ity of VariancesLevene's Test for Equal) تساوي (١٠.٧٩٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (٠.٠٥) ودرجات حرية (١ و ٧٠) التي تساوي (٣.٩٨٠١) وهذا ماتؤكده قيمة–p التي تساوي (٠.٠٠٢) وهي اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٥) والذي يدل على عدم تجانس تباين العينتين، في حين كانت قيمة–t المطلقة لإختبار الفرق بين المتوسطان تساوي (٢.٣٥٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (١.٩٦) وهذا ماتؤكده قيمة–p التي تساوي (٠.٠٢٣) وهي أقل من مستوى معنوية (٠.٠٥) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق معنوية بين المصارف المحلية والاجنبية في تمويل المشاريع الخضراء والتي تمَ إختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

جدول (١٠): إختبار وجود فرق معنوي بين المصارف المحلية والاجنبية في تمويل المشاريع الخضراء

الفئة	المتوسط	العدد	متوسط الخطأ المعياري	إختبار التجانس (ليفين)		t المحسوبة	pقيمة-
				Fقيمة-	pقيمة-		
محلي	٣.٣٥٨٢	٥٨	٠.٠٥٩٢	١٠.٧٩٦	٠.٠٠٢	-٢.٣٥٩	٠.٠٢٣
أجنبي	٣.٥٥٩٥	١٤	٠.٠٦١٥				

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٩.٣– الفرضية الرئيسة الثالثة:

فرضية العدم: عدم وجود فروق معنوية بين المصارف التجارية والاسلامية في تمويل المشاريع الخضراء

الفرضية البديلة: وجود فروق معنوية بين المصارف التجارية والاسلامية في تمويل المشاريع الخضراء

سيتم هنا إختبار وجود فرق معنوي بين المصارف التجارية والاسلامية في تمويل المشاريع الخضراء لأفراد العينة المبحوثة، بما أن متغير تمويل المشاريع الخضراء له التوزيع الطبيعي وتتكون من فئتان (تجاري وإسلامي) يمكن إستخدام إختبار–t وتحت مستوى المعنوية (٠.٠٥)، وتم الحصول على النتائج الملخصة من خلال الجدول (١١) نلحظ أن متوسط المتغير (تمويل المشاريع الخضراء) لفئة (تجاري) بلغ (٣.٣٥٨٢) إلى (٥٨) مصرف وهو أقل من متوسطه لفئة (إسلامي) الذي بلغ (٣.٥٥٩٥) إلى (١٤) مصرف، بينما كانت قيمة–F الخاصة بإختبار التجانس تساوي (٢.٢٣٥) وهي أقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (٠.٠٥) ودرجات حرية (١ و ٧٠) التي تساوي (٣.٩٨٠١) وهذا ماتؤكده قيمة–p التي تساوي (٠.١٣٩) وهي اكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥) والذي يدل على تجانس تباين العينتين، في حين كانت قيمة–t المطلقة لإختبار الفرق بين المتوسطان تساوي (٢.٠٣٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (١.٩٦) وهذا ماتؤكده قيمة–p التي تساوي (٠.٠٤٦) وهي أقل من مستوى معنوية (٠.٠٥) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق معنوية بين المصارف التجارية والاسلامية في تمويل المشاريع الخضراء والتي تمَ إختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

جدول (١١): إختبار وجود فرق معنوي بين المصارف التجارية والاسلامية في تمويل المشاريع الخضراء

الفئة	المتوسط	العدد	متوسط الخطأ المعياري	إختبار التجانس (ليفين)		t المحسوبة	pقيمة-
				Fقيمة-	pقيمة-		
تجاري	٣.٣٥٧٥	٦٢	٠.٠٥٤٢٣	٢.٢٣٥	٠.١٣٩	-٢.٠٣٢	٠.٠٤٦
إسلامي	٣.٦٤٤٤	١٠	٠.٠٩٩٧٩				

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Easy Fit

٤-المبحث الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١- توصلت الدراسة بان (٥٢.٨%) من المدراء و رؤوساء الاقسام من جنس الاناث وهذا دليل على ان معظم مدراء المصارف الخاصة يثقون بعنصر الاناث في التوظيف لمحافظة اربيل.

٢- اظهرت الدراسة بان (٨٤.٨%) من المدراء و رؤوساء الاقسام في المصارف الخاصة تتراوح اعمارهم ما بين (٢١-٥٠) سنة، وهذا دليل على وجود القوى العاملة النشطة في المصارف الخاصة لمحافظة اربيل.

٣- توصلت الدراسة بان (٧٣.٦%) من المدراء و رؤوساء الاقسام في المصارف الخاصة في محافظة اربيل من اصحاب شهادتي البكالوريوس والدبلوم، و بالتالي يسهل عملية تمويل المشاريع الخضراء.

٤- اظهرت الدراسة بان التخصص في مجال الادارة والاقتصاد يشكل نسبة (٨١.٩%) وهذا يدل على سلامة سير عمل المصارف الخاصة في محافظة اربيل.

٥- توصلت الدراسة بان نسبة (١٨.١%) من المدراء و رؤوساء الاقسام في المصارف الخاصة خارج تخصص المصارف، وهذا يعد عائقاً امام تطور المصارف الخاصة و تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل.

٦- اظهرت الدراسة بأن (٨٠.٥%) من العاملين تقع سنوات خبرتهم مابين(١-١٥) سنة، وهذا يدل بأن هناك توسع في تجربة المصارف الخاصة في محافظة اربيل جديدة و تعود الى عام ٢٠٠٣ .

٧- توصلت الدراسة بان أكبر نسبة مبحوثة من فئة (المحلية) حيث بلغت (٨٠.٦%) مقابل فئة (الأجنبية) التي بلغت(١٩.٤%). و هذا يدل على وجود العوائق السياسية و الاقتصادية و المؤسساتية امام المصارف الاجنبية لدخول سوق

الصيرفة في العراق و اقليم كوردستان. فضلاً عن ذلك معظم المصارف الاجنبية من المصارف الاقليمية و ليس مصارف العالمية.

٨- اظهرت الدراسة بان اكبر نسبة كانت من فئة(البنوك التجارية) والتي بلغت (٨٦.١%) مقابل فئة البنوك الاسلامية بنسبة بلغت(١٣.٩%)، و هذا يدل على وجود عوائق السياسية و الاقتصادية و المؤسساتية امام انشاء المصارف الاسلامية في محافظة اربيل.

٩- تم التوصل الى قبول فرضية الدراسة بأن امكانية المصارف الخاصة في منح القروض الى المشاريع الخضراء محدودة في محافظة اربيل.

١٠- تم التوصل الى قبول فرضية الدراسة بأن امكانية المصارف الخاصة في منح القروض طويلة الاجل احسن وافضل من امكانية المصارف الخاصة في منح قروض متوسطة الاجل. و كذلك منح القروض متوسطة الاجل احسن من امكانية المصارف الخاصة في منح قروض قصيرة الاجل، لتمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل.

١١- تم التوصل الى قبول فرضية الدراسة بأن امكانية المصارف الخاصة في تم التوصل الى قبول فرضية الدراسة بأن تمويل المشاريع الخضراء من قبل المصارف الاجنبية افضل من تمويل المشاريع الخضراء من قبل المصارف المحلية في محافظة اربيل.

١٢- تم التوصل الى قبول فرضية الدراسة بأن تمويل المشاريع الخضراء من قبل المصارف الاسلامية افضل من تمويلها من قبل المصارف التجارية في محافظة اربيل.

٢.٤- التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول اليها، يمكن ان نوصي بالنقاط الآتية:

١- اطلاق مبادرة من قبل البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الخضراء الصغيرة، بحيث تشمل كافة المصارف الخاصة في جميع المحافظات العراقية بدون استثناء.

٢- الاستفادة من التجارب التمويلية في المصارف العاملة لدول الخليج و منها دولة قطر، لتمويل المشاريع الخضراء في المحافظات العراقية.

٣- يتحتم على هيئة الاستثمار في الاقليم على تشجيع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو مشاريع الخضراء في محافظة اربيل.

٤- يقع على عاتق الحكومة العراقية و حكومة الاقليم، العمل على تشجيع المصارف الحكومية المتخصصة لتمويل المشاريع الخضراء في كافة المحافظات العراقية.

٥- يتحتم على الحكومة العراقية و حكومة الاقليم العمل على ازالة كافة العقبات التي تعترض دخول المصارف الاجنبية العالمية الى العراق.

٦- يقع على عاتق الحكومة العراقية و حكومة الاقليم بازالة كافة العقبات امام انشاء المصارف الاسلامية في العراق.

٧- يتحتم على حكومة الاقليم بتشجيع المصارف الخاصة بانتشار فروعها في ادارات المستقلة و المتمثلة بادارات(سوران ، زاخو، بشدر، كرميان).

٨- من اجل تواصل البحث العلمي نقترح الدراسات المستقبلية الاتية:

ا- تحليل اتجاهات المصارف الخاصة لتمويل المشاريع الخضراء الصغيرة في محافظة بغداد .

ب- تحليل اتجاهات المصارف الخاصة لتمويل المشاريع الخضراء الصغيرة في اقليم كوردستان –العراق.

المصادر

المصادر باللغة العربية:

١- اسكندر، زهراء جارالله حمو، دور التمويل الاخضر في تحقيق الاستدامة المالية دراسة تحليليه

لاراء عينة من العاملين في مصرفي جيهان والموصل للتنمية للاستثمار في

محافظة نينوى،مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد(١١)، العدد(١)،٢٠٢١

٢–اسماء، دريسي، و اسماعيل حماني، اثر التمويل الاخضر على مستوى انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون في العالم، مجلة المالية و الاسواق، المجلد(٠) ، العدد(٠)، ٢٠٢٢

٣–البناء، زينب مكي، و عبدالامير، نور نبيل، التمويل أألخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العراقية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد(١٥)، العدد(٦٠)، ٢٠٢٠.

٤–الفتلاوي، مرتضى معطي، ممارسات التفكير الرشيق ودورها في تعزيز التمويل االخضر للمؤسسات المصرفية دراسة تطبيقية في المصرف العراقي للتجارة فرع محافظة كربلاء،

، المجلد(٤)، العدد(٩)، ٢٠٢٢.(Warith Scientific Journal

٥–ايمان، رمضان، و ايمان ، هرموش، و صبري،مقيمح، التمويل الاخضر كالية لدفع مشاريع الطاقة المستدامة– تجارب دولية مع الاشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد(٣)، العدد(٣)، ٢٠١٩

٦–حدادو ، رقية، التمويل الاخضر كاحد ادوات الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد(٥)، العدد(٢)، ٢٠٢١

٧–صالح، ايمن، التمويل الاخضر، صندوق النقد العربي، العدد(٣٦)، ٢٠٢٢.

٨–عبدالرؤوف، مشري، اليات تمويل الاقتصاد الاخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة(عرض بعض تجارب الدول)، رسالة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٩.

٩–عبدالله، غيث اركان، و حميد، طيبة ماجد، دور البنك المركزي العراقي بتمويل

المصارف لدعم شراء مصادر الطاقة الخضراء و اثرها على ابعاد التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٦٧)، ٢٠٢٢.

١٠-نعيمة ، عيدي، التمويل الاخضر من منظور اخلاقي – رؤية مستدامة، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد(٥)، العدد(١)، ٢٠٢٢

المصادر باللغه الانكليزية:

1-Athira M S,GREEN BANKING: CHALLENGES AND OPPORTUNITIES,Mukt Shabd Journal,VOLUME - IX ISSUE - IV, APRIL 2020

2-Nannette Lindenberg,Definition of Green Finance,2014,(www.cbd.int),(2022-9-25)

3-Sadia Noureen, OG-III (Development Statistics Collection & Analysis Unit, Planning & Research Department, ZTBL, HO, Islamabad

4-Shakkeela Cholasseri ,GREEN BANKING –AN OVERVIEW, Vol-1 Issue-4 2016

استمارة الاستبانة

زانكۆی سەلاحەدین - هەولێر
Salahaddin University-Erbil

جامعة صلاح الدين

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

السادة المدراء ورؤساء الاقسام المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن بصدد انجاز البحث الموسوم { تحليل اتجاهات المصارف التجارية نحو تمويل المشاريع الخضراء في مدينة اربيل (دراسة تطبيقية للعام ٢٠٢٢)} وان اجابتكم عن فقرات الاستبانة سيكون لها دور كبير في انجاز الرسالة , علما ان المعلومات التي سوف تقدمونها ستستخدم فقط لاغراض البحث العلمي .

متمنين لكم الخير والتوفيق

ا.د.سردار عثمان باداوقيي
قسم الاقتصاد- كلية الادارة و الاقتصاد
جامعة صلاح الدين-اربيل

م.م.مظفر حمد مصطفى
قسم الاقتصاد- كلية الادارة و الاقتصاد
جامعة صلاح الدين-اربيل

المحور الاول: المعلومات الاولية عن العاملين في البنك

ملاحظة: يرجى وضع علامة (√) في المكان المناسب :

١- الجنس ☐ انثى ☐

٢- العمر

٢١-٣٠ 31-40 41-50 51- 60 ٦١ سنة فما فوق

٣-التحصيل العلمي-:

الاعدادية الدبلوم البكالوريوس الدبلوم العالي الماجستير الدكتوراه

٤-التخصص العلمي:

المحاسبة المالية و المصرفية الادارة الاقتصاد الاخرى

٥- الخبرة العملية في البنك

١ -٥ سنة ٦ -١٠سنة ١١-١٥سنة ١٦-٢٠ سنة ٢١ سنة فما فوق

المحور الثاني: المعلومات الاولية عن البنوك

ملاحظة: يرجى وضع علامة (√) في المكان المناسب :

١- حيازة ملكية البنك : الحكومية الخاصة

٢- جنسية البنك: المحلية الاجنبية

3-نوع البنوك -:البنوك التجارية البنوك الاسلامية البنوك المتخصصة

المحور الثالث:التمويل الاخضر- قصير الاجل

ت	البيان	الاجابات				
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	هناك رغبة لدى البنك لتوفير الائتمان النقدي الموجهة لدعم المشاريع الخضراء في محافظة اربيل.					
٢	لدى البنك اسلوب معين لاختيار الاولوية في منح الائتمان النقدي للمشاريع الخضراء في محافظة					

	اربيل.					
٣	يحقق الائتمان النقدي مستويات ربحية أفضل في تمويل المشاريع الخضراء مقارنة بالمشاريع الاقتصادية التقليدية لمحافظة اربيل.					
٤	يفضل زبائن البنك الائتمان النقدي الاخضر على الائتمان النقدي العادي في محافظة اربيل.					
٥	يرى البنك ارتفاع معدلات المخاطرة على تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل.					
٦	هناك رغبة لدى البنك لتوفير الائتمان النقدي لتمويل مشروعات الشباب مثل تدوير المخلفات الزراعية في محافظة اربيل					

المحور الرابع:التمويل الاخضر- متوسط الاجل

ت	البيان	الاجابات				
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	يوفر الائتمان النقدي فرصة للمشاريع الانتاجية للتحول نحو المشاريع الخضراء في محافظة اربيل.					
٢	يسمح البنك بتحويل الائتمان النقدي التقليدي الى الائتمان النقدي الاخضر لتحقيق اهداف تنموية في محافظة اربيل.					

٣	يلتزم البنك بتعليمات البنك المركزي حول توفير التمويل الاخضر لدعم المشاريع الخضراء في محافظة اربيل.					
٤	يسهم البنك وبشكل كبير في التحول نحو تبني السياسات الخضراء في محافظة اربيل.					
٥	يوفر التمويل الاخضر سياسة ائتمانية واسعة لاستهداف أكبر شريحة من الزبائن ذات دخول محدودة في محافظة اربيل.					
٦	هناك رغبة لدى البنك لتوفير الائتمان النقدي لتمويل التخلص من النفايات الصلبة و الطبية الخطرة في محافظة اربيل.					

المحور الخامس :التمويل الاخضر- طويل الاجل

ت	البيان	الاجابات				
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لااتفق بشدة
١	يسهم البنك في توفير الائتمان النقدي لدعم مشاريع الموارد المائية في محافظة اربيل.					
٢	يسهم البنك في تقديم حلول فعاله لحل ازمة الاسكان والاعمار عن طريق توفير الائتمان النقدي الاخضر في محافظة اربيل.					
٣	يسعى البنك لتحقيق الاهداف الاقتصادية التي تضمن التنميه المستدامة عن طريق تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل.					
٤	يشجع البنك على التحول نحو استخدام الطاقة النظيفة في محافظة اربيل.					
٥	ان التحول نحو التمويل الاخضر يحقق ربحية لعمل البنك على المدى البعيد في محافظة اربيل.					
٦	هناك رغبة لدى البنك لتوفير الائتمان النقدي لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية و طاقة الرياح في محافظة اربيل.					

امكانية اعتماد نموذج ESG في بناء مرتكزات التمويل الأخضر في العراق بتوسيط الاستثمار المسؤول اجتماعيا

The Possibility of Adopting the ESG Model in Building the Foundations of Green Financing in Iraq by Mediating Socially Responsible Investment

أ.م.د صلاح الدين محمد امين الامام

الجامعة التقنية الوسطى /الكلية التقنية الأدارية –بغداد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف البحث الى تحليل وتحديد مدى إمكانية اعتماد نموذج الحوكمة البيئية الاجتماعية المؤسساتية في القطاع المصرفي العراقي كأحد النماذج العالمية الحديثة التي اعتمدت لبناء النظام البيئي المالي للدول لمواجهه المخاطر البيئية المتنامية ولخلق الكفاءة الاقتصادية والنظام المالي المستدام وتحقيق المسؤولية البيئية والاجتماعية ودعم الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة او اهداف الالفية الثالثة من خلال السعي لبناء مرتكزات التمويل الأخضر الذي هو احد اشكال التمويل الحديثة الذي يعمل على تعزيز نشاطات التمويل والاستثمار الصديقة للبيئة مع التوجه نحو دمج الجوانب البيئية والاجتماعية والمؤسساتية في عمليات التمويل

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٦٣ -٨٨

والاستثمار التي تمارسها المصارف وقد انطلق البحث من مشكلة تم استشعارها من قبل اكثر الدول ومنها العراق والتي تتمثل بتدهور الأنظمة البيئية مع بروز مشاكل التغيير المناخي في التصحر والتلوث وتزايد حجم النفايات ما استدعى التصدي لهذه المشاكل لغرض انشاء مجتمع اقتصادي ومصرفي مسؤول اجتماعيا وبيئياً . ولغرض تحقيق هدف البحث فقد تم تحليل مدى إمكانية اعتماد نموذج ESG من خلال السعي لبناء مرتكزات التمويل الأخضر في العراق وتحسين مستوى الإفصاح المالي والمحاسبي في الجوانب المتعلقة بالاستدامة المالية وبناء أسس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية بشكل سليم في القطاع المصرفي العراقي بتوسيط راس المال المسؤول اجتماعيا.

ومن خلال الجانب التحليلي فقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات تمثلت في محدودية دور المصارف في بناء مرتكزات التمويل الأخضر في العراق مع ضعف توجه الجمهور نحو المشاريع الصديقة للبيئة رغم تركيز البنك المركزي العراقي على تقديم برامج عديدة تسعى الى تقديم التمويل الخاص بالطاقة المتجددة والاستدامة البيئية كما تم التوصل الى ان الأهداف الاجتماعية والبيئية لازالت ضعيفة في توجهات القطاع المصرفي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة فضلا عن عدم وجود رؤية واضحة للقطاع المصرفي في مجال الحوكمة البيئية الاجتماعية المؤسساتية:

الكلمات المفتاحية: الحوكمة البيئية الاجتماعية المؤسساتية، التمويل الأخضر، اهداف التنمية المستدامة، الاستثمار المسؤول اجتماعياً.

Abstract

The research aims to analyze and determine the extent of the possibility of adopting the ESG model in the Iraqi banking sector as one of the modern global models that have been adopted to build the financial ecosystem for countries to face growing environmental risks, create economic efficiency a

sustainable financial system and achieve environmental and social responsibility and support effort to achieve sustainable development goals by seeking to build the foundations of green finance, which is one of the modern forms of financing that works to promote environmentally friendly financing and investment activities with a tendency towards integrating environmental social. Institutional aspects in financing and investment operations practiced by banks.

The research started from a problem that was felt by most counties, including Iraq, which is represented by the deteriorating environmental system with the emergence of the problems of climate change, desertification, pollution and the accumulation of waste, which necessitated addressing these problems to create a socially and environmentally responsible banking community to achieving the goal of the research the extent to which the ESG model can be adopted in the Iraqi banking sector we analyzed by seeking to build green financial and accounting disclosure in aspects related to financial sustainability and build the foundations of ESG governance properly in the Iraqi banking sector.

Through the analytical side, a number of results were reached, represented in the limited role of banking in building the foundations of green finance in Iraq, with the weak public orientation towards environmentally friendly projects, despite the central bank of Iraq focusing on providing many programs that seek to provide financing for renewable energy and sustainability it was also concluded that social and environmental goals are still weak in the orientations of the Iraqi banking sector to achieve the goals of sustainable development, as well as the lack of clear vision for the Iraqi banking sector in the field of ESG model.

Keywords: ESG model, green finance, sustainable Development goals, Socially Responsibility Investment (SRI).

المقدمة

أضحت التنمية المستدامة والاستثمار المسؤول هدفا جوهريا واستراتيجية ملحة في جميع الدول، وحاولت الدراسات المتنوعة البحث عن مدخل ومرتكزات لتحقيق هذا النوع من التنمية الذي تعاظم دوره في ظل البيئة الحالية التي تواجه العديد من التحديات البيئية المختلفة كالاحتباس الحراري والتغير المناخي والتصحر والكوارث الطبيعية وزيادة الضغوط على الموارد الاقتصادية.

وفي ظل التطورات البيئية المتزايدة يمكننا ملاحظة اثار التغير المناخي والبيئي على العديد من القطاعات الحيوية في اقتصاديات الدول مما ولد حاجة ملحة واستثنائية من اجل بناء الاقتصاد الأخضر المستدام والقادر على مواجهة التحديات وتغيرات المناخ والبيئة المختلفة ومن هذا المنطلق يمكننا الاعتماد على القطاع المالي من اجل لعب دور جوهري أساسي للحد من مخاطر المناخ، والتوجه بشكل كبير نحو التمويل الأخضر او المستدام او الصديق للبيئة بشكل يعزز من دوره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وعليه يجب العمل بشكل جدي وفاعل على تبني النماذج التي تحقق بناء مرتكزات التمويل الأخضر في الاقتصاد الوطني بالاعتماد على أحد النماذج العالمية المهمة والذي يطلق علية نموذج ESG (انموذج البيئة والمجتمع والحوكمة). من خلال اعتماد ألية الاستثمار المسؤول اجتماعيا والذي يركز اهتماما متزايدا على ما يسمى (التمويل الأخضر) او (التمويل المستدام) كأداة فاعلة تحمي البيئة من المخاطر والاضرار البيئية المتنوعة عن طريق تهيئة وتقديم اشكال من التمويل الأخضر . وعليه يمكن اعتبار التمويل الأخضر أداة ووسيلة مهمة لاعتماد نموذج ESG في الاقتصاد العراقي.

١- **المبحث الاول: منهجية البحث:-** وهي تمثل خارطة الطريق التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مسار البحث والسعي نحو تحقيق أهدافه وتشتمل على :-

١ .١- مشكلة البحث

يشكل نموذج الحوكمة البيئية الاجتماعية والمؤسساتية أحد النماذج الحديثة الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، وعليه يمكن توصيف مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات الاتية :-

أ- ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه نموذج ESG في بناء مرتكزات التمويل الأخضر في العراق .

ب- هل ان التمويل الأخضر يحتاج الى وجود مرتكزات رصينة ينطلق منها لتحقيق حضوره في الاقتصاد الوطني

ت- هل ان المشاكل البيئية والاجتماعية والمؤسساتية تتطلب تبني نموذج ESG

ث- ما هو دور البنك المركزي العراقي في تبني مدخل ESG.

ج- ما مدى تفاعل المصارف مع نموذج ESG لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

ح- هل يساهم الاستثمار المسؤول اجتماعيا في بناء مرتكزات التمويل الأخضر

١ .٢- اهداف البحث :- تتضمن اهداف البحث كالاتي :-

أ- المساهمة في تسليط الضوء على تفاصيل واليات ومبادئ وسياسات نموذج ESG والتمويل الأخضر.

ب- التعرف على مدى مساهمة نموذج ESG في تعزيز بناء ومرتكزات التمويل الأخضر في العراق .

ج-تحليل دور البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي في تبني نموذج ESG والتمويل الأخضر .

د-استخلاص النتائج التي يمكن ان تساهم في بناء قطاع مصرفي عراقي مسؤول بيئيا واجتماعيا ومؤسساتيا في ظل المخاطر البيئية المتنامية محليا وعالميا .

هـ–فتح افاق جديدة لابتكارات وابداعات حديثة في القطاع المصرفي العراقي من خلال تقديم منتجات مصرفية جديدة تخدم البيئة المصرفية والمجتمع والاقتصاد العراقي ككل

و–الحث على اصدار قانون ينظم التعامل وفق لائحة ارشادية تحدد اطار العمل البيئي الاجتماعي المؤسساتي للمصارف .

١ .٣– **أهمية البحث:**– من خلال الاتي :–

أ– تطرقه الى متغيرات حديثة فرضتها المخاطر البيئية المتنامية حديثا .

ب– انه يسعى الى بناء قطاع مصرفي مسؤول بيئيا واجتماعيا .

ج–ترجع أهمية البحث تحديدا الى الاهتمام الواسع عالميا وعربيا الذي يخطى به نموذج ESG اذا انه قطع اشواطا كبيرة في القطاعات المصرفية العربية والعالمية بمنتجاته وادواته والياته .

ج–يساهم هذا البحث في التعرف على واقع الحوكمة البيئية الاجتماعية والمؤسساتية وعلى واقع التمويل الأخضر وخدماته المختلفة في القطاع المصرفي العراقي .

١ .٤– **فرضية البحث** :– يستند البحث الى الفرضية الرئيسية الاتية :–

يتطلب اعتماد انموذج (ESG) لبناء مرتكزات التمويل الأخضر في العراق تبني الاستثمار المسؤول اجتماعياً.

١ .٥– **منهج البحث**

لمحاولة الإجابة على تساؤلات مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم أتباع المنهج الوصفي التحليلي .

١ .٦– **الدراسات السابقة:**– تم الإشارة الى عدد من الدراسات السابقة كإطار تمهيدي يرتكز عليه بحثنا الحالي ، فكون التمويل الأخضر (المستدام) ونموذج ESG يمثلان أنموذجين حديثين ، لذا فان الدراسات التي تطرقت لهما قليلة ، مع

وجود دراسات متعددة ناقشت هذه المواضيع ضمن مفرداتها ، وقد اطلع الباحث على عدد من الدراسات كان أهمها الاتي :-

١-دراسة براق ، قمان / ٢٠١١

أهمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الإسلامية في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية للبلدان النامية .

هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور الاستثمار المسؤول اجتماعيا او الأخلاقي كآلية يمكن من خلالها تنمية وتنشيط السوق المالية بصفة عامة وتفعيل دورها في تنمية الادخار بصفة خاصة ، حيث نجحت هذه الصناعة بالاعتماد على صناديق الاستثمار وذلك عن طريق تشجيع المستثمرين لوجود التنويع الكفء وتوفير قدر من المرونة في حرية تحويل استثماراتهم بالإضافة الى رغبات المستثمرين في تمويل الأنشطة التي لها اثار ايجابية على المجتمع والمتوافقة مع اعتقاداتهم ، وخلصت الدراسة الى وجوب التفكير في انشاء صناديق استثمار مسؤولة اجتماعيا لتلبية رغبات جميع الشرائح خاصة المستثمرون الاخلاقيون .

٢-دراسة قرارة ٢٠٢٠

تقييم دور تقارير المسؤولة الاجتماعية في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية.

ان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة التعرف عن مدى مساهمة تقارير المسؤولية الاجتماعية في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية، وبغرض تحقيق هدف الدراسة فانه تعرض لمجموعة من النقاط للتعريف بتقارير المسؤولية الاجتماعية وتقييم دورها في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية.

وتم ذلك من خلال أربعة محاور من خلال اعداد قائمة استبيان لاستطلاع اراء عينة البحث المكونة من مجموعة من المحاسبين العاملين في مختلف الشركات الموجودة على مستوى الجزائر للوصول الى مستوى ادراكهم لعناصر الإشكالية المرتبطة بالدراسة .

وتم التوصل الى اهم النتائج من هذه الدراسة وهي ان تقارير المسؤولية الاجتماعية تسهم في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية من خلال تمكينها لإجراء عملية المقارنة وفي ظل ذلك تم اقتراح مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة اعتماد الشركات في افصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية على معايير GRI وتم الاعتماد على CFA لمعرفة الموثوقية والصلاحية reliability and validity للمقياس ووجد انه مقبول.

٣–دراسة (الكبسي ٢٠٢١)

أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد الإسلامي

يحقق الاقتصاد الإسلامي الصورة العامة للاقتصاد الأخضر من خلال الاهتمام بالبيئة والتعامل الأمثل مع الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة . والاسس التي يقوم عليها تصور الاقتصاد الإسلامي لتحقيق الاقتصاد الأخضر . متعددة منها تعظم قيمة الموارد الاقتصادية ، وتعظيم منافع السلع والمنتجات ، والدعوة للاستخدام الأمثل للموارد والاستفادة من تعدد المنافع للمورد الواحد ، وتقرير مبادئ استدامة الموارد وحماية البيئة ومنع الاسراف في استخدام الموارد والسلع والمنتجات والحفاظ على نظافة البيئة والأرض بشكل عام ، إعادة استخدام وتدوير المنتجات والسلع ، وتحقيق التوازن الشامل بين الإنتاج والاستهلاك القائم على التوسط ومراعاه ترتيب الأولويات عند استخدام الموارد .

وخلصت الدراسة الى ان الاقتصاد الإسلامي يولي الاقتصاد الاضر حيزا كبيرا في ادبياته ، ويمكن تحويل هذه الادبيات الى قوانين وادارات تنفيذية تحمي البيئة وتدفع للعمل بمفاهيم التنمية المستدامة .

4-(Mphil, goshi, 2019) study.

Measuring Green banking practices on Banks Environmental performance: Empirical Evidence from Kathmandu valley.

هدف البحث الى تحليل اثر ممارسات الصيرفة الخضراء على الأداء البيئي للمصارف في دولة النيبال، وتم تبني تصميم البحث العلائقي العرضي في الدراسة ،

وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحقيق هدف البحث ، واتبع البحث المخرجات الكمية والنوعية المقطعية ، وتم جمع عينة تكونت من ١٨٩ مصرف يستخدم طريقة العينات الملائمة . وتم استخدام نظام spss لتحليل البيانات وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج تمثل أهمها في وجود تأثير معنوي للسياسة الخضراء في الأداء البيئي ، القروض الخضراء والمشاريع الخضراء ، كما ساهم التدريب البيئي في أداء المصرف الرئيسي ، وقد اقترحت الدراسة تعزيز دور المصارف والحكومة في تشجيع تقنيات الاستدامة البيئية بشكل اكثر أهمية لزيادة شهرة المصارف والتوعية بين الزبائن

5-(Shameem & Haleem / 2021) study.
(A study on green Banking practices in Banking industry)

هدف هذه الدراسة هو تحديد العوامل متعددة التخصصات التي تؤثر على ممارسات الصيرفة الخضراء للصناعة المصرفية في سيريلانكا . والدراسة تم تنفيذها بإيجاد المتغيرات الملائمة لقياس عوامل الاقتصاد ودعم الإدارة ، ضغط الزبون ،ضغط المنافس ، الاهتمام البيئي ومدى تأثيرها على ممارسات الصيرفة الخضراء في سيريلانكا والبيانات جمعت من ٣٠٠ فرع مصرفي باستخدام الاستبيان لتنفيذ الدراسة . وخمسة متغيرات اعتمدت في البحث نتائج البحث أظهرت بان العوامل الاقتصادية وضغط المنافس ، ودعم الإدارة والاهتمام البيئي كان لها اثر عالي بين مستوى متوسط للتأثير لوحظ لضغط الزبون لتبني ممارسات الصيرفة الخضراء . اختبار الفرضيات اظهر علاقة معنوية موجبة بين العوامل الاقتصادية ، دعم الإدارة ، ضغط المنافس ، والاهتمام البيئي بينما ضغط الزبون لم يظهر علاقة إيجابية مع ممارسات الصيرفة الخضراء في سيريلانكيا .

6-(Kumar, soundarapandandiyan, jeyanthi-2021) study) An empirical Assessment of corporate social Responsibility Banking industry constructs Development and Validation.

المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR واحدة من الممارسات المسؤولة للمنظمة لرعاية والحفاظ على علاقة جيدة مع أصحاب المصالح، المسؤولية الاجتماعية للشركة تشمل مسؤولية المنظمات نحو أصحاب المصالح المختلفين مثل الزبائن، المساهمين، المستخدمين، البيئة والمجتمع. في السنوات الحالية بذل ممارسو واكاديميو المسؤولة الاجتماعية للشركة جهود متنوعة لقياس ادراك أصحاب المصلحة لمستوى المسؤولية الاجتماعية للشركة لكن يبقى غير واضح كيفية ادراك أصحاب المصلحة لأنشطة المسؤولة الاجتماعية للمنظمة. هدف الدراسة هو لبناء وتطوير وزن لقياس نشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصناعة المصرفية، من خلال مراجعة الادبيات العلمية فان عناصر مقياس CSR تم صياغتها ، وباستخدام هذه العناصر فانه تم اعتماد الدراسة المسحية في الصناعة المصرفية ترتيب الأوليات عند استخدام المواد .

٢_ المبحث الثاني: الجانب النظري

٢ .١_ نموذج ESG

٢ .١ .١_ النشأة:-

ان بداية الحديث عن البعد البيئي والاجتماعي وكيفية ضمه وربطه مع التنمية ليجعلها مستدامة كان مع انطلاق قمة الارض التي انعقدت في دولة البرازيل في مدينة ريودوجانيرو ١٩٩٢ اذ يعد البعد البيئي احد اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والذي يفرض على سكان الارض المحافظة على بيئة نظيفة خالية من العوامل المهددة لاستدامتها كالتلوث البيئي والاحتباس الحراري وازالة النفايات وظاهرة التصحر.

وينطلق نموذج ثلاثية ESG والذي يتضمن ايجاد التوافق بين البيئة والمجتمع والحوكمة. من ضرورة تحقيق اهداف التنمية المستدامة (SDG) وتوجيه التمويل والاستثمارات بوعي نحو تلك القطاعات التي يمكن احداث اكبر تأثير بيئي فيها.

٢ .١ .٢_ منظومات نموذج ESG

وعند دراستنا للبيئة فان هناك ثلاثة منظومات للبيئة وهي (الدقن، ٢٠١٩،٢٥٦)

٢ . ١ . ٢ . ١_ المنظومة الطبيعية

وتشمل الهواء والماء والتربة انظمة والنباتات وغيرها، وتعمل هذه المنظومة وفقا لمدخلات من شمس واخطار، ثم عمليات وتفاعلات تحت التربة، ثم مخرجات من نباتات واشجار ، وغيرها ، وتعمل هذه المنظومة الطبيعية وفقا للنظام الايكولوجي الذي يعني العناصر الفيزيائية والبيولوجية المجتمعية في البيئة .

٢ . ١ . ٢ . ٢_ المنظومة الانتاجية

وتعمل هذه المنظومة وفقا لمدخلات الات وعنصر بشري ومواد خام او مستندات ثم عمليات وتفاعلات تتم داخل خطوط الانتاج، وأنظمة عمل معينة ثم مخرجات من سلع او خدمات.

٢ . ١ . ٢ . ٣_ المنظومة الاجتماعية: –

تعمل هذه المنظومة وفقا لمدخلات من قيم ومفاهيم وعادات وتقاليد ثم عمليات وتفاعلات بين البشر بعضهم مع بعض وبينهم وبين سائر الكيانات الحية الاخرى ثم مخرجات من سلوكيات مجتمعية وثقافات شعوب.

٢ . ١ . ٣_ اهمية معايير ESG

تسمح هذه المعايير للمستثمرين بقياس الاستدامة والتأثير الاخلاقي للشركة اذ تؤثر على نحو ملموس في المخاطر الطويلة الاجل وعائد الاستثمارات على الرغم من انها معايير غير مالية ولذلك دمجت ضمن استراتيجيات التخفيف من المخاطر والامتثال والاستثمار، وتتسم الشركات التي تلتزم بمعايير ESG بالوعي وانخفاض درجة الخطورة ويرجح نجاحها على المدى الطويل .

وتتمثل اهمية هذه المعايير في الاتي: – " Weber & Feltmate , 2016, 162

٢ . ١ . ٣ . ١_ معايير البيئة تأثير الشركة في البيئة وقدرتها على التخفيف من المخاطر المختلفة المضرة بها . ويشمل ذلك

أ- البصمة الكربونية للشركة .

ب- كفاءة استخدام الطاقة .

ج-ادارة النفايات

د-الحفاظ على المياه والموارد الطبيعية الاخرى .

٢ .١ .٣ .٢- **معايير المجتمع** تعني بعلاقات الشركة مع الشركات الاخرى ومكانتها في المجتمع المحلي والتزامها بالتنوع والشمول بين القوى العاملة ومجلس الادارة ومساهمتها الخيرية ، وما اذا كانت تتميز بسياسات التوظيف التي تعزز الصحة والسلامة .

٢ .١ .٣ .٣- **معايير الحوكمة** تقييم العمليات الداخلية للشركة مثل اساليب المحاسبة الشفافة، والاستراتيجيات الضريبية ، وتشكيل مجلس الادارة بالإضافة الى علاقاتها مع الموظفين واصحاب المصلحة وقد تتضمن ايضا لوائح داخلية مصممة بهدف منع تضارب المصالح والسلوك غير الاخلاقي .

٢ .٢- التمويل الأخضر Green Finance

٢ .٢ .١- مفهوم التمويل الاخضر

تسعى دول العالم المختلفة بشكل كبير لغرض مواجهة المخاطر والتحديات البيئية الى ما يطلق عليه (خضرنة التمويل Finance Greening) لتمويل المشروعات النظيفة والصديقة للبيئة وعليه لابد لنا من تحديد الاطار التعريفي والمفاهيمي لهذا المصطلح .

فقد عرف التمويل الاخضر بكونه (تمويل الاستثمارات صديقة البيئة لغرض تحقيق منافع ومزايا بيئية في اهداف التنمية المستدامة)

في حين عرفت مؤسسة التمويل الدولية التمويل الاخضر بانه : الاستثمارات والقروض التي تمول المشاريع التي تهدف الى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية للدول). (صالح ، ٢٠٢٠، ٨) .

كما عرف بانه " اي نشاط مالي منظم يضمن نتيجة بيئية افضل " وعرف ايضا بانه " نشاط يرتبط بالاقتصاد الأيكولوجي يهدف الى الحد من المخاطر البيئية ومنع حدوث حالة من التدهور البيئي " .

كما عرف بانه " اي نشاط مالي مهيكل يؤدي ويؤسس الى ضمان مخرجات بيئية افضل ."weber&feltmate , 2016.24 "

وعرّف كذلك بانه (النشاط الذي يؤدي الى انتاج السلع وتقديم الخدمات التي يكون لها اثار ايجابية على البيئة) "Bonma&jenckenklinkers&, 2001, 174"

٢ .٢ .٢- اهمية التمويل الاخضر

ازداد الاهتمام في السنوات الاخيرة بالتمويل الاخضر بشكل واضح لكونه يراعي المعايير واللوائح البيئية بهدف حماية الارض ، وتبرز اهمية التمويل الاخضر في الاتي :- (صالح، ٢٠٢٢، ٨-٩)

أ- انه يساهم بشكل كبير في الحفاظ على المناطق الزراعية ويعزز من انتاجيتها وكفاءتها.

ب- انه يساعد على الارتقاء بالقطاع الصناعي من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة ، ويقلص الضغوطات على الموارد الطبيعية للدول.

ج- يعطي الفرصة لـ(خضرنة التمويل) مما يقي الدول من المخاطر البيئية والكوارث المحتملة .

د- تبرز اهميته ايضا من خلال تقليص النفايات عن طريق تبني الاقتصاد الدائري (تدوير النفايات) والتقليل بشكل كبير من انبعاثات الكربون والغازات السامة المسببة للاحتباس الحراري .

هـ- تكمن أهميته كذلك من خلال اتاحة فرص عمل جديدة في مجالات الطاقة المتجددة وتمويل المناخ وتطوير المجتمع وحماية البيئة بتخفيض التلوث البيئي .

٢ .٢ .٣- مجالات عمل التمويل الاخضر

هنالك اتاحة كبيرة للتمويل الأخضر في مجالات عديدة متنوعة تتمثل في الاتي:- (صالح، ٢٠٢٢، ١٢)، (Bouma & jeucken & Klinkers , 2001, 234- 244)

أ- **الطاقة المتجددة:**-وينعكس في تقديم التمويل لمجالات تخدم البيئة والمجتمع مثل الاستثمارات في مشروعات صديقة للبيئة مثل تمويل مشروعات الطاقة الشمسية وتمويل مشروعات طاقة الرياح والطواحين الهوائية العملاقة .

ب- **تدوير النفايات:**- ويتم من خلال الاستثمار في مجالات الاقتصاد الدائري وعمليات تدوير النفايات واعادة استخدام المنتجات بتحويلها الى منتجات اخرى صديقة للبيئة ذات قيمة اقتصادية وبيئية مهمة .

ج- **الانشاءات الخضراء:**- من خلال التوجه نحو تقديم التمويل لاستخدام مواد صديقة للبيئة في البناء والانشاءات واقامة المشاريع العقارية لخلق وايجاد الابنية الخضراء وتحقيق التنمية الخضراء .

د- **النقل المستدام:**- ويعني القيام بالتمويل والاستثمار في منظومات نقل اقل ضررا وتلويثا للبيئة وتقليل انبعاث الغازات والرصاص .

هـ- **الزراعة المستدامة:** - وذلك بتقديم التمويل الاخضر لزيادة المساحات الخضراء وتقليل عمليات تجريف الغابات وقطع الاشجار وخلق مساحات خضراء جديدة ومتنوعة .

٢ .٢ .٤- بناء مرتكزات التمويل الاخضر

ان بناء مرتكزات التمويل الاخضر يساهم بشكل كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، وعند الحديث عن التمويل الاخضر او التمويل المستدام لابد من الاشارة الى اهداف التنمية المستدامة او اهداف الالفية الثالثة التي تتسم باتساع مجالها وتغطيتها للكثير من عناصر السياسة العامة للدول وتقديم الخدمات العامة فيها بدءا من الرعاية الصحية انتقالا الى التعليم وحماية البيئة فضلا عن الجوانب المؤسسية

والحوكمة اذ انها تضمن مشاركة مختلف اصحاب المصلحة منها فضلا عن بعد مداها ، وتشمل حزمة اهداف التنمية المستدامة الاتي (ديوان المراجعة ، ٢٠٢٠ ،٤)(الطلافحة والمناورة ٥٩،٥٦،٢٠٢٠).

أ- القضاء على الفقر

ب- القضاء على الجوع

ج-الصحة الجيدة والرفاه

د-التعليم الجيد

هـ-المساواة بين الجنسين

و-المياه النظيفة والنظافة الصحية

ز-طاقة نظيفة بأسعار معقولة

ح-النمو الاقتصادي والعمل اللائق

ط-الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية

ي-الحد من اوجه عدم المساواة

ك-مدن ومجتمعات مستدامة

ل-الاستهلاك والانتاج المسؤولان

م-العمل المناخي

ن-الحياة تحت الماء

س-الحياة البرية

ع-السلام والعدل والمؤسسات القوية

ف-عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

٢ .٢ .٥- اشكال التمويل الاخضر في العمل المصرفي :-

وهناك اشكال متنوعة من التمويل الاخضر والمستدام تتمثل في الصيغ الاتية :-

“Bouma & jeucken & klinkers , 2001 , 69,174,360,264,469”
“weber &feltmate , 2016, 31).

1- Green fund
2- Green fund system GFS
3- Environment loan facility ELF
4- Environment credit line ECL
5- Environment credit scheme ECS
6- Environment Enterprises Assistance Fund EEAF
7- Global Environment Facility GEF
8- Ethical trading initiative ETI
9- Structural adjustment loan SAL
10-Socially responsible investment SRI
11- World wide fund for nature WWF
12- project preparation facility PPF
13- Clean production loan CPL
14- Clean–tech financing CTF
15-Clean Development facility CDF
16- Green Mortage GM
17-Suitable Environmental projects loans SEPL

٢ .٢ .٦– المبادئ المنظمة للتمويل الاخضر (المستدام)

تساهم المنظمات الدولية في تنظيم وتوفير المعايير والمبادئ المنظمة لتقديم (التمويل الاخضر المستدام) بصفة اطار عمل لادارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسساتية ومنها مؤسسة التمويل الدولية IFC وبرنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP لتكوين وايجاد نظام مصرفي مستدام وتتمثل هذه المبادئ في:–

أ– مبادئ مؤسسة التمويل الدولية.

وتتمثل في مجموعة من المبادئ تشكل اطار عمل لادارة المخاطر البيئية والاجتماعية تعتمدعليه المؤسسات المالية في تمويل المشروعات وفيما يلي عرضا لهذه المبادئ:

- المراجعة والتصنيف .
- التقييم البيئي والاجتماعي .
- المعايير البيئية والاجتماعية المطبقة .

- نظام الادارة الاجتماعي البيئي .
- اشراك الاطراف ذات العلاقة .
- الية التظلم .
- المراجعة المستقلة
- التعهدات والالتزامات .
- الرصد المستقل واعداد التقارير .
- الافصاح والشفافية .

ب- مبادئ برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP

تهدف هذه المبادئ الى اعتماد اطار عمل لخلق نظام مصرفي مستدام وتتمثل في الاتي :-

- موائمة استراتيجيات الصرف مع اهداف التنمية المستدامة .
- الاثار البيئية وتحديد والاهداف .
- اليات التعامل مع الزبائن .
- اشراك اصحاب المصلحة .
- اعتماد ممارسات الادارة الرشيدة .
- الافصاح والشفافية والمساءلة .

٢ .٣_ الاستثمار المسؤول اجتماعيا Socially responsibility investment SRI

٢ .٣ .١- المفهوم

يعد الاستثمار المسؤول اجتماعيا احد المفاهيم والاساليب الحديثة الذي يعمل على توظيف الاموال والتمويل بشكل يجنب الاقتصاد الاضرار التي يمكن ان تحيط به نتيجة عدم اخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار عند القيام بعمليات الاستثمار ، فضلا عن كونه يمثل التزام الشركات بالقانون والمعايير الاخلاقية ووضع القواعد

والارشادات التي من شانها تبني المسؤولية من خلال تاثير انشطتها على البيئة والمستهلكين والعاملين والمجتمعات المحلية واصحاب المصالح .

ويمكن تعريف الاستثمار المسؤول اجتماعيا بانه " اي استثمار استراتيجي يهدف الى الحصول من خلاله على عائد مالي وصالح عام اجتماعي وبيئي جيد " Weber " Feltmate , 2016, 143 "&ويشار اليه البعض ب(الاستثمار المؤثر) Impact investmentاو الاستثمار المجتمعي Social investment او الاستثمار الاخلاقي ethical investment وهو استثمار مكرس لخلق الوعي للمؤثرات الاجتماعية من خلال مجالات التمويل والاستثمار التي يغطيها ، والتي يجب ان تكون استثمارات معززة للمحافظة على البيئة ، حماية المستهلك ، حقوق الانسان ، والتنوع العرقي، وتجنب الاستثمار في الشركات التي يكون لها اثارا اجتماعية سلبية مثل شركات التبغ ، شركات الوجبات السريعة ، الوقود الاحفوري ، انتاج الاسلحة وغيرها .

وهناك مبادئ اساسية للاستثمار المسؤول اجتماعيا اعتمدت من قبل الامم المتحدة UNSRI يجب الالتزام بها لغرض :- Weber & Feltmate , 2016,201)) – 203))

١- تجسيد القضايا الاجتماعية في عملية صنع القرارات المرتبطة بالاستثمار .

٢- الفاعلية لقضايا المجتمع التي تهم الاقتصاد وقد تم وضع هذه المبادئ في عام ٢٠٠٥ من خلال مبادرة برنامج الامم المتحدة للبيئة المالية والميثاق العالمي للأمم المتحدة كاطار عمل من اجل تحسين وتفعيل العوامل الاجتماعية في عملية الاستثمار ومن اجل مساعدة الشركات في مجال تنفيذ ممارسات الملكية المسؤولة .

٢ .٣ .٢- ابعاد المسؤولة الاجتماعية

تتحقق المسؤولة الاجتماعية للشركات والمنظمات في ظل مجموعة من الابعاد المهمة التي تتمثل في الاتي :- (بخته ، ٢٠١٩ و ١٣٥).

٢ .٣ .٢ .١- **البعد القانوني** :- ويرتبط بالامتثال للأنظمة والقوانين واللوائح الخاصة بالدولة والسلطات التي تضع معايير للسلوك المسؤول والذي يترك القناعة والثقة من ان الشركات تفعل ما هو الصحيح في مجالات عملها المختلفة مثل حماية المستهلك المسؤول او حماية البيئة ، اي ان القوانين تحدد قواعد انشطة الاعمال المسؤولة ، مثل القوانين التي تنظم المنافسة ، وقوانين حماية المستهلك وقوانين اعرف زبونك والقوانين البيئية التي تعزز السلامة والعدالة والحماية .

٢ .٣ .٢ .٢- **البعد الاخلاقي** ويشير هذا البعد الى الانشطة والسلوكيات المسموح بها او المحظورة من قبل افراد المجتمع حتى لو لم تكن مقننة بقانون ، فالبعد الاخلاقي يشكل احد الابعاد المهمة للمسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات والمنظمات .

٢ .٣ .٢ .٣- **البعد الاقتصادي** :- ويشير الى عقلنة ورشد استخدام الموارد المتاحة في الشركات والمنظمات بما يحقق خلق القيمة الاستراتيجية للمنظمات والشركات فضلا عن تحقيق مبدا اخلاقيات استخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الذي يقلل من مخاطر استنزافها واضرارها على البيئة وتحقيق أمثلية التعامل الاخلاقي مع الموارد في ظل تشاركية المنافسة المحلية والعالمية والابتعاد عن المصلحة الضيقة .

٣.٢ .٢ .٤- **البعد الانساني** :- ويشير الى مدى الفائدة المتحققة للمجتمع بشكل يحقق المسؤولة الاجتماعية الانسانية ولهذا فالبعد الانساني للمسؤولة الاجتماعية يتحقق من خلال فوائد اساسية للمجتمع فابتداءً ان هذا البعد يحقق تحسين نوعية الحياة والمعيشة ويهيئ للمجتمع بكل مكوناته تلبية احتياجاتهم المشروعة فضلا عن زيادة قدرة القيادة للموظفين .

٣- المبحث الثالث: الجانب التحليلي

لغرض تحقيق هدف البحث وفي ضوء توجه البنك المركزي العراقي الى ارساء وبناء مرتكزات التمويل الاخضر او التمويل المستدام الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق

ودعم الاستقرار المصرفي والمالي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة فقد سبق ان اصدر البنك المركزي العراقي عدة مبادرات تهدف الى تعزيز التمويل الاخضر او التمويل المستدام كما اوضح ذلك في الخطة الاستراتيجية (٢٠٢١-٢٠٢٣) التي اوضحها في التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ التي حددت اهم الانجازات في مجال الاداء المؤسسي المتميز التي من خلالها يستمر تحقيق رؤية واهداف البنك المركزي العراقي بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي ودعم النمو الاقتصادي والتشغيل والتطور المالي ، اذ لعبت مبادرات البنك المركزي العراقي دورا مهما في توفير التمويل اللازم للمشاريع على اختلاف أنواعها، ومن خلال الاطلاع على التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، يمكن تحديد اهم المجالات التي له فيها دوراً في بناء مرتكزات التمويل الأخضر والحوكمة البيئية وكما يأتي:

أ- قام البنك المركزي بتجميع البيانات وتحليلها وتدقيقها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لغرض ضمان بيئة الاقتصاد الكلي المؤاتية للنمو المستدام .

ب- تصنيف المصارف العاملة في القطاع المصرفي وترتيبها طبقا لرصانة تطبيق دليل الحوكمة الصادرة من البنك المركزي من خلال بطاقة الاداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مع وجود الفرصة لتحسين التصنيف طبقا للتدريج في اتباع الممارسات الافضل.

ج-قام البنك المركزي العراقي بإعداد دليل اهداف التنمية الاجتماعية والاستدامة المالية (ESG) وتقليل المخاطر البيئية وتحقيق التمويل المستدام لمواكبة التطورات العلمية في نظم الحوكمة المؤسسية وتحقيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال اعداد خطط استراتيجية متفقة مع المبادئ البيئية والاجتماعية والبدء بالأنشطة التي تحقق هذا الغرض.

د-تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاستدامة المالية (ESG) وتقليل المخاطر البيئية وتحقيق التمويل المستدام.

هـ–اطلاق المبادرة الوطنية لدعم الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات.

و–اعتماد البنك المركزي على المواصفة القياسية ISO 50001 الخاصة بمواضيع البيئة والاستدامة واستخدام الطاقة الشمسية .

ز–فيما يتعلق بالنشاط المصرفي فيما يتعلق بالتمويل الاخضر فان هذا النشاط ضعيف ولا يرقى الى مستويات رؤية البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بتفعيل نشاطات الصيرفة الخضراء المستدامة وتبني تطبيق نموذج ESG في القطاع المصرفي العراقي .

ومن خلال ما تقدم نستطيع ان نقول ان ما قام به البنك المركزي العراقي يحقق صحة فرضية البحث بضرورة تبني الاستثمار المسؤول اجتماعيا لغرض بناء مرتكزات التمويل الأخضر في العراق.

٤– المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أثـــار البحث الحالي عدد من التساؤلات انطلقت من خلالها مشكلة البحث وحدد الاهمية والاهداف وقدم فرضيات ارتكزت عليها وتوصل الى عدد من النتائج وعليه يمكن تحديد أهم الاستنتاجات والتوصيات بالاتي :–

٤ .١– الاستنتاجات

أ– يواجه العالم اليوم ومن ضمنه العراق تحديات اجتماعية وبيئية تنعكس اثارها على تحقيق التنمية المستدامة واعتماد التمويل الأخضر.

ب– اعتماد نموذج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية (ESG) يتطلب إيجاد عدد من القواعد الارشادية المهمة.

ج–يحظى نموذج ESG باهتمام كبير من قبل دول العالم الغربي والعربي ومنها العراق ويعتبر أحد الموضوعات المهمة التي يعيرها البنك المركزي العراقي اهمية واضحة ولكن لازالت تطبيقاته في القطاع المصرفي العراقي ضعيفة .

د–يشكل بناء مرتكزات التمويل الاخضر في العراق احد الانواع المصرفية الجديرة بالاهتمام من قبل القطاع المصرفي العراقي ولكن منتجاته وخدماته المصرفية لازالت بسيطة وقليلة بسبب ضعف الخبرات والمهارات والاليات المرتبطة به.

هـ–يضم التمويل الاخضر كأحد اشكال التمويل المصرفي حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات التي تتعامل مع الضرورات البيئية والاجتماعية والمؤسساتية في المصارف العالمية والعربية بشكل يتلاءم مع متطلبات تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي هي اهداف تشمل العالم كله.

و–تشكل عناصر التمويل الاخضر بمكوناته الثلاثة المهمة وهي العنصر البيئي والعنصر الاجتماعي والعنصر المؤسساتي مرتكزات مهمة للانطلاق نحو تقديم الخدمات والمنتجات التي تتلاءم مع تلك العناصر.

ز–يحتاج القطاع المصرفي العراقي الى تشريعات منظمة تضبط اليات وانشطة التمويل الاخضر ومكوناته وانواعه المختلفة كالائتمان والاستثمار والصناديق وغيرها.

ح–محدودية دور المصارف العراقية في بناء مرتكزات التمويل الاخضر في العراق مع ضعف توجه الجمهور نحو المشاريع الصديقة للبيئة رغم تركيز البنك المركزي العراقي على تقديم برامج ومبادرات عديده تسعى الى تقديم التمويل الخاص بالطاقة المتجددة والاستدامة البيئية.

ط–ان الاهداف الاجتماعية والبيئية لازالت ضعيفة في توجهات القطاع المصرفي العراقي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، فضلا عن عدم وجود رؤيه واضحة للقطاع المصرفي العراقي في مجال الحوكمة البيئية الاجتماعية المؤسساتية .

٤ .٢– التوصيات

من خلال ما تقدم من الاستنتاجات يمكن تقديم عدد من التوصيات التي تخدم هدف البحث وهي كالاتي :–

أ- باعتباره المنظم الوحيد للقطاع المصرفي، يجب على البنك المركزي العراقي ان يلعب دورا رئيسيا في تعزيز الممارسات المصرفية الخضراء وتثقيف اصحاب المصالح فيه حول الفوائد طويلة الاجل المستدامة منه من خلال فرض السياسات والاليات التي من شانها دفع المصارف العراقية نحو الممارسات المصرفية الخضراء .

ب- وجوب قيام المصارف العراقية بتقديم الخدمات والمنتجات الخضراء المبتكرة لجذب الزبائن المهتمين بالبيئة والمجتمع .

ج-وجوب قيام المدراء للعمل على ادخال الالواح الشمسية لأغراض الطاقة ، الصيرفة غير الورقية والات موفرة للطاقة في شبكات الفروع لايجاد وتكوين فروع مصرفية خضراء .

د-تقديم برامج مكافئات للزبائن الذين يتبنون المنتجات الخضراء للترويج لها وتقليل التكلفة غير الضرورية التي يتم انفاقها على الاعمال الورقية .

هـ-قيام البنك المركزي العراقي بتوجيه المصارف وفق برامج محددة لتقديم القروض والائتمان والاستثمار ودعم الاقراض للمشاريع المتوافقة مع المبادرات الصديقة للبيئة لتعزيزها ودعمها .

و-قيام مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي العراقي ومركز التدريب المالي والمحاسبي في وزاره المالية ومكاتب الخدمات العلمية والاستشارية في الكليات والجامعات بتنظيم دورات تدريبية لتوعية الموظفين حول المنتجات والخدمات المصرفية الخضراء وفوائدها بحيث يمكنهم التواصل بفاعلية وكفاءة ودراية مع الزبائن

ز–قيام البنك المركزي العراقي بالتعاون مع رابطة المصارف بتضمين جوانب التمويل الاخضر ضمن اسبوع الشمول المالي الذي يقام سنويا في الجامعات والكليات والمجمعات التجارية والاندية الاجتماعية والمدارس المختلفة.

ح–قيام المصارف بإعطاء الافضلية للائتمان والاستثمار الصديق للبيئة وتتجنب الدعم والتمويل المالي لمشاريع ضارة بيئيا واجتماعيا وقد تؤثر على صورة المصرف في السوق المصرفي .

ط–قيام البنك المركزي العراقي باعداد مجموعة من القواعد الارشادية التي تنظم جوانب الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية.

ثالثا :–المحددات لهذه الدراسة والبحوث المستقبلية

يمكن استخدام هذا البحث كأساس وتوجيه للباحثين المستقبليين وتطوير الفرضيات المرتبطة بتبني التمويل الاخضر والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ، وان يأخذ الباحثون المستقبليون في الاعتبار المتغيرات الاخرى مثل الضغوط التنظيمية والتشريعية ومستويات الدخل وطبيعة المشروعات المتاحة والمتغيرات البيئية والاجتماعية في البلد .

كما ان التمويل الاخضر ونموذج ESG يعتبر مفهوما وممارسة جديدة نسبيا في العراق ولم يحظى بأهمية كبيرة في القطاع المصرفي العراقي فضلا عن ضعف الوعي والمعرفة والدراية والضرورة لهكذا نوع من المنتجات المصرفية الحديثة والمعاصرة لدى الجمهور ومدى الحاجة له مثلما هو موجود في الدول المتقدمة كما انه لم يؤخذ لحد الان كأحد المؤشرات لقياس الاداء المصرفي .

ومن ثم يمكن ان تركز الابحاث المستقبلية على هذه المجالات حيث يمكن تحليل التنمية على مستوى الصناعة المصرفية البيئية والتمويل الاخضر بشكل اكثر تفصيلا بالإضافة الى ذلك يمكن ايضا تحليل نوايا التبني لهذه المواضيع بين الزبائن

والموظفين بشكل اكبر في البحوث المستقبلية لفهم كيفية تأثير كل عامل على تنفيذ الخدمات المصرفية الخضراء وبالأخص التمويل الاخضر

المصادر

اولا العربية

١- براق ، محمد وقمان ، مصطفى -٢٠١١ – اهمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الاسلامية في تفعيل وتنشيط الاسواق المالية للبلدان النامية – الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحوكمة ، الجزائر .

٢- قرارة سامية – ٢٠٢٠ – تقييم دور تقارير المسؤولية الاجتماعية في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية ، مجلة الباحث ، المجلد ٢٠ ، العدد ١ الجزائر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

٣- الكبسي ، محمد بن يحيى ٢٠٢١ – اسس وخصائص الاقتصاد الاخضر في الاقتصاد الاسلامي – مجلة بيت المشورة – العدد ١٥ – دولة قطر .

٤- الدقن ، احمد السيد – ٢٠١٩ – التحول من الادارة البيئية الى الحوكمة البيئية / نحو اطار قيمي واجرائي للوصول الى التنمية المستدامة – مجلة العربية للإدارة مج و ٣،ع ٢ مصر .

٥- الطلافحة ، حسين والمناور ، فيصل – ٢٠٢٠ – تداعيات ازمة كوفيد ١٩ على تحقيق اهداف التنمية المستدامة : حالة الدول العربية . مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد ٢٢- العدد ٣، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

٦- صالح ، ايمن – ٢-٢٢ – التمويل الاخضر – صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة .

٧-بختة ، بطاهر ، ٢٠١٩ – المؤسسات الريادية ومدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، العدد السابع ، الجزائر .

ثانيا : – الاجنبية

1- Mphil , NischalRisal& Joshi , sanjeer Kumar – 2019 – measuring GREEN banking practices on Banks Environmental performance : Empirical Evidence from Kathmandu valley – Journal of Business and social science (JBSS) . Nepal .

2- shameem , Aliyarlebbe Mohamed Abdul &Haleem , Athambawa – 2021-Astudy on green Banking practices in Banking industry ; srilankan context – journal of contemporary Issues in Business and Government , vol . 27. No.1.

3- Kumar , T.praveen&Soundarapandiyan , K&jeyanth , p.mary-2021-An Empirical Assessment of corporate Social Responsibility in Banking industry ; construct Development and validation , RevistaGenitec Review , vol.11 NO .3

4- Bouma , janjaap & jeucken , marcel & Klinkers , leon -2001 Sustainable Banking – the Greening of Finance . Greenleaf publishing limited , united Kingdom .

5-Karpuz , filiz&Guryay, Erdal&Kirikkaleli , Dervis – 2021 – sustainable . performance instrument Development and validation in the nor them Cyprus Banking sector.

6-Weber , olaf & feltmate , Blair , 2016 – sustainable Banking – managing the social and Environmental impact of financial / intuition 1 ed . university of Toronto press . London

ثالثا :– اصدارات خاصة

–تقرير عن جاهزية الدولة لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥–٢٠٣٠) ، ديوان المراجعة القومي جمهورية السودان ، ٢٠١٩ .

–الخطة الاستراتيجية (٢٠٢١–٢٠٢٣) التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ – البنك المركزي العراقي ، ٢٠٢١ .

التسويق المصرفي الاخضر ودوره في دعم انشطة احتواء الزبائن

دراسة تحليلية لاراء عينة من زبائن المصارف الحكومية في مدينة النجف

Green Banking Marketing and its Role in Supporting Customer Containment Activities

An analytical study of the opinions of a sample of customers of government banks in the city of Najaf

أ.م.د.علي محمود علي سماكة
جامعة الكوفة جامعة
كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د. ضرغام علي مسلم العميدي
جامعة الفرات الاوسط التقنية
الكلية التقنية الادارية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف مشروع الدراسة الحالي الى بيان واقع تبني التسويق الاخضر في المصارف المبحوثة ، ودوره في دعم انشطة احتواء الزبائن ،وذلك على اعتبار ان للتسويق الاخضر دور مهم في المساهمة بتحسين العلاقة مع الزبائن وخاصة من لهم اهتمامات بيئية . وتنبع اهمية مشروع البحث من اهمية التسويق الاخضر في قطاع المصارف لما لهذا القطاع من تاثير كبير في الاقتصاد العراقي كونه شريان الاقتصاد ، وتنطلق الدراسة من مشكلة تتمثل في ضعف اهتمام المصارف المبحوثة بتبني فلسفة التسويق الاخضر (البيئي) كنهج ضروري يمكن اتباعه لما له من تأثير في تعزيز انشطة احتواء الزبائن وتحقيق الرضا والولاء لديهم.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٨٩-١٣٤

والتاثير في سلوكهم الشرائي ، وبهدف معالجة مشكلة الدراسة تم جمع المعلومات اللازمة من خلال اعتماد مقياس الدراسة (استمارة الاستبيان) ،ومن ثم تصنيف وتحليل البيانات باستخدام الطرق الاحصائية المعتمدة ، وتم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS v.23) ، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، ومنهج دراسة الحالة في معالجة المشكلة . وتتمثل عينة الدراسة ب(٢٠٧) من زبائن فروع بعض المصارف الحكومية في محافظة النجف تم اختيارهم بشكل عشوائي ،وتوصلت الدراسة الى استنتاجات اهمها وجود تاثير موجب ذات دلالة معنوية للتسويق الاخضر في دعم نشاطات احتواء الزبائن و ضعف تبني المصارف المبحوثة لفلسفة التسويق الاخضر علاوة على ضعف اهتمامها بتوسيع نشاطات احتواء الزبائن ،وانتهت الدراسة بمجموعة توصيات اهمها ضرورة توجه المصارف المبحوثة نحو تبني فلسفة التسويق الاخضر واعتبارها جزء من ثقافة المؤسسة ،علاوة على تبني مفهوم الحفاظ على البيئة والمجتمع واحتواء الزبائن عند تصميم الخدمات .

الكلمات المفتاحية: التسويق الاخضر، احتواء الزبائن ، المصارف الحكومية في محافظة النجف

Abstract:

The current study project aims to clarify the reality of adopting green marketing in the surveyed banks, and its role in supporting customer containment activities, considering that green marketing has an important role in contributing to improving the relationship with customers, especially those with environmental concerns. The importance of the research project stems from the importance of green marketing in the banking sector because this sector has a significant impact on the Iraqi economy as it is the artery of the economy. Enhancing customer containment activities, achieving customer satisfaction and loyalty, and influencing their purchasing behavior. In order to address the

study problem, the necessary information was collected by adopting the study scale (questionnaire form), and then classifying and analyzing the data using approved statistical methods. The questionnaire data was analyzed using the statistical analysis program (SPSS v.23), and the descriptive analytical approach and the case study approach were adopted to address the problem. The study sample is represented by (207) of the customers of branches of some government banks in Najaf governorate who were chosen randomly. The study reached conclusions, the most important of which is the presence of a positive and significant effect of green marketing in supporting customer containment activities and the weakness of the surveyed banks' adoption of the green marketing philosophy, in addition to their weak interest in expanding customer containment activities. The study ended with a set of recommendations, the most important of which is the necessity of directing the surveyed banks towards adopting the green marketing philosophy and considering it as part of the institution's culture, in addition to adopting the concept of preserving the environment and society and containing customers when designing services.

Keywords: green marketing, customer containment, government banks in Najaf Governorate.

المقدمة:

دفعت زيادة معدلات التلوث البيئي منظمات الاعمال ومنها المصارف الى تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والاخلاقية ،والسعي للحصول على مداخل حديثة لحماية البيئة ومن هذه المداخل مفهوم التسويق الاخضر ،اذ ان جوهره هو تقديم منتجات وخدمات ودون الاضرار بالبيئة اي امنة بيئيا . ولا يخلو ذلك من هدف تحقيق الربحية لهذه المصارف ضمانا لبقائها واستمرارها ،علاوة على حماية المستهلكين وتوعيتهم وتوجيه انتباههم صوب المنتجات والخدمات الخضراء بغية

التاثير في سلوكهم البيئي.لذا فان الوجه الاخر للتسويق الاخضر هو التركيز على الزبائن والعمل على احتوائهم .

واحتواء الزبائن من قبل المصارف تمثل قدرتها على تحقيق متطلباتهم على وفق توجهاتهم حول طبيعة تصميم الخدمة المطلوبة واسعارها وطريقة الوصول والعمل على مشاركتهم في صنع القرار التسويقي، وينتج عن ذلك رضا وولاء الزبائن وزيادة المبيعات والارباح .

استهدف الباحثين المصارف كميدان للدراسة الحالية ،اذ لايختلف اثنان على اهميتها في دعم الاقتصاد ،وهي بمثابة القلب والشرايين لجسم الاقتصاد ، ولكنها تعاني من مشكلة تتمثل في ضعف اهتمام المصارف المبحوثة بتبني فلسفة التسويق الاخضر (البيئي) كنهج ضروري يمكن اتباعه لما له من تأثير في تعزيز انشطة احتواء الزبائن وتحقيق الرضا والولاء لديهم ، والتاثير في سلوكهم الشرائي.

لذا يعد مشروع الدراسة الحالي كمحاولة متواضعة لوضع التوصيات المناسبة لحل المشكلة او التخفيف منها على الاقل ، وبهدف تحقيق الغاية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، ومنهج دراسة الحالة في معالجة المشكلة، وتم جمع المعلومات اللازمة لمشروع الدراسة من خلال اعتماد مقياس الدراسة (استمارة الاستبيان) ،وتم تصنيف وتحليل البيانات باستخدام الطرق الاحصائية المعتمدة بهدف الوصول الى استنتاجات ومن ثم وضع التوصيات المناسبة لحل مشكلة الدراسة .

وتاسيسا على ماتقدم تم تقسيم الدراسة الى اربع مباحث تتمثل بالاتي :

- المبحث الاول ويتضمن منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة .
- المبحث الثاني ويتضمن الاطار النظري للدراسة .
- المبحث الثالث ويشتمل على المعالجة الاحصائية والجانب التطبيقي للدراسة .
- المبحث الرابع وتناول اهم الاستنتاجات والتوصيات المقترحة .

١. المبحث الاول / منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

١.١_ مشكلة الدراسة :

تزايد قلق العالم بشكل كبير في السنوات الاخيرة ، بسبب بروز قضايا بيئية معقدة مثل التغير المناخي العالمي واستنزاف الموارد الطبيعية وتلوث الهواء وغيرها . وانعكس ذلك على زيادة تدريجية في الوعي البيئي للزبون ، وشجع المنظمات ومنها المصارف بشكل متزايد للتكيف مع هؤلاء وتوقعاتهم المتغيرة ، وبما يلبي رغبات الزبون البيئية واحتياجاته الخضراء.

وبالرغم من تفهم المصارف قيد الدراسة ان السبيل لتحقيق التنمية المستدامة والحصول على الحصة السوقية والميزة التنافسية هو محاولة احتواء الزبائن والتأثير في سلوكهم الشرائي وحثهم على التعامل معها بهدف دعم التنمية المستدامة وزيادة الارباح ، الى انها في الوقت نفسه تعاني من مشكلة تتمثل في ضعف اهتمامها بفلسفة التسويق البيئي (الاخضر) كنهج ضروري يمكن اتباعه لما له من تأثير في تعزيز انشطة احتواء الزبائن وتحقيق الرضا والولاء لديهم ، والتاثير في سلوكهم الشرائي ، ومن خلال ما تقدم يمكن تأطير مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي :

(ما هو اثر التسويق المصرفي الاخضر في تعزيز انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة), ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الاتية:

- ماهو مستوى تبني فلسفة التسويق الاخضر في المصارف المبحوثة؟
- ماهو مستوى تبني انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة ؟
- ماهو اثر النشاطات الخضراء الصديقة للبيئة في تعزيز انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة؟
- ماهو اثر التواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء في تعزيز انشط احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة ؟

٢.١_ اهمية الدراسة :

تتجسد اهمية الدراسة من خلال الاتي :

١. دور المصارف المبحوثة المهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكون الدراسة الحالية جاءت متزامنة مع الحاجة الى الاصلاح المصرفي في العراق

٢. اهمية متغيرات الدراسة المتمثلة بالتسويق الاخضر و احتواء زبائن المصارف المبحوثة ، إذ يعدان من المواضيع المهمة للمصارف عندما تسعى الى زيادة الارباح من خلال الايفاء بالتزاماتها الاخلاقية والاجتماعية .

٣. تعد الدراسة الحالية مساهمة في اغناء الادبيات وزيادة الاثراء الفكري والمعرفي في مجال التسويق .

٤. زيادة الاهتمام بموضوع تعزيز التنمية المستدامة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحفاظ على البيئة من التلوث الذي يطلبه الزبون والمجتمع من البنوك و المؤسسات المالية.

٣.١_ اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، يمكن إجمالها بالاتي:

١. قياس واختبار تاثير التسويق الاخضر بكافة ابعاده في تعزيز انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة .

٢. التعرف على واقع تبني فلسفة التسويق الاخضر في المصارف المبحوثة

٣. التعرف على واقع نشاطات احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة.

٤. التاكيد على صحة او نفي فرضيات الدراسة من خلال التحليل الاحصائي للبيانات المتضمنة في مقياس الدراسة .

٥. بيان اهمية تبني فلسفة التسويق الاخضر في المصارف لدورها في احتواء الزبائن من خلال تقديم خدمات امنة بيئيا وغير مضرة لهم .

٤.١_ فرضيات الدراسة :

تم صياغة فرضيات الدراسة على وفق مشكلة الدراسة وأهدافها ، ويمكن استعراض فرضيات الدراسة كالآتي:

١. الفرضية الرئيسة الاولى (H_1) : يوجد تاثير ذا دلالة معنوية للتسويق الاخضر بكافة ابعاده في دعم انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة . ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

٢. الفرضية الفرعية الاولى (H_{11}) : يوجد تاثير ذا دلالة معنوية للنشاطات الخضراء الصديقة للبيئة في دعم انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة .

٣. الفرضية الفرعية الثانية (H_{12}) : يوجد تاثير ذا دلالة معنوية للتواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء في دعم انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة.

٤. الفرضية الرئيسة الثانية (H_2): ضعف تبنى المصارف المبحوثة فلسفة التسويق الاخضر

٥. الفرضية الرئيسة الثالثة (H_3) : تمارس المصارف المبحوثة انشطة احتواء الزبائن بشكل واسع.

٥.١_ مخطط الدراسة الفرضي :

تم تصميم وبناء مخطط الدراسة الفرضي على وفق ما جاء من مسح للنتاجات الفكرية للأدبيات العلمية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة ، وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها ،

وليوضح الترابط فيما بين كل من المتغير المستقل (التفسيري) التسويق الاخضر، والمتغير التابع (المستجيب) نشاطات احتواء الزبائن . ويصور شكل (١) المخطط الفرضي للدراسة، والذي هو عبارة عن تفاعل حركي وسببي(Causal & Dynamic) بين متغيرين يمكن توضيحها كما يأتي:

١. المتغير المستقل(التفسيري)، (التسويق الاخضر)، والذي يتكون من متغيرين فرعيين متمثلين بما يلي : النشاطات الخضراء الصديقة للبيئة (Green/Eco Friendly Activities)، والتواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء (Corporate Communication of Green Practices).

٢. المتغير التابع (المستجيب)،(نشاطات احتواء الزبائن) ويضم ثلاث متغيرات فرعية هي : الاستجابة (Responsiveness)، الوفاء (Fulfilment)، المتعة (Enjoyment). وتشير الأسهم بين مكونات المخطط إلى التأثير بين متغيراته. ومن المهم الإشارة هنا إلى الحرص على أن يتوفر في المخطط الفرضي إمكانية قياس كل بعد من الأبعاد التي تم اعتمادها .

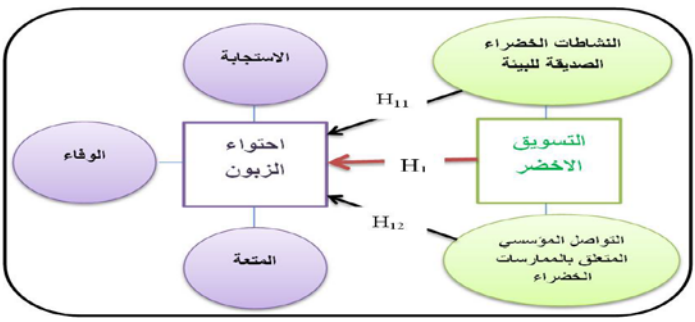

شكل (١): مخطط الدراسة الفرضي

المصدر : اعداد الباحثين

٦.١_ مجتمع وعينة الدراسة :

اعتمد زبائن فروع المصارف الحكومية في محافظة النجف والمتمثلة بمصارف (الرافدين ،والرشيد،والعراقي للتجارة TBI) مجالا لتطبيق الدراسة ، واشتملت عينة الدراسة على عينة عشوائية من زبائن هذه المصارف , وكان عددهم (207) ، موزعين على (89) زبون لمصرف الرافدين ،و(57) زبون لمصرف الرشيد ، و(61) زبون لمصرف العراقي للتجارة TBI. والجدول (١) يوضح توزيع افراد العينة حسب النوع الاجتماعي والعمر.

جدول (١) : توزيع افراد العينة حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية

	النوع الاجتماعي		الفئة العمرية (سنة)				
	ذكر	انثى	فاقل- ٢٠	٢١- ٣٠	٣١- ٤٠	٤١- ٥٠	٥١- فاكثر
التكرار	١١٣	٩٤	٠	٣٧	٧٧	٤٨	٤٥
النسبة %	%٥٤.٦	%٤٥.٤	٠	%١٧.٩	%٣٧.٢	%٢٣.٢	%٢١.٧

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss v23)

٧.١_ مقياس الدراسة :

تم اعتماد الاستبانة المتمثلة بمقياس ليكرت الخماسي الذي يتدرج الى (اتفق تماما، اتفق، محايد ، لا اتفق ، لا اتفق تماما) كمقياس للدراسة ، وذلك بهدف الحصول على البيانات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة ، وتم توزيعها بشكل الكتروني على (٢٠٧) من زبائن المصارف الحكومية في مدينة النجف ، وبشكل عشوائي ،

وتضمنت الاستبانة محورين : الاول يشتمل على معلومات خاصة بالمستجيبين مثل (اسم المصرف الحكومي الذي يتعامل معه المستجيب بالدرجة الاولى ، والنوع الاجتماعي ، والعمر) ، وتضمن المحور الثاني اسئلة الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة ويضم (٣١) سؤال ،موزع على (١٦) سؤال للمتغير المستقل (التسويق الاخضر) ببعديه ،و(١٥) سؤال للمتغير التابع بابعاده الثلاث .

مراجعة بعض الدراسات السابقة :

١.٨.١_ بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير المستقل (التسويق الاخضر):

دراسة (Gunawardena&Jayarathne,2020) بعنوان (Impact of Green Marketing Functions and Nature of Organization on (Green Brand Equity in the Banking Industry in Sri Lanka

تهدف الدراسة الى قياس تأثير وظائف التسويق الأخضر على حقوق ملكية العلامة التجارية الخضراء في الصناعة المصرفية في سري لانكا. علاوة على تاثير طبيعة المنظمة في العلاقة بين وظائف التسويق الأخضر و حقوق ملكية العلامة التجارية الخضراء .وتم جمع البيانات من عينة من زبائن المصارف الحكومية والخاصة عددها ٢٢١ زبون ، واشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة معنوية بين وظائف التسويق الخضراء وحقوق ملكية العلامة التجارية الخضراء ، وأن طبيعة المنظمة تلطف وتعدل العلاقة بين وظائف التسويق الخضراء وحقوق ملكية العلامة التجارية الخضراء، واوصت الدراسة بجملة من التوصيات لعل اهمها ، ضرورة تكثيف تشجيع استخدام وظائف التسويق الأخضرعلى مستوى المؤسسات المصرفية وعلى المستوى الوطني ككل ، كما يجب استخدام مثل هذه المبادرات لتعزيز ملكية العلامة التجارية الخضراء من خلال معالجة طبيعة المنظمة من حيث الحجم.

دراسة (حسون والعامري،٢٠٢٢) بعنوان (تأثير التسويق الأخضر في القيمة المدركة للزبون/ دراسة تطبيقية في مستشفى الصدر التعليمي)

تهدف الدراسة الى اختبار تأثير التسويق الأخضر بأبعاده (المنتج الاخضر، التسعير الاخضر،التوزيع الأخضر، الترويج الأخضر في القيمة المدركة للزبون بأبعادها (الوظيفية، العاطفية، الاجتماعية) ، في مستشفى الصدر التعليمي في محافظة ميسان. وتم جمع البيانات من عينة تمثلت ب (٢٩٨) فردا من اطباء وممرضين واداريين من موظفي المستشفى المبحوث ، واشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين متغير التسويق الأخضر بأبعاده (المنتج الأخضر، التسعير الاخضر،التوزيع الاخضر،الترويج الأخضر في القيمة المدركة للزبون بأبعادها (الوظيفية، العاطفية، الاجتماعية) ، واوصت الدراسة بجملة من التوصيات لعل اهمها ، ضرورة تفعيل دور اللجان الرقابية الخارجية والداخلية لتقييم اجراءات التوجه الأخضر في الخدمات الصحية المقدمة من قبل المستشفيات والأسعار بما يتوافق مع المعايير الدولية.

دراسة (FATAH&FATAH,2022) بعنوان (The Role Of Green Bank Marketing In Sustainable Development: Survey Study In Sulaymaniyah (City

تهدف الدراسة الحالية الى تقديم دليل على أن التسويق عبر المصارف الخضراء قد يحقق مساهمة إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة. وتم جمع البيانات من عينة عشوائية تمثلت ب (66) فردا من مدراء المصارف والموظفين من ذوي الخبرة في عشر من المصارف الحكومية والخاصة العاملة في مدينة السليمانية ،وذلك من خلال استخدام استمارة الاستبيان ، وتم اجراء الوصف الاحصائي وتحليل الانحدار واختبار

الارتباط باستخدام (SPSS26)، واشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين متغيري الدراسة التسويق المصرفي الاخضر و التطور المستدام،علاوة على وجود عقبات تواجه ادارات المصارف المبحوثة تقلل من دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، واوصت الدراسة بجملة من التوصيات لعل اهمها ، حث البنك المركزي لاصدار مباديء توجيهية ورقابية تطبق في المصارف العراقية نظرا لحاجتها الماسة في تنفيذ التطور المستدام والتسويق الاخضر .

٢.٨.١_ بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير التابع (احتواء الزبائن):

دراسة (Cheung & To,2011) بعنوان (Customer involvement and perceptions: The moderating role of customer co-production)

تبحث هذه الدراسة في التصورات السابقة للزبائن تجاه أداء الخدمة. بناءً على مراجعة أدبيات خدمات المستهلك ، اقترحت الدراسة نموذجًا نظريًا يربط احتواء الزبائن بأداء الخدمة المدرك ويحدد الدور الوسيط للإنتاج المشترك في العلاقة التأثيرية بين المتغيرات , وتم اختبار هذا النموذج على استجابات ٣٤٩ من زبائن المصارف الصينية باستخدام تحليل الانحدار. واكدت النتائج أن احتواء الزبائن يرتبط بأداء الخدمة المدرك وان العلاقة الإيجابية بين احتواء الزبائن وأداء الخدمة المدرك كانت أقوى على الزبائن ذوي المستوى المرتفع وليس المنخفض من الإنتاج المشترك. واوضحت النتائج وجود نظرة ثاقبة جديدة في توصيف زبائن المصارف وتصوراتهم عن أداء الخدمة والتي لها آثار على كل من مديري المصارف والباحثين عن خدمة المستهلك.

دراسة (Svendsen., et al,2011) بعنوان (Marketing strategy and customer involvement in product development)

تهدف هذه الدراسة للتعرف على تأثير استراتيجية التسويق للشركة و احتواء الزبائن في تطوير تطوير المنتجات الجديدة. وتم إيلاء اهتمام خاص لثلاثة جوانب لاستراتيجية التسويق وهي: تمييز المنتج وتوجه المنافسين والتركيز على تحديد العلامة التجارية.

تم استخدام مسح ميداني مع الاستبيانات الكمية في سياق العلاقات بين الموردين النرويجيين والمشترين الدوليين , واعتمدت الدراسة على بيانات من الموردين النرويجيين كما تضمنت الدراسة أيضًا بيانات الزبائن الدوليين لاستكشاف التأثيرات المحتملة لاستراتيجية احتواء الزبائن و المشاركة في تطوير المنتج الجديد , وبينت الدراسة أن المديرين يسعون لاحتواء الزبائن وإشراكهم في تطوير المنتج , اظهرت النتائج ان استراتيجية التسويق الخاصة بتمايز المنتجات وتوجه المنافسين ، له تأثير إيجابي على احتواء الزبائن.

دراسة (العميدي،٢٠١٨) بعنوان: (القابليات التسويقية ودورها في دعم انشطة احتواء الزبائن دراسة تحليلية لآراء العاملين في قسم التسويق بمعمل الالبسة الرجالية في النجف الاشرف)

يهدف البحث الى استكشاف الدور الذي يمكن ان تلعبه القابليات التسويقية في دعم انشطة احتواء الزبائن , وتم اعتماد ثلاثة ابعاد لقياس المتغير المستقل القابليات التسويقية وهي (قابليات استشعار السوق, قابليات التعلم التسويقي , قابليات استهداف السوق) كما اعتمد البحث على ثلاثة أبعاد لقياس المتغير التابع احتواء الزبائن وهي(الاستجابة ,الوفاء, المتعة).

وقد تم اختيار معمل الالبسة الرجالية في النجف الاشرف كميدان للبحث باعتباره من المعامل الرائدة في القطاع الصناعي , وبما ان موضوع البحث يركز على الجوانب

التسويقية بشكل كبير فقد وزعت استمارات الاستبيان على موظفي قسم التسويق في المعمل كعينة للبحث بشكل عمدي وتم الاعتماد على ٣٩ استمارة كانت صالحة للتحليل الاحصائي بهدف الوصول الى نتائج البحث , وتم اختبار فرضيات الارتباط والاثر بين متغيرات البحث من خلال الصيغ والوسائل الاحصائية اللازمة لذلك والتي اظهرت قبول فرضيات البحث على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد .

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج بنيت عليها استنتاجات البحث والتي أشارت إلى القابليات التسويقية يمكن ان تساهم في تحقيق احتواء الزبائن .

وفي ضوء ما تم عرضه من الجهود المعرفية السابقة يمكن تحديد مجالات الافادة منها في الدراسة الحالية وكما يأتي:

- اغناء الجانب النظري في الدراسة الحالية، بناء على ماورد من معلومات في الدراسات السابقة.
- اسهمت الدراسات السابقة في تصميم المنهجية العلمية للدراسة الحالية.
- تم التعرف على الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة والاستفادة من اختيار المناسب منها لكي تلائم الدراسة الحالية .

وإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن تلك الدراسات ما يأتي:

- حسب علم الباحثين لاتوجد دراسة سابقة تتضمن متغيري الدراسة الحالية، التسويق المصرفي الاخضر واحتواء الزبائن في المصارف .
- اختلاف مجتمع وعينة الدراسة والمكان الجغرافي لتطبيق الدراسة عن الدراسات السابقة .

٢. المبحث الثاني / الجانب النظري

١.٢_ التسويق المصرفي الاخضر اطار مفاهيمي:

١.١.٢_ مفهوم التسويق المصرفي الاخضر :

يتضمن التسويق الاخضر اعتبارات اجتماعية واخلاقية في الحد من التاثيرات السلبية للمنظمات على المجتمع سواء كان في المحافظة على البيئة وديمومتها او في طرح منتجات لاتضر بالزبائن والبيئة ، لذا فانه يمكننا القول بان التسويق الاخضر هو احد مظاهر المسؤولية الاجتماعية (علي،٢٤،٢٠١١)

ويتمحور مفهوم التسويق الأخضر حول القيام بالأنشطة التسويقية في إطار الالتزام القوي بالمسئولية الاجتماعية والبيئية لضمان المحافظة على البيئة الطبيعية وعدم إلحاق الضرر بها. والتسويق الاخضر يقوم في جوهره على فكرة تقديم مزيج تسويقي دون اضرار للبيئة وعناصرها (البكري ،٢٠٣،٢٠١١)، وتدور معظم التعاريف للتسويق الأخضر حول هذه المفاهيم . فمثلا يمكن تعريف التسويق الأخضر على أنه : الأنشطة التي تقوم بها الشركات من خلال تقديم السلع أو الخدمات التي تضمن سلامة البيئية وتحقق رضا وقبول الزبائن والمجتمع (Chai&Chen,2010:29).

وتم استخدام مصطلح "التسويق الأخضر" لوصف الأنشطة التسويقية التي تحاول تقليل الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية للانتاج ، والتي تروج لمنتجات وخدمات أقل ضرراً، وفهم التفاعل بين الشركات والمجتمع والبيئة المادية وتحسينه ، ويشمل التسويق الأخضر في المنظمات الخدمية عمليات تقديم الخدمات الخضراء. (Solvalier,2010,7)

ويعد القطاع المصرفي من المصادر الرئيسية لتمويل الاستثمار للمشاريع التجارية ، لذلك يمكن له أن يلعب دورًا حاسمًا في تشجيع الاستثمار المستدام بيئيًا والمسؤول اجتماعياً، والتوجه نحو التسويق الاخضر من خلال دعم وترويج للمشاريع الخضراء المتمثلة بمشاريع الزراعة والامن الغذائي ومشاريع الماء والامن المائي ومشاريع النقل المستخدمة للطاقة النظيفة والمشاريع العمرانية التي تستخدم مواد البناء الصديقة للبيئة ومشاريع مكافحة التصحر والجفاف وتدوير النفايات لصالح البيئة ومشاريع التحول الرقمي والادارة الالكترونية في ظل تقليل الجهود وتخفيض التكاليف وسرعة الإنجاز.

كما يعرف التسويق الاخضر على انه " دراسة جميع الجهود المبذولة من ناحية انتاج المنتجات وتوزيعها وترويجها وتعبئتها بطريقة يتم الاستجابة فيها للمخاوف البيئية" ، كما انه لا يقتصر على المنظمات الحكومية أو غير الحكومية ، وهو ليس مجرد نشاط يقوم به المستهلكون والمصنعون وتجار الجملة وتجار التجزئة والخدمات، بل كل منظمة لديها فرص للمساهمة في التسويق الأخضر. (Dahlstrom,2011:5).

ويرى (البكري و النوري) ان التسويق الاخضر هو " مدخل نظمي متكامل يهدف الى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه الى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة وتعديل عاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع ذلك والعمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل قائم على اساس الابداع بشكل يرضي هذا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية الحفاظ على البيئة، وحماية المستهلكين وتحقيق هدف الربحية للمنظمة" (البكري والنوري،٢٠٠٧: ٤٧)

في حين يرى الكاتبان (بدراوي و موسى) ان "التوجه بالتسويق الاخضر في المنظمات يسهم في تنامي الوعي لدى المستهلكين باهمية ادخال البيئة في سلوكهم

الشرائي لاشباع حاجاتهم ورغباتهم وفي الوقت نفسه يدفع المنظمات للالتزام به ،لانه سيحقق الارباح بفعل رضا المستهلكين وتجاوز الكلف المترتبة على الاخلال بالاثر البيئي" .(بدراوي وموسى،٢٠١٥: ٣٨٢)

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح ان التسويق الاخضر يركز على مايلي:

١.البعد البيئي والاجتماعي والانساني

٢.المنظمة والمجتمع والمستهلك

٣.ارضاء واشباع حاجات الزبائن

٤.تحسين جودة وصلاحية المنتجات والخدمات والتاكد من عدم اضرارها بالبيئة

٥.تقديم مزيج تسويقي اخضر متكامل مع عدم الاخلال بالاثر البيئي

٦.كل المنظمات لديها فرصة بالمساهمة بالتسويق الاخضر بما فيها المصارف .

٢.١.٢_ التطور التاريخي لمفهوم التسويق الاخضر ومبررات ظهوره :

تشير معظم الدراسات الى ان التسويق الاخضر انبثق عن مراحل ثلاث يمكن توضيحها كما يلي: (Mishra,Sharma,2010: 9)

المرحلة الاولى : مرحلة التسويق الايكولوجي (الاحيائي) Ecological Marketing بدأت المرحلة في نهاية الستينات من القرن الماضي وبداية السبعينات منه وخير من يعبر عن هذه المرحلة هو ورشة العمل الاولى لجمعية التسويق الامريكية في عام ١٩٧٥ حول التسويق الايكولوجي(Shil ,2012,74)، وخلصت الى تعريفه بانه " دراسة الجوانب السلبية والايجابية للنشاطات التسويقية ، واثرها على التلوث وهدر الطاقة ونضوب الموارد الطبيعية " (Henion & Kinnear,1976:1). وكانت اهتمامات هذه المرحلة تتمحور حول المشكلات البيئية والصناعات المؤثرة مباشرة على البيئة والوسائل المستخدمة في معالجة المشاكل. (Katrandjiev,2016:75)

– المرحلة الثانية : مرحلة التسويق البيئي :

Environmental Marketing

تمثلت مرحلة التسويق البيئي اواخر الثمانينات وحتى اوائل التسعينيات من القرن الماضي(Mishra,Sharma,2010: 9) ،وكان التركيز فيها على التكنولوجيا النظيفة التي تنطوي على تصميم منتجات جديدة مبتكرة ،التي تاخذ بنظر الاعتبار قضايا التلوث والنفايات واثرها على البيئة .(ساجت واخرون،٢٠١٩: ١٢٣) . وقد اشارت المرحلة الى التدخل الحكومي من خلال سن القوانين والتشريعات التي تتعلق بالرقابة على التلوث والحد من الاضرار بالبيئة وتقليل الهدر للموارد الطبيعية .(الخير،٢٠١٨: ٥٥)

– المرحلة الثالثة : مرحلة التسويق الاخضر المستدام : sustainable green marketing

كانت فترة المرحلة الثالثة بارزة منذ اواخر التسعينات من القرن الماضي (Shabbir,et al,2020: 2) ، ويشير (بدراوي،٢٠٠٨) الى انها ناتجة عن دمج مرحلة التسويق البيئي والتسويق الإحيائي لتكوين حركة جديدة من مسؤولياتها عدم الإضرار بالبيئة وسعيها للقيام بذلك كجزء من مسؤوليتها عوضا عن قيامها بشكل إجباري امتثالا للقوانين والتشريعات الحكومية، وتبني الكثير من الشركات تطوير استراتيجيات تسعى للحفاظ على البيئة واستمرار تحقيق الأرباح .(حمودة،٢٢،٢٠١٤) وتشير الادبيات الى ان هناك عدة اسباب ومبررات ادت الى ظهور التسويق الاخضر يمكن اختصارها بمايلي: (Mishra,Sharma,2010: 9)،(حمودة، ٢٠١٤: ٢٦)

- التلوث البيئي المتزايد المتمثل بتلوث الهواء والماء والتربة الناتج من النشاطات الصناعية .
- وعي المنظمات باهمية الاستفادة من الموارد بكفاءة ودون اهدار بهدف تقليل الكلف وزيادة الارباح.
- زيادة وعي واهتمام المستهلكين بضرورة حماية البيئة لما لها من اثر في حفظ سلامتهم وصحتهم

- زيادة الوعي بأهمية الالتزام بالتشريعات والقوانين المتعلقة بسلامة المنتج والخدمات ومنع وصولهما غير المتوافق مع الزبون
- تعظيم دور المجتمع والدولة في تعزيز القيم والأخلاق الاجتماعية في مجال الأعمال ، وتكوين ثقافة تنظيمية واجتماعية تجعل الزبائن يتقبلون المنتجات التي لا تولد ضررا بيئيا.
- المتطلبات والضغوط التي تفرضها الحكومة على المنظمات بضرورة الالتزام وحماية البيئة من الأضرار

٣.١.٢_ اهمية واهداف التسويق الاخضر :

يحقق تبني فلسفة التسويق الاخضر في منظمات الاعمال فوائد كبيرة لها يمكن اختصارها بالاتي:(بسمة،٢٠١٧: ٦)، (الربيعاوي وعباس، ٢٠١٥: ٤٠٠)، (Jothikumar& Baby,2021,28)

– توفير متطلبات المستهلكين المنتجات والخدمات التي تحافظ على البيئة.

– تستطيع المنظمات ، تقديم مزيج تسويقي مناسب يزيد من درجات الرضا والولاء لدى المستهلكين الخضر.

– تحسين سمعة المنظمة ، من خلال تبني مجموعة من المبادئ في عملياتها المختلفة مثل مبدأ المصداقية في التعامل مع الزبائن والمتعاملين معها، ومبدأ الثقة، ومبدأ الاعتمادية، ومبدأ المسؤولية البيئية والاجتماعية والمالية.

– التسويق الأخضر يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة عن طريق خلق قيم بيئية معينة للعملاء ومن ثم انشاء قطاعات سوقية صديقة للبيئة، والدخول الى اسواق جديدة ومبتكرة.

– ان استخدام الاساليب الانتاجية والعمليات مرتفعة الكفاءة من شأنه أن يحقق وفورات في التكلفة ومن ثم ارباح اكثر في المدى الطويل.

– حملات التسويق والتوعية الخضراء مفيدة للزبائن لكونها تجعلهم يحصلون على المعلومات الكافية عن الخيارات المتاحة.

– تبني فلسفة التسويق الاخضر يسهم في رفع مستوى الوعي حول البيئة والقضايا الاجتماعية

– يشعر العاملين بكل سرور وبهجة عند العمل في الشركات التي لديها وعي بيئي.

ويرى بعض الكتاب والباحثين ان اهداف التسويق الاخضر تتمثل بالتالي: (المومني،٢٠١٥: ٢١)،(Mishra&Sharma,2014,80)

- تحقيق المنافع البيئية من خلال انتاج المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة وتقليل تلوث الهواء ،والمحافظة على مصادر الطاقة الطبيعية.
- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع كفاءة العمليات الانتاجية ،وتقليل الهدر والتالف ،وحسن استغلال الموارد الاولية في الطبيعة ،وتقليل مخلفات الصناعة الضارة بالبيئة.
- تحقيق منافع المستهلك من خلال استهلاك منتجات وخدمات امنة بيئيا وذات جودة عالية ولاتخلف ضررا عليه حين الاستخدام وبعده او حتى عند التخلص منها .
- تحقيق المنافع الاستراتيجية من خلال تحسين الصورة الذهنية للمنظمة ومنتجاتها عند الزبائن،وزيادة ولاء العاملين لعملهم وايمانهم به،والاستثمار في الطاقة النظيفة وتحسين سمعة المنظمة ،والاستدامة في تقديم ماينفع المجتمع والبيئة،والتواصل الفعال مع الزبائن،وبناء علاقات متميزة معهم ،وتقليل المخاطر على الاعمال .
- تحقيق منافع المنتج من خلال الحرص على ان لايكون له تاثير سلبي على البيئة ،ولا على المجتمع ،ولا على صحة مقتنيه ومستخدمه ويتميز بالجودة .
- التاكد من كون اسعار المنتج والخدمات تتناسب مع التكاليف الفعلية والبيئية.

٤.١.٢_ وظائف التسويق الاخضر في قطاع الصناعة المصرفية:

تتبنى المصارف فلسفة التسويق الاخضر لعدة اسباب منها تطوير القدرة التنافسية في السوق ، والسعي للحصول على حصة سوقية اكبر ، وتحسين صورة المصرف لدى الزبائن ، وبالتالي سيكون لها تاثير ايجابي على هدفها المتمثل بزيادة الارباح ،لذا فان استثمار وظائف التسويق الاخضر في هذه المصارف ينمو بسرعة وخاصة في اوربا والدول الغربية الاخرى . (Gunawardena&Jayarathne,2020: 78)

وعموما يشير (Lymperopoulos et al,2012,182-183) الى عدة وظائف للتسويق الاخضر في المصارف منها على سبيل المثال ، منح قروض للشركات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية الخضراء في ادارة النفايات، وشركات انتاج المواد العضوية ،والاستثمار في الشركات التي تنتج منتجات صديقة للبيئة ، وتمويل الصناديق المشتركة الخضراء، والمشاركة في مشاريع الاتصال مع الزبائن بهدف زيادة الوعي والاهتمام بالبيئة ،واصدار مواد اعلامية وكتيبات تروج لذلك.

٥.١.٢_ مفهوم المستهلك او الزبون الاخضر :

يتمثل الزبون الاخضر بذلك الشخص الذي يتخذ قرار الشراء الذي يتجنب فيه المنتجات او الخدمات المضرة والغير صديقة للبيئة ، ومع ذلك فان الزبائن يختلفون في درجة الخضرة قربا او بعدا ،فمنهم الاخضر النشط الملتزم دوما ، ويتناقص هذا الالتزام للدرجة التي يصبح فيها الزبون غيرمكترث بالبيئة (ابو عياش، ٢٠١٧: ٥١) .

ويعرف المستهلك الاخضر بأنه: "الزبون او المستهلك الذي يمتلك وعي بيئي عميق،ويعتمد القيم التي يؤمن بها والمتمثلة بتجنب شراء منتجات من شركات مشكوك

بتوجهها البيئي وليس فقط عدم استهلاك المنتجات المضرة بالبيئة " (هاجر وراضية،٢٠٢٠: ١٥٨)

٦.١.٢_ ابعاد التسويق المصرفي الاخضر :

اختلف الباحثين والكتاب بتحديد شكل وطبيعة ابعاد التسويق المصرفي الاخضر ، وذلك حسب طبيعة وتوجه دراسة كل منهم، وفيما يتعلق بالدراسة الحالية وفي الجانب التطبيقي فانه سيتم اعتماد ابعاد التسويق الاخضر المعروضة في دراسة (Gunawardena&Jayarathne,2020)، وذلك لقربها من موضوع وطبيعة الدراسة الحالية وتتمثل هذه الابعاد بالتالي :

١. النشاطات الخضراء الصديقة للبيئة :Green/Eco Friendly Activities

وتتمثل بالخدمات المصرفية والتي تتميز بكونها صديقة للبيئة ،ومن امثلة ذلك خدمات القروض المصرفية وبشروط ميسرة للافراد والمنظمات العاملة في مجال مشاريع التنمية الخضراء مثل قروض موجهة للمزارعين لانتاج المنتجات العضوية والقروض الاستهلاكية للافراد لشراء المعدات والمنتجات صديقة للبيئة ، والمنظمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة وادارة والنفايات، وكذلك الاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة مثل ،الاستثمار في المنظمات المنتجة الخضراء، وفي صناديق الاستثمار الخضراء .

٢. التواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء : Corporate Communication of Green Practices

ويشمل الترويج المصرفي الاخضر، مع التركيز على التوجه البيئي والانشطة الارشادية للزبائن والالتزام بالنزاهة والشفافية في طرح المعلومات البيئية والصحيحة والابتعاد عن الغسيل الاخضر (Green Washing) (طالب،٢٠١٣: ٣٨٥) ومن عناصره الفرعية ما يلي :

– الاعلان الاخضر : والذي تتبناه المنظمة الخضراء لنقل فلسفتها البيئية من خلال رسالتها الإعلانية إلى جمهورها المستهدف ، ويكون عبر وسائل الانترنيت والتلفاز ووسائل الاتصال المختلفة المقروءة والمسموعة . وحسب دراسة (Dai et al,2014) فان الاعلان الاخضر يلبي واحد او اكثر من المعايير التالية : (عثمان،٢٠١٦: ٢٤)

- يتناول مباشرة أو ضمناً العلاقة بين المنتج او الخدمة والبيئة الطبيعية.
- يشجع على نمط الحياة الخضراء.
- يقدم صورة جيدة عن المسؤولية البيئية للشركة.

– الملصقات البيئية (المصادق عليها من طرف ثالث) : وهي نوع من العلامات المستعملة لتقديم ضمانات للزبون بان المنتجات الحاملة للعلامة تتطابق مع المعايير البيئية (فتحي وياسين،٢٠١٨: ١٧٥). ويتم تقديم شهادة المصادقة عليها من قبل اطراف قد تكون هيئات حكومية او منظمات تجارية او منظمات بيئية غير ربحية او هيئات صناعية او منظمات دولية ، وتكون ضامنة لمحتوى هذه العلامات(**Taghian et al.,2016: 243**)

– ترويج المبيعات : هو عبارة عن حوافز قصيرة الاجل لتشجيع شراء او بيع المنتجات والخدمات ، وغالبا ماتستخدم عروض ترويج مبيعات جنبا الى جنب مع الاعلان او البيع الشخصي او ادوات المزيج الترويجي الاخرى ،وتشمل العروض الترويجية للمستهلكين مجموعة واسعة من الادوات مثل العينات والقسائم والمبالغ المستردة والخصم والمسابقات واليانصيب ورعاية الاحداث وغيرها (Kotler,2020: 499–500)، ومن الادوات المعتمدة فيما يخص ترويج المبيعات الاخضر ، هو تقديم الاموال الى المنظمات الخيرية كان يكون نسبة مئوية من المبيعات (Taghian et al.,2016: 243)

– البيع الشخصي : يعبر عن الحوار والتفاعل الشفهي والشخصي وجها لوجه بين المشتري والبائع لغرض اقناع المشتري بالمنتج او الخدمة واتخاذ قرار الشراء، ولا

يقتصر الهدف منه عند حدود البيع بل يتجاوزه الى كسب ولاء الزبون . وعليه فان البيع الشخصي يعكس فن ومهارة عرض المنتجات والخدمات واقناع الزبون بالشراء (بدراوي وموسى،٢٠٢١: ٢٠٨) . وفي البيع الشخصي المعتمد في المصارف الخضراء يتم تهيئة وتدريب مقدمي الخدمات على التعامل المباشر مع الزبائن على وفق مبادئ الترويج البيئي الاخضر الشامل .

– العلاقات العامة : وهي عبارة عن "نشاط إداري مخطط ، يهدف لتحقيق الرضا المتبادل بين المنظمة وزبائنها ، من خلال برامج تستند على مبدأ المسؤولية الاجتماعية، وتتألف من النشاطات التي تؤثر بالرأي العام وتكوين النوايا الحسنة عنها ومنتجاتها وأصحابها وانجازاتها وأنشطتها، وهي تتمتع بالمصداقية والمرونة وغالبا ما ترتبط برأس الهرم في المنظمة . (الزعبي، ٨٧،٢٠١٠–٨٨) ، وتهدف الى بناء والحفاظ على ايجابية صورة المنظمة ، وعلاقات ايجابية مع وسائل الاعلام (Grewal& Levy,2017: 388). وفي مجال التسويق الاخضر ،توجد العديد من الفرص لدى المنظمة في ظل العلاقات العامة بتطوير التحالف مع منظمة اخرى غير ربحية بيئية (**Taghian et al.,2016: 244**).

– التسويق المباشر : وهو عملية استخدام قنوات اتصال مباشرة مع الزبائن المستهدفين، مثل البريد الالكتروني والدوائر التلفزيونية التفاعلية ومواقع الانترنيت والجوال وذلك بهدف توصيل وتسليم البضائع والخدمات إلى الزبائن، وبدون استخدام وسطاء، وللحصول على استجابة فورية منهم ، وتأسيس علاقات دائمة معهم (Aliata et al.,2012, 172) ، وفي العقدين الاخيرين ،شهد التسويق المباشر توسعا هائلا، مما جعله اسرع مجالات التسويق نموا في جميع انحاء العالم بسبب المزايا الكثيرة التي يقدمها للمشترين والبائعين على حد سواء(بدراوي وموسى ،٢٠٢١: ٢١٥). ومن خلال التسويق المباشر تستطيع المصارف الخضراء ممارسة الترويج الاخضر ونشر الوعي البيئي للزبائن الحاليين والمحتملين .

٢.٢_ احتواء الزبائن اطار مفاهيمي:

١.٢.٢_ مفهوم احتواء الزبائن:

يشير (Ma et al, ٢٠١٧:3) الى ان احتواء الزبائن يساهم بشكل كبير في الاستجابة المستمرة لاحتياجات الزبائن وتوقعاتهم ، فيما يتعلق بالتعقيد الديموغرافي المتزايد والابتكار التكنولوجي السريع, كما ان انشطة احتواء الزبائن طريقة فاعلة في خلق قيمة الزبائن وأنه يمكن أن تساعد في تقديم رؤية الزبائن الامر الذي يساهم في الاحتفاظ بالزبائن الحاليين.

يؤكد (Nambisan ،2002:405) ان احتواء الزبائن يوفر لهم إحساسًا بالانتماء والهوية ، والتي لا يتم تحديدها من خلال استخدام السلعة او الخدمة ولكن أيضًا من خلال معايير الاهتمام بهم بمرور الوقت , ومن هذا المنظور يتضح أنه إذا كانت المنظمات تسعى إلى إشراك زبائنها في عمليات الابتكار الخاصة بها ، فسيتعين عليها اعتبارها جهات فاعلة شرعية تمامًا ومشاركين نشطين في تحديد معنى الخدمات والمنتجات واقتراح تغييرات جديدة عليها .

ويبين (Lundkvist, A., & Yakhlef,2004:251) ان دافع الزبائن قد ينبع من شعورهم بأن مشاركتهم الفاعلة تعد ضرورية لضمان جودة المنتج أو الخدمة" وذلك من خلال المشاركة في تطوير او تقديم منتجات وخدمات جديدة وفقاً لارائهم ومقترحاتهم المقدمة للمنظمة , وفي هذا السياق يقود الزبائن إلى الاعتقاد أو الشعور بأنهم قادرون على التأثير على المنظمة لدمج بعض ميزات المنتج التي لها قيمة خاصة بالنسبة لهم. على الرغم من أن منظور نظرية الوكالة مؤثر لأنه يسعى إلى تجاوز الفجوة الواسعة بين تحفيز الزبائن (كحالة ذهنية نفسية) وعملهم (سلوكهم)

تجاه منتجات المنظمة ، فمن المهم الإشارة إلى أن العلاقة بين الزبائن والمنظمات ليس تعاقديا وانما تكاملياً.

ويعد تفاعل الزبائن في تطوير المنتج الجديد ذو تأثير إيجابي على نجاح المنتج الجديد. فقد تم تصنيف القرب من الزبائن واحتواءهم أيضًا بواسطة Hanna et al. (1995) كواحد من أهم عوامل نجاح تطوير المنتجات الجديدة في أسواق الأعمال ,فعادةً ما يُنظر إلى ادراك الزبائن على أنه أمر بالغ الأهمية لتطوير منتج جديد ناجح , ومع ذلك ، فإن مجرد الادراك لا يكفي في كثير من الأحيان اذ يجب تنشيط دور الزبون باستخدام مجموعات أدوات المستخدم للابتكار , و يمكن للمنظمات التخلي عن جهودها لفهم احتياجات الزبائن وتسهيل مهام الابتكار المتعلقة بالاحتياجات لمستخدميها (Lagrosen,2005:538).

يبين (Cheung & To,2011:272) ان احتواء الزبائن يمثل حالة ذهنية تحفيزية (إثارة) يتم توجيهها عن طريق المنظمات نحو تحقيق تكامل تفاعلي مع الزبائن, وبعبارة أخرى ، يتطلب توصيف الاحتواء كحافزًا موجهًا نحو الهدف الذي يولد الحاجة إلى منتج أو خدمة معينة , وتدرس الأبحاث الحديثة منها دراسة (Howcroft et al., 2007; McColl-Kennedy & Fetter, 2001) عن مدى ودرجة الاحتواء في بيئة الخدمة وتأثير احتواء الزبائن في فوائد الخدمة المدركة والتي اظهرت آثار احتواء الزبائن على السمات المختلفة لأداء الخدمة ,على سبيل المثال ، قد يكون لاحتواء الزبائن تأثير كبير على توقعات الزبائن التي تؤثر على حكمهم أو تصوراتهم لأداء الخدمة .

ويعرف (العميدي,٢٠١٨ : ٢٠٧) احتواء الزبائن بانه قدرة المنظمة على تحقيق متطلبات الزبائن على وفق توجهاتهم حول طبيعة تصميم المنتجات واسعارها وطريقة الوصول اليها والعمل على اشراكهم في صنع القرار التسويقي.

٢.٢.٢_ اهمية احتواء الزبائن :

يشير (Nambisan ،2002:406) الى انه إذا أرادت المنظمة احتواء زبائنها ، فعليها "جلبهم داخل المنظمة والاستفادة منهم ضمن فريق تطوير منتجاتها وخدماتها , كما يجب منح الزبائن صوتًا ومكانًا معترف به في قسم البحث والتطوير. يعني إشراك الزبائن تحويلهم ، من خلال المحادثة ، إلى ممثل جماعي يعمل من خلال المقترحات المقدمة كدور المتفاعل الهجين ليكون عضوا فاعلًا تنظيميًا جديدًا, و لا يعتمد انخراط الزبائن في محادثة مع المنظمة على العلاقات التعاقدية ، ولا يكون ولاء الزبائن بالضرورة موجهًا فقط تجاه المنظمة ، ولكن أيضًا تجاه بعضنا البعض , كالشعور بالانتماء والهوية الاجتماعية, ومن ثم فإن التزام الزبائن بالمشاركة أو عدم المشاركة في عملية ابتكار المنظمة لا ينبع فقط من روابط الأعضاء بالمنظمة ، ولكن إلى حد كبير هو ما يربطهم ببعضهم البعض وانتمائهم إلى المجتمع ككل. وهذا يعني أن الزبائن لا يقتصر اهتماماتهم على المصالح المباشرة للمنظمة ، ولكن قد تركز على قضايا أكبر من الامور التجارية والاقتصادية البحتة.

ويوضح (Lagrosen,2005:537) انه لا يمكن اكتشاف اهمية احتواء الزبائن بدقة إلا في العلاقات الفاعلة التي تتكون من العلاقات بين المنتجين والزبائن , اذ يؤدي مستوى التقارب بين هذه الجوانب إلى ظهور ثلاثة مستويات مختلفة من العلاقات:

(١) علاقات المعاملات ، التي لا تنطوي على تكامل بين المنتج والزبون ويكون عرض المنتج لا يختلف عن عروض الآخرين.

(٢) العلاقات التسهيلية ، اذ يرغب الزبون أيضًا في الحصول على منتجات غير متمايزة نسبيًا بأقل تكلفة ولكن كلا الطرفين على استعداد للاستثمار في روابط الأنشطة وروابط الموارد لزيادة فوائد التكلفة للعلاقة. وقد يشمل ذلك معالجة الطلبات وروابط التبادل الإلكتروني للبيانات والترتيبات اللوجستية.

(٣) العلاقات التكاملية ، اذ يتوقع الزبون فوائد تتجاوز تلك التكاليف المنخفضة وتمتد إلى فوائد الإيرادات من الأداء المعزز لعرضه الخاص.

ان انشطة احتواء الزبائن ترتكز على تطوير علاقات وثيقة مع عدد من الزبائن واعتبارهم الشركاء الذين يشاركون بنشاط في عملية تطوير المنتجات الجديدة سواء كانت سلع او خدمات , ويعمل الزبائن كمصادر لدعم المعلومات من خلال أبحاث السوق, وقد يكون إنشاء تعاون تطوير منتج جديد مع الزبائن أكثر صعوبة من إنشاء فرق داخلية فعالة متعددة الوظائف. اذ ان التكامل مع الزبائن في عملية تطوير المنتج مرتبط باستراتيجية العمل العامة وأن التخصيص يمكن أن يكون بمثابة حاجز لمثل هذا التكامل .

٣.٢.٢_ ابعاد احتواء الزبائن :

تم اعتماد نموذج (Chiu et al,2009) في تحديد ابعاد احتواء الزبائن وذلك لملائمتها مع موضوع البحث وميدان االتطبيق , والتي نوردها بما يأتي:

١. الاستجابة:

يعرف (Kotler & Keller, 2016:442) الاستجابة بانها قدرة المنظمة على تلبية احتياجات مختلف الزبائن.

ويضيف (Sukdej & Ussahawanitchakit,2015:180) ان الاستجابة تمثل البحث عن متطلبات الزبون والحاجة إلى تلبية توقعاتهم بكفاءة وفاعلية , كما ان الاستجابة تعبر عن قدرة المنظمة على تلبية احتياجات الزبائن وخلق علاقة جيدة معهم ,وبالإضافة إلى ذلك فإن استجابة الزبائن هي وسيلة جيدة لتزويد الزبائن قيمة التسليم على الفور لكل ما يحتاجون إليه.

ويذكر (Nazar & Seidali,2017:43) ان الاستجابة تشير الى قدرة المنظمات على التعامل والتفاعل مع أنواع مختلفة من المنافسة البيئية و ضغط المنتج الجديد والتكنولوجيا المتجددة لتوفير وتطوير منتجات جديدة في الاسواق التنافسية.

٢ .الوفاء :

يبين (Kreikenberg,2013:15) أن الوفاء بالالتزامات تجاه الزبائن يمكن اعتباره عاملا مهما جدا لتطوير والحفاظ على العلاقات مع الزبائن، يعزز الارتباط العاطفي للزبائن المستند على الثقة التي هي تمثل واحدة من أهم القضايا في الحياة والبشر عادة بحاجة الى الثقة للتغلب على عدم اليقين وبناء علاقات طيبة مع الآخرين .

ويلاحظ (Kantsperger & Kunz,2010:6) ان الوفاء يساهم في اعتقاد الزبون بأن الطرف الآخر يعمل لصالح رفاهيته من اجل بناء علاقة طويلة الأجل مع الزبون, ويشمل الوفاء أيضا نوايا الطرف الآخر للعمل بشكل مفيد تجاه الزبون عندما تنشأ ظروف جديدة، والتي لم يتم الالتزام بها.

ويؤكد (Yu et al,2015:239) ان الوفاء هوتعبير عن الالتزام في التعاملات، ،والحفاظ على ذلك الالتزام، والعمل أخلاقيا وعدم استغلال نقاط الضعف، وخلق بيئة اخلاقية للحفاظ على السرية.

كما ان الوفاء يسهم في تطوير سمعة إيجابية للمنظمة.

٣. المتعة :

يبين (Claycomb & Martin, 2001:386) انه عادة ما تتضمن العلاقة الإجمالية التي تربط الزبون مع المنظمة مجموعة من العلاقات المختلفة , والتي يمكن أن تسهم جميعها في بناء وتعزيز أو تدهور ولاء الزبائن , وتلعب متعة الزبون في استهلاك السلع او الخدمات وقناعته بها دورا أساسيا في كل هذه العلاقات.

ويوضح (Guenzi et al,2009:293) انه يمكن التمييز بين علاقات الزبائن والافراد وهو يمثل النوع الأول من العلاقات والذي له أهمية خاصة في بيئات الاعمال (على سبيل المثال في تجارة التجزئة) , حيث تحدث التفاعلات بين الزبائن والأفراد الآخرين (على سبيل المثال مندوبي المبيعات وموظفي الخطوط الأمامية).

أما النوع الثاني فيتميز بمعرفة الزبائن بالمنظمة بشكل عام من خلال علامتها التجارية او منتجاتها , وتكون العلاقة من الزبون إلى المنظمة او من الزبون إلى العلامة التجارية او من الزبون إلى المنتج , وترتكز تلك العلاقات على شعور الزبون بالمتعة والسعادة من خلال تعامله مع تلك المنظمات او استهلاك منتجاتها او الاستفادة من خدماتها.

٣.المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

١.٣_ صدق وثبات مقياس الدراسة :

١.١.٣_ الصدق الظاهري للمقياس :

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص للتاكد من ان فقراتها تقيس ماوضعت من اجله وانها تتمتع بالصدق الظاهري ، وتم تعديل مايلزم من الحذف والتعديل على ضوء المقترحات المقدمة .

٢.١.٣_ ثبات المقياس :

تم اعتماد اختبار معامل (الفا كرونباخ) للتاكد من ثبات مقياس الدراسة ، اذ يجب ان تكون قيمته اكبر او تساوي (٠.٧٠) حتى يكون مقبولا (Sarstedt & Mooi,2014:269)، والجدول (٢) يوضح نتائج اختبار الثبات لمتغيرات الدراسة .

جدول (٢): نتائج اختبار الفا كرونباخ للثبات لمتغيري الدراسة

ت	المتغير	اختبار الفا كرونباخ لبيانات متغيرات الدراسة	اختبار الفا كرونباخ لبيانات مجمل المقياس
١	التسويق الاخضر	٠.٧١٨	٠.٨٥٢
٢	احتواء الزبون	٠.٨٢٨	

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss v23)

ومن خلال معطيات الجدول(٢) يتضح ان معامل الفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة هي اكبر من ٠.٧٠ مما يدل على تحقق ثبات المقياس .

٢.٣_ التحليل الوصفي للدراسة :

تم اعتماد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (التسويق الاخضر، و احتواء الزبائن) عبر احتساب الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري والاهمية النسبية والترتيب من حيث الاهمية لفقرات مقياس الدراسة وكما يلي :-

١.٢.٣_ الوصف الاحصائي لابعاد متغير التسويق الاخضر :

يبين الجدول (٣) نتائج الاحصاء الوصفي لمتغير (التسويق الاخضر)

جدول (٣) نتائج التحليل الاحصائي لمتغير التسويق الاخضر

ت	فقرات المتغير المستقل (التسويق الاخضر)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
١	يقدم المصرف قروض ميسرة للافراد اللذين يرغبون باستخدام مصادر طاقة بديلة خضراء (مثل منظومة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)	٢.٣١٨	٠.٧٢٠	٤٦.٣٦	٦
٢	يوفر المصرف قروض ميسرة للافراد الراغبين بشراء سيارات تعمل بالطاقة النظيفة (الكهرباء والغاز)	٣.١٣٥	٠.٨٧٠	٦٢.٧	١
٣	يقدم المصرف قروض لاصحاب الدور السكنية الراغبين بشراء واستخدام اجهزة منزلية تعمل بالطاقة الشمسية مثل السخانات الشمسية والانارة بالطاقة الشمسية	٢.٤٦٨	٠.٨٢٣	٤٩.٣٦	٥
٤	يتبنى المصرف مفهوم الحفاظ على البيئة والمجتمع اثناء تصميم الخدمات .	٢.٧٢٤	٠.٧٠٨	٥٤.٤٨	٤
٥	يسهم المصرف في توفير قروض ميسرة لاصحاب مشاريع الاسكان والاعمار البيئية الخضراء	٣.٠٢٤	٠.٩١٠	٦٠.٤٨	٢
٦	يستثمر المصرف امواله في صناديق التنمية الخضراء عن طريق شراء الاسهم والتداول فيها في الاسواق.	١.٩٦١	٠.٧٩٣	٣٩.٢٢	٨

٧	يستخدم المصرف الانترنيت والتطبيقات والمعدات التقنية المتطورة بهدف تسهيل تقديم الخدمات الخضراء .	٣.٠١٤	٠.٧٨٥	٦٠.٢٨	٣
٨	يستثمر المصرف امواله في المشاريع التي تنتج مواد صديقة للبيئة مثل المواد العضوية ومشاريع الطاقة النظيفة .	٢.١٩٨	٠.٥٨٦	٤٣.٩٦	٧
	المعدل العام لبعد النشاطات الخضراء الصديقة للبيئة	**٢.٦٠٥**	**٠.٧٧٤**	**٥٢.١**	
٩	يعكس الاعلان في التلفزة والمطبوعات والانترنيت صورة المصرف الخضراء الداعية الى البيئة النظيفة .	٢.٠٤٨	٠.٨٢٨	٤٠.٩٦	٥
١٠	يتبنى المصرف الحملات الاعلانية التي تقدم نصائح مفيدة للزبائن ليصبحوا اكثر وعيا بالبيئة	٢.٠٤٣	٠.٦٩١	٤٠.٨٦	٦
١١	يتبنى المصرف وضع الملصقات البيئية والعلامات الخضراء في وثائق المعاملات والكتب الرسمية بهدف الترويج للخدمات الخضراء	١.٥٤٥	٠.٨٥٧	٣٠.٩	٨
١٢	رجال البيع في المصرف لهم القدرة على اقناع الزبائن باتخاذ قرار شراء الخدمات الخضراء (صديقة للبيئة)	٢.٧٩٧	٠.٦٥١	٥٥.٩٤	٣
١٣	يرعى المصرف المؤتمرات العلمية المتخصصة بالترويج للبيئة النظيفة .	٣.١٢٠	٠.٨٦٤	٦٢.٤	١
١٤	يوزع المصرف مجلات دورية مخصصة للترويج للخدمات الخضراء	٢.٠٦٢	٠.٧١٧	٤١.٢٤	٤
١٥	يشارك المصرف في المناسبات البيئية العامة والمعارض البيئية بهدف الترويج لخدماتها الخضراء	٣.٠٢٩	٠.٨٥٢	٦٠.٥٨	٢
١٦	يعقد المصرف مؤتمرات صحفية	١.٩٠٣	٠.٧٥٠	٣٨.٠٦	٧

	لاعلام الصحافة بكل المستجدات في مجال الانشطة البيئية الخاصة به				
المعدل العام لبعد التواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء	٢.٣١٨	٠.٧٧٦	٤٦.٣٧		
المعدل العام لمتغير (التسويق الاخضر)	٢.٤٦٢	٠.٧٧٥			

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss v23) N=207

يتضح من نتائج الجدول (٣) ما يلي :

١.قيم الاوساط الحسابية الموزونة المتحققة للمتغير (التسويق الاخضر) ولبعديه (النشاطات الخضراء الصديقة للبيئة) و (التواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء), جميعها اقل من قيمة الوسط الفرضي المعتمد للمقياس وهي (٣).

٢.تدني قيم الانحراف المعياري للدلالة على تجانس وانسجام اتجاهات افراد العينة حول الاسئلة المطروحة .

٣.على مستوى الفقرات الفرعية للبعدين فقد كانت معظم قيم الاوساط الحسابية متدنية , عدا الفقرات بتسلسل (٢،٥،٧،١٣،١٥) ، إذ حققت قيمة اعلى من قيمة الوسط الفرضي المعتمد للمقياس. ونستدل من ذلك على ان المصارف المبحوثة تمارس ولو بشكل محدود بعض النشاطات الخضراء مثل منح القروض للافراد الراغبين بشراء سيارات صديقة للبيئة ولمشاريع الاسكان والاعمار الخضراء ،كما يستخدم التقنيات المتطورة بهدف تسهيل تقديم الخدمات ويرعى المؤتمرات المتخصصة بالبيئة ، والمناسبات البيئية بهدف الترويج لخدماتها الخضراء رغم محدوديتها .

٢.٢.٣_ الوصف الاحصائي لابعاد متغير احتواء الزبائن :

يبين الجدول (٤) نتائج الاحصاء الوصفي لمتغير (احتواء الزبائن)

جدول (٤) نتائج التحليل الاحصائي لمتغير احتواء الزبائن

ت	فقرات المتغير التابع (احتواء الزبائن)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب

١	تلبي خدمات المصرف الخضراء(غير الضارة بالبيئة) حاجة الزبائن المهتمين برعاية البيئة .	٢.٣٤٧	٠.٦٩٣	٤٦.٩٤	٥
٢	يتبنى المصرف البحث والتطوير المستمر لخدماته لجعلها اكثر مقبولية لدى الزبائن واقل اضرارا بالبيئة.	٢.٨٩٣	٠.٧٠٩	٥٧.٨٦	١
٣	يقدم المصرف قروض ميسرة لاصحاب المشاريع الصديقة للبيئة لتخفيض الكلفة وجعلها تلائم مداخيلهم باختلاف مستوياتها.	٢.٣٥٢	٠.٧١٤	٤٧.٠٤	٤
٤	يتبنى المصرف اسلوب تنويع خدماته الخضراء بهدف تشجيع الزبائن على التعامل معه .	٢.٧٠٥	٠.٦٧٩	٥٤.١	٢
٥	ياخذ المصرف بنظر الاعتبار اراء الزبائن بخدماته الخضراء ويسعى لتحقيقها .	٢.٦٢٨	٠.٦٥٤	٥٢.٥٦	٣
	المعدل العام لبعد الاستجابة	٢.٥٨٥	٠.٦٩٠	٥١.٧	
٦	يركز المصرف على التفاعل مع الزبائن بهدف جمع المعلومات الوافية عن احتياجاتهم والعمل على تلبيتها	٢.٧٧٢	٠.٦٩٠	٥٥.٤٤	٥
٧	للمصرف القدرة على الايفاء بالتزاماته تجاه الزبائن.	٣.٥٤١	٠.٨٠٤	٧٠.٨٢	١
٨	يحرص المصرف على تقديم خدماته حسب طلب الزبون .	٢.٩٧١	٠.٦٦٧	٥٩.٤٢	٤
٩	يلتزم المصرف بتنفيذ كل التفاصيل المعلنة لخدماته المقدمة للزبائن.	٣.٣٨٦	٠.٨٠٩	٦٧.٧٢	٣
١٠	يحرص المصرف على تعزيز الرقابة للايفاء بتنفيذ التزامات المصرف تجاه الزبائن	٣.٤١٥	٠.٧٤٤	٦٨.٣	٢
	المعدل العام لبعد الوفاء	٣.٢١٧	٠.٧٤٣	٦٤.٣٤	
١١	يسعى المصرف الى تقديم خدمات خضراء مبهجة للزبون	٢.٢١٢	٠.٦٠٩	٤٤.٢٤	٥
١٢	يحرص المصرف على الحفاظ على شعور الزبائن بالمتعة عند تعاملهم معه ، وذلك بتقديم تسهيلات مصرفية .	٢.٤٨٣	٠.٦٩٥	٤٩.٦٦	٣
١٣	يهتم المصرف بتوفير اجواء ملائمة وممتعة للزبائن مع تقليل وقت انتظارهم عند اجراء	٢.٣٠٩	٠.٦٦٩	٤٦.١٨	٤

	تعاملاتهم مع المصرف .				
١٤	يشعر الزبون بالارتياح عند زيارته للمصرف ،لان خدماته الخضراء تلبي حاجاته.	٢.٥٣١	٠.٦٨٨	٥٠.٦٢	٢
١٥	يلتزم المصرف بترسيخ مفهوم المنفعة المتبادلة بينه وبين الزبائن	٣.٤١٥	٠.٧٤٤	٦٨.٣	١
المعدل العام لبعد المتعة		٢.٥٩	٠.٦٨١	٥١.٨	
المعدل العام لمتغير (احتواء الزبائن)		٢.٧٩٧	٠.٧٠٥		

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss v23) N=207

يتضح من نتائج الجدول (٤) ما يلي :

١.قيم الاوساط الحسابية الموزونة المتحققة للمتغير (احتواء الزبائن) ولبعديه (الاستجابة المتعة)، جميعها اقل من قيمة الوسط الفرضي المعتمد للمقياس وهي (٣).

٢.تدني قيم الانحراف المعياري للدلالة على تجانس وانسجام اتجاهات افراد العينة حول الاسئلة المطروحة .

٣.قيمة الوسط الحسابي الموزون المتحقق لبعد (الوفاء) ، اعلى من قيمة الوسط الفرضي المعتمد للمقياس وهو (٣)،مما يشير الى ممارسة المصارف المبحوثة بعض النشاطات المحدودة فيما يتعلق باحتواء الزبائن .

٤.على مستوى الفقرات الفرعية للبعدين فقد كانت معظم قيم الاوساط الحسابية متدنية , عدا الفقرات بتسلسل (٧،٩،١٠،١٥) ، إذ حققت قيمة اعلى من قيمة الوسط الفرضي المعتمد للمقياس. ونستدل من ذلك على ان المصارف المبحوثة تمارس ولو بشكل محدود بعض نشاطات احتواء الزبائن مثل الايفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن و وتنفيذ كل التفاصيل المعلنة لخدماتها ، وحرصها على تبني مفهوم المنفعة المتبادلة بينها وبين الزبائن.

٣.٣_ تحليل علاقات التاثير واختبار الفرضيات :

١.٣.٣_ اختبار الفرضية الرئيسة الاولى :

من خلال مراجعة النتائج الواردة في الجدول (٥) ،نجد ان المتغير المستقل (التسويق الاخضر) قد حقق تاثير ذا دلالة معنوية في نشاطات (احتواء الزبائن) ،اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (95.847) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى ($P\leq0.05$)،وبلغت قيمة المعلمة (α) لهذا المتطلب (1.206) ،في حين كانت قيمة (β) (0.638)، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسة الاولى القائلة (يوجد تاثير ذا دلالة معنوية للتسويق الاخضر بكافة ابعاده في دعم انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة)

جدول (٥):نتائج مؤشرات علاقة تاثير التسويق الاخضر في نشاطات احتواء الزبائن

المتغير	المؤشرات	احتواء الزبائن
التسويق الاخضر	قيمة (F) المحسوبة	٩٥.٨٤٧
	درجة الحرية (D.F)	١
	P-value	٠.٠٠٠
	معامل التحديد R^2	٠.٣٢
	قيمة α	١.٢٠٦
	قيمة β	٠.٦٣٨

المصدر :اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss v23)
N=207

وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة التالية:

e+ (التسويق الاخضر) ٠.٦٣٨ + ١.٢٠٦=احتواء الزبائن

٢.٣.٣_ اختبار الفرضيات الفرعية الاولى والثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى :

ومن خلال مراجعة النتائج الواردة في الجدول (٦) ،نجد ان البعد (النشاطات الخضراء الصديقة للبيئة) قد حقق تاثير ذا دلالة معنوية في نشاطات (احتواء الزبائن) ،اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (٥٠.٠٣٦) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى ($P\leq0.05$)،وبلغت قيمة المعلمة (α) لهذا المتطلب (١.٦٩٦) ،في حين كانت قيمة (β) (٠.٤١٥)، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الاولى القائلة (يوجد تاثير ذا دلالة

معنوية للنشاطات الخضراء الصديقة للبيئة في دعم انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة)

جدول (٦):نتائج مؤشرات علاقة تاثير بعد النشاطات الخضراء الصديقة للبيئة في نشاطات احتواء الزبائن

المتغير	المؤشرات	احتواء الزبائن
النشاطات الخضراء الصديقة للبيئة	قيمة (F) المحسوبة	٥٠.٠٣٦
	درجة الحرية (D.F)	١
	P-value	٠.٠٠
	معامل التحديد R^2	٠.١٩٦
	قيمة α	١.٦٩٦
	قيمة β	٠.٤١٥

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss v23) N=207

وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة التالية:

(النشاطات الخضراء الصديقة للبيئة) ٠.٤١٥ + ١.٦٩٦=احتواء الزبائن

ومن خلال مراجعة النتائج الواردة في الجدول (٧) ،نجد ان البعد (التواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء) قد حقق تاثير ذا دلالة معنوية في نشاطات (احتواء الزبائن) ،اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (٩٨.٦١٥) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى ($P\leq0.05$)،وبلغت قيمة المعلمة (α) لهذا المتطلب (١.٣٤٥) ،في حين كانت قيمة (β) (٠.٦١٨)، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية القائلة (يوجد تاثير ذا دلالة معنوية للتواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء في دعم انشطة احتواء الزبائن في المصارف المبحوثة)

جدول (٧):نتائج مؤشرات علاقة تاثير بعد التواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء في نشاطات احتواء الزبائن

المتغير	المؤشرات	احتواء الزبائن
التواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات	قيمة (F) المحسوبة	٩٨.٦١٥
	درجة الحرية	١

الخضراء	(D.F)	
	P–value	٠.٠٠٠
	معامل التحديد R^2	٠.٣٢٥
	قيمة α	١.٣٤٥
	قيمة β	٠.٦١٨

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss v23)

N=207

وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة التالية:

e+ (التواصل المؤسسي المتعلق بالممارسات الخضراء) ٠.٦١٨ + ١.٣٤٥=احتواء الزبائن

٣.٣.٣_ اختبار صحة الفرضية الرئيسة الثانية :

من خلال مراجعة النتائج الواردة في الجدول (٣)، يتضح ان قيمة المعدل العام للمتوسط الحسابي الموزون لمتغير (التسويق الاخضر) هو (٢.٤٦٢) وهو اقل من المتوسط الفرضي للمقياس ، كما ان الانحراف المعياري هو (٠.٧٧٥) وهذا يشير الى قبول صحة الفرضية الرئيسة الثانية القائلة (ضعف تبني المصارف المبحوثة فلسفة التسويق الاخضر) .

٤.٣.٣_ اختبار صحة الفرضية الرئيسة الثالثة :

من خلال مراجعة النتائج الواردة في الجدول (٤)، يتضح ان قيمة المعدل العام للمتوسط الحسابي الموزون لمتغير (احتواء الزبائن) هو (٢.٧٩٧) وهو اقل من المتوسط الفرضي للمقياس ، كما ان الانحراف المعياري هو (٠.٧٠٥) وهذا يشير الى (ضعف ممارسة المصارف المبحوثة لانشطة احتواء الزبائن بشكل واسع) وبذلك يتم رفض الفرضية الرئيسة الثالثة القائلة (تمارس المصارف المبحوثة انشطة احتواء الزبائن بشكل واسع).

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

١.٤_ الاستنتاجات :

خلصت الدراسة الى جملة من الاستنتاجت بناء على تحليل ومناقشة اراء العينة وكان اهمها مايلي:

١.لتبني فلسفة التسويق الاخضر في المصارف انعكاسات ايجابية على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية .

٢.تبني التسويق الاخضر في المنظمات ومنها المصارف يحتاج الى تبني ثقافة بيئية مجتمعية ،مدعومة بقوانين وتشريعات ضابطة وارادة من قبل المسؤولين .

٣.اتضح من خلال نتائج التحليل الوصفي الاحصائي وبشكل عام ضعف في التوجه نحو تبني فلسفة التسويق الاخضر في المصارف المبحوثة ، لاسباب منها :

- عدم استثمار المصارف لاموالها في صناديق التنمية الخضراء وعن طريق التداول في الاسهم والسندات في الاسواق المالية .
- لا توجد رغبة لدى المصارف في استثمار اموالها في المشاريع المنتجة مواد صديقة للبيئة كالمواد العضوية والطاقة النظيفة .
- ضعف توجه المصارف نحو منح القروض الميسرة للافراد اللذين يشترون ويستخدمون اجهزة منزلية تعمل بالطاقة النظيفة بهدف التشجيع.
- ضعف اهتمام ادارات المصارف في تبني مفهوم الحفاظ على البيئة والمجتمع عند تصميم الخدمات المصرفية .
- ضعف اهتمام المصارف في استخدام التلفزة والوسائل المقروءة والمكتوبة ووسائل التواصل الاجتماعي في الترويج للخدمات الخضراء وزيادة وعي الزبائن باهميتها لهم.

– لدى ادارة المصارف عدم الاهتمام الكافي في تنظيم حملات اعلانية للترويج كما لا تصدر مجلات دورية متخصصة للتعريف بالخدمات الخضراء .

٤.كما تبين من خلال نتائج التحليل الوصفي الاحصائي ضعف في التوجه نحو توسيع نشاطات احتواء الزبائن وذلك للاسباب التالية :

– فشل المصارف قيد الدراسة في تقديم خدمات مصرفية خضراء تلبي حاجة الزبائن المهتمين برعاية البيئة .

– لا تحرص المصارف بشكل كافي على التفاعل مع الزبائن لاغراض الحصول على معلومات عن تفضيلاتهم للخدمات الخضراء بهدف تلبيتها .

– ضعف اهتمام المصارف بتقديم خدمات خضراء تثير مشاعر السعادة والسرور والبهجة لدى الزبائن مع تقليل وقت الانتظار عند اجراء التعاملات .

٥.بينت النتائج وجود علاقة تاثير ذات دلالة معنوية للتسويق الاخضر بكافة ابعاده في احتواء الزبائن ، وذلك يعكس مدى اهمية اتباع نهج التسويق الاخضر في المصارف المبحوثة ، اذا كانت ترغب في كسب الزبائن .

٢.٤_ التوصيات :

١.ضرورة توجه المصارف المبحوثة نحو تبني فلسفة التسويق الاخضر واعتبارها جزء من ثقافة المؤسسة لاهميتها في تعزيز احتواء الزبائن والحصول على رضاهم وولائهم.وتحمل مسؤوليتها الاجتماعية والاخلاقية تجاه المجتمع .

٢.ضرورة استثمار المصارف اموالها في صناديق التنمية الخضراء لما لها من اهمية في انعاش المسؤولية البيئية لدى الزبائن والمنظمات .

٣.ضرورة استثمار المصارف اموالها في المشاريع المنتجة لمواد صديقة للبيئة كالمواد العضوية والطاقة النظيفة .

٤.على المصارف منح القروض الميسرة للافراد اللذين يشترون ويستخدمون اجهزة منزلية تعمل بالطاقة النظيفة بهدف التشجيع.

٥. التاكيد على وجوب تبني مفهوم الحفاظ على البيئة والمجتمع عند تصميم الخدمات المصرفية .

٦. على المصارف استخدام التلفزة والوسائل المقروءة والمكتوبة ووسائل التواصل الاجتماعي في الترويج للخدمات الخضراء .وقيادة الحملات الترويجية بكافة الوسائل لتحقيق ذلك.

٧. زيادة تفاعل موظفي المصارف قيد الدراسة مع الزبائن المهتمين برعاية البيئة بهدف التعرف على تفضيلاتهم وتقديم خدمات مصرفية خضراء تلبي حاجاتهم .

٨. ضرورة تقديم المصارف لخدمات خضراء صديقة للبيئة ترضي الزبائن وتحفز مشاعر الود والسعادة والبهجة لديهم .

المصادر :

الرسائل والاطاريح :

١.ابو عياش، لينا زياد محمود ،(2017) تطبيقات التسويق الاخضر في القطاع الصناعي الفلسطيني في محافظة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة الخليل ،كلية الدراسات العليا.

٢.بسمة ،جبالي،(2017) صعوبات تبني مفهوم التسويق الأخضر في المؤسسات الاقتصادية،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة قاصدي مرباح– ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،قسم العلوم التجارية،الجزائر.

٣.الخير ، عبير عبد الكريم،(٢٠١٨) تاثير التوجه بالتسويق الاخضر في تحقيق رضا المستهلكين، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ،قسم ادارة الاعمال ، الجمهورية العربية السورية.

٤.عثمان ، هبة محمد الحسن ،(٢٠١٦) الاعلان الاخضر واثره على النية الشرائية الدور الوسيط لاتجاهات العملاء والاثرالمعدل للوعي البيئي ، رسالة ماجستير غير

منشورة مقدمة الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، السودان.

٥.المومني ، سامي عبد الكريم،(2015) اثر تطبيق التسويق الاخضر على الاداء التسويقي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة الزرقاء،كلية الدراسات العليا ، الاردن.

الدوريات :

٦.ساجت ، كاظم عبد الحسين،عليوي،عبد الناصر عبد الرضا،كاظم،افراح محمد،(٢٠١٩)استراتيجيات التسويق الاخضر وتاثيره في السلوك الشرائي للمستهلك، مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد (٨) العدد (٢٩).ص ١١٨–١٣٨.

٧.علي ، عروبة رشيد ،(٢٠١١) التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي دراسة ميدانية في مديرية بلدية البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (٧) العدد (٢٨). ص٨١–١١١

٨.العميدي، ضرغام علي مسلم , (٢٠١٨) , القابليات التسويقية ودورها في دعم انشطة احتواء الزبائن دراسة تحليلية لآراء العاملين في قسم التسويق بمعمل الالبسة الرجالية في النجف الاشرف , المجلة العراقية للعلوم الادارية , المجلد(١٤) العدد(٥٨) , ١٩٧–٢٢٤ .

٩.فتحي ، زهرة و ياسين،قاسي، (٢٠١٨) ، التسويق الاخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة عرض مجموعة من التجارب الدولية ، مجلة الريادة واقتصاديات الاعمال المجلد(٤) ، العدد(٦). ص١٦٤–١٨٥.

١١.هاجر ، عبد الدائم و راضية،بولقرون،(٢٠٢٠)،التسويق الاخضر كالية لجذب المستهلك الاخضر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد (٥) العدد (١). ص١٥٤–١٦٧

الكتب :

١١.بدراوي ، عبد الرضا فرج و موسى،رافت عواد،(2015) ادارة التسويق اتجاه معرفي اجتماعي، دار المؤلف للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى،بيروت ،لبنان.

١٢.بدراوي ، عبد الرضا فرج و موسى،رافت عواد،(2021) ادارة التسويق اتجاهات معاصرة ، دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن.

١٣.البكري ، ثامر ياسر و النوري، احمد نزار ، (2007) التسويق الاخضر ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن .

١٤. الزعبي ، علي فلاح،(2010)الاتصالات التسويقية ،مدخل منهجي ،تطبيقي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الاردن .

١٥. طالب ، علاء فرحان ،(٢٠١٣) ادارة التسويق ، منظور فكري معاصر، الطبعة العربية ،دار الايام للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن

dissertation & thesis:

16.Aliata, Victor Lusala& Odondo. Alphonce J.& Aila. Fredrick Onyango& Ojera. Patrick B.& Abong'o, Beatrice E.& Odera, Odhiambo,(2012) Influence of Promotional Strategies on Banks Performance, International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol. 2 No. 5; PP.169-178.

17.Chiu, C. M., Chang, C. C., Cheng, H. L., & Fang, Y. H. (2009). Determinants of customer repurchase intention in online shopping. *Online information review*, *33*(4), 761-784.

18.Claycomb, C., & Martin, C. L. (2001). Building customer relationships: an inventory of service providers' objectives and practices. Marketing Intelligence & Planning, 19(6), 385-399.

19.Chen, T. B. and Chai,L. T (2010), Attitude towards the environment and green products: consumer perspective, management science and engineering vol.4, No 2, pp. 27-39 .

20.Cheung, M. F., & To, W. M. (2011). Customer involvement and perceptions: The moderating role of customer co-production. Journal of retailing and consumer services, 18(4), 271-277.

21.Cheung, M. F., & To, W. M. (2011). Customer involvement and perceptions: The moderating role of customer co-production. Journal of retailing and consumer services, 18(4), P.P.271-277.

22. Fatah, Naji Afrasyaw&Fatah, Dnya Hadi,(2022), The Role Of Green Bank Marketing In Sustainable Development: Survey Study In

Sulaymaniyah City, Al-Bashaer Economic Magazine,vol.8, N.2,P.P.931-949

23.Guenzi, P., Johnson, M. D., & Castaldo, S. (2009). A comprehensive model of customer trust in two retail stores. Journal of Service Management, 20(3), 290-316

24.Gunawardena, M.A.T.& Jayarathne, P. G. S.,(2020), Impact of Green Marketing Functions and Nature of Organization on Green Brand Equity in the Banking Industry in Sri Lanka, South Asian Journal of Marketing, Volume 1, Issue 2, 74-97

25.Henion,Karl& Kinnear,T. (1976), "The Myth of green Marketing :Trending our Goast At the Edge of Apocalypse, American Journal of Sociology,July,Vol.105,Issue1.1-14

26.Jothikumar,B.& Baby,N.,(2021), Green Marketing, International Journal of Recent Advances in Multidisciplinary Topics, Volume 2, Issue 4,p.p 26-28

27.Kantsperger, R., & Kunz, W. H. (2010). Consumer trust in service companies: a multiple mediating analysis. Managing Service Quality: An International Journal, 20(1), 4-25.

28.Kreikenberg, A. H. (2013). A Framework for Customer Trust Measurement (Doctoral dissertation, University of Gloucestershire).

29.Katrandjiev,Hristo(2016). Ecological Marketing, Green Marketing, Sustainable Marketing: Synonyms oran Evolution of Ideas. Economic Alternatives, Issue 1,pp. 71-82.

30.Kumar, P. D. (2010) "Green Marketing: A Start to Environmental Safety." Advances in Management, Vol. 4, no. 12 pp. 59-61.

31.Lundkvist, A., & Yakhlef, A. (2004). Customer involvement in new service development: a conversational approach. Managing Service Quality: An International Journal of Management Review, Vol. 27, pp. 392-413.

32.Loewenberg ,Estefania,(2015), Green Marketing - An analysis of Green Marketing Campaigns, Master thesis in Fashion Management,THE SWEDISH SCHOOL OF TEXTILES, UNIVERSITY OF BORAS.

33.Lu, L., Bock, D. and Joseph, M. (2013). Green marketing: what the Millennials buy. Journal of Business Strategy, 34(6), pp.3-10.
34.Lagrosen, S. (2005). Customer involvement in new product development: A relationship marketing perspective. European Journal of Innovation Management.

35.Ma, S., Gu, H., Wang, Y., & Hampson, D. P. (2017). Opportunities and challenges of value co-creation: The role of customer involvement in hotel service development. International Journal of Contemporary Hospitality Management, 29(12), 3023-3043.

36.Michelle H. Garcia & Alejandro Manon,(2016) Relationship between green marketing strategies and green marketing credibility among Generation Y, Bachelor thesis in Business Administration. JONKOPING UNIVERSITY – international Business School.

37.Mishra, P. & Sharma, P.,(2010) GREEN MARKETING IN INDIA: EMERGING OPPORTUNITIES AND CHALLENGES, Journal of Engineering, Science and Management Education,Vol. 3,pp.9-14.

38.Nazar, A., & Seidali Route, E. (2017). Relationship of Competitive Intelligence with the Organizational Flexibility (Case study: small companies). European Online Journal of Natural and Social Sciences: Proceedings, 6(1 (s)), pp-40.

39.Nambisan, S. (2002). Designing virtual customer environments for new product development: Toward a theory. Academy of Management review, 27(3), 392-413.
40.Sukdej, S., & Ussahawanitchakit, P. (2015). Dynamic marketing capability and marketing survival: evidence from auto parts businesses in Thailand. *The Business & Management Review*, *7*(1), 177.
41.Shabbir, M. S.& Sulaiman, M. A.& Al-Kumaim, N. H.& Mahmood, A.& Abbas, M.,(2020), Green Marketing Approaches and Their Impact on Consumer Behavior towards the Environment—A Study from the UAE, Sustainability, 12 (21).pp.1-13

42.Shil, P. (2012). Evolution and Future of Environmental Marketing. Asia Pacific Journal of Marketing & Management Review, 1(3), 74-81.

43.Solvalier , Ilona ,(2010) Green Marketing Strategies, Master Thesis in Business Administration and Economics, Karlstad University Karlstad Business School, Karlstad, Sweden.

44. Yu, P. L., Balaji, M. S., & Khong, K. W. (2015). Building trust in internet banking: a trustworthiness perspective. Industrial Management & Data Systems, 115(2), 235-252.

books:

45.Dahlstrom ,Robert ,(2011), Green Marketing Management, South-Western, Cengage Learning,USA.

46.Grewal,D.& Levy,M.,(2017), marketing, Fifth Edition, Published by McGraw-Hill Education.

47.Kotler, P., Keller, K. L. (2016). Marketing management 15/Edition, Printed and bound by Courier/Kendallville in the United States of America.

48.Kotler, P.& ARMSTRONG,G.,& HARRIS,L.C.,& HE,H., (2020), PRINCIPLES OF MARKETING,Eighth adaptation edition published by PEARSON EDUCATION LTD.

49.Levy, D. G. (2008). Marketing. New York, NY: McGraw-Hill/Irwin .

50.Taghian,M&Polonsky,M.J.& Souza,C.D.,(2016), An Integrated Approach to Environmental Management, First Edition, John Wiley & Sons, Inc. Published.

51.Sarstedt, M., & Mooi, E. (2014). A concise guide to market research. The Process, Data, and.

52.Svendsen, M. F., Haugland, S. A., Grønhaug, K., & Hammervoll, T. (2011). Marketing strategy and customer involvement in product development. European Journal of Marketing.

التمويل الأخضر وتأثيره في الأداء المالي للمصارف – دراسة حالة لمصرفي الزراعي والتعمير الصينيين وامكانية تطبيقه في العراق

Green Finance and its Impact on the Financial Performance of Banks - a Case Study of Chinese Agricultural and Construction Bankers and the Possibility of its Application in Iraq

ا.م. د. بلال نوري سعيد — **جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال**

م. د. هنادي صكر مكطوف — **جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد**

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة وتحليل التمويل الأخضر كأحد المفاهيم الاساسية والحديثة في عالم الاعمال والاقتصاد العالمي وخاصة بعد الازمات والتحديات التي توالت على العالم نتيجة الكوارثالطبيعة وتغييرات المناخ والضغوطات على الموارد الطبيعية والتي أدت الى احداث اثرا كبيرا في اقتصاديات الكثير من الدول ، مما اضطرت الى إعادة النظر في مشاريعها وانشطتها الاستثمارية بما يوائم وطبيعة البيئة ومتغيراتها ، لذا تحتم اختيار لمثل هذه الموضوعات ودراستها وبيان تأثيرها في الأداء المالي وبالاستناد الى بيانات لمصرفين صينيين متخصصين ومطبقين للتمويل الأخضر

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٣٥-١٦٦

ويعدان من المصارف المتقدمة بهذا المجال ولكونهما ضمن ١٠ المصارف العالمية وفق مؤشر Financial Times ومن خلال الاعتماد على مؤشر التمويل الأخضر (الائتمان او القروض الخضراء) مقابل مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بـ(ROA , ROE) ، وتوصل الباحثين الى اهمية التمويل الأخضر من حيث الإجراءات المتبعة من كلا المصرفين ، فضلا على ان هناك تأثير معنوي للتمويل الأخضر في مؤشري الأداء المالي ، وبناءا عليه أوصى الباحثين ضرورة الاستفادة من هذه النتائج وتوظيفها في العراق بعد الدراسة التحليلية والاختبارية لكلا المصرفين الصينيين الدوليين وخاصة في ظل التغير المناخي العالمي وحماية البيئة من الانبعاثات الكربونية وتحيدها.

الكلمات المفتاحية: تمويل اخضر، سندات او قروض خضراء، اسهم خضراء، صناديق خضراء، اداء مالي.

Abstract

The research aims to study and analyze green finance as one of the basic and modern concepts in the world of business and the global economy, especially after the crises and challenges that have rolled over the world as a result of natural disasters, climate changes and pressures on natural resources, which led to a significant impact on the economies of many countries, forcing them to reconsider In its projects and investment activities in line with the nature of the environment and its variables, so it is necessary to choose such topics, study them, and indicate their impact on financial performance, and based on data from two Chinese banks specialized and implementers of green finance, and they are among the advanced banks in this field and for being among the 10 international banks according to the Financial Times index and by relying on The green finance indicator

(credit or green loans) compared to the financial performance indicators represented by (ROA, ROE), and the researchers reached the importance of green finance in terms of the procedures followed by both banks, in addition to the significant effect of green finance on the two indicators of financial performance, and accordingly The researchers recommended the necessity of taking advantage of these results and employing them in Iraq after the analytical study And testing for both Chinese international banks, especially in light of global climate change and environmental protection from carbon emissions and neutralization.

Keywords: green finance, green bonds or loans, green stocks, green funds, financial performance.

المقدمة

أضحى التمويل الأخضر ٠أمرا حيويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتوازن بين المستهدفات الاقتصادية لتوظيف الموارد الطبيعية والمتطلبات البيئية للحفاظ على استدامة هذه الموارد الحيوية وتعزيز العائد منها ماديا واجتماعيا لأكبر مدة زمنية ممكن، اذ نجد آثار تغير المناخ على العديد من القطاعات الاقتصادية اوجد الحاجة الملحة الى بناء اقتصاد أخضر مستدام وقادر على الصمود في وجه التحديات والتغييرات المناخية والبيئية المختلفة. في هذا السياق، يمكن ان يلعب النظام المالي دورا كبيرا في الحد من مخاطر تغيرات المناخ، من خلال إعادة توجيه التمويل نحو المنتجات الصديقة للبيئة، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على تطوير منتجات استثمارية وأدوات مالية جديدة صديقة للبيئة والمناخ، تتسم بالاستدامة والمسؤولية، من بينها السندات الخضراء وصكوك الاستثمار، وقروض واعانات مالية خضراء. علية قسم البحث الى اربعة مباحث تضمن الأول منهجية البحث، والثاني تناول الإطار النظري الذي اشتمل على مفهوم التمويل الأخضر كمتغير مستقل والاداء المالي للمصارف كمتغير تابع، كما واشتمل الثالث على التحليل المالي

واختبار الفرضيات، في حين اشتمل المبحث الرابع والاخير على الاستنتاجات والتوصيات.

١- المبحث الاول/منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

يعد موضوع الكوارث الطبيعية وأثرها، وتحديات التغيّرات المناخية والبيئية على القطاع المالي واستقراره، أحد المواضيع التي تحظى باهتمام السلطات الرقابية في مختلف دول العالم؛ اذ أصبح من الممكن للسلطات النقدية والمالية في العالمية، القيام بدور محوري في تعزيز الانتقال نحو تمويل أخضر ومستدام، قائم على أخذ المخاطر البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية في الحسبان، عند صياغة الأهداف، واتخاذ القرارات المالية.

من هنا برزت مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات الاتية:

١- هل يسهم التمويل الأخضر في تعزيز حماية البيئة العالمية بشكل عام وبالشكل الممكن للبيئة العراقية على وجه الخصوص؟

٢- هل يمكن اعادة توجيه التمويل نحو المنتجات الصديقة للبيئة، ودعم المشاريع الخضراء التي تحسن من جودة الحياة؟

٣- هل يمكن تبني سياسة التمويل الاخضر في البيئة العراقية لتطوير المنظومة الكاملة للاقتصاد الاخضر العراقي؟

٤- ما مدى إمكانية تأثير مؤشر التمويل الأخضر في الاداء المالي للمصارف بهدف تحسين البيئة والمحافظة عليها؟

٢.١- أهمية البحث

تتمثل الأهمية من حيث طرحها لموضوع يرتبط بمستقبل الأجيال في هذا الكوكب وخاصة بعد التغير المناخي التي يشهدها العالم وتأثيراتها على جميع الأنشطة وبما لا يمكن التكهن فيها في ظل صراعات الدول في ضمان مستقبلهم. لذا فان تناول

موضوعات مثل ذلك تعد بحد ذاتها مؤشر مهم في كيفية التمويل السليم والاخضر للمشاريع التي تحافظ على بيئة خضراء وحمايتها من الانبعاثات الناتجة عن مختلف المشاريع الغير صديقة للبيئة فضلا عن التغير المناخي الذي يمثل بحد ذاته تهديدا للبشرية جمعاء.

٣.١- أهداف البحث

يهدف البحث الى دراسة التمويل الأخضر لمصرفين صينيين دوليين لهما باع طويل في مجال العمل المصرفي الدولي والخبرة في تطبيق المعايير الدولية المختلفة متمثلة بتقاريرها المنشورة وفي مواقع رسمية عالمية مما يعطي اندفاعا لمعرفة حيثيات هذين المصرفين وكيفية تعاملهم مع هذه الموضوعات وتوظيفهم لها وفق المعايير والتوجه لحماية البيئة في ظل التغير المناخي ومواكبتهم للتطورات المستقبلية لكونهما مصرفين في أسواق عالمية وبأدوات مختلفة في تعاملاتهم المصرفية ، وإمكانية الاستفادة من النتائج سواء التحليلية والاختبارية لهما في البيئة العراقية التي هي أيضا متضررة من هذا التغير المناخي العالمي فضلا عن الظروف الأخرى التي يشهدها البلد.

٤.١- فرضيات البحث

تم صياغة فريضتين للبحث وبما يتناسب والمؤشرات المستخدمة لكلا المتغيرين وهي:

١- عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر التمويل الاخضر في الأداء المالي (العائد على الموجودات).

٢- عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر التمويل الاخضر في الأداء المالي (العائد على حق الملكية).

٥.١- مجتمع وعينة البحث

تم اختيار لمصرفين صينيين متخصصين وهما البنك الزراعي الصيني وبنك التعمير الصيني ومطبقين للتمويل الأخضر ويعدان من المصارف المتقدمة بهذا المجال ولكونهما ضمن ١٠ المصارف العالمية وفق مؤشر Financial Times ولهما باع

طويل في المجال الدولي وخاصة انهما محافظين على مراتب متقدمة وفق هذا المؤشر والوحيدين على مستوى الدول الاسيوية ضمن ١٠ المصارف العالمية قياسا بمصارف أمريكية وبريطانية.

٦.١- الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود الزمانية للبحث تمثلت بـ (٢٠٢١-٢٠١٩) وتم تحويلها الى فصلية لقلة الفترة الزمنية على مستوى القياس (٢٤ مشاهدة) وبما يتناسب وتوفر البيانات الخاصة بالتمويل الأخضر لكلا المصرفين الصينيين (البنك الزراعي الصيني وبنك التعمير الصينيين) اللذان يقدمان التمويل الأخضر كقروض لزبائنه قياسا بمصارف أخرى صينية وضمن ١٠ المصارف العالمية وفق Financial Times بعد الاطلاع على تقاريرها السنوية .

٧.١- الاساليب المالية والاحصائية المعتمدة

تم استخدام مؤشر التمويل الأخضر والذي تمثل بنسبة القروض الخضراء الى اجمالي القروض (حسب مصادر معتمدة لهذا المؤشر[1]) ومؤشرين للأداء المالي تمثل بـ ROE , ROA ، وتم استخدام الانحدار المتعدد (بعد إضافة متغيرين رقابية للأنموذج هما نسبة الديون المعدومة ونسبة التخصيصات الى الديون المعدومة) في قياس تأثير التمويل الأخضر في الأداء المالي.

[1] من الممكن مراجعة هذا المصدر الاتي:

Zhang, Yue.(2018). Green Credit Rises the Financial Performance of Commercial Bank--A Case Study on Industrial Bank. International Conference on Management, Economics, Education and Social Sciences. Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 236.

٢- المبحث الثاني/الإطار النظري للبحث

١.٢- الإطار المفاهيمي للتمويل الاخضر

١.١.٢- مفهوم التمويل الاخضر:

عرف التمويل الأخضر بأنه تمويل للمشروعات التي تسهم في تخفيض الانبعاثات والاستخدام الأمثل للموارد البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ، من خلال توجيه المصارف ومؤسسات التمويل نحو الإقراض الأكثر مراعاة للبيئة الذي يأخذ في الاعتبار البعد البيئي (صالح،٢٠٢٢: ٧). وعرف التمويل الاخضر ايضا بانه الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية ذات الارتباط بالبيئة تهدف إلى توفير منتجات خضراء غير ضارة بالبيئة، فضلا عن المشاريع الوقائية لمنع تلوث البيئة أو نضوب في مواردها (الحجار،٢٠٠٣ :١٩). اما مجموعة العشرين (G20) فقد عرفت التمويل الأخضر بانه تمويل الاستثمارات صديقة البيئة بما يمكن من تحقيق فوائد بيئية على صعيد التنمية المستدامة (http://www.amf.org.ae). لذا يعد التمويل الاخضر اختصارا لـ "تخضير النظام المالي" يهدف الى نشر أدوات وإجراءات ولوائح جديدة تحث النظام المالي على مراعاة الاعتبارات المناخية والبيئية في إدارة المخاطر المالية، وبالتالي في اتخاذ قرارات الاستثمار (Spinaci:٢٠٢١:3). عليه يتجلى مفهوم التمويل الاخضر في حث الاسواق المالية (في ظل تطوير أدوات مالية مثل السندات المصنفة باعتبارها خضراء) على الاستثمار في موجودات حيوية جديدة وتمويل مشاريع خضراء صديقة للبيئة تتمحور حول توليد سلع وخدمات خضراء لخلق جيل بيئي قادر على احداث استدامة بأقل التكاليف.

٢.١.٢- اهمية التمويل الاخضر:

ازداد الاهتمام بالتمويل الأخضر بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، بسبب مراعاته للمعايير البيئية من خلال التشجيع على تمويل المشروعات المستدامة، واستخدام التقنيات منخفضة الكربون، التي من شأنها المساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ (شاهين:٢٠٢٠ ،٤٥)، كما تكمن اهمية التمويل الاخضر في انه يوازن بين عملية تحقيق النمو الاقتصادي والحد من التلوث البيئي لأنه يدعم المشروعات الخضراء والمشروعات الصديقة للبيئة، كما يحد من الانبعاثات الضارة، والتلوث بكافة أشكاله، كذلك تتضح أهمية التمويل الأخضر من خلال رفعه لمستويات الكفاءة في القطاعات الزراعية والصناعية، وتعزيز الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعة، والفصل بين التأثيرات المختلفة على البيئة والحد منها في إطار التنمية الاقتصادية، وذلك بتبني تمويل المشاريع الخضراء في مختلف قطاعات التنمية(كاتيا:٢٠٢٠، ٦٧). لذا يعد التمويل الأخضر السبيل الأمثل لمعالجة ثلاثة تحديات يواجهها الاقتصاد العالمي وتتمثل بالتغير البيئي، والضرورات الحيوية، والحاجة للتمويل المتوازن.

٣.١.٢- مجالات تطبيق استراتيجيات التمويل الاخضر:

سيكون الطلب قويا بالمستقبل على التمويل الاخضر، وسيكون العالم بحاجة لامتلاك امكانيات تساعده في تبني بنية تحية خضراء، وذلك من خلال إدراك عدة مجالات صديقة للبيئة للاستثمار بها هادفة الى المحافظة والحد من التلوث البيئي، ومن هذه

المجالات الاتي (**غالكين،٢٠١٩: ٨-١٠) و (عبد القادر ورحيمة، ٢٠١٨: ٣٣٦- ٤٣٨)**:

أ- الطاقات المتجددة:

وتكون من خلال تمويل استثمارات مصادر الطاقة النظيفة قليلة الكربون، كالاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية، والهوائية، والحيوية، كونها من الموارد الصديقة للبيئة.

ب. إدارة المخلفات:

عملية الاستثمار في تدوير المخلفات، وإعادة استخدام المنتجات، وتحويلها إلى منتجات أخرى ذات فائدة وقيمة، تمكن من اعادة استخدامها مرة أخرى.

ت. تمويل المناخ: وهو التركيز على الاستثمار المالي المرتبط بالحد من آثار تغير المناخ، الناتجة عن زيادة انبعاث غازات التدفئة نتيجة مختلف نشاطات الإنسان التي تؤدي إلى التغيرات المتطرفة في الأحوال الجوية، والعمل على تمويل الاستثمار في التعليم والتدريب والتوعية العامة فيما يتصل بتغير المناخ، وتشجيع المشاركة على أوسع نطاق في هذه العملية، بما في ذلك المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية.

أ- الزراعة المستدامة:

زيادة تمويل الاستثمار في المساحات الخضراء، والحد من قطع أشجار الغابات، فضلا عن الحد من التأثيرات السلبية التي تواجه الرقعة الزراعية من تصحر وانحسارها على حساب التوسع العمراني، وتآكل للتربة بما يعزز من الجهود المبذولة للحفاظ على المساحات الخضراء.

ب- الأبنية الخضراء:

التوجه نحو استخدام موارد صديقة للبيئة في البناء والإنشاءات، بما يكون له تأثير بعيد المدى على البيئة، يندرج ضمن التنمية المستدامة أو التنمية الخضراء.

ت. وسائل النقل المستدام: يكون من خلال الاستثمار في منظومة نقل أقل تلوثا وتكون جزء من نظام بيئي آمن لا يؤثر على المناخ والبيئة والصحة.

٤.١.٢- أدوات ومؤشرات التمويل الاخضر:

للتمكن من تطبيق فلسفة وآلية التمويل الاخضر لابد من التعرف على اهم الادوات المالية التي يعتمد عليها النظام المالي الاخضر، اذ يمكن ايجازها بالآتي:

أ- السندات والقروض الخضراء:

يُعرف البنك الدولي السندات الخضراء على أنها اداة من ادوات الدين تصدر للحصول على تمويل يختص بالمشاريع المستدامة المتعلقة بالبيئة والمناخ، وذلك تشجيعا على الحفاظ على البيئة، مثل مشاريع الطاقة النظيفة، والحفاظ على المناخ، والإدارة المستدامة للنفايات، وغيرها، كما تختلف السندات الخضراء عن غيرها في أنها تخلق التزاما بإنفاق التمويل الناتج عنها في مشاريع خضراء(https://documents1.worldbank.org//)، اذ يتم توجيه الأموال التي تم جمعها للاستثمار في المشاريع المختارة ودعم المشروعات الخضراء بأسعار فائدة منخفضه، وغالبا ما تجذب السندات الخضراء المستثمرين لعدة أسباب منها: محدودية الفترة الزمنية (من ٣ إلى ٧ سنوات)، فضلا عن إعفائها من الضرائب بسبب عوائدها الجيدة على الاستثمار.

ب- الاسهم الخضراء:

وهي ابسط انواع الاستثمار الاخضر اذ يقصد به شراء اسهم في شركات ذات التزامات بيئية قوية (شركات ناشئة جديدة) تسعى العديد منها الى تطوير طاقات ومواد بديلة لمستقبل منخفض الكاربون واستهداف مستهلكين مهتمين بالبيئة (https://hbrarabic.com/).

ت. **الصناديق الخضراء:**

هي الاستثمار في أسهم صندوق مشترك او صندوق المؤشرات المتداولة يسمح للمستثمرين من أفراد وشركات، بالاشتراك سنويا في برنامج استثماري يدار من قبل مستشاري استثمار متخصصون، لتحقيق أعلى نسبة ممكنة من العوائد وبأقل درجة من المخاطر، كما تعد بمثابة وسيلة لتجميع الاستثمارات الصغيرة بغرض توظيفها في أدوات استثمارية مختلفة لتعظيم العائد (بوشناف وبارك،٢٠٢١: ١٤).

ث- **التأمين الاخضر:** وهو أداة من الأدوات المالية المعتمدة لتعزيز إدارة المخاطر البيئية من خلال توضيح التكاليف الضمنية واستيعاب العوامل الخارجية السلبية للتلوث، اذ يعد من أكثر أدوات التأمين الأخضر شيوعا في بعض العالم، ويتعين على القطاعات كثيفة انبعاثات غاز الكربون شراء التأمين لتعويضها عن النفقات المرتبطة بحدوث التلوث، مثل الغرامات والضرائب والرسوم القانونية والنفقات الطبية، مما يقلل من الجاذبية النسبية للاستثمارات ذات المخاطر البيئية العالية للغاية، ويوفر حوافز لإدارة المخاطر ويؤمن الاستجابات السريعة لأحداث التلوث، فضلا عن ذلك، يمكن أن يوفر التأمين الأخضر آلية فعالة لإدارة المخاطر طويلة الأجل، مثل تلك المرتبطة

بالكوارث الطبيعية والفيضانات والعواصف التي تفاقمت بسبب تغير المناخ (صالح،٢٠٢٢: ٢٠).

٢.٢- الإطار المفاهيمي للأداء المالي

١.٢.٢- مفهوم الاداء المالي وأهميته:

يعرف الاداء المالي بأنه عملية رسمية ومنهجية، يتم من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف، ورصدها، وقياسها، وتسجيلها وتطويرها، بمعنى ان الاداء يعد الناتج الحتمي لأي فعل، فهو النتيجة النهائية لنشاط المؤسسات المالية (كالمصرف)، لأنه انعكاس لكيفية استخدامها لمواردها المالية والبشرية، على حد سواء، لغرض تحقيق اهدافها (Charity, 2012:11). أما الاداء المالي المصرفي هو عملية تحليل للنتائج المتحققة عن الانشطة والفعاليات للمصرف ومقارنتها بالخطط المعدة مسبقا وتحديد الانحرافات وتشخيص اسبابها واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تأثيرها او منع تكرارها في المستقبل. **أما اهمية الاداء المالي** فهي تكمن في أنه يوفر معايير يمكن استخدامها من قبل المؤسسات المالية لقياس مدى النجاح الذي حققته على طريق تحقيق الاهداف، هذا من جانب، كما انه يزود المستويات الادارية المختلفة بالمعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والمتابعة وبما يضمن اتخاذ قرارات تتسم بالدقة والموضوعية من جانب آخر، وهذا النوع من المعلومات يكشف للمؤسسات المالية والجهات الاخرى ذات العلاقة مدى التطور الايجابي او السلبي من خلال مقارنة نتائج الاداء الفعلي من مدة الى اخرى على مستوى تلك المؤسسات ومقارنتها مع نتائج الاداء الفعلي الذي تحقق على المستوى الكلي(Stankeviciene & Mencaite, 2012:189).

٢.٢.٢- مؤشرات الاداء المالي:

توجد العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في معرفة مستوى الاداء المالي لكافة المؤسسات ومنها المصارف، الا ان مؤشر الربحية يعد من اهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل فعلي وذلك لأنها تمثل قوة المركز المالي للمصارف ومدى قدرتها على تجنب الخسائر ومن ثم عدم انخفاض قيمة المساهمين، كذلك يفسر مؤشر الربحية معدلات النمو ومدى القدرة على استدامة الأرباح المستقبلية، فضلا عن اعتماد اغلب المصارف المصرف على أرباحها في أداء أنشطتها كتوزيع الأرباح على المساهمين، والحفاظ على مستويات رأس المال الكافية، وتوفير فرص الاستثمار للمصرف بغية ديمومته ونموه، فضلا عن وضع افكار لاستراتيجيات المشاركة في أنشطة جديدة والحفاظ على التوقعات التنافسية. ومن اهم مؤشرات الربحية لقياس الاداء المالي الاتي:

ا- نسبة العائد الى الموجودات (ROA):

وهي نسبة صافي الربح الى مجموع موجودات المصرف وتبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في موجودات المصرف، اذ تبين مدى كفاءة ادارة المصرف على تحقيق ارباح صافية من خلال توظيف موجوداته في القروض والاستثمارات، فزيادة معدل تلك النسبة يدل على كفاءة استخدام الاموال المستثمرة في الموجودات الايرادية (سعيد، ٢٠١٣:١١٩).

ب- نسبة العائد الى حق الملكية (ROE):

يتم احتساب نسبة العائد على حق الملكية على ان يكون صافي ربح بعد الضريبة في البسط وحق الملكية مقام والناتج مضروبا في النسبة المئوية، معدل ما يحصل عليه

المساهمون نتيجة استثمارهم لأموالهم في نشاط المصرف، اذ تبين مقدار العوائد المتحققة من القيمة الدفترية لاستثمارات المساهمين في المصرف، وان ارتفاع قيمة هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في استثمار اموال المساهمين بصورة جيدة لتوليد الارباح (عبد السادة واخرون، ٢٠٠٨:١٢٥).

٣-المبحث الثالث/التحليل المالي واختبار الفرضيات

يستعرض هذا المبحث محورين أساسيين يتمثل الأول الى تحليل المصرفين من حيث تطبيقه للتمويل الأخضر واهم الإجراءات المتبعة من قبلهما فضلا عن المخاطر المتولدة عنها ، فيما يتمثل المحور الثاني اهم ما توصل اليه الباحثين من تحليله لمتغيرات البحث المتمثل بالقروض(الائتمان) الخضراء كأحد أدوات التمويل الأخضر(المتغير المستقل) مع تواجد متغيرين من متغيرات الرقابية وهما نسبة الديون المعدومة ونسبة المخصصات الى الديون المعدومة كمؤشرات السلامة المالية والتي تعد قريبة من الائتمان الممنوح من قبل المصارف ، فضلا عن مؤشري الأداء المالي وهما العائد على الموجودات ROA ، والعائد على حق الملكية ROE (المتغير التابع) لمصرفين صينيين متخصصين ومطبقين للتمويل الأخضر ويعدان من المصارف المتقدمة بهذا المجال ولكونهما ضمن ١٠ المصارف العالمية وفق مؤشر Financial Times. اذ يتم المحاولة الى التوصل الى ما تم افتراضه في منهجية البحث لبيان تأثير التمويل الأخضر بمؤشره في الأداء المالي لهما. للفترة الزمنية (٢٠٢١-٢٠١٩) وفق تقاريرهما الرسمية المنشورة بموقع المصرفين، وتم معالجة البيانات وجعلها فصلية بما يتوافق مع توافر البيانات الخاصة بالتمويل الأخضر والمعلن من قبل المصرفين وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (EViews V.9) لكي تخدم البحث الحالية من حيث عدد المشاهدات لقلة عدد السنوات وفق مؤشر التمويل الاخضر.

١.٣- المحور الأول: تحليل سياسات التمويل الأخضر

سيتم في هذه الفقرة تحليل اهم السياسات الموضوعة في تبني التمويل الأخضر والخطط المستقبلية الموضوعة والإجراءات الكفيلة لتطبيقه مع بيان إدارة المخاطر الناتجة عن البيئة والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) للمصرفين الصينيين وهي كالاتي: (Agricultural Bank of China Limited–Annual Report,2021:80–86)، (China Construction Bank Corporation– Annual Report,2021:128–133)

١.١.٣- بنك الزراعي الصيني Agricultural Bank of China Limited

١.١.١.٣- الجوانب الهيكلية الإدارية

يعد مجلس الإدارة المسؤول عن تحديد استراتيجية تطوير التمويل الأخضر على مستوى البنك وتقييم تنفيذها. بينما مجلس المشرفين او المراقبين المسؤول عن الإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية. في حين ان مسؤولية الإدارة العليا للبنك في تحديد الأهداف في مجال التمويل الأخضر، ووضع الآليات والإجراءات، وتنفيذ استراتيجية تطوير التمويل الأخضر. فضلا عن ذلك ان هناك لجنة التمويل الأخضر المسؤولة عن تنسيق تطوير أعمال التمويل الأخضر عبر البنك والنظر في السياسات والتدابير الرئيسية المتعلقة بتطوير التمويل الأخضر للبنك بأكمله.

٢.١.١.٣- التوجه الاستراتيجي

في عام ٢٠٢١، تمت متابعة الاستراتيجية لذروة انبعاثات ومحايدة الكربون، والتي تعد كإحدى استراتيجياتها الرئيسية الثلاث في تحديد التمويل الاخضر، والسعي من خلالها إلى بناء علامة تجارية مميزة للتمويل الأخضر ومعترف بها على نطاق واسع. وعلى ضوئها نظر مجلس الإدارة في خطة تطوير التمويل الأخضر(٢٠٢١–٢٠٢٥) والموافقة عليها، والتي تحدد الأهداف والرؤية والتركيز على تطوير اعمالها في التمويل الأخضر في فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة بالنسبة له، والتي تقترح تنفيذ سلسلة

من المهام الرئيسية مع التركيز على بناء نظام أعمال متعدد الأبعاد، وتحسين السياسات والآليات، وتسريع بناء بنك أخضر منخفض الكربون. في فترة الخطة الخمسية سيسعى البنك جاهداً لتحقيق أهداف التنمية الثلاثة، وهي النمو الكبير في حجم أعمال التمويل الأخضر، وزيادة إبراز مزايا العلامة التجارية وتعزيز قدرات السيطرة على المخاطر بشكل كبير.

٣.١.١.٣- نظام السياسة

تم تحسين نظام سياسة الائتمان الخاصة بأعمال التمويل الأخضر بشكل مستمر وصياغة المبادئ التوجيهية لتسريع تطوير هذه الأعمال، والتي تركز على أربعة جوانب رئيسية: تعزيز وتحسين وضع السوق، والسعي لإنشاء علامة تجارية خضراء من الدرجة الأولى، وتحسين الانظمة والآلية، وتنفيذ إدارة المخاطر البيئية والائتمانية. فلابد من تضمين متطلبات تطوير التمويل الأخضر في دليل السياسة الائتمانية السنوي والتي تمثل مبادئ توجيهية شاملة لسياسة الائتمان المالية. وعلى أثر ذلك تم دمج مفهوم التنمية الخضراء بشكل متعمق مع سياسات الائتمان الخاصة بالصناعة. وذلك بتنفيذ المؤشرات المتعلقة بالكفاءة والفاعلية وحماية البيئة واستهلاك الموارد والإدارة الاجتماعية في سياسات الائتمان الخاصة بالصناعة، مع التوسيع في التغطية الصناعية لنظام مؤشرات الائتمان الأخضر، مما أعطى دورًا كاملاً في الوصول إلى الزبائن وإدارة التصنيف ومنع المخاطر البيئية والاجتماعية والسيطرة عليها وهي تتمثل بالآتي:

أ- الزراعة / الغابات / تربية الحيوانات / صيد الأسماك: صياغة سياسات ائتمانية خاصة بالصناعة المتعلقة بالزراعة مثل الحبوب والبذور والغابات والقطن وتربية الحيوانات وتربية الأحياء المائية والمعالجة واتجاه السياسة الخضراء والمنخفضة الكربون والصديقة للبيئة. مع العمل على التعزيز باستمرار إدارة المخاطر البيئية والخدمة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

ب–حماية التنوع البيولوجي: صياغة عدد من سياسات الائتمان الخاصة بالصناعة لحماية التنوع البيولوجي بما في ذلك البذور والغابات وزراعة الأزهار، وتقديم آراء ذات الصلة لدعم الحفاظ على البيئة مع زيادة الدعم للسلسلة الصناعية الكاملة للزراعة الخضراء، بما في ذلك الزراعة البيئية، والتربية البيئية، وصناعة البذور الزراعية الحديثة، وحماية الجينات، وانشطة مشاريع التشجير والحفاظ على موارد الغابات وحمايتها، والموارد الحيوانية والنباتية، وبناء وتشغيل المحميات الطبيعية. اذ تم تطبيق قاعدة "التصويت الواحد" ، "One Vote for Veto".

ج–الطاقة: صياغة سياسات ائتمانية خاصة بالصناعة للطاقة الحرارية والكهرومائية والرياح والشمسية والصناعات ذات الصلة، والدعم الاستباقي للصناعات الطاقة النظيفة وتنقية الطاقة التقليدية واستخدامها بكفاءة. مع طرح المتطلبات ذات الصلة بشأن إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وخدمة التحول الأخضر والمنخفض الكربون لتصنيع واستهلاك الطاقة.

د–التعدين: صياغة سياسات ائتمانية خاصة بالصناعة لتعدين ومعالجة الفحم والمعادن والصناعات ذات الصلة، مع طرح المتطلبات ذات الصلة بشأن إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لخدمة التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون لصناعة التعدين.

هـ–النفط والغاز: صياغة سياسات ائتمانية خاصة لصناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي، مع طرح المتطلبات ذات الصلة بشأن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

و– وسائل النقل: صياغة سياسات ائتمانية خاصة بالصناعة للسكك الحديدية والطرق السريعة والسكك الحديدية الحضرية والمطارات والنقل الجوي والصناعات ذات الصلة، مع طرح المتطلبات ذات الصلة بشأن إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لخدمة التحول الأخضر ومنخفض الكربون في صناعة النقل.

ز–**مواد:** صياغة سياسات ائتمانية خاصة بالصناعة البتروكيماويات والصلب والمعادن غير الحديدية ومواد البناء والصناعات ذات الصلة، مع طرح المتطلبات ذات الصلة بشأن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لخدمة التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون للمؤسسات الصناعية.

٢.١.٣– التدريب حول التمويل الأخضر

أ– اجري البنك دورات تدريبية حول التمويل الأخضر لنشر مفهوم التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون. اعتبارًا من نهاية عام ٢٠٢١، قدم ٢٦ دورة تدريبية عبر الإنترنت وشارك ١٤٢ ألف موظف في هذه التدريبات، مع وقت تدريب تراكمي يصل إلى ٢٥٨ ألف ساعة.

ب– قدم دورة تدريبية شبكية حول اختبارات الضغط على مخاطر المناخ والتي اشترك فيها جميع موظفي البنك لنشر أهمية ومفهوم وطريقة اختبارات الإجهاد لمخاطر المناخ بين المقر الرئيسي والفروع، وذلك لتعزيز قدرته بشكل فعال على تقديم خدمات مالية صديقة للبيئة والتعامل مع المخاطر المتعلقة بالتحول منخفض الكربون.

٥ – إدارة مخاطر ESG

أ– القيام بصياغة تدابير إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في الأعمال الائتمانية، والتي تنص على التغطية الكاملة، والإدارة المصنفة والعملية الكاملة للمخاطر البيئية والاجتماعية. مع العمل على دمجها في نظام إدارة الائتمان بالبنك وتم دمجها في عمليات العناية الواجبة والفحص والموافقة وإدارة الائتمان وإدارة ما بعد القرض لتنفيذ رقابة العملية بأكملها.

ب– القيام بإجراء العناية الواجبة بشأن المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات واتخذ نتائج التقييم كأساس مهم لاتخاذ قرارات الأعمال الائتمانية. مع العمل على تصنيف الزبائن بناءً على تعرضهم للمخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، وتنفيذ

التدابير الخاصة بتوقيع تعهدًا بالالتزام بمسؤولية المخاطر البيئية والاجتماعية مع الزبائن الرئيسيين لتعزيز قدرته على التحكم في المخاطر من خلال القيود التعاقدية.

ج- القيام بتضمين أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بالائتمان مع تحسين وظائفها لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وتعزيزها من خلال إدارة متطورة في تصنيف العلامات والتحقق من النظام. وبالنسبة للزبائن والمشاريع غير الصديقة للبيئة، تم تطبيق القاعدة "صوت واحد للنقض" للصناعات ذات انبعاثات الكربون، مع العمل على تطبيق إدارة حد الائتمان وزيادة سحب القروض من هؤلاء الزبائن المعرضين للخطر المحتملين.

د- التعاون مع الحكومات لاستكشاف نماذج تنمية الاقتصاد الأخضر منخفضة الكربون. قبل منح القروض، اعتبرت نتائج الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات للبنك فيما يتعلق بالمخاطر البيئية والاجتماعية من العوامل المهمة لتحديد سعر الفائدة. بعد منح القروض، يراقب عن كثب درجات ESG للزبائن لمنع المخاطر المرتبطة بانتهاكاتهم للقوانين واللوائح البيئية.

٢.٣- بنك التعمير الصيني China Construction Bank Corporation

١ – الجوانب الهيكلية الإدارية

مجلس الإدارة هو المسؤول عن صياغة ESG والاستراتيجيات ذات الصلة، وتحديد الأهداف والأولويات، والإشراف على وتقييم فاعلية هذه الاستراتيجية، وتوجيه الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة؛ مع تقديم سلسلة من المبادرات الاستراتيجية ESG لدمج مفاهيمها في العمليات التجارية، من أجل تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع؛ وحث الإدارة على تعميق تنفيذ مفهوم التنمية الخضراء ومراقبة التقدم في التمويل الأخضر بانتظام؛ مع تعزيز الإدارة العامة والتوجيه بشأن حماية حقوق المستهلكين ومصالحهم وخصوصية المستهلك.

تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بدمج إدارة المخاطر المتعلقة بالعوامل المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نظام إدارة المخاطر الشامل بالبنك لمساعدة الإدارة في تحديد المخاطر الهامة المتعلقة بالمحافظة على البيئة وحوكمة الشركات وإدارتها بشكل فعال. في عام ٢٠٢١ ، دفعت هذه اللجنة إلى تعزيز الإدارة التطلعية للمخاطر البيئية والمناخية من خلال توسيع نطاق تغطية اختبارات الإجهاد المتعلقة بالمخاطر المناخية ؛ وتحسين سياسات الائتمان للصناعات الحساسة بيئيًا من خلال دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية في التصنيف الائتماني للشركات ؛ مع العمل على استكشاف لبناء نظام تقييم ESG للزبائن وتحسين تقييم المخاطر وقدرات التسعير المتعلقة بعوامل ESG ؛ ووضع آلية للإبلاغ عن المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستماع إلى التقارير المنتظمة حول المهام الرئيسية مثل تحليل المخاطر البيئية والمناخية والتحليل الكمي للمخاطر المتعلقة بالعوامل المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات.

يؤدي مجلس المشرفين او المراقبين واجباته الإشرافيه ويدمج أعمال المجموعة المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وبناء نظام مالي أخضر في أولوياته الإشرافية السنوية. مع المتابعة في أداء واجباتها بانتظام والتقدم في حماية حقوق المستهلكين ومصالحهم والتي تدعم تحسين حوكمة ESG.

٣.٣- التوجه الاستراتيجي

في عام ٢٠٢١، أجرى مجلس المشرفين او المراقبين تحليلاً وبحثًا حول مسار تنفيذ ESG للبنوك التجارية وقدم اقتراحات بشأن تعزيز التخطيط والتصميم على أعلى مستوى، وذلك لإثراء ممارسات ESG متعددة المستويات وتحسين نظام إدارة المخاطر وبناء العلامة التجارية. وعملت هذه اللجنة من خلال الإشراف المالي والرقابة الداخلية، على تقريرها الخاص بتنفيذ الائتمان الأخضر والاقتراحات المقترحة حول تنمية التمويل الأخضر. مع وضع الخطط واغتنام فرص السوق لتسريع التعديل

الهيكلي لدعم هدف تحقيق ذروة الكربون ومحايدته والتحول الأخضر. وفي إطار تعزيز هذه المفاهيم، عمل البنك على حضور عدد من المشرفين او المراقبين لدورات تدريبية خاصة حول محايدة الكربون والتمويل الأخضر لمواكبة أحدث التطورات في التمويل الأخضر وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

٤.٣- نظام السياسة

عزز البنك إدارة المخاطر البيئية والمناخية والتحكم فيها، وشجع التحول الأخضر ومنخفض الكربون لهيكل الائتمان، ودمج المخاطر البيئية والمناخية في الإدارة الشاملة للائتمان، وتنسيق سلامة الطاقة وإدارتها والتحكم في الصناعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة، والانبعاثات الكربونية العالية، وتنفيذ اختبار الإجهاد لمخاطر المناخ بطريقة منظمة. في عام ٢٠٢١، واصل البنك زيادة تقديم القروض الخضراء واستمرار إثراء محافظ المنتجات والخدمات المتعلقة بالتمويل الأخضر للمساهمة في التحول الأخضر في الاقتصاد والمجتمع وعليه فهي تتمثل بالآتي:

أ- صناعة الطاقة: لضمان إمداد الطاقة وتنسيق التحول الأخضر ومنخفض الكربون للطاقة، أوضح البنك متطلبات تصريف الملوثات واستهلاك الفحم في اختيار مشاريع الطاقة الحرارية. مع العمل على التخفيض بشدة وتراجعه عن دعمه للمشاريع القديمة ذات القدرات المنخفضة والتي من الواضح أن الدولة قيدتها والشركات ذات المخاطر البيئية والاجتماعية العالية. في منح الائتمان، يعطي البنك الأولوية للطاقة النظيفة لتحسين نسبة الطاقة النظيفة في هيكل الائتمان.

ب- صناعة النقل: يعمل البنك بنشاط على دعم التحول الأخضر لهيكل النقل، مع التركيز على مشاريع النقل الخضراء الرئيسية مثل النقل العام الحضري والنقل بالسكك الحديدية، وتطوير صناعة مركبات الطاقة الجديدة ورفع مستوى المركبات نحو الكهربة والتصميم النظيف.

ج- **صناعة المباني الخضراء:** اتخذ البنك إجراءات فاعلة لتعزيز التنمية المنسقة للتمويل الأخضر، وبناء المدينة الخضراء، وتعزيز المباني الخضراء. كما دعم البنك ترشيد الطاقة وخفض الانبعاثات في البناء. عند اختيار المشاريع العقارية، مع النظر فيما إذا كانت المشاريع قد استوفت معايير المباني الخضراء.

د- **الزراعة:** عند اختيار الزبائن الزراعيين، حدد البنك متطلبات التشغيل المتوافقة وحماية البيئة وسلامة الجودة، ومارس سياسة "One Vote for Veto" بشأن المخاطر البيئية والمناخية. فضلا عن ذلك، قام البنك بدعم الزبائن بشكل فعال من خلال الأداء المتميز في الحفاظ على الطاقة الزراعية، مثل أولئك الذين يمتلكون آلات زراعية ذات كفاءة عالية واستهلاك منخفض للطاقة وأولئك الذين يطبقون تقنيات متقدمة تم تطويرها لتقليل استهلاك الأسمدة ومبيدات الآفات والمياه والأراضي والطاقة. وتتمثل السياسة الأساسية للبنك في إعطاء الأولوية للزراعة ومنح المزيد من القروض الائتمانية المتعلقة بالزراعة.

هـ- **الحراجة (إدارة الغابات):** عند اختيار زبائن الغابات، حدد البنك متطلبات التشغيل المتوافقة وحماية البيئة وسلامة الجودة، ومارس سياسة "One Vote for Veto" بشأن المخاطر البيئية والمناخية. لن تتم الموافقة على الائتمان للزبائن والبرامج ذات المخاطر البيئية والمناخية الكبيرة.

و- **التعدين:** يدعم البنك التعدين الأخضر والنظيف والذكي ويأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة مثل سلامة الإنتاج وحماية البيئة واستخدام الموارد لتحديد ما إذا كان الزبون أو المشروع مؤهلاً.

ز- **صناعة البتروكيماويات:** يدعم البنك التنمية الخضراء منخفضة الكربون والقابلة لإعادة التدوير لصناعة البتروكيماويات ويأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة مثل سلامة الإنتاج والإنتاج النظيف ومستوى استهلاك الطاقة وكثافة انبعاثات الكربون لتحديد ما إذا كان الزبون والمشروع مؤهلين. مع إيلاء اهتمام وثيق لتأثير إنتاج المؤسسات وبناء

المشاريع على استهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون والبيئة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

ح- الصلب: يدعم البنك التنمية الخضراء والتحول والارتقاء بصناعة الصلب ويأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة مثل كفاءة الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتصريف الملوثات لتحديد ما إذا كان الزبون والمشروع مؤهلين. مع إيلاء اهتمام وثيق لتأثير بناء المشروع على الحد الأقصى للإجمالي استهلاك الطاقة وكثافتها، وانبعاثات الكربون، والبيئة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

ط- حماية التنوع البيولوجي: في أكتوبر ٢٠٢١، شارك البنك في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (COP 15) في كونمينغ، (المعروفة بيونان–فو)، ووقع على التعهد المشترك من قبل المؤسسات المالية المصرفية لدعم حماية التنوع البيولوجي، ووعدت بتحديد تفضيلات التنوع البيولوجي، وزيادة الاستثمار والابتكار في هذا التنوع، وتعزيز السيطرة على المخاطر في هذا التنوع، وتحسين أداءه وتعزيز التعاون في مجالاته.

٤- التدريب حول التمويل الأخضر

فيما يتعلق ببناء القدرات، أجرى البنك تدريبات منتظمة حول استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات، والإدارة والإفصاح، والتي تغطي موضوعات مختلفة مثل حماية حقوق ومصالح المستهلكين، الشمول المالي، والتمويل الأخضر، ومكافحة الفساد، والموارد البشرية، لرفع مستوى الموظفين من حيث الوعي بمفاهيم ESG وكفاءة العمل ذات الصلة. ففي عام ٢٠٢١، أجرى البنك ٢١٥١ دورة تدريبية متعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات، بإجمالي ٩١٣.٤ ألف مرة في جميع أنحاء البنك، بما في ذلك ٦٠٢ جلسة تدريبية عبر الإنترنت مع ٨٤٩.٥ ألف شخص مرة و١٥٤٩ جلسة تدريبية في الموقع مع ٦٣.٩ ألف شخص مرة.

٥- إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

لتعزيز الإدارة الشاملة للمخاطر والسيطرة على أعمال الائتمان، قام البنك بتصنيف زبائنه من جميع الصناعات إلى ثلاث فئات (على سبيل المثال، أ، ب، ج، مع مستوى مخاطر مرتفع ومتوسط ومنخفض، على التوالي) بناءً على البيئة وتصنيف المخاطر الاجتماعية وتنفيذ تدابير الإدارة المتباينة للزبائن مع مستويات مخاطر مختلفة. في مرحلة التحقيق قبل القرض، يجري البنك تحقيقًا مستهدفًا استنادًا إلى خصائص الصناعة والمنطقة التي يعمل فيها الزبون، مع التركيز على عوامل تشمل على سبيل المثال تدابير المخاطر البيئية والاجتماعية الحالية للزبون والانتهاكات التاريخية ضد متطلبات السلامة البيئية.

يرفض البنك الزبائن الجدد الذين يعانون من مخاطر عالية أو يرفض منح ائتمان جديد للزبائن الحاليين الذين يعانون من مخاطر عالية. ويُطلب من الزبائن ذوي المخاطر المتوسطة الخضوع لمراجعة صارمة وتنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر. وبالنسبة للذين أكملوا التصحيح ولكنهم لا يزالون تحت المراقبة، فإن الموافقة مطلوبة قبل منح ائتمان جديد. في حين ذوي المخاطر المنخفضة التقدم بطلب الحصول على قروض وفقًا للقواعد واللوائح ذات الصلة، مع عدم قبول الزبائن المعلقين ليتم تصنيفهم للحصول على الموافقة الائتمانية. وفي مرحلة الموافقة على منح القرض، يقوم البنك بتنفيذ عمليات تفتيش صارمة على الانتهاكات ضد قوانين ولوائح حماية البيئة وحوادث السلامة وغيرها من القضايا. في مرحلة إدارة ما بعد القرض، يراجع البنك قضايا المخاطر شهريًا، ويقوم بإعادة الفحص والتصنيف والتأكيد في الوقت المناسب. فالزبائن الذين تم تحديدهم من ذوي المخاطر المتوسطة والعالية سيخضعون للإدارة المدرجة في القائمة وسيخضعون لتفتيش أكثر صرامة، بما في ذلك عمليات التفتيش في الموقع بشكل متكرر والتقييم الديناميكي الربع السنوي.

طور البنك سياسات إدارية متباينة لزبائنه من القائمة البيضاء للائتمان الأخضر لتقديم الدعم لهم والذي يعد عالي الجودة والمساهمة في نمو صناعات الخضراء. فمن الواضح أن معايير اختيار لهؤلاء القائمة للائتمان الأخضر تتبع الهدف الاستراتيجي الوطني المتمثل في تحقيق ذروة الكربون والمحايدة وتعطي الأولوية للمناطق ذات الفوائد الكبيرة للحد من تأثيرات الكربون مثل الطاقة النظيفة والنقل النظيف وتلك التي لها فوائد بيئية كبيرة في مكافحة التلوث. ويتم استبعاد الزبائن من الصناعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة وانبعاثات الكربون العالية، والمخاطر البيئية والاجتماعية العالية أو المخاطر المحتملة، أو الزبائن من الصناعات التي تقدم فوائد ضئيلة لخفض انبعاثات الكربون.

٥.٣-اختبار الفرضيات

أولا: تحليل الانحدار لمؤشر التمويل الأخضر في الأداء المالي (العائد على الموجودات)

لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى يظهر من الجدول(١) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر التمويل الاخضر في العائد على الموجودات من خلال قيمة معامل التحديد R^2 اذ بلغ (٠.٦٨) مما يعني ان النموذج يفسر ٦٨% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بالعائد على الموجودات وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار ، وما يثبت معنويته قيمة .Sig (٠.٠٠٠) للنموذج اذ كانت اقل من المستوى المعنوي ٥% وقيمة اختبار F اذ بلغ (١٤.١٨٦) وهو اكبر من الجدولية البالغة (٣.٠٩٨) عند المستوى المعنوي ٥% وبدرجة حرية (٢٠ ، ٣) ، مما يعني من ذلك رفض فرضية العدم الفرضية الرئيسية الاولى (قبول الفرضية البديلة) التي تنص (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر التمويل الاخضر في الأداء المالي (العائد على الموجودات).

في حين بلغ معامل ارتباطه (٠.٨٢٥) وكان معنويا وفق اختبار t والبالغة على التوالي (٤.٩٣٨ ، ٢.١٨٠ ، ٢.٤٢٥) وعند مستوى معنوي ٥% وجميعها أكبر من t الجدولية البالغة (١.٧١٤) ، فضلا عن قيمة .Sig لجميع المؤشرات التي هي اقل من المستوى المعنوي ٥% وعكسيا وفق ما مبين بمعادلة انموذج الانحدار وهي

Y١= ٠.٠٢٤ – ٠.٠٤٧ X١ – ٠.٤٧٩ X2 – ٠.٠٠١ X3 ..... (١)

مما يعني ان زيادة بمقدار وحدة واحدة من مؤشر التمويل الاخضر (فضلا عن المؤشرات المتغير الرقابي) سيسهم في انخفاض العائد على الموجودات (عينة البحث) بمقدار معاملات المؤشرات وفق معادلة انموذج الانحدار في اعلاه.

الجدول (١)

ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر التمويل الأخضر والأداء المالي (العائد على الموجودات)

المؤشرات	التمويل الاخضر						
	r	R^2	F	Sig.	t	Sig.	
X1	0.825	0.680	14.186	0.000	4.938	0.000	ROA
X2					2.180		
X3					2.425		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

٦.٣- تحليل الانحدار لمؤشر التمويل الأخضر في الأداء المالي (العائد على حق الملكية)

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية يظهر من الجدول(٢) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر التمويل الاخضر في العائد على الموجودات من خلال قيمة معامل التحديد R^2 اذ بلغ (٠.٧٠٦) مما يعني ان النموذج يفسر ٧١% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بالعائد على حق الملكية وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار ، وما يثبت معنويته قيمة .Sig (٠.٠٠٠) للنموذج اذ كانت اقل من المستوى المعنوي ٥% وقيمة اختبار F اذ بلغ (١٦.٠١٢) وهو اكبر من الجدولية البالغة (٣.٠٩٨) عند المستوى المعنوي ٥% وبدرجة حرية (٢٠ ، ٣) ، مما يعني من ذلك

رفض فرضية العدم الفرضية الرئيسية الثانية (قبول الفرضية البديلة) التي تنص **(عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر التمويل الاخضر في الأداء المالي (العائد على حق الملكية).**

في حين بلغ معامل ارتباطه (٠.٨٤٠) وكان معنويا وفق اختبار t والبالغة على التوالي (٥.٢٧٢ ، ٢.٤٢٩ ، ٢.٤٧٨) وعند مستوى معنوي ٥% وجميعها أكبر من t الجدولية البالغة (١.٧١٤) ، فضلا عن قيمة .Sig لجميع المؤشرات التي هي اقل من المستوى المعنوي ٥% وعكسيا وفق ما مبين بمعادلة انموذج الانحدار وهي كالاتي:

$$Y2 = ٠.٣٠٥ - ٠.٦٠٦\ X1 - ٦.٣٩١\ X2 - ٠.٠١٣\ X3 \quad \text{.....} \ (٢)$$

مما يعني ان زيادة بمقدار وحدة واحدة من مؤشر التمويل الاخضر (فضلا عن المؤشرات المتغير الرقابي) سيسهم في انخفاض العائد على حق الملكية (عينة البحث) بمقدار معاملات المؤشرات وفق معادلة انموذج الانحدار في اعلاه.

الجدول (٢)
ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر التمويل الأخضر والأداء المالي (العائد على حق الملكية)

	التمويل الاخضر						المؤشرات
	Sig.	t	Sig.	F	R^2	r	
ROE	0.000	5.272	0.000	16.012	0.706	0.840	X1
	0.025	2.429					X2
	0.022	2.478					X3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١- يتضح من خلال المصرفين الإجراءات التنظيمية والرقابية المتقدمة والمسؤوليات المناطة بكل جهة لمتابعة إجراءات منح الائتمان الأخضر للزبائن والشركات وبما يتوافق مع المعايير والتوجهات الدولية للطاقة النظيفة وحماية البيئة والمشاريع الخضراء التي تقلل من الانبعاثات الكربونية.

٢- يتبين من خلال سياسات إدارة التمويل الأخضر ولكلا المصرفين نهجهما الواضح في منح الائتمان وفق مستويات من درجات المخاطر كحال أي ائتمان بل أكثر من ذلك، إجراءات احترازية كبيرة سواء من حيث التسديد وتوافقه مع المعايير الدولية في الحفاظ على البيئة مع تطبيق قاعدة "One Vote for Veto" للمخاطر البيئية والمناخية.

٣- الاهتمام الكبير من لدن المصرفين في مجال تدريب موظفيهما على الجوانب التطويرية في مجال التمويل الأخضر والمتمثلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والشركات لحماية المستهلكين من اضرار الانبعاثات الكربونية، فضلا عن المفاهيم الأخرى في مجال العمل المصرفي كالشمول المالي وغسل الأموال وغيرها.

٤- يتبين من الاختبارات الإحصائية التي تم التوصل اليها، وجود تأثير معنوي للتمويل الأخضر في الأداء المالي المتمثل بالعائد على الموجودات رغم انه كان عكسيا وما يبرر ذلك حداثة مثل هذه المتغيرات (التمويل الأخضر) على المستوى الكمي وان كان هذه المصارف لها باع طويل في مجال العمل المصرفي.

٥- اتضح من نتائج الاختبارات الإحصائية، وجود تأثير معنوي للتمويل الأخضر في الأداء المالي المتمثل بالعائد على حق الملكية رغم انه كان عكسيا أيضا من حيث اتجاه انموذج الانحدار.

٢.٤- التوصيات

ستكون التوصيات في إمكانية تطبيق مثل هذه المفاهيم المصرفية الدولية في مصارفنا العراقية في ظل مخاطر التغير المناخي الذي يشهده العالم بأجمعه وهي تتمثل بالآتي:

١- ضرورة الاستفادة من التقارير لهاذين المصرفين واي مصارف أخرى دولية ولها باع طويل في مجال منح الائتمان التشجيعية للحفاظ على البيئة وحمايتها.

٢- العمل على اتخاذ إجراءات حاسمة وحازمة في كيفية منح الائتمان وخاصة ما تم تبيانه من حيث السياسات الموضوع من قبل هذين المصرفين الدوليين والتي تهدف من خلالها التقليل من الانبعاثات الكربونية.

٣- ضرورة الاستفادة من هذه الدراسات وغيرها وذلك لتعرض العراق نتيجة عدم حصوله على المياه الكافية من أماكن تغذيتها من تركيا وإيران الى اتخاذ إجراءات سريعة لمنع التصحر وجفاف بعض المتسطحات المائية كالأهوار والتي تمثل ثروة في كل المجالات.

٤- ضرورة الدراسة وبعناية كبيرة ودقيقة عن كيفية منح الائتمان للمشاريع المختلفة وبالشكل الذي يحافظ على البيئة العراقية وخاصة بعد تعرضه لحروب متكررة جعلت من بيئته ملوثة بمختلف الاشعاعات، مما يتطلب منه الاهتمام الكبير في إعادة النظر في منح الائتمان بوما يتوافق مع المعايير الدولية في حماية البيئة.

٥- ضرورة تثقيف جميع الجهات ذات العلاقة وبالأخص العاملين بالمصرف عن المفاهيم الحديثة في مجالات البيئة الخضراء وكيفية تمويلها بالمفاهيم الخضراء لتقليل الانبعاثات الكربونية ومحايدتها فضلا عن تأثيرات أخرى نتيجة جرف الأراضي

الزراعية وتحويلها الى مدن سكنية خاصة بعد تصحرها وجفاف روافد هذه المناطق من المياه.

قائمة المصادر

١- صالح، ايمن (٢٠٢٢)، التمويل الاخضر، صندوق النقد العربي، شبكة المعرفة، Website: http://www.amf.org.ae

٢- الحجار، بسام، العالقات الاقتصادية الدولية، ط ١ ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، ٢٠٠٣

٣- شاهين، ياسر أحمد (٢٠٢٠) . التمويل الأخضر والتنمية المستدامة في الوطن العربي. مجلة العلوم ٣ الاقتصادية والإدارية والقانونية. – مج. ٤ ،ع. ٧ ،٣٠يونيو، ٢٠٢٠.

٤- كاتيا، بوروبة وآخرون (٢٠٢٠). أهمية التوجه نحو التمويل الأخضر في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة: واقع وأفاق. مجلة الإستراتيجية والتنمية. مج. ١٠ ،ع. خاص، بالمؤتمر الدولي الثاني: الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة – مقاربات وتجارب.

٥- عبد القادر، حفاي وشخوم، رحيمة (٢٠١٨) .(التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا). – مجلة دفاتر اقتصادية. مج. ١٠ ،ع. ٠٢ .ص. ٣٣٦-348.

٦- غالكين، فيليب واخرون (٢٠١٩)، الاستثمارات الصينية في مجالات الطاقة من منظور مُبادرة الحِزام، والطريق، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية، www.kapsarc.org

٧- https://documents1.worldbank.org/

٨- https://hbrarabic.com/

٩- بوشناف، فايزة وبارك، نعيمة (٢٠٢١). التمويل الأخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء: الواقع والمأمول. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد ١٥ .المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، فبراير ٢٠٢١.

١٠- سعيد، عبد السلام لفته (٢٠١٣)، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الاولى، دار الذاكرة، للنشر والتوزيع، عمان

١١- عبد السادة، ميثاق هاتف و ناظم، الهام و سعيد، بلال نوري (٢٠٠٨)، تقييم الاداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية دراسة مقارنة بين مصارف عراقية واردنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (٦)، العدد (١)، ص ص: ١١٩ – ١٣٣.

١٢- كاظم، هدى جبار ((٢٠١٨، العوائد الاستثمارية وتاثيرها على القيمة المصرفية دراسة تطبيقية في مصرفي ايلاف الاسلامي والتجاري العراقي للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (١٠)، الاصدار(٤)، ص ص: ٣٧٦- ٣٥٨.

13- Agricultural Bank of China Limited-Annual Report.(2021

14- Charity, Maseki (2012), Knowledge Management and Performance of Commrcilal Banks in Kenya, A Research Project Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Award of the Degree of Master of Business Administration, School of Business, University of Nairobi.

14- China Construction Bank Corporation-Annual Report (2021)

a. Stankeviciene, J. & Mencaite, E. (2012), The Evaluation of Bank Performance Using a Multicriteria Decision Making Model: A case Study on Lithuanian Commercial Banks, Technological and Economic Development of Economy, Vol. 18, No. 1.

Spinaci, Stefano (2021), Green and sustainable finance, EPRS | European Parliamentary Research Service.

15- Zhang, Yue. (2018). Green Credit Rises the Financial Performance of Commercial Bank--A Case Study on Industrial Bank. International Conference on Management, Economics, Education and Social Sciences. Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 236.

ابعاد الأداء البيئي والاجتماعي والمالي وعلاقتهم في القطاع المصرفي

Environmental, Social and Financial Performance and their Relationship in the Banking Sector

أ.م د. علي عبودي نعمه الجبوري
كلية الإمام الكاظم (ع)

م.د. ايمان كاظم عباس
جامعة واسط/ كلية القانون

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

في الوقت الحاضر هناك اهتمام كبير بتقييم الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في القطاع المصرفي. ومن المتوقع وجود علاقات كبيرة بين أبعاد ESG والأداء المالي للشركات. الغرض من هذا البحث هو تحليل العلاقات بين الأبعاد العشرة للركائز البيئية والاجتماعية والحوكمة والأداء المالي للمصارف، تظهر نتائجنا وجود علاقة إيجابية بين تخفيضات الانبعاثات والأداء المالي. ومع ذلك، قد يتعارض أداء المصرف المحاسبي والسوقي مع جودة منتجاته وسياسات المسؤولية الاجتماعية. وتبين أن الزيادة في نوعية نظام إدارة الشركات في المصرف تؤثر سلبا على الأداء المالي للشركة .

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٦٧-١٩٤

وعلى الرغم من الأدلة الواعدة على الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات. يتناول البحث القطاع المصرفي، الأداء البيئي، المسؤولية الاجتماعية، جودة حوكمة الشركات، نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الوكالة. تأثير الوصول إلى التمويل البيئي على الأداء المالي للقطاع المصرفي. إذ تظهر المصارف اهتماما بكفاءة الموارد، والمنتجات والخدمات الواعية بالبيئة، ورقمنة العمليات. ومن ناحية أخرى، رفض التنبؤ بنظرية أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالعلاقة الإيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي. أيضا، فإن جودة حوكمة الشركات لها مساهمة سلبية في الأداء المحاسبي وتقييم السوق، مما يتعارض مع فرضيات نظرية الوكالة. وهذا قد يعني أن مستثمري السوق لا يقدرون مشاركة المصرف في مبادرات المسؤولية الاجتماعية ولا يؤيدون اعتماد أفضل ممارسات الحوكمة التي يمكن أن تقلل من مخاطر محفظة المصرف. هذه النتائج لها آثار عملية على مديري المصارف ومجالس إدارة الشركات في اختيار سياسات ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والكشف عنها.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، الأداء البيئي، المسؤولية الاجتماعية، جودة حوكمة الشركات، نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الوكالة.

Abstract

There is a growing interest in environmental performance assessment, social responsibility and corporate governance (ESG) in the banking sector. Significant relationships are expected between the dimensions of ESG and the financial performance of companies. The purpose of this research is to analyze the relationships between the ten dimensions of the environmental, social, governance and financial performance pillars of banks, our results show a positive relationship between emission reductions and financial performance. However, a bank's accounting and market performance may conflict with the quality of its products and social responsibility policies. It was found that the increase in the quality of the Bank's corporate

governance system adversely affects the financial performance of the company .

Despite promising evidence of corporate social and environmental performance, the banking sector's findings remain limited and inconclusive. This article discusses the impact of access to finance and environmental finance on the financial performance of the banking sector. Banks are showing interest in resource efficiency, environmentally conscious products and services, and digitization of processes. On the other hand, he refused to predict stakeholder theory regarding the positive relationship between corporate social responsibility and financial performance. also, the quality of corporate governance has a negative contribution to accounting performance and market valuation, which contradicts the assumptions of agency theory. This may mean that market investors do not appreciate the bank's participation in social responsibility initiatives and do not support the adoption of best governance practices that can reduce the risk of the bank's portfolio. These findings have practical implications for bank managers and corporate boards in selecting and disclosing ESG policies and initiatives.

Keywords: banking sector, environmental performance, social responsibility, quality of corporate governance, stakeholder theory, agency theory.

المقدمة

تعد المصارف جهات فاعلة مهمة في الاقتصاد العالمي، وتسعى إلى ثقة الزبائن والسمعة الطيبة والربحية. في هذا البحث، يشير الاختصار ESG إلى البيئة والاجتماعية والحوكمة. يمكن تحليل الالتزامات البيئية للمصرف من ثلاث وجهات نظر: الاستخدام الفعال للموارد داخل المصرف نفسه؛ تمويل المشاريع الصناعية المراعية للبيئة؛ وتقليل مخاطر إقراض الأموال للصناعات. تشير المسؤولية الاجتماعية للمصرف إلى الشمول المالي لأجزاء أكبر من المجتمع، وتمويل المنظمات غير الحكومية، وصناديق الاستثمار، والخبرة في إدارة المخاطر للزبائن، والمدفوعات

الإلكترونية الفعالة من حيث التكلفة. جودة الحوكمة هي التأثير المشترك للعديد من العوامل مثل حجم مجلس الإدارة، وكفاءة المدير وخبرته، والتنوع الثقافي والمساواة بين الجنسين داخل مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي، والمكافأة التنفيذية، وإدارة المخاطر. لذا يجب أن يكون المصرف قادرًا على نشر التزاماته البيئية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية وسياسات جودة الحوكمة لزبائنه وشركائه. وسيكون السيناريو المثالي هو تنفيذ معايير حوكمة الشركات بأعلى مستويات الجودة، مع تقليل التأثيرات البيئية والمشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية. ومع ذلك، قد يؤدي تضارب المصالح الإدارية وأصحاب المصلحة إلى تقويض تحسين سياسات وأداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تؤدي المصارف دورًا مهمًا في الاستقرار المالي للاقتصاد العالمي. كما ذكرنا، فإن المصارف تؤدي دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية، وتتحمل مسؤولية كبيرة في كل المجتمعات. يجب أن تركز المصارف على حماية البيئة والمشاركة الاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) على المستوى الاستراتيجي. مثلا: يجب تضمين تمويل المشاريع البيئية في استراتيجية المخاطر للمصارف. يحتاج التنفيذيون إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للمجتمعات المحلية، وجودة المنتج، وتحسين القوى العاملة كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات. سيؤدي تطبيق هياكل حوكمة أفضل إلى تقليل مخاطر الأعمال وخلق ثروة المساهمين. يمثل إنشاء قيم الشركة عملية مهمة يمكن من خلالها لقادة الأعمال توصيل رؤيتهم لجميع الموظفين وتحديد الاتجاه والاستراتيجية. من المتوقع أن تؤدي المصارف دورًا مزدوجًا فيما يتعلق باستدامة القطاع المالي. ويرتبط الدور الداخلي بالأنشطة التي يتم تنفيذها في المسار العادي للأعمال، بينما يشير الدور الخارجي إلى إدراج مخاطر ESG المختلفة في قرارات الإقراض والتمويل والاستثمار. بشكل مباشر أو غير مباشر، تساهم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في استدامة المجتمع مع تعزيز القدرة التنافسية. تم استكشاف العلاقة بين أداء ESG والأداء المالي للمصارف في جميع أنحاء العالم، لكن النتائج السابقة كانت مختلطة، نشر (Huang,2019)

دراسة تحليلية ووجد فيها أن العلاقة بين الأداء البيئي والأداء المالي للشركات بدت أقوى من العلاقة بين الأداء الاجتماعي أو جودة الحوكمة والأداء المالي. سيتم تأكيد هذه النتيجة أيضًا في البحث الحالي. نؤيد في بحثنا الحجة القائلة بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعزز الأداء المالي للشركات، وتسليط الضوء على العلاقة السببية المشتقة من نظرية أصحاب المصلحة الأساسيين. سيتم وضع هذه الافتراضات واقعيا في البحث الحالي، مع التركيز على القطاع المصرفي.

١- المبحث الأول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

الأداء البيئي والاجتماعي والمالي هي أكثر الممارسات الاقتصادية التي تؤثر على نجاح المصارف على المدى الطويل. فإن هذه الممارسات تعزز وتحمي رفاهية الإنسان والشركات المالية على حد سواء. في البلدان النامية، هناك العديد من العقبات التي تسهم في التنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولا توجد مبادرات مناسبة مماثلة حول الأداء البيئي والاجتماعي والمالي للمصارف في البلدان النامية باستثناء عدد أقل من الدراسات التي تتناول الأداء البيئي والاجتماعي والمالي للمصارف في هذه البلدان مقارنة بالدول المتقدمة. في العراق، كدولة نامية، نحتاج إلى مزيد من الدراسات من أجل تعزيز السياسات والقواعد المتعلقة الأداء البيئي والاجتماعي والمالي للمصارف. ركز البحث على موقع (MSCI ESG Research) الذي استدمينا تقاريرنا منه، إذ أن القطاع المصرفي من القطاعات الأكبر والأكثر نشاطا. فإن الدور الحيوي والأهمية الاقتصادية للمصارف بالنسبة للمجتمعات، يقودها بشكل معقول إلى تحمل الأداء البيئي والاجتماعي والمالي، خاصة في العراق إذ يسود عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وعليه فإن السؤال الأساسي للبحث هو: هل يؤثر مستوى الأداء البيئي والاجتماعي والمالي على اداء المصارف؟ بما أنه تم استخدام مقاييس مختلفة في هذا البحث للأداء، فقد تم تطوير ثلاثة أسئلة فرعية على النحو التالي:

١.هل يؤثر مستوى الأداء البيئي والاجتماعي والمالي للمصارف على أدائها مقاسا بالعائد على الأصول؟

٢.هل يؤثر مستوى الأداء البيئي والاجتماعي والمالي للمصارف على أدائها مقاسا بالعائد على حقوق الملكية؟

٢.١- أهداف البحث

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو مقارنة تأثير مستوى الأداء البيئي والاجتماعي والمالي للمصارف على أدائها ويتطلب ذلك تحقيق الأهداف التالية:

١. التحقق من مستوى الأداء البيئي والاجتماعي والمالي للمصارف في التقارير الأسواق المالية مقارنتا بموقع MSCI ESG Research؟

٢. فحص مستوى الأداء البيئي والاجتماعي والمالي للمصارف في التقارير الأسواق المالية مقارنتا بموقع MSCI ESG Research وأهميتها وأنواعها.

٣.١- أهمية البحث

قام البحث الحالي بفحص وتقييم تأثير مستوى الأداء البيئي والاجتماعي والمالي للمصارف في التقارير MSCI ESG Research خلال الفترة(٢٠١٧-٢٠١٩). النتائج غير المتسقة التي أبلغت عنها الدراسات السابقة عمدت إلى ترشيد معالجة مثل هذه المشكلة على أمل تقديم فهم أفضل لها.

٤.١- فرضية البحث

١.العلاقة بين جودة حوكمة الشركات والأداء المالي للمصرف هي علاقة إيجابية.

٢.العلاقة بين مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للمصرف هي علاقة إيجابية.

٣.توجد علاقة إيجابية بين بيئة الشركات والأداء المالي للمصرف.

٥.١- نموذج البحث

بعد المناقشة أعلاه لجوانب البحث، يلخص الشكل أدناه نموذج البحث:

شكل(١) نموذج البحث

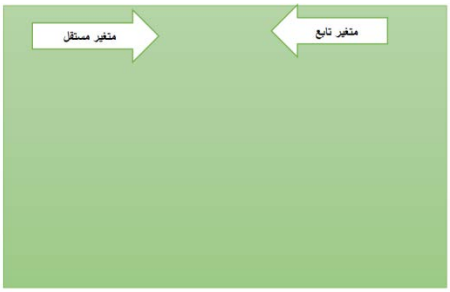

المصدر: من اعداد الباحث

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي

عادة ما يرتبط الأداء الاجتماعي للمصارف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). تتضمن قاعدة بيانات (Refinitiv Eikon,2020 لتداول الأسهم) ٤٠ مؤشرًا يتعلق بدرجة الركيزة الاجتماعية ومجمعة في أربعة أبعادكما مبين في جدول (١). تحتوي القوى العاملة على بيانات حول سياسة الصحة والسلامة، وسياسة التدريب والتطوير، والتنوع، وتكافؤ الفرص، والفجوات في الرواتب، ودوران الموظفين، وساعات العمل المرنة (جزء من عمليات الرقمنة داخل المصارف) (Feleaga etal,2021). يحتوي بُعد حقوق الإنسان على بيانات حول حرية تكوين الجمعيات وعمالة الأطفال وحقوق الإنسان. يتضمن بُعد المجتمع بيانات حول المنافسة العادلة والرشوة والفساد (فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال) وأخلاقيات العمل (التي تخضع بدرجة عالية للتنظيم في القطاع المصرفي) ومشاركة المجتمع وإقراض المجتمع. أخيرًا، تحتوي مسؤولية المنتج على مؤشرات حول خصوصية البيانات (خاصة اللائحة العامة لحماية البيانات) ورضا الزبائن وأنظمة إدارة الجودة. أيضًا، تشمل جودة الحوكمة بُعد إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع ٩ مؤشرات إضافية مع وجود درجة إجمالية تراعي وجود لجنة استدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومشاركة أصحاب المصلحة، وتقارير استدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتدقيق الخارجي. (Buallay, 2019) تؤدي المصارف وظيفة الوساطة بين

المودعين (الأسر والمنظمات) والمقترضين (الأسر، والمؤسسات، والمؤسسات المحلية والحكومية). يعد القطاع المصرفي المستدام أمرًا بالغ الأهمية من أجل اقتصاد سليم (Aras et al.,2018)، بحيث يكون لوظيفة الوساطة العديد من جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات: الوصول إلى رأس المال (الشمول المالي لأجزاء أكبر من المجتمع)، وتمويل المنظمات غير الحكومية، الصناديق الأخلاقية، والخبرة في المخاطر للزبائن، والمدفوعات الإلكترونية الفعالة من حيث التكلفة، والتعليم المالي للسكان. (Al Jabouri ,2022) أن الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات أصبح أداة إشارات للمستثمرين وعمل كآلية للشفافية لتقليل عدم تناسق المعلومات. لذلك، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها آثار ذات علاقة على أسواق الأسهم والسندات. بالنسبة لسوق الأسهم، وبدافع من المسؤولية الاجتماعية للشركات، ينخرط المستثمرون في تقييم إيجابي للسوق المالي. وبشكل أكثر تحديدًا، يؤدي المستوى العالي من المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى مستوى أعلى من قيمة الشركة وربحيتها ونموها ومبيعاتها من جانب ومخاطر خاصة أقل من جانب آخر. في هذا الاتجاه من التفكير، ينظر المستثمرون إلى الإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية جيدًا على أنه علامة على السمعة الطيبة في سوق الأسهم، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر أو المخاطرة المتصورة من قبل المستثمرين، مما يقلل من المخاطر المالية الفعلية للشركة.(Al Jabouri ,2021) بالنسبة لسوق السندات، تكافأ الشركات التي تتمتع بدرجة عالية من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بتكاليف مصرفية أقل(Lassoued,2022) ترتبط نظرية أصحاب المصلحة ارتباطًا وثيقًا بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وتعني:

١.عدم الإضرار بمصالح أصحاب المصلحة (أي المستثمرين والموظفين والنقابات والزبائن والموردين والدولة والمجتمعات)

٢.الذهاب إلى ما وراء الامتثال في مسائل مثل تكافؤ الشركات، ومعايير الإقراض، والاستثمارات المسؤولة، وحقوق الإنسان، والعمل الخيري للشركات، واعتماد المعايير الدولية للقطاع المصرفي.

بدءًا من داخل المنظمة، ستؤدي العلاقات المستقرة والعادلة بين الإدارة والموظفين إلى زيادة رضا وولاء الموظفين (Birindelli et al.2015). تعد المحاولات الوسيلة لنشر ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل الشركة وفي علاقاتهم مع شركاء الأعمال والجمهور. في حين أن العديد من قواعد العمل منصوص عليها في القانون، إلا أن هناك بعض العناصر التي يمكن التعامل معها على أنها تتجاوز الامتثال وبالتالي فهي جزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات. تشير هذه الجوانب إلى التنوع وتكافؤ الفرص وتصميم الوظائف والصحة والسلامة والتدريب والتطوير الوظيفي. القيم التنظيمية الموجهة نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات لها بُعد واضح (رموز، قواعد، وإجراءات) ومظهر ضمني (المناخ الأخلاقي والملف التنظيمي). القواعد والسياسات والإجراءات إلزامية، في حين أن قواعد السلوك تستند إلى المبادئ. مشاركة الموظفين في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات تطوعية وتؤدي إلى تطوير مناخ أخلاقي (Al Jabouri etal,2020). المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي لها جانبان: التأثير المباشر على موظفو ومجتمعات وزبائن المصرف؛ والتأثير غير المباشر، من خلال تحقيق المشاريع والأنشطة من قبل رواد الأعمال والمنظمات والمؤسسات التي تصبح زبائن المصرف. تماشياً مع وجهة النظر القائمة على الموارد، يمكن أن تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات المصارف على تمييز نفسها عن المنافسين وتحسين تصور الجمهور لأنشطتها (Gangi et al.2019). يعتمد قطاع الخدمات المالية على الحفاظ على سمعة طيبة مبنية على الثقة وفرص الأعمال المستمرة. وبالتالي، فإن التعرف على العلامة التجارية يؤدي إلى اختلاف إغراء المنتجات المالية ويحسن ولاء الزبائن. تستدعي المسؤولية الاجتماعية للشركات الاستراتيجية سيناريو الفوز للجميع إذ يتخذ المصرف موقفًا مسؤولًا اجتماعيًا

لتقوية مركزه في السوق وزيادة الربحية طويلة الأجل. وتعمل المصارف في بيئة مؤسسية معقدة، والتي تعتمد على تنظيم الحكومة، والتنظيم الذاتي للقطاع، والمراقبة غير الحكومية، والإشراف الأكاديمي. في هذا الصدد، تعد استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات وسيلة لضمان الثقة في العلاقات مع أصحاب المصلحة وأصبحت جانبًا رئيسيًا من جوانب الرأي العام فيما يتعلق بالخدمات المصرفية في المؤسسات، فإن الخدمات المصرفية المسؤولة تعني تحسين المحفظة الائتمانية لصالح المقترضين المسؤولين اجتماعياً. وأن المصارف تقدم عقود قروض أقل جاذبية للزبائن الذين يُنظر إليهم على أنها مصحوبة بالمخاطر من منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات. علاوة على ذلك، تمشيا مع نظرية الوكالة،(Al Jabouri a ,2022) تعد نفقات المسؤولية الاجتماعية للشركات للمقترضين ذوي الجودة المنخفضة أكثر من الاستثمارات ويتم فرض عقوبات عليها من حيث استحقاق القرض وتكلفة الدين. يأخذ الاستثمار والإقراض المسؤول اجتماعيًا في الاعتبار الخصائص غير المالية والأخلاقية لأداء الزبائن وسياساتهم (Scholtens,2009). يعمل الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على تسليط الضوء على مشاركة أصحاب المصلحة في الشركة، وتطوير المجتمع. يعد إعداد تقارير الاستدامة جانبًا مهمًا من جوانب شفافية الشركة ويسعى إلى إرضاء توقعات أصحاب المصلحة. بهذه الطريقة، يمنح المجتمع ترخيصًا للعمل يتجاوز الامتثال القانوني الصارم. ينبع الإفصاح من الوعي بأن السلوك الأخلاقي مهم للغاية، وأن التنازل عن الآخرين جزء من السلوك الأخلاقي. إن اعتماد استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات له تأثير إيجابي على السوق لأنه يسمح لكل مصرف باكتساب ميزة التمايز وثقة المستثمرين. وجهة النظر القائمة على الموارد يفترض أن سمعة الشركة هي أصل غير ملموس يتم تقييمه من قبل الأسواق والهيئات التنظيمية والمجتمع. السمعة هي مرادف لرأس المال الأخلاقي، (Al Jabouri b,2022) الذي ينبع من الأعمال الخيرية للشركات والمشاركة المجتمعية. وهذا يثبت أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن

تكون مصحوبة بسمعة طيبة من أجل توليد ميزة تنافسية وأداء مالي أعلى. هناك تيار من النظريات والبحوث ألقت بظلال من الشك على العلاقة الإيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي، ولكنها لا تتعلق على وجه التحديد بالمصارف. عندما يكون طلب المستثمرين على الربحية قصيرة الأجل أقوى، قد تختار الإدارة إيلاء اهتمام أقل للفئات الأخرى من أصحاب المصلحة. من المتوقع أن المصارف الأصغر والأقل ربحية ستكون أقل ميلًا للانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، لكن علاقة الأداء المالي للمسؤولية الاجتماعية للشركات لا تزال غير واضحة بالنسبة للمصارف الكبيرة.(Feleaga etal,2021)

جدول رقم(١)

المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي

البعد	البيانات
القوى العاملة	سياسة الصحة والسلامة، وسياسة التدريب والتطوير، والتنوع، وتكافؤ الفرص، والفجوات في الرواتب، ودوران الموظفين، وساعات العمل المرنة (جزء من عمليات الرقمنة داخل المصارف)
حقوق الإنسان	حرية تكوين الجمعيات وعمالة الأطفال وحقوق الإنسان
المجتمع	المنافسة العادلة والرشوة والفساد (فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال) وأخلاقيات العمل (التي تخضع بدرجة عالية للتنظيم في القطاع المصرفي) ومشاركة المجتمع وإقراض المجتمع
مسؤولية المنتج	خصوصية البيانات (خاصة اللائحة العامة لحماية البيانات) ورضا الزبائن وأنظمة إدارة الجودة

المصدر: اعداد الباحثان حسب (Refinitiv Eikon,2020 لتداول الأسهم)

٢.٢- جودة حوكمة الشركات في القطاع المصرفي

سنناقش الجوانب النظرية فيما يتعلق ببعدين تم تحليلهما بواسطة (Refinitiv Eikon,2020 لتداول الأسهم): درجة الإدارة والرقابة ودرجة حقوق المساهمين، والتي تعد جزءًا من ركيزة حوكمة الشركات. تتضمن درجة الإدارة والرقابة البيانات المتعلقة بمجالس إدارة الشركات (الوظائف، وسياسة الهيكل، والحضور، والحجم، والأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين، والانتماءات، ومتوسط المدة، والخلفية والمهارات، والتنوع الثقافي)، والتعويض (السياسة، وأدوات التحسين، وحوافز الاستدامة، وموافقة المساهمين على خطط تعويض الأسهم، ولجنة التعويضات

واستقلاليتها)، ولجنة الترشيح واستقلاليتها، وحزم المكافآت المرتبطة بإجمالي عائد المساهمين، وخطة التعاقب. والمراجعة الداخلية والاستشاريون الخارجيون واستقلالية لجنة التدقيق.(Al Jabouri , 2021) يجمع بُعد حقوق المساهمين بيانات حول حقوق المساهمين المتساوية والسياسات المحددة، ونسبة الحد الأقصى للتصويت، وتصويت المساهمين على رواتب التنفيذيين، ومتطلبات انتخابات المدير، والبنوك المملوكة للدولة، وأجهزة مكافحة الاستحواذ، وغير التدقيق على نسبة أتعاب التدقيق، وفترة عمل المدقق. تمت مناقشة بُعد استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات، الذي تعد جزءًا من ركيزة حوكمة الشركات، جنبًا إلى جنب مع المؤشرات الاجتماعية لكل شكل. اعتبارات عامة. بناءً على نظرية الوكالة، يجب أن تتماشى مصالح المديرين مع مصالح المساهمين من خلال آليات حوكمة قوية للشركات Feleaga (etal,2021). أيضًا، تتنبأ نظرية الوكالة بأن أداء المصرف مرتبط بالحوافز الإدارية ومجلس الإدارة (Harkin et al.,2020). المصارف هي كيانات ذات نفع عام، تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه أصحاب المصلحة، وأي إخفاقاتها ستؤثر سلبًا على المجتمع (Al Jabouri etal,2021). يؤدي المنظمون دورًا مهمًا من خلال الضغط على المؤسسات المصرفية لتبني هياكل آمنة وفعالة لحوكمة الشركات. تتمتع المصارف بخصوصياتها، مثل التنظيم الشديد، والتحديات الفريدة التي يجب معالجتها من خلال هياكل الحوكمة الخاصة بها. يؤثر تعقيد بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية على الأدوات التي يستخدمها المستثمرون لضمان أن تعمل الإدارة وفقًا لمصلحتهم. أحد المكونات الرئيسة لنظام حوكمة الشركات هو مجلس الإدارة (Andres and Vallelado، 2008). أدوار المراقبة والإرشاد، عند أدائها يؤدي بشكل فعال إلى حوكمة أفضل تخلق قيمة للمساهمين، أي تقييمات أعلى للسوق وعائدات الأسهم. يتركز الدور الإرشادي لأعضاء مجلس الإدارة على القضايا الاستراتيجية ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعرفة المتخصصة للمديرين. تعد الكفاءة والخبرة شرطين مهمين لتحدي وجهات نظر واستيعاب تعقيد القطاع المصرفي. أن الخبرة المالية لأعضاء

مجلس الإدارة يمكن أن تساعد في تقليل خسارة المصرف في فترة الأزمة. تمثل طبيعة العمل المصرفي وتعقيد الهياكل التنظيمية اثنين من اهم الاعمال التي تميل المصارف إلى أن يكون لهما مجالس أكبر مع لجان يجب أن تجتمع بشكل متكرر. بالإضافة إلى ذلك، تفترض نظرية الوكالة أن المديرين المستقلين في لجنة التدقيق سيضمنون فعالية وموضوعية دورهم الإشرافي على إعداد التقارير المالية. مما يؤدي إلى عدم التوافق بين مصالح المديرين والمساهمين. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التعارضات بين الوكالات إلى تفاقم الأداء المالي للمصرف، بسبب تعقيد التقديرات المحاسبية الرئيسة، مثل خسائر الائتمان المتوقعة (Grove et al.2011). العديد من المسؤوليات في دوره القيادي، مثل:

- مراقبة عملية صنع القرار للمدير التنفيذي
- الإشراف على تقييم الرئيس التنفيذي ومكافآته.

لا يفصل نظام الحوكمة الأضعف بين دور الرئيس والمدير التنفيذي، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الأداء التشغيلي والمالي للمصرف. وبالتالي، فإن الازدواجية تعني أن الدور الرقابي للرئيس يفتقر إلى الاستقلالية والموضوعية وجد أن ازدواجية الرئيس التنفيذي والرئيس لها تأثير سلبي على الأداء التشغيلي. عندما يتم فصل الأدوار، من المفترض أن يتم تخفيف تكاليف بشكل أفضل.

٣.٢- مجتمعة في القطاع المصرفي مع(ESG)

يعد اختصار ESG، مصطلحًا شاملاً للتأثير التراكمي للسياسات والفرص والتحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة. من المتوقع أن يتفاعل السوق بشكل إيجابي مع مبادرات التي قد يكون لها آثار مختلفة على التدفقات النقدية. ومن الأمثلة على ذلك المبادرات البيئية المرتبطة بتوفير التكاليف، كشكل من أشكال الإنتاج الأنظف. يتم تعزيز سمعة الشركة من خلال بيان ESG التي تخلق مزايا تنافسية. استنادًا إلى تكلفة نظرية رأس المال، فإن اعتماد سياسات الاستدامة يعني زيادة الإنفاق التشغيلي

الذي سيؤدي في النهاية إلى خفض تكلفة رأس المال. وجدنا أن درجات الاستدامة الأعلى مرتبطة بتكلفة أقل لرأس المال. سيتم تعويض التكاليف المتكبدة أثناء تنفيذ سياسات ESG من خلال زيادة الأداء المالي واستقرار الإيرادات. يحتاج كل بُعد من أبعاد ESG إلى الكثير من التحليل، لذلك وجدنا دراسات تفيد الى وجود ارتباط إيجابي بين ESG والأداء التشغيلي. ومع ذلك، تشير دراسة أخرى أجراها الباحث (Buallay,2019) إلى وجود علاقة سلبية بين ESG والأداء المالي والتشغيلي والسوقي. يفسر هذا الدليل من خلال حقيقة أن المصارف لا تزال بحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لدمج سياسات الاستدامة في أنشطتها التشغيلية. تدعم النتائج الأخيرة تنبؤات النظرية الكلاسيكية الجديدة ونظرية الوكالة، لأن الأهداف غير المالية ستنتقص المديرين من التركيز على زيادة قيمة المساهمين. (Feleaga etal,2021).ومع ذلك، هناك أدلة محدودة على وجود علاقة بين الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والأداء المالي في القطاع المصرفي، وهذه هي الفجوة المعرفية التي نعتزم التحقيق فيها في هذا البحث.

٣- المبحث الثالث/ البيانات والمنهجية

١.٣- مصدر الاستدامة

لغرض هذا البحث، قمنا في البداية بجمع البيانات الاجتماعية والبيئية لجميع الشركات المتداولة علنًا من قاعدة بيانات(MSCI ESG Research[١])خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ ، وقد تم استخدام عام ٢٠١٧ كنقطة انطلاق لأن ذلك كان وقت ذروت العمل في MSCI بدأت ESG Research أولاً في دمج مؤشرات التصنيف الاجتماعي والبيئي بشكل كبير من غالبية المصارف في دورتها البحثية. من إجمالي مجموعة بيانات الاستدامة الاجتماعية والبيئية التي تتألف من ١١٣٠٦

[١] MSCI هي شركة رائدة في توفير أدوات وخدمات دعم القرار الحاسمة لمجتمع الاستثمار العالمي
مع أكثر من ٥٠ عامًا من الخبرة في البحث والبيانات والتكنولوجيا، فإننا نعزز قرارات الاستثمار الأفضل من خلال تمكين العملاء من فهم وتحليل العوامل الرئيسية للمخاطر والعائد وبناء محافظ أكثر فعالية بثقة. نقوم بإنشاء حلول بحثية رائدة في الصناعة يستخدمها الزبائن لاكتساب نظرة ثاقبة للشفافية وتحسينها عبر عملية الاستثمار.
https://www.msci.com/research-and-insights/market-insights

شركة عبر مختلف القطاعات، قمنا بتكييف وتحديد نطاقنا ليقتصر على المؤسسات المصرفية فقط. هذا التكييف والتصفية من المستوى الأول قادر على توفير مجموعة بيانات للدراسة من ٢٨٩١ مؤسسة من أكثر من ٩٩ دولة. ثم تم تضييقها إلى ٧١٣ مؤسسة من ٧٥ دولة بناءً على البيانات المتاحة والكاملة لكل من متغيرات الأداء الاجتماعي والبيئي وكذلك المتغيرات الخاصة بالمصرف من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩. هذه هي مجموعة البيانات والعينة النهائية لبحثنا. نعتمد قاعدة بيانات MSCI ESG Research (المعروفة سابقًا باسم MSCI ESG Stats) والتي تعد واحدة من بيانات ESG الشاملة الرائدة التي تم استخدامها على نطاق واسع في الأدبيات الحديثة المقبولة. طورت MSCI منهجية تصنيفات الاستدامة مع عشرة مواضيع رئيسة و٣٧ قضية رئيسة تتعلق بالاستدامة الاجتماعية والبيئية. يتم فك رموز نتائج المشكلات الرئيسة هذه ونقاط الوسط المرجح الخاصة بها، بعد أن يتم توحيدها من قبل شركاتهم، إلى تصنيف الاستدامة الاجتماعية والبيئية بين الأفضل والأسوأ. تعتمد المنهجية التي تستخدمها MSCI على المخاطر والفرص المادية الخاصة بقطاع معين (المؤشرات) وتوفر التصنيفات بناءً على مقياس مكون من ١٠ نقاط، والتي يتم تحويلها بعد ذلك إلى درجات نهائية.

٢.٣- محددات العمل المصرفي

١.٢.٣- المتغير التابع يعتمد استمرار بقاء المصرف على قدرته على تحقيق عوائد كافية على أصوله ورأس ماله. تمكن المستويات الجيدة من الأرباح المصرف من التوسع والبقاء في المنافسة. نحن نستخدم العائد على حقوق المساهمين (ROE) كمؤشر أداء رئيسي لدينا إذ يتم تقييم مسائل الاستدامة عادةً من قبل المساهمين والمستثمرين. يتجاهل العائد على حقوق الملكية المخاطر المرتبطة بالأنشطة خارج الميزانية والتي قد تؤدي إلى تحيز مقياس المقبول للعائد على الأصول (ROA). يتم قياس العائد على حقوق الملكية كنسبة من صافي الدخل على حقوق ملكية للمصرف.

٢.٢.٣- المتغيرات المستقلة

تم استخدام الوصول إلى التمويل كمقياس للتأثير الاجتماعي الذي يخلقه المصرف على المجتمع. المبادرات والمنتجات وقنوات التوزيع التي تستهدف الزبائن ومستوى واتجاه تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. مثلا: في معظم الاقتصادات، تؤدي الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في المشهد الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية. وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق فرص العمل وزيادة الدخل وتخفيف حدة الفقر والازدهار الاقتصادي. على الرغم من مساهمتها، فإن أحد التحديات الرئيسة التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة هو الوصول إلى التمويل. وذلك لأنهم بطبيعتهم غير قادرين على تقديم ضمان لتأمين التمويل من المؤسسات المصرفية. استخدم البحث الوصول إلى التمويل كبديل لأداء الاستدامة الاجتماعية لأن المصرف الذي يوفر الوصول المالي للقطاعات المحرومة مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة يُنظر إليه على أنه يؤدي دورًا في الدورات المذكورة أعلاه وبالتالي يساهم في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذا من بين ٣٧ مهمه ان جاز التعبير ESG Key ، تتعلق بالاستدامة الاجتماعية ومن بين ١٥، يختار بحثنا الوصول إلى التمويل لأن قاعدة بيانات MSCI تصنفها على أنها قضية أساسية جوهرية للقطاع المصرفي. إنها أيضًا القضية الرئيسة تروي الدور الأساسي للمصرف، أي التمويل. يلاحظ (Nizam E.etal,2019)أن المصارف هي أحد المصادر الرئيسة لتمويل الشركات في العديد من البلدان النامية. تمويل الأثر البيئي يقيس الأثر البيئي الذي يحدثه المصرف عند تقديم القروض. على الرغم من أن التأثير البيئي المباشر للعمليات المصرفية قد يكون منخفضًا، إلا أن الآثار غير المباشرة واسعة النطاق. نظرًا لأن القطاع المصرفي يؤدي دورًا حيويًا كمصدر للتمويل، يمكن للمصارف أن تشارك بشكل غير مباشر في التنوع البيولوجي من خلال تمويل الشركات التي تؤدي أنشطتها إلى مثل هذه العوامل الخارجية السلبية. وقد تحرص أيضًا على تمويل المشاريع التي تساهم بشكل إيجابي

في الاستدامة البيئية مثل استخدام الطاقة المتجددة ومبادرات إعادة تدوير النفايات. لذلك، قاعدة بيانات MSCI ESG يصنف تمويل الأثر البيئي كقضية أساسية جوهرية تعكس أداء الاستدامة البيئية للمصرف. وهي أيضًا القضية الرئيسة الوحيدة التي مرتبطة بالدور الأساسي للمصرف، أي التمويل. القضايا البيئية الرئيسة الأخرى لشركة MSCI مثل البصمة الكربونية للمنتج وانبعاثات الكربون ليست ذات علاقة بالقطاع المصرفي لأن التأثير البيئي المباشر للعمليات المصرفية قد يكون منخفضًا(Balout ,2021)

تحدد رسملة متغيرات التحكم مدى قدرة المصرف على معالجة تأثير الصدمات على ميزانيتها العمومية، ويتم تمثيلها من خلال نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. تشير النسبة الأعلى إلى رسملة أفضل. تعد المصارف ذات رأس المال الأفضل أكثر أمانًا نسبيًا ومحافظة وأقل خطورة مقارنة بالمؤسسات ذات نسب رأس المال المنخفضة. المصارف المحافظة أكثر استعدادًا لتجنب المخاطر مقارنة بالمصارف ذات الطابع السلبي. وهذا يشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة. في بحثنا، يتم قياس نسبة رأس المال للمصرف على أنها القيمة الدفترية لحقوق الملكية على إجمالي الأصول. يشار إلى هذا أيضًا باسم نسبة رأس المال. تقلل جودة الأصول الرديئة الربحية، وتؤثر سلبًا على رأس المال من خلال مخصصات إضافية للديون المعدومة وتحد من مجموعة موارد المصرف القابلة للإقراض. نستخدم احتياطيات خسارة القروض لإجمالي القروض كمؤشر على جودة الأصول، إذ تعني جودة الأصول المنخفضة احتياطيًا أعلى لخسارة القروض لإجمالي القروض. يحاول المصرف تحسين تقييم الائتمان لتعزيز جودة الائتمان. وبالتالي، يمكنهم تضمين المخاطر الناشئة عن القضايا البيئية والاجتماعية للزبائن في تقييم الائتمان من أجل الحصول على جودة أصول أفضل. يتم تمثيل كفاءة الإدارة من خلال نسبة الكفاءة، أي نسبة التكلفة إلى الدخل. تشير النسبة الأعلى إلى إدارة المصرف غير الفعالة. يمكن للمصرف الأكثر كفاءة استخدام موارده بشكل أكثر فعالية، وبالتالي تعزيز

الأداء. ومن ثم، يجب أن تكون البنوك ذات الكفاءة قادرة على استخدام مواردها بشكل فعال لتحسين الأداء المالي والأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة. تشمل السيولة مصادر التمويل وعدم تطابق الاستحقاق. نستخدم نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول إذ يوفر حجم الودائع (المطلوبات قصيرة الأجل) على إجمالي الأصول تقديرًا لمخاطر السيولة المتعلقة بسحب الودائع. عادة ما يتم التعامل مع مخاطر السيولة كمؤشر لشرح أداء المصارف. نموذج الأعمال. يمكن أن يتحلل دخل المصارف أو تدفقات الكسب إلى دخل الفوائد وغير الفوائد. يشمل الأول أنشطة المصارف التجارية التقليدية مثل الفوائد المكتسبة من أنواع مختلفة من القروض والأوراق المالية الاستثمارية. يغطي هذا الأخير الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والتأمين على التأمين ودفع الرسوم وخدمات دفع العمولات والتجارة والمشتقات. مع عدم التجانس الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد، من الضروري توفير السيطرة على التنويع. تشمل المزايا اقتصادات النطاق، وتحسين تخصيص الموارد من خلال أسواق رأس المال الداخلية، والحماية الضريبية بسبب زيادة الرافعة المالية، وأن دخل المصرف في شكل دخل من غير الفوائد منتشر في المصارف الكبرى. في الوقت نفسه، يُظهر أن المصارف الأكبر حجمًا تجتذب حصة كبيرة نسبيًا من تمويلها قصير الأجل في شكل تمويل بالجملة ولديها قروض أقل كحصة من الأصول (للعمل برافعة عامة أعلى). ونرى بأن التغييرات في التنظيم وتكوين الطلب والتكنولوجيا شجعت المصارف على تنويع مصادر إيراداتها وزيادة الكفاءة في الإنتاج والتوزيع. باتباع الأدبيات، يقيس البحث نموذج الأعمال المصرفية كنسبة الدخل من غير الفوائد على إجمالي الدخل التشغيلي. تمت إضافة حجم المصرف (سجل إجمالي الأصول) إذ أن المصارف الكبيرة أكثر تنوعًا في مختلف القطاعات وأقل تعرضًا لصدمات السيولة. المصارف الكبيرة هي أكثر وضوحا من الناحية الاجتماعية وتخضع للتدقيق من قبل المجتمع ووسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المصارف الكبيرة تقليل التكاليف بسبب وفورات الحجم، وبالتالي يكون لديهم أداء أفضل.

٣.٣- متغيرات الاقتصاد الكلي

للتحكم في بيئة الاقتصاد الكلي التي تعمل فيها المصارف، نقوم أيضًا بتضمين متغيرات الاقتصاد الكلي التالية في نماذجنا: نمو الناتج المحلي الإجمالي (Mirzaei et al ,2013). يشمل معدل التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كوكلاء لتقلبات دورة الأعمال. يكشف البحث أن الأداء المالي مقبول، مما يشير إلى أن الطلب على الإقراض يزداد خلال فترات الازدهار الدورية. وجد البحث الحالي أن العلاقة بين الأداء المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابية. وعندما يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما أثناء الأزمات المالية، تتدهور جودة الائتمان للمصارف مما يقلل الربحية. وفقًا لـ (Nizam E.etal,2019)، نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على ربحية المصارف، ربما بسبب زيادة معدلات الإقراض مع احتمال أقل لمعدل التخلف عن السداد. ومع ذلك، فإن مستوى النشاط الاقتصادي يؤثر أيضًا على المعروض من الأموال، أي الودائع، وإذا انخفض عرض الودائع بسبب ارتفاع الاستهلاك بما يتماشى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد تصبح الإشارة على المعامل سلبية وأن الصدمات الاقتصادية الكلية والصدمات المالية تؤثر على ربحية المصرف. ونسلط الضوء على أن أرباح المصارف مسايرة للتقلبات الدورية لأن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على كل من دخل الفوائد (من خلال نشاط الإقراض) ومخصصات خسائر القروض (عبر جودة محفظة الائتمان). التضخم: أن المصارف في ظل البيئات التضخمية لديها هوامش أوسع وعوائد أكبر. كما أظهرت الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية بين معدلات التضخم الاسمية والربحية. يقال إن تأثير التضخم على الربحية يعتمد على ما إذا كان التضخم في المستقبل متوقعًا تمامًا أم لا. إذا كان مديرو المصارف يتوقعون التضخم بشكل كامل، فإنهم يرفعون معدلات الإقراض أكثر من معدلات الودائع، ويحافظون على مستوى الأرباح الحقيقية المرتبطة بالتضخم. وينبغي إيلاء الاهتمام للتأثير الناتج عن توقعات التضخم، إذ يعتمد هذا التأثير على ما إذا كانت التوقعات متوقعة بالكامل. إذا لم يتم توقع زيادة

معدل التضخم بشكل كامل من قبل إدارة المصرف، فسيكون هناك تأخير في تعديل سعر الفائدة وبالتالي تأثير سلبي على الأرباح. استخدمت أيضًا معدل التضخم كمحدد اقتصادي كلي لربحية المصرف. لقد وثقت هذه الدراسات علاقة إيجابية، والتي يتم تفسيرها على أنها دليل على أن الدخل المصرفي يزداد مع التضخم أكثر من زيادة تكاليف المصارف. تركيز المصرف، يتم احتساب الحصة السوقية على أنها حصة المصرف الفردي في الأصول من إجمالي أصول المصرف في السوق. وفقًا لفرضية القوة السوقية النسبية، يمكن للشركات التي لديها منتجات متمايزة جيدًا زيادة حصتها في السوق وممارسة قوتها السوقية في منتجات التسعير، وبالتالي تحقيق أرباح غير عادية، إلى أن تركيز المصارف في السوق يُقاس على أنه جزء من أصول المصارف التي تحتفظ.

٤.٣- العلاقة بين الاستدامة والأداء المالي للشركات

تم استخدام العلاقة بين الاستدامة والأداء المالي للشركات مختلفة في الأدبيات المصرفية اعتمادًا على أهداف البحث. على الرغم من أن الأدلة على العلاقة بين الاستدامة والأداء المالي للشركات غامضة، إلا أن العديد من الدراسات تجادل بأن حجم الشركة يؤدي دورًا مهمًا في شرح مستوى ممارسات الاستدامة الخاصة بهم وبوجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تخلق قيمة للشركات الصغيرة جدًا أو الكبيرة جدًا. في القطاع المالي، وُجد أن الشركات الكبيرة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر من الشركات الصغيرة. (Alsayegh,2021)

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والنتائج والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

تعد الاستدامة الاجتماعية والبيئية من أهم الاتجاهات في الأسواق المالية في العقد الماضي. يوضح البحث لماذا يجب أن تتابع المؤسسات المالية مثل هذا المسعى التي تتطلع إلى تحسين أداء أعمالها، ولا سيما الأداء المالي. لم تكن الدراسات السابقة قادرة

على تحديد القنوات التي من خلالها يؤدي أداء الاستدامة الاجتماعية والبيئية إلى إحداث تأثير إيجابي على الأداء المالي للمصرف. على هذا النحو، سعينا من فهم العلاقات بين المتغيرات المحددة في النموذج وتسمح باختبار المزيد من الفرضيات بشكل فردي. استخدم البحث العديد من النماذج التجريبية في فهم مساهمة الاستدامة الاجتماعية والبيئية في أداء أعمال المصارف. تناولنا أيضًا المتغيرات الخاصة بالمصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي. يساعد تضمين مصطلح التفاعل في البحث أيضًا على فهم كيفية توجيه هذه الاستدامة الإيجابية إلى أداء أعمال المصارف. يمكن تصنيف النتائج الرئيسة إلى ثلاث نقاط رئيسة.

١.يتضح من النتيجة أن عائد المصارف على حقوق الملكية (ROE) عندما يتم التحكم فيه للوصول إلى التمويل، يشير إلى تأثير كبير. يمكن ملاحظة نتائج مماثلة للتمويل البيئي. ما يعنيه هذا هو أن الأداء المالي للمصرف سوف يتحسن في حالة تركيز المصرف وتعزيز الوصول إلى ممارسات التمويل. وبالمثل، إذا قامت المصارف بتوسيع تمويلها لمشاريع الأثر البيئي، فسيتم ترجمة ذلك إلى أداء أعمال إيجابي للمصرف.

٢. يشير تحليل مصطلح التفاعل إلى أن جودة الإدارة أو كفاءة الشركة هي إحدى القنوات التي يمكن أن تتدفق من خلالها القيمة من أداء الاستدامة للوصول إلى التمويل إلى أداء أعمال المصارف. وهذا يدعم النتائج والحجة القائلة بأن أداء الشركة يتحسن مع زيادة الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد نمو القروض أيضًا على أنه وسيلة أخرى يمكن أن يتدفق بها الوصول إلى التمويل والتمويل البيئي إلى الأداء المالي للمصارف.

٣.من تحليل يبدو أن المصارف الصغرى لها تأثير كبير على ربحية المصارف فيما يتعلق بالوصول إلى التمويل. من الواضح أيضًا أن متغير الوصول إلى التمويل مهم للمصارف ذات إجمالي الأصول الأقل. في الأساس، سيكون للمصارف الصغرى

تأثيرًا كبيرًا مقارنة بالمصارف الكبرى عندما تشارك في توفير الوصول إلى مبادرات التمويل. نجد أن الاختلافات في حجم المصرف لا تهم لأن التمويل البيئي ليس ذا دلالة إحصائية في كل من المصارف الصغيرة والكبيرة.

بناءً على البحث، سيكون لدى المستثمرين والمحللين في السوق فهم أفضل للاستدامة الاجتماعية والبيئية وكيف تؤثر على أداء الشركة بشكل عام، والمصارف بشكل خاص. يمكن استخدام ذلك للتقييم المستقبلي للأداء المالي وأداء المصرف البيئي والاجتماعي (ESG) وما إذا كان سيتم دفع قسط التأمين أو الخصم وفقًا لذلك. لذلك، يتم تحفيز المؤسسات المالية على التخرج من الغسل الأخضر أو الإيثار إلى الأهداف الاستراتيجية من خلال دمج الاستدامة الاجتماعية والبيئية في أهداف استراتيجية الأعمال وأداء الأعمال. نظرًا لأن المستثمرين أصبحوا أكثر تعقيدًا وإدراكًا لتأثيرات أجزاء مختلفة من المعلومات المالية على الأداء المالي المستقبلي للشركة، فإن أسعار الأسهم تدمج هذه المعلومات بكفاءة أكبر وبأقل تحيز. يعني التحسن في بيئة المعلومات أن الفرص وحدها قد تضاءلت. توجد هذه الصورة في تناقض تام مع حالة ظروف معلومات الاستدامة الاجتماعية والبيئية، يؤدي هذا الغموض إلى ظهور فرص للمستثمرين الذين يقومون بتحليل بيانات الاستدامة الاجتماعية والبيئية جنبًا إلى جنب مع المعلومات المالية.

٢.٤ – النتائج

هذا البحث له أيضًا آثار وانعكاسات على تطوير السياسة والتنظيم في القطاع المصرفي. يمكن استكشاف هيكل الحوافز المتدرج من قبل واضعي السياسات والمنظمين لتشجيع المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم على تبني ممارسات الاستدامة الاجتماعية والبيئية، على عكس المتطلبات العامة. مثلا، توفر هيئة وضع المعايير العالمية للإبلاغ عن الاستدامة، للموقّعين عليها إرشادات ومعالم لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة. ثانيًا، يجب أن يسعى واضعو السياسات إلى خلق بيئة مؤسسية تفضي إلى ممارسات الاستدامة الاجتماعية والبيئية في القطاع المالي. أنه

إذا سُمح له بالعمل في بيئة سياسية واقتصادية مواتية، إلى جانب تكافؤ الفرص أمام وآفاق تحقيق الأرباح، يمكن للقطاع المالي أن يكون مساهماً هاماً في الاقتصاد. من أجل تجنب أي عواقب غير مقصودة للوائح التنظيمية غير المنتجة وبيئة تعزز صياغة السياسات المستنيرة، يجب على المصارف التفكير في لعب دور استباقي وتعاوني مع المنظمين وصانعي السياسات. كما ينبغي أن ينظر واضعو السياسات في تحفيز المصارف والمؤسسات المالية على أن تصبح أكثر مراعاة للبيئة من خلال تدابير مثل فرض الضرائب على المنتجات أو الخدمات الضارة بيئياً؛ فرض نسبة من المساحات الخضراء إلزامية في تمويل مشاريع التنمية؛ ومنح خصومات ضريبية للأنشطة الصديقة للبيئة داخل المجتمعات. هذه الحوافز مناسبة. تعقيد العوامل المرتبطة بالإجراءات المؤيدة للبيئة داخل المجتمعات. مثلا، على الرغم من أن الناس يدركون أن المساحات الخضراء تؤدي إلى رضا أفضل عن الحياة، فإن هذا الدافع الأساسي يمكن أن يطغى عليه من خلال دوافعهم للراحة الشخصية. ووجد البحث أيضًا أن المعرفة البيئية قد تدفع أو لا تقود الإجراءات المؤيدة للبيئة إذ تتأثر القرارات الشخصية بالعديد من العوامل الأخرى بما في ذلك التركيبة السكانية والقيم والثقافة. تواجه المصارف والمؤسسات الأخرى حججًا مماثلة في ظل المفهوم الكلاسيكي لتعظيم الربح. يمكن توسيع البحث في المجالات التالية. أولاً، مع فترة البيانات الممتدة، يمكن أن يستخدم البحث تقدير السلاسل الزمنية التي قد تستمد نتائج تقدير مختلفة. يمكن أن تطبق الدراسة المستقبلية للتحقيق في العلاقة بين أداء الاستدامة الاجتماعية والبيئية ومحددات أداء المصرف وكذلك تأثير السببية العكسية. ثانياً، رهناً بتوافر البيانات، يمكن أن يمتد البحث ليشمل بُعد الحوكمة في مقياس أداء الاستدامة. أخيرًا، فإن تقييم كيفية تأثير أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالأمم المتحدة السبعة عشر التي أدخلتها الأمم المتحدة حديثًا على أداء أعمال المصارف يتطلب مزيدًا من الدراسة. قد يشمل ذلك تقييم كيفية مساهمة أعمال المصارف في تحقيق هذه الأهداف إما من خلال الوصول إلى التمويل أو الاستثمار أو التمويل أو التأمين أو زيادة

المخاطر أو التأثير على الاستدامة الاجتماعية والبيئية الإيجابية على زبائنها من الشركات والتي قد تخلق فرصًا لقيمة مشتركة.

٣.٤- التوصيات

بناءً على النتائج، أوصى البحث بما يلي:

١.مطلوب من واضعي السياسات والمنظمين تحسين مدى المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال توسيع الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية المتعلقة بإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات في العراق.

٢.يتم تشجيع صانعي السياسات والمنظمين على إنشاء مؤشر CSRD رسمي يمكن استخدامه لتقييم ومقارنة ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح بين المصارف العراقية. يمكن أن يؤدي إنشاء مثل هذا المؤشر إلى تعزيز وعي المصارف بالمسؤولية الاجتماعية وتحفيزها على الانخراط بشكل أكبر في هذا المجال.

٣.يجب على المصارف المضي قدما في أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال المشاريع التطوعية المتعلقة بالموظفين والمجتمع مثل حضانات مشاريع البنية التحتية لأطفال الأمهات العاملات والتي تدعم الرفاهية الاجتماعية للموظفين وتعزز تنمية المجتمع.

٤. على مؤسسات المجتمع تحديد مفهوم شامل للمسؤولية الاجتماعية للشركات بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العراقي. استقطاب المؤسسات العربية والدولية للقيام بمسؤولياتها تجاه الشباب العراقي وضرورة دعم برامج الشباب الاجتماعي.

المصادر

1.Balout Manar Basim M.(2021), The Impact of Social and Environmental Sustainability Disclosure on Banking Financial Performance: Analysis of the Banking Sector in Palestine and Jordan, This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the

Requirements for the Degree of Master in Accounting, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2.CampaignId=16981&gclid=Cj0KCQjwyOuYBhCGARIsAIdGQRMZKZPDjQqTXOhGzYZYez_MsvzIuDhpbClgw_5BcXkSch1p85SKjEEaAgSMEALw_wcB&gclsrc=aw.ds
3.Lassoued Naima Imen Khanchel ,(2022), ESG Disclosure and the Cost of Capital: Is There a Ratcheting Effect over Time?, Sustainability 2022, 14, 9237. https://doi.org/10.3390/su14159237 https://www.mdpi.com/journal/sustainability.
4.Alsayegh Maha Faisal Rashidah Abdul Rahman,(2021), Determinants of Corporate Environment, Social and Governance (ESG) Reporting among Asian Firms, J. Risk Financial Manag. 2021, 14, 167. https://doi.org/10.3390/jrfm14040167
https://www.mdpi.com/journal
5.Nizam E, Ng A, Dewandaru G, Nagayev R, Nkoba MA, The Impact of Social and Environmental Sustainability on Financial Performance: AGlobal Analysis of the Banking Sector, Journal of Multinational Financial Management (2019), https://doi.org/10.1016/j.mulfin.2019.01.002
6.Liliana Feleaga Oana Marina Batae , Voicu Dan Dragomir ,(2021), The relationship between environmental, social, and financial performance in the banking sector: A European study, Contents lists available at Science Direct Journal of Cleaner Production journal
homepage: www.elsevier.com/locate/jclepro.
7.Aras, G., Tezcan, N., Kutlu Furtuna, O., 2018. The value relevance of banking sector multidimensional corporate sustainability performance. Corp. Soc. Responsib. Environ. Manag. 25, 1062e1073. https://doi.org/10.1002/csr.1520
8.Buallay, A., 2019a. Sustainability reporting and firm's performance: comparative study between manufacturing and

banking sectors. Int. J. Prod. Perform. Manag. 69, 431e445. https://doi.org/10.1108/IJPPM-10-2018-0371
9.Birindelli, G., Ferretti, P., Intonti, M., Iannuzzi, A.P., 2015. On the drivers of corporate social responsibility in banks: evidence from an ethical rating model. J. Manag. Govern. 19, 303e340. https://doi.org/10.1007/s10997-013-9262-9
10.Gangi, F., Meles, A., D'Angelo, E., Daniele, L.M., 2019. Sustainable development and corporate governance in the financial system: are environmentally friendly banks less risky? Corp. Soc. Responsib. Environ. Manag. 26, 529e547. https://doi.org/10.1002/csr.1699
11.Huang, D.Z.X., 2019. Environmental, social and governance (ESG) activity and firm performance: a review and consolidation. Account. Financ. acfi. 12569 https://doi.org/10.1111/acfi.12569.
12.Harkin, S.M., Mare, D.S., Crook, J.N., 2020. Independence in bank governance structure: empirical evidence of effects on bank risk and performance. Res. Int. Bus. Finance 52, 101177. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2019.101177
13.Grove, H., Patelli, L., Victoravich, L.M., Xu, P.T., 2011. Corporate governance and performance in the wake of the financial crisis: evidence from US commercial banks. Corp. Govern. Int. Rev. 19, 418e436. https://doi.org/10.1111/j.1467-8683.2011.00882.x
14.Mirzaei, A., Moore, T., & Liu, G. (2013). Does market structure matter on banks' profitability and stability? Emerging vs. advanced economies. Journal of Banking and Finance, 37(8) 2920–2937. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2013.04.031
15.Andres, P. de, Vallelado, E., 2008. Corporate governance in banking: the role of the board of directors. J. Bank. Finance 32, 2570e2580. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2008.05.008.
16https://www.msci.com/who-we-are/about-us
17A.lJabouri, A. A., & Mohammed, S. J. (2020). The impact of marketing deception in the e-procurement decision/exploratory study of students of the Business Department at the Faculty of

Administration and Economics at Iraqi universities. TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 39(128), 129-149.
18.Al Jabouri, A. A. N., & Kadhum, S. A. (2021). Flying instruments and their impact on the national economy and the extent of their control (CTS guidelines model).
19.Al-Jubouri, A. A. N. (2020). The formal framework and strategic approach to HRM during the crisis: An applied research in Al-Najaf Al-Ashraf Clothes Factory.
20.Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. (2022). Marketing religious tolerance and its role in peaceful coexistence between religions and its impact on the local economy is an applied study in Iraq. Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS), 3(1), 1-14.
21.Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. A. K. (2020). Viral Marketing and its Role in Making a Global Economic Crisis: COVID Virus as a Model.
22.Al-Jubouri, A. A. N. (2020). Museum marketing skills and how to use them to attract international tourists. Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies Volume, 4(2), 87-104.
23.Al-Jubouri, A. A. N., & Fleifal, A. A. (2020). The Influential Connection between Knowledge Hiding and Workplace Ostracism in Iraq.
24.Al Jabouri, A. A. N. The comparative role between commercial and Islamic banks in Iraq: Rafidain Commercial Bank, Tigris Bank and Islamic Euphrates-Case Studies.

25.Mohammeda, S. J., Al-Jubourib, A. A., & Abdulhasan, I. Toxic and Bullying Behaviour in the Workplace: The Relationship and Impact.
26.Al-Jubouri, A. A. N. The impact of banking marketing on Iraqi consumer behavior (a sample of Iraqi commercial bank employees).

27.Al-Jobori, A. A. N. (2019). Social media and its impact on hotel marketing strategy through proactive service (for a sample of tourist hotels in Baghdad). Adab Al-Kufa, 1(39).

دور التمويل الاخضر في تنمية المشاريع الاستثمارية النظيفة -دراسة لواقع التمويل الاخضر في العراق

The Role of Green Financing in the Development of Clean Investment Projects
A study of the reality of green financing in Iraq

أ.م.د.شذى عبد الحسين جب
الجامعة التقنية الوسطى
الكلية التقنية الادارية/ بغداد

م.د. شاكر محسن صابر
وزارة النقل

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان دور التمويل الاخضر في تنمية مشاريع الطاقة النظيفة من خلال دراسة واقع التمويل الاخضر في العراق والمبادرات الحكومية والدولية بهذا الخصوص، وذلك لعرض لفت الانتباه لأهمية هذا النوع من التمويل المبتكر في تحقيق المنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض حالة العراق توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها، عدم تبني الحكومة سياسة واضحة او شاملة اتجاه المشاريع الخضراء او تمويلها الامر الذي يسهم في التشجيع والاقبال على اقامة هكذا مشاريع من قبل المستثمرين وتوجيه استثماراتهم نحوها.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
عدد الصفحات ١٩٥- ٢٣٦

تحتاج مشاريع الطاقة النظيفة لأدوات تمويلية غير تقليدية تتمثل في التمويل الاخضر واداواته، اذ توفر ادازات التمويل الاخضر مجموعة من الشروط تؤهل المشاريع النظيفة للحصول على التمويل. اذ ادى الخوف من الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية على التنوع الحيوي وعلى الصحة البشرية، ومستقبل الاقتصاد العالمي الى رفع حجم الاهتمام العالمي بأسباب هذه الظاهرة، وان اهم هذه الاسباب هو السلوك البشري غير المسؤال واللاعقلاني اتجاه الموارد والبيئة، والذي ادى الى استهلاك الموارد غير المبرر وغير المدروس، الامر الذي شجع على أنماطإنتاجية مضرة للبيئة وللعيش.

وهذه المشكلة أعطت إشارات قوية الى ضرورة مراجعة النهج الاقتصادي المتبع بسبب الأزمات التي يفرزها بين الحين والاخر، والتي تراوحت بين أزمات غذاء وطاقة ومال ومناخ، وتعد أزمة المناخ والبيئة الأخطر والداعي الاكبر لضرورة التحول والتغير نحو نهج اقتصادي جديد متمثل بـ" الاقتصاد الأخضر"، وهو مفهوم افرزته الاجتهادات الفكرية المالية والاقتصادية نتيجة الدروس المستفادة من الازمات المالية العالمية، التي تساهم دوما في انتاج أفكار جديدة في مجال التمويل والاستثمار، ولها القدرة على معالجة المشاكل المالية والبيئية والمناخية.

وفي ضوء ذلك فان طرح مفهوم التمويل الاخضر يمكن ان يساهم في وضع حلولا مبتكرة للأزمة العالمية، كون ادواته التمويلية (كالسندات الخضراء، والقروض الخضراء، والصكوك الخضراء، وسندات المناخ وغيرها) تعد ادوات مبتكرة لتمويل وتؤدي الطاقة المتجددة دوراً لاغنى عنه ففي عالمنا المعاصر، باعتبارها المحرك الاول للكثير من القطاعات والأنشطة الصناعية والتجارية وحتى المنزلية، ومع ظهور العولمة والتطور التكنولوجي الهائل ازداد استهلاك الطاقة التقليدية الناضبة، هذه الاخيرة التي صاحبتها أضرار بمختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومن أجل تخفيف الضغط على استخدامات الطاقة التقليدية والتقليل من مخلفاتها البيئية، أصبح التحول نحو مصادر الطاقة المستدامة (النظيفة) هدف اساسي تلجأ

إليه معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك في إطار التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناء ثقافة بيئية تشجع على تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر. لذلك اضحت الطاقة المستدامة تشكل إحد أهم مصادر الطاقة الرئيسية، ومن خلال بروز سياسات واستراتيجيات خاصة لتطوير صناعتها ودعم انتشارها والبحث في مصادرها، شجع هذا الاتجاه لتحسين مناخ الاستثمار في المشاريع الخضراء، من خلال الدفع باتجاه تشجيع مشاريع الاستثمار في الطاقة المستدامة وتكنولوجيا الطاقة الخضراء والعمل على إيجاد جميع المتطلبات لنجاحها وتمويلها.

وبما أن التمويل يمثل العنصر الاساسي لنجاح أي مشروع، جعله هذا يظهر كأحد أبرز القضايا الهامة على الصعيد الدولي، وبشكل خاص التمويل الاخضر، وهذا يرجع الى ارتفاع وضخامة تكاليف مشاريع الطاقة المستدامة، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يلقى اهتماماً كبيراً على الصعيد الدولي خصوصاً في ظل الاهتمامات الدولية الراهنة بشؤون البيئة وبقضايا تمويل المشاريع الخضراءالمشاريع النظيفة أو المشاريع الصديقة للبيئة، وقد لقت قبولا عالميا ومن أطراف وحكومات عديدة.

١_ المبحث الاول: منهجية البحث

١ .١_ مشكلة البحث:

نظرا المواجه دول العالم المختلفة العديد من التحديات بسبب التطورات البيئية الراهنة فإن التمويل الأخضر يوفر حلولا مبتكرة لبناء اقتصاديات قوية، كونه العامل الرئيس للانتقال إلى الاقتصاديات المنخفضة الكربون للوصول للتنمية المستدامة. اذ يعد التمويل الاخضر احدث انواع التمويل المبتكرة والمثيرة للاهتمام في الأسواق المالية الخضراء التي يمكن تتبناها الدول كشكل من أشكال آليات تمويل التنمية، وتمويل مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة وتغير المناخ.

وعلى الرغم من ارتفاع اصدرات ادوات التمويل الاخضر في السنوات القليلة السابقة وزيادة عددها، الا أنه لا تزال هناك عوائق أمام الدخول للأسواق المالية الخضراء و

العديد من التحديات التي يجب معالجتها. ونظرا لأهمية التمويل لخضراء، فان هذا البحث يتناول حتمية اللجوء إليها وإبراز دورها في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة والمتمثل بمشاريع الطاقة النظيفة خصوصا في العراق الذي يعاني ازمات بيئية مختلفة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١.ما مدى مساهمة التمويل الاخضر في تعزيز البعد البيئي لمشاريع التنمية المستدامة المتمثل بمشاريع الطاقة النظيفة؟.

٢. كيف يتم ضمان حصول المشاريع الخضراء على التمويل؟

١ .٢_ فرضيات البحث: يستند هذا البحث إلى بناء الفرضيتين التاليتين:

– يرتبط تمويل المشاريع النظيفة بأدوات تمويلية غير تقليدية ومضمونة.

– التمويل الاخضر يتضمن مبادئ توجيهية لتأهيل حصول المشاريع النتظيفة على التمويل.

٣_ أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

أ– التعرف على المشاريع النظيفة وطرق تمويلها.

ب– البحث عن كيفية استعمال التمويل الأخضر لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات والمشاريع البيئية التي تصب في مسار التنمية المستدامة.

ج–معرفة التطورات المستقبلية التي يمكن أن تنجر عن إصدارات السندات الخضراء في مجال مواكبة التحديات البيئية للمشاريع وتمويل مشاريع الطاقة الخضراء.

د–الوقوف على تجربة العراق المتواضعة تمويل مشاريع الطاقة النظيفة.

١ .٤_ أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من أهمية موضوعها كونه من المواضيع الحديثة للدراسات المالية والاقتصادية ويمكن عرض الأهمية في النقاط الاتية:

أ. تناول موضوع له أهميته بالنسبة للتمويل في الاستثمارات الصديقة للبيئة والتنمية المستدامة.

ب. التسارع الدولي للعمل بالتمويل الاخضر خاصة وأنه أدرج ضمن برنامج البيئة للامم المتحدة وقد أصدر دليلاً خاصاً بشأن الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة.

ج–تهتم الكثير من الدراسات بسوق التمويل الأخضر وتأثيره على البيئة قبل كل شيء، فسوق التمويل الأخضر هو وسيط ائتماني لحركة رأس مال حماية البيئة، ويتبنى طريقة الخدمة لجمع الأموال وتخصيصها للمشاريع الخضراء.

د–إن مفاهيم التمويل الأخضر وتطبيقاته تمثل اتجاهاً بالغ الأهمية من شأنه أن يحدث تحولاً في السياسات التنموية للدول خلال المرحلة المقبلة، ما يعزز مرونة اقتصادات المستقبل واستدامتها.

هـ–يساهم سوق التمويل الأخضر في تحسين الانتاجية عن طريق المؤسسات المالية التي تتعامل مع الصناديق النقدية، وتعمل حركة أموال العملات على تعزيز تداول السلع وفقاً لمتطلبات السوق، وسندات عوامل الانتاج المختلفة بسرعة وتشكل انتاجية جديدة.

ز–التركيز على التمويل الاخضر بعد كورونا، فقد وجهت الجائحة تركيز الدول على المخاطر الاجتماعية الأكثر إلحاحاً مثل الصحة والتوظيف، ولا شك في أن إعادة بناء الاقتصاد من أولويات جميع الدول، ومع ذلك يجب الانتباه إلى أن التعافي الاقتصادي من الجائحة قد يستغرق عدة سنوات.

٢_ المبحث الثاني : الاطار النظري للتمويل الاخضر

٢ .١_ مفهوم التمويل الاخضر

على مدار العقد الماضي، شهد سوق التمويل الأخضر العالمي نموًا سريعًا، في ظل تطوير أدوات مالية مثل السندات الخضراء، والقروض الخضراء، وصناديق الاستثمار الخضراء، والتأمين الأخضر، والصكوك الخضراء. وعلى الرغم من إصدار أول سندات خضراء في عام ٢٠٠٨، فقد تطور السوق بشكل كبير لحشد التمويل لصالح

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال توفير الهياكل المبتكرة والتصنيفات والأطر الحاكمة.

ومن اجل التعرف على مفهوم التمويل الاخضر نستعرض في الجدول (١-٢) عدة تعاريف من وجهات نظر مختلفة:

جدول (١-٢)

مفهوم التمويل الاخضر

ت	المصدر والسنة والصفحة	مفهوم التمويل الاخضر
1	Raki and) (Mitic, 2012: 54	التمويل الأخضر نوع من التمويل الموجه نحو المستقبل والذي يسعى في نفس الوقت إلى تطوير الصناعة المالية، وتحسين البيئة، والنمو الاقتصادي، ويشتمل التمويل الأخضر على تقنيات جديدة ومنتجات مالية وصناعات وخدمات تراعي البيئة وكفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الملوثات لدعم النمو الأخضر يعد منخفض الكربون
2	(Hohne, et al, 2012: 3)	يشير مصطلح التمويل الاخضر الى التدفقات النقدية من المشاريع التي تضيف منفعة، والمشاريع التي تسهم في التقليل أو الحفاظ على تدفقات المواد المستنفدة للأوزون، والتدفقات المالية المتعلقة باستهلاك البشر للمنتجات ذات التاثير البيئي.
	Bohnke, et al, 2015: 4	يشمل التمويل الأخضر جميع أشكال الاستثمار أو الإقراض التي تراعي التأثير البيئي وتعزز الاستدامة البيئية. وأحد العناصر الرئيسة في) (GF) SUSTAINABLE FUTURE GLOBAL GROWTH FUND) هو الاستثمار والخدمات المصرفية المستدامة ، اذ يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض على اساس الفحص البيئي وتقييم المخاطر لتلبية معايير الاستدامة البيئية.
3	(Höhne, et .al, 2012:7)	والتمويل الأخضر مصطلح واسع يمكن أن يشير إلى الاستثمارات المالية المتدفقة إلى مشاريع ومبادرات التنمية المستدامة والمنتجات والسياسات البيئية التي تشجع على تنمية اقتصاد أكثر استدامة. ويشمل التمويل الأخضر مثلا تمويل المناخ، فهو يشير أيضاً إلى مجموعة واسعة من "الأهداف البيئية الأخرى كالتحكم في التلوث الصناعي، أو الصرف الصحي للمياه، أو حماية التنوع البيولوجي.
4	Sharif,) .(2018: 59	يشير مفهوم التمويل الاخضر إلى سلسلة من الوسائل الإدارية التي تتطلب من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى إجراء البحوث والتطورات لإنتاج مرافق معالجة التلوث، والمشاركة في حماية البيئة واستعادتها.
5	(Peng, et	يشير التمويل الأخضر إلى الأنشطة الاقتصادية التي تدعم تحسين البيئة،

	(al, 2018: 95،	والتي يمكنها التعامل مع تغير المناخ واستخدام الموارد بكفاءة، وبمعنى آخر هو الاستثمار والتمويل وتشغيل المشاريع وإدارة المخاطر للمشاريع الموجهة لحماية البيئة وتوفير الطاقة والطاقة النظيفة والنقل الأخضر والخدمات المالية للأبنية الخضراء.
6	(Al-Sheryani & Nobanee, 2020: 2)	التمويل الأخضر هو مفهوم يجمع بين استخدام العمليات التجارية الحساسة للقضايا البيئية، ويتم تعريف هذا المفهوم من خلال سلوك جميع الأطراف المشاركة في سلسلة التوريد للسلع والخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال مقدمي الموارد المالية ومنتجي السلع والخدمات ومستهلكي السلع والخدمات.
7	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢٠	التمويل الأخضر هو تمويل يستهدف "تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية."
٨	(حمدي وسلكة، ٢٠٢٠: ٥٧٥)	يعرف على أنه الخدمات المالية التي تساعد على زيادة الاستثمار والتمويل وعمليات المشروع وادارة المخاطر في مجالات حماية البيئة والحفاظ على الطاقة والطاقة النظيفة والنقل الاخضر والمباني.

وكذلك يتعلق بتمويل التخفيف والتكيف مع الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، ويشير التخفيف المالي الى التدفقات الخاصة بالاستثمارات في المشاريع والبرامج التي تسهم في تقليل أو تجنب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHGs)، في حين يشير التكيف المالي الى التدفقات المالية الخاصة لالاستثمارات التي تسهم في الحد من تعرض السلع والأشخاص لآثار تغير المناخ (Höhne, et al, 2012:7).

ويسهم التعريف التمويل الأخضر في تعريف المنتجات المالية الخضراء ويوفر أساساً لتحفيز الاستثمار الأخضر من خلال تأثيرات السمعة، كما انه يمثل جميع أشكال الاستثمار أو القروض التي تراعي الآثار البيئية وتعزز الاستدامة البيئية (Chung– Lien,et al, 2020: 305)، ويتضمن التعريف ثلاثة معاني (Nishimura, 2017: 114):

أ. الغرض من التمويل الأخضر هو دعم المشاريع المفيدة بيئياً في حين تشمل الفوائد البيئية دعم التحسينات البيئية، والتعامل مع تغير المناخ والاستخدام الفعال للموارد.

ب. يقدم المجموعة الرئيسة للمشاريع الخضراء، ويعرف ويصنف مختلف المنتجات المالية الخضراء مثل الائتمان الأخضر والسندات الخضراء والأسهم الخضراء أهمية إرشادية كبيرة في المستقبل.

من الواضح أن التمويل الأخضر يشمل الخدمات المالية التي تدعم الاستثمار وتمويل المشاريع الخضراء وعمليات المشاريع وإدارة المخاطر، مما يشير إلى أن التمويل الأخضر لا يشمل أنشطة التمويل مثل القروض وإصدار الأوراق المالية فحسب، بل يشمل أيضاً المخاطر أنشطة الإدارة مثل التأمين الأخضر وكذلك أعمال تمويل الكربون بوظائف متعددة، إذ سيساعد تحديد التمويل الأخضر بشكل واضح رسم المنتجات المالية الخضراء، وعلى هذا الأساس المؤسسات الخضراء والمستثمرين في المجالات الخضراء في الحصول على تأثير السمعة الذي يستحقونه وتشجيع المزيد من الاستثمار الأخضر.

وغالباً ما يستخدم التمويل الأخضر بالتبادل مع الاستثمار الأخضر، ولكن من الناحية العملية، فإن التمويل الأخضر هو نضرة أوسع واشمل من الاستثمارات الخضراء كما حددتها (Bloomberg New Energy Finance) وغيرها، والأهم من ذلك أنها تشمل تكاليف تشغيل الاستثمارات الخضراء غير المدرجة تحت تعريف الاستثمار الأخضر، وبذلك فانه سيشمل تكاليف التهيؤ للمشروع وحيازة الأراضي الذان يشكلان تحديات تمويلية واضحة (Zadek & Flynn, 2013: 6).

يتسم التمويل الأخضر بأنه مساعدة مالية من أجل التنمية الخضراء، مما يقلل من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون) (GHGs) (Greenhouse Gas) وتصريفات السموم الجوية بشكل أساسي، وتظهر التنمية الخضراء من خلال التقاعل بين الاقتصاد والأرض. والتمويل الأخضر هو تمويل التطورات الحديثة والمالية لتخفيض انبعاثات المواد الضارة بالأوزون وغيرها من الملوثات البيئية(Sharif, 2018: 62) .

ولكن حتى الان لا يوجد تعريف دقيق ومقبول بشكل عام للتمويل الأخضر بسبب عدم تضمين العديد من المنشورات الدولية الخاصة بمؤسسات التمويل تعريفا للتمويل

الاخضر، فعلى سبيل المثال لا تتضمن مؤسسة التمويل الدولية (IFC, 2013) تعريفاً للتمويل الأخضر، على الرغم من انها مؤسسة متخصصة في تعبئة الأموال العامة والخاصة للاستثمار الشامل للنمو الأخضر في البلدان النامية والبلدان منخفضة الدخل (Lindenber, 2014: 1).

وفي حين يتزايد استخدام مصطلح (التمويل الأخضر) عالمياً، إلا أنه لا يحتوي على تعريف متفق عليه عالمياً، فقد وصفت مجموعة دراسة التمويل الأخضر لمجموعة العشرين في عام (٢٠١٦)، التمويل الأخضر بأنه تمويل الاستثمارات التي توفر منافع بيئية في السياق الأوسع للتنمية المستدامة بيئياً، ويتضمن تعريفات على مستوى الأدوات المالية (المؤشرات الخضراء أو السندات الخضراء)، والقطاعات الفرعية للسوق المالي (التأمين الأخضر أو الخدمات المصرفية الخضراء)، والتعريفات المستخدمة من قبل المنظمات الدولية (OECD)، وكذلك الوطنية والدولية.

وهناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالعلاقة بين البيئة والتمويل: كالتمويل المستدام، والبيئة، وتمويل الكربون، والتمويل المناخي، والعلاقة بين هذه المفاهيم موضحة في الاتي (Sachs, et al, 2019: 41-42):

أ. **الاستدامة:** التمويل المستدام هو ممارسة إنشاء قيمة اقتصادية واجتماعية من خلال النماذج والمنتجات والأسواق المالية التي تكون مستدامة بمرور الوقت، فهو يراعي الاستثمارات الأكثر توسعية وشمولية، مع مراعاة ليس فقط الجانب البيئي ولكن أيضاً الجانب الاجتماعي وقضايا الحوكمة

ب. **البيئة:** التمويل البيئي هو المال والاستثمار الذي يستهدف البيئة الطبيعية (الهواء، الماء، التربة، ... إلخ) وتعد الشؤون الطبيعية الضرر البيئي بمثابة مخاطر مالية، وبموجب التمويل البيئي يحظر تمويل المشاريع التي تضر بالبيئة أو قد تلحق الضرر بها، وهذا المفهوم أوسع من مفهوم البيئة الخضراء من اذ أنه يركز على حماية البيئة، والتي قد لا تسهم في النمو الاقتصادي.

ج.**الكربون:** يوفر الكربون موارد للمشاريع التي تهدف إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد

الكربون والغازات الباعثة للحرارة الأخرى، ومن خلال سوق تداول الانبعاثات يمكن تداول ادوات تمويل الكربون في الأسواق الفورية واسواق المشتقات، فضلاً عن امكانية الاستثمار في سوق تداول الانبعاثات من خلال صندوق الكربون.

د.المناخ: تدعم الشؤون المناخية أنشطة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته لتحقيق اقتصاد منخفض الكربون وتنفيذ تنمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ، كما يدعم الوضع المناخي مشروعات التكيف غير المدرجة في تمويل الكربون

والشكل (٤-٢) يوضح العلاقة بين التمويل الاخضر والانواع الاخرى من التمويل ذات الصلة بالبيئة.

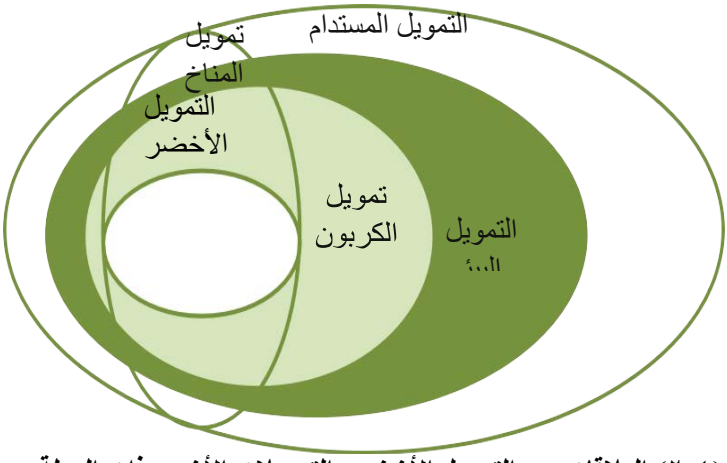

الشكل (٤-٢) العلاقات بين التمويل الأخضر والتمويلات الأخرى ذات الصلة

Source: Noh, Hee Jin, 2019, Financial Strategies to Accelerate Green Growth, Asian Development Bank Institute, p 42.

ومن استعراض المفاهيم السابقة للتمويل الأخضر، يرى الباحث أن التمويل الأخضر يشمل تمويل الاستثمارات الخضراء العامة والخاصة، بما في ذلك التهيئة للمشروع وتكاليف رأس المال للمجالات الآتية:

أ- السلع والخدمات البيئية (مثل إدارة المياه أو حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية).

ب- الوقاية والتقليل والتعويض عن الأضرار التي لحقت البيئة والمناخ (مثل كفاءة الطاقة أو السدود).

ج–تمويل السياسات العامة (بما في ذلك التكاليف التشغيلية) التي تشجع على تنفيذ مشاريع ومبادرات التخفيف من الأضرار البيئية أو التكيف مع مكونات النظام المالي التي تتعامل بشكل خاص مع الاستثمارات الخضراء، مثل صندوق المناخ الأخضر أو الأدوات المالية للاستثمارات الخضراء (مثل السندات الخضراء والصناديق الخضراء المهيكلة)، بما في ذلك شروط أطرها القانونية والاقتصادية والمؤسسية المحددة.

د–المنتجات المالية مثل القروض والتأمين والاسهم والسندات وغيرها من اجل تمويل المشروعات الخضراء او الصديقة للبيئة، وتشمل تلك الاستثمارات كل من الطاقة المتجددة ومعالجة النفايات واعادة تدويرها وتدوير مياه الصرف الصحي وحماية التنوع البيولوجي والتخفيف من التلوث الصناعي.

هـ–الاموال التي تحقق التوازن الاستراتيجي المتوسط وطويل الاجل للاهداف البيئية والخدمية في القطاعات البيئية بالشكل الذي يضمن تلبية حاجات الافراد من السلع والخدمات وبين المحافظة على البيئة ودوام مواردها.

٢ .٢_ نشأة التمويل الاخضر

طُورت النماذج الاقتصادية مع وفرة من السلع والخدمات التي تنتجها الطبيعة، وكان ذلك في بداية الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر، وكان العمل ورأس المال من عوامل الإنتاج النادرة لتحسين الإنتاج الاقتصادي، في حين كانت الطبيعة وخدماتها متاحة مجاناً، لكن الثورة الصناعية كان لها تأثيرات عميقة في الاقتصاد والمجتمع والنظام البيئي العالمي، فأصبح المجتمع البشري يعتمد إلى حد كبير على الوقود الأحفوري وغيره من الموارد غير المتجددة، ويرجع ذلك جزئياً إلى استنفاد الغابات كوقود، وأتاح هذا الاستخدام المتزايد للطاقة الوصول إلى المواد الخام الأخرى، والتقدم التكنلوجي الذي يعتمد على الوقود الأحفوري (بدءاً من المحرك البخاري)، الذي ساهم بإنتاج غير مسبوق للسلع الاستهلاكية، مما أدى إلى تحفيز النمو الاقتصادي والسكاني، كما أدى التحضر إلى تقليل الأراضي الصالحة للزراعة، وارتفاع انشطة إزالة الغابات(Daly and Farley, 2004: 19).

وبالعودة إلى أوائل السبعينات كان نادي روما (Club of Rome) أول من سلط الضوء على أن نظام الأرض لا يمكنه دعم معدلات النمو الاقتصادي والسكاني بعد عام (٢١٠٠) حتى مع التكنلوجيا المتقدمة (Dirk & Willem, 2019: 5). وفي تقريرهم المعنون (حدود النمو)، يفحص نادي روما خمسة عوامل أساسية تحدد وتحد من النمو على هذا الكوكب في تفاعلاتها (Meadows, et al, 1972: 64):

أ- الزيادة السكانية.

ب- إنتاج الغذاء.

ج-استنفاد الموارد غير المتجددة.

د-الإنتاج الصناعي.

هـ-توليد التلوث.

وفي التسعينات من القرن الماضي، بدأت التفكير في لعب دور أكبر في مجال تمويل المشاريع الطبيعية، والذي بدا معه نشوء الصناديق الخضراء التي تغطي التغيير في مناطق الفساد الطبيعي كتلوث الهواء، وتلوث المياه ونقصها، وازالة الغابات ونقل النفايات الميكانيكية والطبية والعائلية غير المبرر، وفقدان المساحات المفتوحة وفقدان التنوع البيولوجي، وكل هذا ادى الى خلق منتجات صديقة للبيئة وإجراء التغيير نحو الاقتصادات منخفضة الكربون والموجودات ذات الكفاءة، والتكيف مع التغيير (Chaudhary & Bhattacharya, 2006: 920).

ويعد التمويل الأخضر نوع من التمويل الموجه نحو المستقبل والذي يسعى في الوقت نفسه إلى تطوير الصناعة المالية، وتحسين البيئة، والنمو الاقتصادي، ويجب أن تتضمن الموارد الخضراء تقنيات جديدة، ومنتجات مالية، وصناعات، وخدمات تراعي البيئة وكفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الملوثات، لدعم النمو الأخضر منخفض الكربون كما في الشكل (٦-٢) (Noh, 2019: 40):

الشكل (6-٢) مجال التمويل الاخضر

Source: Noh, Hee Jin , 2019, "Financial Strategies to Accelerate Green Growth", Asian Development Bank Institute.

الشكل (٦-٢) يبين أن التمويل الأخضر هو المجال المتداخل بين عناصر تحسين البيئة وعناصرالنمو الاقتصادي وعناصر تطوير الصناعة المالية، وهو الدعم المالي للشركات الخضراء، وتطوير التكنلوجيا الخضراء، وتطوير المنتجات المالية الخضراء، والتشغيل الفعال لأسواق الكربون، والحد من الانبعاثات المعتمد من CER (Noh, 2019: 41).

والتمويل الأخضر هو مفهوم يجمع بين استخدام العمليات التجارية والحساسية للقضايا البيئية، ويتم تعريف هذا المفهوم من خلال سلوك جميع الأطراف المشاركة في سلسلة

التوريد للسلع والخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مقدمي الموارد المالية ومنتجي السلع والخدمات ومستهلكي السلع والخدمات، والجدير بالذكر أنه يمكن النظر إلى التمويل الأخضر بشكل مختلف بناءً على الطرف المعني، وعلى سبيل المثال المنظور المالي حساس لاستخدام الأموال المخصصة للحفاظ على البيئة من خلال وضع خطط ومقترحات لعوائد الاستثمار، إذ يختلف مفهوم التمويل الأخضر أيضاً عن الأساليب التقليدية للبنوك من اذ أنه خاص بالفوائد المتأتية من حماية البيئة من خلال مراعاة خطط إدارة المخاطر البيئية وكذلك استدامة الخطط، فضلاً عن ذلك يهدف التمويل الأخضر إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر إذ من المتوقع أن تقلل الصناعات الممولة من انبعاثات الكربون بهوامش كبيرة (Nobanee, AlSheryani &2020: 3).

ويمكن تقسيم مراحل التمويل الاخضر تاريخياً كما ياتي:

١. **(٢٠٠٣)**: يمكن إرجاع أصل التمويل الأخضر إلى عام (٢٠٠٣) حين كانت مبادئ المساواة، واطلاق إطار إدارة المخاطر لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في المشروع، ففي البداية اعتمدته بعض البنوك العالمية الرائدة، مثل (Citigroup Inc) والمصرف الملكي الاسكوتلندي، واليوم هناك (٩٧) مؤسسة مالية عضو في (٣٧) دولة تمارس رسمياً مبادئ التمويل الاخضر (Dave, 2007 : 12) .

٢. **(٢٠٠٧)**: على الرغم من أن مبادئ المساواة بدأت في تمويل المشاريع ذات التأثيرات البيئية الإيجابية، ولكن المتعاف عليه هو أن البداية الرسمية للتمويل الأخضر حدثت في (٢٠٠٧)، أي مع إصدار اول سندات خضراء نت قبل بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، الذي إصدر سندات التوعية بالمناخ لتمويل مشاريع للتعامل مع تغير المناخ، وفي العام نفسه، قدمت سندات خضراء لاول لمرة من قبل مجموعة من صناديق التقاعد السويدية، بمساعدة شركة نورديك الرائدة للمستثمرين الماليين الذين كانوا يسعون للمساهمة الشخصية لتقديم تأثير إيجابي على البيئة، ، كما بدأ بنك (Enskilda Banken AB) (SEB) علاقة بين مستثمرو السوق المالية

والبنك الدولي، ومنذ عام (٢٠٠٧)، أصدر البنك الدولي أكثر من (١٥٠) إصداراً سندات خضراء بـ (٢٠) عملة مختلفة، وجمع (١٣) مليار دولار أمريكي لتمويل بيئي مختلف مشاريع حول العالم (The World Bank, 2019: 4).

٣. **(٢٠١٠)**: في عام (٢٠١٠) مبادرة سندات المناخ، وهي مؤسسة دولية غير هادفة للربح تركز على المستثمر، وهي منظمة تعمل فقط من أجل تعبئة أكبر سوق رأسمالية لتغير المناخ، أطلقت نظام السندات المناخية وإصدار الشهادات، وهي مؤسسة تمويل دولية، وإحدى المنظمات الخمس الأعضاء في مجموعة البنك الدولي، وتم تحديث مبادئ السندات الخضراء لتشمل البيئة الاجتماعية وعدد صريح من المعايير لتعزيز وتنظيم الائتمان الأخضر (Climate Bonds Initiative, 2019: 3) .

٤. **(٢٠١٣)**: بحلول عام (٢٠١٣)، وافقت (٧٨) مؤسسة مالية من (٣٥) دولة مختلفة على مبادئ المساواة لتعزيز الائتمان الأخضر (Minhaz, 2019: 4).

٥. **(٢٠١٥)**: بعد اتفاق باريس تم التوصل إلى اتفاقية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في ديسمبر (٢٠١٥)، وتم تسريع إصدار السندات الخضراء ومنتجات التمويل الأخضر الأخرى، وبموجب الاتفاقية أكدت الدول المتقدمة التزامها بتعبئة (١٠٠) مليار دولار سنوياً للاستثمارات الخضراء بحلول عام (٢٠٢٠)، وسيوفر جزء من الصندوق موارد مالية للبلدان النامية للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والتكيف مع المعايير البيئية والاجتماعية لتحقيق الاستدامة، ونتيجة لذلك تضاعف حجم التمويل الأخضر تقريباً، من (٤١) مليار دولار في عام (٢٠١٥) إلى (٩٢) مليار دولار في عام (٢٠١٦).

٦. **(٢٠١٦)**: في قمة مجموعة العشرين الصينية لعام (٢٠١٦)، حقق التمويل الأخضر زخماً جديداً، كما تم إدراجه في جدول أعمال مجموعة العشرين لأول مرة،. وفي القمة وافق وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين على اقتراح تشكيل مجموعة دراسة التمويل الأخضر لمجموعة العشرين (GFSG)، التي من

شأنها التحقيق في نطاق تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات الخضراء، وتشجيع تبادل المعرفة، وبناء القدرات والالتزام في الموضوعات المالية الخضراء، وتحديد الحواجز المؤسسية والسوقية للتمويل الأخضر، وفي وقت لاحق أصدرت الصين ما قيمته (٣٦) مليار دولار من السندات الخضراء، وبالآتي ظهرت كدولة رائدة في التمويل الأخضر.

٧. **(٢٠١٧):** شهد عام (٢٠١٧) عاماً قياسياً بالنسبة للتمويل الأخضر العالمي من خلال إصدار إجمالي قدره ١٥٥,٥ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها (٧٨٪) عن العام السابق. تصدرت الولايات المتحدة والصين وفرنسا المراكز العشرة الأولى بنسبة (٥٦٪) من إجمالي الإصدارات. العديد من المؤسسات والشركات المالية الرائدة مثل فاني ماي، وشركة آبل، وبنك التنمية الصيني، والبنك الصناعي والتجاري الصيني، وكريدي أجريكول سي آي بي، وبنك التنمية الآسيوي، والتي كانت لها مساهمات ملحوظة في النمو القياسي للتمويل الأخضر.

٨. **(٢٠١٨):** بحلول عام (٢٠١٨)، وهو ما يمثل (١٦٧,٣) مليار دولار من إجمالي إصدارات السندات الخضراء من قبل (٤٤) دولة، أصبح التمويل الأخضر بالفعل في المنتجات المالية السائدة في السوق المالية العالمية (Minhaz, 2019: 5).

٢ .٣_ أهداف التمويل الاخضر

يشير التمويل الأخضر إلى تمويل كل من الاستثمارات العامة والخاصة التي تعزز الاستدامة البيئية. يرمز مصطلح "الأخضر" عادةً إلى الطبيعة والحياة والنضارة والخصوبة والنمو، وبالآتي، قد يشير التمويل الأخضر أيضًا إلى معنى حرفي للاستثمارات من أجل أسلوب حياة صحي، ويشمل الأدوات المالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية وإدارة المخاطر والمؤسسات المالية وترتيباتها واستراتيجياتها المؤسسية والأطر التنظيمية والسياسات العامة التي تهدف جميعها إلى تقديم عوامل خارجية بيئية إيجابية، ويسعى التمويل الاخضر الى تحقيق عدة أهداف منها (Lindenberg, 2014: 8):

١. تعزيز الاستثمارات المسؤولة بيئياً مثل الطاقة المتجددة والمشاريع الموفرة للطاقة والتقنيات التي تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الضارة (GHG).

٢. الحد من إزالة الغابات، والنقل والتلوث الصناعي، والبصمة الكربونية عن طريق تحفيز التقنيات منخفضة الكربون.

٣. تعزيز الطاقة النظيفة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، وبرامج إدارة النفايات.

٤. توجيه التدفقات المالية إلى الصناعات والشركات والمشاريع والتقنيات التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥. تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية بطريقة مستدامة من خلال توليد أنشطة ذات عوامل خارجية إيجابية ودائمة والتخفيف من الأضرار والمخاطر البيئية. وبالآتي، استثمارات مسؤولة بيئيا قد يشمل خفض البصمة الكربونية ودعم أهداف التنمية المستدامة مجموعة من المشاريع والمشاريع على النحو الآتي (Ahmed, 2019: 2):

أ. **الطاقة القابلة للتجديد:** قوة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والسطح الشمسي، والمنزل الشمسي، ونظام الري بالطاقة الشمسية والكتلة الحيوية والغاز الحيوي، والحرارة الأرضية طاقة، واستبدال توليد الطاقة "القائم على الفحم"، إلخ.

ب. تكنلوجيا موفرة للطاقة: شرائط الطاقة الذكية، ومراقبة الطاقة اللاسلكية ومضخة الحرارة الجوفية والأجهزة الذكية الصديقة للبيئة، وإضاءة (LED) (light-emitting diode)، .... إلخ.

ج. إدارة المخلفات: محطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومحطات معالجة مياه الصرف الصناعي ومحطة معالجة النفايات الصلبة، إلخ.

د. إعادة التدوير: إعادة تدوير نفايات المستهلك، وإعادة تدوير النفايات الصناعية ومحطة معالجة النفايات السائلة (ETP)، إلخ.

هـ. المباني الخضراء: توليد الطاقة الضوئية، والتحكم الآلي في التهوية أنظمة الإضاءة التي يتحكم فيها ضوء النهار، ومجسات الإشغال وأنظمة استخدام مياه الأمطار، إلخ.

و. صناعة الطابوق الأخضر: فرن الطابوق ذو المحور العمودي (VSBK)، وفرن هوفمان الهجين (HHK)، وفرن النفق، إلخ.

ز. النقل الأخضر: سيارة كهربائية، ومركبات الوقود الحيوي، ومركبات الهواء المضغوط، ومركبات الهيدروجين وخلايا الوقود، إلخ.

ح. الحفاظ على التنوع البيولوجي: صيانة الغابات وتجديدها، وتجديد حقول الاعشاب، وإنتاج الأسمدة الحيوية، إلخ.

٢ .٤_ أهمية التمويل الاخضر

يرتبط التمويل الأخضر ارتباطاً مباشراً بتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة مثل الصحة الجيدة والرفاهية، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، والمدن والمجتمعات المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء والحياة على الأرض، ويعد توسيع التمويل الأخضر ضرورياً أيضاً لتحقيق الهدف المركزي لاتفاقية باريس، والتي تشكل إجماعاً بين جميع الدول على احتواء درجة الحرارة العالمية التي تقل عن درجتين مئويتين، وتوضح الأقسام الآتية سبب أهمية بذل جهد كامل لازدهار التمويل الأخضر في عالم اليوم (Minhaz, 2019: 3):

١.**تغير المناخ وأمن الطاقة:** استهلاك مصادر الطاقة التقليدية (أي النفط والغاز والفحم) ينتج عنه انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)، التي تسهم في الاحتباس الحراري، وإذا لم تُحدد ستزيد متوسط درجات الحرارة العالمية بمقدار أربع إلى ست درجات مئوية أعلى من مستويات ما قبل العصر الصناعي، ومن المتوقع أن تكون العواقب وخيمة على الزراعة والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان، وفي النهاية بقاء الإنسان. ولمكافحة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، وهو جدول الأعمال الرئيس

في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) واتفاقية باريس للمناخ لعام (٢٠١٥)، وافقت الحكومات على الابتعاد عن الاستراتيجيات الحالية المدمرة بيئياً للنمو الاقتصادي والتركيز بشكل أكبر على استثمارات الطاقة المستدامة، وفضلاً عن ذلك الإفراط في الاعتماد على الوقود الأحفوري، وهو مصدر الطاقة المحدود والقابل للاستنفاد، والذي يهدد أمن الطاقة بسبب عدم القدرة على التنبؤ بتقلب الأسعار واضطرابات سلسلة التوريد، وبدون تنويع موارد الطاقة بطريقة مستدامة، لا يمكن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو، ولغرض احتواء تأثير تغير المناخ ولضمان أمن الطاقة، فإن الاستثمار في الطاقة المتجددة أمر بالغ الأهمية.

٢. **الإدارة المستدامة للنفايات:** الاتجاه الحالي للعشوائية الطائشة يعد إلقاء النفايات المنزلية والصناعية في مقالب القمامة خطراً على البيئة بكل المقاييس، وتسبب نفايات المكبات في إتلاف التربة والمياه الجوفية اذ تتسرب المواد الكيميائية السامة إلى موارد المياه وتسبب الأمراض المنقولة عن طريق المياه، إذ تنتج القمامة المتعفنة غازات كريهة وسامة، في حين أن حرق مدافن النفايات هو سبب مباشر لتلوث الهواء، ومدافن القمامة هي المكان المثالي لتربية القوارض والآفات، فضلاً عن أنه يشكل تهديداً مباشراً لصحة المجتمعات المحيطة، فإن مكب النفايات يؤدي أيضاً إلى انخفاض قيم الممتلكات في المناطق المجاورة، ويعد إلقاء النفايات الصناعية الصلبة والسائلة، في الماء ضاراً للغاية بالنظم الإيكولوجية المائية، وللحفاظ على البيئة، فإن الاستثمارات والنمو في الإدارة المستدامة للنفايات، على سبيل المثال، نظام إعادة التدوير والتصنيع، ومحطات معالجة النفايات السائلة (ETP)، ومحطات معالجة النفايات الصناعية وما إلى ذلك، يعد أمرا حيويا.

٣. **النقل الأخضر:** النقل التقليدي القائم على الوقود الأحفوري هو المسؤول عن (٢٣٪) من جميع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري و(٧٥٪) من الانبعاثات المرتبطة بالوقود الأحفوري تأتي من النقل البري (Ribeiro, 2007: 12)، وبالتالي فإن طريقة النقل التقليدية هي من المساهمين الرئيسين في ظاهرة الاحتباس الحراري،

وان ثاني أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون والهواء السام الآخر الملوثات المنبعثة من وسائل النقل قد تسبب السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي والعصبي، وأيضاً ينتج ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين، عند مزجهما في مياه السحب في الغلاف الجوي، أمطاراً حمضية تلحق أضراراً بالغة بالزراعة والغابات، ويمكن لوسائل النقل الخضراء الصديقة للبيئة، مثل (الدراجة الكهربائية أو السيارة الكهربائية أو الحافلة الكهربائية أو القطار الكهربائي أو المركبات التي تغذيها موارد الطاقة البديلة مثل الهواء المضغوط أو خلايا الهيدروجين) ان تسهم في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة بشكل كبير، لذلك يجب التأكيد على الاستثمار في قطاع النقل الأخضر من أجل مستقبل مستدام.

٤. **التصنيع المستدام:** التكنلوجيا والآلات والمعدات المعمرة في عملية التصنيع التقليدية، في كثير من الحالات، تفتقر إلى الكفاءة، وتولد نفايات صناعية مفرطة من ناحية، وتسبب تلوث البيئة من ناحية أخرى، ويهدف التصنيع المستدام إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وفعالية التكلفة والحفاظ على الطاقة وتقليل النفايات وحماية البيئة، إذ تشمل الممارسات الصديقة للبيئة والتقنيات البيئية الجديدة التي تحتاج إلى تمويل لبناء التصنيع المستدام إعادة تجهيز مصانع التصنيع لتوفير الطاقة، وإنتاج المواد الكيميائية الحيوية والوقود الحيوي، وتعزيز البيئة .....إلخ. يعد النمو الأخضر أنموذج النمو الاقتصادي الذي يسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق النمو وتحسين البيئة عن طريق (Noh, 2010: 3):

أ. دفع النمو وخلق فرص العمل من خلال البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة والتكنلوجيا الخضراء.

ب. الحفاظ على الطاقة والموارد واستخدامها بكفاءة.

ج–التخفيف من تغير المناخ والتدهور البيئي.

د–التكنلوجيا الخضراء – تقنية لدعم النمو الأخضر من خلال الحفاظ على الطاقة والموارد في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية مع تحسين البيئة.

أي تقنية تقليل غازات الدفيئة التي تقلل انبعاثات غازات الدفيئة الملوثة وتقنية كفاءة الطاقة وتكنلوجيا إنتاج الطاقة النظيفة وإعادة تدوير الموارد، والتكنواوجيا الصديقة للبيئة.

٢ .٥_ مكونات التمويل الاخضر

يشتمل التمويل الاخضر على المكونات الثلاثة الاتية والتي يعكسها الشكل (8-٢):

أ. تمويل الاستثمارات الخضراء.

ب. تمويل السياسات العامة الخضراء بما في ذلك راس المال الاخضر والتكاليف الخضراء.

ج-النظام المالي الأخضر.

الشكل (٨-٢) المكونات الثلاثة للتمويل الاخضر

Source: LINDENBERG, Nannette, "Definition of Green finance", German Development Institute. German Development Institution, (2014), P- 4.

٣_ المبحث الثالث: تجربة العراق في مجال الطاقة النظيفة والتمويل الاخضر

يهدف هذا المبحث الى عرض وتحليل واقع الطاقة النظيفة في العراق، وانواعها ومساهمته في تعزيزها، فضلا عن عرض وتحليل واقع التمويل الاخضر في العراق والمساهمة في تنميته.

٣ .١_ واقع الطاقة النظيفة في العراق

يتمتع العراق باحتياطيات هائلة من النفط والغاز، وكذلك يتمتع بواحد من أكثر مستويات الإشعاع الشمسي جاذبية في المنطقة والتي تزيد عن ١٨٩٩ كيلو واط / م ٢ في بعض المناطق في الغرب والجنوب، مثل محافظتي المثنى والأنبار.

وعلى الرغم من تمتع العراق بهذا الامكانات لكنه لم يقدم على أية خطوات جدية لاستثمار انواع الطاقة المتجددة حتى الان خصوصا في انتاج الكهرباء اسوة بتجارب باقي الدول وما زال يعتمد على الطاقة الناضبة، ولا توجد لديه محاولات مهمة للاستفادة من تجارب الدول نحو التحول الى الطاقة المتجددة ووضع اطار امكانية تطبيقها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مع العرض ان العراق يمثل احد البلدان التي يفوق فيه الطلب على الكهرباء العرض، خاصة في ذروة أشهر الصيف، فان الطاقة الشمسية توفر مزايا البناء السريع والفعال من حيث التكلفة، وتدعم مساعي العراق لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليص واردات الكهرباء والغاز، التي تكلف ٢.٥ إلى ٢.٨ مليار دولار سنويا.

ويعاني العراق أزمات طاقة جدية نظرا لعدم كفاية قدرة التوليد وتزايد الطلب على الطاقة، وتخطط الحكومة لزيادة التوسع في التوليد بمنشآت الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة. وبحلول عام ٢٠٢٥ يهدف العراق إلى توليد (٢,٢٤) كيكاواط من طاقتها من طاقة متجددة، وقد اعتمد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة منذ عام (٢٠١٣).

ويعد العراق دولة عضو بالمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، منذ عام (٢٠٠٨) إذ إن الطاقة المتجددة هي الطاقة المتولدة من المصادر الطبيعية مثل ضوء الشمس والرياح والمياه والإمطار وحرارة جوف الأرض

فضلا عن ذلك طاقة الكتل الحيوية، كما يعد من البلدان غير الرائدة في هذا المجال على الرغم من توفر الظروف المناسبة لهذا الأمر، فحرارة الشمس مناسبة للأستخدام في الطاقة الشمسية. وكذلك الرياح فالعراق يتميز في الصيف بنوعين من الرياح، الشرقي الجنوبي والجنوب الشرقي والتي قد تكون بسرعة (٨٠ كيلومتراً في الساعة أي ٥٠ ميلاً في الساعة)، كما يعد العراق غنياً بالمصادر المائية بفضل نهري دجلة والفرات والبحيرات المائية.

وفي ادناه تحليل لواقع انواع الطاقة النظيفة في العراق:

٣ .١ .١_ تحليل انواع الطاقة المتجددة المتاحة في العراق

٣ .١ .١ .١_ الطاقة الكهرومائية

المحطات الكهرومائية هي وحدات يكون فيها الماء (الذي يحمل ضغطاً عالياً وبارتفاع عالٍ اي خلف سد مائي) وهو مسؤول عن تدوير مجموعة من الريش الكبيرة وجميعها مربوطة بشفت او محور متصل بمولد وعند دوران هذه الريش يدور المحور او الشفت، وبالتالي دوران المولد وتوليد طاقة كهربائية (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٨: ٦)، ويوضح الجدول (٣-٤٣) انتاج الطاقة الكهرومائية في العراق للمدة ٢٠١٨- ٢٠٢٠:

الجدول (٣-٤٣)

الطاقة الكهرومائية المنتجة في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٠ (ميغاواط/ساعة)

المحطات الكهرومائية		عدد المحطات	عدد الوحدات الفعلية	القدرة التصميمية للوحدات العاملة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المحافظة	اسم المحطة				عدد الوحدات العاملة	عدد الوحدات العاملة	عدد الوحدات العاملة
صلاح الدين	سامراء	١	٣	٨٤	٣	٣	٣
ديالى	حمرين	١	٣	٥٠	٢	٢	٢
الانبار	حديثة	١	٦	٦٦٠	٦	٥	٥
كربلاء	الهندية	١	٤	١٥	٤	٤	٤
النجف	الكوفة	١	٣	٢.٥	٢	٢	٢
نينوى	سد الموصل الرئسي	١	٤	٥٦٥	٣	٣	٣

	سد الموصل التنظيمي	١	٤	٦٠	٤	٢	٣
	الخزن بالضخ	١	٢	٢٤٠	٢	٢	٢
المجموع		٨	٢٩	١٦٧٤	٢٦	٢٣	٢٤
مجموع السعة التصميمية					١٨٦٤	١٨٦٤	١٨٦٤
مجموع السعة التصميمية العاملة					١.٢١٤	١.٢١٤	١.٢١٤
المشاركة في انتاج الطاقة الكهربائية					٢٠٨	٥٦٧	٥٨١
نسبة المشاركة الفعلية في انتاج الطاقة الكهربائية					%١.٦	%٤	%٤.٣

من الجدول (٤٣–٣) يلاحظ انه في سنة ٢٠١٨ كان عدد الوحدات الاجمالية ٢٩ وحدة والعاملة منها ٢٦ وحدة فقط، وان سعة اكبر وحدة تصميمية (٥٦٥) ميغاواط لسد الموصل الرئيس، وان مجموع السعة التصميمية للوحدات (١.٨٦٤) ميغاواط، في حين مجموع السعة التصميمية للوحدات العاملة (١.٢١٤) ميغاواط، اي هنا طاقة عاطلة بحدود (٦٥٠) ميغاواط، وتسهم هذه الوحدات في انتاج الطاقة الكهربائية للعام نفسه بمقدار (٢٠٨) ميغاواط بنسبة مشاركة فعلية (١.٦%) من اجمالي الطاقة الكهربائية في العراق لسنة ٢٠١٨.

فيما انخفضت عدد الوحدات العاملة الى (٢٣) وحدة في عام ٢٠١٩، وعلى الرغم من انخفاض عدد الوحدات العاملة الا ان مشاركتها في انتاج الطاقة الكهربائية ارتفعت الى (٥٦٧) ميغاواط بنسبة مشاركة فعلية بلغت (٤%) بارتفاع مقداره (١٥٠%)، في حين عادت عدد الوحدات الى الارتفاع الى (٢٤) وحدة، كما ارتفع انتاج الطاقة الكهربائية الى (٥٨١) ميغاواط ، بنسبة مشاركة (٤.٣%) بارتفاع مقداره (٧.٥%).

يلاحظ من التحليل في الجدول (٤٣–٣) انه على الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة الفعلية للمحطات الكهرومائية للسنوات (٢٠١٨–٢٠٢٠) من (١.٦%) الى (٤.٣%) الا انها مساهمة منخفظة جدا ، وهذا يشير الى ضعف استثمار العراق في هذا المجال من الطاقة النظيفة.

٣ .١ .١ .٢_ الطاقة الشمسية

يتميز العراق بانه احد اغنى مناطق العالم في مصادر الطاقة النظيفة، الا انه لايزال يعتمد على مصادر الطاقة التقليدية، كما يتميز بتنوع اشكال التضاريس مما يؤثر في اشعة الشمس الواصلة الى سطح الارض.

ويقدر المعدل السنوي لكمية اشعة الشمس بمقدار (٤٠٧.٦) سعرة/سم٢ /يوم ، ويصل اعلى حد في محطة النخيب غرب العراق بمقدار (٦٤٥) سعرة/سم٢ /يوم، وينخفض كلما اتجهنا شمالا وجنوبا. وتعد محاولاته في استثمار الطاقة الشمسية متواضعة منها(الساعدي: ٢٠١٧: ٤٥٦):

أ. مشروع انارة الشوارع الذي بدا تنفيذه عام ٢٠٠٦ بسبب الاوضاع الامنية وصعوبة تغذية اعمدة الانارة في الشوارع بالكهرباء.

ب. استحداث مركز الطاقة المتجددة ووضع برنامج للاعوام ٢٠١٢ و٢٠١٥ يتمحور بين الانتاج والتوزيع، وانشاء محطات، وانتاج سخانات شمسية، وانارة الطرق العامة.

٣ .١ .١ .٣_ طاقة الرياح

هي طاقة مستخرجة من الطاقة الحركية للرياح بواسطة استخدام عنفات الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهي من أنواع الطاقة الكهروميكانيكية. وتعد طاقة الرياح أحد أنواع الطاقة المتجددة التي انتشر استخدامها كبديل للوقود الأحفوري، وهي طاقة وفيرة وقابلة للتجدد وتوجد بعموم المناطق، إلا أن وفرتها تختلف من موقع إلى آخر. وهي طاقة نظيفة متجددة لا ينتج عنها انبعاثات كمثل الغازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري) أثناء التشغيل، وتحتاج إلى مساحات متفاوتة على وفق حجم المحطة ونوع الأبراج المستخدمة. ولا توضع عنفات الهواء في المناطق الحضرية بسبب وجود عوائق تمنع الاستفادة من سرعات الرياح الجيدة، إلا أنها مجدية في المناطق الريفية نظرا لاتساع المساحات وقلة المباني. ويكون اثرها في البيئة عادة أقل إشكالية من مصادر الطاقة الأخرى. ووعلى الرغم من إنتاجها الوافر بالمناطق ذات سرعات الرياح العالية إلا أن أحد عيوبها على نطاق المرافق هو أن ذروة إنتاجها لايتوافق عادةً مع

ذروة الاستهلاك مما لا يسهم في تقليل العِبْء على محطات انتاج الكهرباء التقليدية أثناء ذروة الاستهلاك. أما على نطاق المنازل، فإن أكبر عيوبها أن الإنتاج من عنفات الرياح لا يحمل صفة الديمومة، ولتفادي ذلك يمكن الاستفادة من الإنتاج عن طريق ربطها بشكل مباشر بالشبكة العمومية للكهرباء أو تركيب بطاريات لتخزين تلك الطاقة والاستفادة منها طوال اليوم.

وأُنشئ أول توربين لطاقة الرياح في العراق لانتاج الكهرباء في منطقة الجادرية في ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠، بطاقة انتاجية (٢٠) كليو واطن، وتم نصب (٢٠) توربينا مماثلا في مناطق متفرقة من العراق من قبل وزارة العلوم والتكنلوجيا، والجدول (٤٥-٣) يبين المعدل السنوي لسرعة الرياح في مختلف مناطق العراق للمحطات الكهروريحية:

الجدول (٤٥-٣) المعدل السنوي لسرعة الرياح في محطات الكهروريحية العراق(متر/ثانية)

المحطة	الموصل	كركوك	عانة	حديثة	الرطبة	بغداد	الحي	الديوانية	العمارة	الناصرية	البصرة
المعدل السنوي	١.٢	١.٥	٣.٦	٣.٨	٣.٢	٣	٤.٩	٣.٧	٣.٩	٥	٣.١

المصدر: الدزيي، سالار علي، مناخ العراق القديم والمعاصر، الطبعة الاولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ٢٠١٣: ٢٦٢.

من الجدول (٤٥-٣) يلاحظ ارتفاح المعدلات السنوية للمحطات الجنوبية (الحي والناصرية) قياسا بمناطق العراق الاخرى، ويلاحظ ان ادنى معدل سنوي لسرعة الرياح في منطقة الموصل وبلغ (١.٢)متر/ثانية، اما اعلى معدل سنوي فظهر في منطقة الناصرية وبلغ (٥) متر/ ثانية.

ويتبين من الجدول ضعف امكانات طاقة الرياح في العراق، لذلك توجد صعوبة في توليد الكهرباء باستخدام الرياح في العراق بسبب ضعف نشاط الرياح وتذبذبه وصعوبة ربط وحدات انتاج الكهرباء لطاقة الرياح بالشبكة الكهربائية مما يجعل عملية انتاج الكهرباء من الرياح غير مجدية اقتصاديا.

٣ . ١ . ٢_ مساهمات الحكومة العراقية لتعزيز الطاقة النظيفة

هناك عدد من المساهمات للحكومة العراقية متمثلة في وزارة الكهرباء ووزارة المالية والبنك المركزي العراقي ومجلس الطاقة في انشاء بعض المشاريع الصغيرة للطاقة النظيفة لغرض نشر الوعي لاستخدام هذه الطاقة، وتتمثل هذه المساهمات بالاتي (مركز البيان للدراسات والتخطيط، المالكي، ٢٠١٩):

أ. منذ بداية عام ٢٠١٩ ، قامت الحكومة الاتحادية من خلال وزارة الكهرباء ووزارة المالية ومجلس الطاقة ببناء الآلية الفنية والمالية اللازمة للوصول المباشر للمواطنين إلى القروض الصغيرة لشراء وتركيب وحدات الطاقة الشمسية على الأسطح، فضلا عن ذلك، أُجريت مسوحات فنية لعدد من المباني الحكومية لتقييم مدى ملاءمتها لتوليد الطاقة الشمسية.

ب. انتهت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي من وضع آلية قروض للقروض الميسرة (بحد أقصى ٤٪ معدل فائدة) من خلال البنوك العامة والخاصة لتمويل الاستثمار الرأسمالي وتكاليف التركيب للأسر التي لديها وحدات شمسية على السطح (٣ كيلوواط، ٥ كيلوواط، ١٠ كيلوواط وأكثر) من المصنعين والموردين المعتمدين من وزارة الكهرباء. كما ستوفر الوزارة عدادات ذكية للمستهلكين ليصبحوا منتجين للطاقة من خلال هذه المبادرة.

ج. بالنسبة لمشاريع المرافق (فوق ١٠ ميكاواط)، تخلى العراق عن تعريفة التغذية (FiT)المحددة مسبقاً البالغة ٣.٥ دولارًا أمريكيًا / كيلوواط ساعة كشرط مسبق لبناء محطات الطاقة الشمسية. ومع جولات العطاءات الجديدة، سيتخذ العراق نهج السوق الحرة من خلال السماح للمستثمرين بتقديم عطاءات أسعار مختلفة مع منح أقلها لمشاريع البناء والتملك والتشغيل (BOO) وIPP (منتج طاقة مستقل).

د. تماشياً مع الالتزامات الدولية حول خفض الانبعاث الحراري واتفاقية باريس للمناخ وخفض استخدامات الوقود فقد قرر البنك المركزي العراقي التوجه بالعمل على تشجيع اعتماد أدوات إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، والعمل مع اللجنة العليا للإقراض

لضمان تجهيز نسبة من الطاقة الكهربائية المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة (الألواح الشمسية) في المجمعات السكنية الاستثمارية المستفيدة من المبادرة، فضلا عن التنسيق مع المصرف الصناعي لتمويل شراء منظومات توليد الكهرباء من الشمس لمساكن المواطنين او المشاريع، ومن اجل توفير جزء من الطاقة الكهربائية التي يتطلبها عمل البنك المركزي قرر اقتناء منظومات توليد الطاقة الكهربائية ونصبها على ابنيته في بغداد وفروعه، إذ يشجع البنك المركزي المصارف المجازة كافة والمؤسسات الراغبة بتجهيز منظومات الطاقة النظيفة للتفاعل مع هذا التوجه وتقديم عروضها وخبراتها الى هذا البنك وبقية مؤسسات الدولة والقطاع الخاص (البنك المركزي العراقي، المكتب الإعلامي، ٧ تموز ٢٠٢١).

هـ. ينظم قانون الكهرباء ذي العدد ٥٣ لسنة ٢٠١٧ (الوقائع العراقية، ٢٠١٧: ١–٨) استخدام الطاقة المتجددة عبر "تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في بناء محطات تعمل على الطاقة المتجددة، مع توفير المحفزات الضرورية" تحت إشراف وزارة الكهرباء. وأُعد القانون بمساعدة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتنسيق مع اللجنة المركزية العليا للطاقة المستدامة في العراق، وقد أنشئت اللجنة بموجب أمر رئيس الوزراء ذي العدد ٥٤ في عام ٢٠١٨، ويتضمن مشروع القانون مواد تهدف إلى:

- تنشيط الطاقة المتجددة واستخدامها في العراق.
- تحقيق التنمية المستدامة للطاقة بزيادة كفاءة مصادر الطاقة التقليدية المستخدمة حالياً، وإعداد مصادر متجددة للأجيال القادمة.
- زيادة مشاركة الطاقة المتجددة في توفير الطاقة والمشاركة في أمن الطاقة.
- حماية البيئة والتخفيف من التغير المناخي.

٣ .٢_ واقع التمويل الاخضر في العراق

بسبب تغير المناخ وشح الأمطار، يعاني العراق الكثير من المشكلات البيئية مقرونة بزيادة التصحر، لكن الانضمام الى اتفاقية باريس لتغير المناخ جلب بارقة أمل لإنقاذ

الوضع، فقد وقّع الرئيس العراقي برهم صالح في كانون الثاني ٢٠٢١ على انضمام العراق إلى اتفاق باريس للمناخ الذي أعلن عام ٢٠١٥، الهادف لتقليل الانبعاثات عن العالم، ويعد اتفاق باريس للمناخ أول اتفاق دولي شامل عن حماية المناخ، تم التوصل إليه في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ بباريس.

ومع ضعف تجربة العراق في التمويل الاخضر وعدم اصدار السندات الخضراء، لكن توجد مقدمات لدخول العراق في هذا المجال تمثل في دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق للمشاريع الخضراء ونظراً لعدم وجود بيانات خاصة بالتمويل الاخضر في بلدنا نستعرض في هذه الفقرة تجربة برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق ووزارة الكهرباء ووزارة النفط الخاصة بالمشاريع الخضراء وهي كما ياتي:

٣ .٢ .١_ برامج الامم المتحدة الانمائية في العراق

٣ .٢ .١. ١_ برنامج تحفيز استخدام الطاقة الشمسية الفولتائية

اسم المشروع:	تحفيز استخدام الطاقة الشمسية الفولتائية
الحالة:	جاري
المدة الزمنية:	2014–2020
الموازنة:	2.2 مليون دولار أمريكي
المنطقة الجغرافية:	جميع انحاء العراق
أهداف التنمية المستدامة:	الهدف ٧: طاقة نظيفة بأسعار معقولة، والهدف ١٣: العمل المناخي
الشركاء:	الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي عن العالم (UNDP) – العراق- ٢٠١٤-٢٠٢٠

يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى ضمان تقديم خدمات الطاقة المستدامة للعراقيين بشكل أفضل، عبر الاستخدام الفعال للطاقة الشمسية الفولتائية. يركز هذا المشروع على تحسين حياة الفقراء في العراق، لا سيما من يعيشون في المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، فضلا عن تحقيق مكاسب ملموسة في الحد من نسبة الغازات الدفيئة المنبعثة. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع الحكومة والجامعات العراقية وشركات القطاع الخاص، على إجراء مراجعات منهجية لمعالجة

المعوقات التنظيمية والقانونية والفنية التي تعوق استخدام الطاقة النظيفة والمستدامة وبأسعار معقولة في العراق. كما أن البرنامج يعمل على وضع حلول لهذه الثغرات بما في ذلك وثائق السياسات، والمعايير الفنية، والإصلاح التشريعي. وقد تجلت إمكانية خفض نسبة الانبعاثات الغازية في العراق من خلال تحفيز استخدام الطاقة الشمسية عبر نصب المنشآت التجريبية التي يمكنها تلبية احتياجات الطاقة للمكاتب والشركات الصغيرة والبيوت والخدمات البلدية. وتم تحقيق ذلك باستخدام أجهزة صغيرة لتسخير الطاقة الشمسية وربطها بشبكات قابلة للتشغيل والإيقاف. ويمكن إبراز القدرات الفنية والاقتصادية من ناحية استخدامها لدعم جهود تشجيع استخدام الطاقة الشمسية كحل بديل صديق للبيئة ولتقليل استخدام الوقود الأحفوري المستخدم حالياً لانتاج الطاقة الكهربائية في العراق.

نتائج البرنامج

ما تحقق من البرنامج لغاية الان يمكن عرضة في الاتي:

– وضع قانون لاستخدام الطاقة المتجددة، لتتم مناقشته في البرلمان العراقي.

– دعم وضع الأطلس الشمسي للعراق للمساعدة في تحديد المواقع المحتملة لمحطات الطاقة الشمسية.

– اعتماد وزارة الكهرباء الطاقة الشمسية الكهروضوئية كمصدر اضافي لتزويد الطاقة على الصعيد الوطني.

– وضع خطط لتشجيع استخدام الطاقة الشمسية، مثل نظام دفع أسعار أعلى لمنتجي الطاقة الشمسية، ونظام القياس الصافي، والحوافز الضريبية.

– تصميم خارطة طريق ووضع إطار تنظيمي تنفذهما الحكومة العراقية لدعم إشراك القطاع الخاص في قطاع الطاقة المتجددة.

– دعم بناء القدرات المؤسسية لإنشاء محطات طاقة شمسية يديرها منتجوا طاقة مستقلين من القطاعين العام والخاص في العراق.

– تنظيم فعاليات توعوية تستهدف السلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، وممثلي القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، لنشر وتبادل المعرفة بشأن استخدام الطاقة الشمسية.

– تيسير إرسال بعثات تضم كبار المسؤولين في الحكومة العراقية لتعريفهم بأفضل الاستخدامات الإقليمية في مجال الطاقة المتجددة.

– إنشاء شبكة تضم مؤسسات أكاديمية لتطوير التدريب الأكاديمي والمهني المتعلق بالطاقة المتجددة، وربط الخبراء العراقيين بنظرائهم الإقليميين في بعض الدول العربية كالمغرب وتونس ومصر، في خطوة أولى قرابةتبادل المعرفة وإمكانية التوأمة في المستقبل.

٣ .٢ .١ .٢_ مشروع تخفيض انبعاثات الكربون

اسم المشروع:	تخفيض انبعاثات الكربون من خلال تقانات كفاءة الطاقة في مدينة بغداد
الحالة:	جاري
المدة الزمنية:	2021–2020
الموازنة:	150,000 دولار أمريكي
المنطقة الجغرافية:	مدينة بغداد
أهداف التنمية المستدامة:	الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والهدف ١٣: العمل المناخي
الشركاء:	الحكومة العراقية

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي عن العالم (UNDP) – العراق- ٢٠٢٠-٢٠٢١

يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع مشروع مدته خمس سنوات، بعنوان "تخفيض انبعاثات الكربون في بغداد باستخدام تقنيات كفاءة الطاقة بعد الحصول على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصص لمرفق البيئة العالمية، ووزارة الصحة والبيئة العراقية.

وسيتم تحديد نشاطات المشروع بالتشاور مع الجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص، وبدعم فني من خبراء دوليين وعراقيين في مجال كفاءة الطاقة، إذ يجري

تحديد نقاط التدخل الرئيسة من خلال تقييم التشريعات الأساسية والسياسات التنظيمية وأفضل الممارسات للحلول الفنية لكفاءة الطاقة في البنى التحتية من أجل تحديد الطرائق المناسبة لإحداث تغيير في هذا المجال، إذ تضمن المبادئ التوجيهية لمرفق البيئة العالمي وجوب تصميم وثيقة المشروع بعناية ضمن أهداف ومؤشرات وتدابير تخفيف المخاطر، تُحدد بعناية، فضلا عن التحقق من المعايير الاجتماعية والبيئية، ووضع تدابير التخفيف اللازمة، مع خطة عمل لإشراك النوع الاجتماعي لضمان المساواة بين الجنسين طيلة مدة تنفيذ المشروع.

نتائج البرنامج

ما تحقق حتى الآن من البرنامج

– تشجيع الابتكار ومشاركة المعلومات التقنية لتحقيق انجازات مستدامة في مجال الطاقة وتسريع تبني كفاءة الطاقة.

– تمكين وضع الأطر السياسية والمؤسسية والتشريعية لدعم تطوير برامج وتطبيقات كفاءة الطاقة في قطاع الاعمار.

– تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية على المستوى الوطني، بما في ذلك الخبرات في مجال قوانين ومعايير البناء والمعرفة الفنية في قطاع كفاءة الطاقة في تشييد المباني.

– تحديد نقاط التدخل الرئيسة لتجربة حلول كفاءة الطاقة.

٣ .٢ .١ .٣_ مشروع استعداد العراق لصندوق المناخ الاخضر

اسم المشروع:	**استعداد العراق لصندوق المناخ الأخضر**
الحالة:	**جاري**
المدة الزمنية:	**2018–2020**
الموازنة:	**600,000مليون دولار أمريكي**
المنطقة الجغرافية:	**جميع انحاء العراق**
أهداف التنمية المستدامة:	**الهدف ١٣: العمل المناخي**
الشركاء:	**الحكومة العراقية**

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي عن العالم (UNDP) – العراق– ٢٠١٨– ٢٠٢٠

في خطوة أولى لحشد تمويل دولي لوقف تغير المناخ، باشرت الحكومة العراقية، بدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشطة الاستعدادات الوطنية لمعالجة العقبات المؤسسية والتنظيمية والبرامجية التي تعيق تحفيز الاستثمار في العمل المناخي في العراق. وشرعت الحكومة، بفضل منحة من صندوق المناخ الأخضر، في تنفيذ مشروع استعداد مدته عامان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريك في التنفيذ.

يهدف المشروع الى دعم الحكومة العراقية في تعزيز حصولها على التمويل المتعلق شؤون المناخ وإدارته بكفاءة ومراقبته وتوجيهه، على وفق لمتطلبات صندوق المناخ الأخضر. واسترشاداً بسياسات وأولويات التنمية في العراق، يشمل المشروع أنشطة تحضيرية من أجل:

– إنشاء سلطة وطنية تكون مسؤولة عن الإشراف على أهداف ونشاطات إطار الاستثمار في العمل المناخي.

– تعزيز المشاركة الفعالة للأطراف المعنية في جهود تخفيف آثار تغير المناخ.

– مساعدة العراق في وضع برنامج قطري لصندوق المناخ الأخضر يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي ويشمل أولويات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

– تحديد قدرات الجهات الوطنية المحتملة وأولوياتها وتقييمها وفق معايير صندوق المناخ الأخضر.

إن إنجاز النشاطات المذكورة أعلاه يضع حجر الأساس لبدء العراق بتلبية حاجته إلى تمويل فعال ومنسق للعمل المناخي وتحقيق خطوات ملموسة من أجل ذلك.

نتائج البرنامج

ما تحقق حتى الآن من البرنامج

– تأسيس السلطة الوطنية المعنية في العراق مطلع آب (أغسطس) (٢٠١٨).

- إشراك أكثر من ٢٠٠ جهة معنية، وبناء قدرات مؤسسية لتمويل العمل المناخي، اضافة الى إيجاد البنية التشغيلية لصندوق المناخ الأخضر، وعقد اتفاقيات دولية بشأن وقف تغير المناخ.
- الانتهاء من وضع تدابير عدم الممانعة على اقتراح مشروع صندوق المناخ الأخضر وإدراجه ضمن مبادئ عمل السلطة الوطنية المعنية بالتشاور مع لجنة هذه السلطة ومركز تنسيق صندوق المناخ الأخضر.
- توعية أكثر من ٢٥ من كبار المسؤولين الحكوميين بعمل صندوق المناخ الأخضر، بما في ذلك البرنامج القطري، واستراتيجية التواصل بين الجنسين، وأداة تحديد أولويات المشاريع.
- تحديد الجهات المعنية الفاعلة في القطاع الخاص لتمويل العمل المناخي وإشراكهم في مشروع استعداد العراق لدخول صندوق المناخ الأخضر.
- وضع برنامج قطري لصندوق المناخ الأخضر يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي ويشمل أولويات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتم تسليم البرنامج الى الحكومة العراقية.
- تحديد قدرات الجهات المعنية الوطنية وأولوياتها وتقييمها وفق معايير صندوق المناخ الأخضر، وتشمل هذه الجهات وزارات مختلفة، ومصارف عامة وخاصة، وشركات قطاع خاص عراقية ودولية.
- العراق يشكل سلطة وطنية للاستفادة من التمويل الدولي لشؤون المناخ والتصدي لتحديات البيئة وتغير المناخ.

٣ .٢ .٢_ مساهمات الحكومة العراقية في تنمية التمويل الاخضر

أ. تأسيس سلطة وطنية متخصصة ذات صلاحيات واسعة للمساعدة في الاستفادة من التمويل الدولي لشؤون المناخ لدعم مواجهة الضغوط التي تفرضها مجموعة من قضايا البيئة والمناخ.

ب. باشرت الحكومة العراقية، عبر منحة من صندوق المناخ الأخضر، في برنامج الجاهزية الوطني مدته عامين (٢٠١٨– ٢٠١٩)، وسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكاً تنفيذيا في هذه المنحة التي تهدف إلى دعم الحكومة العراقية في تعزيز القدرات الوطنية، من أجل الوصول الفعال إلى تمويل قضايا المناخ وإدارته بكفاءة، ورصده وتوجيهه مع إيلاء اهتمام خاص لمتطلبات صندوق المناخ الأخضر، ويشكل انعدام الأمن المائي وتدهور التربة والتصحر، وفقدان الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي والملوحة جزءاً من التحديات المعقدة التي يواجهها العراق، مما يفرض عوائق كبيرة في طريق التعافي الصعب للبلد بعد عقود من الصراع.

ج. وضعت حكومة العراق خطة اقتصادية واسعة النطاق لخفض انبعاث الغازات الدفيئة بقرابة١٤% بين عامي (٢٠٢٠ – ٢٠٣٥)، لكن العراق يواجه أيضاً تحدياً اقتصادياً كبيراً نتيجة اعتماده على النفط التمويل الذي يتاثر باستمرار بانخفاض أسعار النفط العالمية، والتأثير الكبير لذلك على الاقتصاد الوطني. وسيشمل برنامج الجاهزية، مستنداً الى خطة التنمية الوطنية وسياساتها وأولوياتها، النشاطات التحضيرية التي تضم تأسيس هيئة وطنية متخصصة في العراق بقيادة المنسق الوطني لصندوق المناخ الأخضر. إن تعزيز ارتباط أصحاب المصلحة ومشاركتهم الفعالة، ومساعدة العراق في وضع برنامج وطني يستجيب لمنظور النوع الاجتماعي، بما في ذلك التكيف مع تغيرات المناخ وأولويات تخفيفها هي بعض الأهداف الأساسية لبرنامج الجاهزية.

د. أعلنت وزارة النفط (الخميس01–07–2021)، متمثلة بشركة غاز البصرة عن توقيع "القرض الاخضر" مع مؤسسة التمويل الدولية، الذي يعد الاول من نوعه في العراق للحصول على قرض لا يتطلب اي ضمانات من المساهمين. ويمثل الحصول على هذا الدعم هو صميم الجهود العراقية للحد من حرق الغاز وسيسهم في مشاريع النمو لشركة غاز البصرة، وتعزيز فرص انتقال البلاد قرابةالطاقة

النظيفة، والاقتصاد الاخضر، وفتح البلاد امام الدعم الدولي طويل الاجل من البنوك الدولية الكبرى.

٤_ المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤ .١_ الاستنتاجات

أ. من تحليل واقع الطاقة النظيفة في العراق ظهر وجود ضعف استخدام العراق لطاقة المياه الكامنة في السدود لتلبية الاحتياجات من الطاقة الكهربائية وتغذية الصناعات المحلية، وليس لدى العراق سياسة للطاقة المتجددة، على الرغم من المشاريع المعلن عنها.

ب. عدم وجود تشريعات في العراق لتطوير قطاع الطاقة النظيفة وجميع المحاولات في هذا المجال ضعيفة ولا تساهم في النهوض بواقع انتاجها.

ج–ترتكز سياسة العراق للطاقة بشكل اساسي على الطاقة الهيروكربونية (النفط والغاز)، ولكن هناك بعض التوجهات الحديثة لتبني سياسات الطاقة النظيفة بهدف تنويع المصادر.

د–ضعف امكانات طاقة الرياح في العراق، لذلك توجد صعوبة في توليد الكهرباء باستخدام الرياح في العراق بسبب ضعف نشاط الرياح وتذبذبه وصعوبة ربط وحدات انتاج الكهرباء لطاقة الرياح بالشبكة الكهربائية مما يجعل عملية انتاج الكهرباء من الرياح غير مجدية اقتصاديا.

هـ–عدم وجود مبادئ توجيهية محلية، فالتحديات تختلف بين دولة واخرى، لذلك يتطلب السوق المالي العراقي شفافية وافصاح اكبر عن مفهوم ومتطلبات مبادئ السندات الخضراء.

و–عدم وجود مستثمرين محليين مهتمين بالتمويل الاخضر او السندات الخضراء كون هذه العملية حكر على البنك المركزي العراقي ووفق القوانين العراقية لايسمح لاي جهة اصدار اي سندات من اي نوع سوى البنك المركزي. ولكن في معظم الاسواق المالية في الدول الاخرى يتم اصدار السندات من قبل شركات ليست حكومية، وشراء السندات الخضراء في الغالب من قبل المستثمرين المحليين ، لذلك فإن وجود مستثمرين مهتمين بالسندات الخضراء يعتبر أمرا أساسيا لضمان وجود طلب كافي.

ز–صعوبة دخول المستثمرين الاجانب إلى الأسواق المحلية، فمن بين الصعوبات التي تعترض المستثمرون الاجانب صعوبة في الوصول إلى الأسواق المحلية. إضافة إلى عدم وجود أي حماية من المخاطر خصوصا مخاطر سعر الصرف.

ح–عدم تبني الحكومة سياسة واضحة او شاملة اتجاه المشاريع الخضراء او تمويلها الامر الذي يسهم في التشجيع والاقبال على اقامة هكذا مشاريع من قبل المستثمرين وتوجيه استثماراتهم نحوها.

٤ .٢_التوصيات

أ. تنمية وتشجيع الوعي بفوائد التمويل الاخضر والسندات الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات العلاقة: اذ يمثل عدم معرفة المعايير الدولية القائمة، وعدم فهم الفوائد المحتملة لسوق السندات الخضراء لدى الحكومة (مصدرة السندات) والمستثمرين عقبة هامة في العراق.

ب. الاعتماد على الطاقة الشمسية الكهروضوئية كمصدر اضافي لتزويد الطاقة على الصعيد الوطني. ووضع خطط لتشجيع استخدام الطاقة الشمسية، مثل نظام دفع أسعار أعلى لمنتجي الطاقة الشمسية، والحوافز الضريبية.

ج–ضرورة تبني الحكومة العراقية لدعم إشراك القطاع الخاص في قطاع الطاقة المتجددة.

د–دعم وبناء القدرات المؤسسية لإنشاء محطات طاقة شمسية يديرها منتجوا طاقة مستقلين من القطاعين العام والخاص في العراق..

هـ–تأسيس سلطة وطنية في العراق متخصصة وذات صلاحيات واسعة للمساعدة في الاستفادة من التمويل الدولي لشؤون المناخ لدعم مواجهة الضغوط التي تفرضها مجموعة من قضايا البيئة والمناخ.

و–ضرورة اصدار تشريعات خاصة بالتنمية المستدامة والخضراء في العراق لتبني مشاريع لطاقة النظيفة.

ز–تفعيل انظمام العراق الى اتفاقية المناخ على ارض الواقع ولا تبقى اتفاق وانضمام شكلي فقط.

ح–مساهمة البنك المركزي العراقي في تمويل مشاريع الطاقة النظيفة من خلال اصدار سندات خضراء لدعم المشاريع الخضراء.

ط–يتطلب من السوق المالي العراقي شفافية وافصاح اكبر عن مفهوم ومتطلبات مبادئ السندات الخضراء.

ي–التشجيع على ايجاد شريحة من المستثمرين المهتمين بالسندات الخضراء يعتبر أمرا أساسيا لضمان وجود طلب كافي.

ك–تسهيل اجراءات دخول الشركات والمستثمرين الاجانب الى العراق خصوصا الشركات المنتمية لاتفاقية المناخ والتي لها تجارب للمشاريع النظيفة في دولهم.

المصادر:

اولا : المصادر العربية

النشرات والتقارير الرسمية

١. **الوقائع العراقية**، العدد ٤٤٤٣ ،١٩، رجب ١٤٣٨ هـ/ ١٧ نيسان ٢٠١٧ م ، السنة الثامنة والخمسون.

٢. **البنك المركزي** العراقي، المكتب الإعلامي،٧ تموز ٢٠٢١.

٣. الجهاز المركزي للاحصاء، **الاحصاءات البيئية، مؤشرات الطاقة الكهربائية** لسنة ٢٠١٨.

٤. الجهاز المركزي للاحصاء، **الاحصاءات البيئية، مؤشرات الطاقة الكهربائية** لسنة ٢٠١٩.

٥. الجهاز المركزي للاحصاء، **الاحصاءات البيئية، مؤشرات الطاقة الكهربائية** لسنة ٢٠٢٠.

٦. **برنامج الامم المتحدة الانمائي حول العالم** ٢٠١٤-٢٠٢٢.

البحوث والدوريات

٧. حمدي، زينب و سلكة، اسماء، "**مشاريع التمويل الاخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء**" ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٠٩ ، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٥٦٧-٥٨٤. تامغست، الجزائر.

٨. الساعدي، محمد حميد عباس، "**امكانية استغلال الاشعاع الشمسي وسرعة الرياح لانتاج الطاقة الكهربائية في محافظة واسط**، لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية" الجزء الاول من العدد الثامن والعشرين / سنة ٢٠١٧ (وقائع مؤتمر كلية الاداب السنوي الدولي الرابع): ٢٠١٧.

٩. المالكي، يسار، "**نظرة عامة على تقدم الطاقة المتجددة في العراق في ٢٠١٩**"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠.

الكتب

الطبعة الاولى، دار "**مناخ العراق القديم والمعاصر**"،الدزيي، سالار علي، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٣.

ثانيا: الالمصادر الاجنبية

Book

1. Ahmed, Minhaz Uddin, "Financing Sustainability: Poten enges of Green Finance", Center for Enterprise and Societ rsity of Liberal Arts Bangladesh",2019.
2. Daly, Herman and Joshua, Farley, **"Ecological E Principles and Applications**", Island Press, Washir Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 200
3. Dave, L.A. Meyer, (Eds), B. Metz, O.R. Davi Bosch, "**Climate Change: Mitigation. Cambridg Kingdom**", Cambridge University Press, Cambridg Kingdom and New York, NY, USA., 2007
4. Dirk, Schoenmaker, and, Willem , Schramade, " of Sustainable Finance, Rotterdam School of Manageme University Press, USA. January 2019.
5. Meadows, D., Meadows, J. Randers and W. Limits to Economic Growth: III., A Report for the Club Project on the Predicament of Mankind, Universe Bo York, 1972.
6. UNFCCC., '**Launching the Green Climat** Annex: Governing instrument for the Green Climate F Governing Instrument:, 2011.
7. Al-Sheryani Klaithem &Nobanee Haitham, **Finance: A Mini-Review",** SSRN Electronic Journal · 2020.
8. Chaudhary, Rajat. & Bhattacharya, V., "**Clean develo mechanism: strategy for sustainability and economic gr** Indian Journal for Environmental Protection, 27(10), 91 2006.
9. Chung-Lien Pan, Zhuoshan Lin, Lin Yu, Jialong Li, and Yu Pan, **"A Systematic Review and Content Analysis:**

Finance and Sustainability in MIECF", Advances in Economics, Business and Management Research, volume 126, 5th International Conference on Financial Innovation and Economic Development (ICFIED 2020)

10. Minhaz Uddin Ahmed, **"Financing Sustainability: Potential and Challenges of Green Finance**", Center for Enterprise and Society, University of Liberal Arts Bangladesh, Dhanmondi, Dhaka – 1209, 2019.

11. Nishimura, M., **"Business Model for a Low-Carbon Economy"**, Journal of In-formation & Management, 1, 112-122, 2017.

12. Peng, Huan, Xiaoqing Lu & Chaobo Zhou, "**Introduction to China's Green Finance System**", Journal of Service Science and Management, vol. 11, p.94-100, 2018.

13. Rakić, Slobodan and Mitić, Petar, "Green Banking: Green Financial Products with Special Emphasis on Retail Banking Products", Sremska Kamenica: Educons University, II International scientific conference : 2nd climate change, economic development, environment and people conference. Vydavatel'stvo Prešovskej univerzity, Prešov, pp. 54-60, 2012

14. Sharif Mohd., and Vijay Kumar Kaushal, "**Green Finance: A Step towards Sustainable Development",** MUDRA Journal of Finance and Accounting, Volume 5, Issue 1, pp. 59-74, Jan-Jun 2018.

15. Zadek Simon and Flynn ,Cassie, "**South-Originating Green Finance: Exploring the Potential"**, The Geneva International Finance Dialogues, UNEP FI, SDC, and iisd, 2013.

Websites

16. Climate Bonds Initiative, Draft Green Bonds Taxonomy (Climate Bonds Initiative is not a Green Bonds Issuer but is developing an independent, third party standard). http://www.climatebonds.net/taxonomy-project.

17. Climate Bonds Initiative, **Draft Green Bonds Taxonomy, "Climate Bonds Initiative is not a Green Bonds Issuer but is developing an independent, third party standard",** http://www.climatebonds.net/taxonomy-project.

18. International Finance Corporation**, "Definitions and Metrics for Climate-Related Activities", (**IFC is a Green Bonds Issuer and a second party opinion was consulted for this investment criteria

statement), **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect.**

19. Organization of Economic Development and Coop (OECD), **Mobilizing Investment in Low Carbon, C Resilient Infrastructure"** OECD Environment Working I No. 46: pp. 73-78, Defining Low Carbon, Climate Re Infrastructure Systems, **http://dx.doi.org/10.1787/5k8zm3gxxmnq-en.**

20. Hohne, N., Khosla, S., Fekete, H. & Gilbert, A. "**Mapp green finance delivered by IDFC members in 2011"**, Re from https://www.ecofys.com/de, 2012.

21. Lindenberg, N., **"Definition of Green Finance"**, Re from https://www.cbd.int/financial/gcf/defi greenfinance.pdf, (2014, April).

22. LINDENBERG, Nannette, **"Definition of Green fin** German Development Institute. Social Science Ele Publishing, https://www.die-gdi.de/en/publications/mitar sonstige/article/definition-of-green-finance/, 2014.

23. Noh, Hee Jin, "**Financial Strategy to Accelerate Innovati Green Growth**", (Seoul, Korean Capital Market Ins Kasumigaseki, Chiyoda-ku Tokyo, Japan Re from https://www.oecd-ilibrary.org/, 2010.

24. Noh, Hee Jin, "**Financial Strategies to Accelerate Growth"**, Asian Development Bank Institute. Kasumi Chiyoda-ku, Tokyo, Japan, Retrieved from https://www ilibrary.org/, 2019.

25. Rust, Susanna . (2018,). Metrics: Change and the challe measurement. Retrieved from IPE, 2018, https://www.ipe.com/metrics-change-and-the-challe measurement/

26. The World Bank, "**10 Years of Green Bonds: Creati Blueprint for Sustainability Across Capital Ma** Retrieved from https://www.worldbank.org/en/news/immersive-story/ 2019/03/18/10.

دور المصارف الخضراء في تحسين المناخ
بالتطبيق في مجموعة من المصارف المصرية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٨
مع اشارة للمصارف العراقية

The Role of Green Banks in Improving the Climate by Application in a Group of Egyptian Banks for the Period from 2003-2018 with a Reference to Iraqi Banks

أ.م.د.حلا سامي خضير البجاري م.م.عمار شهاب احمد الاحمد

جامعة الموصل / كلية الأدارة والاقتصاد وزارة التربية / نينوى

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تعد المؤسسات المالية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد في أي بلد، لما لها من دور كبير في تمويل وحدات العجز المالي لتمكينها من اقامة مشاريعها التي تساهم في امتصاص البطالة وزيادة الانتاج المحلي، فضلاً عن المساهمة في خلق ترابطات امامية وخلفية، وبمقابل فان لتلك المشاريع اثار ضارة على المناخ الذي تعمل فيه، الامر الذي ادى الى تعالي الصيحات التي تنادي بضرورة ربط عمليات التمويل بتحسين المناخ، من خلال ما يسمى بالمصارف الخضراء التي تشجع وحدات العجز المالي على اقامة مشاريع صديقة للبيئة مقابل توفير تسهيلات ائتمانية اكثر للمشاريع الصديقة للبيئة،

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٣٧ - ٢٥٠

وقد اعتمد البحث على منهج التحليل المالي الافقي والعمودي لبيانات الائتمان الممنوحة من قبل المصارف المصرية و العراقية لبيان حجم نسبة الائتمان الممنوح من قبلهما من الودائع المتوفر لديهما، فضلاً عن بيان مدى قيامهما في تخصيص جزء من الائتمان الممنوح لخدمة المشاريع الصديقة للبيئة والتي تساهم في تحسين المناخ الذي تعمل فيه.

الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي، المصارف الخضراء، التمويل الاخضر.

Abstract

Financial institutions in general, and banking in particular, are the main driver of the economy in any country, because of their major role in financing the fiscal deficit units to enable them to establish projects that contribute to absorbing unemployment and increasing local production, as well as contributing to creating front and back interconnections. These projects have detrimental effects on the climate in which they operate, which led to the loud cries calling for the necessity of linking financing operations to climate improvement, through the so-called green banks that encourage financial deficit units to set up environmentally friendly projects in exchange for providing more credit facilities for environmentally friendly projects. The research relied on the method of horizontal and vertical financial analysis of the credit data granted by the Egyptian and Iraqi banks to show the volume of credit granted by them from the deposits available to them, as well as the extent to which they allocate part of the credit granted to serve environmentally friendly projects that contribute to improving the climate. in which you work.

Keywords: bank credit, green banks, green finance.

المقدمة

ينشد الباحثان الى بيان مدى التطور والتحول في انشطة المصارف والتوجه نحو التمويل الأخضر، وتقصي مدى تأثيره في تحسين الاداء الاقتصادي باعتباره من المستجدات الملحة التي برزت على الساحة العالمية التي تعاني من تدهور مناخي متسارع يحتم على جميع القاعات الاقتصادية بشكل عام والمالية والمصرفية بشكل خاص تبني سياسات وآليات تساهم في تقليل او الحد من ما يتعرض له المناخ من تدهور عن طريق تبني طرق متعددة من ادوات التمويل الاخضر التي تهدف الى الوصل الى انتاجية خضراء تحقق هدفين مهمين اولهما هو تحقيق اشباع للحاجات المتنامية للاستهلاك في المجالات المختلفة وثانيهما هو استخدام مصادر طاقة تساهم في تلبية تلك الحاجات المتنامية باستخدام مصادر طاقة متجددة ذات آليات انتاجية اقل هدراَ وتأثيرا على المناخ، للوصول الى بيئة مستدامة لجميع الاجيال، و يهدف البحث الى بيان مدى تبني المصارف عينة البحث لاستراتيجيات التمويل الاخضر التي من شأنها المساهمة في خلق مشاريع صديقة للبيئة تعمل على تحقيق الرسالة التي وجدت من اجلها بالإضافة الى عدم بالمناخ الذي تعمل فيه محققة بذلك هدفين متلازمين (توفير الاحتياجات والمحافظة على بيئة مستدامة للأجيال القادمة) (عبد الامير والبناء، ٢٠١٩، ١)، بعد الانتقادات الواسعة من قبل المنظمات صديقة البيئة غير الهادفة للربح التي القت اللوم على القطاع المصرفي الذي يبحث عن الربح دون الاخذ بالاعتبار الاثار الاقتصادية للتمويل الذي يقدمه على البيئة، والذي على اثره بدأ التوجه نحو التحول نحو المصارف الخضراء. (محمد سلام، ٢٠٢٠، ٣٩)

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- **مشكلة البحث** : بات موضوع التغير المناخي وتأثيراته على كوكب الارض قاطبة من اهم المواضيع المطروحة وبقوة على طاولة المداولات العالمية التي باتت تبحث عن الحلول المناسبة لمواجهه تلك المشكلة الكبيرة ، ومن هنا تنطلق مشكلة البحث لمعرفة مدى التزام المصارف المصرية والعراقية في حل تلك المشكلة في

الجانب الذي يخصهما والمتمثل في تقديم التمويل الاخضر الصديق للبيئة في محاولة منهما في تحسين المناخ.

٢.١- **اهمية البحث** : تعد المصارف الخضراء واحدة من اهم السبل التي يمكن ان تساهم في خلاص كوكب الارض من المصير المدمر الذي يتوعدها اذا ما استمرت عمليات الاستخدام الجائر للموارد الاقتصادية وغير النظيفة التي تساهم في زيادة الانبعاثات الكربونية والتي تعمل على زيادة الاحتباس الحراري والتغير المناخي.

٣.١- اهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور المصارف المصرية والعراقية في المساهمة في تحسين المناخ عن طريق بيان مدى قيامهما في توجيه جزء من الائتمان المخصص لديهما نحو تنشيط المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة وبالتالي تحسن المناخ الذي تعمل فيه.

٤.١- فرضية البحث : يفترض البحث ما يلي :

١- الفرضية الاولى : لا يوجد للمصارف المصرية أي دور في تحسين المناخ.

٢- الفرضية الثانية : لا يوجد للمصارف العراقية أي دور في تحسين المناخ.

٥.١- منهج البحث : يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، اما في الجانب العملي فقد تم الاستعانة بالبيانات المنشورة من قبل البنك المركزي المصري حول الائتمان الاخضر الذي تمنحه المصارف المصرية، فضلاعن بيانات المصارف العراقية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

٦.١- حدود البحث :

١- المكانية : تناول البحث المصارف المصرية والعراقية.

٢- الزمانية : تناول البحث المدة الزمنية للائتمان الاخضر الممنوح من قبلها للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨.

٢- المبحث الثاني/ الاسس النظرية للتمويل و المصارف الخضراء

١.٢- مفهوم المصارف الخضراء

يشار الى مصطلح المصارف الخضراء بانها المصارف التي تساهم في تخفيض الانبعاثات الكربونية عن طريق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية التي بحوزتها للمساهمة منها للإبطاء من الوتيرة المتسارعة للتدهور المناخي (عبد القادر وشخوم،٢٠١٨، ٣٤٠). الذي يتم تحقيقه عن طريق تبني المصارف والمؤسسات المالية بمختلف انواعها لمفهوم الائتمان الاخضر، الذي من خلال يتم توجيه الاموال التي حصلت عليها من وحدات الفائض المالي واعادة توجيهها الى وحدات العجز المالي الصديقة للبيئة، التي بات يطلق عليها بالمشاريع الخضراء، وتعرف المصارف الخضراء بانها كيانات مالية تم انشاؤها للمساهمة في تمويل المشاريع والبنى التحتية المستدامة. (بن عمر،٢٠٢٢، ٣٩١) فضلاً عن تقديمها للمنتجات التي ترتبط بالتمويل الاخضر. (البناء وعبد الامير، ١٤٨،٢٠١٩) والمتمثلة بما يلي :

١.١.٢- الطاقة المتجددة : وهو التوعية والتشجيع لزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة النظيفة التي ليس لها تأثيرات كبيرة على المناخ كالتي يسببها النفط والوقود الاحفوري والمواد المشعة التي سببت اخطر ظاهرة يتعرض لها الكوكب والمتمثلة بالاحتباس الحراري. (صالح،٢٠٢٢، ١٢)

٢.١.٢- الأبنية الخضراء : وهو تبني نماذج من الابنية التي تتمتع في توفير جزء من احتياجاتها من ما يحيط بها من مصادر الطاقة النظيفة كتسخير الرياح او الطاقة الشمسية في سد كل او جزء من احتياجاتها من الطاقة المطلوبة لتشغيلها الامر الذي يقلل من مساهمتها في تلوث المناخ عن طرق تقليل طلبها للطاقة من المصادر الملوثة للمناخ كالنفط والفحم وغيرها ، فضلاً عن استغلال المساحات غير المستغلة وتحويلها الى مساحات خضراء تساهم في تحسين المناخ ومحاولة التحول الى مباني مستدامة صديقة للبيئة. (مرسلي و بوبكاس،٢٠٢١، ١٢١)

٣.١.٢- وسائل النقل الخضراء : وهو تسخير كافة الامكانيات التي تعمل وتسهل توفير وسائل نقل مستدامة تعتمد على الطاقة الشمسية وغيرها التي تقلل من مصادر التلوث التي تنتجها وسائل النقل الحالية. (ماحي، ٢٠٢١، ٤٥٩)

٤.١.٢- إدارة المياه : وهو تبني اليات خضراء تتسم بالاستفادة القصوى من الموارد المائية المتوفرة من خلال تسخير التكنولوجيا التي تساهم في التخلي عن الممارسات القديمة في الزراعة وغيرها من استخداماته التي تتميز بالهدر الجائر له، والتحول نحو تليله واعادة تدويره للحفاظ على المخزون المائي الذي الاخذ بالانخفاض بشكل مخيف. (مختاري وقندوز، ٢٠٢٢، ٥٠٤-٥٠٥)

٥.١.٢- تدوير النفايات : وهو تبني آليات خضراء من خلال اعادة تدوير النفايات غير العضوية (الحديد، الورق، الزجاج، البلاستك....الخ) واعادتها الى الدورة الانتاجية من جديد ما يساهم في تقليل استنزاف الموارد الطبيعية، فضلاً عن تحقيق الاستفادة القصوى من النفايات العضوية في انتاج الاسمدة والاعلاف والغازات النظيفة وغيرها للمحافظة على حقوق الاجيال القادمة. (لقوي و بورتان، ٢٠٢١، ١٥٥-١٥٦)

٢.٢- الدور الاقتصادي للمصارف التقليدية والخضراء

أدى اندلاع الثورة الصناعية في بريطانيا للفترة ما بين ١٧٦٠ و ١٨٤٠ ،إلى إحداث تأثيرات واضحة على المناخ، إلا أنه وبالتحديد في العقدين الأخيرين مع التطور الصناعي العالمي واستخدام سبل ومواد إنتاجية مضرة للمناخ كالفحم والنفط، أصبحت المشكلة بالغة الخطورة على المناخ والبيئة والكائنات الحية أيضاً. لذلك اتجه القطاع المصرفي العالمي إلى تمويل المشروعات صديقة البيئة، والداعمة لخفض الانبعاثات الكربونية التي تقلل من تغيرات المناخ، حيث تلعب المصارف دوراً محورياً عن طريق تشجيع المشروعات الصديقة للبيئة، من خلال تقديمها شروط ميسرة وفوائد منخفضة تستقطب المزيد من المشروعات الخضراء. الصديقة للبيئة.(حنفي،٢٠٢١، ١٣٧).

٣.٢- المصارف الخضراء

تعد المصارف الخضراء جزء من النظام المالي الاخضر التي يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية المستدامة الخضراء من خلال توجيهها لتبني سياسات تمويلية خضراء بالاستعانة بخدمات خضراء تقدمها لوحدات العجز المالي (عفيف وآخرون،٢٠٢١، ٤٠٨) مشجعة اياها في تنشيط الاستثمار الاخضر عن طريق توجيه جزء من مصادرها التمويلية نحو المشاريع الخضراء من خلال اعادة تصميم الخدمات المصرفية التقليدية وتحويلها الى خضراء بعد اجراء عمليات تطوير للموارد البشرية العاملة والبنى التحتية (مباني خضراء، تكنلوجيا خضراء) فيها لكي يتسنى لها القيام بالمهمة الخضراء التي عهدت اليهم التي تتمثل في تقديم خدمات خضراء (بطاقات الكترونية خضراء بدل الاعمال الورقية المختلفة، القروض المختلفة
الخضراء، تعمل على تحسين المناخ في تقديمها وعملية توجيهها نحو الاستخدامات الاقتصادية الخضراء المختلفة.(سلام، ٤٢،٢٠٢٠-٤٣)

٤.٢- خصائص المصارف الخضراء (بن عمر، ٢٠٢٢، ٣٩١-٣٩٢)

١- تحفيز الطلب على التمويل المستدام بتغطية كافة التكاليف والمصاريف الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية.

٢- الاستفادة من الاموال العامة من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة نحو أسواق الطاقة النظيفة.

٤- إعادة تدوير رأس المال العام وتشجيع تمويل الاستثمارات الخضراء.

٥- توجيه الاسواق المالية نحو الاستثمار في الطاقة الانظف والارخص والاكثر موثوقية.

٦- تأخذ المصارف الخضراء في الاعتبار العناصر الثالثة (الربح، والكون، وحقوق الاجيال).

٧- تولد المصارف الخضراء فرص عمل من خلال دعم تنمية القطاعات الخضراء.

٥.٢- تحديات الصيرفة الخضراء

يواجه أي عمل جديد مصاعب ومعوقات جمة لحين اكتمال اركانه ويصل الى نقطة التشغيل الاقتصادي ذات الاداء العالي والكلفة المنخفضة، وتتلخص تلك الصعوبات والمعوقات بما يلي:(البناء وعبد الامير،٢٠١٩، ١٥٥) (مقعاش والعقون، ٢٠١٨، ٣٨)

١- تكاليف التشغيل المرتفعة بسبب محدودية التوجه نحو التمويل الاخضر لغاية الان.

٢- قلة خبرة الموارد البشرية في مجال التمويل الاخضر وادارته لتحقيق الهدف المنشود منه.

٣- محدودية الخدمات الخضراء المتوفر حالياً.

٤- انخفاض مستوى الوعي الاستثماري بالأنشطة الخضراء.

٥- ضعف او عدم توافر التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المصارف الخضراء.

٦- اصطدام الجهود الخضراء بطمع وجشع القوى الاحتكارية المستفيدة من توجيه الأموال الاتجاهات المضرة بالبيئة كونها تعد ارخص اقتصادياً والمضرة بالبيئة بشكل كبير وتعرقل محاولات توفير الطاقة النظيفة الاغلى اقتصادياً والصديقة للبيئة.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- تحليل السياسة الائتمانية الخضراء للمصارف المصرية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨

١.١.٣- وصف عينة البحث

تم الحصول على البيانات الخاصة بعينة البحث الخاصة بالسياسة الائتمانية بشكل عام والسياسة الائتمانية الخضراء للمصارف المصرية للفترة من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٨ بغية تتبع المسار التاريخي للسياسة الائتمانية الخضراء لها وبيان مدى تطوره على مر الاعوام عينه البحث وكما مبين في الجدول (١).

جدول (١)

حجم الودائع والائتمان والائتمان الاخضر للمصارف المصرية للمدة ٢٠٠٣–٢٠١٨

السنة	الودائع	الائتمان	%	الائتمان الاخضر	%	الائتمان الاخضر			
						القطاع الزراعي	%	القطاع الصناعي	%
٢٠٠٣	٦٦.٨٣٤	٤٧.١٥	٧٠.٥	١٦.٩٨٨١	٢٥.٤١٨	٠.٣٣٠١	١.٩٤٣	١٦.٦٥٨	٩٨.٠٥٧
٢٠٠٤	٧٤.٤٤٣	٤٧.٧٦	٦٤.٢	٢٠.٤٤١١	٢٧.٤٥٩	٠.٣٨٢١	١.٨٦٩	٢٠.٠٥٩	٩٨.١٣١
٢٠٠٥	٨٩.٦٨٧	٥٣.١٩	٥٩.٣	٢٥.٢١١٧	٢٨.١١١	٠.٤٧٨٧	١.٨٩٩	٢٤.٧٣٣	٩٨.١٠١
٢٠٠٦	٩٨.١٧٧	٥٥.٩٣	٥٧.٠	٢٥.٠٩١٧	٢٥.٥٥٨	١.٠٠٦٧	٤.٠١٢	٢٤.٠٨٥	٩٥.٩٨٨
٢٠٠٧	١١٤.٠٩٠	٦٢.٠٩	٥٤.٤	٢٥.٨٤٣	٢٢.٦٥١	٠.٩٩٣	٣.٨٤٢	٢٤.٨٥	٩٦.١٥٨
٢٠٠٨	١٤٠.١٦٠	٧٥.٣	٥٣.٧	٢٨.٣١٣١	٢٠.٢٠١	١.٢٨٠١	٤.٥٢١	٢٧.٠٣٣	٩٥.٤٧٩
٢٠٠٩	١٤٤.٦٩٠	٧٣	٥٠.٥	٢٧.٨١٣	١٩.٢٢٢	١.٠٢٢	٣.٦٧٥	٢٦.٧٩١	٩٦.٣٢٥
٢٠١٠	١٤٩.٥٢٠	٧٤.٤٨	٤٩.٨	٢٨.٨٩٨١	١٩.٣٢٧	١.٤١٥١	٤.٨٩٧	٢٧.٤٨٣	٩٥.١٠٣
٢٠١١	١٥٧.٩٦٠	٧٤.٧٢	٤٧.٣	٢٨.٣٩٣٦	١٧.٩٧٥	٠.٨٩٦٦	٣.١٥٨	٢٧.٤٩٧	٩٦.٨٤٢
٢٠١٢	١٤٦.٠٣٠	٦٩.٢٤	٤٧.٤	٢٦.٥١٨٦	١٨.١٦٠	٠.٧٦١٦	٢.٨٧٢	٢٥.٧٥٧	٩٧.١٢٨
٢٠١٣	١٦٦.٢٤٠	٧٨.٠٨	٤٧.٠	٣٠.٦٩١١	١٨.٤٦٢	٠.٨٤٦١	٢.٧٥٧	٢٩.٨٤٥	٩٧.٢٤٣
٢٠١٤	١٨٩.٨٣٠	٧٨.٠٧	٤١.١	٣٠.٩١٥٨	١٦.٢٨٦	٠.٩٣٦٨	٣.٠٣٠	٢٩.٩٧٩	٩٦.٩٧
٢٠١٥	١٦٣.٨٩٠	٦٨.٩٣	٤٢.١	٢٧.٣٦٥٢	١٦.٦٩٧	٠.٧٥٨٢	٢.٧٧١	٢٦.٦٠٧	٩٧.٢٢٩
٢٠١٦	١٠٢.١٠٠	٦٦.٥١	٦٥.١	٢٢.٨٧٩٨	٢٢.٤٠٩	٥.٣٢٠٨	٢٣.٢٥٥	١٧.٥٥٩	٧٦.٧٤٥
٢٠١٧	١٥١.٦٨٠	٧٢.٨٨	٤٨.٠	٣٠.٦٨٢٨	٢٠.٢٢٩	٠.٧٢٨٨	٢.٣٧٥	٢٩.٩٥٤	٩٧.٦٢٥
٢٠١٨	١٩٨.٦٦٠	٩١.١	٤٥.٩	٣٦.٩٨٦٢	١٨.٦١٨	١.٠٩٣٢	٢.٩٥٦	٣٥.٨٩٣	٩٧.٠٤٤

المصدر : الرفاعي، عبد المنعم محمد ابراهيم و علي، عبير فرحات و خليل، احمد فؤاد محمد،٢٠١٩ ،دور البنوك في دعم الاقتصاد الاخضر والصيرفة الخضراء في مصر، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس، المجلد الثامن والأربعون، الجزء الثاني، مصر. ص ٤٥٩.

٢.١.٣- تحليل السياسة الائتمانية للمصارف المصرية للمدة ٢٠٠٣–٢٠١٨

يبين الجدول (١) حصول نمو في حجم الودائع المودعة لدى المصارف المصرية حسب بيانات البنك المركزي المصري للمدة ٢٠٠٣–٢٠١٨ قد نمى من ٦٦.٨٣٤ مليار جنيه مصري الى ١٩٨.٦٦ مليار جنيه مصري وبنسبة نمو قدرت بـ ١٩٧%، التي ساهمت بدوها في زيادة قدرة المصارف المصرية على منح الائتمان الذي يشير الى انه هناك فائض كبير في السيولة النقدية المحتفظ بها وعدم استغلالها في تنشيط الاستثمار التقليدي او الاخضر، وقد قدر حجم الائتمان التقليدي عام ٢٠٠٣ البالغ ٤٧.١٥ مليار جنيه مصري فانه ارتفع الى ٩١.١ مليار جنيه مصري وبنسبة نمو قدرت بـ ٩٣%، فيما خصص جزء من المبالغ المخصصة للائتمان الاخضر اذ بلغ

المبلغ المرصود الى له بمبلغ ١٦.٩٩ مليار جنيه مصري عام ٢٠٠٣ والذي ارتفع الى ٣٦.٩٩ مليار جنيه مصري وبنسبة قدرت بنسبة ١١٧.٧% والذي انخفض عام ٢٠٠٨ متأثرا بالأزمة المالية العالمية آنذاك، لقد تراوحت النسبة المخصصة للائتمان الاخضر من اجمالي الائتمان الممنوح ما بين (١٨%–٢٥%)، فضلاً عن انه كانت توجيهات البنك المركزي المصري في توجيه الائتمان الاخضر نحو اهم قطاعين والمتمثلين بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، الا انه كانت نسبة التوزيع بينهما (٩٦%–٩٨%) لصالح القطاع الصناعي، و(١%–٢٣%) لصالح القطاع الزراعي، حيث يبن ان هناك تركز اكبر للائتمان الاخضر الموجه لصالح القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وبناء على مما تقدم نلاحظ ان المصارف المصرية كان لها دور في تحسين المناخ المحلي المصري بنسبة تراوحت بين (١٨%–٢٥%) على مستوى القطاعين الصناعي والزراعي. وبالتالي يمكن رفض الفرضية الاولى التي تنص على انه (لا يوجد للمصارف المصرية أي دور في تحسين المناخ) وقبول الفرضية البديلة القائلة بانه (يوجد للمصارف المصرية دور في تحسين المناخ).

جدول (٢)

حجم الودائع والائتمان والائتمان الاخضر للمصارف العراقية للمدة ٢٠٠٣–٢٠١٨

اسم المصرف	الودائع (مليون دينار)	الائتمان (مليون دينار)	%	الائتمان الاخضر	%
بغداد	٨٩٧	٢٣٧	٢٦.٤	٠	٠
اشور الدولي	١٢٠	١٢	١٠.٠	٠	٠
بابل	٩٩	١٤٦	١٤٧.٥	٠	٠
التجاري العراقي	٩٠	٩	١٠.٠	٠	٠
دار السلام للاستثمار	٤٣٨	١٢٨	٢٩.٢	٠	٠
الاقتصاد للاستثمار	٢٠١	١٠٨	٥٣.٧	٠	٠
الخليج التجاري	٤٠٩	٣١٠	٧٥.٨	٠	٠
الاستثمار العراقي	٢٦٠	١٢٣	٤٧.٣	٠	٠
التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	٤٥٤	٢٩٩	٦٥.٩	٠	٠
الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	٣٣١	١٤٩	٤٥.٠	٠	٠
الموصل للتنمية والاستثمار	٨٦	١٥٦	١٨١.٤	٠	٠

المنصور للاستثمار	٧٥٣	١٠٩	١٤.٥	٠	٠
الاهلي العراقي	٢٦٧	١٨٤	٦٨.٩	٠	٠
الشمال للتمويل والاستثمار	٤٣٧	٣٤٧	٠.٤	٠	٠
الائتمان العراقي	١٦٢	٠.٦٨	٠.٤	٠	٠
الاقليم التجاري	١٧٨	١٨٨	١٠٥.61	٠	٠
سومر التجاري	٩٢	١١٦	١٢٦.١	٠	٠
عبر العراق للاستثمار	٩٦	١٦١	١٦٧.٧	٠	٠
المتحد للاستثمار	١٣٩	٢٧٢	١٩٥.٧	٠	٠
الوركاء للاستثمار والتمويل	١٨٧	٦٨	٣٦.٤	٠	٠

المصدر : سوق العراق للاوراق المالية http://www.isx-iq.net

يبين الجدول (٢) ان المصارف العراقية الخاصة ركزت على منح الائتمان التقليدي، الذي تباينت فيه المصارف العراقية في منح الائتمان فمنها ما كان متحفظاً في استثمار ودائعه التي لم تتجاوز نسبة توظيفها الـ٠.٤% ولغاية ٢٦.٤% في احسن الاحوال، ومنها ما كان معتدلاً في استثمار ودائعه التي بلغت نسبته ما بين ٣٦.٤% ولغاية ٦٨.٩% في احسن الاحوال، ومنها ما كان مجازفاً والذي تجاوزت نسبته الـ١٠٠% في استثمار ودائعه، وان جميعها خصصت في منح الائتمان التقليدي الباحث عن الربح دون الاكتراث لما له من اثار بيئية ضارة، حيث بلغت نسبته الائتمان التقليدي مقابل التمويل الاخضر ١٠٠% مقابل ٠% للأخير، اذ لم تركز المصارف العراقية على منح الائتمان الاخضر رغم الظروف المناخية القاسية التي تعرض لها العراق التي تحتم عليها بالأخذ بدورها المنشود الذي يساهم في تحسين المناخ من خلال قيامها بتشجيع وحدات العجز المالي بالاستثمار في المشاريع الخضراء عن طريق تقديم التمويل الاخضر. وبالتالي يمكن قبول فرضية الثانية التي تنص على انه (لا يوجد للمصارف العراقية أي دور في تحسين المناخ).

٤- الاستنتاجات والمقترحات

٤.١- الاستنتاجات

١- لم تساهم المصارف العراقية في اتخاذ أي خطوة كفيلة في تحسين المناخ.

٢- تحتفظ معظم المصارف المصرية بنسبة سيولة نقدية عالية وعدم استخدامها منح الائتمان المنشط للاستثمار.

٣- اتخذ المصرف المركزي المصري بتوجيه المصارف المصرية نحو توجيه جزء من الائتمان القابل للمنح نحو الائتمان الاخضر رغم انخفاض نسبته ولكنه يعتبر بداية مشجعة.

٤- قامت المصارف المصرية بالتركيز في منح الائتمان الاخضر لاهم قطاعين والمتمثلين بالقطاع الصناعي والزراعي.

٥- تم تركيز المصارف المصرية بنسبة تصل الى ٩٨% للقطاع الصناعي والمتبقي ٢% تم توجيهه نحو القطاع الزراعي.

٦- ساهمت المصارف المصرية بنسبة تتراوح بين (١٨-٢٥)% في تحسين المناخ من خلال تحويل الائتمان الضار بالبيئة الى ائتمان صديق للبيئة.

٤.٢- التوصيات

١- حث البنك المركزي العراقي على توجيه المصارف العراقية بضرورة تخصيص جزء من المبالغ المخصص للائتمان نحو الائتمان الاخضر.

٢- حث المصارف المصرية على زيادة استثمار الودائع التي بحوزتها في خطوة تساهم في تنشيط الاستثمار في مصر.

٣- تشجيع المصرف المركزي المصري على خطوة زيادة الاهتمام بالائتمان الاخضر.

٤- حث المصارف المصرية على زيادة نسبة الائتمان الاخضر الممنوح للقطاعين الصناعي والزراعي بغية زيادة المساهمة في تحسين المناخ.

٥- حث المصارف المصرية على ايلاء اهتمام اكبر من ناحية بالقطاع الزراعي الذي لا يقل اهمية عن القطاع الصناعي من خلال زيادة نسبة الائتمان الاخضر المخصص له بأكثر من نسبة ٢% الحالية.

قائمة المصادر

١- سوق العراق للاوراق المالية http://www.isx-iq.net.

٢- الرفاعي، عبد المنعم محمد ابراهيم و علي، عبير فرحات و خليل، احمد فؤاد محمد،٢٠١٩ ،دور البنوك في دعم الاقتصاد الاخضر والصيرفة الخضراء في مصر، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس، المجلد الثامن والأربعون، الجزء الثاني، مصر. ص ٤٥٩.

٣- البناء، زينب مكي و عبد الامير، نور نبيل، ٢٠١٩، التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العارقية "دارسة استطلاعية تحليلية لآارء عينة من مدارء المصارف"، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (١٥)، العدد (٦٠)، العراق.

٤- صالح، ايمن، ٢٠٢٢، التمويل الاخضر، صندوق النقد العربي http: //www.amf.org.ae.

٥- سلام، اسامة محمد محمد،٢٠٢٠، قياس توجهات المصارف الحكومية المصرية نحو تطبيق انشطة مصرفية خضراء، المجلد (١١) العدد (٤). مصر.

٦- مقعاش، سامية و العقون، نادية، ٢٠١٨، الاسواق المالية الخضراء كآلية لتمويل الاستثمارات البيئية والتحول نحو نموذج الاقتصاد الاخضر، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد (٨)، الجزائر.

٧- ماحي، نور الهدى، ٢٠٢١، دراسة التحول نحو الاقتصاد الأخضر كنموذج جديد من اجل تحقيق التنمية المستدامة قطاع الطاقة الخضراء في الجزائر، مجلة المالية والاسواق، المجلد (٨، العدد (٢)، الجزائر.

٨- عبد القادر، حفادي و شخوم، رحيمة، ٢٠١٨، التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا)، مجلة دفاتر اقتصادية، E-ISSN: 2602-5426، الجزائر.

٩- حنفي، شيماء احمد، ٢٠٢١، الدظدات الخض ا رء كآلية فعالة لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر فى مصر، مجلة نوميروس الاكاديمية، المجلد (٢)، العدد (٢). مصر.

١٠- مختاري، عبد الجبار و قندوز، عائشة، السندات ودورها في تمويل المشاريع الخضراء "دراسة تحليلية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٠"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد (٥)، العدد(١)، الجزائر.

١١- لقوي، سعيدة و بورتان، مصطفى، ٢٠٢١، الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة "الصكوك الخضراء لماليزيا نموذجا"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد (٥)، العدد (٢). الجزائر.

١٢- عفيف، هناء و حازم، حجلة سعيدة و بوسواك، امال، ٢٠٢١، الممارسات المصرفية الخضراء كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة "بالإشارة الى التجربة الهندية"، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، المجلد (٥)، العدد (١)، الجزائر.

١٣- بن عمر، الاخضر، ٢٠٢٢، التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول على ضوء التجارب العربية، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي، الجزائر.

التكنولوجيا المالية طريق القطاع المصرفي نحوالصيرفة الخضراء

Financial Technology, the Banking Sector's Path to Green Banking

أ. م. د. عبد الرسول علي حسين شهد ماجد عبد
الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يتحدث هذا البحث عن احد أهم منافسي القطاع المصرفي اوأفضل طرقه نحوالتطور أوديمومة الأداء. فهويتناول اولا تعريف التكنولوجيا المالية، ثم أثرها على القطاع المصرفي العراقي من حيث كونها تعد فرصةً أوتهديداً. بعد ذلك يتناول الصيرفة الخضراء وكيفية الوصول اليها ، وكذلك عن دور البنك المركزي في تبنيها من قبل القطاع المصرفي . فالمشكلة التي يتطرق اليها هذا البحث هي: هل ان تبني التكنولوجيا المالية رغم مخاطرها، من قبل القطاع المصرفي العراقي سيعود بالنفع عليه؟ ام ان تلك المخاطر ستكون هي الغالب في النهاية؟ . البحث ينطلق من فرضية كون التكنولوجيا المالية هي طريق القطاع المصرفي العراقي نحوالصيرفة الخضراء والتي تعد الطريق الأخلاقي الوحيد نحوتقدمه

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحوعراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٥١-٢٩٦

توصل البحث الى استنتاجات عدة أهمها، ان التكنولوجيا المالية تعد بالفعل فرصةً لا تهديداً بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي (على الأقل حاليا)، وأنها لا تعد من اهم الفرص المتاحة امامه فقط ، بل هي ضرورية للقطاع المصرفي نفسه والمجتمع الذي ينشط فيه ذلك القطاع، وان التكنولوجيا المالية الخضراء ليست مجرد فرصة أمامه بل ترتقي الى درجة الضرورة. لذلك لابد له من اتباع استراتيجية هجومية علاجية من قبل القطاع المصرفي باستخدام نقاط قوته التي منها الارتفاع النسبي مستويات الأمان والثقة والتي تهيئ البيئة المناسبة له لاستغلال فرصه وتقدمه.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية, مصفوفة الاثار الإيجابية, التكنولوجيا الخضراء, الصيرفة الخضراء.

Abstract

This research deals with fin-tech as a chance for development, or as a source of threat. So, the beginning was with the definition of the fin- tech and it is impact on Iraqi banking sector. And whether it is a source of threat or a chance to develop. The research rests upon a hypothesis that the fine- tech is road to green banking in Iraq. We conclude that the fin- tech is not sufficient condition for developing the Iraqi banking sector, but it is a necessary one.

Keywords: Fin.Tech, Positive Impact Matrix, green fintech, green banking.

المقدمة: –

يقال: "اما ان يختار العالم مستقبلا اخضرا, اوانه لن يكون لديه مستقبلا على الاطلاق (The future will either be green or not at all)". اذا لقد اصبح الاتجاه نحوالاختيار الاخضر ضرورة لمختلف القطاعات, وليس القطاع المصرفي استثناءٍ بل العكس يمكن للتغيير ان يبدأ منه, فالنظام المصرفي هوقلب الاقتصاد, وبالتالي صحته تؤثر على الاقتصاد باكمله, وكذلك الامر بالنسبة للاتجاه الذي يسلكه

والطريقة التي يعمل بها, فكل هذا يؤثر على المجتمع الذي يعمل فيه, لذا لابد له ان يعمل بطريقه اخلاقية تضمن ليس فقط سلامة الاقتصاد والمجتمع الذي ينشط فيه بل تطوره ايضا, والطريق لتحقيق ذلك يكون من خلال الصيرفة الخضراء, لكن التحول نحوالصيرفة الخضراء والوصول اليها يحتاج الى اساس اولا, يكون هوالطريق الانسب الذي يمكن للقطاع المصرفي من خلاله التحول نحوالصيرفة الخضراء والحفاظ على صحته ايضا, وهذا الاساس هوما يتحدث عنه هذا البحث فهويتناول التكنولوجيا المالية كطريق للقطاع المصرفي نحوالصيرفة الخضراء, وذلك سيكون كالتالي: سوف يتم أولا في المبحث الأول تناول مفهوم الصيرفة الخضراء وطرق الوصول اليها, كالتمويل الاخضر, والتكنولوجيا المالية الخضراء, وكذلك يتحدث عن التكنولوجيا المالية, مخاطرها ,والفرص المتاحة من خلالها. وفي المبحث الثاني يتم تناول وزنها اوحجم أثرها على القطاع المصرفي العراقي وامكانية استغلالها, والمبحث الثالث يتحدث عن دور البنك المركزي في تحول القطاع المصرفي نحوالصيرفة الخضراء وادوات السياسة المالية الخضراء.*

١_ المبحث الاول: منهجية البحث

١ .١_ مشكلة البحث: –

ان مشكلة البحث تتناول غياب الرؤية حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتحول نحوالصيرفة الخضراء في القطاع المصرفي العراقي.

١ .٢_ فرضية البحث: –

ان التكنولوجيا المالية لا تعد فرصة مهمة متاحة امام القطاع المصرفي العراقي فحسب بل انها طريقه نحوالصيرفة الخضراء.

١ .٣_ أهمية البحث: –

تاتي أهمية هذا البحث من إشارته الى أهمية التكنولوجيا المالية ليس فقط كفرصة امام القطاع المصرفي العراقي, بل ايضا كونها طريقةُ للعمل المصرفي في اطار اخلاقي واخضر.

١ .٤_ هدف البحث: –

هدف هذا البحث هوتوضيح اهمية التكنولوجيا المالية ليس فقط لصحة القطاع المصرفي نفسه بل ايضا للمجتمع الذي يعمل فيه, من خلال كونها السبيل الذي يوصله للعمل المصرفي الاخضر, فمن خلال تبنيها لن يكون فحسب قادرا على استخدامها لمواجهة العديد من التهديدات التي تواجهه والمساعدة في علاج بعض نقاط ضعفه, بل ايضا ستكون الاساس الذي يمكنه من استخدام التكنولوجيا الخضراء والتمويل الاخضر وبالتالي فهي طريقه نحوالصيرفة الخضراء.

١ .٥_ منهجية البحث: –

تم اتباع المنهج الاستنباطي فقد تم توضيح أثر التكنولوجيا المالية بشكل عام وتم بعد ذلك التوصل الى أثرها على القطاع المصرفي العراقي وكيفية استخدامها للوصول للصيرفة الخضراء.

١ .٦_ هيكلية البحث: –

ينقسم البحث الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول كان التكنولوجيا المالية والذي يتحدث عن الصيرفة الخضراء والتمويل الاخضر واهميته وعن اهمية التكنولوجيا كونها الاساس الذي يبنى عليه كل منهما وعن مفهومها ومخاطرها والفرص المتاحة من خلالها وعن اثرها الايجابي. والثاني احتمال حدوث الأثر الايجابي للتكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي العراقي، والذي يتحدث عن وزنها اومدى أثرها عليه، وعن إمكانية وكيفية استغلالها, اما المبحث الثالث "دور البنك المركزي" يتحدث عن

دور البنك المركزي في جعل القطاع المصرفي اقل ضررا للبيئة واكثر خضارا من خلال ادوات السياسة النقدية.

١ .٧_ حدود الدراسة:

مكانياً: حدودها المكانية تتمثل بالقطاع المصرفي في العراق.

زمانياً: الحدود الزمانية هي الاعوام ٢٠١٧– ٢٠٢١.

٢_ المبحث الثاني: الجانب النظري

٢ .١_ التكنولوجيا المالية (Fintech)

٢ .١ .١_ الصيرفة الخضراء :–

يمكن تعريف الصيرفة الخضراء بانها مصطلح شامل يشير إلى الممارسات والمبادئ التوجيهية التي تجعل البنوك مستدامة في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. تشبه الأعمال المصرفية الخضراء مفهوم الخدمات المصرفية الأخلاقية، والتي تبدأ بهدف حماية البيئة، حيث أنها تنطوي على تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى تقديم خدمات مصرفية ممتازة. وبسبب التقاطع بين القضايا البيئية والاجتماعية يطلق عليها أيضًا الخدمات المصرفية الاجتماعية أوالمسؤولة لأنها تغطي المسؤولية الاجتماعية للبنوك تجاه حماية البيئة. [i]

اي يمكن ان نعرف الصيرفة الخضراء كذلك بانها عملية تمارسها البنوك لجعل الأرض مريحة بيئيًا وآمنة وصالحة للسكن لجميع الأنواع على الأرض. فالبنك الأخضر ياخذ في الاعتبار جميع العوامل الاجتماعية والبيئية في عملياته المصرفية العادية مع أجندة إضافية نحورعاية موارد الأرض. تتضمن الخدمات المصرفية الخضراء مبادئ الاستدامة والاستثمار الأخلاقي وحفظ وكفاءة الطاقة وذلك لحماية البيئة والموارد الطبيعية. فغالبا يكون لقطاع المصرفي هوأحد المصادر الرئيسية لتمويل المشاريع الصناعية مثل الصلب والورق والأسمنت والكيماويات والأسمدة والطاقة والمنسوجات وما إلى ذلك, والتي تتسبب في الحد الأقصى من انبعاثات

الكربون. لذلك, يمكن للقطاع المصرفي أن يلعب دورًا وسيطًا بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة لتعزيز الاستثمار المستدام بيئيًا والمسؤول اجتماعياً. لذا فان مصطلح "الخدمات المصرفية الخضراء" يشير إلى الأعمال المصرفية التي تتم في مثل هذه المجالات وبطريقة تساعد على التقليل الإجمالي لانبعاثات الكاربون.[ii]

ويمكن ان يكون البنك اخضر من خلال طرق مختلفة منها:

٢ .١ .١ .١_ التمويل الاخضر:

يمكن تعريف التمويل الأخضر على أنه مصطلح شامل يمكن استخدامه لوصف التمويل والاستثمارات المتدفقة في المشاريع والمبادرات التي تركز على التنمية المستدامة والمنتجات التي تعد صديقة للبيئة ، والقواعد والإجراءات التي تحفز نمواقتصاد أكثر استدامة. يتكون التمويل الأخضر من تمويل المناخ (وهي الاستثمارات التي تسعى إلى دعم إجراءات التخفيف والتكيف التي ستعالج تغير المناخ أنها الاستثمارات التي يتم إجراؤها في المشاريع والبرامج والتي تؤدي إلى تقليل اوالغاء انبعاثات غازات الاحتباس الحراري). ولكنه طبعا لا يقتصر عليه, فالتمويل الأخضر يشمل مجموعة واسعة من الأهداف البيئية الأخرى، مثل التحكم في التلوث الصناعي, أوتطهير المياه, أوحماية التنوع البيولوجي, ويمكن أيضًا الإشارة اليه على أنه الاستثمارات التي تدعم تقليل حساسية السلع والشعوب لتأثيرات التغير المناخي. وبهذا نرى انه يمكن استخدام التمويل الأخضر كأسلوب لدعم التنمية المستدامة، اي باختصار ان التمويل الاخضر هوعبارة عن علاقة بين القطاع المالي وقطاع البيئة. فهوأداة مالية تركز على أبحاث السوق والتي ستساعد على تعزيز الجودة البيئية تقليل المخاطر المتعلقة بالبيئة. [iii]

أهمية التمويل الأخضر التمويل الأخضر مهم لثلاثة أسباب.

أ- نشر الطاقة النظيفة

تسهل المصارف الخضراء (من خلال التمويل الاخضر) تمويل المشاريع في الأسواق والمناطق الجغرافية الجديدة والتي لم تكن لتبنى بدون هذا التمويل. والنتيجة هي المزيد من الطاقة النظيفة التي يتم نشرها بتكلفة أقل. بالتالي يوفر المستهلكون المال, ويحصل المطورون والمستثمرون على المزيد من المشاريع, ويتم استبدال مصادر الطاقة المُلوثة. [iv]

ب- تشجيع الابتكار في البنوك

سبب رئيسي آخر لأهمية التمويل الأخضر هوأنه يشجع الابتكار في البنوك وذلك للعثور على طرق وحلول لتجنب المخاطر التي تتعلق بانتهاك السياسات المتعلقة بالبيئة. فان تعرض البنوك للعقاب بسبب انتهاك قوانين حفظ البيئة سيقلل من ربح البنك اوالمؤسسة عموماويقلل كذلك القدرة على السداد للشركة المقترضة. وهذا من شأنه أن يضع البنك أوالمقترض في موقف ينطوي على مخاطر أعلى تستلزم حلولا وخططا ذات ابعاد ربحية واخلاقية في الوقت نفسه.

ج- تشجيع التنمية المستدامة

احد الأسباب الرئيسية لأهمية التمويل الأخضر هوأنه يشجع التنمية المستدامة. فتدفق الأدوات المالية والخدمات ذات الصلة يعمل على تحسين بناء وتنفيذ نماذج الأعمال المستدامة، والاستثمار ودعم المشاريع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وخاصة انه بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، لم تعد المنظمات المالية تركز فقط الربح وخلق القيمة لمستثمريها بل ايضا التنظيم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لذلك, يمكن اعتبار الصيرفة الخضراء ابتكار بمثابة حلول جديدة تستخدم البنوك فيها التكنولوجيا المالية لكي تمكنها تقنيًا لتقديم الخدمات المالية, وذلك بهدف تحسين تدفق الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة. [v]

٢ . ١ . ١ . ٢_ التكنولوجيا المالية الخضراء :

التكنولوجيا المالية الخضراء هي التكنولوجيا المالية التي تهدف إلى حماية البيئة والحد من الفقر من خلال تزويد المواطنين من الطبقة الدنيا بالوصول إلى التمويل بتكلفة منخفضة. وهي تشتمل على الذكاء الاصطناعي, وتحليل البيانات الضخمة , ، وتكنولوجيا سلاسل الكتل blockchain.[vi]

ان اي من الطريقين اعلاه لتحول البنك نحوالصيرفة الخضراء يحتاج الى اساس مهم لايمكن من دونه سلوك اي منهما وهوالتكنولوجيا المالية fintech, فحتى في حالة التمويل الاخضر لابد ان يمتلك البنك التكنولوجيا الملائمة لتتبع فعالية وصحة المشاريع الخضراء التي يمولها ومدى صدقها وانها ليست مجرد طلاء اخضر لمشاريع ملوثة. ولهذا فان هذا هوالجزء الذي سيتم تناوله في هذا البحث وشرحه في المباحث التالية التي ستتناول التكنولوجيا المالية واهميتها للقطاع المصرفي بشكل عام وتحوله نحوالاستدامة اوعلى الاقل الحياد البيئي.

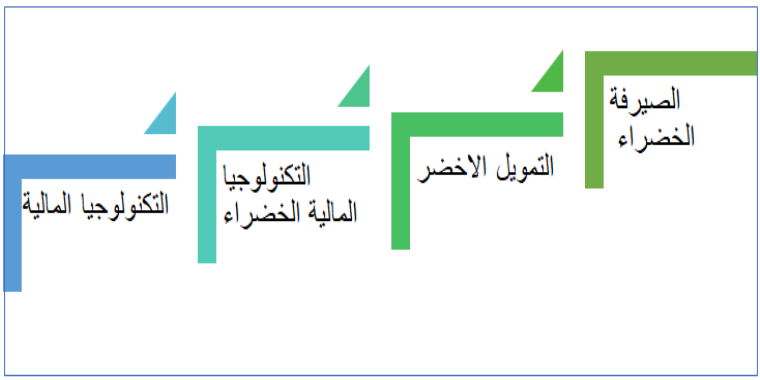

مخطط رقم (١) سلم التحول نحو الصيرفة الخضراء

٢ .١ .٢_ التكنولوجيا المالية:-

كلمة "fintech" هي ببساطة مزيج من كلمتي "مالي" و"تكنولوجيا". ويمكن ان تعرف على انها استخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات والمنتجات المالية للمستهلكين. سواء كان هذا في مجالات الأعمال المصرفية اوالتأمين اوالاستثمار اوأي شيء يتعلق بالتمويل. على الرغم من أنها كلمة جديدة نسبيًا، إلا أن التكنولوجيا المالية ليست جديدة في الواقع. لقد غيرت التكنولوجيا دائمًا الصناعة المالية. ومع ذلك ، فإن الإنترنت ، إلى جانب الاستخدام الواسع للأجهزة مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، يعني أن سرعة هذا التغيير قد تسارعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

٢ .١ .٣_ أمثلة على التكنولوجيا المالية:-

٢ .١ .٣ .١_ التمويل وطرق الدفع :-

تعمل Fintech على تغيير عالم التمويل للمستهلكين بطرق لا تعد ولا تحصى. على سبيل المثال، يمكن الآن فتح حساب مصرفي عبر الإنترنت، دون زيارة البنك فعليًا. يمكن ربط الحساب بهاتف ذكي واستخدامه لمراقبة المعاملات. بل يمكن حتى تحويل الهاتف الذكي إلى "محفظة رقمية" واستخدامه لدفع ثمن الأشياء باستخدام المال في الحساب. [vii] في الواقع، وفقاً لـ Statista data فإن سوق الدفع عبر الهاتف المحمول العالمي تجاوز تريليون دولار في عام ٢٠١٩ وذلك على مستوى العالم.[viii] هذا فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية داخل القطاع المصرفي لكنها تتواجد خارجه بشكل يوزايه وقد ينافسه ومن الامثلة على ذلك هوالعملات الالكترونية مثل bitcoin و Litcoin وغيرهما وطبعا هي لاتقتصر على توفير وسائل دفع بديلة بل ايضا منصات تمكن المستخدمين من بيع وشراء العملات الرقمية, وتكون ايضا وسيط للتواصل مع الشبكة فمعظم الناس ليس لديه الوسائل التكنولوجية للتواصل مع الـ Blockchain اولتخزين عملتهم الرقمية. فهنا يأتي دور هذه المنصات منصات اوالبورصات مثل Gemini وCoinbase.[ix] هذا عدا عن منصات التمويل الجماعي مثل GoFundMe

وPatreon وKickstarter وغيرها توضح مدى امتداد التكنولوجيا المالية خارج نطاق الخدمات المصرفية التقليدية.

أ- ١. ٣. ٢_ التامين والاسثمار:-

تعمل Fintech أيضًا على تغيير صناعات التأمين والاستثمار بسرعة. فمثلا يبيع مقدموا خدمات التأمين على السيارات الآن تأمينًا "قائمًا على تقنية المعلومات" حيث تتم مراقبة قيادة الفرد باستخدام البيانات التي تم جمعها عبر هاتفه الذكي أو"الصندوق الأسود" المثبت في سيارته. يمكن بعد ذلك استخدام هذه البيانات لتحديد المبلغ الذي يجب على العميل دفعه مقابل بوليصة التأمين الخاصة به. في المستقبل ، قد يكون من الممكن شراء تأمين على المدى القصير أوعلى أساس "الدفع حسب الاستخدام"[x], وكما هوالحال مع التمويل وطرق الدفع فان التكنولوجيا المالية تسهل صناعة التامين لكنها يمكن ان تنافسها ايضا فقد أصبح ما يسمى بـ insurtech شاملا لكل شيء من التأمين على السيارات إلى التأمين على المنازل وحماية البيانات.

هذا بشان التامين اما فيما يتعلق بالاستثمار فان تطبيقات تداول الاسهم مثل Stock-Trading وRobo-Advising [xi] أوالمستشارون الآليون هم فئة من المستشارين الماليين الذين يقدمون الاستشارات المالية أوإدارة الاستثمار عبر الإنترنت مع اقل تدخل بشري ممكن. وهذا يعني أنه يمكن للمستهلكين أيضًا الاستثمار عبر الإنترنت على أساس "التنفيذ فقط" دون أي تفاعل وجهاً لوجه. بمرور الوقت، قد يمكن الحصول على استشارة مالية آلية أو"مشورة آلية" بتفاعل بشري ضئيل أومعدوم. ايضا فان أحد اكثر الاستخدامات شيوعًا لـ Fintech هي "تطبيقات الميزنة" اواعداد الميزانية للمستهلكين والتي نمت شعبيتها بشكل كبير على مر السنوات الماضية. [xii]

٢ .١ .٤_ التكنولوجيا المالية للمصارف/ التحديات والمخاطر [xiii]: -

ان Fintech تولد مجموعة واسعة من المخاطر سواء كانت منافسا للبنوك اوشريكا لها (جهات خارجية تقدم خدمات تقنية مالية للمصرف) وهذه المخاطر هي كما يأتي:

٣ .١ .٤ .١_ **المخاطر الإستراتيجية:** ان قدرة شركات التكنولوجيا الفائقة غير المصرفية (أوشركات التكنولوجيا الفائقة) على تفكيك الخدمات المصرفية، تؤدي الى زيادة مخاطر الربحية لدى البنوك الخاصة. بالتالي يمكن للمؤسسات المالية الحالية أن **تخسر** جزءًا كبيرًا من حصتها في السوق أومن هامش الربح لديها إذا كان اولئك الوافدون الجدد (أي شركات التكنولوجيا الفائقة غير المصرفية) قادرين على استخدام الابتكارات التقنية بكفاءة أكبر من المصارف وتقديم خدمات أقل تكلفة تلبي توقعات العملاء بشكل أفضل.

٤ .١ .٤ .٢_ **المخاطر التشغيلية العالية – البعد النظامي:** يؤدي صعود Fintech الى مزيد من الاعتماد المتبادل على تكنولوجيا المعلومات بين الجهات الفاعلة في السوق (البنوك وشركات التكنولوجيا المالية وغيرها) والبنية التحتية للسوق، مما قد يتسبب في تصاعد خطر حدوث أزمة نظامية، خاصة حيث تتركز الخدمات في واحد أوعدد قليل من اللاعبين المهيمنين. إن دخول شركات Fintechالى القطاع المصرفي يزيد من تعقيد النظام ويدخل لاعبين جدد قد يكون لديهم خبرة محدودة في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات.، هذا من ناحية البعد النظامي. اما البعد الخصوصي فتكون المخاطر التشغيلية هي انه قد يؤدي انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة إلى زيادة تعقيد تقديم الخدمات المالية، مما يزيد من صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية. قد لا تكون أنظمة تكنولوجيا المعلومات القديمة للبنك قابلة للتكيف بشكل كاف أوقد لا تكون ممارسات التنفيذ، مثل إدارة التغيير، كافية.

٣ .١ .٤ .٣_ **مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية:** إذا كان عدد الأطراف المشاركة في تقديم المنتجات والخدمات المالية أكبر مما هوموجود في الوقت الحالي (البنك الموزع، والبنك المرحل، والبنك غير الوسيط)، فقد ينشأ غموض فيما يتعلق بمسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، مما يحتمل أن يزيد من

احتمال الحوادث التشغيلية داخل البنوك، قد يؤدي انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة من الجهات الخارجية إلى زيادة التعقيد والمخاطر التشغيلية، إذا فشلت الضوابط في مواكبة ذلك. يتمثل التحدي الرئيسي للمؤسسات المالية في قدرتها على مراقبة العمليات وأنشطة إدارة المخاطر التي تحدث خارج مؤسساتها لدى الأطراف الثالثة (جهات خارجية تقدم خدمات تقنية مالية للمصرف).

ب- ١. ٤. ٤_ مخاطر الإنترنت: من المحتمل أن ترتفع مخاطر الإنترنت حيث يمكن أن تزيد التقنيات ونماذج الأعمال الجديدة من مخاطر الإنترنت إذا لم تواكب عناصر التحكم التغيير. حيث يمكن أن تؤدي زيادة الترابط بين اللاعبين في السوق إلى خلق فوائد للبنوك والمستهلكين، مع تضخيم المخاطر الأمنية.

٣ ١. ٤. ٥_ مخاطر السيولة وتناقص مصادر التمويل المصرفي: إن استخدام التكنولوجيا والمجمعات الجديدة يخلق فرصاً للعملاء للتغيير سريعا بين حسابات التوفير المختلفة أوصناديق الاستثمار المشتركة للحصول على عائد أفضل. بينما يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة، إلا أنه يمكن أن يؤثر أيضًا على ولاء العملاء وتناقص الودائع وهذا بدوره قد يؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة للبنوك.

كما ان التكنولوجيا المالية قد تخلق ايضا تحديات وتهديدات قد تعرقل الجهود المبذولة في استقرار النظام المالي من تلك التهديدات الترابط العالمي للأسواق والأدوات المالية الذي قد يجعل من قاعدة: "عصي على الفشل لشدة ترابطه too linked to fail" تعمل بشكل سلبي بوصفه تهديدا نظاميا للاستقرار المالي والذي يجعل من الأدوات والمؤسسات المالية الصغيرة في العدد والقيمة تزعزع الاستقرار المالي بسبب الدور الذي تلعبه في شبكات التعاملات المالية المترابطة بشكل معقد.[xiv] وبينما يرى بعض أعضاء قطاع الخدمات المالية الطفرة فيFintech على أنها تهديد للصناعة المصرفية التقليدية. يعتقد البعض الاخر بإمكانية تحويله إلى فرصة لأنه يوفر مزيدًا من المرونة ووظائف أفضل في بعض المناطق وتجميع الخدمات.[xv]

٣ .١ .٥_ الفرص المتاحة من خلال استخدام التكنولوجيا المالية [xvi]: -

ذكر سابقا ما تحمله ابتكارات Fintech من مخاطر وتحديات للمصارف لكن هذه الابتكارات تحمل ايضا فوائد لجميع مستخدمي الخدمات المالية (افراد و/ اومصارف) وهي كما يلي: –

٣ .١ .٥. ١_ الشمول المالي: أن التمويل الرقمي يؤدي إلى تحسين وصول المجموعات غير المستفيدة من الخدمات المالية إلى تلك الخدمات. وذلك من خلال التكنولوجيا التي يمكن أن تصل إلى المواقع البعيدة، إذ ان نسبة الأشخاص الذين يمتلكون حسابا مصرفيا حول العالم هي ستة من بين كل عشرة أشخاص، ولكن عدد الأجهزة اوالهواتف المحمولة حول العالم هوأكبر من عدد سكانه. لذا فإن استخدام تقنيات التمويل الرقمي يؤدي الى الوصول إلى اقصى حجم وخفض التكاليف، ولاسيما ان اقترن بالقدرة المالية المناسبة، حينها فإن توسيع نطاق الوصول اوالشمول المالي سيكون غير مسبوق. فيمكن توفير الخدمات المالية لعدد أكبر من الناس بسرعة أكبر، وكفاءة.

٣ .١ .٥ .٢_ خدمات مصرفية أفضل وأكثر تفصيلاً: ان البنوك منظمة بالفعل وتعرف كيفية جلب المنتجات إلى سوق منظم، بالتالي فان استخدام اوالتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية يمكن ان يساعد الصناعة المصرفية في تحسين عروضها التقليدية بعدة طرق. فمثلا يمكن ان تتعاون المصارف مع تلك الشركات وتقدم خدمة مستشارين آليين لمساعدة العملاء في عالم الاستثمار وخلق تجربة أفضل لهم. اي يمكن ان تزيد الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية من كفاءة المؤسسات المصرفية القائمة.

٣ .١ .٥. ٣_ انخفاض تكاليف المعاملات وخدمات مصرفية أسرع: قد تؤدي الابتكارات من لاعبين في شركة Fintechالى تسريع التحويلات والمدفوعات وتخفيض تكاليفها. مثلا في مجال التحويلات عبر الحدود.

٣ .١ .٥ .٤_ العمليات المصرفية المحسّنة والأكثر فاعلية: قد تسمح هذه الابتكارات بإجراء العمليات في بيئة أكثر أماناً بفضل استخدام تقنيات التشفير أوالبيومترية [xvii] وأنظمة أكثر قابلية للتشغيل البيني[xviii] تقلل من فرص الفشل.

٣ .١ .٥ .٥_ التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب زيادة المنافسة: إن دخول لاعبين جدد إلى القدرة التنافسية مع البنوك الحالية يمكن أن يؤدي بالفعل إلى تفتيت الخدمات المصرفية للسوق وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة باللاعبين من حجم النظامية كما حللت أيضا من قبل (The Financial [xix] Stability Board) FSB.

٣ .١ .٥ .٦_ Regtech المعروف أيضا باسم التكنولوجيا التنظيمية regulatory technology وهي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية من خلال التكنولوجيا وتشمل وظائفها الرئيسة الرقابة التنظيمية، وإعداد التقارير، والامتثال. وهي تتكون من مجموعة من الشركات التي تستخدم تقنية الحوسبة السحابية[xx] لمساعدة الشركات على الامتثال للوائح بكفاءة وبتكلفة اقل. [xxi]

٣ .١ .٦_ اذا هل تعتبر التكنولوجيا المالية تهديدا ام فرصة؟

مما سبق نرى ان للتكنولوجيا المالية وجهين احدهما يجعلها تبدوخطرا على القطاع المصرفي والاخر نرى من خلاله انها فرصه امامه فهي في حد ذاتها ليست تهديدا للقطاع المصرفي لكنه اي القطاع المصرفي يمكن ان يحولها الى تهديد وخطر وذلك بالاستهانة بها وتجاهلها. ان تبني وتقبل التكنولوجيا في اي قطاع هوالطريق الطبيعي لسير الامور وتجاهلها يسبب الضرر له وهذا هوالحال بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي اواي قطاع, فتجاهل التطور المتزايد في التكنولوجيا المالية من قبل المصارف يجعل الجهة الوحيدة المستفيدة منها هي الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا التي ستستمر بتطوير تطبيقات الخدمات المعتمدة على التكنولوجيا المالية الى ان تصبح الخيار المفضل للمستهلكين، وهنا سوف تصبح خطرا. لكن لوان المصارف احتضنت

وتبنت هذه التنقية وخاصة ان فعلت قبل اي نوع من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة فان التكنولوجيا المالية ستصبح هنا فرصة. خاصة ان المصارف تملك اصلا كما هائلا (نسبيا) من بيانات المستهلكين الذي يبقى دون استغلال عادة بالإضافة الى الخبرة، والذي يجعلها مؤهلة تماما ربما أكثر من اي شركة تكنولوجيا مالية ناشئة لتبني هذه التكنولوجيا. هذا في ما يتعلق بجانب التطور وتحقيق الربح بالنسبة للقطاع المصرفي لكن تبني التكنولوجيا المالية هوايضا مسؤولية القطاع المصرفي تجاه المجتمع الذي ينشط فيه فهي بحد ذاتها الخيار المستدام والاكثر خضارا لذا فان تبنيها يعد مسؤولية اخلاقية للقطاع المصرفي والمقصود بتبنيها ليس فقط التكنولوجيا المالية بل تبني الصيرفة الخضراء. وسيتم توضيح النقاط التي ذكرت هنا وكيفية تطبيقها تاليا وذلك بدءا بكون التكنولوجيا المالية فرصة لا تهديد وكيفية استغلالها من قب القطاع المصرفي العراقي :-

٣ .١ .٧_ التكنولوجيا المالية في العراق:-

ان تجربة العراق في هذا المجال حديثة فضمن إطار الإستراتيجية التي أطلقها البنك المركزي العراقي ٢٠٢٠-٢٠١٦ لتحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق وتعزيز الشمول المالي في عموم البلاد وبما يواكب التطورات الدولية في هذا الميدان وتم إنشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق الذي يوفر خاصية التشغيل المتبادل لخدمات الدفع التي يقدمها المشارك حيث يكون بإمكان جميع زبائن المشارك من استخدام خدمات أي مشارك آخر. ومن ضمنها كان نظام التشغيل المتبادل للدفع بواسطة الهاتف النقال في العراق الذي يسمح بحصول الزبائن الذين لا يملكون حسابات مصرفية (يمثلون ٨٠ % من سكان العراق) على الخدمات المصرفية من خلال مجموعة واسعة من القنوات بما في ذلك الهواتف النقالة والانترنت.

إن وجود نظام متين ورصين للدفع بالتجزئة يعمل وفق المعايير العالمية يعطي ثقة كبيرة للمستثمرين في البيئة المخصصة للاستثمار في العراق، يتولى البنك المركزي

العراقي تشغيل نظام الدفع بالتجزئة، كونه هوجهة راعية غير ربحية تتصف بالحيادية وتلتزم بمعايير الشفافية والوقوف على مسافة واحدة من جميع الجهات والمؤسسات العاملة في المجال المالي والمصرفي. إن تطوير نظام الدفع بالتجزئة له أهمية كبيرة في التنمية الوطنية للقطاع المصرفي العراقي حيث تسهم أدوات الدفع بالتجزئة في تسهيل التعاملات بين الاشخاص من مواطنين ووافدين. فضلا عن تنشيط السوق المحلية وتقليل التعامل بالنقد بالإضافة الى خلق جومن التنافس بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن مما ينعكس بالإيجاب على الصناعة المصرفية عموما ان البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة ستهيئ المنصة الوطنية لخدمات الدفع الإلكتروني والمشاريع التي تليها مثل توطين رواتب منتسبي الوزارات والمؤسسات الحكومية، والجباية الإلكترونية بذلك تتم قيادة التحول من استخدام النقد إلى الدفع الالكتروني من اجل توجيه التنمية الاقتصادية بالشكل الصحيح.

المحافظ الالكترونية في العراق

كاش زين – محفظة العراق Iraq Wallet – Zain Cash توفر شركة محفظة العراق خدمة زين كاش للدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال، تأسست عام ٢٠١٤ بالتعاون مع شركة زين العراق للاتصالات وبأشراف من البنك المركزي العراقي، خدمة زين كاش هي حساب مالي الكتروني يوفر للمشترك امكانية تحويل الاموال النقدية الكاش الى اموال الكترونية للقيام بتحويل الاموال وتعبئة رصيد خطوط الدفع المسبق ودفع فواتير خطوط الدفع الاجل وسحب وايداع الاموال. كل هذه التحويلات يمكن القيام بها مباشرة من الهاتف النقال، سواء كان هاتف ذكي اوعادي ومن خلال أقرب مركز معتمد للخدمة المنتشرين في عموم البلاد.

وكذلك محفظة Asia Hawala آسيا حوالة المشابه لمحفظة زين كاش والتي تأسست ايضا عام ٢٠١٤ بالتعاون مع شركة اسيا سيل للاتصالات.[xxii] وقد كان اجمالي

التعاملات عن طريق هاتين الشركتين في عام ٢٠١٨ يساوي ٣٩٠.٨١٤ مليون دينار.[xxiii]

شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية هي شركة عراقية مسجلة في العراق التي أطلقت أيضا تطبيقها الذي يحمل اسم Switch في ٢٠ تشرين الثاني٢٠١٧.[xxiv]

٣ .١ .٨_ هل تعتبرFintech تهديدا ام فرصة في العراق؟

كما ذُكر فان التكنولوجيا المالية ما تزال حديثة العهد في العراق وهذا ما يجعل منها فرصة أكثر منها تهديدا للمصارف التجارية في العراق فهي لكونها حديثة وغير معروفة لدى معظم الافراد، يقلل من فرص نشوء شركات تكنولوجية تقدم خدمات تكنولوجيا مالية تنافس المصارف، بالتالي فان كون المصارف هي الجهة الوحيدة نسبيا التي يمكنها استغلال هذه التكنولوجيا (ثلاث شركات ما زالت تعد منافسة صغيرة بالنسبة للقطاع المصرفي الأكبر حجما والأكثر خبرة)، هذا هوما يوضح بان هذه التكنولوجيا ليست بالحجم والقوة لتكون تهديدا بعد لكن (وكما ذكر سابقا) واذا كانت المصارف هي السباقة لاستغلال هذه التكنولوجيا قبل ان تنشأ شركات تكنولوجية تقدم خدمات تكنولوجيا مالية وتتحول الى منافس للمصارف، فهي ستكون فرصة، ولهذا ان تجاهل التكنولوجيا المالية وعدم استغلالها اوتَبنيها قد يجعل منها تهديدا للمصارف التجارية في المستقبل.

٣ .١ .٨ .١_ وزن التكنولوجيا المالية كفرصة: –

يمكن استخدام مصفوفة شدة المخاطر الاستراتيجية لإعطاء وزن لنقطة معينة اذ ان هذه المصفوفة تساعد في النظر إلى الاثر (النتيجة المحتملة اوشدة المخاطر في حالة حدوث شيء ما)، والاحتمالية (احتمال حدوث هذه المخاطر بالفعل). بإعطاء كل منهما رقما معينا ينحصر بين ١ و٥ وعندما يتم ضرب الرقمين الخاصين بكل من

الاثر والاحتمالية معًا، يمكن أن يساعد الناتج على تحديد وزن هذا العنصر او اهميته.[xxv]

اعطاء وزن لكل من نقاط القوة والفرص من خلال مصفوفة شدة المخاطر الاستراتيجية لن يكون واضحاً، فهذه المصفوفة تقيس الخطر الناتج عن متغير ما مضروبا باحتمال حدوثه، لكن الفرص ونقاط القوة ليس متغيرات تسبب خطرا اومشاكل للمؤسسة اوالمصرف، فاذا قمنا بحساب وزنها من خلال مصفوفة شدة المخاطر الاستراتيجية فلن نصل الى نتيجة عدا عن كون وزنها يقع في المربع رقم واحد هذا لا يعني سوى كونها ضئيلة المخاطر بعيدتها، لكن هذا لا يوضح حجم الاثر الايجابي لكل عنصر واحتمال حدوث هذا الأثر. لكن لواحدثنا تغييرا بسيطا في المصفوفة، أي إذا قمنا بعكسها لتصبح مصفوفة تقيس الأثر الإيجابي لكل عنصر واحتمال حدوث هذا الأثر بدلا من كونها تقيس الخطر وعواقبه. وهكذا أي إذا أصبحت تقيس الأثر الإيجابي بدل الخطر هنا يمكن استخدامها لإعطاء اوزان لكل من الفرص ونقاط القوة.

٣ .١ .٨ .١_ ما هي مصفوفة الاثار الإيجابية: –

هي المصفوفة التي يمكن الحصول عليها اذا قلبنا اوعكسنا فكرة مصفوفة شدة المخاطر الاستراتيجية، ويمكن استخدام هذه المصفوفة لإعطاء وزن لعنصر ما اونقطة معينة، اذ ان هذه المصفوفة تساعد في النظر إلى الأثر الإيجابي للعنصر المعني (النتيجة المحتملة حالة حدوث اواستخدام المتغير)، والاحتمالية (احتمال حدوث هذا الأثر الايجابي بالفعل). وذلك بإعطاء كل منهما رقما معينا ينحصر بين ١ و٥ وعندما يتم ضرب الرقمين الخاصين بكل من الاثر والاحتمالية معًا، يمكن أن يساعد الناتج على تحديد وزن هذا العنصر اوأهميته. وفيما يلي يتم توضيح كيفية استخدام هذه المصفوفة بشكل عام في النقطة أ، والنقطة ب توضح كيف سيتم استخدام هذه المصفوفة لإيجاد وزن التكنولوجيا المالية كفرصة ام القطاع المصرفي العراقي:

جدول رقم (١) مصفوفة الاثار الايجابية

عظيم	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥
كبير جدا	٤	٨	١٢	١٦	٢٠
كبير	٣	٦	٩	١٢	١٥
حدي	٢	٤	٦	٨	١٠
ضئيل (قابل للإهمال)	١	٢	٣	٤	٥
الاثر / الاحتمالية	غير مرجح	بعيد	عرضي	مؤكد	حدث بالفعل

المصدر: من عمل الباحثة

وكما نرى في المصفوفة السابقة فان الارقام من ١ الى ٥ عموديا تقابل حجم الاثر فهوان كان: –

– ضئيل اوقابل للإهمال: فهذا يعني ان الاثر الايجابي لعنصر معين هوقليل اوفي الحد الادنى ويعطى الرقم ١ في المصفوفة.

– حدي: يعني ان الاثر ذوفوائد لكنها ثانوية ويعطى الرقم ٢ في المصفوفة.

– كبير: يعني وجود اهمية كبيرة لهذا العنصر ويعطى الرقم ٣ في المصفوفة.

– كبير جدا: العنصر ذواهمية بالغة ويعطى الرقم ٤ في المصفوفة.

– عظيم: الاثر الايجابي كبير جدا وطويل المدى ويعطى الرقم ٥ في المصفوفة.

هذا بالنسبة للأثر، اما بالنسبة لاحتمالية حصوله (اوحجم الاحتمال بظهور هذا الاثر في البيئة بشكل تقديري) فهي تقابل الارقام من ١ الى ٥ الافقية وهي كما توضح المصفوفة فان كان الاحتمال:

– غير مرجح: فهذا يعني ان النتيجة المحتملة اوالحدث المعين غير متوقع حصوله ويعطى الرقم ١ في المصفوفة.

– بعيد: تعني غير متوقع الحصول لكن ممكن ويعطى الرقم ٢ في المصفوفة.

– عرضي: يعني النتيجة المحتملة متوقعة الحصول وبشكل متقطع اومتناوب ويعطى الرقم ٣ في المصفوفة.

– مؤكد: النتيجة لابد من حدوثها ويعطى الرقم ٤ في المصفوفة.

– حدث بالفعل: النتيجة حدثت اصلا وتحدث الان ويعطى الرقم ٥ في المصفوفة.

هذا بما يتعلق بكل من الارقام الخاصة بالأثر والاحتمالية وبالنسبة لتحديد وزن عنصر ما من خلالها فذلك يتم من خلال ضرب الرقم المرادف لحجم أثر العنصر (العمود في اقصى يسار المصفوفة (١–٥)) مع الرقم المرادف للاحتمال التقديري لحصول هذا الأثر (العمود الافقي أسفل المصفوفة (١–٥))، وهذا يتم كالتالي: –

١– ان كان الناتج مساوي اوبين كل من ١ و٢ (أي ناتجا عن ضرب الأرقام ١ في ٢ ويقع في المنطقة الحمراء في المصفوفة) فهذا يعني ان الاثر واحتمالية حدوثه ضعيفان ولا يمكن التعويل عليه لتحسين الفرص اومواجهة التحديات اوحتى موازنة نقاط الضعف.

٢– ان كان بين اومساوي ل ٣ و٦ (أي ناتجا عن ضرب الأرقام ٣ في ٢ اومن ضرب كل من الأرقام ٣،٤،٥ في واحد فسيكون الناتج يقع في المنطقة البرتقالية) فهذا يعني ان الاثر الايجابي كبير ويمكن الاستفادة منه عند وضع الاستراتيجية.

٣– ان كان بين اومساوي لكل من ٨ و٩ (ونحصل عليه في المصفوفة إذا كان مثلا الأثر كبير أي ٣ واحتماله عرضي أي ٣، وكذلك بضرب الأرقام ٤ في ٢ ويكون ناتج هذه العمليات يقع في المنطقة باللون الاصفر) فهويعني الاثر يمكن ايجاد طريقة لاستخدامه لمواجهة التحديات اوتحسين الفرص اوموازنة نقاط الضعف.

٤– ان كان الناتج مساوي لكل من ١٠ و١٦ اوبينهما (أي من ضرب الأرقام ٥ في و٥ في ٣، كذلك الأرقام ٤ في ٢ و٤ في ٣، ناتج الضرب سيكون ضمن المنطقة ذات اللون الاخضر) فيعني انها نقطة قوة اوفرصة كبيرة لابد من استغلالها سريعاً.

٥- ان كان الناتج بين كل من ٢٠ و٢٥ اومساوي لهما (أي من ضرب الأرقام ٤ في ٥ و٥ في ٥، ناتج الضرب سيكون ضمن المنطقة الزرقاء) يعني ان الناتج عظيم ولابد ان يكون جزءا من الاستراتيجية.

٣ .١ .٨ .٢_ استخدام مصفوفة الاثار الإيجابية لتحديد الوزن التقديري للتكنولوجيا المالية: لتحديد وزن التكنولوجيا المالية كفرصة امام القطاع المصرفي العراقي لابد أولا من التعرف على حجم أثرها في حال لواستخدمت وهل هذا الأثر ضئيل، كبير، اوعظيم مثلا وإعطاء الرقم المرداف لحجم هذا الأثر من خلال المصفوفة المشار اليها فان كان ضئيلا يعطى الرقم واحد وان كان عظيما يعطى الرقم ٥ وهكذا كما تم التوضيح سابقا، وثانيا لابد من معرفة ما هوحجم الاحتمال لحدوث هذا الأثر، وذلك يعتمد على مدى تهيؤ الظروف لحدوث الأثر المعين، وبهذا يمكن تحديد الوزن التقديري للتكنولوجيا المالية كالتالي:

أ- أثر التكنولوجيا المالية: -

ان استغلال التكنولوجيا المالية سوف يؤدي الى تقليص مستوى القروض المتعثرة إذ إن هذه التكنولوجيا (اي الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية) يمكنها التقاط أنماط معقدة في بيانات العميل تحلل العديد من الجوانب بما في ذلك البيانات المالية الشخصية والتجارية والإيرادات ودرجة الائتمان والمزيد للعثور على المقترضين الذين من المحتمل أن يتعثروا.[xxvi] إذ من خلال الذكاء الاصطناعي يتم جمع معلومات حول السلوك الرقمي لمقدم الطلب، بما في ذلك الملفات الشخصية للأشخاص الذين يرتبطون بهم في أغلب الأحيان على وسائل التواصل الاجتماعي، وأي تناقضات في معلومات التوظيف الخاصة بهم، وعادات الإنفاق والمؤسسات الرئيسة التي ينتمون إليها. ان جمع كل هذه المعلومات بالطريقة التقليدية هوغير ممكن اوعلى الأقل فان الأمر يستغرق وقتًا طويلاً ويتطلب عمالة مكثفة بالنسبة إلى ضامن القروض لتجميع وتقييم كل نقاط البيانات المنفصلة هذه يدويًا. اما هذه المعلومات التي يتم الحصول

عليها من خلال استخدام التكنولوجيا المالية، فهي قد تكون مكملة بل انها أحيانًا تحل محل درجة الائتمان كعامل نهائي في ما إذا كان سيتم منح الائتمان لمقدم الطلب.[xxvii] لذا يمكن القول ان التكنولوجيا المالية هي الطريقة الأفضل للتنبؤ بالمقترضين المتعثرين وبالتالي تقليص حجم القروض المتعثرة. وكذلك يمكن تحسين جودة الادارة من خلال التكنولوجيا المالية تحديدا من خلال التكنولوجيا التنظيمية مما يؤدي بالتالي الى تحسين مستوى الربحية والسيولة وبقية المتغيرات الاخرى التي تتأثر بجودة الإدارة، بالتالي التكنولوجيا المالية يمكن ان تساعد في تحسين مستوى مؤشر الاستقرار المالي ومؤشر الاحتكار وزيادة المنافسة وبالتالي يتحسن مستوى الشمول المالي والكثافة المصرفية

ب-اثر التكنولوجيا المالية في تحول القطاع المصرفي نحو الصيرفة الخضراء :-

وفقًا لمجموعة دراسة التمويل المستدام لمجموعة العشرين, فإن الوصول إلى كميات كبيرة من البيانات بسرعة عالية وتكلفة منخفضة هوالأساس لزيادة فرص الاستثمار في الأصول المستدامة. وكذلك لإدارة المخاطر وفحص الاستثمار, وتمكين التتبع في الوقت الحقيقي والتحقق من مكاسب الاستثمار المستدام, بالتالي زيادة مصداقية منتجات التمويل الأخضر, وزيادة إمكانية تتبع سلاسل التوريد؛ وايضا زيادة الوصول إلى فرص الاستثمار المستدام. وبالطبع يتم استخدام التكنولوجيا لتحقيق هذه الفرص والتي تسهل ايضا جمع البيانات أومعالجتها أوتحليلها أوتوزيعها. تعمل الكميات الكبيرة من البيانات من مصادر مختلفة وبأحجام متزايدة (مثل البيانات الضخمة) على تعزيز اهداف التنمية المستدامة (SDG) وقدرات إعداد التقارير باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي(AI) .[xxviii]

واحد تلك التقنيات اواحد انواع التكنولوجيا المذكورة اعلاه هي سلاسل الكتل التي لا تستخدم فقط في التمويل والاستثمار الاخضر بل ايضا في تمويل المناخ وذلك بشكل متبادل وليس احادي الجانب فقط , فقطاع الطاقة يوفر بيانات إنتاج مفيدة جدًا للبحث

والتطوير في المنتجات المالية, بينما تفيد المنتجات المالية الجديدة قطاع الطاقة بشكل متبادل, وذلك باستخدام التكنولوجيا المالية في الحوسبة السحابية, والتعلم الآلي, وتكنولوجيا الحوسبة الموزعة ، وتعد Blockchain بنية التمويل الأكثر تأثيرًا وثورية, لا سيما في خفض التكاليف وتوسيع الحدود التنظيمية

فكما ذكر سابقا عن ضرورة التكنولوجيا للبنوك كي تستخدم التمويل الاخضر بالشكل الصحيح فهذا ممكن من خلال تقنية سلاسل الكتل Blockchain التي من الاستخدامات الكثيرة لها التي تؤثر على التنمية المستدامة هي شفافية سلسلة التوريد, اذ يمكن استخدام Blockchain في تتبع الأصول والموارد الطبيعية مما يوفر إمكانية تسجيل الموارد الطبيعية وتتبعها عبر العديد من القطاعات الفرعية, بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك وايضا تستخدم في الرقابة والمحاسبة بما يتعلق بالكاربون والطاقة. وتوفر ايضا إمكانية تتبع المعاملات, مما يسمح للمستهلكين بان يعرفوا بشكل اكيد إلى أين تذهب أموالهم من خلال معرفتهم لدورة حياة أصل ما أوسلعة معينة. وبهذا يمكن للبنوك ايضا التاكد من مصداقية المشاريع التي تمولها من ناحية كونها خضراء, محايدة بيئيا, اومُلوثة. [xxix]

وبهذا نرى ان التكنولوجيا المالية وتقنية سلاسل الكتل blockchain على وجه الخصوص لها آثار محتملة مهمة على تنفيذ مجموعة من تطبيقات التنمية المستدامة, بسبب تأثير التكنولوجيا المالية على الاقتصاد وحقيقة أن هذه التقنيات الجديدة ستستمر في التطور في المستقبل ايضا. [xxx]

كما ان استخدام التكنولوجيا المالية يمكن ان يسهل اويعزز استخدام تحليلاتESG , [xxxi] وهي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG Environmental, social, and governance) تشتمل على مجموعة من المعايير التي يستخدمها المستثمرون المسؤولون اجتماعيًا لتقييم الشركة. ينظر المستثمرون الأصغر سنًا إلى معايير ESG

كأساس لقرارات الاستثمار, مع قدر أقل من الاعتماد على الربحية أوالمخاطر كاساس لهذه القرارات.[xxxii]

وتستغل الكثير من شركات التكنولوجيا المالية هذا الامر لذا فانها تعد المنافس الاكبر للبنوك فيما يتعلق بجذب المستثمرون اوالعملاء صغار السن, وفي الواقع لم تعد هذه الفئة هي الوحيدة التي يمكن تتخذ قراراتها المالية مع اخذ الجانب البيئي بنظر الاعتبار بل اصبحث هناك شركات عملاقة تراعي هذا الجانب ايضا (سواء كان ذلك نابعا من اهتمام صادق بالبيئة والمجتمع اوخوفا من خسارة عملائها) مثل شركة تسلا التي اوقفت معاملاتها بالبتكوين بسبب القلق من الضرر البيئي الناتج عن التنقيب عنها.

وسواء كانت عملة البيتكوين مُلوثة أم لا ، فإن الدلالات السلبية حول استهلاكها للطاقة قد أثارت قلق المستثمرين الذين يدركون المسؤوليات الأخلاقية والبيئية للشركات. فكما ذُكر لقد أصبحت الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات اتجاهاً متنامياً في الأسواق المالية, مع قيام مديري المحافظ الاستثمارية على نحومتزايد بدمج الاستثمارات المستدامة في استراتيجياتهم. فبالتالي قد يشعر بعض مساهمي Tesla بالقلق من أن الشركة تراهن بشكل كبير على Bitcoin بينما تدعي أيضًا أنها شركة خضراء.

وقد قال ليث خلف, المحلل المالي في شركة الاستثمارAJ Bell : "تعتبر المسائل البيئية موضوعًا حساسًا بشكل لا يصدق في الوقت الحالي, وقد تكون خطوة Tesla بمثابة دعوة للاستيقاظ للشركات والمستهلكين الذين يستخدمون Bitcoin والذين لم يفكروا حتى الآن في بصمة الكربون الخاصة بها ومن المؤكد أن قرار تسلا يضغط على الشركات الكبرى الأخرى التي تقبل Bitcoin لمراجعة ممارساتها لأن مجالس الإدارة ستكون الآن حذرة بشأن الحصول على مستثمري ESG في سجل المساهمين."[xxxiii]

ومن خلال ملاحظة كل من النقطتين اعلاه فان أثر التكنولوجيا المالية كبير جدا ليس فقط لنجاة القطاع المصرفي (اذا ان تبينها اصبح ويصبح اكثر فاكثر مسالة نجاة) بل لاستمراره بالعمل بشكل فعال واخلاقي من خلال الصيرفة الخضراء. اي ان اثرها في مصفوفة الاثار الايجابية هوعظيم ويعطى الترتيب رقم ٥ في المصفوفة، لكن هذا فقط في حال لواسُتخدمت وفي حال كون التقنيات المستخدمة خضراء ايضا (والا فحالها سيكون كما هوحال بتكوين).

٣_ المبحث الثالث: احتمال حدوث الأثر الايجابي للتكنولوجيا المالية : –

٣ .١. ١_ احتمال حدوث الاثر

من خلال النظر الى بعض مؤشرات صحة القطاع المصرفي يمكن ان معرفة ان الظروف مهيئة وتسمح بحدوث الأثر الإيجابي للتكنولوجيا المالية وذلك من خلال مؤشري الثقة والأمان، كما سنرى تاليا: –

٣ .١. ١_ مؤشر الثقة: –

هناك عدة مؤشرات لقياس مدى ثقة الافراد بالقطاع المصرفي، وكما يوضح الشكل رقم (١) تلك المؤشرات هي كالتالي:

M_2 /أ– ودائع المصارف

كما هوواضح يتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة ودائع المصارف على عرض النقود بالمفهوم الواسع. ان ارتفاع هذه النسبة اوزيادتها يعد مؤشرا جيدا على ثقة الافراد والشركات بالمصارف.[xxxiv] وقد كانت هذه النسبة في الربع الرابع من ٢٠١٧ تساوي ٥٥% وازدادت الى ٥٧% للربع نفسه من عام ٢٠١٨ لكنها عادت وانخفضت في الفصل الأخير من عام ٢٠١٩ الى ٥٤% ثم ارتفعت في العام التالي الى٥٠ % لتعود وتنخفض في عام ٢٠٢١ الى ٤٩% (كما نرى في الجدول٢). لابد من الملاحظة ان هذا الارتفاع متأثر بارتفاع الودائع الجارية فهي تشكل النسبة الاكبر من

الودائع لدى المصارف التجارية حيث كانت نسبة الودائع الجارية الى اجمالي الودائع في الفصل الاول من عام ٢٠١٩ هي ٧٢.٩%.[xxxv]

وكانت في العام التالي الى ٧٤.٧% وبعده في عام ٢٠٢١ فكانت ٧٣%.[xxxvi]

جدول رقم ٢ نسبة ودائع المصارف الى عرض النقود بالمفهوم الواسع

السنة	الفصل	النسبة
٢٠١٧	الربع الرابع	%٥٥
٢٠١٨	الربع الاول	%٥٦
	الربع الثاني	%٥٥
	الربع الثالث	%٥٧
	الربع الرابع	%٥٧
٢٠١٩	الربع الاول	%٥٧
	الربع الثاني	%٥٦
	الربع الثالث	%٥٦
	الربع الرابع	%٥٤
٢٠٢٠	الربع الاول	%٥٤
	الربع الثاني	%٥٢
	الربع الثالث	%٥٢
	الربع الرابع	%٥٠
٢٠٢١	الربع الاول	%٤٦
	الربع الثاني	%٤٨
	الربع الثالث	%٤٩
	الربع الرابع	%٤٩

المصدر: بالاعتماد على بيانات تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي للسنوات: ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩, ٢٠٢٠ .2021.

٣ .١ .٢_ نسبة النقد في التداول / M_2: -

ان نسبة النقد في التداول الى عرض النقود بالمفهوم الواسع هي ايضا تعد مؤشراً على ثقة الافراد والشركات بالمصارف. وقد ارتفعت هذه النسبة من ٤٥% في الفصل الرابع

من عام ٢٠١٧ إلى ٥١% في الفصل الرابع من عام ٢٠٢١. كما يوضح الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) نسبة النقد في التداول الى عرض النقود بالمفهوم الواسع

السنة	الفصل	النسبة
٢٠١٧	الربع الرابع	**%٤٥**
٢٠١٨	الربع الاول	**%٤٣**
	الربع الثاني	**%٤٣**
	الربع الثالث	**%٤٤**
	الربع الرابع	**%٤٤**
٢٠١٩	الربع الاول	**%٤٣**
	الربع الثاني	**%٤٤**
	الربع الثالث	**%٤٤**
	الربع الرابع	**%٤٦**
٢٠٢٠	الربع الاول	**%٤٦**
	الربع الثاني	**%٤٨**
	الربع الثالث	**%٤٨**
	الربع الرابع	**%٥٠**
٢٠٢١	الربع الاول	**%٥٤**
	الربع الثاني	**%٥٢**
	الربع الثالث	**%٥١**
	الربع الرابع	**%٥١**

المصدر: بالاعتماد على بيانات تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي للسنوات: ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩, ٢٠٢٠.

ونلاحظ من الجدول الارتفاع الحاصل في نسبة النقد في التدوال الى عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 الذي قد يبدولاول وهلة كاشارة سلبية توضح تناقص ثقة الافراد بالقطاع المصرفي واتجاههم نحوالمعاملات خارجه, لكن في الواقع لابد من ذكر ان السبب في ذلك هوارتفاع عرض النقود بالمفهوم الواسع بين الربع الاخير من عام ٢٠٢٠ الى الربع نفسه من عام ٢٠٢١, فقد ارتفع بنسبة ١٦% والجزء الاكبر من هذا

الارتفاع اتجه نحوالنقد في التداول الذي ارتفع بنسبة ١٩% وكان الارتفاع في اجمالي الودائع ١٤%.

الصورة التي يرسمها كل من المؤشرين السابقين هي كالاتي: رغم ان نسبة النقد في التداول الى عرض النقود بالمفهوم الواسع توضح ان جزءا كبيرا من التعاملات لا تتم بشكل عمليات نقدية خارج الجهاز المصرفي (تقريبا ٤٩% من تلك التعاملات) الا ان الجزء الاكبر يتم خارجه, وتوضح لنا نسبة الودائع الى عرض النقود بالمفهوم الواسع ان هذا الجزء من التعاملات اومن العمليات المالية يتم من خلال القنوات الرسمية (المصارف). ان نسبة ودائع المصارف الى عرض النقود بالمفهوم الواسع والتي تعد مؤشرا على ثقة الافراد بالمصارف رغم انها كانت متناقصة لكن من ملاحظة الجدول رقم ١ نرى انها متذبذبة، لذا لفهم اثرها بشكل واضح لابد من ان ننظر اليها بشكلين مختلفين وهما: أولا نسبتها الاحدث بغض النظر عن النسب الماضية اواللاحقة، وهذه النسبة كانت في نهاية عام ٢٠٢١ ٤٩% هذه النسبة ورغم انها منخفضة لكن اذا اخذنا بنظر الاعتبار البيئة التي تعمل بها المصارف وظروفها، يمكن ان تعد هذه النسبة جيدة نسبيا تدل على ثقة نسبية بالمصارف رغم الظروف.

الثاني هوالاتجاه العام لها خلال السنوات الماضية، وهذا هوالجزء السلبي في هذا المؤشر فهي كما ذكر كان متذبذبة صعودا ونزولا.

إذا لماذا عد هذا المؤشر من الظروف التي تجعل القطاع المصرفي متهيئاً لاستغلال اوتبني التكنولوجيا المالية رغم جزءه السلبي؟ في الواقع الجزء السلبي يعد هوالاخر أحد تلك الأسباب، فكون النسبة أي نسبة الودائع الى عرض النقود بالمفهوم الواسع ٤٩% تعني وجود ثقة وإن عُدت قليلة وهذ هوالسبب الأول لكنها مقارنة مع شركات التكنولوجيا المالية غير المعروفة لدى الافراد فهذه الثقة هي من نقاط قوة القطاع المصرفي، فاستغلالها لتقديم خدمات التكنولوجيا المالية هوالميزة التي تملكها المصارف ضد الشركات التكنولوجية التي يمكن ان تقدم خدمات تكنولوجيا مالية،

فالأفراد سوف يفضلون الحصول على خدمات التكنولوجيا المالية من تلك المصارف، على ان يحصلوا عليها من شركات تكنولوجية ناشئة لا تمتلك خبرة المصارف في المجال المالي. اما بشأن كيف يعد الجزء المتعلق بتذبذبها سببا لتبني تلك التكنولوجيا سريعا، فذلك لأنه يدل على انه رغم وجود ثقة نسبية بالمصارف الا انها متذبذبة، وإذا لم تحسن المصارف من خدماتها وانخفضت نسب هذه الثقة بشكل أكبر، فربما قد تنشأ وتنموشركات تكنولوجية تقدم خدمات تكنولوجيا مالية، وقد يتجه الافراد اليها في النهاية حتى وان كانت قليلة الخبرة خاصة بسب ارتفاع نسبة النقد في التدوال (كما نلاحظ في الجدول ٢) فتناقص ثقة الافراد بالمصارف قد يجعلهم بمرور الزمن اكثر انفتاحا لتجربة خدمات شركات التكنولوجيا المالية خارج القطاع المصرفي.

٣ .١ .٢_ مؤشر الامان: –

المقصود بالأمان هنا هوقدرة المصرف على مواجهة السحوبات. وهذا يمكن قياسه من خلال المؤشر التالي: –

_ اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع: –

جدول رقم (٤) اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع

السنة	الفصل	النسبة
٢٠١٧	الربع الرابع	٥٦%
٢٠١٨	الربع الاول	٥٩%
	الربع الثاني	٥٧%
	الربع الثالث	٥٠%
	الربع الرابع	٥٠%
٢٠١٩	الربع الاول	٥١%
	الربع الثاني	٥٠%
	الربع الثالث	٥١%
	الربع الرابع	٥١%
٢٠٢٠	الربع الاول	٥١%
	الربع الثاني	٥٧%
	الربع الثالث	٥٩%

	الربع الرابع	٥٨%
٢٠٢١	الربع الاول	٥٨%
	الربع الثاني	٥٧%
	الربع الثالث	٥٧%
	الربع الرابع	٥٥%

المصدر: بالاعتماد على بيانات تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي للسنوات: ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠,٢٠٢١.

هذه النسبة تعبر عن حالة السيولة في المدى البعيد وكما نرى يتم قياسها من خلال قسمة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية. وقد اقر البنك المركزي العراقي بان هذه النسبة يجب ان لا تتجاوز ٧٥%.[xxxvii] وهي في الواقع لم تتجاوز ال ٦٠% خلال المدة من ٢٠١٧ – ٢٠٢١. كما نرى في الجدول (٤)، وبحكم عدم تجاوز القطاع المصرفي ككل للنسبة المحددة من قبل البنك المركزي فان هذا يعني ان المصارف التجارية ككل غير معرضة للخطر في حال وجود سحوبات مفاجئة وهي بالتالي لا تعد هشة.[xxxviii]

ولكن لابد من الاشارة الى انه عادة، فإن نسبة القروض إلى الودائع المثالية هي ٨٠% إلى ٩٠% وان كانت نسبة القروض إلى الودائع ١٠٠% فهذا يعني ان المصرف يقرض دينارا واحدًا للعملاء مقابل كل دينار يتم استلامه في الودائع التي يتلقاها. وهذا يعني أيضًا أن البنك لن يكون لديه احتياطيات كبيرة متاحة للطوارئ المتوقعة أوغير المتوقعة. وفي الحالات الصحية كما في الولايات المتحدة مثلا فانه لا يتم وضع حدود دُنيا اوعُليا لهذه النسبة.[xxxix] إذ ان عدم وجود حدود عليا اودنيا لتلك النسبة مفروضة من قبل البنك المركزي، يدل على ان المصارف تعمل في بيئة امنة لا تستدعي أي نوع من التحوط، وبذلك يترك البنك المركزي قرار تحديد هذه النسبة الى إدارة كل مصرف بما يتوافق مع ظروف المصرف نفسه.

وبهذا يمكن ان نقول ان وجود حدود عُليا لا يجب تجاوزها مفروضة من قبل البنك المركزي العراقي يوضح ان المصارف التجارية في العراق تعمل في بيئة خطرة نسبيا لما يتعلق بنسب السيولة على المدى البعيد (وهذا لا يخفى على احد) وبهذا فان المصارف التي تتجاوز النسبة الى ٨٠% او٩٠ %رغم كونها ما تزال تعمل ضمن الحدود النموذجية الا ان هذا ليس على ما يرام في بلد مثل العراق حيث الظروف تستدعي بعض التحوط، الا انها ايضا يجب ان لا تبالغ وتصل الى حدود منخفضة جدا مُبتغيةً مستوى مرتفع من الامان لان هذا بالطبع سيؤثر على الربحية, لذا فان عدم التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي وابقاء النسبة اقل من ٧٠% اوالالتزام بها اكثر من اللازم وتخفيض النسبة كثيرا كل منهما يعد مأخذا ونقطة ضعف للمصارف التجارية في العراق.

كما نلاحظ مما ذُكر أعلاه فان مستويات مؤشرات الهشاشة والأمان كانت مرتفعة وهذا يمكن ان يساعد المصارف على اي تبني التكنولوجيا المالية وذلك لان المستوى المرتفع لهذين المؤشرين يضع المصارف في وضع هجومي لا دفاعي فهي (بحسب المؤشرين) ليست مهددة بالانهيار لكنها تحتاج لاتخاذ خطوات لتحسين وضعها، كما ان الثقة النسبية للافراد بالمصارف يمنحها افضلية في تقديم خدمات التكنولوجيا مقارنة بشركات التكنولوجيا المالية وبالتالي فان القطاع المصرفي لديه مؤهلات لاستغلال هذه الفرصة وتحقيق الاثر الايجابي للتكنولوجيا المالية الذي تم ذكره سابقا.

٣ .٢_ وزن التكنولوجيا المالية كفرصة: –

من كل ما سبق نتوصل الى ان التكنولوجيا المالية ذات أثر عظيم ٥ ومؤكد ٤ و وناتج ضرب هذين الرقمين هوالوزن النهائي لها وهو٢٠ (المنطقة الزرقاء) مما يعني انها يمكن تكون ذات أثر كبير على القطاع المصرفي العراقي في حال تم استغلالها، كما سيتم توضيحه تاليا

٣ .٣_ كيفية استغلال التكنولوجيا المالية من قبل القطاع المصرفي العراقي: –

اذ ان القطاع المصرفي العراقي يعاني من انخفاض مستوى الشمول المالي والكثافة المصرفية وهذا يعد تهديدا له، لكن استغلال التكنولوجيا المالية يمكن ان يساعد في تقليل خطر انخفاض كل منهما بل والانتفاع من هذا الخطر كسوق جديد وذلك من خلال أثر التكنولوجيا المالية في تقليل الاحتكار (استخدام التكنولوجيا المالية يؤدي الى زيادة المنافسة وبالتالي تحسن مستوى الشمول المالي). مستوى الاحتكار هوليس نقطة الضعف الوحيدة التي تعالجها التكنولوجيا المالية بل هي تسهم في تحسين جودة الادارة باستخدام التكنولوجيا التنظيمية التي يمكن ان تساهم فيما لواستخدمت في القطاع المصرفي بتحسين ادارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية، ان تحسن جودة الادارة يمكن بالتالي ان يسهم بتحسن نسبة السيولة والربحية وجودة الموجودات وكفاءة راس المال وكل عنصر اخر مرتبط بأحد العناصر الاربعة التي تم ذكرها، اي تحسن جودة الادارة كفيل بعلاج بقية نقاط الضعف التي تتأثر بها. كما ان استخدام التكنولوجيا المالية قد يساعد في خفض نسبة القروض المتعثرة فزيادة تبني التكنولوجيا، وخاصة الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يساعد البنوك في التحقق من القروض المتعثرة. فالذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية قد تم تصميمه بشكل فريد لمعالجة المشكلات التي تواجه سوق الإقراض وتغيير اوتعطيل صناعة الإقراض كما نعرفها. والعثور على المقترضين الذين من المحتمل أن يتخلفوا عن السداد كما تمت الإشارة سابقاً.[xl] وتعد التكنولوجيا المالية الخيار الافضل امام القطاع المصرفي ليس فقط بسبب ما سبق ذكره من اهميتها ونقاط القوة في القطاع المصرفي التي تؤهله لاستغلالها بل ايضا بسبب توفر فرص في البيئة الخارجية خارج نطاق القطاع المصرفي تسهل استغلالها مثل عدد مستخدمي الهاتف المحمول وعدد مستخدمي الانترنت, فعدد هولاء ليس مرتفعا فقط بل هوفي تزايد فكل من الجدوليين التاليين يوضح ارتفاع كل من عدد مستخدمي الانترنت والهاتف المحمول بل وايضا تزايدهم. كما يلي: –

جدول رقم (٥) استخدام الانترنت والهاتف المحمول لعام ٢٠١٩

الفئة	عدد المستخدمين	نسبتهم لعدد السكان[xli]
استخدام الهاتف المحمول	٣٨.٢٢ مليون.	%٩٦
مستخدمي الانترنت	١٩.٦٨ مليون.	%٤٩
مستخدمي الوسائط الاجتماعية النشطين	١٩ مليون.	%٤٨

المصدر: بناءاً على بيانات منظمة we are socialمتاح على:
https://www.slideshare.net/DataReportal/digital-2019-iraq-january-2019-v01

جدول رقم (٦) استخدام الانترنت والهاتف المحمول لعام ٢٠٢٠

الفئة	عدد المستخدمين	نسبتهم لعدد السكان[xlii]
استخدام الهاتف المحمول	٤٠.٨٩ مليون.	%١٠٣
مستخدمي الانترنت	٢٩.٨٢ مليون.	%٧٥
مستخدمي الوسائط الاجتماعية النشطين	٢١ مليون.	%٥٣

المصدر: بناءاً على بيانات منظمة we are socialمتاح على:
https://www.slideshare.net/DataReportal/digital-20٢٠-iraq-january-20٢٠-v01

٣ .٤_ دور البنك المركزي

نظرًا لأن المخاطر المالية الناجمة عن تغير المناخ أصبحت أكثر وضوحًا وذات صلة بالقطاع المصرفي ، فإن عددًا متزايدًا من البنوك المركزية والمنظمين الماليين بدأت توليها اهمية قصوى.[xliii]

كما هوالحال مع NGFS Network for Greening the Financial System شبكة تخضير النظام المالي وهي شبكة من ١١٤ بنكاً مركزياً ومشرفًا ماليًا تهدف إلى تسريع توسيع نطاق التمويل الأخضر ووضع توصيات لدور البنوك المركزية في تغير المناخ وقد تم إنشاؤها في عام ٢٠١٧ ويستضيف بنك فرنسا أمانتها.[xliv] ويقر اعضاء هذه الشبكة بأن المخاطر المتعلقة بالمناخ أصبحت مخاطر مالية, وبالتالي فإن الاهتمام بمخاطر المناخ يقع ضمن اختصاصات البنوك المركزية والمشرفين.

وأن شبكة تخضير النظام المالي هي الوحيدة اوالاولى من نوعها فقد تم إنشاء فريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ TCFD من قبل مجلس الاستقرار المالي, وهوهيئة دولية تراقب وتقدم توصيات بشأن النظام المالي العالمي بهدف تطوير إفصاحات طوعية ومتسقة عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ والتي من شأنها أن تكون مفيدة للمستثمرين والمقرضين وشركات التأمين ومديري الأصول في تحديد وإدارة المخاطر المالي. وايضا هناك مجموعة دراسة التمويل المستدام لمجموعة العشرين, والتي كانت تُعرف سابقًا باسم G20 Green Finance Study Group، لخدمة أهداف مماثلة, ومنها تحديد العوائق التي تحول دون التمويل الأخضر وتحسين النظام المالي لتعبئة رأس المال الخاص للاستثمار الأخضر والمستدام. أن هذه الأنواع من الأطر والمبادرات التي هي محركات رئيسة للابتكار وإدارة المخاطر وهي توضح انه يجب على القطاع العام, وبالتحديد البنوك المركزية

والهيئات التنظيمية المالية أن تلعب دورًا داعمًا في تعميم التمويل الأخضر والتأكد من قياس المخاطر المتعلقة بالمناخ بشكل صحيح والتحقق منها والإبلاغ عنها. ومع ذلك، لا تزال العديد من البنوك المركزية مترددة في تخفيف متطلبات رأس المال للإقراض الاخضر. تبرز الآن العديد من المناقشات بشأن تغير المناخ والتفويض البيئي للبنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية, والسياسات التي يمكن للبنوك المركزية استخدامها, ويمكن تجميع أدوات السياسة المصرفية الخضراء في عدة مجالات مختلفة فمنها ما هواحترازي مثل منها السياسة الاحترازية الكلية, والسياسة الاحترازية الجزئية, وسياسة تخصيص الائتمان. [xlv] ومنها ما هوعبارة عن تعديلات في أدوات السياسة النقدية التقليدية التي يمكن استخدامها لتعزيز الاستثمارات الخضراء, بما في ذلك معدلات إعادة الخصم المُعدلة ومتطلبات رأس المال أونسبة الاحتياطي القانوني, في حين يمكن تصنيف البعض الآخر كأدوات سياسة غير تقليدية.[xlvi]

مخطط رقم (٢) ادوات السياسة المصرفية الخضراء

٣ .٤ .١_ الادوات الاحترازية

٣ .٤ .١ .١_ السياسة الاحترازية الكلية الخضراء: تهدف السياسة الاحترازية الكلية الخضراء إلى تحديد قواعد المؤسسات المالية والتخفيف من المخاطر المالية النظامية على الاقتصاد الكلي الناجمة عن تغير المناخ. يمكن أن تشمل الأدوات الاحترازية الكلية الخضراء اختبار الإجهاد المناخي للنظام المصرفي ومتطلبات رأس المال

المتباينة اعتمادًا على نسبة المحفظة الخضراء للبنك والقيود المفروضة على التعرض للائتمان والنسب المالية. يمكن لمثل هذه الأدوات أن تساعد البنوك المركزية والهيئات التنظيمية في التأثير على نشاط الإقراض للبنوك من خلال تشجيعها على القيام بمزيد من الاستثمارات الخضراء. يمكن القول إن أقوى أداة احترازية كلية هي اتفاقية بازل. رغم ان متطلبات رأس المال والسيولة الحالية بموجب اتفاقية بازل ٣ ولا تفرض بالضرورة من البنوك تقييم آثار مخاطر المناخ على ميزانيتها العمومية. ولكن بالنظر إلى أن معايير بازل ٣ قد تم تبنيها ويتم تنفيذها من قبل ٢٧ دولة عضوفي لجنة بازل ، فهي أكثر المعايير المقبولة على نطاق واسع في الصناعة المصرفية عبر البلدان النامية والمتقدمة. لذلك ، فإن دراسة المخاطر المناخية والبيئية من قبل لجنة بازل عند تقييم آثارها على استقرار القطاع المصرفي ستعطي إشارة سوق قوية للغاية وتشجع البنوك المركزية والهيئات التنظيمية على تبني أطر قوية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية تسعى السياسة الاحترازية الجزيئة.[xlvii]

٣ .٤ .١ .٢_ السياسة الاحترازية الجزيئة الخضراء: إلى تشجيع المؤسسات المالية الفردية على دمج الضمانات البيئية والاجتماعية في سياساتها وعملياتها. يمكن أن تشمل الأدوات الاحترازية الجزيئة الخضراء على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ من قبل البنوك, واعتماد وتنفيذ إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومتطلبات الاحتياطي المتمايزة. على سبيل المثال ، قدم البنك المركزي اللبناني, خطة قروض للتمويل المناخي تُعفى بموجبه البنوك التجارية من جزء من الاحتياطي المطلوب عندما تقرض المشاريع المتعلقة بالطاقة في إطار العمل الوطني لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

٣ .٤ .١ .٣_ سياسة تخصيص الائتمان الأخضر: تسعى سياسة تخصيص الائتمان الأخضر إلى تعزيز الإقراض والاستثمار في القطاعات الحساسة للمناخ مثل

الزراعة والطاقة والمياه. تقوم بعض البنوك المركزية بتنفيذ مثل هذه السياسة من خلال تحديد نسبة دنيا من الإقراض المصرفي للقطاعات المرتبطة بالمناخ والبيئة, وإنشاء نوافذ إعادة تمويل خضراء مُيسرة ، وتقديم قروض مُيسرة للبنوك التي تقرض القطاعات الحساسة للمناخ. [xlviii]

٣ .٤ .٢_ الادوات التقليدية المعدلة:

٣ .٤ .٢ .١_ الاحتياطي القانوني الأخضر: يمكن للبنك المركزي للتأثير على تخصيص الائتمان من خلال استخدام الاحتياطي القانوني المعدل فقد تم استخدام" الاحتياطي القانوني (تاريخيًا) على نطاق واسع. لتعزيز الإقراض للقطاعات المرغوبة, فهوله تأثير كبير على قدرة البنوك على إنشاء الائتمان, فكما هومعروف إذا قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، يمكن للبنوك زيادة إقراضها. وهذا يعني ان السماح بمعدلات الاحتياطي المطلوبة المنخفضة على الأصول الخضراء سيكون وسيلة لتفضيل الاستثمارات الخضراء على الاستثمارات التقليدية. مثل هذه السياسة التي تخضع فيها البنوك ذات الحصة الأكبر من الإقراض الأخضر لمتطلبات احتياطي أقل. [xlix]

٣ .٤ .٢ .٢_ نسبة كفاية رأس المُعدلة : كما هوالحال مع نسبة الاحتياطي القانوني, يمكن تعديل متطلبات رأس المال وفقًا لنوع البنك وإقراضه. فتعديل الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال (أي نسبة رأس مال البنك إلى الاصول المرجحة بالمخاطر) أوتعديل الية ترجيح مخاطر الأصول المختلفة يؤثر بشكل مباشر على قدرة البنوك على إنشاء الائتمان. مثلا تنص لائحة متطلبات رأس المال بموجب بازل ٣ على عامل تساهل في نسبة كفاية رأس المال للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, مما يعني أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحصل عادةً على معاملة مميزة لقروضها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. وبنفس الطريقة ، تعديل حساب

نسب رأس المال المرجحة بمخاطر "بازل ٣" بطريقة تُفضل الأنشطة منخفضة الكاربون. [l]

٣ .٤ .٢ .٣_ نسبة اعادة الخصم المُعدلة (الخضراء): كما في النقطتين اعلاه ولغرض تحفيز البنوك التجارية على إقراض القطاعات الخضراء ذات بمعدلات قروض منخفضة يمكن للبنك المركزي استخدام معدلات إعادة الخصم التفاضلية حيث يمكن للبنوك التي تقدم الائتمان للاستثمار الأخضر إعادة خصم الفواتير بمعدلات منخفضة.[li] يمكن أن تعرض هذه الطريقة التحكم في القاعدة النقدية للخطر ، وغالبًا ما تؤدي إلى ذلك ولكنها من جهة اخرى هي التقنية الوحيدة التي يمكن استخدامها بدون فوائد مباشرة أوضوابط لتخصيص الائتمان. [lii]

٣ .٤ .٢ .٤_ التيسير الكمي الاخضر: التيسير الكمي (QE) التقليدي هوشكل من أشكال السياسة النقدية حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة لخفض أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي. التيسير الكمي يخلق احتياطيات بنكية جديدة, ويزود البنوك بمزيد من السيولة ويشجع الإقراض والاستثمار.[liii] ولكن هناك نوع اخر من التيسير الكمي اكتسب الكثير من الزخم على مدى السنوات الماضية وهوالتيسير الكمي الاخضر وقد قيل إنه من خلال تنفيذ مثل هذا البرنامج ، يمكن للبنوك المركزية أن تساهم في مكافحة تغير المناخ. وفي الواقع أن التيسير الكمي الأخضر الذي يتضمن شراء سندات الشركات الخضراء يمكن أن يقلل بالفعل من ظاهرة التغيير المناخي. وهوسيكون أكثر فعالية إذا كان الاستثمار الأخضر يستجيب بقوة للتغيرات في أسعار الفائدة.[liv]

٣ .٤ .٣_ انواع اخرى:-

٣ .٤ .٣ .١_ متطلبات الشفافية: بدون الكشف الفعال عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ, قد لا يتم تقييم تأثيرات تغير المناخ بشكل صحيح من قبل الأسواق المالية.

ولذلك توصي فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ والتابعة لمجلس الاستقرار المالي بمتطلبات إفصاح إلزامية لجميع المؤسسات المالية (بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومديري الأصول ومالكي الأصول) في ملفاتهم المالية العامة. تساعد الشفافية بشان المخاطر المتعلقة بالمناخ على تقييم أكثر ملاءمة للمخاطر وتخصيص رأس المال, وتوفر الأساس للتنظيم التحوطي الكلي الأخضر واختبار الإجهاد المرتبط بالمناخ.[lv]

٣ .٤ .٣ .٢_ القوة الناعمة: يمكن للبنوك المركزية أيضًا استخدام سلطتها لتشجيع المؤسسات المالية على مراعاة المخاطر المناخية والبيئية في عملياتها وتطوير القدرات لمعالجتها. علاوة على ذلك, يمكن للبنوك المركزية (أوالسلطات المالية الأخرى في حالة وقوع مسؤولية التنظيم المالي خارج البنك المركزي) أن تطلب من المؤسسات المالية الكشف عن المخاطر المتعلقة بالمناخ وإجراء اختبارات الإجهاد المتعلقة بالمناخ , فللقوة الناعمة للبنوك المركزية أهمية كبيرة لتعزيز وتطوير قطاعات أومنتجات جديدة في السوق الخضراء وتعزيز ممارسات السوق المالية المستدامة. فوضع البنك المركزي وخبرته وتأثيره, فيما يتعلق بالحكومة والوكالات التنموية والمجتمع المالي هوالذي يحدد فرصته الترويجية كمنظم ومبتكر ومشارك وضامن ومحفز للتنمية المالية. " من خلال تضمين المناخ والتحديات البيئية الأخرى في جدول الأعمال يمكن للبنك المركزي الإشارة إلى أهمية هذا الموضوع للجهات الفاعلة في السوق وتشجيعهم على التعامل معه بجدية.[lvi]

يشير مصطلح "قيمة الضمان" إلى القيمة السوقية العادلة للأصول المستخدمة لتأمين القرض. عادة ما يتم تحديد قيمة الضمان من خلال النظر في أسعار البيع الأخيرة للأصول المماثلة أوتقييم الأصل من قبل خبير مؤهل.

بالإضافة إلى ذلك ، قدم NGFS عدة توصيات يمكن أن تساعد البنوك المركزية والمشرفين وصانعي السياسات والمؤسسات المالية على إدارة مخاطر المناخ وجعل النظام المالي في نهاية المطاف صديقًا للبيئة ومقاومًا للمناخ تشمل التوصيات على دمج مخاطر المناخ في مراقبة الاستقرار المالي والإشراف الاحترازي ودمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في إدارة المحافظ الاستثمارية وتبادل بيانات مخاطر المناخ والكشف عنها, وبناء القدرات وزيادة الوعي ودعم عمل TCFD. لتصنيف البيئة والمناخ. بالاضافة الى انشاء و تطوير تصنيف قوي للاخضرار وصحة المناخ أداة رئيسية للتخفيف من احتمالية الفقاعات الخضراء والغسيل الأخضر.[lvii]

٤_ المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

٤ .١_ الاستنتاجات: –

أ– ان التكنولوجيا المالية تعد خطوة اساسية لتحول القطاع المصرفي نحوالصيرفة الخضراء.

ب–ان التكنولوجيا المالية تعد فرصة للقطاع المصرفي العراقي لا تهديد,على الأقل حاليا.

ت–ان استغلال التكنولوجيا المالية له اثار إيجابية عديدة أهمها تحسين جودة الإدارة ونقاط الضعف المتعلقة بها. وتحسين مستوى كل من الشمول المالي والقروض المتعثرة.

ث–ضرورة مشاركة البنوك المركزية في تحول القطاع المصرفي نحوالصيرفة الخضراء, فيمكن القول انه بدون تنظيم، قد تستمر البنوك في اختيار الأرباح على الناس ومناخ آمن وصالح للعيش.

٤ .٢_ التوصيات: –

أ– لابد للقطاع المصرفي العراقي من استغلال التكنولوجيا المالية بأسرع وقت ما دامت ما تزال تعد فرصة واستخدامها لصعود سلم الصيرفة الخضراء فمن خلال تبنيها يمكن له استخدام كل من التمويل الاخضر والتكنولوجيا المالية الخضراء.

ب–اتباع استراتيجية هجومية علاجية من قبل القطاع المصرفي باستخدام نقاط قوته التي منها ارتفاع مستويات الأمان وتوفر الثقة والتي تهيئ البيئة المناسبة لاستغلال فرصه التي من اهمها التكنولوجيا المالية.

ج–على البنوك المركزية طرح قواعد بيئية ملزمة وليس مجرد مبادئ توجيهية, لغرض الزام البنوك بالتحول نحوالصيرفة الخضراء.

د–يمكن للبحوث المقبلة التركيز على الغسيل الاخضر, وكيف يمكن كشفه او لاتلافيه سواء من قبل القطاع المصرفي نفسه, اومن قبل البنك المركزي.

المصادر:

---

*علما ان هذا البحث هوتوسعة لدراسة سابقة للباحثين الموسومة " اثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي العراقي (فرصة ام تهديد)" وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة المذكورة سابقا من حيث الحدود الزمانية فهي هنا اوسع تمتد من ٢٠١٧ الى ٢٠٢١, وكذلك من ناحية كونها لا تتناول التكنولوجيا المالية من منطلق التساؤل بشان كونها فرصة اوتهديد بل من منطلق كونها فرصة مهمة امام القطاع المصرفي ليس للاستمرار والنجاة فقط بل للتطور نحوالصيرفة الخضراء بسبب كونها السلمة الاولى والاساس الذي تبنى عليه الصيرفة الخضراء.

[i] Park, H., Kim, J.D. *Transition towards green banking: role of financial regulators and financial institutions*. *AJSSR* **5**, 5 (2020). https://doi.org/10.1186/s41180-020-00034-3.

[ii] Islami bank Bangladesh Ltd. (2016). *Green Banking: An Approach for Sustainable Banking*. Bangladesh.

[iii] Alsadi, S., & Nobanee, H. (2021, September). *Green Fintech*. Abu Dhabi; Abu Dhabi University.

[iv] Holly. (2020, May 8). *What is a Green Bank*. Coalition for Green Capital. Retrieved September 18, 2022, from https://coalitionforgreencapital.com/what-is-a-green-bank/

[v] Opcit.p1

[vi] Kabaklarl, E. (2022, May 19). pdf. Switzerland; Springer International Publishing, p 3.

[vii] Central Bank of Ireland. (n.d.). *What is 'Fintech' and how is it changing financial products?* Central Bank of Ireland. Retrieved September 18, 2022, from https://www.centralbank.ie/consumer-hub/explainers/what-is-fintech-and-how-is-it-changing-financial-products

[viii] Sraders, A. (2019, March 8). *What Is Fintech? Uses and Examples in 2019*. the street. available at: https://www.thestreet.com/technology/what-is-fintech-14885154.

[ix]" Frankenfield, J. (2019, April 29). *Coinbase: What Is It and How Do You Use It*. Investopedia. Retrieved September 18, 2019, from https://www.investopedia.com/tech/coinbase-what-it-and-how-do-you-use-it/

[x] Opcit.

[xi] Opcit.

[xii] Opcit.

[xiii] Basel Committee on Banking Supervision. (2018, February). "*Sound Practices Implications of "fintech" developments for banks and bank supervisors*".

تقرير الاستقرار المالي, ". البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي والنقدي، ٢٠١٨, ص ٨٣. [xiv]

[xv] Central Bank of Ireland. (n.d.). *What is 'Fintech' and how is it changing financial products?* Central Bank of Ireland. Retrieved September 18, 2022, from https://www.centralbank.ie/consumer-hub/explainers/what-is-fintech-and-how-is-it-changing-financial-products

[xvi] Opcit.

[xvii] المقاييس الحيوية: التعرف على الهوية من خلال بصمات الاصابع وحدقة العين وما شابه وتعالج هذه المقاييس من خلال البرمجة والتشفير.

[xviii] اعداد مكونات وطرق لجعل اثنين اوأكثر من الانظمة تعمل معا كنظام مركب.

[xix] The Financial Stability Board اومجلس الاستقرار المالي: وهوهيئة دولية تراقب وتقدم توصيات بشأن النظام المالي العالمي.

[xx] تعني الحوسبة السحابية امكانية الحصول (سواء للشركات اوالافراد) على بعض الخدمات كالتخزين وقواعد البيانات والبرمجيات وغيرها خلال شبكة الانترنت.

[xxi] Frankenfield, J. (n.d.). *What you should know about regtech.* Investopedia. Retrieved September 18, 2022, from https://www.investopedia.com/terms/r/regtech.asp

[xxii] "الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال ". فراس محمود خليل، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، العدد الثالث، تموز ٢٠١٨,ص ١٣١ص,١٣٢, ص١٤٤.

[xxiii] مصدر سابق، ص ١٠٦.

[xxiv] https://switch.com.iq/about-us/

[xxv] " LaConte, G. (2017, December 16). *How Do I Make a Weighted SWOT Diagram?* laconteconsulting. Retrieved September 18, 2022.

[xxvi] Ochuodho, Z. (2019, September 22). *How banks can use technology to reduce increasing bad loans*. People Daily. Retrieved September 18, 2022, from https://www.pd.co.ke/business/finance-and-investments/how-banks-can-use-technology-to-reduce-increasing-bad-loans-6378/

[xxvii] Garlock, J. (2021, May 13). *How artificial intelligence is disrupting the lending industry*. Bobsguide. Retrieved September 18, 2022, from https://www.bobsguide.com/guide/news/2019/Aug/23/how-artificial-intelligence-is-disrupting-the-lending-industry/

[xxviii] Callsen, G., Guillaumin, V., Utermarck, S., Varrall, R., & Altun, O. (2021). FinTech and sustainable bond markets. ICMA.

[xxix] Nassiry, D. (2018). *The role of fintech in unlocking green finance: Policy insights for developing countries* (No. 883). ADBI Working Paper.

[xxx] Opcit.
[xxxi] Opcit.

[xxxii] Cuofano, G. (2022, August 19). *What are ESG criteria? ESG criteria in a Nutshell*. FourWeekMBA. Retrieved

September 18, 2022, from https://fourweekmba.com/esg-criteria/

[xxxiii] Browne, R. (2021, May 13). *Why everyone from elon musk to Janet Yellen is worried about Bitcoin's energy usage*. CNBC. Retrieved September 18, 2022, from https://www.cnbc.com/2021/05/13/why-elon-musk-is-worried-about-bitcoin-environmental-impact.html

[xxxiv]"تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي". البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي والنقدي، ٢٠١٨، ص ١٢.

[xxxv]"تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي". البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي والنقدي، ٢٠١٨، ص ١٢.

[xxxvi]"تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي". البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي والنقدي، ٢٠١٩، ٢٠٢٠, ص ١٢.

[xxxvii] مصدر سابق، ص ١٤.

[xxxviii]"تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي". البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي والنقدي، (٢٠١٧ _ ٢٠٢١).

[xxxix] Murphy, C. B. (2019, July 11). *Loan-to-Deposit Ratio (LDR)*. Investopedia. Retrieved September 18, 2022, from https://www.investopedia.com/terms/l/loan-to-deposit-ratio.asp

[xl] Opcit.

[xli] علما ان عدد سكان العراق عام ٢٠١٩ هو٣٩.٨٨ مليون نسمة.

[xlii] علما ان عدد سكان العراق عام ٢٠٢٠ هو٣٩.٧٧ مليون نسمة.

[xliii] Opcit. p7.

[xliv] Wikimedia Foundation. (2022, May 7). *Network for greening the financial system*. Wikipedia. Retrieved September 18,2022,from https://en.wikipedia.org/wiki/Network_for_Greening_the_Financial_System

[xlv] Opcit.p١٠

[xlvi] UN Environment. (2017, February). *ON THE ROLE OF CENTRAL BANKS IN ENHANCING GREEN FINANCE*. Inquiry, p 14.

[xlvii] Opcit.p١٢

[xlviii] Opcit.p١4

[xlix] UN. (n.d.). *Innovative instruments for Green Finance*. ESCAP. P 29.

[l] Opcit, p ١٥.

[li] Opcit. P 29.

[lii]Opcit. p ١٥.

[liii] The Investopedia Team. (2022, August 18). *Quantitative easing (QE)*. Investopedia. Retrieved September 19, 2022, from https://www.investopedia.com/terms/q/quantitative-easing.asp

[liv] Dafermos, Y., Nikolaidi, M., & Galanis, G. (2018). Can green Quantitative Easing (QE) reduce global warming? *Policy Brief*.

[lv] Opcit, p ١٤.

[lvi] UN Environment. (2017, February). ON THE ROLE OF CENTRAL BANKS IN ENHANCING GREEN FINANCE. Inquiry, p 14.

[lvii] Opcit.p١4

دور الصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة

The Role of Green Banking in Achieving Sustainable Development

م. د. امينة عبدالاله العامري

الجامعة التقنية الوسطى – معهد الادارة الرصافة

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يمكن للمؤسسات المالية أن تقدم مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة. يبين هذه البحث نمط اعتماد مختلف الأنشطة المصرفية الخضراء من قبل المصارف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. واستنتج البحث ان هناك العديد من الحواجز التي تحول دون التحول المصرفي الأخضر ، وهي عدم وجود إطار تنظيمي ، وعدم كفاية الحوافز المالية والاقتصادية ، ونقص القدرة على تقييم ورصد المشاريع المناخية كما يوصي البحث باعتماد الممارسات المصرفية الخضراء من قبل المصارف بشكل اوسع بما تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، إلى جانب احداث تغييرات في السياسات الحالية لمواءمة العمليات المصرفية مع أهداف التنمية المستدامة .

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٩٧-٣١٨

كما يتعين على المصارف العمل بشكل وثيق مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والبنك المركزي والمستهلكين ومجتمعات الأعمال للوصول إلى الهدف المنشود.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الخضراء , الخدمات المصرفية الصديقة للبيئة, التمويل الاخضر , التنمية المستدامة .

Abstract

Financial institutions can make a significant contribution to sustainable development by promoting environmentally friendly practices. This study shows the pattern of adoption of various green banking activities by banks and their role in achieving sustainable development. The research concluded that there are many barriers to green banking transformation, namely the lack of a regulatory framework, insufficient financial and economic incentives, and the lack of ability to evaluate and monitor climate projects. The research also recommends the adoption of green banking practices by banks in a broader manner that contributes to achieving The Sustainable Development Goals, along with changes to current policies to align banking operations with the Sustainable Development Goals. Banks also have to work closely with government, , international financial institutions, intergovernmental organizations, central bank, consumer and business communities to reach the desired goal.

Keywords: green banking, environmentally friendly banking services, green finance, sustainable development.

المقدمة

على مدى القرن الماضي ، وقع العالم في نمط من النمو الاقتصادي غير المستدام, الاستهلاك المتسارع للوقود وإزالة الغابات خير أمثلة على ذلك. واصبح من المسلم به على الصعيد العالمي أن التنمية المستدامة وحماية البيئة هما من الضرورات الأساسية لحماية كوكبنا من الخراب الذي يلحقه به الانسان ، فقد تم تسليط الضوء في السنوات الأخيرة وبشكل كبير على دور المجتمع المصرفي في الحفاظ على البيئة والاستدامة

في المنتديات الدولية مثل اتفاقية باريس ، حيث أخذت مجموعة العشرين اهتمامًا كبيرًا بالموضوع في خططها حيث تعد الصيرفة الخضراء مصطلح واسع للمبادئ واللوائح التي تجعل البنوك مستدامة اقتصاديًا وبيئيًا واجتماعيًا والغرض من ذلك هو تعزيز فعالية وكفاءة العمليات المصرفية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية المادية مع عدم وجود عواقب بيئية أو الحد الأدنى منها ومما لا شك فيه ان المصارف تلعب دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية من خلال دور الوساطة وهي مجهزة جيدًا للقيام بأنشطة الخدمات المصرفية الخضراء نظرًا لكونها واحدة من المؤسسات المهنية المهمة التي تتفاعل مع المشاريع والافراد ، فهي قادرة على تبني الأنشطة الخضراء داخل مؤسساتها والتأثير على عملائها في الوصول إلى لبيئة سليمة.

الصيرفة الخضراء هي أحد الأنشطة المصرفية التي تركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بهدف حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتساهم في تبنّي الممارسات الصديقة للبيئة ، وتسعى العديد من المصارف للتحول إلى الصيرفة الخضراء بهدف تحسين جودة الأصول والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الدعم المالي منخفض التكلفة إلى مشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون ، بالإضافة إلى توجيه الأسواق المالية نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة . وتشمل النواحي المرتبطة بالصيرفة الخضراء والمؤثرة على التنمية المستدامة كل من الاقتصاديات الخضراء والأمن الغذائي والمسؤولية الاجتماعية للشركات ، والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، بالإضافة إلى تمويل البرامج والمشروعات التي تخفف من أثر التغير المناخي والتخفيف من حدة ظاهرة الاحتباس الحراري ، وكذلك دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل محوراً هاماً للتنمية المستدامة ، وذلك من خلال التحول الرقمي والتوسع في الاعتماد على ابتكارات التكنولوجيا المالية.

١- المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١- مشكلة البحث

على مدى القرن الماضي ، وقع العالم في نمط من النمو الاقتصادي غير المستدام. الاستهلاك المتسارع للوقود وإزالة الغابات وزيادة انبعاثات الكربون والتنمية المتهورة ادت إلى تغيرات مناخية دون الالتفات إلى البيئة, لذا تمحورت مشكلة البحث بشكل التساؤل التالي:

هل للمصارف دور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني ممارسة الصيرفة الخضراء ؟

٢.١- اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في التعريف بمستوى الفائدة التي يمكن ان تحققها المصارف عند تطبيق الصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

٣.١- هدف البحث

أجري البحث الحالي بهدف التعرف على دور القطاع المصرفي في التنمية المستدامة من خلال ممارسة أنشطة الصيرفة الخضراء.

٤.١- فرضية البحث

تساهم المصارف من خلال ممارسة الصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة.

٥.١- انموذج البحث

شكل رقم (١)

انموذج البحث

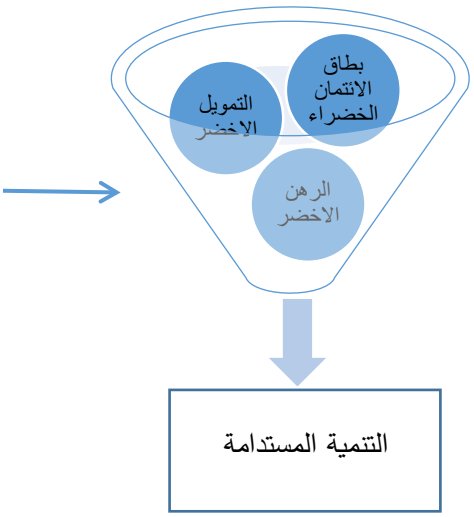

ثانياً: دراسات سابقة

٢- المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

٢.١- دراسات سابقة

درس (Zheng et al.2021) دور بنك بنغلاديش في تطوير التمويل الأخضر وحدد المصادر الأربعة الرئيسية للتمويل الأخضر وهي الاستثمار في إدارة النفايات والمنشآت الخضراء وإعادة تدوير تصنيع الطوب الأخضر والمنتجات القابلة لإعادة التدوير ، وكانت كلها عوامل أساسية لتحسين البيئة من قبل البنوك والتنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد. وفي دراسة أخرى قام بها (Rehman et al,2021) أظهر وجود علاقة إيجابية بين ممارسات البنك البريطاني للعمليات والممارسات المتعلقة بالسياسة مع المشاريع الخضراء للبنك وأن أنشطة البنك البريطاني ضرورية لتحسين التمويل الأخضر للبنوك والأداء البيئي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في أي بلد. أوضح (Thombre 2011) أيضًا أن تأثير الأنشطة الخارجية للبنوك على البيئة كبير جدًا مثل التركيز الرئيسي على الاستثمارات المسؤولة بيئيًا والتعامل في المنتجات الصديقة للبيئة. كما وجد (Reuther 2011) أن الصناعة

المصرفية الإسلامية يجب أن تركز على استراتيجية ثلاثية وهي "الأشخاص ، الكوكب والأرباح" التي تقود البنوك الإسلامية إلى الاستدامة بدلاً من التركيز على معادلة الارباح الثلاث التي تتمثل في الربح والربح والربح. كما وجد (Chisty 2013) أن البنوك الدولية معنية بالتنمية وتتأكد من إدارة المشاريع الاستثمارية المسؤولة بيئيًا فقط ، والتي لا تضر بالبيئة ويمكن للمؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى تحقيق هذا الهدف بكفاءة عالية من خلال لعب دور الوسيط بين الاقتصاد والبيئة لأنها تؤثر على المستثمرين نحو استثمارات صديقة للبيئة أو مسؤولة اجتماعيًا. اما (Miah et al, 2018) فدرسا العوامل التي تؤثر على الأداء البيئي للقطاع المصرفي في بنغلاديش ولاحظوا أن درجات التصنيف الائتماني كان لها تأثير إيجابي على الأداء البيئي للبنوك ، على النقيض من طول عمر البنك في الخدمة كما أفادت الدراسة أن البنوك ذات الربحية العالية تهتم أكثر بالقضايا البيئية في حين درس (Risal& Joshi. 2018) تأثير ممارسات البنك الاخضر على أداء البنوك في البيئة في نيبال باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وخلصت الدراسة إلى أن التدريب البيئي والسياسة الخضراء للبنوك والمعدات الموفرة للطاقة أثرت بشكل كبير على الأداء البيئي للبنوك ، على عكس الممارسات المتعلقة بالعميل (التمويل الأخضر والمشاريع الخضراء.

٢.٢-الصيرفة الخضراء

المصرفية الخضراء مصطلح شامل يشير إلى الممارسات والمبادئ التوجيهية التي تجعل البنوك مستدامة في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يمكن أن تكون الأعمال المصرفية الخضراء وسيلة للحد من التلوث والحفاظ على البيئة مما يساعد على النمو الاقتصادي المستدام.

تعرف الخدمات المصرفية الخضراء بانها الأنشطة التي تركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بهدف حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية (Dileep&Rajesh,2014:136). او أنها مصرفية أخلاقية تشمل الممارسات

المصرفية الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيًا (Khatun et al. 2021). كما بين (Shershneva & Kondyukova, 2020) ان الأنظمة المصرفية الصديقة للبيئة تهدف إلى تقليل التدهور البيئي وجعل العالم مكانًا أكثر ملاءمة للعيش. كما تعرف الصيرفة الخضراء بانها تطبيق عملي للممارسات المصرفية التقليدية من منظور الاستدامة, وتحاول المصارف جعل الصناعات خضراء وفي أثناء ذلك ، تعمل على إعادة تأهيل البيئة الطبيعية (Bhardwaj & Maholtra، 2013). وتم تعريفها بشكل فضفاض على أنها تطبيق عملي لممارسات مصرفية تقليدية من منظور الاستدامة. تحاول المصارف جعل الصناعات خضراء ، وفي أثناء ذلك ، تعمل على إعادة تأهيل البيئة الطبيعية (Bhardwaj & Maholtra,2013).

أن العمل المصرفي الأخضر يشجع الالتزام الاجتماعي من خلال اعتماد سياسات مصرفية جديدة حيث يجب على المصارف توجيه التمويل للصناعات التي تروج لمختلف إجراءات الحفاظ على البيئة ومراعاة الآثار البيئية للمشروع عند تحديد الموافقة على القرض. ومع ذلك ، فإن الهدف الرئيسي للأعمال المصرفية الخضراء هو تعزيز المساءلة في استخدام المصادر الداخلية أو الخارجية للبنوك وإعطاء الأولوية لدعم النظم البيئية المستدامة. وقبل الموافقة على قرض ، يجب على المصارف النظر فيما إذا كان المشروع المقترح صديقًا للبيئة أم لا ، وما إذا كان سيكون له تأثير سلبي على الناس والكوكب في المستقبل(Bahl 2012.p76). وقبل اتخاذ قرار تمويل مشروع ما ، يجب على البنوك الاطلاع على مخاطره البيئية والتأكد من أن منفذو المشروع لديهم تدابير السلامة البيئية في خططهم ، بما في ذلك مرافق إعادة التدوير أو وحدات إيقاف الدخان والغاز. .

تتطلب الأعمال المصرفية الخضراء في الأساس تحويل الممارسات المصرفية التقليدية إلى ممارسات صديقة للبيئة تضمن الاستدامة البيئية (Setijawan2014). ومع ذلك ، يختلف نهج الخدمات المصرفية الخضراء من بنك لآخر ، حيث تتبنى بعض المصارف ممارسات مثل استخدام نظام الدفع عبر الإنترنت ؛ تعظيم الاستفادة من

المياه والغاز والكهرباء ؛ واعتماد التكنولوجيا الرقمية. ويوضح الشكل (١) بعض انواع الصيرف الخضراء

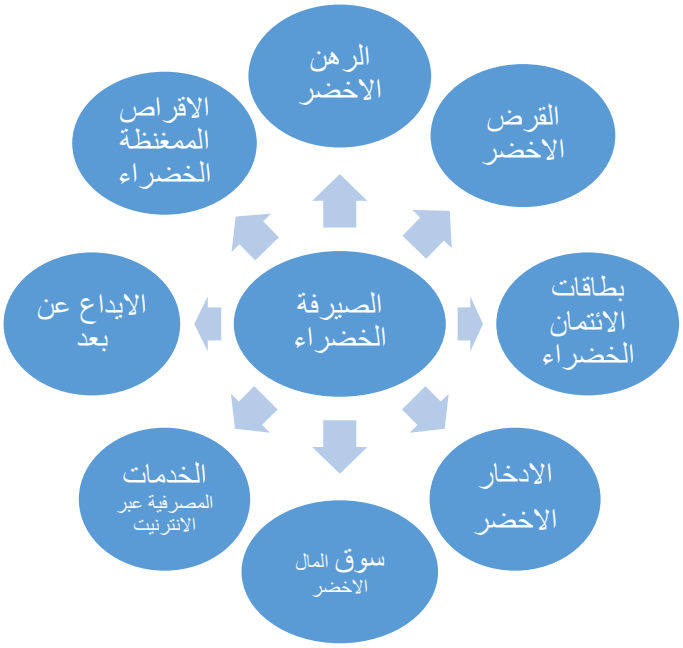

الشكل (٢) بعض انواع الصيرف الخضراء

المصدر (Setijawan2014)

٣.٢- التنمية المستدامة

في السنوات الأخيرة ، ولا سيما منذ عام ٢٠٠٧ ، عندما انفجرت فقاعة سوق الإسكان في الولايات المتحدة ، واجه المجتمع الدولي أزمة اقتصادية عالمية غيرت العديد من المعتقدات الاجتماعية والاقتصادية. مع الأخذ بنظر الاعتبار أيضًا تعقيد نظرية التنمية المستدامة ، وتعقيد الاقتصاد العالمي والمصالح المختلفة ، أصبح من الواضح أن الطريقة التقليدية في التفكير والتصرف لم تكن غير مستدامة فحسب ، بل ضارة أيضًا بالبيئة والمجتمع والاقتصاد. لذلك تم تقديم واقع اقتصادي واجتماعي وبيئي جديد ، دفع المجتمعات ودفعها تدريجيًا إلى سلوكيات أقل إهدارًا وأكثر استدامة ، خضراء أو بيئية ، مما يؤدي بدوره إلى إحداث تغييرات في الأنشطة التجارية والاجتماعية . ومع

مرور الوقت ، أصبحت الحاجة إلى التنسيق المشترك للاستراتيجيات المختلفة واضحة ، بينما يتطلب الجهد بأكمله تعاونًا شاملاً وبناءً.

الاستدامة هي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظمات لضمان بقائها واستمراريتها بسبب علاقتها الوثيقة برفاهية الإنسان ومستوى المعيشة والتقدم. والتعريف الأكثر شيوعًا للتنمية المستدامة يعود إلى لجنة Brundtland عام ١٩٨٧ التي عرّفتها على أنها تطوير يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"(Umberto.et.al ,٢٠١٢:٢١) بمعنى آخر ، من أجل تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين نوعية الحياة البشرية ، فإن التنمية ذات أهمية حيوية.

الاستدامة هي نموذج إنتاج يهدف إلى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل لكل من البشر والبيئة الطبيعية ، ليس فقط في الوقت الحاضر ولكن في المستقبل غير المحدد أيضًا, عنصرها الرئيسي هو التوازن بين إنتاج السلع والمواد الخام التي يتم إنفاقها فيما يتعلق بتحقيق الإنتاج. لذلك ، فإن الهدف من العمليات المستدامة هو تحقيق المزيد من الإنتاج بتكلفة أقل للمواد الخام ، ولهذا السبب عادة ما يتم ذكر الاستدامة بمفاهيم مثل إعادة التدوير والطاقات المتجددة وتصميم المناخ الحيوي. ومع ذلك ، فإن الاستدامة ليست مفهومًا محددًا وراسخًا ، ولكنها تطور لتحسين إدارة النظم الطبيعية والبشرية من خلال فهم ومعرفة أفضل. (Gil & Berbegal,2018)

الهدف الرئيسي للاستدامة هو بقاء الإنسان ، وبهذا المعنى ، فهي تتمحور حول الإنسان ، ولكنها تختلف تمامًا عن النمو والنمو "الجامح" أو غير المحدود الذي يدعيه الاقتصاد الكلاسيكي لسبب بسيط هو أنه يضع قيودًا. يمكننا القول إنه مفهوم أوسع بكثير من حماية البيئة ، لأنه يفترض أيضًا تغييرًا ثقافيًا طويل المدى يتطلب توفر شرط اساسي وهو قدرة الدولة و الناس والثقافة على التكيف. وبصرف النظر عن قدرتها على التكيف ، فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة ينطوي إلى حد كبير على الابتكار من حيث الأفكار والتكنولوجيا والإجراءات وما إلى ذلك. فلا يمكن حل

المشكلات التي يجب أن تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين بالوسائل والممارسات التقليدية. (Khairunnessa et al. 2021)

وعمومًا فأن الاستدامة هي عبارة عن مزيج من ثلاثة أبعاد (اقتصادية ، واجتماعية ، وبيئية) تتفاعل مع بعضها البعض ولا يستبعد بعضها البعض ولا يمكن تحقيقها بشكل صحيح إذا كان أي منها لا "يعمل" بشكل صحيح فإذا كان أحد الأعمدة ضعيفًا فإن النظام ككل غير مستدام . وعلى الرغم من وجود علاقات متبادلة بين هذه الابعاد ، إلا أنه يوجد أيضًا تسلسل هرمي بدائي ومنطقي لا يتم إبرازه كثيرًا, وعلى وجه التحديد تعتبر البيئة نظامًا متفوقًا وتمارس سيطرة طويلة الأجل على الأنظمة البشرية للاقتصاد والمجتمع. وفيما يلي توضيح لأبعاد الاستدامة الثلاثة:

٤.٢- الاستدامة البيئية

الغرض الرئيسي من الاستدامة البيئية هو تقليل تأثير الأنشطة البشرية على البيئة بالإضافة إلى تشجيع استعادة بيئتنا الطبيعية والحفاظ عليها. ولأجل تحقيق الاستدامة البيئية لا بد أن تحتفظ البيئة الطبيعية بوظائفها وفائدتها الكاملة لفترة طويلة من الزمن ومن الأفضل أن تشجع الإجراءات المتخذة على التوازن في بيئتنا الطبيعية مع تعزيز معدلات النمو الإيجابية في نفس الوقت كما يجب تجنب أي إجراءات من شأنها الإخلال بتوازن البيئة ولكن في حالة حدوثها يجب أن تكون محدودة إلى حد أقل. Kassomenos.et.al

٥.٢- الاستدامة الاقتصادية

الاستدامة الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد على دعم مستوى محدد من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى. يمكن إنشاء القيمة الاقتصادية من كل مشروع أو قرار. تشير الاستدامة الاقتصادية إلى القرارات التي يتم اتخاذها بأكثر الطرق حكمة ممكنة فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للاستدامة. لا يتم تعزيز الاستدامة الحقيقية عند النظر في الجوانب الاقتصادية فقط. ، كان النهج المعتمد على نطاق واسع هو "العمل كالمعتاد" مما يعني أن الربح هو الشغل الشاغل والهدف الوحيد للشركات. ومع ذلك ،

عندما يتم دمج الممارسات التجارية الجيدة مع الجوانب الاجتماعية والبيئية للاستدامة لتكون النتيجة أكثر إيجابية بشكل ملحوظ . تتكون الاستدامة الاقتصادية من أشياء كثيرة. مثل "النمو الذكي" إلى الإعانات أو الإعفاءات الضريبية للتنمية الخضراء. وعلى الرغم من تعزيزها والترويج لها من خلال برامج التعليم والبحث وإعلام الجمهور يجب كذلك التركيز بشكل كبير على مجالات أخرى مثل تقليل الإنفاق غير الضروري (Lalon,2015).

٦.٢- الاستدامة الاجتماعية

تعتمد الاستدامة الاجتماعية على القرارات والمشاريع التي تعزز التحسين العام للمجتمع. وبشكل عام ، يدعم الجانب الاجتماعي للاستدامة مفهوم العدالة بين الأجيال ، مما يعني أن الأجيال القادمة تستحق نفس نوعية الحياة أو نوعية حياة أفضل كالأجيال الحالية. ويتضمن هذا المفهوم أيضًا العديد من القضايا الأخرى ذات الصلة اجتماعيا مثل القانون البيئي ، وحقوق الإنسان والعمل ، والمساواة في الصحة ، وتنمية المجتمع من خلال المشاركة العامة ومقدمة إلى المشاركة في التنمية المستدامة ، ورأس المال الاجتماعي ، ودعم العدالة والمسؤولية ، والكفاءة الثقافية ، ومرونة المجتمع ، والتكيف البشري (Verma, 2012)

تستخدم التنمية المستدامة وفقًا لـ (Brundtland 1987) الموارد بطريقة تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساومة على موارد الجيل المستقبلي لتلبية احتياجاتهم. كما حدد (Brundtland 1987) التنمية المستدامة من حيث الحاجة والقيود ، في حين أن الحاجة هي ضرورة الحياة وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وفقًا لـ (Lele 1991) ، فإن الغرض من التنمية المستدامة هو الحفاظ على التقدم الاقتصادي والتقدم جنبًا إلى جنب مع حماية القيمة الاستراتيجية للبيئة التي توفر تكامل السياسات للحفاظ على البيئة والتنمية الاستراتيجية. لتحقيق التنمية المستدامة ، يتعين علينا استخدام الموارد في تلك التطورات الصديقة للبيئة والواقعية اقتصاديًا

والمسؤولة اجتماعيًا. تتطلب البيئة اهتمامًا مناسبًا من اللاعبين الاقتصاديين بكل بُعد بيئي في عملياتهم ، كما أنها تحظى أيضًا باعتبارات أخلاقية ومعنوية أيضًا في عملياتهم. يتعين على المجتمع والمنظمات أن يغيروا منهجهم التقليدي في اتخاذ القرار بشأن الربح إلى نهج المحصلة الثلاثية ، مما يعني أنه يتعين عليهم النظر في جميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة ، أي ، البيئية والاقتصادية والاجتماعية (Pintér et al 2006). يعد مفهوم الحفاظ على الموارد من أجل الأجيال القادمة السمة الأساسية التي تميز السياسة البيئية التقليدية عن سياسة التنمية المستدامة التي تسعى إلى استيعاب العوامل الخارجية للتدهور البيئي. كان الناس منذ العامين الماضيين يرون أن البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية منفصلة عن بعضها البعض. مع الزيادة الكبيرة في الاهتمام بالتنمية المستدامة ودعمها ، يفهم الناس العلاقة بين الناس والبشرية والطبيعة. التنمية المستدامة ممكنة فقط عندما يتم النظر في جميع العوامل الثلاثة ، أي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال عملية التنمية يجادل (Elkington 1994) بأنه يمكن تحقيق التنمية المستدامة عندما تعمل الأسواق في إطار مناسب مع لوائح فعالة من حيث التكلفة وأدوات اقتصادية. العامل الاقتصادي الرئيسي الذي يؤثر على الصناعة ونموها الاقتصادي هو القطاع المصرفي. فهي تؤثر على التنمية والنمو الاقتصادي كماً ونوعاً ويعتبر القطاع المصرفي المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تعتبر من أهم الأنشطة للنمو الاقتصادي. لهذه الأسباب ، يمكن للصناعة المصرفية أن تلعب دورًا مهمًا في النهوض بالاستثمارات المستدامة بيئيًا والمسؤولة اجتماعيًا.

٧.٢- دور الصيرفة الخضراء في التنمية المستدامة

تطبق المصارف والمنظمات المالية غير المصرفية آليات تمويل صديقة للبيئة وتحولًا أخضر للعمليات الداخلية كجزء من مبادرات الصيرفة الخضراء حيث تعد الخدمات

المصرفية الخضراء وسيلة للحد من التلوث وحفظ البيئة التي تساعد النمو الاقتصادي المستدام.

أ. عندما يتم تحويل الخدمات المصرفية التقليدية إلى أعمال مصرفية خضراء ، سيتم إنشاء الأنشطة المصرفية الداخلية بطريقة تعود بالنفع على الاستدامة من خلال صرف قروض لمشاريع التخفيف من غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ. ومن المتوقع أن تساعد هذه المبادرات الصناعة المصرفية على القيام بدورها في مكافحة تغير المناخ من خلال الحد من البصمة الكربونية للأنشطة المصرفية اليومية. سيكون للاكتتاب في المشاريع الخضراء تأثير إيجابي على البيئة من خلال تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من زيادة استخدام الطاقة الجديدة القابلة لإعادة الاستخدام وكذلك تغيير نمط ممارسات الأراضي والغابات والزراعة وادناه ابرز الممارسات التي تتبناها المصارف بهدف تحقيق التنمية المستدامة : (Park & Kim2020)

ب. التمويل الأخضر : هو مصطلح واسع يشمل الاستثمار في الأنشطة التي تشجع التنمية الاقتصادية المستدامة. ويشمل الاستثمار في المشاريع الخضراء مثل: محطات معالجة النفايات السائلة (ETPs) ، ومزارع الألواح الشمسية ، والأسمدة العضوية ، ومصانع الغاز الحيوي ، وتصنيع المنتجات القابلة لإعادة التدوير ، والأمن الأخضر ، والسلامة داخل صناعة المنتج. يشير الأمان الأخضر إلى الأدوات والأساليب والممارسات الأمنية لمحاولة أو شركة صناعية مما يقلل من التأثير البيئي الضار. يشار إلى تمويل هذه المنتجات الخضراء أيضًا باسم التمويل الأخضر المباشر إذا امتثل المصنعون للإرشادات الأخلاقية البيئية وأنتجوا منتجات صديقة للبيئة ، فإنهم مؤهلون للحصول على قرض من البنك ، وهو نوع آخر من التمويل الأخضر (Shakil, et al.٢٠١٤).

ت. الودائع الخضراء :الى جانب قيام البنك بالإقراض المصرفي الأخضر الذي يستهدف بشكل خاص تطوير مشاريع الطاقة المتجددة ، ومشاريع البنية التحتية

المقاومة للمناخ ، وتركيب المزيد من المعدات والتطبيقات والمنازل والمركبات الموفرة للطاقة وذكية مناخياً. فان المصارف نتعامل بالودائع والخضراء وهو نظام تصنيف للودائع يمكّن البنك من تقديم أسعار فائدة أعلى على حسابات سوق المال ، والحسابات الجارية ، وحسابات التوفير للعملاء الذين يستخدمون المصارف عبر الإنترنت. وتساعد هذه الخدمة في جعل الأنشطة المصرفية أكثر ملاءمة وصديقة للبيئة . (Khatun et al.2021)

ث. استخدام أنظمة التدفئة والتبريد الحرارية الأرضية ، والإضاءة الموفرة للطاقة ، واستخدام مواد إعادة التدوير للبناء واعتماد سياسات الحفظ كنماذج عن الأعمال الخضراء كما هو الحال في بنك شيكاغو . اما بنك هالتون الوطني في سريلانكا فحقق وفورات في الطاقة بنسبة ٣٠٪ و وفورات في المياه بنسبة ٧٠٪ مما سيساعد في تعويض تكلفة بناء الفرع الصديق للبيئة. وافتتح بنك Pallavan Grama فرعًا مصرفيًا يعمل بالطاقة الشمسية في Ammapettai في منطقة Erode ، ويعتبر بنك وادي السيليكون رائدًا واضحًا في تمويل المشاريع الخضراء. اذ يركزون على مجالات النمو السكاني ومنع التلوث والموارد الطبيعية المحدودة. اما بنك تريودوس وهو بنك عالمي يركز على تمويل المنظمات مثل شركات الأغذية العضوية ومؤسسات الطاقة المتجددة ومشاريع الحفاظ على الطبيعة. كما أصدر بنك بنغلاديش المبادئ التوجيهية لتطوير ممارسات المصرفية الخضراء و إدارة المخاطر البيئية للتعامل مع تغير المناخ. إلى جانب ذلك ، قدم البنك المركزي تسهيلات لتمويل الطاقة الشمسية والغاز الحيوي ومحطة معالجة النفايات السائلة بسعر فائدة ٥ في المائة فقط.(٢٠١٤ Kikulwe et.al).

ج. لتوسيع نطاق توافر التمويل للمنتجات الخضراء مثل الطاقة الشمسية ومصنع الغاز الحيوي ومعالجة النفايات السائلة ، وما إلى ذلك ، أنشأ بنك بنغلاديش مخططًا متجددًا لإعادة التمويل بقيمة (٢٣ مليون دولار أمريكي) من صندوقه الخاص في عام ٢٠٠٩. ونظرًا لتركيز الحكومة على قطاع الزراعة ، تم إعطاء الأولوية لنظام ضخ

الري بالطاقة الشمسية على المضخات الكهربائية لوقود الديزل والمياه. وتلقى نفس النوع من المشاريع الخضراء تمويلًا متنوعًا في سنوات مالية مختلفة. على سبيل المثال ، في السنة المالية ٢٠١٤ ، تلقى الغاز الحيوي أكبر قدر من التمويل ، ولكن تم تخفيضه على مر السنين ، واستبدله بمشاريع خضراء أخرى عالجت بشكل مباشر الحاجة إلى التخفيف من مخاطر المناخ. 2005) Hopwood et al)

ح.وكجزء من الممارسات الخضراء ، أصدر RBI الهندي إرشادات للبنوك لاتخاذ خطوات استباقية لزيادة استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية ، وإلغاء الشيكات المؤجلة ، والإلغاء التدريجي للشيكات في يومهم إلى المعاملات التجارية مقابل هذا فإن البنوك الأخرى مثل NABARD و SIDBI و EXIM Bank وغيرها ستتخذ مبادرات الحوكمة الإلكترونية بطريقة استباقية. من خلال هذه المبادرات ، من المتوقع أن تتحسن جودة وكفاءة تقديم الخدمات من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، ستتجه البنوك تدريجياً نحو المعاملات الورقية الأقل.(.(Shakil et al., 2014) .

خ. وكواحدة من المؤسسات المالية الرائدة ، تضمنت المبادرات الخضراء التي اتخذها بنك الترويج لحصاد مياه الأمطار ، وتقليل استخدام الورق باستخدام البريد الإلكتروني للاتصالات بين المكاتب ، وتقليل استهلاك الطاقة من خلال مختلف تدابير الحفاظ على الطاقة وإجراء حملات زراعة الأشجار. كما نظم البنك أكثر من ٢٩٠ محركًا لزراعة الأشجار وبدأ البنك في متابعة استخدام الكهرباء في المكاتب كمبادرة ترشيد استهلاك الطاقة. ويركز البنك أيضًا على المباني الخضراء ويشجع بجدية الممارسات الخضراء البسيطة مثل اختيار الأضواء الموفرة للطاقة ، والطباعة على كلا الجانبين وشراء أجهزة الفاكس المركبة التي يمكن أن تؤدي وظائف متعددة ، والإصلاح الفوري لتسرب المياه ، واستخدام مفاتيح الرقابة الرئيسية للضوء وما إلى ذلك. ووقع البنك الآخر على التعهد الأخضر من وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة. كمبادرة خضراء فريدة من نوعها ، الى جانب ذلك أنشأت دائرة Ernakulum of the Bank حديقة فراشات

في مجمع معبد Guruvayur الذي يضم ١٨ نوعًا من النباتات الطبية. حيث دمج حماية البيئة في عملية الائتمان وصاغ البنك مبادئ توجيهية لضمان الحصول على جميع الموافقات والتصاريح القانونية وغيرها من الموافقات والتصاريح اللازمة من مجلس مكافحة التلوث قبل صرف القروض. علاوة على ذلك ، وضع البنك إرشادات لتوفير التمويل للوحدات المنتجة للطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية بناءً على مزايا كل حالة والتي تساعد في احتواء انبعاثات الغازات التي تؤدي إلى بيئة نظيفة .ولغرض الحد من تمويل الوحدات والأنشطة التي تستخدم المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ، طور البنك مبادئ توجيهية. إلى جانب ذلك ، يدرس البنك خطوات لتعزيز التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى مبادئ مؤسسة التمويل الدولية بشأن تمويل المشروع . ومن أجل الترويج لمصدر طاقة الرياح في جميع أنحاء العالم كمصدر مهم للطاقة النظيفة، اعتزم البنك تقديم ما يصل إلى ١٪ من إجمالي مدفوعاته المقدمة لهذا القطاع.

.(Alam et al2018)

د. وكجزء من التنمية الاقتصادية المستدامة ، أجرى ICICI مبادرات غير ورقية مثل البيانات الإلكترونية والتحية الإلكترونية التي تساعد على إنقاذ ٣٠٠٠٠ شجرة من القطع و ١٦ كرور لتر من المياه من خلال المبادرات الخضراء. إلى جانب هذا ، يحاول بنك ICICI دعم المنظمات الأخرى في مساعيها للتحول إلى البيئة من خلال تمويل وإدارة مشاريع التكنولوجيا الخضراء. حاول هذا البنك تقليل تواجده من خلال تزويد العملاء بقنوات بديلة وغير ورقية مثل الفروع الإلكترونية وكشوفات الحساب الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. دخلت ICICI في شراكة مع الحكومة الهندية والبنك الدولي و UNAID لدعم مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال البحوث الخضراء والتكنولوجيا النظيفة. كما أنها تعمل مع الجيش الهندي في إدارة المياه والحفاظ على الطاقة ومشاريع الطاقة البديلة. (.(Ullah 2013)

ذ. أصبح بنك الدولة الهندي SBI ، باعتباره أكبر بنك تجاري في الهند ، أول بنك في البلاد يغامر بتوليد الطاقة الخضراء عن طريق تركيب طواحين الهواء للاستخدام الأسير. كجزء من مبادرته المصرفية الخضراء ، قام البنك بتركيب ١٠ طواحين هواء بقدرة إجمالية تبلغ ١٥ ميغاوات وخططوا لتركيب المزيد من طواحين الهواء في المستقبل القريب. كما يدعم البنك المبادرات الخضراء لعملائه ويقدم لهم التمويل على أساس الأولوية وبسعر فائدة ميسر. قدم البنك مخططًا يعرف باسم Green Homes. بموجب هذا المخطط ، يقدم البنك امتيازات مثل هامش مخفض ، ومعدل فائدة أقل ، ورسوم معالجة صفرية على قروض المنازل للمشاريع السكنية الصديقة للبيئة التي صنفها المجلس الهندي للأبنية الخضراء (IGBC). كما أطلق البنك أيضًا منتجًا للقرض يسمى "Carbon Credit Plus" لتمويل مشاريع آلية التنمية النظيفة (CDM) المستقبلية. علاوة على ذلك ، أطلق البنك سياسته المصرفية الخضراء وقرر تشغيل أجهزة الصراف الآلي على الطاقة الشمسية لتقليل استهلاكها للطاقة. وتشمل المبادرات المصرفية الخضراء الأخيرة للبنك أيضًا الخدمات المصرفية غير الورقية للعملاء ، ومشاريع الطاقة النظيفة ، وبناء طواحين الهواء في المناطق الريفية في الهند. ويعتزم البنك خفض بصمته الكربونية وتوفير الطاقة من خلال العديد من الممارسات المصرفية الخضراء مثل عدادات القنوات الخضراء ، وآلة الصراف الآلي (ATM) ، وآلة الإيداع النقدي (CDM) ، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت ، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ، وأكشاك الخدمة الذاتية الخضراء ، والرسائل النصية غير السعيدة المخطط ، قروض المنزل الخضراء ، قرض المشاريع الخضراء ، زراعة الأشجار المثمرة بالفاكهة ، مشاريع حصاد مياه الأمطار في مكاتب البنك ، إلخ. (Park & Kim2020)

ر. وفي مبادرة خضراء جديدة ، أطلق بنك HDFC نظامًا لإرسال رقم التعريف الشخصي (PIN) لحاملي بطاقات الخصم من خلال الرسائل القصيرة بدلاً من الإرسال المعتاد بالبريد. رقم التعريف الشخصي الأخضر هو كلمة المرور لمرة واحدة

(OTP) التي يتم إرسالها إلى رقم الهاتف المحمول الخاص بالعميل والتي يمكن للعميل من خلالها تعيين رقم التعريف الشخصي لبطاقة الخصم في جهاز الصراف الآلي الخاص بالبنك.. تؤدي المعاملات المالية من خلال أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول إلى تجارة غير ورقية وهي وسيلة للتنمية الاقتصادية المستدامة. (Shafi et al 2019.).

٣- المبحث الثالث

١.٣- الاستنتاجات

كنظام مصرفي صديق للبيئة. تقوم المصارف التجارية بتخضير البيئة من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة للعملاء الذين يرغبون في إنشاء معدات الطاقة الشمسية ، ومحطات ETP ، ومحطات الغاز الحيوي وتقدم المصارف أيضًا خدمات مصرفية إلكترونية في شكل خدمات مصرفية عبر الإنترنت ، وأجهزة الصراف الآلي ، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول اذ تساعد الأنشطة المصرفية الإلكترونية في تقليل استخدام الورق ، مما يسهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ويحقق هذا الإجراء البيئة الطبيعية إلى السلامة البيئية والتوازن البيئي طويل المدى.

– هناك العديد من الحواجز التي تحول دون التحول المصرفي الأخضر ، وهي عدم وجود إطار تنظيمي ، وعدم كفاية الحوافز المالية والاقتصادية ، ومحدودية الوصول إلى التمويل الميسور ، ونقص القدرة على تقييم ورصد المشاريع المناخية ، والمخاطر المصاحبة لتمويل المشاريع المناخية وضعف الوعي حول تقنيات المناخ وفرصه والافتقار إلى استراتيجية مناخية لحفظ السلامة البيئية والاجتماعية.

– تواجه التنمية المستدامة تحديات غير متجانسة ومعقدة مثل تنوع المجتمعات البشرية والنظم البيئية الطبيعية في جميع أنحاء العالم, بالإضافة الى استنزاف الموارد المحدودة (الوقود ، التربة ، المعادن ، الأنواع) والاستخدام المفرط لمصادر الطاقة المتجددة (الغابات والأسماك والحياة البرية وخصوبة التربة) والتلوث (الهواء والماء

والتربة) وعدم المساواة (الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والعرقية) و فقدان الأنواع (الأنواع المهددة بالانقراض).

٢.٣- توصيات

– يوصى البحث إلى أهمية تبنى المصارف هدف التحول نحو الصيرفة الخضراء وتشكيل مجموعة عمل يكون أعضائها من المسئولين عن الصيرفة الخضراء والتنمية المستدامة من أعضاء رابطة المصارف ومدراء المصارف المحلية للاجتماع بصفة دورية لمناقشة ما تم إنجازه في مجال الصيرفة الخضراء والتنمية المستدامة وكذلك التعرف على التحديات وتبادل الخبرات وإعداد الاستراتيجيات والأهداف المستقبلية ضمن أهدافها الاستراتيجية،

– إنشاء إدارة مستقلة للتنمية المستدامة بكل مصرف وحثها على وضع خطة تدريبية لنشر الوعى لدى العاملين عن الصيرفة الخضراء والممارسات السليمة الصديقة للبيئة بهدف تشجيعهم على تطبيق تلك الممارسات.

– ضرورة تبنى المصارف آلية لتطوير وطرح المنتجات الخضراء ضمن حزمة منتجات البنك الحالية، مع أهمية التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء واعتبارها ضمن الفئات المستهدفة للبنك ودعم مشروعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة ، وتغيير نظم الإضاءة في كافة فروعها ومنشأتها لأنظمة الإضاءة الموفرة للطاقة ودعم انتشار أنظمة الخلايا الشمسية وتشجيع المؤسسات والأفراد من خلال توفير التمويل اللازم. فضلاً عن اعداد برنامجًا تدريبيًا لكل من المصرفيين وعملائهم لضمان التنفيذ المناسب لأنشطة البنوك الخضراء

– على المصارف وضع قيودًا متزايدة عند منح الائتمان الى قطاعات الطاقة الحساسة للإسراع نحو مستقبل منخفض الكربون أو خالٍ من الكربون. وايقاف أو خفض الاستثمارات في قطاعات وأنشطة مثل الفحم الحراري وإزالة قمم الجبال (MTR) والتكسير الهيدروليكي لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٥٠ ٪ بحلول عام ٢٠٥٠.

– لتخفيف الحواجز التي تحول دون التحول المصرفي الأخضر تحتاج الصناعة المصرفية إلى بذل المزيد من الجهود لتحديد وتطوير المشاريع المقاومة للمناخ وزيادة الوعي حول الاكتتاب الأخضر والتأثير الذي يمكن أن يحدثه القطاع المصرفي على تحقيق بيئة مستدامة.

المصادر

1.Alam, G. M. M., Alam, K., & Shahbaz, M. (2018). Drivers of food security of vulnerable rural households in Bangladesh: Implications for policy and development. South Asia Economic Journal, 19(1), 43–65. https://doi.org/10.1177/1391561418761075

2.Bahl, S. (2012). The role of green banking in sustainable growth. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, 2(2), 27–3.

3.Bhardwaj, B. R., & Malhotra, A. (2013). Green banking strategies: Sustainability through corporate entrepreneurship. Greener Journal of Business and Management Studies, 3 (4), 180–193. https://doi.org/10.15580/ gjbms.2013.4.122412343

4.Gil-Domenech, D., & BerbegalMirabent J. (2018). People, planet, profit. In S, Dhiman and J. Marques (Eds.), Handbook of engaged sustainability, (pp. 1 - 22). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-53121-2_ 38-1

5. Kassomenos, P., Petrakis, M., Sarigiannis, D., Gotti, A., Karakitsios, S. (2011). Identifying the contribution of physical and chemical stressors to the daily number of hospital admissions implementing an artificial neural network model. Air Qual. Atmos. Health 4, 263-272.

6. Khairunnessa, F., Vazquez-Brust, D. A., & Yakovleva, N. (2021). A review of the recent developments of green banking in Bangladesh. Sustainability, 13(4), 1–21. https://doi.org/10.3390/su13041904

7. Khatun, M. N., Sarker, M. N. I., & Mitra, S. (2021, October 1). Green Banking and Sustainable Development in Bangladesh. *Sustainability and Climate Change*. Mary Ann Liebert Inc. https://doi.org/10.1089/scc.2020.0065

8.Kikulwe, E. M., Fischer, E., & Qaim, M. (2014). Mobile money, smallholder farmers, and household welfare in Kenya. PLOS One, 9(10), e109804

9.Lalon, R. M. (2015). Green banking: Going green. International Journal of Economics,Finance and Management Sciences, 3(1), 34–42.

10. Miah, M.D.; Rahman, S.M.; Haque, M.(2018) Factors Affecting Environmental Performance: Evidence from Banking Sector in Bangladesh. Int. J. Financ. Serv. Manag. 9, 22–38.

11.Park, H., & Kim, J. D. (2020). Transition towards green banking: Role of financial regulators and financial institutions. Asian Journal of Sustainability and Social Responsibility, 5(1) 5. https://doi.org/10.1186/s41180- 020-00034-3

12.Pisano, U., Martinuzi, A., & Bruckner, B. (2012). *The Financial Sector and Sustainable Development: Logics, principles and actors*. *European Sustainable Development Network Quarterly Report*.

13. Rehman, A.; Ullah, I.; Afridi, F.-A.; Ullah, Z.; Zeeshan, M.; Hussain, A.; Rahman, H.U.(2021) Adoption of Green Banking Practices and Environmental Performance in Pakistan: A Demonstration of Structural Equation Modelling. Environ. Dev. Sustain., 23, 13200–13220.

14. Risal, N.; Joshi, S.K. .(2018) Measuring Green Banking Practices on Bank's Environmental Performance: Empirical Evidence from Kathmandu Valley. J. Bus. Soc. Sci, 2, 44–56.

15.Setijawan, E. (2014). Green banking initiative: Enhancing banking role to support sustainable development. Bank Indonesia. https://apgreenjobs. ilo.org/resources/green-banking-initi ative-enhancing-banking-role-to-sup port-sustainable-development

16. Shafi, M., Sarker, M. N. I., & Junrong, L. (2019). Social network of small creative firms and its effects on innovation in developing countries. SAGE Open, 9(4): 1–16. https://doi. org/10.1177/2158244019898248

17.Shakil, M. H., Azam, M. K. G., & Raju, M. S. H. (2014). An evaluation of green banking practices in Bangladesh. European Journal of Business and Management, (31), 8–16

18. Shakil, M. H., Azam, M. K. G., & Raju, M. S. H. (2014). An evaluation of green banking practices in Bangladesh. European Journal of Business and Management, 6(31), 8–16.

19.Shershneva, E. G., & Kondyukova, E. S. (2020). Green banking as a progressive format of financial activity in transition to sustainable economy. IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 753(7), 1–8. https://doi.org/10.1088/1757-899X/ 753/7/072003

20. T.Rajesh & A.S. Dileep(2014). Role of banks in sustainable economic development through green banking. International Journal of Current Research and Academic Review. **ISSN: 2347-3215 Volume 2 Number 12**

21. Ullah, M. M. (2013). Green banking in Bangladesh—A comparative analysis. World Review of Business Research, 3(4), 74–83.

22. Verma, M K 2012, Green Banking: A Unique Corporate Social Responsibility of India Banks , International Journal of Research in Commerce & Management

23. Zheng, G.W.; Siddik, A.B.; Masukujjaman, M.; Fatema, N.; Alam, S.S.(2021) Green Finance Development in Bangladesh: The Role of Private Commercial Banks (PCBs). Sustainability, 13, 795**.**

دور التمويل الأخضر في تعزيز الإبتكار التكنلوجي في ظل المسؤولية الاجتماعية, دراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات العاملة في محافظة الانبار للفترة من (٢٠١٧-٢٠٢١)

The Role of Green Finance in Promoting Technological Innovation in Light of Social Responsibility An Applied Study on a Group of Companies Operating in Anbar Governorate for the period (2017-2021)

م. مناف عبد المطلب احمد **أ.م. طارق طعمة عطية**

م.م. ذوالفقار عبد المجيد محمد

جامعة الانبار / كلية الأدارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تهدف الدراسة الى تقديم اساليب تمويلية خضراء قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية مترافقة مع الاستدامة البيئية, لما يوفره التمويل الأخضر ضمانًا مؤسسيًا للابتكار التكنولوجي, ولتأكيد هذا اتخذ البحث خمسة مؤسسات غير مالية عاملة في محافظة الانبار والتي أستحصل منها البيانات المطلوبة خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين (٢٠١٧-٢٠٢١) كفترة زمنية لإعداد نظام مؤشرات التمويل الأخضر وان النقاط المحورية في هذه الورقة تبحث في العلاقة فيما يتعلق بالتمويل الأخضر والابتكار التكنولوجي للشركات،

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣١٩-٣٤٤

وما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات تعزز هذه العلاقة, ولتحقيق مأرب البحث تم استخدام التحليل الوصفي واللوغاريتمات على البيانات التي تم استحصالها من المجتمع محل الدراسة وتوصلت البحث لعدة نتائج تمثلت بإمكانية التمويل الأخضر في تعزيز تبني الابتكار التكنولوجي للمنظمات، كما أن للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات تأثير إيجابي على هذه العلاقة بين التمويل الأخضر والابتكار التكنولوجي للشركات, ولقد اوصت الدراسة على ضرورة تطوير الشركات لأساليب التمويل الأخضر والعمل على توسيع نطاقه بشكل اكبر لما له القدرة على تعزز الابتكار التكنولوجي للشركات بشكل كبير.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر؛ الابتكار التكنولوجي ؛ المسؤولية الإجتماعية للشركات.

The Role of Green Finance in Promoting Technological Innovation Under social Responsibility, An Applied Study On a Group of Companies Operating in Anbar Governorate for the Period From (2017-2021)

Abstract:

The study aims to provide green financing methods capable of achieving economic development accompanied by environmental sustainability, because green financing provides an institutional guarantee for technological innovation, and to confirm this, the research took five non-financial institutions operating in Anbar Governorate, from which I obtained the required data during the time period between (2017-2021) as a time period for preparing the system of green finance indicators. The focal points of this paper examine the relationship with regard to green finance and technological innovation for companies, and whether corporate social responsibility enhances this relationship, and to achieve the purpose of the research, descriptive analysis and algorithms were used on the data that was Obtained from the community under study and the research reached several results represented in the possibility of green finance in promoting the adoption of

technological innovation for organizations, and the social responsibility of organizations has a positive impact on this relationship between green finance and technological innovation for companies, and the study recommended the need for companies to develop methods of green finance and work to expand Its scope is greater because of its ability to promote technological innovation companies greatly.
Keywords: Green Finance; Technological Innovation; Corporate Social Responsibility.

المقدمة

أصبح الهدف الاساسي للاقتصاديات العالمية المعاصرة هو تحقيق التنمية الإقتصادية مترافقة مع الإستدامة البيئية, وخصوصاً مع وصول مراحل التنمية الإقتصادية مراحل لم يسبق لها مثيل من قبل, وباعتبار التمويل الأخضر أحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت على الساحة باعتبارها أحد الأدوات الرئيسة للحفاظ على السلامة البيئية أضافة للدور البارز في تعزيز النمو الإقتصادي مع الإستدامة البيئية, وهنا يطرح تساؤل ما هو التمويل الاخضر؟ فالتمويل الأخضر هو عبارة عن أي نشاط مالي أو عملية صنع قرار تربط الإقتصاد بالبيئة, ففي أغلب الأحيان يتم توجيه الإهتمام إلى عوامل التكلفة والإيرادات والمخاطر المتعلقة بالبيئة في عملية اتخاذ قرار تكوين رأس المال، مما يعزز التنمية التي تربط ما بين الإقتصاد والبيئة, وعلى مدى العقود الأخيرة من القرن الماضي والعقود الأولى من هذا القرن اجتذب مفهوم التمويل الأخضر اهتمامًا واسعًا, فنشرت الولايات المتحدة قانون التعويضات والمسؤولية البيئية الشاملة في عام (١٩٨٠)، تلاه زيادة دعم الإقراض المقدم للشركات في الصناعات الخضراء وبنت وبشكل تدريجي نظامًا للتمويل الأخضر وصاغت قوانين التمويل الأخضر وأنشأت مراكز وطنية للتمويل البيئي ولجانًا استشارية بيئية وشبكات لمراكز التمويل البيئي, ومن ثم تلاها الإتحاد الأوربي في عام (٢٠١٩) والذي أصدر مخططاً في

تصنيف التمويل المستدام ومعيار السندات الخضراء, وكانت الحجر الأساس لتطوير التمويل المستدام في الإتحاد الأوروبي تلتها الحكومة البريطانية حين أعلنت في مطلع عام (٢٠١٩) عن استراتيجية للتمويل الأخضر.

وإذا كان ينظر للتمويل الأخضر باعتباره وسيلة مؤسسية فعالة ومربحة فبالمقابل كان يُنظر دائمًا إلى الإبتكار التكنولوجي على أنه الطريقة الأساسية لتحقيق التنمية الخضراء بطريقة مستدامة, وعلى مستوى السياسة العالمية دعمت الحكومات العالمية بقوة الإبتكار التكنولوجي وخصوصاً بعد الكوارث الطبيعية المستمرة والفيضانات والجفاف العالمي وارتفاع درجة الحرارة فتوجهت دول العالم نحو اتخاذ مجموعة من الإجراءات العاجلة لحل هذه الأزمة البيئية المتفاقمة.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة ستركز على تقديم مساهمة في الأدبيات الموجودة من خلال تحليل آثار التمويل الأخضر على الإبتكار التكنولوجي للشركات, ولتحقيق ذلك تمحورت الدراسة على عدة محاور, ففي المحور الأول سيتم التطرق الى منهجية البحث، ومن ثم تقديم مراجعة للأدبيات السابقة ذات العلاقة؛ ويليها تقديم مجموعة من البيانات؛ وبعدها يتم التطرق إلى تقديم تحليلًا تجريبيًا لبيانات البحث؛ وفي الخاتمة نقدم إستنتاجات البحث وأهم التوصيات.

١- المبحث الأول: منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

برزت مخاطر التقلبات المناخية متمثلة بالإحتباس الحراري وما نتج عنها من مظاهر الجفاف والفيضانات وغيرها من التقلبات المناخي والتي تسببت بكثير من الكوارث الإقتصادية والإجتماعية, إضافة الى التلوث البيئي وانتشار ظاهرة التصحر والإستغلال المفرط للموارد القابلة للنضوب والتي تجلت تلك المظاهر وبشكل كبير بعد الثورة الصناعية حتى وصلت الى ذروتها في عصرنا الحالي, ومن هنا تنبه العالم إلى مستوى الخطر المحذق الذي سيؤول اليه عالمنا المعاصر إن إستمرت الأنشطة

الإقتصادية على ما هي عليه الأن, وكنتيجة لذلك عُقدت العديد من المؤتمرات العالمية ووجهت الكثير من البحوث والدراسات بهدف الوصول إلى حل هذه الكارثة البيئية والحد من اثارها، ومن هنا تولدت فكرة البحث لتقديم دراسة تتناول احدى الأساليب الحديثة متمثلة بالتمويل الأخضر للحد من ظاهر التلوث البيئي وسبل تبني أحدث الإبتكارات التكنولوجية مع الأخذ بالمسؤولية الاجتماعية للشركات, ومن هذا المنطلق ستتمحور أسئلة البحث بثلاث أسئلة رئيسية وهي:

١- ما هو مستوى إستخدام التمويل الأخضر في الشركات محل البحث؟

٢- ما هو أثر إستخدام التمويل الأخضر في تبني الإبتكارات التكنولوجية الحديثة؟

٣- دور المسؤولية الإجتماعية للشركات في تبني التمويل الاخضر والإبتكارات التكنولوجية الحديثة؟

٢.١- أهمية البحث

١.٢.١- الأهمية النظرية

١- التأصيل العلمي الدقيق لدور التمويل الأخضر في تبني الإبتكارات التكنولوجية.

٢- تأطير الإسهامات المعرفية ذات العلاقة بالبحث وفقاً لإطار منهجي منظم.

٣- رفد المكتبات العلمية العربية والعراقية بمساهمة معرفية في مجال الإدارة المالية ليكون دليلاً لباحثين أخرين للخوض في غمار مثل هذه المواضيع المعاصرة.

٢.٢.١- الأهمية التطبيقية

١- تتجسد أهمية البحث بكونها قد تطرقت الى أحد المواضيع الحيوية في وقتنا الراهن والمتمثل بالتمويل الأخضر والابتكار التكنولوجي والمسؤولية الإجتماعية للشركات.

٢- يُعد هذا البحث مرشداً للمنظمات على مستوى العراق ككل للإستفادة من الإطار المعرفي في إدارة الأنشطة المالية وتبني الطرق المبتكرة في التمويل التي تتميز بالمرونة وانخفاض تكلفتها وقابليتها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٣- محاولة البحث في التعرف على أهمية التمويل الاخضر ودوره في تعزيز تبني الإبتكارات التكنولوجية الحديثة والتي تحتم على المنظمات المعاصرة بتسليط الأضواء

لمثل تلك المواضيع المهمة ذات الطابع البيئي في ضل بيئة تعاني وبشكل كبير من الإنبعاثات السامة الناتجة عن الأنشطة البشرية الضارة بالبيئة.

٣.١- أهداف البحث

تتلخص اهداف البحث في النقاط الآتية:

١- بناء نظام مؤشرات التمويل الأخضر بما في ذلك الائتمانيات الخضراء بإستخدام البيانات على مستوى الشركات محل البحث.

٢- التعرف على مستوى تأثيرات التمويل الأخضر على تبني الابتكارات التكنولوجية للشركات من وجهات نظر مختلفة بما في ذلك حجم الشركة والمناطق والمدة الزمنية لعمل الشركة.

٣- المطابقة بشكل مبتكر بيانات تطوير التمويل الأخضر على المستوى الكلي مع الابتكار التكنولوجي للشركات على المستوى الجزئي.

٤- التعرف على مستوى المسؤولية الإجتماعية في الشركات محل البحث.

٤.١- فرضيات البحث

تقوم البحث على الفرضيات الثلاث الاتية:

١- الفرضية H1: يشجع التمويل الأخضر الإبتكار التكنولوجي للشركات.

٢- الفرضية H2: تعزز المسؤولية الإجتماعية للشركات الإبتكار التكنولوجي.

٣- الفرضية H3: تعمل المسؤولية الإجتماعية للشركات بشكل إيجابي على تعديل الإرتباط بين التمويل الأخضر والإبتكار التكنولوجي للشركات.

٥.١- منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي مما خلق أطاراً نظرياً للبحث, أضافة إلى الطريقة التحليلية القائمة على جمع البيانات وتحليلها واثبات فرضيات البحث.

٦.١- مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من مجموعة من المؤسسات الصناعية والطبية مثل معمل سمنت كبيسة, ومعمل الفوسفات في عكاشات, ومعمل تدوير النفايات في مدينة هيت, بالإضافة الى مجموعة من المستشفيات الأهلية مثل مستشفى الرازي في مدينة الرمادي, ومستشفى الرشيد في قضاء الخالدية، وتم الحصول على البيانات ذات العلاقة من خلال الإحصاءات والتقارير السنوية والمقابلات الخاصة بالمسؤولين في المؤسسات محل البحث وللفترة من (٢٠١٧-٢٠٢١).

٢- المبحث الثاني: الإطار النظري البحث

١.٢- التمويل الاخضر: النشاءة، المفهوم، الأهداف، الابعاد.

في الآونة الأخيرة انطلقت العديد من المبادرات بخصوص تغير المناخ وخطورته، حيث من اجل ذلك قامت مجموعة من الدول بإطلاق مبادرات للمساهمة في تقليل من خطورة التغير المناخي، وتزامناً مع هذه المبادرات ظهرت العديد من المصطلحات (الخضراء) في الأسواق المالية على سبيل المثال منها : السندات الخضراء الائتمان والتأمين الأخضر ، والأسهم الخضراء ، و من بينها التمويل الأخضر والذي يعني بكل بساطة أن تقوم المصارف والبنوك بتمويل المشاريع التي تكون صديقة للبيئة أو التي تساهم بشكل إيجابي في عملية التقليل من مخاطر التغير المناخي (Wang, 2016: 184).

بالإضافة الى ما يراه كل من (Nosheen et al,2021) & (Lin & Ma,2022) ان النمو الاقتصادي شرطًا أساسيًا من اجل تنمية الاقتصاد، و إن المشاركة في النمو الاقتصادي تسبب ضغوطًا على البيئة تؤدي إلى مناخ متغير علاوة على التدهور البيئي و لإيجاد حلول لهذه القضايا هناك حاجة إلى تطوير استراتيجيات مستدامة بيئيًا ، والتي يمكن أن تتوصل الى ابتكارات صديقة للبيئة (Lin,2022:176) و (Nosheen,2021:28).

وتأسيسا لما سبق تم التركيز على التمويل الأخضر بانه نظام مالي يجب أن يستخدم أدوات مختلفة لتمويل مجموعة من الأنشطة في إطار الهدف الوحيد المتمثل في تعزيز التحول الى الاقتصاد الأخضر والمستدام ولذلك فإن التمويل الأخضر هو نهج تمويل "تغير المناخ ويربط به تمويل رأس المال الطبيعي والاستدامة المجتمعية والمالية كما هو موضح من خلال الشكل (١)

قرار التمويل الأخضر (١)

Source: Green Finance Task Force. 2015. Establishing China's Green Financial System. Report of the Green Finance Task Force. Beijing (The People's Bank of China & UNEP Inquiry). p. 5.

ولتوضيح ذلك كانت قابلية التعامل المصرفي مقيدًه في الكثير من قطاع البنية التحتية بسبب المخاطر المتصورة للمشاريع التي حددها القطاع الخاص إضافة الى مخاطر مشاريع البنية التحتية الخضراء منها التكاليف الخضراء الإضافية، الحاجة إلى تكنولوجيا أكثر تقدمًا لتحقيق الأهداف الخضراء، بينما تبقى الفوائد الخضراء من المشاريع في كثير من الأحيان غير محددة وبالتالي لا يتم تسجيلها على أنها فوائد إيرادات مباشرة للمشاريع كما هي موضحة بالشكل (٢)

قابلية البنك في تمويل البنية التحتية الخضراء

Source: Government of the People's Republic of China, Ministry of Finance. 2016. Communiqué: G20 Finance Ministers and Central Bank Governors Meeting, 26–27 February 2016, Shanghai, China. Beijing.

استكمالا لما تم التطرق اليه، اتخذت العديد من الدول خطوات اكثر جديه حول تطوير وتعزيز نظام التمويل الأخضر وكانت الرائدة منها في هذا المجال جمهورية الصين إنشاه فرقة عمل لتصميم نظام مالي مستدام عام ٢٠١٤، التي صممها وعقدها (ما جون) كبير الاقتصاديين في People's Bank of China مع Simon Zadek المدير المشارك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، كما جعلت جمهورية الصين التمويل الأخضر أولوية خلال رئاستها لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٦ ، مما أدى إلى إدراج التمويل الأخضر لأول مرة على الإطلاق كموضوع حاسم في البيان السنوي صدر في سبتمبر ٢٠١٦ أقر بأهمية زيادة التمويل الأخضر والحاجة للنظر في خيارات زيادة رأس المال الخاص للاستثمار الأخضر إضافة الى ما أطلقه رئيس جمهورية الصين (شي جين بينغ) مجموعة من المبادئ التوجيهية الخضراء لوضعها كنظام التمويل الأخضر للدولة ، بما في ذلك آلية التمويل الأخضر لتسهيل الانتقال إلى النمو المستدام ، بذلك تم تأسيس جمهورية الصين نفسها كأكبر مُصدر للسندات الخضراء، وتشكل سنداتها الخضراء المُصدرة ٣٣٪ من الإجمالي العالمي معالجة قضية تمويل المناخ مقابل التمويل الأخضر Simon (Zadek,2017:67).

بعد التعرف على نشأة التمويل الأخضر كمدخل للتطرق الى مفهوم التمويل الأخضر يرى كل من Höhne& Fekete)) ان التعريف الأكثر شمولاً للتمويل الأخضر بانه مصطلح شامل وظيفته متنوعه يشمل الاستثمارات المالية التي تلبي المشاريع والمؤسسات المستدامة والمنتجات البيئية والخدمات، ومبادرات الطاقة المتجددة ، والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة بهدف تحقيق الاقتصاد المستدام (Höhne, K., & Fekete, G,2012:16).

بينما تجسد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التمويل الاخضر في مصطلح الاستثمار في الاقتصاد الأخضر أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مركز التمويل الأخضر والاستثمارات في عام ٢٠١٦ بالترتيب لدعم والمساعدة في تنفيذ أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة مهمتها هي المساعدة في تحفيز ودعم الانتقال إلى اقتصاد أخضر منخفض الانبعاثات ومقاوم للمناخ من خلال تطوير سياسات ومؤسسات وأدوات فعالة للتمويل (Poberezhna, A,2018:189-196).

اما من وجهة نظر مجموعة العشرين تستخدم مصطلح التمويل الأخضر كمصطلح شامل واسع فيما يتعلق بالتحول الرئيسي المطلوب في التدفقات المالية من أجل دعم المشاريع التي تعود بالفائدة على البيئة والمجتمع بشكل عام (Jeremie Fosse, 2017:23).

استكمالا لما تم التطرق اليه لابد من التعرف على الهدف الجوهر الأساس للتمويل الاخضر يهدف لتعزيز البيئة المستدامة من خلال التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بينما يرى البعض ان الهدف للتمويل الأخضر هو الاستدامة البيئية إما عن طريق الاستثمار في الشركات أو التقنيات التي تعتبر مفيد للبيئة أو يمول مباشرة المبادرات الصديقة للبيئة (Rabia Ihsan,2022:16-17).

٢.٢- ابعاد التمويل الأخضر : يمكن تجسيد الابعاد للتمويل الأخضر كالاتي:

١.٢.٢-البعد الاقتصادي: يرى كل من (Zheng,2021& Wang,2021) ان البعد الاقتصادي يدور حول مبادئ وعمليات التعزيز الربحية، واقتصاديات الحجم، والإنتاج، والآثار المالية التي تلي ذلك فلسفات الاستدامة والرفاهية البيئية، اما فيما يخص القطاع المصرفي يرى (Xuefeng,2021) أفيد أنه عندما تقدم المؤسسات المصرفية التمويل الأخضر من قبل التي يتم ضمان حماية البيئة والحفاظ عليها، بما في ذلك تمويل الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة وإدارة النفايات ومبادرات أخرى التي تعزز التنمية نحو التكنولوجيا النظيفة والأخضر والتنمية، أوضح (Akter, 2018) إن

عروض المنتجات هذه تميل إلى تحسين صورة البنوك في السوق مع جعلها تنافسية مما يؤدي أيضًا إلى تحسين الأداء الاقتصادي للبنوك (Tanaya Saha,2022:21-30).

٢.٢.٢- البعد البيئي: بعد اخر لا يقل اهميه عن البعد الاقتصادي للتمويل الأخضر من حيث جوهره وفلسفات الاستدامة البيئية لدمج الفلسفات الخضراء في عملياته التي من المرجح أن تؤدي بشكل أفضل في التمويل والعمليات، والأهم من ذلك، من حيث استدامة الأعمال هو البعد البيئي من خلال المساعدة لمواجهة التحديات البيئية مثل الاحتباس الحراري (التخلص من غازات الاحتباس الحراري خاصة انبعاثات الكربون) وإدارة النفايات والاستهلاك المسؤول وعدم انتظام وتقلبات الظروف البيئية المناخية (Long Jinru,2021:143-152).

٣.٢.٢- البعد الاجتماعي: يغطي البعد الاجتماعي جوانب التمويل الأخضر الذي يتم من خلاله المساهمة تجاه رفاهية المواطنين وحقوق والتزامات أصحاب المصالح ورضا العملاء، ورفاهية المجتمع من خلال هذا البعد، يمكن للمؤسسة تعزيز مصداقيتها في السوق وعلامتها التجارية وتنمية الثقة، والتي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التميز (Qi Ning,2021:78-88).

٣.٢- المسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية احد المفاهيم الحديثة والتي أنبثق عنها العديد من المفاهيم ومنها مفهوم التمويل الأخضر, وعلى وجه الخصوص عندما أصبح الأداء الجيد للمسؤولية الاجتماعية للشركات ينتج اساساً الإبتكار التكنولوجي باعتباره الأساس في خلق الميزة التنافسية, فكلما زادت المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالموظف زادت قدرة الشركة على الابتكار، مما يؤثر بدوره على خلق القيمة ويعزز الأداء المالي, وهنا

تجدر الاشارة إلى ان المسؤولية البيئية هي جزء مهم من المسؤولية الاجتماعية للشركات لأنه يكسر المفهوم التقليدي للمنافع الاقتصادية, من هذا البعد يمكن أن يساعد الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في أن يلعب التمويل الأخضر دورًا أكبر في أداء الشركات ووجد أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر بشكل إيجابي على تكنولوجيا المعلومات الخضراء وتحسن الأداء البيئي للشركات وقدرتها التنافسية (Shun & Sun, 2016: 3-4).

وهنالك من يرى بأن المسؤولية الاجتماعية إحدى المصطلحات المهمة اليوم للشركات وذلك لأهميتها في تحقيق الإلتزام بالمعايير الأخلاقية والتي تؤثر بدورها على المجتمع، مما أدى إلى اهتمام العديد من الباحثين والكتاب والمنظمات بهذا المصطلح منذُ ظهوره. إذ ظهرت المسؤولية الاجتماعية للشركات منذ السبعينيات، ويمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية للشركات بدأت بالمعنى الحديث مع كتاب "المسؤوليات الاجتماعية لمديري الأعمال" الذي كتبه (Howard B. Bowen) في عام (1953)، وهو أحد رواد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ووفقًا للتعريف الذي قدمه Bowen (1953)، تُعرّف المسؤولية الاجتماعية بأنها سلوك المديرين الذين يتبعون أهداف المؤسسة وتوقعات وقيم المجتمع، وتحديد السياسات واتخاذ القرارات والقيام بأنشطتهم التي تتوافق مع هذه التوقعات والقيم (Abdelli & et al, 2022: 205).

وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) بأنها "التزام مستمر من قبل الشركات بالتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل" (Hopkins, 2014: 2). وقد ثبت أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها تأثير إيجابي من خلال توفير وصول أفضل إلى الموارد القيمة وجذب الموظفين ذوي الجودة العالية والاحتفاظ بهم مما يسمح بتسويق أفضل للمنتجات والخدمات، وخلق فرص غير متوقعة، والمساهمة في اكتساب الشرعية الاجتماعية (Eweje & Nagano, 2021: 32)

ويمكن تلخيص أهمية المسؤولية الاجتماعية بأربع نقاط اساسية وهي: (ياسين, ٢٠٠٨: ٢٧-٢٨)

١- تعزيز مستويات التكافل الاجتماعي وتوليد مشاعر الانتماء ما بين المنظمات والمجتمع.

٢- رفع مستويات الاستقرار الاجتماعي نتيجة سيادة العدالة الاجتماعية ومبدئ تكافؤ الفرص باعتباره الحجر الاساس للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال

٣- تحسين نوعية حياة المجتمع والمنظمة سواء كان من ناحية البنية التحتية او الثقافية او البيئية.

٤- رفع مستوى الوعي العام للمجتمع بأهمية الاندماج الكامل ما بينه وبين المنظمات.

٤.٢- الابتكار التكنولوجي

تُعد ثورة المعلومات والبيئة المتسارعة التي تعيش فيها المنظمات اليوم من أهم المحددات لنجاح تلك المنظمات مهما اختلفت احجامها وأشكالها، والتي فرضت عليها البحث عن طرق وأساليب جديدة كتكنولوجيا المعلومات (IT) وغيرها لكي تحافظ على بقائها ونجاحها في ظل المنافسة الشديدة. إذ تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها جميع الأدوات التي تقوم بالتقاط المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتبادلها واستخدامها، وتشمل أجهزة الكمبيوتر، مثل أجهزة الكمبيوتر المركزية والخوادم وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وغيرها، كما تشمل البرمجيات، مثل أنظمة التشغيل والتطبيقات لأداء الوظائف المختلفة (Reynolds, 2015: 4). ويعرفها (الحسين، ٢٠١٦: ٢٣) بأنها البحث عن أفضل الطرق والوسائل للحصول على المعلومات وجعلها متاحة لطالبيها بسهولة وسرعة وفعالية. وقد تقدمت تكنولوجيا المعلومات بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، كما زاد عدد المنظمات التي تعتمد على الكمبيوتر في التشغيل

الإلكتروني لبياناتها، وفي الوقت الحاضر، تستخدم الشركات تكنولوجيا المعلومات لإدارة بياناتها وتقديمها لمستخدميها (Abdelraheem & et.al, 2021: 191)

وفي العقود الاخيرة من الثرن الماضي ومطلع القرن الحالي قد تطورت تكنولوجيا المعلومات لتصبح عاملاً هامًا في تمكين الأعمال وأصبحت جزءًا أساسيًا من استراتيجية التمويل (Prikhno & et al, 2015: 310). والأداة الرئيسية في الأنشطة التجارية في العالم الحديث، وقد اكتسبت تكنولوجيا المعلومات أهمية كبيرة عندما يتعلق الأمر بخفض التكاليف ونجاح وكفاءة الأعمال والتي تساعد العمليات التجارية في المجالات التالية (Berisha–Shaqiri, 2015: 166–167):

١– تؤثر تكنولوجيا المعلومات بشكل إيجابي على خفض تكاليف الإدارة، لأن تطبيقها يحسن جودة الإدارة.

٢– تساعد تكنولوجيا المعلومات على نمو الإيرادات، إذ تسهل التواصل بين المديرين، من خلال توفير الوقت وجودة الاتصال داخل المؤسسة.

٣– تؤثر تكنولوجيا المعلومات على تقليل العاملين في المهن التي لا تتطلب المعرفة.

وفي نفس السياق يرى (Prikhno & et al, 2021: 1) بأنه من الضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين عملية صنع القرار الإداري في التمويل، من أجل تحقيق القدرة على المنافسة والنجاح في السوق، وزيادة الربحية والكفاءة، والاستجابة السريعة للعوامل الخارجية والتكيف والتغيير وفقًا للمتطلبات الحديثة.

وفي ضوء ذلك يعرف الباحثون تكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة من الأدوات والوسائل الحديثة التي تمكن الأفراد والمنظمات من إدارة البيانات بالشكل الأمثل للحصول على المعلومات وخزنها وتقديمها لمستخدميها.

أما ما يتعلق بالابتكار التكنولوجي للشركات فهو نوع من السلوك مع استثمارات عالية ومخاطر عالية، إن قيود التمويل هي العائق الرئيسي أمام الإبتكار التكنولوجي للشركات ويمكن للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية أن يخفف قيود التمويل إلى حد معين ويعزز الإبتكار التكنولوجي للشركات وأن المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء

البيئي يتم تعزيزهما بشكل متبادل، ويمكن للتمويل الأخضر أن يحسن الأداء البيئي بشكل فعال، بالإضافة إلى ذلك كلما زاد عدد الشركات التي تفي بمسؤوليتها الإجتماعية، زادت درجات المسؤولية التي ستحصل عليها، مما يمكن أن يعزز قدرتها من تحصيل تمويل افضل في المشاريع المستقبلية، وبالتالي تعزيز الإبتكار التكنولوجي للشركات وتعزيز المسؤولية الإجتماعية لها (Xiang & Junyu, 2017: 179-180).

٣- المبحث الثالث/الإطار العملي البحث

١.٣- اختيار العينة ومصادر البيانات

لقد اخترنا خمسة مشاريع غير مالية والعاملة في محافظة الانبار خلال الفترة الزمنية ٢٠١٧ ولغاية عام ٢٠٢١, ويتمثل مجمتع البحث من مجموعة من المؤسسات الصناعية والطبية مثل معمل سمنت كبيسة, ومعامل الفوسفات في عكاشات, ومعامل تدوير النفايات في مدينة هيت, بالإضافة الى مجموعة من المستشفيات الاهلية مثل مستشفى الرازي في الرمادي, ومستشفى الرشيد في قضاء الخالدية، وقد استحصلنا على البيانات ذات العلاقة بالتطور المالي الأخضر من خلال بعض الاحصاءات والتقارير والمقابلات الخاصة بالمسؤولين في المؤسسات محل البحث كما ذكرنا سلفاً في مجتمع البحث لقد تحققنا من التأثيرات الإيجابية المتعلقة بالتنمية المالية الخضراء على الابتكار التكنولوجي للشركات من خلال مطابقة مستوى التنمية المالية الخضراء على المستوى الكلي مع الابتكار التكنولوجي للشركات، وقد تمت معالجة عينة البحث على النحو الآتي:

- تم استبعاد الشركات في قطاعي التمويل والتأمين (المصارف) بسبب الاختلافات الكبيرة بين تلك القطاعات والقطاعات محل البحث من حيث أنظمة تنظيم الشركات وهياكل الإبلاغ.
- تم استبعاد الشركات التي تفتقر إلى المتغيرات الرئيسية مثل الابتكار التكنولوجي للشركات أو التمويل الأخضر أو المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢- اختبار المتغير (الابتكار التكنولوجي للمنظمات)

هناك طريقتان رئيسيتان مستخدمتان في الأدبيات الحالية لقياس الإبتكار التكنولوجي للمنظمات: المدخلات والمخرجات, وستقيس هذه الورقة مستوى الإبتكار التكنولوجي من خلال تبني واستخدام أحدث الأجهزة المبتكرة القابلة للتدوير أضافة الى طابع تقليل استهلال الطاقة والانبعاثات السامة, ولقد جمعنا القوائم والتقارير السنوية للمؤسسات محل البحث وحصلنا على أرقام تبين مستوى التحول الاخضر, واعتماد نموذج يقيس مستوى المنفعة التي تجنيها سنويًا من نظام تبني احدث التكنولوجيا في انشطتها والذي يرمز له بـ **(Apply)** والذي تم قياس هذا المتغير بواسطة اللوغاريتم الطبيعي زائد ١ ، وتم تمثيل متغير البحث والتطوير والذ سيرمز له (R&D) باللوغاريتم الطبيعي لعدد استثمارات البحث والتطوير بالإضافة إلى زائد ١, حيث تم أخذ هذين المتغيرين كنماذج بديلة للابتكار التكنولوجي.

أما المتغير الأساسي الثاني في البحث والمتمثل بالتمويل الأخضر، فقد تم اعتماد نظام يستند على مؤشرات عدة تتضمن مستوى التأمين الأخضر، والإستثمار الأخضر، والدعم الحكومي للتنمية المالية الخضراء على مستوى المؤسسات محل البحث. وكما مبين في الجدول (١):

جدول (١) نظام المؤشرات للتنمية المالية الخضراء

ت	المؤشرات	الأوصاف	القياسات
١	**الائتمان الأخضر**	**النسب المئوية لمصاريف الفائدة في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة**	**مصاريف الفوائد لخمسة مؤسسات كثيفة الاستهلاك للطاقة مقسومة على إجمالي مصروفات الفائدة الصناعية**
٢	**الاستثمار الأخضر**	**نسب استثمار السيطرة على التلوث البيئي من الناتج الإجمالي**	**الاستثمار في مكافحة التلوث البيئي مقسومًا على الناتج الإجمالي**
٣	**التأمين الأخضر**	**انتشار التأمين الزراعي**	**الدخل من التأمين الزراعي**

			مقسوماً على القيمة الإجمالية للناتج الزراعي
٤	الدعم الحكومي	نسب الإنفاق على الحماية البيئة	نفقات حماية البيئة المالية مقسومة على نفقات الميزانية المالية العامة

المصدر: Xiuping & Ye, 2022: 125

أما المتغير الاخير في هذه البحث والمتمثل بالمسؤولية الإجتماعية والذي سيتم قياسها في الشركات محل البحث بالإعتماد وبشكل أساسي على عدة أبعاد متمثلة بأصحاب المصلحة، وأداء المسؤولية الإجتماعية، ومحتوى المسؤولية الإجتماعية، ومقدار التبرعات الخيرية للمنظمات محل البحث. وقد تم قياس المسؤولية الاجتماعية للشركات باستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

١- متغيرات الحكم

لكي يتم تحليل الإنحدار الخطي لابد من تحديد العوامل التي تربط ما بين متغيرات البحث والتي ستعتمد على المتغيرات الآتية:

١- العمر (Age): يمثل العمر سنوات تشغيل المنظمة، مما قد يعكس بعض من خصائص المنظمة, والتي تم قياسها باستخدام شكل اللوغاريتم الطبيعي لسنوات عمل الشركة.

٢- المتغير (Own_con): ويمثل تركيز الملكية, وتم قياسها من خلال نسبة الأسهم التي يمتلكها أكبر مساهم، مما يعكس مستوى حوكمة الشركة.

٣- ويعكس المتغير الثنائي (Gov_con) طبيعة الشركة، إذا كانت الشركة مملوكة للدولة، (Gov_con = 1) ؛ وبخلاف ذلك، (Gov_con = 0. 5).

٤- المتغير (Pergdp): ويمثل مستوى التنمية الإقليمية ويقاس بالصيغة اللوغاريتمية الطبيعية لنصيب الفرد العامل من الناتج الإجمالي.

٥- أساليب القياس تم فحص العلاقة بين التنمية المالية الخضراء والإبتكار التكنولوجي للشركات محل البحث بالاعتماد على النموذج المعياري التالي:

$$Innov_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Green_{it} + \sum \alpha_j Control_{it} + \sum year + \sum ind + \sum firm + \epsilon_{it}$$

المصدر: (Xiuping & Ye, 2022: 129)

حيث يرمز i الى رقم الشركة، و t يشير إلى رقم العام, ويمثل المتغير الموضح Innov مستوى الابتكار التكنولوجي للشركة، وإن تقدم التنمية المالية (الخضراء) المتغير المستقل الأساسي، والمسؤولية الإجتماعية للشركات هي الوسيط، وتدمج Control متغيرات التحكم بما في ذلك سنوات تشغيل الشركة (العمر)، ومعدل نمو إيرادات أعمال الشركة (النمو)، وتركيز الملكية (Own_con) وطبيعة الشركة (Gov_con)، وتشير المتغيرات ind إلى التأثيرات الثابتة للصناعة والسنة والمؤسسة مجتمعة، وإن α0 و ٠ هما مصطلحات التقاطع، أما ε فتعرض نسبة الخطأ العشوائي.

١- نتائج التحليل الاحصائي

عند اجراء التحليل الوصفي للمتغيرات الرئيسية في الجدول الآتي، ظهرت القيمة الأدنى والمتوسطة والأعلى للسنوات الممتدة للفترة من (٢٠١٧-٢٠٢١) وكما يلي:

جدول (٢) النتائج الإحصائية الوصفية للمتغيرات الرئيسية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الادنى	المتوسط	القيمة العليا
مستوى التطبيق	3.188	0.121	0.005	2.065	2.971
البحث والتطوير	1.88	1.200	2.989	0.783	1.903
الانشطة الخضراء	0.213	0.108	0.089	0.220	2.101
العمر	0.620	1.4012	0.101	0.731	1.133
النمو	0.160	0.770	0.020	0.101	1.301
التركيز على الملكية	1.847	0.651	0. 031	1.3795	4.1291
طبيعة الشركة	0.323	0.142	1.108	3.701	16.410
مستوى التنمية	1.197	1.181	1.904	0.123	0.7610

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد على البيانات المتحصلة من الشركات محل الدراسة وباستخدام برنامج SPSS

٢- اختبار الفرضيات

يبين الجدول (٣) الآتي نتائج الإنحدار المعياري للتنمية المالية الخضراء والإبتكار التكنولوجي للشركات، ويتمحور العمود الأول بالمتغير المتعلق بالتمويل الأخضر, فقد بلغ معامل الإنحدار للتمويل الاخضر (التنمية المالية الخضراء) هو (0.261)، وهو مهم بشكل إيجابي عند مستوى 1٪، مع وجود متغيرات أخرى غير خاضعة للرقابة، مما يشير إلى أن تحسين مستوى التنمية المالية الخضراء يمكن أن يزيد بشكل كبير من احتمالية مشاركة الشركات في التجديد التقني، وبعبارة اخرى فإن التنمية المالية الخضراء تحفز الإبتكار التكنولوجي وهذا ما يوكد ويدعم نتائج الفرضية الاولى (H1)، وبعد أن قمنا بالاطلاع على البيانات المتعلقة بطبيعة ممتلكات واجهزة الشركات محل البحث، والسنة، والمؤسسة، والأثر الثابت للصناعة، حصلنا على معامل الإنحدار للتنمية المالية الخضراء (أخضر) من (0.1121) في العمود رقم (٢) والذي يظل مهمًا بشكل إيجابي عند مستوى 1٪، مما يشير إلى أن التمويل الأخضر لا يزال معززاً للتنمية المالية وهذا ينعكس في تعزيز الإبتكار التكنولوجي للشركات بشكل كبير، كما تساعد التنمية المالية الخضراء الشركات ذات التأثيرات البيئية الجيدة ولكن الفوائد الإقتصادية غير الكافية في ظل التمويل التقليدي للحصول على الدعم المالي، وبالتالي تعزيز الإبتكار التكنولوجي للشركات. للحصول على نتائج أكثر قوة، وتم إجراء اختبارات الإنحدار عن طريق إضافة متغيرات التحكم خطوة بخطوة، وقد أشارت النتائج إلى أن معامل الإنحدار للتنمية المالية الخضراء (الأخضر) يظل إيجابيًا وهامًا بعد الإضافة التسلسلية لسنوات التشغيل للشركة (العمر)، ومعدل نمو إيرادات الأعمال (النمو)، وتركيز الملكية (Own_con)، طبيعة الشركة (Gov_con)، ومستوى التنمية الإقليمية، والموضحة في الاعمدة (٣) – (٧) من الجدول (٣)، وكما يلي:

جدول (٤) نتائج الإنحدار للتنمية المالية الخضراء والإبتكار التكنولوجي للشركات

المتغير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
التمويل الاخضر	0.261***	0.121***	1.831***	0.428***	0.8462***	0.8308***	1.3483***
طبيعة الشركة	(0.123)	(1.918)	(0.046)	(3.0337)	(3.0576)	(3.0029)	(3.505)
العمر		0.800***	0.272***	0.244***	0.2728***	0.2663***	0.2594***
النمو		(2.203)	(2.821)	(2.813)	(3.7406)	(1.640)	(1.542)
الملكية			1.253***	0.238***	0.2900***	0.235***	0.2913***
الاستمرارية			(2.502)	(2.830)	(8.9988)	(9.1591)	(3.8856)
تأثير عام ثابت				1.031**	0.250**	0.0797**	0.0786**
الأثر الثابت للمؤسسة				(2.239)	(1.233)	(2.100)	(1.004)
تأثير الصناعة الثابتة					– 1.0469**	0.0461**–	.0.0452**–

ملاحظة: * ، ** ، و * ، تمثل الأهمية عند مستويات 10٪ و 5٪ و 1٪ على التوالي.**

المصدر: أعداد الباحثين

٣- اختبار الفرضية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

ناقش القسم السابق دور تعزيز التنمية المالية الخضراء في الإبتكار التكنولوجي للشركات. وسنتطرق الأن الى سؤالين مهمين وهما:

- هل يؤثر السلوك الشخصي للشركات متمثلة بالمسؤولية الإجتماعية على تأثير التمويل الأخضر في الإبتكار التكنولوجي للشركات؟

- إذا لعبت المسؤولية الاجتماعية للشركات دورًا معتدلاً، فهل ستزداد تأثيرات التنمية المالية الخضراء على الإبتكار التكنولوجي للشركات مع تحسين المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

وللإجابة على تلك التساؤلات نعرض نتائج الإنحدار فيما يتعلق بالتأثيرات للمسؤولية الإجتماعية للشركات محل البحث في الجدول الآتي، إذ يوضح العمود (١) إن للمسؤولية الاجتماعية للشركات تأثير إيجابي وهام على الإبتكار التكنولوجي

للشركات، مما يشير إلى استيفاء المسؤولية الإجتماعية للشركات، وهذا يعزز الإبتكار التكنولوجي لها، ولذلك يمكن أن يؤدي تحسين المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى تعزيز مستوى الابتكار التكنولوجي لها بشكل فعال, وهذه النتيجة تدعم الفرضية الثانية (H2)، ووفقًا للعمود (٢)، فإن هنالك أثر ايجابي للتمويل الأخضر على المسؤولية الإجتماعية للشركات مما يدل على أن المسؤولية الإجتماعية للشركات بشكل عام تعزز الآثار الإيجابية للتمويل الأخضر على الإبتكار التكنولوجي للشركات، وهذا يعزز المستوى من المسؤولية الإجتماعية, ويؤكد بوجود أثر ايجابي للتمويل الأخضر على الابتكار التكنولوجي، هذه النتيجة تدعم الفرضية الثالثة (H3) وكما يلي:

الجدول (٤) نتائج الإنحدار فيما يتعلق بتأثير المسؤولية الإجتماعية للشركات

المتغير	1	2
التمويل الاخضر	0.325*** (3.251)	0.1127*** (2.084)
المسؤولية الاجتماعية للمنظمات	0.091** (0.039)	-0.0431 (-2.108)
المسؤولية الاجتماعية*التمويل الاخضر	0.992** (2.890)	0.343 (1.443)
ملكية الحكومة	2.911** (2.102)	0.6624 (1.502)
العمر	0..322 (1.302)	0.263*** (1.442)
نمو الناتج الاجمالي	0.2477***	0.0329*
الملكية الخاصة	(3.214)	(1.852)

ملاحظة: * ، ** ، و * ، تمثل أهمية عند مستويات 10٪ و 5٪ و 1٪ على التوالي.**

المصدر: أعداد الباحثين

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

باستخدام الشركات العاملة في محافظة الانبار للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ ، تم معرفة التأثير المعزز للتنمية المالية الخضراء على الإبتكار التكنولوجي للشركات، وكذلك المسؤولية الاجتماعية لها، وقد توصل البحث الى ثلاث نتائج رئيسية وهي:

١- هنالك أهمية كبيرة للتمويل الاخضر في عمليات تمويل المشاريع والبرامج الصديقة للبيئة, وهي تعد النقطة الجوهرية في تحقيق اهداف المسؤولية الاجتماعية.

٢- الدور الكبير الذي تلعبه الفقرات المتعلقة بالتامين الأخضر(التامين الزراعي) والائتمان الاخضر (النسب المئوية للمصارف كثيفة الاستهلاك للطاقة) من الحد من التلوث البيئي وبصورة اكبر من باقي متغيرات الدراسة.

٣- تعاني الشركات العراقية محل الدراسة من قلة الاهتمام بقضايا المسؤولية الاجتماعية من حيث ابعادها البيئية والاجتماعية.

٢.٤- التوصيات:

ومن خلال الاطلاع على أهم النتائج التي توصل لها البحث يمكن تلخيص توصيات البحث بالنقاط الآتية:

١- الاهتمام بتمويل مجالات البحث والتطوير والتركيز على بعدي طبيعة عمل الشركة ومستوى التنمية التي تحققها كمعيار في عمليات التمويل.

٢- تعزيز ثقة المستثمرين في الشركات العراقية وذلك من خلال تشجيع اصحاب الاستثمار التقليدية بأن التوجه نحو الاستثمار بالمشاريع الصديقة بالبيئة تحقق عوائد عالية على المدى القريب والبعيد

٣- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال استخدام اساليب وادوات وطرق تمويلية خضراء تشجع على الاستثمار وتمويل المشاريع الخضراء .

٤- ضرورة اصدار قوانين وتشريعات تسهل للمصارف على الاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة كإصدار سندات وصكوك خضراء وغيرها من الانشطة ذات البعد البيئي والاجتماعي الايجابي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر العربية:

١- عبد الامير, نور نبيل (٢٠١٩). (التمويل الاخضر ودوره في تحسين أداء المصارف الخضراء- دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف) جامعة كربلاء, كلية الادارة والاقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية- بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي.

٢- ياسين, محمد عاطف (واقع منظمات الاعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية- دراسة تطبيقية للآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية) رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, كلية العلوم الادارية والمالية, المملكة الاردنية الهاشمية, ٢٠٠٨.

٣- الحسين, دغيش محمد. (٢٠١٦). (دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر) رسالة ماجستير منشورة. جامعة محمد خيضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية- الجزائر.

ثانياً- المصادر الاجنبية:

1- Marcel Jeuchen & Jan Jaap Bouma (The Changing Environment of Banks) Edition 1st, ISBN: 9781351282406, 2001.

2- Qinglong Shao & Ruoyu Zhong & Xuedi Ren (Nexus between green finance, non-fossil energy use, and carbon intensity: Empirical evidence from China based on a vector error correction model) Journal of Cleaner Production, Volum 277, 2020.

3- Weike Zhang & Qian Luo & Shiyuan Liu (Is government regulation a push for corporate environmental performance? Evidence from China) Journal of the Economic Society of Australia, ISSN: 0313-5926, 2022.
4- Shun-Pin Chuang & Sun- Jen Huang (The Effect of Environmental Corporate Social Responsibility on Environmental Performance and Business Competitiveness: The Mediation of Green Information Technology Capital) Journal of Business Ethics, Vol 180, 2022.
5- Xiang Deng & Junyu LU (The Environmental Performance, Corporate Social Responsibility, and Food Safety of Food Companies from the Perspective of Green) Expert Projects Publishing House, Vol 58, 2017.
6- Xiuping Li & Ye Yang (Does Green Finance Contribute to Corporate Technological Innovation? The Moderating Role of Corporate Social Responsibility) https://doi.org/10.3390/su14095648, 2022.

7- Abdelli, M., Mansour, N., Akbaba, A., & Serradell- Lopez, E.. Sustainability, Big Data, and Corporate Social Responsibility Evidence from the Tourism Industry. First edition. CRC Press. London, 2022.
8- Eweje, G., & Nagano, S. (2021). Corporate Social Responsibility and Gender Equality in Japan. Springer.
9- Hopkins, M.. WHAT IS CSR T IS CSR ALL ABOUT. ASPIRARE. Volume:1. 2014.
10- Abdelraheem, A., Hussaien, A., Mohammed, M., & Elbokhari, Y.. The effect of information technology on the quality of accounting information. Accounting, 7(1), 191-196, 2021.
11- Berisha-Shaqiri, A.. Information technology and management. Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences. Vol (1), No (1), 2015.

12- Prikhno, I., Kuksa, V., & Mihaylov, I. (The Use of Information Technology in Financial Management). In SHS Web of Conferences (Vol. 100, p. 01007). EDP Sciences, 2021.

13- Akter, N. S. ((2018). Sustainability reporting on green financing: Astudy of listed private sustainability reporting on green financing: A study of listed privatecommercial banks in Bangladesh. J. Bus. Technol, pp. 12- 14.

14- Höhne, K. &. (2012). Mapping of green finance delivered by IDFC members in 2011. Ecofys.

15- Jeremie Fosse, K. P. (2017). Green Finance in the Mediterranean. eco-union & IEMed.

16- Lin, B. &. (2022). Green technology innovations, urban innovation environment andCO2 emission reduction in China: Fresh evidence from a partially linear functional-coefficientpanel model. Technological Forecasting and Social Change. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2021.121434, p. 176.

17- Long Jinru, Z. C. (2021). How do green financing and green logistics affect the circular economy in the pandemic situation: key mediating role of sustainable production. Economic Research-EkonomskaIstraživanja, DOI: 10.1080/1331677X.2021.2004437.

18- Nosheen, M. I. (2021). Do technological innovations promote green growth in the European Union? . Environmental Science and Pollution Research International, p. 28.

19- Poberezhna. (2018). Addressing water sustainability with blockchain technology and green finance. In Transforming climate finance and green investment with blockchains. Academic Press. doi:10.1016/B978-0-12-814447-3.00014-8, pp. 189–196.

20- Qi Qi Ning, S. L. (2021). Nexus between greenfinancing, economic risk, political risk and environment: evidence from China. Economic Research-Ekonomska Istraživanja, DOI: 10.1080/1331677X.2021.2012710, pp. 78-88 Taylor & Francis Group.

21- Rabia Ihsan, S. C. ((2022). Does green finance matter for environmental safety? empirical evidence from the atomic power states. Cogent Business & Management DOI:10.1080/23311975.2022.2098638, pp. 16-17 Taylor and Francis Group .

22- Tanaya Saha, A. S. (2022). Green financing of ecoinnovations:is the gender inclusivity taken care of? Economic Research-Ekonomska Istraživanja،DOI: 10.1080/1331677X.2022.2029715،Taylor and Francis Group , pp. 21-30.

23- Wang, L. L. (2021). Asymmetric dynamics and quantile dependency of the resource curse in the USA. Resources Policy،https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2021.102104, p. 72.

24- Wang, Y. &. (2016). The role of green finance in environmental protection: Two aspectsof market mechanism and policies. Energy Procedia, p. 184.

25- Xuefeng, Z. R. (2021). Time varying interdependency between COVID-19, tourism market, oil prices, and sustainable climate in United States:Evidence from advance wavelet coherence approach. Economic Research- EEkonomska Istra_zivanja, https://doi.org/10.1080/1331677X.2021.1992642, pp. 1–23.

26- Zadek, S. (2017). CATALYZING GREEN FINANCE A Concept for Leveraging Blended Finance for Green Development Asian Development Bank. Singapore: Singapore Institute of International Affairs.

التمويل الأخضر وتعزيز الزراعة المستدامة– دراسة حالة المبادرة الزراعية عام ٢٠٠٨ ومبادرة البنك المركزي عام ٢٠١٥ في العراق

Green Finance and the Strengthen of Sustainable Agriculture
A Case Study of the Agricultural Initiative in 2008 and the Central Bank Initiative in 2015 in Iraq

محمد علي جاسم العيثاوي

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان مجالات وأدوات التمويل الأخضر وبيان تحديات ومخاطر الزراعة المستدامة وتحليل استخدام المبادرة الزراعية ومبادرة البنك المركزي واثرها في نشاط القطاع الزراعي في العراق ، مشكلة البحث تكمن في ضعف التمويل التقليدي للمصرف الزراعي التعاوني الذي يعتمد على المبادرات في تمويل النشاط الزراعي مقارنة بالمخاطر التي تهدد الزراعة المستدامة ، أهمية البحث طرح استراتيجية جديدة في التمويل والتحول من التمويل التقليدي إلى التمويل الأخضر على طول سلسلة القيمة الزراعية المستدامة ، أما فرضية البحث هي يؤدي التمويل الأخضر عبر مجالاته وأدواته المتنوعة إلى تعزيز القدرات ونجاح الزراعة المستدامة وان للبنك المركزي ،والمصرف الزراعي التعاوني ،والمؤسسات المصرفية الأخرى

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٤٥-٣٨٤

والمؤسسات المالية غير المصرفية ، دور مهم في التوجه الاستراتيجي الجديد نحو التمويل الأخضر ،وتم في البحث تحليل المبادرة الزراعية من عام ٢٠٠٨ وتحليل مبادرة البنك المركزي من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ ،

و توصل البحث إلى أن المبادرات غير كافية في تعزيز قدرات النشاط الزراعي ومواجهة التغيرات المناخية ، وأوصى البحث إلى توجيه المصارف الحكومية، والتجارية، والإسلامية، والمؤسسات المصرفية الأخرى ، و تحفيز المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق التقاعد ،وشركات التامين، على الاستثمار في المشاريع الخضراء وخاصتاً الزراعية منها التي توفر الأمن الغذائي للمجتمع ،وتساهم في تحسين البيئة ،والحفاظ على التنوع البيولوجي ،والتخفيف من حدة الفقر، والقضاء على البطالة.

الكلمات الافتتاحية : التمويل الأخضر ، الزراعة المستدامة، المبادرة الزراعية، التغيرات المناخية.

Abstract :

The research aims to explain the Domains and tools of green finance, the challenges and risks of sustainable agriculture, and the analysis of the use of the agricultural initiative and the initiative of the Central Bank and its impact on the activity of the agricultural sector in Iraq. Sustainable agriculture, the importance of the research Presenting a new strategy in financing and shifting from traditional finance to green finance along the sustainable agricultural value chain. Other banking, and non-banking financial institutions, have an important role in the new strategic direction towards green finance, and the research analyzed the agricultural initiative from 2008 and the Central Bank initiative from 2015 to 2021, and the research found that the initiatives are insufficient in enhancing the capabilities of activity Agricultural and climatic changes, and the research recommended directing governmental and commercial banks and Islamic, and other banking institutions, and motivating non-bank

financial institutions such as pension funds and insurance companies, to invest in green projects, especially agricultural ones, which provide food security for the community, contribute to improvement the environment, biodiversity conservation, poverty alleviation, and eradicating The unemployment.
Keywords : Green Finance ,Sustainable Agriculture, Agricultural Initiative , climate change

المقدمة

ادركت الحكومات والمنظمات العالمية للحاجة لتوجيه استراتيجياتها نحو التكيف مع التغيرات المناخية والحد من التلوث البيئي وخلق تعايش مثمر بين الأنسان والطبيعة لتحقيق تنمية مستدامة و تحقق الاستقرار الاجتماعي وضمان بقاء البشرية والمحافظة على التنوع البيولوجي عبر التوجه الاستراتيجي نحو التمويل الأخضر والتنويع في مجالاته وأدواته ،وعلى الحكومات المتأخرة في هذا المجال إلى زيادة تمويل الاستثمارات العامة التي توفر منافع بيئية تحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال الأدوات المالية الجديدة والسياسات الجديد مثل السندات الخضراء والبنوك الخضراء ، والتمويل الريفي والتامين وأمور أخرى ،المعروفة مجتمعة باسم " التمويل الأخضر" ، وللبنك المركزي دور مهم في هذا المجال اذ يتمتع من خلال أشرافه على الأموال والائتمان والنظام المالي بوضع قوي لتطوير نماذج التمويل الأخضر وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية عند التمويل وعند توجيه المصارف الحكومية والتجارية والإسلامية والمؤسسات المصرفية والمالية الأخرى ، كذلك يمكن تحفيز المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق التقاعد وشركات التامين على الاستثمار في المشاريع الخضراء، ولتحقيق النجاح في التمويل الأخضر يجب على الحكومات ان تكون قادرة على تحديد المشاريع الصحيحة ووضع خطط معقدة تشمل كلاً من القطاع العام والخاص وهيكلة التمويل والميزانيات لتنفيذ هذه المشاريع .والتي تشمل أنظمة الطاقة الخضراء المتجددة (الطاقة الشمسية ،والرياح، والسدود الكهرومائية) ومشاريع النقل الكهربائي(السيارات والقطارات الكهربائية) ومشاريع المياه والصرف الصحي

وإعادة تدوير النفايات ، واهمها الزراعة المستديمة والتمويل الريفي اذا نها مرتبطة بالأمن الغذائي وصحة الأنسان. وبناء على ما تقدم تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول منهجية البحث و الدراسات السابقة ، وتضمن المبحث الثاني الجانب النظري وتضمن مفهوم وتعريف التمويل الأخضر واهم مجالاته وأدواته والزراعة المستديمة وتحدياتها والمخاطر التي تواجهها ،أما المبحث الثالث فقد تناول الجانب العملي ،تحليل المبادرة الزراعية من عام ٢٠٠٨ وتحليل مبادرة البنك المركزي من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١ ، وتضمن المبحث الرابع اهم الاستنتاجات و التوصيات .

١- المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١- مشكلة البحث

توجد فجوة بين التصميم المؤسسي(ما هو على الورق) والفعالية (ما هو على ارض الواقع) بالسياسات الخاصة بمواجهة التغيرات البيئية في العراق وضعف التوجه الاستراتيجي نحو التمويل الأخضر ، اذ ان سياسات التمويل تقليدية وتقتصر على المبادرات والمنح الطارئة قصيرة الأمد. ويعد النشاط الزراعي من اكثر القطاعات تأثر بالتغيرات المناخية الناتجة عن التلوث البيئي والاحتباس الحراري ، وان موضوع التكيف مع هذه التغيرات التي يتحمل العبء الأكبر منها المزارعين (فلاحون ، مربي الدواجن و المواشي ، والرعاة والصيادين) لا يدار على نحو مستدام وبما يحقق الأمن الغذائي المطلوب ، ويلاحظ ذلك عن طريق فقر المزارعين وفقدان المساحات الخضراء وتهديدات التنوع البيولوجي ، وتكمن مشكلة البحث في ضعف التمويل التقليدي للمصرف الزراعي التعاوني الذي يعتمد على المبادرات الزراعية في تمويل النشاط الزراعي ، والذي لا يتناسب مع حجم التمويل المطلوب في مواجهة التغييرات المناخية التي تهدد الزراعة المستدامة .

٢.١- أهمية البحث

تتضح أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على أهمية طرح استراتيجية جديدة في التمويل والتحول من التمويل التقليدي إلى التمويل الأخضر على طول سلسلة القيمة الزراعية المستدامة ، وبتوجيه من البنك المركزي ووزارة المالية يشمل كافة المؤسسات المصرفية التخصصية والتجارية والإسلامية والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل صندوق التقاعد وشركات التامين والمؤسسات الأخرى.

٣.١- أهداف البحث

أ- بيان مجالات التمويل الأخضر

ب- بيان أدوات التمويل الأخضر

ج- بيان تحديات ومخاطر الزراعة المستدامة

د- تحليل استخدام المبادرة الزراعية ومبادرة البنك المركزي واثرها في نشاط القطاع الزراعي.

٤.١- فرضية البحث

يتبنى البحث الفرضية الأتية :يؤدي التمويل الأخضر عبر مجالاته وأدواته المتنوعة إلى تعزيز القدرات ونجاح الزراعة المستدامة.

وتنبثق منها ثلاثة فرضيات ثانوية على النحو الاتي:

أ- للبنك المركزي دور مهم في التوجه الاستراتيجي الجديد نحو التمويل الأخضر والمساهمة في مواجهة التحديات ومخاطر الزراعة المستدامة .

ب- للمصرف الزراعي التعاوني دور مهم في التوجه الاستراتيجي الجديد عن طريق تمويل النشاط الزراعي أو الريفي حصراً.

ج- يمكن تحفيز المؤسسات المصرفية كافه والمؤسسات المالية غير المصرفية لغرض الاستثمار في المشاريع الزراعية المستدامة .

٥.١- مجال البحث

يعد المصرف الزراعي من اقدم واهم المصارف العراقية التي تم تأسيسها لدعم الاقتصاد الوطني ،وكان دوره متميز في نجاح النشاط الزراعي العراقي وخاصتاً بعد عقد الخمسينات من القرض الماضي ليحقق الاقتصاد العراقي فائض في الإنتاج الزراعي بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل والمنتجات الزراعية، وإدخالها مجال الصناعة التحويلية الغذائية، ومصدر للمنتجات الزراعية على مختلف أصنافها وأنواعها .إلا انه بعد عام ٢٠٠٣ لم يخطوا باتجاه تعزيز القدرات الزراعية بسبب الوضع الأمني والسياسي والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،وجاءت المبادرة الزراعية عام ٢٠٠٨ ومبادرة البنك المركزي عام ٢٠١٥ كحبل نجات للنشاط الزراعي، لكن الاختلاف في الإجراءات والأساليب افقد المبادرتين الغرض الذي وجدتا من أجله ، إذ ما زال العراق يحتاج إلى استيراد العديد من المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة ، وجاءت التغيرات المناخية والبيئية معزز لفجوة الأمن الغذائي، مما اشر الحاجة إلى الاستجابة السريعة عبر توجه استراتيجي يقوده البنك المركزي نحو التحول من التمويل التقليدي إلى التمويل الأخضر ودعم الزراعة المستدامة.

٦.١- الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة نقطة البداية للدراسات الحالية التي تدعم التوجه نحو التمويل الأخضر وتعزيز القدرات في مجال الزراعة المستدامة والمجالات الأخرى التي تستهدف مواجهة التغييرات البيئة المرتبطة بالاحتباس الحراري والتلوث الذي يهدد الموارد الطبيعية والأمن الغذائي للبشرية , وما يلي يستعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

١- دراسة Gincy Charles & Bijin Philip /مقالة Mukt Shabd Journal – ٢٠٢٠

"التمويل الأخضر، اخر التطورات، المواجهة والفرص المحتملة للتنمية المستدامة في الهند"

توصلت الدراسة إلى ان الهند تحتاج إلى ابتكار استراتيجيات ومنتجات للتمويل الأخضر، لذلك بدأت الهند في الاستثمار في منتجات وخدمات التمويل الأخضر بمساعدة القطاع العام والقطاع الخاص ، وجذب المستثمرين المحليين والدوليين للتمويل الأخضر من خلال لوائح التمويل الأخضر الشفافة والواضحة.

٢- دراسة Muhammad Zubair Mumtaz & Zachary Alexander Smith مقالةIPRI JOURNAL –٢٠١٩

"التمويل الأخضر من اجل التنمية المستدامة في باكستان"

استكشفت الدراسة جانبي العرض والطلب للتمويل الأخضر في باكستان ، واستعراض سياسات التمويل الأخضر في البلدان النامية، واقترحت ان لدى الصين والهند موارد ودراية كافية لتنفيذ السياسات الخضراء التي تساعد على التغلب على القضايا البيئية ، وفي باكستان تم وضع منهجية جديدة تم صياغتها من قبل بنك الدولة الباكستاني SBP /ومؤسسات التنمية المالية يمكن تقييم المقترضين من خلالها، وأوصت الدراسة إلى وضع آلية لمراقبة عملية التمويل الأخضر على مدى عمر التمويل بحيث تمتثل الشركات، ومن المهم تدريب الموظفين عل فهم سياسات التمويل الأخضر وتطبيقها بشكل شامل وشرح الغرض من التكنلوجيا الخضراء، وتحديد مستويات الامتثال المطلوبة لتحديد ما اذا يمكن تطبيق سياسات التمويل الأخضر كليا أو جزئيا، وتحديد آليات إدخال المنتجات المالية الخضراء المبتكرة.

٣- دراسة أياد البولاني/ أطروحة دكتوراه –٢٠١٦

"فاعلية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار(المبادرة الزراعية في العراق عام ٢٠٠٨ انموذجاً)"

توصلت الدراسة إلى ان هناك افتقار إلى خطة إنمائية عند انطلاق المبادرة الزراعية اسهم بشكل واضح في التفاوتات في حجم القروض وأعداد المستفيدين من سنة إلى أخرى ومن محافظة إلى أخرى، وأشرت الدراسة إلى تذبذب التخصيصات السنوية للمبادرة الزراعية نتيجة الاعتماد على إيرادات الموازنة العامة التي تعتمد كليا على الإيرادات النفطية، كما شهدت المبادرة ضعفا في متابعة ومراقبة القروض، وقدمت

الدراسة عدة توصيات أهمها حصر سياسة التمويل الزراعي بالمصرف الزراعي التعاوني بعد هيكلته وتوجيه التمويل نحو القطاع الزراعي حصراً.

٤- دراسة علي الفوادي/ رسالة ماجستير- ٢٠٢٢

"دور المصرف الزراعي التعاوني في تمويل القطاع الزراعي في العراق- دراسة مقارنة" توصلت الدراسة إلى ان المبادرة الزراعية عام ٢٠٠٨ واجهت عدة تحديات تسببت بأضعافها وإبعادها عن هدفها في تحقيق الأمن الغذائي وضعف تنفيذ تمويل مبادرة البنك المركزي عام ٢٠١٥ اذ ان نسبة المبالغ المصروفة مقارنة بالمبالغ المخصصة ضئيلة بسبب الروتين وقلت الترويج لها، وتشتت اتجاهات التمويل والابتعاد عن الدور المناط للمصرف الزراعي التعاوني كونه مارس الصيرفة الشاملة على حساب التمويل الزراعي، وأوصت الدراسة إلى إعطاء مساحة اكبر للقروض الزراعية والتأكيد على استخدامها في الغرض الذي منحت من اجله، والتعامل النوعي مع العملاء المتميزين.

٢- المبحث الثاني : الجانب النظري

١.٢- التمويل الأخضر والزراعة المستدامة

٢.٢- مفهوم وتعريف التمويل الأخضر

يمكن اعتبار ظهور الفكرة الأولى للتمويل الأخضر في عام ١٩٩٢ عندما تم إطلاق مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP FI) وانضمام مجموعة من البنوك التجارية لتعزيز الوعي بالبرنامج البيئي في الصناعة المصرفية وفي وقت لاحق تم اشتراك المزيد من المؤسسات المالية مثل البنوك الاستثمارية وشركات التامين واستمرت المبادرة من خلال حوارات وثيقة حول ربط حماية البيئة بالتنمية الاقتصادية الشاملة حتى وقعت اكثر دول العالم على بيان برنامج الأمم المتحدة للبيئة FI ، (*Mohd and Kaushal ,2018:63-46*) ، أن مصطلح التمويل الأخضر، أو تمويل المناخ ، أو التمويل المستدام ، لا يوجد له تعريف موحد كونه ظاهرة تجمع بين عالم المال والمشاريع الاستثمارية والسلوك البيئي ، والتمويل الأخضر هو المبادرة التي تتوجه نحو سياسة الاستثمار في الأدوات الصديقة للبيئة التي تهدف إلى تقليل

انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والسيطرة على التلوث ومعالجة النفايات وإعادة تدويرها والزراعة المستدامة وزيادة إنتاج الأوكسجين وتقليل انبعاث الكربون والمحافظة على المياه من مصادرها إلى إعادة تدوير المياه المستخدمة صحيا وفي النهاية الوصول إلى الحماية الشاملة للتنوع البيولوجي وتطوير التنمية المستدامة للبشرية. (Charles and Philip, 2020:1855)

وعرفت مجموعة دراسة التمويل الأخضر لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٦ التمويل الأخضر بانه " تمويل الاستثمارات التي توفر منافع بيئية في السياق الأوسع للتنمية المستدامة بيئياً " وعرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) التمويل الأخضر " الاستثمارات المالية المتدفقة إلى مشاريع ومبادرات التنمية المستدامة والمنتجات البيئية والسياسات التي تشجع تنمية اقتصاد اكثر استدامة" وعرفه (جيلبرت واخرون ٢٠١٢.) على انه "دعم مالي للنمو الأخضر الذي يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وملوثات الهواء بشكل كبير" وعرفه (Wang& Zhi ,2016) على انه "نمط مالي مبتكر يهدف الى حماية البيئة وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد" ، وعرفه (Narayanan ,2020 :13) التمويل الأخضر هو أي أجراء مالي منظم تم إنشاؤه لتوفير نتيجة بيئية مستدامة عن طريق الاتصال ثنائي الاتجاه بين البيئة والتمويل والاستثمار" ، وعرفه صندوق النقد العربي، ٢٠٢٢ "التمويل الأخضر هو تمويل للمشروعات التي تساهم في تخفيض الانبعاثات والاستخدام الأمثل للموارد البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ من خلال توجبه المصارف ومؤسسات التمويل نحو الإقراض الأكثر مراعاة للبيئة ".التمويل الأخضر هو باب مفتوح لتدفقات راس المال للمشاريع طويلة الأجل التي تدعم البيئة وتعزز الاستقرار المالي ويمثل التمويل الأخضر مستقبل القطاع المالي من خلال الأنظمة الإبداعية ودعم الاستثمارات في المشاريع ذات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية.

٣.٢- مجالات التمويل الأخضر

الغرض من التمويل الأخضر هو تحسين قدرة الدولة على تصنيع السلع وتقديم الخدمات بطريقة تتغلب على التلوث البيئي ، وقدمت مجموعة البنك الدولي تصنيف واسع لمجالات التمويل الأخضر ومن هذه المجالات ما يلي:
(Mumtaz and Smith ,2019 : 10),(Ojo–Fafore et al,2019 :253)

١- كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة: الطاقة المتجددة هي الطاقة التي تأتي من موارد الطبيعة مثل ، ضوء الشمس، المياه ،الرياح ، والحرارة الجوفية التي يتم تجددها بصورة طبيعية وبالتالي فهي في أمد لا نهاية له، وأصبحت مصادر الطاقة المتجددة احد العناصر الرئيسة في عملية تحسين كفاءة الطاقة التي تعني التحسين في الممارسات والمنتجات التي تقلل استهلاك الطاقة اللازمة لتقديم خدمات الطبخ والتدفئة والتبريد والنقل والترفيه وما إلى ذلك، ان السياسات المبتكرة في تعزيز كفاءة الطاقة أصبحت حاسمة في موضوع الانتقال إلى اقتصاد ما بعد الكاربون، ويمكن تحسين كفاءة الطاقة عن طريق تقليل استهلاك الطاقة وتقليل الهدر ومن ثم تؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة صافي المدخرات من الاستثمارات الموفرة للطاقة وتوجيهها إلى مجالات تحسين أخرى تؤدي إلى استدامة الخدمة وتقليل واردات الطاقة من الخارج، وتحقق الاكتفاء الذاتي.(Strielkowski, Wadim, et al,2019:2)(Fatona, Pius,2011:3)

٢- الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية ومكافحة التصحر: نتيجة لتغير المناخ أصبحت الزراعة اكثر موارد العالم ضعفاً نتيجة التصحر بسبب ضعف جودة المياه وتوفرها ، وتشمل الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية التدابير الملائمة للظروف الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الاستخدام المستدام للتربة والمياه والثروة الحيوانية والنباتات واستعادة وتنشيط وظائف النظام البيئي، ويعد القطاع الزراعي ذو إمكانيات هائلة في التكيف ومقاومة التغيرات المناخية اذا ما تم تحديد التحديات التي تواجهه (النطاق الصغير للزراعة، فجوة المعلومات، نقص البنية التحتية ،التمويل

غير الكافي ، التنظيم الضعيف ،التقويم الزراعي المتغير، وعدم الاستدامة البيئية) ، وهناك عدد كبير من حلول التكيف منها ، تقوية مجموعات المزارعين، استخدام البذور والأسمدة العضوية والمبيدات الأمنه على البيئة، وإدارة وتخزين المياه وترشيد استخدامها عن طريق أدوات الري الحديثة ، والتكنلوجيا الحديثة والرقمنة وأنظمة الاتصالات والمعلومات ، وتدريب القوى العاملة، وأنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، وخطط التامين ،وبناء البنية التحتية الريفية ، ودمج التغيرات المناخية في المناهج الدراسية وخلق الوعي البيئي ..الخ (Sorgho, Raissa, et al, 2020:17)

٣- إدارة النفايات وإعادة التدوير: تولد معظم الأنشطة البشرية النفايات، ويمكن تصنيفها إلى عددت أنواع وفقا لحالتها الفيزيائية (النفايات الصلبة ،النفايات السائلة، والنفايات الغازية) او تصنيفها حسب مصادرها (النفايات المنزلية ، النفايات الصناعية ،النفايات الزراعية ، النفايات التجارية ، النفايات الطبية ، مخلفات الهدم والبناء) أو تصنيفها بحسب تأثيرها البيئي (النفايات الخطرة ،النفايات غير الخطرة) ، وتتضمن إدارة النفايات عملية يتم من خلالها جمع النفايات ونقلها وإعادة التدوير بما يحقق هدف المحافظة على الموارد دون التأثير السلبي على البيئة عن طريق تقليل انبعاثات الغازات التي تلوث الهواء وملوثات المياه والتربة. (Amasuomo, , and Jim ,2016:89

٤- كفاءة استخدام المياه والصرف الصحي: بناءً على معدلات النمو الاقتصادي الحالي تشير التقديرات إلى ان الطلب على المياه العذبة بحلول سنة ٢٠٣٠ سيكون ٤٠% اعلى من إمدادات المياه الحالية، نتيجة طلب الاستخدام السكاني ونتيجة الطلب من الصناعة التحويلية والمياه لغرض الاستهلاك الزراعي، لذلك استراتيجية المياه جزء مهم من استراتيجيات الاستدامة عن طريق مكافحة تلوث المياه وإجبار الشركات المصنعة على تحمل تكلفة معالجة المياه قبل تصريفها إلى المياه السطحية أو الجوفية ، والاهتمام باستخدام عدادات المياه الذكية لتخطيط وإدارة استخدام المياه

المنزلية، والاستثمار في البنية التحتية لخزن المياه وإدارتها.(Sachidananda et al ,2016:3)

٥- المباني الخضراء : يشير مصطلح "المباني الخضراء" إلى استخدام تقنيات صديقة للبيئة في تصميم المباني مثل تقليل الأحمال الحرارية كالتصميم المناسب لغلاف المبنى لتقليل الحمل الحراري واستخدام الزجاج الانتقائي الطيفي للتزجيج الإنشائي الذي يوفر جزء من الإنارة الطبيعية واستخدام الطاقة الكهروضوئية ، وأنظمة التسخين الشمسي ، والتصميم طويل العمر للمبنى ..الخ.(Ojo-Fafore, et al ,2019 :252)

٦- حماية البيئة والتنوع البيولوجي: تتدهور البيئة نتيجة الأنشطة البشرية مثل الصيد ، وإزالة الغابات، وتفتيت الأراضي ، والتلوث ، والاستنزاف غير المحدود للموارد الطبيعية ، ويشير التنوع البيولوجي إلى مجموعة متنوعة من أشكال الحياة المختلفة على الأرض، يشمل النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة والجينات والنظام البيئي الذي تشكله ، وتؤدي حماية البيئة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي ويكون ذلك عن طريق الحوكمة البيئية ،والقانون البيئي ، والتخطيط البيئي، والوعي البيئي،(Naseem et al ,2016 :561)

٤.٢- أدوات التمويل الأخضر

١- السندات الخضراء: السند الأخضر هو أداة له خصائص مشابهة لسندات المالية ولكن الاختلاف هو في استخدام هذا السند في في تمويل مشاريع موفرة للطاقة ومشاريع أخرى مرتبطة بحماية البيئة واستدامتها وغالبا السندات الخضراء تكون الضريبة عليها منخفضة او معفاة من الضرائب، وتعتبر الولايات المتحدة والصين وفرنسا من اكبر مصدري السندات الخضراء.(17-15: 2020, Narayanan)، (*Mohd and Kaushal ,2018:69*)

٢- التامين الأخضر: يشير التامين الأخضر إلى توفير تغطية للمخاطر المناخية بأقساط منخفضة وتغطية محسنة للمنتجات الخضراء التي تساهم في تقليل تأثير

تغير المناخ وتعزيز السلوك الجيد للشركات للحصول على شهادات من المعايير البيئية الدولية مثل شهادة (LEED) قيادة الطاقة والتصميم البيئي ،ايزو ١٤٠٠١ الأداء البيئي ، ومعايير كربون تراست(Carbon Trust Standard) ، وإدارة الموارد البيئية الطوعية (EMAS) ، ومجلس الأشراف على الغابات (FSC) ، و(MCERTS) تنظيم انبعاثات الأعمال في الهواء والأرض والمياه .

٣- القروض الخضراء: وهي القروض التي تقدمها المؤسسات المصرفية بأسعار فائدة ميسرة موجهة نحو تقديم الدعم في المشاريع الموفرة للطاقة والمباني الخضراء ا واي من مجالات التمويل الأخضر الأخرى ، مثل قروض شراء السيارات الكهربائية أو قروض شراء المساكن الخضراء المعتمدة من قبل وكالات التصنيف ، أو قروض للمزارعين لشراء مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية ، ويمكن ان يساهم التمويل الإسلامي في زيادة الإقراض الأخضر عن طريق شهادات مالية إسلامية(صكوك خضراء) تمنح ملكية جزئية في الأصول الأساسية أو الأرباح من تلك الأصول، وأصدرت في ماليزيا أول صكوك خضراء في العام عام ٢٠١٧ إذ تم إصدارها لمدة ١٦ عاما حتى بلغ أجمالي الإصدارات التراكمية من هذه الصكوك (٢.١٣)مليار دولار أمريكي.

٥.٢- تقييم التمويل الزراعي التحديات وإدارة المخاطر

يعد توفير الغذاء احد التحديات المعاصرة الحاسمة في الوقت الذي يتحمل فيه المزارعون العبء الأكبر لتفاقم آثار تغير المناخ وارتفاع تكاليف المدخلات وتقلب الأسعار وتحول طلب المستهلكين ، لذلك أسفرت الممارسات الزراعية الحالية عن فقر سكان الريف الذين يعتمدون على الزراعة وارتبطت بمشاكل أخرى مثل تزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، والتصحر،وفقدان التنوع البيولوجي ،والأمراض المزمنة ،والسؤال العام :كيف يمكن إعادة توجيه سياسات الدعم الزراعي لجعل النظام الغذائي يحقق نتائج افضل؟ لذلك يجب ان تراعي الحكومات النتائج النهائية للمزارعين وفق خصوصيات البلد والسياقات المحلية عند اختيار تغييرات السياسات سواء بشكل

تدريجي او كلي لأنه سيكون مفتاح نجاح جهود الإصلاح.(Gautam et al) ,2022:1

وللإجابة على السؤال ، يجب فهم التحديات التي تواجه المزارعين ومعالجتها وإدارة المخاطر الزراعية وسبل خفضها إلى اقل مستوى، والتي سيتم مناقشتها لاحقا. (Tinsley and Agapitova ,2018 :7-8),(Miller Jones ,2010:8-9) and

١.٥.٢- تحديات القطاع الزراعي

١- الحصول على التمويل: لم يعالج التمويل التقليدي في كثير من الأحيان بشكل كافي حاجة المزارعين إلى الخدمات المالية ويرجع ذلك إلى المنتجات المالية غير المتوافقة مع سلسلة القيمة الزراعية ومخاطر الائتمان المرتفعة لذلك على المؤسسات الاجتماعية والمالية ابتكار حلول مالية اكثر كفاءة وفعالية من حيث الكلفة وتقديم التمويل البديل مثل المصارف الإسلامية التي تعتمد المرابحة والمشاركة ولا تعتمد الفوائد والتامين الزراعي وإدارة المخاطر، ويعد توفير الائتمان أمراً بالغ الأهمية في مرحلة ما قبل الحصاد لتمكين المزارعين من شراء المدخلات مثل البذور والمعدات وأثناء خدمة المحصول مثل المشورة والإرشادات والأسمدة والمبيدات وتقنيات تعزيز الغلة ومرحلة بعد الحصاد عبر تحسين الروابط مع السوق بما يحقق العائد المطلوب.

٢- تمويل سلسلة القيمة الزراعية: ويشمل مجموعة كاملة من الأنشطة والمشاركين في نقل المنتجات الزراعية من موردي المدخلات إلى حقول المزارعين إلى التخزين والتصنيع والتوزيع وفي النهاية إلى طاولات المستهلكين وكل أصحاب المصلحة، وتعرف سلسة القيمة على إنها سلسلة من الأنشطة ذات القيمة المضافة ،من الإنتاج إلى الاستهلاك مرورا بالتجهيز والتسويق وتكون السلسة قوية مثل اضعف حلقاتها وبالتالي كلما كانت الروابط اقوى كان تدفق المنتجات والخدمات اكثر أماناً ويؤدي تكامل السلسلة إلى زيادة الكفاءة وتقليل الفاقد وضمان سلامة وتوفر الغذاء، ان تمويل سلسلة القيمة يعتبر نهج للتمويل عبر مجموعة من الأدوات المالية التي

تستخدم لتوسيع وتحسين الخدمات المالية لتلبية احتياجات المشاركين في سلسلة القيمة.

٣- تحسين الإنتاجية : ان محدودية الوصول إلى التكنولوجيا ،والافتقار إلى مدخلات تعزيز الإنتاجية (البذور المحسنة والمنقحة، المبيدات الأمنة، والأسمدة، ومنظومات الري الحديثة ..الخ)،وانخفاض الوعي بشان افضل الممارسات الزراعية والصلات الضعيفة عبر سلسة القيمة الزراعية تقيد صغار المزارعين وتؤدي الى انخفاض العائد وانخفاض القدرة على خدمة الديون ، واستجابة لذلك على المؤسسات الاجتماعية والمالية تسهيل استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الاستشارية والفنية وخدمات بناء القدرات لاستخدام الحلول المعززة للإنتاجية بشكل اكثر فعالية من خلال الخدمات المالية المناسبة والكافية.

٤- زيادة قيمة ما بعد الحصاد: يؤدي قصر مدة صلاحية بعض المنتجات الزراعية وخطر التلف وتدهور الجودة إلى انخفاض الأسعار وضياع المبيعات بالنسبة للمزارعين أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة ، ويتم معالجة هذه القضايا من خلال تقديم حلول المناسبة من خلال التعبئة الجيدة والتخزين ومنشاءات التصنيع والتوزيع والتسويق لزيادة العمر الافتراضي عبر البنية التحتية العامة والخاصة التي تستهدف أنواعا مختلفة من المنتجات الزراعية.

٢.٥.٢- إدارة المخاطر الزراعية

تحتاج المنظمات الزراعية إلى تطوير وتنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة لتوفير خدمات مالية مستدامة في المناطق الريفية ويجب ان تتضمن هذه الاستراتيجية تصميم منهجيات تقييم المخاطر وتطوير التعاون الاستراتيجي مع اللاعبين في سلسلة القيمة وتوزيع التكلفة على القنوات ومعالجة المخاطر قبل اطلاق الاستراتيجية على المستوى المحلي. (Machimanda Appaiah ,2015:10-11)

ويمكن تحديد بعض المخاطر الزراعية الرئيسية على الاستراتيجيات وهي:

١- مخاطر المناخ :تؤثر الكوارث الطبيعية أو الأحداث المناخية مثل الجفاف او الفيضانات بشكل خطير على قدرة المزارع على تلبية الإنتاج عند الطلب، إذ ان المحاصيل تكون شديدة التأثر بالمناخ وهطول الأمطار في حالة عدم الوصول إلى مصادر المياه وتفاوت درجات الحرارة يؤثر بشكل كبير على حجم وجودة المحاصيل وبالتالي التعرض إلى أسوأ الخسائر، ولكن يمكن تخفيف تأثيرها على المزارعين من خلال التامين الجزئي وتنويع مصادر الزراعة عبر المحاصيل المختلفة في المنطقة واستخدام تقنيات الري الحديثة مما يضمن غلات اكثر استقراراً.

٢- مخاطر الإنتاج : وتشمل المخاطر الناتجة عن الآفات والأمراض التي تحدث أثناء دورة النمو وكذلك من الخسائر الناجمة عم الممارسات المتدنية او الوسائل غير الملائمة أثناء الحصاد او سوء النقل والمناولة وترتبط ارتباطا مباشرا بالقدرات التقنية والإدارية للمزارعين مثل جودة بذور المدخلات الزراعية ،والأسمدة، وعمليات الحصاد، وأنظمة التخزين، والتسويق وما إلى ذلك. لذلك تحتاج المؤسسات المالية إلى تقييم المهارات الفنية والإدارية لكل مزارع ويمكنها التعاون مع وشركاء سلسة القيمة الزراعية على نقل التكنلوجيا وتعزيز القدرات في مجالات الضعف الفني أو الإداري .

٣- مخاطر الاستثمار: وتتعلق بعدم سداد الائتمان المقدم للمزا رعين او المنتجين الأخرين في سلسلة القيمة اذ يتحمل الوسيط المالي تلك المخاطر ، يجب ان تقوم جهات الائتمان بتحليل الاستخدام المقصود للقرض لتحديد ما اذا كان الاستثمار حكيما أم لا.

٤- مخاطر المدخلات: تنشا هذه المخاطر عندما ترتفع أسعار المدخلات الزراعية إلى الحد الذي يجعل الإنتاج على جداول غير محسوبة وخسائر للمزارعين تمنعهم من سداد قروضهم ويواجه المزارعون أيضا مشكلة الأسمدة منخفضة الجودة والأدوات الزراعية المقلدة في الأسواق التجارية التي يكون لها تأثير سلبي على المحاصيل ، لذلك تحتاج المؤسسات المالية إلى تقييم الممارسات الزراعية لكل مزارع ونوعية

المدخلات قبل تقديم الائتمان لهم من خلال معايير محددة لتقييم كفاءة المدخلات لضمان جودة المنتجات.

٥- مخاطر السوق: تتحمل معظم المنتجات الزراعية مخاطر فائض العرض في الأسواق المشبعة اذ يضطر المزارعون إلى البيع بأسعار منخفضة بعضها اقل من تكلفة الإنتاج ،في حين يجب ان يكون للمزارعين عوائد جيدة وإدارة قوية لدورات المحاصيل التي يتم إنتاجها وحصادها وتخزينها لمواجهة انخفاض الأسعار عند البيع ، وتساعد العقود الثابتة في جميع مراحل سلسلة القيمة في مواجهة مخاطر السوق إضافة إلى تجنب الاعتماد على سوق واحد والعمل على اتفاقيات التصدير.

٦.٢- التنمية الزراعية المستدامة

التنمية الزراعية المستدامة هي شريان الحياة وهي تدعم مجموعة من الأهداف مثل القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي ،ومكافحة تغير المناخ ، ورعاية الطبيعة والحفاظ عليها وتعزيز الزراعة المستدامة وضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. لكن حاليا النظم الغذائي لا تدار على نحو مستدام ويلاحظ ذلك من خلال فقر المزارعين والتدهور البيئي وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وعادات الاستهلاك التي تؤدي إلى أشكال متعددة من الهدر وقلة العائدات، وسياسات الدعم الزراعي الحكومي هي واحدة من العديد من العوامل التي تفسر سوء الإدارة الحالية للنظم الغذائية لذلك يحتاج دعم المنتجين الزراعيين(مزارعين ، رعاة ، صيادين) إلى إعادة توجيه السياسات الحكومية لإحداث تحسن في استخدام الموارد العامة النادرة لدعم النظام الغذائي بطريقة اكثر كفاءة واكثر دعما لصحة الأنسان والبيئة ، وأكدت جائحة COVID-19 الحاجة الملحة لهذا التحول بشكل كبير اذ كشفت كيف يرتبط مصيرنا الاجتماعي والاقتصادي ارتباطا وثيقا بمصير الطبيعة. (Andersen et al ,2021:5)

ومن ملامح هذا التحول هوا لانتقال من سياسة التمويل الزراعي إلى النظام المالي الريفي الذي يتألف من مؤسسات مصرفية مختلفة على مستوى المنطقة ويوفر الدعم

للأنشطة الاقتصادية الريفية بما في ذلك البنية التحتية الزراعية والتنمية الصناعية الريفية والبنية التحتية اللوجستية للنقل والتخزين والتوزيع والتصدير وما إلى ذلك(Xia Ying ,2015:5)

يجب ان تكون استراتيجية التحول وإعادة التوجيه شاملة ومحددة الأهداف ومفهومة الأسباب والتأثيرات وتهيئة الظروف المناسبة للتنفيذ بنجاح مثل تعزيز القدرات ، والتعاون بين الوزارات، والمشاركة الشفافة مع جميع المشاركين في سلسة القيمة الزراعية بحيث تؤدي إلى خلق فرص استثمارية وتشغيل اكثر للقوى العاملة ومعالجة تفاوتات الدخل بين الريف والحضر وإيقاف الهجرة من الريف إلى الحضر والبحث عن الوظائف الحكومية (Robert B. Zoellick ,2008:2)، مع الأخذ بنظر الاعتبار السمات والخصائص لكل منطقة ومستوى المخاطر اذا لا توجد استراتيجية واحدة مثالية تناسب الجميع، لكن يمكن تقديم نهج من ست خطوات لتطوير استراتيجية إعادة التوجيه .

١- تقييم الدعم المقدم حاليا.
٢- تحديد تأثير الدعم الحالي.
٣- تصميم نهج لإعادة التوجيه وتحديد الإصلاحات المطلوبة
٤- تقدير التأثير المستقبلي لهذه الإصلاحات.
٥- مراجعة وصقل استراتيجية التوجه الجديد.
٦- رصد النتائج .

٧.٢- دور المصرف الزراعي التعاوني في تمويل النشاط الزراعي

يعد القطاع الزراعي في العراق من القطاعات الاقتصادية الرئيسية والمهمة وخاصتاً من عقد الخمسينات في القرن الماضي اذ كان العراق من المصدرين للحبوب والتمور ومواد زراعية كثيرة أخرى ، ويعمل فيه اغلب طبقات المجتمع ويمتاز بالتنوع الكبير في مخرجاته مما يجعله مصدر مهم لتامين الأمن الغذائي للسكان ومصدر للدخل والثروة للعاملين والمستثمرين فيه إلى جانب توفيره المواد الأولية للصناعات المحلية ،

ويرتبط بنهري دجلة والفرات مصدري الثروة المائية والسمكية وثروات أخرى الناتجة عن السدود والبحيرات والأهوار من دخول الأراضي العراقية شمالاً إلى التقائهما في شط العرب جنوباً ، ويساهم القطاع الزراعي في توفير الكثير من فرص العمل والحد من البطالة، إلا انه وبعد عام ٢٠٠٣ يعاني الكثير من اللازمات والتحديات نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والتغيرات المناخية التي يتحمل فيها المزارعون العبء الأكبر لتفاقم آثارها عليهم من خلال ارتفاع تكاليف المدخلات وتقلب الأسعار وتحول طلب المستهلكين وانتشار الآفات الزراعية والتصحر، مما أدا للتحول إلى استيراد اغلب المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية من الخارج، لذلك أسفرت الممارسات الزراعية الحالية عن فقر سكان الريف الذين يعتمدون على الزراعة وارتبطت بمشاكل أخرى مثل انحسار المساحات الخضراء وتزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي ، من هنا ظهرت الحاجة إلى تطوير استراتيجيات ومؤسسات مصرفية و مالية من القطاعين العام والخاص من اجل التكيف مع التغيرات المناخية ومن هذه المؤسسات التي يعول عليها هو المصرف الزراعي التعاوني ، اذ سعت الحكومة العراقية إلى إنشاء صندوق إقراض المزارعين براس مال قدرة (٢٥)مليار دينار ليسهم في توفير التمويل اللازم لسد احتياجات المزارعين، ثم جاءت المبادرة الزراعية التي انطلقت عام ٢٠٠٨ إذ تم من خلالها أنشاء صناديق إقراضية متخصصة تعمل على منح القروض بدون فوائد للمزارعين ، وعلى اثر إيقاف تخصيص المبادرة الزراعية أعلنت الحكومة العراقية اطلاق مبادرة البنك المركزي عام ٢٠١٥ والبالغة قيمتها (٥) تريليون دينار عراقي. (البولاني ،٢٠١٦)(الفوادي ،٢٠٢٢)(عبد الله، ٢٠٢٢)

٨.٢- صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية

انطلقت المبادرة الزراعية عام ٢٠٠٨ من خلالها أنشاء صناديق إقراضية متخصصة في المجالات الزراعية النباتية والحيوانية وإدخال المكننة والتكنلوجيا والتي من خلالها استشعر القطاع الزراعي تحسن نسبي اذ عملت على منح القروض بدون فوائد

للمزارعين ، ويعد المصرف الزراعي التعاوني احد الجهات المنفذة للمبادرة الزراعية إلى جانب كل من وزارتي الزراعة والموارد المائية ، وتتولى اللجنة العليا للمبادرة الأشراف ومتابعة عمل هذه المبادرة ، وسيتم استعراض الصناديق الإقراضية بالتفصيل وكالاتي:

١- صندوق صغار الفلاحين

يعمل هذا الصندوق على تمويل مختلف الأغراض لنشاطات المحاصيل الحقلية وتشمل (محصول الحنطة والشعير، الذرة الصفراء، الشلب، العلف الأخضر، البطاطة ،بساتين الحمضيات، أنشاء البيوت البلاستيكية، مناحل النحل، المحاصيل الصيفية، المحاصيل الزيتية) وتكون نسبة القرض الممنوح للمزارعين (٨٠%) من تكلفة العمل وفيما يخص ضمانات القرض تكون أما ضمانة عقارية أو كمبيالة أو كفالة شخصية، واغلب هذه القروض قصير الأجل اذ تصرف بدفعتين وتسترد بمدة لا تزيد عن سنة واحدة ،وبعضها تسترد بقسطين سنويين ،عدا قروض أنشاء المناحل وزراعة العلف الأخضر تسترد بأربعة أقساط سنوية ، وقروض أنشاء البيوت البلاستيكية فأنها تصرف بثلاثة دفعات وتسترد بثمانية أقساط سنوية .

٢- صندوق الثروة الحيوانية

يعمل هذا الصندوق على إقراض مشاريع تنمية الثروة الحيوانية مثل(أنشاء وتأهيل بحيرات الأسماك، ومشاريع دجاج فروج اللحم، ودجاج بيض المائدة، وتسمين العجول والحملان، وتربية الأبقار الحليب ، وتربية الجاموس، ومشاريع المفاقس، ومشاريع مجزرة الدواجن، وشراء معدات معامل العلف ، وشراء قوارب الصيد وشراء زوارق الصيد البحري)، يكون مبلغ القرض الممنوح بنسبة (١٠٠%)من كلفة المشروع ويصرف القرض على دفعتين ، عدا قروض الأنشاء والتأهيل اذ يصرف (٢٠%) مقدما والباقي يصرف بدفعتين حسب مراحل إنجاز العمل ،وتسترد مبالغ القروض بقسطين سنويين عدا قروض التربية تسترد بأربعة أقساط سنوية، أما قروض الأنشاء تسترد بستة أقساط سنوية.

٣- صندوق المكننة الزراعية

يهدف هذا الصندوق إلى مكننة الزراعة وزيادة استصلاح الأراضي الزراعية ، حيث يمنح القروض لغرض شراء الساحبات والحاصدات ،ومنظومات الري بالرش والتنقيط ، وحفر الآبار الارتوازية، ونصب محطات الضخ، وإنشاء أحواض خزن المياه، وتكون نسبة القرض المعطى للمزارع (١٠٠%) من أجمالي سعر الشراء اذا كان الشراء من القطاع الحكومي ،أما اذا كان الشراء من القطاع الخاص فتكون النسبة (٨٠%)من سعر الشراء ، وتكون الضمانات لكل القروض أما ضمانة عقارية أو كفالة شخصية او كمبيالة ، ويكون تسديد مبلغ القرض على خمسة أقساط سنوية ، عدا شراء الحاصدات يكون على عشرة أقساط سنوية.

٤- صندوق بساتين النخيل

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل مشاريع إنشاء بساتين النخيل الجديدة ،وتطوير البساتين الموجودة ، وإنشاء أو تأهيل مخازن التمور ،وإنشاء أو تأهيل مكابس التمور، وتكون نسبة القرض الممنوح للمزارع(٨٠%)من تكلفة العمل، ومشاريع الأنشاء يكون نسبت القرض فيها حسب تقرير لجنة القرض بناء على مراحل إنجاز العمل، ويكون تسديد القرض على ستة أقساط سنوية بعد مرور سنتين من تاريخ الصرف ، وضمانات القروض أما ضمانة عقارية أو كفالة شخصية أو كمبيالة.

٥- صندوق المشاريع الاستراتيجية الكبرى

يشمل هذا الصندوق على تمويل المشاريع التي يزيد مبلغها عن (٢٥٠) مائنان وخمسون مليون دينار عراقي وتمنح للشركات الزراعية والأشخاص ، ولكافة الأغراض الزراعية والحيوانية والصناعات التحويلية التي ترتبط بالقطاع الزراعي وكافة المشاريع الكبير المذكورة في الصناديق الأخرى إضافة إلى مختبرات الزراعة النسيجية وزراعة المحاصيل الطبية، وتختلف نسب الصرف ومدد التسديد من مشروع لآخر، وتوثق كافة قروض هذا الصندوق بضمانات عقارية كافية لتغطية المبلغ المطلوب.

٦- صندوق تنمية المرأة الريفية

استحدث هذا الصندوق بعد سنوات من عمل المبادرة وتحديدا عام ٢٠١٢ بقرار من اللجنة العليا للمبادرة الزراعية لدعم وتنمية المرأة الريفية لغرض إقامة المشاريع الريفية الصغيرة ويكون مبلغ القرض من (٥-٢٥)مليون دينار عراقي.

٧- صندوق أبناء العراق

استحدث هذا الصندوق عام ٢٠١٢ ويشمل منح القروض ضمن المبادرة الزراعية لدعم عوائل الشهداء ،المفصولين السياسيين ، وأبناء العراق(الصحوات) ، ولا يزيد مبلغ القرض عن (٥٠)خمسون مليون دينار عراقي وبنسبة مساهمة(١٠٠%)من كلفة المشروع .

٩.٢- مبادرة البنك المركزي العراقي

على اثر إيقاف تخصيص المبادرة الزراعية في الموازنة العامة عام ٢٠١٦ ، أعلنت الحكومة العراقية عام ٢٠١٥ عن انطلاق مبادرة البنك المركزي والبالغة (٥)ترليون دينار بهدف دعم إصلاح الاقتصاد العراقي ، اذ تم تخصيص نسبة (٣٣%) من قيمة المبادرة إلى المصرف الزراعي التعاوني لغرض دعم القطاع الزراعي بمبلغ يساوي(١٦٦٦)مليار دينار وبنسبة فائدة (٤%) ولمدة خمسة سنوات ، وبآلية تقديم تختلف عن ألية التقديم على قروض المبادرة الزراعية ،حيث يتم التقديم الإلكتروني من خلال فروع المصرف الزراعي دون المرور بالشعب الزراعية التابعة لمديريات الزراعة في المحافظات كما في المبادرة الزراعية ، ويتم الإقراض بعد الإيفاء بالشروط العامة للإقراض التي حددها البنك المركزي .

٣- المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

١.٣- تحليل المبادرات الزراعية

٢.٣-تحليل المبادرة الزراعية ٢٠٠٨

يشير الجدول(١) إلى أعداد المستفيدين وأجمالي المبالغ المخصصة والمصروفة لصناديق المبادرة الزراعية عن طريق المصرف الزراعي التعاوني للمدة (٢٠٠٨-

٢٠٢١) ويبين الجدول ان أجمالي المبلغ المخصص للمبادرة كان(١.٦٣٦.٩٠٠.٠٠٠)تريليون وستمائة وستة وثلاثون مليار وتسعمائة مليون دينار عراقي لغاية توقف التخصيص للمبادرة الزراعية في الموازنة العامة عام ٢٠١٦ ، وكان أجمالي المبلغ المصروف ولكل صناديق المبادرة الزراعية لغاية عام ٢٠٢٠ يبلغ(٢.٠٧١.٠١٢.١٥٩.٠٠٠) تريليونان وواحد وسبعون مليار واثنا عشر مليون ومائة وتسعة وخمسون الف دينار عراقي ، وفيما يخص التجاوز الظاهر بين المبلغ المخصص والمبلغ المصروف فأنها صرفت بناء على توجيهات اللجنة العليا للمبادرة الزراعية ومن المبالغ المستردة لصالح صناديق الإقراض الخاصة بالمبادرة ولتغطية نفقات معاملات الإقراض المقررة سابقا واستمر الصرف لغاية عام ٢٠٢٠ وتوقفه في عام ٢٠٢١ .

ويبين الشكل رقم (١) ان صندوق المكننة الزراعية له الحصة الأكبر من تخصيصات المبادرة الزراعية بنسبة (٠.٤٧) اذ بلغت المبالغ المصروفة عن طريقه(٩٦٥)مليار دينار وعدد المستفيدين(٤٧٩٤٤)سبعة وأربعون الف وتسعمائة وأربعة وأربعون مستفيد، يليه صندوق صغار الفلاحين بنسبة(٠.٢٣) وبمبلغ (٤٧٨)مليار دينار وعدد المستفيدين(٣٨٩٩١)ثمانية وثلاثون الف وتسعمائة وواحد وتسعون مستفيد ،ويليهما صندوق المشاريع الاستثمارية بنسبة (٠.١٤) ومبلغ(٣٠١)مليار دينار وخدم (٦٣٦)ستمائة وستة وثلاثون مشروع، ثم صندوق مشاريع الثروة الحيوانية بنسبة(٠.١١) ومبلغ (٢٢٥)مليار دينار وكان عدد المستفيدين (٩٤٣٥)تسعة الأف وأربعمائة وخمسة وثلاثون مستفيد، ثم صندوق بساتين النخيل بنسبة(٠.٠٥) ومبلغ(٩٦)مليار دينا لصالح (١٠٥٥٢)عشرة الأف وخمسمائة واثنان وخمسون مستفيد، وفيما يخص صندوق دعم المرأة الريفية الذي لم يتجاوز (٥٤٩)خمسمائة وتسعة وأربعون مستفيد بمبلغ (٤)مليارات دينار فقط خلال فترة المبادرة ،فانه أداءه لا يتناسب مع أعداد النساء الريفيات اللاتي يحتاجنا إلى دعم الصندوق بسبب ضعف التثقيف والترويج والتواصل مع المرأة الريفية للنجاح في هذا المجال، اذ ان الفكرة من

الصندوق جيدة وتتماشى مع السياسات العالمية لدعم المرأة الريفية لكن المشكلة حصلت في التطبيق الفعلي لمبادرة هذا الصندوق.

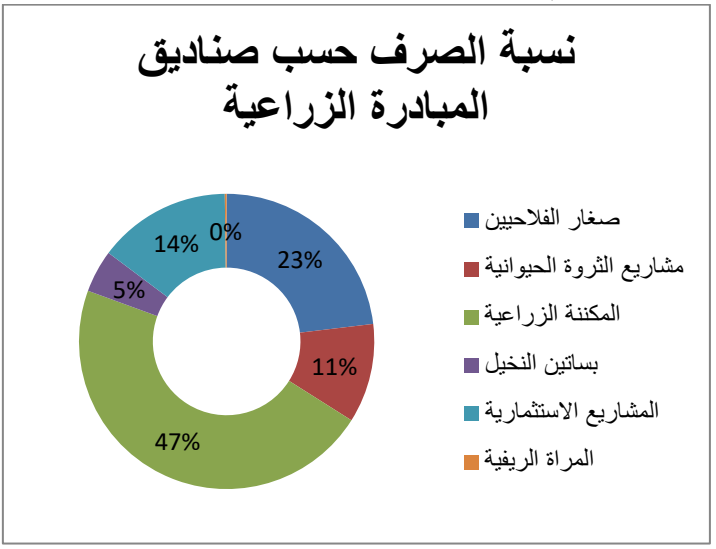

شكل ١

نسبة الصرف حسب صناديق المبادرة الزراعة ٢٠٠٨

المصدر: أعداد الباحث

جدول (١)

عدد المعاملات وأجمالي المبلغ المصروفة والمخصصة لصناديق المبادرة الزراعية عن طريق المصرف الزراعي التعاوني للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) (الف دينار)

الصناديق	صغار الفلاحين		مشاريع الثروة الحيوانية		المكننة الزراعية		بساتين النخيل		المشاريع الاستثمارية		أبناء العراق		المرأة الريفية		المجموع		المبالغ المخصصة
السنة	معاملة	المبلغ	معاملة	المبلغ	معاملة	المبلغ	معاملة	المبلغ	معاملة	المبلغ	معاملة	المبلغ	معاملة	المبلغ	معاملة	المبلغ	
٢٠٠٨	٤٠٧٦	٢١٩٠٢٠٦٨	٢٤٧٨	٣٣٣١٨٩٨٢	١٠٧٥	١٤٤٥٣٩٠٩	٥٤١	٣٦٦٧٦٢٧	٧	٧٤٦٦٩٥٦	–	–	–	–	٨١٧٧	٨٠٨٠٩٥٤٢	٢٨٨٠٠٠
٢٠٠٩	٤٠١٨	٤٣٠٩١٢٣١	١٣١٤	١٨١٩٦٦٣٥	٤٠٦٤	٥٦١٧٤٩٤٧	٢٨٥٨	١٥٢٨٦٣٦٨	٤٧	٩٥٠٤٢٦٦	–	–	–	–	١٢٣٠١	١٤٢٢٥٣٤٤٧	٢٤٤٨٠٠
٢٠١٠	٦٠٢٩	٦٨٠١٧٠٢٩	٤٥٨	١٢٩٥٤٠٩٧	٧٨٧٥	٩٧٧١٦٨٩١	١٦٣٢	١١٢٠٥٤٧٨	٧٣	٢٥٦٩٢٧٦٣	–	–	–	–	١٦٠٦٧	٢١٥٥٨٦٢٥٨	٢٨٨٠٠٠
٢٠١١	١٣٨٨١	١٦٦٧٦١٥٢٣	١٠٩٧	٣٥٣١٧١٧٨	١٤٣١٤	٢٢٩٨١٩٩٨٣	٢٢٦٨	١٥٢٢٠٦٣١	١٠٢	٥٩٦٨١٢٥٥	–	–	–	–	٣١٦٦٢	٥٠٦٨٠٠٥٧٠	٢٨٨٠٠٠
٢٠١٢	٦٠٩٠	١٠٣٢٢١٦٦٨	١٢٨٧	٣٤٥٠٥٨٨٣	١٣١٩٣	٢٥٥٥٠٧٨٥٠	١٦٦٥	٢٠٤٠٤٦٨٥	١٢٨	٥٥٣٦٣١١٢	١	١٠٠٠٠	–	–	٢٢٣٦٤	٤٦٩٠١٣١٩٨	٢٠١٦٠٠
٢٠١٣	٢٠٩٧	٣٥٣١٠٥٧١	٩٣٠	٣٣٨٨٤٨١٦	٢١٥٢	١١٤٠٧٩٢٨٥	١١٤٧	١٨٣٤٩٥٥٩	١٢٥	٥٥١٦٨٨٣٥	٣	٣٠٠٠٠	–	–	٦٤٥٤	٢٥٦٨٢٣٠٦٦	٢٥٢٥٠٠
٢٠١٤	١٨٩٩	٢٤٩٩٧١٧٠	٥٩٤	٢٣٠٦٩٤٧٥	٢٠٥٣	٨٢٠٧٨٩٠٧	١١٨	٤٠٤١١٨١	٧٩	٣٥٣٦٥٧٠٣	–	–	٨٨	٤٠٤٥٠٠	٤٨٣١	١٦٩٩٥٦٩٣٦	٧٣٠٠٠
٢٠١٥	٥٧٣	٨٣٤٦٢٤٩	٩٢٢	٢٤٢٧٥٩١١	٢١٤٦	٧٥٩٠٥٦٢٦	١٩٣	٥٣٩٤٢١١	٦٣	٢٩٥٤١٤٢٧	–	–	٣٦٠	١٨٦٠١٠٠	٤٢٥٧	١٤٥٣٢٣٥٢٤	١٠٠٠
٢٠١٦	٣٢٨	٦٩٠٤٠٧٥	٣٥٥	٨٥٠٩٧٧٤	٦٦١	٢٤٩٠٥٥٣٥	١٣٠	٣٠٠٠٢٧٣	١٢	١٢٠٢٨٠٠٠	–	–	١٠١	١٨٨٦٣٠٠	١٥٨٧	٥٧٢٣٣٩٥٧	–
٢٠١٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٠١٨	–	–	–	٣١٦٦٦٦	٣٢١	١١٠٧٢٩٠٠	–	–	–	٣٤٨٢٨٣٢	–	–	–	–	٣٢١	١٤٨٧٢٣٩٨	–
٢٠١٩	–	–	–	٤٢٧٧٦٧	٨٨	٣٢٠٢٣٣٣	–	–	–	٦٥٦٢٦٦٥	–	–	–	–	٨٨	١٠١٩٢٧٦٥	–
٢٠٢٠	–	–	–	٢٣٢٩٩٨	٢	١٧٥٠٠٠	–	–	–	١٧٣٨٥٠٠	–	–	–	–	٢	٢١٤٦٤٩٨	–
٢٠٢١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٣٨٩٩١	٤٧٨٥٥١٥٨٤	٩٤٣٥	٢٢٥٠١٠١٨٢	٤٧٩٤٤	٩٦٥٠٩٣١٦٦	١٠٥٥٢	٩٦٥٧٠٠١٣	٦٣٦	٣٠١٥٩٦٣١٤	٤	٤٠٠٠٠	٥٤٩	٤١٥٠٩٠٠	١٠٨١١١	٢٠٧١٠١٢١٥٩	١٦٣٦٩٠٠

المصدر: أعداد الباحث استنادا إلى البيانات المجمعة من المصرف الزراعي التعاوني و

١- أياد البولاني، فاعلية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار " المبادرة الزراعية في العراق عام ٢٠٠٨ انموذجا " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١٦ .

٢- علي الفوادي ، دور المصرف الزراعي التعاوني في تمويل القطاع الزراعي في العراق –دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠٢٢

ويشير الجدول رقم(٢) إلى نسبة الصرف السنوي من أجمالي المبلغ المتراكم لمصاريف المبادرة الزراعية ولكل الصناديق لغاية توقف الصرف عام ٢٠٢١ ، ويتبين من الشكل رقم (٢) ان عام ٢٠١١ هو الأعلى من حيث نسبة الصرف (٠.٢٤) من حيث المبلغ المصروف بقيمة(٥٠٦.٨٠٠.٥٧٠)خمسمائة وستة مليار وثمانمائة مليون وخمسمائة وسبعون الف دينار، يليه عام ٢٠١٢ بنسبة (٠.٢٢) بقيمة(٤٦٩.٠١٣.١٩٨) أربعمائة وتسعة وستون مليار وثلاثة عشر مليون ومائة وثمانية وتسعون الف دينار، ثم عام ٢٠١٣ بنسبة(٠.١٢) بقيمة (٢٥٦.٨٢٣.٠٦٦) مائتان وستة وخمسون مليار وثمانمائة وثلاثة وعشرون مليون وستة وستون الف دينار، وفي عام ٢٠١٠ كانت النسبة(١٠.٣ %) بقيمة (٢١٥.٥٨٦.٢٥٨)مائتان وخمسة عشر مليار وخمسمائة وستة وثمانون مليون ومائتان وثمانية وخمسون الف دينار، واعتبارا من عام ٢٠١٤ انخفضت نسبة الصرف إلى (٠.٠٨) ثم إلى (٠.٠٧) عام ٢٠١٥ ، ثم إلى (٠.٠٣) عام ٢٠١٦.

جدول(٢)

نسبة الصرف السنوي لكل صناديق المبادرة الزراعية للمدة من عام ٢٠٠٨ لغاية عام ٢٠٢٠

ت	السنة	المبلغ المصروف لكل الصناديق(الف دينار)	نسبة الصرف إلى أجمالي المبلغ المصروف %
١	٢٠٠٨	٨٠٨٠٩٥٤٢	٤
٢	٢٠٠٩	١٤٢٢٥٣٤٤٧	٧
٣	٢٠١٠	٢١٥٥٨٦٢٥٨	١٠.٣
٤	٢٠١١	٥٠٦٨٠٠٥٧٠	٢٤.٤
٥	٢٠١٢	٤٦٩٠١٣١٩٨	٢٢.٦
٦	٢٠١٣	٢٥٦٨٢٣٠٦٦	١٢.٤
٧	٢٠١٤	١٦٩٩٥٦٩٣٦	٨
٨	٢٠١٥	١٤٥٣٢٣٥٢٤	٧
٩	٢٠١٦	٥٧٢٣٣٩٥٧	٣
١٠	٢٠١٧	_	٠
١١	٢٠١٨	١٤٨٧٢٣٩٨	٠.٠٧
١٢	٢٠١٩	١٠١٩٢٧٦٥	٠.٥
١٣	٢٠٢٠	٢١٤٦٤٩٨	٠.١
	٢٠٢١	—	٠
	الإجمالي	٢٠٧١٠١٢١٥٩	% ١٠٠

المصدر: إعداد الباحث استنادا الى بيانات جدول رقم١

شكل رقم ٢

نسبة الصرف السنوي لصناديق المبادرة الزراعية للمدة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢١

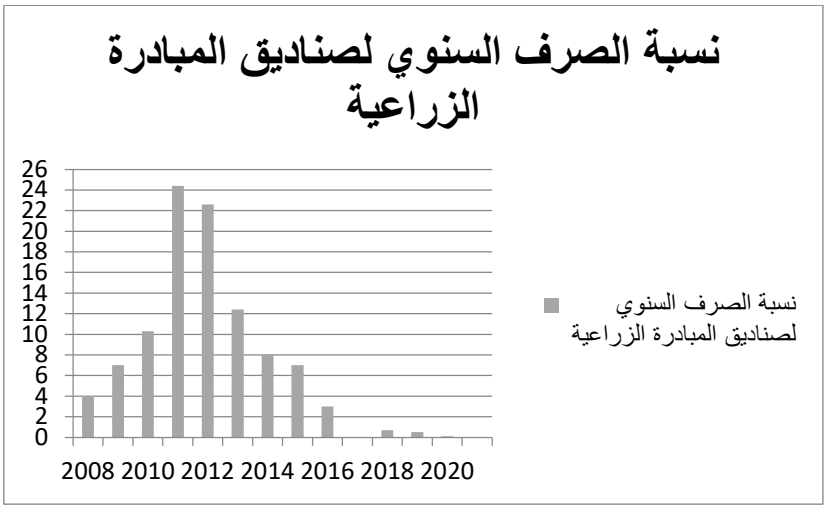

المصدر: اعداد الباحث بيانات جدول رقم٢

ما يلاحظ من الشكل ٢ أعلاه هو ان اثر المبادرة الزراعية من خلال القروض الممنوحة عن طريق صناديق المبادرة يختلف من سنة الى أخرى، اذ هناك مستوى عالي من التشتت بين اعلى قيمة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ واقل قيمة عام ٢٠٢٠ وهذا ينعكس على مدى مساهمة المبادرة الزراعية على انعاش النشاط الزراعي خلال الأعوام(٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) وتناقص اثرها خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ حتى القرار بإيقاف التخصيص في موازنة عام ٢٠١٦ واستمرار الصرف لتسديد القروض السابقة من المبالغ المسددة حتى عام ٢٠٢٠، وما ينبثق من الشكل رقم ٢ هو الحاجة إلى تخطيط مالي منسق بين وزارة الزراعة والمصرف الزراعي التعاوني لضمان استدامة التمويل حيث ان موضوع توفير التمويل للمزارعين لمواجهة التغيرات المناخية والتوسع في النشاط الزراعي المستدام لا يتحمل التقنين وتقطيع التمويل ،وكان الأفضل لو كان التوجه نحو خلق نمط تصاعدي في شمول أعداد

إضافية من المزارعين من خلال خلق حيز مالي لتمويل الصناديق المبادرة الزراعية من مبالغ الأقساط المسددة سنويا والتخصيص السنوي من الموازنات العامة.

٣.٣- مبادرة البنك المركزي العراقي

رغم اختلاف آلية الحصول على القرض الزراعي ضمن مبادرة البنك المركزي عن آلية الحصول على قروض صناديق المبادرة الزراعية . إلا أنها تتشابه في مجالات الإقراض الزراعي مثل (أنشاء وتشغيل أقفاص الأسماك العائمة، أنشاء وتشغيل حقول الدواجن، مجازر الدواجن ، مناحل العسل، شراء أبقار حلوب، تسمين العجول والحملان ، معامل التصنيع الزراعي، مخازن التمور، شراء السيارات الإنتاجية، وشراء الساحبات والحاصدات الزراعية ،إنشاء البيوت البلاستيكية، إنشاء مخازن التبريد الزراعي، زراعة محاصيل الحنطة والشعير والذرة والشلب والبطاطا ..الخ).

ويشير الجدول رقم (٣) إلى المبالغ المصروفة سنويا من قبل المصرف الزراعي التعاوني، ونسبة الصرف إلى أجمالي المبلغ المصروف والبالغ(٥٤.٩) مليار دينار ولشتى مجالات القطاع الزراعي ضمن مبادرة البنك المركزي للمدة من عام ٢٠١٦ لغاية ٢٠٢١ . واذا ما تم مقارنة أجمالي المبلغ المصروف ضمن مبادرة البنك المركزي خلال مدة الدراسة البالغة ستة سنوات بالمبلغ المخصص من المبادرة إلى المصرف الزراعي التعاوني والبالغة(١.٦٦٦)تريليون دينار تكون نسبة تنفيذ الصرف ٣٣% فقط من أجمالي المبادرة ، بعبارة أخرى ان الفرق بين المبلغ المخصص ضمن المبادرة والمبلغ المصروف من المبادرة يبلغ ما قيمته(١.١١٧)تريليون دينار يشكل فائض غير مستخدم للغرض الذي خصص لأجله.

جدول ٣

أجمالي المبالغ المصروفة والنسبة السنوية للصرف في مبادرة البنك المركزي عن طريق المصرف الزراعي التعاوني للمدة من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١ (الف دينار)

ت	السنة	المبلغ المصروف (الف دينار)	نسبة الصرف إلى أجمالي المبلغ المصروف %
١	٢٠١٦	١٤٦٦٠٠٠	٢.٧
٢	٢٠١٧	١٨٤٢٣٣٥٠	٣٣.٥
٣	٢٠١٨	٧٦١٧١٣١	١٣.٩
٤	٢٠١٩	٢٣٣٢٥٢٩٠	٤٢.٥
٥	٢٠٢٠	٣١٣٠٩٥٨	٥.٧
٦	٢٠٢١	٩٥٠٠٠٠	١.٧
٧	الإجمالي	٥٤٩١٢٧٢٩	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات المصرف الزراعي التعاوني

ويتبين من الشكل رقم ٣ ان العام ٢٠١٩ كان الأعلى من حيث نسبة الصرف السنوي بنسبة(٠.٤٢) اذ بلغ المبلغ المصروف خلال العام(٢٣.٣)مليار دينار مقارنة بإجمالي المبلغ المصروف ضمن مبادرة البنك المركزي بقيمة(٥٤.٩)مليار دينار، يليه العام ٢٠١٧ بنسبة صرف(٠.٣٣) بمبلغ (١٨.٤)مليار دينار ،ثم العام ٢٠١٨ بنسبة صرف(٠.١٣) بمبلغ (٧.٦)مليار دينار ثم العام ٢٠٢٠ بنسبة صرف (٠.٠٥) وبمبلغ(٣.١)مليار دينار وسجل العام ٢٠٢١ اقل نسبة صرف (٠.٠١) بمبلغ(٠.٩٥)مليار دينار ويلاحظ من الشكل ٣ النمط المتقلب في الصرف السنوي ضمن مبادة البنك المركزي رغم توفر التخصيص المالي .

شكل ٣

نسبة الصرف السنوي لمبادرة البنك المركزي عن طريق المصرف الزراعي التعاوني

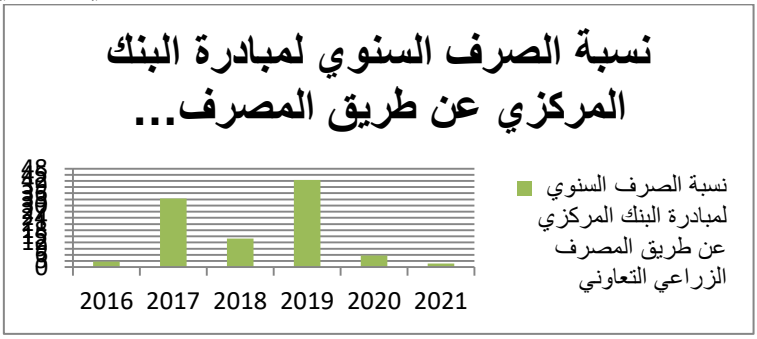

المصدر : إعداد الباحث استنادا إلى بيانات جدول رقم ٣

ويتضح من خلال الدراسة ان آلية التقديم الإلكترونية للحصول على قرض المبادرة لم تحقق الهدف في تسهيل إجراءات معاملة الإقراض بسبب ضعف التواصل مع المزارعين على العكس من المبادرة الزراعية السابقة ، اذا ان الشعب الزراعية التابعة لمديريات الزراعة في المحافظات لها دور كبير في عملية التواصل والتعريف بقروض المبادرة ، إضافة إلى عزوف المزارعين من التقديم على قروض مبادرة البنك المركزي بسبب وجود الفائدة البالغة(٤%) وتفضيلهم قروض صناديق المبادر الزراعية السابقة التي كانت بدون فائدة ، وبسبب الشعور بالمخاطر المناخية والاقتصادية بعدم إمكانيه التسديد والتعرض للمسائلة ، ولمعالجة هذه المشكلة كان بالإمكان دمج المبادرتين من خلال استغلال صناديق الإقراض التخصصية في مبادرة ٢٠٠٨ وإضافة صناديق أخرى تخدم النشاط الزراعي وتحقق هدف استدامة التمويل ومساعدة المزارعين على مواجهة التغييرات المناخية والأزمات البيئية والاقتصادية مع تكييف الألية الإلكترونية بما يلائم تبسيط إجراءات الحصول على القرض الزراعي ، والتنسيق مع وزارة الزراعة ودوائرها المختصة والمديريات الزراعية في المحافظات وفروع المصرف الزراعي على التثقيف المالي والإرشاد الزراعي بما يضمن تسديد أقساط القروض بعد النجاح في

تحقيق عائد مناسب من النجاح في العملية الإنتاجية للنشاط الزراعي وتحقيق مصلحة جميع الأطراف .

٤.٣- تحليل اتجاهات التمويل المصرف الزراعي التعاوني ودورها في القطاع الزراعي

تأسس المصرف الزراعي بموجب القانون رقم(٥٢) لعام ١٩٣٥ باسم المصرف الزراعي الصناعي لتمويل الأنشطة الزراعية والصناعية براس مال (١٥٠)الف دينار وباشر أعماله في ١٩٣٦/٤/١، وبموجب قانون رقم(١٨)لعام ١٩٤٠ تم شطر المصرف إلى مصرفين المصرف الزراعي والمصرف الصناعي، وفي عام ١٩٧٤ أصبحت تسميته المصرف الزراعي التعاوني كونه يمول الزراعة بصورة عامة والزراعة التعاونية الجماعية بصورة خاصة، وبموجب القرار رقم(٩) في عام ١٩٩٦ سمح للمصارف المتخصصة بمزاولة الصيرفة التجارية ومن ضمنها المصرف الزراعي التعاوني ، وشهد العام ٢٠٠٨ انطلاق المبادرة الزراعية وتوسع عمل المصرف من خلال زيادة أعداد فروع ومكاتب المصرف ووصلت إلى (٨١)فرع ومكتب في عموم العراق ،وفي عام ٢٠١٠ وبناء على توجيه وزارة المالية تم إيقاف أعمال الصيرفة التجارية و التوجيه بدعم القطاع الزراعي حصرا وإلغاء الفوائد المترتبة على قروض المصرف الزراعي من موارده الذاتية أسوة بقروض المبادرة الزراعية. وفي عام ٢٠١٤ تقرر إعادة عمل المصرف بالصيرفة التجارية الشاملة، وفي عام ٢٠١٥ انطلقت مبادرة البنك المركزي وهي متاحة أمام المقترضين بفائدة(٤%) ولمدة خمسة سنوات.

لكن بعد إيقاف تخصيصات المبادرة الزراعية لعام ٢٠٠٨ في الموازنة العامة لسنة ٢٠١٦ وبعد مرور ستة سنوات على انطلاق مبادرة البنك المركزي حصلت فجوة كبيرة في التمويل الزراعي وخاصة من العام ٢٠٢١ ويبين الجدول رقم(٤) المبالغ المصروفة والمسددة وأنواع القروض وعدد المعاملات خلال العام ٢٠٢١.

جدول ٤

المبالغ المصروفة والمسددة من ٢٠٢١/١/١ لغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ لكافة القروض المصرف الزراعي التعاوني

(الف دينار)

ت	نوع القرض	المبالغ المصروفة	المبالغ المسددة	عدد المعاملات
١	قروض إسكان – لغير الموطنين	١٥٤٩٩٩٩	٩٤٤٩١٥٤	١٩
٢	قروض إسكان – للموطنين رواتبهم	١٤٨٥٨٠٠٠	٢٤٠٩٢٥٥	٤٤٠
٣	قروض سيارات – لغير الموطنين	٥٥٠٠٠	٨٩٨٨	١
٤	قروض سيارات– للموطنين رواتبهم	٢٥٠٠٠	٠	١
٥	قروض الخير	١٢٥٨٥٠٠٠	٧٦٢٥	٦٢٢
٦	قروض السفر	٣٠٠٠	١٢٥٠	١
٧	القرض الموحد	٢٩٦٩٤٣٠	١٠٤٦٤٨٥١	٦٩
٨	القرض المعاشي– لغير الموطنين	١٠٦٤٦	١٢٠٠٠	١
٩	القرض المعاشي– للموطنين رواتبهم	٣١٦٠٠٨٣	١٩٥٠١٠٨	١٥١
١٠	المجموع	٣٥.٢١٦.١٥٨	٢٤.٣٠٣.٢٣١	١.٣٠٥

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات المصرف الزراعي التعاوني

ويتبين من الجدول ٤ ان قروض الإسكان للموطن رواتبهم في المصرف الزراعي التعاوني حصلت على الحصة الأكبر من تخصيصات المصرف لسنة ٢٠٢١ اذ بلغت المبالغ المصروفة(١٤.٨٥٨)مليار دينار وشملت (٤٤٠)أربعمائة وأربعون مستفيد، تليها من حيث المبالغ المصروفة قروض الخير بمبلغ(١٢.٥٨٥)مليار دينار وشملت (٦٢٢)ستمائة واثنان وعشرون مستفيد، علما تم إلغاء قرض الخير بموجب كتاب قسم الدفع الإلكتروني العدد ١٤٩٢٦ في ٢٠٢١/١٠/٢٥ (أعلام المصرف الزراعي)، ويليهما من حيث المبالغ المصروفة القروض المعاشية للموطن

رواتبهم(شخصية) بمبلغ (٣.١٦٠)مليار دينار وشملت (١٥١)مائة وواحد وخمسون مستفيد، ثم القرض الموحد بمبلغ مصروف قدره (٢.٩٦٩)مليار دينار وشمل (٦٩)تسعة وستون مستفيد.

لذلك يمكن ملاحظة ان نشاط المصرف الزراعي خلال العام ٢٠٢١ اتجه نحو الاستثمار في تمويل قروض الإسكان والقروض المعاشية(الشخصية) للموطن رواتبهم لموظفي المصرف والجهات الأخرى مثل منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية الموطنين رواتبهم لدى المصرف الزراعي ويعتبر نشاط تجاري للمصرف ،بسبب انحسار المبادرات الزراعية، وعليه يحتاج موضوع التمويل الزراعي إلى توجه استراتيجي وتخطيط منسق بين البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الزراعة للمحافظة والتحسين للصفة التخصصية للمصرف الزراعي وتحقيق الأهداف التي أنشئ المصرف من أجلها وهي:

١- دعم الاقتصاد الوطني من خلال القطاع الزراعي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

٢- الحفاظ على الريادة المصرفية التخصصية في المجال الزراعي.

٣- تمويل النشاط الزراعي بصورة عامة والزراعة الجماعية والتعاونية بصورة خاصة والعمل على أنمائها.

٤- تمويل العمل الزراعي بكل مجالاته (الزراعية ، والثروة الحيوانية، والبيئية وبحوث التطوير) وجميع المراحل من توفير المدخلات إلى العمليات التشغيلية حتى الحصاد والتسويق .

٥- المساهمة والشراكة مع الشركات الاستثمارية في مجال تطوير الزراعة أو تسويق وتصدير الإنتاج الزراعي والمشاريع التي تعتمد على المنتجات الزراعة كمواد أولية في عملها.

٦- المساهمة في خلق فرص عمل وتقليل البطالة والمساهمة في دعم صغار الفلاحيين والمرأة الريفية الذين عانوا من الظروف الأمنية والاقتصادي التي مر بها البلد بعد عام ٢٠٠٣

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- للبنك المركزي العراقي دور مهم في التوجه الاستراتيجي نحو التمويل الأخضر اذ يتمتع من خلال أشرافه على الأموال والائتمان والنظام المالي بوضع قوي لتطوير نماذج التمويل الأخضر وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية عند التمويل وعند توجيه المصارف الحكومية والتجارية والإسلامية والمؤسسات المصرفية والمالية الأخرى .

٢- يمكن لوزارة التخطيط ووزارة المالية تحفيز المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق التقاعد وشركات التامين والقطاعين العام والخاص ومؤسسات الأوقاف الدينية على الاستثمار في المشاريع الخضراء عن طريق منح التسهيلات الضريبية وتوفير نظم المعلومات والاتصالات حول المشاريع الخضراء لغرض المنافسة عليها.

٣- ساهمت المبادرة الزراعية عام ٢٠٠٨ عبر الصناديق المتخصصة بالإقراض الزراعي في تحسين النشاط الزراعي وتحقيق اثر إيجابي في الإنتاجية وتحسن معيشة المزارعين خاصتا في الأعوام(٢٠١٠ ،٢٠١١ ، ٢٠١٢،٢٠١٣).

٤- رافقت المبادرة الزراعية بعض السلبيات التي إدة إلى ضعفها وانحرافها عن الهدف الذي وجدة من أجله بسبب ذهاب الأموال إلى نشاطات غير زراعي والى جهات غير جديرة ائتمانيا، وتوقف التخصيص السنوي في الموازنة العامة .

٥- هناك اختلاف في آليات الإقراض الزراعي بين المبادرة الزراعية عام ٢٠٠٨ ومبادرة البنك المركزي عام ٢٠١٥ أدا إلى عزوف المزارعين عن قروض المصرف الزراعي التعاوني ، اذ كانت نسبة الصرف من مبادرة البنك المركزي خلال مدة الدراسة ٣٣% فقط.

٦- انحراف النشاط الإقراضي للمصرف الزراعي التعاوني عن اختصاصه الزراعي حصرا، وتوجهه إلى الإقراض التجاري(قروض الإسكان ،والقروض الشخصية) بنسبة كبيرة من نشاطه التمويلي .

٧- أن المبادرات غير كافية لمواجهة التغيرات المناخية، اذا لم تكن هناك خطة إنمائية للإقراض تراعي نسبة الفقر والكثافة السكانية والحاجة الفعلية للمزارعين المستحقين اذا شارة إحصائيات وزارة الزراعة إلى ان متوسط عدد المزارعين في العراق يبلغ (٤٤٤.٧٩٢) أربعمائة وأربعة وأربعون الف وسبعمائة واثنان وتسعون مزارعاً مسجل في شعب مديريات الزراعة ، وهذا العدد قليل اذا ما تم مقارنته في النسبة السكانية للريف بالعراق التي تبلغ (١٢.٤) مليون فردا بحسب المؤشرات السكانية لجهاز الإحصاء المركزي في وزارة التخطيط.

٨- الحاجة إلى تنسيق التمويل الزراعي ليشمل جميع حلقات سلسلة القيمة الزراعية من مرحلة ما قبل الزراعة إلى مرحلة ما بعد الحصاد ، النقل ،والتخزين، والتصنيع ،والتسويق، والتصدير، ومعالجة وتدوير مخلفات العملية الزراعية .

٩- بعد الإقراض هناك حاجة إلى مؤسسات إرشاد زراعي قريبة من المزارعين لتقديم المشورة عن قرب وتصويب الأخطاء قبل تأثيرها على الإنتاجية الزراعية اذ ان المزارعين قد لا يملكون المعرفة الكافية باخر المستجدات الزراعية في مجال المدخلات (بذور ،أسمدة ، مبيدات ، معدات) أو طرق مواجهة التغيرات المناخية وتقليل اثرها عليهم .

٢.٤- التوصيات

١- معالجة فجوة الاستثمارات العامة في البنية التحتية المادي وغير المادي عن طريق تخطيط ،وتخصيص، وتنفيذ ،مشاريع الاستثمار الأخضر في مجالات الطاقة المتجددة، إعادة التدوير ،إدارة المياه والصرف الصحي، الزراعة المستدامة، حماية البيئة والتنوع البيولوجي ، البحث والتطوير.

٢- اتخاذ القرارات الضرورية من قبل البنك المركزي في تطوير نماذج التمويل الأخضر والتوجيه الاستراتيجي للسياسة المالية والنقدية مثل السندات الخضراء وقيمتها ومدتها وتقييم المخاطر والتامين ، وتصويب النشاط الإقراضي للمصرف الزراعي التعاوني اتجاه الإقراض الزراعي حصرا.

٣- تحفيز المؤسسات المصرفية المختلفة والمؤسسات المالية غير المصرفية والقطاعين العام والخاص في الاستثمار في المشاريع الخضراء التي تساهم في مواجهة التغييرات البيئية وتقليل اثرها وتامين الأمن الغذائي للمجتمع وتعالج مشكلة الفقر وتوفر فرص العمل وتقلل من نسبة البطالة .

٤- الاستفادة من تجربة المبادرة الزراعية عن طريق تطوير وتأهيل صناديق الإقراض المتخصصة وتطوير آليات منح القروض بما يضمن تحقيق هدفة التنمية الزراعية المستدامة وتسهيل الإجراءات بما يناسب ويضمن وصول التمويل إلى المزارعين ذوي الجدارة الائتمانية وتنسيق الجهود طويلة الأمد معهم كونهم اللاعبين الرئيسيين في مواجهة التغييرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي.

٥- وضع خطة إنمائية شاملة تعتمد على بيانات رصينة حول نسبة الفقر والكثافة السكانية ودعم صغار المزارعين والمرأة الريفية لانهم اكثر الشرائح تأثر بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . والعمل على تحديث الإحصاءات الميدانية حول عدد المزارعين وتوزيعهم الجغرافي .

٦- الانتقال من التمويل الزراعي إلى التمويل الريفي الذي يشمل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في الريف مثل بناء الطرق والمخازن والمصانع والمدارس والمستشفيات وحتى تقديم الخدمات البلدية لتشجيع الهجرة من المدينة إلى الريف وتحسين الصحة العامة للمجتمع.

٧- التنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية ووزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية والحكومات المحلية والجهات الأخرى لبناء نظام معلومات واتصالات حول الإمكانات البشرية والمادية التي يمكن استثمارها في مجال الزراعة المستدامة والتمويل الأخضر من مختلف المصادر(المصادر الذاتية المحلية ،المصادر الدولية ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص).

المصادر

المصادر العربية

١- أياد كاظم عيدان البولاني، فاعلية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار " المبادرة الزراعية في العراق عام ٢٠٠٨ انموذجا " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠١٦ .

٢- علي شذر رسن الفوادي ، دور المصرف الزراعي التعاوني في تمويل القطاع الزراعي في العراق –دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠٢٢ .

٣- كنانة رشيد عبد الله، تقييم أداء السياسة الإقراضية للمصرف الزراعي العراقي التعاوني للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)،بحث دبلوم عالي، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠٢٢

٤- ايمن صالح ، التمويل الأخضر، سلسلة كتيبات تعريفية(العدد ٣٦)، صندوق النقد العربي ، ٢٠٢٢

المصادر الأجنبية

A- Reports:

1- Chiriac, D., B. Naran, and A. Falconer. "Examining the climate finance gap for small-scale agriculture." *Climate Policy Initiative and IFAD Rome* (2020).

2- Inger Andersen, Qu Dongyu ,and Achim Steiner" Repurposing agricultural support to transform food systems" THE FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS, UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME and UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME, ROME, 2021.

3- Robert B. Zoellick, " *Agriculture for Development*" The World Bank, Washington DC 20433,2008.

4- Sachs, Jeffrey, Naoyuki Yoshino, and Farhad Taghizadeh-Hesary. "Why is green finance important?." Asian Development Bank Institute ,No. 917 . (2019).

5- Xia Ying," Study on the Financial Support for Modern Agricultural Development in the People's Republic of China" Asian Development Bank, September 2015.

B-Books:

6- Gautam, Madhur, David Laborde, Abdullah Mamun, Will Martin, Valeria Piñeiro, Rob Vos. "Repurposing Agricultural Policies and Support." (2022).

7- International Finance Corporation. *Agricultural Lending: A How-To Guide*. World Bank, 2015.

8- Miller, Calvin, and Linda Jones. *Agricultural value chain finance*. FAO, 2010.

9- Tinsley, Elaine, and Natalia Agapitova. "Private Sector Solutions to Helping Smallholders Succeed." (2018).

C- Journal and Periodicals :

10- ALAM, Azhar, Sulistya RUSGIANTO, Maulidyah Indira HASMARINI, Alifian Muhammad FARHAN. "The Determinant of Shariah Financing in the Agricultural Sector: Evidence from Indonesia." *The Journal of Asian Finance, Economics and Business* 9.4 (2022): 287-298.

11- Amasuomo, Ebikapade, and Jim Baird. "The concept of waste and waste management." *J. Mgmt. & Sustainability* 6 (2016): 88.

12- Charles, Gincy, and Bijin Philip. "Green Finance: Recent Drifts, Confrontation and Prospect Opportunities for Sustainable Development in India." *Mukt Shabd Journal* 9.4 (2020): 1854-1865.

13- Fatona, Pius. "Renewable energy use and energy efficiency–a critical tool for sustainable development." *Sustainable growth and applications in renewable energy sources*. IntechOpen, 2011.
14- Kayani, Ashar Sultan, Muhammad Saqib Mushtaq, Muhammad Muddassir and Muhammad Abubakar Zia. "Impact of Agricultural loan on Agricultural Farm Productivity: Evidence from district Parachinar, Kurram agency, Pakistan." *Journal of Global Innovations in Agricultural and Social Sciences* 4.4 (2017): 156-159.
15- Kocturk, Osman Murat**,** Mustafa Tepeci, Selim Duramaz and Ayhan Yatbaz. "The use of agricultural loan: An analysis of farmers' bank selection decisions in Manisa, Turkey." *Journal of Food, Agriculture & Environment* 11.3&4 (2013): 764-768.

16- Mohd, Sharif, and Vijay Kumar Kaushal. "Green finance: a step towards sustainable development." *MUDRA: Journal of Finance and Accounting* 5.1 (2018): 59-74.
17- Mumtaz, Muhammad Zubair, and Zachary Alexander Smith. "Green finance for sustainable development in Pakistan." *IPRI Journal* 19.2 (2019): 1-34.
18- Narayanan, Hariharan. "Green finance–an open door in future for the universe." (2021).
19- Naseem, Sana, Mubashar Hussain, and Talhat Munir. "Environmental protection for biological conservation: A Review." *interactions* 5 (2016): 7.
20- Ojo-Fafore, Elizabeth Motunrayo, Clinton Aigbavboa, Wellington Thwala, Pretty Remaru. "Green finance for sustainable global growth: costs and benefits of green buildings compared with conventional buildings." *Research Anthology on Environmental and Societal Well-Being Considerations in Buildings and Architecture*. IGI Global, 2021. 373-393.

21- Stojanovic, Dragica, and Biljana Ilic. "Green financing in the function of risk management environment and sustainable economic growth." *Economic and Social Development: Book of Proceedings* (2018): 69-76.
22- Sorgho, Raissa, Carlos A. Montenegro Quiñonez, Valérie R. Louis, Volker Winkler, Peter Dambach, Rainer Sauerborn, and Olaf Horstick. "Climate change policies in 16 west african countries: A systematic review of adaptation with a focus on agriculture, food security, and nutrition." *International journal of environmental research and public health* 17.23 (2020):
23- Strielkowski, Wadim, Elena Volkova , Luidmila Pushkareva and Dalia Streimikiene. "Innovative policies for energy efficiency and the use of renewables in households." *Energies* 12.7 (2019): 1392.
24- Sachidananda, Madhu, D. Patrick Webb, and Shahin Rahimifard. "A concept of water usage efficiency to support water reduction in manufacturing industry." *Sustainability* 8.12 (2016): 1222.

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمـــي الدولـــي

السنوي (الثانـــي)

القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر

وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق النهوض الاقتصادي

بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

المحور السادس

دور البنك المركزي في إصلاح القطاع المصرفي

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
١	العنوان	دور البنك المركزي في اصلاح القطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١)	١-٢٨
	الباحث	● أ.د.توفيق عباس عبد عون/جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد	
٢	العنوان	فاعلية الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي في تعزيز مؤشرات السلامة المصرفية بعد عام ٢٠٠٤	٢٩- ٦٢
	الباحث	● م.م.أنور رشيد خليل/ جامعة الأنبار/كلية الادراة والاقتصاد ● أ.د.أحمد حسين بتال/جامعة الأنبار/كلية الادراة والاقتصاد	
٣	العنوان	دراسة تحليلية لأرباح البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١	٦٣-١٠٨
	الباحث	● أ.د.فلاح حسن ثويني/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد	
٤	العنوان	تحليل العلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار المصرفي للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٢١	١٠٩-١٤٦
	الباحث	● أ.د.أحمد حسين بتال/جامعة الأنبار/ كلية الادراة والاقتصاد ● م.د.عبد الرزاق ابراهيم شبيب/كلية المعارف الجامعة ● م.د.فيصل غازي فيصل /كلية جنات العراق	
٥	العنوان	المخاطر المحيطة بالسياسة النقدية في العراق والتصحيح المطلوب	١٤٧- ١٤٠
	الباحث	● م.د.رعد حمود عبد لاحسين / المعهد التقني –كوفة – جامعة الفرات الاوسط	

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
٦	العنوان	دور البنك المركزي العراقي في عملية الاصلاح المصرفي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠	١٧١-١٩٨
	الباحث	● م.م.قاسم عبد الستارعبد الرحمن/ رئاسة جامعة الأنبار ● م.م.محمد رافع صبار/ جامعة الأنبار /كلية الادارة والاقتصاد ● م.م.عمر طه ياسين/كلية الهدى الجامعة	
٧	العنوان	دور البنك المركزي العراقي في النهوض بالقطاع المصرفي (الإصلاح المصرفي) للمده (٢٠٠٣-٢٠٢٠)	١٩٩-٢١٦
	الباحث	● عمر أحمد خلف/البنك المركزي العراقي	

دور البنك المركزي في اصلاح القطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١)

The Role of the Central Bank in Reforming the Banking Sector in Iraq for the period (2019-2021)

أ.د. توفيق عباس عبدعون المسعودي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يعد اصلاح القطاع المصرفي كجزء من النظام المالي للاقتصاد من المتطلبات الاساسية لتعبئة الادخارات، وتوفير الاموال اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق آلية التدفق الدوري للأموال في قطاعات الاقتصاد المختلفة .

ويرتبط الاصلاح المصرفي بمجموعة من العمليات والاجراءات الهادفة لتعميق القوى السوقية ذات الصلة بعدة متغيرات منها تحديد اسعار الفائدة وتخصيص الائتمان، فضلاً عن تحقيق الوساطة المالية للنهوض بكفاءة الجهاز المصرفي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١-٢٨

ان الاصلاح المصرفي بهذا المفهوم يتضمن تحقيق عدة اهداف كتحسين الاداء، واعادة الهيكلة المصرفية، واجراء تعديلات شاملة في كافة القوانين والتشريعات والاطر التنظيمية المرتبطة بالجهاز المصرفي، فضلاً عن زيادة حجم القروض والايداعات والتركيز على الارتقاء بالخدمات المصرفية الكفيلة بتعميق الاثار الايجابية على المستويات القطاعية المختلفة وبشكل يتفاعل مع المستجدات العلمية للتكنولوجيا الحديثة . ويعاني القطاع المصرفي في العراق من عدة تحديات كمحدودية رأس المال للمصارف الخاصة رغم دورها المتميز لتمويل النشاط الخاص مقارنة بالمصارف الحكومية .

كما ان القطاع المصرفي يتسم بالنمطية التي تعرقل النمو في هذا القطاع حيث لازال يعاني من عدم مواكبة التطورات المصرفية اللازمة للتحول الى المصارف الالكترونية او عدم تبني الانظمة المصرفية الحديثة .

لذلك يتطلب الامر بتحرير القطاع المالي من القيود والعراقيل وزيادة حدة المنافسة بين المصارف والحد من ظاهرة هروب رؤوس الاموال وتطوير المؤشرات المصرفية وفقاً للمعايير العالمية المعتمدة .

الكلمات المفتاحية : النظام المالي ، الوساطة المالية ، الاصلاح المصرفي ، الهيكلية المصرفية، المؤشرات المصرفية .

Abstract

Reforming the banking sector as part of the financial system of the economy is one of the basic requirements for mobilizing savings, providing the necessary funds for the process of economic development and thus achieving the mechanism of the periodic flow of funds in the various sectors of the economy . Banking reform is linked to a set of processes and measures aimed at deepening market forces related to several variables, including setting interest rates and allocating credit, as well as

achieving financial intermediation to improve the efficiency of the banking system and achieve economic stability.
Banking reform in this concept includes achieving several goals such as improving performance, banking restructuring, and making comprehensive amendments in all laws, legislation and regulatory frameworks related to the banking system, as well as increasing the volume of loans and deposits and focusing on upgrading banking services that ensure the deepening of the positive effects at the various sectoral levels in an interactive manner. With the scientific developments of modern technology.
The banking sector in Iraq suffers from several challenges, such as the limited capital of private banks, despite their distinguished role in financing private activity compared to government banks.
The banking sector is also characterized by stereotyping that hinders growth in this sector, as it still suffers from not keeping pace with the banking developments necessary to switch to electronic banks or not to adopt modern banking systems.
Therefore, it is necessary to liberate the financial sector from restrictions and obstacles, increase the intensity of competition between banks, reduce the phenomenon of capital flight and develop banking indicators in accordance with the approved international standards.
Keywords: the financial system, financial intermediation, banking reform, banking structure, banking indicators.

المقدمة

تؤكد العديد من الدراسات على اهمية النظام المالي من خلال الوساطة المالية في جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الانتاجية وتقييم المشروعات والحد من المخاطر وتسهيل عملية التبادل .

ويواجه القطاع المصرفي في البلدان النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة عقبات كبيرة تتمثل بما يسمى بسياسات الكبح المالي التي تتمثل بالتدخل الحكومي

في الانظمة المالية لبلدانها ، ومنها احتكار ملكية المؤسسات المالية، او تحديد اسعار الفائدة ، او توجيه الائتمان حيث كان الهدف منها دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ولكن ما نتج عنها ضعف الجهاز المصرفي وعدم تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار وتدهور النمو الاقتصادي، ولذلك كان لزاماً على البنك المركزي ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بتبني سياسات التحرير المالي لتطوير الانظمة المالية والمصرفية من خلال اتاحة الفرصة للجهاز المصرفي لان يأخذ دوره في النمو الاقتصادي كاستخدام سياسة العمق المالي في تحسين الاستثمارات الانتاجية عن طريق زيادة عدد المؤسسات المالية وتوسيع حجم الخدمات المالية من خلال المؤسسات المالية على اختلافها .

ومن جانب آخر فان خلق بيئة تشريعية وقانونية ملائمة تضمن الاستخدام الامثل للموارد المالية بكفاءة عالية لتعزيز سلامة القطاع المالي وزيادة درجة المنافسة بين المصارف واستيعاب ادوات التكنولوجيا الحديثة المتطورة في العمل المصرفي يمكن ان يساهم هو الاخر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- المشكلة :

ان اصلاح القطاع المصرفي في العراق يواجه تحديات كبيرة كأن تكون مالية او نقدية وتتمثل بعدم وجود سوق نقدية ومالية متطورة ، او سياسات الاحتياطي النقدي القانوني او سعر اعادة الخصم، او الخلل في الجوانب المالية المرتبطة بإصلاح الموازنة العامة او هيكلية عناصرها، مما يتطلب ضرورة ان يأخذ البنك المركزي دوره المباشر في عملية الاصلاح .

٢.١- الفرضية :

ان اصلاح القطاع المصرفي في العراق سوف يفضي بنتائج ايجابية على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية عند الاخذ بنظر الاعتبار المعايير الدولية ذات الصلة بمقررات لجنة بازل والمؤسسات النقدية والمالية الدولية .

٣.١- الهدف :

١- التعرف على الطابع الاقتصادي للإصلاح المصرفي والنتائج المترتبة عنه .

٢- تحليل واقع المؤشرات المصرفية في العراق ومسار تطورها .

٣- التعرف على الآليات والاستراتيجيات والمبادرات التي قدمها البنك المركزي لإصلاح واقع الجهاز المصرفي في العراق .

٤- تقديم توصيات تدعم الاصلاح المصرفي وتحد من العقبات والعراقيل التي تعترض تطبيقه .

٤.١- الاهمية :

إن لإصلاح القطاع المصرفي في العراق دوراً بارزاً في تحقيق عملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل فضلاً عن اهميته في تعميق دورة الدخل والانتاج

٥.١- الهيكلية :

المحور الاول : مفهوم الاصلاح المصرفي ومراحله

المحور الثاني : تحليل واقع الجهاز المصرفي وبعض مؤشراته في العراق

المحور الثالث : بعض اجراءات البنك المركزي في اصلاح القطاع المصرفي في العراق .

٢- المبحث الثاني/الجانب النظري

١.٢- المحور الاول : مفهوم الاصلاح المصرفي ومراحله

لجأت العديد من البلدان الى ان تتبنى سياسات الاصلاح المصرفي من خلال تحسين اداء المصارف من اجل تحقيق التخصيص الامثل للموارد وتوزيعها ، مما ينعكس بآثار ايجابية على الاجل الطويل ويمكن تناول هذه الفقرة على النحو الآتي .

١.١.٢- مفهوم الاصلاح المصرفي :. يعرف الاصلاح المعرفي بانه العملية التي تؤدي الى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف انواعها واشكالها وبالتالي تطوير عمل المصارف والتكييف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية مما يتطلب عملية تقييم لمجمل الإجراءات حتى يتم الحكم عليها واعطائها الوصف الحقيقي .(عمار بوصاق،٢٠١٥،ص٥٩)

ويعرف ايضاً بانه (مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتسم بزيادة الاقراض والايداع وتحسين الخدمات المصرفية ، مما ينعكس ايجاباً على كافة القطاعات الاقتصادية والوطنية . ويمكن تعريفه ايضاً بانه مجموعة الاجراءات المصرفية التي ينتج منها تعبير حقيقي في اسلوب ونمط النشاط المصرفي حتى يصبح اكثر فاعلية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في خدمة التنمية وبشكل ينسجم مع التطورات الاقتصادية العالمية (م. مناف مرزه نعمة،٢٠١٧،ص٤٥٧-٤٥٨). ويعرفه اخرون بانه الاجراءات التي تتناول زيادة دور قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة وتخصيص الائتمان من خلال الغاء القيود على اسعار الفائدة (الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدنية (وتركها لقوى العرض الطلب على الاستثمار) والحد من توجيه الائتمان نحو قطاعات معنية او تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني والسماح بدخول المصارف الاجنبية (نبراس مخلف جاسم،٢٠٢١،ص١٩٠).

ويتبين من خلال ما سبق ان الاصلاح المصرفي يتطلب توفير البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع الخاص فعند توفر تلك البيئة فضلاً من الشفافية والمسواة ورغبة الافراد في التعامل المصرفي فان المصارف هي الاداة الرئيسية في انجاز اهداف التنمية التي تتطلب تعاون كافة الجهات لتحقيق اهدافها وانجازها على نحو أمثل وبالتالي ينشأ نظام مالي كفوء يكون قادراً على زيادة الموارد المالية وتحقيق معدلات نمو عالية مستمرة .

٢.١.٢ – اهداف الاصلاح المصرفي : (ابتسام علي حسين،٢٠١٩،ص٢٦٣)، (وعد المشهداني،٢٠٠٨،https://www.ahewar.org) ، (منصاف مرزه نعمة، ٢٠١٧،ص٤٥٧–٤٥٨)، (طارق مجذوب ابراهيم،٢٠٢٠، ص٦).

١_ تعبئة المدخرات المحلية وتحقيق الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين .

٢_ زيادة فاعلية الاسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية بالشكل الذي يجعلها قادرة على فتح مصادر اقتراض من اجنبية وخلق فرص عمل استثمارية جديدة

٣_ ايجاد انظمة مالية مصرفية سليمة وتنافسية في سبيل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي .

٤_ اعادة هيكلية المصارف والانتقال من المصرف المتخصص الى المصرف الشامل الذي يقوم بتقديم اثر الخدمات المصرفية والتوزيع القطاعي للنمو .

٥_ استخدام التقنية المصرفية الحديثة (اجهزة كومبيوتر واجهزة ربط صراف الي – البطاقة المصرفية الحديثة – تطوير انظمة المعلوماتية) .

٦_ تحقيق التوازن في العملية التنافسية بين كل من القطاع المصرفي العام والخاص وفسح المجال للقطاع الخاص حيث يعد ذلك ذا اهمية في انجاز برنامج الاصلاح الاقتصادي وبشكل يعمل على التغيير الشامل للسياسات الاقتصادية على نحو يتضمن الانجاز الامثل لتعبئة الموارد الاقتصادية والاجتماعية .

٧_ تمكين اقتصاديات الدولة التي تبني منهج الاصلاح الاقتصادي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال مواجهة الصدمات الخارجية للأسواق المالية والنقدية وبالتالي الحد من اثر هذه الصدمات على القطاعات الاقتصادية الاخرى .

٨_ تحديث انظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية من اجل تسهيل المدفوعات وتشجيع تطوير اسواق الاوراق المالية وقدرتها في مجال ادارة السياسة النقدية .

٣.١.٢- مراحل الاصلاح المصرفي (طارق مجذوب ابراهيم، ٢٠٢٠، ص٧)

١) المرحلة الاولى : اعادة هيكلية المصارف العامة :ـ ان الامر يتطلب في هذه المرحلة التخلي عن فكرة المصارف التقليدية نحو المصرف الشامل الذي يؤلف بين العمليات المصرفية والخدمات المالية والاستثمارية بشكل يتناسب مع التطور الحديث للقطاع المصرفي العالمي .

٢) المرحلة الثانية :ـ تحقيق الاستقلالية للبنك المركزي من اجل تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على معدلات نمو عالية مستمرة حيث توفر الحرية للبنك المركزي في صياغة اهدافه بعيداً عن التدخل السياسي من قبل الحكومة .

٣) المرحلة الثالثة : وتتضمن هذه المرحلة ضرورة التخلص من سياسة الكبح المالي من خلال تفادي القيود النقدية او المالية التي تحد من قوى السوق كالتحديد الاداري لأسعار الفائدة الدائنة والمدية تحت المستوى الذي يحدد قانون العرض والطلب او فرض ضريبة مرتفعة على القطاع المصرفي او رفع الاحتياطي الاجباري على البنوك التجارية او الزام المؤسسات المالية بشراء الاوراق المالية بعائد منخفض او فرض قيود على توقعات رأس المال (عاطف وليم اندراوس،٢٠٠٥،ص٨٥)

٤) المرحلة الرابعة :. الاندماج والدمج المصرفي : الاندماج المصرفي هو اتفاق يؤدي الى اتحاد بنكين او اكثر وذوبانهما ارادياً في كيان مصرفي واحد بحيث ينشأ عن الكيان الجديد فعالية اكبر على تحقيق اهداف لم يكن بالإمكان تحقيقها قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد .

اما الدمج المصرفي فهو العملية التي تؤدي الى الاستحواذ على بنك او اكثر بواسطة مؤسسة مصرفية اخرى ، ويتخلى البنك المندمج (البنك الاصغر) عن ترخيصة وتضاف اصوله الى البنك الدامج ويحدث الدمج بصورة طبيعية بعد ان يتوصل البنكين الى اتفاق على عملية الدمج ويشترط التصويت على هذا المقترح من قبل مجلس ادارة البنكين كما يمكن التصويت على العملية من خلال المساهمين فيها . (بعلي حسني مبارك،٢٠١١-٢٠١٢، ص١٢٠-١٢١)

٣- المبحث الثالث/ تحليل واقع الجهاز المصرفي وبعض مؤشراته في العراق

٢.٣- هيكل الجهاز المصرفي العراقي عام ٢٠٢١

بلغ عدد المصارف العاملة (٧٤) مصرف هي (٧) مصارف حكومية تضم (٣مصارف مختصة + ٣مصارف تجارية + مصرف اسلامي) اما المصارف الخاصة فهي (٦٧) منها ((٢٥) مصرف تجاري مالي + (٢٨) مصرف اسلامي محلي + (١٤) مصرفاً اجنبياً وتضمنت المصارف الاجنبية ((٢) مصرف اسلامي + (١٢) مصرفاً تجارياً) وبلغت نسبة المصارف الخاصة (٩٠.٥%) ، في حين كانت نسبة المصارف الحكومية (٩.٥%) كما يتبين من المخطط (١) ادناه . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٢١، ص٢٦) .

مخطط (١)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام (٢٠٢١)

المصارف التجارية (٣) مصرف	المصارف المتخصصة (٣) مصرف	المصارف الاسلامية (١) مصرف	المصارف الاجنبية (١٢) مصرف	المصارف المحلية الاسلامية (٢٨) مصرف	المصارف الخاصة المحلية (٢٥) مصرف	المصارف الاجنبية الاسلامية (٢) مصرف
المصارف الحكومية (٧) مصرف			المصارف الخاصة (٦٧) مصرف			
الجهاز المصرفي (٧٤) مصرف						

المصدر : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢١، ص٢٦

٣.٣- موجودات القطاع المصرفي العراقي :

جدول (١)

موجودات القطاع المصرفي العراقي

(معدل النمو، نسب مئوية، ترليون دينار)

ت	الفقرة / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
١	موجودات القطاع المصرفي (ترليون دينار)	١٣٣	١٣٨.٥	١٥٩.٥
	معدل النمو	—	٤.١	١٥.١
٢	نسب موجودات المصارف الحكومية (%)	٧٨.٧	٧٧.٥	٧٨.٦
٣	موجودات المصارف الخاصة (%)	٢١.٣	٢٢.٥	٢١.٤

المصادر : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢٠، ص٢٨-٢٩

البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢١ ، ص٢٨

ملاحظة : استخرجت معدلات النمو من قبل الباحث .

من خلال الجدول (١) ارتفعت نسبة التغير السنوي لموجودات القطاع المصرفي من (٤.١%) الى (١٥.١%) بين عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ على التوالي حيث تزايدت موجودات المصارف الحكومية من (٧٧.٥%) عام ٢٠٢٠ الى (٧٨.٦%) عام ٢٠٢١، وذلك نتيجة اللجوء الى الاقتراض الداخلي لتقليص فجوة عجز الموازنة بموجب قانون الاقتراض للبنك المركزي سنة (٢٠٢٠) ، فضلاً عن تزايد الموجودات الاجنبية ويلاحظ بأن مستوى تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف حسب مؤشر (هير فندل – هير شمان) [1] بلغ (١٩٢٠.٠) قياسًا بالقيمة المعيارية العالمية البالغة

---

[1] يقيس مؤشر هير فندال – هيرشمان مجموع حصة كل مصرف من اجمالي موجودات القطاع المصرفي بأكمله، ويستخدم لقياس نسبة التركز السوقي، وكمعيار لتقييم مؤشرات التركز الاخرى وتستخدم الصيغة الاتية لقياسه

$HHI = \sum_{1=1SI}^{n} 2$

SI = الحصة السوقية للمصرف I

N = العدد الاجمالي للمصارف

وتتراوح قيمته بين (٠ – ١٠٠٠٠) ، فاذا كانت القيمة اقل من ١٠٠٠٠ فهي عدم وجود تركزات (منافسة تامة) ، واذا كانت القيمة بين (١٠٠٠ – ١٨٠٠) تشير الى تركزات معتدلة (منافسة احتكارية) ، واذا كانت القيمة اكبر من ١٨٠٠ فيشير لتركزات مرتفعة (احتكار تام) المصدر : احمد حسين بتال ، فيصل غازي فيصل الدليمي، ٢٠١٨، ص٣٢١ .

(١٨٠٠) ، ويعني انخفاض هذه النسبة زيادة المنافسة بين المصارف وتقديم خدمات مالية جديدة .

٤.٣- موجودات المصارف التجارية والاسلامية :

جدول (٢)

موجودات المصارف التجارية والاسلامية

نسب مئوية

ت	الفقرة / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
١	موجودات المصارف التجارية (%)	٩٢.٦	٩٢.١	٩١.٤
٢	موجودات المصارف الاسلامية (%)	٧.٤	٧.٩	٨.٦

المصادر : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢٠، ص٢٩

البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢١ ، ص٢٨

يلاحظ من خلال الجدول (٢) تزايد الفارق بين موجودات كلا النوعين من المصارف نتيجة الطابع التاريخي الذي نشأت فيه المصارف التجارية قياساً بالمصارف الاسلامية .

٥.٣- ودائع القطاع المصرفي :

جدول (٣)

ودائع القطاع المصرفي ونسبتها الى الاجمالي

(معدل النمو، نسب مئوية، ترليون دينار)

ت	الفقرة / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
١	ودائع القطاع المصرفي (ترليون دينار)	٨٢	٨٥	٩٦
	معدل النمو (%)	—	٣.٦	١٢.٩
٢	ودائع المصارف الحكومية من الاجمالي (%)	٦٣	٥٨	٥٥
٣	ودائع المصارف الخاصة من الاجمالي (%)	٣٧	٤٢	٤٥

المصادر : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢٠، ص٣٠-٣١

البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢١ ، ص٢٩

يتبين من خلال الجدول (٣) تزايد ودائع القطاع المصرفي ونسبة تغير سنوي بلغت (١٢.٩%) عام ٢٠٢١، بعد ان كانت (٣.٦%) عام ٢٠٢٠، نتيجة تزايد ودائع القطاع العام ، اما ارتفاع مساهمة الودائع الحكومية قياساً بمساهمة الودائع الخاصة من الاجمالي فيعود لثقة الافراد في التعامل معها علاوة على زيادة حجم رؤوس الاموال الموظفة لديها ويلحظ بان مستوى التركز لاكبر خمسة مصارف بموجب مؤشر (هير فندل – هير شمان) السابق ذكره بلغ (٣٣٨٠.٠) عام ٢٠٢١ وهذا اكبر من مستوى التركز البالغ (١٨٠٠) .

٦.٣- ودائع المصارف التجارية والاسلامية :

جدول (٤)

ودائع المصارف التجارية والاسلامية نسب مئوية

ت	الفقرة / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
١	ودائع المصارف التجارية الى الاجمالي (%)	٩٧	٩٦.٧٩	٩٦.٤١
٢	ودائع المصارف الاسلامية الى الاجمالي (%)	٣.٤٣	٣.٢١	٣.٥٩

المصادر : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢٠، ص٣٢

البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢١ ، ص٣١

يلاحظ من الجدول (٤) انخفاض نسبة مساهمة ودائع المصارف الاسلامية بإجمالي الودائع من (٣.٢١%) الى (٣.٥٩%) لعامي ٢٠٢١،٢٠٢٠ على التوالي ، وذلك لحداثة المصارف الاسلامية قياساً بالمصارف التجارية والتي هيمنت ودائعها على المجموع الكلي للودائع حيث بلغت النسبة (٩٦.٤١%) عام ٢٠٢١ . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٢١، ص٣١)

٧.٣- رأس مال القطاع المصرفي :

جدول (٥)

رأس المال للقطاع المصرفي ونسبة مساهمة المصارف الحكومية الخاصة

(معدل النمو، نسب مئوية، ترليون دينار)

ت	الفقرة / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
١	رأس المال الاجمالي (ترليون دينار)	١٥.٥	١٦.٩	١٧.٨
	معدلات النمو	—	%٩	%٥.٣
٢	رأس المال للمصارف الحكومية (%)	٢٢.٥٩	٢٥.٣٩	٢٥.١٧
٣	رأس المال للمصارف الخاصة (%)	٧٧.٤١	٧٤.٦١	٧٤.٨٣

المصادر : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢٠، ص٣٥
البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢١ ، ص٣٣
استخرجت معدلات النمو من قبل الباحث .

يلاحظ من الجدول (٥) ان نسبة مساهمة المصارف الخاصة تزايدت بنسب كبيرة قياساً بالمصارف الحكومية نتيجة تزايدها ، فضلاً عن التقيد بالنسبة المحددة لرأس المال البالغة (٢٥٠) مليار دينار (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١، ص٣٣)، ولم تتجاوز كفاية رأس المال للمصارف العراقية في احسن حالاتها بنسبة (٦.٧%) قياسًا بالقيمة المعيارية وفق مقررات لجنة بازل والبالغة (١٢%) .

٨.٣- رأس المال للمصارف التجارية والاسلامية :

جدول (٦)

نسب رأس المال للمصارف التجارية والاسلامية الى الاجمالي نسب مئوية

ت	الفقرة / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
١	نسبة مساهمة رأس المال للمصارف التجارية من الاجمالي (%)	٦٤.٩٣	٦٤.٢٤	٦٢.٠٩
٢	نسبة مساهمة رأس المال للمصارف الاسلامية من الاجمالي (%)	٣٥.٠٧	٣٥.٧٦	٣٧.٩١

المصادر : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢٠، ص٣٦
البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢١ ، ص٣٤

يلاحظ من الجدول (٦) تزايد نسبة رأس المال للمصارف التجارية بالإجمالي قياساً بمساهمة المصارف الاسلامية نتيجة تزايد نسبة المصارف التجارية في الهيكلية العامة للجهاز المصرفي كما يتبين في المخطط (١) سابقاً .

٩.٣- الائتمان المصرفي :

جدول (٧)

تطور الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية

(معدل النمو، نسب مئوية، ترليون دينار)

ت	الفقرة / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
١	الائتمان الكلي (ترليون دينار)	٦٧.٣٢	٧٥.٢٦	٨٠.٦٢
	نسبة التغير	ـــــ	١١.٨	٧.١
٢	الائتمان النقدي	٤٢.٠٥	٤٩.٨١	٥٢.٩٧
	نسبة التغير	ـــــ	١٨.٥	٦.٤
٣	المساهمة النسبية	٦٢.٥	٦٦.٢	٦٥.٧
٤	الائتمان التعهدي	٢٥.٢٦	٢٥.٤٥	٢٧.٦٤
	نسبة التغير	ـــــ	٠.٧	٨.٦
٥	المساهمة النسبية	٣٧.٥	٣٣.٨	٣٤.٣

المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢١ ، ص٣٦

يلاحظ من الجدول (٧) تزايد نسبة مساهمة الائتمان النقدي بإجمالي الائتمان من (٦٢.٥ ، ٦٦.٢ ، ٦٥.٧ %) للسنوات ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠، ٢٠٢١ قياساً بالائتمان التعهدي . ويعود تزايد الائتمان الى زيادة حجم ودائع القطاع المصرفي كما يتبين من الجدول (٣) ، فضلاً عن السياسة النقدية التوسعية المنتهجة من قبل البنك المركزي التي تمثلت بانخفاضات مستمرة بأسعار الفائدة، ويعتمد قرار منح الائتمان على حساب القيمة الحالية لأقساط تسديد القرض والفوائد مصححة باحتمال الفشل مضروباً بنسبة عدم التسديد المحتملة والنتيجة هي القيمة الحالية المتوقعة لتدفقات القرض ثم

طرح تكاليف التمويل بقيمتها الحالية ايضاً . والنتيجة هي صافي القيمة الحالية للائتمان (احمد مريعي العلي، ٢٠١٨، ص١١) .

١٠.٣- السيولة والتمويل المستقر المتاح

جدول (٨)

نسبة تغطية السيولة والتمويل المستقر المتاح نسب مئوية

ت	الفقرة / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
١	نسبة تغطية السيولة	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
٢	نسبة التمويل المستقر المتاح	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصادر : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢٠، ص٦٥
البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، ٢٠٢١ ، ص٦٤

حسب مقررات لجنة بازل فعلى المصارف ان تحتفظ بموجودات سائلة عالية الجودة لمجابهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (٣٠) يوم، اما التمويل المستقر المتاح فيعرف على انه اداة رقابية يتم من خلالها قياس مستوى السيولة سنوياً وبالتالي فان المصارف حققت الحد الادنى لهذه المؤشرات وبنسبة (١٠٠%) رغم تزايدها عن النسبة المطلوبة حسب الاشهر . (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١،ص٦٤)

وتعني السيولة قدرة المصارف على تلبية التزاماتها بشكل فوري وهي سرعة تحويل الاصول الى نقد سائل. ويعود ارتفاع نسبة تغطية السيولة الى ارتفاع مؤشر الاصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل والذي بلغ (٥٦.٢%) للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١)، فضلاً عن تزايد نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول والذي بلغ (٤٧.% ، ٤٧.٢%) لكل من المصارف الحكومية والخاصة لعام ٢٠٢١، وتعد هذه النسبة مرتفعة قياساً ببلدان اخرى مثل لبنان التي تشكل اقل نسبة وهي (١١.٦%) ، وبحسب مقررات لجنة بازل فان الاصول السائلة الى اجمالي الاصول تتراوح بين (١٠ – ٣٠%) . (البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠٢١، ص١٠)

١١.٣- الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي :

جدول (٩)

الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي لكل (١٠٠) الف من السكان

السنة	عدد السكان (الف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
٢٠١٩	٣٩.٣٠٠	٨٨٨	٤٤.٢٥	٢.٢٥
٢٠٢٠	٤٠.١٥٠	٨٩١	٤٥.٠٦	٢.٢١
٢٠٢١	٤١.١٩٠	٩٠٥	٤٥.١٥	٢.٢

المصدر : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢١، ص١٤٥

لقد كان التزايد في عدد فروع المصارف قليلاً قياساً بمعدل نمو السكان ورغم ذلك تزايدت الكثافة المصرفية من (٤٥.٠٦) الى (٤٥.١٥) لعامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١، على التوالي نتيجة تزايد عدد فروع المصارف خلال تلك المدة ، ولازالت الكثافة المصرفية دون المستوى المطلوب والبالغة مصرف واحد لكل (١٠.٠٠٠) من السكان حيث

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد فروع المصارف}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠٠٠ \text{ شخص}$$

اما مؤشر الانتشار المصرفي فيوضح مدى انتشار الخدمات المصرفية وكفاءة الوساطة المالية والقدرة على تعبئة الودائع وبالتالي امتصاص الفائض للتخفيف من حدة الموجات التضخمية (مناف مرزة نعمة، ٢٠١٧، ص٤٦٦) .

١٢.٣- العمق المالي :

جدول (١٠)

العمق المالي للقطاع المصرفي في العراق

ت	الفقرة / السنة	٢٠١٩	٢٠٢٠
١	الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية	٢٧٧.٩	١٩٨.٨
٢	عرض النقد بالمعنى الواسع	١٠٣.٤	١١٩.٩
٣	المساهمة النسبية (العمق المالي)	%٣٧.٢	%٦٠.٣

المصدر : البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠، الموقع الآتي
https://cbi.iq:

تزايد العمق المالي من (٣٧.٢%) عام ٢٠١٩ الى (٦٠.٣%) عام ٢٠٢٠ ولازالت هذه النسبة منخفضة قياساً ببلدان اخرى فقد بلغت على صعيد المتوسط العالمي (١٢١%)، الدول متوسطة الدخل (١٣١%) العالم، (١٢٦%)، الجزائر (٨١%)، السعودية (٢٥%)، البلدان العربية (٨٨.٥%)، سويسرا (١٩٢.٦%)، الصين (٢٠٨.٣%) (احمد ابريهي العلي، ٢٠١٨، ص٤)

١٣.٣- المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق .

يتكون المؤشر التجميعي من الآتي :

١_ مؤشر القطاع المصرفي : ويتكون من (١٠) مؤشرات فرعية وقد انخفض مؤشر الاستقرار المصرفي من (٠.٢٨٩) الى (٠.٢٥٣) لعامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ على التوالي، نتيجة انخفاض مؤشر جودة الاصول ومؤشر الربحية من (٠.١٥٠) ، (٠.١٣٩) لعام ٢٠٢٠ الى (٠.١٢٨ – ٠.١١٩) لعام ٢٠٢١ على التوالي ولم يؤثر ذلك على مؤشر الاستقرار المالي الذي ارتفع من (٠.٥٨٦) الى (٠.٦٥٦) لعامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ على التوالي .

٢_ مؤشر الاقتصاد الكلي : يتكون من (٤) مؤشرات فرعية وقد ارتفع من (٠.١٥٥) عام ٢٠٢٠ الى (٠.٢٢٥) عام ٢٠٢١ ساهم في تزايد مؤشر الاستقرار المالي، وكان ذلك نتيجة تزايد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاحتياطيات الاجنبية / الناتج المحلي الاجمالي .

٣_ مؤشر سوق رأس المال : يتكون من مؤشرين رئيسين هما : مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، ومؤشر نسبة القيمة السوقية للأسهم الى الناتج المحلي الاجمالي وقد ارتفع من (٠.٠٨٠) عام ٢٠٢٠ الى (٠.٠٩٩) عام ٢٠٢١، مما اثر في سوق الاستقرار المالي .

٤_ مؤشر الدورة المالية : ويتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي علماً ان الوزن

النسبي لهذا المؤشر كان مخفضاً للدورة المالية وبنسبة (٨%) وبالتالي ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي .
(البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١، ص١٠٢-١٠٦)

١٤.٣- بعض اجراءات البنك المركزي في اصلاح القطاع المصرفي في العراق

١.١٤.٣- اعادة هيكلة المصارف :

تشمل خطة اعادة هيكلة المصارف على خطة اعادة الهيكلة التشغيلية وخطة اعادة الهيكلة المالية وتشمل خطة اعادة الهيكلة التشغيلية على الآتي :

١_ اعادة النظر بجدول اسعار العمليات المصرفية لتتوافق مع اسعار السوق السائدة على النحو الذي لا يقلل من حدة المنافسة بين مكونات الجهاز المصرفي .

٢_ ان تنأى المصارف الحكومية عن تقديم الخدمات غير المصرفية قدر الامكان كرواتب المتقاعدين واعانات الرعاية الاجتماعية .

٣_ اعتماد معيار لقياس كفاءة الاداء للعاملين ومدى تناسب الخدمات المقدمة من قبلهم مع كلف الاستخدام .

٤_ الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية ومراجعة الحسابات وحوكمة الشركات والحيطة وتوفر خدمات مالية اساسية .

٥_ ضرورة ان يتم استثمار موارد المصرفين (الرافدين والرشيد) في الاصول الآمنة وتجنب العمليات المعرضة للمخاطر .

اما الخطة الثانية فهي خطة اعادة الهيكلة المالية والمقصود بها احداث توازن بين رأس مال المصرف ومديونيته حيث تتمثل المديونية بـ (ودائع الزبائن + الحسابات الجارية + حسابات وايداعات المصارف الاخرى لدى المصرف + السندات المصدرة من المصرف) والهدف من ذلك هو الامتثال للحد الادنى من كفاية رأس المال ومتطلبات الحيطة (أ.م.د وحيدة جبر المنشد، ٢٠١٩، ص١١١-١١٥) وتتكون اعادة الهيكلة المالية من عدة خطوات هي :

أ- تسوية الخصوم الاجنبية وابراء الذمة منها .

ب_ تقييم الخصوم والاصول الاخرى .

ج_ التصديق من قبل المراقبين الدوليين .

د_ اعادة الرسملة .

هـ _ خطة اعادة الهيكلة التشغيلية والمؤسسية .

أما على صعيد البنية التحتية المالية للجهاز المصرفي فقد حدثت تطورات وعلى مستوى المحاور الاتية: (البنك المركزي العراقي،٢٠١٧،ص٦٧-٨٠)

١_ تطور البيئة التشريعية للجهاز المصرفي : ان الهدف من البنية التحتية تحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومن خلال عدة قوانين كقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ ثم التعديلات الملحقة عليه بقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٧، وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، قانون مكافحة غسيل الاموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، قانون المصارف الاسلامية، التعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ . ومن اهم التعديلات على قانون رقم (٨٢) هي زيادة رأس المال للبنك المركزي العراقي الى (ترليون دينار) ، وتعديل المادة (٢٧) بإدارة الاحتياطي الرسمي من النقد الاجنبي من حيث اجازة البنك المركزي لعقد الصفقات على الاصول الاجنبية للدولة وفقاً لأفضل الممارسات واهداف السياسة النقدية، كما فرضت المادة (٢٩) على المصارف وضع احتياطي على شكل ارصدة نقدية لدى البنك المركزي وفي حالة عجز المصرف للاحتفاظ بالحد الادنى يخضع لغرامة لحين تغطية العجز .

اما قانون المصارف ففيه العديد من المواد القانونية لدعم الاستقرار المالي ومنها الفقرة (٤) من المادة (٣) التي منع بموجبها استخدام كلمة مصرف او مشتقات الكلمة، اما المادة (٤) فهي لتنظيم عملية منح التراخيص لتأسيس المصارف او فروع المصارف الاجنبية، اما المادة (١٦) فقد حددت كفاية رأس المال بنسبة (١٢%) .

كما صدرت التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٧ التي تخص قواعد العناية الواجبة للعملاء والمؤسسات المالية وبحسب المادة (٢) من تعليمات القواعد التنظيمية وهي (عدم جواز التعامل بالحسابات مجهولة الهوية او الرقمية وتحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي، وفهم الغرض وطبيعته لنشوء العلاقة مع العميل واستخدام نظم الية لمراقبة العلاقة مع العميل بصورة مستمرة الى اخره من الاجراءات والقوانين الاخرى)

٢_ خطة انقاذ المصارف : حيث جاء فيها انه يجوز للبنك المركزي ان يفرض عقوبات ادارية ومالية على المصرف على ان لا تتجاوز (٥%) من مجموع رأس المال، وفي حالة عدم قدرة المصرف على الايفاء بالتزامه او انخفاض النسبة عن (٥%) يحق للبنك المركزي تعين وصي على المصرف بحسب المادة (٥٩) من قانون المصارف لغرض اعادة تأهيل المصرف .

٣_ تطور نظام المدفوعات العراقي : اتخذ البنك المركزي عدة اجراءات لغرض تطوير القطاع المصرفي منها :

_ اجراء تقييم لمدى امتثال نظام المدفوعات العراقي للمعايير الدولية وبالتعاون من البنك الدولي وبشكل ينسجم مع مبادئ البنى التحتية لأسواق المال (PM.FIS) والبالغة (٢٤) معيار .

_ بعد توطين الرواتب من قبل البنك المركزي تم تعميم المشروع على باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية.

٤_ انظمة الدفع الالكتروني والتسويات : وهي ترتكز على عدد من الانظمة لغرض التسويات المالية بين زبائن المصارف والجهاز المصرفي ومنها نظام التسوية الاجمالية (RTGS) ونظام المقاصة الالكترونية (C–ACH) بشقيه الصكوك الالكترونية واوامر الدفع .

٥_ التركز في انظمة الدفع والتسوية : نتيجة التعامل بالصكوك الالكترونية فقد شهد نظام المقاصة الالكترونية ارتفاعاً في حجم تعاملاته حيث بلغ حجم التعامل فيه

(٢٣.٥) ترليون دينار عام ٢٠١٧، وتم التركز في ثلاثة مصارف حكومية وبلغ مجموعها (٢١.٨) ترليون دينار وبنسبة (٨٢%) من اجمالي التعاملات في الصكوك الالكترونية وذلك نتيجة انتشار فروع هذه المصارف في انحاء العراق حيث الثقة متوفرة فيها من قبل الزبائن كونها حكومية .

٦_ المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي ومنها قسم تبادل المعلومات الائتمانية الذي تم انشاؤه عام ١٩٩٢، حيث يتم تجميع الالتزامات المالية عند زبائن المصارف ويتم منحهم تسهيلات ائتمانية وقروض ولا يتم منح اي ائتمان نقدي او تعهدي الا بعد الحصول على المعلومات الائتمانية عنه من قبل القسم، وتحول القسم الى نظام متطور هو (CBS) الذي يقدم المعلومات الائتمانية للمصارف عن الزبائن من حيث التزاماتهم ومدى مقدرتهم في التسديد والضمانات المقدمة .

٢.١٤.٣- الشمول المالي :

كانت هنالك العديد من المبادرات المرتبطة بالشمول المالي منذ عام ٢٠١٥ الهدف منها تحريك النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو والاستقرار المالي وتوفير فرص العمل كالمبادرات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكانت على النحو الآتي : (البنك المركزي العراقي،٢٠٢١،ص٤-٥)

١_ بلغ اجمالي المشاريع التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي الاكثر من (١) ترليون دينار بحدود (٢٥) سلفة وبمبلغ اجمالي ٢٠٦,٩٦٣,٧٠٠,٠٠٠ دينار .

٢_ اجمالي مبالغ المشاريع المتوسطة التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي والتي لا يتجاوز مبلغها عن (١) ترليون دينار وبمبلغ ٥٨,٠٨٦,٧٣٦,٨٠٠ دينار بحدود (٩٤) سلفة توزعت في محافظات وقطاعات مختلفة .

٣_ اجمالي مبالغ المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي الاقل من (١) ترليون دينار بلغت ٦٤٠،٢٦٣،٢٠٠،٧٩ دينار بحدود (٦٥) سلفة توزعت في محافظات وقطاعات مختلفة .

٤_ اجمالي المبالغ التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي الـ (١) ترليون دينار في القطاع السكني بلغت ١٨٥،٠٠٠،٣٥٠,٠٠٠ دينار بعدد (١٢٢) سلفة .

٥_ اجمالي المبالغ التي تم تمويلها ضمن مبادرة البنك المركزي الـ (١) ترليون دينار لمشاريع الصرافات الالية بمبلغ ٦٥٧,٠٠٠,٠٠٠ دينار بعدد (١) سلفة .

٦_ اجمالي القروض الميسرة الممنوحة ٤٥,٦٤٠,٦١٠,٠٠٠ دينار بعدد (١٠١) سلفة ومن المبادرات الاخرى شراء اجهزة (ATM) وكان الهدف منها فتح الحسابات المصرفية لإتمام المعاملة وبالتالي تزايد البطاقات الالكترونية المصدرة وتوسيع حجم التعامل الرقمي، وكان الهدف من هذه المشاريع توطين رواتب موظفي الدولة حيث بلغ اجمالي عدد الموظفين الموطنة رواتبهم (٩٩٣٥٤٠) ، (١٨٦١١٢٩) ، (٣٩٨٥٦٠٨) موظف للسنوات ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١ على التوالي ، والهدف منها تخفيض تكاليف الخدمات المالية لأقصى حد ممكن وبالتالي تعزيز الشمول المالي داخل البلد، ولغرض انجاز هذا الهدف فقد انتشرت خدمات الصراف الآلي والتي لازالت نسبتها منخفضة قياساً بدول معينة ففي الكويت بلغت نسبة (٧٨.٥٦%) ، وفي قطر (٣٠.٥٦%) ، والامارات (٥٢.٤٩%) ، والاردن (٣٠.٥٦%) ، والمغرب (٢٨.٦١%) ، والجزائر (٨.٩%) والعراق (٥.٣٥%) (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٢١، ص١٤٢–١٤٨) وقد اتخذ البنك المركزي عدة خطوات لتعزيز وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع بما فيها المهمشة وبشكل شفاف وعادل وبتكاليف قليلة منها : (البنك المركزي العراقي،٢٠٢٠،ص٦٦–٦٧)

أ_ اضافة لجان فرعية جديدة تتفرع عن اللجنة العليا للشمول المالي منها :

- لجنة حماية المستهلك المالي ويتم من خلالها وضع الاطر القانونية والضوابط الكفيلة بقيام المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بتعزيز الافصاح والشفافية للخدمات المالية المقدمة .

- لجنة الخدمات المالية الرقمية : والهدف منها تنفيذ خطة العمل المعدة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، فضلاً عن الخطط التي تعزز انتشار ادوات الدفع الالكتروني .

ب_ البدء في اعداد وتنفيذ المسوحات الخاصة بالطلب على الخدمات وبالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الالمانية للتنمية الدولية (GIZ) .

ج_ الانضمام الى منظمة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) من خلال العضوية للمساهمة في اعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي .

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات :

١- يتعلق الاصلاح المصرفي بإجراء تعديلات جذرية وجوهرية شاملة في القوانين والمؤسسات التشريعية والسياسات على اختلافها وبالتالي تطوير عمل المصارف والهدف منها تعميق دور الوساطة المالية وتحقيق المنافسة الدولية من خلال الاسواق المالية الكفوءة واستخدام التقنية المصرفية الحديثة وتحقيق التوازن من الناحية التنافسية وفيح المجال للقطاع الخاص في ممارسة دوره الاقتصادي وانجاز برنامج الاصلاح .

٢- ان موجودات المصارف الحكومية قد تزايدت من (٧٧.٥%) عام ٢٠٢٠ الى (٧٨.٦%) عام ٢٠٢١ قياساً بالمصارف الخاصة حيث تراوحت النسبة بين (٢٢.٥%) ، (٢١.٤%) بين عامي ٢٠٢١،٢٠٢٠ على التوالي .

٣- ان ودائع المصارف الحكومية تراوحت بين (٥٨%, ٥٥%) لسنتي ٢٠٢١،٢٠٢٠ على التوالي قياسا بنسبة (٤٢%، ٤٥%) للمصارف الخاصة نتيجة لثقة الافراد في التعامل مع المصارف الحكومية .

٤- ان رأس المال للمصارف الخاصة قد تراوح بين (٧٤,٦١%، ٧٤.٨٣%) بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ قياسا بنسبة (٢٥.٣٩%، ٢٥.١٧%) للمصارف الحكومية وبالتالي فان معظمها وبنسبة (٧٧%) يعود للمصارف الخاصة الا ان مساهمتها في

الائتمان لا تتعدى (١٧%) مقابل (٨٣%) للمصارف الحكومية نتيجة الاتجاه التحفظي للمصارف الخاصة في منح الائتمان، فضلاً عن التركز الائتماني الهائل الذي يفوق النسبة القانونية المحددة بأربعة اضعاف رأس المال .

٥- بلغت نسبة المساهمة للائتمان النقدي (٦٦.٢%، ٦٥.٧%) لعامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ من الائتمان الاجمالي قياسا بنسبة (٣٣.٨% ، ٣٤.٣%) للائتمان التعهدي الذي تشكل فيه المصارف الحكومية نسبة (٨٦%) من اجمالي الائتمان التعهدي مما يتطلب الامر توفير الدعم والارضية المناسبة للمصارف الخاصة من خلال الضمانات والتشريعات المناسبة .

٦- تزايد العمق المالي من (٣٧.٢%) عام ٢٠١٩ الى (٦٠.٣%) عام ٢٠٢٠ ولازالت هذه النسبة منخفضة قياساً ببلدان اخرى فقد بلغت على صعيد المتوسط العالمي (١٢١%)، الدول متوسطة الدخل (١٣١%) العالم، (١٢٦%)، الجزائر (٨١%)، السعودية (٢٥%)، البلدان العربية (٨٨.٥%)، سويسرا (١٩٢.٦%)، الصين (٢٠٨.٣%) مما يدل على ان العمق المالي غير قادر على بناء قطاع مالي متين وقادر على مواجهة الصدمات .

٧- ان التحفظ المالي انعكس على معدلات السيولة للمصارف الخاصة البالغة (٩٤%) وهي تزيد بقدر ضعفين عن النسبة المعيارية (٣٠%) مما يدل على وجود موارد مالية فائضة لم تستخدم بشكل امثل .

٨- تزايدت الكثافة المصرفية من (٤٥.٠٦) الى (٤٥.١٥) لعامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١، على التوالي نتيجة تزايد عدد فروع المصارف خلال تلك المدة ، ولازالت الكثافة المصرفية دون المستوى المطلوب والبالغة مصرف واحد لكل (١٠.٠٠٠) من السكان

٩- اتخذ البنك المركزي عدة خطوات او مبادرات الهدف منها تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي وتوسيع حجم التعامل الرقمي ومن امثلتها المبادرات المتعلقة بإعادة النظر بهيكلية كل من مصرف الرشيد والرافدين وخطة انقاذ

المصارف وتطوير انظمة الدفع الالكتروني والتسويات والتركز في هذه الانظمة فضلاً عن تطوير المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي كقسم تبادل المعلومات الائتمانية فضلا عن تعزيز الشمول المالي كتوطين الرواتب وتطوير خدمات الصراف الالي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

٢.٤- التوصيات :

١- التوجه نحو التحرير المالي خاصة بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع وعلى الاقتراض وبشكل تدريجي خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الفارق بين الفائدة الدائنة والمدينة حيث نجد ان اسعار الفائدة على الودائع الثابتة وودائع التوفير هي (١-٧%) ، (١٠-١٥%) على الائتمان بهامش (٨%) في حين يكون الهامش في منطقة الشرق الاوسط (٥%) .

٢-تفعيل دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة مشكلة التضخم وذلك لضمان اسعار فائدة موجبة وحقيقية تشكل حافزاً لتفعيل عمل النظام المصرفي .

٣- ضرورة تحديث نظام المدفوعات المصرفية من خلال نظام الكتروني يعتمد استخدام المقاصة الالكترونية لتسوية المدفوعات .

٤_ ضرورة تطوير المصارف الاختصاصية لتفعيل دورها في النشاط الانتاجي وفق الاولويات في الموازنة العامة وبالتالي تعميق دور المؤشرات المصرفية في تحقيق عملية التنمية .

٥_ ضرورة زيادة العمق المالي من خلال تعزيز المساهمة النسبية لعرض النقد بالمعنى الواسع في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بتشجيع الافراد على التعامل الواسع بالودائع خاصة الودائع الجارية والحكومية وغرس الثقة لديهم.

٦_ تفعيل دور السياستين النقدية والمالية في توفير البيئة المناسبة للعمل المصرفي من خلال الادوات النقدية والمالية المناسبة مع ضرورة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي لضمان اقتصاد مستقر يضمن تدفق العملات الاجنبية كغطاء للعملة

المصادر :

أولاً : التقارير والنشرات السنوية :

١- البنك المركزي العراقي، الخطة الاستراتيجية (٢٠٢١- ٢٠٢٣)، التقرير السنوي لعام (٢٠٢١) .

٢- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧ .

٣- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠ .

٤- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢١ .

٥- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠ .

٦- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٢١ .

ثانياً : الرسائل والاطاريح :

١- بوصاق، عمار، تطور القطاع المصرفي الجزائري واثره على النمو الاقتصادي، دراسة وصفية تحليلية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣) ، مذكرة شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية (مالية ونقود)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٥ .

٢- مبارك، بعلي حسني، امكنيات رفع كفاءة اداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة مكملة لشهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع ادارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢ .

ثالثاً : الدوريات :

١- ابراهيم، طارق مجذوب، بنك السودان المركزي، سياسات الاصلاح المصرفي في السودان واثرها في تطوير اداء الجهاز المصرفي، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد ١١، ٢٠٢٠ .

٢- بتال ، الدليمي ، احمد حسين، فيصل غازي فيصل، استعمال مؤشر هيرفندال – هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١١، ٢٠١٦، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ٤ ، العدد ٤٤، ج١، ٢٠١٨

٣- جاسم، الجبوري، نبراس مخلف، وفاء حسين سلمان، التحرر المصرفي واثره في جذب الزبائن، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد١٦، العدد٥٧، ٢٠٢١ .

٤- حسين، ابتسام علي، سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٥٨، ٢٠١٩ .

٥- المنشد، وحيدة جبر، اعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد، المبررات الاقتصادية وخطوات التنفيذ، مجلة الدنانير، العدد ١٦، ٢٠١٩ .

٦- نعمة، مناف مرزه، الاصلاحات المصرفية واثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد – كلية شط العرب – الجامعة الاهلية، ٢٠١٧.

رابعاً : الكتب :

١- اندراوس، عاطف وليم، السياسة المالية واسواق الاوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٥ .

خامساً : المواقع الالكترونية :

١- احمد ابريهي العلي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، كانون الثاني، ٢٠١٨، على الموقع الالكتروني : https://cpi.iq

٢- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠، انظر الموقع الآتي : https://cbi.iq وعد المشهداني، الاصلاح المالي والمصرفي في العراق، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٣٣، ٢٠٠٨، الموقع الاتي على شبكة الانترنت https://www.ahewar.org

فاعلية الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي في تعزيز مؤشرات السلامة المصرفية بعد عام ٢٠٠٤

The Effectiveness of the Supervisory Control of the Central Bank of Iraq in Enhancing Banking Safety Indicators After 2004

م.م انور رشيد خلي ا.د. احمد حسين بتال

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل تجربة البنك المركزي العراقي في الاشراف والرقابة المصرفية، ولمعرفة مدى إلتزام المصارف عينة الدراسة بالقوانين واللوائح والتوجيهات الخاصة بنظم وقوانين العمل المصرفي بصورة عامة بشكل يساعد على حماية اموال المساهمين والمودعين وقدرتها على مواجهة مشاكل الفشل المالي في الايفاء بالالتزاماتها، فضلاً عن التعرف على ابرز نقاط الخلل والضعف في في مؤشرات السلامة المصرفية والعمل على تحليل بعض المؤشرات التي يكون للاشراف المصرفي دوراً في مراقبتها بما يضمن تحقيق الاصلاح المصرفي وتعزيز السلامة المالية للقطاع المصرفي.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
عدد الصفحات ٢٩-٦٢

وقد توصل البحث الى جملة استنتاجات اهمها ان الرقابة الاشرافية التي ينتهجها البنك المركزي على القطاع المصرفي لها دوراً في تحقيق السلامة المصرفية بما يعزز من قدرة الجهاز المصرفي مواجهة الازمات المالية والمصرفية بشكل لا يؤثر على اموال المساهمين والمودعين وبما لا يلحق الضرر بفئة المتعاملين مع المصرف، كما اوصى البحث بتشديد الرقابة على القطاع المصرفي وفرض اجراءات عقابية على المصارف التي لا تلتزم بتوجيهات البنك المركزي من اجل تعزيز مكانة القطاع المصرفي وبناء الثقة بينه وبين الجمهور بما يضمن زيادة مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاشراف المصرفي ، البنك المركزي العراقي ، السلامة المالية ، القطاع المصرفي

ABSTRACT

The research aims to analyze the experience of the Central Bank of Iraq in banking supervision and control, and to know the extent of the commitment of the study sample banks to the laws, regulations and directives related to banking systems and laws in general in a way that helps protect the funds of shareholders and depositors and their ability to face the problems of financial failure in fulfilling their obligations, as well as identifying the The most prominent defects and weaknesses in the banking safety indicators and work to analyze some indicators that banking supervision has a role in monitoring in order to ensure the achievement of banking reform and enhance the financial soundness of the banking sector. The research reached a number of conclusions, the most important of which is that the supervisory control pursued by the Central Bank on the banking sector has a role in achieving banking safety in a way that enhances the ability of the banking system to confront financial and banking crises in a way that does not affect the funds of shareholders and depositors and in a manner that does not harm the category of clients with the bank. The research also recommended tightening supervision over the banking sector and

imposing punitive measures on banks that do not adhere to the directives of the Central Bank in order to enhance the status of the banking sector and build confidence between it and the public in a way that ensures an increase in its contribution to financing economic development.

Keywords: banking supervision, the Central Bank of Iraq, financial safety, the banking sector.

المقدمة

لقد عرفت الرقابة الاشرافية الخاصة بالمصارف تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى انتشار ظاهرة العولمة المالية ، اذ شهد العالم تزايدا في الأزمات المالية وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى وقد أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الأزمات المصرفية كانت العنصر المشترك في معظم الأزمات المالية وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان، بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر المصارف وحدوث الأزمات اذ أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم رقابية فاعلة على المصارف لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلاؤم مع التطورات العالمية وبالنظر إلى الأزمات المصرفية التي عرفها القطاع المصرفي العالمي وتزايد حجم المديونية العالمية إضافة إلى إفلاس العديد من المصارف فقد تم بالتأكد على دور الرقابة والاشراف المصرفي للبنك المركزي اذ ان تدل تجارب بعض الدول التي مارست تجربة التحرير المالي اذ أن التحرير المالي ينبغي أن يقترن برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنبا لأي ممارسات مصرفية غير سليمة ، لذلك أن بعض الدول تعرضت لنتائج سلبية للتحرير المالي والمتمثلة في الزيادات الحادة في معدلات الفائدة وافلاس المؤسسات المالية ، والتي كان ينقصه الرقابة والاشراف المصرفي الفعال ومن هنا تزايد التركيز على تحسين وتعزيز الإشراف والرقابة المصرفية للبنك المركزي على المصارف في البلدان النامية حتى في ظل تحرير الجهاز المصرفي ، ويستهدف الاشراف والرقابة المصرفية للبنك المركزي تخفيض مخاطر الفشل النظامي والمتمثلة في خشية أن يؤثر مصرف معين في ثقة

الأفراد بالمصارف الأخرى وهو ما يؤدى إلى إقبال واسع من جانب الأفراد على سحب ودائعهم وقد يترتب عليه انهيار النظام المصرفي ككل ولتجنب الاختلالات الناشئة عن الأزمات المالية وذلك عن طريق الكشف عن مشاكل الإدارة المصرفية ومشاكل المحافظ المصرفية قبل أن يحدث التعثر وإجبار المصارف على اتخاذ التدابير التصحيحية الملائمة

١-المبحث الاول : (منهجية البحث)

١ .١- اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في دور الإجراءات الرقابية التي يحاول البنك المركزي العراقي في تنفيذها لدعم الاقتصاد الوطني وكذلك البحث والتقصي والتحري لمعرفة مدى التزام المصارف المعنية بالقوانين واللوائح والتوجيهات الخاصة بنظم وطرق العمل المصرفي بصورة عامة كما ان وظيفة الاشراف الرقابي الذي يقوم بها البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار.

١ .٢- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في توضيح دور البنك المركزي العراقي في تطبيق مؤشرات السلامة المالية تبعا للمعايير المطلوبة دوليا ومدى التزام المصارف بهذا القوانين والتعليمات ، ولاسيما في ظل الادوار الحديثة التي أوكلت له بعد الازمات والصدمات تعرضت لها الاقتصادات عالمياً ، والتي تمثلت في تشريع قوانين جديدة تنظيمية ورقابية من شأنها تحقيق السلامة المالية لحماية القطاع المصرفي من الصدمات والازمات المالية وتداعياتها.

١ .٣-اهداف البحث

نسعى في هذا البحث تحقيق هدافين وهما :

١. ابراز اهمية تطبيق قواعد الرقابة الاشرافية المصرفية للحد من حدوث الازمات المصرفية .

٢. توضيح دور البنك المركزي العراقي في دعم وتعزيز اطر الرقابة والاشراف المصرفي لمنع انهيار او حدوث تعثر في اي مصرف اذا ان عند حدوث اي انهيار او تعثر سينعكس على سلامة القطاع المصرفي ككل.

١ .٤- فرضية البحث

أن استخدام الرقابة الاشرافية من قبل البنك المركزي العراقي يؤدي الى الكشف المبكر عن المخاطر المصرفية التي تتعرض اليه المصارف وهذا يساعد على تحديد السياسات الوقائية والسياسات العلاجية لمواجهة تلك المخاطر.

١ .٥-حدود البحث

الحدود المكانية: هو العراق ، البحث في القطاع المالي وتحديدا في القطاع المصرفي في الاقتصاد العراقي .

الحدود الزمانية : من ٢٠٠٩ لغاية ٢٠٢١ .

١ .٦-منهجية البحث

إن منهج البحث العلمي الذي استخدم في هذه البحث هو المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية لتقيم السياسات الاحترازية للبنك المركزي العراقي ، وكذلك الاسلوب التحليلي الحديث من خلال قياس العلاقة بين متغيرات البحث .

١ .٧- هيكلية البحث

يتضمن البحث اربعة مباحث:

تناول المبحث الاول منهجية البحث المبحث الثاني : تناول الاطار النظري للبحث وكان بعنوان(التاصيل النظري للرقابة الاشرافية والبيئة التشريعة والتنظيمة لرقابة البنك المركزي العراقي) فيما تناول المبحث الثالث : (قنوات تأثير الرقابة الاشرافية على مؤشرات السلامة المصرفية في العراق للمدة ٢٠٠٩-٢٠٢١) وتناول المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٢- المبحث الثاني: التأصيل النظري للرقابة الاشرافية والبيئة التشريعة والتنظيمة لرقابة البنك المركزي العراقي

٢ .١-الرقابة الاشرافية

يمثل الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي نقطة الانطلاق نحو ايجاد قطاع مصرفي رصين، اذ ان الاجراءات والتعليمات والقوانين التي يصر البنك المركزي على تنفيذها بمنتهى الدقة، وان كانت لحماية حقوق المودعين والمساهمين بالدرجة الاساس، الا انها تصب في مصلحة المصرف في النهاية، اذ انها تسعى الى تحسين اداء المصار ف التجارية وتحصينها ضد الوقوع في الاخطاء الفادحة ، كما انها تسهم في بناء قطاع مصرفي رصين ومستقر و امن يسهم في تحقيق الرفاهية والتوظيف الامثل للموارد الاقتصادية .

٢ .٢-مفهوم الرقابة الاشرافية على القطاع المصرفي

أن القطاع المالي السليم يحتوى على عدد من المصارف التي تكون قادرة على توظيف اصولها والتزامتها والمعاملات المصرفية التي تقوم بها بكفاءة عالية وتتمتع بكفاية راس المال ، وأن من اهم التحديات التي تواجة الجهات المشرفة او المسؤلة على القطاع المالي والمصرفي هي مواجهة التطورات والتغيرات التي تحدث في البيئة المصرفية وايضاً القدرة على صياغة قواعد الرقابة المصرفية التي تتلام او تكون لها القدرة على مواجة متطلبات الواقع الجديد في الصناعة المصرفية **(حماد،٢٠٠١: ٩٥)** ، لذلك فأن الرقابة الاشرافية المصرفية هي مجموعة من الاجراءات الوقائية العلاجية التي تصيغها او تقدمها البنوك المركزية يكون الهدف منها تجنب الاختلالات التي تنشاء من الازمات المالية وذلك من خلال الكشف قبل حدوث التعثر وكذلك الزام المصارف بالقيام بالاجراءات التصحيحة اللازمة وذلك لمنع تعرض النظام المالي لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤدي الى انهيار الثقة بالقطاع المصرفي واقبال المودعين على سحب ودائعهم وبالتالي ممكن ان يتعرض النظام المصرفي باكملة للانهيار**(محمد،٢٠١٤ :١٧٥)** ، لذلك فأن الرقابة بمفهومها العام تهدف الى تحقيق

السلامة المصرفية وهي شكل من اشكال الخدمات المصرفية فهي ليست نشاطاً ادارياً فقط بل هي نشاط يرتكز على فرض سلطة قانونية للمؤسسات والافراد ضمن قواعد النطاق القانوني ويفترض أن تتعامل الرقابة المصرفية التي يكون مصدرها سياسات البنوك المركزي معاملة الرقابة القضائية، والهدف هنا هو جعل الرقابة الاشرافية شكلا من اشكال الخدمات المصرفية المتممة لباقي الاجراءات المصرفية الاخرى **(Hellwig,2014: 29)**، لذلك فأن الدور الاشرافي والرقابي وما يتضمنه من بنود وقيود على المؤسسات المالية يكون الهدف او الغرض منه هو للحفاظ على تلك المؤسسات من المنافسة الهادمة ، كما يهدف الى حماية اموال المودعين مما يؤدي ذلك الى زيادة ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي ، اما في ما يخص البنك المركزي فأنه هنا يتحمل مسؤلية التوجية والاشراف والرقابة واصدار القوانين الملزمة للمصارف بقصد حماية المال العام ولحفظ مصالح المصارف والمودعين معاً ، بالإضافة الى ذلك فأن التوجيه والاشراف يعتبر هو الاداة الرئيسية للبنك المركزي الذي يعتمد عليها في ادارة وتنفيذ أجراءات السياسة النقدية ، لذلك فان الهدف الرقابة المصرفية هو للحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المالي وتكوين جهاز مصرفي رصين ومتين ويكون قادر على ان يساهم في عملية التنمية ويعمل على المحافظة على حقوق المستثمرين والمودعين**(الشمري ،٢٠١٦: ٢٥٨)**

٢ .٣- البيئة التشريعة والتنظيمة لرقابة البنك المركزي العراقي

يقوم البنك المركزي العراقي وبشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته و التأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والانظمة والتعليمات النافذة التعليمات المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، وانطلاقاً من إستراتيجية البنك المركزي العراقي الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعالة مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية ، واستكمالاً للجهود التي يبذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي **(التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،٢٠١٥: ٣٤)**، ويعمل البنك المركزي

وفق البيئة التشريعية والقوانين الصادرة ذات العلاقة بمهامه وواجباته والمنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي وهي : **(التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،٢٠١٥: ٣٤)**

أ- قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤: صدر قانون البنك المركزي العراقي في ٦ آذار/ مارس ، ٢٠٠٤ وكان من بين أهدافه تحقيق المحافظة على استقرار الأسعار، كذلك فإن البنك المركزي يدعم النمو المطرد للاقتصاد العراقي.

ب-قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ : لقد صدر قانون المصارف في ١٩ ايلول ٢٠٠٣ ويضمن القانون الإطار القانوني لنظام مصرفي يتماشى مع المعايير الدولية ، ويسعى إلى تعزيز الثقة في النظام المصرفي .

ج-قانون المصارف الاسلامية، رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ .

د- قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤.

هـ-قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل 4 .

و-قانون مكافحة غسل الاموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ : بموجب الفقرة (و) من المادة (٧) من قانون مكافحة غسل الاموال .

ز- التطورات التي حدث في البيئة التشريعة للنظام المالي في العراق

عمل البنك المركزي العراقي على وجود بيئة تشريعية ملائمة تؤطر العمل المالي والمصرفي وقد صدرت قوانين وتعليمات عدة لغرض خلق بنية مالية تحتية تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من الاهداف الرئيسة التي اعتمدها البنك المركزي العارقي في قانونه والخطة الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢٣ ، وان تحقيق هذا الهدف يتطلب انشاء بنية مالية تحتية متطورة ومواكبة للتطورات العالمية، لذلك اجريت عدة تعديلات على بعض القوانين ومن أهمها: قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة

٢٠٠٤ ، قانون المصارف(٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، قانون مكافحة غسيل الاموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ **(التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،٢٠٢١: ١٢٠)**، استكمالاً لدوره الرقابي والاشرافي وفي إدارة السياسة النقدية فقد أصدر البنك المركزي العراقي قانون رقم (٨٢) في سنة ٢٠١٧ وهو قانون خاص بتعديلات قانون البنك المركزي العراقي رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤ ومن أهم التعديلات هو زيادة ر أس مال البنك المركزي العراقي الى ترليون دينار وكذلك تعديل المادة (٢٧) الخاصة بإدارة الاحتياطي الرسمي من النقد الاجنبي إذ أجازت للبنك المركزي ان يعقد الصفقات على الاصوال الاجنبية النقدية للدولة وفقا لأفضل الممارسات وأهداف السياسة النقدية ، وتضمن قانون البنك المركزي مواد قانونية متعددة تدعم الاستقرار المالي إذ فرضت المادة(٢٩) على المصارف وضع احتياطي على شكل ارصدة نقدية لدى البنك المركزي وفي حالة عجز المصرف على الاحتفاظ بالحد الادنى يخضع لغرامة لحين تغطية العجز و أتاحت المادة (٣٠) للبنك المركزي منح القروض ويعد الملجأ الاخير للمصارف ولمدة ثلاث أشهر لقاء ضمانات وموافقة وزارة المالية. **(التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،٢٠١٦: ٣٣)** أما قانون المصارف رقم(٩٤) لسنة ٢٠٠٤ فتضمن مواد قانونية عدة تدعم الاستقرار المالي ومنها الفقرة(٤) من المادة (٣) التي أكدت منع استخدام كلمة مصرف أو مشتقات هذه الكلمة و بأية لغة أما المادة (٤) فجاءت لتنظيم عملية منح التراخيص لتأسيس المصارف أو فروع المصارف الاجنبية وحددت المادة(١٤) الحد الادنى لرأس المال المصارف وأعطت صالحية للبنك المركزي بتعديل هذا المتطلب كلما وجدت ضرورة لزيادة رؤوس أموال المصارف في حين أكدت المادة(١٦) على كفاية رأس المال وقد حددتها بنسبة(١٢%) **(التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،٢٠١٩: ٦٧)**.

وقد ركز قانون المصارف على الانكشافات الائتمانية الكبيرة (التركزات الائتمانية) بأن لاتتجاوز نسبة (١٥%) من رأس المال وأعطت للبنك المركزي العراقي حق التعديل وقد تم تخفيض هذه النسبة الى (١٠%) من رأس المال وحسب التعليمات رقم

(٤) لسنة ٢٠١٠ ووضعت المواد من (٣٠ الى٣٣) من قانون المصارف محددات عدة للمصارف في الائتمان ولاستثمار إذ ان مجموع التركزات لاتتجاوز نسبة(٤٠٠%) من راس مال اجمالي التركزات للشخص الواحد لاتتجاوز(٢٥%) من رأس المال والاحتياطيات وتكون بموافقة البنك المركزي العراقي ،أما الاستثمارات فقد تم تحديد نسبة (٢٠%) من رأس المال والاحتياطيات أو نسبة اقل يحددها البنك المركزي ، في حين بينت المادة (٥٤) أنه يجوز للبنك المركزي العراقي أن يقوم بتبادل المعلومات حول الموضوعات الرقابية بين البنك المركزي وسلطة الرقابة المصرفية في دول أخرى(**التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق**،٢٠١٧: ٦٩)، اما فيما يخص قانون مكافحة غسيل الاموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ فقد تم الغاء هذا القانون واصدار قانون جديد على وفق المعايير الدولية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، وقد بينت المادة (٢) من قانون (٣٩) لسنة ٢٠١٥ التعليمات والقواعد التنظيمية الواجب التركيز عليها (وهي عدم الجواز التعامل بالحسابات مجهولة الهوية أو الرقمية وتحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي ، فهم الغرض وطبيعة نشوء العلاقة مع العميل ، و استخدام نظم آلية تراقب العلاقة مع العميل بصورة مستمرة ، اتخاذ اجراءات العناية الواجبة بنفسها وعدم الاعتماد على الطرف الثالث)، في نهاية سنة ٢٠١٧ أصدر البنك المركزي ضوابط مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب خاصة لشركات التوسط في بيع وشراء العملات الاجنبية بموجب الكتاب رقم ٩/٥ ٤٦٨/ في ٢٠١٧/١١/١٤ إذ تضمنت هذه الضوابط شرحا عن مفهوم غسل الاموال وتمويل الارهاب وحددت كذلك متطلبات العناية الواجبة و الاجراءات التي يجب أن تتخذها شركات الصرافة عند الدخول بعمليات مالية مع زبائنه(**التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق**،٢٠١٧: ٧٠).

٣- المبحث الثالث: قنوات تأثير الرقابة الاشرافية على مؤشرات السلامة المصرفية في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١)

في البداية ولابد من الإشارة إلى البنك المركزي العراقي قد تبنى تطبيق المعيار الوطني لتقييم وتصنيف المصارف (CAMELS) الذي يعد من أهم المعايير الرقابية والإشرافية المتعارف عليها دولياً لغرض تقييم أداء المصارف تحقيقاً وضماناً لسلامة النظام المصرفي في العراق، وقد شرع البنك المركزي العراقي بتصميم هذا النظام وبدأ بتطبيق معاييره منذ عام ٢٠٠٧، واستثنى من معايير هذا النظام وفقاً لظروف البلد مؤشر الحساسية لمخاطر السوق، وتعامل مع المؤشرات الأخرى لتصبح بنود (CAMEL) الخمسة هي المعايير المستخدمة في تقييم وتصنيف المصارف العاملة في العاق (**الزبيدي، ٢٠١٥: ١٤٥**) ، وقد بدأ البنك المركزي العراقي بتنفيذ تطبيق هذا النظام على مرحلتين، تمثلت المرحلة الأولى في خلق بيئة قانونية مصرفية من خلال التعليمات والمنشورات التي يصدرها البنك المركزي العراقي لتوافق أوضاع القطاع المصرفي العراقي ولا سيما مع مقررات وتوصيات لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال، فضلاً عن إقامة الندوات وتعميم المنشورات من أجل خلق وعي مصرفي عام وضرورة إحاطة المصارف والتعرف على بنود نظام التقييم الجديد وتهيئة الظروف والأجواء المصرفية المناسبة للالتزام بتنفيذ متطلبات بنوده، أما المرحلة الثانية فكانت مع إدخال البنك المركزي العراقي معايير نظام (CAMEL) حيز التطبيق الفعلي في العراق، وبدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق بنود هذا النظام على المصارف الخاصة منذ عام ٢٠٠٧ من خلال مراقبة أعمالها وتدقيق حساباتها الختامية ، وتقوم دائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي بعمليات التفتيش الميداني والتدقيق المكتبي من خلال وظيفة الإشراف والرقابة المصرفية على المصارف العاملة في العراق بواسطة نظام (CAMEL) وذلك باعتماد درجة Score لكل عنصر من عناصر النظام الذي يعد نظام ذو تصنيف عددي تنازلي بحيث يعكس المستوى الأول أفضل مستوى في الأداء والمستوى الخامس أدنى مستوى في الأداء، أي أن دائرة مراقبة

الصيرفة تحدد لكل مصرف درجة وفقاً لعناصر النظام الخمسة على مقياس يتدرج من درجة (١) بتقييم أو تصنيف (ممتاز أو قوي)، ثم درجة (٢) بتقييم (جيد جداً)، وبعدها درجة (٣) بتقييم (جيد)، ثم درجة (٤) بتقييم (حدي)، وصولاً إلى الدرجة (٥) بتقييم ضعيف، وعليه، فإن الدرجة (٣–٥) تتطلب إجراءات تصحيحية وكلما ساء التصنيف قد يتطلب إجراءات أقوى، فمثلاً يصل إلى حل مجلس الإدارة أو وقف النشاطات لهذا المصرف أو دمج المصرف أو إلغاء رخصة المصرف (**الشمري**، ٢٠١١: ٣٦١–٣٦٢)، وقد استطاع البنك المركزي العراقي من خلال تطبيق هذا النظام تحقيق درجة عالية من الالتزام والدقة بتطبيق المعايير والأساليب العالمية في مجال الرقابة المصرفية، إذ خضعت المصارف الخاصة كافة للتقييم والتصنيف في عام ٢٠٠٧ واستنادا إلى ميزانياتها المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وفي أول تجربة تقييمية لأعمالها وأداءها المصرفي، إذ حصلت (٩) مصارف منها على تقدير (جيد) و (١٠) مصارف على تقدير (حدي)، لتشكل المصارف الحاصلة على تقدير (جيد) ما نسبته (٤٧%) من مجموع المصارف الخاصة عام ٢٠٠٧ والبالغ (١٩) مقابل نسبة (٥٣%) للمصارف الحاصلة على تقدير (حدي).

٣ .١– تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٩–٢٠١٩.

يتوافق تحليل الرقابة الاشرافية إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية المتعارف عليها، وتستخدم مؤشرات السلامة المالية للكشف عن مدى سالمة الاداء المصرفي، وهذه المؤشرات التي يتوقف عملها كمؤشرات لتقييم أداء المصارف وتصنيفها واكتشاف ضعف الاداء المالي فقط وإنما مراقبة ورصد العمليات المصرفية المختلفة للتوجيه والانذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع المخاطر

٣ .١ .١– مؤشر نسبة كفاية راس المال

يعد مؤشر كفاية رأس المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي وتعزيز الملائمة المالية للمصارف

وقدرتها على تحمل امتصاص الصدمات والخسائر مما ينعكس ايجاباً على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي ومتانته، وقد أَولى البنك المركزي العراقي عناية بزيادة رأس مال المصارف من اجل تعزيز مركزها المالي، بوصفه أحد خطوط الدفاع الرئيسة على تجاوز المخاطر المحتملة، واعتمد معيار بازل II لقياس كفاية أرس المال المحدد تبعاً لمخاطر السوق والتشغيل، فضلاًعن تحديد البنك المركزي العراقي نسبة معيارية لكفاية راس المال **(تقرير الاستقرار المالي،٢٠٢١: ٦٢)**.

وتتمثل أهم مؤشرات رأس المال بما يأتي :

أ- **نسبة كفاية رأس المال:** تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة وقوة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية للمصارف، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه القطاع المصرفي مثل؛ مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة **(طلفاح، ٢٠٠٥ :٩)**

ولأهمية نسبة كفاية رأس المال في الحفاظ على القطاع المصرفي من التعثر أو الافلاس، فقد حدد البنك المركزي العراقي وبما يتوافق مع معايير لجنة بازل٢ الحد الادنى لنسبة كفاية رأس المال بـ (١٢%) عام ٢٠١١ وذلك للحد من المخاطر الائتمانية في النظام المصرفي، كما إن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي عن معيار لجنة بازل٢ والبالغة (٨%) يعود إلى وجود مخاطر كبيرة في هذا القطاع **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦ :٣٧)**

يتضح من الجدول(١) أن نسبة كفاية رأس مال القطاع المصرفي للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١) شهدت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت (١٧٣%) و(٢٤٣%) على التوالي، وذلك لاسباب عدة منها قيام المصارف بزيادة رؤوس أموالها إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي استجابة لتعليمات البنك المركزي العراقي مما انعكس في زيادة هذه النسبة مقارنة بالنسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي، وتذبذب قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية للمصارف الحكومية **(البنك**

المركزي العراقي، ٢٠١٩: ٣٠)، كما بلغت أعلى نسبة لها (٢٨٥%) في عام ٢٠١٨ وهي نسبة مرتفعة جدا تعكس كفاءة وقدرة القطاع المصرفي في مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، فضلاً عن إن ارتفاع هذه النسب بشكل كبير يدل على ضُعف القدرات التشغيلية لدى المصارف التجارية وتدني كفاءتها الاستثمارية وفشل ادارتها في ايجاد التوافق بين موجودات ومطلوبات المصارف، ووجود فائض للسيولة مع مقدار محدود من الارباح، فضلاً عن اقتصار المصارف التجارية في الدخول في استثمارات امنه ومضمونة العائد وابتعادها عن دورها في تمويل القطاعات الاقتصادية والمشروعات التنموية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي، من ناحية أخرى، فإن الحصة الاكبر لنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية والخاصة كانت لصالح المصارف الخاصة، ويعكس هذا الفرق إجمالي رأس مال المصارف الخاصة المرتفع قياساً مع المصارف الحكومية ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل **: (تقرير الاستقرار المالي،٢٠٢١: ٦٣)**

العامل الاول/عدد المصارف: إذ يبلغ عدد المصارف الخاصة(٦٧) في حين ان عدد المصارف الحكومية(٧) مصارف حتى عام ٢٠٢١.

العامل الثاني/ رأس المال: إذ نجد ارتفاع في رأس مال المصارف الخاصة نتيجة استجابتها لتوجيهات البنك المركزي بزيادة أرس المال، بحد أدنى (٢٥٠) مليار دينار لكل مصرف

العامل الثالث/ وهو الأهم ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة، إذ أن نسبة مساهمة المصارف الحكومية في كل من اجمالي الموجودات والائتمان النقدي والائتمان التعهدي(٧٨.٦%) و(٨٤.١%) و(٦٢.٢%) عام ٢٠٢١ لكل منها على الترتيب، أي ان المصارف الحكومية على الرغم من انخفاض عددها فأن نشاطها المصرفي أكبر بكثير من نشاط المصارف الخاصة وذلك يرجع إلى قدم تأسيسها، فضلاً عن انتشار شبكة فروعها بصورة واسعة في جميع أنحاء العراق

الجدول(٢)

نسبة رأس المال إلى اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١)

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نسبة راس المال/ اجمالي الموجودات %	٠.٦٩	٠.٧٨	٢.٨٢	٣.٠٨	٣.٦٧	٤.٠١	٤.٥٦	٥.٣١	٩.١٧	١٢.٨	١١.٦٥	١٢.٢	١١.٥
النسبة المعيارية %	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢١)

٣ .١ .٢- مؤشرات جودة الموجودات: يُعد تقييم مؤشرات جودة الموجودات ذات أهمية كبيرة للقطاع المصرفي وذلك للارتباط المباشر للموجودات بالمخاطر الائتمانية، والتي تكمن في عدم مقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، مما يتسبب في خسارة مالية تؤثر في ايرادات المصرف ورأسماله، كما ألزم البنك المركزي العراقي المصارف كافة بوضع مخصص لمواجهة القروض المتعثرة في حدود (٢%-٥%) كإجراء احترازي وقائي للحد من المخاطر الائتمانية **(تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦ :٣٧)** ومن أهم مؤشرات جودة الموجودات في القطاع المصرفي ما يأتي:

١. **نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الديون:** يُعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات جودة الموجودات التي تعكس درجة المخاطرة في المحفظة الائتمانية، إذ أن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القطاع المصرفي في العراق سببها الوضع الامني المتدهور وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وانخفاض قيمة الضمانات، فضلاً عن هجرة الكثير من المقترضين خارج العراق وغيرها من العوامل والتي انعكست سلباً على

أداء القطاع المصرفي وأسهمت في زيادة مستويات الديون المتعثرة والتي تُشكل عبئا على الاستقرار المالي في العراق(**عبدالله ، ٢٠١٩ :١١٩**)

يتضح من الجدول (٣) أن نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الديون لدى القطاع المصرفي أثناء المدة (٢٠٠٩ –٢٠١٢) كانت ضمن النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي والبالغة(٢–٥%) إذ بلغت (٥.٦%) و(٢.١%) على التوالي على الرغم من زيادة مقدار الديون المتعثرة لدى القطاع المصرفي إذ بلغت (٠.٢٤) و) (٠.٤٩) تريليون دينار عراقي على التوالي وبالمقابل ازداد مقدار اجمالي الديون لدى القطاع المصرفي حيث بلغ (٤.٣) و(٢٢.٨) تريليون دينار عراقي على التوالي، أما للمدة(٢٠١٣–٢٠١٨) فقد ازدادت النسبة لتبلغ (٨.١%) و(١٥.٦%) على التوالي، لان الزيادة في مقدار اجمالي الديون المتعثرة والتي بلغت (١.٩٩) و(٤.٨٦) تريليون دينار عراقي على التوالي تفوق الزيادة في مقدار اجمالي الديون والتي بلغت (٢٤.٧) و(٣١.١) تريليون دينار عراقي على التوالي، في حين شهدت هذه النسبة من عام ٢٠١٩ الى عام ٢٠٢١ انخفاضاً فقد بلغت عام ٢٠١٩(١٣.٦%) وعام ٢٠٢١(٥.٨%) وذلك لان الانخفاض في مقدار اجمالي الديون المتعثرة عام ٢٠١٩ بلغ (4.14) تريليون دينار عراقي، كان أكبر من الانخفاض في مقدار اجمالي الديون والذي بلغ (٣٠.٤) تريليون دينار عراقي، وكذلك بالنسبة عام ٢٠٢١ انخفاض في مقدر اجمالي الديون المتعثرة والذي بلغ (٤.٦) ترليون دينار عراقي، وكان اكبر من مقدار الانخفاض في اجمالي الديون الذي بلغ (٧٨.٩)، وهذا يعكس زيادة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي لكن بنسبة أقل مما كانت عليه في عامي٢٠١٧ و ٢٠١٨، كما تُعد هذه النسب مرتفعة مقارنة مع النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي، وهذا ما يتطلب من المصارف التجارية لاسيما المصارف الحكومية التي تحملت العبء الاكبر من الديون المتعثرة مقارنة مع نظيرتها المصارف الخاصة إلى إعطاء المزيد من العناية والاهتمام فيما يتعلق بمنح الائتمان وذلك عن طريق دراسة الجدارة الائتمانية لعمالئها على نحو جيد(**البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦ :٣٧**)

الجدول(٣)

نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الديون لدى القطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١) تريليون دينار

السنوات	اجمالي الديون المتعثرة	اجمالي الديون	نسبة الديون المتعثرة /اجمالي الديون%	النسبة المعيارية
٢٠٠٩	٠.٢٤	٤.٣	٥.٦	٢-٥%
٢٠١٠	٠.٢٧	٩.٧	٢.٨	٢-٥%
٢٠١١	٠.٤٥	١٥.٢	٣.٠	٢-٥%
٢٠١٢	٠.٤٩	٢٢.٨	٢.١	٢-٥%
٢٠١٣	١.٩٩	٢٤.٧	٨.١	٢-٥%
٢٠١٤	٢.٣٦	٢٨.١	٨.٤	٢-٥%
٢٠١٥	٢.٠٨	٣٠.٦	١٠.١	٢-٥%
٢٠١٦	٣.٣٤	٣٠.٦	١٠.٩	٢-٥%
٢٠١٧	٤.٣٤	٣٠.٩	١٤.٠	٢-٥%
٢٠١٨	٤.٨٦	٣١.١	١٥.٦	٢-٥%
٢٠١٩	٤.١٤	٣٠.٤	١٣.٦	٢-٥%
٢٠٢٠	٤.٥	٥٥.٧	٨.٠	٢-٥%
٢٠٢١	٤.٦	٧٨.٩	٥.٨	٢-٥%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢١)

٢- **نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي:** يتضح من الجدول (٤) أن نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية بلغت (٤.٤%) عام ٢٠٠٩ ،وقد أخذت بالانخفاض للمدة (2010-2012) وبلغت (٢.٣%) و(١.٧%) على التوالي وتُعد نسباً منخفضة مقارنة بالنسبة المحددة من البنك المركزي العراقي والبالغة (٢-٥%) مما يعكس انخفاض درجة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي، أما بعد عام ٢٠١٢ فقد شهدت النسبة زيادة حيث بلغت أعلى نسبة لها (١٢.٦%)عام ٢٠١٨ وذلك للارتفاع المستمر في اجمالي الائتمان النقدي بمقدار أقل من ارتفاع إجمالي الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية، وهذا يعكس زيادة درجة المخاطر التي تواجها المصارف، في حين شهد عام ٢٠١٩ في نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي حيث بلغت (٩.٩%) وذلك بسبب

انخفاض اجمالي الديون المتعثرة وارتفاع اجمالي الائتمان النقدي اما في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ فقد سجل انخفاض نسبة الديون المتعثرة إلى الائتمان النقدي من (٨.٩%) في عام ٢٠٢٠ إلى (٨.٨%) في عام ٢٠٢١ وذلك يؤثر ايجابياً في مؤشر السلامة المصرفية والاستقرار المالي، اذ تعد نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي الديون احد المؤشرات الداخلة في احتساب السلامة المالية.

الجدول(٤)

نسبة اجمالي الديون المتعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١)

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
اجمالي الديون المتعثرة/ اجمالي الائتمان النقدي %	٤.٤	٢.٣	٢.٢	١.٧	٦.٦	٦.٩	٨.٤	٩.٣	١١.٤	١٢.٦	٩.٩	٨.٩	٨.٨
النسبة المعيارية %	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢	٥-٢

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢١)

٣- نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الموجودات: يُعد مؤشر الديون المتعثرة إلى اجمالي الموجودات من المؤشرات المهمة للتنبؤ بالمخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية، حيث إن زيادة اجمالي الموجودات يُعد مؤشر على مقدرة المصارف في مواجهة المخاطر والحد منها لاسيما مخاطر الديون المتعثرة.

ويتضح من الجدول (٥) أن نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١) شهدت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في مقدار الديون المتعثرة طيلة المدة مع تذبذب اجمالي

الموجودات بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل عام ٢٠١٨ أعلى نسبة بلغت (٤.٠%) وذلك نتيجة ارتفاع اجمالي الديون المتعثرة مع انخفاض اجمالي الموجودات في العام نفسه، في حين انخفضت النسبة عام ٢٠١٩ وبلغت(٣.١%) وذلك لانخفاض اجمالي الديون المتعثرة مقابل ارتفاع اجمالي الموجودات، اما في عام ٢٠٢٠ رتفعت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي ،إذ بلغت النسبة (٣.٢%)، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النسبة تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي عام 2020 ،وقد ارتفعت هذه النسبة نتيجة لارتفاع حجم الديون المتعثرة ، اما في عام ٢٠٢١ فقد انخفضت مرة اخرى نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي الموجودات وان سبب هذا الانخفاض عائد الى ارتفاع حجم الموجودات بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، ويعكس انخفاض النسبة موقفاً جيداً وسليماً للقطاع المصرفي في العراق من ناحية زيادة مقدار الموجودات، إذ تُشير الادبيات والتجارب الدولية إلى أن تجاوز هذه النسبة(١٠%) يُنذر بأزمة مصرفية متوقعة، ولكن في العراق لا تزال هذه النسب ضمن المعايير المقبولة وإن انخفاضها يعكس الاداء الجيد والسليم للمصارف، حيث لا تزال هذه النسب ضمن النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي بحدود (٢-٥%) **(تقرير الاستقرار المالي،٢٠٢١: ٧٤)**

الجدول(٥)

نسبة اجمالي الديون المتعثرة إلى اجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١)

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نسبة اجمالي الديون المتعثرة/ اجمالي الموجودات%	٠.١	٠.١	٠.٣	٠.٣	١.٠	١.٠	١.٤	١.٦	٢.٨	٤.٠	٣.١	٣.٢	٢.٩

النسبة المعيارية %	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥	٢-٥

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢١)

٢- **نسبة الديون المتعثرة إلى رأس المال:** يتضح من الجدول (٦) أن نسبة اجمالي الديون المتعثرة إلى اجمالي رأس المال المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١) شهدت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، فارتفاعها عن النسبة المحددة من البنك المركزي يعطي إشارة واضحة عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتأثيرها السلبي في مؤشر السلامة المالية في العراق، حيث بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى رأس المال أعلى معدل لها (٣٢.٢%) في عام ٢٠١٨ ، وذلك نتيجة ارتفاع اجمالي الديون المتعثرة وإجمالي رأس المال في العام نفسه، في حين انخفضت النسبة في عام ٢٠١٩ الى (٢٦.٧%) وفي عام ٢٠٢٠ الى (٢٦.٢%) وفي عام ٢٠٢١ وصلت الى (٢٦.١%) ان هذا الانخفاض المستمر جاء نتيجة زيادة اجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية مقابل انخفاض اجمالي الديون المتعثرة، وهذا ما يدل على أن زيادة رؤوس أموال المصارف تُمكنها في مواجهة المخاطر المالية والتنبؤ بها ومن ثم الحد منها.

الجدول (٦)

نسبة اجمالي الديون المتعثرة إلى اجمالي رأس المال لدى المصارف في العراق(٢٠٠٩-٢٠٢١)

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
اجمالي الديون المتعثرة/ اجمالي راس المال %	١٠.٤	٩.٦	١١.٤	٨.٣	٢٥.٨	٢٥.٩	٣٠.٥	٢٩.٢	٣٠.٣	٣٢.٢	٢٦.٧	٢٦.٢	٢٦.١

٣ .١ .٣- مؤشرات السيولة: يتمتع القطاع المصرفي العراقي بمناسيب سيولة عالية تفوق المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، إذ أن امتالك المصارف لمستوى ملائم من السيولة يجعل إدارته أمام تحدي كبير،لانه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حالة انخفاض مناسيب السيولة تتعرض المصارف إلى مخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله، فضلاً عن إن امتالك المصارف لسيولة عالية يمنحها ذلك قدرة على تجاوز الازمات الناتجة عن السحوبات التي قد تتعرض لها، (**تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦ :٣١**)، وفضلاً على ذلك فقد أدخلت بازل III اطاراً جديداً لتنظيم عمل السيولة، اذ ركزت على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية(الاسهم الاعتيادية)، ويتالف المعيار الجديد من نسبة تغطية السيولة، وهذا الامر يتطلب من المصارف ان تحتفظ بكميات كافية من الموجودات الساءلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة خلال مدة لا تقل عن (٣٠) يوم،(**تقرير الاستقرار المالي،٢٠٢١: ٦٤**) ويمكن توضيح أهم مؤشرات السيولة لدى المصارف بالاتي:

١- **نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات:** توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصارف التجارية بأصول تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين وقياسها نسبة إلى اجمالي الموجودات، حيث حددها البنك المركزي العراقي بنسبة المعيارية على أن لا تقل عن (30%)(**تقرير الاستقرار المالي** ، ٢٠١٧ :٣٤) ويتضح من الجدول(٧) أن تطور هذه النسبة لدى المصارف التجارية تعكس مدى احتفاظ هذه المصارف بموجودات تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين بالنسبة إلى اجمالي الموجودات لديها، إذ بلغت هذه النسبة (٢٤.١%) و(٢٣.٦%) على التوالي للعامين(٢٠٠٩-٢٠١٠) وهي أقل من النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي وذلك لأن الزيادة في مقدار اجمالي الموجودات تفوق الزيادة الحاصلة في مقدار الموجودات السائلة، أما في عام٢٠١١ أخذت هذه النسبة بالارتفاع فقد بلغت (٥٤.١%) وذلك لحدوث انخفاض في مقدار اجمالي الموجودات يفوق الانخفاض

الحاصلة في مقدار الموجودات السائلة، لكن في عام ٢٠١٢ انخفضت هذه النسبة فبلغت (٤٧.٥%) والسبب يعود إلى الزيادة الحاصلة في مقدار إجمالي الموجودات السائلة تفوق نظيرتها الحاصلة في أجمالي الموجودات، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع حتى عام 2014 ، في حين انخفضت عام ٢٠١٥ وبلغت (٦٥.٢%) وذلك لانخفاض إجمالي الموجودات السائلة بمقدار أكبر من انخفاض إجمالي الموجودات، واستمر هذا الانخفاض حتى عام ٢٠١٦ ،ثم عاودت إلى الارتفاع عام ٢٠١٧ فقد بلغت(٦٥.٥%) لكون الانخفاض الحاصل في إجمالي الموجودات السائلة أقل من انخفاض إجمالي الموجودات، في حين عادت إلى الانخفاض عام ٢٠١٨ واستمرت حتى عام ٢٠٢١ وبلغت (٤٠.٦%) نتيجة لزيادة اجمالي الموجودات بمقدار أكبر من الزيادة في إجمالي الموجودات السائلة، ومن الجدول يتضح أن هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المحددة من البنك المركزي العراقي، فهي تعكس سياسة متحفظة للمصارف التجارية مع زيادة المخاطر النظامية في البلد مثل الظروف الاقتصادية والامنية التي وأزمة وباء كورونا يمر بها الاقتصاد العراقي .

الجدول(٧)

نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات وإجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٩-٢٠٢١ (تريليون دينار)

السنوات	اجمالي الموجودات السائلة	اجمالي الموجودات	نسبة الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات %	النسبة المعيارية %	أجمالي الودائع	نسبة الموجودات السائلة/ أجمالي الودائع	النسبة المعيارية %
٢٠٠٩	٨٠.٦	٣٣٤.٣	٢٤.١	٣٠	٣٨.٥	٢٠٩.٤	٧٠
٢٠١٠	٨٥.٩	٣٦٣.٣	٢٣.٦	٣٠	٤٧.٨	١٧٩.٧	٧٠
٢٠١١	٧٧.٨	١٤٣.٨	٥٤.١	٣٠	٥٦.١	١٣٨.٧	٧٠
٢٠١٢	٩٠.٥	١٩٠.٩	٤٧.٥	٣٠	٦١.٩	١٤٦.٢	٧٠
٢٠١٣	١٣٧.٨	٢٠٨.٨	٦٦	٣٠	٦٨.٧	٢٠٠.٦	٧٠

٢٠١٤	١٥١.٣	٢٢٦.٦	٦٦.٨	٣٠	٧٣.٩	٢٠٤.٧	٧٠
٢٠١٥	١٤٥.٣	٢٢٢.٩	٦٥.٢	٣٠	٦٤.٣	٢٢٥.٩	٧٠
٢٠١٦	١٤٢.٦	٢٢١.٢	٦٤.٥	٣٠	٦٢.٣	٢٢٨.٩	٧٠
٢٠١٧	١٠٢.٤	١٥٦.٣	٦٥.٥	٣٠	٦٦.٩	١٥٣.١	٧٠
٢٠١٨	٥٦.٧	١٢٣	٤٦.١	٣٠	٧٦.٧	٧٣.٩	٧٠
٢٠١٩	٥٧.٥	١٣٣	٤٣.٢	٣٠	٨٢	٧٠.١	٧٠
٢٠٢٠	٥٢.٤	١٣٨.٥	٣٧.٨	٣٠	٨٥	٦١.٧	٧٠
٢٠٢١	٦٤.٨	١٥٩.٥	٤٠.٦	٣٠	٩٦	٦٧.٤	٧٠

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢١)

١- نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع: يُعبر هذا المؤشر عن مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، إذ تُشير إلى مقدار ما تحتفظ به المصارف من أصول سائلة تشمل(نقد لدى البنك المركزي، نقد في الصندوق، الارصدة السائلة الاخرى)، كما حدد البنك المركزي العراقي النسبة المعيارية للموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع (٧٠%) **(تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٠، :٧١)**

ويتضح من الجدول(٧) ان نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع بلغت(٢٠٩.٤%)عام 2009 ،ثم أخذت بالانخفاض حتى عام ٢٠١١ فقد بلغت (١٣٨.٧%) وقد عاودت إلى الارتفاع عام ٢٠١٢ فبلغت (١٤٦.٢%) وذلك لكون الزيادة في مقدار الموجودات السائلة تفوق نظيرتها في اجمالي الودائع واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى عام ٢٠١٦ فقد بلغت (٢٢٨.٩%)، وهي نسبة مرتفعة جداً وتشير إلى أنه من غير المحتمل أن تتعرض المصارف التجارية لمخاطر السيولة في الأجل القصير، في حين عادت إلى الانخفاض عام ٢٠١٧ وبلغت (١٥٣.١%)، وذلك لانخفاض إجمالي الموجودات السائلة مقابل زيادة إجمالي الودائع للعام ذاته، واستمرت بالانخفاض حتى عام ٢٠٢٠ فقد بلغت (٦١.٧%) نتيجة لزيادة إجمالي

الموجودات السائلة بمقدار أقل بكثير من الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع. وقد عاودت إلى الارتفاع عام ٢٠٢١ فبلغت (٦٧.٤%) مقارنة باعام ٢٠٢٠، وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المحددة من البنك المركزي العراقي، وهذا يدل على أن المصارف التجارية تعمل على مبدأ السياسة المتحفظة في احتفاظها بموجودات سائلة مبالغ فيها والتي تعكس عجز المصارف عن استثمار مواردها، ومن ثم التأثير في ربحيتها وحرمان الاقتصاد العراقي من التمويل الذي يمكن لو استثمر أن يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن ارتفاع هذه النسبة ينعكس سلباً على العائد والربحية لعدم توظيفها في استثمارات يمكن أن تحقق للمصارف عوائد مالية كبيرة، وأن انخفاضها يعكس توجهاً واضحاً نحو توظيف هذه الأموال للإقراض **(تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٩: ٣٧)** .

٢- نسبة الائتمان النقدي إلى اجمالي الودائع: تعكس نسبة الائتمان النقدي إلى اجمالي الودائع قدرة المصارف التجارية على توظيف ألاموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على الائتمان، إذ حدد البنك المركزي العراقي هذه النسبة بما لا تتجاوز(٧٠%) حتى عام ٢٠١٩ ثم قام البنك المركزي بتعديل هذه النسبة ورفعها الى (٧٥%) **(تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠ :٧٣)**

ويتضح من الجدول (٨) أن نسبة الائتمان النقدي إلى اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية كانت ضمن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، والتي بدورها تعكس قدرة المصارف على توظيف ما لديها من أموال الودائع لتلبية طلبات القروض، كما يتضح أن هذه النسبة شهدت للمدة(٢٠٠٩-٢٠١٢) زيادة بلغت(٢٥.٢%) و(٦٦.٨%) على التوالي، وذلك لأن الزيادة في اجمالي الودائع لدى المصارف كافة أقل من الزيادة في إجمالي الائتمان النقدي في الوقت نفسه، وقد أخذت بالانخفاض في العامين (٢٠١٣-٢٠١٤) فقد بلغت (٤٧.٨%) و
(٤٦%) على التوالي ولكن كانت ضمن النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي، لأن الزيادة في الائتمان النقدي أقل من الزيادة في اجمالي الودائع، اما في العامين (٢٠١٥-٢٠١٦) فقد عادت إلى الارتفاع فبلغت (٥٩% و ٥٩.٦%) على التوالي، نتيجة لانخفاض إجمالي الودائع مقابل زيادة في إجمالي الائتمان النقدي، في حين عاودت للارتفاع للعامين (٢٠١٨-٢٠١٧) فقد بلغت (٥٦.٦%)

و(٥٠%)، وذلك نتيجة لحدوث زيادة كبيرة في إجمالي الودائع مقابل زيادة طفيفة في الائتمان النقدي،وقد عاودت إلى الارتفاع عام (٢٠٢٠-٢٠١٩) وبلغت (٥١.٢%) و(٥٨.٧%) ، بسبب زيادة الائتمان النقدي مقابل زيادة كبيرة في إجمالي الودائع، اما في عام (٢٠٢١) فقد سجلت انخفاض مرة اخرى لتصل الى (٥٥.١%) ولكن وهذا الانخفاض يقع بضمن النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي ،وهذا يدل

على احتفاظ المصارف التجارية بسيولة فائضة قابلة للتوظيف من دون المساس بالنسبة المعيارية المذكورة وعدم تحملها مخاطر اضافية .

الجدول (٨)

نسبة الائتمان النقدي إلى اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١)

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الائتمان النقدي/ أجمالي الودائع	٢٥.٢	٣٢.٣	٤٨.٣	٦٦.٨	٤٧.٨	٤٦	٥٩	٥٩.٦	٥٦.٦	٥٠	٥١.٢	٥٨.٧	٥٥.١
النسبة المعيارية %	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٥	٧٥

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢١)

٣ .١ .٤- مؤشرات الايرادات والربحية: تقيس قدرة المصارف التجارية على توليد الارباح، وترتبط بعلاقة طردية مع درجة الأمان المصرفي، فكلما زاد العائد والربحية ازدادت قدرة حقوق الملكية على مجابهة مخاطر الموجودات. (**عواد**، ٢٠١٧: ٦)، ويمكن الاستدلال على ربحية القطاع المصرفي عن طريق كل من نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حق الملكية، فكلما ارتفعت نسبة الربحية انعكس ذلك ايجابياً على الاستقرار المالي ومن هذه المؤشرات ما يأتي:

نسبة العائد على الموجودات : تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المصرف من استثمار موجوداته، وتعتمد بشكل كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات، كما تسمى بالعائد على الاستثمار كونها المقياس لربحية الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل لدى المصارف(**العبيدي**،٢٠١٨:٢٦٦) يتضح من الجدول (٩) أن نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية في عام ٢٠٠٩ بلغت (٠.٢٥%) وهي نسبة أقل من النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي، ثم أخذت بالانخفاض عام ٢٠١٠ فبلغت (٠.٢١%)، وهذا يشير إلى اتباع المصارف سياسة استثمارية منخفضة الكفاءة، ثم أخذت بالارتفاع في العامين ٢٠١١– ٢٠١٢ وبلغت (٠.٦٥% و ٠.٨٣%) وبعدها أخذت بالانخفاض عام ٢٠١٣ وقد بلغت (٠.٧١%) واستمرت بالانخفاض حتى عام ٢٠١٥ فبلغت (٠.٤٧%)، وذلك لانخفاض العائد مقابل زيادة الموجودات وتدهور الوضع الأمني الذي شهدته البلاد، فضلاً عن انخفاضها عن النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي والبالغة (٠.٥%) وهذا يُشير إلى اتباع المصارف سياسة استثمارية منخفضة الكفاءة.

الجدول(٩)

نسبة العائد على الموجودات لدى المصارف في العراق للمدة(٢٠٠٩–٢٠٢١)

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١

العائد/ الموجودات %	٠.٢٥	٠.٢١	٠.٦٥	٠.٨٣	٠.٧١	٠.٥٤	٠.٤٧	٠.٥١	٠.٨٥	٠.٥٤	٠.٨٤	٠.٩٠	٠.٥٧

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢١)

أما في عام ٢٠١٦ فقد أخذت بالارتفاع حتى بلغت (٠.٨٥%) عام ٢٠١٧، وتعود هذه الزيادة إلى تحسن ربحية المصارف نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية أثناء العام نفسه، فضلاً عن التحسن النسبي في الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد وما أفرزته الموازنة العامة للدولة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات كبيرة انعكست بشكل أو بأخر على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية كافة لاسيما المؤسسات المالية والمصرفية منها على حد سواء ما أدى إلى زيادة مكاسبها وأرباحها السنوية (**تقرير الاستقرار المالي**، ٢٠١٧: ٤١) أما في العام (٢٠١٨) فقد انخفضت النسبة وبلغت (٠.٥٤%) وذلك لانخفاض أرباح المصارف، فضلاً عن انخفاض اجمالي موجودات المصارف في العام نفسه، ثم عاودت النسبة إلى الزيادة لتبلغ (٠.٨١%) في عام ٢٠١٩، نتيجة زيادة ارباح المصارف وزيادة موجوداتها، ارتفعت نسبة العائد على الموجودات في عام ٢٠٢ الى (٠.٩٠%) وتمثل هذه النسبة أعلى نسبة أثناء مدة الدراسة، وان هذا الارتفاع جاء على الرغم من تأثر العراق والعالم بالغلق نتيجة جائحة كورونا والسبب الرئيس هو توجه البنك المركزي على حث المصارف على منح الائتمان من طريق عدد من المبادرات التي قدمها للمصارف فضلا عن ارتفاع أرباح المصارف، اما في عام ٢٠٢١ انخفضت نسبة العائد على الموجودات لتصل الى (٠.٥٧%) أن هذا الانخفاض جاء بسبب زيادة نمو إجمالي الموجودات، فضلاً عن انخفاض ارباح المصارف، كما يتضح أن هذه النسبة أثناء مدة الدراسة كانت تقترب من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وتعد استثمارات أمنة وخالية من المخاطر.

نسبة العائد على حق الملكية: توضح هذه النسبة مدى قدرة المصارف على تحقيق عوائد نتيجة لاستخدام أموال المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم، أي أن هذه النسبة تقيس ما يحصل عليه المالكون من استثمارهم لأموالهم من نشاطات المصرف، كما تدل على كفاءة وفاعلية إدارة المصرف في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية، فضلاً عن إن زيادة هذه النسبة تدل

على المخاطر العالية والناجمة عن زيادة الرافعة المالية(**الساعدي، ٢٠١٨: ٦٣**). يتضح من الجدول (١٠) أن نسبة العائد على حق الملكية لدى المصارف التجارية في العراق بلغت (٣٦.٨%) عام ٢٠٠٩ ثم أخذت بالانخفاض للعامين (٢٠١٠-٢٠١١) فقد بلغت (٢٦.٨%) و(٢٣.٢%) على التوالي، وهذا الانخفاض يعكس حالة إيجابية تتمثل بانخفاض المخاطر، فضلا عن أنها تحد تسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي

جدول (١٠)

نسبة العائد على حق الملكية لدى المصارف في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١)

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
العائد/ حق الملكية%	٣٦.٨	٢٦.٨	٢٣.٢	٢٦.٩	١٩.٢	١٣.٥	١٠.٣	٩.٦	٩.٢	٤.٣	٧.٢	٧.٣	٥.١

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢١)

وقد استمرت بالانخفاض حتى عام ٢٠١٨ فبلغت (٤.٣%) وذلك بسبب الزيادة المستمرة في مقدار رؤوس أموال المصارف التجارية تنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراق مع الانخفاض في صافي الارباح المتحققة لديها، فضلاً عن تراجع ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة انحسار استثماراتها وانكماش توظيفاتها المالية أثناء تلك المدة نتيجة الاوضاع السياسة والاحداث الامنية المتردية لعامي (٢٠١٥-٢٠١٦) وما أفرزته حالة تنامي عجز الموازنة العامة للدولة والناجم عن انخفاض أسعار النفط والتي انعكست على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية، الامر الذي نتج عنه تقليص في مكاسبها والحد من أرباحها السنوية، فضلاً عن إن نسبة كبيرة من استثمارات المصارف التجارية كانت في حوالات الخزينة ذات العائد المحدود ايضاً أثر في عوائد المصارف(**تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦: ٤٢**) وفي عام

٢٠١٩ فقد ارتفعت النسبة فبلغت (٦.٩%) نتيجة لزيادة ارباح المصارف في العام نفسه، كما إن هذه النسب المرتفعة تعكس كفاءة وفاعلية القطاع المصرفي في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال أموال المالكين، مما تُشير بوضوح على درجة المخاطر العالية والناجمة عن زيادة الرافعة المالية، اما في عام ٢٠٢٠ فقد ارتفعت النسبلة لتصل الى (٧.٣%) وان السبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو ارتفاع قيمة الدخل وارتفاع وقيمة الموجودات، اما في عام ٢٠٢١ فقد سجلت انخفاضاً وصل الى(٥.١%) وان سبب هذا الانخفاض هو انخفاض قيمة الدخل وقيمة الموجودات .

خامساً: مؤشرات مخاطر الصرف الأجنبي: تقيس هذه المؤشرات درجة المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف، حيث إن الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية العاملة في الاقتصاد، وبالمقابل فإن الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى القطاع المصرفي لا تترتب عليه مخاطر عالية نتيجة لاستقرار أسعار الصرف(**عبد الله، ٢٠١٩: ١٢٧**) ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي :

١. **نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال:** يتمثل في الفرق بين الموجودات الأجنبية والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي رأس المال، ويتضح من الجدول (١١) أن نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس مال المصارف التجارية في العراق في عام ٢٠٠٩ بلغ (٥٣٩.١%) وأخذت بالانخفاض حتى عام ٢٠١١ فقد بلغت(٢٤٣.٠%) وذلك بسبب الانخفاض في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس مال المصارف التجارية ومقابل حدوث زيادة في رؤوس اموال المصارف. وقد استمرت النسبة بالانخفاض عام ٢٠١٢ فبلغت (٢٣٥.٦%) نتيجة لحدوث زيادة في صافي المركز المفتوح تفوق نظيرتها في رؤوس أموال المصارف التجارية، وبعدها أخذت بالارتفاع حتى عام ٢٠١٤ فقد بلغت (٢٨٣.٥%) لكون الزيادة في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية تفوق بكثير نظيرتها في رؤوس أموال المصارف للعام نفسه، ومن ثم أخذت بالانخفاض حتى عام

٢٠١٧ فبلغت (٧٦.٤%) وذلك لانخفاض مقدار صافي المركز المفتوح مقابل حدوث زيادة في رؤوس أموال المصارف، ولن يستمر الوضع على ما هو عليه فقد ارتفعت النسبة حتى من ٢٠١٩ واستمرت بالارتفاع حتى عام ٢٠٢١ اذ بلغت (١٨٢.٥%)، نتيجة للزيادة الكبيرة في صافي المركز المفتوح مقابل زيادة طفيفة في رؤوس أموال المصارف ،إن زيادة النسبة عن النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي والبالغة (٤٠%) كان له تأثير سلبي في استقرار القطاع المصرفي يتمثل في زيادة الخسائر وارتفاع معدلات السيولة، كما تعكس سياسة استثمارية عالية المخاطر لكونها عرضة للتقلبات المفاجئة في أسعار الصرف، كما يعزى هذا الارتفاع التدريجي للنسب نتيجة التزام المصارف التجارية بتعليمات البنك المركزي العراقي بزيادة رأس المال إلى (٢٥٠) مليار دينار كحد أدنى والذي رفع بدوره من مستويات هذه النسب

الجدول(١١)

مؤشرات مخاطر الصرف الاجنبي للمصارف في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١) ترليون دينار

السنوات	الموجودات الاجنبية	المطلوبات الاجنبية	صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية	نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية /إجمالي رأس المال%	نسبة المطلوبات الاجنبية / اجمالي المطلوبات%
٢٠٠٩	١٦.١	٣.٧	١٢.٤	٥٣٩.١	١.١
٢٠١٠	١٢.٧	١.٨	١٠.٩	٣٨٩.٣	٠.٥
٢٠١١	١١.٥	١.٩	٩.٦	٢٤٣.٠	١.٣
٢٠١٢	١٥.٥	١.٦	١٣.٩	٢٣٥.٦	٠.٨
٢٠١٣	٢٢.١	١.٦	٢٠.٥	٢٦٦.٢	٠.٨
٢٠١٤	٢٧.٣	١.٦	٢٥.٨	٢٨٣.٥	٠.٧
٢٠١٥	١٥.٩	٠.٩	١٥.٠	١٤٨.٥	٠.٤
٢٠١٦	١٢.١	٠.٩	١١.٢	٩٤.٧	٠.٤
٢٠١٧	١١.٩	٠.٩	١١.٠	٧٦.٩	٠.٦
٢٠١٨	١٦.٣	١.٣	١٥.٠	٩٩.٣	١.١
٢٠١٩	٢٢.٥	٠.٨	٢١.٧	١٤٠.٠	٠.٦

٢٠٢٠	٢٦.٦	٠.٧	٢٥.٩	١٥٣.٢	0.4
٢٠٢١	٣٣.٨	١.٣	٣٢.٥	١٨٢.٥	٠.٤

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(٢٠٠٩-٢٠٢١)

نسبة المطلوبات الأجنبية إلى اجمالي المطلوبات: يتضح أيضاً من الجدول (١١) أن نسبة المطلوبات الأجنبية إلى اجمالي المطلوبات لدى المصارف التجارية بلغت (١.١%) عام ٢٠٠٩، وقد انخفضت إلى (٠.٥%) عام ٢٠١٠، لانخفاض المطلوبات الأجنبية مقابل تحقق زيادة كبيرة في أجمالي المطلوبات، ثم عادت إلى الارتفاع عام ٢٠١١ فقد بلغت (١.٣%)، وذلك للانخفاض الكبيرة في أجمالي المطلوبات مقابل زيادة ضئيلة في المطلوبات الأجنبية،وقد شهدت المدة (٢٠١٢- ٢٠١٤) انخفاض فبلغت (٠.٨% - ٠.٧%)، نتيجة لزيادة أجمالي المطلوبات مقابل حدوث انخفاض مستقر في المطلوبات الأجنبية فقد بلغت (١.٦) تريليون دينار عراقي طيلة المدة ذاتها، ثم أخذت بالانخفاض في العامين (٢٠١٥-٢٠١٦) فبلغت (٠.٤%) لكليهما، وذلك لانخفاض المطلوبات الأجنبية إلى النصف تقريباً في هذين العامين واستقرارها عند مقدار (٠.٩) تريليون دينار عراقي مقابل انخفاض قليل في أجمالي المطلوبات ، أما في عام ٢٠١٧ فقد ارتفعت النسبة وبلغت (٠.٦%) وذلك لانخفاض أجمالي المطلوبات مقابل ثبات في مقدار المطلوبات الأجنبية، في حين ارتفعت النسبة في عام ٢٠١٨، فبلغت (١.١%) وهذا ناتج عن الزيادة في المطلوبات الأجنبية مقابل انخفاض إجمالي ثم عاودت النسبة إلى الانخفاض فبلغت (٠.٦%) عام ٢٠١٩ واستمرت بالانخفاض حتى عام ٢٠٢١ فبلغت (٠.٤%)، وذلك نتيجة للزيادة المتحققة في أجمالي المطلوبات مقابل انخفاض مقدار المطلوبات الأجنبية،وتعد هذه النسب منخفضة ولا تسبب أي مصدر للمخاطر لدى المصارف التجارية العراقية، ويتضح أن ما تم تطبيقه من مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي أسهم في تعزيز واستقرار القطاع المصرفي، والحد من احتمالية حدوث أزمة مصرفية عن طريق تعزيز رأس المال المصرفي والاحتياطيات السائلة، مما ساعد على تحقيق الاستقرار المالي على المدى المتوسط والطويل، إذ يمتلك القطاع المصرفي نسب مرتفعة من كفاية رأس المال والتي تساعد في تقليل احتمالية حدوث العسر المالي لدى المصارف التجارية، فضلاً عن امتلاكها نسبة كبيرة

من السيولة المصرفية على الرغم من أن ذلك يؤثر في ربحية المصارف، بينما توضح مؤشرات جودة الموجودات أن مخاطر الديون المتعثرة بلغت نسباً مرتفعة الأمر الذي يدعو إلى إعطاء المصارف التجارية أكبر قدر من الأهمية في التعامل مع الديون المتعثرة.

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤ .١- الاستنتاجات:

١. ان الرقابة الاشرافية التي ينتهجها البنك المركزي على القطاع المصرفي لها دوراً في تحقيق السلامة المصرفية بما يعزز من قدرة الجهاز المصرفي مواجهة الازمات المالية والمصرفية بشكل لا يؤثر على اموال المساهمين والمودعين وبما لا يلحق الضرر بفئة المتعاملين مع المصرف

٢. ان ارتفاع نسبة كفاية رأس مال القطاع المصرفي يدل على ضعف القدرات التشغيلية لدى المصارف التجارية وتدني كفاءتها الاستثمارية وفشل إدارتها في ايجاد التوافق بين موجودات ومطلوبات المصارف مع وجود فائض للسيولة ومقدار محدود من الأرباح.

٣. إن ارتفاع نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي عن النسبة المحددة من البنك المركزي دليل على أن المصارف التجارية تعمل على مبدأ السياسة المتحفظة في احتفاظها بموجودات سائلة مبالغ فيها والتي تعكس عجز المصارف عن استثمار مواردها، ومن ثم التأثير في ربحيتها وحرمان الاقتصاد العراقي من التمويل الذي يمكن لو أستثمر أن يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

٤. إن ارتفاع نسبة العائد على حقوق المالكين لدى القطاع المصرفي عن النسبة المحددة من البنك المركزي تعكس كفاءة وفاعلية القطاع المصرفي في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال أموال المالكين كما يشير إلى درجة المخاطر العالية والناجمة عن زيادة الرافعة المالية.

٥. إن ارتفاع نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى اجمالي رأس مال القطاع المصرفي له تأثير سلبي في استقرار القطاع المصرفي والمتمثل في زيادة الخسائر وانخفاض السيولة، كما تعكس سياسة استثمارية عالية المخاطر لكونها عرضة للتقلبات المفاجئة في أسعار الصرف.

٦. إن تمتع القطاع المصرفي العراقي بمناسيب سيولة عالية يجعل إدارته أمام تحدٍ كبير ألنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، فضال عن ذلك يمنحه قدرة على تجاوز االلزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها

٤ .٢- التوصيات:

١. يجب بتشديد الرقابة على القطاع المصرفي وفرض اجراءات عقابية على المصارف التي لا تلتزم بتوجيهات البنك المركزي من اجل تعزيز مكانة القطاع المصرفي وبناء الثقة بينه وبين الجمهور بما يضمن زيادة مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية.

٢. تعزيز الدور التنظيمي والرقابي للبنك المركزي العراقي مع تطوير برامج الاصلاح للمصارف المتعثرة لتحسين التزامها بتعليمات البنك المركزي ليؤدي دورا المالي اكبر في تحقيق السلامة المالية واستقرار النظام المالي

٣. متابعة البنك المركزي العراقي وتيرة التطورات والقرارات الصادرة عن اللجان المالية الدولية بهدف تعزيز مؤشرات الاستقرار المالي والسلامة المالية في العراق لمواجهة التحديات المصرفية في وخاصة ضوء العولمة المصرفية.

٤. ينبغي أن تتمتع المصارف التجارية بالقدرة على تشخيص المخاطر والكشف عنها مبكرا بفضل وجود نظام معلومات يسمح للادارة بتحقيق أهدافها بشكل صحيح .

٥. على المصارف توجيه استثماراتها نحو القطاعات الاقتصادية في البلد وعدم احتفاظها بموجودات سائلة كبيرة الامر الذي يعكس عجز هذه المصارف من استثمار مواردها والتأثير في ربحيتها وحرمان الاقتصاد العراقي من التمويل الذي يُسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

المصادر والمراجع

١.حماد ، طارق عبد العال ، (٢٠٠١) ، تقيم اداء البنوك التجارية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، الاسكندرية.

٢.محمد ، جاسم محمد(٢٠١٤) ، الحوكمة المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل واترها في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصارف دراسة عينة في المصارف التجارية الخاصة العراقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(٢٠)، العدد(٨٠)

HELLWIG, MARTIN (2014), FINANCIAL STABILITY, MONETARY POLICY, BANKING SUPERVISION, AND CENTRAL BANKING

٣. الشمري، صادق راشد،(٢٠١٦)، الصناعة المصرفية الاسلامية الواقع والتطبيقات العملية، ط١ ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .

٤.الزبيدي، فرح علي توفيق،(٢٠١٥)، المعايير الدولية الإشراف والرقابة المصرفية وأثرها على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد.

٥.الشمري، صادق راشد(٢٠١١)، أدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الفرح للنشر والتوزيع، العراق ، بغداد .

٦.طلفاح، احمد، (٢٠٠٥) ، مؤشرات الحيطة الكلية لتقيم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .

٧.عبدالله، كيلان اسماعيل، (٢٠١٩) ، الاستقرار المالي في العراق باستخدام السياسة الاحترازية الكلية، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

٨.عواد، عضيد شباع ، (٢٠١٧)، مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي، دراسات المصرف الوطني الاسلامي، العراق.

٩.العبيدي، رافد كاظم نصيف، (٢٠١٨)، اتفاقية بازل ٢ وأثرها على الأداء المصرفي– دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الاسلامي والتجارة العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد١٠ ،العدد٣ ،العراق.

١٠.الساعدي، ضياء عبد الرزاق حسن،(٢٠١٨)، تحليل آثار السياسة المالية على مؤشر تجميعي مقترح للاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠–٢٠١٦ ،رسالة ماجيستر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

١١.البنك المركزي العراقي, التقارير والنشرات السنوي للاستقرار المالي سنوات مختلفة (٢٠٠٩–٢٠٢١) .

دراسة تحليلية لأرباح البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١

An Analytical Study of the Profits of the Central Bank of Iraq for the period 2006 - 2021

أ.د.فلاح حسن ثويني

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

في هذه الدراسة يتم التركيز على تحليل أرباح وخسائر البنك المركزي العراقي المتحققة خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ عن طريق التحليل المالي لمكونات موجوداته ومطلوباته وايراداته ونفقاته ، ومن ثم الوصول الى دخله الشامل وعلاقته بأهداف السياسة النقدية في العراق ومدى الاهمية النسبية لهذا الدخل في متغيرات حقيقية ونقدية مثل الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد بمفهومه الواسع والاحتياطيات الاجنبية ونافذة بيع العملة الاجنبية ، ومدى المساهمة في تحقيق اهداف السياسة النقدية في العراق . وتتكون الدراسة من مبحثين تضمن المبحث الاول اطارا مفاهيماً لأرباح وخسائر البنوك المركزية ، اما المبحث الثاني فقد تضمن تحليل المركز المالي وارباح وخسائر البنك المركزي العراقي لمدة ست عشر سنة ، وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من ضمنها، انه في ظل الاهمية النسبية الكبيرة للموجودات الاجنبية في اصول البنك المركزي العراقي ومساهمتها الكبيرة في التأثير على ارباح البنك ، فان الامر يتطلب الاستمرار في تعزيز محفظة الاستثمارات للبنك المركزي العراقي في ادوات مالية وفي بنوك مركزية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٦٣-١٠٨

ومؤسسات مصرفية ومالية تتسم بدرجات تصنيف ائتمانية دولية مرتفعة.

الكلمات المفتاحية : البنك المركزي ، السياسة النقدية ، الموجودات والمطلوبات ، الارباح والخسائر ، الدخل الشامل

Abstract

In this study, the focus is on analyzing the profits and losses of the Central Bank of Iraq achieved during the period 2006-2021 through the financial analysis of the components of its assets, liabilities, revenues and expenses, and then arriving at its comprehensive income and its relationship to the monetary policy objectives in Iraq and the relative importance of this income in real and monetary variables such as GDP, MS, FR, CBI Window for buying foreign currency, and the extent of contribution to achieving the objectives of monetary policy in Iraq. The study consists of two sections, the first section included a conceptual framework for the profits and losses of central banks, while the second section included the analysis of the financial position and the profits and losses of the Central Bank of Iraq for a period of sixteen years, and a set of conclusions and recommendations were reached, including, that in light of the great relative importance of foreign assets Regarding the assets of the Central Bank of Iraq and its significant contribution to influencing the bank's profits, the matter requires continuing to strengthen the investment portfolio of the Central Bank of Iraq in financial instruments, central banks, and banking and financial institutions characterized by high international credit ratings.

Keywords: central bank, monetary policy, assets and liabilities, profits and losses, comprehensive income.

مقدمة

ان كل عملية اصلاح مصرفي تبدأ من قمة هرم النظام النقدي والمصرفي وهو البنك المركزي ، اذ تسعى البنوك المركزية في معظم بلدان العام الى تحقيق اهداف اقتصادية كلية ، وعلى الرغم من ان السعي لتحقيق الارباح ليس هو الهدف الاساس للبنوك المركزية ، الا ان التجارب الدولية المختلفة اكدت على ان تحقيق الارباح يعمل على تحقيق اهداف السياسة النقدية ويعزز من مصداقيتها واستقلاليتها ويُقيد التدخلات الحكومية غير الاقتصادية فضلا على تعزيز القوة المالية لها عن طريق الاستخدام الامثل لمصادر واستخدامات الاموال المتاحة ، خاصة عندما يتم اتباع قواعد تخصيص وتوزيع ارباح ذات معايير واضحة وشفافة ،بينما يؤدي تحقيق الخسائر المستمر للبنوك المركزية إلى تدهور كبير في الميزانيات العمومية والى تأثيرات سلبية على الاقتصادات ، وعلى فعالية البنوك المركزية وسياساتها النقدية .

وفي هذه الدراسة يتم التركيز على تحليل طبيعة ارباح وخسائر البنك المركزي العراقي المتحققة عن طريق تحليل مكونات موجوداته ومطلوباته وايراداته ونفقاته ومن ثم الوصول الى دخله الشامل ومدى الاهمية النسبية لهذا الدخل في متغيرات حقيقية ونقدية مثل GDP و MS والاحتياطيات الاجنبية ونافذة بيع العملة الاجنبية ومدى المساهمة في العراق خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ .

والتساؤل الذي تحاول الدراسة البحث فيه هو ، هل ان ارتفاع ارباح البنك المركزي العراقي ودخله الشامل يؤدي الى زيادة دورها في السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي؟

١- المبحث الاول / منهجية البحث

١-١/ هدف البحث : تهدف الدراسة الى :

١- بيان ، وتحديد ، وتحليل ، اهم مكونات ارباح ونفقات البنك المركزي العراقي ودخله الشامل.

٢-تحديد ، وتحليل، الاهمية النسبية لمساهمة الدخل الشامل في عدد من المتغيرات الحقيقية والنقدية .

١-٢/ خطة البحث :

من اجل السعي لتحقيق هدف البحث وبيان مدى التحقق من صحة الفرضية او عدمه تم تقسيم البحث الى اربعة مباجث ، تضمن المبحث الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني فقد تضمن الاطار المفاهيمي لأرباح وخسائر البنوك المركزية ، تضمن عدد من الفقرات التي تتناول المتانة المالية للبنوك المركزية وميزانية ودخل وخسائر وارباح البنوك المركزية وقواعد تخصيص وتوزيع الارباح والعلاقة بين ارباح البنوك المركزية والسياسة النقدية .

اما المبحث الثالث الذي جاء تحت عنوان تحليل ارباح البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠١٢، فقد تضمن هو الاخر مجموعة من الفقرات التي تركزت حول اهداف السياسة النقدية في العراق وتحليل مكونات قائمة المركز المالي ومكونات الايرادات والمصروفات والدخل الشامل واسس توزيع الارباح لدى البنك المركزي العراقي و الاهمية النسبية للأرباح (الدخل الشامل) في بعض المتغيرات الحقيقية والنقدية والعلاقة بين ارباح البنك المركزي العراق ودخله الشامل والسياسة النقدية في العراق ..واخيراً المبحث الرابع وهو عبارة عن النتائج والتوصيات.

٢- المبحث الثاني / الاطار المفاهيمي لأرباح وخسائر البنوك المركزية

٢-١ / المتانة المالية للبنوك المركزية :

تُعرَّف القوة او المتانة المالية Financial strength بأنها قدرة البنك المركزي على تمويل عمليات سياسته النقدية وتكاليف تشغيله من موارده الخاصة ، مع امتلاكه أيضًا احتياطيات ذات طبيعة عامة أو خاصة كافية لاستيعاب تجسيد المخاطر التي يتعرض لها .,(Daniela Bunea and others ,2016, p.9) ان العديد من نجاحات السياسات النقدية في اغلب بلدان العالم قد تعود الى متانة وقوة الوضع المالي للبنوك المركزية من خلال وضع الميزانيات العمومية والرسملة والارباح ، وذلك في ظل زيادة التكامل المالي الدولي وتغير معدلات التضخم ، وتراكم الاحتياطيات الأجنبية ، بالإضافة إلى ترتيبات إعادة التقييم التي تؤثر في هوامش الدخل , وايضا

الاضطرابات في الأسواق المالية التي يمكن ان تولد ضغوط محتملة على الميزانيات العمومية للبنوك المركزية حتى في البلدان المتقدمة خاصة في فترات الأزمات المالية والاقتصادية.

ومن العوامل التي تساهم في اضعاف المتانة المالية للبنوك المركزية ، خاصة في فترات الانكماش الطويل نسبيا وهبوط الأصول يمكن أن تجبر البنوك المركزية على شراء كميات كبيرة من الأدوات ذات العائد المنخفض ، والتي قد تنخفض قيمتها بشكل كبير بمجرد انتعاش الاقتصاد وزيادة أسعار الفائدة ، وهذا قد يؤدي إلى التأثير على صافي ثروة البنك المركزي ، فضلا على ما تواجهه البنوك المركزية من محاولات من قبل مؤسسات عامة أخرى لتخليص الخسائر أو التكاليف باستخدام الميزانية العمومية للبنك المركزي ، كل ذلك يؤثر في قوة ومتانة الوضع المالي للبنك المركزي بصورة ايجابية او سلبية . (Kluh U. and 2008. 5), (Stella P,2002 , P.6) .

وتحتل البنوك المركزية قمة هرم المؤسسات المالية ، اذ إن أساس عمل البنك المركزي يرتكز على دعائم أساسية تتمثل في الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والوظائف التي يقوم بها عن طريق ما متاح من أدواته أو وسائله ، وأن العلاقة بين هذه المرتكزات هي علاقة تكاملية حيث إن كل واحدة منها تكّمل الأخرى فلا يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافهِ إلا من خلال وظائفهِ التي بموجبها يتاح لهُ التدخل والإشراف على النشاط المصرفي للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيههُ نحو الاتجاهات الاقتصادية المرغوبة التي تحددها السياسة الاقتصادية العامة او ما يتطلبه التدخل السريع لمواجهة ازمات مالية او اقتصادية طارئة (Gerald Epstein, 2002 , p.2) .

٢-٢ / ميزانية البنك المركزي: Balance Sheet

تُعد ميزانية البنك المركزي مؤشراً هاماً يعكس إلى حدٍ كبير واقع النشاط النقدي والاقتصادي للبلد، ومنذ أن أخذت البنوك المركزية على عاتقها مهمة احتكار إصدار النقد فقد ترتب على ذلك التزام بما تصدره من عملة اتجاه الأفراد والوحدات الاقتصادية

الأخرى من خلال المحافظة على استقرار القوة الشرائية لهذه العملة عن طريق التحكم بالأساس النقدي .

وفي الوقت نفسه فأن ميزانية البنك المركزي تعد أداة مهمة وفاعلة تمّكن البنك المركزي من القيام بالوظائف والمهام المناطة به وتجعلهُ قادراً ومن خلال أجراء التغيرات في مصادر واستخدامات أموال ميزانيته على تحقيق الأهداف التي يسعى لها ، فعندما يصدر العملة ، ويقوم بعمليات الصرف الأجنبي ، ويستثمر أمواله الخاصة ، ويساعد في توفير السيولة الطارئة ، وجميع عمليات السياسة النقدية ، كل هذه العمليات تؤثر وتنعكس على ميزانيتها العمومية وعلى حصيلة الدخل . Jaime (Caruana ,2012, p.2) ، (Garreth Rule, 2015 , 22) . ان حصيلة الدخل للبنك تتأتى من خلال ميزانيته والعمليات المختلفة التي يؤديها والتي يترتب عليها تكاليف تجاه التزاماته وعوائد او ارباح على اصوله ، وتعد الميزانية أمرًا بالغ الأهمية لعمل الاقتصاد حيث توفر الالتزامات الرئيسة والأوراق النقدية واحتياطيات المصارف التجارية الوسيلة النهائية لتسوية المعاملات ، والبنوك المركزية تستغل هذا الدور عند تحقيق أهداف سياستها ، على سبيل المثال ، في ظل استهداف التضخم ، بافتراض أن البنك المركزي يسمح بتعويم سعر الصرف بحرية وعدم وجود تسييل للدين الحكومي ، فإن الميزانية العمومية للبنك المركزي ستتسم بالعمليات النقدية المصممة للتحكم في سعر الفائدة قصير الأجل ، وإذا نجح البنك المركزي في تحقيق تضخم منخفض ومستقر ، فيجب أن يكون هناك القليل من التقلب في الميزانية العمومية ويجب أن تنمو الميزانية العمومية مع زيادة الطلب على التزامات البنك المركزي ومع زيادة حجم وقيمة المعاملات في الاقتصاد من ناحية أخرى ، إذا كان البنك المركزي يسعى لتحقيق هدف سعر الصرف ، فقد يقوم البنك المركزي ببناء ممتلكاته من الأصول الأجنبية إما لتسهيل التدخل لتعويض انخفاض قيمة العملة أو كمنتج ثنائي للتدخل لتعويض الارتفاع . ويمكن للزيادة الناتجة في الأصول الأجنبية أن تفوق الطلب على التزامات البنك المركزي لأغراض المعاملات في مثل هذه

الحالات تتميز مطلوبات البنك المركزي مثل الاحتياطيات الحرة للمصارف التجارية وعمليات البنك المركزي لاستيعاب هذه الاحتياطيات وايضا لرأس مال البنوك المركزية العديد من الأدوار من بينها ، دعم إجراءات السياسة ، وامتصاص الخسائر المحتملة للعمليات التي تواجهها أو المخاطر التي تواجهها ؛ ولتوليد الثقة والمصداقية لدى الجمهور ، والمساهمة في الاستقلال المالي والشفافية المؤسسية.

(Garreth Rule , 2015,p.24) ، ان مكونات الميزانية العمومية سواء في جانب المطلوبات او جانب الموجودات وخاصة الاساسية منها تكاد تتشابه لدى معظم البنوك المركزية في بلدان العالم ، مع الاختلاف النسبي في بعضها تبعا للنظام النقدي السائد لكل بلد والنظم والقواعد المحاسبية المستخدمة .

(Frederic S. Mishkin,2004 , p.358)

٢-٣ / دخل البنك المركزي: Income of Central Bank

يؤدي هيكل الميزانية العمومية للبنك المركزي دورًا هاماً في تحديد دخل البنك المركزي الذي يمثل الفرق بين ما هو مستحق على الخصوم وما يتم اكتسابه من الأصول ، وعندما تهدف البنوك المركزية إلى اتباع سياسات تؤدي إلى تحقيق نتائج اجتماعية بدلاً من تعظيم أرباحها الخاصة ، يمكن أن تؤثر الخسائر على قدرتها في العمل بطريقة فعالة ومستقلة بالإضافة إلى ذلك ، نادراً ما يحتفظ البنك المركزي بالدخل الذي يكسبه اذ غالبًا ما يتم دفع الدخل إلى الحكومة ، أو في الحالات التي لا يكون فيها البنك المركزي مملوكا بالكامل للحكومة وانما ملكية مشتركة مع القطاع الخاص في بلدان ، مثل أستراليا ، بلجيكا ، شيلي ، اليونان ، اليابان ، المكسيك ، تركيا إيطاليا ، يتم توزيع بعض الدخل على المساهمين من القطاع الخاص وفي كثير من الحالات ، يتم تأكيد توزيع أرباح البنك المركزي في النظام الأساسي للبنك المركزي .

(الفولي و شهاب ، ١٩٩٩، ٣٧٩) ، (Garreth Rule, 2015,p.5) . ان ارباح البنوك المركزية مثل بقية المؤسسات المالية الاخرى يتم عرضها في قائمة الدخل والتي تتكون من صافي الفرق بين الايرادات التي يتم الحصول عليها ،

والنفقات (المصروفات) التي يتم دفعها ، بمعنى هو حصيلة الدخل من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال مدة معينة من الزمن . وقد يكون هناك اختلاف نسبي في مكونات الايرادات والنفقات بين البنوك المركزية تبعاً لاختلاف القوانين والنظم المحاسبية السائدة ، الا انها تتركز في ايرادات ومصروفات الفوائد وعوائد وتكاليف اعادة تقييم الذهب وتحويل العملات الاجنبية.

٢-٤ / الدخل من الاصدار النقدي (السنيورج):

ان الحكومات تستطيع تمويل نفقاتها بالاعتماد على وسائل عديدة من بينها ان تزيد عوائدها من خلال الضرائب ، او ان تقترض من الجمهور عن طريق بيع السندات الحكومية ، او عن طريق امكانية طبع النقود عن طريق البنك المركزي . ان العائد الذي يتأتى عن طريق اليّة طبع النقود يُعرف بـ (السنيورج Seigniorage) الذي يعني دخل او عائد الاصدار النقدي . ويُفهم من عدة زوايا فهو بشكل عام يمثل (العائد الذي يجمع من قبل الحكومة ذات السيادة كنتيجة لاحتكارها عملية الاصدار النقدي) أو هو (مجموع كل العوائد الناتجة من الميزة الاحتكارية لإصدار النقود) . (, Ahmad Jafari-Samimi 2001 ,p.18) ، Cukrowski ,2001, p.p.6-8 (, Jacek) . وهناك من يرى ان عملية اصدار النقود هي عملية مماثلة الى الانتاج الحقيقي ، اي انه لا يختلف جوهرياً عن انتاج السلع ، ومع ذلك ففي حالة الاصدار النقدي (انتاج النقود) فأن كلفة الانتاج هي غير مهمة (رمزية) بالمقارنة مع القيمة المتولدة . (Alvaro Cencini , 1995 , p.248) . والبعض يرى ان عائد السنيورج هو ذاته ضريبة التضخم ولكن الفرق بينهما هو ان السنيورج يمثل العائد من التضخم من وجهة نظر الحكومة بينما ينظر لهذا العائد كضريبة تضخم من وجهة نظر الجمهور (Robert J. Gordon , 2009 , p.299) .

٢-٥ / خسائر البنوك المركزية:

ان قدرة البنوك المركزية على ادارة السياسة النقدية تتأثر كثيرا عندما لا تستطيع ان تفي بتعهداتها للآخرين ، لأنها تنعكس لاحقا على مهام السياسة النقدية بصورة سلبية

خاصة عندما تتكرر حالات الخسارة بشكل مستمر وهناك مخاوف من أن البنك المركزي الذي يتكبد خسائر منتظمة وينتهي به الأمر برأس مال سلبي سيجد صعوبة في متابعة هدفه الاقتصادي الكلي بشكل فعال. وعلى العكس من ذلك فان العمليات المربحة هي مؤشر على جودة السياسات المتبعة وقد تكون مؤشرا على أن البنوك المركزية تنفذ السياسات الصحيحة ، ويؤكد ملتن فريدمان (M. Friedman) على أن شراء البنك المركزي أصلًا ماليًا ، مثل العملات الأجنبية أو الأوراق المالية ، عندما يكون سعره منخفضًا ويبيعه عندما يكون سعره مرتفعًا ، فإنه يقلل من صعود وهبوط سعر الأصل ، اي تحريكه تجاه قيمته الأساسية مع تحقيق الأرباح ، وبالتالي فإن الأرباح هي علامة على الاستقرار المرغوب (Francesco ٢٠١٨ ,p p.3,5) , Chiacchio and others . ان عدد كبير من البلدان النامية والاقتصادات التي عايشت المرحلة الانتقالية فأن خسائر البنوك المركزية فيها قد وصلت إلى مستويات كبيرة ، وذلك بسبب الانخراط في نشاطات شبه مالية وترتب عليها العديد من الخسائر لأنها تزيد من نفقات البنوك المركزية والسمات الرئيسة لهذه الأنشطة المالية هي حجمها الكبير ومخاطرها ، والتي يصعب السيطرة عليها (Osama D. Sweidan ,2011,p.38) ، وعانت البنوك المركزية من خسائر مزمنة بسبب انخفاض إيراداتها أو الزيادة في نفقاتها وغالبًا ما يكون السبب في هذه الحالة هو أن البنك المركزي يفقد المساهمة في التأثير بسبب انخفاض قيمة أصوله ، وايضا تؤثر الخسائر على قدرة البنك المركزي على التدخل في الاقتصاد وتقويض رأسماله وسمعته. وقد أعاقت هذه الخسائر تحقيق سياسة نقدية شفافة وفعالة ، وأدت بدورها إلى التأثير سلبًا على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة مثل ارتفاع معدلات التضخم الفعلية والمتوقعة ، وزيادة نمو المعروض النقدي ، وتقلبات أكبر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

وقد تركزت اسباب خسائر البنوك المركزية في العديد من البلدان ، مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وهنغاريا وتايلند والفلبين وإندونيسيا واورغواي والاردن وزمبابوي وغيرها من البلدان وفي مدد زمنية مختلفة في واحد او اكثر من الاسباب الاتية (p.8

(J. Dalton and C. Dziobek,,٢٠٠٥ و Osama D. Sweidan , 2011,p.41):

١. فرق سعر الفائدة بين الالتزامات المحلية والأصول الأجنبية في عمليات التعقيم .
٢. إعادة رسملة النظام المصرفي .
٣. عمليات التعقيم لآثار تدفقات العملات الأجنبية.
٤. الاقتراض من الخارج مع تقلبات أسعار الصرف .
٥. عمليات السوق المفتوحة (هوامش الفائدة السلبية بين الأوراق المالية الصادرة من البنك المركزي والأصول المقابلة بالعملات الأجنبية).
٦. مدفوعات الفائدة على القروض من المؤسسات المالية الدولية ، و تقلبات أسعار الصرف.
٧. اعادة تقييم العملات الاجنبية .
٨. محفظة قروض ضعيفة .

٢-٦ / مبادئ توزيع ارباح البنوك المركزية:

تُعد عملية توزيع أرباح البنوك المركزية عملية معقدة وغالباً ما تكون مثيرة للجدل سياسياً ، وتختلف البنوك المركزية في تطبيق قواعد محددة تتعلق بتوزيع الأرباح وتغطية الخسائر وعلى الرغم من أنها ليست هدفا لأداء البنك المركزي ، إلا أن الأرباح على المدى الطويل تعزز مصداقية البنوك المركزية وتساهم في استقلالها المالي ، في حين أن قواعد توزيع الأرباح التي لا تسمح للبنوك المركزية بإنشاء احتياطيات كافية قد يكون لها تأثير معاكس. ويلعب التفاعل بين قواعد توزيع الأرباح والقواعد المحاسبية أيضًا دورًا مهمًا في تحقيق القوة المالية للبنوك المركزية ، ايضا ان استخدام صافي الدخل الحالي لبناء احتياطيات ضد الخسائر المستقبلية يتركز في توقيت التوزيع . ويوجد عدد من المبادئ العامة التي يمكن ان تؤخذ في الاعتبار عند توزيع الأرباح على اعتبار أن البنوك المركزية يفترض أن تكون مستقلة ماليا ، وتتمثل هذه المبادئ في الاتي : (D. Bunea and others, 2016, p.6)

١. أن تكون القواعد واضحة وشفافة .
٢. أن تستند قواعد توزيع الأرباح إلى معايير محددة مسبقًا .
٣. أن تكون أطر توزيع الأرباح مستقرة بمرور الوقت .
٤. أن تخضع التعديلات على إطار توزيع الأرباح للاستشارة مع البنك المركزي .
٥. لا يتم توزيع الأرباح الا في حالة عدم وجود خسائر سابقة متراكمة .
٦. يتم استبعاد المكاسب غير المتحققة من التوزيع .

٢-٧ / قواعد تخصيص الأرباح وتوزيعها:

تستخدم البنوك المركزية أساليب مختلفة عند تحديد مقدار الربح الذي يتم توزيعه على الحكومات ، وفي الدراسة التي اجراها البنك المركزي الاوربي ECB ، وشملت أكثر من ١٠٠ بنك مركزي في مختلف بلدان العالم ، مع الاخذ بالاعتبار الأطر القانونية المعمول بها ، تم التوصل الى انه يمكن تجميع هذه الأساليب في ست فئات عامة من أنظمة تخصيص توزيع الأرباح : (D. Bunea and , 2016 .p ,38 others)، (J. Bibow , 2018)

الفئة الاولى : يتم توزيع نسبة مئوية ثابتة من صافي الربح (على سبيل المثال ٨٠٪) ، وتختلف النسبة المئوية الثابتة للأرباح الموزعة عبر البنوك المركزية.

الفئة الثانية : يتم تخصيص نسبة مئوية ثابتة من صافي الربح الحالي للاحتياطيات (على سبيل المثال ٢٥٪) دون أي إشارة إلى حد لهذه الاحتياطيات، وفقًا للقواعد المعمول بها ، تخصص ما بين ١٠٪ و ٢٥٪ من أرباحها إلى احتياطياتها. بعد التخصيص للاحتياطيات ، يتم دفع الأرباح المتبقية عادة للحكومة ، وبالتالي فإن هذه الفئة تشبه الفئة ١ ، ولكن مع التركيز على المبلغ المخصص للاحتياطيات وليس على المبلغ الموزع ، بعض البنوك تجمع بين تخصيص نسبة مئوية ثابتة من الأرباح للاحتياطيات مع ميزات إضافية ، مثل الحد الأدنى للتحويلات والسقوف.

الفئة الثالثة : يتم تخصيص مبلغ بين صفر ونسبة مئوية قصوى من صافي الربح الحالي للاحتياطيات (على سبيل المثال ، ما يصل إلى ٢٥٪ ، مقابل نسبة مئوية

ثابتة تبلغ ٢٥٪) ، ويتم تخصيص ما يصل إلى ١٠٪ ، ٢٠٪ أو ٢٥٪ من أرباحها إلى الاحتياطيات ، قد لا يكون مبلغ الربح المخصص للاحتياطيات العامة أقل من صافي المكاسب غير المتحققة من سعر الصرف وتحركات أسعار السوق ، ولا يزيد عن ٢٠٪ من فائض الدخل المتحقق على النفقات .

الفئة الرابعة : يتم تخصيص نسبة (ثابتة عادة) من صافي الربح الحالي للاحتياطيات حتى تصل إلى مستوى مستهدف معين والذي عادة ما يكون نسبة من بند ميزانية عمومية معينة (على سبيل المثال ٢٠٪ حتى تبلغ الاحتياطيات ضعف رأس المال المدفوع) .

الفئة الخامسة : لا توجد قيمة أو نسبة محددة في الإطار القانوني فيما يتعلق بالتوزيع / التخصيص، حيث يتم تخصيص مبلغ للطوارئ ولإيداع صندوق الاحتياطي،ويتم دفع الباقي إلى (الحكومة المحلية).

الفئة السادسة : يتم الاتفاق على توزيع / تخصيص النتائج الصافية بشكل ثنائي على أساس منتظم بين البنك المركزي والحكومة ، على سبيل المثال ، يدفع البنك المركزي من صافي أرباح الأرباح الخاصة التي لا تتجاوز ٦٪ من رأس المال ، ويتم توزيع الباقي على الحكومات المحلية .

مع العرض بانه قد تلجأ البنوك الى تعديل او تغيير قواعد توزيع الارباح استنادا لمتطلبات ظروفها الاقتصادية والمالية وحتى السياسية . مع الاخذ بنظر الاعتبار الطرق والاساليب المحاسبية التي يمكن ان تؤثر في حساب الارباح والخسائر ، اذ انه لا يتم تطبيق إطار محاسبي واحد بشكل ثابت من قبل غالبية البنوك المركزية.(D. Bunea and others , 2016 ,p.20)

٢-٨ / ارباح البنوك المركزية والسياسة النقدية:

ينشأ الربح من إصدار النقود من أي فرق بين ما تشتريه النقود الجديدة وتكلفة سكها أو طباعتها ، او من خلال الفرق بسعر الفائدة بين الأرباح على أصول البنك المركزي والمدفوعات على مطلوباته النقدية ، وبعض الاقتصاديين النقديين يؤكدون

على انه قد يكون هناك شكل آخر من أشكال السياسة النقدية الى جانب السياسة النقدية التقليدية (التي تؤثر في التضخم من خلال عمليات السوق المفتوحة ، ومعدل الخصم و / أو متطلبات الاحتياطي) ، وغير التقليدية (التي تؤثر في التضخم من خلال التسهيلات الائتمانية ، والتيسير الكمي ، والتوجيه المستقبلي ، و / أو الإشارات) ، هذا الشكل الاخر هو سياسة توزيع أرباح البنك المركزي للحكومة ، توزيع ربح أعلى من المعتاد إذا كان التضخم أقل من المستهدف ، وربح أقل من المعتاد إذا كان التضخم أعلى من المستهدف ، حيث تقوم البنوك المركزية بتوزيع الأرباح على حكوماتها بما يتماشى مع التشريعات القانونية النافذة في بلدانها والتي قد تختلف بين البنوك المركزية. ومع ذلك فتبني مثل هذه السياسة توجد عليه انتقادات وعيوب ، وفي الوقت نفسه له عدد من المزايا (H.Martin ,2020 , p.2-5).

٢-٨-١ / العيوب المحتملة لسياسة توزيع أرباح البنك المركزي كأداة للسياسة النقدية:

١- مخاطر التضخم المفرط : البنك المركزي الذي يوزع أرباحًا أعلى من المعتاد لأن التضخم أقل من المستهدف يشارك في تمويل حكومي مباشر، وهذا المسعى قد يقود الى التضخم المفرط . يُفترض عمومًا أن الربح المحسوب بهذه الطريقة هو ربح "عادل" ، ويمكن توزيعه على الحكومة دون أن يشكل تمويلًا حكوميًا مباشرًا .

٢- الاثر على راس المال : البنك المركزي الذي يوزع أرباحًا أعلى من المعتاد لأن التضخم أقل من المستهدف قد يصبح رأس ماله أقل من المعتاد ويستنفذ رأس ماله بسرعة ، وقد يتحول رأس المال إلى حالة سلبية.

٣- التأثير على الموازنة الحكومية : البنك المركزي الذي يوزع أرباحًا (أقل) من المعتاد لأن التضخم أقل من المستهدف يعقد عملية موازنة الحكومة. فكلما كانت صيغة توزيع أرباح البنك المركزي أكثر تعقيدًا ، كان توزيع أرباح البنك المركزي أقل قابلية للتنبؤ به وصعوبة عملية الموازنة بالنسبة للحكومة.

٢-٨-٢ / المزايا الممكنة لاستخدام توزيع أرباح البنك المركزي كأداة للسياسة النقدية(H.Martin ,2020 , p.2- 5):

١- قد يؤدي توزيع أرباح البنك المركزي الأعلى من المعتاد إلى تحفيز التضخم عندما تفشل السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية في القيام بذلك ومع ذلك، بالنظر إلى الجرعة الصحيحة ، قد يكون توزيع أرباح البنك المركزي هو ما مطلوب في بعض الأحيان لإنعاش الاقتصاد .

٢- قد يؤدي توزيع أرباح أعلى من المعتاد إلى جعل التسهيل الكمي زائدًا عن الحاجة ولا يتعين على البنك المركزي تحميل ميزانياته العمومية بالسندات ، إذا حل توزيع أرباح البنك المركزي محل التيسير الكمي كأداة للسياسة ، فإن البنوك المركزية لا تحتاج إلى شراء كميات كبيرة من السندات الحكومية و / أو التجارية. وهذا مفيد لأن عمليات الشراء هذه تشوه الأسواق وتعرض الاستقرار المالي للخطر.

٣- يعمل ربح البنك المركزي بشكل تلقائي كعامل للاستقرار المالي إذا قام البنك المركزي بتوزيع ربح أعلى (أقل) إذا كان التضخم أقل (أعلى) من المستهدف. ومع توزيع أرباح البنك المركزي كأداة للسياسة النقدية ، يوزع البنك المركزي ربح أعلى من المعتاد للحكومة عندما يكون التضخم أقل من المستهدف (ويمكن للاقتصاد القيام ببعض التحفيز المالي) ، وربح أقل من المعتاد عندما يكون التضخم أعلى من المستهدف .

مما سبق يتضح إن تبني استخدام توزيع أرباح البنك المركزي للحكومة كأداة للسياسة النقدية ليس بالأمر بالسهل وبالرغم من الايجابيات ، لأنه يفتح الباب أمام التمويل الحكومي المباشر الذي يُعد أداة خطيرة ومسؤول عن العديد من حالات التضخم المفرط خاصة في البلدان النامية .

٣- المبحث الثالث / تحليل لأرباح البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠١٦

في هذا المبحث سيتم تحليل الوضع المالي للبنك المركزي العراقي خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ عن طريق التحليل الشامل لمكونات الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للقوائم المالية وايضا مكونات كل الايرادات والمصروفات وصولا الى الدخل الشامل ، ومن ثم توضيح الاهمية النسبية للدخل الشامل الى بعض المتغيرات الحقيقية مثل GDP و MS ونافذة بيع العملة الاجنبية والاحتياطيات الاجنبية.

٣-١ / البنك المركزي والسياسة النقدية في العراق:

يمتد تاريخ تأسيس البنك المركزي العراقي بصورة مبدئية الى عام ١٩٢١ عندما بدأت المحاولات الاولى لإنشاء مؤسسة وطنية تتولى مهام ادارة شؤون النقد في العراق ، الا ان هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح الا في عام ١٩٤٧ عندما تم تأسيس البنك الوطني العراقي وثم في عام ١٩٥٦ تعديل التسمية الى البنك المركزي العراقي (ثويني ، ٢٠١٠ ، ص ١٦٨) ، وطوال هذه المدة حصلت العديد من التطورات السياسة والاقتصادية والنقدية ، حتى شهد النظام النقدي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ العديد من التغيرات الاساسية التي شملت مكوناته المتمثلة بـ (الوحدة النقدية ، والمؤسسات ، والتشريعات والقوانين) ، وكنتيجة للتحول السياسي والاقتصادي تم تبني نظام نقدي قائم على استقلالية السلطة النقدية ، فشهدت السياسة النقدية تطورات واسعة من حيث الشخصية القانونية والصلاحيات والأهداف والأدوات ، وكانت بداية هذه التحولات في دور السياسة النقدية هي من خلال تشريع قانون جديد هو قانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والذي كان أهم ما فيه هو منح البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال ونصت الفقرة (٢) من المادة (٢) ، (القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤) ، على ان (يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق أهدافه ولا يتلقى البنك المركزي العراقي أية تعليمات من أي شخص أو جهة بما في ذلك الجهات الحكومية الا فيما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك) . ونتيجة للتغيرات اعلاه ، ولكون البنك المركزي اصبح مستقلاً نسبيا ويسعى لتحقيق هدفه الرئيس

المتمثل باستقرار مستوى الاسعار واستقرار النظام المالي بعيداً عن اهداف الحكومة التمويلية ،ويلتزم بتوزيع ارباحه ومعالجة خسائره وفق قواعد عمل واضحة ، ولا تستطيع الحكومة استخدام البنك المركزي (كمطبعة للنقود) .

٣-١-١ /اهداف ومهام السياسة النقدية في العراق:

تتركز الاهداف التي تسعى السياسة النقدية الى تحقيقها (قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ ،٢٠٠٤ ، المادة ٣) في : ١-السعي والحفاظ لتحقيق استقرار السعر المحلي . ٢- تعزيز والحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي ويستند إلى السوق .٣- تعزيز النمو المستدام والعمالة والرخاء في العراق. وفي سبيل السعي الى تحقيق الاهداف السابقة فان السياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي العراقي تؤدي العديد من المهام والوظائف التي تنعكس في الاخير على ايرادات ونفقات ودخل البنك المركزي (قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ ،٢٠٠٤ ،م ٤) من اهمها :

١- صياغة وتنفيذ السياسة النقدية , بما فيها سياسة سعر الصرف للعراق.

٢-الاحتفاظ وإدارة كافة الاحتياطات الأجنبية الرسمية في العراق , غير الأرصدة العاملة للحكومة بما يتفق مع المادة (٢٧) . التي تنص على ان يقوم البنك المركزي العراقي بإجراء كافة المعاملات بالموجودات الأجنبية وإدارة كافة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدولة بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية على ان تكون خاضعة لأهداف السياسة النقدية . ٣ – الاحتفاظ بالذهب وإدارة احتياطات الحكومة من الذهب . ٤ – يقدم خدمات باعتباره المستشار والوكيل المالي للحكومة . ٥- يقدم خدمات السيولة للمصارف بما يتفق مع المادة (٢٨) التي ترتبط بعمليات السوق المفتوحة والتسهيلات القائمة والمادة (٣٠) التي تتعلق بوظيفة مقرض الملجأ الأخير . ٦- إصدار وإدارة العملة العراقية.

٨- إنشاء ومراقبة وتعزيز سلامة وكفاءة أنظمة الدفع بما يتفق مع المادة (٣٩) التي تتعلق بحصر مهمة كل ما يتعلق بأنظمة الدفع في البنك المركزي فقط. ٩- إصدار تراخيص او الإجازات للمصارف ولتنظيم ومراقبة المصارف كما هو محدد في قانون

المصارف .١٠- فتح والاحتفاظ بحسابات مسجلة في سجلات البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية الحكومات الخارجية في سجلاته. ١١ – فتح ومسك حسابات البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية في سجلاته.

٣-٢ / الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي:

تعكس الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي طبيعة مصادر واستخدامات البنك للأموال المتاحة وقد تركزت اصول البنك المركزي (الموجودات) خلال المدة (٢٠٠٦ – ٢٠٢١) كما يوضحها الشكل (١) في فقرة الموجودات الاجنبية التي بلغ مقدارها ٩٣ ترليون دينار عام ٢٠٢١ بعد ان كان ٢٧.٨ ترليون دينار عام ٢٠٠٦ ، وبأهمية نسبية بلغت ٦١.٤ % من الموجودات كأدنى مستوى لها في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٢١ ، و٩٣.٦ % كأعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢ ، خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط وزيادة مقدار العوائد النفطية ، وشكل متوسط الاهمية النسبية لفقرة الموجودات الاجنبية من مجموع الموجودات خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ تقريبا اكثر من ثلاثة ارباع الموجودات بأهمية نسبية مقداراها ٧٩.٣ % ، اما الاهمية النسبية للأصول الاخرى فقد بلغت ١٣.٥ % للديون الحكومية ، ٧.٢ % لباقي الاصول الاخرى .

شكل (١) متوسط الاهمية النسبية لاهم عناصر الموجودات في ميزانية البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١

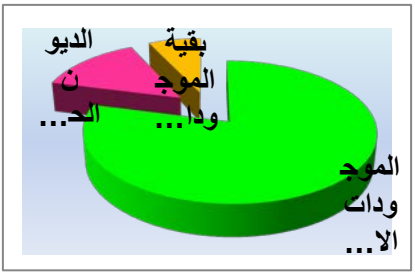

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث لمدة الدراسة

اما في جانب المطلوبات ، شكل (٢) فيشكل الاحتياطي النقدي بما فيها العملة المصدرة في التداول الاهمية النسبية الاولى ضمن مطلوبات البنك المركزي العراقي خلال المدة ذاتها (٢٠٠٦ – ٢٠٢١) ، اذ ارتفع رصيدها من ١٦ ترليون دينار عام ٢٠٠٦ الى ١١٠ تريلون عام ٢٠٢١ ، وقد بلغ متوسط الاهمية النسبية لها ٧١.٢ % ، بينما توزعت النسبة الباقية بين ٦.٧ % للودائع الحكومية ، و ٦.٥ % لراس المال والاحتياطيات ، ولحسابات المصارف ٤.٥ % ، و٤.٣ % للمطلوبات الاجنبية ، والتسهيلات المصرفية ٤.٢ ، والمطلوبات الاخرى ٢.٥ % .

شكل (٢) متوسط الاهمية النسبية لاهم عناصر المطلوبات في ميزانية البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١

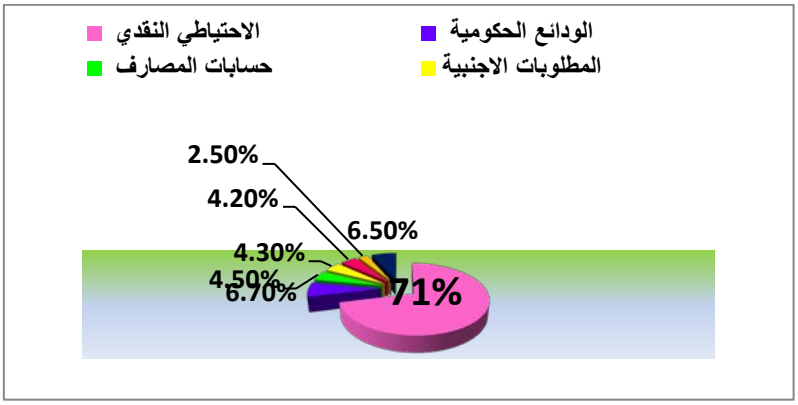

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، لمدة الدراسة.

٣-٣ / قائمة المركز المالي للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١:

تمثل قائمة المركز المالي امتداد للميزانية الموحدة وهي اكثر تفصيلا من اجل بيان وتوضيح الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية ومن ضمنها البنوك المركزية ، عن طريق عرض مكونات وبنود الحقوق والالتزامات.

٣-٣-١ / جانب الموجودات في قائمة المركز المالي للبنك المركزي العراقي:

يوضح الجدول (١) والشكل (٣) التطورات في المركز المالي للبنك المركزي العراقي في جانب الموجودات خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ ، اذ ارتفع رصيد اجمالي

الموجودات من ٣٣.٨ ترليون دينار عام ٢٠٠٦ الى ١٤٨.٣ ترليون دينار عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو للمدة المذكورة مقدراها ٣٣٨.٧ % ، وبازدياد مضطرد باستثناء عام ٢٠٠٩ التي انخفض فيها اجمالي الموجودات الى ٥٧.٩ ترليون دينار بعد ان كان ٦٤.٧ ترليون دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (– ١١.٧ %) ، بسبب انخفاض اسعار النفط والازمة المالية العالمية ، وفي عام ٢٠١٤ التي انخفض مجموع الموجودات الى ٨١.٦ ترليون دينار بعد ان كان ٩٥.١ ترليون دينار عام ٢٠١٣ وبنسبة انخفاض مقدارها ١٦.٥ % بسبب الازمة المزدوجة . وقد تباينت الاهمية النسبية لمكونات الموجودات خلال مدة الدراسة اذ احتلت المراتب الاربعة الاولى وبمتوسط أهمية نسبية مقدارها ٨٨ % من اجمالي الموجودات كل من :

١. **استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق** : وتتضمن استثمارات صافية في سندات واذونات خزينة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك و سندات في بنك فرنسا و صكوك إسلامية في البنك الإسلامي للتنمية وسندات في بنك الاستثمار الأوروبي وبنك هولندا وفي بنوك مركزية اخرى ، وقد حققت اعلى مقدار لها في عام ٢٠١٣ اذ بلغ مقدارها ٥١.١ ترليون خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط وارتفاع عوائده ، وكان ادنى مقدار لها في عام ٢٠٠٩ اذ بلغ ١٨.٧ ترليون دينار ، بسبب انخفاض الاحتياطيات على اثر الازمة العالمية ، وتحتل هذه الفقرة متوسط أهمية نسبية مقداره ٤٣.٦ % وهي الاعلى ضمن موجودات البنك المركزي العراقي خلال المدة المذكورة

٢. **ارصده لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى** : وتشمل حسابات جارية لدى مصارف محلية ، أرصدة لدى مصارف حكومية ، حسابات جارية لدى بنوك أجنبية ، ودائع لأجل لدى بنوك اجنبية ، ودائع مجمدة متقادمة لدى بنوك أجنبية ، وقد ارتفع مقدارها من ٦٣٠ مليار دينار عام ٢٠٠٦ الى ٢٤.٦ ترليون دينار عام ٢٠٢١ ، وبمتوسط أهمية نسبية مقدارها ١٦ % من مجموع الموجودات للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١

٣. **نقد وارصده لدى البنوك المركزية** : يتضمن نقد في الصندوق وارصدة لدى بنوك مركزية مختلفة كحسابات ودائع او حسابات جارية مثل بنك الاحتياطي الفدرالي في

نيويورك و بنك فرنسا وبنك الامارات العربية المتحدة المركزي و بنك هولندا وبنك فرنسا وبنك الشعب الصيني وغيرها ، وقد ارتفع مقداره الى ٢١.١ ترليون دينار كأعلى مستوى له عام ٢٠٠٨ ,وادنى مستوى له في عام ٢٠٠٦ بملغ مقداره ٤.٨ ترليون دينار ، وبلغ متوسط الاهمية النسبية لهذه الفقرة للمدة ذاتها ١٤.٦% من مجموع الموجودات للبنك المركزي العراقي .

٤. **مستحقات من وزارة المالية** : وتشمل أرصدة لدى وزارة المالية و حوالات خزينة حكومة العراق ، وتمثل رصيد مستحق للبنك المركزي العراقي على وزارة المالية يعود للفترة قبل ٩ نيسان ٢٠٠٣ وقد تم إعادة جدولة هذا المبلغ عدة مرات ، وقد تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية في عام ٢٠٠٦ ، وبلغ مقدار هذه المستحقات ٤٢ ترليون دينار و٤٦ ترليون دينار في السنوات ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي كأعلى مستوياتها بعد قيام البنك المركزي بتمويل المالية العامة عن طريق شراء حوالات الخزينة بسبب العجز المالي الكبير جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط ، وتحقق ادنى مقدار لهذه المستحقات عام ٢٠١٤ بمبلغ مقداره ٢.٤ ترليون دينار ، وبلغ متوسط الاهمية النسبية لفقرة المستحقات من وزارة المالية ١٣.٦ % من اجمالي موجودات البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ . اما متوسط الاهمية النسبية لعناصر الموجودات الاخرى فقد كانت كالاتي :

٥. **استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي** : وتمثل حصة اشتراك العراق لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ، وبلغت اعلى مقدار لها ٤.٣ ترليون دينار عام ٢٠٠٩ ، وادنى مقدار لها ٢.١ في عام ٢٠١٦ ، وشكلت هذه الفقرة متوسط اهمية نسبية مقدارها ٤ % من اجمالي موجودات البنك المركزي العراقي خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ .

٦. **احتياطي الذهب** : الذي يتضمن احتياطي الذهب في خزينة البنك المركزي العراقي واحتياطي الذهب في الخارج مثل بنك التسويات الدولي و مسكوكات ذهبية في خزينة البنك المركزي العراقي ، وارتفع رصيد احتياطي الذهب من ١٥٩ مليار

دينار كادني مستوى له عام ٢٠٠٦ ، وبلغ اعلى مقدار له ٨.٥ ترليون دينار في عام ٢٠٢٠ ، وقد شكل متوسط الاهمية النسبية له ٣.١ % من اجمالي الموجودات للبنك المركزي للمدة نفسها والـ ٥ % المتبقية تشترك فيها انواع الموجودات الاخرى .

٧. **قروض ممنوحة للمصارف الحكومية والتجارية :** في سبيل تحقيق الهدف التنموي للبنك المركزي العراقي تم منح المصارف الحكومية المتخصصة قروضا ، وايضا للمصارف التجارية من أجل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وقد ارتفع الرصيد من ٨ مليار دينار عام ٢٠١٥ وارتفع الى ٥.٤ ترليون دينار عام ٢٠٢١ .

شكل (٣) تطور الموجودات في قائمة المركز المالي للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠٢١) مليار دينار

جدول (1) قائمة المركز المالي للبنك المركزي العراقي (الموجودات) للمدة (2006 – 2021) مليار دينار

الموجودات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
احتياطي الذهب	159	191	191	243	311	348	1860	1903	4040	3627	3958	4435	4691	5574	8490	8172
نقد وارصده لدى البنوك المركزية	4855	8161	21114	18022	8147	9592	14302	20835	10039	4512	7865	7619	7544	8409	13875	13538
ارصده لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى	360	5615	8500	12440	12035	11955	10469	14059	16430	16369	14136	14044	15959	18022	23343	24263
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	20033	24004	28593	18740	35814	46393	50773	51093	45193	38614	27062	31853	47922	48363	673	680
قروض ممنوحه للمصارف الحكومية والتجارية										8	620	1450	1673	1643	1971	5483
مستحقات من وزاره المالية	5407	4688	3966	3966	3969	3561	3155	2756	2456	8581	19534	19334	17834	15881	42008	46007
استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي	2950	2488	2313	4307	4216	4161	4140	3944	2855		2177	2311	2258	2245	2869	2788
الممتلكات والمعدات صافي	22	22	33	84	86	86	119	144	183	192	194	382	456	547	625	943
موجودات غير ملموسه صافي									6	11	8	7	9	10	8	7
موجودات اخرى	8	11	49	149	432	144	421	421	405	562	990	946	1010	941	1120	2292
مجموع الموجودات	33799	45145	64765	57957	65012	76541	85442	95155	81607	72475	76544	82381	99356	101635	126971	148333

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية ، البنك المركزي العراقي للسنوات المذكورة .

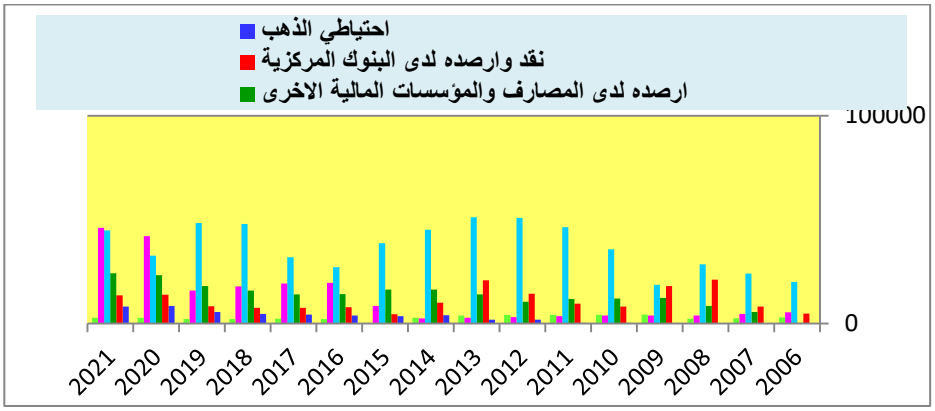

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١)

٣-٣-٢/ جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي للبنك المركزي العراقي:

تُعد مطلوبات البنك المركزي التزامات عليه يتطلب الوفاء بها عند استحقاقها وواحدة من مزايا تحقق الارباح هي مرونة البنك المركزي في تسديد التزاماته و تحقيق اهدافه ، ويتألف جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي للبنك المركزي العراقي من المطلوبات وحقوق الملكية الجدول (٢) والشكل (٤) وكما يلي :

١. **النقد المصدر للتداول** : يُعد الاصدار النقدي وخاصة في البلدان النامية ومنها العراق هو اكثر الوسائل لتمويل الانفاق العام،فقد ارتفع النقد المصدر في التداول(العملة الورقية) والمسكوكات لغاية عام ٢٠٠٧ ، من ١١.٩ ترليون دينار عام ٢٠٠٦ الى ٧٦.٦ ترليون دينار عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو مقداره ٥٤٣.٧ % ، وبازدياد مستمر باستثناء السنوات ٢٠١٤ و٢٠١٥ ، وقد احتلت فقرة النقد المصدر في التداول الاهمية النسبية الاولى من اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية لمدة الدراسة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ اذ بلغ متوسط الاهمية النسبية لها ٤٧ % و ٥٠ % من مجموع المطلوبات .

٢. ودائع المصارف المحلية والمؤسسات المالية الاخرى : تتضمن ، حسابات جارية ، ودائع لليلة واحدة ، ودائع لأجل ، اخرى ، حققت هذه الفقرة الاهمية النسبية الثانية ضمن مطلوبات المركز المالي للبنك المركزي العراقي خلال نفس المدة ، اذ ارتفع رصيدها من ١١.١ ترليون دينار عام ٢٠٠٦ الى ٣٤.٥ ترليون دينار عام ٢٠٢١ وبمعدل تغير مقداره ٢١٠.٢ % وبمتوسط أهمية نسبية مقداره ٣٤ % من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية و٣٥ % من مجموع المطلوبات .

٣. ارصدة المؤسسات الحكومية: وتشمل مستحقات الى وزارة المالية وأرصدة مؤسسات حكومية أخرى ، شهدت هذه الفقرة تذبذب في مستوياتها اذ كانت ١.٥ ترليون دينار عام ٢٠٠٩ كأدنى مقدار لها ، و٢٠.٢ ترليون دينار في اعلى مستوى لها عام ٢٠١٨ ، وكان متوسط الاهمية النسبية لهذه الفقرة هو ٨ % من اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية ، و٩ % من مجموع المطلوبات .

٤.ارصدة صندوق النقد الدولي : تتضمن تخصيصات حقوق السحب الخاصة و قرض صندوق النقد الدولي و ضمانات صندوق النقد الدولي وحسابي صندوق النقد الدولي رقم ١ و ٢ . وقد بلغ اعلى مقدار لها ٣.٩ ترليون دينار عام ٢٠١١ ، وادنى مقدار لها ٢.١ عام ٢٠٠٧ ، وبلغ متوسط الاهمية النسبية لأرصدة صندوق النقد الدولي من اجمالي المطلوبات ٤ % .اما فقرات مستحقات حكومات و مصاريف اجنبيه وسندات الخزينة المصدرة فقد كان متوسط اهميتها النسبية لا يتجاوز ٣ % لمدة الدراسة .

٥. حقوق الملكية : تتضمن راس المال و الاحتياطي العام واحتياطي الطوارئ واحتياطي اعادة تقييم الذهب واحتياطي اعاده تقييم الاراضي والمباني والخسائر المتراكمة والارباح المحتجزة ، فقد ارتفع رصيدها الى ٢٩ ترليون دينار عام ٢٠٢١ بعد ان كان رصيدا سالبا مقداره (١٣) ترليون دينار في عام ٢٠٠٦ بسبب الخسائر التي تحققت في ذلك العام .

٦. **رأس المال البنك المركزي العراقي** : راس المال المدفوع كان ٥٠٠ مليون دينار من اصل ١٠٠ مليار دينار وهو راس المال المصرح به في قانون البنك رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقد تم استكمال راس المال المدفوع عام ٢٠٠٧ من قبل وزارة المالية ثم ارتفع الى ١ ترليون دينار في عام ٢٠١٥ والى ٣ ترليون في عام ٢٠٢٠ وتم تمويل الزيادة من حساب الاحتياطي العام واعلن البنك المركزي العراقي في ايار ٢٠٢٢ بان مجلس إدارة البنك قرّر زيادة رأسماله من (٣) ترليون دينار إلى (٥) ترليون دينار ، من اجل تأكيد أهمية رأس مال البنك وانعكاسه على تقوية وسلامة مركزه المالي ، وتمت الزيادة باستخدام جزء من الأرباح التي حقّقها البنك المركزي عام ٢٠٢١ ، وبلغ متوسط الاهمية النسبية لرصيد رأس المال خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ من اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية ٠.٠١ ، و ٠.١٥ من مجموع حقوق الملكية .

٧. **الاحتياطي العام** : استنادا الى قانون البنك المركزي العراقي، يتوجب على البنك الاحتفاظ بحساب للاحتياطي العام وكذلك بحساب لاحتياطي الأرباح غير المتحققة وأية حسابات أخرى للاحتياطي تكون مناسبة بموجب معايير التقارير المالية الدولية المعمول بها. وقد ارتفع رصيد الاحتياطي العام من ٢.١ ترليون دينار عام ٢٠٠٦ الى ١٥.٣ ترليون دينار عام ٢٠٢١ وبمتوسط اهمية نسبية للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ مقداره ٤٧ % من مجموع حقوق الملكية ، و٠.٠٣ % من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية .

٨. **احتياطي الطوارئ** : بلغ مقدار رصيد احتياطي الطوارئ ٢٠٠ مليار دينار عام ٢٠١٠ وارتفع الى ٥.٢ ترليون دينار عام ٢٠٢١ ، وبلغ متوسط الاهمية النسبية لاحتياطي الطوارئ ٢١ % من مجموع حقوق الملكية و ١ % من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمدة ذاتها .

٩. **احتياطي اعاده تقييم الذهب** : ويتضمن احتياطي إعادة تقييم الذهب في بداية السنة ، والخسائر/ الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم الذهب للسنة والتي ينتج عنها مقدار احتياطي إعادة تقييم الذهب في نهاية السنة ، فقد حقق اعلى رصيد سالب له

عام ٢٠١٥ وهو (٦٩٨) مليار دينار ، واعلى رصيد موجب له عام ٢٠٢٠ بمقدار ٣.٥ ترليون دينار ، وبمتوسط اهمية نسبية مقدارها ١١% من مجموع حقوق الملكية و ١% من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ .

١٠. **احتياطي اعاده تقييم الاراضي والمباني :** منذ عام ٢٠١٧ قام البنك المركزي العراقي بتغيير السياسة المحاسبية الخاصة بالقياس اللاحق لبندين ضمن الممتلكات والمعدات هما الأراضي والمباني من أنموذج الكلفة إلى أنموذج إعادة التقييم ، وقد بلغ رصيد هذا الاحتياطي ٢١٢ مليار دينار عام ٢٠١٧ ارتفع الى ٣٤٦ مليار دينار في عام ٢٠٢١ ، وبمتوسط اهمية نسبية منخفضة من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية لم تتجاوز ١ % خلال المدة المذكورة .

١١. **(الخسائر المتراكمة) والارباح غير الموزعة :**

بدأت ارصدتها بقيم سالبة بلغت (١٣.٣) و(٤.٨) و (٢.٣) ترليون دينار للسنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي وسنوات اخرى ايضا ، ولكنها حققت قيم موجبة بعد عام ٢٠١٧ بلغت اعلى مستوياتها ١٣.٨ ترليون دينار عام ٢٠٢٠ وبلغ متوسط الاهمية النسبية لهذه الفقرة ٠.٥ % من مجموع حقوق الملكية للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ .

شكل (٤) متوسط الاهمية النسبية لمكونات جانب المطلوبات الى اجمالي المطلوبات وحقوق

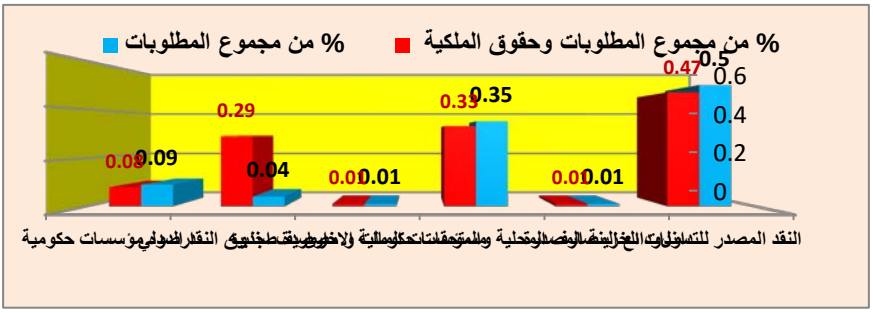

المصدر : اعد الباحث استنادا الى الجدول (٢)
الملكية للمدة ٢٠٢١-٢٠٠٦

٣-٤ / مبادئ توزيع الارباح في البنك المركزي العراقي :

كما تم ذكره سابقا فأن قواعد توزيع ارباح البنوك المركزية تختلف من دولة الى اخرى ، وفي العراق فأن قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته وفي القسم الثاني منه يحدد (قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل) رأس المال والاحتياطي وصافي الأرباح .

٣-٤-١/ واستنادا الى فقرات من المادة رقم (٥) ، فأن الدولة هي المالك الوحيد لاسهم رأسمال المال المعلن للبنك المركزي العراقي ولا يتم دفع ارباح على اسهم راس المال ، وان اسهم راس المال المعلن غير قابلة للنقل او خاضعة لأي رهن ، وجواز رفع راس المال المعلن للبنك المركزي العراقي وفقا للمبالغ التي يجيزها وزير المالية بناء على توصية مجلس البنك المركزي العراقي وموافقته على هذه المبالغ . وان البنك

جدول (2) قائمة المركز المالي للبنك المركزي العراقي (المطلوبات وحقوق الملكية) للمدة (2006 – 2021) مليار دينار

المطلوبات وحقوق الملكية	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النقد المصدر للتداول	11916	15632	21304	24170	27507	32157	35785	40630	39884	38585	45231	44237	44264	51835	66031	76562
سندات الخزينة المصدرة	1632	2746	2224	1184	396	496	745	943	853	1080	65	745	261	363	32	-
ودائع المصارف المحلية والمؤسسات المالية الاخرى	11149	18614	26147	25553	30617	32484	34791	42210	31680	24485	22655	21502	24019	27594	23401	34510
مستحقات حكومات و مصارف اجنبيه	12498	2533	239	238	244	77	22	18	40	40	39	39	38	32	39	34
ارصدة صناديق النقد الدولي	2757	2101	2110	3864	3841	3959	3871	3826	3753	-	2300	2238	2337	2272	2234	2234
ارصدة مؤسسات حكومية	6304	7743	14642	1503	2147	6267	6858	2021	2004	5929	3954	7101	20273	8312	7530	5654
مطلوبات اخرى	732	289	117	98	63	38	37	44	127	120	100	105	163	204	207	287
مجموع المطلوبات	46988	49658	66783	56610	64815	75499	82109	89692	78341	70239	74344	75957	91356	90612	99274	119291
حقوق الملكية																
راس المال	0.5	100	100	100	100	100	100	100	100	1000	1000	1000	1000	1000	3000	3000
احتياطي عام	2.1	2.1	2	2.1	803		475	2069	4559	1462	845	477	3504	4598	4310	15316
احتياطي الطوارئ					200		119	517	1090	1090	1090	1090	1796	2120	2548	5299
احتياطي اعادة تقييم الذهب	160	192	192	244	312	349	447	65 -	286 -	698 -	368 -	129	70	953	3869	3551
احتياطي اعادة تقييم الاراضي والمباني												212	212	212	212	346
(الخسائر المتراكمة)/الارباح المحتجزة	13350-	4807-	2311-	1001	1218-	593	1993	2862	1996-	617-	368-	3535	1618	2139	13757	1530
مجموع حقوق الملكية	13189-	4513-	2017-	1347.1	197	1042	3133	5462	3267	2237	2199	6423	8000	11022	27696	29042
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	33799	45145	64765	57957	65012	76541	85442	95155	81607	72475	76544	82381	99356	101635	126971	148333

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية ، البنك المركزي العراقي للسنوات المذكورة .

المركزي يحتفظ في حساب للاحتياطي العام وكذلك بحساب لاحتياطي الارباح غير المتحققة واي حسابات اخرى للاحتياطي تكون مناسبة بموجب معايير المحاسبة الدولية المعمول بها .

٣-٤-٢ : اما المادة رقم (٦) حساب الأرباح والخسائر وتوزيع صافي خسائر التشغيل فتنص على يحدد البنك المركزي العراقي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية صافي ارباحه المتاحة للتوزيع او صافي خسائره و يقوم بذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة رقم ٧ و والمادة ٤٥ التي تتعلق بالبيانات والتقارير والمراجعة المالية ودفاتر الحسابات والسجلات والشفافية في الافصاح ونشر البيانات واتباع والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية. في حاله تحمل البنك المركزي العراقي صافي خسائر التشغيل عن اي سنة مالية تحمل الخسارة اولا على الاحتياطي العام وثم على راس المال .

٣-٤-٣ / المادة رقم (٧) على التصرف في المكاسب غير المتحققة وكما يلي :

اذا اشتمل صافي دخل البنك المركزي العراقي عن سنة ما المكاسب غير المتحققة على اصول او خصوم البنك المركزي العراقي لنفس السنة المالية وكانت تلك المكاسب غير متحققة مقيدة بقيمة عادلة او مقدرة بعملة اجنبية ، يتم تحديد صافي ارباح البنك المركزي العراقي المتاحة للتوزيع عملا بنص المادة رقم (٨) وفقا لما يأتي :

- خصم اجمالي مبلغ المكاسب غير المتحققة والمحسوبة في صافي الدخل من صافي الدخل و تخصيص مبلغ مساوى لحساب احتياطي الارباح غير المتحققة .
- خصم مبلغ اي مكاسب غير متحققة طُرحت من صافي الدخل لسنة واحدة ماضية او لعدة سنوات ماضية وتحققت خلال السنة المالية من حساب احتياطي الارباح غير المتحققة واضافته الى صافي الارباح المتاحة للتوزيع بالطريقة المحددة في الفقرة الفرعية (أ) .

- لا يخصم من احتياطي الارباح غير المتحققة الا تلك المبالغ التي يسمح بها عملا بهذه المادة .

٣-٤-٥/ تؤكد المادة رقم (٨) على توزيع صافي الأرباح الذي يكون وفق الاتي :

– يقوم مجلس اداره البنك المركزي العراقي بتوزيع صافي الارباح المتاحة للتوزيع خلال ثلاثة اشهر من نهاية السنه المالية على النحو التالي :

ا– يتم تحويل ٨٠ % من صافي الارباح المتاحة للتوزيع الى حساب الاحتياطي العام للبنك المركزي العراقي حتى تصل قيمه المبلغ في هذا الحساب ما يساوي ١٠% من اجمالي اصول البنك المركزي العراقي .

ب– يُحّول ما تبقى من صافي الارباح المتاحة للتوزيع الى اي حساب احتياطي اخر قد ينشئه البنك المركزي العراقي بموجب نص الفقرة رقم ٤ من المادة رقم ٥ .

– لا يوزع الدخل المحتجز او الدخل الحالي للبنك المركزي العراقي الا فيما يسمح به نص الفقرة رقم (١)، ولا يتضمن توزيع صافي الارباح اي حصة من المكاسب غير المتحققة . و لا يتم اي توزيع ما نصت عليه الفقرة رقم ١ اذا ادى هذا التوزيع الى انخفاض اصول البنك المركزي العراقي عن مجموع خصومه وراس ماله .

٣-٥ /ارباح البنك المركزي العراقي (مكونات الايرادات والمصروفات) للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١:

يتضمن الربح السنوي للبنك المركزي الفرق بين اوجه ايراداته ومصروفاته المختلفة خلال المدة المذكورة ، والارباح او الخسائر المتحققة في الغالب تعكس اوضاع النشاط الاقتصادي في العراق.

٣-٥-١ / الايرادات :

تتضمن الايرادات الفقرات التالية : (البنك المركزي العراقي ، البيانات المالية)

يتكون جانب الايرادات من العديد من الفقرات تتضمن صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات الرسوم والعمولات وربح (خسارة) إعادة تقييم الذهب و ارباح / خسائر

تحويل العملات الأجنبية واسترداد مخصصات وإلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين وكما يلي :

١. **صافي إيرادات الفوائد** : وهو حصيلة الفرق بين الفوائد الدائنة (ايرادات الفوائد) المستحقة على كل من استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وسندات الخزينة والأرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى وزارة المالية والودائع لليلة واحدة ، والفوائد المدينة (نفقات الفوائد) ، المدفوعة على كل من ودائع لأجل للبنوك المحلية وقروض الحكومات والمؤسسات المالية الأجنبية و سندات الخزينة المصدرة .

ارتفع رصيد صافي ايرادات الفوائد من ٢٦٩.٤ مليار دينار عام ٢٠٠٦ الى ١.٨ ترليون دينار عام ٢٠٢١ ، وقد بلغ اعلى رصيد لهذه الفقرة في عام ٢٠١٩ بمقدار ١.٩ ترليون دينار نتيجة ارتفاع مساهمة فقرة الاستثمارات المحتفظ بها الى ٤٤.٩ % من اجمالي الايرادات في هذا العام ، وادنى رصيد في عام ٢٠٠٧ بمقدار ٨١.٤ مليار دينار .

٢. **صافي إيرادات الرسوم والعمولات** : تتضمّن إيرادات الرسوم والعمولات ، رسوم خدمات الحسابات، رسوم إدارة الاستثمارات، عمولات المبيعات، رسوم التوظيفات ورسوم أخرى على القروض الممنوحة و يتم الاعتراف بهذه الرسوم عند الانتهاء من تقديم الخدمة.

وصافي إيرادات الرسوم والعمولات وهو الفرق بين الايرادات والمصروفات للرسوم والعملات التي يحصل عليها ويدفعها البنك ، يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ ١٪ من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبالغ المطلوبة إلى الدينار العراقي.

وقد ارتفع رصيد هذه الفقرة من ١٥٨ مليار دينار عام ٢٠٠٦ الى ٤٢٤.٥ مليار دينار عام ٢٠٢١ ، وبلغ اعلى رصيد لصافي ايرادات الرسوم والعمولات ١.٥ ترليون دينار عام ٢٠١٣ لارتفاع رصيد الايرادات ، وادنى رصيد لها ١٥٨ مليار دينار عام ٢٠٠٦ .

٣. **ربح (خسارة) إعادة تقييم الذهب** : نظرا للتغيرات العديدة التي تحصل في اسعار الذهب والكميات المطلوبة والمعروضة منه عالميا ، وبما ان البنك المركزي العراقي يحتفظ ضمن احتياطاته بكميات مختلفة من الذهب ، فتتحقق ارباح وخسائر عن اعادة تقييم الذهب ، ويتم ذلك عن طريق احتساب احتياطي إعادة تقييم الذهب في بداية السنة مع الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم الذهب للسنة فينتج عنها احتياطي إعادة تقييم الذهب في نهاية السنة .

وقد تحققت ايرادات مربحة عن تقييم الذهب خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ في العديد من السنوات بلغت اعلى مقدار لها ٢.٩ ترليون دينار في عام ٢٠٢٠ ، وادني مقدار لها ١٦.١ مليار دينار في عام ٢٠٠٦ ، اما اعلى مقدار خسائر لإعادة تقييم الذهب تحقق فكان (٥٣٢.٧) مليار دينار في عام ٢٠١٣ ، وادنى مقدار خسائر هو (٤٨٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ .

٤. **ارباح / خسائر تحويل العملات الأجنبية** : اعلى مقدار تحقق من الارباح الناجمة عن تحويل العملات الاجنبية هو ١١.٨ ترليون دينار في عام ٢٠٢٠، وكان ذلك على اثر قيام البنك المركزي العراقي استنادا الى طلب وزارة المالية في ٢٠ كانون الأول ٢٠٢٠ بتغيير سعر الصرف الأساسي مقابل الدولار الأمريكي من ١,١٨٢ دينار عراقي مقابل كل دولار أمريكي إلى ١,٤٥٠ دينار عراقي مقابل كل دولار والذي نتج عنه ربح من فروقات تقييم العملات الأجنبية . وادنى مقدار هو ١٦ مليار دينار عام ٢٠٠٧ ، بينما تحققت خسائر في اغلب سنوات مدة الدراسة (١٠ سنوات) بلغت اعلى مقدار لها ٢.٧ ترليون دينار عام ٢٠١٤ ، وادنى مستوى لها في عام ٢٠١٩ بمقدار ١٢٠.٤ مليار دينار .

٥. **استرداد مخصصات** : تم احتسابها للمدة ٢٠٠٨ – ٢٠١١ وقد كان مقداره ٩٧٧.٥ مليار دينار وهو يمثل مع مخصصات اخرى ، مخصص مسترد من وزارة المالية يتعلق بالخسارة الحاصلة عام ٢٠٠٤ نتيجة سحب العملة العراقية القديمة من التداول واصدار العملة العراقية الجديدة ، وايضا مخصص حسابات صندوق تنمية

للعراق و مخصص حسابات مذكرة التفاهم ، وحققت الفقرة قيمة سالبة في عام ٢٠١١ بلغت (٤.٦) مليار دينار. ويشكل متوسط الاهمية النسبية لاسترداد المخصصات ٢ % من اجمالي الايرادات .

٦. **أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر** : وتمثل ارباح متحققة وخسائر غير متحققة ، وقد احتسبت ارصدتها للعامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ، وكانت مقدارها ١٢٥ مليار دينار و ١٩٦ مليون دينار على التوالي . والقيمة العادلة تمثل السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة بين المشاركين في السوق .

٧. **إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين** : حقق البنك المركزي في عام ٢٠٠٧ إيراداً بمبلغ ٩ ترليون دينار بسبب إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات و البنوك الأجنبية من سجلاته .

٨. **الإيرادات أخرى** : وتتكون من الايرادات التي لم تذكر في الفقرات الاخرى وحققت اعلى مقدار لها في عام ٢٠١١ بمبلغ ٧٧ مليار دينار ، وادنى مقدار لها ١.٤ مليار دينار عام ٢٠١٠ . وبمتوسط اهمية نسبية لمدة الدراسة مقداره ١ % .

وكما يوضح الشكل (٥) فقد حققت فقرة صافي ايرادات الفوائد الاهمية النسبية الاولى في مكونات الايرادات للبنك المركزي العراقي خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ وبمتوسط اهمية نسبية بلغت ٣٠ % ، ثم فقرة صافي إيرادات الرسوم والعمولات بمتوسط اهمية نسبية مقدارها ٢٢ % ، وفقرة إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين بأهمية نسبية بلغت ٢١ % ، ثم فقرات ارباح وخسائر تحويل العملات الاجنبية ، وفقرة ارباح وخسائر تقييم الذهب ، وفقرة استرداد مخصصات وموجودات مالية ، وفقرة الايرادات الاخرى كان متوسط الاهمية النسبية لها (١٥ % ، ٨ % ، ٣ % ، ١ %) على التوالي .

شكل (5) متوسط الاهمية النسبية لمكونات الايرادات لدى البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ %

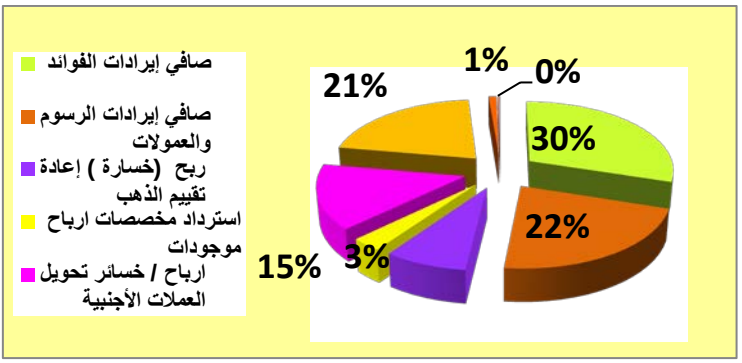

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى البيانات المالية للبنك المركزي العراقي ، لسنوات الدراسة

اجمالي الايرادات :

تحققت ايرادات موجبة للبنك المركزي العراقي خلال جميع سنوات المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ ، باستثناء السنوات (٢٠١٠ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) التي تحققت فيها ارصدة سالبة لإجمالي الايرادات بلغت (١.١) ترليون دينار و(١.٤) ترليون دينار و (٦٨١) مليار دينار على التوالي ، وذلك بسبب خسائر تحويل العملات الاجنبية في تلك السنوات بمقدار ٢.٢ ترليون عام ٢٠١٠ و ٢.٦ ترليون دينار عام ٢٠١٤ و ١.٢ ترليون دينار عام ٢٠١٥ ، وقد بلغ اعلى رصيد موجب لمجموع الايرادات في عام ٢٠٢٠ بمقدار ١٦.٨ ترليون دينار ، وادنى رصيد هو ٥٠ مليار دينار عام ٢٠١٦ . كما يوضحها الجدول (٣) والشكل (٦) .

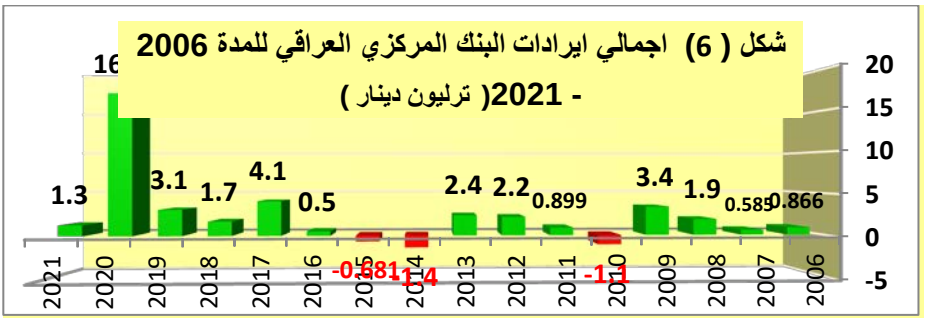

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى البيانات المالية للبنك المركزي العراقي ، لسنوات الدراسة

٣-٥-٢ / المصروفات :

تتألف المصروفات (النفقات) للبنك المركزي العراقي من نفقات الموظفين والمصاريف الإدارية والعمومية واستهلاكات وأطفاءات مخصصات الخسائر الائتمانية . وقد بلغ اعلى مقدار للمصروفات ٨١١.٥ مليار دينار في عام ٢٠١٤ ، وانى مقدار لها ٧٨.٥ مليار دينار في عام ٢٠١٦ ، كما في الجدول (٣) والاشكال (٧ و ٨) .

١. **نفقات الموظفين** : اتخذت ارصدة مصروفات الموظفين في البنك المركزي العراقي اتجاها تصاعديا حيث ارتفعت من ١٢.٣ مليار دينار عام ٢٠٠٦ الى ٥٣.٤ مليار دينار عام ٢٠٢١ وحققت اعلى مقدار لها في عام ٢٠١٩ بلغ ٥٥.٧ مليار دينار ، وقد شكل متوسط الاهمية النسبية لنفقات الموظفين ٣٢ % من اجمال مصروفات البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ ، وهي تحتل الاهمية النسبية الثانية بعد بند او فقرة المصاريف الإدارية والعمومية .

٢. **المصاريف الإدارية والعمومية:** تشمل هذه الفقرة نفقات طبع وشحن العملة تبرعات ، تامين ، صيانة ، مساهمات للآخرين ، اشتراكات ورسوم واجازات ، سفر وايفاد ، خدمات مهنية واستشارات ، مصاريف تدريب الموظفين ، الوقود والزيوت ، اجور نقل ,اتصالات عامة وانترنت ، اخرى .

وتشكل فقرة المصاريف الادارية والعمومية الاهمية الاولى ضمن مصروفات البنك المركزي فقد بلغ رصيدها ١٠٣.٦ مليار دينار في عام ٢٠٠٦ وانخفض في عام ٢٠٢١ الى ٨٦.٨ مليار دينار ، وبلغ اعلى مستوى للمصاريف الادارية والعمومية ١٤٣.١ مليار دينار عام ٢٠٢٠ ، وادنى رصيد لها في عام ٢٠١٥ بمقدار ١١.٤ مليار دينار ، واحتلت هذه الفقرة الاهمية النسبية الاولى من اجمالي نفقات البنك المركزي العراقي اذ بلغ متوسط الاهمية النسبية لها ٤٣ % خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ .

٣. **استهلاكات واطفاءات** : اتخذ مقدار الاستهلاكات والاطفاءات اتجاها تصاعديا ابتداءً من عام ٢٠٠٦ بمقدار ٣٩٧ مليون دينار لغاية عام ٢٠١٢ الذي بلغ

فيه ٢.٦ مليار دينار ثم انخفض الى ادنى مستوى له خلال المدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ اذ بلغ ١٩٦ مليون دينار في عام ٢٠١٣ ثم اتخذ اتجاها تصاعديا وحقق اعلى مقدار له في عام ٢٠١٧ بلغ ١٧.٩ مليار دينار ، وبمتوسط اهمية نسبية مقدارها ٧ % للمدة المذكورة .

٤. **مخصصات الخسائر الائتمانية** : تم احتساب هذه المخصصات للسنوات ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٤ ، والسنوات (٢٠١٨ – ٢٠٢١) ، وقد حققت اعلى مستوى لها عام ٢٠٠٦ اذ بلغ مقداراها ١٤١.٤ مليار دينار وادنى رصيد لها ١.١ مليار دينار عام ٢٠١٨ ، وبلغ متوسط الاهمية النسبية لمخصصات الخسائر الائتمانية ١٨ % من اجمالي نفقات البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ . ويضاف الى اجمالي المصروفات مبالغ مقدارها ٦٨٧.١ مليار دينار عام ٢٠١٤ عن خسائر العمليات الإرهابية ،ومبلغ مقداره ٢٢٨.٩ عام ٢٠١٥ عن الخسارة الناتجة من استبعاد حسابات صندوق النقد الدولي ، ومبلغ مقداره ٢٠.١ مليار دينار عن خسائر التدني في قيمة الأراضي .

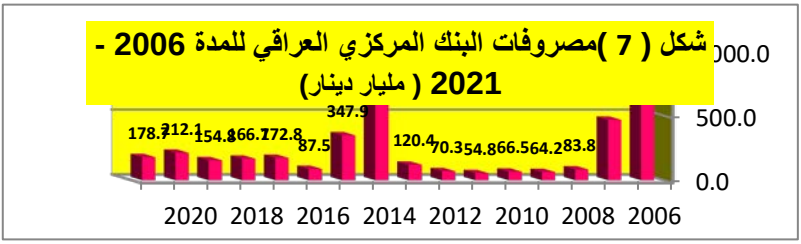

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى البنك المركزي العراقي ، البيانات المالية لسنوات الدراسة

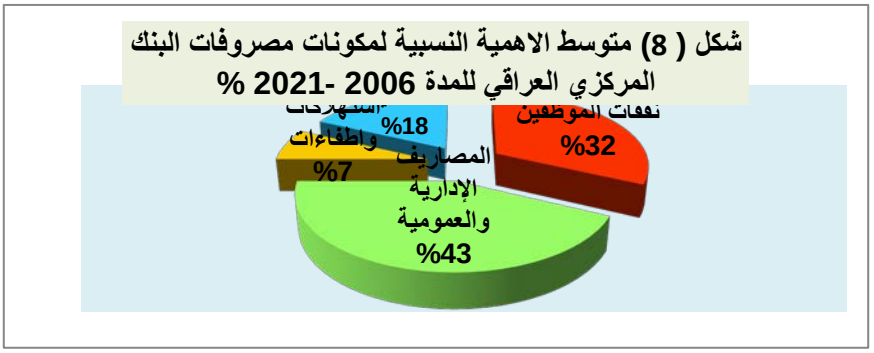

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى البنك المركزي العراقي ، البيانات المالية لسنوات الدراسة

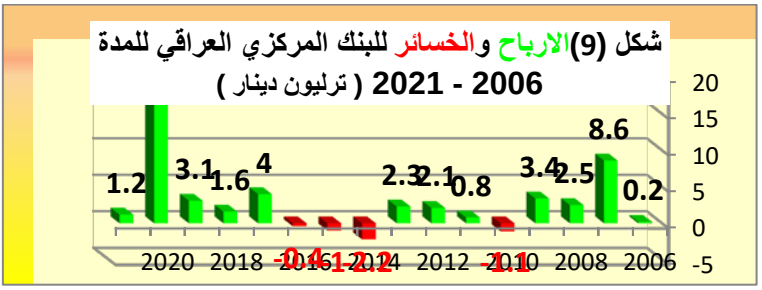

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى الجدول (٣)

٣-٦ / الدخل الشامل للبنك المركزي العراقي :

حقق الدخل الشامل للبنك المركزي العراقي ارصدة ايجابية خلال مدة الدراسة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ ، الجدول (٣) والشكل (١٠) ، (باستثناء السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) ، فقد ارتفع مقدار الدخل الشامل من ١٥٨.٥ مليار دينار عام ٢٠٠٦ الى ١.٣ تريليون دينار عام ٢٠٢١ ، وتحقق اعلى رصيد للدخل الشامل للبنك المركزي في عام ٢٠٢٠ بمقدار ١٦.٧ تريليون دينار وبنسبة تغير سنوية مقدارها ٤٥١.٦ عن عام ٢٠١٩ التي بلغ فيها مقدار الدخل الشامل ٣.٠٢ تريليون ، بسبب ارتفاع رصيد الارباح من تحويل العملات الاجنبية في ذلك العام الى ١١.٨ تريليون دينار .

وفي السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، تحققت ارصدة سالب للدخل الشامل للبنك المركزي العراقي والتي ارتبطت بانخفاض حصيلة الايرادات التي

تحققت في تلك السنوات ، فقد انخفض مقدار الدخل الشامل في عام ٢٠١٠ الى ١.٢ ترليون دينار بعد ان كان ٣.٤ ترليون دينار عام ٢٠٠٩ ، وايضا تحققت ارصدة سالبة في العام ٢٠١٤ فقد بلغ مقدار الدخل الشامل في هذا العام ٢.١ ترليون دينار بعد ان كان ٢.٣ ترليون دينار عام ٢٠١٣ ، وارتفع مقدار الانخفاض في الدخل الشامل الى ١٠٣ مليار دينار عام ٢٠١٥ ، وبلغ ادنى مقدار له في عام ٢٠١٦ وهو ٣٧.١ مليار دينار .

وقد تم اضافة فقرة الدخل الشامل الآخر التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة

وهي تمثل أرباح غير متحققة من إعادة تقييم الأراضي والمباني بمبلغ ٢١٢.١ مليار دينار في عام ٢٠١٧ ، و ١٣٤.١ مليار دينار عام ٢٠٢١ .

جدول (٣) مكونات الدخل الشامل للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ (مليون دينار)

السنة	الايرادات	المصروفات	الارباح (الخسائر)	اجمالي الدخل الشامل
٢٠٠٦	٨٦٦٧٥١	٧٠٨١٦٥	١٥٨٥٨٦	١٥٨٥٨٦
٢٠٠٧	٥٨٥١٧٦	٤٦٧٦٧٦	* ٨٥٧٦٣٩٦	٨٥٧٦٣٩٦
٢٠٠٨	١٩٢١١٣٢	٨٣٨٣٣	*٢٤٩٥٧٤٦	٢٤٩٥٧٤٦
٢٠٠٩	٣٤٢٩٠٢٩	٦٤٢٢٦	*٣٣٦٤٩١١	٣٣٦٤٩١١
٢٠١٠	(١٠٨٣٧٨٢)	٦٦٥٢٨	(١١٥٠٣١٠)	(١١٥٠٣١٠)
٢٠١١	٨٩٩٦٣٦	٥٤٧٦٠	844876	٨٤٤٨٧٦
٢٠١٢	٢١٦١٦٢٨	٧٠٣٣٧	2091291	٢٠٩١٢٩١
٢٠١٣	٢٤٤٩٧٤٥	١٢٠٤١١	2329334	٢٣٢٩٣٣٤
٢٠١٤	(١٣٨٤٩١٣)	٨١١٤٥٠	(٢١٩٦٣٦٣)	(٢١٩٦٣٦٣)
٢٠١٥	(٦٨١٧١٥)	٣٤٧٨٩٣	(١٠٢٩٦٠٨)	(١٠٢٩٦٠)
٢٠١٦	٥٠٢٩٠	٨٧٣٨٥	(٣٧٠٩٥)	(٣٧٠٩٥)
٢٠١٧	٤١٨٥٠٩١	١٧٢٨١٥	٤٠١٢٢٧٦	٤٢٢٤٣٣٢
٢٠١٨	١٧٤٥٣٨٧	١٦٦٦٦١	١٥٧٨٧٢٦	١٥٧٨٧٢٦

٢٠١٩	٣١٧٧٤٢٥	١٥٤٧٨٦	٣٠٢٢٦٣٩	٣٠٢٢٦٣٩
٢٠٢٠	١٦٨٨٦١٦٨	٢١٢١٥١	١٦٦٧٤٠١٧	١٦٦٧٤٠١٧
٢٠٢١	١٣٩٠١٤١	١٧٨٧٤٠	١٢١١٤٠١	١٣٤٥٤٦٤

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى البيانات المالية للبنك المركزي العراقي ، لسنوات الدراسة

* يضاف رصيد ، إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين في السنوات المذكورة ، الدخل الشامل يتضمن مبلغ مقداره ٢١٢٠٥٦ مليون دينار عام ٢٠١٧ ، ومبلغ مقداره ١٣٤٠٦٣ مليون دينار لعام ٢٠٢١هو حصيلة الدخل الشامل الاخر .

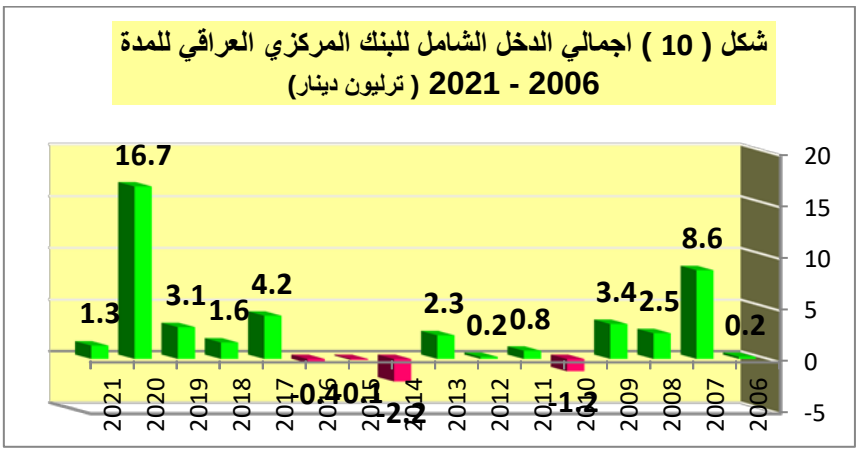

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى جدول (٣)

٣-٧ / الدخل الشامل (الارباح والخسائر) واهداف البنك المركزي العراقي :

كما تم ذكره سابقا بان اهداف السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي العراقي الى تحقيقها تتركز في السعي والحفاظ لتحقيق استقرار السعر المحلي ، اي استقرار المستوى العام للأسعار وتعزيز والحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي ويستند إلى السوق وتعزيز النمو المستدام والعمالة في العراق .

ويتضح ان البنك المركزي العراقي تمكن وبشكل نسبي من تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار خاصة بعد ان اخذت معدلات التضخم اتجاها نحو الانخفاض

من ٥٣.١ % و ٣٠.٠ % و ١٢.٧ % في السنوات (٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨) على التوالي الى ٨.٣ % عام ٢٠٠٩ و٢.٥ % عام ٢٠١٠ وكذلك في السنوات اللاحقة باستثناء بعض السنوات(جدول ٣) ، ولعل وجود دخل شامل واحتياطيات مناسبة للبنك المركزي العراقي ساهمت بشكل او اخر بالدعم والحفاظ النسبي على قيمة العملة بالرغم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد العراقي خصوصا ، وبالذات في السنوات التي عجزت فيها الموازنة الحكومية عن تمويل النفقات الجارية التي تتعلق بالرواتب والاجور لمنتسبي الدولة وقيام البنك المركزي العراقي بتمويل هذه العجوزات والتي بلغت اكثر من ٤٥ ترليون دينار لغاية عام ٢٠٢١ عن طريق شراء حوالات الخزينة ، وكذلك ضمن الاهداف التنموية للبنك المركزي هو المساهمة في التشغيل والنمو ، اذ ان الدخل الشامل والاحتياطيات للبنك المركزي ساهما في قيام البنك المركزي بتقديم المبادرة التنموية بـ ٥ ترليون دينار ومبادرات اخرى لدعم القطاعات التنمية الزراعية والاسكانية والصناعية .

٣-٨/الاهمية النسبية للأرباح (الدخل الشامل) في بعض المتغيرات الحقيقية والنقدية :

ان حصيلة ارباح البنك المركزي العراقي ودخله الشامل هي نتاج للوظائف والمهام التي يقوم بها كبنك للحكومة ومستشارها المالي وبنك البنوك وادارة الجانب النقدي مع الخارج وغيرها من المهام ، من اجل تحقيق الاهداف الرئيسة له وهي المحافظة على الاستقرار النقدي ضمن المتغيرات التي تقع ضمن مهامه ومسؤولياته ، وترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بمتغيرات حقيقية مثل الناتج المحلي الاجمالي GDP وعرض النقد MS2 والاحتياطيات النقدية الاجنبية ونافذة بيع العملة الاجنبية ، ومن الواضح مما تقدم ان عامل الايرادات النفطية لازال هو العنصر الاكثر انعكاسا وتأثيرا على جميع المتغيرات الحقيقية والنقدية في العراق وهو ما تظهره السنوات التي تحققت فيها الارباح والخسائر للبنك المركزي

وهذه المؤشرات هي ذات صفة دلالية توضح الاهمية النسبية لأرباح او خسائر البنك المركزي العراقي الى المتغيرات المذكورة ، مع العرض بان الدخل الشامل المتحقق هو يتأثر بتلك المتغيرات الاقتصادية النقدية . ، وكما يوضحها الجدول (٤) والشكل (١١) اللاحقان .

٣-٨-١/ الدخل الشامل ونافذة بيع العملة الاجنبية :

توجد علاقة بين الدخل الشامل ونافذة بيع العملة الاجنبية نتيجة للمهام النقدية العديدة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي عن طريق عمليات السوق المفتوح كأحد الادوات الكمية للسياسة النقدية وخاصة عندما يتم تمويل النشاط الاستيرادي للقطاع الخاص ، اذ تباينت الاهمية النسبية بين القيم السالبة (٢.٧) ، (٣.٦) ،(٠.٢) ،(٠.١) للسنوات (٢٠١٠ ، ٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) على التولي بسبب انخفاض الارباح في تلك السنوات بفعل العوامل التي تم ذكرها سابقا والتي تتعلق بالصدمات الاقتصادية والامنية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والعالمي. وقد تحققت اعلى اهمية للدخل الشامل نسبة الى مبيعات النافذة من العملة الاجنبية في السنوات ٢٠٠٧ بمقدار ٤٢.٨ % وذلك لانخفاض مقدار الدخل الشامل مقارنة بمبيعات النافذة في ذلك العام ، وايضا في عام ٢٠٢٠ بمقدار ٣١.٧ نتيجة ارتفاع الارباح في تلك السنة الى ١٦.٧ ترليون دينار . وبلغ متوسط الاهمية النسبية للدخل الشامل الى مبيعات النافذة ٧.١ % للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ .

٣-٨-٢/ الدخل الشامل والناتج المحلي الاجمالي GDP :

تمثل قيمة الدخل الشامل نسبة متدنية من قيمة GDP ولم تتجاوز ال ١% ، الا في سنوات معدودة وهي السنوات التي ارتفعت فيها الارباح بشكل غير اعتيادي وللأسباب التي تم ذكرها سابقا وخاصة السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٢٠ اذ بلغت ٧.٧ % و ٨.٤ % على التوالي ، اما متوسط الاهمية النسبية للدخل الشامل بالنسبة لـ GDP للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ فقد بلغت ١.٥ % .

٣-٨-٣/الدخل الشامل وعرض النقود الواسع MS2 :

يمثل عرض النقد بمفهومه الواسع العمليات النقدية التي تترتب على ما يحتفظ به الجمهور من عملة في التداول فضلا على الودائع الجارية والزمنية لدى القطاع المصرفي الخاص ، وجميعها ترتبط بشكل او اخر بنتائج عمليات البنك المركزي العراقي التي تفضي الى الارباح او الخسائر ، وقد بلغت اعلى اهمية نسبية للدخل الى MS2 في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٣١.٨ % وفي عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٣.٩ % ، وبلغ متوسط الاهمية النسبية لهذه الفقرة ٤.٦ % للمدة ٢٠٠٦- ٢٠٢٠ .

٣-٨-٤/ الدخل الشامل والاحتياطيات الاجنبية :

تتمثل الاحتياطيات الاجنبية في النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي العراقي والأرصدة في البنوك الأجنبية والذهب الموجود في الداخل والخارج وهي الاخرى ترتبط بجزء هام من الارباح والدخل الشامل عندما يتم استثمارها في الايداعات والادوات المالية المربحة او ذات المخاطر المتدنية ، وقد كانت نسب موجبة لمعظم سنوات الدراسة الممتدة لدة ١٦ سنة باستثناء السنوات التي تحققت فيها الخسائر في السنوات ٢٠١٠ و٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ ، وكانت اعلى قيمة تحققت هي ٢٢.٤ % في عام ٢٠٠٧ ، و٢١.٤ في عام ٢٠٢٠ ، اما متوسط الاهمية النسبية للدخل الشامل الى الاحتياطات الاجنبية لمدة الدراسة فقد بلغت ٤.٣ % .

جدول (٤) متوسط الاهمية النسبية للدخل الشامل للبنك المركزي العراقي الى بعض المتغيرات النقدية والحقيقية للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ %

الفقرة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدخل الشامل / نافذة بيع العملة %	1	42.8	8.1	8.5	-2.7	1.8	3.7	3.8	-3.6	-0.2	-0.1	8.5	2.8	5.0	31.7	2.5
الدخل الشامل GDP / %	0.2	7.7	1.6	2.6	-0.7	0.4	0.1	0.8	-0.8	-0.1	-0.2	1.9	0.6	1.1	8.4	0.4

الدخل الشامل/ MS2 %	الدخل الشامل / الاحتياطيات الاجنبية %	معدل التضخم %	GDP تريليون دينار	MS2 تريليون دينار	الاحتياطيات FRترليون دينار
0.8	0.8	53.2	95.2	21.1	26.1
31.8	22.4	30.8	111.1	26.9	38.4
7.1	4.2	12.7	156.7	34.9	58.9
7.4	6.5	8.3	130.5	45.4	52.2
-1.9	-2.0	2.5	161.7	60.3	59.3
1.2	1.1	5.6	217.2	72.1	71.1
2.8	0.2	6.1	254	75.4	81.3
2.7	2.6	1.9	273.2	87.6	90.1
-2.4	-2.9	2.2	266	90.7	76.9
-0.1	-0.2	1.4	194.5	87.1	63.4
0	-0.8	0.1	196.7	88.1	53.1
4.5	7.3	0.2	223.8	89.4	57.9
1.7	2.1	0.4	268.5	91.6	76.1
2.9	3.9	-0.2	277.6	103.4	79.9
13.9	21.4	0.6	198.8	119.9	78.2
1	1.4	6	301.4	139.9	92.5

المصدر : اعاد الباحث ، بالاعتماد على جدول (٣) والتقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراق بالنسبة الى قيم GDP و MS2 ومعدل التضخم والاحتياطيات الاجنبية .

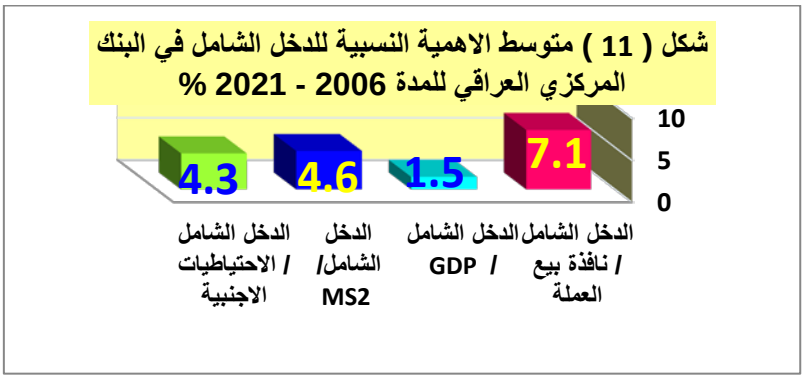

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (٤)

٤- المبحث الرابع / النتائج والتوصيات:

٤-١/ النتائــج :

١- ان اغلب البنوك المركزية التي تحققت فيها خسائر مستمرة كان بسبب دخولها او ممارستها لنشاطات غير نقدية نجم عنها نفقات غير اعتيادية كان تأثيرها سلبيا على متغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة التضخم .

٢- وجود اختلاف بين قواعد واساليب توزيع وتخصيص الارباح بين معظم البنوك المركزية في بلدان العالم .

٣- تساهم الموجودات الاجنبية بالحصة الاكبر ضمن اصول البنك المركزي العراقي تصل الى ٨٠ % تقريبا كمتوسط من اجمالي الاصول خلال مدة الدراسة ٢٠٠٦ – ٢٠٢١ .

٤- تشكل العملة المصدرة الاهمية النسبية الاكبر من اجمالي مطلوبات البنك المركزي العراقي ، تصل الى اكثر من ٧٠ % كمتوسط من مجموع المطلوبات خلال مدة الدراسة .

٥- ان الاستثمارات الصافية للبنك المركزي العراقي في سندات واذونات الخزينة في البنوك المركزية الاجنبية تصدرت الاهمية من بين الموجودات في قائمة المركز المالي للبنك المركزي خلال مدة الدراسة بمتوسط بلغ ٤٤ % .

٦- ارتفاع مقدار الدين الحكومي الداخلي منذ عام ٢٠١٤ بلغ اعلى مستوياته في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ ، حيث بلغت المستحقات على وزارة المالية ٤٢ ترليون دينار و٤٦ ترليون دينار على التوالي بعد قيام البنك المركزي بتمويل العجز المالي .

٧- ساهم ارتفاع الارباح التي حققها البنك المركزي العراقي في عام ٢٠٢١ في زيادة رأسمال البنك المركزي من ٣ ترليون دينار الى ٥ ترليون دينار .

٨- ان صافي ايرادات الفوائد شكلت الاهمية الاولى كمتوسط لمدة الدراسة في اجمالي ايرادات البنك المركزي العراقي من بين مكونات الايرادات الاخرى بلغت ٣٠ % .

٩- ساهمت التغيرات في التحويلات في سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار في تحقيق خسائر في ثلاث سنوات فقط ضمن سنوات الدراسة وهي (٢٠١٠ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥) .

١٠- تمثل المصاريف الادارية والعمومية الاهمية الاكبر ضمن نفقات البنك المركزي العراقي كمتوسط خلال مدة الدراسة بأهمية نسبية بلغت ٤٣ % .

١١- تحقق اعلى مستوى للأرباح والدخل الشامل في البنك المركزي العراقي بمقدار ١٦.٧ ترليون دينار عام ٢٠٢٠ نتيجة لتخفيض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار .

١٢- تحققت اعلى مستوى للخسائر والدخل الشامل في البنك المركزي العراقي في عام ٢٠١٤ بمقدار (٢.٢) ترليون دينار .

١٣- حقق الدخل الشامل للبنك المركزي العراقي اكبر اهمية نسبية لمدة الدراسة في مبيعات نافذة العملة الاجنبية ثم عرض النقد الواسع ثم الاحتياطيات الاجنبية وادنى مساهمة هي في الناتج المحلي الاجمالي .

٤-٢/ الاستنتـــاجات :

اما الاجابة حول تساؤل الدراسة ، يتم التأكيد على ان ارتفاع ارباح البنك المركزي العراقي ليس هدفا بحد ذاته للبنك ، ولكنه كمؤسسة اقتصادية يسعى الى تدنية التكاليف وبالتالي فان أرباح البنك هي متغير هام لدعم المركز المالي وتحقيق المتانة المالية ومن ثم تحقيق اهداف السياسة النقدية ، وبالبرغم من ارتفاع نفقات البنك بصورة اكبر من ايراداته في سنوات معينة ، الا ان ارباحه المتحققة في السنوات التي سبقت وتلت تلك السنوات ساهمت نوعا ما في تعزيز المركز المالي للبنك ، فقد تحققت خسائر في السنوات (٢٠١٠ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) ، الا ان سعي البنك المركزي لتحقيق هدفه الاساسي وهو انجاز الاستقرار السعري قد تحقق نسبيا ، اذ ان اتجاهات معدلات التضخم اخذت بالانخفاض من ٨.٣ % عام ٢٠٠٩ الى ٢.٥ % عام ٢٠١٠ وايضا في السنوات الثلاث الاخرى ٢.٢ % ، ١.٤ % ، ٠.١ % على التوالي ، مع التحكم النسبي في سعر صرف الدينار، فضلا على المساهمة النسبية الموجبة في متغيرات اقتصادية كالناتج المحلي وعرض النقد والاحتياطيات الاجنبية ونافذة بيع العملة الاجنبية باستثناء السنوات المذكورة .

والجدير بالإشارة ان فاعلية السلطة النقدية تكون اكبر تأثيرا في تحقيق اهدافها عندما تتمتع باستقلالية قرارها فيما يتعلق بمهامها الاساسية ، الا ان البنك المركزي العراقي يواجه قيدا وتحديا اساسيا يتمثل في ان العملة التي يتولى اصدارها (الدينار) يكون مصدرها (الدولار) الذي تبيعه وزارة المالية ، والتي هي الاخرى خاضعة لقيد ايرادات العوائد النفطية . ومع ذلك ساهم البنك المركزي في النشاط الاقتصادي عن طريق مواجهة ازمات اقتصادية ومالية اتسمت بمخاطر عالية ، كما في الصدمات في السنوات ٢٠٠٨ ، ٢٠١٥ ، ٢٠٢٠ .

٤-٣/ التوصيات :

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها ، يمكن اقتراح التوصيات التالية :

١- اتباع افضل القواعد التي يتم اتباعها دوليا في تخصيص وتوزيع الارباح التي تتناسب وتلائم الوضع الاقتصادي والنقدي في العراق ، خاصة ما يتعلق منها بنسبة تحويل صافي الارباح المتاحة للتوزيع الى حساب الاحتياطي العام للبنك المركزي العراقي .

٢- بما ان الموجودات الاجنبية تشكل الاهمية الاكبر في اصول البنك المركزي العراقي فان الامر يتطلب الاستمرار في تعزيز محفظة الاستثمارات للبنك المركزي العراقي في ادوات مالية متنوعة وبنوك مركزية ومؤسسات مصرفية تتسم بدرجات تصنيف ائتمانية دولية مرتفعة.

٣- تجنب التغيرات المفاجئة في سعر صرف العملة المحلية خلال فترات زمنية قصيرة لأنه يساهم في خلق نوع من عدم الاستقرار وفقدان الثقة في قرارات البنك المركزي العراقي ، فضلا على تكاليفها الاجتماعية .

٤- استخدام احتياطيات الذهب من قبل البنك المركزي العراقي في معالجة ظاهرة الاكتناز من خلال بيع المسكوكات الذهبية الى المستثمرين والأفراد عن طريق المصارف ، خاصة في ظل ارتفاع مقدار العملة في التداول خارج المصارف الى ٧١.٥ ترليون دينار من مجموع العملة المصدرة البالغ مقداره ٧٦.٥ ترليون دينار وبنسبة ٩٣.٥ % في عام ٢٠٢١

٥- الاخذ بنظر الاعتبار تقلبات سعر الصرف وايضا تغيرات اسعار الفائدة التي تؤدي الى التأثير على تكاليف الاقتراض الدولية من قبل الحكومة وبالتالي قد يؤدي الى الخسائر .

٦- تبني عملية رفع الاصفار عن العملة العراقية عن طريق خلق ظرف ملائم لذلك لما يساهم به ذلك من عوامل سيكولوجية تقلل من عملية المضاربة وتجعل الارباح والخسائر عند المستويات المقبولة او التي لا تشكل تهديد او خطر على العملة والاقتصاد .

٧- ان لا يتم توزيع الارباح في ظل التوقعات الاقتصادية والنقدية غير المؤكدة .

٨- عدم الدخول او المشاركة من قبل البنك المركزي العراقي في نشاطات مضمونها غير نقدي .

٩- انهاء ملف الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين

المصـــادر

١. البنك المركزي العراقي ، البيانات المالية ، سنوات مختلفة .

٢. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية ، سنوات مختلفة .

٣. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية ، سنوات مختلفة .

٤. ثويني ، فلاح حسن ، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق منذ الألف الثالث قبل الميلاد حتى الألف الثالث بعد الميلاد ، دار الرفاه للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٠ .

٥. ثويني ، فلاح حسن و حمدان, احمد عبد الزهرة ، محددات عائد الاصدار النقدي (العراق حالة دراسية) مجلة الإدارة والاقتصاد ، ع ٩٧، ٢٠١٣ .

٦. ثويني ، فلاح حسن ، استشراف لمحاولة رفع الاصفار عن العملة في العراق في ضوء تجارب بلدان مختارة ، وقائع المؤتمر العلمي الحادي عشر ، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ٢٠١١ .

٧. ثويني ، فلاح حسن ، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد٣، العدد٨ ، ٢٠٠٥ .

٨. الفولي، أسامة محمد وشهاب، محمود ، مبادئ النقود والبنوك ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،١٩٩٩ .

٩. قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل.

Ahmad Jafari-Samimi ,seignorge and central bank independence in developing counters further empirical evidence , The Journal of Humanities , 2001 .

1. Alvaro Cencini ,Monetary Theory : National and International , Routledge , London , 1995 .
2. Daniela Bunea and others, Profit distribution and loss coverage rules for central banks , European Central Bank ,ECB , No 169 Frankfurt, 2016.
3. Francesco Chiacchio and others ,Should we care about central bank profits? Policy Contribution ,Issue n˚13 , Sep. 2018 .

4. Frederic S. Mishkin , The Economics of Money ,Banking, and Financial Markets ,7th ed., 2004 , The Addison-Wesley series in economics, USA
5. Garreth Rule , Understanding the central bank balance sheet , Central Banking Studies , Bank of England , 2015 ,ISSN: 1756-7270 (Online) , London.
6. Gerald Epstein , Financialization, Rentier Interests, and Central Bank Policy , Department of Economics and Political Economy Research Institute University of Massachusetts, 2002.
7. Hiermeyer, Martin . Central Bank Profit Distribution As A Monetary Policy Tool , 25 April 2020 , MPRA Paper No. 99864, posted 26 Apr 2020 08:35 UTC ,
8. Jacek Cukrowski , Financing Budget Deficit by Central Bank Seigniorage in Selected Transitional Economies: A Comparative Study, Center for Social and Economic Research , Warsaw, , 2001.
9. Jaime Caruana, Why central bank balance sheets matter, Bank for International Settlements, BIS Papers No 66 ,2012.
10. John Dalton and Claudia Dziobek , Central Bank Losses and Experiences in Selected Countries , IMF, WP/05/72, 2005 .
11. Jorg Bibow , Unconventional Monetary Policies and Central Bank Profits: Seigniorage as Fiscal Revenue in the Aftermath of the Global Financial Crisis , Levy Economics Institute , W P. No. 916, USA,
12. Osama D. Sweidan ,Central bank losses: causes and consequences, The Australian National University and Blackwell Publishing Asia , 2011.
13. Peter stella , Central Bank Financial Strength , transparency, and policy crediability , IMF, WP.02 / 137 ,.
14. Robert J. Gordon , Macroeconomics , Addison Wesley , Boston , 11th Ed , 2009
15. Ulrich Klüh and Peter Stella , Central Bank Financial Strength and Policy Performance: An Econometric Evaluation , IMF, WP/08/176 , July , 2008.

تحليل العلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار المصرفي للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٢١

Analysis of Indicators of Financial Discipline and their Role in Achieving Banking Stability for the Iraqi Economy for the period 2004-2021

أ.د.أحمد حسين بتال — جامعة الانبار — كلية الإدارة والإقتصاد

م.د.عبدالرزاق ابراهيم شبيب — كلية المعارف الجامعة

م.د.فيصل غازي فيصل — كلية جنات العراق

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدفت الدراسة الى تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق (مؤشر الدين العام او مؤشر عجز الموازنة او مؤشر الانفاق العام) ودور تلك المؤشرات في تحقيق الاستقرار المصرفي للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٢١, وقد استخدم الباحثون المنهج التحليلي في استقراء المؤشرات الاقتصادية ومطابقة العلاقات بين الانضباط المالي وامكانية انعكاس تلك التغيرات على مؤشرات الاستقرار المصرفي خلال مدة الدراسة, وقد توصل البحث الى جملة استنتاجات اهمها ان مؤشرات الانضباط المالي لها دور كبير في تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال استدامة الانضباط الذي يعمل على ايجاد

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٠٩ -١٤٦

بيئة مستقرة اقتصادية تشجع على تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي كتطور معدل كفاية رأس المال او مؤشرات الربحية وجودة الموجودات والسيولة. وقد اوصى البحث بضرورة الالتزام بمؤشرات الانضباط المالي للمحافظة على نسبة عجز ضمن الحدود المقبولة بشكل مبدئي ومن ثم التخلص من العجز الحاصل في الموازنة العامة. فضلا عن ضرورة الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الاخرى لمساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وايجاد قنوات اخرى للايرادات العامة التي تعمل على تنويع الاقتصاد العراقي وبالتالي جعل النظام المالي في العراق اكثر تحوطا ومقاوماً للصدمات الخارجية.

الكلمـات المفتاحيـة: الانضـباط المـالي, الاسـتقرار المصـرفي, الانفـاق الحكـومي, مؤشرات الاستقرار المصرفي.

Abstract:

The research aims to analyze indicators of financial discipline in Iraq (public debt index, budget deficit index or public spending index) and the role of these indicators in achieving banking stability for the period 2004-2021. The researchers used the analytical method in extrapolating economic indicators and matching the relationships between financial discipline And the possibility of reflecting these changes on the indicators of banking stability during the study period, and the research reached a number of conclusions, the most important of which is that the policy of financial discipline has a major role in achieving banking stability through the sustainability of discipline that works to create a stable economic environment that encourages the development of indicators of banking stability as an evolution rate of adequacy Capital or profitability indicators, asset quality and liquidity. The research recommended the necessity of adhering to the policy of financial discipline by maintaining a deficit ratio within the acceptable limits in principle, and then getting rid of the deficit in the general budget. As well as the need to pay attention to other productive sectors for their contribution to the formation of the gross domestic

product and to find other channels for public revenues that work to diversify the Iraqi economy and thus make the financial system in Iraq more precautionary and resistant to external shocks.

Keywords: financial discipline, banking stability, government spending, banking stability indicators.

المقدمة:

يعد موضوع الانضباط المالي وعلاقته بالمؤشرات المالية والاقتصادية من القضايا المهمة التي اخذت حيزاً في الدراسات المالية والمصرفية, اذ يمثل وجود النظام المصرفي المستقر دعامة اساسية لبناء قطاع مالي مستدام قادر على مواجهة التقلبات والصدمات الاقتصادية والمالية بما يضمن سلامة الاموال المودعة والايفاء بالتزامات الجهاز المصرفي تجاه الزبائن, فبعد الازمات المتكررة التي شهدتها الاسواق المالية والقطاعات المصرفي بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعداد دراسات خاصة بتقييم الانظمة المالية ومعرفة درجة استقرارها لما تكتسبه هذه الانظمة من اهمية للاقتصاديات المحلية والاجنبية كلُ حسب درجة انفتاحها على الاسواق الخارجية. لذا فان التغيرات التي تتركها السياسة المالية غير الملتزمة بالقيود المحددة لها تأثير كبير على كفاية رأس المالي وجودة الموجودات والسيولة المصرفية وربحية الجهاز المصرفي.

١- المبحث الاول

١.١- اهمية البحث: ان اهمية بحثنا تتمثل في التوصل الى تأثير الالتزام بمؤشرات الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي من اجل الوقوف على مدى كفاءة الجهاز المصرفي وقدرته على الوفاء بالتزاماته ومتانته للصمود بوجهة الازمات المالية.

٢.١- مشكلة البحث: تمارس السياسة المالية غير المنضبة اثارا اقتصادية كلية وبالتالي فان الجهاز المصرفي ليس بمعزل عن تلك التأثيرات وبالتالي فان البنك المركزي العراقي يفتقد الى معيار موحد او مؤشر ثابت يستخدم كمقياس للاستقرار

المالي, وانما يمتلك مجموعة مؤشرات خاصة بالسيولة والربحية وجود الموجودات وكفاية رأس المال من الصعوبة بمكان التعرف على استقرار الجهاز المصرفي في العراق. وبالتالي فانه يمكننا صياغة اشكالية البحث وفقاً للآتي:

- **هل هناك اثر للنفقات العامة في مؤشرات الاستقرار المصرفي؟**
- **هل هناك اثر لعجز الموازنة في مؤشرات الاستقرار المصرفي؟**
- **هل هناك اثر للدين العام في مؤشرات الاستقرار المصرفي؟**

٣.١- هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق والوقوف على مدى التزام السياسة المالية بتلك المؤشرات, فضلا عن تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي ومعرفة تأثير التغيرات الحاصلة في الانفاق الحكومي والدين العام وعجز الموازنة في الاستقرار للجهاز المصرفي في العراق.

٤.١- فرضية البحث: ان مؤشرات الانضباط المالي في العراق لها أثر في تحقيق الاستقرار لمؤشرات الجهاز المصرفي العراقي. ومما سبق يمكن صياغة الفرضيات الجزئية التالية:

- **لا يوجد اثر للنفقات العامة في مؤشرات الاستقرار المصرفي.**
- **لا يوجد اثر لعجز الموازنة في مؤشرات الاستقرار المصرفي.**
- **لا يوجد اثر للدين العام في مؤشرات الاستقرار المصرفي.**

٥.١- منهج البحث: استخدم البحث المنهج التحليلي في استقراء مؤشرات الانضباط المالي وتحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي ومطابقة تغيراتها مع المنطق الاقتصادي.

٦.١- الدراسات السابقة:

هدفت دراسة **(علي, احمد, ٢٠١٨)** الى تسليط الضوء على القواعد المالية المتبعة لما لها من دور كبير في تحقيق الانضباط المالي والوصول الى فاعلية السياسة المالية في العراق. وقد استخدم الباحثان المنهج التحليلي في تحليل مؤشرات القواعد المالية وتم التوصل الى عدة استنتاجات اهمها ان وجود القواعد المالية واتبعها بشكل

صحيح يعطي طابع مهم في تصحيح الحوافز المشوهة والحد من التمادي في الانفاق في اوقات الرخاء وبالتالي ستفرض هذه القواعد الضوابط المالية للحد من العجز المالي. وقد هدفت دراسة **(خلف وحسن, ٢٠١٨)** الى توضيح طبيعة العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار المصرفي والعمل على تكوين مؤشر تجميعي يعبر عن حالة الاستقرار المصرفي في العراق باستخدام نموذج (ARDL) وقد توصل البحث الى اثبات فرضيته التي تنص على وجود تاثير للسياسة المالية على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي. اما دراسة **(كاظم والجبوري: ٢٠٢١)** التي هدفت الى معرفة الالية التي تنتهجها السياسة المالية في تحقيق الانضباط المالي في النرويج من خلال اتباع قواعد السياسة المالية في تحقيق الانضباط المالي. وقد استخدم الباحثان الاسلوب الوصفي والتحليلي وتم التوصل الى ان قواعد السياسة المالية الرشيدة المطبقة في النرويج ساهمت بوجود زيادات متتالية في الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة وان نسبة البطالة تتراوح بين (٢-٣%). في حين هدفت دراسة **(Fenjan & Salman: 2021)** الى معرفة اثر قواعد الانضباط المالي في تحقيق استقرار اسعار الصرف في العراق وقد استخدم الباحثان نموذج الانحدار الخطي ذو فترات الابطاء المثلى وتطبيق اختبارات السكون وتم التوصل الى ان الانضباط المالي يساهم كثيرا في تحقيق استقرار اسعار الصرف وتدنية الدين العام كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

وما يميز دراستنا هذه في انها حاولت الربط بين موضوع الانضباط المالي وتحليل مؤشراته وتاثير تلك المؤشرات في الاستقرار المصرفي اذ ان اغلب الدراسات السابقة اشارت الى احد المتغيرين ولم يتم تحليل العلاقة بين الانضباط المالي والاستقرار المصرفي. كما تعد الهيمنة المالية للسياسة المالية على السياسة النقدية واحدة من العلائق المهمة في الاقتصاد العراقي.

٢- المبحث الثاني

١.٢- تأصيل نظري للانضباط المالي والاستقرار المصرفي.

٢.١.٢- تأصيل نظري للانضباط المالي

ويُعرّف الانضباط المالي بأنه الحالة التي لن يتجاوز فيها الإنفاق الإجمالي على الايرادات العامة أو لا تتجاوز النسبة المالية للناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون هناك تقدير للإنفاق العام خلال السنة وفقا لصافي الدخل **(فرج ، ٢٠١٨ ، 21)**.

٣.١.٢- مفهوم الانضباط المالي.

يعرف الانضباط المالي بانه قدرة الحكومة وامكانياتها على تحقيق صحة وسلامة ادارتها المالية والمحفظة على استقرارها في الاجل الطويل وبالتالي فان هذا المفهوم سيقودنا الى عدة اعتبارات **الاول:** الاستدامة اي ان هذا التوازن والانضباط يجب ان يكون مستديماً لا على سنة واحدة. **الثاني:** العمل على تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية خلال الدورات التجارية من خلال المحافظة على صحة وسلامة المالية العامة للدولة. **الثالث:** عدم تجاوز الانفاق الكلي التخصيصات المقدرة له في الموازنة.

وفي اطار العلاقة بين الانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي في الاجل الطويل فان عدم تحقق الانضباط المالي في ادارة مالية الدولة سيؤدي الى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة مما ينتج عنه اثاراً اقتصادية متنوعة كالادخارات المتدنية والائتمان المنخفض مما يقود الى تراجع معدلات الاستقرار والنمو الاقتصاديين. كما ان النتيجة الاولى لعدم الانضباط المالي يترتب عليها ارتفاع الدين العام والذي يعمل على زيادة معدلات الفائدة في الاجل الطويل مما يشكل عائقاً امام الاستثمار وبالتالي تراجع معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي.

وما سبق نبين بان الانضباط المالي يتقارب كثيراً من مفهوم التقشف المالي الا انه بمفهومه الدقيق يعني العمل بسياسات لضبط الانفاق العام وبحدود تتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وقدرة الدولة على تحمل الدين العام واعباءه.

٤.١.٢- مؤشرات الانضباط المالي

تعد موازنة الحكومة من الأدوات الجيدة لتحديد الأداء ومدى تحقيق الانضباط المالي وتحديد نسبة العجز وهذا يظهر من خلال حسابات الموازنات العامة النهائية. يمكن قياسه أيضًا من خلال ديون الحكومة كنسبة مع الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن أن تكون هذه المؤشرات مقدمة على النحو التالي **(فرج، ٢٠١٨، ٣٠):**

١.٤.١.٢- قياس الانضباط المالي عن طريق الانفاق العام: تعد طريقة تمويل النفقات العامة من المحددات الاساسية للاستقرار الاقتصادي والمالي لأي بلد, ذلك ان تزايد مقدار الانفاق الحكومي الذي يتسم بمرونته المرتفعة لزيادة الانفاق التشغيلي وعجز طاقة الاقتصاد على استيعاب تلك النفقات المتزايدة سيقود الى توليد ضغوط تضخمية. لذا فان السيطرة على معدل الانفاق العام يعد غرضاً اساسياً في اعداد الموازنات اذ يتم وضع القيود على الانفاق العام وترشيده وتحديد الاولويات في الصرف مما يسهم في تراجع معدلات النفقات الحكومية سنويا وتراجع نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي.

٢.٤.١.٢- قياس الانضباط المالي بعجز الموازنة: يُعرّف عجز الموازنة العامة بأنه زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة للدولة بسبب عدم استجابة الايرادات للزيادة الحاصلة في النفقات العامة ذلك تلجأ الدولة الى مصادر تمويلية مختلفة كالدين الداخلي والخارجي, أو من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، يمكن اعتبار العجز في الموازنة العامة مؤشرا على مدى تحقق انضباط مالية الدولة استناداً الى اتفاقية ماستريخت، التي نصت في المادة (١) على أن نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (٣٪)**(صالح ، ٢٠٢٠ ١٦).**

٣.٤.١.٢- قياس الانضباط المالي في الاستدامة المالية: يشير مفهوم الاستدامة المالية الى ان الانضباط المالي قد تحقق وبالتالي فان الاليات المتبعة في قياسها تكن ملائمة لقياس الانضباط, ومن اجل المحافظة على هذه الاستدامة يجب ان يتوفر شرطين:

الاول: ان معدل نمو الين العام مساوٍ او اقل من سعر الفائدة.

الثاني: ان يكون معدل نمو النفقات العامة مواكب لمعدل نمو الايرادات العامة.

٤.٤.١.٢- قياس الانضباط المالي بالدين العام: يهدف الى ايجاد حدا آمن لإجمالي الدين العام بما يتناسب وقدرة الاقتصاد وبما لا يتسبب بآثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي, وبحسب خبراء صندوق النقد الدولي فان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي يجب ان لا تتجاوز 60% الا ان هذه النسبة لا تعتمد كمعيار دولي ثابت.

٢.٢- الاستقرار المصرفي: تأصيل نظري.

يعد مفهوم الاستقرار المصرفي من المفاهيم الحديثة اذا ما قورنت بالاستقرار الاقتصادي والنقدي والذي ينصرف الى الحالة التي تغيب فيها الازمات المصرفية وان وجدت فستكون له القدرة على تحملها تلك الصدمات **(Hartmann & et al, 2005: 7)** اذ بدأ الاهتمام بمفهوم الاستقرار المصرفي في مطلع الثمانينات من القرن الماضي اعقاب حالة التوتر التي شهدتها الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء والتي ترتب عليها تكاليف اقتصادية مرتفعة. فقد عرف البنك الاوربي مفهوم الاستقرار المصرفي بانه الحالة التي يصمد فيها القطاع المصرفي بكافة مكوناته امام الصدمات المالية والنقدية والتجارية بشكل لا يؤثر على دور الوساطة المالية وتخصيص المدخرات بشكل فعال نحو الاستثمارات **(Popov & et al, 2021: 58)**.

لذا فان مفهوم الاستقرار المصرفي يعد جزءاً من الاستقرار المالي ويعتبر ركيزته الاساسية للقيام بوظائفه المتمثلة بقبول الودائع ومنح الائتمان. اذ يعد الجهاز المصرفي الدعامة الاساسية للقطاع المالي وبالتالي فان زعزعة الثقة بهذا القطاع يترتب عليها حالة من الخوف والذعر في مكونات القطاع المالي بشكل عام ومن ثم حدوث حالة من الانهيار في الاسواق المالية والشركات. ويمكن اعطاء تعريف ادق للاستقرار المصرفي بانه الحالة التي يكون فيها الجهاز المصرفي قادراً على مواجهة التقلبات والصدمات المصرفية وامتلاكه لمقومات العمل المصرفي بشكل يمكنه من

تأدية وظائفه الاساسية بكفاءة عالية. وبالتالي فان مفهوم الاستقرار المصرفي ينحصر في الجهاز المصرفي وانظمته وهو جزء من الاستقرار المالي المشتمل على جوانب النظام المالي من حيث البنى التحتية ومؤسساتها واسوقها المالية(**Kawai & Morgan, 2012: 17**).

ويؤدي الاستقرار المصرفي دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال مساهمته في تعزيز الوساطة المالية وتوفير السيولة المالية اللازمة لاستدامة العملية الاستثمارية في الاقتصاد المعززة للنمو الاقتصادي (**Bassanini & Reviglio, 2011: 46**), لذا فان وظيفة النظام المصرفي المستقر تتمثل من خلال المخطط (١).

شكل (١) دور النظام المصرفي في التدفق الدائري للدخل

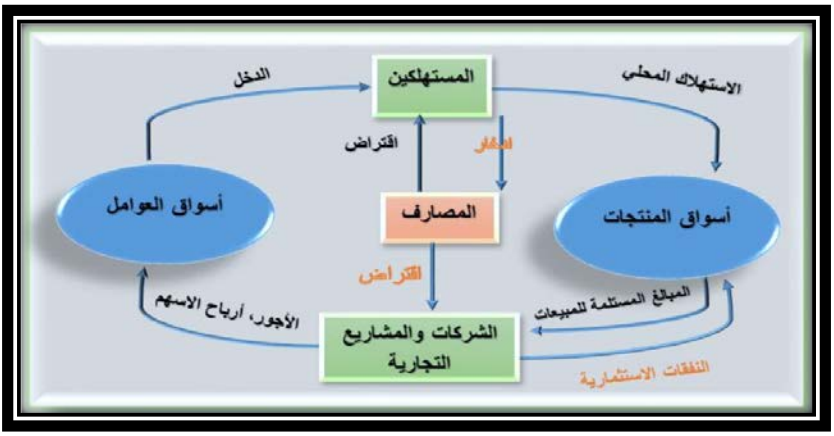

Source: Bradley R. Schiller, K Aren Gebhardt, (2016) The Macro economy Today, Fourteenth edition, McGraw-Hill Education, New York, p:290

٣.٢- الاستقرار المصرفي- تأصيل نظري.

يتقارب موضوع الاستقرار المصرفي كثيرا مع مؤشرات السلامة المالية, اذ يعتمد على معايير تتضمن مؤشرات قياسية ترتكز على بعض النسب المعيارية والتي يمكن تقسيمها الى مجموعتين(**Diaconua, & Oanea, 2014: 330**): **الاولى:** تركز على مؤشرات لتطور المؤسسة داخلياً. **الثانية:** تركز على تطورات النظام المالي ككل. والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل (٢) (**علي, احمد, ٢٠١٨: ٢٨٤**):

شكل (٢) مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي

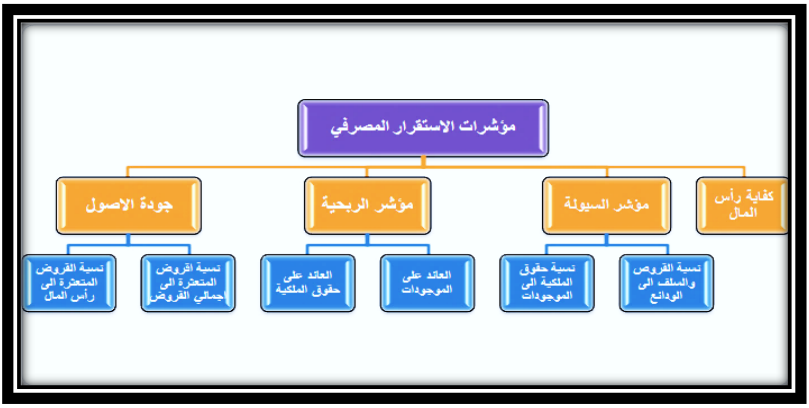

المصدر: البنك المركزي العراق, التقرير السنوي للاستقرار المالي, ٢٠٢٠

١.٣.٢- مؤشرات الاستقرار المصرفي

١.١.٣.٢- مؤشر كفاية رأس المال: يعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة المالية على مواجهة الصدمات التي يمكن ان تصيب بنداً من بنود الميزانية العامة للمؤسسة, وتكمن اهمية هذا المؤشر في انه يأخذ بالحسبان اهم المخاطر المالية كمخاطر اسعار الصرف والائتمان واسعار الفائدة بالإضافة الى ذلك مخاطر خارج الميزانية كمخاطر المتاجرة بالمشتقات المالية **(رضا وجواد, ٢٠٢٢: ٢٢١)**.

٢.١.٣.٢- مؤشر جودة الاصول: يتم الوصول الى جودة اصول المؤسسة المالية من خلال مستوى اقراض المؤسسة ومستوى اقتراضها ويمكن احتساب هذا المؤشر من خلال مجموعة نسب اهمها نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض ونسبة القروض المتعثرة الى رأس المال.

٣.١.٣.٢- مؤشر السيولة: يقصد به مدى قدرة المصرف على الايفاء بالالتزامات المودعين وسحوباتهم وتلبية احتياجات المقترضين دون الحاق الضرر بالموجودات المالية للمؤسسة كبيع الاوراق المالية بخسائر كبيرة او الاستدانة بفوائد مرتفعة, اذ يعد توفر السيولة لدى المصرف من الاسباب الضرورية لنجاح المصرف وتعزيز ثقة المودعين والزبائن. ويمكن التعرف على وضع السيولة لمؤسسة المالية من خلال بعض النسب التي توصلنا الى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المنتظمة التي

قد تأتي من نقص السيولة. ويمكن الوصول الى هذا المؤشر من خلال نسبة القروض والسلف الى الودائع, ونسبة حقوق الملكية الى الموجودات.

٤.١.٣.٢- مؤشر الربحية: يعكس هذا المؤشر الاثر المزدوج لكفاءة وانتاجية المؤسسة في ربحية الاصول, كما ان انخفاض هذا المؤشر يدلل على وجود معوقات وعقبات امام ربحية المؤسسات المالية ويجب تجاوزها, في حين كلما ارتفعت تلك النسبة يعكس السياسة الاستثمارية للمحافظ المالية لتجاوز اي مخاطر ممكن ان تواجه عملها. ويمكن الاستدلال على مؤشر الربحية من خلال ما يأتي:

١.٤.١.٣.٢- معدل العائد على الموجودات: يقدم هذا المؤشر للمستثمر فكرة عن الشركة من حيث ادائها وادارة استثمارها للأصول والموجودات, ويحتسب من خلال قسمة صافي الارباح على متوسط اجمالي الموجودات. وكلما ارتفع هذا المعدل دلل على كفاءة ادارة الاستثمار لأصول الشركة **(زبير, ٢٠٢١: ١٤٣)**.

٢.٤.١.٣.٢- معدل العائد على حقوق الملكية: يشير هذا المعدل الى العائد الذي يحصل عليه اصحاب رؤوس الاموال في المؤسسة وكفاءتها في توليد الارباح من كل وحدة من حقوق الملكية, الا ان هناك عوامل تؤثر في هذا العائد وتعمل على تخفيضه منها انخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات وبالتالي يؤثر على ثقة المستثمرين الماليين مما ينعكس سلبا على رؤوس اموال الجهاز المصرفي.

٣- المبحث الثالث

١.٣- تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق

ومن أجل تحقيق الانضباط المالي في للاقتصاد العراقي، هناك مجموعة من القواعد المالية التي تناسب ذلك الاقتصاد، لا سيما في فترات وفرة الإيرادات المالية التي ترافق ارتفاع اسعار النفط. لذلك فان هذه القواعد تعمل على تقليل الإنفاق غير المخطط ووضع الاقتصاد في حالة التحوط لاي انخفاض يحصل في أسعار النفط الخام مما يعمل على تقليص عجز الموازنة العامة، ويمكن تحليل مؤشرات القواعد

المالية في العراق من خلال المؤشرات التالية (**Fenjan & Salman, 2021: 122**):

٢.٣- مؤشر قاعدة الانفاق العام: شهد الإنفاق العام تطورا كبيرا نتيجة ارتفاع عائدات النفط الناتج عن ارتفاع أسعار النفط الأسعار في الأسواق العالمية. او من خلال القروض (المحلية أو الأجنبية). او الفائض الذي تشهده الموازنة العامة طالما ان اكثيرا من المشاريع والبنية التحتية لم يتم تنفيذها أو بسبب كثرة المشاريع الوهمية، أو لعدم التخطيط وافتقادها للجدوى الاقتصادية في إعدادها وتنفيذها أو بسبب ارتفاع أسعار النفط أكثر مما كان مقررا في تقديرات الموازنة العامة، أو كل هذه الأسباب ادت الى ارتفاع النفقات العامة وساهمت في نمو كلا المكونين (الجاري والاستثماري)، فالنفقات جارية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة، اذ بلغ متوسط مساهمة النفقات الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) هي قرابة (٧٧.٨٪) من إجمالي النفقات العامة **(الشكل ٢)** لتبني الحكومة سياسة إنفاق توسعية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم وزيادة الإنفاق العسكري والرواتب والأجور. ان الموازنة العامة لا تعتمد على وضع الرقابة المالية من خلال الاعتماد على أساليب الميزانية الأخرى مثل البرامج والأداء . اذ يبين الشكل (٣) تطور مسار نمو الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) كالتالي:

الشكل (٣) تطور نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢١

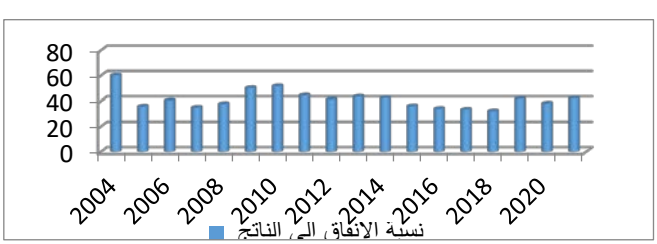

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الملحق (١)

يبين الشكل (٣) إلى أن الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) شهدت ارتفاع إجمالي النفقات العامة بمعدل نمو مركب حوالي (٢١.٠٪) بسبب زيادة دخول المواطنين وتضخم

الإنفاق الحكومي (زيادة رواتب وأجور الموظفين المدنيين والعسكريين) بالإضافة إلى ارتباطها بـ مصدر ريعي واحد (النفط الخام) أكثر من المصادر السيادية الأخرى مثل (الضرائب، الرسوم والقروض)، ومعدل النمو المركب للنفقات الجارية خلال وبلغت نفس الفترة حوالي (١٨.٢٪) نتيجة ارتفاع الطلب الاستهلاكي الناتج عن انفتاح التجارة الخارجية، وعلى الرغم من حقيقة أن معدل النمو المركب للنفقات الاستثمارية التي ارتفعت الى (٣٥.٩٪) عن تلك الفترة. الا إنها لم تتجاوز النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق العام لعام ٢٠٠٨ (٢٢.٣٪)، و تعتبر هذه النسبة منخفضة للغاية مقارنة بنسبة تيار النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة، والتي بلغت (٧٧.٧٪) للعام نفسه، يشير هذا إلى النزعة الاستهلاكية المتأصلة من ناحية، و ضعف بيئة الاستثمار على الصعيدين الخاص والعام, فضلا عن تأثير الظروف السلبية (من الإرهاب والفساد الإداري والمالي) التي مرت على البلاد.

وفي عام ٢٠٠٩ انخفض إجمالي الإنفاق العام إلى حوالي (٤٧.٥١٢) مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٠٨ أي بانخفاض نسبته (-١٨.٦٪) نتيجة الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العالم مما أدى إلى انخفاض في العوائد المالية للعراق اذ بلغت النفقات الجارية نحو (٣٩.٢٦٥) مليار دولار. أي بنسبة انخفاض بلغت (-١١.٦٪) عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، فضلا عن تراجع النفقات الاستثمارية بنسبة وصلت الى (-٥٢.٢٪) مقارنة مع العام السابق. فيما ارتفع إجمالي الإنفاق العام من (٥٩.٩٤٣) مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى حوالي (١٠٢.١٦٧) مليار دولار عام ٢٠١٣ ، أي بمعدل نمو مركب بلغ (١٤.٢٪) وجاء هذا التحسن بعد الارتفاع الذي شهدته اسعار النفط في الاسواق العالمية مما انعكس ايجابا على الايرادات المالية للعراق. وبالتالي انعكس هذا التحسن على الاستقرار النقدي وتعزيز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي وارتفاع هامش الفائدة بين الودائع بالدينار والودائع بالدولار. وبالتالي فان طيلة الفترة السابقة (٢٠٠٤-٢٠١٤) فان نسبة الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي قد تجاوزت النسبة المعيارية اي ان الاقتصاد العراقي لم يلتزم

بمؤشر الانضباط المالي لهذه المدة وبالتالي فان الهيمنة المالي قد برزت بشكل واضح ومؤثر في مؤشرات السياسة النقدية لان الافراط في الانفاق العام كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي يجعل دور السياسة النقدية محدوداً في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية .

في حين شهدت الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) انخفاضًا في حجم النفقات العامة سواء اكانت (الجارية ام الاستثمارية)، اذ بلغت نسبة الانخفاض المركب (٩.٤-٪) مما ترتب عليه انخفاض الإنفاق الجاري والاستثماري, اذ كانت نسبة الانخفاض المركب للنفقات الجارية (٦.٣-٪)، و (١٧.٤-٪) للنفقات الاستثمارية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية إلى حوالي (٣٦$) للبرميل في ٢٠١٦ ، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العام وإعلان حالة التقشف في البلاد نتيجة الحد من النفقات العامة إلى حد كبير وتجهيز الجيش والشرطة بالسلاح والعتاد لمحاربة داعش. اذ بلغ إجمالي المصروفات في السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة حوالي (٨٨.٥٠٠ , ١١٢.٣٩٧ ، ٩٣.٤٨٠) مليار دولار على التوالي نتيجة لربط الانفاق الحكومي بشكل تلقائي بعائدات النفط مما تسبب في حدوث ارتباك دائم في عمليات الانفاق خاصة وان البلاد تفتقر الى الإدارة السليمة لمالية الدولة وهذا يتضح من خلال المعدل المتوسط لنسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت (٤١.١٥%). ومع ذلك فان القطاع المصرفي العراقي ارتفعت قيمة مؤشر كفاية رأس المال مما يدلل على ان المصارف العاملة في العراق تمتلك من المتانة المالية العالية بشكل يمكنها من موجهة اي مخاطر وبذلك فقد ارتفع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي بشكل ايجابي وفعال.

٣.٣- تحليل مؤشر قاعدة العجز / الفائض في الموازنة العامة.

تعد عملية تمويل أنشطة الإدارة الحكومية والخدمات العامة والحفاظ على تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية من بين الوظائف الهامة التي يتم تضمينها في الموازنة العامة **(Fenjan & Salman, 2021: 126)**، والتي يمكن الاستدلال

عليها من خلال تتبع مسار الموازنة العامة والعجز أو الفائض والشكل رقم (٥) يوضح ذلك على النحو التالي:

الشكل (٥) تطور نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢١

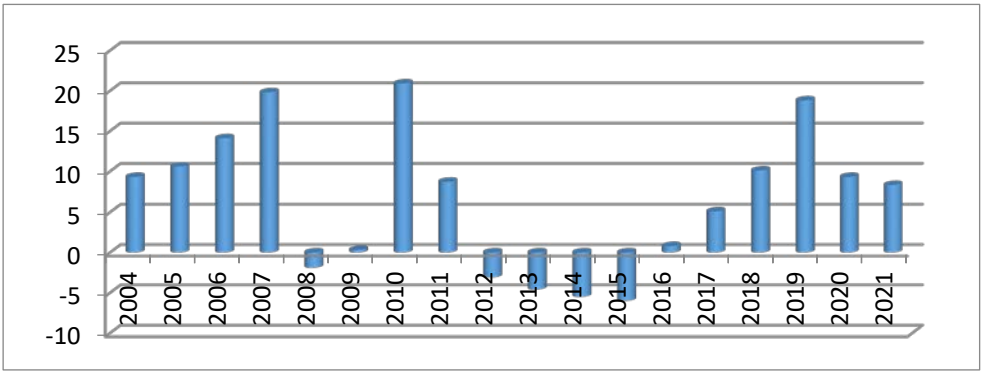

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الملحق (١)

ونلاحظ من الشكل (٥) أن الموازنة العامة حققت فائض في موازنة الدولة للمدة (٢٠٠٤–٢٠٠٨) اذ بلغ حوالي (٣٥.٥١٢) مليار دولار، ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار النفط العالمية مما ساعد على زيادة عائدات النفط ومن ثم الإيرادات العامة في الدولة مما عزز الاحتياطيات المتراكمة. وفي عام ٢٠٠٩ حققت الموازنة العامة عجزا قدره (٢.١٠٥). مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط الخام الذي يمول الإيرادات العامة.

تعد قضية الاعتماد على تحليل الاقتصاد الكلي وخاصة في تطبيق مؤشرات الانضباط المالي من القضايا المهمة اذ ان غياب تلك النقطة ادى الى حصول عجز في الموازنة العامة الذي اسفر عن تجديد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض جديدة مما أدى إلى تعميق الاعتماد الاقتصادي على الصندوق والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

بالنسبة للمدة (٢٠١٠– ٢٠١٢) شهد تحقيق فائض مالي بنسبة (٢٠.٩%) كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وبنحو (٣٨) مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية الى اكثر من (١٠٠) د/ب، ولكن تم إهدار هذه الفوائض نتيجة لخطط الإنفاق غير المدروسة والسياسة التشغيلية الوهمية، وعدم إنشاء صندوق سيادي مشابه للبلدان الريعية الأخرى. بالنسبة للمدة (٢٠١٣–٢٠١٦) ، الصدمة المزدوجة للركود الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط العالمية وزيادة الانفاق على الحرب مع داعش ادى إلى اختلال توازن الموازنة وحدوث حالة من العجز فيها. وفي عام ٢٠١٧ حققت الموازنة فائضا ماليا بنحو ١.٥٥١ مليار دولار بعد التحسن أسعار النفط.

مما سبق نستنتج أن الاقتصاد العراقي لايزال معتمدا كليا على العوائد النفطية في توفير متطلبات الانفاق العام في ظل غياب سياسة انفاقية واضحة الرؤى من شانها تجنيب الاقتصاد من الوقوع في حالات العجز حينما تنخفض اسعار النفط الخام لسنة واحدة وبالتالي فهذا الامر يعني عدم وجود الانضباط المالي, وان المتوسط العام لمؤشر نسبة العجز الى النتاج المحلي الاجمالي طيلة مدة الدراسة قد بلغت (٢.٥٤%) وهذا يعني ان الانضباط المالي حسب هذا المؤشر قد تحقق ولكن بشكل قريب من النسبة المحددة والبالغة (٣%).

٤.٣– تحليل مؤشر قاعدة الدين العام (داخلي وخارجي) والنمو الاقتصادي.

يعكس ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي مدى الصعوبات التي تواجه الدولة في الحصول على الاموال من أجل تمويل الإنفاق العام، وخاصة إذا كانت الدولة غير قادر على استغلال الفائض الاقتصادي وتعبئة المدخرات المحلية، و يتكون الدين العام الداخلي من اذونات الخزينة والتي هي شكل من أشكال التمويل التضخمي وينتمي معظم الدين العام الداخلي الى النظام المصرفي **(علي واحمد, ٢٠١٦: ١١٠)**، اذ تعتمد الحكومة العراقية بشكل كبير على الدين الداخلي لتمويل العجز المتزايد في الموازنة العامة، والحكومة العراقية اصدرت العديد من السندات

والتحويلات المتزايدة بعد عام ٢٠٠٤ والشكل (٦) يبين حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) كما يلي

الشكل (٦)تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٢١

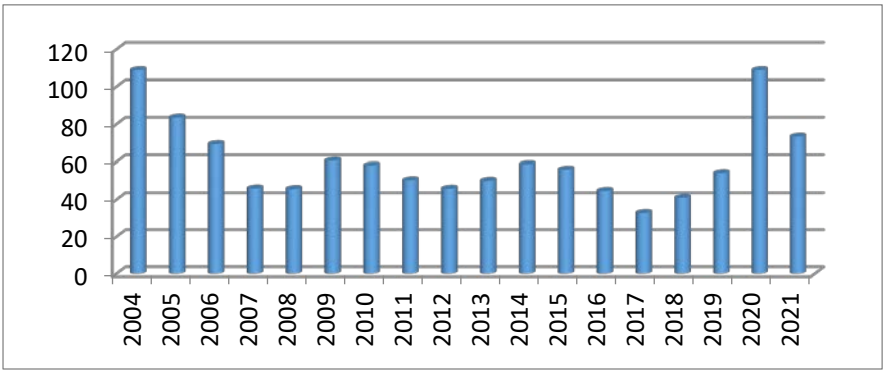

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الملحق (١)

ونلاحظ من الشكل (٦) أن الدين الداخلي انخفض خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٠٦) بمعدل نمو مركب يقارب (-٤٪) ثم عاود إلى الانخفاض في عامي (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) ليصل الى (٤.٤٥٦) مليار دينار عام (٢٠٠٨), ويعزى ذلك الانخفاض إلى تحسن عائدات العراق النفطية وتقليص عجز الموازنة العامة. وخلال السنوات (٢٠٠٩- ٢٠١١) ارتفع الدين العام الداخلي الى نحو (١٢.٢٩٤) مليار دينار عام ٢٠١١ اي بمعدل نمو مركب بلغ (١٢.٩)٪، ليعود مرة أخرى إلى التراجع في عام ٢٠١٢ إلى (١١.٥٣٦) مليار دينار والسبب في ذلك يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط والوفرة المالية التي شهدتها الإيرادات العامة الأمر الذي انعكس إيجاباً على مالية الدولة اذ ارتفعت أسعار النفط الى (١٠٧) دولارات للبرميل. وخلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧) بدأ الدين العام الداخلي بالارتفاع اذ بلغ معدل النمو المركب (٢٧.٠٪). فمنذ منتصف عام ٢٠١٤ والذي تمثل في انخفاض أسعار النفط الى أدنى مستوى له عام ٢٠١٤ م بنحو (٣٦) دولاراً للبرميل، فضلاً عن السيطرة على التنظيمات الارهابية

على مساحات واسعة من العراق مع زيادة الإنفاق العسكري، والتي أثقلت الموازنة العامة، اذ واصلت وزارة المالية العراقية منذ ٢٠١٤ تمويلها بسياسات تمويل العجز الكبير من خلال الاقتراض الداخلي حتى عام ٢٠٢٠ وكذلك من خلال إصدار السندات واذونات الخزينة (**الهذال, ٢٠٢٠: ٦**) إذا كان رصيد الدين العام الداخلي خلال عام ٢٠٢٠ نحو (٦٦.٢٥٥) مليار دينار، نتيجة تنامي الحكومة الانفاق – غير التنموي – ولصالح تمويل المشاريع الكهربائية و مصاريف العمليات العسكرية ، فضلا عن قيام البنوك الحكومية بشراء اذونات الخزينة، مما أدى إلى مزيد من التوسع في إصدار هذه الاذونات من اجل تغطية عجز الموازنة العامة للدولة.

ونجد من خلال الشكل (٦) أن حجم الدين الخارجي بلغ إلى حوالي (١٢٨.٠٢) مليار دولار عام ٢٠٠٤، ثم انخفض عام ٢٠٠٨ إلى (٤٤.٤٥٢) مليار دولار. أي بمعدل انخفاض مركب بلغ (-١٩.٠٪) وتذبذب الدين الخارجي بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات اللاحقة، و على الرغم من التحسن في المقدرة المالية للحكومة العراقية سنة (٢٠١٠-٢٠١٣) نتيجة ارتفاع عائدات النفط الناتجة عن تحسن اسعاره، الا ان معدل نمو الدين الخارجي المركب بلغ (٠.٦٪) مقارنة بالأعوام السابقة وهذا يفسر عدم اغتنام الفرصة لوضع الحلول لمشكلة الديون الخارجية او تقليص حجمها مما يشكل عبئا على الاقتصاد العراقي مع زياد في خدمتها وهو ما يمثل عقبة أمام تقدم البنية التحتية وخفض مستويات الفقر، كما أنه من الواضح – من خلال الشكل (٦) أن الدين الخارجي قد ارتفع عام ٢٠١١ م مقارنة مع السنوات السابقة بسبب اختلاف أسعار صرف الدينار مقابل الدينار الدولار. ثم بدأ في الانخفاض بعد ٢٠١٣ نتيجة تسوية ديون دول نادى باريس وخارج نادى باريس كمبلغ خارجي اذ بلغ الدين الخارجي (٥٨.١٠٠) مليار دولار عام ٢٠١٤، ثم ارتفع خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) بمعدل نمو مركب بلغ (١٥.٨٪) نتيجة مواجهة الحكومة لضغوط إضافية تتمثل في (تمويل الإنفاق العسكري بسبب تردي الوضع الأمني ، تمويل رواتب الموظفين، نفقات كبيرة ناتجة عن السكان النازحين, وكذلك سياسة التوظيف وتزايد

عدد العاملين في القطاع العام وهكذا يمكن القول أننا نواجه حالة من عدم الانضباط المالي للأسباب التي تم توضيحها سابقاً مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي. وبشكل عام فان المتوسط العام لمؤشر نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي طيلة مدة الدراسة قد بلغ (68.26) وهذا يشير الى الاقتصاد العراقي قد تجاوز النسبة المحددة دولياً والبالغة ٦٥%.

٥.٣- تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)

يكتسب تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي اهميته من الدلالات التي توصلنا الى مدى استقرار القطاع المالي بشكل عام وتعافيه من المشاكل المالية والفنية طالما توصلنا الى مقدرة القطاع المصرفي على تجاوز الازمات المالية والاقتصادية. وقدر صدر عن صندوق النقد الدولي بعض المؤشرات التي تعكس سلامة النظام المالي والمصرفي واسواقه المالية **(علوان, كاظم, ٢٠٢٠: ٣٣٩)** والجدول (١) يوضح تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٢١ .

الجدول (١) تطور مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٢١

لسنوات	ؤشر كفاية رأس المال %	عدل العائد على الموجودات %	عدل العائد على حقوق الملكية%	سبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض %	سبة القروض المتعثرة الى اجمالي راس المال المصرفي%	سبة القروض والسلف إلى الودائع %
004	٠٤	.02	6	2.95	4.0	.6
005	09	.1	2	4.2	5.2	.7
006	12	.24	8.4	0.55	5.0	.5
007	15	.45	05.2	.71	5.8	.9

0.4	2.5	.51	7.9	.34	57	008
1.2	0.6	.86	6	.25	8	009
0.3	4.1	.82	6.8	.21	7	010
0.9	0.8		1	.59	9	011
0.7	0.6	.17	6.9	.01	31	012
5.9	6.4	.07	1.5	.16	46	013
8.1	7.5	.37	3.5	.82	00	014
1.5	4.6	0.16	0.2	.76	02	015
9.1	1.7	0.93	.6	.85	28	016
6.2	4.9	4.01	.2	.19	24	017
0.5	1.5	5.61	.4	.53	85	018
4.1	7.5	1.71	.1	.82	73	019
0.7	3.9	0.34	.3	.89	58	020
8	6.9	0.46	.2	.57	36	021

المصدر: البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي (٢٠٠٤-٢٠٢١)

- البنك المركزي العراقي, تقرير الاستقرار المالي (٢٠١٧- ٢٠٢١)

- البنك المركزي العراقي, تقرير الانذار المبكر, (٢٠١٧- ٢٠٢١)

١.٥.٣- مؤشر كفاية رأس المال: حدد البنك المركزي العراقي في المادة ١٦ من قانون المصارف العراقية النسبة المطلوبة من القطاع المصرفي كمعدل لكفاية رأس المال عند (١٢%) في حين النسب التي سجلها القطاع المصرفي اكبر بكثير من النسبة المحددة وهذا يعكس قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة المشاكل المالية التي قد بتعرض لها وبقي القطاع المصرفي محافظ على نسبة اعلى من المعدل المطلوب طيلة مدة الدراسة.

يتضح من خلال بينات الجدول (١) ان مؤشر كافية رأس المال شهد تذبذباً لغاية عام ٢٠٠٨ اذ ارتفع ١٥٧%. ثم انخفض هذا المؤشر الى ٨٨% ويأتي هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كفاية راس المال للمصارف الحكومية الى (٢%) ومع ذلك فان المتعاملين معها يرون بانها مصارف مسندة ومضمونة وان تعرضها للافلاس امراً لا يحدث. ففي عام ٢٠١٢ ارتفع مؤشر نسبة كفاية رأس المال من ٨٩% الى ١٣١% نتيجة لقرار الامانة العامة لمجلس الوزراء المتضمن زيادة رأس مال مصرف الرافدين الى (٤٠٠) مليار دينار ومصرف الرشيد الى (٣٠٠) مليار دينار والشكل (٧) يوضح مسار مؤشر كفاية رأس المالي في القطاع المصرفي العراقي. وبقي متذبذب حول هذا المعدل الى عام ٢٠١٨ اذ ارتفعت الى ٢٨٥% وهذه النسبة المرتفعة تعكس قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الازمات المالية والمصرفية التي قد يتعرض لها, ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كفاية رأس المال للمصارف الحكومية الى ٤٣% وبقي القطاع المصرفي محافظاً على هذا المعدل او قريب منه الى نهاية عام ٢٠٢١. وكما موضح في الشكل(٧).

شكل (٧) تطور مؤشر كفاية رأس المال للجهاز المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢١

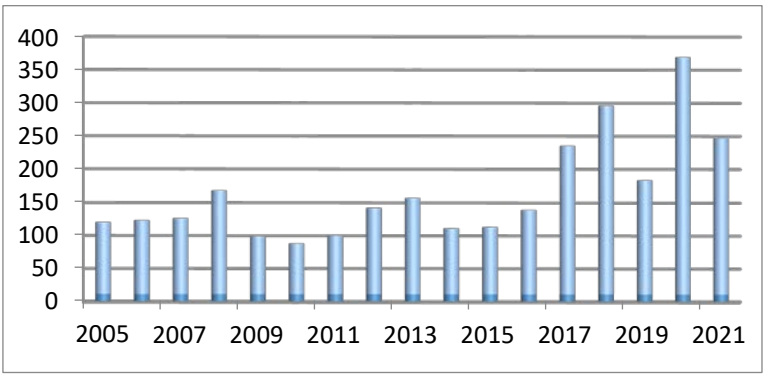

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي, تقرير الاستقرار المالي للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢١.

٢.٥.٣– مؤشر الربحية: من اجل توفير السلامة المصرفية ينبغي الاهتمام بتقييم المصارف والتأكد من استراتيجياتهم التي تضعها اللجان العليا للمصرف وتقوم بتنفيذها مع تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد.

٣.٥.٣– العائد على حقوق الملكية: يبين هذا المؤشر كفاءة الادارة في تحقيق عائد مرتفع على استثمارات اموال المالكين. فقد كان عام ٢٠٠٤ (١٦%) ثم ارتفع بعد ذلك ليصل عام ٢٠٠٧ الى ١٠٥.٢% وان هذه الزياد لا تعزى الى ارتفاع مستوى الارباح وانما تعود الى انخفاض حقوق الملكية. ثم اخذ بالانخفاض ليصل الى (١٣%) عام ٢٠١٤ وخلال المدة (٢٠١٥– ٢٠٢١) شهد تذبذباً بسيطا واعلى من النسبة التي حددها البنك المركزي باستثناء عام ٢٠١٨ التي تراجعت دون النسبة المقررة بسبب الخاسرة التي لحقت بالمصارف الاهلية وبنسبة (–١.٧%) مما انعكست سلبيا على نسبة القطاع المصرفي ككل, مقارنة مع المصارف الحكومية التي حققت نسب جيدة ويعزى سبب تراجع نسبة المصارف الخاصة الى انكماش استثماراته وتوظيفاته المالية خلال هذه المدة.

الشكل (٨) تطور مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١.

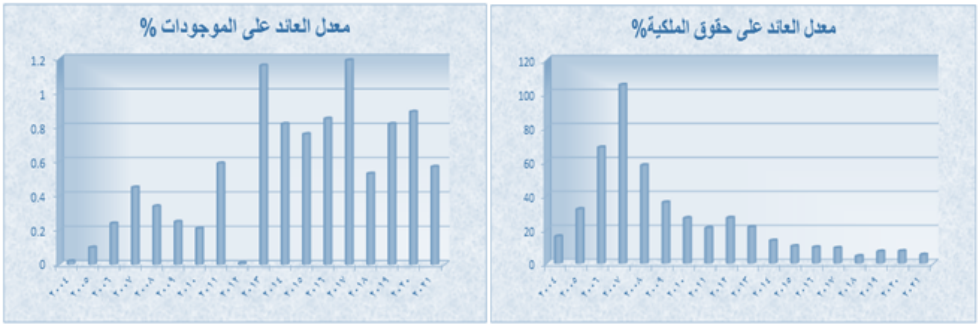

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي, تقرير الاستقرار المالي للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٢١.

٤.٥.٣- العائد على الموجودات: يلاحظ من الجدول (١) والشكل (٨) ان العائد على الموجودات اخذ بالتزايد ليصل عام ٢٠٠٧ الى (٠.٤٥%) ثم بعد ذلك اخذ بالانخفاض الى عام ٢٠١٠ نتيجة لانخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي مما اثر على عائدات الاستثمار بشكل عام. ثم اخذ بعد ذلك بالارتفاع خلال المدة (٢٠١٣-٢٠٢١) ولم يتخفض عن النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي اذ كانت اقل نسبة (٠.٦) عام ٢٠١٨ ونسبة تغير ٤٥% عن عامها السابق وذلك نتيجة لتراجع العائد على موجودات المصارف الخاصة والتي بلغت (٠.٨%) وهذا يدل على انخفاض كفاءة السياسة الاستثمارية للمصارف الخاصة. ثم عاود بالارتفاع وبشكل جيد ليدل على استقرار القطاع المصرفي وانسيابية عمله الاستثماري.

٥.٥.٣- مؤشر جودة الاصول: تشكل جودة الاصول ونوعيتها الركن الاهم لمدى مصداقية معدل رأس المال, ذلك ان معظم حالات العسر المالي للمؤسسات المالية تأتي عن طريق نوعية الموجودات او في حالة مواجهتها صعوبة تحويل الاصول الى سيولة عند الحاجة.

٦.٥.٣- نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض: شهدت مدة الدراسة تقلبات حول المعدل العام للنسبة المقبولة فخلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠٠٧) كانت نسبة

القروض المتعثرة الى اجمالي القروض اعلى من (١٠%) وهي النسبة المحددة دوليا كمعدل طبيعي (**البنك المركزي العراقي, تقرير الاستقرار المالي: ٢٠١٨**). اما المدة (٢٠٠٨– ٢٠١٢) فكانت ضمن الحدود المقبولة والتي لا تشير الى امكانية تعرض المصرف الى مشاكل العسر المالي وهذا يعود الى الوفرة المالية التي حققها الاقتصاد العراقي

وسجلت القروض المتعثرة ما نسبته (٨.٠٧%) من اجمالي القروض عام ٢٠١٣ واخذت اتجاها تصاعديا لغاية عام ٢٠١٨ اذ بلغت نسبتها (١٦.٦١%) من اجمالي القروض وهذا ما يشير الى ان هناك امكانية تعرض المصرف الى مخاطر عدم التسديد بنسبة (١٦%) طالما ان الدراسات والتجارب الدولية تشير الى ان الحد الاعلى المقبول يجب ان لا يتجاوز (١٠%) وهذا ما دفع بالجهاز المصرفي الى زيادة المبالغ المخصصة كتعويض عن القروض المتعثرة بنسبة (١٣%) اي ما يغطي (٥٩%) من اجمالي القروض المتعثرة مما يعني ان المصارف التجارية قد تحوطت للزيادة الحاصلة في تلك القروض.

شكل (٩) تطور مؤشرات جودة الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢١

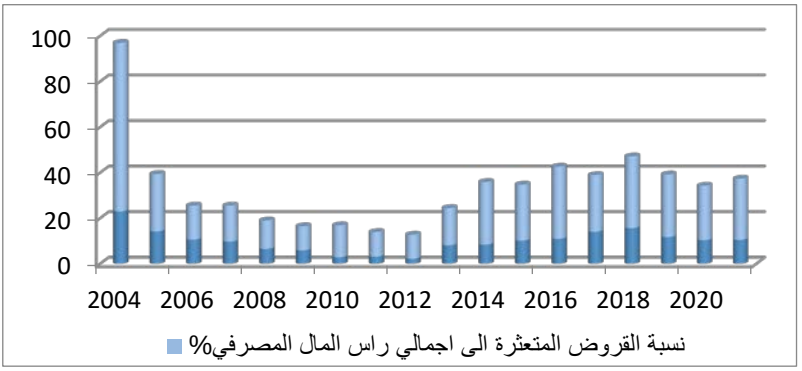

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي, تقرير الاستقرار المالي للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢١.

٦.٣– مؤشر السيولة: يعد مؤشر السيولة من المؤشرات المالية التي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها, الا ان ارتفاعها لا يعني بالضرورة علامة صحية على اداء المؤسسة فقد تكون السيولة المرتفعة مؤشراً لعدم كفاءة الادارة في توظيف الودائع على شكل استثمارات مالية او حقيقية. ويلاحظ من الشكل (١٠) ان مؤشر السيولة (نسبة القروض والسلف الى الودائع) كان بمستويات متواضعة طيلة المدة (٢٠٠٤– ٢٠٠٩) اذ لم يتجاوز نسبة (١١.٢%). اما في عام ٢٠١٠ فقد ارتفع الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الى كافة القطاعات باستثناء الحكومة بنسبة ٧٢% مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٩ وتأتي هذه الزيادة ليواكب التطورات الاقتصادية التي شهده العراق والحاجة الى التمويل اللازم لتمويل المشاريع وقيام المصارف التجارية بمنح منتسبيها سلف مالية وتقديم الائتمان الى شرائح كبيرة من المواطنين.

شكل (١٠) تطور مؤشر السيولة للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢١

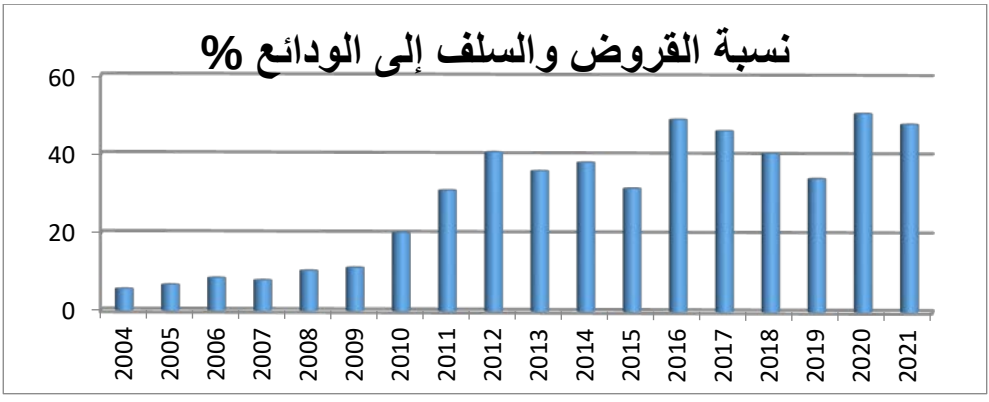

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي, تقرير الاستقرار المالي للمدة ٢٠٠٤– ٢٠٢١.

٧.٣- تحليل العلاقات بين مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار المصرفي

تعد نماذج الانحدار العلاقات الرياضية الاكثر تبسيطاً للواقع, ذلك لأنها تفترض وجود اتجاهاً وحيداً للعلاقة السببية، اي أن المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر به .إلا أنه في الواقع معظم هذه العلاقات تعتمد على التأثير المتبادل بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج، أي أن هناك عدداً من المتغيرات تتحدد بشكل آني، أي وجود تأثير فيما بينها .وهنا لا يمكن تطبيق أنموذج يتكون من معادلة واحدة لتوصيف العلاقة بين المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لذلك فإنه لابد من تطبيق أنموذج يتضمن عدة معادلات. ومن أهم النماذج التي تنطوي على التأثير المتبادل بين المتغيرات هو منظومة المعادلات الآنية.

١.٧.٣- منظومة المعادلات الآنية

تعرف منظومة المعادلات الآنية بأنها "مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقات بين متغيرات الاستجابة والمتغيرات التوضيحية، بحيث أن المتغيرات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في آن واحد" ().

٢.٧.٣- طرائق تقدير منظومة المعادلات الآنية

إن تطبيق المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير معلمات المعادلات الآنية سيعطينا تقديرات غير متسقة ومتحيزة، بسبب مخالفة الفرضية القائلة بعدم ارتباط القيم المشاهدة للمتغير المستقل بالقيم التابعة للخطأ العشوائي مما يستوجب استخدام طرق أخرى لتقدير الملعمات وبحسب كل حالة تشخيص لكل معادلة من منظومة المعادلات الانية بحيث تكون نتيجة هذه الطرائق إعطاء تقديرات تتصف بخصائص التقدير الجيد لمعلمات المعادلات الآنية.

١.٢.٧.٣- التشخيص

يعني بالتشخيص اختبار معادلات المنظومة الانية لمعرفة امكانية الحصول على مقدرات (Unique Estimator) للمعلمات المتصفة بالاتساق وعدم التحيز، ومن خلال اختبار التشخيص يمكن معرفة ما إذا كانت كل معادلة في منظومة المعادلات

الآنية قابلة للتشخيص. وتكون المعادلةالانية غير مشخصة حينما لا يكون هناك من حل لتحديد معلماتها، وهنا لا يمكن بلوغ قيم ها التقديرية للمعلمات، وتكون المعادلة مشخصة حينما تكون قابلة للحل، إذ يمكن تقدير قيم المعلمات الهيكلية

٣.٧.٣- طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (Three Stage Least Squares Method) (3SLS)

يمكن اعتبار طريقة (3SLS) امتدادا لمنهج (2SLS) لان المرحلتين السابقتين من هذه الطريقة هي في تقدير (2SLS). ففي المرحلة الأولى :يتم تقدير مقدرات معلمات الشكل المختزل عن طريق المربعات الصغرى الاعتيادية، اما في المرحلة الثانية فيتم تقدير مقدرات معلمات معادلات الشكل الهيكلي على حده باستخدام (2SLS) ، أما في المرحلة الثالثة فيتم ستخدم طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) في تقدير معلمات معادلات الشكل الهيكلي دفعة واحدة.

٤.٧.٣- تحليل نتائج طريقة (3SLS)

يظهر مما سبق ان الاستقرار المصرفي هو جزء من نظام اعم واشمل وهو الاستقرار المالي التي ينطوي على الهياكل المالية والبنى التحتية وانظمة الجهاز المصرفي فضلاً عن المؤسسات المالية والمصرفية, وبالتالي فان التغيرات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية سواء اكانت في السياسة المالية او النقدية او حتى تغيرات اسعار النفط لها انعكاسات سلبية وايجابية على مؤشرات النظام المالي بشكل عام والاستقرار المصرفي بشكل خاص.

جدول (٢) نتائج معامل الارتباط بين المتغيرات

Correlations						
6	5	4	3	2	1	
.276	520*	425	.096	.311	124	1
.292	077	180	291	.256	092	2
007	.584-*	.692-**	229	.052	.317	3
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).						

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الـ(SPSS)

تشير نتائج علاقات الارتباط الى وجود علاقة ارتباط خطي معنوي وموجب بين نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (X1) وبين ربحية المصارف اذ ان زيادة نسبة الانفاق العام بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع ربحية المصارف من خلال مؤشر العائد على الموجودات (Y5) بنسبة (٠.٥٢٠%) وهذا يشير الى الهيمنة المالية على السياسة النقدية من خلال الاستقرار المصرفي اذ ان زيادة الانفاق الحكومي سيعمل على زيادة دخول الافراد ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وهذا يعبر عن كفاءة الادارة في استغلال موجوداتها وتوظيفها في مجالات استثمارية تدر عوائد مالية تنعكس بشكل ايجابي على عائدات القطاع المصرفي ومن ثم ترتفع نسبة العائد على الموجودات.

اما علاقة الارتباط بين نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي مع العائد على الموجودات فكانت العلاقة معنوية وعكسية اذ ان زيادة نسبة الدين العام بوحدة واحدة ادت الى انخفاض العائد على الموجودات بنسبة (-٠.٥٨٤%) وهذا يشير الى دور الاقتراض الحكومي في مزاحمة القطاع الاستثماري وسحب جزء من السيولة المصرفية وتوجيهها نحو التمويل التشغيلي وبفوائد متدنية كونها قروض مضمونة وخالية من المخاطر وهذا ما يحد من قدرة القطاع المصرفي في توظيف الاموال في مشاريع استثمارية تجني ارباحاً اعلى تنعكس بشكل ايجابي على مؤشرات الربحية.

اما علاقة الارتباط بين نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض (Y4) كمؤشر معبر عن جودة الاصول او الموجودات فجاءت العلاقة معنوية سالبة اي ان زيادة الدين العام كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بنسبة (-٠.٦٩٢%) وهذا يشير الى محدودية نشاط القطاع المصرفي فيمنح الائتمان والذي يقتصر فيه على تقديم الائتمان الى القطاع الحكومي باعتباره من القطاعات التي لا تواجه تعثر في سداد القروض ومن ثم فان زيادة الدين العام كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي هو ناتج عن استقدام الاموال من المصارف العراقية

بنسبة عالية مما يساهم في تراجع القروض المتعثرة كنسبة الى اجمالي القروض باعتبار ان الدين العام هو دين مضمون ملتزم في توقيتات محددة وغير قابلة للتعثر.

٥.٧.٣- قياس معامل الارتباط بين المتغيرات

y4=c(1)+c(4)*(x3)

y5=c(5)+c(6)*(x1)+c(8)*(x3)

ومن نتائج معاملات الارتباط في الجدول (٢) يمكن اعادة صياغة معادلة التعثر المصرفي على الشكل التالي:

(y4=c(23.00224)-)*(0.289636)cنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي(

اما معادلة العائد على الموجودات فيمكن اعادة صياغته على النحو التالي:

y5 =)*(0.157059)c+(39.41815)cنسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي(- *(0.555541-)cنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

الجدول (٣) نتائج المعادلات الانية للارتباط بين المتغيرات

System: SYS1				
Estimation Method: Seemingly Unrelated Regression				
Date: 09/13/22 Time: 00:30				
Sample: 2004 2021				
Included observations: 18				
Total system (balanced) observations 36				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
المتغيرات	oefficient	td. Error	-Statistic	rob.
C(1)	3.00224	.337165	.892747	.0000
C(4)	0.289636	.071186	4.068689	.0003
C(5)	9.41815	3.92017	.831729	.0081
C(6)	.157059	.090826	.729216	.0937

C(8)	0.555541	.236885	2.345198	.0256
Determinant residual covariance		52.4065		
Equation: Y4=C(1)+C(4)*(X3)				
Observations: 18				
R-squared	.479080	Mean dependent var		.857223
Adjusted R-squared	.446522	S.D. dependent var		.056265
S.E. of regression	.761664	Sum squared resid		26.4019
Durbin-Watson stat	.304931			
Equation: Y5=C(5)+C(6)*(X1)+C(8)*(X3)				
Observations: 18				
R-squared	.397200	Mean dependent var		3.52778
Adjusted R-squared	.316826	S.D. dependent var		4.58580
S.E. of regression	2.05580	Sum squared resid		180.134
Durbin-Watson stat	.448017			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الـ(SPSS)

٥.٧.٣- تحليل معادلة التعثر المصرفي

يتضح من معادلة التعثر المصرفي (**Y4=C(1)+C(4)*(X3)**)ان زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١%) يؤدي الى انخفاض التعثر المصرفي بمقدار (٠.٢٨%) وهذا يشير الى ان اغلب الدين العام هو دين خالي من المخاطر وان قدرة الحكومة على السداد قوية ولا تحتمل التعثر في تسديد ديونها. وتشير معلمة التقاطع (**٢٣.٠٠٢٢**) الى نسبة التعثر في القطاع المصرفي تبلغ ٢٣% من اجمالي الدين عندما يكون الدين الحكومي يساوي صفر.

٦.٧.٣- تحليل معادلة العائد على الموجودات

يتضح من خلال معادلة العائد على الموجودات **(Y5=C(5)+C(6)*(X1)+C(8)*(X3))** ان زيادة الانفاق العام كنسبة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١%) سيؤدي الى زيادة العائد على الموجودات بمقدار (٠.١٥%) وهذا يعني ان النفقات الحكومية سواء الجارية ام الاستثمارية تعمل على زيادة دخول الافراد ومدخراتهم ومن ثم يزداد التعامل مع القطاع المصرفي بطلب الائتمان او زيادة الايداعات وهذا ما يعمل على زيادة ربحية القطاع المصرفي.

اما ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج بمقدار (١%) يؤدي الى تراجع العائد على الموجودات بمقدار (٠.٥٥%) وهذا يشير الى معدل الفائدة المتدني الذي تمنحه الحكومة مقابل الدين العام على اعتبار ان الديون الحكومية ديون مضمونة وبالتالي فان العوائد التي يحصل عليها المصرف من هذه الديون تكاد تكون باقل ما يمكن مما يجعل تأثيرها في العائد على الموجودات اقل ما يمكن.

٧.٧.٣- اختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات

ان الاشكالية التي تم تلافيها من خلال اتباع المعدلات الانية بدلاً عن طريقة المربعات الصغرى **(OLS)** تتمثل في التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات واظهرت نتائج الارتباط الذاتي ما يلي:

الجدول (٤) نتائج الارتباط الذاتي للمتغيرات الداخلة في النموذج

System Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Date: 09/13/22 Time: 00:34					
Sample: 2004 2021					
Included observations: 18					
ags	-Stat	rob.	dj Q-Stat	rob.	f
	2.752299	0.6001	2.914199	0.5723	
	7.802133	0.4530	8.595262	0.3776	
	14.06879	0.2963	16.11525	0.1860	2

	14.47529	0.5634	16.63789	0.4094	6
	15.33902	0.7567	17.83382	0.5984	0
	15.75774	0.8966	18.46191	0.7800	4
	16.56397	0.9567	19.78120	0.8723	8
	17.37820	0.9834	21.24681	0.9261	2
	19.14490	0.9904	24.78020	0.9208	6
0	19.98166	0.9966	26.66293	0.9476	0
1	20.70994	0.9989	28.53564	0.9657	4
2	24.04231	0.9985	38.53274	0.8337	8

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الـ(SPSS)

يظهر الجدول (٤) عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات وهذا يتضح من خلال قيمة الاحتمالية التي جاءت غير معنوية وبالتالي يؤكد سلامة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

٨.٧.٣- اختبار التوزيع الطبيعي

لكي يتم الوقوف على نوعية التوزيع للقيم الداخلة في النموذج يتم اللجوء الى اختبار (**System Residual Normality**) وظهرت النتائج كما يلي:

الجدول (٥) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الداخلة في النموذج

System Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal				
Date: 09/13/22 Time: 00:35				
Sample: 2004 2021				
Included observations: 18				
omponent	kewness	hi-sq	f	rob.
	0.936741	2.632448		0.1047
	0.010706	0.000344		0.9852
oint		2.632792		0.2681
omponent	urtosis	hi-sq	f	rob.

	2.974463	0.000489		0.9824
	1.998848	0.751729		0.3859
oint		0.752218		0.6865
omponent	arque-Bera	I f		Prob.
	2.632937	2		0.2681
	0.752073	2		0.6866
oint	3.385010	4		0.4956

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج الـ(SPSS)

تشير نتائج اختبار (System Residual Normality) الى ان البيانات تتوزع طبيعياً وهذا يتضح من خلال قيمة الاحتمالية التي جاءت اكبر من (0.05) لذا سيتم قبول فرضة العدم التي تنص على ان البيات تتوزع بشكل طبيعي.

من خلال التحليل السابق نجد ان العلاقة بين الانفاق العام والاستقرار المصرفي علاقة متبادلة فعند زيادة الانفاق العام سيؤدي الى زيادة عرض النقد من ثم انخفاض اسعار لفائدة وبالتالي زيادة الاقبال على الائتمان المصرفي هذا من جانب, ومن جانب اخر فان زيادة الانفاق الحكومي لاسيما في السنوات التي تتراجع فيها اسعار النفط عام (٢٠١٥ – ٢٠١٦) على سبيل المثال تطلب لجوء الحكومة الى الاقتراض من القطاع المصرفي وبالتالي سيؤدي الى تراجع السيولة المصرفية وهذا مؤشر جيد لانه يعبر عن كفاء الادارة في توظيف الودائع في مجالات استثمارية بشرط ان لا يعرض المصرف الى الافلاس والتعثر في الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وقد اتفقت دراستنا في هذه النقطة مع دراسة **(خلف, وحسن: ٢٠١٨)** التي اشارت الى تاثير الانفاق العام على المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي في العراق عام ٢٠١٦.

اما العلاقة بين الايرادات العامة والاستقرار المصرفي لم يتكن واضحة من خلال المنهج التحليلي كما ان نتائج الارتباط بين المتغيرات لم تشر الى معنوية العلاقة بين الايرادات العامة كمتغير مستقل ومتغيرات الاستقرار المصرفي والسبب في لك يعزى

الى طبيعة الايرادات العامة في العراق المتأتية من العوائد النفطية بنسبة كبيرة جداً وعدم فاعلية الجهاز الضريبي للسياسة الايرادية وهنا يقتصر تأثير الايرادات العامة باعتبارها اداة تستخدم لتمويل الانفاق العام متضمنة ادوات التمويل القصير الاجل كحوالات الخزينة والتي تكاد تكون نسبتها ضئيلة جدا مقارنة بحجم الموازنة العامة للدولة.

ويلاحظ ان هناك علاقة بين الدين العام كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي باعتباره احد مؤشرات الانضباط المالي في العراق من جهة وبين الاستقرار المصرفي من جهة اخرى وهذه العلاقة تكاد تكون توافقية موجبة في الاجل القصير طالما يتم تصنيف تلك الحوالات ضمن مفاهيم السيولة المصرفية وبنهاية المطاف فانها تعد دعامة اساسية للنظام المصرفي. اما على الاجل الطويل فان العلاقة ستختلف وتتحول الى عكسية, ولكن اذا لحد الان الاقتصاد العراقي لم يصل المرحلة التي تنعكس سلبيا على الاستقرار المصرفي طالما يعمل ضمن النسب المقبولة والتي لم تتجاوز الـ(٣٥%) في اغلب الاحيان, وبالتالي فان الجدارة المالية للحكومة متوفرة وقادرة على الايفاء بالتزاماتها في الاجل المتوسط والقصير, وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت اليه دراسة **(كاظم وعلوان, ٢٠٢٠)** التي اشارت الى الاثار السلبية التي قد يتركها الدين العام على الاستقرار المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص على الاجل الطويل.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات.

١- يمكننا اثبات فرضية البحث القائلة بان الالتزام بمؤشرات الانضباط المالي لها دور كبير في تحقيق الاستقرار المصرفي.

٢- يساهم الانضباط المالي بتقييد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي مما يفسح المجال امام القطاع الخاص بمزاولة نشاطه مما يساهم في تفعيل دور ادارة المؤسسة المالي باستثمار الودائع وبالتالي ستزداد ربحية المصرف.

٣- ان مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق مرتفعة مما يعطي دلالة على قدرة الجهاز المصرفي العراقي في مواجهة الازمات المالية وتمتعه بجدارة ائتمانية مرتفعة وهذا ما يساهم في تمويل الحكومة حالما تواجهها ازمة مالية كما حدث في ازمة كوفيد-١٩.

٤- شهدت النفقات الحكومية تغيرات كبيرة خلال مدة الدراسة وهذا التغيرات ناتجة عن التقلبات الحاصلة في اسعار النفط وبالتالي فان الاقتصاد العراقي يفتقد الى رؤية مالية (سياسة مالية) واضحة بل على العكس من ذلك يتحدد مقدار الانفاق العام بمقدار العائدات المالية من تصدير النفط الخام.

٥- شهدت مؤشرات الربحية طوراً كبيرا بعد عام ٢٠١٠ وتأتي هذه الزيادة من خلال التوسع في النشاطات الاستثمارية والانفتاح على القطاع الخاص في منح الائتمان وتقديم التسهيلات المالية فضلا عن قيام المصارف التجارية بشراء السندات الحكومية التي تتميز بتراجع المخاطرة وفيها وضمان الحصول على الاموال في وقتها المحدد.

٦- ان معدل كفاية رأس المال مرتفعة جدا اذ بلغت حدودها الدنيا (٣٠%) في حين ان النسبة المحددة من قبل البنك المركزي كحد ادني هي (١٢%) وهي يشير المكان الامن وقدرة الجهاز المصرفي العراقي على مواجهة الازمات المالية والمصرفية في الاجل المتوسط والقصير.

٧- ان التوسع في الانفاق العام يؤدي الى زيادة الدخول لدى الافراد ومن ثم يتحسن الوضع المالي لصغار المدخرين وهذا ينعكس ايجاباً على الودائع المصرفية من جانب وعلى الائتمان الممنوح من جانب اخر مما يؤدي الى زيادة ربحية القطاع المصرفي وتحسن مؤشر العائد على الموجودات اذ ان ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي بمقدار (١%) يؤدي الى زيادة العائد على الموجودات بمقدار (0.15%).

٨- ان التوسع في الدين العام له اثار سلبية على الانشطة المصرفية اذ ان ارتفاع نسبة الدين العام بمقدار (١%) يؤدي الى انخفاض العائد على الموجودات بمقدار (٠.٥٥%) وهذا يعود الى انخفاض اسعار الفائدة على الديون الحكومية.

٩- تؤدي الزيادة في الدين العام الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض وهذا ياتي من كون الاستدانة الحكومية هي خالية من مخاطر عدم السداد وبالتالي فهي ديون مضمونة غير قابلة للتعثر المصرفي.

٢.٤- التوصيات

١- العمل على رسم استراتيجية مالية (ايرادات ونفقات) واضحة المعالم بعيدة عن التقلبات التي تنشأ من تغيرات اسعار النفط بحيث تجعل العمل المالي والمصرفي يتسم بالاستقرارية في الاجل الطويل.

٢- عدم توجيه الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع اسعار النفط واستثمارها وتوظيفها في صناديق سيادية بما يعزز من الجدارة المالية للدولة والحد من الصدمات السلبية والايجابية التي تواجه النشاط الاقتصادي.

٣- ضرورة العمل على تشجيع الانشطة المصرفية وتعزيز ثقافتها لدى الجمهور وزيادة جودة الخدمات المصرفية المقدمة من اجل تشجيعهم على زيادة الادخارات والمعاملات مع المصارف وتقليل الثقافة الاستهلاكية قدر الامكان مما يسهم في زيادة مؤشرات الاستقرار المصرفي.

٤- ضرورة استحصال كافة المعلومات حول الجدارة الائتمانية للزبون قبل منحه الائتمان بهدف الحد من مشاكل التعثر المالي وعدم القدرة على الايفاء بالتزاماته تجاه المصرف.

٥- تعزيز مكانة الجهاز المصرفي والمحفظة على مؤشرات استقراره من خلال المحافظة على نسبة كفاية رأس المال وتفعيل دور الموجودات وتوظيفها في مجالات استثمارية, اذ ان ارتفاع نسبة الموجودات الى رأس المال لا يشير بالضرورة الى كفاءة الادارة .

٦- ضرورة اعتماد مؤشر موحد صادر من البنك المركزي العراقي يعتمد كمؤشر لدرجة الاستقرار المصرفي العراقي.

قائمة المصادر:

١- البنك المركزي العراقي, **التقرير الاقتصادي السنوي**, (٢٠٠٤- ٢٠٢١).

٢- البنك المركزي العراقي, **تقرير الاستقرار المالي**, (٢٠١٠- ٢٠٢١).

٣- خلف, عمار حمد وحسن, ضياء عبدالرزاق, (٢٠١٨), **قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠باستخدام أنموذج ARDL**, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , العدد١٠٤, المجلد ٢٤.

٤- رضا, سيف محمد وجواد, كمال كاظم (٢٠٢٢), **تاثير سعر الصرف في كفاية رأس المال العراق حالة دراسية للمدة (٢٠١٠- ٢٠١٩)**, مجلة الادارة والاقتصاد, المجلد:١١, العدد: ٤١.

٥- زبير, نوزاد رجب, (٢٠٢١), **اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق للمدة ٢٠١٠- ٢٠١٩**, مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد ٣, العدد٥٥.

٦- علي، عماد محمد واحمد، محمد شهاب، (٢٠١٨)، **القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٦.

٧- كاظم ، إسراء صادق، علوان ، غفران حاتم (٢٠٢٠): **تحليل الاجل الطويل والقصير لتأثيرات الدين العام على الاستقرار المالي في العراق** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٨- كاظم، نوارس عطية والجبوري، باقر كرجي، (٢٠٢١)، **تحليل اثر الانضباط المالي على الناتج المحلي الاجمالي في النرويج للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٩)**، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٣، العدد ٤.

٩- كاظم، نوارس عطية والجبوري، باقر كرجي، (٢٠٢١)، **تحليل اثر الانضباط المالي على الناتج المحلي الاجمالي في النرويج للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٩)**، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٣، العدد ٤.

1) الهذال، أحمد حامد، (٢٠٢٠)، **الاقتراض الداخلي والخارجي في العراق ٢٠٢٠ (رؤية في استدامة الدين العام)**، مركز البيان للدراسات والتخطيط – بغداد.

2) Bassanini, Franco & Reviglio, Edoardo, (2011), **Financial Stability, Fiscal Consolidation and Long-Term, investment after the Crisis,** OECD Journal.

3) Bradley R. Schiller, K Aren Gebhardt**, (2016) The Macro economy Today, Fourteenth edition, McGraw-Hill Education, New York.**

4) Diaconua, Raluca-Ioana, Oanea, Dumitru-Cristian (2014) **The Main Determinants of Bank's Stability. Evidence from Romanian Banking Sector**, Procedia Economics and Finance, No: 16.

5) Fenjan, Karrar Mahdi & Salman, Muhammad Salen (2021), **The Effectiveness of Indicators of Financial Discipline in Strengthening the Exchange Rate**, with a Special Reference to Iraq, Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol.27 (NO. 130).

6) Hartmann Philipp, & et al, (2005), **Banking System Stability A Cross-Atlantic perspective**, European central bank, No: 527.

7) Kawai, Masahiro & Morgan, Peter J.(2012), **Central Banking for Financial Stability in Asia**, ADBI Working Paper Series . No: 377.

8) Popov, Alexander & et al, (2021), **Monetary policy and bank stability: the analytical toolbox reviewed**, European central bank, No:2377.

الملحق (١) تطور مؤشرات الانضباط المالي في العراق للفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

السنوات	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
004	108.9	9.3	29.9
005	83.5	10.6	34.4
006	69.4	14.1	35.4
007	45.9	19.8	55.7
008	45.6	1.9 -	44.3
009	60.6	0.33	52.6
010	58.1	20.9	54.9
011	50.3	8.7	64.3
012	45.8	3.1 -	67.8
013	50	4.6 -	63.9
014	58.7	5.5 -	44.9
015	55.9	6.0 -	35
016	44.6	0.8	35.8
017	32.8	5.1	41
018	41	10.1	47.9
019	54.1	18.8	43.9
020	108.9	9.3	29.9
021	54.343	8.324	35.324

المخاطر المحيطة بالسياسة النقدية في العراق والتصحيح المطلوب

Risks Surrounding Monetary Policy in Iraq and the Required Correction

م.د. رعد حمود عبد الحسين تويج

المعهد التقني كوفة

جامعة الفرات الاوسط التقنية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

من واقع السياسة النقدية في العراق نرى هنالك من المتناقضات في رسم السياسة النقدية، حيث لايمكن الإستمرار ببناء قمة لجبل من الثلج تكون قواعده ضعيفة، لا زال حلم العراقيين في تحويل دولتهم إلى مركز إقتصادي مهم على الصعيد الإقليمي والدولي، ولكن تحول الحلم إلى حقيقة يتطلب تجاوز إفرازات موروثات الماضي، والبدء بإجراءات جديدة بعد إمتصاص وإستيعاب تلك الإفرازات، وبذلك فإن كفاءة وفعالية السياسة النقدية وإستقرارها،هو الحاضنة لأي نمو إقتصادي حقيقي، كلنا نعرف جوهر المشكلة النقدية في العراق،فلابد التصدي لها وذلك بمعرفة أبعادها الإقتصادية والنقدية ، هنالك ضاهرة إختلال نقدي حقيقي لم يتم التعامل معه بحسم في تصفية جزء منها أو التعامل على أساس الخطوة بعد خطوة، إلى أن نصل مرحلة يتم فيها تخفيف حدة الإضطراب النقدي في عملية تكييف واسعة وممتدة وغير منقطعة

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

AFSJ

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢

الصفحات ١٤٧-١٧٠

وحتى لايتم منح الفرصة للخطر النقدي الكامن أن يداهم ويبعث بالبيئة النقدية العراقية، حينما تتهيأ الأجواء اللازمة لذلك، إلا إن البيروقراطية والأتوقراطية من العوائق أمام الحلول، وقد حددنا في البحث المخاطر الحقيقية الملازمة للسياسة النقدية في العراق، بإدخال البيانات المتعلقة بالقطاع النقدي ضمن مصفوفة وباستخدام نموذج قياسي ببرنامج spss، وبينت اثر كل متغير نقدي وحقيقي على السياسة النقدية ومن ثم اثر ذلك النظام الاقتصادي ككل.

الكلمات المفتاحية : المخاطر , السياسة النقدية .

Abstract:

From the reality of monetary policy in Iraq، we see there are contradictions in the formulation of monetary policy، as it is not possible to continue building a summit of a mountain of snow whose iron structures are weak، the dream of Iraqis is still to transform their country into an important economic center at the regional and international levels، but the dream turned into Indeed، it requires overcoming the secretions of the legacies of the past، and starting new procedures after absorbing and absorbing those secretions، and thus the efficiency، effectiveness and stability of monetary policy، is the incubator for any real economic growth. A real monetary imbalance that has not been dealt with decisively in liquidating part of it or dealing on a step-by-step basis، until we reach a stage in which the monetary turbulence is mitigated in a wide، extended and uninterrupted process of adjustment، and so that the opportunity is not given to the potential cash risk to raid and resurrect the monetary environment In Iraq، when the necessary atmosphere is created for this، bureaucracy and autocracy are obstacles to solutions، and we have identified in the research the real risks inherent in the policy Monetary policy in Iraq، by entering data related to the monetary sector within a matrix and using a standard form in the spss program، and showing the impact of each monetary and real

variable on monetary policy، and then the impact of that economic system as a whole.

Keywords: Risks , monetary policy

المقدمة : إن لكل سياسة اقتصادية سواء كانت سياسة نقدية او سياسة مالية لها مخاطرها ومحاذيرها، وفي مجال بحثنا، والمتعلق بالمخاطر المحيطة بالسياسة النقدية، فإن السياسة النقدية تتعلق بجملة من المتغيرات، مثل عرض النقد والطلب على النقد، وسعر الصرف، وسعر الفائدة تتطلب من راسمي السياسة النقدية، التحكم في جميع المتغيرات النقدية وبالتالي السيطرة على تحرك المجاميع النقدية لاحداث الاستقرار النقدي، وتجنب مخاطرها لعدم الوقوع في الإختلالات النقدية

١- المبحث الاول: منهجية البحث

١ .١- مشكلة البحث :تتضمن مشكلة البحث في وجود صعوبات ومخاطر في المسارات النقدية وبالتالي ضرورة ملاحقة تلك المخاطر وتلافيها للحد من أضرارها على السياسة النقدية وعدم زعزعة الاستقرار النقدي .

١ .٢- فرضية البحث :إن سلامة السياسة النقدية تتمثل في تجنب المخاطر المحيطة بالسياسة النقدية .

١ .٣- هدف البحث : التوصل الى ستراتيجية واضحة لتصحيح حركة المتغيرات النقدية لبلوغ أهداف السياسة النقدية واولوياتها في الاستقرار النقدي .

١ .٤- منهجية البحث: المنهج الاستقرائي والاستدلالي واتباع الاسلوب القياسي .

١ .٥- هيكلية البحث: يتضمن البحث ثلاثة مباحث وبالشكل الاتي :

المبحث الأول : مفاهيم نظرية وتطبيقية في السياسية النقدية.

المبحث الثاني : قياس مخاطر المتغيرات والعناصر المختلفة على السياسة النقدية في العراق.

المبحث الثالث : التحولات المطلوبة في السياسة النقدية:

١_ هي الدعوة لمشروع حذف الصفرين اوالثلاثة من القيمة السوقية للعملة العراقية .

٢_ تحقيق الاستقرار النقدي.

٣- تحقيق التوازن العام للاقتصاد العراقي.

٤- الحفاظ على سعر صرف موحد ومعالجة مثالب مزاد العملة.

٥- تحديد منحنى فيلبس العراق .

٢_ المبحث الثاني: الجانب النظري

٢ .١- مفاهيم نظرية وتطبيقية في السياسية النقدية

يقصد بالسياسة النقدية هو القيام بسياسات تتضمن مجموعة من الأعمال والتدابير وإستخدام أدوات المختلفة المقترنة بالأعمال الرقابية والإشرافية بهدف التأثير على المعروض النقدي في الأسواق المالية لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية وتحسين الأداء الإقتصادي .

وهناك حشد كبير من التعاريف والتي تدخل في باب التوصيف الإجمالي للسياسة النقدية، وابتداءً هناك تعريفان لها فالتعريف الضيق (بأنها إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة)[١].والملاحظ على التعريف الضيق بوضع حدود على السياسة النقدية وحصر إدارتها بيد السلطة النقدية (البنك المركزي) والسياسة النقدية هي سياسة الاقتصاد الكلي التي وضعها البنك المركزي. إنها تنطوي على إدارة عرض النقود وسعر الفائدة وهي السياسة الاقتصادية لجانب الطلب التي تستخدمها حكومة بلد ما لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل التضخم والاستهلاك والنمو والسيولة عند النظام النقدي السليم أمرًا حيويًا في إرساء استقرار الاقتصاد الكلي وخلق بيئة اقتصادية وسياسية يمكن للمجتمع أن يزدهر ويزدهر. نظرًا لأن المال يمثل نصف كل معاملة، فإن أخطاء السياسة النقدية لديها القدرة على زعزعة استقرار الاقتصاد بأكمله. في الهند مثلا، تهدف السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الهندي إلى

(1) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين آل عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ٢٠٠٤،، ص٣٥١.

إدارة كمية الأموال من أجل تلبية متطلبات قطاعات الاقتصاد المختلفة وزيادة وتيرة النمو الاقتصادي.

ينفذ بنك الاحتياطي الهندي السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وسياسة سعر البنك، ونظام الاحتياطي، وسياسة مراقبة الائتمان، والإقناع الأخلاقي ومن خلال العديد من الأدوات الأخرى. سيؤدي استخدام أي من هذه الأدوات إلى تغييرات في سعر الفائدة أو المعروض النقدي في الاقتصاد. على سبيل المثال، السيولة مهمة للاقتصاد لتحفيز النمو. للحفاظ على السيولة، يعتمد بنك الاحتياطي الهندي على السياسة النقدية. من خلال شراء السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة، يقدم بنك الاحتياطي الهندي الأموال في النظام ويقلل من سعر الفائدة[2].وبالنسبة للسياسة النقدية للاتحاد الاوربي فإن الهدف الرئيسي في البنك المركزي الأوروبي هو استقرار الأسعار. لخدمة الأشخاص الذين يعيشون في منطقة اليورو من خلال العمل على الحفاظ على قيمة اليورو، ويتم اتخاذ القرارات بشأن السياسة النقدية كل ستة أسابيع – لتحديد ما يجب القيام به لإبقاء التضخم تحت السيطرة[٣]. يتم اتخاذ القرارات بشأن السياسة النقدية كل ستة أسابيع – لتحديد ما يجب القيام به لإبقاء التضخم عند الهدف البالغ ٢٪، وتأسس البنك الاوربي المركزي في عام ١٩٩٨. وذلك عندما بدأ الاستعداد للعملة الموحدة، اليورو. الأدوات وتدابير السياسة وتؤثرالسياسة النقدية على المبلغ الذي يتعين على الفرد دفعه للاقتراض ومقدار الفائدة التي يتلقاها. لتحديد السياسة النقدية، يشير إلى السياسات المالية التي تتبناها السلطة النقدية لبلد ما،مثل الاحتياطي الفيدرال، لتحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد. غالبًا ما تكون هذه الأهداف مزيجًا من النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار وتوافر الائتمان،

(2) https://economictimes.indiatimes.com/definition/monetary-policy.
(3) https://www.ecb.europa.eu/mopo/html/index.

ويتم تصنيف السياسات النقدية بشكل عام على أنها إما توسعية أو انكماشية.تُستخدم السياسات التوسعية لتسريع الاقتصاد من خلال تسهيل الوصول إلى رأس المال، تُستخدم السياسات الانكماشية لمحاربة التضخم وإبطاء النمو الاقتصادي عند الضرورة، في حين أن السياسة التوسعية قد تبدو أكثر بديهية، إلا أن كلا من السياسات التوسعية والانكماشية ضرورية لصحة الاقتصاد على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة للسياسة التوسعية إلى مستويات ضارة من التضخم واستثمارات غير منضبطة، وتشكل فقاعات اقتصادية،على عكس السياسة المالية، التي تتعلق بسياسات الضرائب الحكومية والإنفاق، فإن السياسة النقدية مستقلة عن العملية السياسية، يعمل الاحتياطي الفيدرالي بشكل مستقل من أجل حمايته من الضغوط السياسية قصيرة المدى، مثل الانتخابات الرئاسية،هذا يضمن أن الاحتياطي الفيدرالي قد يتخذ أفضل القرارات لصحة الاقتصاد على المدى الطويل.وإن أهداف السياسة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية تكون ضمن حدود :. الحد الأقصى للعمالة المستدامة٢. أسعار مستقرة٣. معدلات فائدة طويلة الأجل معتدلة لتحقيق هذه الأهداف، يضع الاحتياطي الفيدرالي ثلاث أدوات من السياسة النقدية:

١–عمليات السوق المفتوحة: شراء الاحتياطي الفيدرالي للأوراق المالية وبيعها في السوق المفتوحة من أجل تنظيم عرض النقود.

٢–معدل الخصم : سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك التجارية على الديون المقترضة من "نافذة الخصم" أو تسهيل إقراض البنك الاحتياطي الفيدرالي.

٣–متطلبات الاحتياطي: مقدار الأموال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها في احتياطاتها من أجل الوفاء بالتزاماتها [٤]

(4–(Monetary Policy Definition – Monetary Policy https://learn.financestrategists

السياسة النقدية الجيدة هي تلك التي تساعد في تقليل التقلبات وتبقي الاقتصاد على مسار نمو مستقر، وعلى النقيض من ذلك، يمكن للسياسة السيئة أن تؤدي إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي وتسيء تخصيص استثمارات رأس المال، يرفض بعض الاقتصاديين والنقاد دور السياسة النقدية باعتباره إما آليًا بحتًا أو ببساطة غير مهم. ومع ذلك، يُظهر التاريخ أن حرية التصرف في السياسة النقدية مهمة وأن أخطاء الاحتياطي الفيدرالي يمكن أن يكون لها آثار كارثية على الاقتصاد الأمريكي، تشير نتائج الاقتصاد الكلي القياسية أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يمكنه توجيه النمو الاقتصادي من خلال التلاعب بأسعار الفائدة قصيرة الأجل، تشجع أسعار الفائدة المنخفضة في السوق الشركات على الاقتراض وتحث الأفراد على ادخار أقل وإنفاق أكثر، في حين أن المعدلات الأعلى تثبط الإنفاق والاقتراض، ويلعب النظام المصرفي دورًا رئيسيًا في هذه العملية، استجابةً لانخفاض أسعار الفائدة، من المرجح أن تقوم البنوك بإنشاء قروض مصرفية جديدة، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وزيادة الإنفاق في الاقتصاد. تعتبر العلاقة بين أسعار الفائدة والإقراض المصرفي أمرًا حيويًا لتشغيل السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي، هل السياسة النقدية آلية ويبدو أن العديد من الاقتصاديين لديهم نظرة ميكانيكية إلى الاقتصاد الذي يستخدم فيه الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة لتحديد التضخم والبطالة، من وجهة النظر هذه، يحدد بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة عند المستوى الذي يعتقد مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي أنه سيحقق أهداف التضخم الخاصة بهم، والتي غالبًا ما تستند إلى صيغة معينة أو قاعدة نقدية. ثم يحدد التضخم معدل البطالة من خلال منحنى فيليبس، وهو أساس جميع نماذج بنك الاحتياطي الفيدرالي تقريبًا.

منذ عام ٢٠٠٨، شارك بنك الاحتياطي الفيدرالي أيضًا في برامج التيسير الكمي (QE) التي تهدف إلى التأثير على أسعار الفائدة طويلة الأجل والمجاميع النقدية الواسعة، وتظهر الأبحاث حول فعالية هذه البرامج نتائج مختلطة .

هل السياسة النقدية غير مهمة، يجادل البعض بأن سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي ليس لها أي تأثير على الإطلاق على الإقراض. من وجهة النظر هذه، فإن الاحتياطي الفيدرالي ليس له أي تأثير على أسعار الفائدة في السوق أو إجمالي الائتمان في الاقتصاد. وبالتالي، لا تؤثر السياسة النقدية على إجمالي الطلب أو التضخم أو النشاط الاقتصادي الكلي،على العكس من ذلك، يعتقد معظم الاقتصاديين أن السياسة النقدية كان لها تأثيرات مهمة على الاقتصاد، خاصة عندما أخطأ مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي في سياساتهم. كانت سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الفقيرة سببًا رئيسيًا لاثنين من أكبر الاضطرابات الاقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة، الكساد الكبير في الثلاثينيات والتضخم العظيم في السبعينيات، يبدو أن الواقع يكمن بين هاتين النظريتين المتعارضتين، سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي لها تأثيرات على الهامش . عندما تكون سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي قادرة على خفض (أو رفع) أسعار الفائدة التي تدفعها البنوك لبعضها البعض أو أسعار الأصول الآمنة مثل سندات الخزانة الأمريكية قصيرة الأجل، فإن هذا يقلل (أو يرفع) تكاليف البنوك للاقتراض والإقراض، إن معدل الفائدة المنخفض قليلاً، بدوره، يجعل من السهل على الشركات الاقتراض، في حين أن المعدل المرتفع يجعلهم أقل احتمالية للاقتراض، بالطبع، لن تغير جميع الشركات سلوك الاقتراض بسبب التغيرات الطفيفة في أسعار الفائدة. فقط الأعمال الهامشية، التي كانت بالفعل على الحياد بشأن الحصول على قرض من عدمه، ستتأثر بالتغيير،أن الرأي الذي يقول إن سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي لها بعض التأثير ولكن ليس تأثيرًا كاملًا على الإقراض – هي الأكثر اتساقًا مع الدليل التاريخي. قبل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، لم يحدد بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بشكل مباشر، ولكنه استهدف ببساطة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عن طريق شراء وبيع سندات الخزانة. في العقد الذي تلا عام ٢٠٠٨، دفع بنك الاحتياطي الفيدرالي سعرًا أعلى على احتياطيات البنوك مما كان متاحًا على الأصول الآمنة الأخرى، مما شجع البنوك على الاحتفاظ بمزيد من الاحتياطيات

وتثبيط الإقراض، لم يكن للنمو النقدي منذ الوباء سوى تأثيرات محدودة على الإقراض، على الرغم من أنه قد يكون من السابق لأوانه الحكم على الآثار النهائية لهذه السياسات. في كل من هذه الحالات، أثر بنك الاحتياطي الفيدرالي على الإقراض والمال لكنه لم يسيطر عليهما بشكل كامل. وفي مجال المرئي وغير المرئي في السياسة النقدية،وقد شبه ميلتون فريدمان السياسة النقدية الجيدة بثرموستات يتم ضبطه تلقائيًا عندما تكون درجة الحرارة منخفضة جدًا أو مرتفعة جدًا. وبالمثل، يجب على بنك الاحتياطي الفيدرالي تسريع أو إبطاء نمو الأموال حسب الحاجة من أجل الحفاظ على الاقتصاد على مسار سلس مع انحرافات طفيفة فقط عن اتجاه النمو المستقر، مثلما لا يتحكم منظم الحرارة في درجة الحرارة بالخارج، لا يستطيع الاحتياطي الفيدرالي تغيير الأساسيات الحقيقية للاقتصاد، لكن هذا لا يعني أن منظم الحرارة ومجلس الاحتياطي الفيدرالي ليس لهما أي تأثير على أي شيء، إذا قام منظم الحرارة بعمله، فسوف ينظم درجة الحرارة بالداخل. وبالمثل، إذا قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بعمله، فسوف ينظم عرض النقود. يجعل منظم الحرارة الذي يعمل بشكل جيد الأمر كما لو أنه لا توجد علاقة بين درجة الحرارة الخارجية ودرجة الحرارة الداخلية. إن البنك المركزي الذي يعمل بشكل جيد يجعل الأمر يبدو كما لو أن الصدمات الاسمية ليس لها تأثير على الإنتاج والعمالة. في كلتا الحالتين، ينتج النقص الواضح في وجود علاقة لأن الجهاز يعمل بشكل جيد لموازنة القوى الخارجية، تظهر العلاقة فقط عندما يعمل الجهاز بشكل سيئ. لا تُرى آثار السياسة النقدية الجيدة، لا يمكن تجاهل آثار السياسة النقدية السيئة.[5]

(5)https://www.aier.org/article/does-monetary-policy-matter/?gclid=CjwKCAjw3qGYBhBSEiwAcnTRLiEtl8jt6E0ko40jzg7-EezT99SfOL1JmNvEAb2AdNw-z32Qv1eVOxoC3EEQAvD_BwE:

٣- المبحث الثالث: الجانب العملي

٣ .١- قياس مخاطر المتغيرات والعناصر المختلفة على السياسة النقدية في العراق

من أهم الامور التي تعيق السلطة النقدية في العراق في رسم سياسة نقدية سليمة،هي الكتلة النقدية الهائلة والتي تقف حائلاً أمام تطور النظام المالي والنقدي في العراق، وبذلك سنتناول في دراستنا جميع المتغيرات والعناصر، التي تهدد سلامة النظام المالي والنقدي العراقي، وبإستحدام مصفوفة قياس خطورة العناصر المختلفة على النظام المالي والنقدي في العراق للفترة(٢٠٣-٢٠١٢)ضمن برنامج spss والتي يجب أن تقاس بين فترة وأخرى كإحدى وسائل التحليل النقدي، لتحديد وجهة السياسة النقدية المقبلة سواء توسعية أو إنكماشية أو ذات طبيعة هجومية أو دفاعية، وملائمة الأوضاع النقدية لتدنية كلفة تلك المخاطر، والتي يتم ملاحظتها كما في الجدول(١).

جدول (١) مصفوفة المخاطر المحيطة بالسياسة النقدية (٢٠١٢-٢٠١٣)

		اسعار النفط	اسعار الفائده	الناتج المحلي	سعر الصرف	معدل التضخم	المبيعات البنك في المزاد	الطلب على النقود
Covariance	اسعار ال	369.400	48.225	673.425	-1715.300-	-42.413-		174.477
	اسعار لفائده	48.225	33.150	51.053	-495.700-	-10.813-	.582	-6.288-
	نفطالناتج المحلي	673.425	51.053	1492.457	-3036.596-	-68.227-	246.020	446.666
	سعر الصرف	-1715.300-	-495.700-	-3036.596-	30907.750	857.313	-638.481-	-795.923-
	معدل التضخم	-42.413-	-10.813-	-68.227-	857.313	160.630	-25.056-	-45.581-

	المبيعات البنك في المزاد	95.780	.582	246.020	-638.481-	-25.056-	51.415	86.929
	الطلب على النقود	174.477	-6.288-	446.666	-795.923-	-45.581-	86.929	183.732

جدول (٢)

(استقرار دالة الطلب والعوامل المؤثرة عليها)

التسلسل	العوامل المؤثرة على إستقرارية دالة الطلب على النقود في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٢)	درجة المخاطرة للعوامل المؤثرة في إستقرارية دالة الطلب على النقود(٢٠٠٣-٢٠١٢)
١	أسعار النفط	١٣.٢٠
٢	أسعار الفائدة	-٥٠،٢
٣	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	٢١.١٣
٤	سعر الصرف	-٢١،٢٨
٥	معدل التضخم	-٧٥٨،٦
٦	مبيعات البنك في المزاد	١٧٠،٧
٧	الطلب على النقود	٥٥،١٣

ومن الجدول (١)،(٢) فإن تلك المخاطرالمؤثرة على مدى استقرارية الطلب النقدي، والتي تتمثل في تلك المتعلقة الناتج المحلي الجاري وضعف نشاطاته الإنتاجية ومكوناته الرئيسة الحدمية والتوزيعية والإستخراجية،(٣١،٢١) ومن ثم مخاطرالطلب على النقود ذاته في مجال الدولرة(٥٥،١٣)يليه مخاطر سعر النفط وإرتفعه وإنخفاضه حسب مستوى الطلب في السوق العالمية لأسباب سياسية وإقتصادية،(٢٠،١٣) النفط ومن ثم مخاطرمبيعات مزاد البنك المركزي(١٧٠،٧) وممارسات المضاربين، ويلاحظ الأثر القليل لمخاطر سعر الصرف (٢١،٢٨-)، لتنامي الإحتياطيات النقدية الدولية،ومعدل التضخم (٧٥٨،٦-)، لوجود البطافة التموينية،لسعر الفائدة وضعف

دور المصارف التجارية العراقية(-٥٠،٢)، ونتيجة للمخاطر التي تحدق بالسياسة النقدية في العراق، ندعو إلى تشكيل هيئة عليا للسياسة النقدية، والتي لا تعني القفز على البنك المركزي بل هي جزء من البنك المركزي وفي نفس الوقت نحن لسنا وكلاء أو بدلاء عن البنك المركزي بل نحن باحثون عن الحقيقة العلمية مجردين عن المصلحة الشخصية وتمتعنا بالحيادية السياسية وهذه الدعوة ليست إستهلاكية إعلامية أو ترفية بل دعوة حقيقية لتعميق وتمكين عمل البنك المركزي،إن هذه الدعوة عرضت على المسؤولين السابقين للبنك المركزي ولم يتم التعاطي معهاوعرضت على المسؤولين الحاليين، عبر وسائل الإعلام، وكانت الإجابة بإنهم يرفضون الرقابة على البنك المركزي، وإن مثل هيئة السياسة النقدية شكلت في الدول التي تتسم بالإستقرار النقدي، ونحن نقول إن هيئة السياسة النقدية هو تطوير وإستكمال للإطار التنظيمي أوخارطة تنظيمية جديدة للبنك المركزي وليس عبئاً عليه، هي هيئة يرأسها محافظ البنك المركزي تزداد فيها قاعدة المشاركة في إتخاذ القرار النقدي، ووضع الستراتيجيات البعيدة والمتوسطة المدى وإحتمالات التحرك في الأماد القصير، وترك تنفيذها لمجلس إدارة البنك المركزي أي ديناميكية عمل هذه الهيئة وتقييمها لأدوار السياسة النقدية، إن هيئة السياسة النقدية هي تقوية لمركزية السلطة النقدية وألياته ولعموم الصيرفة المركزية، وإستخدامها لأفضل الوسائل والأساليب العلمية ووضع الأهداف العامة في رسم السياسة النقدية، وهي بالتالي ليس تشتيتاً لتنظيمه بل تركيزاً لحزمته، وإن تشكيل هذه الهيئة ستكون خطوة مسبوقة من أجل حسن التعامل النقدي مع تصاعد إيرادات النفط الهائلة وفق للستراتيجية الوطنية للطاقة والتي تتوقع وصول الإنتاج النفطي للعراق إلى(١٠) ملايين برميل حتى عام ٢٠٣٠ بوجود حقول النفط العراقي الأكبر من العملاقة وتوقع بلوغ أسعار النفط أكثر من(٢٠٠) دولارللبرميل الواحد، وضمان تنسيق أكبر للسياستين النقدية والمالية، وفي هذا المجال ورداً على عن ماورد على لسان مسؤولي البنك المركزي فإن هيئة السياسة النقدية تم تشكيلها في دول مستقرة وغير مستقرة نقدياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية

للمستقرة ومصر والأردن لغير المستقرة، وغيرها الكثير،ومما سبق فإن تشكيل هيئة للسياسة النقدية ستفتح الباب أمام خط ثاني للقيادات الإدارية ومنع إحتكار القرار النقدي الذي يشكوا منه العاملين في البنك المركزي.

٣ .٢- التحولات المطلوبة في السياسة النقدية :من التحولات المطلوبة وذات الاهمية:

أولاً:هي الدعوة لمشروع حذف الصفرين اوالثلاثة من القيمة السوقية للعملة العراقية : حيث ستشكل الدعوة لحذف الصفرين ألأقل مخاطرة من مشروع حذف ثلاثة أصفار، فإن حذف ستشكل مسألة مساواة،وهو أمر قد يعيد الوضع النقدي إلى حاله السابق في تقييم الثروة والموجودات، لأنه سرعان ما ستتعرض العملة العراقية إلى هجمات المضاربين الداخليين والخارجيين، كما ستفقد العملة صفة من صفاتها أساسية كقابلية التجزئة إلى وحدات نقدية أصغر، وهو ما يطلق عليه بتوليد دالة رياضية متجانسة من الدرجة الصفر، طالما ان كمية النقود الجديدة الأصغر رقما تغطي التبادل الحزمة السلعية نفسها في النقود القديمة ذات الرقم الأكبر،ولن ينفع مشروع حذف الأصفار الثلاثة إلا شريحة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، بجعل الأموال سهلة الحمل، وستتضرر الشرائح الفقيرة وتعاني من إختناقات في عملية التداول والتبادل ، في حين مشروع حذف الصفرين أكثر عقلانية وتتماشى مع سلوك المنطق الإقتصادي ، وإن عملية تقييم الثروات والموجودات سيكون تدخلا لصاحب القرارالنقدي في عملية التعديل الوسطية وعملية متوازنة لسعر العملة المحلية والخارجية وستوفر عاملة اليسر وأكثر قابلية للتجزئة وكما في الجدول(٣) والشكلين (١)،(٢) وكما يأتي :

الجدول(٣)

مقارنة بين مشروع حذف الصفرين ومشروع ثلاثة أصفار

الفئات النقدية للدينار قبل حذف الاصفار	الفئات النقدية للدينار بعد حذف الاصفار ثلاثة اصفار	الفئات النقدية للدينار قبل حذف الاصفار	الفئات النقدية للدينار بعد حذف الصفرين
١٠٠٠٠٠٠مليون دينار	١٠٠٠ الف دينار	١٠٠٠٠٠٠مليون دينار	١٠،٠٠٠دينار

١٠٠٠٠٠مئة الف دينار	١٠٠دينار	١٠٠٠٠٠مئة الف دينار	١٠٠٠دينار
١٠٠٠ دينار	دينار	١٠٠٠ دينار	١٠دينار

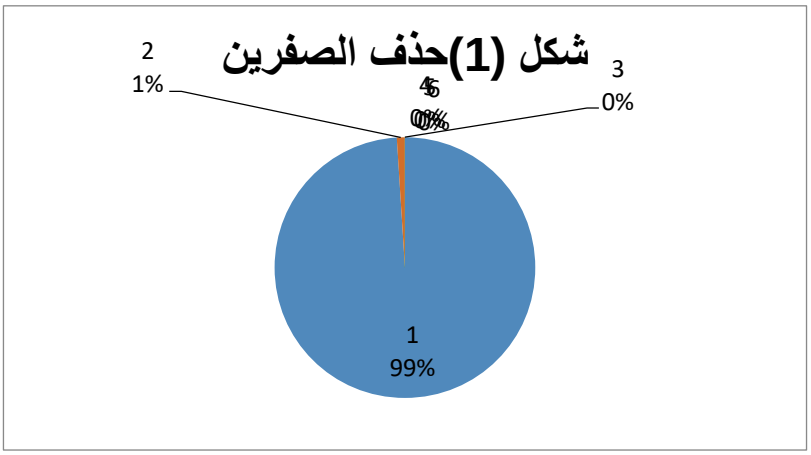

المصدر : الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (٣)

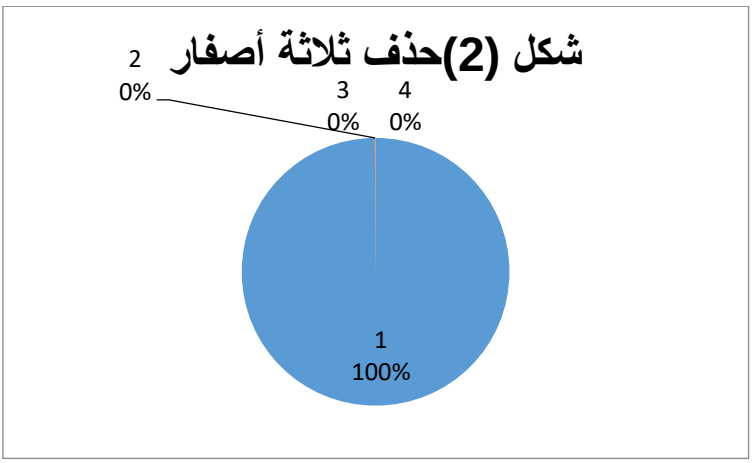

المصدر : الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول (٣)

والجدير بالذكر إن أية حالة معايشة لعملتين سيجعل من العملة العراقية إلى قانون كريشهام، أي إن (العملة الرديئة ستطرد العملة الجيدة من التداول)، واختفاء العملة الجديدة وفشل المشروع.

ثانيا : تحقيق الاستقرار النقدي : ويتم تحقيق الاستقرار النقدي ذلك عير تحقيق التوازن في السوق النقدية أي تحقيق التعادل بين عرض النقد والطلب على النقود، ومن حيث عرض النقد نلاحظ قي الشكل (٣)، (٤) انواع عرض النقد في العراق، عرض النقد الضيق وعرض النقد الواسع، وفي الشكل (٥)، الذي يوضح عرض النقد المتمركز خارج الجهاز المصرفي أي لدى الجمهور ، وفي الشكل (٦) نلاحظ الاختلال واضحا في القطاع النقدي، حيث إن عرض النقد يقوق الطلب على النقود لذا يستبعد ان يحصل التوازن النقدي مالم يكن عرض النقد متناغما مع الطلب على النقود، وهنالك جملة من العوامل المؤثرة على استقرار دالة الطلب النقدي منها معدلات التضخم ومستوى الانفاق الحكومي ومعدل الناتج المحلي كما في الجدول (٤)والشكل (٧).

الشكل (3)عرض النقد الضيق في العراق(2003 -2012

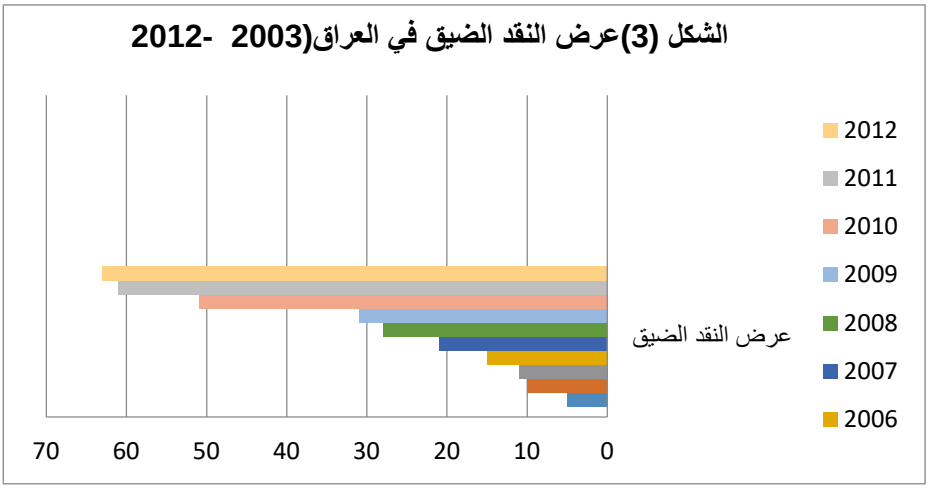

الشكل(4)عرض النقد الضيق والواسع وأشباه النقود2003-2012

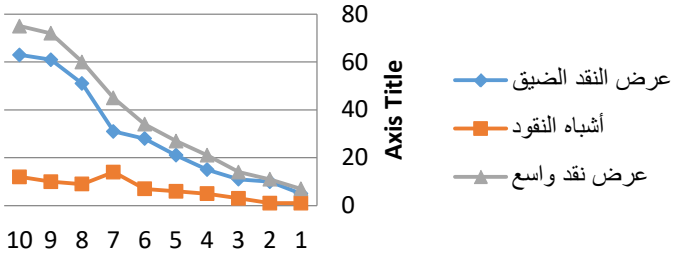

،

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

الشكل (5)العملة المصدرة وكمياتها لدى البنوك التجارية وخارج البنوك التجارية للأعوام2008،2007،...

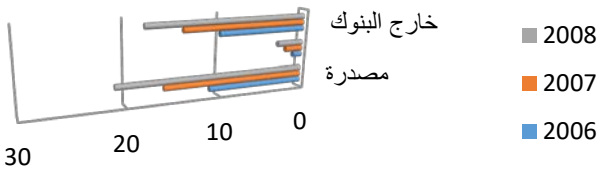

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

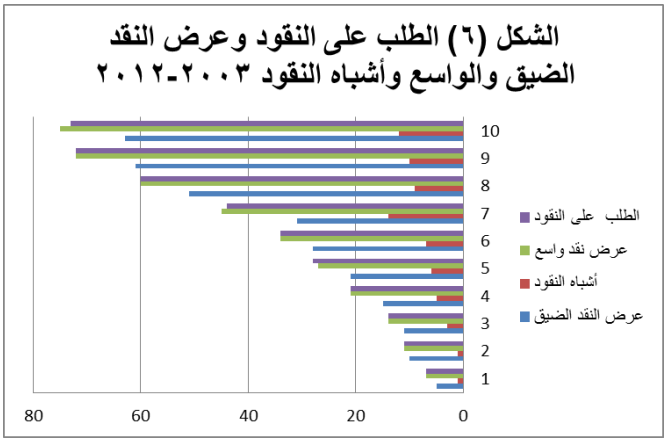

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

الجدول (٤)

العوامل المؤثرة على دالة الطلب على النقود((٢٠٠٣-٢٠١٢))

السنوات	معدل التضخم	الإنفاق الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي	الطلب على النقود
٢٠٠٣	٩،٣٣	٩٨،١	٥٨،٢٩	٨٠،٦
٢٠٠٤	٢٧	١١،٣٢	٢٣،٥٣	١٧،١١
٢٠٠٥	٣٧	٣٧،٢٦	٥٣،٧٣	٦٩،١٣
٢٠٠٦	٦،٥٣	٨٠،٣٨	٥٨،٩٥	٠٢،٢١
٢٠٠٧	٥	٠٣،٣٩	٨،١٠٧	٠٣،٢٨
٢٠٠٨	٧،١١	٤،٥٩	٦،١٥٥	٤،٣٤
٢٠٠٩	١،٧	٥٦٧،٥٢	١٣٩.٣	٥،٤٤
٢٠١٠	١،٣	٧،٨٤	٥،١٥٨	٢٣،٦٠
٢٠١١	٥،٦	٦،٦٩	٣،٢١١	٨،٧١
٢٠١٢	١،٦	٤،٩٠	٢،٢٤٥	٥٦،٧٣

المصدر،مجموعة التقاريرالإقتصادبة السنوية للبنك المركزي العراقي

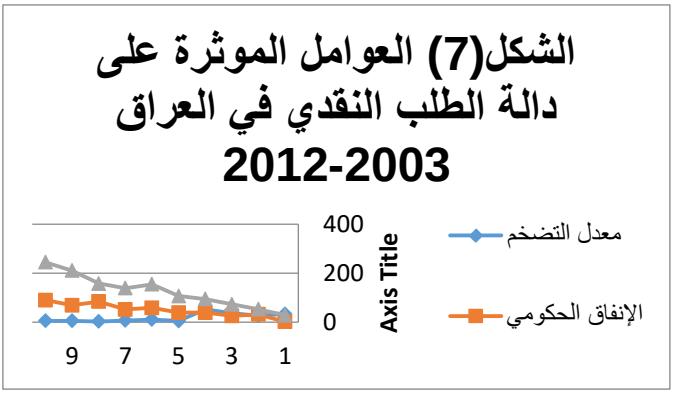

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراق

ثالثا : تحقيق التوازن العام في الاقتصاد العراقي: يتم تحقيق التوازن العام للاقتصاد العراقي بردم الفجوة بين معدل نموا القطاع الحقيقي أي معدل نموا الناتج المحلي(التوسع السلعي) ومعدل نموا القطاع النقدي أي (التوسع النقدي) ، و يتوضح هذا التباين في الفجوة بين التوسع السلعي والتوسع النقدي من عام الى اخر في الفترة المختارة للدراسة كما في الجدول (٥) والشكل (٨)،والشكل (٩).

جدول(٥)

التوسع السلعي والنقدي للأعوام(٢٠٠٣-٢٠١٢)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية%	معدل نمو عرض النقد الواسع %	الفجوة بين التوسع النقدي والسلعي%	معدل التضخم %	معدل نمو عرض النقد الضيق%
٢٠٠٣	-٤٦	٨٠	▲+١٣٤	٩،٣٣	٩١.٥
٢٠٠٤	٧٩	٦٥	▼-١٤	٢٧	٧٣.٧
٢٠٠٥	٣٨	٢٧	▼-١٣	٣٧	٣،١٢
٢٠٠٦	٣٠	٤٤	▲+١٤	٦،٥٣	٥،٣٥
٢٠٠٧	١٢	٣٣	▲+٢٢	١١،٥	٤٠
٢٠٠٨	٤٤	٢٥	▼-١٩	٧،١١	٣٣
٢٠٠٩	-١٠	٣٢	▲+٤٢	١،٧	١٠
٢٠١٠	١٣	٣٣	▲+٢٠	١،٣	٦٤

٢٠١١	٣٣	٢٠	▲-١٣	٥،٦	٢١
٢٠١٢	١٦	٤	▼-١٢	١،٦	١

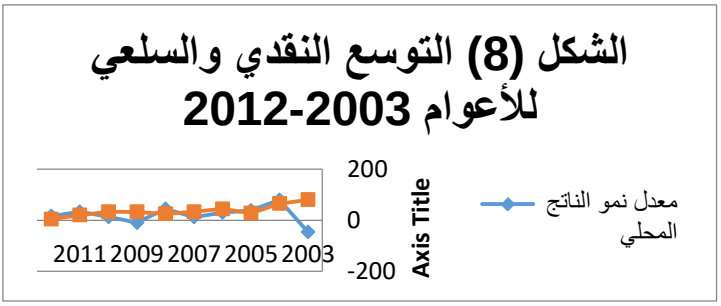

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

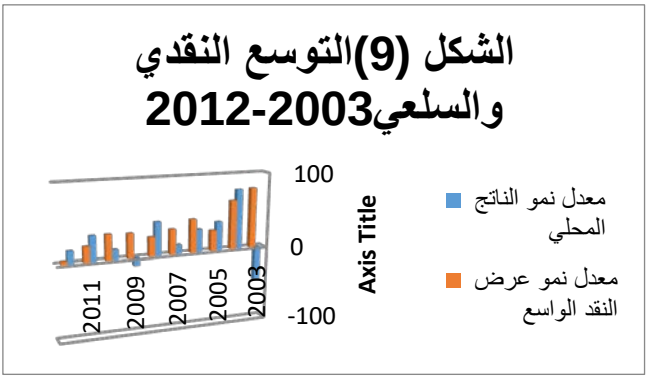

: من الامور الرئيسية للسياسة النقدية في العراق، هو الحفاظ على سعر صرف موحد، وعدم السماح بتواجد اسعار صرف موازية، وهذا يتطلب دعم من قبل البنك المركزي العراقي والذي يمثل تكلفة في الحفاظ على سعر صرف محدد وفي الشكل (١٠)، نلاحظ تفوق سعر صرف السوق عن سعر المزاد، و في الوقت نفسه يجب عدم استنزاف الاحتياطيات النقدية وعدم السماح بتهريبها، عن طريق تلبية الطلب النقدي وتمويل الاستيراد، ولذلك لابد الإهتمام بالسياسة التجارية، وترشيد الإستيراد لبعض السلع التي تستنزف جزءً هاماً من ثروة العراق، تلك المتعلقة بالنقل وغيره،كما

في الشكل (١١) وبالمقابل تنويع الصادرات غير النفطية لجلب العملة الصعبة كما في الشكل (١٢).

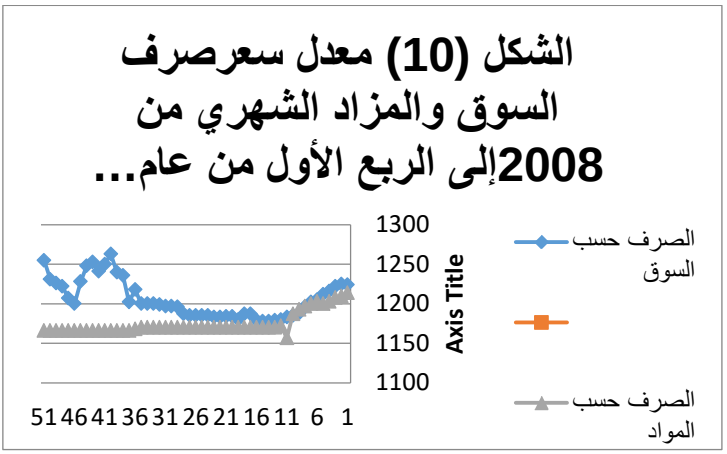

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

ويؤكد الباحث على أهمية الإهتمام بالسياسة التجارية وانعكاساتها على السياسة النقدية، وترشيد الإستيراد لبعض السلع التي تستنزف جزءً هاماً من ثروة العراق، تلك المتعلقة بالنقل،كما في الشكل (١١) وتنويع الصادرات كما في الشكل (١٢).

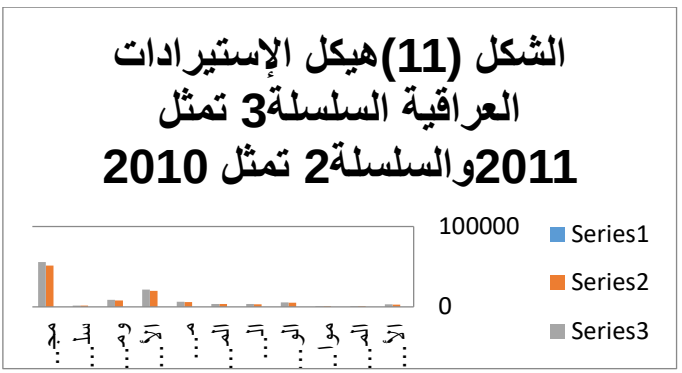

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

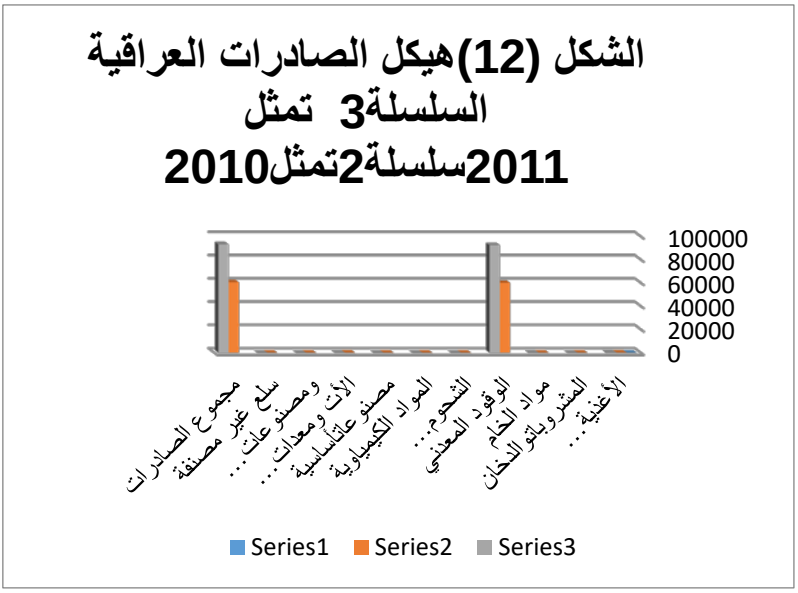

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

خامساً: تحديد منحنى فيلبس العراق :نرى من ضرورات السياسة النقدية، تحديد منحنى فيلبس العراق المتعلق بمقدار المقايضة مابين التضخم والبطالة، ومن الشكل (١٣) اعتمادا على جدول (٦)، يتضح إن التبادل مابين البطالة والتضخم من خلال منحنى فيلبس العراق أمرا ليس باليسير، حيث كلفة التعويض عالية، فإذا أردنا تقليل البطالة لابد من القبول بنسبة عالية من التضخم والعكس هو الصحيح، وكلفة التعويض سوف تنخفض مع إزدياد الموارد المالية للعراق، وأتخاذ التدابير التي تزيد السعة الإنتاجية للإقتصاد العراقي في الوقت ذاته.

الجدول (٦)

اهم مؤشرات الاقتصاد العراقي للفترة(٢٠٠٣– ٢٠١٢)

السنة	معدل النمو الحقيقي%	معدل نمو البطالة%	معدل نمو التضخم%
٢٠٠٣	٨،٣٢–	١،٢٨	٢٤
٢٠٠٤	٥،٥٥	٨،٢٦	٢٧
٢٠٠٥	٣،٢	١٨	٣٧
٢٠٠٦	٦،١١	٥،١٧	٥٣

٢٠٠٧	٠	٧،١١	٥
٢٠٠٨	٢،١٠	٣٤،١٥	٧،٢
٢٠٠٩	٧،١٠	١٥	١،٧
٢٠١٠	٤،٢٣	١٣	١،٣
٢٠١١	٣٣	١٢	٥،٦
٢٠١٢	٦،٨	١١	١،٦

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

الشكل (١٣)منحنى فيلبس العراق

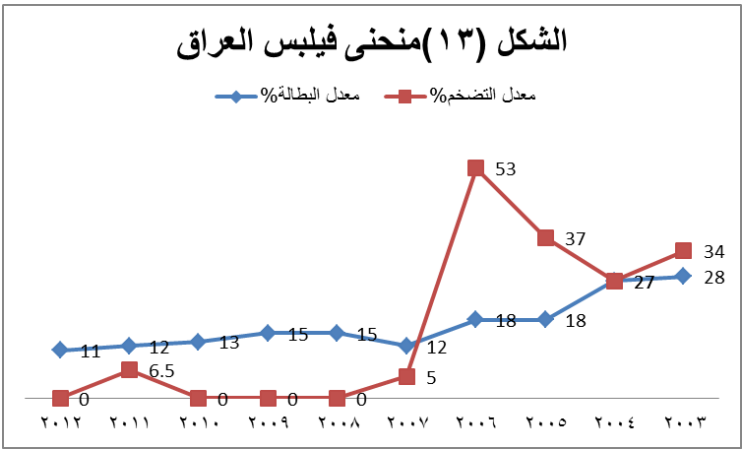

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

٤– المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤ .١– الاستنتاجات

أ– نتيجة للاصدار النقدي المتزايد في العراق أدى الى تعرض تلك السياسة الى جملة المخاطر .

ب– الاقتصاد الريعي كان من المسببات في تعرض السياسة النقدية في العراق الى المخاطر النقدية .

ج–السياسات النقدية التي اتبعت قد راكمت الصعوبات النقدية دون وضع الحلول المناسبة والجذرية .

د–أصبح وضع الاصفار للدينار العراقي تبعات نقدية سلبية متضخمة .

هـ–ازياد سرعة التداول النقدي .

و–حركة المجاميع النقدية أي عرض النقد بعيد عن الطلب النقدي .

ز–الدعم المستمر لسعر الصرف للدينار العراقي .

ح–وجود ضاهرة الدولرة، أي الأعتماد على الدولار كمكون اساسي للثروة .

ط–التباين بين السياسة المالية والسياسة النقدية بسبب التوجهات المختلفة للجهتين

ي–وجود نافذة العملة يعطي الفرصة لغسيل الاموال وتهريب العملة .

٤ .٢– التوصيات

أ–العمل على امتصاص العملة للحفظ على المنسوب الملائم للعملة .

ب– بناء مشروع ملائم لحذف الأصفار من الدينار العراقي .

ج–يجب ان تكون حركة المجاميع النقدية بصورة تتلائم مع الطلب النقدي .

د–محاولة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية .

هـ–اتخاذ التدابير الملائمة للحد من المخاطر النقدية .

و–تأسيس هيئة للسياسة النقدية والمالية .

ز–تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد منتج وذلك من أجل تقليل سرعة التداول النقدي وبناء اقتصاد حقيقي متلائم مع الاقتصاد النقدي وتقنين الاستيرادات وتنويع الصادارات .

ح–محاولة ايجاد بدائل لنافذة العملة

ط–قياس منحنى فيلبس العراق وتقليل معدل التبادل والمقايضة بين التضخم والبطالة كإحدى الاساسيات للسياسة النقدية السليمة والمطلوبة.

المصادر :

١– عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين آل عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ٢٠٠٤.

٢– مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، ٢٠٠٥.

٣–التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٨.
٤– التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٩
٥– التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٠
٦– التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١١
٧–التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢.

المصادر الاجنبية

1-https://economictimes.indiatimes.com/definition/monetary-policy.
2- https://www.ecb.europa.eu/mopo/html/index
3-Monetary Policy Definition - Monetary Policy https://learn.financestrategists
4https://www.aier.org/article/doesmonetarypolicymatter/?gclid=CjwKCAjw3qGYBhBSEiwAcnTRLiEtl8jt6E0ko40jzg7-EezT99SfOL1JmNvEAb2AdNw-z32Qv1eVOxoC3EEQAvD_BwE:-

دور البنك المركزي العراقي في عملية الاصلاح المصرفي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

The |Role of the Central Bank of Iraq in the Banking Reform Process for the period 2004-2020

م.م. قاسم عبد الستار عبد الرحمن العاني

رئاسة جامعة الانبار

م.م. محمد رافع صبار

جامعة الأنبار/ كلية الادارة والأقتصاد

م.م عمرطه ياسين الهيتي

كلية الهدى الجامعة

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

عمل البنك المركزي العراقي على وجود بيئة تشريعية ملائمة تؤطر العمل المالي والمصرفي , وقد صدرت قوانين وتعليمات عدة لغرض خلق بيئة مالية تحتية تساعج على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي , وان ايجاد قطاع مصرفي سليم شرط اساسي لارساء نضام مالي مستقر وهو عامل مركزي في تطوير ألسوق ألمالية والاقتصاد المحلي , ويتم ذلك من خلال انشاء نظام مصرفي قادر على حشد الاموال والموارد واعادة التخصيص وتحسين كفاءة خدمة النشاط الاقتصادي، كما وتعد التقنية المصرفية مشروع ذو اهمية استراتيجية بالنسبة للمجتمع والاقتصاد المحلي والجهاز المصرفي , فهو يحقق اهداف عامة ويعالج قضايا ملحة , وتكتسب وضيفة البنك المركزي الرقابية والتنظيمية في المحافظة على نظام مصرفي سليم وتقويم اداء المصارف في حال عدم التزام المصارف في اللوائح والقوانين التي قد تؤدي الى التأثير في ثقة الجمهور بالنظام المصرفي .

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٧١-١٩٨

وتمثل **هدف** البحث في بيان تاثير البنك المركزي التنظيمي والرقابي في عملية الإصلاح ألمصرفي المتبعة في العراق , وقد توصل البحث الى مجموعة من **الاستنتاجات** اهمها هو ان اجراءات البنك المركزي المتبعة لتنظيم عمل المصارف قد ساهمت بتعزيز دور المصارف في تمويل النشاط الاقتصادي , كما وتوصل ألبحث الى مجموعه من **التوصيات** اهمها هو تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي من خلال زيادة عدد مرات التفتيش على الجها المصرفي لتحسين التزام المصارف بموجهات البنك المركزي وبالتالي المحافظة على الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية : الاصلاح المصرفي , البنك المركزي .

ABSTRACT

Finding a sound banking sector is a prerequisite for the establishment of a stable financial system, which is a central factor in the development of the financial market. This is done through the establishment of a banking system capable of mobilizing funds and resources, reallocation and improving the efficiency of serving economic activity. Banking technology is a project of strategic importance for society and the economy. It achieves general goals and addresses urgent issues, and it acquires the supervisory and regulatory role of the Central Bank in maintaining a sound banking system and evaluating the performance of banks in the event that banks do not comply with the regulations and laws that may lead to affecting public confidence in the banking system The aim of the research was to show the extent of the impact of the regulatory and supervisory central bank on the banking reform process followed in Iraq. A set of recommendations, the most importants of which is to strengthen the oversight role of the Central Bank of Iraq by increasing the number of inspections on the banking sector to improve the banks' commitment to the directives of the Central Bank and thus maintain financial stability.

Keywords: Banking reforms , central bank .

المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية المثمرة في الالاقتصادات العالمية ويرتبط بعلاقة وثيقة مع القطاعات الاخرى , ويؤثر فيها ويتأثر بها , وقد شهد هذا القطاع تطورا كبيرا نتيجة الجهود الاصلاحية التي بذلتها معظم بلدان العالم وذلك من خلال تحرير اسعار الفائدة والغاء وتخفيف القيود على الائتمان وتعويم اسعار الصرف فضلا عن السماح بفتح فروع لمصارف اجنبية , ومع ما شهده العراق من تطورات سياسة واقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ كان من الضروري اجراء حزمة من الاصلاحات في القطاع المصرفي من خلال تشريع القوانين والاجراءات والتسهيلات واعادة الهيكلة لجعل هذا القطاع اكثر مرونه وفعالية , وكان للبنك المركزي العراقي الدور الفعال في عملية الاصلاح المصرفي من خلال التشديد في الرقابة والتنظيم و اصدار التعليمات التي تعمل على تقوية عمل المصارف ووضع الحلول للمشكلات التي تحصل في عمل المصارف ,اذ يعمل البنك المركزي جاهدا على تشخيص المخاطر المالية النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المالي في العراق. كما ويعتبر تطوير نظام المدفوعات من الاولويات في برنامج ألبنك ألمركزي ألعراقي لتطوير واصلاح القطاع المصرفي لتقديم افضل الخدامات المصرفية , ولا سيما في مجال الصيرفة الإلكترونية وتسوية المدفوعات . ولغرض تعيز ثقة المواطن بالجهاز المصرفي عمل البنك المركزي على تطوير المؤسسات الساندة للقطاع المصرفي او إنشاء مؤسسات جديدة مثل مؤسسة ضمان الودائع .

١- المبحث الأول: منهجية ألبحث

١ .١- هدف البحث: يسعى البحث الى بيان دور البنك المركزي العراقي في عملية الاصلاح المصرفي من خلال ما يمتلك من ادوات كمية ونوعية وفرض سلطته على تحقيق الاصلاحات المصرفي

١ .٢- **فرضية البحث:** بعد اصدار قانون البنك البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والذي اتاح الاستقلالية التامة للبنك المركزي , ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للبنك المركزي العراقي دور مهم وفعال في عملية الاصلاح المصرفي

١ .٣- **مشكلة البحث:** ان الواقع الامني والسياسي هو من اهم المشاكل التي تواجه عمليه الاصلاح ألمصرفي في العراق والتي تنعكس بطبيعة الحال على الوفورات المالية لقطاع النفط . فضلا عن الاستيلاء على عدد من المصارف خلال الحرب مع داعش وخروجها عن الخدمة .

١ .٤- **أهمية البحث:** يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية المثمرة في الالاقتصادات العالمية ويرتبط بعلاقة وثيقة مع القطاعات الاخرى , ويؤثر فيها ويتأثر بها، وقد شهد هذا القطاع تطورا كبيرا نتيجة الجهود الاصلاحية التي بذلتها معظم بلدان العالم وذلك من خلال تحرير اسعار الفائدة والغاء وتخفيف القيود على الائتمان وتعويم اسعار الصرف فضلا عن السماح بفتح فروع لمصارف اجنبية.

٢- المبحث الثاني: ألجانب النظري للبنك المركزي العراقي والاصلاح ألمصرفي

٢ .١- مفهوم البنك المركزي العراقي

هي مؤسسات عامة تعنى بالتعامل مع المؤسسات أكثر من تعاملها مع الجمهور، وعادة يكون هناك بنك مركزي واحد لكل دولة بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد فيها أكثر من (١٢) مصرف معني بالإصدار النقدي تحت سلطة ورقابة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي مؤسسة لا تبغي تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى **(الهيتي ،٢٠٠٥: ٩١-٩٢).**

ويعرف البنك المركزي بانه (أحد المؤسسات الأساسية في الدولة تسعى الى تحقيق الاهداف العامة للمجتمع وتمثل السياسة النقدية واحد من اهم جوانب السياسة الاقتصادية واحد اهم مجالات عمل البنك المركزي والتي تساهم بفعاليه في تحقيق هذه الأهداف) **(حسين ،٢٠١٤: ٢٥٥- ٢٦٧).**

كما ويعرف ايضا بانه مؤسسة مكلفة بمسؤولية تنظيم العرض النقدي والتوافر وتكلفة المال في مصلحة الرعاية الاجتماعية (**Ajayi , 1999:11-26**)

يقع البنك المركزي لجمهورية العراق في العاصمة العراقية بغداد في شارع الرشيد وله اربع فروع في (البصرة, الموصل, السليمانية , اربيل) لقد تأسس البنك المركزي العراقي في عام ١٩٤٧ بإرادة ملكية في العهد الملكي، وكان يسمى سابقا باسم المصرف الوطني العراقي، تأسس البنك المركزي العراقي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في ٦ اذار ٢٠٠٤ (**البنك المركزي العراقي , ٢٠١٧)**

٢ .٢- أهداف البنك المركزي

يعد البنك المركزي كيان إداري يختص برسم السياسات النقدية في الدولة، وهو ككيان إداري متميز قادر وفاعل على إحكام السيطرة والتوجيه وتحقيق أهداف متعددة للبنك المركزي، ومن هذه الأهداف هي: (**١: ٢٠١٦، Ahmad**).

أ- ان يكون استقرار الأسعار هو الهدف المهيمن طويل الأجل للسياسة النقدية.

ب-على البنك المركزي أن يكون مستقلاً عن الأدوات.

ج-على البنك المركزي التأكيد على الشفافية والتواصل.

د-أن يضع الاستقرار المالي كهدف له في جوهره.

هـ-تحقيق النمو الاقتصادي.

و-تحقيق الاستخدام الكامل.

ز-تحسين ميزان المدفوعات

٢ .٣- الاجراءات المتخذة من قبل السياسة النقدية (البنك المركزي العراقي) لتحسين عمل المصارف (**التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, ٢٠٢٠: ٣٣**)نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ اتخذت السياسة النقدية مجموعة من الاجراءات التعزيز القطاع المصرفي ومواكبته للتطور

الخارجي في العالم ، فقد تم تحرير سعر الفائدة وأصبحت المصارف هي المسؤولة عن تحديد نسب القائدة طبقا " لقوى السوق العراقية وتم منح تراخيص عمل المصارف العربية والاجنبية وفتح باب لحرية انتقال رؤوس الأموال وذلك بتحرير القطاع المالي العراقي وتفعيل قوى السوق لتوجيه المتغيرات الاقتصادية واضافة المزيد من المرونة في عمل المصارف فضلا عن إستخدام ألتقنيات الحديثة في العمل يمكن ان تنقسم عملية الاصلاح الى عده مراحل بشكل متزامن مع عمليات الاصلاح في الانشطة الاقتصادية الأخرى وعلى النحو الآتي

١–تطوير وتحسين مستوى الرقابة المصرفية وانظمة الرقابة المحاسبية بما يقترب من المعاير الدوليه المقبولة , بحيث تنسجم مع الانظمة والقواعد الدولية لكي يتمكن النظام المصرفي وعناصره من التكامل وتبادل المعلومات مع البنوك الدولية الاخرى فضلا عن استخدام نظام للتامين على الودائع يتصف بالكفاءة في الصناعة المصرفية برغم من ضمان الدولة للودائع **(زبون ,128:2018)**

٢–تطبيق مقررات بازل (١١١) فيما يخص المخاطر الائتمانية و المخاطر التشغيلية و مخاطر السوق و (التراخيص ، قسم التدقيق الداخلي ، قسم الامتثال) ، وإصدار التعليمات الواجب اتباعها من قبل المصارف كافة بالتعاون مع مركز الشرق الاوسط للمساعدة الفنية (ميتاك) .

٣–زيادة رأسمال البنك المركزي العراقي من (١) ترليون دينار الى (٣) ترليون دينار باستخدام جزء من رصيد الاحتياطي بواقع (٢) ترليون دينار.

٤–إطلاق البنك المركزي العراقي لبرنامج التمويل الإسلامي المجمع (SIFP) بهدف خلق شراكة منتظمة في عملية التمويل والاستثمار ، بين المصارف التقليدية والاسلامية من جهة والقطاعين العام والخاص من جهة أخرى تحت مظلة معيار(٢٤) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI) . .

٥–تأسيس مؤسسة لضمان الودائع (مساهمة مختلطة) بتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٩ مع اعداد إطار عمل متكامل يتضمن المتطلبات التشريعية وتخصيص الموارد الملائمة لذلك .

٦–إلزام المصارف بتخصيص نسبة معينة من ارباحها السنوية كمخصص احتياطي لتلاقي المشاكل ألتي قد يتعرض لها المصرف مستقبلاً .

٧–السماح للمصارف الإسلامية فقط وبشكل مبدئي باستعمال عقود الاجارة لتمويل شراء العقارات او تمويل بناء العقارات .

٨– تطوير التنظيم في القطاع المصرفي وبناء اطار لحوكمة المصارف من خلال اعداد دراسة للمقارنة بين متطلبات الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي ومتطلبات بازل للحوكمة المصرفية مع منظومة التشريعات العراقية التي تحكم النظام المالي والتعليمات الصادره عن المؤسسات الرقابية كالبنك ألمركزي وسوق العراق للأوراق المالية ومسجل الشركات واعداد دليل لحوكمة المصارف على وفق افضل الممارسات الدولية , واجراء مسح في المصارف كافة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الى جانب اعداد اللوائح الارشادية للحوكمة واعمامها على المصارف كافة

٩–الالتزام بمتطلبات الافصاح عن مصادر اموال الزبائن وتطبيق مبدأ(اعرف زبونك) و التحقق منها وتوثيقها من خلال التعرف على هوية العميل والتحقق منها والحصول على نسخة من هذه الوثائق موقعة من قبل الموظف المختص لديه بما يفيد انها نسخة طبق الاصل

١٠–تحويل شركات التحويل المالي الى مصارف اسلامية على ان يبدأ رأسمالها (١٠٠) مليار دينار وزيادة رأسمالها خلال مدة ثلاث سنوات الى (٢٥٠) مليار دينار مع اعطاء الاولوية للشركات المندمجة.

١١–بهدف دعم وتحقيق الاستقرار المالي تم فتح حساب للبنك المركزي لدى الحافظ الامين لحفظ الاوراق المالية المستثمر بها من قبل هذا البنك , لتخفيض تكاليف حفظ الاوراق المالية والحصول على عوائد اضافية نتيجة الاستثمار في برنامج اقراض الاوراق المالية مع امكانية التواصل المباشر مع حاملي السندات واتمام عملية التداول (بيع, شراء) دون الحاجة الى وسيط واجراء اكبر عملية مناقلة يقوم بها البنك المركزي العراقي للسندات والصكوك الاسلامية الى حساب البنك لدى الحافظ الامين.

١٢–إدخال ألبنك المركزي العراق نظام التصنيف الائتماني (CAMEL) بديل عن اظهار المراكز المالية الممثلة بحجم ألموجودات لما يخفيه الاخير من نوافذ تجميلية غير محبذة تؤدي كثيرا الى مخاطر نظامية **(بتال , 2016: 36)** :

١٣–صدور قانون المصارف التجارية المرقم 94 لسنة 2004 الذي يمثل الخطوة الاساسية لإرساء نظام مالي ومصرفي كفوء يعمل وفق المعايير الدولية واعطى القانون الحق للمواطن بتحويل المبالغ عبر الجهاز المصرفي وقنواته من خلال تقديم وثائق تدل على اهداف هذا التحويل بما يتلائم مع قواعد وسلوك العلاقات الاقتصادية والمحاسبية المقبولة دوليا (**موسى 209:2009)** ,

١٤–إصدار قانون المصارف الإسلامية رقم ٤٣ لسنة (2015) حيث شهد عام 2015 تأسيس اول مصرف اسلامي حكومي في العراق تزامنا مع اصدار القانون وهو مصرف النهرين الاسلامي و (8) مصارف خاصة , فضلا عن مصرفين عربي وأجنبي , اذ وصل عدد فروع المصارف الاسلامية العاملة في العراق الى (94) فرعا نهاية عام 2015 موزعة بواقع (63) فرعا في المحافظات و (31) فرعا في بغداد , وتوزعت فروع المصارف الاسلامية بين (86) فرعا لمصارف خاصة و (4) فروع

لمصارف حكومية و (4) فروع لمصارف عربية وأجنبية (**التقرير السنوي للإستقرار ألمالي في العراق , 2015: 7)**

١٥–صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 (المادة الثانية , الفقرة2) حيث تنص على (سعيا لتحقيق اهداف البنك المركزي العراق ولانجاز مهامه يكون البنك المركزي العراقي مستقلا ومسؤولا كما ينص عليه هذا القانون باستثناء ما يحدد خلاف لهذا القانون ولن يتلقى ألبنك المركزي العراقي اي تعليمات من اي كيان او شخص اخر او مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية , وسيتم احترام إستقلالية البنك المركزي العراقي ولا يمكن لأي شخص التأثير بصورة غير سليمة على اي عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي العراقي خلال اداء واجباته في البنك او التدخل في انشطة البنك المركزي العراقي) (**ثويني (1:2009,**

٢ .٤– مفهوم الاصلاح المصرفي

تتبع الحاجة الى الاصلاح المصرفي من خلال الدور الذي يمكن ان تمارسة المصارف في توثيق وتعزيز الشراكات الانتاجية و الاستثمارية والتجارية بين الدول خصوصا مع الدول التي دخلت في منضمة التجارة العالمية مما يبرر التطوير المصرفي لان الدخول في هذه المنضمة يتطلب تحرير تجارة السلع والخدمات بما فيها الخدمات المصرفية والتي تعني السماح للمصارف الاجنبية العمل في الدول الموقعة على اتفاقية التجارة العالمية والتعامل معها مثل المصارف المحلية مما يتطلب اقامة نظام مصرفي متطور يستطيع منافسة المصارف الاجنبية من خلال تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة للزبائن بسهولة ليتماشى مع التطور في العمل المصرفي سواء كان في اسلوب الاداء ام الخدمات المصرفية الحديثة (**حسين , ٢٠١٩: ٢٦٢)**يشير مفهوم الاصلاح المصرفي الى (مجموعة من الاجراءات المصرفية التي تعمل على ايجاد تغيير حقيقي في اسلوب ونمط النشاط المصرفي ليصبح اكثر فاعلية في تعبئة المدخرات وتوضيفها لخدمة التنمية بما يتوافق والتطورات الاقتصادية العالمية) (**الشكري و حسين, ٢٠١٣: ١٧٨**), ويمكن تعريف الاصلاح المصرفي بالمعنى الضيق ((بانه مجموعه من الاجراءات التي تسعى الى تخفيف القيود المفروضة على القطاع المصرفي, و التقليل من احتكار الدولة له وفتحه امام المنافسة). اما بالمعنى الواسع ((فهو

مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الاسواق المالية . وتطبيق نضام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي و خصخصة مصارف القطاع العام و تشجيع القطاع الخاص على انشاء المصارف و السماح للمصارف الاجنبية بالدخول الى السوق المصرفية المحلية)) **(بتال, 2016: 34)** .

٢ .٥- أهداف الاصلاح المصرفي (الفيصل, ٢٠١٠: ٥٣)

١-محاولة تحقيق التوازن في عملية التنافس بين القطاعين المصرفيين العام والخاص وفسح المجال امام مبادرات القطاع الخاص , لان هذه العملية تعد جزء اصيل من برامج الاصلاح الاقتصادي لانها تمثل تغييرا جذريا للسياسات الإقتصادية من اجل المشاركة في تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢-التخفيف من الاعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة استمرار دعمها للمشاريع بانواعها واحجامها كافة والتي اثبتت الجارب عدم جدواها اقتصاديا , وتوجية الانفاق العام نحو دعم البنى الاساسية والمنشات الاقتصادية ذات الاهمية الاستراتيجية من خلال اناطة مهمة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات للقطاع المصرفي الخاص وجعله سندا للقطاع المصرفي العام في هذه العمليات التمويلية لما له من اثر ايجابي على ميزانية الدولة بحيث يكون التمويل الحكومي مركزا في مشاريع البنية التحتية اللازمة لدعم عملية التنمية الاقتصادية.

٣-زيادة تعبئة المدخرات واستخدامها الامثل من اجل تمويل الاستثمارات والمشاريع التي تساعد على تحقيق اهداف عملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين .

٤-تمكين اقتصاديات الدول الساعية لاصلاح على تكييف اقتصادياتها لتواجة متطلبات التنمية الاقتصادية وكذلك لتواجة الصدمات الخارجية والتي تحدث في الاسواق ألمالية و النقدية لما لها من اثر على باقي القطاعات الاقتصادية .

٥-خلق انضمة مالية مصرفية سليمة وتنافسية , من اجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والاسراع في وتيرة النمو الاقتصادي المنشود .

٢ .٦- هيكل الجهاز المصرفي في العراق

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام ٢٠٢٠ (٧٦) مصرفا توزع كالأتي:

-(٧) مصرف حكومي , تتضمن (٣) مصرف تجاري و (٣) مصرف متخصصة و مصرف اسلامي واحد

-(٦٩) مصرف خاص. تتضمن (٢٧) مصرفا اسلاميا محليا و (٢٤) مصرف تجاري محلي و (١٦) مصرفا اجنبيا و (٢) مصارف إسلامية أجنبية.

المخطط (١) من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي

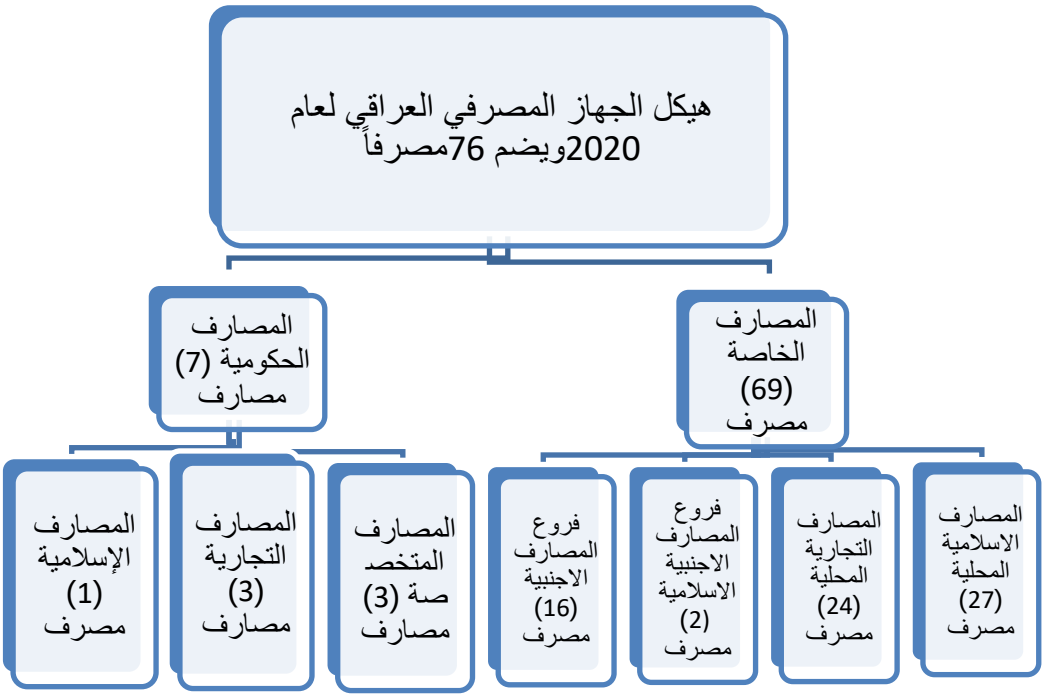

٢ .٧- التحديات والصعوبات التي تواجه الاصلاح المصرفي العراقي

يعاني ألقطاع المصرفي العراقي من مشاكل هيكلية و تنظيمية ويواجه تحديات ومخاطر السوق بسبب عدم استقرار البيئة الإستثمارية، مما أدى إلى عدم تطوره بالشكل المطلوب وضعف ارتباطه بالمنظومة المصرفية العالمية. وتجدر الإشارة الى أن ٨٠ في المئة من السكان في العراق لا يمتلكون حساباً مصرفياً. وتتمركز جميع فروع المصارف البالغة ٩٠٠ فرع في عواصم المحافظات فقط. ووفقاً للبنك الدولي، يوجد في العراق معدل ٥.٤ فرعاً مصرفياً لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص.

كذلك، عانى القطاع المصرفي العراقي نتيجة الظروف الامنية التي يعيشها العراق، مشكلة عدم تمكن قسم كبير من المقترضين من تسديد ديونهم بموعدها المحدد، ما يربك من عمل المصارف وينعكس سلبا على سيولتها. كما لا تزال رؤوس اموال المصارف العراقية الحكومية والأهلية محدودة. كذلك فإن البيئة القانونية التي تنظم العمل المصرفي (خصوصاً المادة ٢٨ من قانون المصارف, و قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) والتي تحدد الأنشطة المحظورة على المصارف وتضع قيود الإستثمار عليها، يجعل مساهمة القطاع المصرفي في التنمية محدودة جداً ومقتصرة على تقديم خدمات تعنى بالصيرفة والأعمال التقليدية فقط.

بالإضافة إلى ذلك، إن قرار البنك المركزي العراقي بمنح الائتمانات النقدية بمقدار ٨ أضعاف رأس المال، بغض النظر عن حجم الودائع لدى المصارف الأهلية جعلها ترفع نسب الفائدة على الإئتمان، الأمر الذي يعرقل منحه. كما أن دخول عدد من المؤسسات مجال تقديم الخدمات المصرفية والقروض الميسّرة، فضلاً عن وجود قطاع موازٍ غير مسجل يمثله الصرافون الذين يقومون بعمليات كبيرة (حوالات داخلية وخارجية وصيرفة) تتم خارج الإطار الرسمي وتنجم عنها عمولات ضخمة في ظل رقابة ضعيفة، وهو ما يخلق بيئة منافسة للقطاع المصرفي العراقي. وأدى التطور المحدود للنظم المالية في العراق، والسياسات المركزية المتشددة في تحديد أسعار الفوائد إلى تقييد قدرة المصارف على منح قروض وتمويل مشاريع جديدة، الأمر الذي إنعكس سلباً على النمو **(اتحاد المصارف العربية ,2016)**

٣- المبحث الثالث: الاطار العملي (التطبيقي)

الجدول (١) مؤشرات البنك المركزي العراقي ومؤشرات القطاع المصرفي

السنة	مؤشرات البنك المركزي		مؤشرات القطاع المصرفي	
	مبيعات البنك المركزي (مليون دولار)	موجودات البنك المركزي العراقي	مجموع الموجودات للقطاع المصرفي	مجموع الودائع
٢٠٠٤	6.108	25221240	170.7	4.3
٢٠٠٥	10.462	25684400	213.2	11.5
٢٠٠٦	11.175	33799731	253.4	16.9
٢٠٠٧	15.980	45145180	282.2	26.1
٢٠٠٨	25.869	64765488	307.1	34.5
٢٠٠٩	33.992	57957821	334.2	38.4
٢٠١٠	36.171	65012868	363.3	47.8
٢٠١١	39.798	765412977	143.9	56.1
٢٠١٢	48.649	85242207	191.3	61.9
٢٠١٣	53.231	95155350	206.5	68.8
٢٠١٤	51.728	81.607.163	226.8	73.9
٢٠١٥	44.304	72.475.715	222.9	64.3
٢٠١٦	33.524	76.544.213	221.3	62.4
٢٠١٧	42.201	83.381.199	156.7	67
٢٠١٨	47.133	99.356.286	122.9	76.9
٢٠١٩	51.127	101.635.282	133	82
٢٠٢٠	44.145	126.971.203	127	73

المصدر: البنك المركزي العراقي , قسم الاستقرار النقدي والمالي ,تقرير الاستقرار المالي لاعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠

٣ .١- توصيف النموذج القياسي المستخدم

بعد اكتمال التحليل الوصفي للبيانات ولمتغيرات الدراسة في الفصل الثاني يهدف هذا المبحث الى التحقق من علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام بيانات ربع سنوية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

مبيعات البنك المركزي	مستقل	X1
موجودات البنك المركزي	مستقل	X2
مجموع الموجودات للقطاع المصرفي	تابع	Y1
مجموع الودائع للقطاع المصرفي	تابع	Y2

لتحقيق هذا الهدف سنقوم بتوظيف كل من اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع Augmented Dikey–Fuller Test (ADF) وكذلك اختبار فيلبس– بيرون (P–P) Test Philips–Perron ثم اختبار جوهانسن التكامل المشترك مع استخدام كافة الاختبارات التشخيصية للتحقق من الخطوات وسلامة النموذج القياسي ووفقاً لمخرجات برنامج الاقتصاد القياسي افيوز (EVIEWS) للمتغيرات المعتمدة في البحث.

٣ .٢– نتائج التحليل القياسي :

١ : اختبار سكون السلسلة الزمنية:

تتطلب منهجية التكامل المشترك التحقق من درجة تكامل المشترك حيث يشترط ان تكون درجة تكامل السلاسل من الدرجة الأولى

الجدول (٢) يظهر نتائج اختبارات جذر الوحده وفليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
		X1	X2	Y1	Y2
With Constant	t-Statistic	-1.8446	-1.538	-1.6994	-2.3255
	Prob .	0.3562	0.5084	0.427	0.1671
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t- Statistic	-1.1262	-1.8463	-2.604	-1.0244
	Prob.	0.9165	0.6709	0.28	0.9332
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6443	2.5005	-0.6592	1.5189
	Prob.	0.853	0.9967	0.428	0.9672
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					

		d(X1)	d (X2)	d (Y1)	d(Y2)
With Constant	t-Statistic	-8.2823	-8.7285	-8.0037	-8.7673
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4934	-8.7874	-8.0529	-9.4148
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.0623	-8.0623	-8.0623	-8.0623
	Prob.	0	0	0	0
		***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 12)

الجدول (٣) نتائج اختبار ديكي فوللور المطور

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
		X1	X2	Y1	Y2
With Constant	t-Statistic	-1.8424	-1.5196	-1.6212	-1.9286
	Prob .	0.3573	0.5177	0.4663	0.3174
		n0	n0	n0	n0
With Constant , Trend	t-Statistic	-1.2234	-1.876	-2.5778	-1.2045
	Prob .	0.8973	0.6558	0.2915	0.9008
		n0	n0	n0	n0
Without Constant , Trend	t-Statistic	0.6359	2.3353	-0.6592	0.0002
	Prob.	0.8512	0.995	0.428	0.679
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(X1)	d(X2)	d(Y1)	d(Y2)
With Constant	t-Statistic	-8.2793	-8.7294	-8.0037	-2.057
	Prob.	0	0	0	0.2625
		***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.492	-8.757	-8.053	-2.5759
	Prob.	0	0	0	0.2924
		***	***	***	n0

Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.0623	-2.2526	-8.0623	-1.9647
	Prob.	0	0.0245	0	0.048
		***	**	***	**

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 12)

من الجدول (تظهر نتائج اختباري جذر الوحدة ان المتغيرات غير مستقرة في المستوى, ولكن عند اخذ الفرق الأول في كلا الاختباريين استقرت مما يعطي دلالة احصائية ان درجة تكامل كل المتغيرات هي الدرجة الأولى I(1) مما يستوجب الذهاب الى تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك, حيث الخطوة الأولى التحقق من درجة الابطاء المثلى

٢- تقدير نموذج الانحدار الذاتي الامثل : بعد التأكد من تكامل السلسلة الزمنية من الدرجة ,اصبح بالإمكان تطبيق منهج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك

الشكل (٢) نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقه (AIC)

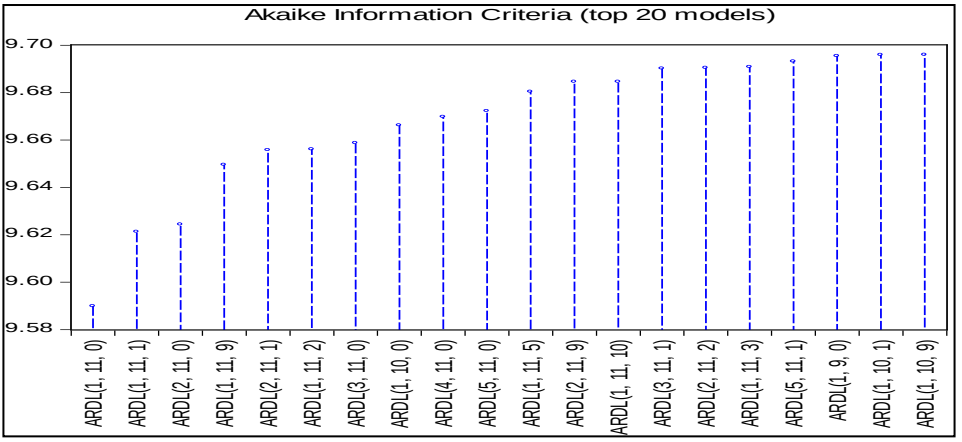

ومن خلال الشكل(٢) تبين أن أفضل نموذج لفترات الإبطاء حسب الطريقه أعلاه هو. (1,11,0) و كما مفصل في ألجدول التالي :

الجدول (٤) تحديد فترات الابطاء المثلى لمتغير مجموع الموجودات للقطاع المصرفي حسب نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.633255	0.082508	7.675074	0
X2	-351.089	115.4264	-3.04167	0.004
X2(-1)	158.372	151.6203	1.04453	0.3022
X2(-2)	-9.59E-10	150.2096	-6.39E-12	1
X2(-3)	-40.8598	144.7477	-0.28228	0.7791
X2(-4)	10.52519	162.2023	0.064889	0.9486
X2(-5)	42.29284	156.5037	0.270235	0.7883
X2(-6)	5.42E-09	156.4066	3.47E-11	1
X2(-7)	133.1203	152.4139	0.873413	0.3874
X2(-8)	462.0781	143.8817	3.211514	0.0025
X2(-9)	-280.412	149.1598	-1.87994	0.0671
X2(-10)	-9.54E-09	144.6161	-6.60E-11	1
X2(-11)	-258.583	116.2696	-2.224	0.0316
X1	-0.81886	0.881363	-0.92908	0.3582
C	1089.057	598.9319	1.818331	0.0761
R- squared	0.911861	Mean dependent var		217.7158
Adjusted R- squared	0.882481	S.D. dependent var		76.412
S.E. of regression	26.19487	Akaike info criterion		9.589938
Sum squared resid	28819.18	Schwarz criterion		10.12758
Log likelihood	-258.313	Hannan - Quinn criter.		9.798885
F -statistic	31.03696	Durbin - Watson stat		2.31897
Prob (F- statistic)	0			

ألمصدر .من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews,12)

يتبين من ألجدول (٤) أن قيمةR–squared مرتفعة وتساوي **(0.911861)** وهذا يعني أن النموذج يفسر ما نسبته (91 %) من ألتغيرات الحاصلة في مجموع الموجودات للقطاع المصرفي و(9%) تعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج .

٣– تحليل نتائج اختبار الحدود بين المتغيرات : من أجل التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مجموع الموجودات للقطاع المصرفي ومتغيرات المستقلة يتم حساب F–BOUND TEST ومقارنتها مع القيم الحرجة الجدولية وكما مبين في الجدول التالي :

الجدول(٥) نتائج إختبار ألحدود لنموذج (ARDL)

Test Statistic	Value	k
F - statistic	6.47315	2
		Critical Value Bounds
significance	I0 Bound	I1 Bound
10 %	3.17	4.14
5 %	3.79	4.85
2.50 %	4.41	5.52
1 %	5.15	6.36

ألمصدر : من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

يوضح الجدول (٥) أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (6.47315) وهي أكبر من قيمة I(0) وقيمة I(1) الحرجه عند حدها الاعلى عند مستوى (% 1) وهي تساوي (6.36) وهذا يعني رفض فرضية العدم, و قبول الفرضية البديلة ,وبالتالي نذهب الى قياس العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات

٤- تحليل نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والاجل القصير ومعلمه تصحيح الخطأ : أن تقييم علاقة الاجل لطويل تبين مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والجدول التالي يبين علاقة الاجل الطويل :

الجدول (٦) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	-339.623	194.7098	-1.74425	0.0484
X1	-2.23276	2.41029	-0.92635	0.0359
C	2969.516	1445.378	2.054491	0.0462

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

Cointeq = Y1 − (−339.6232*X2 −2.2328*X1 + 2969.5164)

يبين الجدول (٦) وجود علاقة طويلة الاجل وذات دلالة معنوية عكسية بين مجموع الموجودات للقطاع المصرفي ومبيعات البنك المركزي أي كلما زادت مبيعات البنك

المركزي كلما قلت الموجودات المصرفية وبالتالي يتطابق مع المنطق النظرية الإقتصادية ، كذلك اثبتت ألنتائج وجود علاقة عكسية بين مجموع الموجودات للقطاع المصرفي وموجودات البنك المركزي أي كلما زادت مبيعات البنك المركزي كلما قلت الموجودات المصرفية وبالتالي يتطابق مع المنطق النظرية الاقتصادية.

العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) بَعْد قياس العلاقة طويلة الأمد نذهب لتقييم العلاقة الديناميكية بين المتغيرات وبذلك بحساب (ECM), لفترة ابطاء واحدة ويطلق عليه (نموذج تصحيح الخطأ), . (ECM−1), هو بمثابة الطريق لتصحيح أخطاء الأمد القصير في وحدة الزمنَ والتي تمثل في دراستنا ربع سنوية للوصول للتوازن طويل الأمد . حيث يمثل الجدول (٧) معلمات الأمد القصير مع نموذج تصحيح الخطأ .

الجدول(٧) العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

			Cointegrating For m	
Varia ble	Coefficient	Std . Error	t - Statistic	Prob .
D(X2)	-351.089	115.4264	-3.04167	0.004
D(X2(-1))	0	150.2096	0	1
D(X2(-2))	40.85979	144.7477	0.282283	0.7791
D(X2(-3))	-10.5252	162.2023	-0.06489	0.9486
D(X2(-4))	-42.2928	156.5037	-0.27024	0.7883
D(X2(-5))	0	156.4066	0	1
D(X2(-6))	-133.12	152.4139	-0.87341	0.3874
D(X2(-7))	-462.078	143.8817	-3.21151	0.0025
D(X2(-8))	280.4117	149.1598	1.879941	0.0671
D(X2(-9))	0	144.6161	0	1
D(X2(-10))	258.583	116.2696	2.223996	0.0316
D(X1)	-0.81886	0.881363	-0.92908	0.3582
CointEq(-1)	-0.36675	0.082508	-4.44497	0.0001

المصدر من أعداد الباحثين بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews,12)

منَ خلال الجدول (٧) نلاحظ إنَّ قيمة ECM سالبة ومعنوية . وهو مؤشر استجابة مجموع الموجودات للقطاع المصرفي في الفترة الماضية، وان **(0.36675−)** منَ

أخطاء الأمد القصير للفترة الماضية سوف تعالج خلال فترة ثلاثة شهور للوصول للتوازن في الأمد الطويل وهذا يشير إلى مبيعات البنك المركزي غير مرن وذات أستجابه ضعيفة مجموع الموجودات للقطاع المصرفي خلال فترة قصيرة.

٥- اختبارات التحقق

- اختبار استقلال الحدود منَ آجل دراسة فرضيةِ عدم ارتباط الاخطاء، نلجأ إلى اختبار Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي. وبَعْد اجراء الاختبار كانت النتائج الاتي:

الجدول (٨) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.808832	Prob. F(10,4)	0.1658
Obs*R-squared	28.01101	Prob. Chi-Square(10)	0.1018

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews,12))

يبين الجدول أن ثبات التباين للبواقي وعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لان قيمة احتمالية F أَكبر منَ 5% ، وهذا مؤشر على إنَّ النتائج المتحصلة منَ النموذج ذات دلالة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي .

- اختبار ثبات تباين حدود الخطأ Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.19533	Prob. F(1,29)	0.6618
Obs*R-squared	0.207405	Prob. Chi-Square(1)	0.6488

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews,12))

يبين الجدول أن ثبات تباين حدود الخطأ وعدم وجود اختبار ثبات تباين حدود الخطأ وذلك لان قيمة احتمالية F أَكبر منَ 5% ، وهذا مؤشر على إنَّ النتائج المتحصلة منَ النموذج ذات دلالة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي .

تقدير نموذج الانحدار الذاتي الامثل : بعد التأكد من تكامل السلسلة الزمنية من الدرجة اصبح بالإمكان تطبيق منهج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك

الشكل (٣) نتائج فترات الابطاء المثلى حسب طريقة (AIC)

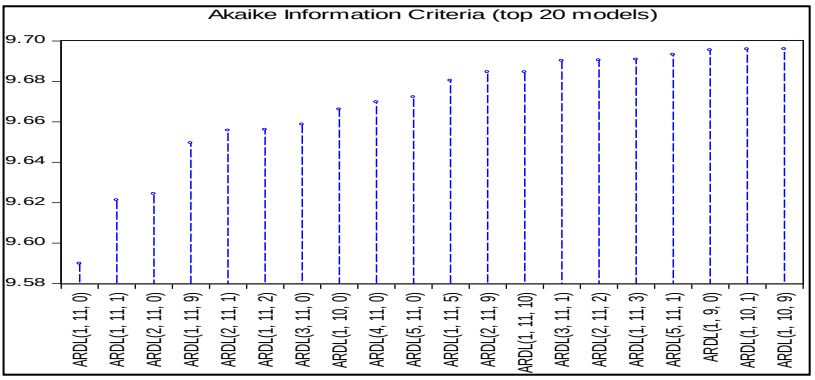

من خلال الشكل يتبين أن أفضل نموذج لفترات الابطاء حسب الطريقة أعلاه هو (1,11,0) وكما مفصل في الجدول التالي:

الجدول (٩) تحديد فترات الابطاء المثلى لمتغير مجموع الودائع حسب نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.536215	0.138362	3.875457	0.0004
Y2(-2)	-8.80E-14	0.161731	-5.44E-13	1
Y2(-3)	2.44E-13	0.161731	1.51E-12	1
Y2(-4)	0.381473	0.193526	1.971172	0.0555
Y2(-5)	-0.39819	0.213639	-1.86384	0.0695
Y2(-6)	-2.54E-13	0.222505	-1.14E-12	1
Y2(-7)	-5.51E-14	0.222505	-2.48E-13	1
Y2(-8)	-0.20689	0.210877	-0.98107	0.3323
Y2(-9)	0.125169	0.186783	0.670132	0.5065
Y2(-10)	2.12E-13	0.187803	1.13E-12	1
Y2(-11)	-1.63E-13	0.187803	-8.66E-13	1
Y2(-12)	0.224377	0.142076	1.579272	0.122
X1	0.331186	0.083311	3.9753	0.0003
X2	13.2989	7.005612	1.89832	0.0647
C	-95.73	52.96589	-1.80739	0.078
R-squared	0.981974	Mean dependent var		59.50714
Adjusted R-squared	0.975819	S.D. dependent var		16.43232
S.E. of regression	2.555269	Akaike info criterion		4.938127

Sum squared resid	267.7054	Schwarz criterion	5.480632
Log likelihood	-123.268	Hannan-Quinn criter.	5.148455
F-statistic	159.5361	Durbin-Watson stat	1.584911
Prob(F-statistic)	0		

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

يتبين من الجدول (٩) أن قيمةR-squared مرتفعة وتساوي (0.981974) وهذا يعني أن النموذج يفسر ما نسبته (98 %) من التغيرات الحاصلة في مجموع الودائع(2 %) تعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

٦- تحليل نتائج اختبار الحدود بين المتغيرات: من أجل التحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل مجموع الودائع تم حساب F-BOUND TESTومقارنتها مع القيم الحرجة الجدولية وكما مبين في الجدول التالي:

الجدول(١٠) نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.711612	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.50%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

يوضح الجدول (١٠) أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (**7.711612**) وهي أكبر من قيمة (0)I وقيمة (1)I الحرجة عند حدها الاعلى عند مستوى (1%) وهي تساوي (6.36) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ,وبالتالي نذهب الى قياس العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات

الجدول(١١) علاقة الاجل الطويل لمتغير مجموع الودائع

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.98031	0.17212	5.695494	0.000
X2	39.36472	17.2785	2.278249	0.028
C	-283.361	131.7426	-2.15087	0.0374

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews,12))

Cointeq = Y2 − (0.9803*X1 + 39.3647*X2 −283.3608)

يوضح الجدول(١١) أن وجود علاقة طويلة الاجل وذات دلالة معنوية طردية بين مجموع الودائع ومبيعات البنك المركزي أي كلما زادت مبيعات البنك المركزي كلما زادت مجموع الودائع وبالتالي يتطابق مع المنطق النظرية الاقتصادية ، كذلك اثبتت النتائج وجود علاقة طردية بين مجموع الودائع وموجودات البنك المركزي أي كلما زادت موجودات البنك كلما زادت الودائع وبالتالي يتطابق مع المنطق النظرية الاقتصادية.

الجدول(١٢) العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمتغير مجموع الودائع

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	-0.12595	0.120327	-1.04671	0.3014
D(Y2(-2))	-0.12595	0.120327	-1.04671	0.3014
D(Y2(-3))	-0.12595	0.120327	-1.04671	0.3014
D(Y2(-4))	0.255526	0.159513	1.60191	0.1169
D(Y2(-5))	-0.14266	0.162913	-0.8757	0.3863
D(Y2(-6))	-0.14266	0.162913	-0.8757	0.3863
D(Y2(-7))	-0.14266	0.162913	-0.8757	0.3863
D(Y2(-8))	-0.34955	0.13577	-2.57454	0.0137
D(Y2(-9))	-0.22438	0.142076	-1.57927	0.122
D(Y2(-10))	-0.22438	0.142076	-1.57927	0.122
D(Y2(-11))	-0.22438	0.142076	-1.57927	0.122
D(X1)	0.331186	0.083311	3.9753	0.0003
D(X2)	13.2989	7.005612	1.89832	0.0647
CointEq(-1)	-0.33784	0.064586	-5.23081	0

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews,12))

الجدول (١٣) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

F-statistic	2.087362	Prob. F(5,13)	0.1323
Obs*R-squared	14.25014	Prob. Chi-Square(5)	0.1141

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews,12))

يبين الجدول(١٣) أن ثبات التباين للبواقي وعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لان قيمة احتمالية F أَكبر منَ ٥% ، وهذا مؤشر على إنَّ النتائج المتحصلة منَ النموذج ذات دلالة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.174956	Prob. F(1,29)	0.6788
Obs*R-squared	0.185901	Prob. Chi-Square(1)	0.6664

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews,12))

يبين الجدول أن ثبات تباين حدود الخطأ وعدم وجود إختبار ثبات تباين حدود الخطأ وذلك لان قيمة احتمالية F أَكبر منَ 5% ، وهذا مؤشر على إنَّ النتائج المتحصلة منَ النموذج ذات دلالة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي .

٤- المبحث الرابع: الإستنتاجات و التوصيات

٤ .١- الإستنتاجات

أ- بينت الأزمة المزدوجة التي مر بها العراق مدى هشاشة النظام الصحي والاقتصادي على حد سواء فترابط هذه المتغيرات مع وجود فلول الارهاب في الاراضي العراقية ولدت ضغوطاً على الاقتصاد العراقي ستؤدي الى انهياره مالم توضع حزمة عاجلة من الاصلاحات لتغيير واقعه على الامد القصير والطويل لديمومة الاقتصاد و تنميته

ب- لم يستطع الأقتصاد العراقي من الاستفادة من الفوائض المالية بعد عام ٢٠٠٣ والتي تكونت نتيجة ارتفاع اسعار النفط كما انه لم يتمكن من تأسيس بنى تحتية مناسبة لتكوين صناعات متطورة او الاستثمار في قطاعات غير القطاع الاستخراجي لرفد الموازنة بايرادات من غير الايراد النفطي .

ج-ان مؤشر استجابة مجموع الموجودات للقطاع المصرفي في الفترة الماضية، وان – **(0.36675)** منَ أخطاء الأمد القصير للفترة الماضية سوف تعالج خلال فترة ثلاثة شهور للوصول للتوازن في الأمد الطويل وهذا يشير إلى مبيعات البنك المركزي غير مرن وذات أستجابه ضعيفة مجموع الموجودات للقطاع المصرفي خلال فترة قصيرة.

د–الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي اهم الاجراءات التي تسهم في تطوير واصلاح القطاع المصرفي

هـ–ان اجراءات البنك المركزي المتبعة لتنظيم عمل المصارف قد ساهمت بتعزيز دور المصارف في تمويل النشاط الاقتصادي

٤ .٢– التوصيات

أ– عدم التدخل في ادارة والية عمل البنك المركزي وضرورة تطبيق قانون رقم (٥٦) الخاص باستقلالية البنك المركززي العراقي والذي يتيح للبنك حرية استخدام ادواته من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي

ب– على البنك المركزية تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي. فمن جهة، اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى، اتخاذ كافة السبل لحماية قطاع الافراد والشركات لا سيما متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ج–دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأثر الاقتصادي الأكبر، على سبيل المثال، يُمكن للبنك المركزي السماح لفترة مؤقتة بتخفيض أوزان المخاطر لها ضمن متطلبات رأس المال التنظيمي بشكل مدروس .

د–قد يكون من المناسب قيام المصارف المركزية بإصدار رسائل طمأنة بشكل مستمر للمودعين والمستثمرين، على أن تتمتع هذه الرسائل بمصداقية وشفافية، بما يعزز من ثقة الجمهور بالمصرف المركزي والقطاع المالي الرسمي .

هـ–ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية و المالية من اجل ايجاد اطار التعاون الايجابي بين البنك المركزي والمصارف العاملة في العراق سواء الحكومية او الاهلية.

و–تأسيس هيئة خاصة بالإصلاح المصرفي ان تقوم الدولة بتأسيس هيئة خاصة تسمى " هيئة الاصلاح المصرفي عملها رسم سياسة الاصلاح المصرفي ووضع الآليات الضرورية والاشراف على المصارف فضلا عن تشريع القوانين والاجراءات ، وتزويدها بالسيولة النقدية الأداء اعمالها ، وتضم الهيئة أفراد من ذوي الاختصاص والخبرة وعلى دراية تامة بأمور الدولة والحاجة الحالية والمستقبلية

المصادر

الرسائل والاطاريح

١–موسى , سندس حميد , 2009 , **البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق** , رسالة ماجستير , غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة .

٢–الفيصل , زياد جواد لفتة , (2009) , **أهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق** , اطروحة دكتورا غير منشورة ,جامعة البصرة _ كلية الادارة والاقتصاد.

البحوث والدراسات

١–حسين , هندرين حسن , (٢٠١٤) , إستقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد الثامن والثلاثون.

٢–حسين ؛ ابتسام علي (2015) ؛ **سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق** ؛ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ؛ العدد (58).

٣–الشكري , عبد العظيم عبد الواحد , و حسين , حياة , (2013) , **الاصلاح المصرفي في العراق _ الواقع والمتطلبات** , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (15) , العدد (1) .

٤–بتال ؛ احمد حسين , (2015) **ألعلاقة بين تقلبات سوق الصرف وسوق الاوراق المالية في العراق (دراسة قياسية)** ؛ مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ؛ المجلد (7) ؛ العدد (14).

٥–زبون , امل اسمر , (2018) , **الاصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والتحديات** , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (8) , العدد (3) .

٦– **(التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق , 2015: 7)**

٧–ثويني , فلاح حسن , (2009) , **استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية ,** المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية المجلد (7) , العدد (21) .

الكتب

١–النصيري , سمير , (2015) , **القطاع المصرفي العراقي (التحديات واستراتيجية الاصلاح** _ بغداد

٢–الهيتي، احمد حسين علي، 2005 ، **اقتصاديات النقود والمصار** ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر– الموصل

التقارير والنشرات السنوية

١–البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير السنوي للاستقرار المالي للأعوام (2004–2019)

٢–البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2004–2019).

٣–البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرات الاحصائية السنوية , اعداد متفرقة .

٤–اتحاد المصارف العربية ,2016

المصادر الاجنبية

1-Ajayi, S. (1999). Evolution and functions of central banks. *CBN Economic & Financial Review*, Vol.*37*, No.4.

2-Ahmad, P. R. (2016). Role of Central Banks in the Economy. *Polgari Szemle*, Vol.*12*, No.3.

دور البنك المركزي العراقي في النهوض بالقطاع المصرفي (الإصلاح المصرفي) للمده (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

Central Bank of Iraq Role in the Advancement of Banking Sector (Banking Reform) for the period (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

عمر أحمد خلف

البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

أن النهوض بالقطاع الاقتصادي للبلد يتطلب أولاً إصلاح القطاع المصرفي لذلك يؤدي دور مهم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للبلد وان إيجاد قطاع مصرفي سليم برؤية واضحة يعد شرطاً أساسياً في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع ، علماً ان تحقيق ذلك يعني انشاء نظام مصرفي قادر على استخدام الموارد المالية وإعادة تخصيصها لخدمة النشاط الاقتصادي فأن مشكلة البحث هي ضعف القطاع المصرفي العراقي من عده معوقات ومشاكل نتيجة ضعف القوانين والتشريعات المصرفية لذلك تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الاتي (هل البنك المركزي العراقي ينهض في القطاع المصرفي العراقي)،في حين كانت فرضية البحث لا يوجد اثر ذو دلال إحصائية بين القطاع المصرفي العراقي والبنك المركزي العراقي،

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٩٩ -٢١٦

إما اهم الاستنتاجات هناك دور كبير للبنك المركزي العراقي في تنميه القطاع المصرفي العراقي ، إما اهم التوصيات التي خرج بها البحث فكانت ينبغي إيجاد سياسات وإجراءات حقيقية وفعالة في تحقيق إصلاح القطاع المصرفي العراقي.

الكلمات المفتاحية: – البنك المركزي العراقي، القطاع المصرفي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

The advancement in the economic sector of the country required reforming the Banking Sector first, therefore the Iraqi banking sector considered the key role to achieve economic and financial stability for the country and The creation of a good banking sector with a clear vision is a prerequisite for achieving economic and social development for society, knowing that achieving this means establishing a banking system capable of using financial resources and reallocating them to serve economic activity. The research issue is that the Iraqi banking sector suffers from many obstacles and issues as a result of the lack of banking legislation and laws so the issue of the research as follows:

(Does the Central Bank of Iraq upgrade the Iraqi Banking Sector?)

While the research hypothesis that there is no effect with statistical evidence between the Banking Sector and the Central Bank of Iraq, the main conclusion refers to that there is a main role for the Central Bank of Iraq to develop the Iraqi Banking Sector, regarding the most important recommendations resulted from this research that there must find real and active procedures and policies to achieve reforms in the Iraqi Banking Sector.

Keywords: Central Bank of Iraq, Banking Sector, Small and Medium projects.

المقدمة

ان إصلاح القطاع المصرفي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهه الصدمات والهزات والمخاطر فعند حصول انخفاض في أسعار النفط في اقتصاد يعتمد بشكل أساس على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي لعائدات النقد الأجنبي وكمصدر رئيسي للإيرادات العامة للبلد، ويطالب صندوق النقد الدولي بإصلاح وتطوير القطاع المصرفي وهي في غاية الأهمية لكونها من أساسيات خلق بيئة المنافسة التي تعمل في ظلها آلية السوق وهذه المهمة من مسؤولية الحكومة الاتحادية وهناك خطوات في هذا الاتجاه لازالت دون الطموح منها:

– في إطار التشريعي لابد من تعديل قانون المصارف بما يتلاءم والتحولات الجديدة.

–في إطار الأداء لابد من نقل تجارب والخبرات وتقنيات وسبل العمل في لمصارف حديثة تعمل في اقتصاديات السوق، فضلاً عن تنمية القدرات المحلية للعاملين ورفع كفاءتهم وخبراتهم بما يتناسب والتحولات الجديدة إذ أن منهجية البحث تمثلت بالآتي: –

١– المبحث الأول: منهجية البحث

٢.١– مشكلة البحث: – يعاني القطاع المصرفي العراقي من عده معوقات ومشاكل نتيجة ضعف القوانين والتشريعات المصرفية لذلك تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الاتي (هل البنك المركزي العراقي ينهض في القطاع المصرفي العراقي).

٣.١– أهمية البحث: – تكمن أهمية البحث في ضرورة إعادة النظر بوضع النظام المصرفي في العراق والقوانين المنظمة لعمله وتحسين أداءه، وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي والتنموي.

٤.١– هدف البحث: – يهدف البحث الى تحقيق الاتي: –

أ– بيان دور البنك المركزي العراقي في إصلاح القطاع المصرفي العراقي.

ب– أهمية القطاع المصرفي العراقي في النهوض بالقطاع الاقتصادي.

جـ – بيان دور البنك المركزي العراقي من خلال المبادرات التمويل.

١.٥– فرضية البحث: – ينطلق البحث من فرضيتين: –

أ– الفرضية الصفرية: لا يوجد إثر ذو دلالة إحصائية بين البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي العراقي.

ب– الفرضة البديلة: يوجد إثر ذو دلالة إحصائية بين البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي العراقي.

١.٦– عينة البحث: –

أ – العينة المكانية: البنك المركزي العراقي.

ب – العينة الزمانية: شملت المدة الزمنية (٢٠٠٣ –٢٠٢٠).

١.٧– هيكلية البحث: – يتضمن البحث الاتي: –

- المبحث الاول: مقدمة البحث ومنهجية .
- المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث .
- المبحث الثالث: الإطار العلمي (التطبيقي) .
- المبحث الرابع: الأستنتاجات والتوصيات .

٢– المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

٢.١– مفهوم البنك المركزي العراقي:(عبد الكريم: ٢٠٢٠:١٥)

بانه البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه، وهذا يعني انه ركز على التحكم بالائتمان من خلال السياسة الائتمانية التي تعد احدى اهم وظائف البنك المركزي العراقي.

ويعرفه زغير بأنه مؤسسة نقدية يهمين على النظام النقدي والمصرفي ويتولى مسؤولي إصدار العملة النقدية ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقد ويتولى مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي من خلال توفير الكميات النقدية الكافية والمناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي (زغير: ٢٠٢٠:٢٠٦).

ويعرفه البغدادي واخرون بأنه تلك المؤسسة العامة التي تمثل السلطة النقدية في الاقتصاد والتي تقف على قمة هرم النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي **(البغدادي والتميمي: ٢٠١٤: ٦٣)**.

٢.٢- أهداف البنك المركزي العراقي (النصيري: ٢٠١٨: ١١٢: ١١٣)

استطاع البنك المركزي العراقي ورغم كل التحديات ان يحقق اهم أهدافه والمتمثلة في:

١. الاستقرار السعري وكبح التضخم.

٢. استقرار سعر الصرف للعملة المحلية.

٣. تحفيز النمو الاقتصادي.

٤. دعم الاستقرار المالي على مستوى استدامة المالية العامة للدولة والقطاع المصرفي.

٣.٢- وظائف البنك المركزي العراقي (عطا: ٢٠١٩: ٥١)

أن المادة الرابعة من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ حددت وظائف البنك المركزي العراقي، والتي هي:

١. صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، بما فيها سياسة سعر الصرف في العراق.

٢. الاحتفاظ وإدارة كافة الاحتياطات الأجنبية الرسمية في العراق، غير الأرصدة العاملة في الخارج.

٣. اصدار وإدارة العملة العراقية والاحتفاظ بالذهب وإدارة الاحتياطات الحكومة من الذهب.

٤. تقديم خدمات باعتباره المستشار والوكيل المالي للحكومة وكذلك تقديم بما يتعلق بالسيولة المصارف.

٥. فتح ولاحتفاظ بحسابات المسجلة في سجلات البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية وكذلك مسك حسابات البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية.

٦. منح تراخيص أو الاجازات للمصارف ولتنظيم ومراقبة المصارف كما هو محدد في قانون المصارف.

٤.٢– أدوات البنك المركزي العراقي: (الشبيبي::٢٠٠٧:37:26)

١– أدوات مباشرة (النوعية):

أ – متطلبات الاحتياطي القانوني: وهي وإن بدت أحد أدوات السياسة النقدية الهامة إلا إنها لا تشكل أداة فعاله للرقابة المصرفية فقد تبنى البنك المركزي العراقي توجهات جديدة تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في الودائع فإن كل مصرف مشمول بقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ يجب أن يحتفظ باحتياطي يحدد مقداره من حاصل ضرب مبلغ الودائع الخاضعة للاحتياطي نسبة هذا الاحتياطي وأنها غير ثابتة قابلة للتعديل من فترة زمنية أخرى.

ب – الاحتياطيات المصرفية الفائضة: إن سيطرة السياسة النقدية على عرض النقود ومن ثم السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير البنك المركزي في مضاعف الائتمان لا يقتصر على متطلبات الاحتياطي القانوني وإنما يمتد الى الاحتياطيات المصرفية الفائضة إذ يكون التأثير فيهما متبادلاً لكون عمل إحداهما يكمل الأخر.

٢ – أدوات غير مباشرة (الكمية): –

أ – نافذه بيع العملة الأجنبية: – اتبع البنك المركزي العراقي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية، وعد ذلك واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدية إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة.

ب – تسهيلات القائمة :إن الغرض من هذه التسهيلات هو منح الأمان المصارف لإدارة فائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من أسعرا الفائدة ، والتي توسع من اهداف سياسة البنك المركزي ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الأجل ومع حال غياب أسواق متطورة للأوراق المالية و وأسواق النقود ما بين المصارف إذ تدار فيها

عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي أخذ البنك بالتعبير عن وجهه نظره حول أسعار الفائدة قصيرة الاجل المناسبة للسياسة النقدية وذلك بإيجاد سعر البنك (سعر السياسة) بوصفة سعراً تأشيري وهنك نوعين من التسهيلات لها علاقة مباشرة بسعر السياسة للبنك المركزي ،ويقم البنك المركزي بمراقبة السعر في ضوء أهداف السياسة النقدية.

جـ – تسهيلات الايداعات القائمة: – استحداث البنك المركزي تسهيلات الايداعات القائمة أي بقبول ودائع بالدينار العراقي وبالدولار الأمريكي حصراً بهدف امتصاص العرض الفائض من السيولة العامة واستثمار لديه لقاء فائدة في حالة رغبة المصارف بالاستثمار وهي:

- ودائع بالدينار العراقي.
- الاستثمار الليلي (Over Night).
- ودائع لمدة أربعة عشر يوماً وثلاثين يوماً.
- ودائع بالدولار الأمريكي.
- الاستثمار الليلي.

٥.٢- مفهوم الإصلاح المصرفي: بأنه مجموعة من الإجراءات الشاملة والمستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تساهم في زيادة حجم الاقراض والإيداع وتقديم المنتجات المصرفية. (حسين:٢٠١٩ :262)

ويعرفه البهادلي بأنه المرحلة الأساسية للإصلاح الاقتصادي اذ تقع على عاتقه وظيفة تعبئة الإيرادات وتمويل التنمية من خلال قدرته في توزيع الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني، ولولا المنتجات التي تقدمها المصارف لما استطاعت كثير من البلدان تقدم نحو النمو الاقتصادي. (البهادلي :2022 :2)

٦.٢- التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي (النصيري::٢٠١٥:65:68)

١-الظروف الأمنية التي مرت بها البلد بسبب الحرب الإرهاب ويعاني القطاع المصرفي الحكومي والخاص مشكلة عدم قدرة الكثير من المقترضين تسديد ما بذمتهم من ديون في موعد استحقاقها بالإضافة الى زيادة مؤشر نسبة الخطورة في منح الائتمان النقدي للزبائن مما أربك عمل المصارف.

٢-ارتباك الرؤية الاقتصادية والرؤى السياسات التي تندمج وتنسق ما بين السياسة المالية والنقدية.

٣-ضعف الدعم الحكومي للجهاز المصرفي بما يتعلق بعمل المصارف بشكل عام وبشكل خاص بالتشدد في تطبيق بعض التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والمصارف الحكومية (الرافدين والرشيد).

٤- النظرة العامة في المجتمع والتي تنظر الى المصارف الخاصة بتحفظ وتتفادى التعامل بالصكوك او البطاقات الائتمانية.

٥-التعليمات والقوانين الضريبية المعقدة غير مناسبة مع سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي التي يجب ان تقدمها الحكومة للقطاع المصرفي.

٦-الابداع المحدود للنظم المالية في العراق والسياسات المركزية المتشددة في تحديد أسعار الفوائد الذي انعكس على عدم سداد القروض وبالتالي تقييد قدرة المصارف على تمويل القروض الجديدة.

٧.٢- مبررات الإصلاح المصرفي (حسين, ٢٠١٩ :٢٦٣)

ليس هناك أنموذج موحد لعملية الاصلاح المصرفي، لذلك فعملية الاصلاح المصرفي تتوقف على طبيعة وبيئة الاقتصاد ودرجة الاصلاحات الهيكلية المتبعة فيه والاهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك، لذا يمكن القول إن الهدف الأساس من الإصلاح المصرفي هو تحسين كفاءة استخدام وتخصيص الموارد وتقوية الجهاز المصرفي في الاقتصاد لذا فأن أهداف الاصلاح المصرفي كثيرة منها: -

١. إعادة هيكلة الإدارات ضمن المصرف الواحد، فهذا الإجراء يؤدي إلى إلغاء بعض الدوائر والاقسام واستحداث دوائر وأقسام غير موجودة يحتاجها العمل المصرفي الجديد.

٢. خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكمي والاسراع في وتيره النمو الاقتصادي المنشود.

٨.٢- مستقبل عملية الإصلاح المصرفي (الزبيدي واخرون:٢٠٢١: ١٣١)

ان مستقبل عملية الإصلاح المصرفي وإعادة هيكلته سواء الحكومي أو الأهلي تتطلب إرادة حقيقة للإصلاح، ويجب ان تكون عملية الإصلاح المصرفي متوافقة مع سياسة إصلاح اقتصادي واسعه وشاملة، وذلك للعلاقة والارتباط القوي بين القطاع المصرفي والسياسة الاقتصادية ومن بين متطلبات الإصلاح وإعادة الهيكلة القطاع المصرفي:

١. تنفيذ العديد من القرارات الوزارية الخاصة بإصلاح القطاع المصرفي التي تم اتخاذها إلا أنها لم تخضع للتطبيق بسبب التجاذب السياسي.

٢. تفعيل وتنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة والعقاري والزراعي والصناعي) عن طريق الاسهام الحقيقي في النشاط المصرفي والاقتصادي.

٣. تخفيض عدد من المصارف العاملة في العراق لان النشاط الاقتصادي السائد لا يتطلب مثل هذا العدد.

٤. تشجيع ودعم عمليات الاندماج المصرفي لتكوين وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المواجهة الداخلية والخارجية.

٥. التقويم الحقيقي لنشاط المصارف عن طريق المعايير المصرفية الدولية، التي تركز على النشاط المصرفي وعدم التركيز على الحصول على الدخل السهل عن طريق نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية.

٦. تشديد الرقابة والتدقيق على نشاطات المصارف الحكومية والأهلية .

٩.٢- مبررات الإصلاح المصرفي

هناك عدة مبررات للإصلاح لمصرفي نذكر منها الاتي (زبون: ٢٠١٧:١٢٥)

١- تكون مهمة المؤسسات المصرفية في خلق النقود الائتمانية لطالبيها من اجل الاسهام في تقدم المجتمع وتحقيق الأهداف التنمية وغاياتها.

٢- ان الإصلاح المصرفي ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار الواقع النقدي والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف المحلية والأجنبية.

٣- التطورات التكنولوجية التي حدثت في الخدمات المصرفية واستخدام الأجهزة الحديثة في ذلك وبروز الحاجة الى وضع قوانين وتعليمات تنظم التعامل مع هذه التكنولوجيات.

٤- إيجاد مجموعة من الأفكار الجديدة والمعايير التنظيمية لزيادة كفاءة هذه المؤسسات وتسهيل حصول المستفيدين على هذه الخدمات.

١٠.٢- اهداف الإصلاح المصرفي

يهدف الإصلاح المصرفي الى تحقيق جملة من الأهداف واهما (رشيد واخرون: ٢٠١٧:٣:٤)

١- تعبئة الادخارات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.

٢- تحسين كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الرأسمالية في الاقتصاد الوطني.

٣- توثيق وتعزيز الشراكات التجارية والانتاجية والاستثمارية الاقليمية والدولية.

٤- رفع فعالية الاسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية وتمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل اجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.

٥- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الاجنبية وحركة رؤوس الاموال.

٦- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من اجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدد من البلدان النامية الى المنظمة العالمية للتجارة (WTO).

٧- خلق علاقات جديدة في اسواق المال المحلية والاجنبية من اجل جلب اموال لتمويل الاستثمارات.

٨- اعادة هيكلة المصارف والغاء التخصص المصرفي والانتقال من المصرف المتخصص الى المصرف الشامل الذي يقوم بأكثر الاعمال المصرفية، ويستطيع توزيع القروض قطاعياً واقليمياً بحيث يخفف من مخاطر الاستثمار المصرفي ويضمن الانتشار الواسع لفروعه.

٩- تأهيل وتدريب الموظفين مع متطلبات الصناعة المصرفية العالمية الجديدة بحيث يصبحوا أكثر كفاءة وانتاجية.

١٠- تطوير انظمة العمليات بحيث تتضمن اليات جديدة واسس علمية لمنح القروض وادخال كافة الخدمات المصرفية التي تعمل بها المصارف العالمية.

١١.٢- المشاكل التي يواجها القطاع المصرفي ومتطلبات الحلول (الهاشمي واخرون::٢٠١٧:8:9)

١-غياب المؤسسات الساندة والداعمة للنظام المصرفي مثل شركات التامين على الودائع او التامين على القروض أو مكاتب لدراسة وتحليل الاخطار.

٢-عدم تناسب المنتجات المصرفية من حيث اعدادها وانواعها وإجراءات وأسلوب وسرعة وتقديمها.

٣-ضعف الأدوات التكنولوجيا التي تعمل فيها المصارف فضلاً عن عدم توفر وسائل الاتصالات الحديثة.

٤-مشكلة الوثائق التالفة والمحروقة والتي تخص المقترضين والمدنيين بشكل عام وحقوق الملكية.

٥-قيام المصارف الحكومية بمهام الثانوية وذلك على حسابها مهامها الرئيسية ومنها القيام بتوزيع رواتب المتقاعدين.

وعند البحث على متطلبات والحلول التي يمكن من خلالها التغلب على المشاكل التي يواجها القطاع المصرفي ويمكن توضيح اهم تلك الإجراءات الاتي:

١-ضرورة تشجيع المصارف العراقية من اجل المشاركة مع المصارف الأجنبية.

٢-مواكبة التطورات المصرفية الحديثة وخصوصاً في البلدان المتطورة وتبني التكنولوجيا المصرفية مما يعمل وفق نظم مرنة وكفؤة.

٣-تشجيع المصارف الحكومية والأهلية وذلك من اجل تقديم توفير القروض الميسرة للزبائن وكذلك الاهتمام بالزبائن وادامة العلاقة معهم.

٤-العمل على إعادة هيكلة المصارف الحكومية والخاصة وذلك حسب توصيات فرق وخبراء البنك الدولي والخبراء المصرفيين العراقيين.

٥-ضرورة إعادة تنظيم المصارف الحكومية وتركيزها على أهدافها الأساسية بدلاً من الاقتصار على توزيع رواتب المتقاعدين.

٦-تطوير المصارف من خلال التحول من العمل المصرفي التقليدي الى العمل المصرفي الالكتروني وتسهيل وتبسيط التعاملات المصرفية.

٧-العمل على تطوير علاقات المصرف خارجيا وتوسيع أنشطته.

٣- المبحث الثالث: الإطار العملي (التطبيقي)

جدول (١)

السنة	عمليات السوق المفتوح	سعر إعادة الخصم	نسبة الاحتياطي الإلزامي
2003	3079474	6.35%	27%
2004	3234637	6%	25%
2005	3234637	7%	25%
2006	1720000	16%	25%
2007	2875480	20%	25%
2008	5488910	15%	25%
2009	4805228	7%	25%
2010	2897300	6%	15%

15%	6%	4715480	2011
15%	6%	4967380	2012
15%	5.29%	3840620	2013
15%	4.49%	5077690	2014
15%	5%	7059500	2015
15%	5%	4087634	2016
15%	5%	9285700	2017
15%	5%	9539100	2018
15%	5%	10344100	2019
15%	3%	11990600	2020

هناك دور كبير للبنك المركزي العراقي في دعم وتطوير القطاع المصرفي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ولاسيما عام ٢٠١٥ وعام ٢٠٢٠ من خلال المبادرات والنشاطات المجتمعية والانسانية اي بأسلوب التمويل الغير المباشر فضلاً عن تطوير انظمة المصارف واستمرار الرقابة والمتابعة على اعمال المصرف، ولبيان دور البنك المركزي العراقي بالنهوض بالقطاع المصرفي نجده في التحليل الاحصائي والقياسي في جداول ادناه:

جدول (١) المصطلحات والرموز المستخدمة في جانب العملي

المتغير	الرمز	مصطلح انكليزي	نوع المتغير
عمليات السوق المفتوح	OMO	Open market operations	مستقل
سعر إعادة الخصم	RD	Rate discount	مستقل
الاحتياطي الإلزامي	RS	Riasd reserves	مستقل
القطاع المصرفي	BS	Bank sector	تابع

يوضح جدول (٢) النتائج الاحصائية حسب الاحصاءات الوصفية المعتادة اي مقايس النزعة المركزية وهي الوسط الحسابي والوسيط والالتواء والتفرطح والانحراف المعياري واعلى قيمة وأدنى قيمة

جدول (٢) نتائج مقاييس النزعة المركزية

OMO					RD		RS
3079474				*0.0635*		*0.27*	
5597882	Mean			0.0743	Mean	0.185294	Mean
725155	Standard Error			0.011531	Standard Error	0.011947	Standard Error
4805228	Median			0.058	Median	0.15	Median
3234637	Mode			0.05	Mode	0.15	Mode
2989891	Standard Deviation			0.047544	Standard Deviation	0.049259	Standard Deviation
8.94E+12	Sample Variance			0.00226	Sample Variance	0.002426	Sample Variance
-0.21439	Kurtosis			2.462782	Kurtosis	-1.76623	Kurtosis
0.921271	Skewness			1.869729	Skewness	0.676692	Skewness
10270600	Range			0.17	Range	0.1	Range
1720000	Minimum			0.03	Minimum	0.15	Minimum
11990600	Maximum			0.2	Maximum	0.25	Maximum
95163996	Sum			1.2631	Sum	3.15	Sum
17	Count			17	Count	17	Count

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EXCEL.

Anova: Two-Factor Without Replication				
SUMMARY	*Count*	*Sum*	*Average*	*Variance*
3234637	2	0.31	0.155	0.01805
3234637	2	0.32	0.16	0.0162
1720000	2	0.41	0.205	0.00405
2875480	2	0.45	0.225	0.00125
5488910	2	0.4	0.2	0.005
4805228	2	0.32	0.16	0.0162
2897300	2	0.21	0.105	0.00405

4715480	2	0.21	0.105	0.00405
4967380	2	0.208	0.104	0.004232
3840620	2	0.2029	0.10145	0.004714
5077690	2	0.1949	0.09745	0.005523
7059500	2	0.1973	0.09865	0.005274
4087634	2	0.2	0.1	0.005
9285700	2	0.2	0.1	0.005
9539100	2	0.2	0.1	0.005
10344100	2	0.2	0.1	0.005
11990600	2	0.18	0.09	0.0072
0.0635	17	1.2631	0.0743	0.00226
0.27	17	3.15	0.185294	0.002426

ANOVA

Source of Variation	*SS*	*df*	*MS*	*F*	*P-value*	*F crit*
Rows	0.063915	16	0.003995	5.77091	0.000547	2.333484
Columns	0.104717	1	0.104717	151.2785	1.44E-09	4.493998
Error	0.011075	16	0.000692			
Total	0.179708	33				

جدول (٣) تحليل التباين باتجاه واحد بدون معلمة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel.

يلحظ من جدول (٤) فترات الابطاء المثلى لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتأثيرها في النهوض بالقطاع المصرفي العراقي ولاسيما بعد عام ٢٠١٥ وفق المعايير الثلاثة وهي (AIC,SC,HQ) .

جدول (٤) فترات الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: OMO RD RS
Exogenous variables: C
Date: 10/01/22 Time: 18:29
Sample: 2003 2020
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-212.4819	NA	20533958	25.35081	25.49785	25.36543
1	-187.6895	37.91784*	3289360.*	23.49288*	24.08103*	23.55134*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)				
FPE: Final prediction error				
AIC: Akaike information criterion				
SC: Schwarz information criterion				
HQ: Hannan-Quinn information criterion				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviwes.9

تقدير متجه الانحدار التلقائي (VAR): يبين النموذج ادناه اختبار الادوات الكمية للسياسة النقدية وأثرها على القطاع المصرفي من خلال سعر اعادة الخصم وكذلك التسهيلات القائمة وهي التمويلات التي منحها البنك المركزي العراقي عن طريق المصارف للنهوض بالقطاع الاقتصادي، إذ نلاحظ قيمة F المحتسبة وهي (٤.٧٢) بالمقارنة مع درجة المعنوية ٥% وهي أكبر مما يعني للبنك المركزي العراقي دور مهم وكبير في اصلاح الهيكل المصرفي ولاسيما المصارف الخاصة.

جدول (٥) تقدير متجه الانحدار التلقائي (VAR)

Vector Autoregression Estimates			
Date: 10/01/22 Time: 18:32			
Sample (adjusted): 2005 2020			
Included observations: 16 after adjustments			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
	OMO	RD	RS
OMO(-1)	0.563020	-2.21E-09	3.02E-09
	(0.30898)	(3.3E-09)	(3.4E-09)
	[1.82219]	[-0.67252]	[0.88090]
OMO(-2)	0.508276	-2.85E-10	-4.21E-09
	(0.32841)	(3.5E-09)	(3.6E-09)
	[1.54770]	[-0.08167]	[-1.15291]
RD(-1)	29086091	0.838314	0.456511
	(1.7E+07)	(0.18505)	(0.19322)
	[1.67303]	[4.53028]	[2.36265]
RD(-2)	-5738374.	-0.797425	-0.440339
	(1.7E+07)	(0.18033)	(0.18830)
	[-0.33869]	[-4.42191]	[-2.33850]
RS(-1)	-25113074	0.567511	0.650942
	(2.4E+07)	(0.25469)	(0.26594)
	[-1.04950]	[2.22823]	[2.44769]
RS(-2)	408688.6	0.006890	0.148207

	(2.2E+07)	(0.23798)	(0.24849)
	[0.01828]	[0.02895]	[0.59643]
C	3241875.	-0.022185	0.033662
	(3641003)	(0.03875)	(0.04047)
	[0.89038]	[-0.57245]	[0.83187]
R-squared	0.759110	0.895925	0.881330
Adj. R-squared	0.598516	0.826542	0.802216
Sum sq. resids	3.30E+13	0.003741	0.004079
S.E. equation	1915590.	0.020389	0.021290
F-statistic	4.726902	12.91274	11.14007
Log likelihood	-249.5487	44.18386	43.49235
Akaike AIC	32.06859	-4.647982	-4.561544
Schwarz SC	32.40659	-4.309975	-4.223536
Mean dependent	5745585.	0.075194	0.181250
S.D. dependent	3023212.	0.048956	0.047871
Determinant resid covariance (dof adj.)		548446.4	
Determinant resid covariance		97611.67	
Log likelihood		-160.0191	
Akaike information criterion		22.62738	
Schwarz criterion		23.64141	
Number of coefficients		21	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviwes.9

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

١.٤- الاستنتاجات:

١- هناك دور كبير للبنك المركزي العراقي في النهوض بالقطاع الاقتصادي عموماً والمصرفي خصوصاً.

٢- ادت المصارف ادائها بشكل ما يفرض به من قبل البنك المركزي العراقي.

٣- يعي البنك المركزي العراقي لابد من وجود برامج وانظمة متطورة تواكب الانظمة المصرفية العالمية في العراق.

٤- وجود إثر معنوي ذو دلالة احصائية بين البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي.

٢.٤- التوصيات:

١- ضرورة العمل وفق خطط موضوعة لإصلاح المصارف الحكومية ليس فقط المصارف الخاصة.

٢- على المصارف ان تمارس دورها في العمليات المصرفية لا ان تكون قاعدتها الاساس نافذه بيع العملة الاجنبية.

المصـــــــــــــادر

١. البهادلي، صادق طعمة خلف، (٢٠٢٢)، تقييم مسارات الإصلاح المصرفي في العراق تحليل الواقع وخيارات الإصلاح، رؤية مقترحة في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

٢. حسين، ابتسام علي، (٢٠١٩)، سبل إصلاح القطاع المصرفي في العراق، الكلية التقنية الإدارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية / الجامعة، العدد الثامن والخمسون، بغداد.

٣. رشيد، مصطفى كامل واخرون، (٢٠١٧)، الإصلاح المصرفي في الواقع والمعالجات لتنويع مصادر الناتج في العراق.

٤. زبون، أمل اسمر، (٢٠١٧)، الإصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والتحديات، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى.

٥. الزبيدي، حسن لطيف كاظم واخرون، (٢٠٢١)، البنك المركزي العراقي الأدوار.. المهمات.. وخيارات المستقبل، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى.

٦. الشبيبي، سنان، (٢٠٠٧)، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.

٧. عبد الكريم، علي فريد، (٢٠٢٠)، دور البنك المركزي العراقي في تفعيل القطاع المصرفي في ظل تقلبات الإيرادات الحكومية، أطروحة دكتورة في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

٨. زغير، أمير حسن، (٢٠٢٠)، التنظيم القانوني للبنك المركزي العراقي، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد.

٩. البغدادي، صلاح صاحب شاكر، (٢٠١٤)، دور الرقابة الإشراقية البنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع –العدد ٢٨–الفصل الثالث.

١٠. عطا، علي محمد جواد محمد، (٢٠١٩)، رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية الخاصة، مطبعة دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

١١. النصيري، سمير، (٢٠١٥)، الإصلاح المصرفي الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية في العراق.

١٢. النصيري، سمير، (٢٠١٨)، البنك المركزي العراقي في مواجهة تحديات الازمة الاقتصادية والمالية (٢٠١٥–٢٠١٧)، مطبعة مجموعة الربيعي، الطبعة الأولى، بغداد.

١٣. الهاشمي، ليلى عبد الكريم محمد واخرون، (٢٠١٧)، استراتيجية اصلاح المصرفي العراقي (المشكلات – المتطلبات – الحلول) دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية المختارة، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الثالث الموسوم /الإصلاح منطلق للتنمية وإعادة بناء العراق *مسارات المعاصرة * وللفترة ٢٠١٧/٣/٣٠، كلية الشط العرب، جامعة البصرة.

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمـــي الدولـــي

السنوي (الثانـــي)

القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر

وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق النهوض الاقتصادي

بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

المحور السابع

الدور التنموي للقطاع المصرفي

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
١	العنوان	دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المصارف السودانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١م	١-٢٢
	الباحث	● أ.م.د.محمد الناير محمد النور/جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	
٢	العنوان	تطبيقات الحوسبة السحابية في تطوير المصارف والخدمات المالية المستدامة	٢٣-٤٨
	الباحث	● أ.د.محمد الأمين بودخيل/جامعة بشار- الجزائر . ● أ.د.بوحفص حاكمي /جامعة وهران – الجزائر .	
٣	العنوان	دور الائتمان المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة- دراسة تحليلية لحالة الجزائر. ٢٠٠٠-٢٠٢٠.	٤٩-٩٠
	الباحث	● د.ثوامرية ريم /جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر ● د.فريحة ليندة / جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر ● أ.د.خروف منير/ جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ،الجزائر	
٤	العنوان	تقويم الاداء المصرفي المستدام في ظل بطاقة العلامات المتوازنة دراسة تطبيقية في المصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (٢٠١٨-٢٠٢١)	٩١-١٣٤
	الباحث	● أ.د.صلاح مهدي جواد/جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد ● م.م.أحمد ناصر عباس/جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد	
٥	العنوان	تحليل مسارات الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ودور السياسة المالية في تصحيحها ٢٠٠٣-٢٠٢٠	١٣٥-١٥٠
	الباحث	● أ.م.د.أحمد حمدي الحسيني/الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد	

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
٦	العنوان	تشخيص واقع الاصلاحات المصرفية وامكانية تحقيق الاستقرار النقدي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)	١٥١-١٨٦
	الباحث	● م.د.نغم حميد عبد الخضر/جامعة واسط/ كلية الادارة والاقتصاد ● د.رباب ناظم خزام/ وزارة النفط- واسط	
٧	العنوان	الدور المصرفي في تطوير السوق المالي وانعكاسها على برامج التنمية المستدامة	١٨٧-٢٠٤
	الباحث	● أ.م.د.صلاح الدين محمد أمين/الكلية التقنية الادارية –الجامعة التقنية الوسطى –بغداد ● شيروان أنور مصطفى/رابطة المصارف الخاصة العراقية	
٨	العنوان	دور المصارف التجارية في تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على استقرار المستوى العام للأسعار للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)	٢٠٥-٢٢٦
	الباحث	● د.ايمان عبد الرحيم كاظم /البنك المركزي العراقي ● د.ساكار عمر علي /مجلس النواب العراقي	
٩	العنوان	دور السياسة المصرفية في تنشيط القطاعات الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية المستدامة في العراق	٢٢٧-٢٦٨
	الباحث	● د.حسن عباس علوان/وزارة المالية –الدائرةالاقتصادية	
١٠	العنوان	شركات ضمان الودائع ودورها في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي في العراق والعالم	٢٦٩-٣٠٨
	الباحث	● وليد عيدي عبد النبي/المدير المفوض للشركة العراقية لضمان الودائع	

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
١١	العنوان	نموذج قائم على الخوارزمية الجينية لتحسين قرارات الإقراض المصرفي	٢٠٩-٣٤٢
	الباحث	• باسل عباس حسن /مصرف الرافدين	
١٢	العنوان	تمويل مشاريع البنية التحتية في العراق : الامكانات والتحديات	٣٤٣-٣٨٠
	الباحث	• مهدي عبد الحسين كريم/ البنك المركزي العراقي • مهدي حنون حسين/ البنك المركزي العراقي	

دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة حالة المصارف السودانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١م)

The Role of Banks in Achieving Sustainable Development (Case Study of Sudanese Banks for the period 2018-2021)

محمد الناير محمد النور

أستاذ المحاسبة المشارك – كلية الدراسات التجارية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل مشكلة البحث في عدم كفاية رأس المال بالمصارف خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي وتتضح المشكلة عند معادلة رأس المال المدفوع وحجم التمويل المصرفي بالعملات الأجنبية خاصة إذا تم تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مما يضعف دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة وتأتي فرضيات البحث في عدم قدرة المصارف على منح التمويل متوسط وطويل الأجل مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة، عدم كفاية رأس مال المصارف وتراجع قيمة العملة الوطنية في الدول النامية يؤثران سلباً على تمويل المشروعات الإنتاجية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١-٢٢

وبالتطبيق على المصارف السودانية توصل البحث إلى العديد من النتائج منها عدم كفاية رأس المال لايمكن المصارف من تمويل المشروعات التنموية وقد أوصى البحث بالعديد من التوصيات منها زيادة رأس مال المصارف بما يمكنها من مواكبة التغيرات الاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً والمساهمة في تحقيق الإستقرار الاقتصادي وخفض معدلات أرباح التمويل المصرفي وتشجيع تمويل المشروعات التنموية. .

الكلمات المفتاحية: (التنمية المستدامة، كفاية رأس المال، رأس المال المدفوع، التمويل المصرفي)

Abstract

The research aims to measure the banks role in achieving the sustainable development. Its problem is linked to the banks inadequate capital under a status of economic instability.

The research problem is stated clearly when compared to the paid- up capital & finance volume in general, within the local currency devaluations in particular. Hence the continuous devaluations in the local currency will weaken the banks role in achieving the sustainable development.

The research hypothesis are indicated by banks inability for providing the required long & medium finance, and that hinders development.

Also inadequate banks capital and the continuous local currency devaluations will affect negatively the finance of the productive projects.

By applying the study to the Sudanese banks we came out with many results, including that; the paid-up capital of banks is insufficient, for financing the developmental projects.

There were many recommendations came out from this research, including the increment of the banks capital to face the different economic local, regional,& international changes. This will participate in achieving economic stability & decrease the banks

cost of finance, and encourage finance for developmental projects.
Keywords: (sustainable development, capital adequacy, paid-up capital, bank finance).

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني للدولة حيث أنه يقوم بمهمة توفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية من خلال حشد وتعبئة المدخرات بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لتمويل المشروعات ويعد أحد المكونات الرئيسة للقطاع المالي وحلقة الوصل التي تعتمد عليها الدولة للتواصل مع العالم الخارجي فيما يخص التعاملات المالية والمصرفية وتتعاظم أدوار البنوك المركزية من خلال إصدار السياسات النقدية والتمويلية سنوياً والقيام بدور الرقابة على المصارف وضمان ودائع العملاء لذلك تقوية القطاع المصرفي يمكن من توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التنموية في المدى المتوسط والبعيد.

١ – المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة.

١-١/ منهجية البحث:

لا تستطيع الدول من خلال الموازنة العامة تمويل المشروعات التنموية (الأصول غير المالية) نسبة لوجود عجز في معظم الموازنات مع ضعف البنود المعتمدة للتنمية ومحدودية أدوات سد العجز لذلك تأتي الإستدانة من النظام المصرفي في الحدود المتعارف عليها عالميا وكذلك وضع السياسات اللازمة التي تمكن القطاع المصرفي من تمويل مشروعات البنية الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في عدم كفاية رأس المال في القطاع المصرفي السوداني خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي وتتضح المشكلة عند معادلة رأس المال المدفوع وحجم التمويل المصرفي بالعملات الأجنبية خاصة عندما يتم تخفيض

قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مما يضعف دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة.

١-٢/أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث العلمية في الإسهام في خدمة الباحثين في هذا المجال وإضافة إلى المكتبات كما تأتي الأهمية العملية في معرفة أهمية إعادة هيكلة القطاع المصرفي السوداني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية.

١-٣/أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح أثر عدم كفاية رأس المال بالمصارف وأثر ذلك على منح التمويل متوسط وطويل الآجل وإنعكاس ذلك على التنمية المستدامة وتحديد دور سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في تآكل رؤوس الأموال وتراجع قيمة الودائع عند معادلتها بالعملات الأجنبية.

١-٤/فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: عدم كفاية رأس مال المصارف وتراجع قيمة العملة الوطنية في السودان يؤثران سلباً على تمويل المشروعات الإنتاجية.

الفرضية الثانية: المصارف السودانية غير قادرة على منح التمويل متوسط وطويل الأجل مما يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة.

١-٥/منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الذي يعتمد على بيانات كافية حول القطاع المصرفي السوداني.

حدود البحث: الحدود المكانية السودان – القطاع المصرفي في السودان

الحدود الزمانية (٢٠١٨ – ٢٠٢١).

١-٦/ بعض الدراسات السابقة.

١- دراسة عماد فراح ٢٠١٤م:

دراسة بعنوان (دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة) تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تعمل بكل الإمكانات المتاحة وبكل الأساليب التمويلية المشروعة على زيادة حجم الإستثمار وأن التنمية المستدامة تؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الاجتماعية وأوصت الدراسة بتكاتف الجهود بين الدول الإسلامية والعربية من أجل تطوير وتحديث الجهاز المصرفي الإسلامي لمواجهة تحديات التنمية المستدامة.

٢- دراسة وسام إسكندر ٢٠١٥م:

دراسة بعنوان (تقويم دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة للمشروعات الزراعية) مشكلة الدراسة في التناقض الحاد في حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط مساهمة القطاع المصرفي في تنمية القطاع الزراعي لم تتعدى ١.٦٥% وذلك من إجمالي أرصدة الإقراض وهذه النسبة محدودة جداً مما يتطلب زيادة فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل وتنمية القطاع الزراعي.

٣- دراسة ناجي حليمة ٢٠١٦م:

دراسة بعنوان (دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية) تمثلت مشكلة الدراسة في تعقيدات تمويل التنمية وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية من أهم

مصادر التنمية الاقتصادية نظراً للأهمية التي تتمتع بها وأن عملية التنمية لا تتم إلا بواسطة البنوك التجارية وأوصت الدراسة بتشجيع الأفراد على الإقتراض من أجل إنشاء مشاريع مربحة اقتصادياً وتخفيف بعض الشروط التي تعتبر معيقة لبعض المشاريع الاقتصادية.

٤- دراسة شريهان وأخرون ٢٠٢١م

دراسة بعنوان (أثر الوعي المصرفي لدى البنوك الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة) تناولت الدراسة مشكلة الوعي المصرفي وأثر ذلك على تحقيق التنمية وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للوعي المصرفي على التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية وكذلك وجود تأثير معنوي على الناحية الاجتماعية والبيئية.

تناولت الدراسات السابقة دور البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة واسهام البنوك التجارية في تمويل المشروعات الزراعية ثم قضية الوعي المصرفي وأهميته في التنمية المستدامة أما هذا البحث فقد ركز على دور المصارف في التنمية المستدامة في ظل ظروف مختلفة مثل تراجع قيمة العملة الوطنية وضعف رؤوس الأموال المدفوعة في القطاع المصرفي السوداني وأثر ذلك على التمويل التنموي الذي يتطلب فترة أطول في السداد.

٢- المبحث الثاني/ الإطار النظري للبحث.

٢-١ مفهوم العمل المصرفي:

المصرف هو الشركة المرخص لها بالقيام بالعمل المصرفي من قبل السلطة المنوط بها منح الترخيص في أي دولة أو الحصول على الترخيص من دولة أخرى إذا كان المصرف يقوم بعمل خارج إطار الدولة عليه الحصول على الترخيص من الدولة التي

يمارس فيها النشاط المصرف وتعتبر السلطة المانحة للتراخيص هي البنوك المركزية(عبدالقادر ورسمة سبتمبر ٢٠١٩م).

يعتبر المصرف مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية منها الإقراض والتوفير والمدفوعات كما يوفر لأي منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة كما يعرف المصرف بأنه منشأة تقبل النقود كودائع وتلبي طلبات العملاء وتمنح القروض أو تستثمر الودائع الزائدة (ويكيبيديا مصرف).

وفي تعريف آخر أن العمل المصرفي يتضمن قبول الأموال كودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، ويقوم بعملية فتح الحسابات الجارية ومنح التمويل وفقاً لضمانات قوية مثل الرهن العقاري أو رهن الأصول الأخرى وإصدار خطابات الضمان وبيع وشراء العملات الأجنبية مع وجود خزن للحفظ الآمن مقابل رسوم خدمات محددة.

٢-٢/ مؤشرات السلامة المالية للمصارف:

مؤشرات السلامة المالية وفقاً لمتطلبات بازل ١ تشمل جودة وكفاءة أصول المصارف ومدى كفاية رأس المال والملاءة المالية للمصارف، مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية وتستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز إستقرار وكفاءة النظام المالي وتكمن أهمية هذه المؤشرات في كونها تأخذ في الإعتبار أهم المخاطر المالية كمخاطر سعر الصرف ومخاطر التمويل (تقرير بنك السودان المركزي رقم ٦١ للعام ٢٠٢١م).

٢-٣/ كفاية رأس المال:

تعتبر مؤشرات كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية لدى المصارف ومؤشرات كفاية رأس المال تتضمن تتضمن نسبة كفاية رأس المال، نسبة إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل، ونسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة (تقرير بنك السودان المركزي رقم ٦١ للعام ٢٠٢١م).

وفي تعريف آخر أن كفاية رأس المال تعني مدى قدرة المصرف على الإحتفاظ برأس مال مؤهل قادر على مواجهة المخاطر المصرفية الناتجة عن أصوله مثل مخاطر التمويل والسوق والتشغيل (تقرير بنك السودان المركزي رقم ٦٠ للعام ٢٠٢٠م).

أما متطلبات بازل ٤ ستحدث تغيرات في متطلبات رأس مال البنوك العالمية التي إتفق عليها في عام ٢٠١٧م ومن المقرر تنفيذها في يناير ٢٠٢٣م وبالتالي سيتم تعديل المعايير المصرفية الدولية المعروفة بإتفاقيات بازل١ وتعتبر هذه التغيرات إستكمال لإصلاحات بازل٣ المتفق عليها وتعتبر لجنة بازل أن بازل٤ هي إصلاحات نهائية وهي تتطلب زيادة كبيرة في رأس المال (ويكيبيديا).

٢-٤/ الشمول المالي:

عرفت تقارير البنك الدولي الشمول المالي بأنه يمثل عاملاً رئيساً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاءمن خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم.

قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي وبمشاركة البنك الدولي يوم ١٤ سبتمبر ٢٠١٧م خلال منتدى التحالف العالمي للشمول المالي الذي انعقد بشرم الشيخ في مصر وعملت المبادرة على توسيع إنتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم إحتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:

١- الإستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.

٢- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٣- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.

٤- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي.

٥- التمويل الزراعي الريفي.
٦- التمويل المسؤول.
٧- البنية التحتية للأسواق المالية.

٢-٥/ أنواع المصارف من حيث طبيعة النشاط:

تتنوع المصارف من حيث طبيعة الأعمال حيث توجد مصارف عقارية، زراعية، صناعية، تجارية وهناك بنوك تخصصت في التمويل الأصغرومعظم البنوك المتخصصة خاصة في دول العالم النامي تكون مصارف مملوكة للدولة بالكامل.
مما سبق يتضح أن المصارف كمؤسسة مالية تقدم كل الخدمات المالية لعملائها نظير الحصول على مقابل تقديم هذه الخدمات وتقوم المصارف بالتوظيف الأمثل للودائع بعد حجز الإحتياطيات اللازمة حسب توجيهات البنك المركزي على أن يكون هناك توازن بين السيولة والربحية لكي يصبح المصرف قادر على تلبية إحتياجات عملائه والتوسع في المعاملات المصرفية والإجراءات البنكية الخاصة بالإستيراد والتصدير ويتم ذلك من خلال شبكة مراسلين بالخارج وبذلك يعد القطاع المصرفي أكبر القطاعات دعما للإقتصاد لذلك توجد ضرورة لتحقيق الشمول المالي وتطبيق متطلبات بازل٤ إعتباراً من يناير ٢٠٢٣م لرفع رأس مال المصارف بالقدر الذي يؤمن السلامة المالية المصرفية وتطبيق الشمول المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢-٦/ مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي رسمت به الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم(undp.org).
وفي تعريف آخر أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن إستغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة علماً أن العالم يواجه خطورة

التدهور البيئي لذلك يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

٢-٧/ أهداف الألفية التنموية:

حاولت دول العالم تنفيذ أهداف الألفية الثمانية والتي اعتمدت في سبتمبر عام ٢٠٠٠م من قبل ١٨٩ دولة بالأمم المتحدة وتشمل الأهداف القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل، تعزيز المساواة بين الجنسين، خفض نسبة وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة مرض نقص المناعة، ضمان الإستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ولم تتحقق هذه الأهداف ولم يتم مسائلة الدول عن ضعف مستوى تحقيق أهداف الألفية (undp.org).

٢-٨/ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧:

تم إعتماد أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ من قبل قادة دول العالم في سبتمبر ٢٠١٥م كخطة للتنمية تنتهي في ٢٠٣٠م وبدء العمل بها منذ يناير ٢٠١٦م وركزت أهداف التنمية المستدامة على الآتي: (undp.org).

١-القضاء على الفقر.
٢-القضاء التام على الجوع.
٣-الصحة الجيدة والرفاه.
٤-التعليم الجيد.
٥-المساواة بين الجنسين.
٦-المياه النظيفة والنظافة الصحية.
٧-طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
٨-العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

٩–الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية.

١٠–الحد من أوجه عدم المساواة.

١١–مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

١٢–الإستهلاك والإنتاج المسؤولان.

١٣–العمل المناخي.

١٤–الحياة تحت الماء.

١٥–الحياة في البر.

١٦–السلام والعدل والمؤسسات القوية.

١٧–عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وأصبحت هذه الأهداف ملزمة لكل دول العالم الموقعة عليها ومن أهم الأهداف عقد الشراكات لتحقيق الأهداف وتشمل الشراكات القطاعين العام والخاص والمصارف والشركات لذلك يصبح دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة ركناً أساسياً.

ويمكن تلخيص الأهداف إجمالاً في التأثير الإيجابي والمباشر في حياة الناس والاهتمام بالمياه والخدمات الضرورية الأخرى من صحة وتعليم وتوفير الغذاء والمأوى والقضاء على الفقر والجوع.

٢–٩/المصارف والتنمية المستدامة:

في ١٩ ديسمبر ٢٠١٩م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ٧٤/٢٤٥ الذي حدد يوم ٤ ديسمبر بوصفه اليوم الدولي للمصارف إقراراً بما لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى من إمكانيات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية الفنية، وإدراكاً كذلك أن النظم المصرفية في الدول الأعضاء تؤدي دوراً حيوياً على الصعيد الوطني في المساهمة في تحسين مستوى المعيشة (un.org).

في ظل ضعف التمويل الممنوح من المصارف التجارية لابد من التفكير بصورة جادة في إنشاء بنوك للتنمية في كل دول العالم وذلك للوفاء بأهداف التنمية المستدامة ومن الممكن أن تلعب هذه البنوك دوراً أساسياً في إستقطاب تمويل القطاع الخاص وأن تشكل ركيزة أساسية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

٣- المبحث الثالث/ الإطار العلمي التطبيقي

٣-١/ نبذة عن القطاع المصرفي في السودان:

ظل بنك السودان منذ إنشائه عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٤ (وهو العام الذي طبقت فيه القوانين الإسلامية) يستخدم أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة التي تمكنه من الرقابة على الائتمان، حيث كان يتحكم في الكتلة النقدية عن طريق معدلات أسعار الفائدة وتغيير نسب الاحتياطي النقدي، والتوجيه المباشر عن طريق وضع حدود قصوى للتمويل (سقوف ائتمانية) وغيرها من الوسائل الرقابية. كما أن البنك يقوم بدوره الرقابي والإداري على الجهاز المصرفي وفقاً لقانونه والذي أجريت عليه عدة تعديلات لتواكب السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

يقوم بنك السودان بعد أسلمة الجهاز المصرفي بدوره في تعميق إسلام الجهاز المصرفي، حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك في عام ١٩٩٢ وذلك لضمان تنقية العمليات المصرفية من شبهة الربا. كما أن البنك استمر في أداء دوره كبنك للحكومة المركزية وحكومات الولايات والهيئات والأجهزة الحكومية وشبه الحكومية وذلك بالمساهمة في رؤوس أموالها وحفظ إدارة حساباتها المحلية والأجنبية هذا فضلاً على انه يؤدى دوره كمقرض للحكومة ومقرض أخير للبنوك.

وبما أن الجهاز المصرفي قد تمت أسلمته فإن بنك السودان قد تخلص من أذونات الخزانة والسندات الحكومية التي كانت تطبق عليها أسعار الفائدة ومن ثم تم إصدار

سندات مالية تتوافق مع النظام الإسلامي. ظل بنك السودان يؤدى دوره في تعميق إسلام الجهاز المصرفي وفى وضع سياسة نقدية تواكب الموجهات العامة للدولة وبرامج الإستراتيجية القومية الشاملة. فمنذ بداية البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣) اتخذ بنك السودان سياسات تمويلية بغرض تحريك جمود الاقتصاد السوداني والتي وضعت على ضوء الموجهات التالية (cbos.gov.sd):

١- الاهتمام بجانب العرض والاستقرار النقدي من حيث حسن كفاءة واستغلال الموارد المصرفية وذلك بتركيز التمويل في تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مع الاستمرار في سياسات ترشيد الطلب الكلى.

٢- الاستمرار في برنامج الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة تمشياً مع المشروع التعبوي القومي للتكافل والإنتاج.

٣- الاستمرار في تمويل المؤسسات العامة عن طريق البنوك وعدم اللجوء لبنك السودان بغرض التمويل المباشر.

٤- السماح للبنوك التجارية بالتمويل بالنقد الأجنبي وفقاً للضوابط التي يصدرها بنك السودان.

وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥ تم وضع سياسات بنك السودان المركزي في إطار السياسات الاقتصادية الكلية وبالتنسيق والتشاور مع وزارة المالية والجهات المعنية ومراعيةً للمبادئ الأساسية لاتفاقية السلام الشامل التي وردت في البند (١٤) من بروتوكول قسمة الثروة فيما يخص السياسة النقدية والمصرفية والعملة والإقراض. والتي نصت على تطبيق النظام المصرفي المزدوج (إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب) وإنشاء بنك جنوب السودان كفرع للبنك المركزي ليدير النافذة التقليدية في الجنوب وإصدار سياسة نقدية واحدة من بنك السودان المركزي تكون ملزمة لكل المؤسسات المصرفية والمالية واستقلالية البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية .(cbos.gov.sd)

وعليه فقد تم إنشاء بنك جنوب السودان كفرع من البنك المركزي ليقدم بالإضافة إلى مهامه الأخرى الخدمات المصرفية التقليدية بجنوب السودان بما في ذلك إصدار التراخيص للمؤسسات المالية وفق الأسس والضوابط التي يصدرها مجلس إدارة بنك السودان المركزي ويتولى إدارة بنك جنوب السودان احد نائبي المحافظ ويكون مسؤولا أمام المحافظ عن إدارة النظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان كنافذة من نوافذ البنك وفقا لقوانينه وسياساته وضوابطه.

وفي ٩ يوليو ٢٠١١ وبعد انفصال جنوب السودان أصبح بنك جنوب السودان هو البنك المركزي لدولة جنوب السودان يتبع له كل فروع بنك السودان المركزي في الولايات الجنوبية سابقا وتم تجميد كل ما يختص بالبند (١٤) من بروتوكول قسمة الثروة المتعلقة بالسياسة النقدية والمصرفية والعملة والإقراض كما تم تعليق العمل بالفصل الخاص بسياسات النظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان الواردة بمنشور سياسات بنك السودان المركزي و تجميد العمل بكل المنشورات المصرفية الصادرة بموجبها وتم تعديل قانون بنك السودان المركزي في سنة ٢٠١٢م (cbos.gov.sd).

يتم تصنيف المصارف في السودان بشكل عام من حيث الوظائف إلى مصارف تجارية ومصارف

متخصصة وتعرف المصارف التجارية بأنها مؤسسات مالية تُصنَّف ضمن القطاع المالي تقوم بتوفير الخدمات المصرفية والمالية الأساسية من قبول الودائع ومنح التمويل وغيرها من الخدمات المالية الأخرى لجمهور المتعاملين معها. أما المصارف المتخصصة فهي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم تنمية قطاع اقتصادي معين الزراعة، والصناعة، والعقارات، والتجارة الخارجية

أما من حيث رأس المال فيتم تصنيف المصارف إلى مصارف حكومية وهي التي يساهم فيها البنك المركزي أو وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أو الاثنان معاً بنسبة تفوق ٥٠% أما المصارف المشتركة فهي المصارف التي يكون رأس مالها مشترك

بين عدة جهات سواء كانت محلية (عام– خاص) أو أجنبية بينما المصارف الأجنبية فهي فروع لمصارف أجنبية خارجية ويبلغ عدد المصارف العاملة في السودان ٣٨ مصرف منها ٥ بنوك متخصصة إثنين منها مشتركة وثلاثة بنوك حكومية أما المصارف التجارية عددها ٣٣ مصرف منها ٢٣ مشتركة و ٩ مصارف أجنبية ومصرف واحد حكومي وعدد فروع المصارف المنتشرة في السودان ٨٦٥ فرع منها ٣٨٤ فرع في ولاية الخرطوم بنسبة ٤٤.٤% من إجمالي فروع المصارف مما يشير إلى تمركز فروع المصارف بالعاصمة علماً بأن التمويل التنموي يجب أن يتركز في الريف أي في الولايات الأخرى الجدول التالي يوضح عدد المصارف العاملة في السودان وتصنيفها للفترة (٢٠١٨– ٢٠٢١م).

جدول (١)

عدد المصارف العاملة في السودان وتصنيفها خلال الفترة (٢٠١٨– ٢٠٢١م)

البيان	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م
١– المصارف المتخصصة	**٥**	**٥**	**٥**	**٥**
مشتركة	١	١	٢	٢
حكومية	٤	٤	٣	٣
٢– المصارف التجارية	**٣٢**	**٣٢**	**٣٣**	**٣٣**
مشتركة	٢٤	٢٤	٢٣	٢٣
حكومية	١	١	١	١
أجنبية	٧	٧	٩	٩
الإجمالي (١+٢)	**٣٧**	**٣٧**	**٣٨**	**٣٨**

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على تقارير بنك السودان المركزي السنوية.

من خلال الجدول (١) يتضح أن عدد المصارف العاملة في السودان كانت ٣٧ مصرف خلال عامي ٢٠١٨– ٢٠١٩م وإرتفعت إلى ٣٨ مصرف عام ٢٠٢٠م بمنح بنك زراعات كاتليم التركي ترخيص العمل في السودان ومن خلال التصنيف نجد أن البنوك المتخصصة والتي تسهم بشكل مباشر في التنمية الزراعية والصناعية والعقارية عددها ٥ مصارف خلال الفترة منها مصرفين ملكية مشتركة وعدد ٣ مصارف

حكومية أما المصارف التجارية فقد بلغ عددها ٣٣ مصرف منها ٢٣ ملكية مشتركة ومصرف واحد حكومي وعدد ٩ مصارف أجنبية.

جدول (٢)

رأس مال القطاع المصرفي السوداني المدفوع ومعادلته بالدولار للفترة (٢٠١٨– ٢٠٢١م)

البيان	رأس المال والإحتياطيات (مليار جنيه)	المعادل بالدولار(مليون دولار)
٢٠١٨م (سعر الدولار ٤٧.٥ جنيه)	٢١	٤٤٢.١
٢٠١٩م (سعر الدولار ٤٥.١ جنيه)	٢٧	٥٩٨.٧
٢٠٢٠م (سعر الدولار ٥٥.١ جنيه)	٣٣.٤	٦٠٦.١
٢٠٢١م (سعر الدولار ٤٣٨ جنيه)	٨٣.٣	١٩٠.٢

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على تقارير بنك السودان المركزي السنوية.

الجدول (٢) يوضح أن رأس مال المصارف السودانية الذي إرتفع من ٢١ مليار جنيه عام ٢٠١٨م إلى ٨٣.٣ مليار جنيه عام ٢٠٢١م بنسبة زيادة ٢٩٧% خلال ٤ سنوات إلا أن المعادل بالنقد الأجنبي إنخفض من ٦٠٦.١ مليون دولار عام ٢٠٢٠م إلى ١٩٠.٢ مليون دولار عام ٢٠٢١م نتيجة قرار تخفيض قيمة العملة السودانية في فبراير ٢٠٢١م من ٥٥.١ جنيه مقابل الدولار إلى ٣٧٥ جنيه ثم بلغ ٤٣٨ جنيه بنهاية العام.

جدول (٣)

كفاية رأس مال المصارف السودانية للفترة (٢٠١٨– ٢٠٢١م)

البيان	٢٠١٨م	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م
كفاية رأس المال	٩.٩	١٤.١	١١.٥	٧.١
المعيار العالمي لكفاية رأس المال ١٢%				

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على تقارير بنك السودان المركزي السنوية.

من خلال الجدول (٣) نجد أن كفاية رأس مال القطاع المصرفي تجاوزت المعيار العالمي عام ٢٠١٩م وحققت ١٤.١% ولكن تخفيض قيمة العملة الوطنية أدى إلى تراجع مؤشر كفاية رأس المال عام ٢٠٢١م إلى ٧.١% وهي أقل من المعيار العالمي للسلامة المصرفية وما تم تناوله في الجدولين (٢-٣) يؤكدان صحة الفرضية الأولى (عدم كفاية رأس مال المصارف وتراجع قيمة العملة الوطنية يؤثران سلباً على تمويل المشروعات الإنتاجية).

جدول (٤)

إجمالي الودائع في القطاع المصرفي السوداني وما يعادلها بالنقد الأجنبي للفترة (٢٠١٨- ٢٠٢١م)

البيان	إجمالي الودائع (مليار جنيه)	المعادل بالدولار (مليون دولار)
٢٠١٨م (سعر الصرف ٤٧.٥ جنيه مقابل الدولار)	٢٠٠.٦	٤,٢٢٣
٢٠١٩م (سعر الصرف ٤٥.١ جنيه مقابل الدولار)	٣٦١.٨	٨,٠٢٢
٢٠٢٠م (سعر الصرف ٥٥.١ جنيه مقابل الدولار)	٦٧٣	١٢,٢١٤
٢٠٢١م (سعر الصرف ٤٣٨ جنيه مقابل الدولار)	٢,٠٨٤	٤,٧٥٨

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على تقارير بنك السودان المركزي السنوية.

من خلال الجدول (٤) يتضح أن الودائع إجمالي الودائع المصرفية إرتفع من ٢٠٠.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨م إلى ٢.٠٨٤ تريليون جنيه بنسبة زيادة بلغت ٩٣٩% خلال ٤ سنوات إلا أن المعادل بالنقد الأجنبي الذي بلغ ١٢.٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠م تراجع إلى ٤.٧٥ مليار دولار فقط وهذا يعود إلى قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية في فبراير ٢٠٢١م مما أثر سلباً على قيمة الودائع بالنقد الأجنبي وأضعف قدرة

المصارف على التمويل وجعل المصارف تكتفي بالتمويل قصير المدى نسبة لعدم تحقق الاستقرار الاقتصادي.

جدول (٥)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات (٢٠١٨م – ٢٠٢١م)

(مليار جنيه)

البيان	الزراعة	الصناعة	الصادرات	النقل والتخزين	التجارة المحلية	الطاقة والتعدين	التشييد والعقارات	الإستيراد	أخرى	الإجمالي
٢٠١٨م	٣٦.٦	٣٨	١١	٧.٧	٦.٧	٣.٩	١٣.٨	١.٨	٢٥.١	١٤٤.٦
٢٠١٩م	٧٩.٦	٤٩.٧	١٩.٣	١٧.٨	١٨.٨	٩.٧	٢٦.١	٧.٧	٣١.٦	٢٦٠.١
٢٠٢٠م	٨٧.٣	٧٤.٦	٣٩.٣	٣٨.٥	٣٥.١	١٠.٥	٩.٨	٩.٩	٤٣.٥	٣٤٨.٥
٢٠٢١م	٣٠٣.٤	٢٢٣.٨	١٠٤	١١٣.٢	٤٩.٤	٤٥.٥	٦٩	٤٠	١٣٤.٤	١,٠٨٢.٧

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على تقارير بنك السودان المركزي.

من خلال الجدول (٥) يتضح أن تدفق التمويل المصرفي خلال العام ٢٠٢١م بلغ ١.٠٨ تريليون جنيه ما يعادل ٢.٤٧ مليار دولار بواقع ٤٣٨ جنيه مقابل الدولار ويعتبر هذا التمويل لا يتناسب مع إمكانات وقدرات السودان وموارده الطبيعية في ظاهر وباطن الأرض فضلاً عن أن عدم الاستقرار الاقتصادي جعل البنوك تمول في المدى القصير فقط ولا يوجد تمويل في القطاع المصرفي السوداني في المديين المتوسط والبعيد وهذا بالطبع يؤثر سلباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما أن المصارف السودانية تواجه مشكلة ارتفاع هامش الأرباح الذي بلغ ٢٧% وهذا ناتج عن ارتفاع معدل التضخم إلى ثلاث أرقام ومعظم البنوك تمول بصيغة المرابحة التي تشكل نسبة كبيرة في ظل ضعف التمويل بالصيغ الأخرى ولم تحظى مشروعات البنى التحتية بالإهتمام اللازم من القطاع المصرفي بإعتبار أن هذا القطاع يتطلب تمويل في المدى البعيد.

جدول (٦)

العملة المتداولة لدى المصارف السودانية والجمهور للفترة (٢٠١٨– ٢٠٢١م) (مليار جنيه)

البيان	العملة المتداولة في الاقتصاد	العملة المتداولة لدى الجهاز المصرفي	العملة المتداولة لدى الجمهور	نسبة العملة المتداولة لدى الجهاز المصرفي لإجمالي العملة المتداولة	نسبة العملة المتداولة لدى الجمهور لإجمالي العملة المتداولة
٢٠١٨م	١١٣.٩	١.١	١١٢.٨	%١	%٩٩
٢٠١٩م	٢٩٥.٣	١٣.٩	٢٨١.٤	%٤.٧	%٩٥.٣
٢٠٢٠م	٥٨٨.٨	٢٨.٥	٥٦٠.٣	%٤.٨	%٩٥.٢
٢٠٢١م	٩٨٨.٩	٨٢.٩	٩٠٦	%٨.٤	%٩١.٦

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على تقارير بنك السودان المركزي.

من خلال الجدول (٦) يتضح أن العملة المتداولة في عام ٢٠١٨م والتي بلغت ١١٣.٩ مليار جنيه منها ١١٢.٨ لدى الجمهور بنسبة ٩٩% مقابل ١.١ مليار جنيه فقط لدى المصارف بنسبة ١% وبمقارنة ذلك بالعام ٢٠٢١م حيث بلغ حجم العملة المتداولة ٩٨٨.٩ مليار جنيه منها ٩٠٦ مليار جنيه لدى الجمهور بنسبة ٩١.٦% مقابل ٨٢.٩ مليار جنيه لدى المصارف بنسبة ٨.٤% وبرغم التحسن في زيادة نسبة العملة لدى المصارف وذلك بسبب التحسن في أنظمة الدفع الإلكتروني إلا أن هذه النسبة تقلل من قدرة المصارف السودانية على توفير السيولة النقدية وبالتالي يؤثر سلباً على أداء الجهاز المصرفي مما يتطلب تحقيق الشمول المالي.

ما تضمنته الجداول (٤–٥–٦) يؤكد صحة الفرضية الثانية (أن المصارف السودانية غير قادرة على منح التمويل متوسط وطويل الأجل مما يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة).

٤- المبحث الرابع/ الإستنتاجات والتوصيات.

٤-١/ الإستنتاجات:

من خلال عرض الإطار النظري للبحث والجداول في الإطار التطبيقي خرج البحث بالإستنتاجات التالية:

١- عدم كفاية رأس مال المصارف وتراجع قيمة العملة الوطنية في السودان يؤثران سلباً على تمويل المشروعات الإنتاجية.

٢- المصارف السودانية غير قادرة على منح التمويل متوسط وطويل الأجل مما يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة.

٣- ضعف رأس المال المدفوع بالمصارف لا يمكن من منح التمويل متوسط وطويل الآجل ويعيق تحقيق التنمية المستدامة.

٤- تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تآكل رؤوس الأموال وتراجع قيمة الودائع عند معادلتها بالعملات الأجنبية.

٥- أن خفض قيمة الجنيه السوداني في فبراير ٢٠٢١م من ٥٥ جنيه مقابل الدولار الأمريكي إلى ٣٧٥ جنيه ثم تواصل الإنخفاض إلى أن بلغ ٥٧٠ جنيه مقابل الدولار أثر سلباً على كل المؤشرات الاقتصادية وفي القطاع المصرفي تحديداً أثر على المعادل بالنقد الأجنبي لحجم رأس المال والودائع والتمويل المصرفي الممنوح.

٤-٢/ التوصيات:

من خلال الإستنتاجات يوصي البحث بالآتي:

١- رفع رؤوس أموال المصارف بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية وتطبيقاً لمتطلبات بازل٤.

٢- العمل على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية وخفض معدل التضخم لتمكين المصارف من تمويل المشروعات التنموية.

٣- توجيه التمويل بصورة كافية للمشروعات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

٤- العمل على تحقيق الشمول المالي.

٥- تفعيل دور الحكومة الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكتروني لتحويل قدر كبير من العملة المتداولة لدى الجمهور إلى المصارف.

المصادر والمراجع:

- شريهان مصطفى التوني ، طاهر مرسي عطية، نادية حسين ماهر، أثر الوعي المصرفي لدى البنوك الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث المالية والتجارية المجلد (٢٢) العدد الرابع أكتوبر ٢٠٢١م، جامعة بورسعيد.

- عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٤م.

- ناجي حليمة، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٦م

- وسام عادل إسكندر، تقويم دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة للمشروعات الزراعية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ٢٠١٥م.

- تقارير بنك السودان المركزي السنوية للأعوام (٢٠١٨- ٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١م).

- Albiladpress.com عبدالقادر ورسمه سبتمبر ٢٠١٩م.

- Alukah.net

- Mewa.gov.sa
- Ar.m.wikipedia.org
- Blogs.warldbank.org
- **Amf.org.ae**
- Undp.org
- un.org
- Cbos.gov.sd

تطبيقات الحوسبة السحابية في تطوير المصارف والخدمات المالية المستدامة

Cloud Computing Applications in the Development of Sustainable Banking and Financial Services

أ.د.**محمد الأمين بودخيل**، جامعة بشار – الجزائر

أ.د. **بوحفص حاكمي**، جامعة وهران ٢– الجزائر

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

غالبًا ما يلعب ابتكار تكنولوجيا المعلومات دورًا داعمًا يخلق أو يعزز القيمة المستدامة للمنظمات كنموذج حوسبة جديد، الحوسبة السحابية قادرة على إحداث تأثيرات إيجابية على خلق القيمة للمؤسسات في العديد من المواقف، وتهدف الورقة البحثية لتسليط الضوء على اهم المزايا التي تمنحها الحوسبة السحابية للمؤسسات المصرفية لتقديم خدمات مالية تتلائم ومتطلبات العملاء من سرعة وتكلفة منخفضة. وقد خلصت نتائج الدراسة بان الحوسبة السحابية مطلب لابد منه لتطوير أعمال المصارف والخدمات المقدمة دون اهمال عنصر الأمن وسلامة العمليات.

الكلمات المفتاحية: سحابة؛ خدمات مالية؛ تكنولوجيات حديثة؛

تصنيف *JEL : O3، G2*

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٣-٤٨

Abstract:
Information technology innovation often plays a supportive role that creates or enhances the sustainable value of organizations as a new model of computing. Cloud computing has the potential to have positive impacts on value creation for businesses in many situations. Finance to meet customer requirements for speed and low cost. The results of this study concluded that cloud computing is a necessary requirement for the development of banking business and the services provided without neglecting the element of security and safety of operations.
.**keyword**: cloud; Financial services; Modern technologies;
JEL classification code : *O3, G2*

١. مقدمة:

أصبحت اليوم المنافسة بين المؤسسات المصرفية شرسة وتلك التي تقدم الخدمات المالية للعملاء، تركز بشكل دقيق على مزايا المنتجات والخدمات التي توفرها للعملاء، ما جعل من اعتماد التكنولوجيا الحديثة مطلبا هاما لضمان ذلك ولعل الحوسبة السحابية اليوم التوجه الاعتيادي الجديد لهذه المؤسسات، فمن المتوقع خلال السنوات القادمة زيادة طلب مؤسسات الخدمات المالية والبنكية على الحصول على خدمات سحابية، لما شهده القطاع من تحولات تجاه اعتماد هذه التقنية، حيث ستزيد هذه المؤسسات من الاعتماد على السحابة المتسارع في السنوات القليلة المقبلة. هذا التطور هو نتيجة لمجموعة من العوامل الإيجابية حيث أدت تقنيات الحوسبة السحابية إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات بغض النظر عن حجمها، ناهيك عن النمو المطلق في المتطلبات المصرفية (الحوسبة والتخزين والشبكات وأحمال عمل التطبيقات) التي تتطلب حتمًا السحابة. من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي:
ما مساهمة الحوسبة السحابية في تطوير أعمال البنوك والخدمات المالية المستدامة ؟
للإجابة على الإشكالية التالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تقدم الحوسبة السحابية حلولا للمؤسسات المالية والمصرفية؟

- هل يكمن تنفيذ برامج معتمدة على الحوسبة السحابية في اعمال المصارف؟
- ما مدى صمود المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة على السحابة في ظل جائحة كورونا؟

من اجل معرفة ذلك اعتمدنا على الفرضيات التالية ونحاول اختبار مدى صحتها:

- تحاول العديد من البنوك نقل اعمالها الى السحابة مقارنة بالعديد من التطورات التكنولوجية الحديثة لتعزيز تنافسيتها واستدامتها.
- تعتبر الازمات محفز لزيادة على السحابة لما توفره من حلول.

١. الإطار المفاهيمي للحوسبة السحابية:

ما أكثر التعبيرات العربية المترجمة التي يمكن أن تتسع لهذا المصطلح، فهي السحابة الحوسبية أو الغمامة الحوسبية، أو السحابة الإلكترونية، أو الحوسبة السحابية. والمصطلح الأخير هو الأكثر شيوعا في أدبيات تكنولوجيا المعلومات. وقد تردد في الفترة السابقة مصطلح الحوسبة السحابية كثيرا في العديد من اللقاءات والمؤتمرات وحتى في الاتفاقيات التي تعقد حول العالم بما يخص قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، والعديد من رواد هذا القطاع يتساءلون ما الذي يميز هذه الظاهرة الجديدة في الإنترنت والتي تسمى بالحوسبة السحابية؟ (كلو، ٢٠١٥، صفحة ٠٢).

٢.١. نشأة الحوسبة السحابية:

بدأ استخدام مصطلح الحوسبة السحابية الأول في أواخر الستينيات، ولقد استلهم مصطلح الحوسبة السحابية من رمز السحابة الذي كان يتم استخدامه في كثير من الأحيان لتمثيل الإنترنت في خرائط ورسوم بيانية، وكما هو الحال مع كثير من التقنيات الجديدة الأخرى فإن ذلك يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين وكان الدافع وراء كثير من الموردين لتصعيد مجموعة المنتجات الخاصة بهم (معوض، ٢٠١٣، صفحة ٢١٢).

الشكل ١: التطور التاريخي للتكنولوجيات

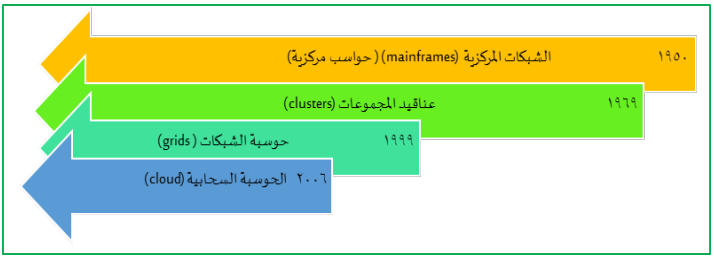

المصدر: من اعداد الباحثين.

هناك ثلاث مراحل من تطوير تقنيات السحابة، اقترحتها شركة "Gartner"(الجدول ١) المرحلة الأولى هي الحوسبة السحابية التي طورتها الشركات التي جذبت فيها التكنولوجيا السحابية القدرة على الدخول بسرعة إلى السوق وتحسين كفاءة التطوير بشكل جذري. في هذه المرحلة، كانت الحوسبة السحابية هي الأكثر فاعلية في مشاريع تكنولوجيا المعلومات، ما وفر عائدًا للاستثمار لمدة ١٨–٢٤ شهرًا.

الميزة الرئيسية للمرحلة الثانية هي توحيد السوق، حيث تجاوز عدد مقترحات السحابة احتياجات السوق. حيث وصل الكفاح من أجل المستخدمين بين البائعين السحابيين المختلفين إلى ذروته، أدى إلى سلسلة من عمليات الدمج والاستحواذ. في الوقت نفسه، قدمت السحابة زيادة في العرض وبدأ المستخدمون المحافظون في التفكير في إمكانية استخدام الحوسبة السحابية على محمل الجد. ارتفعت مدة المشاريع السحابية، وأطلقت الشركات مشاريع توفر عائدًا للاستثمارات للفترة من ٣ إلى ٥ سنوات.

وفقًا للتشخيص، فإن التوزيع الشامل للحوسبة السحابية سيأتي في المرحلة الثالثة (Bataev, 2019).

الجدول ١: مراحل تطوير الحوسبة السحابية

المرحلة	المدة سنوات	تعليقات
المشاريع الأولى	٢٠٠٧-٢٠١١	يتم تنفيذ الحوسبة السحابية من قبل الشركات التي ترغب في المخاطرة.
توحيد السوق	٢٠١٠-٢٠١٣	بدأ الناس في الانتباه إلى الحوسبة السحابية؛ المنافسة المتزايدة وتراجع إجمالي عدد الموردين.
التوزيع الشامل	٢٠١٢-٢٠١٥	الحوسبة السحابية أصبحت الاتجاه السائد. عدد محدود من الموردين يهيمن على السوق.

Source : (Bataev, 2019).

تعريفات الحوسبة السحابة:

لقد جاء تعدد وتنوع التعريفات الخاصة بمفهوم الحوسبة السحابية بسبب تعدد وتنوع تطبيقاتها ولعل أكثر هذه التعريفات شمولا ما ورد في:

- وفقا لفوستر وآخرون. (٢٠٠٨)، الحوسبة السحابية هي: نموذج واسع النطاق للحوسبة الموزعة يحركها وفورات الحجم , حيث يتم توفير مجموعة من قدرات الحوسبة المجردة والملتقطة والقابلة للتطوير الديناميكي المدارة عند الطلب للعملاء الخارجيين عبر الإنترنت (Abdullah, 2010, p. 10).
- موسوعة الويكيبيديا التي عرفتها بانها: «مصطلح يشير الى المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب عبر الشبكة والتي تستطيع توفير عدد من الخدمات الحاسوبية المتكاملة دون التقيد بالموارد المحلية بهدف التيسير على المستخدم وتشمل تلك الموارد مساحة لتخزين البيانات والنسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية كما تشمل قدرات معالجة برمجية وجدولة للمهام ودفع البريد الإلكتروني والطباعة عن بعد، ويستطيع المستخدم عند اتصاله بالشبكة التحكم في هذه الموارد عن طريق واجهة برمجية بسيطة تبسط وتتجاهل الكثير من التفاصيل والعمليات الداخلية». (كلو، ٢٠١٥، صفحة ٠٢)

* يعرّف المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا الحوسبة السحابية بأنها: "نموذج لتمكين الوصول المريح والشبكة حسب الطلب إلى مجموعة مشتركة من موارد الحوسبة المهيئة لذلك (القابلة للتكوين) مثل الشبكة والخوادم ووحدات التخزين والتطبيقات والخدمات، والتي يمكن توفيرها وإصدارها بسرعة وبأقل قدر من الجهد الإداري أو تفاعل مزود الخدمة " (Rouhani & Abdul Manap, 2013, p. 03).

٢.٣. نماذج انتشار الخدمات السحابية:

تمثل نماذج نشر الخدمات السحابية طريقة يمكن بها تنظيم الحوسبة السحابيةعلى أساس التحكم في الموارد المادية أو الافتراضية وتقاسمها. وتشمل النماذج ما يلي :

الخدمات السحابية العامة (الحوسبة السحابية العامة Public Cloud): نموذج لنشر الخدمات السحابية حيثما يحتمل أن تتوافر الخدمات السحابية لأي عميل من عملاء الخدمة السحابية وحيثما تخضع الموارد لتحكم مقدم الخدمات السحابية. وقد تتولى ملكية الخدمات السحابية العامة وإدارتها وتشغيلها شركة تجارية أو هيئة أكاديمية أو منظمة حكومية، أو مزيج منها (الاتحاد الدولي للاتصالات ، ٢٠١٧، صفحة ٠٣) . ومصطلح "العامة" لا يعني بأنها مجانية دوما ولا يعني أيضا أن بيانات المستخدم معلنة ومرئية، عادة ما يوفر بائعو الحوسبة العامة آلية لمراقبة مستخدميها (دخان و بعلي، ٢٠١٧، صفحة ٠٥).

الخدمات السحابية الخاصة (الحوسبة السحابية الخاصة Private Cloud): نموذج لنشر الخدمات السحابية يستعمل حصراً من جانب عميل واحد للخدمة السحابية وتخضع موارده لتحكم عميل الخدمة السحابية المذكور. وقد تتولى ملكية الخدمة السحابية الخاصة وإدارتها وتشغيلها المنظمة ذاتها أو أي طرف ثالث، وقد توجد في مقر العميل أو بعيداً عنه. كما يمكن أنّ يخول العميل الخدمة السحابية أطرافاً أخرى بالنفاذ لصالحه. وتسعى الخدمات السحابية الخاصة إلى تعيين حدود

ضيقة حول الخدمة السحابية الخاصة تخضع لتحكم أطراف قليلة عن طريق اقتصار العملاء على منظمة واحدة.

الخدمات السحابية المجتمعية (الحوسبة السحابية المجتمعية Communit Cloud):

نموذج لنشر الخدمات السحابية تقتصر فيه الخدمات السحابية على دعم مجموعة محددة من عملاء الخدمة السحابية حيث تتقاسم هذه الخدمة المجموعة التي يكون لديها احتياجات وعلاقة مشتركة ببعضها البعض، (الاتحاد الدولي للاتصالات ، ٢٠١٧، صفحة ٠٣) مثل مهام مشتركة، متطلبات أمنية وسياسات خاصة مشتركة، (دخان و بعلي، ٢٠١٧، صفحة ٠٥) وحيث يتولى عضو واحد على الأقل من هذه المجموعة التحكم في الموارد.

ويمكن أن تتولى منظمة واحدة أو أكثر من المنظمات القائمة في المجتمع أو طرف ثالث أو مزيج منهما ملكية خدمة الحوسبة المجتمعية وإدارتها وتشغيلها، ويمكن أن توجد داخل المقر أو بعيداً عنه. وتقصر الخدمات السحابية المجتمعية المشاركة على مجموعة من عملاء الخدمات السحابية ممن لديهم مجموعة شواغل مشتركة، على عكس الطابع المنفتح للخدمات السحابية العامة، في حين تتميز الخدمات السحابية المجتمعية بقاعدة مشاركة أوسع من الخدمات السحابية الخاصة. وتشمل هذه الشواغل المشتركة، على سبيل المثال لا الحصر، المهمة ومتطلبات أمن المعلومات والسياسات والاعتبارات المتعلقة بالامتثال .

الخدمات السحابية الهجينة (الحوسبة السحابية الهجينة أو المختلطة hybrid Cloud):

نموذج لنشر الخدمات السحابية باستعمال نموذجين مختلفين على الأقل لنشر الخدمات السحابية. ويظل النموذجين المستخدمين كيانين متمايزين ولكن مرتبطين ببعضهما بواسطة تكنولوجيا ملائمة تتيح قابلية تشغيلهما البيني وإمكانية حمل

المعلومات وحمل التطبيقات. ويمكن أن تتولى المنظمة نفسها أو طرف ثالث ملكية الخدمة السحابية الهجين وإدارتها وتشغيلها، وقد تكون موجودة في مقر العميل أو بعيداً عنه. وتمثل الخدمات السحابية الهجينة الحالات التي قد يلزم فيها التفاعل بين نموذجي نشر متمايزين وإن ظلا مرتبطين بواسطة تكنولوجيات ملائمة. وبذلك، تعكس الحدود التي تعينها الخدمة السحابية الهجين نموذجي النشر الأساسيين لها. (الاتحاد الدولي للاتصالات ، ٢٠١٧، صفحة ٠٤)

الشكل ٢: نماذج نشر السحابة من حيث القابلية والتحكم

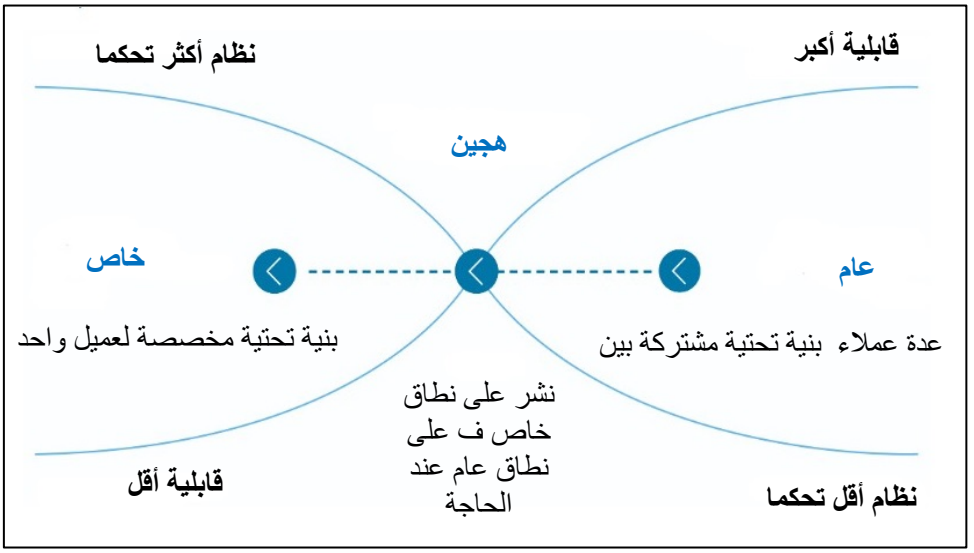

Source : (Cloud banking: More than just a CIO conversation)

يوفر IAAS خدمات المعالجة والتخزين والشبكات في بيئة افتراضية. كما تسمح PAAS للعملاء بتطوير وإدارة التطبيقات دون بناء أو الحفاظ على أي بنية تحتية وتوفر بيئة تطوير ونشر التطبيق في السحابة من خلال توفير القدرة على استخدام

٤.٢ نماذج الخدمة للحوسبة السحابية

بالنسبة لنماذج الخدمة، فإن النماذج الرئيسية هي البنية التحتية كخدمة (IAAS)، والمنصة كخدمة (PAAS)، والبرامج كخدمة (SAAS).

لغات وأدوات برمجة الكمبيوتر المتاحة من مزود الخدمة. أخيرًا، يقدم SaaS خدمة يتم تقديمها مباشرة للأفراد أو المؤسسات (carr, pujazon, & vazquez, 2018)

الشكل 3: النماذج الثلاثة الرئيسية للحوسبة السحابية

٣. الحوسبة السحابية للبنوك وللخدمات المالية:

تلعب الخدمات التكنولوجية الحديثة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال دور مهم في حياتنا اليومية لما تقدمة من سرعة وتكلفة منخفضة ما ساهم في تطور الحياة الاقتصادية وتحسين جودة الحياة المجتمعية، ولعل القطاع المصرفي استفاد بشكل أساسي من هذه التطورات، لذا يمكننا التساؤل حول ما مدى استفادة هذا القطاع من هذه التكنولوجيات الحديثة.

٣.١. الحوسبة السحابية للبنوك:

يمكن أن تساعد الحوسبة السحابية المؤسسات المالية على تحسين الأداء بعدة طرق.

١. **التوفير في التكاليف والفواتير على اساس الاستخدام:** مع الحوسبة السحابية، يمكن للمؤسسات المالية تحويل النفقات الرأسمالية الكبيرة المقدمة إلى تكلفة تشغيلية أصغر ومستمرة. ليست هناك حاجة لاستثمارات ضخمة في الأجهزة والبرامج الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، تتيح الطبيعة الفريدة للحوسبة السحابية للمؤسسات المالية اخذ واختيار الخدمات المطلوبة على أساس الدفع الفوري (Ghule, Chikhale, & Parmar, Cloud Computing in Banking Services, 2014 , p02).

كما يمكن أن يساعد اعتماد السحابة البنوك على تجنب تكلفة الصيانة المنتظمة للبنية التحتية للحوسبة. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد يتعين على البنوك تعيين الموظفين والعقارات المادية أو حساب التكاليف المرتبطة بها عندما تستعين بمصادر خارجية لمقدمي الخدمات السحابية ومراكز البيانات خارج الموقع، وخاصة في نموذج النشر السحابي العام(Congressional Research Service (CRS), 2021) .

٢. **استمرارية الأعمال (المرونة والأمان):** مع الحوسبة السحابية، يكون المزود (provider) مسؤولاً عن إدارة التكنولوجيا. يمكن أن تحصل الشركات المالية على مستوى أعلى من حماية البيانات والتسامح مع الأخطاء والتعافي من الكوارث. توفر الحوسبة السحابية أيضًا مستوى عالٍ من التكرار والنسخ الاحتياطي بسعر أقل من الحلول المدارة التقليدية (Ghule, Chikhale, & Parmar, Cloud Computing in Banking Services, 2014).

يجادل البعض بأن البنوك أكثر أمانًا في السحابة لأن مقدمي الخدمات السحابية يستثمرون بكثافة للحماية من التهديدات الإلكترونية (Congressional Research Service (CRS), 2021).

٣.**خفة الأعمال والتركيز، المرونة (Business Agility and Focus):** تتيح مرونة نماذج التشغيل المستندة إلى الحوسبة السحابية للمؤسسات المالية تجربة دورات تطوير أقصر للمنتجات الجديدة. وهذا يدعم استجابة أسرع وأكثر كفاءة لاحتياجات

العملاء المصرفية. نظرًا لأن السحابة متوفرة عند الطلب، يتطلب الأمر استثمارات أقل في البنية التحتية، مما يوفر وقت الإعداد الأولي. تتيح الحوسبة السحابية أيضًا تطوير منتجات جديدة للمضي قدمًا دون استثمار رأس المال. تسمح الحوسبة السحابية أيضًا للشركات بنقل الخدمات غير الضرورية إلى السحابة، بما في ذلك تصحيحات البرامج والصيانة ومشاكل الحوسبة الأخرى. نتيجة لذلك، يمكن للشركات التركيز أكثر على أعمال الخدمات المالية، وليس تكنولوجيا المعلومات.

٤. تكنولوجيا المعلومات الخضراء (Green IT):

يمكن للمؤسسات استخدام الحوسبة السحابية لنقل خدماتها إلى بيئة افتراضية تقلل من استهلاك الطاقة وبصمة الكربون الناتجة عن إنشاء بنية تحتية مادية. كما أنه يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة لقوة الحوسبة وتقليل وقت الخمول (Ghule, Chikhal & Cloud Computing in Banking Services, Parmar, 2014, p 02).

الشكل 4: ميزات وسلبيات الحوسبة السحابية

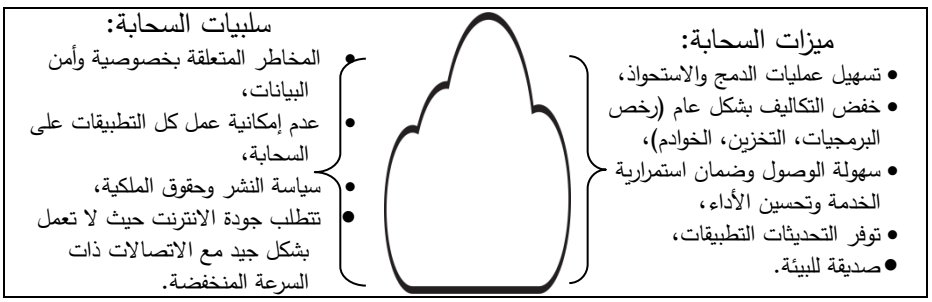

المصدر: من اعداد الباحثين

٢.٣. مجالات نجاح الخدمات المصرفية الأساسية التي تدعم السحابة

مع جوهر السحابة، يكون البنك في وضع يسمح له بفعالية الابتكار وتشكيل مستقبل التكنولوجيا. في السنوات الأخيرة، سيطر FinTechs أو " Neo Bank" على هذا المجال. قام العديد من هؤلاء الوافدين الجدد ببناء تجارب عملاء تمييزية جذب العملاء بعيدًا عن البنوك التقليدية.

مع الخدمات المصرفية الأساسية التي تدعم السحابة، يمكن للبنوك أن تقدم عروض منتجات فريدة ومثيرة للعملاء الحاليين والجدد من خلال الاستفادة من فوائد السحابة في ثلاث مجالات رئيسية:

السحابة الأصلية: أصبحت السحابة "الطبيعية الجديدة" في العديد من الصناعات. من خلال نقل جوهره (نواة) (the core) إلى السحابة واعتماد بنية سحابة أصلية، يمكن للبنك أن يقلل الوقت للتسويق، ويصبح أكثر ذكاءً وتنافسًا. ومع مرور الوقت، ستوفر الهندسة السحابية الأصلية تكلفة إجمالية للملكية أقل من الحاسب المركزي المحلي التقليدي على مستوى البنك (mainframecore).

منصة الخدمات المصرفية: يمكن للبنك الاستفادة من نهج "API First" (واجهة التطبيق للبرنامج الاولي) للتكامل. يتيح ذلك إضافة ميزات ووظائف جديدة إلى النواة الحالية، وتطوير نظام بيئي مصرفي مفصل. بمرور الوقت، يمكن للبنك أن يصبح منصة لإضافة حلول FinTech أو طرف ثالث إضافي في المنصة الأساسية. إن نهج المنصة للخدمات المصرفية الأساسية يمكّن البنك من أن يصبح أكثر استجابة للتغيير والاستيلاء على فرص السوق الجديدة.

بنك مفتوح: يتجه سوق الخدمات المالية العالمية نحو الخدمات المصرفية المفتوحة، مع مبادرات في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وأستراليا. في الآونة الأخيرة، أعلنت البرازيل واليابان عن لوائح مصرفية مفتوحة، على الرغم من أن الأسواق المصرفية في أمريكا الشمالية لا تملك أي لوائح مصرفية مفتوحة، إلا أن العديد من المنظمين أصدروا مبادئ وتوجيهات تتعلق بالخدمات المصرفية المفتوحة. نشرت بعض البنوك الأمريكية، بما في ذلك Citi و Capital One

، واجهات برمجة التطبيقات التي تسمح بالوصول إلى بياناتها (WILLIAMS, 2019).

٠١ تطبيقات الحوسبة السحابية في تطوير المصارف والخدمات المالية:

١.٤. نمو الحوسبة السحابية للقطاع المالي

أصبح النمو السريع للحوسبة السحابية مهيمناً في تطوير تكنولوجيا اتصالات المعلومات (ICT) وكذلك مجالات التجارة والصناعة.

موازاة مع إدخال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مكنت الحوسبة السحابية المستخدمين الماليين من استخدام الموارد بطريقة مرنة عند الطلب (Raymond, 2018 , p 03).

الشكل 5: حجم الحركة السنوية لمراكز البيانات السحابية حول العالم من٢٠١٢-٢٠٢١ (اكسا اوكتي*)

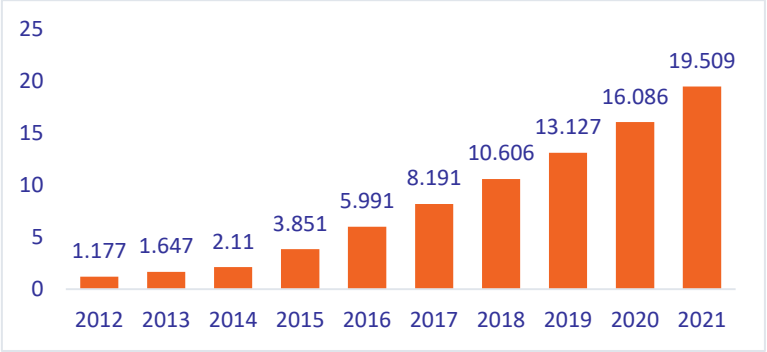

* 1 exaoctet (Eo) = 1.000.000.000.000.000.000 (10^{18}) octets

Source : (satistsa, 2022)

لقد تجاوزت الحوسبة السحابية التجريب ودخلت التنفيذ. يشير بنك إنجلترا إلى أرقام من شركة McKinsey & Company التي تظهر أن استخدام التكنولوجيا السحابية في الأعمال المصرفية سيزيد من سرعتها وأن ٢٥٪ من الأنشطة الأساسية لأكبر

البنوك العالمية قد تكون بالفعل على السحابة العامة، وأن ٤٠–٩٠٪ من البنوك يمكن أن يكون عبء العمل عالميًا على السحابة العامة في ١٠ سنوات.

كما توصلت Finextra إلى أن (٤٢٪) من المؤسسات المالية في سنغافورة تتقدم في نقل المدفوعات وأنشطة أخرى إلى السحابة، تليها الولايات المتحدة (٣٣٪) والمملكة المتحدة (٣٠٪) (Derendinger, Gähwiler, Rohner, & Weber, 2020, p .11)

وحسب الاستطلاع عبر الإنترنت بواسطة Harris Poll نيابة عن Google Cloud، من ٧ ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ٤ يناير ٢٠٢١، أن مؤسسات الخدمات المالية في أمريكا الشمالية رائدة في تبني السحابة. من بين شركات الخدمات المالية التي تنفذ إستراتيجية السحابة، أعلى مستويات اعتماد العمل السحابي كان في أمريكا الشمالية، مع وجود مؤسسات في الولايات المتحدة (٥٤٪) وكندا (٥٢٪) تتصدر الطريق. وسجل أدنى مستوى من اعتماد للسحابة في اليابان (٤٢٪).

الشكل 6: تبني الحوسبة السحابية من قبل مؤسسات الخدمات المالية (%)

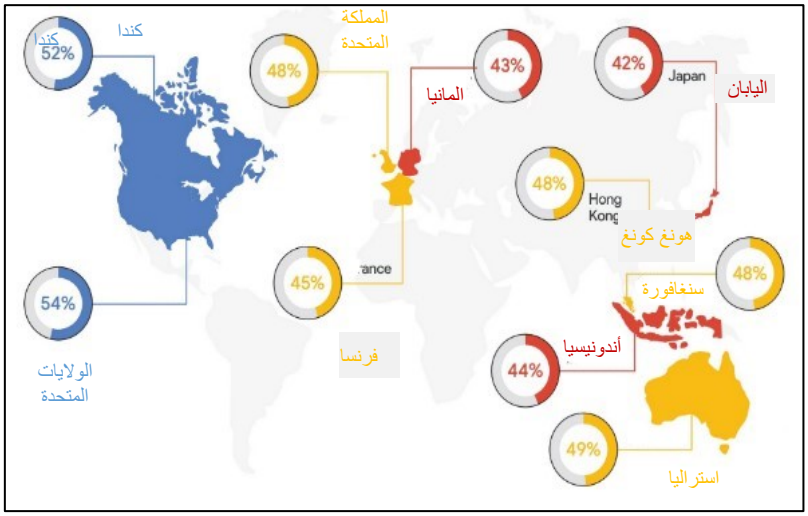

source : (Poll , 2021)

أما فيما يتعلق بالخدمات المالية والبنوك فقد تصدرت الحوسبة السحابية العناوين الرئيسية، مما أثار ضجة مقارنة بالعديد من التطورات التكنولوجية الحديثة. فبغض النظر عن ذلك، حقيقة كان هناك ارتفاع هائل في اعتماد الحوسبة السحابية من قبل شركات الخدمات المالية على مدى العامين الماضيين. بعض الأمثلة البارزة تشمل :

١. منصة :(NYSE Euronext Capital Markets Community) في الآونة الأخيرة، أطلقت NYSE Euronext خدمة سحابة مجتمع (PaaS) لقطاع الخدمات المالية، تستهدف الوسطاء والتجار وصناديق التحوط وصانعي السوق الآخرين. وهو يدعم الاحتياجات ويدفع تطور سوق الخدمات المالية مع مجموعة شاملة من البيانات والمعاملات، منتجات وخدمات البنية التحتية.

يمكن للمستخدم الاستمتاع بالمرافق المتطورة مثل:

- موجزات تبادل البيانات الأولية (raw exchange feeds)،
- بيانات التجزئة التاريخية(historical tick data) ،
- التغذية المدمجة او التغذية الموحدة(consolidated feeds) ،
- إدارة البيانات(data administration) ،
- تكنولوجيا مصنع الشريط (ticker plant technology) ،
- نشر البيانات(data publishing) ،
- الخدمات المدارة(managed services) ،
- تكنولوجيا محرك FIX ،
- مؤشرات المصالح(indications of interests) ،
- تقنية المحرك المطابقة (matching engine technology) ،
- مخاطر ما قبل التداول(pre-trade risk) ،
- البيانات المرجعية.(reference data)

تتكون البنية التحتية بشكل أساسي من أدوات التخزين والمحاكاة الافتراضية من الشركات رائدة عالميا في البنية التحتية السحابية وتكنولوجيا مساحة العمل الرقمية، التي تسرع التحول الرقمي لبيئات تكنولوجيا المعلومات المتطورة. مثل EMC و VMware، التي تعمل على خوادم النصل المزودة بالطاقة .Xeon

٢. بيانات NASDAQ OMX عند الطلب: تمنحك هذه الخدمة السحابيةSaaS ، المصممة بدعم من Xignite ، للعملاء طريقة لاختيار مجموعة فرعية محددة من البيانات بدقة عالية. بدلاً من التمشيط عبر مجموعات بيانات كبيرة جدًا من بيانات التجزئة التاريخية، يمكن للمطورين تحديد مجموعات بيانات محددة للغاية والحصول عليها عند الطلب للمعالجة الفورية .

٣. بيانات CME Clearport OTC حسب الطلب: تم تصميم خدمة الويب SaaSعند الطلب أيضًا على قمة منصةXignite ، وتوفر إمكانية الوصول إلى تسوية OTC في النهاية، وحجم وبيانات الفائدة المفتوحة لدعم الأسواق المتاحة من خلال.®CME Clearport

٤. I–Banks(البنوك الرقمية) التي تستخدم السحابة لتحليل المخاطر والعمليات غير الأساسية: استخدم بنك مريل لانش (Merrill Lynch) الذي يعتبر كجزء من بنك أمريكا(Bank of America) ، خوادم IBM iDataPlex كجزء من استراتيجية IaaSالبناء وتقييم برامج تحليل المخاطر. تقوم الخوادم بتحويل العديد من أجهزة الكمبيوتر المنفصلة إلى مجموعة من الموارد المشتركة، أي سحابة. كما يستخدم بنك مورغان ستارلي (Morgan Stanley) موقع PaaS السحابي Force.com لتطبيقات التوظيف الخاصة به ولديه تغلغل واسع في التحليلات والاستراتيجيات) Bejju, 2014, p. 36).

الشكل ٧: تطور البنوك الرقمية

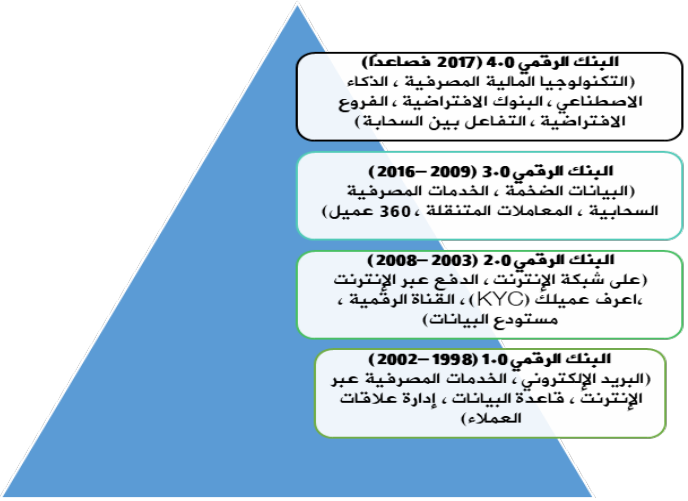

***Source** : (Rahim, Mohamad, Abu Bakar, Mohsin, & isa, 2018, p. 146)*

٥. **Microsoft Azure Data Market for the Energy:** يتيح استكشاف واستهلاك وبحث المستندات من المجالات العامة الموثوقة، هذه المنصات مفيدة للقطاع المصرفي في التحليل والمحاكاة الافتراضية للمستندات. يمكن تضمين جميع هذه المستندات في تطبيقات البرامج لأي جهاز من خلال واجهة برمجة التطبيقات المشتركة.

٦. **MicrosoftVenture وCapgemini:** اجتمعت Capgemini و Microsoft لمساعدة القطاع المصرفي باستخدام منصة windows Azure. يقدم هذا المشروع نموذج تطوير ونشر فعال من حيث التكلفة للأعمال المصرفية، تساعد البنوك على تحقيق الأمن وجودة المستندات.

٧. **مؤسسة IBM SmartCloud Foundation:** تعد المؤسسة مجموعة من التقنيات لإدارة وإنشاء البنى التحتية الافتراضية، تساعد هذه التقنية البنوك على إنشاء

سحابة تعمل بكامل طاقتها وتقدم خدمات جديدة لعملائها وتوفر أمان البيانات. هناك عدد قليل من الخدمات التي تقدمها IBM Smart cloud على غرار:

- توفير IBM SmartCloud: خدمة البنية التحتية كخدمة،
- أتمتة عبء عمل IBM SmartCloud،
- وهوية أمان IBM وضمان الوصول(Kawatra & Kumar, 2014, p 17) .

٢.٤. الحوسبة السحابية واستدامة الخدمات المالية:

تتلائم الاستدامة مع الحوسبة السحابية في مؤسسات الخدمات المالية. كما هو مبين في الشكل الموالي، فإن سبعة مناهج عامة لخلق القيمة هي: التخفيف من المخاطر، وتعزيز الكفاءة، وعامل التمايز (differentiationfactor)، وفرص الأسواق الجديدة، وتحسين السمعة، والتأثيرات على معايير الصناعة، وأنشطة الابتكار الجذرية.

يمكن الاستفادة من الحوسبة السحابية في مؤسسات الخدمات المالية المؤسسات لممارسة هذه النهج وتحقيق الاستدامة من خلال مزايا التكنولوجيا... علاوة على ذلك، فإن الحوسبة السحابية تجعل من الممكن الحصول على كل من الاستدامة وخفض التكلفة بشكل متزامن .(Gai, 2014, p 43) .

الجدول ٢: مواءمة الاستدامة مع الحوسبة السحابية في الصناعة المالية

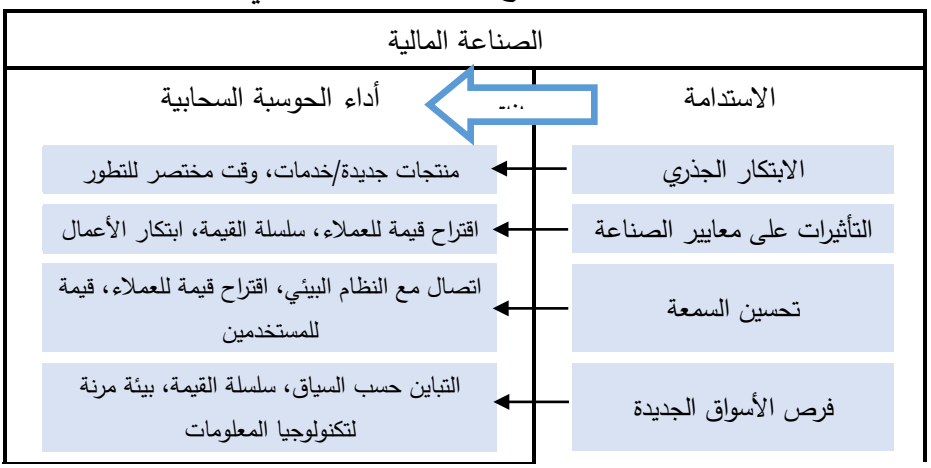

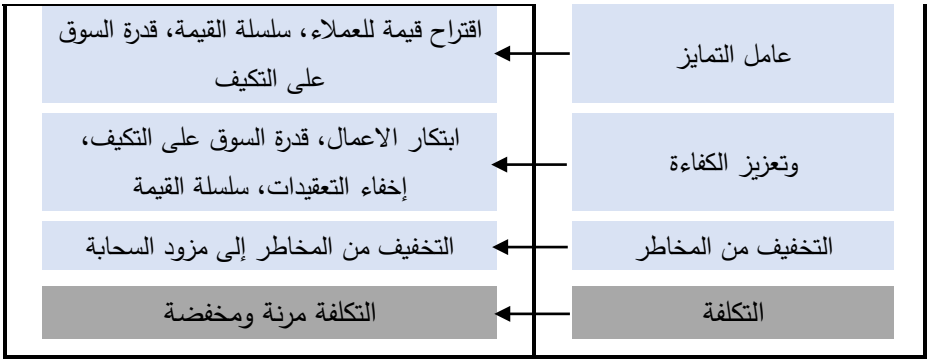

Source: *(Gai, 2014, p 43)*

٣.٤. نمو الحوسبة السحابية:

وفقًا لأحدث عرض للسوق قدمته شركة البيانات الدولية (IDC) عن حالة الخدمات السحابية في صناعة الخدمات المالية لآسيا / المحيط الهادئ باستثناء اليابان 2020 (APEJ)، تلعب السحابة العامة دورًا حاسمًا في جهود تحديث البنك. أكثر من ٤٠٪ من مؤسسات الخدمات المالية في APEJ تدير بالفعل أعباء العمل ووظائف تكنولوجيا المعلومات، إما جزئيًا أو بالكامل، في سحابة عامة متعددة المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من ٣٠٪ من البنوك التي تشغل حاليًا أعباء العمل في السحابة الخاصة تخطط الآن لنقل نسبة مئوية منها إلى السحابة العامة – مع وجود خطط قوية للانتقال في غضون ٢٤ شهرًا.

تتوقع IDC أن ينمو الإنفاق السحابي العام من قبل APEJ FSIs بما يقرب من أربع مرات إلى ١٣.٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ من إنفاق ٣.٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، ينمو بمعدل نمو سنوي مركب يزيد عن ٣٠ ٪. وصل هذا الإنفاق إلى ٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من وضع COVID-19، نتوقع أن يستمر هذا النمو مع ارتفاع طفيف.

تدعم مايكروسفت (Microsoft) بنك ستاندر كارترد(Standard Chartered) في سنغافورة لتسهيل الانتقال إلى أول بنك السحابة حيث تم وضع تطبيقاتها وبياناتها وذكائها الاصطناعي الجديد على السحابة. من بين الشركات الرائدة الأخرى في الصناعة، يقوم بنك JP Morgan بالانتقال إلى النظام المصرفي الأساسي القائم على السحابة بواسطة شركة Thought Machine وهي مؤسسة برامج في لندن بهدف القيام بعمليات البيع بالتجزئة الخاصة بها.

كما دخل HSBC بنك في صفقة مع تقنية Amazon Web Services لبدء تطبيقات موجهة للعملاء وتحديث التطبيقات في أعمال الثروة العالمية والخدمات المصرفية الشخصية. وفي الوقت نفسه، أعلنت Google عن شراكات مع Goldman Sachs و Deutsche Bank أثناء قيامهما بتوسيع قدراتهما السحابية.

في عام ٢٠١٩، أصبح بنك كانتيلان الفلبيني (Cantilan Bank) منظمًا من قبل البنك المركزي للاعتماد بشكل كامل على برنامج قائم على السحابة كخدمة (SaaS) للخدمات المصرفية الأساسية. جاء ذلك في أعقاب تجربة نموذجية في عام ٢٠١٧ من قبل Cantilan Bank و Asian Development Bank بشأن التكنولوجيا المصرفية الأساسية القائمة على السحابة، بدعم من بنك Bangko Sentral ng Pilipinas (BSP) من خلال بيئة حماية تنظيمية. لقد ثبت أنها عملية تكامل طويلة ومعقدة كانت بمثابة حالة اختبار للبنوك الأخرى. بعد نجاح هذا المشروع، بحلول عام ٢٠٢١، تلقت أكثر من ٤٠ مؤسسة منظمة أخرى في الفلبين الموافقة على التحول إلى نظام قائم على السحابة (Aggarwal, 2022).

الشكل ٨: تقدم البنوك الأسيوية الرائدة في تطبيق السحابة.

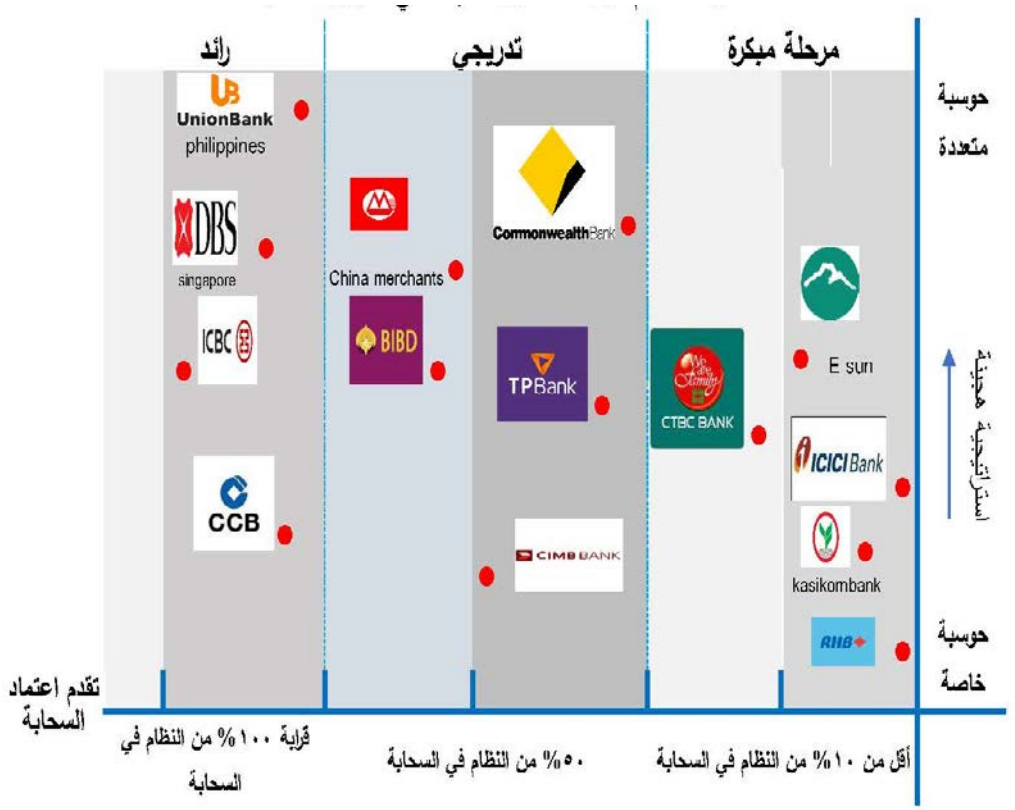

(Aggarwal, 2022)

تختلف البنوك حول نقطة الدخول التي تختارها لترحيل أعباء العمل التي لا تكون نفسها دائمًا. أشار ماكنمارا إلى أن "هناك العديد من الطرق المختلفة لغمر إصبع قدمك في الماء، سواء كان ذلك مثل النسخ الاحتياطي والأرشيف، أو واجهة أمامية رقمية أو ترحيل عبء عمل منخفض المخاطر في الواجهة، أو بناء شيء جديد في شركة فرعية".

ركزت بعض البنوك على التطبيقات لكنها لم تقم بعد بتحويل مكدس البيانات. قليلون من ينتهزون الفرصة لتنفيذ تطبيقات وأنظمة أحدث على السحابة. بينما يكون الآخرون أكثر شجاعة ويخططون لتحويل جميع تطبيقاتهم الهامة إلى السحابة.

قررت Techcombank على سبيل المثال نقل غالبية تطبيقاتها بما في ذلك النظام المصرفي الأساسي إلى السحابة ودخلت في شراكة مع AWS كجزء من استثمارها المعلن مؤخرًا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. لقد بدأت بالتطبيقات غير الهامة وتخطط لنقل غالبية التطبيقات الهامة إلى السحابة في غضون السنوات الثلاث المقبلة (Aggarwal, 2022).

١. نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الفرضيات التي تم طرحها صحيحة، فقد استطاعت الحوسبة السحابية أن تفرض نفسها على مدى السنوات القليلة الماضية، ناهيك عن سرعة ونسبة اعتمادها في مجمل الحياة الاقتصادية خاصة القطاع المالي.

حيث يمكننا ان نرى بوضوح ان الحوسبة السحابية كونها تقنية ناشئة توفر موارد حوسبة موزعة لا مثيل لها بأسعار معقولة ومقبولة لجميع أصناف المؤسسات الضخمة منها والناشئة وتكاليف تشغيل مناسبة، كما توفر سهولة الوصول وضمان استمرارية الخدمة وتحسين الأداء، إضافة الى المستوى العالي من النسخ والتكرار وحتى النسخ الاحتياطي بسعر أقل من الحلول التقليدية الموجودة، هذه الخصائص قد تجعل منها نموذج يستطيع تغيير قواعد اللعبة للمؤسسات المصرفية.

كما أن انتشار جائحة كورونا في مختلف مناطق العالم جعل من العمل المنزلي مطلبا هاما لتجاوز اثار الجائحة مما شكل ضغط على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، كان للتكنولوجيا الحديثة، حيث توجهت الأنظار الى التكنولوجيا و ما توفره من حلول لمجابهة الازمة الصحة بمختلف مستوياتها وأنواعها من ذكاء اصطناعي، انترنت الأشياء، البيانات الضخمة و الحوسبة السحابية التي تم التركيز عليها بشكل فعال لتوفير البنية التحتية المناسبة لعمل التكنولوجيات الأخرى لاحتواء الازمة نتيجة الحجم الهائل من المعلومات التي تتطلب قوة حوسبة ضخمة، فالحوسبة السحابية ميزة استراتيجية تسمح للمستخدمين

بعمل عدة مهام عن بعد عبر خوادم كبيرة توفرها مؤسسات دولية بدلاً من أجهزتم الخاصة اللوحية من و المحولة وحتى أجهزة الكمبيوتر، مما يساعد على توفير التكلفة وزيادة السرعة، وهذا ما لاحظناه حتى على الصعيد المالي والمصرفي، حيث استمر استخدام السحب العامة في النمو بشكل كبير في جميع المنظمات. مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام على السحابة.

وحيث اننا ناقشنا في هذه الورقة مزايا السحابة وركزنا على التطبيقات الأكثر ملاءمة للقطاع المصرفي لتحقيق أهدافه. غير أن هذه المزايا لا يمكنها تغطية بعض النقائص والسلبيات التي تتضمنها أيضا.

لسوء الحظ، توفر الحوسبة السحابية مستويات مختلفة من الأمان والخصوصية بناءً على نموذج السحابة الذي يتم نشر هذا من جهة، من جهة أخرى الحوسبة السحابية تعني أن البنوك لن تضطر إلى الاستثمار بكثافة في الأجهزة والبرامج المخصصة والقوى العاملة ذات الصلة مما يرهن استقلاليتها في هذا المجال فالسحابة تتطلب اهتمامًا واعيًا ودؤوبًا من كل من المستخدمين والموفرين بسبب المخاطر الكامنة المرتبطة بنموذجها التشغيلي.

١. الخاتمة:

يعد الحصول على ميزة تنافسية أمرًا مهمًا للمؤسسة، وأصبحت الاستدامة واحدة من العلامات التي تعتبر لذا يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تكون حلولا لاعتماد السحابة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية:

- هناك العديد من التحديات فيما يتعلق بالأمان والخصوصية مما يرهن الاعتماد على أنظمة الحوسبة السحابية والخدمات المقدمة من السحابة تدارك النقائص.
- وجب نشر المزيد من استراتيجيات الأمان في بيئة السحابة لتحقيق الأهداف الخمسة (أي التوافر والسرية وتكامل البيانات والتحكم والتدقيق).
- هناك حاجة لتحليل محددات اعتماد الحوسبة السحابية في الصناعات المختلفة للحصول على أفضل فهم اعتماد الحوسبة السحابية.

- الحوسبة الساحبة نظام مستديم يدعم الخدمات المصرفية الحديثة والمستحدثة ما يزيد من تنافسية الخدمات المقدمة.
- الانتقال التدريجي الى الخدمات السحابية بما يخدم مصلحة المؤسسة ضروري وفق شروط وضوابط معينة.
- وجب التكيف مع التطور التكنولوجي كونه حل من الحلول خاصة في حالة الأزمات غير المتوقعة.

المصادر

العربية:

١. الاتحاد الدولي للاتصالات. (٢٠١٧). (الاتحاد الدولي للاتصالات) التقرير النهائي النفاذ إلى الحوسبة السحابية: تحديات وفرص للبلدان النامية فترة الدراسة السادسة٢٠١٤–٢٠١٧.

٢. حسينة دخان، ومونيا بعلي. (١٢–١٣ نوفمبر, ٢٠١٧). استخدام الحوسبة السحابية في التعليم.

٣. حمد عبد الحميد معوض. (٢٠١٣). الحوسبة السحابية وتطبيقاتها في بيئة المكتبات. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢١٢–٢٥٨.

الاجنبية

1. Oracle Cloud for Industries. (2015, november). Oracle Cloud for Industries, Cloud Computing In Financial Services: A Banker's Guide. *oracle financial services whith paper*. USA.
2. Abdullah, J. (2010). Investigating interactive visualisation in a Cloud computing environment.
3. Aggarwal, N. (2022, February 17). Cloud adoption accelerates among banks with unique strategies. (t. a. banker, Ed.) *the asian banker*.
4. Bejju, A. (2014, November). Cloud Computing for Banking and Investment Services. (K. S. Publications, Ed.) *Advances in Economics and Business Management (AEBM), Volume 1*(Number 2), 34-40.

5. Bataev, A. V. (2019). Using Cloud Computing in Financial Institutions in Russia. (intechopen, Ed.) *Cloud Computing-Technology and Practices.*
6. carr, b., pujazon, d., & vazquez, j. (2018, august). CLOUD COMPUTING IN THE FINANCIAL SECTOR (PART 1: AN ESSENTIAL ENABLER). (F. i. finance, Ed.) IIF, Working Paper.
7. Cloud banking: More than just a CIO conversation. (n.d.). Retrieved 10 01, 2022, from https://www2.deloitte.com/za/en/pages/financial-services/articles/bank-2030-financial-services-cloud.html
8. Congressional Research Service (CRS). (2021, 12 03). Bank Use of Cloud Technology. *Congressional Research Service (CRS)*.
9. Derendinger, P., Gähwiler, L., Rohner, U., & Weber, A. (2020). Banking 2020-2030: Technology and other Impacts on Financial Institutions. *getting ready for the '20s - technology and the future of global banking*. (S. F. Council, Ed.)
10. eurostat. (2018, decembre). *Cloud computing - statistics on the use by enterprises*. Récupéré sur eurostat: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics explained/index.php/Cloud_computing__statistics_on_the_use_by_ enterprises
11. Gai, K. (2014, June). A Review of Leveraging Private Cloud Computing in Financial Service Institutions: Value Propositions and Current Performances. *International Journal of Computer Applications, 95*(3), 40-45.
12. Ghule, S., Chikhale, R., & Parmar, K. (2014 , June). Cloud Computing in Banking Services. *International Journal of Scientific and Research Publications, 4*(Issue 6,).
13. Kawatra, K., & Kumar, V. (2014, dec). Benefits of Cloud for Banking Sector. *Conference: International Conference on Interdisciplinary Research and Technological Developments [IRTD 2014], 5(4)*. (ijcst, Ed.) Panjab University, Chandigarh, india.
14. Lee, W. (2020, 04 14). *Asia/Pacific* Financial Services Sector Poised for Cloud Services to Meet Scalability and Availability Requirements amidst COVID-19: IDC*. Retrieved from idc: https://www.idc.com/getdoc.jsp?containerId=prAP46214820

15. Nair, S., Bigham, T., Nesbitt, D., & Fouché, M. (2020, 05 06). *Cloud outsourcing in financial services and COVID-19*. Récupéré surdeloitte: https://ukfinancialservicesinsights.deloitte.com/post/102g6od/cloud-outsourcing-in-financial-services-and-covid-19
16. Poll , H. (2021). Google Cloud study: Cloud adoption increasing in financial services, but regulatory hurdles remain. (cloud.google, Ed.) Retrieved 10 01, 2022, from https://cloud.google.com/blog/topics/inside-google-cloud/new-study-shows-cloud-adoption-increasing-in-financial-services
17. Rahim, S., Mohamad, Z., Abu Bakar, J., Mohsin, F., & isa, N. (2018). Artificial Intelligence, Smart Contract and Islamic Finance. (C. C. Education, Éd.) *Asian Social Science, Vol. 14*(No. 2), 145-154.
18. Raymond, M. (2018). Adoption of Cloud Computing Services for Sustainable Development of Commercial Banks in Uganda. (G. Journals, Ed.) *Global Journal of Computer Science and Technology, Volume 18* (Issue 1). doi:: 10.17406
19. Rouhani , A., & Abdul Manap, N. (2013, 02). Cloud Computing Technology: A powerful Engine to Promote Economy in. (M. Publications, Ed.) *International Journal of Computing Academic Research (IJCAR), Volume 2*(Number 1), 26-30.
20. *statistiques*. (2020, 08 02). Récupéré sur statista: https://fr.statista.com/statistiques/729476/centres-de-donnees-cloud-trafic-volume-monde/
21. Watts, S., & Raza, M. (2019, June 15). *SaaS vs PaaS vs IaaS: What's The Difference and How To Choose.* Récupéré sur bmc blogs: https://www.bmc.com/blogs/saas-vs-paas-vs-iaas-whats-the-difference-and-how-to-choose
22. Weins, K. (2020, 05 21). *Cloud Computing Trends: 2020 State of the Cloud Report*. Récupéré sur flexera: https://www.flexera.com/blog/in
18. WILLIAMS, J. (2019). Cloud-enabled Core Banking. (FIS, Ed.) FIS. Retrieved from t www.fisglobal.com

دور الائتمان المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة– دراسة تحليلية لحالة الجزائر. ٢٠٠٠–٢٠٢٠.

The Role of Bank Credit in Financing the Agriculture Sector, Achieving Self-Sufficiency and Sustainable Development. -An Analytical Study of the Case of Algeria. 2000-2020

د. ثوامرية ريم، أستاذ مؤقت، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر

د. فريحة ليندة، أستاذ محاضر، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر

أ.د. خروف منير، أستاذ تعليم عالي، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يكمن الهدف من إجراء هذه الدراسة في معرفة الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة، حيث سيتم تسليط الضوء من خلالها على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومصادر تمويله خاصة الائتمان المصرفي، ودوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة، ومن

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٤٩-٩٠

أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: على الرغم من اتساع حجم المساحة المخصصة للقطاع الفلاحي إلا أن المساحة المستخدمة لا تتعدى ٣ % من المساحة الإجمالية، حيث أن هذه المساحة غير كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالرغم من سعي الجزائر لاستغلال كامل المساحة، عن طريق تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وحث البنوك على منح المتبعة قروض للفلاحين، وهذا ما نتج عنه تحسن في الإنتاج الفلاحي، إلا أن هذا التحسن يرجع بدرجة كبيرة إلى الدعم الحكومي المباشر أكثر من التمويل المصرفي.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: وجوب التركيز على القطاع الفلاحي كونه أصبح القطاع الاستراتيجي الأهم الذي يمكن من خلاله الوصول إلى التنمية المستدامة عن طريق دعمه من طرف القطاع العام والخاص معا.

الكلمات المفتاحية: المصارف، الائتمان المصرفي الفلاحي، التمويل، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، التنمية المستدامة، الحالة الجزائرية.

Abstract :

The aim of this study is to know the role that bank credit plays in financing the agricultural sector and achieving sustainable development, whereby it will shed light on the reality of the agricultural sector in Algeria and its sources of financing, especially bank credit, And its role in achieving self-sufficiency and sustainable development, and in order to achieve the objectives of the study, it was relied on the descriptive analytical approach.

Where the study reached several results, the most important of which are: Despite the large size of the area allocated to the agricultural sector, the used area does not exceed 3% of the total area, as this area is not sufficient to achieve self-sufficiency despite Algeria's endeavor to exploit the entire area, by encouraging investment. In this sector, he urged the banks to grant loans to farmers, and this resulted in a decline in

agricultural production, but this improvement is largely due to direct government coverage rather than bank financing
The study also concluded a set of recommendations, the most important of which are: The necessity of focusing on the agricultural sector, as it has become the most important strategic sector through which sustainable development can be reached through its support from both the public and private sectors.
Keywords : banks , agriculture 's bank credit, finanacing, food security, self-sufficiency, sustainable development, Algerian case.

مقدمة:

تعتبر المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الرئيس، حيث أن دورها لا يقتصر على قبول الودائع وإنما يتعداه إلى تسهيل تداول هذه الأموال والاستثمار فيها والأهم تنميتها، ما يؤكد على الدور الذي تلعبه هذه المصارف في شتى مناحي الحياة المالية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية. والائتمان المصرفي هام جدا من أجل تدوير عجلة الاقتصاد ومنه الرفع من قيمة الناتج وتشغيل اليد العاملة والرفع من الطاقة الإنتاجية، وبما أن نظرة الدول واستراتيجياتها باتت تركز على مفهوم الاستدامة، فتوجهاتها أيضا تغيرت وباتت تركز على المشاريع المدرة للمداخيل والمساعدة على التوظيف، والمجال الفلاحي يعتبر البديل الأنسب خاصة في الدول النامية التي تعاني من التبعية الغذائية (الاستفادة مما حدث في أوكرانيا) حيث إن مشاريع القطاع الفلاحي تساهم في توظيف اليد العاملة ومنه تحسين المستوى المعيشي والرفع من القدرة الشرائية ما يتولد عنه رفع الطاقة الإنتاجية وزيادة الناتج ومنه زيادة درجة التنويع الاقتصادي، والمعروف أن سبب نجاح أو فشل أي مشروع استثماري هو مدى وفرة أو قصور مصادر التمويل، فالقطاع الفلاحي في الدول النامية خاصة يعاني من قصور في مصادر التمويل بالرغم من قدرته على توليد الأموال، ومدى مساهمة المصارف في دعم وتمويل هذا القطاع عن طريق الائتمان المصرفي الفلاحي يعكس الحالة

الغذائية والتنموية للاقتصاد. والجزائر وعلى غرار دول العالم النامي، فهي تسعى هي الأخرى إلى تنويع اقتصادها والخروج من التبعية الغذائية قبل الخروج من التبعية البترولية، حيث وبما تمتلكه من مساحة شاسعة، وتنوع مناخي وتضاريسي، يمكن لها تحقيق اكتفاءها الذاتي بعيدا حتى عن الاستيراد، ولكن القطاع الفلاحي هو قطاع مليء بالمخاطر والاستثمار فيه يعتبر بمثابة رمي الأموال في نفق مظلم، لذلك هناك إحجام كبير من قبل المستثمرين على التوجه نحو هذا القطاع، وهو ما نراه جليا في سيطرة قطاع الخدمات، السريع المردودية القليل التكلفة والأقل من حيث المخاطر، لذلك فالقطاع الفلاحي يجد صعوبة في توفير الأموال اللازمة للنهوض بالإنتاج الفلاحي، لذلك باتت الجزائر تولي أهمية كبيرة بهذا القطاع عن طريق تخصيص ميزانيات له، وكذا استحداث صناديق استثمار خاصة بالقطاع الفلاحي، دون إهمال تشجيع البنوك على منح الائتمان للفلاحين عند الطلب، لأن القطاع الفلاحي اليوم أصبح الوسيلة الضرورية التي يمكن لأي اقتصاد من خلالها تحقيق تنميته المستدامة واكتفائه الذاتي. انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة البنوك في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي من خلال الائتمان المصرفي الفلاحي؟

١. **التساؤلات الفرعية:** انطلاقا من التساؤل الرئيس، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية التنمية المستدامة؟
- كيف يحقق القطاع الفلاحي التنمية المستدامة؟
- كيف يساهم الائتمان المصرفي في تطوير القطاع الفلاحي؟
- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- كيف يسهم منح الائتمان المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة؟

٢. **فرضيات الدراسة:** قصد الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، تم وضع الفرضيات التالية:

– تكمن أهمية التنمية المستدامة في كون علاقاتها متداخلة في مجالات عدة.

– يسهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها عن طريق الرفع من مستوى الدخل الوطني، ما يؤدي إلى الرفع من القدرة الشرائية للمواطن وتوظيفه في هذا القطاع ومنه القضاء على البطالة، فضلا عن أن استخدام تكنولوجيا حديثة يسهم في الحد من التدهور البيئي، والحفاظ على التوازن البيولوجي.

– يلعب الائتمان المصرفي دورا كبيرا في تمويل القطاع الفلاحي، حيث كلما توفرت الموارد المالية، المادية وحتى البشرية أدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية وتطور القطاع الفلاحي والعكس.

– القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع واعد بالنظر للمساحة الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر، والتنوع المناخي والتضاريسي، وبالتالي التنوع في المنتجات الفلاحية والإمكانات الطبيعية المتاحة، بالرغم من عدم استغلالها كما ينبغي.

– ساهم القطاع الفلاحي في الجزائر بنسب متفاوتة في الدخل الوطني، حيث تراوحت بين الارتفاع والانخفاض بين الفينة والأخرى، فضلا أن القطاع ساهم في توظيف اليد العاملة، وتحسين المستوى المعيشي لسكان الريف، دون إنكار دور القطاع كمصدر لمدخلات القطاع الصناعي.

٣. **أهداف الدراسة:** يكمن الهدف من إجراء هذه الدراسة في:

– التعرف على موضوع التنمية المستدامة.

– التعرف على مواضيع الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

– معرفة أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة القطاع الفلاحي.

– التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، وتتبع مسار تطوره، والدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في هذا التطور، فضلا عن دور هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

– التعرف على أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع.

١– المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

١.١–الإطار النظري للتنمية المستدامة: يمكن الاستدلال على ماهية التنمية المستدامة، من خلال ما يلي.

٢.١– تعريف التنمية المستدامة: لقد حظي مفهوم التنمية المستدامة بالعديد من التعاريف، من بينها ما يلي:

١.٢.١– تعريف فيليب اغيون Philip Aghion وبيتر هويت Peter Hoiutt: هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية على السواء، حيث أنها تأخذ بعين الاعتبار كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية وكافة العوائق التي تطرحها محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك. (شهرزاد زاوي، علي بطاهر، ٢٠١٧: ١٠٧)

٢.٢.١– التعريف الاقتصادي: تعني للدول المتقدمة إجراء خفض استهلاك الطاقة والموارد مع إحداث آليات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

٣.٢.١– التعريف الاجتماعي: تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف وتقليص الهجرة نحو المدن وتوفير مناصب الشغل.

٤.٢.١– التعريف البيئي: تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية لإنتاج الغذاء، والتي تعتمد على التقنيات النظيفة غير المضرة بالبيئة. (ياسين عبيدات، ٢٠١٢: ٥).

٣.١– مبادئ التنمية المستدامة: تكمن المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في: الإنصاف، التمكين، حسن الإدارة والمساءلة، التضامن.

٤.١– أهمية التنمية المستدامة: تكمن في العلاقات المتداخلة بين المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية.. فمثلا في المجال الاقتصادي حصرا فإن التنمية المستدامة تهتم بالإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية إلى جانب التركيز على تطوير البنى الاقتصادية والمحافظة عليها بما يلبي احتياجات الجيل الحالي والأجيال اللاحقة على حد سواء. (فارس عبد الكريم كاظم، ٢٠١٩: ١٢٩).

٥.١– أهداف التنمية المستدامة: يمكن توضيحها كما يلي:

– **أهداف بيئية:** تتمثل في وحدة النظام البيئي، قدرة تحمل النظام البيئي، التنوع البيولوجي، والقضايا العالمية.

١.٥.١– أهداف اقتصادية: تتمثل في النمو، المساواة، الكفاءة ودعم الملكية.

٢.٥.١– أهداف اجتماعية: تتمثل في التمكين والمشاركة، الحراك والتماسك الاجتماعي، الهوية الثقافية، التطوير المؤسسي ومكافحة الفقر. (إلهام يحياوي وآخرون، ٢٠١٦: ٥٦١).

– تحقيق حياة أفضل للسكان.

– احترام البيئة الطبيعية.

– توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث.

– الاستغلال الأمثل للموارد.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.

– إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع. (رويدة أيوب المشني، ٢٠١٨: ٨–٩)

١.٦– معوقات التنمية المستدامة: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– عدم الاستقرار والأمن اللذان يعتبران أساس السلام والعيش.

– مشكلة الفقر مع تزايد وارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون.

١.٦.١– الحلول: يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

– الاستغلال الأمثل والفعلي للثروات والموارد المتاحة للبلد مع إيجاد مناخ مناسب لتسيير الاستثمارات المحلية.

– توفير المجالات المختلفة والملائمة للشباب مع تأهيل وتوفير فرص العمل المختلفة، والتي تتماشى مع متطلبات الفرد وتخصصاته المهنية. (شريهان مصطفى التوني وآخرون، ٢٠٢١: ٢٥١).

١.٧– تعريف الأمن الغذائي وخصائصه.

١.٧.١– تعريف الأمن الغذائي: تعرفه منظمة الزراعة والأغذية على أنه ضمان التموين بالغذاء الكافي لكل الأفراد في كل وقت.

كما وتعرفه على أنه عبارة عن توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية للبشر كافة للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعليات الحياة الصحية. وبناء على التعريف المقدم، وحتى نقول بأن هناك أمنا غذائيا لا بد من توفر ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- توافر الغذاء كما وجودة.
- توافر القدرة على الحصول على الغذاء كما وجودة.
- توافر شروط التغذية الصحية. (عدالة العجال، وليد شرارة، ٢٠١٤: ١٢١–١٢٢).

٢.٧.١-خصائص الأمن الغذائي: تتمثل في:

١.٢.٧.١- **الاكتفاء :**القدرة على إنتاج وتخزين واستيراد كافة أنواع الغذاء لتلبيةالاحتياجات

- الاستقلال الذاتي.

٢.٢.٧.١- **الثبات:** تقليل التباينات الدورية والموسمية.

٣.٢.٧.١- **الاستقرارية:** التحسين المستمر للنسق البيئي.

٤.٢.٧.١- **العدالة:** حصول جميع الأفراد على الغذاء الكافي. (علي فرحان ذياب، ٢٠٠٨: ١٢٨٥).

٨.١- تعريف الاكتفاء الذاتي: هو مقياس يعبر عن مدى إمكانية إشباع المتطلبات من السلع الغذائية من الإنتاج المحلي للدول. (باسم البدري، ٢٠١٧: ٤).

هو عبارة عن قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا. (المركز الوطني للمعلومات، ٢٠٠٥: ٢).

٩.١- تعريف الائتمان: هو عبارة عن الحصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل، فالائتمان يقوم على أساس الثقة والأمانة من الطرف الحاصل عليه ويستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم أو الإقراض والتسديد. (العربي قلاع الدم، آمنة جعني، ٢٠٢٢: ٤٢)

١٠.١- تعريف البنك: هو مؤسسة مالية نقدية رسمية وظيفتها جمع الودائع ومنح القروض وتسهيل وسائل الدفع، حيث تلعب دورا هاما في الوساطة المالية. (نعيمة واضح، ٢٠١٧: ٥).

١١.١- أساسيات حول الائتمان المصرفي.

١.١١.١– تعريف الائتمان المصرفي: هو تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد دون أية خسائر. (إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، ٢٠١٠: ٥–٦) .

٢.١١.١– أسس منح الائتمان: وتتمثل في:

– **توفر الأمان لأموال المصرف:** المؤسسة التي ستحصل على القرض قادرة على سداده في مواعيدها.

– **تحقيق الربح:** حصول المصرف على الفوائد على القرض.

– **السيولة:** احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة. (عبد العزيز الدغيم وآخرون، ٢٠٠٦: ٢٠٣).

١٢.١– أهمية الائتمان المصرفي: يمكن إبرازها في النقاط التالية:

– تجميع الأموال في شكل ودائع ومنحها في شكل قروض للمستثمرين مما يساعد على دفع عجلة الاقتصاد.

– مصدر لإشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية.

– زيادة الإنتاج.

– زيادة الاستهلاك.

– توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

– أداة تبادل، تسوية المبادلات بالأوراق النقدية.

– تشغيل الموارد العاطلة. (منال جابر مرسي محمد، ٢٠٢١: ١٤٠–١٤١).

١٣.١– تصنيف الائتمان المصرفي: ويمكن توضيح أهم التصنيفات من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (١):

تصنيف الائتمان المصرفي.

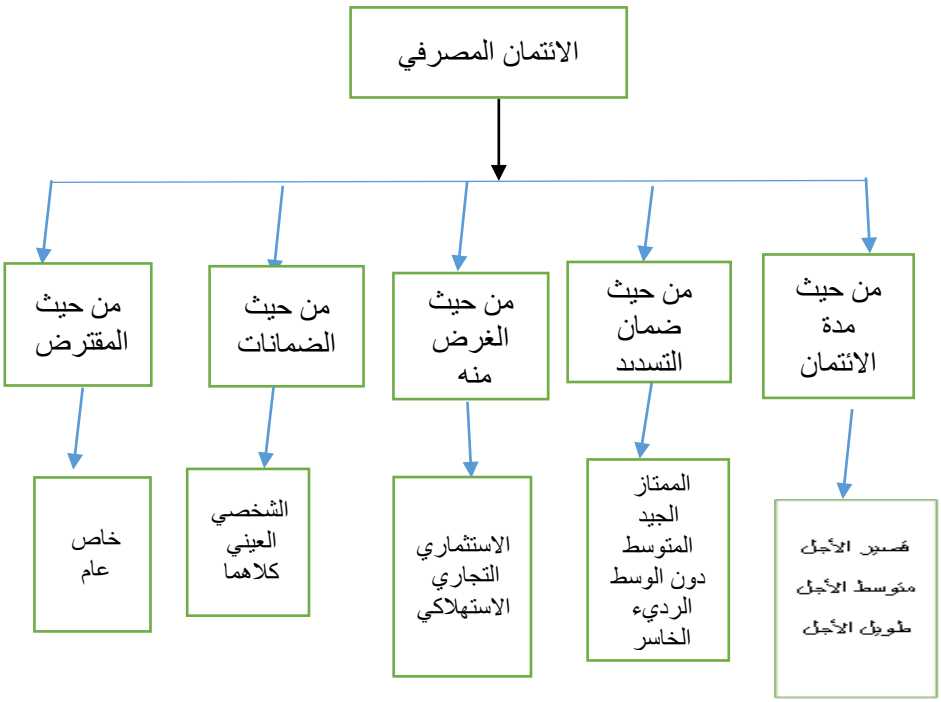

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: محسن إبراهيم أحمد، **تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق ٢٠١٠-٢٠١٨**، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد ٤، العدد ٢، السليمانية، العراق، ٢٠٢٠، ص ص ٢٨٦-٢٨٧.

١.١٤-أشكال الائتمان المصرفي: يأخذ الأشكال التالية:

١.١.١٤- الائتمان النقدي: ويسمى بالتسهيلات الائتمانية المباشرة، يكون عن طريق منح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان على شكل قروض أو سلف أو عمليات الخصم أو الجاري المدين.

٢.١.١٤- الائتمان التعهدي: ويسمى بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتأخذ صورة الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان وبطاقات الائتمان.

١٤.١-٣ الائتمان الإيجاري: حصول المؤسسات على الموجودات والأصول اللازمة دون أن تضطر لدفع كامل القيمة. (محسن إبراهيم أحمد، ٢٠٢٠: ٢٨٦).

١٥.١- العوامل المؤثرة في منح الائتمان المصرفي: يتأثر قرار منح الائتمان المصرفي بجملة من العوامل تتراوح ما بين عوامل متعلقة بالعميل، وأخرى بالبنك، وعوامل خاصة بطبيعة الائتمان، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

١٦.١- العوامل الخاصة بالعميل: تتمثل في:

- شخصية العميل.
- رأس المال: أي قدرة العميل على تحمل المخاطر.
- قدرة العميل: القدرة على الوفاء بالالتزامات تجاه البنك.
- الضمانات التي يمكن للعميل أن يقدمها للبنك.
- الظروف الاقتصادية أو السياسية المحيطة بالعميل.
- وضع العميل في السوق.

١٧.١- العوامل الخاصة بالمصرف: يمكن إبرازها كما يلي:

- درجة السيولة الحالية التي يتمتع بها المصرف وقدرته على توظيفها.
- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف.
- إمكانية المصرف المادية والبشرية والتكنولوجية المطبقة.
- التزام البنوك بالقوانين المصدرة من البنك المركزي.

١٨.١- العوامل الخاصة بطبيعة الائتمان: وهي:

- الغرض من القرض: إنتاجي، تجاري، داخل أو خارج البلد..
- مدة القرض.
- طريقة السداد.
- مبلغ القرض. (حسان الدباس، ٢٠١٤: ٤١-٤٣).

٢- المبحث الثاني: دور الائتمان المصرفي الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة.

١.٢- دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة.

١.١.٢- تعريف الفلاحة: هي العملية التي من خلالها يقوم الإنسان بضبط الأنظمة الإيكولوجية لتلبية الاحتياجات الغذائية لنفسه أولا ومجتمعه. (سيد أحمد سنوسي، عبد الصمد بلهادي، ٢٠٢١: ٨٩).

٢.١.٢- أهمية القطاع الفلاحي: تكمن أهميته في:

- توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد.
- المساهمة في الحد من الفقر والمجاعة.
- توفير الموارد المالية.
- توفير الموارد الزراعية للقطاع الصناعي.
- المساهمة في الدخل الوطني وتحقيق الأمن الغذائي.
- استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة(باية ساعو، زوبيدة سيار، ٢٠٢١: ١٩-٢٠).

٣.١.٢- تعريف الإنتاج الفلاحي: هو كل إنتاج مرتبط بالنباتات والحيوانات، ومنشئ في أنشطة بيئية من صنع الإنسان ويستفيد منها الإنسان. (عثمان علام، مسعود بن تركية، ٢٠٢١: ١٠٣).

٢.٢- دور القطاع الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: كما يلي:

١.٢.٢- البعد الاقتصادي للقطاع الفلاحي: خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، زيادة النمو الاقتصادي، تقليص فاتورة استيراد الغذاء، الأمن الغذائي، دعم التنمية الصناعية، التجارة الخارجية.

٢.٢.٢- البعد الاجتماعي للقطاع الفلاحي: توفير مناصب الشغل، تحسين الظروف المعيشية، خفض معدلات الفقر، تحقيق التوازن بين الريف والمدينة. (خالد جرودي، سعاد شدري معمر، ٢٠٢١: ٤٦٤).

٣.٢.٢- **البعد البيئي للقطاع الفلاحي:** تحقيق التوازن البيئي، الحد من التلوث، زيادة الغطاء النباتي والمساحات الخضراء، الحد من التصحر، زيادة التشجير، مكافحة الاحتباس الحراري.

٣.٢- مفهوم التمويل الفلاحي: هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق التي بواسطتها يمكن تجميع رأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي. (عبد الوهاب صخري، حسينة معاش، ٢٠٢١: ١٣٦).

١.٣.٢- أهمية التمويل الفلاحي: تتمثل في:

- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجزئي والكلي.
- تحفيز الأعمال الزراعية وزيادة إنتاجية الموارد.
- استخدام المدخلات التكنولوجية الجديدة يساهم في زيادة الإنتاجية الزراعية.
- الاستثمار المالي يساهم في زيادة دخل المزارع ومنه تحسين مستوى معيشة الفلاحين.
- التقليل من الاختلالات الاقتصادية الإقليمية. (حسين عماري، بوعلام مولاي، ٢٠٢١: ٢٥٤).

٢.٣.٢- **الائتمان الفلاحي البنكي:** هو عبارة عن أموال يستدينها الفلاح من البنك مع التعهد بردها إليه ودفع فوائد عنها إلى أن يحين موعد ردها. (إلياس بوجعدة، صبرينة نقيقش، ٢٠٢١: ١٥٠).

٣.٣.٢- **أهمية الائتمان المصرفي الفلاحي:** تعد البنوك الزراعية بنوكا متخصصة في منح الائتمان المصرفي والقروض للقطاع الفلاحي بهدف تنميته وتحقيق التنمية الريفية، ويتركز النشاط الائتماني للبنوك الزراعية في منح الائتمان المصرفي اللازم مثل تمويل الآلات الزراعية والميكنة كالجرارات وآلات الري والحرث وكذا مشروعات

الأمن الغذائي والتسليف بضمان المشروعات الزراعية .(وسام عادل إسكندر عبد الرحمن حمزة، ٢٠١٥: ١٥).

٣- المبحث الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودور الائتمان المصرفي في دعمه وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

١.٣- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: ويمكن توضيحه من خلال ما يلي.

١.١.٣- الأراضي الزراعية: يمكن إبراز تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وغيرها من الأراضي الأخرى كما يلي.

جدول رقم (١):

تطور الأراضي الزراعية ٢٠١٠-٢٠١٧.

	المزروعة ألف هكتار	المتروكة	أراضي المحاصيل الدائمة		أراضي مروية	
			مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
٢٠١٠	٤١.٣٧٤	-	٩٠٩	٠.٣٣	٩٨٥.٢	١١.٤١
٢٠١١	٤١.٣٨٨	٣٢٤٦.٥١	٩١٩	١.١	٩٨٧	٠.١٨
٢٠١٢	٤١.٣٩٨	٣١٥٢.٣٣	٩٢٤	٠.٥٤	١.٠٤٢,٩	٥.٦٦
٢٠١٣	٤١.٤٣٢	٣٠٤٣.٤٥	٩٢٩	١.٦٢	١٠٨٩.٥	٤.٤٧
٢٠١٤	٤١.٤٣١	٣٠٦٥.٥٤	٩٧٠	٣.٢٨	١.١٣٦,٣	٤.٢٩
٢٠١٥	٤١.٤٥٦	٣٠٩٣.٦٦	١٠٠٠	٣.١٤	١٢١٥.٣	٦.٩٥
٢٠١٦	٤١.٣٦٠	٣٠٤٦.٣٣	١.٠١٣	١.٣١	١٢٦٠.٥	٣.٧٢
٢٠١٧	٤١.٣٣٥	-	١.٠٣١٣	-٠.٠٨	١٣٠٦٤	٣.٦٤

المصدر: زينب بوراي، سعاد بن سالم، **تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي الواقع والآفاق**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١، ص ٢٢٤.

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

- مساحة الأراضي المزروعة ترتفع بالتدريج إلى غاية سنة ٢٠١٦ أين انخفضت مساحة الأراضي المزروعة.

- مساحة الأراضي المتروكة هي الأخرى تشهد انخفاضا.

– أراضي المحاصيل الدائمة مساحتها ما بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى.

– بالنسبة للأراضي المروية هي مساحة صغيرة جدا مقارنة بالمساحة الإجمالية.

كما ويمكن توضيح مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٢):

مساحة الأراضي المزروعة نسبة إلى المساحة الكلية في الجزائر ٢٠١٠-٢٠١٥.

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
النسبة من المساحة الكلية	٣.٥٤	٣.٥٥	٣.٧٩	٣.٥٥	٣.٥٥	٣.٥٦

المصدر: براهيم حاكمي، كمال بن حامد، **واقع وآفاق تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية دوليا دراسة حالة منتج البطاطس بولاية وادي سوف**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١، ص ٤٥٦.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن مساحة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية ضعيفة وتقريبا ثابتة خلال هذه الفترة، بالرغم من البرامج التي طرحتها الدولة لدعم القطاع، وذلك يرجع في الأساس إلى عمليات نهب الأراضي وتحويلها من زراعية إلى بنايات.

كما ويمكن توضيح تقسيم الأراضي الزراعية ما بين مزروعة ومتروكة، رعوية أو مروج وغيرها كما يلي.

جدول رقم (٣):

الأراضي الزراعية المستعملة ٢٠١٠-٢٠١٤.

التعيين	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٤
١. المساحة الزراعية الصالحة.	٨.٤٤٥.٤٩٠	٨.٤٥٤.٦٣٠	٨.٤٦١.٨٨٠	٨.٤٥٦.٠٤٠
١.١ الأراضي الصالحة للحرث:	٧.٥٠١.٣٩٥	٧.٥٠٦.٥٧٠	٧.٤٩٦.٦٧٨	٧.٤٦٩.٤٨١
مزروعات عشبية	٤.٢٥٤.٢٤٢	٤.٣٥٤.٢٤٢	٤.٤٥٣.٢٢٥	٤.٤٠٣٩٣٧
أراضي سباتية	٣.٢٤٦.٣٢٨	٣.١٥٢.٣٢٨	٣.٠٤٣.٤٥٣	٣.٠٦٥.٥٤٤

٢.١ مزروعات دائمة	٩٤٤٠٩٥	٩٤٨٠٦٠	٩٦٥٢٠٢	٩٩٥٥٥٩
مروج طبيعية	٢٤٨٢٠	٢٤٣٣٥	٢٦٦٢٦	٢٥٧٧٧
الكروم	٧٧٧٣٠	٧٤٣٣٨	٧٣٤٣٠	٧٠٨٥٢
حقول أشجار فواكه	٨٤١٥٤٥	٨٤٩٣٨٧	٨٦٥١٤٦	٨٩٨٩٣٠
٢.أراضي رعوية ومروج	٣٢.٩٤٢.٠٨٦	٣٢.٩٤٣.٦٩٠	٣٢.٩٦٩.٤٣٥	٣٢.٩٦٥.٩٧٦
٣.أراضي غير منتجة	١.٠٥٦.٢٨٤	١.١٠١.١١٠	١.٤٥٨.٠٩٥	١.٤٥٧.٥٣٩
مجموع ١ +٢+ ٣	٤٢.٤٤٣.٨٦٠	٤٢.٤٩٩.٤٣٠	٤٢.٨٨٩.٤١٠	٤٢.٨٨٨.٥٥٥
أراض حلفائية	٢.٥٠٤.٩٩٠	٢.٤٩٨.٠٨٥	٢.٤٩٨.٠٨٥	٢.٤٩٨.١٤٠
أراضي غابية	٤.٢٥٥.٨٤٠	٤.٢٦٨.١١٠	٤.٢٧٣.٦٧٠	٤.٢٣٢.٦٨٥
أراضي غير منتجة	١٨٨.٩٦٩.٤١٠	١٨٨.٩٠٨.٤٧٥	١٨٨.٥١٢.٩٣٥	١٨٨.٥٥٤.٧٢٠
مجموع الأراضي الأخرى	١٩٥.٧٣٠.٢٤٠	١٩٥.٦٧٤.٦٧٠	١٩٥.٢٨٤.٦٩٠	١٩٥.٢٨٥.٥٤٥
الأراضي المستعملة للزراعة	٤٢.٤٤٣.٨٦٠	٤٢.٤٩٩.٤٣٠	٤٢.٨٨٩.٤١٠	٤٢.٨٨٨.٥٥٥
أراضي أخرى	١٩٥.٧٣٠.٢٤٠	١٩٥.٦٧٤.٦٧٠	١٩٥.٢٨٤.٦٩٠	١٩٥.٢٨٥.٥٤٥
مجموع مساحة الأراضي	٢٣٨.١٧٤.١٠٠	٢٣٨.١٧٤.١٠٠	٢٣٨.١٧٤.١٠٠	٢٣٨.١٧٤.١٠٠

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام ٢٠١٥-٢٠١٧**، نشرة رقم ٤٨، ٢٠١٨، ص ٣٣.

وكذا الجدول التالي:

جدول رقم (٤):

الأراضي الزراعية المستعملة ٢٠١٤-٢٠١٧

التعيين	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٦	٢٠١٦-٢٠١٧
١. المساحة الزراعية الصالحة.	٨.٤٨٧.٨٥٤	٨.٤٤٩.٤٢٥	٨.٥٣٦.٤٦٨
١.١ الأراضي الصالحة للحرث:	٧.٤٦٢.٠٨١	٧.٤٠٤.٥٧٠	٧.٤٩٦١٧٦
مزروعات عشبية أراضي سباتية	٤.٣٦٨.٤١٧	٤.٣٧٣.٦٩٠	٤.٥٦١.٣٨٨
	٣.٠٩٣.٦٦٤	٣.٠٣٠.٤٨٧	٢.٩٠٩.٤١٩

٢.١ مزروعات دائمة	١.٠٢٥.٧٧٣	١.٠٤٥.٢٤٩	١.٠٦٥.٦٦١
مروج طبيعية	٢٥.٤٦٨	٣١.٩١٥	٥٣.٠٤٢
الكروم	٧٠٦٦٤	٧٠.٤٦٣	٦٩.٦٤٢
حقول أشجار الفواكه	٩٢٩.٦٤١	٩٤٢.٨٧١	٩٤٢.٩٧٧
٢. أراضي رعوية ومروج	٣٢.٩٦٨.٥١٣	٣٢.٩١٠.٦٥٠	٣٢.٧٩٨.٦٧٣
٣. أراضي غير منتجة تابعة للمزارع	١.٩٣٨.٨٨٧	٢.٠٣٦.٠٨٩	٢.٤٣٦.٦١٦
مجموع ١ +٢+ ٣	٤٣.٣٩٥.٢٥٤	٤٣.٣٩٦.١٦٤	٤٣.٧٧١.٧٥٥
أراض حلفائية	٢.٤٧٥٤٨٥	٢.٤٦٧.٤٠١	٢.٢٧٤.٠٥٩
أراضي غابية	٤.٢٢٠.٣١١	٤.٠٩٠.٩٨٥	٤.٠٨٢.٤٥٥
أراضي غير منتجة	١٨٨.٠٨٣.٠٥٠	١٨٨.٢١٩.٥٥٠	١٩٤.٤٠٢.٣٤٥
مجموع الأراضي الأخرى	١٩٤.٧٧٨.٨٤٦	١٩٤.٧٧٧.٩٣٦	٢٠٠.٧٥٨.٨٥٩
الأراضي المستعملة للزراعة	٤٣.٣٩٥.٢٥٤	٤٣.٣٩٦.١٦٤	٤٣.٧٧١.٧٥٥
أراضي أخرى	١٩٤.٧٧٨.٨٤٦	١٩٤.٧٧٧.٩٣٦	١٩٤.٤٠٢.٣٤٥
مجموع مساحة الأراضي	٢٣٨.١٧٤.١٠٠	٢٣٨.١٧٤.١٠٠	٢٣٨.١٧٤.١٠٠

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام ٢٠١٦-٢٠١٨**، نشرة رقم ٤٩، ٢٠٢١، ص ٣٤.

انطلاقا من الجدول رقم (٣) والجدول رقم (٤) يمكن ملاحظة ما يلي:

ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية الصالحة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧.

- ارتفاع ضئيل لمساحة الأراضي الصالحة للحرث، وكذا المزروعات العشبية.
- بالنسبة للأراضي السباتية فقد شهدت مساحتها انخفاضا مطردا من ٢٠١٠-٢٠١٧.
- شهدت كل من المروج الطبيعية، الكروم زيادة في فترات وانخفاضا في فترات أخرى.
- شهدت المساحة المخصصة للأشجار المثمرة والفواكه انخفاضا.

- أما بالنسبة للمساحة المخصصة للزراعة سواء الصالحة منها أم الرعوية فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مقارنة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

- كما شهدت الأراضي المستعملة للزراعة ارتفاعا، في حين عرفت مساحة الأراضي الأخرى انخفاضا، لتتساوى المساحة الإجمالية للأراضي خلال جميع الفترات.

٢.٣- المنتجات الفلاحية في الجزائر: يمكن توضيحها كما يلي:

١.٢.٣- الإنتاج النباتي: ويضم:

الحبوب: وتضم كلا من: قمح صلب، لين، شعير، خرطال، بقول جافة، أعلاف، حيث تستحوذ على ٤٠ % من المساحة الزراعية أي ما يعادل ٣.٤ مليون هكتار سنة ٢٠١٧، وهي بذلك تغطي ٧٠ % من المساهمة الزراعية ما بين قمح صلب ولين فقط، حيث أن كمية الإنتاج وصلت إلى ٤٢ مليون قنطار مقسمة ٥١ % قمح صلب، ٢٩ % شعير و٢٠ % المتبقية مقسمة بين أنواع الحبوب الأخرى.

المحاصيل الصناعية: وتضم الطماطم الصناعية والتبغ: حيث تستحوذ الطماطم على مساحة: ١٩.٣٨٠ هكتار، بينما التبغ: ٤.٨٥٠ هكتار سنويا.

الخضروات:

وخاصة البطاطا، البصل: مقارنة الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ ب ٢٠٠٠-٢٠٠٩:

المساحة المخصصة للخضروات ارتفعت ب: + ٤٤ %.

المساحة المخصصة للبطاطا زادت ب: + ٦٨ %.

المساحة المخصصة للبصل شهدت ارتفاعا ب: + ٣٥ %.

فالبطاطا تمثل ٣٦ % من الخضروات أي بزيادة تقدر ب + ١٤٣ % مقارنة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

أما بالنسبة للبصل: فيمثل ١٢ % من الخضروات بمعدل زيادة وصل إلى ١٠٢ %.

الأشجار المثمرة: بما فيها: الفواكه، الحمضيات، التمور، الزيتون، الكروم.

مساحة بساتين الأشجار المثمرة: ٤٨٠-٣٩٦ هكتار بزيادة + ٤٧ %.

بساتين الزيتون: ٣٩ % (+ ٥٨ %).

الأشجار المثمرة: ٣٠ % (+ ٥٦ %).

النخيل: ٢٣ % (+ ٢٠ %).

الحمضيات: ٨ % (+ ٤١ %).

٢.٢.٣- مستويات الإنتاج:

الأشجار المثمرة: ذات البذور وذات النواة: ١٠٢ %.

الزيتون: ٩٩ %.

الحمضيات: ٩١ %.

التمور: ٨٢ %.

العنب: ٧٥ %.

ويمكن توضيح أهم المنتجات النباتية في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٥):

أهم المنتجات الزراعية في الجزائر ٢٠١٥-٢٠١٨. الوحدة: ألف قنطار.

الموسم الفلاحي	٢٠١٥-٢٠١٦	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠١٨
الحبوب الشتوية	٣٤.٣٢٣	٣٤.٧٠٢	٦٠.٥٦٨
القمح الصلب	١٩.٣٧٦	١٩٩٠٩	٣١.٧٨٠
اللين	٥٠٢٥	٤٤٥٥	٨٠٣١
الشعير	٩١٩٩	٩٦٩٧	١٩.٥٧٣
الخرطال	٧٢١	٦٤٠	١١٨٠
البرمشيلم	٢	١	٢
الحبوب الصيفية	١٢٦	٧٦	٩١
مجموع الحبوب	٣٤.٤٤٩	٣٤.٧٧٩	٦٠.٦٥٩
الحبوب الجافة	٧٧٣	١٠٧٢	١٣٧٦
البقوليات السباخة	١٣٠.٨١١	١٣٠.٢٠٣	١٣٦.٥٧١

البطاطا	٤٧.٥٨١	٤٦.٠٦٤	٤٦.٥٣٣
الطماطم	١٢.٨٠٦	١٢.٨٦٣	١٣.٠٩٧
البصل	١٥.٢٦٠	١٤.٢٠٣	١٣.٩٩٧
البطيخ بنوعية	١٨.٧٧٧	١٨.٩١٣	٢٠.٩٥٨
الزراعة الصناعية	١٢.٨٠٢	١٢.٥٥٥	١٥.٨٧٣
الطماطم الصناعية	١٢.٣٥٥	١٠.١٤٠	١١.٣٤٢
التبغ	٩٨	٢.٤٩٨	٢.٦٢٨
الحمضيات	١٢.٠٣٢	١٣.٤٤٣	١٤.٧٧٤
البرتقال	٨.٩٢٨	١٠.١٤٠	١١.٣٤٢
اليوسفي	٢.٣٤٢	٢.٤٩٨	٢.٦٢٨
زراعة الأشجار	٣٣.٨٦٣	٣٣.٨٨٩	٣٤.٣٥٦
التمور	١٠.٢٩٦	١٠.٥٨٦	١٠.٩٤٧
التين	١.٢٠٤	١.٢٨٧	١.٠٩٢
الزيتون	٦.٩٦٤	٦.٨٤٥	٨.٦٠٨
اللوز	٦٦١	٦١٩	٥٧٢
فواكه أخرى	١٤.٧٣٨	١٤.٥٥٢	١٤.٢٢٩
زراعة الكروم	٥.٧١٤	٥.٦٦٦	٥.٠٣٠
عنب مجفف	٠.٥	٠	٠
عنب المائدة	٤.٩٩١	٥.٠٠١	٤.٤١٣
عنب للتخمير	٧٢٢	٦٦٥	٦١٧
خمور ١٠٠٠ مكل	٩٤١	–	–

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام ٢٠١٦-٢٠١٨، نشرة رقم ٤٩، ٢٠٢١، ص ٣٥.

حيث شهدت معظم الإنتاجات زيادة مطردة خلال هذه الفترة، في حين شهدت بعض المنتجات انخفاضا في حجم الإنتاج، وأخرى عرفت معدل إنتاج صفري.

٣.٢.٣- **الماشية: الأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل، الخيول:** بمجموع ٣٣٦ مليون رأس ٢٠١٠-٢٠١٧، مقسمة ما بين:

- **الأغنام: ٧٨ % (٢٦.٤ مليون رأس).**
- **الماعز: ١٤ % (٤.٨ مليون رأس).**

– الأبقار: ٦ % (١.٩ مليون رأس، منها ٥٢ % أبقار حلوب).

– الجمال: ١ %، الخيول: ٠.٥ %.

١.٢.١.**الإنتاج الحيواني:** اللحوم الحمراء، البيضاء، البيض، العسل، الصوف ٢٠١٠–٢٠١٨.

اللحوم الحمراء: ٤.٧ مليون قنطار (+ ٥٥ %).

اللحوم البيضاء: ١٠٩ %.

بيض الاستهلاك سنويا: ٥.٧ مليار وحدة (+ ٧٦ %).

العسل: ٥٧٠٠٠ قنطار (+ ١٢٨ %).

صوف الغنم: ٣٣٤.٩٧٠ قنطار (+ ٥٤ %).

ويمكن توضيح كمية الإنتاج الحيواني خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٧ من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٦):

يوضح تطور الإنتاج الحيواني ٢٠٠٠–٢٠١٧.

	اللحوم الحمراء قنطار	اللحوم البيضاء قنطار	الحليب ١٠٠٠ ل	البيض ١٠٠٠ بيضة
٢٠٠٠	٢٥١٧٨٣٠	١٩٨١٣٦٠	١٥٨٣٥٩٠	٢٠٢٠٠٠٠
٢٠٠١	٢٥٩٨٥٥٠	٢٠١٠٠٠٠	١٦٣٧٢١٠	٢١٦٠٠٠٠
٢٠٠٢	٢٩٠٧٦٢٠	١٥٠٧٠٠٠	١٥٤٤٠٠٠	٣٢٢٠٠٠٠
٢٠٠٣	٣٠٠٤٥٩٠	١٥٦٨٠٠٠	١٦١٠٠٠٠	٣٣٠٢٠٠٠
٢٠٠٤	٣٢٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	١٩١٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠
٢٠٠٥	٣٠١٥٦٨٠	١٦٨٥٧٣٠	٢٠٩٢٠٠٠	٣٤٤٤٩٧٨
٢٠٠٦	٢٩٨٥٠٠٠	١٤٥٣٠٠٠	٢٢٤٤٠٠٠	٣٥٧٠٠٠٠
٢٠٠٧	٣٢٠١٢٥٠	٢٦٠٥٨٥٠	٢١٨٤٨٤٦	٣٨١٣٠٠٠
٢٠٠٨	٣١٥٧٥٧٠	٣٠٥٦٩٥٠	٢٢١٩٧٠٨	٣٥٠٧٥٧٥
٢٠٠٩	٣٤٦٥٩٦٠	٣٢٠٩٢٢٥	٢٣٩٤٢٠٠	٣٨٣٨٣٠٠
٢٠١٠	١٢٤٣٨١٦	٣١٥٢٨١٦	٢٦٣٢٩٠٠	٧١٣٤٣٧٩
٢٠١١	٤١٩٥٥٢٩	٣٣٦١٢٧٩	٢٩٢٩٩٥٩	٤٨٢٢٤٧٧

٢٠١٢	٤٣٩٧٨٨٦	٣٦٥٣٩٨٢	٣٠٨٨١١٩٠	٥٣٢٦٥٧٢
٢٠١٣	٤٦٧١٩٩٧	٤١٨٣٩٦٧	٣٣٦٨٠٦٦	٥٩٨٧٠٢٤
٢٠١٤	٤٨٦٢٩٠٣	٤٦٣٤٥٥٢٢	٣٥٤٨٨٢٥	٦٠٦٠٥٥٨
٢٠١٥	٥٢٥٦٤٧٤	٤٣٦٤٤١٧	٣٧٥٣٧٦٦	٦٦٤٤٥١٧
٢٠١٦	٥٣٨٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	٦٦٩٠٠٠٠
٢٠١٧	٥٤٤٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠٠	٣٥٢٠٠٠٠	٦٥٧٠٠٠٠

المصدر: حنان سفيان، **السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحا عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٢٥.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن حجم الإنتاج الحيواني بمختلف أنواعه قد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧،، حيث قفز بمعدل ٢.٩٢٢.١٧٠ قنطار من اللحوم الحمراء، في حين شهدت كميات اللحوم البيضاء زيادة قدرت ب ٣.٣١٨.٦٤٠ قنطار، فضلا عن زيادة كميات الحليب المنتج بمقدار ١.٩٣٦.٤١٠ لتر، أما عن إنتاج البيض فقد تضاعف حجمه ب أكثر من ٣ مرات الكمية التي كان عليها سنة ٢٠٠٠. كما ويمكن توضيح كمية إنتاج اللحوم الحمراء ومناطق تركزها من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (٢): إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر ٢٠١٧.

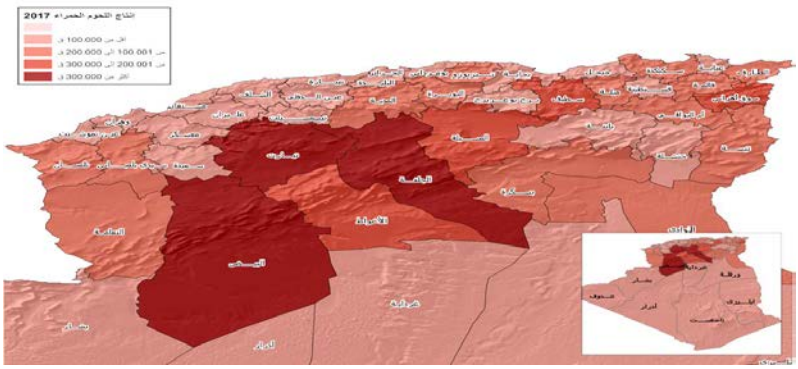

المصدر: وزارة الفلاحية والتنمية الريفية والصيد البحري.

نسبة التغطية: القمح: ٢٩ %، البقوليات: ٣٩ %، الخضروات: ١٨٤ %، البطاطا: ٢٣٥ %، الحمضيات: ١١٥ %، التمور: ٨٠ %، الحليب: ٦٩ %، اللحوم الحمراء: ٢٨ %، اللحوم البيضاء: ١٠٠ %، البيض: ١٦٢ %.

ويمكن أيضا توضيح تطور الإنتاج الحيواني والنباتي من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (٣):

تطور الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧.

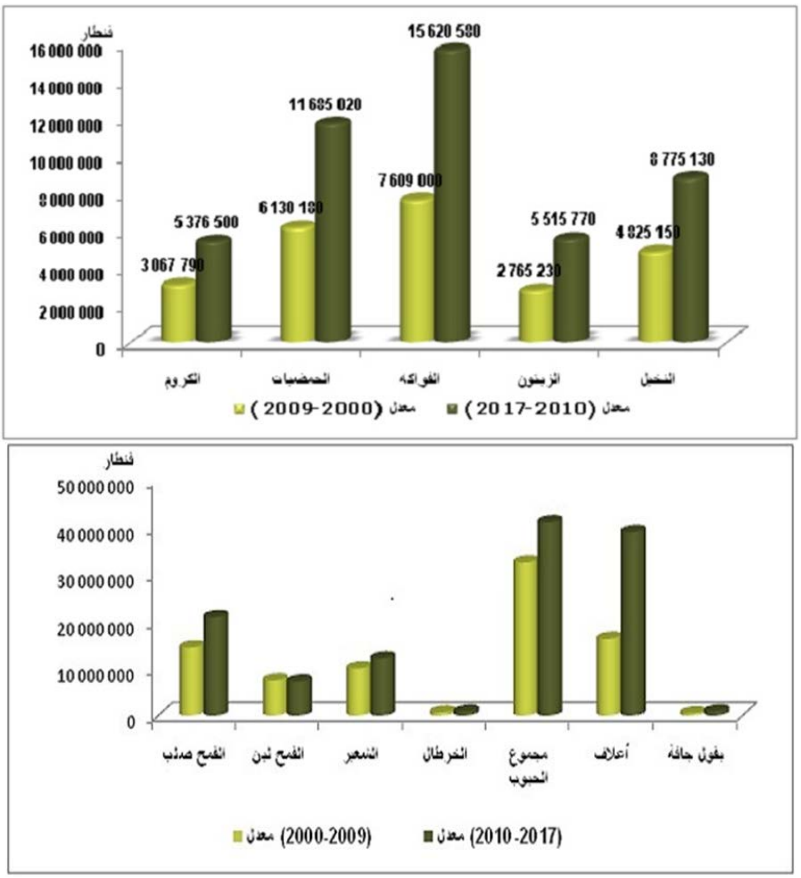

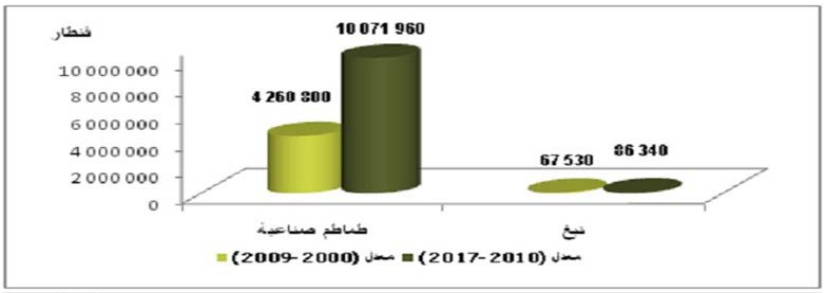

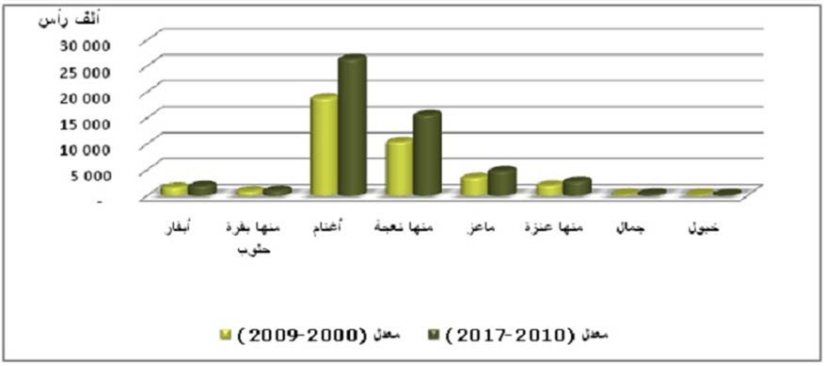

المصدر: وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

أما بالنسبة للغابات وما يترتب عليها من منتجات، فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٧):

إنتاج الغابات ٢٠١٦-٢٠١٨.

	الوحدة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
خشب عمل	م^{٣}	٨١.٨٥١	٢١.٨٢٨٣.٥	٧٢.٨٩٧
خشب السحق	ستير	٤٣.٣٤٨	٧٥.٢٠٦	١٦١.٩٩٧
فحم الخشب	قنطار	٢.٢٠٧	١.٢٦٥	٤٣
فلين خام	قنطار	٥٦.٢٤٥	٦٢.٨٢٤.٥	٨٩.٣٠٩
الحلفة	طن	٠	٠	٠

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام ٢٠١٦-٢٠١٨**، نشرة رقم ٤٩، ٢٠٢١، ص٣٦. انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن حجم الإنتاج الغابي متذبذب حسب نوع المنتوج، حيث يرتفع في سنة وينخفض في سنة أخرى، كما ويمكن

ملاحظة أن إنتاج الحلفاء منعدمة خلال هذه الفترة بالرغم من تخصيص أراضي زراعية لهذا الغرض.

أما عن الصيد البحري، فقد شهد هو الآخر تذبذبا في كمية الإنتاج، حيث شهدت كمية الأسماك الزرقاء ارتفاعا، في حين عرفت كمية الأسماك البيضاء انخفاضا، أما عن حجم إنتاج القشريات فقد شهد ثباتا نسبيا، شأنه شأن الرخويات، كما وعرف حجم الإنتاج الصيدي ازديادا ملحوظا، والذي شهده حجم الإنتاج المائي أيضا. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٨):

إنتاج الصيد البحري ٢٠١٦-٢٠١٨. الوحدة: طن

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الأسماك الزرقاء	٧٥.٢٨٩	٧٧.٧٧٦	٩٢.٣٩٢
الأسماك البيضاء	٦.٦٤٤	٦.٧٩٢	٦.١٧٧
القشريات	٢.١٢٦	٢.٣٢٦	٢.١٩٢
الرخويات	١.٤٧٨	١.٢٦٧	١.٥٩٣
أخرى	١٦.٦٠٣	٢٠.١٣٩	١٨٠٠٠
إنتاج صيدي	١٠٢.١٤٠	١٠٨.٣٠٠	١٢٠.٣٥٤
إنتاج مائي	١.٩٦٠	٤.٢٠٠	٥.١٠٠

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام ٢٠١٦-٢٠١٨**، نشرة رقم ٤٩، ٢٠٢١، ص ٣٧.

أما عن المورد البشري الذي يقود العملية الإنتاجية في القطاع الفلاحي بشقيها النباتي والحيواني، فيمكن توضيح عدد السكان الزراعيين في هذا القطاع من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٩):

عدد السكان الزراعيين في الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٩.

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
العدد	٧.٣٧٦	٧.٤٠٨	٧.٤٠٤	٧.٣٨٣	٧.٣٥٢	٧.٢٥٠
السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
العدد	٧.٢٣٣	٢.٢١٤	٧.١٩٠	٧.١٦٤	٧.١٣٣	٧.١٦٥

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠١-٢٠٢٠).

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن عدد السكان الناشطين في القطاع الزراعي في الجزائر شهدت ثباتا نسبيا في العدد، وتغيرا ضئيلا خلال الفترة الممتدة ٢٠٠٠-٢٠١٤، ليعرف انخفاضا حادا سنة ٢٠١٥، بأكثر من النصف، ليعود إلى الارتفاع من جديد سنة ٢٠١٦ ويستقر عند المعدلات السابقة.

٣.٣- تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر: يمكن التمييز بين المصادر التالية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر:

١.٣.٣- حكومي: يكون من خلال ميزانيات مخصصة للاستثمار إضافة إلى القروض الممنوحة من قبل بعض الجهات مثل: القرض المدعم ضمن ANGEM، والقرض المدعم ضمن CNAC، والقرض المدعم ضمن ANSEJ.

٢.٣.٣- التمويل المصرفي: يمكن التمييز بين قروض مدعمة كليا من قبل الدولة ممثلة في القرض الرفيق وقرض التحدي، وقروض مدعمة جزئيا مثل قرض التحدي، التحدي الفدرالي والإيجاري المالي.

٣.٣.٣- التمويل غير الرسمي: يحصل عليه المزارعون من بعضهم البعض، أو من عند الأصدقاء والأقارب، بطرق مختلفة كشراء المنتج قبل إنتاجه، أو الحصول على ائتمان تجاري، أو من خلال الشراكة بين المزارعين.

٤.٣.٣- التمويل الخارجي: ويكون من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. (عبد الكريم قندوز وآخرون، ٢٠٢١: ٣٤-٣٥).

٤.٣- بنك الفلاحة والتنمية الريفية والائتمان المصرفي الفلاحي في الجزائر: تأسس بموجب مرسوم رقم ٨٢/٢٠٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٠٣/١٣، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، وأسندت إليه مهمة تمويل الهياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة وكذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها. أما عن أنواع القرو ض الفلاحية التي يمنحها البنك، فيمكن تلخيصها في الجدول التالي.

جدول رقم (١٠): ملخص لأنواع القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية
الرفيق	استغلالي	حسب النشاط	٦-١٢ شهرا	٠	لا توجد
الرفيق الفدرالي	استغلالي	١٠٠٠-١٠ مليون	٦-٢٤ شهرا	٠	لا توجد
التحدي	استثماري	١-١٠٠ مليون	٣-٧ سنوات / ٨-١٥ سنة	٥ سنوات : ٠ ٧ سنوات : ١ ٩ سنوات: ٣ ١٠ سنوات ٥.٢٥	١٠ % ≤ ١٠ مليون ٢٠ % ≤ ١٠ مليون
التحدي الفدرالي	استثماري	١-٢٠٠ مليون			
الاعتماد الإيجاري	استغلالي	.٣	٥-١٠ سنوات	.٤	.٥
السكن الريفي	تمويلي	١-٣ مليون	حتى ٢٠ سنة	١-٣ %	١٠ %

المصدر: زينب بوراي، سعاد بن سالم، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي الواقع والآفاق، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول

قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١، ص ٢٢٤.

٥.٣- **علاقة البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة:** تعرف البنوك التجارية على أنها المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد متفق عليه، وتقوم بمنح القروض القصيرة والطويلة الأجل، أي أن البنوك التجارية هي المنشآت الحيوية في اقتصاد أي دولة، والتي تقوم بجمع وتنمية الموارد المالي وتوظيفها في قروض بآجال مختلفة لخدمة التنمية. ونظرا لأن التنمية الاقتصادية وجه من أوجه التنمية المستدامة، بحيث تكون التنمية المستدامة بالمواصلة والاستدامة في أبعادها الأربعة أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، ولأن التنمية الاقتصادية تعد الرابط الأقرب –دون إهمال باقي الأبعاد– بين البنوك التجارية والتنمية ، لذلك تسعى البنوك التجارية الجزائرية كغيرها من البنوك ضمن إطار النظام المصرفي الجزائري وتحدياته، لتحقيق التميز بوظائفها ودورها في خدمة التنمية الاقتصادية، التي تظهر آثارها في أبعاد التنمية الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، أي تحقيق التنمية المستدامة. (شهرزاد زاوي، علي بطاهر، ٢٠١٧: ١٠٨-١٠٩).

٦.٣- **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة والأمن والغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر:** يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١.٦.٣- **دور القطاع الفلاحي في دعم الناتج الوطني وتشغيل اليد العاملة:** فيما يلي جدول يوضح تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، ونصيب كل فرد من الإنتاج الزراعي ومساهمة الأخير في الناتج الوطني.

جدول رقم (١١): تطور عدد السكان في الجزائر، الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج الوطني ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان مليون نسمة	٣٠.٤١٦	٣٢.٩١٠	٣٣٦٦٧	٣٤٤٠٠	٣٥١٧٠	٣٢.٩٠٦	٣٣.٤٨١	٣٤.٠٩٦	٣٤.٥٩١	٣٥.٢٦٨	٣٥.٢٦٨
الناتج الزراعي مليون دولار	٤.٥٩٨	٥.٣٣٤	٥.٢٣٦	٦.٥٨٩	٧.٧٨٤	٧.٩٢٧	٨.٨٠٤	١٠.١٠٥	١١.١٩٥	١٢.٧٧٥	١٣.٦٤٤
مساهمته في الناتج الوطني	٨.٤	٩.٧	٩.٢	٩.٧	٩.٢	٧.٧	٧.٦	٧.٥	٦.٦	٩.٢	٨.٤
السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	
عدد السكان مليون نسمة	٣٦٧١٧	٣٧.٤٦٤	٣٨٢٢٩	٣٩.١١٤	٣٩.٩٥٠	٤٠.٨٠٠	٤١.٧٢١	٤٢.٥٧٨	٤٣.٤٤٩	٤٣.٨٥٠	
الناتج الزراعي مليون دولار	١٦.١١١	١٦.٩٣٥	٢١.٠٢٩	٢٢.٧٢٥	٢٠.٩١٤	١٨.٥٨٦	١٩.٩٩٧	٢٠.٨١٥	٢٠.٣٤٤	٢١.٣٠٧	
مساهمته في الناتج الوطني	٨.١	٨.٢	٩.٣	١٠.٣	١١.٥	١١.٦	١١.٩	١٢	١٢	١٢.٩	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠١-٢٠٢١).

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ما يلي:

- زيادة مستمرة في عدد السكان.
- ارتفاع متواصل في قيمة الناتج الزراعي.

- تذبذب في نسب مساهمة الناتج الزراعي في الدخل الوطني، حيث يرتفع في سنوات وينخفض في سنوات أخرى، وذلك راجع للتوجه السكاني نحو القطاع الزراعي، جهود الدولة لتشجيع العمل في القطاع، التسهيلات الممنوحة، العامل الطبيعي، إضافة إلى مركز القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

- الزيادة في عدد السكان تفوق بكثير نصيب الفرد من الناتج الزراعي، حيث تراوحت القيمة ما بين ١٥١–٤٦٨ دولارا فقط خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٩.

٢.٦.٣– مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل: لقد عرف حجم العمالة في القطاع الفلاحي تطورا ملحوظا، حيث عرف ارتفاعا كبيرا سنوات ٢٠٠٠–٢٠٠٦، لينخفض بعد ذلك، بدءا بسنة ٢٠٠٩، ويستمر في الانخفاض إلى غاية عام ٢٠١٧، وذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها، تراجع دور الفلاحة واحتلاله للمرتبة الثالثة بعد كل من قطاع الخدمات والصناعة، وهجرة سكان الريف نحو المدينة بسبب قلة الدعم وكذا تفضيل الحضر على الريف وغيرها من الأسباب الأخرى. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (١٢): مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل ٢٠٠٠–٢٠١٧.

الوحدة: %

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
النسبة	١٠.٠٤	١٥.٣١	–	١٦.١١	١٧.٠٧	١٤.٥٤	١٥.٩٢	١١.٧	١٢.١٣
السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
النسبة	١١.٧٧	١٠.٥	٩.٦٩	٧.٩٨	٩.٥٣	٧.٨٤	٨.٧	٨	٨.٦

المصدر: فرح بن سالم، **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١، ص ٥٩.

٣.٦.٣- دور القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية: يمكن إبراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في دعم التجارة الخارجية، وذلك من خلال قيمة الصادرات الزراعية والواردات الزراعية، على النحو التالي.

جدول رقم (١٣): تطور الميزان التجاري الفلاحي ٢٠١٢-٢٠١٦.

الوحدة: مليون دولار.

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الصادرات	٢٠٨	٥٦٨	٧٧٢	٧٩٥	٧٧١
الواردات	٧.٨٢٧	١٧.٥١٧	١٩.٤٠٩	١١.٧٩١	٩٠.٨٥٧
الميزان التجاري	٧.٦١٩-	١٦.٩٤٩-	١٨.٦٣٧-	١٠.٩٩٦-	٩٠.٠٨٦-

المصدر: فرح بن سالم، **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١، ص ٦٠.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ما يلي:

- قيمة الصادرات الزراعية في ارتفاع مستمر بالرغم من حجمها الصغير.
- ارتفاع مستمر في حجم وقيمة الواردات الزراعية، حيث تضاعفت القيمة بحوالي ٩ مرات.
- وجود عجز بصفة مستمرة في الميزان التجاري الفلاحي، بالنظر لأن قيمة الواردات تفوق بكثير قيمة الصادرات.

٧.٣- مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر: تعترض العديد من المشكلات الفلاح الجزائري وتحول دون تحقيق التطور والتنمية في هذا القطاع، ومن أبرز هذه المشكلات:

– مشاكل متعلقة بالموارد الطبيعية.

– التقليص العمدي من طرف الإنسان: من خلال التجريف البناء...

– فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة.

– انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح.

– مشاكل متعلقة بالموارد البشرية:

– نقص العمالة الزراعية المدربة.

– ضعف البرامج التدريبية.

– مشاكل أخرى: التسويق، الصادرات، العقار الفلاحي، ضعف البنية التحتية، ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع مدخلات الإنتاج الزراعي، صعوبة الحصول على تمويل. (بلقاسم ميموني، محمد السعيد بودربالة، ٢٠٢١: ٣٥-٣٦).

– معظم الأراضي القابلة للفلاحة ذات طابع صحراوي أو صخري، أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.

– قلة المياه ومشاريع الري فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها ومواعيدها أو حتى توزيعها.

– سوء إدارة الأراضي يؤدي إلى فقدان خصوبتها.

– بدائية الأساليب والطرق الزراعية المستخدمة من قبل الفلاحين يؤدي إلى تدني الإنتاجية.

– عدم وجود سياسات سعرية ومالية ملائمة تستقطب الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع، من أجل إنتاج فلاحي مربح.

– عدم إمكانية حصول الفلاح على قروض بشروط ميسرة بسبب عدم وجود أموال كافية للإقراض.

– الزيادة غير المتكافئة في عدد السكان والإنتاج الفلاحي. (باية ساعو، زوبيدة سيار، ٢٠٢١: ٢٨).

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

٤.١- الاستنتاجات:

- تكمن أهمية التنمية المستدامة في كونها متداخلة في العلاقات بين المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية.. فمثلا في المجال الاقتصادي حصرا فإن التنمية المستدامة تهتم بالإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية إلى جانب التركيز على تطوير البنى الاقتصادية والمحافظة عليها بما يلبي احتياجات الجيل الحالي والأجيال اللاحقة على حد سواء علاقاتها متداخلة في مجالات عدة. **ومنه نثبت صحة الفرض الأول.**

- يسهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها عن طريق الرفع من مستوى الدخل الوطني، ما يؤدي إلى الرفع مستوى الدخل الفردي وبالتالي الرفع من القدرة الشرائية للمواطن فضلا عن توظيف اليد العاملة في هذا القطاع ومنه القضاء على البطالة، إضافة إلى أن استخدام تكنولوجيا حديثة يسهم في الحد من التدهور البيئي، والحفاظ على التوازن البيولوجي. **ومنه نثبت صحة الفرض الثاني.**

- يلعب الائتمان المصرفي دورا كبيرا في تمويل القطاع الفلاحي، حيث كلما توفرت الموارد المالية، المادية وحتى البشرية أدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية وتطور القطاع الفلاحي والعكس، فالمعروف أن توسع أي مشروع من حيث القيمة أو الحجم يحتاج إلى تمويل كبير وفي حالة قصور في مصادر التمويل فإن أي مشروع في أي قطاع سوف يشهد انكماشا ومنه قد يخرج من السوق والعكس طبعا في حالة توفر رأس المال. **ومنه نثبت صحة الفرض الثالث.**

- القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع واعد بالنظر للمساحة الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر، والتنوع المناخي والتضاريسي، وبالتالي التنوع في المنتجات الفلاحية والإمكانات الطبيعية المتاحة، بالرغم من عدم استغلالها كما ينبغي، فالأراضي

المخصصة للقطاع الزراعي ليست مستغلة بالكامل وذلك راجع إلى عدة أسباب منها: عدة الاهتمام الفعلي بالقطاع، ومنحه مرتبة أدنى من الخدمات والصناعة، استغلال الأراضي المهملة في مجال البناء عوضا عن الزراعة، عدم توفر الإمكانات لدى بعض الفلاحين لتطوير القطاع، وبالنسبة للمستثمرين فهم يعزفون عن الاستثمار في القطاع الفلاحي بالنظر لارتفاع درجة المخاطر فيه، **ومنه نثبت صحة الفرض الرابع.**

– ساهم القطاع الفلاحي في الجزائر بنسب متفاوتة في الدخل الوطني، حيث تراوحت بين الارتفاع والانخفاض بين الفينة والأخرى، فضلا أن القطاع ساهم في توظيف اليد العاملة، وتحسين المستوى المعيشي لسكان الريف، سيما في ظل منح قروض للفلاحين وتشجيعهم على البقاء في الريف من خلال منحهم الائتمان المصرفي من قبل بنك الفلاحة والتمية الريفية، الذي نوع من القروض الممنوحة، وخفض من أسعار الفائدة بهدف تشجيع سكان الريف على البقاء فيه، دون إنكار دور القطاع كمصدر لمدخلات القطاع الصناعي، ومنه نثبت صحة الفرض الخامس.

– تحتل الجزائر مراتب أولى عالميا من حيث الاستيراد الغذائي، وهو ما يسمح لها من تحقيق أمنها الغذائي النسبي من جهة، والبقاء تابعة بالغذاء للخارج وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو ما يهدد الاستقرار الغذائي في ظل حدوث الأزمات العالمية كالحرب الأوكرانية وكورونا، ما يحتم الاهتمام بالقطاع الفلاحي أكثر.

– انطلاقا مما تقدم يمكن ملاحظة وجود عجز في الميزان التجاري الفلاحي، حيث فاقت قيمة الواردات قيمة الصادرات بأضعاف مضاعفة، ففاتورة الاستيراد وصلت حتى ٩ مليار دولار في الاستيراد الغذائي.

– المساحة الزراعية في الجزائر لا تمثل سوى ٣ بالمئة من المساحة الكلية للجزائر، وهذا ما يهدد مستقبل البلد من ناحية الغذاء سيما في ظل الارتفاع المستمر في عدد

السكان بالمقابل زيادة قليلة جدا في مستوى الإنتاج الفلاحي المحلي، ومنه فخرافة الاكتفاء الذاتي مستحيلة التحقيق في ظل الظروف والسياسات المتبعة حاليا.

– انخفاض كبير في عدد العمالة في القطاع الفلاحي وذلك راجع لعدة أسباب منها: ارتفاع الأجور في القطاعات الأخرى مقارنة بالفلاحة، عدم توفر الشروط المناسبة للعمل الفلاحي، والتخوف من حوادث العمل، فضلا عن عدم وجود وتوفر الإمكانات اللازمة للعمل بالقطاع.

– وجود العديد من المشاكل التي يعاني منها القطاع مثل مشكل العقار، انخفاض المردودية في القطاع ما يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة سكان الريف ما يؤدي بهم إلى الهجرة نحو المدن والعمل بالقطاع الخدمي أو الصناعي.

– سياسة الأجور في هذا القطاع غير فعالة وغير مجزية ولا محفزة.

– التطور الحاصل في القطاع الفلاحي في الجزائر لا يعود إلى الائتمان المصرفي، وإنما يرجع إلى الدعم الحكومي بدرجة كبيرة، فليس هناك بنوكا متخصصة خاصة تمنح القروض الفلاحية في الجزائر.

٢.٤– التوصيات:

– ضرورة تبني الدولة الجزائرية لخطة تنمية شاملة للقطاع الفلاحي كونه البديل المناسب لتحقيق التنمية المستدامة، والخروج من دائرة التبعية الغذائية.

– ضرورة الاستغلال الكامل للمساحة المخصصة للزراعة، وإضافة مساحات أخرى عن طريق استصلاح الأراضي، والتوسع نحو الصحراء، بهدف زيادة حجم الإنتاجي الفلاحي النباتي والحيواني، وتحقيق التنمية المستدامة.

– منح الفلاحين امتيازات موسعة دون شروط وتشجيعهم على البقاء في أراضيهم وتوفير بيئة ومناخ مناسب للاستثمار الفلاحي، لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

– تشجيع روح المقاول لدى الشاب الجزائري عن طريق منحه امتيازات خاصة في حال اختياره العمل في الميدان الفلاحي.

– العمل على تخفيض فاتورة الاستيراد الغذائي، والاهتمام بالمنتج المحلي.

المراجع:

١. حسان الدباس، **العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية –حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، منشورة، جامعة دمشق، ٢٠١٤.

٢. حنان سفيان، **السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٢٠.

٣. نعيمة واضح، **العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية –حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٧.

٤. وسام عادل إسكندر عبد الرحمن حمزة، **تقويم دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة للمشروعات الزراعية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة، تخصص العلوم البيئية، منشورة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٥.

٥. ياسين عبيدات، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل–دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٢.

٦. إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة–دراسة نظرية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ٢٠٠٥–٢٠٠٧ المالية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، ٢٠١٠.

٧. إلهام يحياوي وآخرون، **المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقيقة، العدد ٣٨، ٢٠١٦.

٨. المركز الوطني للمعلومات، **الأمن الغذائي**، الجمهورية اليمنية، أبريل ٢٠٠٥.

٩. شريهان مصطفى التوني وآخرون، **أثر الوعي المصرفي لدى البنوك الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة ميدانية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢، العدد ٤، جامعة بورسعيد، مصر، ٢٠٢١.

١٠. شهرزاد زاوي، علي بطاهر، **البنوك التجارية الجزائرية والتنمية والمستدامة– دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية بشار) ٢٠٠٠–٢٠١٥**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد ٧، العدد ٢، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ٢٠١٧.

١١. عبد العزيز الدغيم وآخرون، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦.

١٢. عبد الكريم قندوز وآخرون، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد ١٢، ٢٠٢٢.

١٣. عدالة عجال، وليد شرارة، **دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد ٧، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ٢٠١٤.

١٤. العربي قلاع الدم، آمنة جعني، **تسعير الائتمان المصرفي وأثره على ربح البنوك التجارية**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٠١، ٢٠٢٢.

١٥. علي فرحان ذياب، **الأمن الغذائي في العراق متى يتحقق الأسباب– المشاكل والحلول**، مجلة جامعة بابل، المجلد ١٥، العدد ٤، ٢٠٠٨.

١٦. فارس عبد الله كاظم، **أثر العلاقة بين استراتيجية إصلاح الجهاز المصرفي والتنمية المستدامة في العراق–دراسة ميدانية لعينة من المصارف في بغداد**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، ٢٠١٩.

١٧. محسن إبراهيم أحمد، **تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق ٢٠١٠–٢٠١٨**، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد ٤، العدد ٢، السليمانية، العراق، ٢٠٢٠.

١٨. محسن إبراهيم أحمد، **تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق ٢٠١٠–٢٠١٨**، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد ٤، العدد ٢، العراق، ٢٠٢٠.

١٩. منال جابر مرسي محمد، **الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر دراسة قياسية ١٩٩١–٢٠١٩**، مجلة البحوث المالية، المجلد ٢٢، العدد ١، ٢٠٢١.

٢٠. إلياس بوجعدة، صبرينة نقيقش، **أثر القروض المصرفية في تطور نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٢١. باية ساعو، زوبيدة سيار، **رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٢٢. براهيم حاكمي، كمال بن حامد، **واقع وآفاق تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية دوليا دراسة حالة منتج البطاطس بولاية وادي سوف**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٢٣. بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، **الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٢٤. حسين عماري، بوعلام مولاي، **تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات والإمكانات –التنمية الزراعية في الجزائر دراس تقييمية**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٢٥. خالد جرودي، سعاد شدري معمر، **تنشيط القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والتقليص من أزمة البطالة في الجزائر–ولاية برج بوعريريج نموذجا**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٢٦. رويدة أيوب المشني، مآب معاوية ناشف، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٨

٢٧. زينب بوراي، سعاد بن سالم، **تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي الواقع والآفاق**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٢٨. سيد أحمد السنوسي، عبد الصمد بلهادي، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وإمكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية–القطاع الزراعي نموذجا**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٢٩. عبد الوهاب صخري، حسينة معاش، **التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٣٠. عثمان علام، مسعود بن تركية، **دراسة تحليلية لأثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية للفترة ١٩٦١–٢٠١٥**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٣١. فارس عبد الله كاظم، **أثر العلاقة بين استراتيجية إصلاح الجهاز المصرفي والتنمية المستدامة في العراق–دراسة ميدانية لعينة من المصارف في بغداد**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، ٢٠١٩.

٣٢. فرح بن سالم، **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، كتاب الملتقى العلمي الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، المكتبة الوطنية الجزائرية، ٢٠٢١.

٣٣. التقرير الاقتصادي والاجتماعي (صندوق النقد العربي).

٣٤. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام ٢٠١٥-٢٠١٧**، نشرة رقم ٤٨، ٢٠١٨.

٣٥. الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام ٢٠١٦-٢٠١٨**، نشرة رقم ٤٩، ٢٠٢١.

٣٦. وزارة الفلاحية والتنمية الريفية والصيد البحري.

٣٧. باسم البدري، محمد خالد، أثر السياسة الزراعية في العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية –القمح، الرز، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء أنموذجا) ٢٠٠٣-٢٠١٧، مقالة منشورة عبر الموقع: https:// www. Researchgate.net/ publication/3

تقويم الاداء المصرفي المستدام في ظل بطاقة العلامات المتوازنة
دراسة تطبيقية في المصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (٢٠١٨-٢٠٢١)

Evaluation of Sustainable Banking Performance in Light of the Balanced Scorecard
An Applied Study on the Commercial Bank of Iraq listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2018-2021)

أ.د. صلاح مهدي جواد الكواز **م.م. أحمد ناصر عباس الدعمي**

جامعة كربلاء/ كلية الأدارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى تقويم واقع الأداء المصرفي المستدام بتطبيق بطاقة العلامات المتوازنة كونها احدى التقنيات الحديثة للمحاسبة الادارية الاستراتيجية التي تعني بهذا الشأن والتي تشتمل على المؤشرات المالية وغير المالية، وبالنتيجة فهي تستوعب جميع الجوانب المتعلقة بالأداء الاستراتيجي المستدام للوحدات الاقتصادية. ولأجل تحقيق اهداف البحث واختبار فرضيته جرى اختيار المصرف التجاري العراقي كعينة للبحث كحالة عملية لدراسة واقع اداءه المستدام بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف وبتطبيق بطاقة العلامات المتوازنة. وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: ان تقنية بطاقة العلامات المتوازنة هي احدى اهم التقنيات الحديثة للمحاسبة الادارية الاستراتيجية في مجال تقويم الاداء المستدام والتي ثبت تفوقها في هذا الجانب على الاسلوب التقليدي

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٩١-١٣٤

بسبب تغطيتها لمساحة واسعة من الاداء الاستراتيجي بشمولها على المؤشرات المالية وغير المالية مع الاخذ بالاعتبار الاثار الاجتماعية والبيئية التي تصاحب أداء المصرف لأنشطته المختلفة .

الكلمات المفتاحية : تقويم الأداء , الاداء الاستراتيجي المستدام، بطاقة العلامات المتوازنة .

Abstract:

The research aims to evaluate the reality of sustainable banking performance by applying the balanced score card, as it is one of the modern techniques of strategic management accounting that is concerned in this regard and which includes financial and non-financial indicators, and as a result, it accommodates all aspects related to the sustainable strategic performance of economic units. In order to achieve the objectives of the research and test its hypothesis, the Commercial Bank of Iraq was chosen as a sample for research as a practical case to study the reality of its sustainable performance based on the bank's financial reports and the application of the balanced score card. The research reached a set of results, the most important of which are: The balanced scorecard technique is one of the most important modern techniques for strategic management accounting in the field of sustainable performance evaluation, which has proven its superiority in this aspect over the traditional method, because it covers a wide area of strategic performance by including financial and non-financial indicators. financial, taking into account the social and environmental effects that accompany the performance of the bank's various activities.

Keywords: Performance evaluation, Sustainable strategic performance, balanced scorecard.

المقدمة Introduction :

في ضوء عصر العولمة واشتداد حالة التنافس الكبيرة بين الوحدات الاقتصادية لابد من تطبيق تقنية تستعمل في تقويم اداء الوحدات الاقتصادية بما يعزز من الموضع التنافسي للوحدة الاقتصادية و يجعلها في موقع ريادي . ومن التقنيات المهمة التي تأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجية التنافسية للوحدات الاقتصادية هي تقنية بطاقة العلامات المتوازنة التي تم تطويرها لتستوعب جوانب ومؤشرات الاستدامة لتنتج لنا تقنية بطاقة العلامات المتوازنة التي تعنى بتقويم الاداء المستدام للوحدات الاقتصادية ومدى تطبيقها للاستراتيجية المرسومة فضلا عن استدامتها، اذ ان قيام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن جوانب الاستدامة يعزز من سمعتها في المجتمع ويدعم انشطتها الاقتصادية، وبالنتيجة فهي تراعي جميع المؤشرات المالية و غير المالية بالإضافة لمؤشرات الاستدامة. ان بطاقة العلامات المتوازنة تعد تقنية من بين اهم التقنيات الحديثة للمحاسبة الادارية الاستراتيجية التي ثبت تفوقها على المدخل التقليدي لتقويم الاداء بسبب تغطيتها لمساحة واسعة للأداء الاستراتيجي المستدام والتي لا تشتمل على المقاييس المالية فحسب كما هو مطبق في المدخل التقليدي وانما تعدته لتشمل المقاييس غير المالية أيضا والتي تهتم في العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية, وفي العلاقة مع الزبون, والنمو الابتكار في مجال تقديم المنتجات والخدمات. بالإضافة لمقاييس تتعلق بالاستدامة في جوانبها البيئية والاجتماعية. لذلك تتمحور مشكلة البحث في إن التغيرات التي تتعرض لها بيئة الأعمال بفعل تطور وسائل النقل والاتصال وبروز العولمة بأبهى صورها والتي جعلت من العالم قرية صغيرة قد أدت إلى توسع حجم الوحدات الاقتصادية وبالنتيجة فإن كل هذه التغيرات جعلت من استعمال الأسلوب التقليدي المستعمل في تقويم الأداء الاستراتيجي لتلك الوحدات قاصراً وذلك لاعتماده على المقاييس المالية فقط وبالنتيجة عدم إعطاءه صورة واضحة عن الأداء المستدام الوحدات الاقتصادية , وعليه فانه في ظل المشكلة

أعلاه جاء البحث بالفرضية الاتية : إن تطبيق بطاقة العلامات المتوازنة في ظل التغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال من شأنه ان ينتج تقويماً متكاملاً للأداء الاستراتيجي المستدام للوحدات الاقتصادية و ذلك لاشتماله على المقاييس المالية و غير المالية إلى جانب المقاييس المرتبطة بالاستدامة التي تعطي نظرة شمولية عن الأداء الاستراتيجي المستدام للوحدات الاقتصادية. ومن هنا جاء هذا البحث لتقويم واقع الأداء المصرفي المستدام بتطبيق تقنية بطاقة العلامات المتوازنة.

١. المبحث الاول/ دراسات سابقة ومنهجية البحث

١.١- دراسات سابقة:

تمثل الدراسات السابقة نقطة الانطلاق لكل باحث وحجر الأساس الذي يستند عليه في فهم جوانب البحث الذي يروم الخوض فيه, وفهم الأفكار العامة ذات العلاقة بمتغيرات دراسته, لكي لا يبدأ من الصفر, لأن العلم سلسلة متتابعة الحلقات, وتراكم تدريجي للتطورات والخبرات. ومن هنا ولتسليط الضوء على ما ورد في الأدبيات والدراسات المحاسبية المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية يستحسن بنا الاطلاع على تلك الدراسات بهدف الاستفادة منها في اعداد البحث الحالي و معرفة موقع هذا البحث من بين تلك الابحاث والدراسات السابقة. وسيتم عرض تلك الدراسات حسب تسلسلها الزمني, و كما يلي:

١.١.١- دراسة (Kalender and Vayvay, 2016) بعنوان (The Fifth Pillar of the Balanced Scorecard: Sustainability) (الركيزة الخامسة لبطاقة الأداء المتوازن: الاستدامة):

تهدف هذه الدراسة الى النظر الى قضية الاستدامة باعتبارها ركيزة خامسة لبطاقة الاداء المتوازن التي تجمع بين القضايا المالية وغير المالية في نظام شامل لإدارة الاداء. وبالنتيجة يمكن اعتبارها بمثابه الجسر لتنفيذ استراتيجية الاستدامة وربط اهداف الاستدامة المؤسسية بالإجراءات ونتائج الاداء.

ناقش البحث كيفية مساهمة هذه الابعاد غير الملموسة في استراتيجيات الاستدامة. إذ يعد دمج الجوانب البيئية والاجتماعية مع الادارة الاساسية للشركات جزء مهم من حياة الاعمال اليوم, وتوفر بطاقة الاداء المتوازن المستدامة امكانية عالية لحل هذه المشكلة. من ناحية اخرى ليس من السهل عمليا تنفيذ بطاقة الاداء المتوازن المستدام كما هو موضح على الرغم من ان هذا يمكن اعتباره خطوة كبيرة للإدارة البيئية والاجتماعية.

٢.١.١- دراسة (Lu, et al., 2018) بعنوان (A hybrid MCDM and sustainability-balanced scorecard model to establish sustainable performance evaluation for international airports): (نموذج مختلط من MCDM وبطاقة الأداء المتوازن المستدامة لإنشاء تقييم أداء مستدام للمطارات الدولية):

اجريت هذه الدراسة بالاستفادة من بيانات ثلاثة مطارات دولية في تايوان من خلال مسح آراء عدد من المتخصصين و تبحث في مشكلة استدامة المطارات. وتوصي بنهج مقترح جديد لتقدير و اختيار معايير الاداء المستدام باستخدام نهج SBSC الذي يمثل المدخل الوحيد لتقييم اداء المطارات في تايوان. إذ تم ابتكار مدخل هجين لمعالجة علاقات الاعتماد المتبادل وانتاج اطار هرمي بين وجهات نظر ومعايير SBSC وبالنتيجة اذا كانت صناعات المطارات ترغب في الاستفادة من المزيد من النماذج العلمية مثل عروض هذا المدخل يجب تصميم التطبيقات الاقليمية لتحسين القدرة التنافسية في السوق الموضوعية.

إذ تضع هذه الدراسة نموذج قرار جديد يعتمد على SBSC لتعزيز مستوى التنمية المستدامة. ويهدف هذا المدخل الى دمج تقييم اداء التنمية المستدامة باستخدام المعلومات النوعية والكمية في بطاقه قياس الاداء المتوازنة. إذ تم استخدام نموذج اتخاذ القرار متعدد المعايير لأول مرة لتقدير التأثيرات الرئيسية لأداء المطارات الدولية فيما يتعلق بالاستدامة وتم تطبيقها على ثلاثة مطارات دولية في تايوان كدراسة حالة.

وتشير النتائج الى ان صورة المطار هي العامل الاكثر اهمية في تقييم الاداء وان المنظور الاجتماعي له اعلى درجة من التأثير الصافي. وان اكبر نقطة ترجيحية عند اختبار الميزة التنافسية التي تطمح بها المطارات تتمثل في النقل العام وشفافية التمويل.

٣.١.١- دراسة (Junior, et al., 2018) بعنوان (Sustainability evaluation model for manufacturing systems based on the correlation between triple bottom line dimensions and balanced scorecard perspectives): (نموذج تقييم الاستدامة لأنظمة التصنيع على أساس الارتباط بين أبعاد المحصلة النهائية الثلاثية ووجهات نظر بطاقة الأداء المتوازنة):

تضمنت هذه الدراسة تطوير نموذج مفاهيمي لربط الاستدامة والأداء في نظام التصنيع ، مع الأخذ في الاعتبار جميع الارتباطات بين أبعاد مفهوم خط الاساس الثلاثي TBL ومناظير بطاقة العلامات المتوازنة BSC. تسمح هذه الارتباطات الاثني عشر للمؤسسات بتقييم مستوى الالتزام بكل متطلب لتحقيق التكامل التام بين الاستدامة وأداء نظام التصنيع ، مع كون هذا هو الفارق الرئيسي للنموذج المقترح عن النماذج الموجودة مسبقًا. وبالنتيجة تهدف هذه الدراسة الى اقتراح نموذج تقييم الاستدامة بناءً على مصفوفة الارتباط بين أبعاد مفهوم خط الاساس الثلاثي TBL ومناظير بطاقة العلامات المتوازنة BSC (التعلم والنمو ، والعملية ، والسوق ، والمالية).

تم تطبيق النموذج المقترح على مصنع برازيلي في سوق الأغذية والمشروبات ، من خلال الزيارات والمقابلات.

ومن النتائج التي ظهرت من تطبيق هذا النموذج أن الارتباطات الاثني عشر لمصفوفة TBL X BSC تسمح بإجراء تقييم شامل ومفصل لنظام التصنيع ، لأنه يتضمن أبعاد TBL ومناظير BSC ، ويتيح تحديد المؤشرات لكل ارتباط. يمكن أن

يكون النموذج مفيدًا أيضًا في تحديد مؤشرات الأداء لنماذج تقييم الاستدامة ويمكن تكامله مع طرق اتخاذ القرار متعددة المعايير لتحسين الاستدامة والأداء التنظيمي.

ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة هو استخدام هذا النموذج لتحديد المؤشرات المرتبطة باثني عشر ارتباطًا لمصفوفة TBL ، ودمج هذه المؤشرات في طريقة القرارات المتعددة المعايير لتحسين الاستدامة والأداء التنظيمي.

٤.١.١_ دراسة (Sarraf, and Nejad, 2019) بعنوان (Improving performance evaluation based on balanced scorecard with grey relational analysis and data envelopment analysis approaches: Case study in water and wastewater companies): (تحسين تقييم الأداء استنادًا إلى بطاقة الأداء المتوازن مع نهج تحليل العلاقات الرمادية وتحليل مغلف البيانات: دراسة حالة في شركات المياه والصرف الصحي)

يمثل هذا البحث دراسة حالة على خمسة وثلاثون شركة مياه ومياه صرف صحي بلدي في ايران لعام ٢٠١٧. وذلك باستخدام التحليل العلائق الرمادي (GRA) الذي هو احد الاساليب المتعددة لاتخاذ القرار. وكذلك باستخدام تحليل تطويق البيانات (DEA) لحساب الكفاءة بناءاً على معايير بطاقة الاداء المتوازن كأدوات لقياس الاداء.

واظهرت نتائج الدراسة ان التحليل العلائق الرمادي هو طريقة اكثر دقة من طريقة تحليل تطويق البيانات لقياس اداء شركات المياه والصرف الصحي, وذلك لان الاخير توجد عليه عده قيود منها: أنه يفضّل ان يتجاوز عدد وحدات اتخاذ القرار بمرتين او ثلاثة مرات عدد المدخلات والمخرجات . بينما GRA لا تضع افتراضات حول عدد المؤشرات. وكذلك تُصَنَّف DEA وحدات اتخاذ القرار الى وحدات فعالة وغير فعالة فقط. بينما استخدام GRA يمكّن من الحصول على رتبة كاملة من وحدات اتخاذ القرار وتقديم تمييز افضل بينها. علاوة على ذلك فان GRA قادر على تحديد درجة كل منظور لبطاقة الاداء المتوازن بشكل منفصل.

ومن التوصيات التي جاءت بها الدراسة هو وجوب إنشاء إدارة وطنية للمياه توفر الأطر التنظيمية والسياسات العامة في إدارة موارد المياه. ومن الأهمية بمكان تحقيق الكفاءة الاقتصادية (أسعار المياه) والبيئية (خسائر المياه) والاجتماعية (مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي) من خلال الإدارة الجيدة للمياه. في الواقع تدمج إدارة المياه الإدارة المستدامة لموارد وخدمات المياه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، وإشراك أصحاب المصلحة للمساهمة بطريقة مجدية لتصميم سياسة المياه من ناحية أخرى. وهذا من شأنه تعزيز الشفافية والمساءلة في هذه الصناعة. مع تنفيذ جميع القضايا المذكورة أعلاه بشكل فعال ، يمكن اتخاذ خطوة مهمة نحو أهداف التنمية المستدامة.

٥.١.١- دراسة (Tsai, et al., 2019) بعنوان (A performance assessment approach for integrated solid waste management using a sustainable balanced scorecard approach): (مدخل تقييم الأداء للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة باستخدام مدخل بطاقة الأداء المتوازن المستدام):

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقات الهرمية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة باستخدام مدخل بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة. ان التحليل المقترح باستخدام طريقة دلفي الضبابية لاستبعاد السمات غير الصالحة ، والنمذجة الهيكلية التفسيرية لترتيب السمات في نموذج هرمي واسع النطاق ، واستخدام تجربة اتخاذ قرار ضبابي ومختبر تقييم لفحص العلاقات السببية بين السمات.

تستند هذه الدراسة إلى بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة SBSC وتحقق في كيفية هيكلة الأطر الهرمية والعلاقات المتبادلة في ظل عدم اليقين ، والتي لم يتم استكشافها بعد في سياق مدخل الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ISWM. المعرفة المكتسبة من هذه الدراسة لا تكمل فقط المعلومات الموجودة لتنفيذ SBSC ولكنها تدعم أيضًا جهود الاستدامة التشغيلية لتحقيق ISWM المستدامة.

تقيس هذه الدراسة خمسة جوانب و اربعة وعشرون معيارًا. أظهرت النتائج أن الاستثمار المالي ومشاركة أصحاب المصلحة والقدرة على الابتكار هي جوانب سببية حاسمة ترتبط فيها مشاركة أصحاب المصلحة والقدرة على الابتكار. يتم تحديد كفاءة التكلفة، وتعاون أصحاب المصلحة، والمرونة / القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، وتوافر المهارات التقنية المحلية، واكتساب المعرفة وتقنيات الاتصال على أنها معايير الارتباط التي تقدم أعلى قوى القيادة والاعتماد لمساعدة صانعي القرار على تحقيق أداء تشغيلي أفضل.

٦.١.١- دراسة (Guix & Font, 2020) بعنوان (The Materiality Balanced Scorecard: A framework for stakeholder-led integration of sustainable hospitality management and reporting) (بطاقة الأداء المتوازن النسبية: إطار عمل للتكامل بقيادة أصحاب المصلحة لإدارة الضيافة المستدامة وإعداد التقارير):

تطور هذه الدراسة بطاقة الأداء المتوازن النسبية (MBSC)، وهي إطار متكامل يربط بين بطاقة الأداء المتوازن، وبطاقة قياس الأداء المتوازن للاستدامة، ومبادئ معيار إشراك أصحاب المصلحة AA1000SES، أي الشمولية والأهمية النسبية والاستجابة لمساعدة المنظمة على الاستجابة لتوقعات أصحاب المصلحة، إذ تم اختبار إطار العمل بالبيانات التي أبلغت عنها عشرون مجموعة فنادق من أكبر مجموعات الفنادق في العالم ، وقد توصلت هذه الدراسة الى استنتاج مفاده: أن تقارير الاستدامة الحالية تفتقر إلى سلاسل السبب والنتيجة الهرمية والأدلة القوية على التأثير على مستوى النظام. ومن التوصيات التي قدمتها هي: بأن منظمات الضيافة يمكنها تحسين ضوابط إدارتها من خلال معالجة الجودة والشفافية والاتساق في استجابتها للاستدامة ، وبالنتيجة الاستجابة لتحديات التنمية المستدامة دون تقويض جدواها التنظيمية.

٧.١.١- دراسة (Mio., et al., 2021) بعنوان (Performance measurement tools for sustainable business: A systematic literature review on

(the sustainability balanced scorecard use) (أدوات قياس الأداء للأعمال المستدامة: مراجعة منهجية للأدبيات حول استخدام بطاقة الأداء المتوازن للاستدامة):
اجريت هذه الدراسة من خلال مراجعة منهجية للأدبيات مع الأخذ في الاعتبار ٦٥ مقالة منشورة في مجلات مصنفة حسب ABS في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢٠, وتهدف إلى تنظيم المعرفة في مرحلة من مراحل هيكلة تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة وهي مرحلة الاستخدام، إذ ان هيكلة البحث حول SBSC يمر بعدة مراحل هي: التصميم والتنفيذ والاستخدام والتطور. على وجه التحديد ، تتناول هذه الدراسة المحددات التي تؤثر على استخدام SBSC ، والمداخل التي تستخدمها الشركات في تطبيق SBSC والنتائج التي تولدها من التأثيرات على ادارة الاستدامة ورقابتها. ومن اهم استنتاجات الدراسة هو ان استخدام SBSC يميل بشكل أساسي إلى أن يُنظر إليه على أنه جزء من عملية أوسع تبدأ بمبادرات واستراتيجيات الاستدامة التي تؤدي إلى استخدام SBSC لدمج الاستدامة في استراتيجية الشركة الشاملة وزيادة أداء الاستدامة. إلى جانب ذلك ، كشفت الدراسات السابقة أن SBSC هي أداة يمكن تطبيقها ليس فقط على الأعمال التجارية بشكل عام ولكن يمكن تخصيصها لوحدات الأعمال أيضًا.

٨.١.١- دراسة (Li, 2021) بعنوان (Evaluation of Backfill Operation Models Using SBSC and IFAHP Approach) (تقييم نماذج عمليات الردم باستخدام مدخل SBSC و IFAHP):
تهدف هذه الدراسة الى إنشاء الإطار المفاهيمي لتقويم الأداء بالإضافة لمحاولتها اعتماد طرق تقنية لصنع القرار متعدد المعايير MCDM الهجينة التي تساعد في تكامل بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة SBSC مع عملية التسلسل الهرمي التحليلي الضبابي الحدسي IFAHP لاتخاذ القرار الأمثل والمناسب لصناعات ردم المناجم. إذ تقترح هذه الدراسة نموذج مشترك من نموذج الادارة الذاتية ونموذج

الاستعانة بمصادر خارجية؛ عن طريق تكاملهما بدلا من استخدام كل نموذج على حدة.

ومن أجل تقييم نماذج التشغيل الثلاثة تطرح الدراسة الإطار الهرمي ونظام التقييم لتقويم أعمال الردم وباستخدام طريقة IFAHP لتقدير النموذج الأمثل.

اما اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: هناك إدارة ذاتية واستعانة بمصادر خارجية تستخدم بشكل عام كنماذج لعمليات الردم في جميع أنحاء العالم ، ومزاياها غير كافية من منظور الإستراتيجية والاستدامة. تكمن حداثة هذه الدراسة في اقتراح نماذج مشتركة واستكشاف تفوقها في إدارة ردم المناجم. إذ من خلال مقارنة وتقييم النماذج بما في ذلك النموذج المشترك من الإدارة الذاتية ، والاستعانة بمصادر خارجية ، تظهر النتائج أن نموذج التكامل يحصل على أعلى درجة ، يليه نموذج الاستعانة بمصادر خارجية ، وآخرها هو نموذج الإدارة الذاتية. وبالنتيجة يعتبر النموذج المشترك (المتكامل) بمثابة آلية التشغيل المثلى لردم المنجم ، يليه نموذج الاستعانة بمصادر خارجية ، واخيرا نموذج الإدارة الذاتية الذي له مزايا قليلة مقارنة بالنماذج الأخرى.

يتضح من الدراسات التي استطاع الباحثان جمعهما انها تختلف من حيث اهداف كل دراسة منها ولكن بالنتيجة فإنها تلتقي في نتيجة واحدة وهي السعي نحو تقويم الأداء , اما هذا البحث الذي بصدده الباحثان فان يعد استمرارا لهذه الجهود البحثية فضلا عن تطبيقه في احدى القطاعات المهمة الا وهو القطاع المصرفي لأهميته في الوقت الراهن بسبب المنافسة التي تشهدها بيئة الاعمال المصرفية وهذا بحد ذاته يحسب للباحثين فضلا عن الغزارة النظرية التي يطرحها هذا البحث وبأحدث المصادر .

٢.١- منهجية البحث

١.٢.١- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في إن التغيرات التي تتعرض لها بيئة الأعمال بفعل تطور وسائل النقل والاتصال وبروز العولمة بأبهى صورها التي جعلت من العالم قرية صغيرة مما أدى إلى توسع حجم الشركات والمؤسسات وبالنتيجة فإن كل هذه التغيرات جعل من إستخدام الإسلوب التقليدي في تقويم الأداء الاستراتيجي للشركات إسلوباً قاصراً وذلك لإعتماده على المقاييس المالية فقط وبالنتيجة عدم إعطاءه صورة واضحة عن الأداء المستدام للوحدات الاقتصادية.

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل ان دمج مؤشرات الاستدامة ذات الصلة بالجوانب البيئية والاجتماعية ضمن المناظير التقليدية لبطاقة العلامات المتوازنة يعطي صورة واسعة وشاملة تعكس واقع الأداء المصرفي المستدام بتطبيق بطاقة العلامات المتوازنة ؟

٢.٢.١- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول أداة من الأدوات الحديثة في مجال المحاسبة الإدارية الإستراتيجية والمتمثلة ببطاقة العلامات المتوازنة التي ثبتت أرجحيتها على الأدوات التقليدية فيما يخص تقويم الأداء الاستراتيجي المستدام للوحدات الاقتصادية، إذ إقتصرت الأدوات التقليدية على المقاييس المالية فقط في حين إن بطاقة العلامات المتوازنة المستخدمة في تقويم الاداء المستدام إشتملت على المقاييس المالية و غير المالية على حدٍ سواء، بالإضافة لمؤشرات الاستدامة والتي يتم تضمنيها ضمن المنظورات الخمسة الاتية لبطاقة العلامات المتوازنة :

١- المنظور المالي.

٢- منظور الزبائن.

٣- منظور العمليات الداخلية.

٤- منظور الابتكار والتعلم.

٥- منظور الاستدامة ويشمل على جانبين هما: الجانب الاجتماعي والجانب البيئي.

لذلك تناول الباحثان في هذا البحث هذه الأداة في مجال تقويم الأداء الاستراتيجي لاهم القطاعات الا وهو القطاع المصرفي العراقي وكعينة منه المصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية.

٣.٢.١- هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز دور بطاقة العلامات المتوازنة كإحدى الأدوات الحديثة في المحاسبة الادارية الاستراتيجية في مجال تقويم الاداء الاستراتيجي المستدام للوحدات الاقتصادية لاستعمالها للمقاييس المالية وغير المالية بالإضافة للمقاييس المتعلقة بالاستدامة التي بمجموعها تعطي صورة كاملة عن الأداء الاستراتيجي المستدام للوحدات الاقتصادية.

٤.٢.١- فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها : إن إستخدام بطاقة العلامات المتوازنة في ظل التغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال ينتج عنه تقويماً متكاملاً للأداء الاستراتيجي المستدام للوحدات الاقتصادية و ذلك لإشتماله على المقاييس المالية و غير المالية إلى جانب المقاييس المرتبطة بالاستدامة التي تعطي نظرة شمولية عن الأداء الاستراتيجي المستدام للوحدات الاقتصادية.

٥.٢.١- مصادر جمع البيانات و المعلومات:

تتمثل مصادر البيانات والمعلومات للبحث بمصادر تخص الجانب العلمي (النظري) للبحث ومصادر تخص الجانب العملي (التطبيقي) للبحث، إذ يعتمد الجانب الأول على المنهج الإستقرائي المتمثل بالبحوث والكتب والرسائل والأطاريح الأجنبية والعربية, أما الجانب الثاني فإنه يعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال

تحليل البيانات ودراسة واقع حال عينة البحث المتمثل بالمصرف التجاري العراقي من خلال التقارير المالية للمصرف المنشورة في هيئة الاوراق المالية.

٦.٢.١- حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على بيانات عينة البحث المتمثلة بالمصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للوراق المالية والمنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية للفترة(٢٠١٨ – ٢٠٢١) .

- **الحدود المكانية:** تم اختيار القطاع المصرفي العراقي وكعينة له متمثلة بالمصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية لغرض اختبار فرضية البحث بالإضافة إلى توفر كافة البيانات الضرورية التي تساهم في تحقيق هدف البحث.

٢ المبحث الثاني/ الأطار النظري للبحث

١.٢- مفهوم الأداء الاستراتيجي المستدام:

يمثل الأداء الاستراتيجي النتائج التي تسعى الشركات الى تحقيقها. وقد عرفه (نايف، ٢٠٠٧: ٨٨) بأنه الفعل المطلوب من الشركة ككل لتحقيق الاهداف، وعليه فأنه يمثل القاعدة والأساس لتحديد الأفكار والتصورات وفقا للتحسينات المطلوبة أو إجراء التغييرات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

أما الأداء الاستراتيجي المستدام فكما يشير (Goyal, et. al., 2013: 362) انه يركز بالدرجة الأساس على الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة. فعملية الابلاغ عن الاداء المستدام تبدأ من قياس الجوانب الثلاثة الرئيسية للأداء المستدام المتمثلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Persıc, et. al., 2013: 7). فالأداء الشامل للشركة يسمى بالأداء المستدام ويتمثل بالإجراءات التي تتبعها الوحدات الاقتصادية لتحقيق الاستدامة ويشمل

عناصر قياس الاداء المالي والاجتماعي والبيئي (Fauzı, et. al., 2010: 1353).

وهناك نماذج عديدة لتقييم الاداء المستدام منها نموذج خط الاساس الثلاثي Trıple bottom lıneونموذج بطاقة العلامات المتوازنة. ويتناول المنظور اللاحق النموذج الثاني لتقييم الاداء الاستراتيجي المستدام والمتمثل ببطاقة العلامات المتوازنة.

٢.٢- مفهوم بطاقة العلامات المتوازنة:

تم صياغة بطاقة العلامات المتوازنة بشكلها الاصلي من قبل كابلن ونورتون في اوائل التسعينيات من القرن العشرين وذلك للتخفيف من المشاكل الناتجة عن الاستخدام الواسع لأنظمة مراقبة النتائج المالية مثل التوجه القائم على المعاملات، والتركيز على الماضي، وعدم التطابق مع التغيرات في قيمة الشركة والمدى القصير، والتي قد يترتب عليها اتخاذ قرارات يغلب على طابعها قصر النظر. ومن هنا جاءت بطاقة العلامات المتوازنة التي تتضمن مدخلاً متعدد الابعاد لقياس الاداء بالوقت الذي تحتفظ فيه بالتركيز على مقاييس الاداء المالي التقليدية فأنها تدمج معها مقاييس من ثلاثة مناظير اضافية تتضمن – منظور الزبون، منظور العمليات الداخلية، ومنظور التعلم والنمو– بناءاً على علاقات السبب والنتيجة واعتبار تلك المناظير محركات ودوافع خلق قيمة للمساهمين طويلة الاجل. إذ يكون المنظور الاول مالي ويتابع النتائج المالية للإجراءات المتخذة سابقا، في حين تتكون المناظير الثلاثة الاخرى من مؤشرات غير مالية تمكّن الشركات من مراقبة التقدم في تطوير القدرات والاصول غير الملموسة اللازمة للنمو المستقبلي والاداء المالي(Mıo, et al., 2021: 2).

ان بطاقة العلامات المتوازنة تمثل نظاماً مفتوحاً يشمل مصالح مختلف اصحاب المصلحة ويوازن بين الاهتمامات قصيرة وطويلة الاجل، ويهدف الى توفير المعلومات اللازمة للتغذية الأمامية (اللاحقة). بالإضافة الى معالجتها للتحسين الفرعي من خلال

إجبار كبار المديرين على تقييم جميع الاجراءات المهمة معا للتأكد من ان التحسينات في مجال معين لم يتم تحقيقها على حساب مجالات اخرى (Merchant & : ١٧٩ Van derstede, 2017).

ان مقاييس الاداء في بطاقة العلامات المتوازنة ينبغي اشتقاقها بناءاً على علاقات السبب والنتيجة التي يجب افتراضها من قبل المديرين، في ضوء معتقداتهم وافتراضاتهم مع مراعاة الحالات الاستثنائية الخاصة بالوحدة الاقتصادية، إذ يجب تقديم افضل تقدير للإجراءات الاستراتيجية التي تحقق النتائج المرجوة (Malmı, : ٩٣ Bukh & 2005).

أكدت مجموعة من الدراسات ان بطاقة العلامات المتوازنة قد تكون أداة مناسبة لرقابة قضايا الاستدامة وحسابها، وذلك للأسباب الآتية (Hansen & Schaltegger, 2016: 202):

١–العديد من القضايا البيئية والاجتماعية هي قضايا غير مالية و لكنها تُنبِأ عن نفسها وعن اثارها المالية على المدى البعيد.

٢–ان علاقات السبب والنتيجة التي ينبغي افتراضها لتطوير بطاقة العلامات المتوازنة تساعد المديرين على توضيح الروابط بين الموارد والقدرات طويلة الاجل بما في ذلك قضايا الاستدامة والنتائج المالية قصيرة الاجل.

٣–ان المدخل المتعدد الابعاد يسمح للمديرين بمعالجة الاهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في حين تركز المداخل الاخرى مثلا على البيئة فقط.

مما سبق ذكره دعت الضرورة الى اشتقاق بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة (SBSC) من بطاقة العلامات المتوازنة التقليدية (BSC) التي تدمج المناظير الاربعة مع ابعاد الاستدامة، لتضمين الاهتمامات البيئية والاجتماعية والاقتصادية بشكل صريح بما في ذلك الاهداف المتعلقة بالاستدامة ومقاييس الاداء.

يرى (Mıo, et al., 2021: 3) ان بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة هي أداة قابلة للتطبيق لتلبية مجموعة من احتياجات ادارة الاستدامة وهي مساعدة الشركات في عملية تنفيذ استراتيجية مستدامة، وتعزيز معايير ادارة الاستدامة، واتخاذ القرارات واعداد التقارير، ودعم متطلبات البيانات التنظيمية، وتوفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة، وجعل الموظفين اكثر حساسية والاهتمام بقضايا الاستدامة.

في حين يذكر (Zakaria & Azmı, 2019: 3) ان بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة هي أداة تقدّم نظرة عامة وشاملة لمعايير أداء الاستدامة الرئيسية بناءاً على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في الاستراتيجيات التنظيمية من خلال الاستثمار في المنتجات الصديقة للبيئة، وتوفير ظروف عمل آمنة وتوليد تأثيرات اجتماعية وبيئية ايجابية من خلال دمج وجهة نظر اكثر شمولا للأهداف قصيرة وطويلة الأجل في جميع الابعاد الثلاثة لأداء الوحدة الاقتصادية (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) لتحقيق الاهداف البيئية مع ضمان اداء الاعمال المستدام.

اما (Schaltegger & Freund, 2011: 11) فانهما يذكران ان بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة تم تطويرها من بطاقة العلامات المتوازنة التقليدية لتصبح نظاماً متكاملاً لإدارة استدامة الشركات، دعت الحاجة لها بسبب الانواع المختلفة من التغيرات والتحديات المهمة امام روّاد الاعمال والمديرين، وهي تمثّل نظاماً ادارياً اكثر ملاءمة من بطاقة العلامات المتوازنة التقليدية لاشتمالها على ابعاد الاستدامة.

ويشير (Agrawal, et al., 2016: 5) ان بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة تمثّل منهجاً جديداً لدمج الاستدامة في صنع القرار الاستراتيجي، عملت على تطويره الشركات التي تعاني من ضغوط متزايدة من قبل الوكالات الحكومية وزيادة الوعي الاجتماعي لأصحاب المصلحة تتمكّن من خلاله دمج الجوانب البيئية والاجتماعية مع بطاقة العلامات المتوازنة التقليدية لمعالجة القضايا المعنية جنبا الى جنب مع التدابير التقليدية.

بناء على ما سبق ذكره يرى الباحثان ان بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة تمثل أداة تخطيط يمكن ان تعزز شفافية الامكانات للقيمة المضافة سواء كانت اقتصادية او بيئية او اجتماعية الناتجة عن الجوانب الاجتماعية و/او البيئية وإعداد عملية تنفيذ الاستراتيجية، بالإضافة لتقديمها إطاراً مرجعياً (خريطة استراتيجية) مما يجعل بالإمكان فهم كيفية ظهور السببية بين الابعاد المستهدفة الفردية (البيئية والاجتماعية والاقتصادية).

٣.٢- أهمية بطاقة العلامات المتوازنة:

تتمثل أهمية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة بالمزايا التي توفرها وهي كالاتي (المسعودي، ٢٠١٧: ٧٨-٧٩):

١-تتمكّن الشركات من خلال استخدامها لبطاقة العلامات المتوازنة المستدامة من توليد الربحية بالإضافة الى اظهار مسؤوليتها تجاه الجهات المختلفة من اصحاب المصلحة، وبالخصوص المجتمعات المحلية التي من خلالها تأخذ أنشطة الشركات مكانها.

٢- الشركات من خلال استخدامها لبطاقة العلامات المتوازنة المستدامة في نظم قياس الاداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من ربط مقاييس الاداء المستدام باستراتيجية الشركة.

٣-ان إضافة منظور خامس الى جانب المناظير الاربعة لبطاقة العلامات المتوازنة التقليدية وهو (منظور الاستدامة) يمكّن الشركات من تحديد مؤشرات الاداء المستدام المستندة الى أهداف واستراتيجية تلك الشركات، وعليه فان اختيار بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة يعتمد على النظم التنظيمية والأنشطة داخل الشركة بالكامل.

٤-ان استخدام بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة من خلال ادراج العوامل البيئية والاجتماعية في إطار الادارة الرئيسي الذي يستخدم بطاقة العلامات المتوازنة

التقليدية، يمكّن الشركات من التغلب على اوجه القصور في المداخل التقليدية من خلال دمج ركائز الاستدامة الرئيسية. في أداة واحدة للإدارة الاستراتيجية تتميز بالشمول.

٥–ان بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة تمثل حل وسط لتحقيق التمثيل العادل والمنصف للمجتمع والبيئة من جهة وللعوامل الحاسمة من الانشطة التنظيمية من جهة أخرى.

٤.٢– تضمين الاستدامة في إطار بطاقة العلامات المتوازنة:

ان السؤال الاساسي الواجب عرضه والبحث عن الاجابة المجدية له هو: أين وكيف يتم دمج الجوانب البيئية والاجتماعية للاستدامة ؟

يذكر (Schaltegger & Freund, 2011: 11) ان هنالك اربعة مداخل تحددها الادبيات بهذا الصدد هي:

١–دمج الجوانب البيئية والاجتماعية في المناظير المعيارية الاربعة لبطاقة العلامات المتوازنة التقليدية **(مدخل الادراج الضمني غير المستقل)**.

٢–إضافة المزيد من المناظير الى بطاقة العلامات المتوازنة التقليدية لتناول قضايا الاستدامة **(مدخل ادراج مناظير مستقلة إضافية)**.

٣–تغيير التسلسل الهرمي الاصلي واستبدال المنظور المالي في بطاقة العلامات المتوازنة التقليدية بمنظور الاستدامة **(مدخل الاستبدال)**.

٤–إضافة مناظير اخرى لتوجيه المنظور المالي وجعله في القمة **(مدخل الإضافة والتوجيه)**.

في حين يذكر (Butler, et al., 2011: 4) ان هنالك عدة بدائل لإدراج الاستدامة ضمن بطاقة العلامات المتوازنة تتمثل بالآتي:

١-إضافة منظور خامس لبطاقة العلامات المتوازنة: وهو ابسط بديل للشركات الراغبة في التأكيد على الاستدامة كقيمة رئيسية للشركات او الاستراتيجيات الحاسمة. إذ يتكون منظور الاستدامة من مؤشرات الاداء الاجتماعي والبيئي التي ترتبط مع الابعاد الاربعة الاخرى لبطاقة العلامات المتوازنة.

٢-بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة المنفصلة: وهي بطاقة علامات متوازنة مستدامة منفصلة تتكون من اربعة مناظير: أولها (منظور الاستدامة) الذي يتعلق بالازدهار الاقتصادي بالإضافة لجودة البيئة والرفاهية الاجتماعية. وثانيها (منظور اصحاب المصلحة) المشتمل على مقاييس اخلاقيات الاعمال التجارية، وممارسات العمل وتأثيره على المجتمع. وثالثها (منظور العمليات) الذي يركّز على عمليات الشركة الداخلية منها والخارجية بالإضافة للمنتجات والادوات والنظم. وأخيرا (منظور التعلم) الذي يؤكّد على التآزر التنظيمي والبحث والتطوير وتدريب العاملين.

٣-دمج مقاييس الاستدامة في مناظير بطاقة العلامات المتوازنة الاربعة: ان هذا البديل يتماشى مع الناحية المثالية التي تشير الى ان مقاييس الاستدامة ينبغي نسجها في جميع عمليات الشركة وانشطتها يوماً بعد يوم، وبالنتيجة فان دمج مقاييس الاستدامة في المناظير الاربعة لبطاقة العلامات المتوازنة يؤكّد بأن الادارة تعترف ضمنا بوجود روابط السبب والنتيجة بين استراتيجيات الشركة والاستدامة، وعليه يتم تصنيف المجالات البيئية والاجتماعية مندرجةً تحت مظلة المناظير التقليدية الاربعة لبطاقة العلامات المتوازنة مثل كل المجالات الاستراتيجية الملاءمة المحتملة.

وفي هذه الدراسة سيتم تبني البديل الاول من بدائل ادراج الاستدامة ضمن بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة وهو بديل (إضافة مناظير جديدة متمثلةً بمنظور الاستدامة التي تشمل جوانب اجتماعية وجوانب بيئية)، وذلك لتطوير أداة بطاقة العلامات المتوازنة الى أداة تساعد الادارة ومتخذي القرارات والشركات على فهم

المخاطر الرئيسية، وزيادة الوعي وتشخيص و تحديد الفرص المتاحة امام الشركات لتحسين ادائها البيئي والاجتماعي.

٥.٢- مناظير تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة:

تضم تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة خمسة مناظير لأغراض تقويم الاداء الاستراتيجي المستدام للوحدة الاقتصادية في بيئة الاعمال الجديدة بعد اضافة منظور خامس للمناظير الاربعة التقليدية التي اقترحها (Kaplan & Norton,1992:71-79) وهذا المنظور يتعلق بالاستدامة ويشمل جانبين الاجتماعي والبيئي وكالاتي:

أ- المنظور المالي Financial Perspective

تحتفظ تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة بالمنظور المالي بسبب ان هذا المنظور يعكس النتائج الاقتصادية الناجمة عن تنفيذ ستراتيجية الوحدة الاقتصادية. ويرى (Garrison &Noreen,2003:449) (Blocher,et.,al.,2005:818) (Horngren,et.,al.,2000:465) (Kinney ,2006:789) ان المقاييس التي تنطوي تحت هذا المنظور اكثر ما تكون تتضمن الدخل التشغيلي، العائد على الاستثمار، نمو المبيعات، التدفقات النقدية، والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها.

ب . منظور الزبون Customer Perspective

يرى (Hansen & Mowen,2003:408) ان التغيرات التي حدثت في بيئة الاعمال والتي اهمها المنافسة الشديدة، قد جعلت من منظور الزبون الاساس في توليفة الايرادات المتعلقة بالأهداف المالية للوحدة الاقتصادية وبالنتيجة نجاحها. كما ان كثير من الوحدات الاقتصادية الناجحة ، تجد ان اهم سبب لنجاحها وبقاءها في بيئة الاعمال التنافسية هو التركيز على الزبون وتلبية احتياجاته وهو مطلب له من الاهمية في الامد البعيد.

اما عن المقاييس التي يتكون منها هذا المنظور، فيذكر (Hansen & Mowen,2003:410) انها تضم خدمات ما بعد البيع، التكلفة المنخفضة، الاستجابة لرغبات الزبائن، اكتساب زبائن جدد، الاحتفاظ بالزبائن، تسليم المنتجات في الوقت المحدد ،والحصة السوقية وغيرها.

ج – منظور العمليات الداخلية Internal Process Perspective

يرى(Horngren,et.,al.,2003:441) ان تركيز هذا المنظور هو العمليات الداخلية فضلا عن تركيزه على منظور الزبون من خلال محاولة خلق قيمة للمنتج او الخدمة تنعكس اثارها في تحقيق رضا الزبون وتركيزه ايضا على المنظور المالي عن طريق محاولة زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية في السوق.

ويرى (Hansen & Mowen,2003:409) (Jiambalvo,2001:374) ان منظور العمليات الداخلية يتضمن معدلات التلف، وقت الانتظار، دوران المخزون، التسليم الفوري، معدلات اعادة الفحص، النمو في جودة الخدمات المقدمة، وعدد المنتجات الجديدة المخططة وغيرها.

د . منظور الابتكار والتعلم Innovation and Learning Perspective

يرى (Horngren,et.,al.,2003:451) انه لتحقيق افضل العمليات الداخلية ولخلق قيمة استراتيجية للوحدة الاقتصادية في السوق، فان الامر يستلزم من الوحدة توافر القدرات والقابليات او المهارات والطاقات ، لذلك فان مقاييس هذا المنظور تركز على قدرة الوحدة الاقتصادية على الابتكار من خلال تقديم منتجات او خدمات جديدة، تعديل مواصفات المنتجات او الخدمات، القدرة على التعلم من خلال تدريب واستخدام الموارد البشرية في تحقيق اهدافها الاستراتيجية الان وفي المستقبل، مدة التطوير والابتكار والتجديد، عدد الاضافات التكنلوجية الحديثة وبراءات الاختراع المسجلة وغيرها.

هـ- منظور الاستدامة Sustainable Perspective

ويتضمن جانبين يتمثل الاول بالجانب الاجتماعي فيما يتمثل الثاني بالجانب البيئي وكالآتي (الساقي ونور، ٢٠٠٦: ٢٠١):

-الجانب الاجتماعي Social side : يهتم هذا الجانب بالممارسات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لإظهار الاهتمام بالعاملين والمجتمع مثل الضمان الاجتماعي لهم وتقديم الاعانات لهم ومدى مساهمته في تطوير مهاراتهم، لذلك فان مقاييس هذا الجانب تركز على: مدى مساهمة الوحدة في تطوير مهارات العاملين، مساهمة الوحدة في الضمان الاجتماعي للعاملين، ومساهمة الوحدة في حل المشاكل الاجتماعية التي تخص توفير وسائط المواصلات للعاملين وغيرها.

-الجانب البيئيEnvironmental side : ويهتم هذا الجانب بتحديد الاعمال والانشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية والتي لها الأثر البالغ في الجانب البيئي، ومن مؤشرات هذا الجانب: مساهمة الوحدة في تجميل المنطقة وحماية البيئة، مساهمة الوحدة في منع التلوث وغيرها.

وبعد استعراض محاور تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة، يمكن القول ان هذه التقنية بمقاييسها المختلفة تعبر عن الرؤية والاهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية والتي تعكس اداءها المستقبلي المستدام وقدرتها على احداث التطوير بشكل مستمر.

٣ - المبحث الثالث/ الجانب العملي(التطبيقي) للبحث

١.٣- نبذة مختصرة عن عينة البحث (المصرف التجاري العراقي):

١.١.٣- تأسيس المصرف:

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في ١١ شباط ١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من اوائل المصارف

الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م.ش/ ٤٥٢٤ و المؤرخة في ١١ شباط ١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة– دائرة تسجيل الشركات برأسمال قدره ١٥٠ مليون دينار. وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢ تموز ١٩٩٢.

٢.١.٣– التطورات الحاصلة على راس المال المدفوع:

لقد تنامى راس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، و ابرز التطورات التي حصلت على راس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الاهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بتملك حصه ٤٩% من اسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي ممهدة الطريق لشراكة استراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الاقليمية التي تعمل على امتداد المنطقة العربية و بريطانيا. وفي نهاية عام ٢٠٢١ بلغت مساهمة البنك الاهلي المتحد ٨٠.٣% من اسهم المصرف.

٣.١.٣– مساهمة المصرف في الشركات التابعة:

يمتلك المصرف ١٠٠% (٢٠٢٠: ١٠٠%) من راس المال المدفوع والبالغ ٢٠٠ مليون دينار عراقي لشركة تابعة، شركة الاهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الاوراق المالية محدودة المسؤولية (الشركة التابعة). تم تسجيل الشركة كشركة خاصة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨ . تعتبر الوساطة المالية (بيع وشراء الاسهم والسندات) النشاط الرئيسي للشركة.

٤.١.٣- اهداف المصرف الرئيسية:

يسعى المصرف التجاري العراقي الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية في اطار بيئة عمل اعتيادية:

- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الاداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة آمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وادارة التكاليف.
- المساهمة بشكل ايجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية استثمر المصرف في انشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الاستفادة من فرص الاعمال وتوفير افضل خدمة لزبائنه من خلال منهجية عمل متحفظة.

٥.١.٣- تقويم الاداء الاستراتيجي المستدام الشامل للمصرف عينة البحث وفقا لتقنية بطاقة العلامات المتوازنة:

تتم عملية تقويم الاداء الاستراتيجي المستدام الشامل للمصرف عينة البحث في ظل تقنية بطاقة العلامات المتوازنة وفق الاجراءات الاتية التي توضح انسيابية عملية التقويم:

٦.١.٣- تحديد مقاييس الاداء المستدام للمصرف عينة البحث طبقا لمناظير تقنية بطاقة العلامات المتوازنة:

تشتمل تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستخدمة في تقويم الاداء المستدام على خمسة مناظير سبق ايضاحها عند تناول الجانب النظري وكل منظور يتضمن

مجموعة مقاييس تعد الاساس في عملية التقويم. وبالنسبة لعملية تقويم الاداء الاستراتيجي المستدام للمصرف عينة البحث فان الباحثان سيقترحان مجموعة من المقاييس استطاعا الحصول على بيانات ومعلومات بشأنها وستضاف الى المقاييس التي يتم استخدامها لتقويم الاداء المستدام للمصرف عينة البحث و كما موضح في الجدول(١).

جدول (١) مقاييس الاداء المستدام وطريقة احتساب كل مقياس ضمن مناظير تقنية بطاقة العلامات المتوازنة

المنظور	المقياس	طريقة الاحتساب
المالي	العائد على الاستثمار	صافي الدخل / الموجودات
	كفاية الاستثمار	الاستثمار / الودائع
	العائد على الودائع	صافي الدخل / الودائع
	السيولة	النقود / الودائع
الزبون	معدل نمو الحصة السوقية	الزيادة في الودائع السنة الحالية بالقياس للسنة السابقة / ودائع السنة السابقة
	القروض/الو دائع	القروض / الودائع
العمليات الداخلية	النمو في ايراد	ايراد السنة الحالية– ايراد السنة السابقة / ايراد السنة السابقة

	الخدمات المصرفية	
	التكلفة / الايراد	التكلفة —— الايراد
الابتكار والتعلم	رضا العاملين	صافي ايراد التشغيل ——— اجمالي عدد العاملين
	النمو في مصاريف التدريب	مصاريف التدريب السنة الحالية – مصاريف التدريب السنة السابقة ——————— مصاريف التدريب السنة السابقة
منظور الاستدامة: - الجانب الاجتماعي	المساهمة في تطوير المهارات	تكاليف المساهمة في نفقات التدريب والتطوير اجمالي الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين
	المساهمة في الضمان الاجتماعي	مصاريف الضمان الاجتماعي للعاملين اجمالي المصاريف
	المساهمة في نقل العاملين	مصاريف نقل العاملين عدد العاملين
منظور الاستدامة: - الجانب البيئي	معدل نمو المساهمة في تجميل المنطقة وحماية البيئة	يانة الحدائق والمتنزهات وحماية البيئة للعام الحالي – مصاريف العام السابق مصاريف العام السابق
	معدل نمو استهلاك الماء والكهرباء	نفقات استهلاك الماء والكهرباء للعام الحالي – نفقات العام السابق نفقات العام السابق

٧.١.٣- قياس الاداء المستدام للمصرف عينة البحث:

بعد تحديد مقاييس الاداء المستدام للمصرف عينة البحث طبقا لمناظير تقنية بطاقة العلامات المتوازنة ، يمكن اجراء عملية القياس للوصول الى النتائج التي تعكس الاداء الاستراتيجي المستدام للمصرف عينة البحث وكما موضح في الجدول (٢).

جدول (٢) نتائج قياس الاداء المستدام للمصرف عينة البحث وفقا لتقنية بطاقة العلامات المتوازنة للفترة (٢٠١٨-٢٠٢١)

المنظور	المقياس	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
المالي	العائد على الاستثمار	%٢.٤٥	%١.٤٥	%٥.٧٥	%٢.٥٤
	كفاية الاستثمار	%٣٣٠	%٣٠٦	%٢٢٦	%٣٢٠
	العائد على الودائع	%٨.٠٧	%٤.٤٦	%١٣	%٨.١٣
	السيولة	%١١٥.٨	%١٦٢.٥	%١٤٧	%١١١.٨
الزبون	معدل نمو الحصة السوقية	%٠.٢٤	%٨.٩٧	%٨٦.٤	%٤١.٣٤-
	القروض/ الودائع	%٨.٩	%٧.٨	%٦.٩	%١٧
العمليات الداخلية	النمو في ايراد الخدمات المصرفية	%٨٢.٨	%٨٩.٩	%٢٩٣	%٥١.٣
	التكلفة /الايراد	%٤٥.٦	%٦٤.٢	%٢٩.٤	%٦١.٦
	رضا	٩٢٣٨٠٥٤	٨٨٠٢٨٤٥	٢٥٢٢٨٢٢٧	١٣٤٠٢٣٩١

الابتكار والتعلم	العاملين	٢	٠	٣	٧
	النمو في مصاريف التدريب	%١٥٣	%٢٨	%٥٢	%٦٣
منظور الاستدامة: - الجانب الاجتماعي	المساهمة في تطوير المهارات	%٤	%٢	%٠.١٥	%٠.٤٧
	المساهمة في الضمان الاجتماعي	%٢.٤	%١.٩	%١.٥	%١.٤٧
	المساهمة في نقل العاملين	١٦٣٥٤٩٥	١٥٨٣٨٥١	١٦٨٣٧٢٧	١٧٦٨٦٣٠
منظور الاستدامة: - الجانب البيئي	معدل نمو المساهمة في تجميل المنطقة وحماية البيئة	∞[1]	%٩.١	%١٤٣	%٩.١٤
	معدل نمو استهلاك الماء والكهرباء	%٢٦.٦-	%٣٩.٨	%١٧.٧	%١٤

٢.٣- تحليل ومناقشة النتائج:

سيتم مناقشة نتائج قياس الاداء المستدام للمصرف عينة البحث وفقا لمحاور تقنية بطاقة العلامات المتوازنة للفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢١) وكالاتي:

١.٢.٣- المنظور المالي:

اولا- العائد على الاستثمار: حقق المصرف عائدا على الاستثمار بمقدار (٥.٧٥%) في سنة ٢٠٢٠ وهي نتيجة مرتفعة قياسا ببقية سنوات الدراسة، ويعود

[1] كانت النتيجة مالانهاية بسبب ان مقام النسبة صفر وهو يمثل مصاريف صيانة الحدائق والمتنزهات وحماية البيئة لعام ٢٠١٧.

السبب في ذلك الى ارتفاع صافي الدخل في سنة ٢٠٢٠ قياسا ببقية سنوات الدراسة وبالنتيجة فان الشركة بدأت تقترب من خطتها الاستراتيجية فيما يتعلق بالاستثمار في الموجودات وتحقيق اعلى مستوى للربح وبالإضافة للأرباح التي حققها المصرف من فروقات تقييم العملات الاجنبية التي جاءت بناءا على قرار البنك المركزي العراقي بتغيير سعر الصرف الاساسي مقابل الدولار الامريكي من ١١٩٠ دينار الى ١٤٦٠ دينار. في حين كانت نتيجة هذا المقياس في سنة ٢٠١٩ هي الادنى قياسا ببقية سنوات الدراسة بسبب بداية موجة تفشي فايروس كورونا.

ثانيا– كفاية الاستثمار: حقق المصرف في هذا المقياس نتيجة مقدارها (٣٣٠%) في سنة ٢٠١٨ وهي نتيجة مرتفعة قياسا ببقية سنوات الدراسة، ويعود السبب في هذا بحسب رأي المسؤولين في عينة البحث الى الكفاءة الاستراتيجية للمصرف في ايجاد مجالات متنوعة ومتعددة لاستثمار ودائعه. في حين كانت نتيجة هذا المقياس في سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ في ادنى مستوياتها بسبب اثار تفشي فايروس كورونا خلال هاتين السنتين.

ثالثا– العائد على الودائع: حقق المصرف عائدا على ودائعه بمقدار (١٣%) في سنة ٢٠٢٠ وهي نتيجة مرتفعة قياسا ببقية سنوات الدراسة وهو ما يعكس مقدار العوائد التي تدرها مجالات الاستثمار الحاصلة في المصرف فيما يرتبط بالودائع التي يستقطبها من زبائنه.

رابعا– السيولة: حقق المصرف نتائج في هذا القياس بمقدار (١٦٢.٥%) في سنة ٢٠١٩ وهي نتيجة مرتفعة قياسا ببقية سنوات الدراسة التي جاء ترتيبها كالآتي: ٢٠٢٠ ومن ثم ٢٠١٨ واخيرا ٢٠٢١.

٢.٢.٣- منظور الزبون:

اولا- معدل نمو الحصة السوقية:_حقق المصرف في سنة ٢٠٢٠ معدل نمو للحصة السوقية بمقدار (٨٦.٤%) وهي نتيجة مرتفعة قياسا ببقية سنوات الدراسة وهي تعكس حجم المبالغ التي استقطبها المصرف من زبائنه والخطوات الايجابية التي قام بها المصرف نحو زيادة حصته السوقية التي تتيح له الاستمرار في بيئة اعمال شديدة التنافس. في حين كانت نتيجة هذا المقياس في سنة ٢٠٢١ متدنية جدا وبنسبة -٤١.٣٤% بسبب انخفاض ودائع المصرف قياسا بالسنة السابقة لها.

ثانيا- القروض/الودائع : حقق المصرف في ظل هذ المقياس أعلى نتيجة له في سنة ٢٠٢١ وبمقدار (١٧%) قياسا ببقية سنوات الدراسة بسبب زيادة حجم التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لزبائنه المتمثلة بالقروض، في حين جاء ترتيب بقية السنوات من ناحية هذا المقياس كالآتي: ٢٠١٨ تليها سنة ٢٠١٩ واخيرا سنة ٢٠٢٠.

٣.٢.٣- منظور العمليات الداخلية:

اولا . النمو في ايراد الخدمات المصرفية: حقق المصرف في هذا المقياس اعلى نتيجة من بين سنوات الدراسة في سنة ٢٠٢٠ بمقدار (٢٩٣%) وهو دليل يعكس كفاءة الادارة الاستثمارية في توليد الايرادات.

ثانيا . التكلفة / الايراد: حقق المصرف اعلى نتيجة في ظل هذا المقياس في سنة ٢٠١٩ بمقدار (٦٤.٢%) قياسا ببقية سنوات الدراسة بسبب انخفاض ايرادات المصرف في هذه السنة الناتجة عن موجة تفشي فايروس كورونا. في حين كانت ادنى نتيجة لهذا المقياس في سنة ٢٠٢٠ بمقدار (٢٩.٤%) وهي تعكس النمو الكبير في ايرادات المصرف (مقام النسبة) بسبب كفاءة الادارة الاستثمارية في توليد الايرادات.

٤.٢.٣- منظور الابتكار والتعلم:

اولا . رضا العاملين: بينت النتائج ارتفاع هذا المقياس في سنة ٢٠٢٠ قياسا ببقية سنوات الدراسة بمقدار (٢٥٢٢٨٢٢٧٣) دينار/عامل بسبب ارتفاع الايرادات في تلك السنة وهو انعكاس لحرص العاملين ورضاهم عن مستوى الايرادات المتحققة، في حين جاءت سنة ٢٠٢١ بالرتبة الثانية من ناحية هذا المقياس بسبب انخفاض عدد العاملين (مقام النسبة) في هذه السنة قياسا ببقية سنوات الدراسة.

ثانيا . النمو في مصاريف التدريب: تشير النتائج الى ان سنة ٢٠١٨ سجلت اعلى مقدار لهذا المقياس بنسبة (١٥٣%) قياسا ببقية سنوات الدراسة وهو يعكس مدى اهتمام ادارة المصرف برفع وتحسين مهارات وكفاءات العاملين من خلال اشراكهم بالدورات التدريبية سواء داخل المصرف او خارجه، في حين شهد هذا المقياس انخفاضا في سنة ٢٠١٩ بسبب تفشي فايروس كورونا والركود العام الذي اصاب كل مفاصل الحياة التي القت بضلالها على الدورات التدريبية للعاملين، ومن ثم عاد هذا المقياس للارتفاع في سنتي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

٥.٢.٣- منظور الاستدامة:

-الجانب الاجتماعي:

أولا- المساهمة في تطوير المهارات: شهد هذا المقياس ارتفاعا في سنة ٢٠١٨ قياسا ببقية سنوات الدراسة وبمقدار (٤%) مما يعكس مدى اهتمام الادارة في تطوير نوعية الخدمات التي يقدمها المصرف لزبائنه لتحقيق اعلى اشباع لرغباتهم، في حين نجد ان هذا المقياس قد انخفض في سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ .

ثانيا: المساهمة في الضمان الاجتماعي: تشير نتائج الدراسة ان اعلى مقدار لهذا المقياس تحقق في سنة ٢٠١٨ بمقدار (٢.٤%) مما يعكس اهتمام الادارة بالضمان الاجتماعي لموظفيها وعامليها، ولكن شهد هذا المقياس انخفاضا مطردا في بقية سنوات الدراسة وبالترتيب ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

ثالثا– المساهمة في نقل العاملين: شهد هذا المقياس اعلى مقدار له في سنمة ٢٠٢١ بمقدار (١٧٦٨٦٣٠) دينار/عامل قياسا ببقية سنوات الدراسة مما يعكس مدى اهتمام ادارة المصرف بتوفير النقل العام لعامليه وكوادره وبالنتيجة تقليل العبأ الملقى على عاتقهم، ناهيك عن الاثار الايجابية على البيئة والمتمثلة بتقليل الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات التي تزداد في حالة زيادة اعتماد العاملين على النقل الشخصي بسياراتهم الشخصية.

–الجانب البيئي:

اولا– مقياس معدل نمو المساهمة في تجميل المنطقة وحماية البيئة: شهد هذا المقياس اعلى مقدار له في سنة ٢٠٢٠ بمقدار (١٤٣%) قياسا ببقية سنوات الدراسة بسبب مقدار التبرعات والهدايا التي قدمها المصرف التي بلغت في تلك السنة (١٧٥ مليون دينار) والتي بحسب كلام المسؤولين في المصرف خصص نسبة ٢٥% منها لمشاريع التشجير وحماية البيئة واقامت الندوات والاعلانات التعريفية بمخاطر فايروس كورونا.

ثانيا– مقياس معدل نمو استهلاك الماء والكهرباء: شهد هذا المقياس ادنى نتيجة في سنة ٢٠١٨ قياسا ببقية سنوات الدراسة بمعدل نمو في استهلاك الماء والكهرباء مقداره (–٢٦.٦%) حيث انخفض استهلاك الماء والكهرباء في سنة ٢٠١٨ قياسا بالسنة السابقة لها، في حين ارتفع معدل الاستهلاك في بقية سنوات الدراسة وخصوصا في سنة ٢٠١٩ تزامنا مع تفشي فايروس كورونا.

٣.٣ _تحديد مستوى الاداء الاستراتيجي المستدام للمصرف:

لغرض تحديد مستوى الاداء الاستراتيجي المستدام للمصرف عينة البحث خلال سنوات الدراسة (٢٠١٨ ـ ٢٠٢١) ،تم اعطاء اهمية لمستوى الاداء لكل سنة وفقا لترتيب الاداء لتلك السنة من بين سنوات الدراسة الاربع، اذ اعطيت الدرجة (٤)

للسنة التي حصل فيها المصرف على اعلى اداء و(١) للسنة التي كان فيها اداء المصرف في اقل حالاته، وتدرجت بقية السنوات بين هذين الرقمين[٢].

اما عن سبب الاعتماد على هذا المقياس كأساس لتحديد مستوى الاداء المستدام فهو لعدم توفر معيار او مقياس اداء مستهدف لأغلب مقاييس الاداء. والجدول (٣) يوضح توزيع الدرجات لكل مقياس من المقاييس الواردة ضمن تقنية بطاقة العلامات المتوازنة

جدول (٣) توزيع الدرجات المقابلة لكل مقياس من مقاييس تقنية بطاقة الاداء المتوازن

المنظور	المقياس	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
المالي	العائد على الاستثمار	٢	١	٤	٣
	كفاية الاستثمار	٤	٢	١	٣
	العائد على الودائع	٢	١	٤	٣
	السيولة	٢	٤	٣	١
مجموع المنظور المالي		١٠	٨	١٢	١٠
متوسط مستوى الاداء		٢.٥	٢	٣	٢.٥
الترتيب		٢.٥	٣	١	٢.٥
الزبون	معدل نمو الحصة السوقية	٢	٣	٤	١
	القروض / الودائع	٣	٢	١	٤
مجموع منظور الزبون		٥	٥	٥	٥
متوسط مستوى الاداء		٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥

[2] تم استشارة المختصين في الاحصاء حول هذا المقياس وقد ايدوا ذلك.

الترتيب		١.٥	١.٥	١.٥	١.٥
العمليات الداخلية	النمو في ايراد الخدمات المصرفية	٢	٣	٤	١
	التكلفة / الايراد	٢	١	٤	٣
مجموع منظور العمليات الداخلية		٤	٤	٨	٤
متوسط مستوى الاداء		٢	٢	٤	٢
الترتيب		٢.٥	٢.٥	١	٢.٥
الابتكار والتعلم	رضا العاملين	٢	١	٤	٣
	النمو في مصاريف التدريب	٤	١	٢	٣
مجموع منظور الابتكار والتعلم		٦	٢	٦	٦
متوسط مستوى الاداء		٣	١	٣	٣
الترتيب		١.٥	٢	١.٥	١.٥
الاستدامة: الجانب الاجتماعي	المساهمة في تطوير المهارات	٤	٣	١	٢
	المساهمة في الضمان الاجتماعي	٤	٣	٢	١
	المساهمة في نقل العاملين	٢	١	٣	٤
مجموع منظور الاستدامة: الجانب الاجتماعي		١٠	٧	٦	٧

متوسط مستوى الأداء		٣.٣٣	٢.٣٣	٢	٢.٣٣
الترتيب		١	٢.٥	٣	٢.٥
الاستدامة: الجانب البيئي	معدل نمو المساهمة في تجميل المنطقة وحماية البيئة	٤	١	٣	٢
	معدل نمو استهلاك الماء والكهرباء	٤	١	٢	٣
مجموع منظور الاستدامة: الجانب البيئي		٨	٢	٥	٥
متوسط مستوى الاداء		٤	١	٢.٥	٢.٥
الترتيب		١	٣	٢.٥	٢.٥
متوسط مستوى الاداء الكلي للمحاور		٢.٨٧	١.٨٧	٢.٨	٢.٤٧
الترتيب		**١**	**٤**	**٢**	**٣**

يتضح من الجدول اعلاه ما يلي:

أ . كان اداء المصرف سنة ٢٠٢٠ هو الافضل بالنسبة للمنظور المالي من بين سنوات الدراسة. اذ حصل على متوسط مستوى اداء مقداره (٣) درجة من مجموع (٤) درجة بينما جاء اداء المصرف في سنة ٢٠١٩ في المرتبة الاخيرة بحصوله على متوسط اداء مقداره (٢) درجة.

ب حافظ منظور الزبون على مستوى أداءه خلال سنوات الدراسة وذلك بمتوسط مستوى اداء مقداره (٢.٥) درجة من مجموع (٤) درجة.

ج . بالنسبة لمنظور العمليات الداخلية، فقد كان المصرف سنة ٢٠٢٠ الافضل أداءا لتحقيقه متوسط مستوى اداء مقداره (٤) درجة من مجموع (٤) درجة فيما كان اداء المصرف ضعيفا في السنوات ٢٠١٨ و٢٠١٩ و ٢٠٢١ بالنسبة لهذا المنظور من بين سنوات الدراسة، اذ بلغ متوسط مستوى الاداء(٢) درجة.

د . حقق المصرف في السنوات ٢٠١٨. ٢٠٢٠. ٢٠٢١ أداءا متساويا بالنسبة لمنظور الابتكار والتعلم بحصوله على متوسط مستوى اداء مقداره(٣) درجة من مجموع (٤) درجة بينما كان اداء المصرف في سنة ٢٠١٩ في اقل مستوياته عندما حقق المصرف فيهما متوسط مستوى اداء مقداره (١) درجة.

هـ- بالنسبة لمنظور الاستدامة الجانب الاجتماعي، فقد كان المصرف سنة ٢٠١٨ الافضل أداءا لتحقيقه متوسط مستوى اداء مقداره (٣.٣٣) درجة من مجموع (٤) درجة تليها سنتي ٢٠١٩. ٢٠٢١ بمتوسط مستوى اداء متساوي يبلغ (٢.٣٣) درجة فيما كان فيها اداء المصرف ضعيفا في سنة ٢٠٢٠ بالنسبة لهذا المنظور من بين سنوات الدراسة، اذ بلغ متوسط مستوى الاداء(٢) درجة.

و- بالنسبة لمنظور الاستدامة الجانب البيئي، فقد كان المصرف في سنة ٢٠١٨ الافضل أداءاً لتحقيقه متوسط مستوى اداء مقداره (٤) درجة من مجموع (٤) درجة تليها سنتي ٢٠٢٠. ٢٠٢١ بمتوسط مستوى اداء متساوي يبلغ (٢.٥) درجة فيما كان اداء المصرف ضعيفا في سنة ٢٠١٩ بالنسبة لهذا المنظور من بين سنوات الدراسة، اذ بلغ متوسط مستوى الاداء(١) درجة.

ز- بالنسبة لإجمالي مناظير تقنية بطاقة الاداء المتوازن الخمسة، فقد كان المصرف افضل أداءا في سنة(٢٠١٨) بتحقيقه متوسط مستوى اداء مقداره (٢.٨٧) درجة من مجموع (٤) درجة تليها سنة (٢٠٢٠) بتحقيقها متوسط مستوى اداء مقداره (٢.٨) درجة ومن ثم تليها سنة (٢٠٢١) بتحقيقها متوسط مستوى اداء

مقداره (٢.٤٧) درجة في حين كانت سنة (٢٠١٩) هي السنة الاضعف أداءا قياسا بأداء المصرف في بقية السنوات اذ بلغ متوسط مستوى الاداء (١.٨٧) درجة.

وبناءا على التحليل اعلاه للأداء المستدام للمصرف عينة البحث للفترة (٢٠١٨ ـ ٢٠٢١) يمكن القول، ان الاداء الستراتيجي المستدام للمصرف يشهد تذبذبا كبيرا بين سنة واخرى وهو بحاجة الى تحسين من خلال تفعيله بمحاور تقنية بطاقة الاداء المتوازن، ذلك لان محاولات من هذا النوع قد توفر رؤية وستراتيجية واضحة حول الاداء المستدام للمصرف خلال الفترة (٢٠١٨ ـ ٢٠٢١) ومن شأنها مساعدة المصرف في دعم مزاياه التنافسية والاستمرار والبقاء في ظل التغيرات الستراتيجية التي تشهدها بيئة الاعمال.

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع البحث، تم التوصل الى اهم الاستنتاجات الاتية:

أ . ان التغيرات الاستراتيجية التي شهدتها بيئة الاعمال المعاصرة والتي ابرزها، المنافسة الشديدة، قد جعلت من الاسلوب التقليدي لتقويم الاداء الاستراتيجي غير ذي منفعة لإعتماده على مقاييس ومؤشرات مالية فقط دون الاخذ بالحسبان الدور الذي يمكن ان تلعبه المقاييس والمؤشرات غير المالية في تقويم الاداء الاستراتيجي المستدام بالإضافة الى اغفالها جوانب الاستدامة التي باتت ذات اهمية كبيرة في عالم الاعمال اليوم وانعكاس ذلك بالآتي في دعم المزايا التنافسية.

ب . تعد تقنية بطاقة العلامات المتوازنة احدى اهم التقنيات الحديثة للمحاسبة الادارية الاستراتيجية التي ثبت تفوقها على الاسلوب التقليدي لتقويم الاداء بسبب تغطيتها لمساحة واسعة من الاداء الاستراتيجي المستدام، إذ انها تشتمل على المقاييس المالية وغير المالية بالإضافة الى المقاييس المرتبطة بالاستدامة.

ج . ان انفتاح الاسواق والاستثمار التي شهدها البلد بعد احداث ٢٠٠٣/٤/٩ قد جعل الوحدات الاقتصادية العراقية ومنها المصارف تواجه منافسة شديدة جدا من قبل الوحدات الاقتصادية الاجنبية وكذلك زيادة تنافس الوحدات الاقتصادية داخل البلد فيما بينها وبالنتيجة فإنها تكون امام مهمة البحث عن الوسائل والاساليب التي يمكن من خلالها مواجهة تلك المنافسة من خلال تميّز منتجاتها وخدماتها او تخفيض كلف تلك المنتجات والخدمات ورفع جودتها وانتاج منتجات صديقة للبيئة وبالنتيجة فان اجراء عملية تقويم الاداء الاستراتيجي المستدام باستعمال تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة سيعكس مدى الكفاءة الاستراتيجية في الاداء المستدام لتلك الوحدات الاقتصادية.

د . اظهرت نتائج تطبيق تقنية بطاقة العلامات المتوازنة في المصرف التجاري العراقي ان افضل اداء للمنظور المالي كان في سنة ٢٠٢٠ وادنى أداءا له كان في سنة ٢٠١٩، اما اداء منظور الزبون فقد كان ثابتا خلال سنوات الدراسة الاربعة ولم يشهد اي تغير، في حين شهد منظور العمليات الداخلية اعلى مستوياته في سنة ٢٠٢٠ فيما جاءت بقية سنوات الدراسة متساوية من ناحية اداء منظور العمليات الداخلية، وقد اظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بمنظور الابتكار والتعلم ان ادنى اداء له كان في سنة ٢٠١٩ فيما تساوت بقية سنوات الدراسة من ناحية الاداء لهذا المنظور. وقد شهدت سنة ٢٠١٨ اعلى مستوى اداء لمنظور الاستدامة في جانبها الاجتماعي تليها سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢١ اللتان جاءتا متساويتان من ناحية الاداء في هذا المنظور في حين كانت سنة ٢٠٢٠ هي الادنى أداءا في هذا المنظور. اما من ناحية منظور الاستدامة في جانبها البيئي فكانت سنة ٢٠١٨ هي السنة الافضل أداءا وسنة ٢٠١٩ هي السنة الادنى أداءا وتقع بينهما سنتي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ اللتان جاءتا متساويتان من ناحية الاداء.

٢.٤ – التوصيات:

أ . يوصي الباحثان بضرورة توفر معايير او مقاييس مستهدفة تساعد في تطبيق تقنية بطاقة العلامات المتوازنة في المصارف العراقية ومنها المصرف عينة البحث المتمثل بالمصرف التجاري العراقي وبالشكل الذي يساهم في اعطاء صورة واضحة وشاملة عن الاداء الاستراتيجي المستدام لتلك المصارف.

ب . ضرورة قيام المصارف العراقية ومنها المصرف عينة البحث المتمثل بالمصرف التجاري العراقي بإعطاء اهمية لعملية تقويم الاداء المستدام وذلك من خلال تشكيل قسم يختص بتقويم الاداء المستدام يعتمد في عمله على قاعدة بيانات ومعلومات تساعد في انجاز عملية تقويم الاداء المستدام.

ج . يوصي الباحثان بضرورة تفعيل نظام الحوافز في المصارف العراقية ومنها المصرف عينة البحث المتمثل بالمصرف التجاري العراقي من اجل الوصول الى درجة مميزة من الاداء وبالشكل الذي يؤدي الى تحقيق رضا الزبون وبالنتيجة دعم المزايا التنافسية للمصرف .

د . ضرورة زيادة اهتمام المصارف العراقية ومنها المصرف عينة البحث المتمثل بالمصرف التجاري العراقي بالمنظور الخاص بالاستدامة الذي يعاني من ضعف الاهتمام به من قبلها.

وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: ان تقنية بطاقة العلامات المتوازنة هي احدى اهم التقنيات الحديثة للمحاسبة الادارية الاستراتيجية في مجال تقويم الاداء المستدام والتي ثبت تفوقها في هذا الجانب على الاسلوب التقليدي.

المصادر والمراجع

اولا : المصادر والمراجع العربية

أ . الوثائق الرسمية

١–المصرف التجاري العراقي ،التقرير السنوي للأعوام ٢٠١٨ . ٢٠٢١.

ب . الرسائل والأطاريح

١ . المسعودي، هبة نبيل حميد منصور، (٢٠١٧): " **توظيف TBL و SBSC لتقويم الأداء الستراتيجي المتوازن المستدام دراسة تطبيقية في معمل سمنت الكوفة – النجف الاشرف**"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

ج– المؤتمرات والملتقيات

١– الساقي ، سعدون مهدي ، ونور، عبد الناصر (2006) " **محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال** " ، مؤتمر دولي التحديات المعاصرة للإدارة العربية – القيادة الإبداعية– المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٢–نايف ، أسعد كاظم (٧٢٠٠) " العلاقة بين إدارة المعرفة والمقدرة الجوهرية وأثرها على الأداء الاستراتيجي " رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق .

Second: Foreign References

- Book

1- Merchant, K. A., & Van der Stede, W. A. (2017): "Management control systems - performance measurement, evaluation and incentives", (4th ed.). Pearson.

- Periodical & Researches

1- Agrawala, Saurabh, Singhb, Rajesh K., and Murtaza, Qasim, (2016): "Outsourcing decisions in reverse logistics: Sustainable balancedscorecard and graph theoretic approach", Resources, Conservation and Recycling 108, p.p: 41–53.

2- Bukh, P. N., & Malmi, T. (2005): "Re-examining the cause-and-effect principle of the balanced scorecard. In S. Jönsson & J. Mouritsen", (Eds.), Accounting in Scandinavia–The northern

lights (pp. 87–113). Malmö: Liber & Copenhagen Business School Press.

3- Butler, Janet B. & Henderson, Sandras, Cherie & Raiborn, Cecily, (2011): " Sustainability and the Balanced scoercaed : integrating Green measures into business Reporting, Management Accounting Quarterly Winter 2011, vol. 12, No . 2.

4- Campbell, Dennis, Datar, Srikant, Kulp, Susan, and Narayanan V.G.,(2002): "Using the Balanced Scorecard as a Control System for Monitoring and Revising Corporate Strategy", Harvard NOM Research Paper No. 02-35.

5- Fauzi , Hasan & Svensson , Goran & Rahman, Abdul (2010): "Triple bottom line as Sustainable corporate performance , aproposition for the future" Sustainability , ISSN 2071-1050 www.mdpi.com/journal/sustainability .

6- Goyal , Praveen & Rahman , Zillur & Kazami , A.A (2013): "Corporate Sustainability performance and fime performance research" Management Decision vol. 51 Iss. 2 , 2013 ,Ernerald Group publishing Limited.

7- Guixa, Mireia, and Font, Xavier, (2020): "The Materiality Balanced Scorecard: A framework for stakeholder-led integration of sustainable hospitality management and reporting", International Journal of Hospitality Management 91 (2020) 102634

8- Hansen, E. G., & Schaltegger, S. (2016): "The sustainability balanced scorecard: A systematic review of architectures". Journal of Business Ethics, 133(2), 193–221. https://doi.org/10.1007/s10551-014-2340-3.

9- Junior, Alaercio, Nicoletti, Oliveira, Maria Celia de, Helleno, Andre Luís, (2018): "Sustainability evaluation model for manufacturing systems based on the correlation between triple bottom line dimensions and balanced scorecard perspectives", Journal of Cleaner Production 190, p.p: 84-93.

10- Kalender, Zeynep Tuğçe and Vayvay Özalp, (2016): "The Fifth Pillar of the Balanced Scorecard: Sustainability", Science Direct Procedia - Social and Behavioral Sciences 235, p.p: 76-83.

11- Li, Yan, (2021): " Evaluation of Backfill Operation Models Using SBSC and IFAHP Approach", Hindawi Advances in Civil Engineering Volume 2021, Article ID 6693021, 11 pages

12- Lu, Ming-Tsang, Hsu, Chao-Che, Liou, James J.H. and Huai-Wei Lo, (2018): "A hybrid MCDM and sustainability-balanced scorecard model to establish sustainable performance evaluation for international airports", Journal of Air Transport Management 71, p.p:9-19.

13- Mio, Chiara, Costantini, Antonio, and Panfilo, Silvia, (2021): "Performance measurement tools for sustainable business: A systematic literature review on the sustainability balanced scorecard use", Corp Soc Responsib Environ Manag, p.p:1–18.

14- Ortiz, Jaime Sánchez, Valderrama, Teresa García and Cornejo, Vanessa Rodríguez, (2016): "Towards a balanced scorecard in regulated companies: A study of the Spanish electricity sector", The Electricity Journal 29, p.p: 36-43.

15- Persic, Milena & Jankovic , Sandra & Bakija, Kataring & Poldrugovac , Katarina (2013): "Sustainability Reporting for hotel companies : A tool for over coming the crisis " Tourism in southern and Eustern Europe.

16- Sarraf, Fatemeh and Nejad, Shabnam Hashemi, (2019): "Improving performance evaluation based on balanced scorecard with grey relational analysis and data envelopment analysis approaches: Case study in water and wastewater companies", Journal Pre-proof, © Published by Elsevier, 2019.

17- Schaltegger, Stefan & Freund, Florian Lüdeke-, (2011): "The Sustainability Balanced Scorecard Concept and the Case of Hamburg Airport", Centre for Sustainability Management

(CSM) Leuphana University of Lueneburg, ISBN 978-3-942638-07-4.

18- Tsai, Feng Ming, Bui, Tat-Dat, Tseng, Ming-Lang, Wu, Kuo-Jui, and Chiu, Anthony SF, (2019): "A performance assessment approach for integrated solid waste management using a sustainable balanced scorecard approach ", Journal Pre-proof, Journal of Cleaner Production, JCLP 119740.

19- Zakaria, Zarina and Azmi, Anna Che, (2019): "Sustainability balanced scorecard architecture and environmental performance outcomes: a systematic review ", International Journal of Productivity and Performance Management © Emerald Publishing Limited 1741-0401 DOI 10.1108/IJPPM-12-2019-0582.

Analysis of Structural Imbalances Paths in the Iraqi Economy and the Role of Fiscal Policy in Correcting it
2003-2020
تحليل مسارات الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ودور السياسة المالية في تصحيحها ٢٠٠٣-٢٠٢٠

أ.م.د. أحمد حمدي أحمد الحسيني

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

ABSTRACT

The Iraqi economy suffers from multiple structural imbalances, due to multiple reasons, the most important of which is its dependence on the oil sector, in addition to the weakness and absence of coordination between economic policies, the weak participation of the private sector and the dominance of the public sector, which suffers from a backwardness in management methods, which was reflected in the low level of productivity and weakness efficiency of performance,

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٣٥-١٥٠

in addition to the spread of administrative and financial corruption manifestations and thus the problems it suffers from multiplied and the structural imbalances widened in exchange for increased dependence on oil revenues as the main source of government spending.
Key Words: The Iraqi economy, private sector, the oil sector, grows in the Iraqi economy, financial corruption, government spending, Structural Imbalances

❖ Introduction:

The structure of the Iraqi economy has become more distorted after the discovery and export of oil and the tyranny of its hegemony over the rest of the other economic sectors, as the contribution of the agricultural sector to the GDP has decreased, as Iraq was considered an agricultural country before the discovery of oil and the majority of its population works in this activity, and the contribution of the manufacturing sector to the GDP has decreased. The marginal service activities of a consumer nature grew at the expense of non-oil productive activities, and thus the importance of oil revenues increased through the state's reliance on those revenues in financing the general budget and no longer relying on tax collection ..... and thus the rentier nature of the Iraqi economy worsened. It deepened the state of structural imbalances.

❖ Research Problem :

The rentier nature began to grow in the Iraqi economy after the discovery of oil and the increase in its exports, which led to the domination of the public sector over oil revenues, and the decline of the role of the private sector, and the role of economic policies was limited to managing these revenues, thus deepening and expanding structural imbalances of the economy with increasing reliance on one depleted sector, which is the sector Oil until the Iraqi economy turned into a rentier economy par excellence**.**

❖ **Research Hypotheses:**

1. The Iraqi economy suffers from wide structural imbalances as a result of the dominance of the oil sector and the deterioration of the contributions of other economic sectors, especially productivity, in forming the GDP.
2. The deficiency of the role of fiscal policy and the weak performance of its performance in the process of correcting the structural imbalances that the Iraqi economy suffers from, which led to the deepening of the deformation of its economic structure.

❖ **Research Objectives:**

- Provide an analysis of the structural imbalances that the Iraqi economy suffers from for the period 2003-2020.
- Determine the causes of distortion in the economic structure.
- Correcting the course in the framework of economic policies, the most important of which is the financial policy, and clarifying its role in addressing the imbalances that the economy suffers from through the development of basic productive sectors and the diversification of the economy instead of relying on one source of "oil revenues"

❖ **Temporal and Spatial Limits :**

- Temporal boundaries : 2003-2020.

Spatial boundaries: Iraqi Economy.

The First Topic

What is the Economic Structure and Structural imbalance?

Economic Structure Concept :

Economic structure : It is the set of ratios and relationships existing between the elements of economic life that develop an economic entity in a specific time and place. (Fathallah Walalou, 1981, p. 174). Defining the concept of the economic structure helps us in studying the variables affecting the components of the economic structure and in the process of structural analysis to determine the nature of the variables that result from the process of economic growth and development in various aspects and

sectors of the economy and to analyze the macroeconomic policies followed and the extent of their ability to achieve their goals and create a state of interaction and intertwining between the various The sectors that make up the economy (Dr. Mohsen Khalil, 1989, pp. 21-22) and to know the types of structural imbalances, diagnose them, and determine their manifestations and causes. (Dr. Jamil Hamid Ahmad, 2000, p. 18) .

The structural imbalance means a disturbance in the ratios of the relationships of the economic structures that make up the economic system, or an imbalance in the general balance between the elements and components of the economic structure or, most of the workers are concentrated in a specific sector while the rest of the sectors and economic activities do not absorb a small percentage of workers. And that the emergence of the imbalance is an important indicator for economic policy makers in order to amend or correct this imbalance.

The Second Topic

The Nature of the Rentier Economy in Iraq

The Rentier Economy Problem :

The Iraqi economy was exposed to a set of shocks or crises in recent decades, that is, after 2003, and it did not have sufficient resources to cope with those shocks, despite the abundance of material and human resources, and despite the high level of production and export of oil, which reflected negatively on the economy, where the economy relaxed and became dependent completely on the oil sector, leaving the basic productive sectors such as the agricultural and industrial sectors to neglect and deterioration, which strengthened the concept of unilateralism of the Iraqi economy and made it a rentier economy, relying mainly on oil revenues to finance the state's public expenditures.

It is worth noting that the growth of the rentier economy has led to a decline in the productive economy (agriculture and industry, ...), as well as a decline at the level of all economic and social levels, as it generates forces and social strata that incubate and

nurture it, and these forces are far from the mentality of work and production creativity. (Ghassan Ibrahim, 2010, pp. 12-15) .

The rentier economy is the economy that derives its revenues from abroad through the sale of oil or mineral resources found in the ground, and the rentier state derives its foundations from the foundations and existence of the rentier economy. In light of the Iraqi economy, oil is one of the basic resources on which the government depends, and the government's reliance on external rent has caused its neglect of its interest in the domestic production base to generate income, in addition to that, the enormous oil revenues and the pattern of its spending has increased the state's ability to reshape the social and economic fabric.

Characteristics of the Iraqi economy:

Among the most important characteristics or features that characterize the Iraqi economy are:

1. Reliance on one resource, which is oil, as the main source of income, as its financial returns constitute more than 95% of the government budget and its contribution to the formation of the GDP F is 75%.

٢. The separation of the oil sector from the rest of the economic sectors, as it is distinguished by its being a capital-intensive sector, linked to the global economy that provides it with capital and technology that the rest of the economic sectors lack, and is light-work, meaning that what this sector needs from the work element does not exceed 1- 2% ratio of the labor force.

3. Dependence on a non-renewable resource. The Iraqi economy does not depend on the productive sectors such as agriculture and industry, but rather on a depleting sector, and this justifies the rationality in its consumption and the efficiency in its investment to ensure its sustainability for future generations.

4. The state is the direct recipient of the rentier returns. Thus, the state is considered as a mediator between the oil sector that generates rent and other economic sectors, as the state, after

receiving the revenues, allocates them through the general budget and through public spending programs. The relative importance of oil exports has exceeded 99% of total exports (Central Statistical Organization - Statistical Group, OPEC, World Oil Outlook 2016), and this fact has been reflected by the continuous decline in commodity productive sectors, and this represents a threat that threatens the development path of the Iraqi economy, and exacerbates the state of dependence on oil exports deepens the state of structural imbalances in the Iraqi economy.

The Third Topic
Path Analysis of Imbalances in Iraqi Economy.

It became clear that the Iraqi economy suffers from a structural defect that greatly affects the development of the sectors of the national economy, and the increasing role of the rentier sector and its dominance over economic activity contributed to weakening the development of real production sectors and distorting the economic structure, although most development policies emphasize the principle of sectorial interlocking and interdependence between the productive sectors, but this did not happen, and here it is necessary to analyze the course of these imbalances, as follows:

1. Production Structure Disruption:

This indicator is considered one of the most important indicators that express the level of economic activity in the country. The imbalance can be seen by determining the percentage of each sector’s contribution to the formation of the GDP, as shown in the following table:

Table No. (1)

Percentage of Economic Sectors' Contribution to the Formation of GDP

"at current prices" Iraqi Million

Year	GDP	Agricultural Sector	Manufacturing Sector	Mining& Quarrying	Electricity & Water	Building & Construction	Transport& Communication	Hotels& Restaurant	Financial intermediati	Social Services
2003	2958788.6	8.4	1.0	68.8	0.2	0.7	7.7	6.4	1.3	6.3
2005	73533598.6	6.8	1.3	57.8	0.8	3.6	8.0	5.7	7.4	8.8
2007	11145581.4	4.9	1.6	53.2	0.8	4.4	0.6	6.3	9.7	12.8
2010	159607123.6	5.2	2.3	46.8	1.5	5.5	5.8	7.6	1.3	15.8
2012	244502646.1	4.0	1.7	53.2	0.9	5.6	4.7	6.4	8.8	15.0
2016	196924.1	3.8	2.2	34.1	3.2	6.1	11.3	1.2	1.6	2.2
2020 3/quarters	45600111.6	2.6	1.6	65.8	1.6	2.2	7.7	8.5	5.7	10.4

Source: The work of researchers, according to the Central Bureau of Statistics - Directorate of National Accounts. 2015, 2020

It is noticed from the above table the extent of the imbalance in the structures forming the Iraqi economy, as the contribution of the commodity productive sectors is highlighted, with the exception of the mining and quarrying sector, of which the crude oil sector constitutes the largest proportion of it. As for the agricultural and manufacturing activities, their contribution to the formation of the GDP has deteriorated although they are considered pillars of development. They have a role in providing a state of interdependence and interdependence between sectors and resources for the rest of the sectors and creating many jobs.

1. Disruption of the Public Budget Structure:

The dependence of the Iraqi economy on the revenue side on oil revenues mainly reflects the state of underdevelopment and distortion in the economic structure. It also raises a state of

concern over the future of the economy in the event that the country is exposed to risks due to the unstable and constantly fluctuating oil prices. Non-oil exports declined due to the deterioration of the contribution of the rest of the economic sectors to the formation of the GDP, which led to an increase in the volume of imports to cover the total demand.

Iraq suffers from the lack of a rational fiscal policy with clear features and objectives, as its work is closer to the treasurer, who records public revenues in the accounting records and redistributes expenditures based on the ministry's share in the previous year, taking into account the new changes in revenues that come mostly from Oil revenues, after collecting these revenues, enter the central bank, which carries out the process of implementing it automatically.

Whereas public expenditures and public revenues are the two branches of the fiscal policy through which it is possible to know the country's financial position and what has been achieved at the end of the fiscal year, whether it is a deficit or a surplus. The Iraqi state has relied on the traditional method or what is known as balancing items in budget planning, as they are account numbers divided into two groups: the first represents the appropriations allocated and expected to be spent, and the second is the expected revenues. While the modern concept of the budget is no longer concerned with the balance between revenues and expenditures as much as the budget has become aimed at achieving economic balance as a whole, the budget is not just numbers but rather a multiple means aimed at maximizing social welfare and it is a governmental program - economic and social - that works on events Positive change in the economic situation.

2. Poor Tax Revenues:

Most of the state's revenues depend mainly on the amount of oil production, its prices, the exported quantities and the demand for it, and thus the revenues are subject to fluctuations and instability

due to the continuous changes in global oil prices, which threatens the economy by not being able to draw a stable economic policy. The state has resorted to maximizing its monetary revenues. It is through rent revenues and not through real tax revenues, which led to a deepening of the distortion situation and reflected the weak efficiency of tax agencies and the prevalence of cases of tax evasion due to the ineffectiveness of the tax system, which led to the widening of the gap between revenues and public expenditures, and this is what is shown in the following table:

Table No. (2)

The Relative Importance of Taxes and Fees to the Total Public Revenues in Iraq

For selected years (trillion dinars)

	2005	2010	2016	2019
Actual Revenues	40.5	69.5	54.4	91.3
Taxes and Fees	1.9	1.17	1.34	1.73
The Ratio of the Contribution of Taxes & Fees to Actual Revenues	3.4	2.0	1.7	0.018

Source: The work of researchers based on the Ministry of Finance, Budget Department - General Budget for selected years

The above table shows the modest contribution of taxes and fees, as they did not exceed 2.1% in total revenues, as a result of the economic policy adopted by the state, which aims to remove all customs barriers in implementation of the strategy of liberalization of trade and adherence to the conditions of international organizations. This represents a deepening of the imbalance in the sources of financing the budget and maintaining its dependence on oil revenues. (Ammar Abdul-Jabbar, The State's General Budget .... 2005, p. 2).

3. Imbalance the structure of the Balance of Payment

The balance of payments represents "the basic, concise and organized record in which all the transactions that take place

between the state and the citizens and the local institutions of a country with their counterparts from other countries are recorded with their counterparts from other countries during a certain period, usually a year . " James, C. "International Economic, 1976 p.16" As a result of weak production and a lack of diversification that is dominated by marginal service activities, mostly marginal, with the existence of an inelastic productive sector that cannot meet the overall demand, which leads to an increase in demand for imported goods to fill the deficit in demand, which creates pressure on the balance of payments increases the degree of its dependence on the outside (Dr. Mathar Muhammad Salih, 2015, pp. 42-43).

4. Monetary Imbalances & Inflationary Pressures.

It can be said that inflation in the Iraqi economy is a complex phenomenon that was not caused by an increase in the money supply, but rather as a result of the interaction of real and monetary factors associated with structural imbalances in productivity (agriculture and manufacturing). It is well known that inflation is the case of a rise in the general level of prices in the long term, which indicates a loss of money to its purchasing power or an increase in the money supply at a faster rate than the increase in the volume of production.

The implementation of economic reform policies and the removal of subsidies on fuel and some basic commodities, in addition to the bottlenecks that occurred in the productive sector (supply shock), which focused on the deficit of the energy sector and its reflection on transport and transportation costs and production costs ...., and the monetary policy faced difficulties. There are many issues regarding financial flows enhanced by the increase in oil revenues, the ineffectiveness of the private sector and its weak contribution to the development process. Therefore, the economic policy did not succeed in diversifying public revenues and sources of income.

The Fourth Topic
The Effectiveness of Fiscal Policy in Correcting the Structural Imbalance

The economic policy before 2003 witnessed a state of stagnant inflation due to the imposition of the blockade on the Iraqi economy and the deterioration of oil revenues along with the great burdens of the war, which led to the occurrence of a large and dangerous financial deficit and the growth of internal and external public debt, and the government resorted to financing this with the deficit through internal borrowing from the Central Bank and commercial banks, which is an inflationary financing that caused a continuous growth in the money supply compared to a slight growth in the gross domestic product. This was reflected in the form of a large money issuance and a dangerous government bank debt, and one of the results of this was a significant rise in inflation rates and the deterioration of the Iraqi dinar exchange rate, and the economic policy played a dangerous role. The economy has reached a state of economic collapse as a result of the following factors:

1. The expansionary fiscal policy resulting from the large government spending - as a result of the high volume of military spending and reconstruction expenses, matched by limited revenues.
2. Monetary policy trailing as a result of the retreat of its role in directing economic activity or facing the inflationary effects of the fiscal policy until it became a subordinate to it, that is, the fiscal policy, providing it with means of expansion and providing it with the potential of bank financing for deficit and standing idly by the requirements of the fiscal policy without being able to curb the resulting inflationary effects This made it an adaptive and excessively expansionary policy with the aim of providing the necessary funds for the purpose of covering the government deficit by two means:

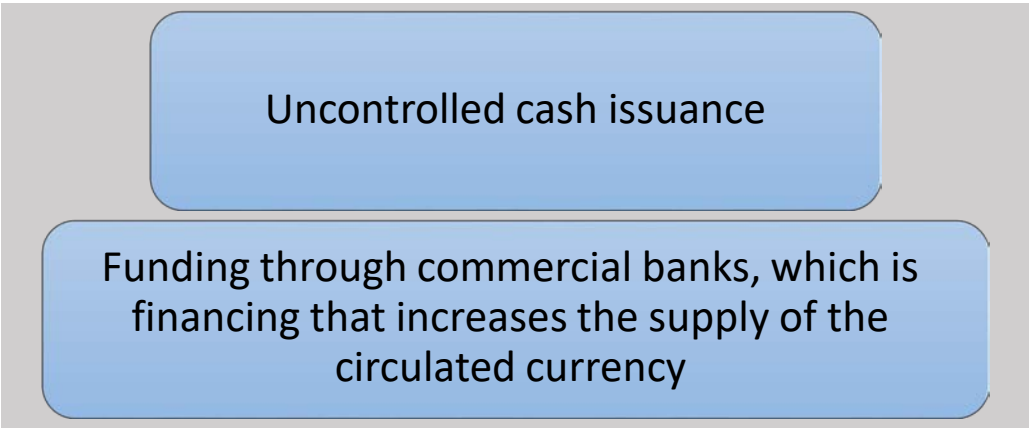

As for after 2003, successive governments have adopted an economic policy based on how abundant financial resources are spent, and they have adopted a strict monetary policy that focused on reducing the manifestations of inflation and neglecting the goal of growth and employment, as well as the absence of coordination between fiscal and monetary policies. This can be explained as follows:

١. The low efficiency of public spending and the negativity of the fiscal policy, as the dependence of the state's public budget on the conditions of the economic cycle and the conditions of oil demand in global markets deepened. Oil revenues remained the main channel feeding the general budget. The higher the oil price, the greater the revenue proceeds and the entry of large sums into the budget. Economic growth depends on the amount injected from the oil financial resources produced by the positive

external supply shock and in a way that exceeds the spending spills in it, and growth shrinks when Tunnel leaks exceed the level of injections in the economy, and this is what affected the work of fiscal policy in Iraq in two directions: (Falah K Ali, 2011).

a. Giving relative priority to expenditures related to consumer welfare at the expense of investment expenditures, and preferring consumer welfare over issues of growth and stability due to

socio-economic reasons resulting from the suffering of the people for long years of deprivation.

The economic surplus is achieved from the sources of oil rents in the absence of alternatives to diversify the financial resources. Other sources of the surplus are secondary and insignificant. Tax revenues, for example, did not exceed 1-2% in the best case of the total revenues of the general budget.

b. Adopting the rentier budget on an operational basis based on generating a wide class of government job holders, as the government turned into a protective entity, as the state is like a social insurance company that works in three directions:

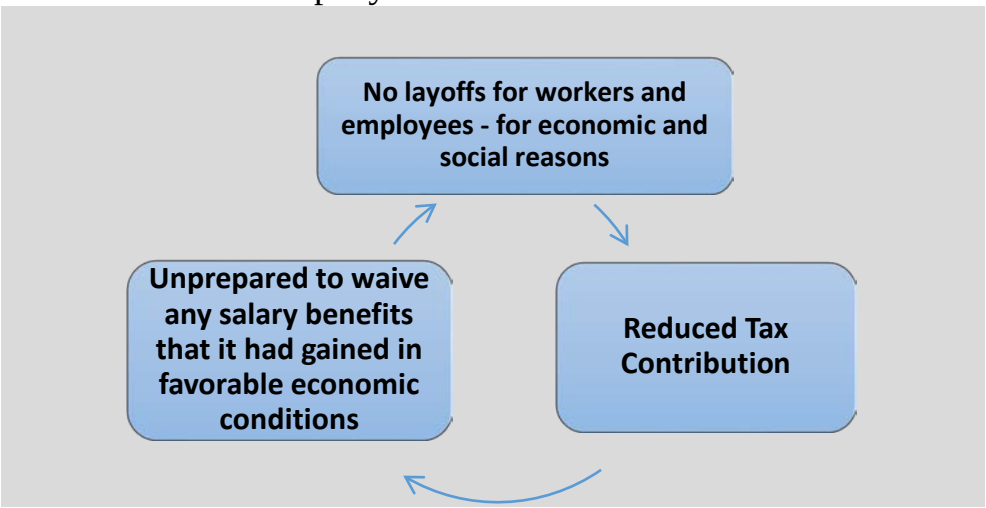

This added to more obstacles and negative consequences for fiscal policy action in achieving the goals of economic growth. Thus, monetary policy alone bore the high inflationary burdens generated by the continuing aggregate demand pressure resulting from government spending.

2. Lack of Coordination between Fiscal and Monetary policies:

For the purpose of the success of the economic policy work, there must be some kind of integration between the fiscal and monetary policies, but in Iraq the fiscal policy is based on a rapid response to the movement of expected oil revenues associated with the conditions of oil demand in global markets, while the

central bank relies on the application of its monetary policy. To monitor the conditions of the local financial environment, this matter made each party focus on a different field from the other policy work field. Addressing this issue requires a high degree of coordination to unify their efforts, because the absence of this coordination leads to a contradiction between them, which drains a certain amount of scarce resources.

The lack of coordination between these two policies became clear after the phenomenon of recessionary inflation worsened, as the fiscal policy gave priority to addressing the recession in arranging its goals for this stage. As for the monetary authority, it believes that priority should be given to tackling inflation, so it aims to achieve stability in prices as a first stage.

Therefore, this problem will remain as long as there is an absence of an economic strategy that draws a roadmap to guide economic institutions through foreseeing a set of major goals, but talking about an economic strategy at the present time seems far-fetched, which confirms the continued state of challenge before the financial and monetary authorities to reach Economic participants take their way to implementation.

Conclusions & Recommendation:

A. **Results:**

1. The Iraqi economy is a rentier economy, represented by the clear disconnect between the economic sectors and the financial dominance of the state as the sole owner of the oil wealth.
2. The absence of economic policies and legislation regulating economic affairs and managing oil revenues.
3. The weak role of the private sector and its limited contribution to real productive activities.
4. The dominance of operating expenditures in the general budget, and weak investment expenditures, which reinforced the consideration of Iraqi society as a non-productive consumer society.

5 .The survival of the oil sector is the dominant one in the formation of GDP, and the contributions of the productive sectors to the formation of the GDP have deteriorated, which did not exceed 5%.

6. Poor tax collection and diminishing contribution to total revenues, which in any case did not exceed 2%.

7 .The ineffectiveness of the fiscal and monetary policies, and their weak performance due to the lack of coordination between them. Therefore, their goals in diversifying sources of income and limiting the nature of the rentier economy have not been achieved .

B. Recommendations:

1. Establishing a comprehensive economic strategy for reconstruction and development based on reducing dependence on one source of income, which is the oil sector, and adopting an economic policy based on the principle of diversification for sustainable development.

2. Raising the efficiency of tax collection and developing an effective strategy to reduce the manifestations of administrative and financial corruption, which is extended to include all institutions of the Iraqi state.

3.Work to achieve effective and integrated coordination between the fiscal and monetary policies to raise the efficiency of performance in them.

4. Increase investment expenditures and promote investment projects, reduce allocations in operational expenditures and work to reduce the huge disparity in salaries and privileges between officials in the state and the rest of society.

❖ Resources:

1. Dr. Adnan Hussein Younis, D. Tawfiq , Abbas Abd Aoun, Shaima Rashid, (2005) . “The Reality of Structural Imbalances in the Economy.

2. Dr. Ammar Abdul-Jabbar, (2005) " The state's general budget compared to the agreements signed by Iraq in 2005, Ministry of Finance - Economic Department.
3. Central Statistical Organization - Statistical Abstract, 2015,2018.
4. Falah, K. Ali (2011) "Analysis of Changes in the Orientation of Economic Policy in Iraq. Https://mpra.ub.uni-muenchen.de/28371. MPRA Paper No; 28371, 15 / January .
5. Dr. Fathallah Walalou , (1981) Political Economy - An Introduction to Economic Studies, Modern House for Printing and Publishing, Beirut, 1st Edition.
6. The official website of the International Monetary Fund, *www.imf.org, January 5, 2012.*
7. Dr. Jamil Hamid Ahmad, (2000) "Imbalances in the Yemeni Economy - PhD thesis submitted to Al-Mustansiriyha University, Baghdad, unpublished.
8. Dr. Jamal Dawood Salman,(2015) "Economic Development - Theories and Experiences", Arab Administrative Development Organization, 1st Edition, Cairo.
9. Dr. Ghassan Ibrahim, (2010), "The Social Dimensions and the Rentier Economy in Syria," Damascus University Journal, Volume 36, Issue 1.
10. Dr. Mathar Muhammad Salih,(1989), "The Rentier State and the Transition of Aid Economy to a Production Economy,".
11. Dr. Mohsen Khalil, (1989), The Third Temple Cracked Up, House of General Cultural Affairs, Baghdad.
12.Ministry of Planning, the Central Bureau of Statistics, the National Accounts Directorate. (2016).
13.Ministry of Finance - Budget Department, the general budget for various years.
14. OPEC, World Oil Outlook, 2015, 2018

تشخيص واقع الاصلاحات المصرفية وامكانية تحقيق الاستقرار النقدي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

Diagnosing the reality of banking reforms and the possibility of achieving monetary stability in the environment of the Iraqi economy for the period (2004-2021)

م. د نغم حميد عبد الخضر الياسري
جامعة واسط/كلية الادارة والاقتصاد

د. رباب ناظم خزام العكيلي
وزارة النفط/واسط

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يعُد الجهاز المصرفي أداة مهمة لتحقيق الاستقرار النقدي في اقتصاديات العالم، لاسيما مع توفير البيئة المناسبة للسياسات الاقتصادية من جهة والسياسات النقدية من جهة أخرى لأداء مهماتها بصورة وتقنية عالية، فمع تمتع الجهاز المصرفي بالكثافة العالية يترك أثراً ايجابياً على السياسات النقدية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي، وهدف البحث دراسة التطورات والاصلاحات في الجهاز المصرفي العراقي، وتصوير دوره الاساسي في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التأثير على المؤشرات النقدية الرئيسة واجراءات البنك المركزي تجاه الجهاز المصرفي.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٥١-١٨٦

وبسبب أهمية الجهاز المصرفي في التأثير على مؤشرات الاستقرار النقدي لابد وأن تعمل البلدان على توفير جهاز مصرفي فعال ومتطور من خلال قيامها بعملية الاصلاح المصرفي الأمر الذي يقود الى تكوين داعم أساسي للجهاز المصرفي، إذ يقوم الإصلاح المصرفي على توفير وحدات مصرفية قادرة على خلق رقابة ذاتية وشاملة بنفس الوقت للجهاز المصرفي من جهة ومن جهة أخرى يعمل على ايجاد نظام مصرفي متطور ويمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية. إذ توصل البحث الى ان الزيادة الحاصلة في منح الائتمان النقدي من قبل المصارف العراقية خلال سنوات البحث يصور قدرة الاقتصاد على خلق الائتمان وبالتالي دور البنك المركزي في تطوير القطاع المصرفي، الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني عملية اصلاح القطاع المصرفي ضمن بيئة تتسم بالاستقرار شريطة أن تجري عملية الإصلاح المصرفي بالتوازن مع الإصلاح الاقتصادي في البلد بهدف أن تكون الأنظمة المالية ناجحة وتكون جزءاً من استراتيجية أكثر شمولاً تستهدف وضع الاقتصاد العراقي في طريق يضمن تحقيق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار والنمو.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح المصرفي، الاستقرار النقدي، سعر الصرف.

Abstract:

The banking system is an important tool for achieving monetary stability in the economies of the world, especially with the provision of the appropriate environment for economic policies on the one hand and monetary policies on the other hand to perform their tasks in a highly technical manner. The aim of the research is to study the developments and reforms in the Iraqi banking system, and to portray its primary role in achieving monetary stability by influencing the main monetary indicators and the central bank's actions towards the banking system, and because of the importance of the banking system in influencing the monetary stability indicators, countries must work to provide a banking system Effective and advanced through its

implementation of the banking reform process, which leads to the formation of a basic supporter of the banking system, as banking reform is based on providing banking units capable of creating self- and comprehensive oversight at the same time for the banking system on the one hand and on the other hand it works to find an advanced banking system that represents a basic pillar to achieve development. The research concluded that the increase in the granting of cash credit by Iraqi banks during the years of research depicts the economy's ability to create credit and thus the role of the central bank in developing the banking sector, which requires the need to adopt the banking sector reform process within a stable environment, provided that a process is conducted Banking reform in balance with economic reform in the country, with the aim of making financial systems successful and as part of a more comprehensive strategy aimed at putting the Iraqi economy on a path that ensures higher rates of savings, investment and growth.

Keywords: Banking reform, monetary stability, exchange rate.

المقدمة

يُعد القطاع المصرفي من اهم مكونات النظام النقدي وذلك نتيجة للدور الذي يمارسه في توفير السيولة المالية والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتتضح أهمية تطور وإصلاح القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق قيامه بتعبئة المدخرات وتوجيهها، الامر الذي يقود الى تعزيز الطلب الكلي ولاسيما الاستثمار والاستهلاك، وزيادة مستوى الإنتاج ونمو الأنشطة الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

ويسهم القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال يسهم دور الوساطة المالية عبر نقل الودائع من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية التي تطلب التمويل بهدف تصميم مشاريع جديدة أو العمل على توسيع القائم منها الأمر الذي يؤدي الى التوسع في التمويل في الأنشطة القائمة أو تأسيس

زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال توظيف الموارد غير المستغلة في أفضل صورة ممكنة، كما تعمل المصارف على قبول مدخرات الأفراد وبنفس الوقت قيامها بخلق الودائع المشتقة لتوفير السيولة النقدية لمن يطلبها عن طريق توفير القروض والسلف ،أي أن وجود القطاع المصرفي القوي والمتين يعد من أهم الركائز الضرورية لتحقيق الاستقرار النقدي، والذي يعد مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ يجسد الاستقرار النقدي الحالة التي يتمكن فيها القطاع المصرفي من مواجهة الازمات المالية والتحوط منها وديمومة أنشطته المصرفية في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية ذات الاثار الايجابية على المستوى الكلي، فضلاً عن أداء الالتزامات بكفاءة في اوقاتها والعمل على تحجيم المخاطر المرافقة لعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق المحتملة والمخاطر التشغيلية، ضمن أطار تكافؤ حجم النمو في قيم الأصول المالية مع النمو الحاصل في الاقتصاد الحقيقي ومن شروط تحقيق الاستدامة في الاستقرار الاقتصادي هو وجود قطاع المصرفي المتطور والمستقر والذي لديه قدرات عالية في تحشيد وتوجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار الإنتاجية والتي ستقود الى زيادة الناتج المحلي وزيادة مستوى التشغيل الحقيقي عن طريق خلق فرص العمل متزايدة وبالتالي امتصاص جزء من قوة العاملة العاطلة وانخفاض معدلات البطالة، ورفع مستويات الإنتاجية للمستويات القصوى الممكنة والارباح والدخول، وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي يعد نقطة انطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر الاستقرار النقدي والمالي وهذا الامر يتطلب التحرير المالي للقطاع المصرفي من خلال إيجاد بيئة تشريعية تتناسب وطبيعة القطاع المصرفي، تستهدف رفع درجة المنافسة المصرفية بين المصارف فضلاً عن الالتزام وتطبيق مقررات لجنة بازل من اجل ضمان سير العمل وفق المعايير الدولية للقطاع المصرفي العراقي.

١. المبحث الأول / منهجية البحث

١.١- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق خلق حالة من الاستقرار النقدي والمالي، وتحفيز الاقتصاد واستدامة النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتجميعها في اوعية مصرفية بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الاثار الاجتماعية والاقتصادية والتي ستساعد على خلق فرص العمل ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

١.٢- مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في مدى سلامة واستقرار القطاع المصرفي العراقي ضمن إطار السياسات الاقتصادية المعتمدة في تسير الموارد الاقتصادية وتبني العمليات المالية والمصرفية ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويجسد استقرار القطاع المصرفي ديمومة تقديم خدمات الوساطة المالية في ظل الصدمات والازمات الخارجية أو الداخلية لذا فإن فقدان الثقة في سلامة الجهاز المصرفي له آثار سلبية على الاستقرار النقدي والاقتصادي.

١.٣ -هدف البحث:

يهدف البحث دراسة التطورات والاصلاحات في الجهاز المصرفي العراقي، وتحليل دوره الاساسي في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التأثير على المؤشرات النقدية الرئيسة واجراءات البنك المركزي تجاه الجهاز المصرفي.

١.٤- فرضية البحث:

أن اصلاح وتطوير القطاع المصرفي يعد ركيزة أساسية في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية ولاسيما السياسة النقدية لغرض بلوغ الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي والمحافظة على استقرار سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

٢. المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- الإصلاح المصرفي أطار نظري ومفاهيمي:

١.١.٢- مفهوم الإصلاح المصرفي:

أن الإصلاح المصرفي يعُد الخطوة الأساس في مراحل الإصلاح الاقتصادي إذ يستحوذ النظام المصرفي على مركزاً مهماً في تعبئة المدخرات وتمويل عملية التنمية وذلك يكون من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد ويرى أغلب الاقتصاديين الى أن النظام المصرفي في الدول المتقدمة يعُد هو الأساس في ما حققته تلك الدول من تطور ونمو اقتصادي. ويمكن التعبير عن الإصلاح المصرفي بأنه يتضمن حزمة من الإجراءات التي تستهدف زيادة دور قوى السوق في تخصيص الائتمان وتحديد أسعار الفائدة فضلاً عن تحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بغية تطوير وتحسين كفاءة أداء الجهاز المصرفي واستقراره **(أبراهيم، ٢٠٢٠: ٥)**.

كما يشير البعض من الاقتصاديين الى أن عملية الإصلاح المصرفي هي العملية التي تقود الى أحداث تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات فضلاً عن السياسات ذات الصلة بالعمل المصرفي باختلاف انواعها بالشكل الذي يقود الى تحسين وتطوير الأداء الى جانب التكيف مع ما يطرى على الساحة العالمية من متغيرات ومن ثم أجراء عملية التقييم لأداء مجمل هذه الإجراءات بهدف أن يتم تشخيصها والحكم عليها ومن ثم اعطائها الوصف الحقيقي **(رشيد، مستور،٢٠١٦: ٤)**.

بينما يعرفه البعض على أنه حزمة من العمليات الشاملة والمستمرة والتي تستهدف أعادة هيكلية وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات بالشكل الذي يمكنها من توسع في حجم الاقراض والإيداع وتحسين الخدمات المصرفية بالشكل الذي سيترك أثراً ايجابياً على كفاءة وأداء قطاعات الاقتصاد الوطني **(كنعان، ٢٠٠٥: ٥)**.

مما تقدم يلاحظ أن الإصلاح المصرفي هو عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية شاملة تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية لذا لابد أن تكون خطوات الإصلاح مدروسة ومتناغمة مع بعضها البعض حتى لا تصيب البعض على حساب

البعض الأخر، أن ما تم الإشارة اليه من مفاهيم تستهدف الإصلاح المصرفي تضمنت جملة من الخصائص يمكن تشخيصها على النحو التالي **(سكر، ٢٠٠٥: ٢)**:

١. الانتقال الى المصرف الشامل بدلاً عن المصرف المتخصص وذلك لأن المصرف الشامل يمكنه القيام بأكثر الأعمال المصرفية كما أنه يتمكن من توزيع القروض بين القطاعات والاقاليم بالشكل الذي يقلل من مخاطر الاستثمار المصرفي وفي الوقت نفسه يحقق الانتشار الواسع لفروعه.

٢. الشروع بإعادة هيكلية الادارات والدوائر ضمن المصرف الواحد بما يتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الحديث فضلاً عن استحداث أنظمة رواتب وأجور جديدة تتماشى مع ما يطلبه الإصلاح المصرفي.

٣. تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني من خلال استخدام التقانة المصرفية كالكومبيوتر وأجهزة الربط وATM وذلك بهدف تسهيل العمليات المصرفية.

٤. دراسة تكاليف القروض وأسعار الفائدة والعمولات وغيرها بهدف تشجيع الإنتاج والأعمال الإنتاجية.

أن النقاط والمحاور المذكورة أعلاه يمكن أن تشكل بمجموعها برنامجاً للإصلاح المصرفي والذي يستهدف تحقيق أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي.

٢.١.٢- مراحل الإصلاح المصرفي وشروط نجاحه:

ينقسم برنامج الإصلاح المصرفي الى خمسة مراحل رئيسية وفقاً للأولوية في تنفيذ هذه المراحل ويمكن أيجاز هذه المراحل الخمسة بحسب أولويتها على النحو التالي **(رشيد، مستور، مصدر سابق: ٦)**:

١. **أعادة الهيكلية في المصارف العامة:** يفرض واقع المصارف في بلدان العالم الثالث ضرورة القيام بعملية أعادة هيكلية واسعة المدى بالنسبة للجهاز المصرفي وهل أن المصارف العامة بحاجة حقيقية الى ديمومة الهيكلة الحالية والمتجسدة بالمصرف التقليدي أم وجود حاجة ماسة تتطلب أعادة هيكلتها بصورة تتماشى مع التطورات المصرفية على الصعيد العالمي والعمل على استحداث المصرف الشامل، إذ يجمع

الأخير مختلف العمليات المصرفية والخدمات المالية ويتدرج موضوع البنية التحتية للجهاز المصرفي ضمن أطار أعادة هيكلية المصارف وكذلك التنظيم والرقابة وقواعد السيولة والملائمة فضلاً عن سياسة التسليف وهندسة العلاقات بين الأجهزة الحكومية والمصارف ذات الاختصاص.

٢. **تحقيق استقلالية البنك المركزي:** أن تحقيق الاستقلالية للسلطة النقدية يعد من أهم العوامل المحفزة والدافعة صوب الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، أن استقلالية البنك المركزي تعد هي الحلقة الأهم في نجاح البرامج الجديدة ذات الصلة بالإصلاح الهيكلي للجهاز المصرفي، إذ تعكس أمكانية تفعيل النشاط الائتماني للمصرف ضمن أطار بيئة مستقرة.

٣. **التخلص من سياسات الكبح المالي:** أن سياسة الكبح المالي يعبر عنها بحزمة من القيود والاجراءات التي تتبعها السلطة النقدية على النظام المصرفي والمالي التي تهدف من خلالها اشباع الحاجات المالية للحكومة عبر فرض أسعار فائدة أو اجبار المصارف على شراء السندات الحكومية بعوائد منخفضة الى جانب فرض حزمة من القيود الصارمة على حركة رأس المال، أي بمعنى أنها تستهدف الحصول على موارد منخفضة التكاليف أو أنها تعني التحديد الإداري (أي وضع سقوف) لأسعار الفائدة على القروض والودائع الأمر الذي يقيد آليات عمل قوى السوق ويذهب في القطاع المالي بعيداً عن مقتضيات الكفاءة الاقتصادية**(فخري، قادر، ٢٠١٦: ٣٦٦).**

٤. **الاندماج والاستحواذ المصرفي:** أن عملية الاندماج والاستحواذ المصرفي تعد من أهم المتطلبات التي ستطلبها عملية تطوير وتحسين أداء الجهاز المصرفي من خلال زيادة قدرتها على النمو والاستمرارية في السوق، ويمكن تشخيص مفهوم كل من الاستحواذ والاندماج المصرفي بالشكل الاتي **(القاضي، ٢٠١٧: ٢٠٠-٢٠١):**

أ. **الاستحواذ:** تسمى عملية الاستحواذ بعملية الانتقاء ويقصد بها عملية ضم مصرفين أو أكثر تزول من الوجود قانونياً بموجبها كل المصارف الداخلة في عملية الاستحواذ

باستثناء مصرف واحد يبقى عاملاً باسمه وكيانه القانوني الأصلي، ويقوم المصرف الباقي في هذه الحالة باقتناء موجودات ومطلوبات المصارف الأخرى.

ب. **الاندماج المصرفي:** ويتجسد بعملية ضم مصرفين أو أكثر يحل بموجبه المصارف الداخلة في عملية الاندماج ويؤسس مصرف جديد، أي بمعنى أن الاندماج المصرفي هو اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ضم مواردها كافة واتحادها في وحدة واحدة أي أن الناتج منها سيكون كياناً واحداً يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت وفقدت بالنهاية شخصيتها الاعتبارية المستقلة، ويتخذ الاندماج ثلاثة أشكال تتجسد بـ (الدمج الأفقي ويعني بأن تتم العملية بين المصارف التي تعمل في نفس النشاط في حين النوع الثاني وهو الاندماج الرأسي والذي يتم بين المصارف الصغيرة في المحافظات والمصرف الرئيس في المدن الكبرى أو المركز في حين يعبر النوع الثالث الدمج المختلط عن عملية اندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بالشكل الذي يحقق التكامل في الأنشطة بين المصارف المندمجة).

٥. **الخصخصة:** بدء الجهاز المصرفي يواجه العديد من التحديات في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية، لذا كان لا بد من التحرر من القيود التي تعيق الأنشطة المصرفية وعمليات التحرر المالي الأمر الذي دعي الى أهمية ايجاد حلول متعددة ومنها الخصخصة المصرفية يهدف التناغم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها الى مراحل حقيقية للنمو والتطور في مراحل المقبلة وتعرف الخصخصة بأنها عملية نقل أو تحويل أدارة أو ملكية الجهاز المصرفي العام الى القطاع الخاص سواء كان ذلك بضورة جزئية أو كلية بهدف التقليل من الدور الذي تمارسه الدولة في النشاط الاقتصادي وعلى وجه الخصوص في الجهاز المصرفي الأمر الذي سينشط دور القطاع الخاص في عمليات التنمية والنمو الاقتصاديين **(أبراهيم، مصدر سابق: ٧)**.

٣.١.٢- شروط نجاح الإصلاح المصرفي بأربعة شروط أساسية يمكن ايجازها بالشكل الاتي (رشيد، مستور، مصدر سابق: ٨):

أ. توفير الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ب. توفير المعلومات والشفافية فضلاً عن التناسق فيما بينها.

ج. لتجنب تعرض الاقتصاد الى خسائر كبيرة في الجهاز المصرفي أثناء عملية الإصلاح الاقتصادي والشروع بالانتقال الى الاقتصاد الحر لابد من اتباع الترتيب والأولوية في مراحل الإصلاح المصرفي.

د.ضرورة الرقابة على المؤسسات والأسواق المالية.

٢.٢- نظريات آلية عمل القطاع المصرفي:

تعُد المصارف التجارية من أكثر أنواع المصارف أهمية وذلك لأنها النوع الوحيد من المصارف الذي يتمكن من زيادة وتخفيض الكتلة النقدية ويختلف مفهوم المصارف التجارية على أساس الاختلاف في القوانين والأنظمة تسيرها، كذلك طبيعتها وانشطتها فهي مؤسسة مالية تابعة للقوانين والتشريعات المصرفية وتقوم بقبول الودائع ومنح الائتمان بمختلف أنواعه بهدف تحقيق الأرباح من خلال نشاطها المصرفي كما توصف بأنها المكان الذي يلتقي فيه عارضي الموارد وطالبيها (أي اصحاب الموارد والمستخدمين لها) بوصفها منشأة تستهدف تحقيق الأرباح **(الراوي، ٢٠١٠: ٤٢)**، بينما تعرف المصارف التجارية من وجهة نظر البعض على أنها مؤسسة وداعية وتشكل في ذات الوقت الجزء الأكبر من هيكل الجهاز المصرفي والمالي كما تتلخص مهمتها الرئيسية في الوساطة بين المودعين والمقترضين كما انها تقوم بمنح قروض بالأجل مختلفة **(علي، العيسى، ٢٠٠٤: ١٣٧)**. ويمكن تشخيص آلية العمل المصرفي التجاري ضمن النظريات أدناه:

١.٢.٢- نظرية القرض التجاري:

أن جوهرة نظرية القرض التجاري يتلخص في أن موجودات المصارف التجارية يجب أن تتناغم مع مطلوباتها القصيرة الأجل أو الايفاء بها عند الطلب، أكدت هذه النظرية

على أهمية أن يكون نشاط المصارف التجارية مقتصراً على عملية الاقراض قصيرة الأجل وبالتالي تحقيق الأرباح والسيولة خاصة وأن هذه القروض تتمتع بالسيولة ذاتياً، أن نظرية القرض التجاري تتوافق مع ما جاء به أدم سمث من أفكار في (ثروة الأمم) وتؤكد على أن يكون دور للمصارف التجارية مقتصراً على القروض القصيرة الأمد والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية، وتشترط أن يكون القرض القصير الأجل موسمياً ومتكرراً ومتوافقاً مع تقلبات الدورة التجارية وأسعار الفائدة وأن لا تتجاوز مدة السنة كما يجب وأن تكون طبيعته متعلقة بحركة السلع والبضائع وتنصرف الى الأوراق التجارية كالكمبيالات أو فتح الاعتمادات المستندية أو السند الأذني، أن هذه النظرية تتجاهل طلبات الائتمان على مستوى الاقتصاد القومي كما أن تطبيقها غير مرن كونه يمنع المصارف من الحصول على التمويل اللازم بتوسيع المصارف وتجهيز المعدات الضرورية للعمل المصرفي **(عبد الكريم، ٢٠٢٠: ٢٩-٣٠)**.

٢.٢.٢- نظرية أمكانية التحويل:

أكدت هذه النظرية على ضرورة توفير السيولة المصرفية وأن هذه الأخيرة يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار في موجودات عالية السيولة فضلاً عن الموجودات ذات السيولة الأقل بهدف تحقيق الربح، وتشير هذه النظرية الى أن السيولة ما دامت لديه موجودات يمكنه تحويلها الى نقد بأسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة، ففي حالة عدم سداد المقترض ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فأن المصرف يعمل على تحويل بعض من احتياطاته الثانوية الى نقد أو يحاول بيع جزء من الضمان المصاحب للقرض وبهذا الأمر ستتوفر سيولة نقدية لدى المصرف تتيح له أمكانية الوفاء بالالتزامات المالية **(عبد الله وأخرون، ٢٠١٩: ٢٨٨)**.

٣.٢.٢- نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن المصارف تستند في تخطيطها للحصول على السيولة على مقدار الدخل المتوقع للمقترض، إذ أن المصرف في حالة تقديمه

للقروض الطويلة والمتوسطة الأمد سيتوقع دخلاً من المقترضين يكون بصورة أقساط دورية ومنتظمة الأمر الذي سيوفر سيولة عالية للمصرف طيلة فترة استحقاق القرض، وأكدت هذه النظرية على أن يكون السداد خلال مدة قصيرة بهدف توفير السيولة وتجنب المخاطر الأمر الذي تطلب من المصارف دراسة أوضاع عملائها وتوقع ما تحققه المشاريع من أرباح كأساس لتمويلها بهدف ضمان الالتزام بتسديد القروض وبالتالي السيولة المصرفية **(عبد الكريم، مصدر سابق: ٣١)**.

٤.٢.٢- نظرية أدارة المطلوبات:

وركزت هذه النظرية على نشاط المصرف التجاري كونه يعتمد على حجم وهيكل أصوله الى جانب هيكل وحجم الخصوم المتاحة لديه بهدف توفير السيولة اللازمة لمواجهة متطلبات المودعين من حيث توفير المال والسيولة، فضلاً عن توفير الأموال المعدة للاقتراض لطالبي القروض والذين تجسد قروضهم المصدر الرئيس لأرباح هذه المصارف، وتؤكد هذه النظرية بأن المصارف قادرة على سد حاجاتها من السيولة عبر طرح السندات وشهادات الإيداع والاقتراض من المصارف الأخرى، وبهذا تتمكن المصارف في المساهمة بالمشاريع الاقتصادية الهامة وتوفير السيولة بالطرق أعلاه الى جانب الطرق التقليدية المتجسدة ببيع الأوراق المالية الحكومية وإعادة خصمها **(عقل، ٢٠٠٦: ١٧١-١٧٣)**.

٣.٢- أهمية الإصلاح المصرفي وعلاقته بالاستقرار النقدي:

أن الارتباط بين الإصلاح المصرفي وبرامج الإصلاح الاقتصادي يعكس مدى أهمية الإصلاح المصرفي ودوره في نجاح إجراءات الإصلاح المصرفي، إذ يقود التحسن في إداء المصارف الى كفاءة تخصيص توزيع الموارد مما يعكس ايجابياً على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل، كما أنه يؤسس بيئة تشريعية وتنظيمية سليمة ضرورية لعمل القطاع الخاص كما ويؤثر في مسار العلاقة بين تطور الخدمات المصرفية ومدى ارتباطها بالبنية التحتية المالية.

وفي الوقت نفسه يمكن الإصلاح المصرفي البيئات الاقتصادية من مواجهة الأزمات والاضطرابات الاقتصادية بصورة أكثر مرونة وكفاءة في تلافي المخاطر الناتجة عنها ما تؤول عليه عملية الإصلاح المصرفي من نتائج ايجابية ينعكس على النشاط الاقتصادي تؤكد على أن الإصلاح المصرفي لا يتم في عزلة عن الإصلاح الاقتصادي وذلك لأن إصلاح الجهاز المصرفي يترك أثاراً على الاقتصاد من خلال اعتماده على السياسة الاقتصادية عبر عاملين يتجسد أحدهما بالارتباط بين الحالة المادية لقطاع المشاريع والقطاع المصرفي وثانيهما ما يؤديه من دور كوسيط بين المدخرين والمقترضين وبالتالي تقوم المصارف ضمن أطار تعظيم أرباحها بتوجيه رأس المال نحو المشاريع ذات العائد المرتفع مقارنة بالمخاطرة بهدف تحقيق الكفاءة في الاستثمار في البيئة الاقتصادية **(الشكري، حسين، ٢٠١٣: ١٧٩)**.

يرتبط إصلاح الجهاز المصرفي واستقراراه ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي إذ تؤثر السياسة النقدية على استقرار الجهاز المصرفي وفي الوقت نفسه تترك السياسة الاحترازية الكلية تأثيراً على الاستقرار النقدي، ففي حالة اتباع سياسة احترازية تستهدف الحد من فقاعة الائتمان فسيترتب عليها تباطؤ نمو الطلب الكلي نتيجة تباطؤ نمو الائتمان وفي هذه الحالة قد تحتاج السياسة النقدية لتكون أسهل لموازنة ضعف الطلب في ظل استمرارية انخفاض معدلات الفائدة وهذا يترجم أن هناك خطر أكبر من حيث حدوث فقاعة الائتمان الأمر الذي يتطلب أتباع سياسة احترازية وبهذا يكون بتحقيق التناسق والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة التحوطية الكلية من أكثر الأمور أهمية بغية تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي المصرفي، إذ أن استقرار الأخير يتطلب استقراراً نقدياً متجسداً بقدرة القطاع النقدي على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة، كما أن وجود الهيكل الواضح لأسعار الفائدة سيسهم في تحقيق الانسجام مع التطورات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي، كما أنه سيتمكن من تنظيم حجم وشروط الائتمان بكفاءة عالية وبشكل يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي ويحول دون تراكم

وتركز الائتمان وخاصة في القطاعات أكثر عرضة لتقلبات الاقتصادية **(الاعرجي، ٢٠٢٠: ٣٩)**.

مما سبق يلاحظ أن العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي المصرفي تتحدد من خلال تأثير الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية كأسعار الفائدة على قدرة الشركات العاملة بالاقتصاد على خدمة مديونيتها للمصارف فضلاً عن تأثير التطورات الحاصلة في أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية والسلع ومن أثر انعكاسها على ثروة القطاع العائلي.

٣. المبحث الثالث / الجانب العملي

تحليل تطور مؤشرات القطاع المصرفي وتشخيص إجراءات البنك المركزي في اصلاحه

١.٣- تحليل مسار مؤشرات الجهاز المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٤

١. **موجودات القطاع المصرفي:** من تتبع بيانات الجدول (١) يمكن تشخيص التطور في إجمالي موجودات القطاع المصرفي خلال مدة البحث، إذ يلاحظ تنامي حجم الموجودات في القطاع المصرفي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٠) إذ ارتفعت من (١٦٦.٨) ترليون دينار في عام ٢٠٠٤ ليسجل أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٠ إذ بلغت (٣٦٣.٣) ترليون دينار، وتعزى هذه الزيادة في الموجودات الى تزايد أعداد المصارف خلال تلك المدة، وشهد العام ٢٠١١ تراجعاً كبيراً بلغ (١٤٩.٩) ترليون دينار نتيجة التراجع الحاصل في موجودات مصرفي الرشيد والرافدين فبحسب التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١١ والذي أشار الى أن قد تم تنفيذ قيود العكس المتعلقة بالقسم الدولي والتي تمثل فرق التقييم الدائن والمدين وفقاً لتطورات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوارد في مذكرة التفاهم وخطة العمل الخاصة بها والمتعلقة بإعادة هيكل مصرفي الرافدين والرشيد **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١١: ٢١)**.

٢.

الجدول (١)

إجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) ترليون دينار

السنة	موجودات المصارف الحكومية	موجودات المصارف الخاصة	إجمالي موجودات القطاع المصرفي	نسبة موجودات المصارف الحكومية الى إجمالي الموجودات	نسبة موجودات المصارف الخاصة الى إجمالي الموجودات
2004	166.1	0.7	166.8	99.6	0.4
2005	210.8	2.4	213.2	98.9	1.1
2006	250.1	3.3	253.4	98.7	1.3
2007	277.7	4.5	282.2	98.4	1.6
2008	299.7	7.5	307.2	97.6	2.4
2009	325.6	8.7	334.3	97.4	2.6
2010	353.1	10.2	363.3	97.2	2.8
2011	131.2	12.7	143.9	91.2	8.8
2012	110.5	17.7	128.2	86.2	13.8
2013	121.0	21.1	142.1	85.2	14.8
2014	128.2	22.0	150.2	85.4	14.6
2015	114.0	22.2	136.2	83.7	16.3
2016	109.0	23.6	132.6	82.2	17.8
2017	86.0	25.3	111.3	77.3	22.7
2018	94.9	28.1	123.0	77.2	22.8
2019	104.6	28.3	133	78.7	21.3
2020	107.3	31.1	138.5	77.5	22.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، بيانات إحصائية سنوية لأعوام المختلفة.

وتشير بيانات الجدول (١) الى أن عام ٢٠١٢ قد شهد هو الأخر انخفاضاً في رصيد موجودات القطاع المصرفي ليبلغ (١٢٨.٢) ترليون دينار، أما الأعوام (٢٠١٣–٢٠١٤) فيلاحظ حدوث تحسن ضفيف في موجودات المصارف الحكومية وموجودات المصارف الخاصة الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع إجمالي الموجودات من (١٤٢.١–١٥٠.٢) ترليون دينار على التوالي لكلا العامين، أما المدة من (٢٠١٥–٢٠١٩) فيلاحظ أن رصيد إجمالي الموجودات قد سجل انخفاضاً متواصلاً خلال المدة المذكورة وبمعدلات متباينة وأن الانخفاض الحاصل في موجودات الجهاز المصرفي يعزى الى تراجع رصيد موجودات المصارف الحكومية وذلك لارتباط الاقتصاد العراقي بالمورد النفطي، إذ قام الانخفاض في أسعار الأخير الى تعرض البلاد لأزمة مالية تجسدت بتدني الحيز المالي، بينما شهد العام ٢٠٢٠ تحسناً نسبياً في موجودات المصارف الحكومية فضلاً عن موجودات المصارف الخاصة والتي ارتفع على أثرها إجمالي رصيد القطاع المصرفي الى (١٣٨.٦) ترليون دينار.

من تتبع بيانات الجدول خلال مدة البحث يلاحظ تطور موجودات الجهاز المصرفي الخاص وأن كان بنسب متواضعة الا أنه مؤشر يعكس تطور المصارف الخاصة وزيادة اهميتها النسبية.

٣. **إجمالي رأس مال القطاع المصرفي:** ويُعد هذا المؤشر من أكبر المؤشرات أهمية كونه يعكس صورة للاستقرار المصرفي ويدعم قدرة المصارف في مواجهة المخاطر، إذ يؤكد النمو في رأس مال القطاع المصرفي على ضمان سلامة ومتانة المصارف الأمر الذي يوفر أطار حماية أكبر للمودعين من خلال تحليل تطور البيانات الواردة في الجدول (٢) يلاحظ تنامي إجمالي رأس مال القطاع المصرفي خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠)، إذ ارتفع من (٠.٢) ترليون دينار لعام ٢٠٠٤ ليصل الى (١٦.٩) ترليون دينار لعام ٢٠٢٠، وأن هذه الزيادة في إجمالي رأس مال القطاع المصرفي خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) كانت نتيجة تزايد أعداد المصارف الجديدة فضلاً عن قيامها برفع رأس مالها ضمن أطار توجيهات البنك المركزي الذي أكد على ضرورة رفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال الى (٢٥٠) مليار دينار فضلاً عن رغبة المصارف في توسيع أعمالها بهدف الحصول على تصنيف ائتماني أعلى **(عبد الكريم، ٢٠٢٠: ٦٤)** على الرغم من الارتفاع في رأس مال الجهاز المصرفي الى أن يشكل ارتفاعاً نسبياً متواضعاً بالمقارنة مع متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في بيئة الاقتصاد العراقي وذلك نتيجة الارتباط بين الحدود العليا للإقراض والاستثمار لرأس مال المصرف واحتياطاته السليمة وذلك لأن المشاريع التنموية تتطلب قروضاً وتسهيلات نقدية كبيرة تمكنها من الدخول في السوق وبالتالي محاولة الشروع بنمو النشاط الاقتصادي بصورة أكثر فاعلية وتأثيراً.

الجدول (٢)

إجمالي رأس مال القطاع المصرفي للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) ترليون دينار

السنة	إجمالي رأس مال القطاع المصرفي	معدل النمو %	السنة	إجمالي رأس القطاع المصرفي	معدل النمو %	السنة	إجمالي رأس مال القطاع المصرفي	معدل النمو %
2004	0.2	===	2010	2.8	46.4	2016	11.7	15.8
2005	0.7	250	2011	4.1	43.9	2017	14.3	22.2
2006	0.9	28.6	2012	5.9	30.5	2018	15.0	4.9
2007	1.2	33.3	2013	7.7	18.2	2019	15.5	3.3
2008	1.8	50	2014	9.1	10.9	2020	16.9	9.0
2009	2.3	27.8	2015	10.1	15.8	------	------	------

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، بيانات إحصائية سنوية لأعوام المختلفة.

٤. **ودائع الجهاز المصرفي:** أن الهدف الأساس للاقتصاد في أي دولة يتلخص في استدامة النمو الاقتصادي وأن ذلك لا يتحقق الا عن طريق الشروع بالاستثمارات الخلاقة للقيمة ولاسيما تلك الاستثمارات المؤدية الى تراكم رأس المال الثابت لكن المشكلة التي تحد من تحقيق ذلك وخاصة في البلدان الفقيرة تتجسد في مصادر تمويل تلك المشاريع الأمر الذي يترتب عليه توجه هذه الدول الى الاهتمام بالمنظومة المصرفية بوصفها المصدر الأساس لعملية التمويل من خلال قيامها بتعبئة المدخرات ومن ثم أعادة توظيفها في الاقتصاد عن طريق منح التسهيلات الائتمانية بهدف تمويل الاستثمارات ومنح القروض أو القيام بالاستثمار المباشر لهذه الودائع بالشكل الذي يحقق لها الأرباح، إذ أن منح الائتمان المصرفي سيؤدي الى تحقيق أثار مباشرة وغير مباشرة على مجمل القطاعات الاقتصادية وبالتالي يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام **(تسابت، قنوني، ٢٠١٦: ٩٨)**.

الجدول (٣)

إجمالي ودائع القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) ترليون دينار

السنة	إجمالي ودائع القطاع العام	إجمالي ودائع القطاع الخاص	إجمالي الودائع في القطاع المصرفي	معدل النمو %
2004	4.9	3.0	7.9	===
2005	7.1	3.7	10.8	36.7
2006	12.2	4.7	16.9	56.5
2007	16.8	9.4	26.2	55.0
2008	22.9	11.6	34.5	31.7
2009	25.9	12.7	38.6	11.9
2010	34.2	13.7	47.9	24.1
2011	38.0	18.2	56.2	17.3
2012	40.9	21.1	62.0	10.3
2013	44.5	24.4	68.9	11.1
2014	49.4	24.7	74.1	7.6
2015	40.6	23.7	64.3	-13
2016	38.7	23.7	62.4	-3.0
2017	41.0	26.1	67.1	7.5
2018	49.6	27.3	76.9	14.6
2019	51.4	30.7	82	6.6
2020	49	36	85	3.6

المصدر:

- **البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، بيانات إحصائية سنوية لأعوام المختلفة.**
- **البنك المركزي العراق، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.**

يلاحظ من خلال تتبع البيانات الواردة في الجدول (٣) أن إجمالي الودائع المصرفية قدد حققت نمواً ملحوظاً طيلة المدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) إذ شهدت السنوات من (٢٠٠٤–٢٠١٤) ارتفاعاً مستمراً في حجم ودائع القطاع المصرفي إذ ارتفعت من (٧.٩) ترليون دينار لعام ٢٠٠٤ الى (٧٤.١) ترليون دينار لعام ٢٠١٤ وأن هذا التزايد في حجم الودائع نتيجة تزايد ودائع القطاع العام والخاص على أثر زيادة أعداد المصارف وفروعها فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الأمر الذي زاد من استقطاب مدخرات الأفراد، وبالنظر الى السنوات (٢٠١٥–٢٠١٦–٢٠١٧) يلاحظ أن إجمالي الودائع المصرفية قد سجل انخفاضاً كبيراً في هذه السنوات المذكورة، إذ يلاحظ أنه قد حقق معدل نمو سالب مقداره (١٣%، ٣.٠%) للسنوات (٢٠١٥–٢٠١٦) على التوالي، أن هذا التراجع في حجم الودائع كان نتيجة الظروف التي عصفت الاقتصاد آنذاك المتمثلة بتراجع أسعار النفط وتوسع حجم النفقات العامة نتيجة حرب داعش الأمر الذي جعل الاقتصاد أمام أزمة مزدوجة ذات آثار سلبية

على مجمل الاقتصاد، وقد شهدت السنوات (٢٠١٨–٢٠٢٠) عودت تنامي حجم الودائع المصرفية الإجمالية إذ ارتفعت الى (٨٥) ترليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠. وتأسيساً على ما سبق يمكن تشخيص أن إجمالي حجم الودائع المصرفية يعكس مدى ضعف القطاع المصرفي فضلاً عن عدم قدرته على مواكبة متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

٥. **الائتمان النقدي في القطاع المصرفي:** أن النشاط الائتماني يعد من أكثر المواضيع أهمية في مجال الخدمات المصرفية وذلك لما يترتب عليه من آثار على جميع القطاعات الاقتصادية عبر أثره في متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (٤) الى تنامي إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) إذ بلغ الائتمان النقدي الإجمالي (٠.٨) ترليون دينار في عام ٢٠٠٤ وقد سجل أعلى مستوى له طيلة مدة البحث في عام ٢٠٢٠ ليبلغ (٤٩.٨) ترليون دينار وتشير نسبة الائتمان الحكومي الى إجمالي الائتمان الى تزايد الأهمية النسبية لها مقارنة مع الأهمية النسبية للائتمان الخاص، لذا يمكن وصف الأهمية النسبية للائتمان الخاص بأنها قليلة التأثير وبالتالي ستكون نتائجها بتحقيق النمو والتنمية محدودة وحقيقة الفاعلية.

الجدول (٤)

إجمالي الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) ترليون دينار

السنة	الائتمان النقدي المقدم من المصارف الحكومية	الائتمان النقدي المقدم من المصارف الخاصة	إجمالي الائتمان النقدي	معدل النمو %	نسبة الائتمان الحكومي الى أجمالي الائتمان	نسبة الائتمان الخاص الى إجمالي الائتمان
2004	------	------	0.8	-----	------	------
2005	1.3	0.4	1.7	112.5	76.5	23.5
2006	2.0	0.7	2.7	58.8	74.1	25.9
2007	2.6	0.9	3.5	29.6	74.3	25.7
2008	3.5	1.1	4.6	31.4	76.1	23.9
2009	4.2	1.5	5.7	23.9	73.7	26.3
2010	8.8	2.9	11.7	105.3	75.2	24.8
2011	16.5	3.8	20.3	73.5	81.3	18.7
2012	23.3	5.1	28.4	60.0	82.0	18.0
2013	23.4	6.6	30.0	5.6	78.0	22.0
2014	26.9	7.2	34.1	13.7	78.9	21.1
2015	29.1	7.7	36.8	7.9	79.1	20.9
2016	29.9	7.3	37.2	1.1	80.4	19.6
2017	30.8	7.1	37.9	1.9	81.3	18.7
2018	31.1	7.3	38.4	1.3	81.0	19.0
2019	34.1	7.7	42.0	9.3	81.4	18.5
2020	41.8	7.9	49.8	18.5	84.0	15.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، بيانات إحصائيات البنك المركزي العراق، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

٢.٣- تحديات وصعوبات القطاع المصرفي:

يواجه الجهاز المصرفي العراقي جملة من المشاكل المتعلقة بالهيكل والتنظيم فضلاً عن مخاطر وتحديات السوق نتيجة حالة اللاستقرار التي تتصف بها البيئة الاستثمارية الأمر الذي قاد الى عدم تطوره فضلاً عن ضعف علاقته بالمنظومة المصرفية العالمية على آثر اتباعه لسياسات وآليات متعثرة **(سعد، ٢٠١٥: ٢١)**. أن الجهاز المصرفي من الضروري أن يسعى الى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وذلك بالاعتماد على إمكانيته في تعبئة المدخرات وتوظيفها بصورة أكثر كفاءة، ورث الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ جهازاً مصرفياً يعاني من اختلالات ومشاكل بنيوية فصلاً عن التحديات والصعوبات التي تقف أمامه وتعيق تطوره وبالتالي تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل التوسع في الأسواق المصرفية وارتفاع المخاطرة وعولمة النشاط المصرفي، لذا يمكن تشخيص أهم هذه التحديات والعقبات التي تقف أمام إصلاح وتطور الجهاز المصرفي على النحو التالي:

١. **الفساد الإداري والمالي واللاستقرار الاقتصادي:** تعُد ظاهرة الفساد المالي والإداري وما يترتب عليها من اختلالات اقتصادية على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية من أكثر العقبات والمشاكل التي تحول دون أمكانية إصلاح الجهاز المصرفي وتطوره وبالتالي تشوه عملية التنمية الاقتصادية وانحرافها عن مسارها المستهدف وذلك لما يتصل بها من اختلال في القدرات المالية والإدارية للاقتصاد فضلاً عن استنزاف الجزء الأعظم من الموارد الاقتصادية واختلال البنى الارتكازية الأمر الذي سيزيد من تفاقم مشكلة المديونية وبالتالي تعطيل العمليات الإصلاحية المنشودة، إذ تشير البيانات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية في تقرير مؤشر مدركات الفساد على أن العراق قد حصل على مؤشر (٢.١) من (١٠) فكلما اقتربت هذه النسبة من الصفر كلما دل على تنامي مؤشر الفساد في البلد **(شندي، الياسري،**

٢٠٢١: ١٢٠٦). كما تعد البيئة الاقتصادية غير المستقرة من أكثر العوامل التي تحرف الإصلاح المصرفي عن مساره وتضعف من أمكانيات وقدرات هذا الجهاز في تطوير إدائه فضلاً عن تعثر السياسات الاقتصادية اللازمة للنهوض بالاقتصاد.

٢. **ضعف الوعي المصرفي وعدم دقة ووضوح البيانات:** أن زيادة الوعي المصرفي تعُد من أهم العوامل التي توسع عمل الجهاز المصرفي عن طريق المعرفة في أدوات وأساليب العمل المصرفي فضلاً عن توسيع قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي، أن ما يؤشر على عمل القطاع المصرفي في العراق هو تبني مستوى الوعي والثقة بالجهاز المصرفي ويعزى هذا للخدمات المصرفية المتواضعة، كذلك وجود التنافسية المصرفية، كما أن ضعف الدور الإعلامي المتعلق بنشر الصادرات المصرفية السليمة والاطلاع عليها بالشكل المستمر يشكل عائقاً أمام إصلاح القطاع المصرفي **(جبار، ٢٠١٥: ١٠)**. كما أن تفاوت وتباين المعلومات المصرفية في دقتها وشموليتها بين مصرف وأخر الأمر الذي يجعل الجهاز المصرفي العراقي يفتقر الى الحد الأدنى من الإفصاح والشفافية وهذا الأمر يمثل تحدياً كبيراً أمام تطور الجهاز المصرفي فهناك حاجة كبيرة الى نشر البيانات والقوائم المصرفية بشكل مناسب.

٣. **قصور القوانين والتشريعات وغياب الضوابط:** نظراً لأهمية هذا القطاع وما يتركه من أثر على مجمل النشاط الاقتصادي فأنه يتطلب الخضوع الى الرقابة والضوابط من قبل الجهات الرقابية بغية حماية وضمان الأموال المصرفية وحقوق المتعاملين مع الجهاز المصرفي، أن ضعف البيئة التشريعية يعد من أهم واخطر التحديات التي تعيق من تطوير هذا القطاع، كما أن اغفال دور المؤسسات المالية الساندة للعمل المصرفي وعدم تفعليها والمتمثلة بشركات الضمان للودائع، إذ تمثل الأخيرة مؤسسات مستقطبة للودائع ضامنة للزبائن وهذا سيعمل على ضعف أداء هذا القطاع وتدني مستوى خدماته.

٤. **ضعف البنية التحتية والتقنية للجهاز المصرفي:** يعاني القطاع المصرفي في العراق من ضعف القدرات والإمكانات التقنية والفنية اللازمة لإدارة المحافظ

الاستثمارية ومسايرة التطور في العمل المصرفي، الأمر الذي يجعل نظرة الأفراد لهذا القطاع محدودة كونه عاجز عن تقديم الخدمات المتطورة، الأمر الذي يحد من تفاعل الأفراد مع القطاع المصرفي العراقي كما أن عدم أمكانية المصارف المتعثرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه زبائنها قد ساهم بشكل كبير في عزوف الأفراد عن التعامل مع القطاع المصرفي العراقي. أن ضعف التكنلوجيا المستخدمة في هذا القطاع وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي العالمي سيجعل مهمة إصلاح القطاع المصرفي اعقد نظراً لتدني مستوى التكنلوجيا المستخدمة في هذا القطاع **(كاظم، داغر، ٢٠٠٨: ١٧٣-١٧٤)**، إذ أن استعمال التقنيات الحديثة يوسع من أطار عمل المصارف ويعمل على تنويع الخدمات المقدمة الى العملاء وبالتالي سيقود الى زياده كفاءه الوساطة المالية وأنظمة المدفوعات الامر الذي سينعكس في زياده ثقة المستثمرين بالجهاز المصرفي.

٣.٣- أدوات البنك المركزي العراقي المستخدمة في التأثير على أداء الجهاز المصرفي

ركز البنك المركزي العراقي على ضرورة دعم وتعزيز الوسائل اللازمة لتفعيل وإصلاح الجهاز المصرفي في العراق وذلك ضمن أطار ما يتعرض له الاقتصاد العراقي بضورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة من أزمات مالية ودولية يمكن تداعياتها عن طريق تبني جملة من الحلول والإجراءات التي تستهدف تخفيض معدلات التضخم وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي وتحفيز نشاط الجهاز المصرفي والتوجه نحو اقتصاد السوق وتعزيز مستويات التمويل المستهدفة بالشكل الذي يعزز من بلوغ النمو الاقتصادي المستهدف، وفي الوقت نفسه يسهم في زيادة كفاءة معدلات التشغيل وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.

تسير السياسة النقدية في العراق ضمن أطار نقدي تم تصميمه بالاعتماد على الأهداف المنشودة والمتجسدة بتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على نظام مالي ثابت يعزز من استدامة التنمية ويتيح فرص عمل جديدة وتحقيق التعافي الاقتصادي

وذلك عبر التحكم بمناسيب السيولة العامة والتأثير على اتجاهاتها وتفعيل القطاع المالي والمصرفي وتقويته وجعله سريع الاستجابة أتجاه متغيرات السوق ضمن أطار التعامل مع الأدوات والوسائل المستحدثة للسياسة النقدية، وحتى يتمكن البنك المركزي العراقي من تفعيل القطاع المصرفي وتمكينه من اتمام نشاطه ضمن بيئة مالية رصينة فأنه يتبنى أدوات ووسائل وضعت في خارطة تطوير القطاع المصرفي في أطار بيئة مالية قادرة على نقل أثار السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي ضمن أطار يتسم بالاستقرار والنمو الاقتصادي الكلي وبموجب قانون البنك المركزي العراقي (٥٦) لعام ٢٠٠٤ فقد تم اعتماد الأدوات النقدية غير المباشرة بهدف تعزيز قدرة المصارف في أدارة مناسيب السيولة وتتجسد هذه الأدوات بكل مما يأتي:

١. **تسهيلات الإقراض:** دخلت هذه الأداة حيث التطبيق في أيلول ٢٠٠٤ بهدف تصميم نظام مالي سليم، إذ أصدر البنك المركزي حزمة من التعليمات الى المصارف بشأن منحهم تسهيلات مصرفية وفي الوقت نفسه أوضح التعليمات ذات الصلة بالضمانات ضمن أطار توجهات السياسة النقدية وتكون هذه التسهيلات متجسدة بما يأتي:

أ. **الائتمان الأولي:** يقوم البنك المركزي العراقي بمنح الائتمان الأولي وفق الاستثمار الليلي ثم تحول بعدها الى استثمار أسبوعي ويستعمل هذا الائتمان من قبل المصارف بنسبة تبلغ (٢٠%) من إجمالي رأس مالها وبمدة لا تزيد عن (١٥) يوماً وبسعر فائدة يتجاوز سعر السياسة بنقطتين فقط، تتسم معدلات الفائدة على هذا النوع من الائتمان بالتذبذب، إذ بلغت معدلات الفائدة الممنوحة على الائتمان الأولي خلال السنوات (٢٠٠٤–٢٠٠٥) نحو (٨%) و (٩%) على التوالي وفي الوقت نفسه لم يشرع أي من المصارف المجازة في العراق نحو تعظيم الاستفادة من هذه التسهيلات وتشير الاحصاءات الرسمية الى أن أسعار الفائدة على الائتمان الأولي قد ارتفعت الى (٢٢%) في عام ٢٠٠٧، وينعكس أثر ذلك من خلال خلق حالة من الاستقرار النقدي وتقليل الضغوط التضخمية فضلاً عن تنظيم وتحديد الإئتمانات ضمن سقف محدد،

وتشير البيانات الواردة من البنك المركزي الى أن هذه الأداة واضب البنك المركزي على استخدامها بهدف المحافظة على مناسيب السيولة النقدية والتأثير فيها من خلال التحكم بأسعار الفائدة وتجدر الإشارة الى أن المصارف الحكومية والخاصة لم تقدم على أي من هذه الائتمانات.

ب.**الائتمان الثانوي:** أن هذا النوع من الائتمان يمتلك المؤهلات ذاتها التي يتمتع بها الائتمان الأولي، ويستخدم هذا النوع من الائتمان بوصفه مصدر دعم بهدف تمويل المصارف ويكون سعر الفائدة الممنوح عليه مساوياً لسعر السياسة مضافاً اليه ثلاث نقاط **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩: ٢٦).**

ج.**الملجأ الأخير للإقراض:** أن وظيفة البنك المركزي المتمثلة بالملجأ الأخير للإقراض والتي ذكرت في المادة (٣٠) من قانون البنك المركزي العراقي والتي نصت على أن (بإمكان البنك اقراض المصارف التي تمر بأزمات مالية مقابل أن يكون هذا المصرف تحت التدقيق المكثف بهدف تشخيص العقبات والتحديات التي يعاني منها والسيطرة عليها)، وتكشف البيانات الواردة في الجدول عن مسار أسعار الفائدة ضمن الملجأ الأخير للإقراض الى أنها قد جاءت متذبذبة طيلة المدة المبحوثة وقد سجلت في عام ٢٠١٩ فائدة مقدارها (٧.٥٠%) ويذكر أن هذا النوع من الائتمانات لم تقدم عليه أي من مصارف القطاع العام أو الخاص بهدف الحصول على هكذا نوع من التسهيلات **(البنك المركزي العراقي، مصدر سابق: ٢٦).**

الجدول (٥)

تطور تسهيلات الإقراض في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠)

السنة	سعر السياسة %	الفائدة على الائتمان الأولي %	الفائدة على الائتمان الثانوي%	فائدة ملجأ الأخير للإقراض%
2004	6.00	8.00	9.00	9.50
2005	7.00	9.00	10.00	10.50
2006	10.42	12.42	13.42	13.92
2007	20.00	22.00	23.00	23.50
2008	16.75	18.75	19.75	20.25
2009	8.83	10.83	11.83	12.33
2010	6.25	8.25	9.25	9.75
2011	6.00	8.00	9.00	9.50
2012	6.00	8.00	9.00	9.50
2013	6.00	8.00	9.00	9.50
2014	6.00	8.00	9.00	9.50
2015	6.00	8.00	9.00	9.50
2016	4.33	6.33	7.33	7.83
2017	4.00	6.00	7.00	7.50
2018	4.00	6.00	7.00	7.50
2019	4.00	6.00	7.00	7.50
2020	4.00	6.00	7.00	7.50

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

٢. **عمليات السوق المفتوحة:** تُعد هذه الأداة من أهم الادوات التي استخدمها البنك المركزي العراقي بعد ٢٠٠٣، بعد أن سمحت المادة (٢٨) من قانون البنك المركزي العراقي في رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ للبنك المركزي العراقي في القيام بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المجازة ومع شركات الوساطة المالية المرخصة سعياً منه في تحقيق أهدافه، وتعد هذه الأداة أكثر فاعلية في البلدان التي تمتلك أسواق مالية متطورة، إذ بموجب هذه الأداة يدخل البنك المركزي السوق عارضاً أو طالباً لهذه الأوراق المالية بهدف التحكم في الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية الأمر الذي يضع سقفاً للائتمان الممنوح بموجب حالة الاقتصاد سواء أكانت تضخم أم ركود **(المشهداني، آل طعمة، ٢٠١٢: ١٣٤)**.

وأن تفاعل بين هذه الأداة وبين مزاد العملة الأجنبية يمكن من إدارة السيولة بصورة أكثر كفاءة وفاعلية، إذ تمكن البنك المركزي من خلالها بالتأثير على الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف التجارية وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، وعندما يستهدف البنك المركزي تحقيق نمو نقدي طويل الأجل فأنه يتبنى استراتيجية مختلفة في عمليات السوق المفتوحة أذ تعتمد الأخيرة على تراكم الاحتياطي الأجنبي بهدف خلق حالة من الاستقرار السعري، وأهم عمليات السوق المفتوحة التي يتبناها البنك المركزي العراقي تتجسد بمزاد العملة الأجنبية ومزاد حوالات الخزينة والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

أ. **مزاد العملة الأجنبية:** أن الظروف الاقتصادية والأزمات التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تمخضت عنها حزمة من الاثار السلبية والمتمثلة بالإفراط النقدي وما ترتب عليه من تدني القوة الشرائية للدينا العراقي، فضلاً عن الأحادية الشديدة للاقتصاد والتي جعلت منه رهينة لظروف الأسواق العالمية للنفط أي بمعنى أن بيئة الاقتصاد العراقي تفتقر الى التنويع نتيجة لارتباطها في إيرادات قطاع النفط، وحتى يتمكن الاقتصاد من تمويل من متطلبات التجارة الحكومية والقطاع الخاص فقط اعتمد البنك المركزي العراقي هذه الأداة في ٤/ ١٠/ ٢٠٠٣ بهدف تلبية متطلبات المصارف عن طريق مزاد العملة الأجنبية، وأن العمل بهذه الأداة يستهدف تحقيق ما يأتي **(عبد النبي، ٢٠١٠: ٦-٧)**:

- ساهمت هذه الأداة في السيطرة على المعروض النقدي وعلى العملة المطبوعة وذلك عبر قيام البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية لدى وزارة المالية بهدف تمكين الأخيرة من سداد النفقات التشغيلية للنفقات العامة بالدينار العراقي دون الحاجة الى اصدار عملة اضافية تؤدي الى زيادة الكتلة النقدية وبالتالي تنامي الضغوط التضخمية.
- أن هذه الأداة تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في قيمة الدينار العراقي وذلك عبر ايجاد سعر صرف توازني، الأمر الذي بدوره ينعكس ايجابياً على المستوى العام للأسعار ولاسيما مدخلات الإنتاج والسلع النهائية المستوردة.
- تعمل هذه الأداة على توفير الموارد بالعملة الأجنبية للمصارف بهدف تمكنها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء آليات التحويل للمبالغ في العملات الأجنبية.
- يستهدف مزاد العملة تحسين قيمة الدينار العراقي وبالتالي رفع القوة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة، أي بمعنى زيادة في القيمة الحقيقية للدخل.
- تعد هذه الأداة مصدراً رئيساً لتمويل تجارة القطاع العام والخاص للسلع والخدمات التي تطلبها السوق العراقية.

الجدول (٦)

مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠)

السنة	مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية والمصارف (مليون دولار)	معدل النمو %	مبيعات البنك المركزي العراقي من الحوالة والنقد (مليون دولار)	معدل النمو %
2004	10402	-----	6008	-----
2005	14930	43.5	10464	74.2
2006	16912	13.2	11176	6.7
2007	28113	66.2	15981	42.8
2008	45850	63	25868	61.9
2009	23013	-49.8	33993	32.3
2010	41004	78.1	36172	6.4
2011	51003	24.3	39799	10
2012	57001	11.7	48651	22.3
2013	62000	8.7	53231	9.5
2014	47515	-23.3	51728	-2.7
2015	32450	-13.7	44304	-14.3
2016	25653	-20.9	33500	-24.3
2017	40355	57.8	42200	25.9
2018	52229	29.4	74133	75.6
2019	58851	12.6	51127	-31.0
2020	30730	-47.7	44080	-13.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، أعوام مختلفة.

من تتبع البيانات الواردة في الجدول (٦) يلاحظ تنامي مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ما عدا عام (٢٠٠٩) تحققت على أثرها معدلات نمو موجبة، أذ ارتفعت المشتريات (١٠٤٠٢) مليون دولار في عام ٢٠٠٤ لتصل الى (٦٢٠٠٠) مليون دولار في عام ٢٠١٣، وشهدت تراجع خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) نتيجة الأزمة المزدوجة التي مر بها العراق أبان تلك الفترة والتي تجسدت في سيطرة داعش على محافظات من العراق وانخفاض أسعار النفط العالمية ما شكل صدمة مزدوجة للاقتصاد العراقي، ثم عاودت مشتريات البنك المركزي بالارتفاع تدريجياً خلال السنوات(٢٠١٧-٢٠١٩) إذ ارتفعت من (٤٠٣٥٥) مليون دولار في عام ٢٠١٧ لتصل الى (٥٨٨٥١) مليون دولار في عام ٢٠١٩، وهذا يفسر زيادة الطلب على العملة الأجنبية نتيجة زيادة الطلب على الاستيرادات للسلع الرأسمالية أو الاستهلاكية، وقد عاودت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية بالانخفاض في عام ٢٠٢٠ لتصل الى (٣٠٧٣٠) مليون دولار محققة بذلك معدل نمو سالب (٤٧.٧%) وذلك لتداعيات الأزمة المركبة الثلاثية (السياسية والاقتصادية والصحية) التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، أما المباع في مزاد العملة فقد ارتفع من (٦٩٩٨) مليون دولار عام ٢٠٠٤ ليصل الى (٤٤٠٨٠) مليون دولار في عام ٢٠٢٠ بسبب ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب على الاستيرادات.

ب. **مزادات حوالات الخزينة:** تعُد هذه الأداة من أحد أدوات الأسواق المالية والتي تقوم بتنشيط سوق الاصدارات الأولية والثانوية وهي في ذات الوقت أحد أدوات المديونية، وطبقت هذه الأدوات في ٢٠٠٤ /٧/١٨ إذ انشأت وزارة المالية الحوالات وخولت البنك المركزي للعمل بوصفه وكيل مالي نيابة عنه، إذ تقوم وزارة المالية بعرض اصدارات حوالة الخزينة على المصارف العراقية العاملة والمجازة بهدف المزايدة عليها، ويقام المزاد بواقع مزاد كل أسبوعين وتشمل مزادات حوالات وزارة

المالية وكذلك حوالات البنك المركزي ويصور المخطط (١) أدناه أنواع مزادات حوالات الخزينة في بيئة الاقتصاد العراقي.

مخطط (١)

أنواع مزادات حوالات الخزينة في العراق

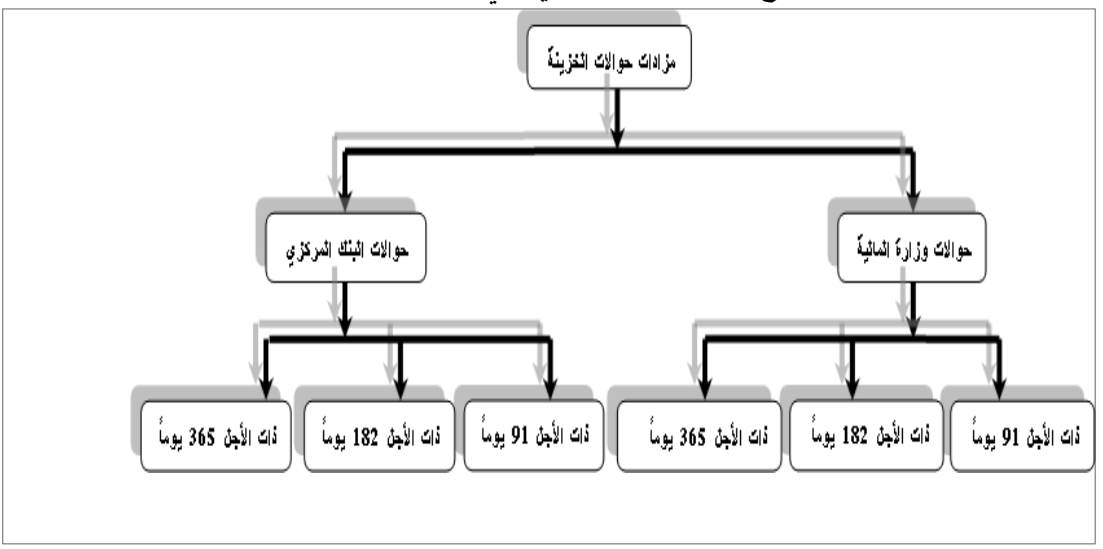

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي.

- **حوالات وزارة المالية:** وطبقت هذه الأداة في ٢٠٠٤ /٧/١٨ وتم استخدامها بهدف تمويل العجز المؤقت في الموازنة العامة بعد أن كان تمويل العجز يتم عن طريق قيام السلطة النقدية بالإصدار النقدي الجديد، ويلاحظ من الجدول (٧) أن سياسة البنك المركزي قد تضمنت حوالات لمدة (٩١) يوماً تم العمل بها منذ عام ٢٠٠٤ ثم غيرت وزارة المالية آجال تلك المزادات لتكون ذات (١٨٠) يوم وذات (٣٦٥) يوم، ويلاحظ من الجدول أن إجمالي الرصيد لمزادات الحوالات ذات الأجل (٩١) يوم قد بلغ (٩٢٤٦٥٠) مليون دينار بسعر خصم مقداره (٦%) تم استيفاء (٣٠٠٠٢٠) مليون دينار، أما عام ٢٠٠٩ فيلاحظ أن إجمالي الرصيد القائم لحوالات الخزينة ذات الأجل (٩١) يوم قد بلغت (٤٤٧٨٥٣٠) مليار دينار وبسعر خصم مقداره (٦%) وشهد العالم ٢٠١٠ استحداث نوع جديد من الحوالات ذات الآجال (١٨٢) و (٣٦٥) يوماً على التوالي

الجدول (٧)

مزاد حوالات وزارة المالية ذات الآجال (٩١، ١٨٢، ٣٦٥) يوم العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠)

مليون دينار

السنة	حوالات وزارة المالية										
	ذات الأجل 91 يوم			ذات الأجل 182 يوم			ذات الأجل 365 يوم				
	المبلغ المباع	المبلغ المسدد	سعر الخصم%	المبلغ المباع	المبلغ المسدد	سعر الخصم%	المبلغ المباع	المبلغ المسدد	سعر الخصم%	إجمالي الرصيد القائم لحوالات وزارة المالية	معدل النمو %
2004	324580	300020	6	---	---	---	---	---	---	924650	---
2005	3894100	3618680	9	---	---	---	---	---	---	1200070	29.8
2006	3001690	3950260	16	---	---	---	---	---	---	251500	-79
2007	3219320	2951820	21	---	---	---	---	---	---	519000	106.4
2008	1892160	1911110	16	---	---	---	---	---	---	500050	-3.7
2009	376010	---	6	---	---	---	---	---	---	4478530	795.6
2010	---	---	---	200000	---	9.50	---	3159733	---	5225287	16.7
2011	---	---	---	150000	255000	8.20	---	---	---	3891340	-25.5
2012	---	---	---	100000	100000	8.90	---	---	---	3392000	-12.8
2013	---	---	---	---	50000	---	---	---	---	1500030	-55.8
2014	---	---	---	---	---	---	3000000	---	4.00	7064500	371
2015	---	---	---	---	---	---	443400	---	3.33	19311704	173.4
2016	---	---	---	---	---	---	2185500	206700	5.90	32763554	69.7
2017	---	---	---	---	---	---	400030	185500	4.00	32294624	-1.43
2018	---	---	---	---	---	---	100010	710030	2.00	28413167	-12
2019	---	---	---	---	---	---		475010	---	26003304	-8.5
2020	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، أعوام مختلفة.

- **حوالات البنك المركزي:** وتم تطبيق هذه الأداة في عام ٢٠٠٦ بحسب ما تم الاتفاق عليه مع وزارة المالية بشأن أعادة جدولة الديون المتراكمة في ذمة وزارة المالية للبنك المركزي والتي تقدر (٣٠٩) ترليون دينار، ويلاحظ من الجدول (٨) أن قيمة الحوالات المباعة في عام ٢٠٠٦ ذات الآجال (١٨٢-٣٦٥) يوم قد بلغت (١) مليار و(٧٠٢٠) مليون على التوالي، وقد تراجعت فيه الحوالات المصدرة خلال المدة(٢٠٠٨-٢٠٠٩) محققة بذلك معدلات نمو سالبة بلغت (١٩.٤٦%-٤٨.١٧%) لكلا العامين على التوالي، ويعزى ذلك الى الغاء خمس مزادات نتيجة احتراق البناية الرئيسية للبنك المركزي فضلاً عن الغاء ثلاث مزادات أخرى بسبب تواضع العروض المقدمة من قبل المصارف، أما المدة (٢٠١٨-٢٠١٩) يلاحظ أن البنك المركزي العراقي قد أصدر حوالات ذات آجال (١٨٢-٣٦٥) يوم وذلك ضمن أطار توجهات السياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة، إذ بلغ إجمالي الرصيد القائم في عام ٢٠١٨ قرابة (٢٦٥) مليون دينار وسجل المبلغ المباع (٧٠) مليون دينار، في حين بلغ إجمالي المبلغ المباع خلال ٢٠١٩ (١٠٠٠١٠) مليون دينار وبسعر خصم مقداره (٣٠%)، تأسيساً على ما سبق يمكن القول باستخدام هذه الأداة قد تمكن البنك المركزي من تحصين جزء من الديون التي له بذمة وزارة المالية فضلاً عن سحب السيولة

المصرفية الفائضة لدى المصارف التجارية وبالتالي المحافظة على الاستقرار السعري وتقليل الضغوط التضخمية نظراً للارتباط الوثيق الصلة بين النفقات المالية والإيرادات النفطية

الجدول (٨)

مزاد حوالات البنك المركزي ذات الآجال (٩١، ١٨٢، ٣٦٥) يوم العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليون دينار

السنة	حوالات البنك المركزي									
	ذات الأجل 91 يوم			ذات الأجل 182 يوم			ذات الأجل 365 يوم			
	المبلغ المباع	المبلغ المسدد	سعر الخصم %	المبلغ المباع	المبلغ المسدد	سعر الخصم %	المبلغ المباع	المبلغ المسدد	سعر الخصم %	إجمالي الرصيد القائم لحوالات البنك المركزي	معدل النمو %
2006	---	---	---	1000000	0	15	720000	---	20	1.720000	---
2007	---	---	---	5027590	3550120	21	398010	720000	21	2875480	67.17
2008	---	---	---	3614830	4200740	0	424220	398010	15	2315780	-19.46
2009	---	---	---	200000	200000	6	0	140000	0	1200060	-48.17
2010	100000	300000	7.50	0	0	0	0	0	0	400030	-66.66
2011	200010	200020	5.75	0	0	0	0	0	0	500020	24.99
2012	290020	400030	5.15	0	0	0	0	0	0	7500040	50
2013	340020	200000	4.90	---	---	---	---	---	---	949080	26.35
2014	314600	341950	5.00	---	---	---	---	---	---	859290	-9.46
2015	400040	600070	4.30	---	---	---	---	---	---	1086090	26.39
2016	---	---	---	---	---	---	---	---	---	65000	-94.01
2017	40000	10000	1.50	105000	30000	2.50	---	---	---	605020	8.30
2018	---	---	---	---	---	---	70000	0	2.90	265000	-56.19
2019	---	---	---	---	---	---	100010	70000	3.00	347540	31.14
2020	---	---	---	1639000	3400000	2.5	100000	1715000	3.0	---	---

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، أعوام مختلفة.

٤.٣- إجراءات البنك المركزي العراقي في التأثير على الجهاز المصرفي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

تبنت السلطة النقدية حزمة من القواعد والأسس التي تستهدف من خلالها تعزيز الاستقرار النقدي والمصرفي وخلق بيئة اقتصادية ضمن اطار قوى العرض والطلب وذلك من خلال اتاحة الفرصة للقطاع المصرفي العراقي في أداء نشاطه على أساس بيئة مالية رصينة، أي أن السلطة النقدية تسعى الى ايجاد نظام مالي مستقر وبصدد هذا الهدف فان البنك المركزي العراقي قد أتخذ مجموعة من الإجراءات خلال هذه المدة والتي يمكن تشخيصها على النحو التالي:

١. التحول الي الرقابة الوقائية التلقائية بدلاً من الرقابة المصرفية التحكمية، إذ تمكنت السلطة النقدية بموجب قانون البنك المركزي وقانون المصارف رقم (٩٤) لعام ٢٠٠٤ من

فرض الرقابة الوقائية وتطبيقها بمعزل عن الإجراءات الرقابية التحكمية، الامر الذي يزيد من رصانة العمل المصرفي بصورة اكثر مرونة وكفاءة.

٢. من ضمن الاركان الرئيسية لمفهوم الصيرفة المركزية الحديثة يشترط على البنك المركزي الا يقوم بمزاولة العمليات المصرفية التجارية ضمن مدى واسع ما عدا ما تتطلبه إجراءات تصنيم وتنفيذ سياسة مصرفية ونقدية ما تنسجم في الظروف الاقتصادية المحلية، ففي أطار تحديث البنك المركزي العراقي وإعادة هيكليه التنظيمي بما تتناسب واهدافه في تصميم السياسة النقدية وتحقيق اهدافه المنشودة، لذا تم تحديث الهيكل التنظيمي للبنك المركزي العراقي بهدف مواكبة التطورات المصرفية في بلوغ الأهداف المرسومة للبنك وذلك بالاستناد الي احكام الفقرة (ن) من المادة رقم ١٦ من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ **(الشبيبي، ٢٠٠٧: ١٨-٢١)**.

٣. تحديد اسعار الفائدة وازالة صور الكبح المالي المتجسد بالخطط الائتمانية التي تفرضها السلطات النقدية سابقاً على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي تجديد المدخرات، أن تحرير القطاع المالي يترتب عليه جعل آليات العرض والطلب تعمل بمنافسة وكفاءة في السوق المالية.

٤. أعادة تأهيل وهيكلة المصارف الحكومية وذلك لأنها تشكل الأساس في النظام المصرفي العراقي.

٥. تنظيم عمليات دخول وخروج رؤوس الأموال للمستثمرين الأجانب ومنحهم قروض من المصارف العراقية المرخصة. **(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٢: ٣٩)**.

٦. من اجل مواجهه الضغوط التضخمية نتيجة زياده الايرادات الحكومية فقد قام البنك المركزي العراقي بتغيير سعر الفائدة (سعر السياسة) أكثر من مرة وكما موضح في الجدول (٥).

٧. استمر البنك المركزي العمل بأداة تسهيلات الاقراض وذلك استجابة لأهداف السياسة النقدية ذات الصلة بمنح الائتمان الى المصارف وبما يضمن السيطرة على مناسيب السيولة المصرفية وتعتمد اسعار الفائدة على تسهيلات الاقراض القائمة على سعر السياسة للبنك المركزي العراقي، وبالتالي فأن أي تغيير على سعر السياسة سيترتب عليه تغيير في أسعار هذه الاداة.

٨. استخدام البنك المركزي الاحتياطي القانوني والذي يفرضه كنسبة من إجمالي الودائع لدى المصارف بوصفه أحد أدوات السياسة النقدية، يوضح الجدول نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤– ٢٠٢٠).

الجدول (٩)

الاحتياطي القانوني على ودائع القطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠)

السنة	الاحتياطي القانوني	السنة	الاحتياطي القانوني	السنة	الاحتياطي القانوني	السنة	الاحتياطي القانوني	السنة	الاحتياطي القانوني	السنة	الاحتياطي القانوني
2004	25	2007	25	2010	20	2013	20	2016	20	2019	6
2005	25	2008	25	2011	20	2014	20	2017	20	2020	4.14
2006	25	2009	25	2012	20	2015	20	2018	15		4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، أعوام مختلفة.

٩. خصص البنك المركزي مبادرة مقدارها (١) ترليون دينار عراقي وبمعدل فائدة تبلغ (٥.٥%) وبمدة زمنية من خمسة الى سبع سنوات الغرض منها تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك ايماناً منه بدعم الافراد العاطلين عن العمل وتوفير التمويل اللازم للمشاريع ذات التأثير الايجابي في الاقتصاد.

٤. المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

٤.١– الاستنتاجات:

١. ان الزيادة الحاصلة في منح الائتمان النقدي من قبل المصارف العراقية خلال سنوات البحث يصور قدرة الاقتصاد على خلق الائتمان وبالتالي دور البنك المركزي في تطوير القطاع المصرفي.

٢. اعتمد البنك المركزي خلال مده الدراسة حزمة من التدابير والإجراءات التي تستهدف رفع مستوى أداء الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على ادارة المخاطر وذلك بإصدار التعليمات التي تحدد العمل التنظيمي للمصارف.

٣. اشارت مؤشرات القطاع المصرفي في العراق الى أن مساهمة هذا الجهاز متواضعة فضلاً عن محدودية دوره في امكانية تحقيق النمو الاقتصادي.

٤. تخصص البنك مبادرة (١) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم شريحة العاطلين، كما انه أكد على ضرورة منح هذه المبالغ بمعدلات فائدة قليلة بهدف تخفيف العبء عن كاهل المستفيدين من هذه القروض.

٢.٤ – التوصيات:

١. ضرورة تبني عملية اصلاح القطاع المصرفي ضمن بيئة تتسم بالاستقرار شريطة أن تجري عملية الإصلاح المصرفي بالتوازن مع الإصلاح الاقتصادي في البلد بهدف أن تكون الأنظمة المالية ناجحة وتكون جزءاً من استراتيجية أكثر شمولاً تستهدف وضع الاقتصاد العراقي في طريق يضمن تحقيق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار والنمو.

٢. ضرورة العمل على انجاح مبادرات القروض بهدف تمويل المشاريع بالاعتماد على أساس ومعايير سليمة وتفعيل دور المصارف الخاصة والحكومية بمنح القروض الميسرة للقطاع الخاص، إذ أن التوسع في منح الائتمان سيؤدي الى تعزيز عمليه التنمية الاقتصادية في العراق.

٣. دعم المصارف بالتوجه نحو السوق بهدف توفير الائتمان والتمويل المصرفي لإسناد اتجاهات السياسة النقدية ولمواجهة المشاكل التي تمر في الاقتصاد كالبطالة والركود فضلاً عن عدم المبالغة وواقعية الضمانات المطلوبة من الزبائن ليسهل توفيرها.

٤. تعزيز مبادئ الحوكمة والادارة الرشيدة وأسس الشفافية والافصاح ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي العراقي بزيادة وتشديد الرقابة على مسار أداء المصارف في العراق ويتم ذلك عبر المتابعة الميدانية والمكتبية لنشاطها المصرفي فضلاً عن تحديد المخالفات والتجاوزات والعمل على معالجتها عبر اتخاذ إجراءات تقويمية وتصحيحية لبلوغ الاهداف المنشودة.

المصادر

١. أبراهيم، طارق مجذوب، ٢٠٢٠/٥/٣، سياسات الإصلاح المصرفي في السودان وأثرها في تطوير أداء الجهاز المصرفي، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار ١١، السودان.

٢. أبراهيم، طارق مجذوب، مصدر سابق.

٣. الأعرجي، صبيان طارق سعيد، ٢٠٢٠، الشمول المالي في العراق وتأثيره في دعم الاستقرار المصرفي في ظل نظام الانذار المبكر للأزمات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

٤. البنك المركزي العراق، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

٥. البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، بغداد.

٦. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١١.

٧. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، بيانات إحصائية سنوية لأعوام المختلفة.

٨. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

٩. البنك المركزي العراقي، مصدر سابق.

١٠. البنك المركزي العراقي،٢٠١٢، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق، التقرير الاقتصادي السنوي، الاستقرار المالي في العراق.

١١. تسابت، عبد الرحمن، قنوني، حبيب، ٢٠١٦، أهمية الودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت: دراسة حالة المنظومة المصرفية الجزائرية (١٩٩٠-٢٠١٢)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد (٢)، العدد (١).

١٢. جبار، أبراهيم جاسم، ٢٠١٥، الإصلاح المصرفي في العراق (الأسس والعناصر)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١)، العدد (١٩)، جامعة واسط.

١٣. الراوي، خالد وهيب، ٢٠١٠، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر، عمان.

١٤. رشيد، مصطفى كامل، مستور، سهيلة عبد الزهرة، ٢٠١٦، الإصلاح المصرفي الواقع والتحديات لتنويع مصادر الناتج في العراق، وقائع المؤتمر العلمي للجامعة التقنية الوسطى.
١٥. رشيد، مصطفى كامل، مستور، سهيلة عبد الزهرة، مصدر سابق.
١٦. رشيد، مصطفى كامل، مستور، سهيلة عبد الزهرة، مصدر سابق.
١٧. سعد، منتظر فاضل، ٢٠١٥، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (٣).
١٨. سكر، نبيل، ٢٠٠٥، متى يبدأ الإصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، متاح على الموقع:
١٩. الشبيبي، سنان، ٢٠٠٧، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابو ظبي..
٢٠. الشكري، عبد العظيم عبد الواحد، حسين، حياة عبد الرزاق، ٢٠١٣، الإصلاح المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
٢١. شندي، إديب قاسم، الياسري، نغم حميد عبد الخضر، ٢٠٢١/٦/٥، تداعيات الآزمة الثلاثية (السياسية– الاقتصادية– الصحية) على واقع الاقتصاد العراقي وسبل التعافي، وقائع المؤتمر العامي الخامس عشر، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
٢٢. عبد الكريم، علي فريد، ٢٠٢٠، دور البنك المركزي العراقي في تفعيل القطاع المصرفي في ظل تقلبات الإيرادات الحكومية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
٢٣. عبد الكريم، علي فريد، ٢٠٢٠، دور البنك المركزي في تفعيل القطاع المصرفي في ظل تقلبات الإيرادات الحكومية، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.
٢٤. عبد الكريم، علي فريد، مصدر سابق.
٢٥. عبد الله، غيث أركان، وأخرون، ٢٠١٩، استخدام نظرية الدخل بهدف زيادة معدلات الأرباح لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٥، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٥٧).

٢٦. عبد النبي، وليد عيدي، ٢٠١٠، مزاد العملة الأجنبية ودوره في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي.
٢٧. عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية (الجزء الأول)، ٢٠٠٦، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
٢٨. علي، عبد المنعم السيد، العيسى، نزار سعد الدين، ٢٠٠٤، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان.
٢٩. فخري، سامر محمد، قادر، آسو بهاء الدين، ٢٠١٦، الربحية المصرفية في ظل التحول من سياسة الكبح المالي الى سياسة التحرير المالي في العراق للمدة ١٩٩٨–٢٠١١، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (١٢)، العدد (٣٤).
٣٠. القاضي، نجلاء فتح الرحمن أحمد، ٢٠١٧، الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد (١)، تموز.
٣١. كاظم، حسن جواد، داغر، منذر جبار، ٢٠٠٨، القطاع المصرفي في العراق ومقومات التكييف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية بازل ٢، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢)، العدد (٩)، جامعة الكوفة.
٣٢. كنعان، علي، ٢٠٠٥، الإصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، متاح على الموقع:
٣٣. المشهداني، أحمد أسماعيل، جيدر حسين، آل طعمة، ٢٠١٢، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٠٩)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (٣٣)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد.

الدور المصرفي في تطوير السوق المالي وانعكاسها على برامج التنمية المستدامة

The Role of Banking Sector in developing the Capital market and its reflection on sustainable development programs

أ.م.د.صلاح الدين محمد أمين الامام
الكلية التقنية الادارية
الجامعة التقنية الوسطى –بغداد

شيروان انور مصطفى
رابطة المصارف الخاصة العراقية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يتكون السوق المالي العام من جزئين اساسيين هما :

١- سوق راس المال (Capital Market).

٢- السوق النقدي (Money Market) .

حيث يشرف على السوق الاول هيئه الاوراق الماليه ويشرف على الثاني البنك المركزي العراقي والهدف المشترك بين السوقين هو خلق اليات لتمويل المشاريع المختلفه تنهض بالاقتصاد المحلي وتشغل الايدي العامله وهناك منتجات كثيره يشترك فيها كلا السوقين وتداخل مع بعضها بشكل محكم لتحقيق اهداف التنميه المستدامه التي تهدف لتطوير الكيان القانوني للشركات المحدوده لتتحول الى شركات مساهمه كبيره وربما تصل الى مستوى اكبر كمجموعات قابضه

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمرالقطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٨٧-٢٠٤

ومن الادوات التمويلية في السوق الاول هي الاسهم والسندات وغيرها من الادوات الماليه اما السوق الثاني فيختص بدرجة اساسية بالتمويلات المصرفيه ولكن هناك مشتركات كثيره بين هذه السوقين مثلا اجراءات تأسيس الشركات المساهمة او ما يسمى (Initial Public Offering) هي من واجبات المصارف رغم ان هذه الشركات هي اللاعب الرئيسي في سوق رأس المال وبالتاكيد فأن من اهدف هذا البحث ومن خلال خبرات الباحثين في عملهم تطبيق انظمة القطاع المصرفي كذلك من ومن خلال الخبره المتراكمه في عملهم على مدى اكثر من ٣٠ عام في تقييم الافتقار الى النظم و المنتجات الضرورية في اسواق رأس المال العراقية مقارنة مع المنتجات المتاحة في الاسواق المجاوره ، لذا سيتم التركيز على انواع هذه المنتجات التي ترتبط بكلا السوقين وعرض اهميتها في تحقيق الهدف العام للسوق المالي العام وهو تحقيق اهداف التنميه المستدامه في استقطاب المدخرات المحلية والاستثمارات الخارجية لتحويلها الى الاستثمار الوطني.

الكلمات المفتاحية : سوق راس المال , السوق النقدي , التنمية المستدامة .

Abstract

The general financial market consists of two main parts:

1- The Capital Market.

2- The money market.

Where the first market is supervised by the Iraqi Securities Commission (ISC) and the second is supervised by the Central Bank of Iraq (CBI) , and the common goal between the two markets is to create mechanisms to finance various projects that develop the local economy and improve employment workforce. The legal law for LLC. companies to turn into large Join Stock companies and could be holding groups.

The main financing tools in the first market are (shares, bonds and other financial instruments), as other financial instruments in the second market, is mainly loans, but there are many shared instruments between these two markets, for example, the

procedures for establishing joint stock companies (Initial Public Offering) are among the duties of banks, although these companies are the main player in the capital market.

The main goal of this research and through the experiences of researchers in their participation In their work to apply banking systems also through and through the accumulated experience over more than 30 years in evaluating the lack of necessary systems and products in the Iraqi capital markets compared to the products available in other markets, so the focus will be on the types of these products that are motivate both markets, present their importance in achieving the general objective of the financial market, to achieve the goals of sustainable development in attracting domestic savings and foreign investments to convert them into national investment.

Keywords: capital market, money market, sustainable development

١- المبحث الاول: منهجية البحث

١ .١- الخبرات السابقة

أ- مشاركة بتاسيس وبرمجة نظم عمل سوق بغداد للاوراق المالية والعمل فيها لاكثر من عشر سنوات.

ب- هيكلة سوق العراق بمشاركة خبراء الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والعمل فيها لمدة ثلاث سنوات باستخدام نفس نظم العمل السابقة.

ج-مشاركة بتاسيس نظم عمل سوق اربيل للاوراق المالية بالتعاون مع شركة لويس بيرجر كروب الامريكية والعمل في السوق لاكثر من ستة سنوات.

د-خبرة عمل طويلة في القطاع المصرفي بمناصب قيادية مع مشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية, وورش العمل التخصصية والمؤتمرات داخل وخارج العراق.

١ .٢- مشكلة البحث

عدم وجود تكامل بين انشطة ومنتجات سوق راس المال والسوق النقدي بالشكل المتطور لدعم مستوى النمو المطلوب في استقطاب المدخرات المحلية والاستثمارات الخارجية بما ينعكس على التنمية المستدامة.

١ .٣- فرضية البحث

عند تحقق القناعة بتوصيات البحث من قبل الجهات المعنية وهي المصارف والاسواق المالية في العراق يمكن بناء خطط عمل مشتركة وبناء منتجات تساهم في تحسين برامج التنمية المستدامة في العراق.

١ .٤- اهداف البحث

أ- دراسة الدور المشترك الذي من المفترض ان تلعبه البنوك و الاسواق المالية بهدف تحقيق معدلات نمو اكثر فاعلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير منتجات حديثة مشتركة.

ب- دراسة آليات تشجع المصارف على إنشاء شركات للخدمات المالية تساهم في توسيع نطاق الإصدارات الأولية للأوراق المالية (السوق الأولية)

ج-أفاق التوسع المشترك في تمويل المشاريع القائمة بما يقود الى زيادة الانفاق الاستثماري المشترك الحكومي والخاص لتوسيع قاعدة الانتاج وإيجاد الظروف المناسبة بهدف أستيعاب اعداد متزايدة من المواطنين في سوق العمل.

د-دراسة آفاق الجهد المشترك في مجال استقطاب التمويل الخارجي من خلال تعزيز دور المصارف في ايداع حصص من اسهمها في الاسواق المالية الاقليمية والدولية.

هـ-تهيئة آليات عمل مشتركة بالشكل المناسب لدعم مستوى النمو المطلوب في استقطاب المدخرات المحلية والاستثمارات الخارجية لتحويلها الى مشاريع وطنية مشتركة.

١ .٥- حدود البحث المكانية:

جميع المصارف الحكومية والخاصة وفروعها المنتشرة في كافة انحاء العراق اضافة الى الاسواق المالية المؤسسة تحت مظلة هيئة الاوراق المالية العراقية.

٢- المبحث الثاني: الجانب النظري

٢ .١- ضرورات التكامل بين القطاع المصرفي وقطاع سوق رأس المال

تستند برامج التنمية المالية الجديدة ، إلى الخطط والسياسات التى تساهم فى زيادة كفاءة القطاع المصرفى والأسواق المالية بشكل متكامل لضمان التخصيص الأمثل للأصول وتنويع أدوات إدارة المخاطر (Adnan, 2011) -page-4. وتساهم التنمية المالية فى تأسيس وتحديث القطاع المصرفى والأسواق المالية التى تدعم الاستثمار والنمو (FitzGerald, 2007)) -page-12، حيث أن تحقيق التنمية المالية ينعكس على حجم الخدمات المالية وكفاءة النظام المالى والذى يتيح للأفراد والمؤسسات تحقيق عائد أعلى من المعاملات المالية ويحقق توزيعاً عادلاً للمخاطر بين المتعاملين فى النظام المالى بشكل مشترك، كما أن تحقيق التنمية المالية يساهم فى خلق الحوافز الداعمة لتحويل المدخرات الى استثمارات ودعم ربحية المشروعات – (Adnan, 2011)pag 5. وتعتمد التنمية المالية على وظائف كل من الوسطاء الماليين سواءً القطاع المصرفى أو الأسواق المالية والتى تحفز وتتحكم فى دورة الاستثمار فى الاقتصاد من المدخرين إلى المستثمرين، ويؤدى ذلك إلى دعم فاعلية النظام المالى فى خلق قنوات فعالة لتدفق الأموال فى ظل التوازن بين كل من المخاطر والعائد، ويمثل ذلك أحد العوامل الداعمة لزيادة الاستثمارات والتى تنعكس بالضرورة على التنمية الاقتصادية (Dimitris Kenourgios, 2007)-Page (2) .

يشير الى(https://thehagueacademy.com/course Levine, 1997) page(5)

أن القطاع المصرفى يؤثر على الاقتصاد من خلال خمس وظائف رئيسية وتشمل، تحريك المدخرات بين أصحاب الفوائض المالية والوحدات التى تعانى من عجز فى مصادر التمويل، والتخصيص الكفء للموارد من خلال توجيه الموارد لأكثر المشروعات ربحية، و توجيه المديرين لأكفأ أساليب إدارة المشروعات، حيث يساهم النظام المالى فى المساعدة على ادارة المخاطر ، والتقييم والتنويع، وتسهيل نظم الدفع والتبادل.

ويوجد قناتان يؤثر من خلالهما القطاع المالي على التنمية الاقتصادية، 3-1 page Volume 9, Issue 12, Global Scientific Journals (2021)

وهما تعبئة المدخرات وخفض تكلفة المعاملات، حيث يمكن من خلال كفاءة هذا القطاع المتشارك الى تعبئة المدخرات من أجل الاستثمارات المنتجة وتيسير تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات المالية من الخارج، حيث تحفز هذه التحويلات والمدخرات الاستثمار فى رأس المال البشرى والمادى وبالتالى زيادة الإنتاج وتحسين استخدام الموارد وتحقيق النمو الاقتصادى.

وتعد العلاقة بين القطاع المصرفى والسوق المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية محل جدل، ويوجد ثلاثة اتجاهات فى الأدبيات لهذه العلاقة، الاتجاه الأول أكد الدور الهام لمشاركة القطاع المصرفى مع السوق المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية ويسمى "نمط إتباع العرض"، فقد أشار أن القطاع المصرفى يلعب دوراً هاماً فى آليات سوق رأس المال بما يساهم في تحسين برامج التنمية الاقتصادية، من خلال تحقيق كفاءة تشغيل رأس المال وحفز المدخرات وتعزيز حوكمة المؤسسات وتطوير الكيان القانوني للشركات باتجاه زيادة الكفاءة والتشغيل. والاتجاه الثانى أشار أن العلاقة تسير فى الاتجاه العكسى وهو أن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى خلق نظام مالي كفء ويسمى "نمط إتباع الطلب"، باعتبار أن التنمية الاقتصادية تعد الأداة التى تدفع لتحسين الخدمات المالية ، بينما الاتجاه الثالث بتقديرنا تعكس وجود علاقة تبادلية (وليست

أحادية الاتجاه) بين كل من القطاع المصرفى والسوق المالي بما يعزز التنمية الاقتصادية، حيث يؤثر كلاهما على الآخر. ويعرض الجزء التالى الدراسات التطبيقية التى عرضت هذا الجدل فى اتجاه العلاقة بين المتغيرين.

أ) الدراسات التى تتفق مع اعتبار القطاع المالي و المصرفى أداة فاعلة ومحركة للتنمية الاقتصادية "نمط إتباع العرض"Supply leading causality pattern انتهت لوجود علاقة موجبة بين كلاهما. حيث تبنت العديد من الدول النامية برامجاً لإصلاح والنظام المالى منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضى، من خلال التحول لاقتصاد السوق وتحرير النظم المالية وإصلاح السياسات النقدية وحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فى محاولة لتحقيق أثر إيجابى على التنمية الاقتصادية.

وخلاصة ما تقدم أجمعت الدراسات السابقة أن تطبيق برامج الإصلاح النقدى والمالى وإصلاح القطاع المصرفى من شأنه تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بتخفيض القيود المالية وتيسير القنوات الادخارية مما يجعل المناخ الاستثمارى أكثر كفاءة، وقد انعكس ذلك بشكل إيجابى على التنمية الاقتصادية.

ب) الدراسات التى تتفق مع اعتبار التنمية الاقتصادية أداة حافزة لزيادة كفاءة القطاع المالي "نمط إتباع الطلب"Demand leading causality pattern

وقد اتضح أن التنمية الاقتصادية فى هذه الدول هو العامل الحافز لتحقيق التنمية المالية من خلال رفع كفاءة الوسطاء الماليين سواءً القطاع المصرفى أو الأسواق المالية وخاصة الناشئة منها. كما انتهت الدراسة أن الدول ذات الأسواق المالية الأقل تطورا غالباً ما تتبع هذا النمط للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية المالية. وبتحليل العلاقة بين تنمية القطاع المالي والمصرفى والتنمية الاقتصادية أن العلاقة تتبع "نمط إتباع الطلب" نظراً لما أظهرته تجربة تلك الدول من تأثير واضح للقطاع الحقيقى على النظام المالى.

واستخدم Habibullah, 1999)) page 9- بيانات ربع سنوية للفترة (١٩٨١-١٩٩٤) فى سبع دول آسيوية ناشئة وتشمل: أندونسيا – ماليزيا – مانيمار – نيبال – الفلبين – سيريلانكا – تايلاند. وتميزت فترة الدراسة بارتفاع النمو فى الأصول المالية المصرفية وزيادة نشاط القطاع المالى، ليمكن تتبع تأثير هذا التحسن فى الخدمات المالية على التنمية الاقتصادية وهل بالفعل كان عاملاً محفزاً لزيادة التنمية الاقتصادية أم لا. وانتهت الدراسة إلى أنه بالنسبة لكل من أندونسيا وسيريلانكا، كانت العلاقة تبادلية بين كل من القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية. بينما فى كل من ماليزيا ومانيمار ونيبال، أكدت أن التنمية الاقتصادية هى إحدى قنوات زيادة كفاءة القطاع المصرفى. أما فى الفلبين، فاتفقت العلاقة مع الاتجاه الأول للأدبيات حيث كانت كفاءة القطاع المصرفى هى العامل الحافز لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما لم يثبت وجود علاقة بين المتغيرين فى حالة تايلاند. وبذلك يمكن القول أن نتائج دراسة Habibullah, 1999))-pages 11-12 أوضحت بشكل أساسى وجود علاقة بين القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية سواء علاقة فى اتجاه واحد بتأثير أى المتغيرين على الآخر، أو علاقة تبادلية.

٢ .٢- الحوكمة التشاركية البيئية والاجتماعية Environment Social Governance:

تشترك البورصات والمصارف في ادوار حديثة مبالغة الاهمية وهي تطوير آليات الحوكمة البيئية والاجتماعية للشركات(ESG)، المعروف أيضاً بالاستثمار المستدام، بحيث تدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية إدارة الاستثمار، وفي الآونة الأخيرة، زاد الاهتمام بعوامل التغيرات المناخية تعرض الشركات للعوامل البيئية والممارسات الاجتماعية وقضايا الحوكمة والتي قد تؤثر بشكل جوهري على الآفاق طويلة الأجل واستدامة الشركات المدرجة في الاسواق

المالية وأنشطة الحوكمة لتحسين أدائها، وجذب المزيد من المستثمرين. أيضا، يدرك المستثمرون أن دراسة فرصة تمويل الاستثمار المصرفي والادراج في البورصات لا يكتمل إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار عوامل ESG ويتم تحليلها بشكل صحيح من الاستثمار الكلي كاستراتيجية استثمار وتكون جزءا معايير سوق رأس المال، وقد تلقت صناديق الاستثمار والشركات الجديدة المتوافقة مع استراتيجيات ESG تدفقات أعلى من الصناديق التقليدية التي تم إطلاقها في الاسواق المالية

وللحد من التداعيات الكارثية المحتملة على النظم البيئية للأرض تقوم المنظمات الدولية المعنية بالتغير المناخي بالزام الدول المتقدمة والصناعية الكبرى في تقديم الدعم المالي والفني ونقل التكنولوجيا والتنفيذ بشفافية تجاه الدول النامية لمساعدتها على تنفيذ مساهماتها الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل أراضيها وتمكينها من الصمود من خلال التأسيس لإقتصاد متنوع ومرن ومستجيب للتغيرات المناخية الحالية والمستقبلية وفق الأنظمة الحديثة للبناء لتصبح مدن خضراء مستدامة صديقة للبيئة لنتشجيع استخدام الطاقة والبناء الأخضر لضمان الإستدامة في مواجهة مخاطر تغير المناخ وذلك يستوجب ان تدعم المصارف برامج تمويل نشطة من خلال مبادرة البنك المركزي للطاقة المتجددة وتشجيع الشركات الكبرى على مراعاة نظم EG والتي يمكنها ذلك من الحصول على دعم عالمي يقدم من يقدم صندوق المناخ الاخضر GCF (green Climate Fund) وهناك شركات في دول مجاورة تحصل على مبالغ دعم كبيرة من هذا الصندوق في حال تطبيقها لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI) مما يشير إلى رغبة الشركة في قياس نفسها والأداء وفقًا للمعايير الدولية.

وتساهم القوانين والتعليمات الجديدة في زيادة موثوقية الأساليب التي يستخدمها المصدرين وتقليل عوامل الخطر الجوهرية، لتنظيم وتشجيع الشفافية حول المعلومات التي تم الكشف عنها، وذلك بفرض نوع من الالتزامات على معايير

ESG،مما يجعل بالتالي المعلومات المفصح عنها أسهل لمراجعتها الإفصاح فيما يسهل فهمها من قبل المستثمرين في المقابل، تعمل البورصات كحلقة ترابط بين المستثمرين والمصدرين لتعزيز الكفاءة والشفافية فيُ ألاسواق المالية وتوليد قيمة مستدامة للمشاركين فيها. هذا وبما أن كل من المستثمرين والمصدرين يدركون بشكل متزايد أهمية عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية، فإن تقديم إرشادات طوعية أو حتىُ إلزامية للمصدرين عن طريق المصارف المقدمة للخدمات المختلفة مهم في عملية الإبلاغ عن معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية بما يمنح البورصات دورا في تسهيل الاتصال المؤسساتي الفعال. من هنا فإن السلطات التنظيمية والبورصات لكل سوق على حدة اعتمدت مجموعة من إرشادات الإفصاح وأطر العمل القياسية. يختلف مستوى الالتزام المطلوب فيما يتعلق بإعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية بين هذه الأسواق، بدءا من أسس طوعية، مروراً بالامتثال أو التفسير، وانتهاء بالأسس الإلزامية.

٢ .٣- دور القطاع المالي والمصرفي فى تحقيق التنمية الاجتماعية:

اعتمدت العديد من الدراسات على تتبع أثر التنمية المالية بشكل عام على التنمية الاجتماعية ومعدلات الفقر وآثار مشاركة سوق راس المال مع القطاع المصرفى في بناء آليات للمساهمة في تقليل الفقر وقد درس الباحثان page-7 (Fowowe and Abidoye, 2013) هذه الحالة واثبتا أن التنمية المالية قد يكون لها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على خفض معدلات الفقر، فبشكل غير مباشر يمكن أن يتحقق هذا الأثر من خلال العمق المالى وتأثيره على النمو الاقتصادى والذى يمكن نقله للفقراء بطريقة صحيحة فى إطار ما يسمى Trickle- Down Effect الذى يشير إلى ضرورة اعطاء الفرص للفقراء لضمان تمتعهم بثمار النمو الاقتصادى والمساهمة باي مبالغ مهما كانت صغيرة في تأسيس الشركات المساهمة وضمان حقوق صغار المستثمرين في القرارات الاستثمارية للشركات. أما الطرق المباشرة، فيمكن تطبيقها من

خلال تقليل قيود الائتمان وتشجيع المنافسة بين الوسطاء الماليين، والتى ستؤدى لتوفير خدمات مالية أفضل وزيادة مدخرات الأفراد لدى البنوك وتقليل مشكلة المعلومات غير المتماثلة. وقد قام كلا الباحثين بدراسة العلاقة بين النمو المالى ومعدلات الفقر إلى جانب بعض المتغيرات التى تؤثر على الفقر ، وغَطَّت الدراسة ٢٧ دولة بمنطقة جنوب صحراء أفريقيا فى الفترة ما بين (١٩٨١ و٢٠٠٥). وتم قياس النمو المالى بنسبة التمويلات للناتج المحلى الإجمالى، أما معدلات الفقر فقد تم التعبير عنها بمعدل نمو دخل الأفراد لمستويات الدخل الأقل من ٥ دولار فى اليوم ومعدل نمو أقل الفئات دخلاً. وتم استخدام المتغيرات التالية كمتغيرات تحكم control variables وتشمل الانفتاح الاقتصادي ومعدل التضخم ، وذلك لدراسة الجانب الاقتصادى والاجتماعى للدول محل الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن النمو المالى لا يؤثر بشكل كبير على معدلات الفقر بينما توجد علاقة إيجابية بين معدلات الانفتاح الاقتصادي ومعدلات التضخم وبين انخفاض معدلات الفقر فى تلك البلاد.

وفى دراسة قام Page–6 ((Zahonogo, 2017 بدراسة قياس النمو المالى (نسب الاقراض المصرفي) للناتج المحلى الإجمالى فى ٤٢ دولة بنفس المنطقة فى الفترة ما بين(١٩٨٠ و٢٠١٢)، وتم قياس معدلات الفقر بمؤشر عدد الفقراء وفجوة الفقر من خلال خط الفقر لمستويات الدخل أقل من ٥ دولار يوميا ، أي ان التنمية المالية فتم قياسها بنسبة الائتمان المقدم لمشاريع القطاع الخاص نسبة للناتج المحلى الإجمالى. وشملت متغيرات التحكم control variables كل من الناتج المحلى الإجمالى للتعبير عن النمو الاقتصادى، ومعدل التضخم ليعكس عدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى، والجودة المؤسسية باستخدام مؤشر يعتمد على متوسط المساءلة والاستقرار السياسى وغياب العنف وتأثير الحكومة وجودة النظام وقواعد القانون والفساد، هذا بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي وقد أظهرت النتائج أن التنمية المالية قد تؤثر إيجابياً على مؤشرات الفقر لكن العلاقة بينهما غير خطية، حيث أن التنمية

المالية لديها تأثير ضار على الفقر في بداية تطبيق البرامج التنموية حتى الوصول إلى حَد معين ثم ينقلب الأمر إلى علاقة إيجابية بينهما، مما يشير إلى أن العلاقة بينهما تتوقف على وجود حزمة من السياسات المكملة، حيث يتحول التأثير السلبى إلى تأثير إيجابى فى حالة وجود سياسات تدعم جودة المؤسسات والتعلم والانفتاح الاقتصادى، مما يساعد على التوزيع الفعَّال للموارد والذى بدوره يؤثر على التنمية المالية ومن ثم يخفض من معدلات الفقر

٣- المبحث الثاني: الجانب العملي

٣ .١- دور الاسواق المالية في تطوير المنتجات المصرفية

ان اهم الخدمات التي تعتمد الاسواق المالية على القطاع المصرفي في تسويقها وادارتها وتحقيق ارباح مجزية من تطبيقها لمصلحة المستثمرين المحليين والاجانب هي ما يلي:

٣ .١ .١- المساهمة والتشجيع لتأسيس الشركات المساهمة (خدمات الاكتتابات العامة).

تعتبر المصارف وبالتعاون مع الاسواق المالية في جميع الاقتصاديات النامية هي محرك ضروري لتأسيس شركات مساهمة كبيره تساهم في عمليه الانتاج الواسع و تشغل اكبر عدد من الايدي العاملة،(تقارير اتحاد البورصات العربية) ، لكن قلة هذا النوع من الشركات واعتماد الاقتصاد المحلي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشمل الشركات المحدودة و المعامل و المزارع وغيرها و التي تغطي اكثر من ٨٠ %من قوه العمل في القطاع الخاص بشكل عام ، لذا فقد باشرت البورصات في بعض الدول النامية على فتح نوافذ لبيع و شراء اسهم وحصص المشاريع الصغيرة و المتوسطة كي تساهم في رفع قوه النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات و تشجع الشركات المحدودة المحوكمة على التحول الي شركات مساهمة. وقد باشرت الكثير من الدول باصدار تشريعات جديدة لتأسيس شركات استثمارية مساهمة تدرج في

البورصات وتحصل على الدعم الكامل من قوانين الاستثمار بضمنها الحصول على اراضي استثماريه وتسمى شركات التوصيه بالاسهم وغالبا ما تكون شركات مختلطة مملوكه بجزء منها بما لا يقل عن ٣٠% للحكومه والباقي مساهمين من المواطنين وتكون الحكومه تكون مسؤوله عن كافه التزامات شركات التوصيه بالاسهم اما المساهمين فيكونوا مسؤولين بقدر مساهماتهم والتحديد المهم لهذا النوع من الشركات المدرجة هو استحصال موافقه هيئه الاستثمار لغرض بيع الاسهم عند رغبة المساهم لبيع اسهم تزيد عن كمية محددة.

٣ .١ .٢- خدمات البنك الضامن بالتكامل مع مراكز الايداع المحلية والاجنبية.

يمارس هذا النشاط مصرف تجاري محلي أو مصرف استثماري أجنبي أو فرع مصرف أجنبي او شركة مساهمة تعمل في مجال الأوراق المالية وفق ضوابط تحددها هيئة الاوراق المالية بالتنسيق الكامل مع مركز ايداع الاسهم المرتبط بسوق الاوراق المالية (تقارير اتحاد المصارف العربية) ويحق لمن يخول بممارسة هذا النشاط بفتح حساب للأوراق المالية لكل عميل من العملاء سواء كان محلي او اجنبي ، وإعداد ملف مستقل له يشمل حفظ الأوراق المالية على كافة الأوراق والمستندات والتعاملات التي تمت على حسابه ومباشرة الحقوق المرتبطة بها بما في ذلك قبض الفوائد أو الأرباح وحق الاكتتاب وحضور اجتماعات الجمعيات العمومية والتصويت فيها نيابة عن العميل بناء على تعليماته وتقيد الرهونات الخاصة بالأوراق المالية أو تجميدها بناءً على رغبة العميل أو من ينوب عنه أو الحجز عليها بناءً على طلب الجهات الرسمية المختصة.

ويعتبر هذا المنتج المصرفي من الخدمات المتميزه لزبائن المصرف والتي يمكن ان تحقق ايرادات مجزية له وكذلك تساهم في نشر ثقافه الاستثمار في الاوراق الماليه ياللتنسيق مع سوق الاوراق الماليه عن طريق توسيع نطاق هذه الخدمات

عن طريق فروع المصارف المنتشره في كافه التشكيلات الاداريه للبلد حيث لا يمتلك سوق الاوراق المالية هذه الامكانية.

٣ .١ .٣- خدمات ادارة صناديق الاستثمار و المحافظ الاستثمارية.

وهي منتجات تقدمها المصارف والشركات المساهمة تخدم آليات الاستثمار الجماعي ، التي بموجبها يتم حشد الموارد التي تشارك فيها مجموعة من المستثمرين ، وتوظيف حصيلتها في شراء الأوراق المالية على اختلاف أنواعها والاستفادة من العوائد الإيرادية والرأسمالية المتولدة عن تلك الأدوات الاستثمارية . بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة ، Muhammad Akhyar Adnan(2011) page-8 و يشرف على ادارة استثمارات الصندوق الاستثماري مدير الصندوق الذي يتولى تخطيط وتوقيت عمليات المتاجرة في أصول الصندوق ذات دراية وخبرة في مجال ادارة الاستثمارات ، وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ، ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائداً مجزياً ، عن طريق الاستفادة من مزايا التنويع .

، واستلام توزيعات أرباحها ، أو دخول الفائدة المترتبة عليها ، هذه الأرباح التي يحققها صندوق الاستثمار توزع على المستثمرين الأفراد كل حسب مساهمته في الصندوق ، وتعرف قيمة الحصة في صندوق الاستثمار باسم (القيمة الصافية للأصول) ، هذه القيمة تحسب بصورة يومية

٣ .١ .٤- خدمات استقطاب الاستثمار الخارجي غير المباشر.

يمكن التركيز هنا على اصدار الصكوك التنموية الإسلامية من قبل المصارف الاسلامية وادارجها في اسواق الاوراق المالية والتى تُعد بديلاً شرعياً عن بعض لأوراق المالية التقليدية وتلاقي اقبالا واسعا من المستثمرين المحليين والاجانب ، إذ لقيت هذه الصكوك رواجاً لافتاً فى المدة الأخيرة لما تتمتع به من مزيات سواء من حيث تحقيق متطلّبات الشريعة الإسلامية أو من حيث كونها بديلاً استثمارياً تنموياً ناجعاً مقارنة

بالبدائل الاستثمارية الأخرى، ويمكن اعتبارها من أهم أدوات التمويل الإسلامى الحديثة فى الاقتصاد الإسلامى، والتى لاقت رواجاً كبيراً فى الأسواق المالية العالمية، وهناك ضرورات متزايدة لإدماج الصكوك الإسلامية الصادرة لاغراض تنموية لتساهم ايضا فى برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات لما لها من أثر فى تنشيط أسواق المال.

٣ .١ .٥- خدمات الاستثمار في بورصات العملات العالمية (Forex) لاغرض التحوط (Hedging).

من أبرز المخاطر التي قد يتآكل معها رأس المال: التذبذب في أسعار الصرف بين العملة التي تشترى بها السلع والعملة التي تباع بها Muhammad Akhyar Adnan(2011) page -5، فالخيار في الأسواق المالية يعني: حق شراء أو بيع عدد محدد من الأوراق المالية بسعر محدد خلال مدة محددة، أو في تاريخ محدد)، ولا يترتب على مشتري الخيار التزام بيع أو شراء، وإنما هو مجرد حق يمتلكه يستطيع أن يمارسه أو يتركه. وعقود الخيارات في نشأتها كان الغرض منها التحوط من تغير سعر الورقة المالية إلا أنها تحولت إلى ورقة مجازفة على الأسعار المستقبلية

٣ .١ .٦- خدمات ايداع شهادات اسهم الشركات المحلية في البورصات العالمية (Global Depository Receipt)

هي عبارة عن شهادات ايداع لشهادات اسهم في لمصارف او شركات مساهمة تثبت الحق في ملكية أسهم ذلك المصرف او تلك شركة المحلية، وتكون قابلة للتداول في بورصات عالمية(D Kenourgios (2011)- (page -2
قد تعادل شهادة إيداع دولية واحدة حصة واحدة أو بعض أجزاء الحصة الواحدة أو عدة حصص في شركة محلية علما بان الكثير من عمليات تداول شهادات الإيداع الدولية تتم الكترونياً عبر بورصة لندن للاوراق المالية. وتتيح شهادات الإيداع الدولية لحاملها الحق في الحصول على توزيعات الأرباح المقررة للأوراق المالية الأصلية

ومن مميزات شهادات الإيداع الدولية : توسيع قاعدة المساهمين، توفير درجة سيولة أعلى من وسائل التمويل الأخرى، وتكون فرصة جيدة لعرض نشاط المصرف او الشركة في الأسواق الدولية مما يعود بالفائدة على أعمال المصرف او الشركة، وهي وسيلة فعالة لنشر المعلومات والبيانات الخاصة بالمصرف او الشركة المساهمة في الأسواق الدولية، ، وهي سيلة ملائمة لأسواق المال الجديدة، للاستفادة من مزايا طرح شهادات الإيداع في أسواق المال الدولية ومن أهمها سهولة إجراءات التسوية والمقاصة ودرجة الشفافية العالية وسهولة عملية الشراء والبيع بالكميات المطلوبة.

ومن أنواع شهادات الإيداع: شهادات الإيداع الأمريكية ADRs American Depository Receiptsوهي تلك الشهادات التي يقوم بنك أمريكي بإصدارها في أسواق المال بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل إيداع أوراق مالية إحدى الشركات المحلية المدرجة في بورصة محلية ويتم تسجيلها من قبل لجنة البورصات والأوراق المالية الأمريكية وشهادات الإيداع الدولية GDRs Global Depository Receiptsوهي تلك الشهادات التي يتم إصدارها وتداولها في أكثر من سوق مالي من أسواق المال الدولية خاصة في أسواق المال الأوروبية ،كما يمكن تداولها وفقاً لشروط ومتطلبات معينة في أسواق المال المختلفة.

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤ .١- الاستنتاجات

أ- يمكن الاستنتاج بان الكثير من الدراسات تؤكد على ان التنميه لا يمكن ان تحلق عاليا في سماء الاستثمار بجناح واحد وهو جناح المصارف والمؤسسات الماليه ولكنها تحتاج الى الجناح الثاني وهو والمؤسسات الفاعله في السوق المالي بمختلف انواعها.

ب- ان التنسيق بين المؤسسات المصرفيه ومؤسسات السوق المالي ينعكس ايجابا على الارباح التي يحققها كلا القطاعين.

ج–أن التكامل بين كلا القطاع المصرفي وقطاع السوق المالي ينعكس ايجابا على برامج الحوكمة البيئيه والاجتماعيه الشركات ويحقق استدامه في الاستثمارات القابله على استقطاب الاستثمار الخارجي كونها تتوافق مع التوجهات العالميه في التصدي لمشكله التغيرات المناخيه.

د–ان تكامل التعليمات والضوابط بين القطاع المصرفي وقطاع السوق المالي يمكن ان ينعكس ايجابا وبشكل فاعل على تحقيق عوائد بالعملات الصعبة من خلال خدمات عديده اهمها دعم برامج تشجيع الصادرات وايداع اسهم المصارف والشركات المحلية في البورصات العالمية بما يحقق عوائد لتلك الشركات وبضمنها المصارف وكذلك تحسين كفاءة الاقتصاد المحلي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام.

٤ .٢– التوصيات

أ– قيام المصارف بالتنسيق مع سوق الاوراق الماليه لوضع ضوابط لتقديم خدمات اداره المحافظ والحفظ الامين والاستشارات في مجال التحليل المالي وغيرها من الخدمات التي تقدمها المصارف الى زبائن البورصات الفاعله في الاسواق الماليه.

ب– قيام هيئه الاوراق الماليه بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي لوضع ضوابط وتسهيل اجراءات ايداع اسهم الشركات المحليه في البورصات العالميه وفق آليات قياسية.

ج–دعم الشركات التي تلتزم بمعايير المبادره العالميه لاعداد التقارير وضمن اليات الحوكمه البيئيه والاجتماعيه التي تعتبر واحده من اسس دعم الشركات المصدره للبضائع المحلية وكذلك الشركات الراغبة باستقطاب الاستثمارات الخارجية

د–قيام الوزارات المختلفه بالمساهمه في تاسيس شركات مساهمة متخصصة و صناديق استثمار قابله للادراج في الاسواق المالية ويتم ذلك عن طريق المصارف

هـ–تشجيع الشركات المساهمة على تبني معايير المسؤوليه المجتمعيه للشركات وتمنح تحفيزات مناسبه من الحكومة وتسهيلات مصرفية خاصة لتشجيع كافه الشركات لتبني مثل هذه الاسس العملية.

المصادر

(1) عدد من تقارير صندوق النقد العربي
(2) عدد من تقارير اتحاد البورصات العربية
(3) Financial crises and stock market contagion in a multivariate time-varying asymmetric framework
D Kenourgios, A Samitas, N Paltalidis - Journal of International Financial Markets, Institutions …, 2011
Cited by 482 Related articles
(4) https://thehagueacademy.com/course
(5) Hitotsubashi Journal of Economics
Vol. 55, No. 1 (June 2014), pp. 33-50
Published By: Hitotsubashi University
(6) JOURNAL ARTICLE
FINANCIAL DEVELOPMENT-ECONOMIC GROWTH NEXUS: A PANEL DATA ANALYSIS UPON OECD COUNTRIES
Gönül Yüce Akinci, Merter Akinci and Ömer Yilmaz
(7) Journal of Accounting, Finance and Economics Vol. 1. No. 1. July 2011 Issue. Pp. 1-15 A Panel Data Analysis on the Relationship between Corporate Governance and Bank Efficiency Muhammad Akhyar Adnan , Sheila Nu Nu Htay2 , Hafiz Majdi Ab. Rashid3 and Ahamed Kameel Mydin Meera4
(8) Journal of Accounting, Finance and Economics Vol. 1. No. 1. July 2011 Issue. Pp. 1-15 A Panel Data Analysis on the Relationship between Corporate Governance and Bank Efficiency Muhammad Akhyar Adnan , Sheila Nu Nu Htay2 , Hafiz Majdi Ab. Rashid3 and Ahamed Kameel Mydin Meera4
(9) testing the Supply-Leading and Demand-Following Hypothesis for Financial Development and Economic Growth – a Case of the Nigerian Banking System - Volume 9, Issue 12, Global Scientific Journals (2021)

(10) The F. Scott Fitzgerald Review - Vol. 6, 2007-2008

Published by: Penn State University Press
https://www.jstor.org/stable/i40075953 (page -12)
(11) Zahonogo, P. (2017). Trade and Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Sub-Saharan Africa. Journal of African Trade, 3, 41-56.

دور المصارف التجارية في تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على استقرار المستوى العام للأسعار للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)

The Role of Commercial Banks in Financing the Public Budget Deficit and its Impact on the Stability of the General Level of Prices for the period 2004-2021

د. ايمان عبد الرحيم كاظم محمد — **البنك المركزي العراقي**

د. ساكار عمر علي — **مجلس النواب العراقي**

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل ماليه ونقدية كبيره نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي بشكل كبير مما يجعله عرضة للازمات الخارجية التي تؤدي الى انخفاض في الواردات وبالتالي تسبب عجزا في الموازنة. لذا فان الحكومة العراقية لجأت الى تنويع اشكال الدين خلال الازمات المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط والحرب على داعش او انخفاض أسعار النفط والازمة الصحية وذلك لعدم قدرة المصارف على تغطية حجم الدين وللأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية التي قد تعمق من حدة الازمة. توصل البحث الى ان التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي للمحافظة على المستوى العام للأسعار من خلال ضبط الأنفاق العام بما يتناسب مع الإيرادات العامة مهم جدا للتخفيف من الضغط على البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية التي تهدف الى المحافظة على استقرار مستوى الأسعار وتحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : المصارف التجارية , عجز المزانة ,استقرار الاسعار.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٠٥ -٢٢٦

Abstract:
The Iraqi economy suffers from major financial and monetary problems as a result of the Iraqi economy's dependence on the oil resource, which makes it vulnerable to external crises that lead to a decrease in imports and thus create a budget deficit. Therefore, the Iraqi government resorted to diversifying forms of debt during the dual crises of low oil prices and the war on ISIS, or low oil prices and the health crisis, due to the inability of banks to cover the amount of debt and taking into account the economic conditions that may deepen the severity of the crisis. The research found that coordination between the Ministry of Finance and the Central Bank to maintain the general level of prices by adjusting public spending in proportion to public revenues is very important to relieve pressure on the Central Bank in managing monetary policy that aims to maintain price stability. and achieving sustainable development.
Keywords: commercial banks, budget deficit, price stability

دور المصارف التجارية في تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على استقرار المستوى العام للأسعار للمدة (٢٠٠٤– ٢٠٢١)

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا مهما في الاقتصاد وهو ذا استجابة سريعة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية , وذلك من خلال الوسائل والادوات التي يمتلكها لتجميع الاموال والاصول النقدية من مصادرها المختلفة وذلك لإعادة استثمارها واستخدامها في العديد من المجالات الاقتصادية , لتحقيق العديد من الاهداف مثل تشجيع الاستثمار وعمليات الادخار لدى الافراد وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية فضلا عن تمويل العجز في الموازنة (عبد الباقي , ٢٠١٥ , ص ١٣) تعد المصارف المتمثلة بالبنك المركزي والمصارف المتخصصة مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي , من خلال تحويل المدخرات الى استثمارات , ويقوم القطاع المصرفي بإقراض الاموال الى القطاعات المختلفة التي تكون بحاجة

الى الاموال لتمويل مشاريعها (عبد الصبار, ٢٠١٣ , ص ٢٧١) وتقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع التي تكون بحاجة الى السيولة المالية لإتمام استثمارها , ومن ثم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الانتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية . ومن اهم ادوار المصارف هي مساعد الحكومة لتجاوز العجز في الموازنة وذلك من خلال الاموال الفائضة من الاحتياطيات التي يمكن استغلالها من أجل زيادة العرض الكلي للائتمان , او يمكنها اقراض الحكومة من خلال الحد من الائتمان للقطاع الخاص للمصارف ادوات كثيره يمكن من خلالها تطوير الاقتصاد ومساعدة الحكومة في حل ازماتها.

وتعد المصارف بمختلف أصنافها مكوناً أساسياً في بنية معظم الاقتصادات، وتمارس دوراً حاسماً في نمو البلاد وانفتاحها على الاقتصاد العالمي، فضلا عن دورها في تمويل الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما أن جميع المصارف تشارك في الأنشطة التجارية، إلاّ ان الانشطة في العراق تعتمد على النفط كون الاقتصاد العراقي يُعد اقتصاد ريعي، وهو المصدر الاساس في الايرادات وان الارتفاع والانخفاض في اسعار النفط يسبب خللاً في عمليات اعداد الموازنة كون اسعار المذكورة مرتبطة بالأسعار العالمية.

إذ عانت موازنة العراق من عجز مالي وخاصة في السنوات ٢٠١٤ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ واضطرت الحكومة الى القيام بالاقتراض الداخلي والخارجي في محاولة لتفادي الصدمات الاقتصادية الرئيسية مثل الكساد وغيرها، لذا تلجأ الحكومة بالغالب الى الاقتراض عن طريق خصم الحوالات من قبل البنك المركزي في السوق الثانوي او عن طريق الاقتراض من المصارف العاملة في العراق. وقد جاء هذا البحث للوقوف على اثار طرق تمويل عجز الموازنة العامة على المستوى العام للأسعار.

ومن أجل دراسة موضوع البحث تم تقسيمه الى ثلاثة محاور وعلى النحو الآتي:

المبحث الاول: منهجية البحث.

المبحث الثاني: الإطار النظري لتمويل عجز الموازنة والاثار الناجمة عنه على الاقتصاد.

المبحث الثالث: واقع الدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤– ٢٠٢١).

١– المبحث الاول: منهجية البحث:

١.١– مشكلة البحث:

ان استمرار حدوث عجز في الموازنة جاءت نتيجةً للحاجة إلى تلبية متطلبات الإنفاق العام وخاصة في السنوات الأخيرة، لأسباب مختلفة منها الحرب على داعش ، و وباء كورونا ، وهبوط اسعار النفط ، وانخفاض مستويات الاستثمار أعاقت تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا بدوره أدى الى قيام الحكومة بإصدار أدوات دين للمدتين القصيرة والمتوسطة الاجل بغية تمويل ذلك العجز الا ان هذا التمويل بحد ذاته يشكل ضغطاً على البنك المركزي في استخدام سياساته النقدية بغية الحفاظ على هدفه الأساسي المتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار في ظل ضعف المصارف التجارية في القيام بدورها بتمويل عجز الموازنة عن طريق اقراض الحكومة.

٢.١– أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تفعيل دور العمليات المصرفية التي يمكن استغلالها في عمليات تمويل عجز الموازنة العامة والحيلولة دون اللجوء الى البنك المركزي او الى الاقتراض الداخلي او الخارجي التي لربما تكون لها اثار سلبية كزيادة المجملات النقدية، لذا فان العمليات المصرفية التي تضم أحدها القيام باقتناء الدين الحكومي يعد أحد السبل في تخفيف الضغط على السياسة النقدية ولاسيما اثناء الازمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي.

٣.١- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان طرق تمويل عجز الموازنة له أثر مختلف على المستوى العام للأسعار لذا اعتمد البحث على فرضيتين مفادها:

١- عند قيام المصارف بتمويل عجز الموازنة لن يكون هناك اصدار نقدي جديد بالتالي عدم وجود ضغط لرفع المستوى العام للأسعار.

٢- في حال لم تقم المصارف بتمويل عجز الموازنة العامة سوف يقوم البنك المركزي بتمويل العجز بتالي سيكون لدينا اصدار نقدي جديد كضغط بتجاه رفع المستوى العام للأسعار.

٤.١- هدف البحث

يهدف البحث الى: دراسة واقع تمويل عجز الموازنة في العراق وأثره على المستوى العام للأسعار.

٥.١- منهج البحث:

استخدم الباحثان أسلوب الجمع بين الاسلوبين الاستنباطي في دراسة الأفكار والاطر النظرية فيما يتعلق بتمويل عجز الموازنة، والمنهج الاستقرائي عبر دراسة واقع الاقتصاد العراقي.

٦.١- الدراسات السابقة:

١- تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة الجزائر والسودان في جذب المدخرات الوطنية وتمويل عجز الموازنة العامة. عدلت الجزائر قانون القروض والنقد ١٠/٩٠ وأصدرت القانون رقم ١٧-١٠ بشأن التمويل غير التقليدي على الرغم من المخاطر التي ينطوي عليها. من جهة أخرى ، تبنى السودان إصدار الصكوك الإسلامية ، معتبراً عدم وجود تضخم آثارها وأهميتها في حشد المدخرات من مختلف المصادر وتوجيه تمويل الاستثمارات ، بالإضافة إلى تمويل المشاريع في القطاع العام من

خلال توفير الأموال اللازمة لمشاريع البنية التحتية ومعالجة أوجه القصور في التمويل (Hanan & navreddine, 2021).

٢- في هذه الدراسة تبين العلاقة بين عجز الموازنة ومتغيرات الاقتصاد ية التي يمكن من خلالها تمويل العجز (مثل النمو ، وأسعار الفائدة ، والعجز التجاري ، وسعر الصرف ، من بين أمور أخرى) أحد أكثر الموضوعات التي نوقشت على نطاق واسع بين الاقتصاديين وصانعي السياسات في كل من البلدان المتقدمة والنامية. ، وأشارت النتائج الرئيسية إلى أن كلا من طريقة التمويل ومكونات الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة. لذلك ، من الأهمية بمكان أن تميز الحكومة بين نفقات الاستهلاك والاستثمار خاصة عندما تكون الحكومة في طور تقييم تأثير السياسة المالية على الاستثمار الخاص ونمو الناتج أو في عملية خفض الإنفاق لتقليل الاختلالات المالية في بلد, وأشارت النتائج الرئيسية الى ان علاقة بين عجز الموازنة وأسعار الفائدة ذات علاقة ايجابية بين عجز الموازنة وأسعار الفائدة. اما النتائج الاخرى أظهرت ومن خلال فحص العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم دليلاً قوياً على أن عجز الموازنة الممول من خلال التسييل وزيادة المعروض النقدي يمكن أن يؤدي إلى التضخم (Saleh & Harvie,2005) .

٣- تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية المصرفية البطيئة لدولة جمهورية مصر العربية .تبين ، بان الاقتراض الحكومي يزاحم الاستثمار الخاص من خلال تأثيره المخفف على الائتمان الخاص. واستخدمة الدراسة نموذج VAR باستخدام بيانات ربع سنوية تمتد لما يقرب من أربعة عقود. لقد كشف النموذج المقدر عن عدد من النتائج المثيرة للاهتمام. مع إصدار الحكومة المزيد من أدوات الدين لتمويل عجزها ، تقوم البنوك بتحويل المحفظة بعيدًا عن القروض الخاصة المحفوفة بالمخاطر وتختار السلوك الكسول الذي يتسم بانكماش الائتمان الإجمالي الذي يميل أكثر فأكثر نحو أدوات الدين الحكومية. هذا السلوك ليس فقط يحد من تعرضهم للقطاع الخاص ، وبالتالي يقلل من الاستثمار الخاص ، ولكنه يؤثر أيضًا بشكل سلبي على الاستثمار

وبالتالي على إمكانات النمو الإجمالية. بالإضافة إلى ذلك ، تظهر الأدلة أن الناتج يؤثر النمو بشكل إيجابي على رغبة القطاع المصرفي في تقديم المزيد من الائتمان إلى كل من الحكومة والقطاع الخاص. أخيرًا ، ووفقًا لنموذج البنك الكسول ، الاندفاع تظهر وظائف الاستجابة أن تأثير صدمة الاقتراض الحكومي هو انكماش (على عكس تأثير الصدمة الائتمانية الخاصة التي تعتبر توسعية قليلاً) فيما يتعلق ائتمان القطاع المصرفي العام.(Shetta & Kamals , 2014).

٤- بشكل عام ، تواجه معظم دول العالم ، ولا سيما البلدان النامية ، قيودًا كبيرة على الموازنة ، حيث يكون تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية أقل من إجمالي الإنفاق الحكومي. لذلك ، يتم الاقتراض إما من رأس المال المحلي أو من أسواق رأس المال الدولية. يزيد الاقتراض من ديون الحكومة. يعد عجز الموازنة ونمو الدين الحكومي من العوامل الرئيسية التي تحدد صحة الاقتصاد الكلي. هناك إجماع قوي بين الاقتصاديين بشكل رئيسي على تأثير عجز الموازنة على الاقتصاد الكلي من حيث مزاحمة الاستثمار الخاص ، وزيادة أسعار الفائدة ، وتوسيع عرض النقود وتصاعد أسعار المستهلك والتأثير إلى حد ما على سعر الصرف. السندات الحكومية الصادرة لتمويل عجز الموازنة هي أيضا موضع تساؤل كجزء من الثروة الصافية للقطاع الخاص. من ناحية أخرى ، هناك اتفاق على أن عجز الموازنة الممول عن طريق إصدار السندات سيؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص من خلال زيادة سعر الفائدة. وهدفت هذه الدراسة للتحقيق في تأثير عجز الميزانية على الاقتصاد الماليزي. يستخدم اختبار التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ المتجه لفحص تأثير عجز الميزانية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي(Aslam & Jaafar,2020)

٢- المبحث الثاني: التأطير النظري لتمويل عجز الموازنة

لأهمية الاثار التي يمكن ان تتركها طرق تمويل عجز الموازنة على المستوى العام للأسعار ، خصص هذا المبحث لتناول طرق تمويل عجز الموازنة والى الاثار التي يتركها كل نوع على المستوى العام للأسعار والإنتاج.

وضعت حكومات الدول المتقدمة والأسواق الناشئة سلسلة من السياسات الصارمة المصممة لتحفيز اقتصاداتها ومعالجة المشكلات في قطاعاتها المالية كاستجابة للأزمات المالية الأخيرة. مما جعل قدرة الحكومات على تحمل وإدارة الديون ذات الحجم الأكبر أمرًا مهمًا، حيث أن نطاق الالتزامات يتأثر ميكانيكيًا بمثل هذه السياسات. وفيما يتعلق بالأزمات المالية فإن المناقشات الهامة حول السياسات تحيط بالجوانب الديناميكية لمخصصات خسائر المالية ومنها العجز وآثارها الإجمالية على الاستقرار المالي. (Silva ,٢٠٢٠) تتمثل إحدى قنوات عجز التمويل في الاقتراض: خارجي ومحلي. خارجيًا، يمكن للحكومة أن تلجأ إلى اقتراض مبالغ للمشاريع والبرامج من المؤسسات متعددة الأطراف وكذلك إصدار سندات سيادية في الأسواق المالية الدولية فضلا عن اللجوء الى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية. على الرغم من أن هذه الطريقة يمكن أن تحد من تأثير المزاحمة، إلا أنها تضيف إلى عبء الدين من خلال دفع الفائدة، إلى جانب الشروط الصارمة التي قد تأتي معها. الاعتماد على مصادر الاقتراض الخارجية ، والتي تكون في الغالب بعملة أجنبية ، يغير سعر الصرف ، مما يؤثر في النهاية على قيمة الدين الخارجي المعبَّر عنه بالعملة المحلية(Ministry of Finance, 2015) .

بالإضافة إلى الاقتراض الخارجي، تلجأ الحكومة أيضًا إلى التمويل المحلي، بشكل رئيس من البنوك منها البنوك التجارية وكذلك المجالات غير المصرفية. تم تمويل عجوزات المالية العامة السابقة من خلال الاقتراض من البنوك التجارية والقطاع الخاص (غير البنوك والمصادر المحلية الأخرى). عادة ما يكون هذا هو الأفضل لأنه لا يضيف إلى الدين الخارجي ومضاد للتضخم. لا ينطوي الاقتراض من البنوك

التجارية المحلية كخيار تمويل على إنشاء أموال إلا عندما يقرر البنك تلبية الطلب الإضافي على الائتمان من المؤسسة المالية التجارية من خلال تزويدها باحتياطيات إضافية. يرى (Palley,1994) أن هذا موقف متطرف لأنه من الناحية العملية ، تتمتع البنوك المركزية بالسلطة التقديرية على عرض الاحتياطيات والائتمان المصرفي في نهاية المطاف. وبالتالي، يُنظر إلى هذه الخطوة في جوهرها على أنها طريقة غير مباشرة لتمويل العجز. وتبلغ نتيجة هذا البديل ذروتها في انخفاض الائتمان للقطاع الخاص نتيجة ارتفاع معدل الفائدة وهذا يقلل إلى حد بعيد الاستثمار والإنتاج. التأثير أقرب إلى الاقتراض من القطاع المالي المحلي غير المصرفي كوسيلة لتمويل العجز. بصرف النظر عن الضغط على سعر الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص، فإن الاقتراض من غير البنوك المحلية يشوه أسعار الفائدة خاصة عندما يكون القطاع غير المصرفي ملزمًا بالاحتفاظ بالسندات الحكومية. قد يكون التأثير الصافي هو خلل في النظام المالي حيث تكون العائدات على الأوراق المالية الحكومية مفضلة دائمًا على أي استثمار آخر يؤدي إلى وساطة مالية أقل من قبل البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى. بقدر ما يعتبر الاقتراض عاملاً أساسياً في تمويل عجز الموازنة، فإن مدفوعات الفائدة قد أضافت في الماضي بشكل كبير إلى الدين العام . (Alagided,2016).

بصرف النظر عن البنوك التجارية، كانت الحكومة تعتمد بشكل كبير على التمويل من البنك المركزي. والذي يعد القناة الرئيسية التي يتم من خلالها تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق تكوين النقود أو عن طريق زيادة الائتمان للنظام المصرفي. على الرغم من أن التكلفة المباشرة لهذا النهج قد تكون منخفضة للغاية، إلا أنه قد يكون لها في النهاية عواقب اقتصادية كلية سلبية أوسع نطاقًا.

تشير الدراسات التقليدية إلى أن تمويل البنك المركزي للعجز الحكومي من شأنه أن يزيد القاعدة النقدية، وبالتالي المعروض النقدي، ويمكن أن يثبت أنه تضخم ويقوض الوضع المستقل وكذلك مصداقية البنك المركزي، حيث تتوقف فعالية السياسة النقدية

إلى حد كبير. ضد هذه الفرضية، فرضت معظم الاقتصادات المتقدمة حظراً على أي شكل من أشكال تمويل البنك المركزي لعجز الموازنة. ومع ذلك، في معظم الاقتصادات الناشئة والنامية، لم يكن هذا هو الحال الى حد ما بسبب مستويات تنميتها، وأوجه القصور في إدارة الضرائب وتوليد الإيرادات، وضعف أسواق رأس المال في نهاية المطاف هم بحاجة الى التمويل المحلي من الأموال (Jácome et al., 2012). ومع ذلك هناك عدّة طرق يمكن ان تمول عجز الموازنة منها (قروض المؤسسات المالية, حوالات خزينة البنك, السندات, حوالات خصم لدى المصارف التجارية, ومصادر اخرى). يمكن للحكومة ان تحصل على الدين لسد عجز الموازنة لذا يمكن كتابة قيد الموازنة كالاتي:

$$PG=PT+\Delta B+\Delta H.....$$

حيث ان PG القيمة االاسمية للأنفاق الحكومي، : PT القيمة الاسمية لحصيلة الضرائب، Δ : B التغير في القيمة االسمية لدين الحكومة وΔ H تمثل التغير في النقود .

وبالاعتماد على وجهة نظر النقديون فأن أثر السياسة المالية في النشاط الاقتصادي، تكون مصحوبة بتغير في عرض النقود وتعتبر غير فعاله في الاجل الطويل. إذ ان الزياد في الانفاق الحكومي ينبغمي ان تمول عن طريق زيادا الضرائب، او عن طريق اصدار الدين الحكومي او اصدار نقود مداره .فاذا مولت الزياد عن طريق زيادة في الضرائب او بإصدار الدين الحكومي ، فان الزيادة في الانفاق الحكومي تلغى بالانخفاض في الانفاق الخاص الذي يحدث او ما يصطلح عليه مزاحمة القطاع الخاص (effect out crowding) الذي ينعكس في هبوط مستوى الاستثمار الخاص كنتيجة لزيادة الضرائب، او زيادة الدين الحكومي. وفضلا عن ان الزياد في الانفاق الحكومي سبب في انخفاض الانفاق الخاص، فانه يقال ان الانفاق الخاص انحسر بفعل الانفاق الحكومي، ومن ثم لن تحدث زيادات في الناتج او قد تحدث زيادة قليلة في الاجل الطويل. لكن إذا مولت الزيادة في الانفاق الحكومي

بالزيادة في النقود المدارة فان الانفاق الخاص لن ينحسر وبالتالي تحصل زيادة هامة في الناتج. وعلى اساس هذا التحليل فان الزيادة في النفقات الحكومية لن تحدث زيادة في الناتج في الاجل القصير بصرف النظر عن طريقة التمويل، وهي نتيجة تتفق مع وجهة النظر النقديين عن اثار السياسة المالية في الاجل القصير(ابدجمان,١٩٩٩), اما فيما يتعلق بالأجل الطويل فان الزيادة في الانفاق الحكومي الممول عن طريق الزيادة في النقود المداره ينتج عنه زيادة في الناتج، في حين الزيادا في الانفاق الحكومي الممول عن طريق الزيادات الضريبية لن تتسبب في زيادات الناتج في الاجل الطويل. وكأن المحصلتين تتفق مع وجهة نظر النقديين، على الرغم من ان النقديين يؤكدون على ان الاثار التوسعية لزيادة الانفاق الحكومي الممولة عن طريق الزيادة في النقود المدارة ترجع الى نتيجة التغير في عرض النقود. اما فيما يخص الزيادة في الانفاق الحكومي الممول عن طريق اصدار الدين الحكومي لابد من ان تتسبب بزيادة في الناتج في الاجل الطويل، وعلى العكس فان النقديين يدعون انه في الاجل الطويل لن تكون للزيادة في الانفاق الحكومي الممول عن طريق اصدار دين حكومي اية اثار في الناتج وان وجدت فهي ضعيفة

شكل (١) **أثر تمويل العجز على النمو الاقتصادي والاسعار**

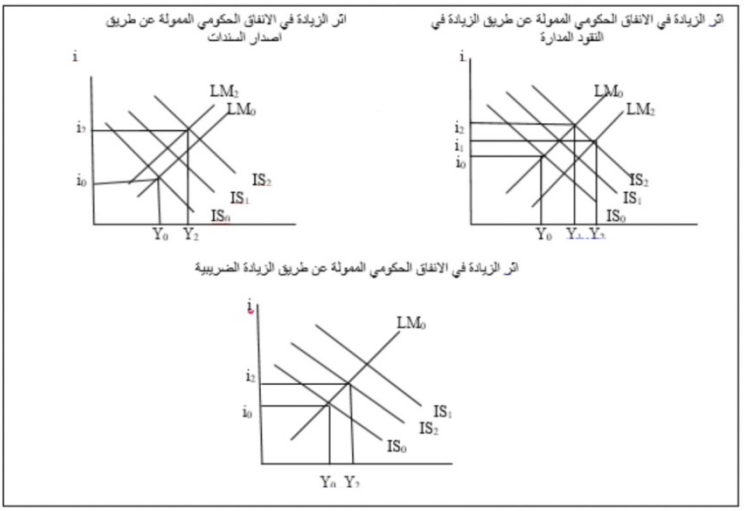

المصدر: مايكل ابدجمان، ترجمة وتعريب محمد ابراهي منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد المرحمن، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٩٩، ص٢٨١ – ٢٨٥.

ونلاحظ من الشكل (١) انه عند قيام الحكومة بتمويل العجز عن طريق الزيادة في النقود المدارة (خصم حوالة لدى البنك المركزي) فأن منحنيان (IS) (LM) سوف ينتقلان الى جهة اليمين ومما سوف يؤدي الى زيادة الناتج وانخفاض أسعار الفائدة في ذات الوقت نتيجة زيادة عرض النقد وان انخفاض أسعار الفائدة يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ارتفاع الطلب الكلي الموجهة نحو الاستهلاك والاستثمار، اما اذا تم تمويل العجز عن طريق اصدار سندات حكومية وخصمها لدى المصارف التجارية سوف يؤدي الى انتقال منحنى (IS) الى اليمين نتيجة زيادة الاستثمار بينما سوف ينتقل منحنى (LM) الى اليسار نتيجة انخفاض عرض النقد مما سوف يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار بسبب انخفاض الطلب الكلي على القروض الا انه سوف يرتفع الناتج نتيجة زيادة الانفاق الحكومي.

اما في حالة تمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب فان هذه الطريقة ستؤدي الى زيادة الإنتاج نتيجة تمويل الانفاق الذي سوف يعزز الطلب الكلي الا انه سوف لان يؤثر على عرض النقد وبالتالي سوف ينتقل منحنى IS الى اليمين مما سوف يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة الى i_2 وعليه فأنها سوف تؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار نتيجة انخفاض الطلب الخاص على الائتمان.

٣- المبحث الثالث: واقع الدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)

تناول هذا البحث دراسة واقع الاقتصاد العراقي عن طريق تقسيمه الى فقرتين اختصت الفقرة الأولى بتحليل هيكل الدين العام الداخلي وتطوره خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، فيما اختصت الفقرة الثانية بتحليل العلاقة بين خصم حوالات الخزينة والمستوى العام للأسعار.

١.٣- تحليل هيكل الدين العام الداخلي

عانى العراق خلال العقود الماضية من العديد من الازمات اثرت بشكل كبير في اقتصاده تمثلت بالحروب والعقوبات الاقتصادية التي اثقلت كاهل اقتصاده وحكومته بالديون الخارجية والداخلية واضعفت قدرته المالية ، الا انه بعد عام ٢٠٠٣ شهد تحسن ملحوظ بالإيرادات النفطية بعد عودت العراق الى تصدير النفط الخام والتي اثرت بشكل كبير على موازنات العراق مما انعكس على انخفاض الدين العام الداخلي خلال المدة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) وهذا واضح من خلال انخفاض فقرة خصم الحوالات لدى المصارف التجارية فضلا عن انخفاض ديون وزارة المالية التي هي عبارة عن جدولة للديون القديمة قبل عام ٢٠٠٣ على وزارة المالية لصالح البنك المركزي العراقي الا ان الازمة المالية العالمية التي شهدها العالم خلال عام ٢٠٠٩ نتيجة ازمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة الامريكية وانتقلت الى دول العالم اثرت بشكل كبير على العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية الناجم عن الركود الاقتصادي العالمي مما دفع الحكومة الى تمويل العجز عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مع التوقف عن تسديد الديون القديمة بالاتفاق مع البنك المركزي، ولان العراق يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تغطية الانفاق العام فان فترات تحسن أسعار النفط اثرت بشكل إيجابي على الإيرادات النفطية مما جعل وزارة المالية تبدأ بتسديد الديون الداخلية الا انه سجل ارتفاعات كبيرة في حجمه، نتيجة الازمات على نحو ما حدث خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٧) من تمويل عسكري (زيادة الانفاق) وانخفاض أسعار النفط (انخفاض الايراد)، وما حدث خلال عام ٢٠٢٠ (أزمة صحية) والذي نتج عنه انخفاض حاد لأسعار النفط، يتبين مما سبق إن تقلبات أسعار النفط كان لها الأثر في حجم الدين العام نتيجة الاعتماد الكبير عليه في الايرادات العامة. وقد تغير هيكل الدين الداخلي نتيجة حدة الازمات ما بعد عام ٢٠١٤ عن ما كان عليه بعد عام ٢٠٠٣ ليشمل (حوالات مخصومة من قبل البنك المركزي، السندات، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض المؤسسات المالية، دين وزارة المالية), (لفتة, ٢٠٢٢) . كما موضح بالجدول الآتي:

جدول رقم (١) هيكل الدين العام الداخلي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢١) مليون دينار

السنوات	الدين العام	ديون وزارة المالية	حوالات الخزينه(الخصم) لدى المصارف التجارية	حوالات مخصومة لدى بنك المركزي	قروض المؤسسات المالية	السندات

٢٠٠٤	٦,٠٦١,٦٨٨	٥,١٣٧,٠٣٨	٩٢٤,٦٥٠	-	-	-
٢٠٠٥	٦,٥٩٣,٩٦٠	٥,٣٩٣,٨٩٠	١,٢٠٠,٠٧٠	-	-	-
٢٠٠٦	٥,٦٤٥,٣٩٠	٥,٣٩٣,٨٩٠	٢٥١,٥٠٠	-	-	-
٢٠٠٧	٥,١٩٣,٧٠٥	٤,٦٧٤,٧٠٥	٥١٩,٠٠٠	-	-	-
٢٠٠٨	٤,٤٥٥,٥٦٩	٣,٩٥٥,٥١٩	٥٠٠,٠٥٠	-	-	-
٢٠٠٩	٨,٤٣٤,٠٤٩	٣,٩٥٥,٥١٩	٤,٤٧٨,٥٣٠	-	-	-
٢٠١٠	٩,١٨٠,٨٠٦	٣,٩٥٥,٥١٩	٥,٢٢٥,٢٨٧	-	-	-
٢٠١١	٧,٤٤٦,٨٥٩	٣,٥٥٥,٥١٩	٣,٨٩١,٣٤٠	-	-	-
٢٠١٢	٦,٥٤٧,٥١٩	٣,١٥٥,٥١٩	٣,٣٩٢,٠٠٠	-	-	-
٢٠١٣	٤,٢٥٥,٥٤٩	٢,٧٥٥,٥١٩	١,٥٠٠,٠٣٠	-	-	-
٢٠١٤	٩,٥٢٠,٠١٩	٢,٤٥٥,٥١٩	٧,٠٦٤,٥٠٠	-	-	-
٢٠١٥	٣٢,١٤٢,٨٠٥	٢,٣٥٥,٥١٩	١٣,٠٨٦,٣١٢	٦,٢٢٥,٣٩٢	١٠,٤٦١,٠٥٧	١٤,٥٢٥
٢٠١٦	٤٧,٣٦٢,٢٥١	٢,٣٥٥,٥١٩	١٦,٥٣٨,١٦٢	١٦,٢٢٥,٣٩٢	١٠,٥٤٦,٢٣٣	١,٦٩٦,٩٤٥
٢٠١٧	٤٧,٦٧٨,٧٩٦	٢,١٥٥,٥١٩	١٦,٠٦٩,٢٣٢	١٦,٢٢٥,٣٩٢	١٠,٥٤٦,٢٣٣	٢,٦٨٢,٤٢٠
٢٠١٨	٤١,٨٢٢,٩١٨	١,٩٥٥,٥١٩	١٣,٤٨٧,٧٧٥	١٤,٩٢٥,٣٩٢	٩,٥٠١,٠٤٣	١,٩٥٣,١٨٩
٢٠١٩	٣٨,٣٣١,٥٤٨	١,٧٥٥,٥١٩	١١,٨٧٧,٩١٢	١٤,١٢٥,٣٩٢	٨,٦٥١,٥٠٨	١,٩٢١,٢١٧
٢٠٢٠	,682,420٢	١,٥٥٥,٥١٩	٥,٦٥٣,٦١٩	٤٠,٤٥٢,٣٩٢	١٤,٦٦٨,٥٠٨	١,٩١٦,٥٢١
٢٠٢١	٦٩,٩١٢,٣٩٤	١,٥٥٥,٥١٩	٥,٨٤٣,٧٣١	٤٤,٤٥٢,٣٩٢	١٥,٩٦٢,٩٣٤	٢,٠٩٧,٨١٨

المصدر: البنك المركزي العراقي/ الموقع الاحصائي

www.cbi.iq

تبين من الجدول اعلاه ان الدين العام قد ارتفع في السنوات ٢٠١٤– ٢٠١٧ نتيجة صدمات النفطية وانخفاض أسعار النفط الخام مما تطلب لجوء وزارة المالية الى تمويل الانفاق العام عن طريق اللجوء الى اكثر من شكل من اشكال الدين الخارجي كون ان حجم الدين كان اكبر من قدرة المصارف التجارية على تمويله ولاسيما ان البلد في تلك الفترة كان يمر بظروف صعبة تمثلت بالحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي وما لحق بفروع المصارف من اضرار في تلك المناطق ، كل تلك الاحداث دفعت بالحكومة العراقية لإعلان حالة التقشف وتوقف النفقات الاستثمارية والمشاريع التنموية وزيادة الانفاق العسكري ولجؤها الى اصدار سندات وطنية والاقتراض من المؤسسات المالية فضلا عن خصم حوالة لدى البنك المركزي في السوق الثانوي خلال عام ٢٠١٥ وذلك لعدم كفاية الاقتراض عن طريق خصم الحوالة لدى المصارف التجارية واستمر هذا الارتفاع الى سنة ٢٠١٧. حيث وصل الدين العام في عام ٢٠١٧ الى (٤٧,٦٧٨,٧٩٦) مليون دينار في هذه السنه زادت السندات عن غيرها من الادوات بمقدار (٩٨٥.٤٧٥) عن سنتها السابقة حيث بلغت قيمتها ٢,٦٨٢,٤٢٠ اما خصم لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية حافظت على نفس المبالغ للسنة السابقة. بينما حصل انخفاض في خصم لدى المصارف التجارية في هذه السنة بمقدار (٣١٢.٧٧). انخفض الدين العام للسنوات ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ثم عاود الارتفاع في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ حيث وصل الدين ٦٩,٩١٢,٣٩٤ مليون دينار على التوالي وقد تم تمويل معظمه من قبل خصم لدى البنك المركزي تليه المؤسسات المالية فيما انخفض خصم الحوالة لدى المصارف التجارية نتيجة تسديد الدين عام ٢٠٢٠ لمساعدة المصارف على مواجهت الازمة المزدوجة الحادة التي واجهت الاقتصاد العراقي والتي اثرت بشكل كبير على القطاع المصرفي مما دفع وزارة المالية الى اصدار سندات عام ٢٠٢١ لتوسيع قاعدة الدين الداخلي.

نلاحظ مما سبق ان الدين العام الداخلي كان ضمن المستويات المقبولة خلال مدة الدراسة حيث انها لم تتجاوز النسب المعيارية للاستدامة المالية **وهي (٦٠%)** حيث

بلغت اعلى مستوى للدين الداخلي الى الناتج عام ٢٠٢٠ نسبة (٢٩.٢%) بعد ان سجلت اعلى مستوى لها عام ٢٠١٦ (٢٤.١%) وهذا ناجم عن انخفاض الناتج نتيجة انخفاض عوائد الصادرات النفطية من جانب وارتفاع الدين العام الداخلي لتمويل الانفاق العام من جانب اخر.

٢.٣- العلاقة بين خصم حوالات الخزينة والمستوى العام للأسعار

كما هو معلوم ان هناك علاقة طردية بين خصم الحوالة من قبل البنك المركزي والمستوى العام للأسعار ناجمة عن التمويل عن طريق زيادة عرض النقد والمتزامن مع زيادة الانفاق العام وهذا ما يؤدي الى انتقال كل من منحي (IS& LM) معا الى جهة اليمين مما يؤدي الى ارتفاع الناتج وأسعار الفائدة معاً. في الوقت ذاته يؤدي خصم الحوالة لدى المصارف التجارية الى زيادة الناتج أيضا نتيجة انتقال منحنى (IS) باتجاه اليمين نتيجة زيادة الانفاق الحكومي لكن ارتفاع أكبر لأسعار الفائدة نتيجة انتقال منحنى (LM) الى اليسار مما يعني انخفاض في عرض النقد. ومن خلال الجدول (٢) نلاحظ ان بيانات العراق تتفق مع النظرية الاقتصادية إذ ان العراق كان يعاني من مستويات مرتفعة من التضخم بعد عام ٢٠٠٣ لتبلغ اعلى مستوى لها عام ٢٠٠٦ ليسجل التضخم (٥٦.٤%) واخذ بالانخفاض نتيجة اتباع سياسات نقدية اتخذت من سعر الصرف مثبت اسمي فضلا عن رفع أسعار فائدة البنك المركزي لتصل الى (٢٠%) عام ٢٠٠٧ كأعلى مستوى لها بغية كبح التضخم والسيطرة على المستوى العام للأسعار لتأخذ بالانخفاض لتصل الى (٠.٥-%) عام ٢٠١٥ مما دل على حدوث انكماش واضح في الاقتصاد العراقي سمح للبنك المركزي العراقي بالتدخل من خلال السوق الثانوي لخصم حوالات وزارة المالية كون ان هذا الاجراء سيرفع المستوى العام للأسعار بشكل لن يؤثر على الاقتصاد كون التضخم يسجل معدلات منخفضة جداً من جانب والى تحريك النشاط الاقتصادي من جانب اخر إضافة الى ذلك قيام البنك المركزي بتخفيض أسعار فائدة السياسة لتصل الى (٤%) عام ٢٠١٦ ، وقد أدى هذا الاجراء الى رفع التضخم ليسجل (٠.٥%) وهي نسبة

منخفضة تدل على ان الاقتصاد يعاني من ركود نتيجة الازمة المزدوجة التي مر بها البلد. اما في عام ٢٠٢١ فان ارتفاع التضخم الى (٦.٤٣) ليس بسبب خصم الحوالة لدى البنك المركزي فقط وانما لأسباب اخرى تتعلق بتغيير سعر الصرف في نهاية عام ٢٠٢٠ وصل الدينار العراقي من ١١٩٠ دينار لكل دولار الى ١٤٦٠ دينار لكل دولار فضلا عن الى ارتفاع الاسعار العالمية بسبب نقص الامدادات الناجمة عن أزمة جائحة كورونا. كل ذلك دفع البنك المركزي للتدخل بشكل مباشر عن طريق اتباع سياسة نقدية غير تقليدية من خلال إطلاق حزمة من المبادرات لتمويل مشاريع القطاع الخاص عبر المصارف العاملة في البلد

جدول رقم (٢) حوالات الخزينة والمستوى العام للأسعار للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) (مليون دينار)

السنوات	حوالات الخزينه(الخصم) لدى المصارف التجارية	حوالات مخصومة لدى بنك المركزي	التضخم%
٢٠٠٤	٩٢٤,٦٥٠	–	–
٢٠٠٥	١,٢٠٠,٠٧٠	–	٣٢.٧
٢٠٠٦	٢٥١,٥٠٠	–	٥٦.٤
٢٠٠٧	٥١٩,٠٠٠	–	١٣.٠٥
٢٠٠٨	٥٠٠,٠٥٠	–	٧
٢٠٠٩	٤,٤٧٨,٥٣٠	–	٣.٠٣
٢٠١٠	٥,٢٢٥,٢٨٧	–	٥.٠٢
٢٠١١	٣,٨٩١,٣٤٠	–	٤.٠٣
٢٠١٢	٣,٣٩٢,٠٠٠	–	٣
٢٠١٣	١,٥٠٠,٠٣٠	–	١.٠٨
٢٠١٤	٧,٠٦٤,٥٠٠	–	١.٠٦
٢٠١٥	١٣,٠٨٦,٣١٢	٦,٢٢٥,٣٩٢	٠.٥–
٢٠١٦	١٦,٥٣٨,١٦٢	١٦,٢٢٥,٣٩٢	٠.٥
٢٠١٧	١٦,٠٦٩,٢٣٢	١٦,٢٢٥,٣٩٢	٠.٥
٢٠١٨	١٣,٤٨٧,٧٧٥	١٤,٩٢٥,٣٩٢	٠.٦
٢٠١٩	١١,٨٧٧,٩١٢	١٤,١٢٥,٣٩٢	٠.٣
٢٠٢٠	٥,٦٥٣,٦١٩	٤٠,٤٥٢,٣٩٢	0.7
٢٠٢١	٥,٨٤٣,٧٣١	٤٤,٤٥٢,٣٩٢	6.43

المصدر: البنك المركزي العراقي ، تقارير اقتصادية متفرقة.

شكل رقم (٢) العلاقة بين حوالات مخصومة لدى البنك المركزي والحوالات الخزينة (خصم) لدى المصارف التجارية

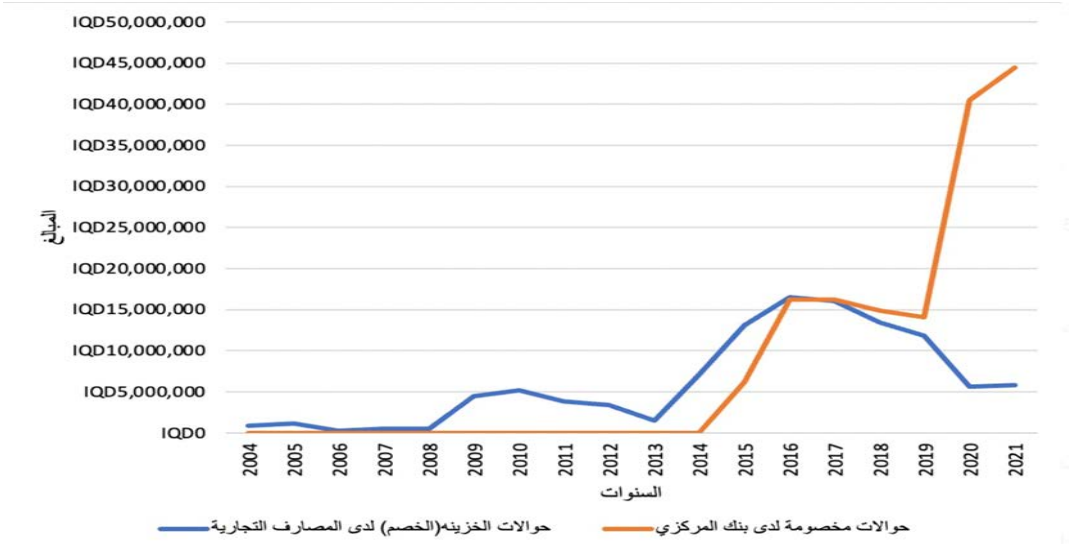

تبين من الشكل (٣) ان العراق كان يعتمد في تمويل عجز الموازنة على حوالات الخزينة المخصومة من قبل المصارف التجارية حتى عام ٢٠١٤ ولان المصارف أصبحت وحدها غير قادرة على تمويل العجز نتيجة شدة الازمة المزدوجة لجأ الى خصم الحوالة من قبل البنك المركزي في السوق الثانوي مما أدى الى تغير نوع الدين ليزداد الاعتماد بشكل أكبر في عام ٢٠٢٠ بسبب الازمة الصحية. في ذات الوقت نلاحظ من الشكل (٤) الاتجاه النزولي للتضخم مما يتفق مع السياسة النقدية المتبعة وهي عدم تدخل البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة بغية تخفيض معدلات التضخم التي كانت مرتفعة جدا بعد عام ٢٠٠٤.

شكل رقم (٣) يبين التضخم من سنة ٢٠٠٥ – ٢٠٢١.

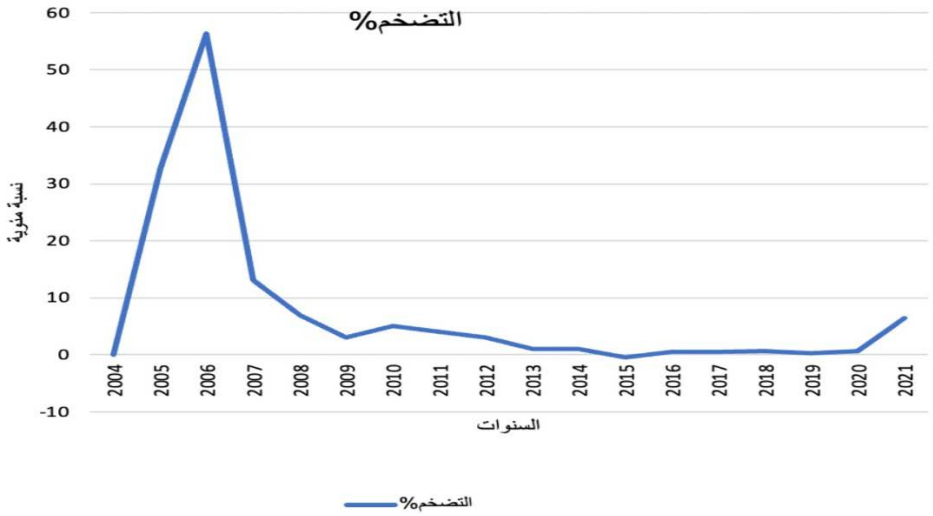

٤- الاستنتاجات ومقترحات:

٤.١- الاستنتاجات:

١- يرتبط الدين العام الداخلي في العراق بالإيرادات النفطية مما يدل على ريعية الاقتصاد إذ يزداد الدين اثناء حصول صدمات نفطية سالبة.

٢- ان الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ لجأت الى تنويع اشكال الدين خلال الازمات المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط والحرب على داعش او انخفاض أسعار النفط والازمة الصحية وذلك لعدم قدرة المصارف على تغطية حجم الدين من جانب وللأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية التي قد تعمق من حدة الازمة.

٣- لجأت الحكومة الى خصم الحوالة لدى البنك المركزي العراقي في السوق الثانوي وذلك لعدم إمكانية البنك المركزي من تمويل الحكومة مباشرة كما هو منصوص عليه في قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٣.

٤- لم يقوم البنك المركزي العراقي بخصم حوالات الخزينة عندما كانت معدلات التضخم مرتفعة الا انه عندما انخفض التضخم ليصل الى مستويات سالبة تدخل ليخصم الحوالة بغية انقاذ الاقتصاد وتحريك النشاط الاقتصادي في الوقت الذي سيكون ارتفاع المستوى العام للأسعار سيبقى مسيطر عليه عند المستويات الطبيعية.

٥- في عام ٢٠٢١ وبالرغم من توجه التضخم نحو الارتفاع الا انه استمر في خصم الحوالة وذلك لحدة الازمة التي مر بها البلد مما اضطره الى الانحياز نحو هدف تحفيز النمو كون مستويات التضخم هي ضمن المستويات المقبولة.

٢.٤- التوصيات

١- لابد من اعداد خطط جادة لتنويع الاقتصادي والسير باتجاه الإصلاح لتنويع الإيرادات العامة لمواجهة الصدمات الخارجية وربطها بالموازنات العامة للدولة.

٢- وضع خطة لتسديد الدين وتدرج ضمن الموازنات العامة بغية المحافظة على الاستدامة المالية.

٣- انشاء صندوق يوضع فيه جزء من الإيرادات النفطية لا يتم الاخذ منه الا في حالات الطوارئ.

٤- رفع مستوى التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي بغية المحافظة على المستوى العام للأسعار من خلال ضبط الانفاق العام بما يتناسب مع الإيرادات العامة وذلك لتخفيف من الضغط على البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية التي تهدف الى المحافظ على استقرار مستوى الأسعار وتحقيق التنمية المستدامة.

٥- قد يكون من المفيد للحكومة الحد من متطلبات الاقتراض، وبذل المزيد من الجهود لتقليل مدفوعات الفوائد (وهذا يسير جنبًا إلى جنب مع وجود عجز مستدام بحيث لا يؤدي إلى ارتفاع عائدات السندات) وكذلك التكلفة المتعلقة بالديون الحكومية من خلال المزيج الصحيح من الأوراق المالية الحكومية.

المصادر:

١- البنك المركزي العراقي/ الموقع الاحصائي.

٢- البنك المركزي العراقي ، تقارير اقتصادية متفرقة.

٣- حسن حازم لفته، ارتفاع الدين العام للبحرين الى (١٤.٦) مليار دينار، ورقة عمل ، دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٢، ص٨.

٤- مايكل ابدجمان , ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور , مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن , الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة , دار المريخ للنشر , الرياض , السعودية , ١٩٩٩، ص ٢٨٠.

Reference:

1- Alagidede, P. (2016). Central bank deficit financing in a constrained fiscal space. *International Growth Centre (IGC)*.

2- Aslam, M., & Jaafar, R. (2020). Budget Deficit and the Federal Government Debt in Malaysia. In Perspectives on Economic Development-Public Policy, Culture, and Economic Development. IntechOpen.

3- Demirguc-Kunt, A., Feyen, E., & Levine, R. (2012). The evolving importance of banks and securities markets (No. w18004). National Bureau of Economic Research.

4- Jácome, L. I., Matamoros-Indorf, M., Sharma, M., and Townsend, S., (2012), Central Bank Credit to the Government: What Can We Learn from International Practices? *IMF Working Paper Number*, WP/12/16.

5- Hanane, S., & Noureddine, N. O. U. I. Mechanisms for Financing General Budget Deficit: A Comparative Study between Algeria and Sudan.

6- Ministry of Finance. (2015). Provisional Fiscal Data [table]. *Fiscal Data*. [Retrieved from http://www.mofep.gov.gh/fiscal-data, 6th January, 2016].
7- Palley T. I. (1994). Competing Views of the Money Supply: Theory and Evidence, Metroeconomica, 45, 67-88.
8- Saleh, A. S., & Harvie, C. (2005). The budget deficit and economic performance: A survey. The Singapore Economic Review, 50(02), 211-243.
9- Shetta, S., & Kamaly, A. (2014). Does the budget deficit crowd-out private credit from the banking sector? The case of Egypt. Topics in middle eastern and African Economies, 16(2), 251-279.
10- Silva, F. B. G. (2021). Fiscal Deficits, Bank Credit Risk, and Loan-Loss Provisions. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, *56*(5), 1537-1589.

دور السياسة المصرفية في تنشيط القطاعات الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية المستدامة في العراق

The Role of Banking Policy in Revitalizing the Economic Sectors and its Implications for Sustainable Development in Iraq

د. حسن عباس علوان

وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

السياسة المصرفية هي إحدى الأدوات المالية التي لها تأثير مباشر في تحريك أي نشاط اقتصادي في أي دولة. لذلك يجب أن تتميز السياسة المصرفية بفلسفة اقتصادية متكاملة ورؤية فيما يتعلق بالواقع أو المجال أو البيئة التي تعمل بها البنوك من خلال توظيف المدخرات من جهة وإقراضها للاستثمار من جهة أخرى.

وقد اتسم الواقع الاقتصادي في العراق بعدة مشاكل تتعلق بالفساد وضعف الإدارة وتدهور حاد في مؤشرات الحكم أو الحكم المؤسسي الجيد (الحوكمة) ومبادئه الستة المحددة.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٢٧-٢٦٨

للأنشطة الإجمالية واستخدام المدخرات المالية المكتنزة في الاستثمارات المتنوعة بطريقة تتفق مع التوقعات والاحتياجات الاقتصادية واستدامة الدورة النقدية وتكييف النشاط مع مراحل الدورة الاقتصادية ، وأن تعبئة الموارد المالية المحلية وتقدم المؤسسات والسياسات المصرفية ينعكس في الخدمة المصرفية وتلبية الاحتياجات التمويلية الوطنية والقدرة التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

وعليه ، أصبح من الضروري التفكير والعمل على أن السياسة المصرفية تأخذ في الاعتبار في سياستها مبدأ اقتصاديات الحجم (للقطاعات الاقتصادية التي تدعم التنمية) وتوجيه الموارد المالية (المدخرات) نحو المشاريع والقطاعات الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل. بتكاليف منخفضة تحقق أرباحاً وعائدات مالية عالية ، وهنا يكمن البعد الفلسفي واهميته للسياسة المصرفية وتوجيهها نحو نمو القطاعات الاقتصادية الرائدة في تحقيق القيمة المضافة التي تحقق ايرادات ونمو حقيقي.

إن اتباع مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية الرشيدة في ظل المؤشرات الاقتصادية العامة سيؤدي إلى انعكاس تلك السياسة على الواقع القطاعي الإنتاجي و / أو الخدمي ، ومن ثم التنمية الاقتصادية ، حيث تمثل الموارد المالية (العمليات الائتمانية) طاقة لتنشيط عملية التنمية الاقتصادية وداعمة لحركتها. ويظهر النشاط المصرفي المعاصر ووسائله ومؤسساته وأسواقه المصرفية ككل كأداة تنسيق وإدارة

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، التنمية المستدامة ، الصيرفة الخضراء ، القطاعات الاقتصادية.

Abstact

Banking policy is one of the financial tools that have a direct impact on moving any economic activity in any country. Therefore, banking policy must be characterized by an integrated economic philosophy and vision regarding the reality, field or environment for which banks work by employing savings on the one hand and lending them towards investment from another side.

The economic reality in Iraq has been characterized by several problems related to corruption, weak management, and a sharp decline in governance indicators or good institutional governance (Governance) and its six specific principles. including service.

Accordingly, it became necessary to think and work on that banking policy takes into consideration in its policy the principle of economies of scale (for economic sectors that support development) and directing financial resources (savings) towards medium and long-term investment projects and sectors, with low costs that achieve profits and high financial returns, and the dimension The philosophical banking policy in accordance with the rules of governance and moving it towards the growth of the leading economic sectors in achieving added value, will achieve and produce real financial and development goals in the Iraqi economy.

Following the principles and rules of rational institutional governance will lead to the reflection of that policy on the productive and/or service sectoral reality, and then economic development, as financial resources represent the activating energy of the economic development process and supportive of its movement. Contemporary banking activity and its means, institutions and banking markets appear in As a whole as a coordination and management tool for the aggregate activities of savings vessels and distributional activities for investment leaps and in a manner consistent with forecasts and economic needs and the sustainability of the monetary cycle and the adaptation of activity to the stages of the economic cycle, and that the mobilization of local resources and the progress of banking institutions and policies is reflected in the banking service and meeting national financing needs and competitiveness at the regional and international levels .

المقدمة

تعد السياسة المصرفية عامة وادواتها الائتمانية خاصة من القضايا الاقتصادية ذات التأثير المباشر في تحريك أي نشاط اقتصادي في أي بلد، بل أن هدف تأسيس

الجهاز أو القطاع المصرفي قد يتم على هذا الاساس، ولا بد أن تتميز الإدارة المصرفية والائتمانية المصرفية بفلسفة ورؤية اقتصادية متكاملة بخصوص الواقع والمجال أو البيئة التي تعمل وتتكامل من أجلها المصارف من طريق توظيف المدخرات من جانب واقراضها نحو الاستثمار من جانب آخر.

وقد تميز الواقع الاقتصادي الكلي في العراق بمشكلات عدة تتعلق بالفساد وضعف الادارة وانخفاض حاد في مؤشرات الحوكمة أو الحكم المؤسسي الرشيد **(Governance)** ومبادئه أو عناصره الستة المحددة حسب تقرير البنك الدولي، وقد انعكس الخلل أو الخطأ في تلك الفلسفة والأخلال بالأولويات المحددة للائتمان المصرفي على النمو الضعيف والمشوه للقطاعات الاقتصادية سواء الانتاجية منها أو الخدمية، والتي انعكست بدورها على التنمية الاقتصادية والاقتصاد الاخضر في العراق في آخر الامر.

كما أن البعد الفلسفي للسياسة المصرفية على وفق قواعد الحوكمة وتحريكه تجاه نمو القطاعات الاقتصادية الرائدة في تحقيق القيمة المضافة **(Added Value)**، سيحقق وينتج اهداف مالية وتنمية حقيقية في الاقتصاد العراقي، وأن أتباع مبادئ وقواعد الحكم المؤسسي الرشيد سيؤدي إلى انعكاس تلك السياسة على الواقع القطاعي الإنتاجي و/أو الخدمي ومن ثم التنمية الاقتصادية.

وعليه كان لا بد ان يتم تناول الموضوع بشكل شامل وضمن فلسفة ذات اشارات متكاملة مع الادارة المصرفية والقيادات العليا في الدولة التي تكون العامل والمتغير رقم واحد في التاثير على متغيرات الموضوع المتمثلة بالتنمية وتنشيط او تحريك عجلة النمو للقطاعات الاقتصادية.

١- المبحث الاول

١.١- **مشكلة الدراسة:** اتجهت المصارف التجارية في العراق المملوكة للحكومة او القطاع الخاص بسياساتها نحو تحقيق اعلى الارباح ولم تؤدي الادوار المطلوب منها تأديتها (الجانب الاداري أو الوظيفة الائتمانية) وأهميتها في إحداث التغييرات

والتأثيرات المرغوب فيها على المستوى الاقتصادي، وعليه أصبح هذا القطاع غير مواكب للتطورات والاحداث السياسية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية، بسبب قياب الفلسفة والرؤية الاستراتيجية للاقتصاد العراقي بشكل عام.

٢.١- هدف البحث: التوصل الى أن السياسة الائتمانية لم تتوافق وتلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية بل تهدف الى قضايا وامور اخرى مثل الارباح السريعة وتجنيب القطاع المصرفي المخاطر العالية التي قد ترافق الاستثمارات الحقيقية في المجالات الاقتصادية ذات الابعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٣.١- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تشخيص الخلل الواضح في ادارة الائتمان المصرفي والسياسة المصرفية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للنشاطات الزراعية والصناعية وغيرها ممن تحقق القيمة المضافة وتؤثر في عمليات التنمية الاقتصادية، وبشكل متكامل ومن ثم تحديد الاسباب الرئيسية لوضع المعالجات بما يحقق توظيف كامل للمدخرات والتخصيصات المالية في العراق، وليس فقط تحقيق الارباح وتوافر السيولة وتقليل المخاطر.

٤.١- الفرضية: توجد علاقة قوية ومباشرة بين تنشيط القطاعات الاقتصادية من طريق سياسة مصرفية وائتمانية مخطط لها على وفق الاولويات ودراسات الجدوى الاقتصادية من جهة وبين التنمية الاقتصادية المستدامة من جهة ثانية.

كما ان الارتقاء بالواقع المصرفي وتفعيل نشاطاته الادارية والاقتصادية وتجنب الادارة التقليدية يخدم عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

٥.١- منهجية البحث: العرض الوصفي والتحليلي للبيانات المصرفية .

٢- المبحث الثاني/ الاطار النظري

١.٢- القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية في العراق

١.١.٢-نشأة وتطور القطاع المصرفي العراقي

بدأ النشاط المصرفي في العراق أواخر القرن التاسع عشر عند افتتاح فرع البنك العثماني عام ١٨٩٠ ثم تبعه افتتاح فرع البنك الشرقي في بغداد عام ١٩١٢ والبنك

البريطاني للشرق الاوسط والبنك الشاهشاهي الايراني ١٩١٦ والبنك العربي الاردني ١٩٣٨ ومن ثم تأسيس المصرف الزراعي الصناعي عام ١٩٣٥ والذي انقسم فيما بعد إلى مصرفين متخصصين عام١٩٤١, وفي العام ذاته تأسس مصرف الرافدين الذي يمثل أول مصرف تجاري وطني برأس مال عراقي, وحدثت التطورات المصرفية في هذه المرحلة بانشاء المصرف الوطني العراقي (البنك المركزي) في اواخر عام ١٩٤٧ برأس مال قدره ٥ مليون دينار عراقي ومن ثم تأميم المصارف الخاصه عام ١٩٦٤ وتكوين اربع مجموعات مصرفية الحقت بالمصرف التجاري العراقي الذي ادمج مع مصرف الرافدين عام ١٩٧٤, كما تم تأسيس مصرف الرشيد عام ١٩٨٨ لتخليص المصرف الاول من مواجهة مشكلات المديونية الخارجية التي تحملها المصرف الاول وعجزه, وقد شهد العقد التالي لتأسيس المصرف الوطني انشاء العديد من المصارف العراقية وكذلك افتتاح العديد من الفروع للمصارف العربية والاجنبية داخل البلد. **ابراهيم جاسم جبار, ٢٠١٥, ص٤.**

٢.١.٢- الوضع المالي والاقتصادي في العراق:

لابد من دراسة وتشخيص للوضع المالي والاقتصادي في اي بلد قبل اعداد السياسات المصرفية وعمل أي سياسة اقتصادية جزئية أو كلية كانت، وعلى الرغم من أن القطاع المالي في العراق يعد من النظم العريقة في المنطقة العربية, لكنه يمثل نظاما تقليديا في عمله بطيئا في تطوره فقد اثرت ظروف الحرب التي مر بها العراق عام ١٩٨٠ م والحصار الاقتصادي في عام ١٩٩١ م والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي، كل ذلك قد اثر في القطاع المالي تاركا موروثا بشريا وسياقات عمل وقوانين تمثل فجوة كبيرة بين نظام القطاع المالي في العراق وبين النظم المالية السائدة في المنطقة العربية وفي العالم, وقد عانى القطاع المالي بعد عام ٢٠٠٣ م حالة من العسر, فانشغل القطاع المالي خلال المده السابقة لعام ٢٠٠٣ في تمويل عمليات المشروعات المفلسة للدولة والتي تعاني من تراكم مستويات الديون

الخارجية التي لا يمكن تحملها. **حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر,٢٠٠٨, ص١٦٨.**

وبعد نيسان عام ٢٠٠٣ كان الاقتصاد العراقي منهاراً والنظام المصرفي متخلف من جميع النواحي الإدارية والمالية والخدمية، بسبب الحرب والحصار الاقتصادي وتدني الانتاج، وتورط المصارف الحكومية بعلاقات مالية خارجية وداخلية معقدة ومربكة لها، إضافة إلى انقطاع العراق ونشاطاته الاقتصادية عن التطورات العالمية في جميع المجالات الفكرية والعلمية والمادية, مما أدى إلى ضعف الثقة الدولية بالمصارف العراقية، وضعف دورها في النشاط الاقتصادي العراقي والنشاط التنموي. ومن هنا جاءت ضرورة إعادة النظر بوضع النظام المصرفي في العراق، والقوانين المنظمة لعمله وتحسين أدائه، وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي والتنموي وتقوية علاقاته الدولية. **شذى خليل, ٢٠١٦, ص٤.**

ويعد القطاع المصرفي أحد أهم الدعامات الاساسية للنهوض بالاقتصاد في أي بلد، إذ تمثل المصايف الوجه الآخر لعمليات الاستثمار الداخلة في عملية صنع النمو والتنمية واحداث تغيير في هيكل الاقتصاد، ويتكون القطاع المصرفي في العراق من مصرفين حكوميين تجاريين هما الرشيد والرافدين وخمسة مصارف حكومية متخصصة وهي الزراعي والصناعي والعقاري والعراقي الاشتراكي سابقاً والمصرف العراقي للتجارة و(٢٣) مصرف للقطاع الخاص وهناك عدد أخر قيد التأسيس وأن القطاع المصرفي الحكومي يستحوذ على (٩٠%) من النشاط المصرفي، وتبلغ موجوداته تقريباً (٥%) من الناتج المحلي الاجمالي. **زياد جواد لفته الفيصل، ٢٠٠٩، ص ١٤٢.**

ويحظى القطاع المصرفي بأهمية وعلاقة قوية بسياسة البنك المركزي، خاصه كونه الركيزة الاساسية للقطاعات الاقتصادية وذلك من خلال تجميع المدخرات والسيولة النقدية المتوفرة والمعروضة لدى الزبائن وإعادة تمويلها واستثمارها وتوجيهها حسب الاولويات في القطاعات الاقتصادية والنشاطات المنتجة والخدمية منها.

ويمكن تقسيم السيولة في المصارف التجارية إلى السيولة القانونية، والسيولة الاضافية، والسيولة الاحتياطية، وتعد (السيولة القانونية) بمثابة التزام الدولة تجاه المواطنين وحرصها على اموال المودعين والثقة في المصارف التجارية إذ عمدت البنوك المركزية إلى فرض احتياطي قانوني عن اجمالي الودائع تلتزم بها المصارف التجارية، وقد تصل النسبة إلى ٢٠% أو ٣٠% أما بخصوص (السيولة الاضافية) فقد تحتفظ المصارف التجارية بسيولة أعلى بكثير مما يحتاجه القانون أو طبيعة العمل المصرفي وذلك لتلافي التغيرات الطارئة في الاقتصاد ولتدعيم واستغلال أي فرصة جديدة للتوظيف تدر على المصارف عائداً مهماً.

أما (السيولة الاحتياطية) وتتمثل في الموجودات القابل للرهن لدى المصرف أو البنك المركزي، إذ يقدم البنك المركزي تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة مقابل رهن موجوداتها كالكمبيالات الجيدة الممنوحة أو باقي الاوراق المالية، وتبقى تلك السيولة موسمية لأن الحاجة اليها موسمية. **زياد جواد لفته الفيصل، ٢٠٠٩، ص ٩-١٤.**

وعليه يشكل البنك المركزي ركناً اساسياً في رسم السياسة الملائمة والمناسبة مع النشاط الاقتصادي وبما لا يؤدي إلى التضخم الذي يضعف الثقة بالعملية الاستثمارية، وأن الابتعاد عن الربح السريع هو أمر مهم في توظيف الاموال نحو الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة. زياد جواد لفته الفيصل، مصدر سابق، ٢٠٠٩، ص٥٥.

ويمكن أن نظيف الى تلك النقاط اهمية ودور العنصر البشري المتمثل بالقيادة والادارة وصانعوا القرارات والسياسيين والعاملين في السياسة المالية والمصرفية والاقتصادية دون استثناء، وذلك للدور المتكامل فيما بينهم لرسم سياسة البلد التنموية والاقتصادية الكلية، إذ أن اغلب النجاحات المتحققة والفشل في مؤشرات الحوكمة أو الحكم المؤسسي الرشيد (فاعلية الحكومة، وجودة التنظيم، ومحاسبة المسؤولية، والمشاركة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد ومكافحته)، والتي وصلت في العراق إلى نسب

لا تتجاوز ١٠% أو ١٥% في احسن المؤشرات والاحوال وهي مؤشرات تعكس الاساس الجوهري بالإنسان والمجتمع البشري بقيادته وادارته البشرية. **حسن عباس علوان، ٢٠٢٠.**

٣.١.٢- فاعلية الجهاز المصرفي العراقي في تمويل التنمية

من دون التراكم الرأسمالي لا يمكن لأي دولة نامية أن تحقق نمواً اقتصادياً وأن التراكم الرأسمالي يتحقق من طريق ثلاث حلقات مترابطة (معدل الادخار، زيادة وضمان تدفق الاستثمار، الاستثمار المنتج)، وهذا يعني امكانية حدوث التراكم بعد التوفيق ما بين العرض الادخاري والطلب الاستثماري، وذلك من طريق الوساطة المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية والاسواق المالية، والعراق يعاني من ضعف الارتباط بين هذه الحلقات رغم الزيادة الكبيرة في حجم الموازنة الاتحادية والزيادة في الطلب الفعّال الذي يصل إلى تقريباً (٧٥-٨٥%) من حجم الموازنة العامة في كل سنة وهي:

١.٣.١.٢- **الادخارات:** بسبب سوء توزيع الدخل وضغوط التضخم المخفضة للادخار.

٢.٣.١.٢- **الاستثمارات:** عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانهيار البنى التحتية والتنافس الحزبي على الانجازات، والفساد الاداري والمالي الذي أدى إلى هروب رؤوس الاموال وخاصة رأس المال البشري وهو الاهم والاكثر كلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية حاضرة ومستقبلية.

لذا يستدعي الامر رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي وتحديث أساليبه المصرفية وتوسيع آفاقه وأهدافه الاقتصادية والتنموية، وبما يتفاعل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وهذا يتطلب العمل والاستمرار في إحداث الاصلاح الفني والمالي للإسهام في تنمية مصادر التمويل لها، وبخاصة التمويل طويل الاجل وتطوير خبراتها لتعظيم هذه الموارد وتوزيعها التوزيع الامثل ما بين خيارات وقرارات الاستثمار، وفي أوجه التشغيل المناسبة سواء كانت طويلة الاجل أو متوسطة الاجل والذي سيثمر

عنه نمو في حجم الائتمان النقدي والاستثمارات مما يجعل من الاقتصاد العراقي اكثر تنوعاً من خلال زيادة طاقته التصديرية ويلبي متطلبات النمو السكاني ايضاً. **زياد جواد لفته الفيصل، ٢٠٠٩، ص١٥٣.**

عليه يمكن القول أن السياسة المصرفية يجب ان تأخذ في خططها وتوقعاتها أو تنبؤاتها على مبدأ مهم وهو التركيز والتوجه نحو المشاريع الكبيرة والمستقبلية وما يطلق عليها في الادبيات الاقتصادية (اقتصاديات الحجم الكبير)، فيصبح لزاماً التفكير والعمل على ان تأخذ السياسة المصرفية بنظر الاعتبار في سياستها مبدأ اقتصاديات الحجم الكبير (للقطاعات الاقتصادية الداعمة للتنمية) وتوجيه الموارد المالية (المدخرات) نحو المشاريع والقطاعات الاستثمارية متوسطة وطويلة الاجل، وذات الكلفة القليلة المحققة للأرباح أو المردودات المالية العالية، كما أن البعد الفلسفي للسياسة المصرفية على وفق قواعد الحوكمة وتحريكه تجاه نمو القطاعات الاقتصادية الرائدة في تحقيق القيمة المضافة (Added Value)، سيحقق وينتج اهداف مالية وتنمية حقيقية في الاقتصاد العراقي.

أن أتباع مبادئ وقواعد الحكم المؤسسي الرشيد سيؤدي بالنتيجة إلى انعكاس تلك السياسة على الواقع القطاعي الإنتاجي و/ أو الخدمي ومن ثم التنمية الاقتصادية، إذ تمثل الموارد المالية الطاقة المفعّلة لعملية التنمية الاقتصادية والداعمة لحركتها، ويشكل النشاط المصرفي المعاصر وما فيه من وسائل ومؤسسات واسواق مصرفية يبدو في مجمله كأداة تنسيق وإدارة للفعاليات التجميعية للأوعية الادخارية، والفعاليات التوزيعية للمجالات الاستثمارية، وبصورة متناسقة مع التنبؤات والاحتياجات الاقتصادية، وديمومة الدورة النقدية وتكييف النشاط مع مراحل الدورة الاقتصادية، وأن تعبئة الموارد المحلية وتقدم المؤسسات والسياسات المصرفية بالدرجة الاساس ينعكس بالضرورة على كل من المعلمات والمتغيرات ذات العلاقة المالية والاقتصادية ويحركها في الوقت والمكان المطلوب على الخدمة المصرفية وتلبية الاحتياجات التمويلية الوطنية والقدرة التنافسية على المستوى الاقليمي والدولي.

ويفترض أن تكون المسارات التي يسلكها كل من القطاع النقدي والقطاع الحقيقي متسقة من أجل بلوغ الاستقرار الاقتصادي والابتعاد عن توليد الاتجاهات التضخمية والانكماشية لا سيما عندما يتخلف أحدهما عن الاخر. وزارة التخطيط، ٢٠٢٢ ، ص.

٢.٢- مؤشرات الواقع المالي والمصرفي والنشاطات الاقتصادية القطاعية المهمة

هنالك عدة مؤشرات تعكس مدى التطور الموجود لدى الجهاز أو القطاع المصرفي ومدى تخلفه عن بقية القطاعات المصرفية ومن هذه المؤشرات الاتية:

١.٢.٢- مؤشر العمق المالي

يوضح هذا المؤشر العلاقة بين المدخرات والاستهلاك، وأن انخفاض نسبة هذا المؤشر تعني زيادة ما مخصص لأغراض الاستهلاك على حساب الادخار أي زيادة العملة في التداول على حساب الودائع الادخارية طالما ان العملة في التداول تمثل طلب كل من الحكومة والجمهور عليها لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية من السوق والجزء المتبقي سيتوجه نحو الاكتناز، وكلما كانت نسبة الودائع الى عرض النقد أكبر كلما دلّ على زيادة نسبة الادخار على الاستهلاك من جهة وقدرة البنك المركزي على التأثير في الانشطة الاقتصادية من جهة أخرى من طريق السياسة النقدية.

ومن أهم مؤشرات العمق المالي مؤشر (المجملات النقدية/ الناتج المحلي الاجمالي) والذي يستخدم لقياس درجة أو نسبة عرض النقد في الاقتصاد بمفهومها الضيق m1 والواسع m2، والاوسع m3 والتي تعد من أهم المجملات النقدية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالناتج المحلي والاسعار واسعار الصرف والفائدة فضلاً عن استخدامها لبيان الحجم الحقيقي للقطاع المصرفي. وزارة التخطيط، ٢٠٢٢ ، ص٢٨.

وينقسم المؤشر إلى ثلاثة مؤشرات:

١.١.٢.٢- مؤشر تطور الودائع

والذي يعبر عن حجم التعامل المصرفي ويعد كمقياس نوعي للعمق المالي، ويفترض وجود مؤسسات مالية وسيطة ومتطورة وهذا المؤشر هو عبارة عن أجمالي الودائع

مقسوماً على الناتج المحلي الاجمالي مضروب في ١٠٠، وقد سجل هذا المؤشر (٣٠,٢٥%) في سنة ٢٠١٧ و(٢٨,٥٩%) و (٢٩,٧٣%) سنة ٢٠١٨و٢٠١٩ على التوالي، وقد سجل في سنة ٢٠٢٠ (٣٨,٦٤%) ولا تزال هذه النسبة دون المستوى المطلوب بسبب عدم ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي وضعف الوعي المصرفي وتفعيل الاكتناز والاحتفاظ بها فضلاً عن عدم قدرة المؤسسات المصرفية من استيعاب هذه المشكلة وجذب المدخرات واستغلالها وبالتالي ينعكس الامر على ضعف التحفيز في دعم الانشطة والنفقات الاقتصادية وزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢.١.٢.٢- مؤشر تطور الائتمان

ويبين قدرة المؤسسات الائتمانية على اداء وظائفها المتعلقة بالوساطة وارتفاعه يدل على تطور النظام المصرفي، وتزداد نسبة هذا المؤشر كلما زاد حجم وأهمية مشاركة القطاع الخاص بالنشاط المصرفي من جهة وزيادة حجم الائتمان المقدمة من قبل القطاع المصرفي لتمويل استثمارات القطاع الخاص، ولا سيما الانشطة الحقيقية من جهة ثانية، والذي من شأنه أن يسهم في تعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق قسمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي في ١٠٠، وقد سجل هذا المؤشر (٣,٢١%) سنة ٢٠١٧ بسبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، وفي سنة ٢٠١٨ و٢٠١٩ على الرغم من زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إلا أن قيمة هذا المؤشر كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي قد شهدت انخفاضا بنسبة (٢,٧٣%) و (٢,٨٢%) على التوالي بسبب زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وفي عام ٢٠٢٠ سجل تغيرات طفيفة إلا أن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي أنعكس على ارتفاع المؤشر ليصل الى (٣,٦٢ %). وفي المجمل فأن النسب أعلاه لهذا المؤشر منخفضة جداً مما يعكس تدني ذلك النشاط في المصارف وتوفير التمويل اللازم للاستثمار وكذلك ضعف الفرص الاستثمارية.

إذ بات واضحاً أن معظم القروض استخدمت لأغراض المضاربة وسوء توزيع القروض نحو السلف والقروض البسيطة للموظفين على حساب المشاريع الكبيرة ذات التكلفة المنخفضة والايرادات العالية، وليس لزيادة وتوسيع الطاقة الانتاجية في القطاعات الاقتصادية الحقيقية مثل (الزراعة، الصناعة، السياحة، .....وغيرها) على سبيل المثال، مما أدى الى فقدان القوة النقدية والتنافسية للودائع الاستثمارية الكبيرة ذات المردودات الاقتصادية والاجتماعية العالية.

٣.١.٢.٢- مؤشر درجة العمق المالي

وهو من المؤشرات المهمة التي جسّدت قدرة المصارف على منح القروض طويلة الآجل كنسبة الى عرض النقد الواسع (m2) ويعكس زيادة هذا المؤشر أمكانية توسيع المصارف بمنح القروض التي تنسجم وزيادة الاستثمار بالقطاعات الاقتصادية التي تعكس تطوير عملية التنمية الاقتصادية، وقد وصلت قيمة هذا المؤشر للمدة (٢٠١٧، ٢٠١٨) بأنها لم تتجاوز (١٨%) في أحسن الاحوال وهي عملية ضعيفة للودائع طويلة الآجل قياساً أو مقارنةً بالودائع تحت الطلب وهذا ما يبين اعتماد المصارف على تقديم الائتمان قصير الآجل بالدرجة الاساس ضمن توجهاتهم في السياسة المصرفية، كما أن الامر طبيعي أذ أنها المصدر الاساسي لتمويل عمليات المصرف وخاصة الاقراض وأن أغلب هذه الودائع التي لدى الجهاز المصرفي هي ودائع جارية قصيرة الآجل.، وقد نلاحظ ان اغلب الموظفين الحكوميين مرتبطين بقروض وسلف مع المصارف الحكومية وبنسبة كبيرة جداً تصل الى ٩٠% منهم.

٣.٢- مؤشرات الاستقرار والتحرر المالي والمصرفي

١.٣.٢-مؤشر هامش الفائدة (درجة الانتشار)

وارتفاعه يمثل خلل واضح في النشاط المصرفي المتمثل بالإيداع والاقراض ويعبر خشية المصارف من الاقراض ولا يشجع المودعين على تحويل مدخراتهم الى ودائع لدى المصارف.

درجة الانتشار = الفائدة الدائنة – الفائدة المدينة (الفائدة على الاقراض– الفائدة على الودائع) وخلال المدة (٢٠١٧–٢٠٢٠) لم ينخفض المؤشر عن النسبة (٦%) كمتوسط وهو يمثل خلل واضح في عملية الاقراض ويعبر عن مخاوف المصارف من منح القروض ولا يشجع الجهاز المصرفي في جذب المدخرات المحلية.

ولا بد أن ينسجم سعر الفائدة على الاقراض مع الارباح المتحققة من الاستثمار في السوق العراقية، وهذا له انعكاس واضح على عملية التنمية الاقتصادية وتحريك نشاطات القطاعات الاقتصادية نحو القيمة المضافة وتعزيز الاقتصاد والبنى التحتية.

٢.٣.٢– مؤشر السيولة

لم يتم استخدام اغلب السيولة في المصارف والبنك المركزي لم تستخدم لزيادة الاستثمارات في القطاعات الانتاجية في الاقتصاد، إذ بلغت السيولة المالية (٨٦، ٧٢، ٧٧، ٧٨%) للسنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠) على التوالي، وهذا يمكن عده هدراً في المال العام والتوظيف الامثل للموارد البشرية وغير البشرية المتكاملة مع هذا المورد الاقتصادي المالي.

٣.٣.٢–مؤشر كفاية رأس المال

ويعبر عن قدرة المصارف في مواجهة المخاطر الناتجة من عمليات الائتمان ومخاطر السيولة والسوق وقد حدد البنك المركزي النسبة (١٢–١٨%) وهو مرتفع بسبب تحفظ المصارف في منح الائتمان المتوسط والطويل الاجل، وتفعيل الائتمان قصير الاجل واستجابة المصارف لقرار البنك المركزي برفع رؤوس اموال المصارف خلال عام (٢٠١٢) لتصبح (٢٥٠) مليار دينار، حيث استجاب اكثر من ٦٠% من المصارف لهذا القرار، وهذا يشير ايضا إلى وجود موارد مالية معطلة، لم تنعكس على اتساع نشاط الاقتصاد السلعي واقتصارها على النشاطات قصيرة الاجل في الانشطة الخدمية ذات المردود السريع.

٤.٣.٢- مؤشر الكثافة المصرفية

ويمثل درجة انتشار الفروع المصرفية على امتداد الرقعة الجغرافية للبلد ويشكل فرصة لزيادة تلقي الودائع وتقديم الائتمان وتوسيع الوعي المصرفي، ويتم قياس المؤشر من خلال قسمة (عدد فروع المصرف/ عدد سكان البلد×١٠٠٠٠) اما نسبته فتكون اما عالية أو متوسطة أو منخفضة أي (٥٠%، ٣٠-٥٠%، ٣٠%) على التوالي.

٥.٣.٢- مؤشر تطور المركز المالي للمصارف التجارية

سعت المصارف لتعظيم أرباحها من طريق الاستثمار في مواردها النقدية المتاحة واتخذت اجراءات تحوطية مقابل الخسائر المحتملة وذلك للحفاظ على مركزها المالي، ومن هذه المؤشرات:

٦.٣.٢- مؤشر الملائة المالية

ويقيس مدى كفاية الموارد المالية للمؤسسات للوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها وقدرتها على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها ويعبر عن الملائمة مدى توافر نسبة السيولة للوفاء بالتزاماته وتقاس نسبة السيولة بقسمة (إجمالي الاستثمارات/ اجمالي الموجودات)، وقد ارتفعت نسبة الملائمة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) إلى (١٥,٦٥%) بسبب عزوفها عن الاقراض وارتفاع السيولة لدى المصارف التجارية.

٧.٣.٢- مؤشر السيولة

يقصد بالسيولة إمكانية تحويل الاصول الى نقد بسرعة وبدون خسارة اما سيولة المصارف فهي قدرة المصرف على مواجهة طلبات سحب الودائع من قبل المودعين أو الاستجابة لطلبات الائتمان إلى جانب الطلبات الأخرى، فهي بذلك تمثل القدرة على مواجهة سحوبات المودعين اليومية بشكل لا يتعارض مع تحقيق الاهداف ويعبر عنها بالموجودات السائلة (نقد في خزائن المصرف) .

٨.٣.٢- مؤشر الامان (اليسر)

سعت المصارف التجارية لتوفير الامان للمودعين من طريق منح الائتمان إلى المشروعات التي تتصف بدرجة متدنية من المخاطرة وضرورة تناسق وتناسب الارباح والمخاطر معاً، ويقاس معامل الأمان (اليسر) بقسمة (إجمالي الاستثمار/ إجمالي الموجودات) إذ أن النسبة المرتفعة لا تتناسب مع حجم الائتمان النقدي الممنوح لتمويل أنشطة القطاع الخاص، وهذا واضح من تخلف القطاع الخاص في الوصول الى الاهداف الحقيقية التي يجب ان يكون عليها كما في باقي الدول العربية وغيرها.

٩.٣.٢-مؤشر الربحية

هو الفرق بين الفوائد التي يحصل عليها المصرف من طريق منح الائتمان وبين الفوائد المدفوعة على الودائع، وكذلك أسعار الخدمات التي يقدمها للجمهور، ولا ننسى أن الاقتصاد الريعي في العراق جعل النشاط الاقتصادي معتمد على الايرادات النفطية والربح السريع بعيداً عن التفكير الجدي بتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى كالسياحة والزراعة والصناعة وغيرها. عبير جليل عبد النبي، ٢٠٢١، ص ١٥٥-١٧٥.

٤.٢- المؤشرات المعتمدة في الاستقرار المالي

تعد مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الازمات ويخفض من تكاليف معالجة آثارها فقد سعى البنك المركزي العراقي متمثلاً بقسم الاستقرار النقدي والمالي وبالتعاون مع صندوق النقد العربي إلى تطوير مؤشر الاستقرار المالي ليصبح شاملاً لحالة استقرار النظام المالي ككل وليس فقط الاستقرار المصرفي وذلك من طريق الاعتماد على مجموعة المؤشرات لكل النظام المصرفي والقطاع الكلي وسوق رأس المال والدورة المالية، وقد كان لمؤشر الاستقرار المصرفي الاثر الاكبر في ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي في العراق وهذا يعود لسببين: الأول نسبة الوزن الترجيحي للمؤشر مقارنة مع باقي المؤشرات، والثاني ارتفاع عدد المؤشرات الفرعية الداخلة في تكوينه وقد انخفض تأثير هذا المؤشر في عامي ٢٠١٦

و ٢٠١٧ ثم عاود الارتفاع في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ حتى بلغ تأثيره (٠,٢٨٧) في عام ٢٠١٩ وقد كان ارتفاع هذا المؤشر السبب الرئيس في محافظة الاستقرار المالي على مستوى استقرار مقارب لعام ٢٠١٨ رغم انخفاض مؤشرات الاقتصاد الكلي وسوق رأس المال، وهذا يعكس استقراراً نسبياً لمؤشر الاستقرار المالي في العراق. تقرير الاستقرار المالي، ص٥٠

٥.٢- لمحة عن الاستقرار المالي في العراق

يتكون الجهاز المصرفي في العراق من (٧٣) مصرفاً كما في سنة ٢٠١٩ منها (٧) مصارف حكومية و (٦٦) مصرفاً خاصاً محلياً وأجنبياً وأن العدد الأكبر منها هو المصارف التجارية وعددها (٤٣) مصرفاً تليها المصارف الإسلامية بواقع (٢٧) مصرفاً، ثم المصارف المتخصصة بواقع (٣) مصارف.

ارتفعت موجودات الجهاز المصرفي من (١٢٣) ترليون دينار عام ٢٠١٨ إلى (١٣٣) ترليون دينار عام ٢٠١٩ بمعدل ارتفاع (٨,٢١%).(تقرير الاستقرار المالي ص١)

فيما يخص معدل نمو الودائع فان القطاع العام حقق نمو بنسبة (١٢,٢٢%) في حين حققت ودائع القطاع الخاص معدل نمو نسبته (٣,٧٧%) أما اجمالي معدل نمو الودائع الكلية (٦,٧٨%) ويعود ذلك إلى تحسن نسبي للأوضاع الاقتصادية في عام ٢٠١٩ بالمقارنة بالسنوات السابقة. (تقرير الاستقرار المالي لعام،٢٠١٩، ص٧)

وتراجع نصيب القطاع الخاص من الائتمان النقدي من (٥٢,٥٣%) عام ٢٠١٨ إلى (٥٠,٠٤%) عام ٢٠١٩ في حين ارتفع نصيب القطاع العام من الائتمان النقدي من (٤٧,٤٧%) عام ٢٠١٨ إلى (٤٩,٩٦%) عام ٢٠١٩ إذ انخفض الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة (والذي يموّل من المصارف الحكومية حصراً) بمعدل (-٠,٧٧%) في حين أرتفع الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية وبمعدل (١٧,٧٠%) وهذا الارتفاع يعكس الاستمرار في الاتجاه التوسعي للنفقات العامة بعد

سنوات الازمة الاقتصادية والامنية التي مرّ بها العراق. تقرير الاستقرار المالي، ص١٢.

ويشير ذلك الى ارتفاع أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي ، ومن ناحية اخرى فان قطاع الخدمات استحوذ على النسبة الاكبر من حجم الائتمان النقدي وبنسبة (٣٦,٩%) مرتفعاً عن عام ٢٠١٨ الذي بلغت فيه (٣٥,٩%). تقرير الاستقرار المالي، ص١٣.

كما نلاحظ ارتفاع الميل للاكتناز لذوي الدخول المرتفعة والذي يوجه لشراء الذهب والعقارات.

٦.٢- الائتمان المصرفي

تعددت مفاهيم الائتمان المصرفي شأنه شأن الكثير من المفاهيم الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، فقد عرف الائتمان بشكل عام بأنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، ٢٠٠٦، ص٧٤.

ويقصد بالائتمان المصرفي انه نوع من انواع التمويل القصير الأجل التي تحصل علية المؤسسات والمشروعات والافراد من المصارف. يوسف حسن يوسف, ٢٠١٢, ص٢٤٨.

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بانه إمكانية الفرد أو المؤسسة التجارية أو السلطات الحكومية في الحصول على قيم حالية (نقود، خدمات ، بضائع) بتأجيل التسديد عادة على شكل نقد في وقت محدد بالمستقبل.

Chapin, Albert, and Hassett, ceorge. 1960, p.4

٧.٢- أهمية الائتمان المصرفي

ويعد تحديد مقدار الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية إلى القطاعات الاقتصادية أمراً ضروريا وذلك لحساسية تأثيره في النشاط الاقتصادي

فأنخفاضه يؤدي إلى كساد النشاط الاقتصادي وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية. وان كلا الحالتين تسبب حدوث آثار اقتصادية ذات خطورة ويستلزم معالجتها، وهذا ما هو حاصل في الواقع للاقتصاد العراقي. دعاء محمد زايدة, ٢٠٠٦, ص٢٤.

وتبعا للدور الكبير الذي يلعبه الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي, فان ذلك يتطلب من السلطة النقدية اهتماما اعمق واشمل سواء من خلال استخدام اساليب المباشرة او من خلال التدخل في عمل الاجهزة المصرفية المختصة، حيث يمكن أن يؤدي الاهتمام بالائتمان المصرفي وممارسته بعقلانية وتخطيط إلى تطورات اقتصادية افضل, وعلى العكس من ذلك فان أهمال الائتمان يسبب اضراراً على مستوى النشاط المصرفي ومن ثم على النشاط الاقتصادي، لذا يتولى البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية وظيفة مهمة وهي الرقابة على السياسة الائتمانية في المصارف، للتأكد من أن حجم الائتمان المصرفي يكون ضمن الحدود التي يحتاجها تنفيذ السياسة النقدية المخططة لها والتي تسعى إلى ايجاد بيئة اقتصادية مستقرة وتحقق النمو الاقتصادي بشكل سليم. نسرين مصطو شرفاني, ٢٠١٧,ص٨٥.

٨.٢- الاعتبارات التي تؤثر في صياغة السياسة الائتمانية:

يتم صياغة السياسة الائتمانية في دولة ما بالاستناد إلى اعتبارات عدة يمكن إدراجها كما يأتي: امجد عزت عبد المعزوز عيسى, ٢٠٠٤, ص٥٣-٥٦.

١.٨.٢- الاعتبارات القانونية : تعد القوانين والتشريعات السائدة في المصارف أحد أبرز العوائق للعمل المصرفي .

٢.٨.٢- الاعتبارات الجغرافية : يتاثر قيام السياسة الائتمانية بحدود المنطقة ونطاقها أو المناطق التي يخدمها البنك المركزي ويمارس فيها نشاطه المصرفي من عمليات الائتمان وغيرها.

٣.٨.٢- الاعتبارات التسويقية والتنافسية : يتاثر قيام السياسة الائتمانية للمصارف بصوره عامة بالاعتبارات التسويقية والتنافسية، فقدرة المصرف على تسويق ائتمانه

مقارنة بالمصارف الاخرى يتم من خلال اتباع سياسة سعرية للائتمان تتمتع بقدرة المنافسة وتدعيم المركز التنافسي للمصرف.

٤.٨.٢- **الاعتبارات التمويلية** : تتأثر صياغة السياسة الائتمانية للمصارف بالاعتبارات التمويلية وذلك من خلال الطريقة التي تقوم من خلالها تسهيلات ائتمانية للعملاء بالاعتماد على امكانية توظيف مصادر الاموال المتاحة للمصرف.

٥.٨.٢- **الاعتبارات التنظيمية** : ان المقصود بالاعتبارات التنظيمية والادارية هو حجم وطبيعة الهيكل التنظيمي والاداري للمصرف أو الهرم الوظيفي والذي يتضمن كافة المستويات الادارية المختلفة المتعاملة مع العملية الائتمانية داخل المصرف.

٦.٨.٢- الاعتبارات البشرية : وهي الاعتبارات التي تتمثل في كفاءة الادارات العاملة في اتخاذ قرارات منح الائتمان داخل المصرف كالادارات القانونية والاستعلامات والتفتيش والرقابة والادارات الائتمانية, من حيث التدريب المصرفي والتأهيل العلمي والخبرة الائتمانية ومدى استغلال التكنولوجيا والعوامل السلوكية.

٧.٨.٢- **الاعتبارات الاقتصادية:** ويقصد بها طبيعة الاقتصاد والنظام الذي يعمل المصرف داخله, وأن طبيعة الاقتصاد أو الهيكل الاقتصادي يعد عاملاً مؤثراً في قيام السياسة الائتمانية للمصرف فيؤثر بشكل مباشر في نوعية المنتجات الائتمانية التي يمنحها المصرف لعملائه

ويعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ناميا يعتمد على النفط كمصدر رئيسي في تكوين الدخل مما جعله اقتصاد ريعي مارست فيه الدولة نظاما للتخطيط المركزي لفترات طويلة, وقد مر العراق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات بحروب وعقوبات اقتصادية شلت كل مفاصل الحياة الاقتصادية فيه، وان ضعف الانتاج الزراعي والصناعي وما يتبع ذلك من الاعتماد على الواردات الزراعية والصناعية من الخارج لسد الطلب المحلي، قد غطت عليها الزيادات الهائلة في العوائد النفطية والتي مكنت النظام العراقي من الاستيراد, لكن الخلل في البنية الانتاجية العراقية انكشف عندما ضرب الحصار الاقتصادي والمالي على العراق اثر غزو الكويت وعدم توفر الأموال

اللازمة لتلبية حاجات البلاد الغذائية من الخارج، حينها تجلت سياسات النظام في تبديد الثروات العراقية وانفاقها المجالات العسكرية والامنية مع الأهمال الشديد لقاعدة الاقتصاد الانتاجية. محمد علي زيني, ٢٠٠٩, ص١٠٥.

وقد كانت السياسات المتبعة من قبل النظام السابق تتخبط في قراراتها مما أدى إلى افتقار العراق إلى اي منهج تنموي . وجاء التحول في النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ لتغير ملامح الاقتصاد فأصبح العراق منفتحا على دول العالم واستطاع تصدير كميات كبيرة من نفطه بدون قيود الا أن الوضع لم يتغير اذ كانت الديون التي يسددها للدول الدائنة قيدا على الاستفادة من موارده فضلا عن بروز ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي تخللت نواحي كثيرة من المؤسسات مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وسوء توزيع الدخل فضلا عن عجز مستمر في الميزانية وتقليل حجم الخدمات بالرغم من كبر حجم الأموال المنفقة عليها وخسارة في الاستثمارات المطلوبة. زينة شاكر عبد الكاظم,٢٠١٧، ص٤٥-٤٦.

وبعد عام ٢٠١٤ ودخول داعش إلى العراق تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية اذ استحوذت عصابات داعش على مناطق واسعة في شمال وغرب البلاد وسيطرت على مصادر النفط والمناطق الزراعية فيها فضلا عن ازدياد اعداد العوائل النازحة من المناطق الواقعة تحت سيطرته وارتفاع معدلات البطالة، وعلى الرغم من كل الاختلالات والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي زادت حدتها في السنوات الاخيرة بسبب الاحتلال، فضلاً عن التحديات الخارجية التي جميعها عوامل تفرض العمل على تحسين قدراته التنافسية على المستوى الدولي, فهناك مجموعة من الاهداف يسعى الإصلاح الاقتصادي العراقي إلى تحقيقها. ثامر عبدالعالي كاظم، ٢٠١٧, ص٤٦.

٩.٢- الاصلاح المصرفي:

تنبع الحاجة إلى الإصلاح المصرفي من المشاكل التي يعاني منها القطاع المالي والمصرفي والتي تؤدي إلى تعطيل الدور الذي يمكن أن يمارسه في المجال

الاقتصادي، لذلك يعد الإصلاح المصرفي جزءاً أساسياً من برامج الإصلاح الاقتصادي، وتوجد العديد من الدوافع التي تجعل الدول تتبع منهجاً إصلاحياً يختلف من بلد إلى آخر، ويعد الإصلاح المصرفي من أكثر جوانب الإصلاح الاقتصادي ضرورة والتي تتمثل بالقيود الرسمية المفروضة على النظام المالي والتي من أهمها: ياسر حسين علي الحلبوسي ، ٢٠١٧، ص٩-١٠.

إذ يعد النظام المصرفي من أهم الادوات المالية التي تربط بين عدة متغيرات اقتصادية في وقت واحد مما يجعل هذا القطاع بحاجة كبيرة الى قيادات وادارات من ذوي الخبرة العالية والكفاءة في كيفية توضيح واستغلال الموارد والنشاطات المعطَلة واستثمارها واستغلالها استغلالاً أمثلاً بما يحقق الاهداف المرسومة والمخطط لها.

٢- المبحث الثالث

١.٣- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية

تعد التسهيلات الائتمانية مؤشر مهم لمدى جدية السياسة المصرفية والاقتصادية وتوجهات اصحاب القرارات في تفعيل الطاقات والموارد المعطلة واستغلالها وتفعيلها من خلال تشجيع الاستثمارات في راس المال البشري وغير البشري بما يجعل من عملية التنسيق والتكامل بين تلك المتغيرات فاعلة ومؤثرة فيها، سيتم التطرق الى اهم القطاعات الاقتصادية ذات الميزة النسبية من الناحية الاقتصادية والفنية والانتاجية فيما كانت في حالة سالبة او موجبة مما يعكس مدى التقدم والتطور في تلك السياسات المصرفية والبائتمانية المفروضة على ارض الواقع وكما يأتي:

٢.٣- التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة للقطاع الزراعي

يُعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في المجتمع العراقي، وذلك بسبب امتلاك العراق المؤهلات الزراعية التي تمكنهُ من تحقيق اكتفاء ذاتي وفائض للتصدير، إذ يمتلك مقومات الزراعة كوفرة المياه والأراضي الزراعية، فضلاً عن المناخ المتنوع وتوافر الأيدي العاملة من المؤهلين للعمل في القطاع الزراعي.

وعند النظر إلى التسهيلات الائتمانية النقدية المُقدمة إلى القطاع الزراعي ومن خلال البيانات التي توافرت للمدة (2008–2019)، نرى أن تلك التسهيلات الائتمانية المُقدمة إلى هذا القطاع قد حققت (0.315) مليار دينار عراقي في عام ٢٠٠٨، وقد سُجلت أعلى قيمة في عام ٢٠١٩ إذ بلغت (٢.١٦٥) مليار دينار، وأدنى قيمة كانت عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٠.٣١٥) مليار دينار، فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة إلى إجمالي الائتمان النقدي في أعلى مستوياتها عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٧.٣٣٠%)، وأدنى مستوى للأهمية النسبية كان في عام ٢٠١٧ إذ بلغت (٤.٥٩٥%)، وتُعد التسهيلات الائتمانية نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما لها من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد بالنسبة للمصرف والاقتصاد الوطني، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف تلك الودائع وقدرتها على إحداث النمو المتوازن لقطاعات البنيان الاقتصادي كافة وحسب الاولويات الاجتماعية والجدوى الاقتصادية، وبذلك يكون لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في آخر الامر.

وعلى الرغم من ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية المُقدمة إلى هذا القطاع إلا إن نسبة مساهمة هذا الائتمان قد انخفضت من إجمالي الائتمان النقدي المُقدم، ويعود السبب في انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية المُقدمة لهذا القطاع إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحاطة بالقطاع الزراعي مثل الظروف المناخية التي تؤثر في الإنتاج التي تجعل المصارف تتحفظ كثيراً في منح التسهيلات الائتمانية له بسبب احتمالية تعرضها لبعض المخاطر مثل المخاطر الائتمانية، وذلك لعدم تأكدها من إمكانية استرداد أموالها التي دعمت بها هذا القطاع مما أثر بشكل كبير فيهِ وانعكس ذلك على انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. **بنين فاضل سالم، ٢٠٢٢.**

٣.٣- التسهيـــــلات الائتمانيـــــة النقدية الممنوحة لقطـــــاع الصنـــاعة التحويليـــة

كما يُعد قطاع الصناعة التحويلية من الركائز الأساسية في الاقتصاد، وهو أحد دعائم التنمية الاقتصادية، إذ يَعدهُ البعض من المتخصصين جوهر عملية التنمية لدرجة أنهُ عُرف على إنهُ أحد الجوانب المهمة الذي يعمل على إقامة هيكل اقتصادي متنوع ومتطور. **محمد عبد العزيز عجمية، ٢٠٠٣، ص٣٨٩.**

وحتى يحقق القطاع هدفه المنشود يحتاج إلى زيادة في حجم التمويل والدعم، حتى تتوسع قاعدة الصناعة ومن ثم زيادة الدخل الصناعي، الذي يترتب عليهِ ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية للبلد.

وعند النظر إلى التسهيلات الائتمانية النقدية التي قُدمت للقطاع الصناعي نجد أنها تُعد قليلة مقارنةً مع أهمية دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإنها لم تساعد هذا القطاع في رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تذبذبت حصة هذا القطـاع من إجمالي الائتمان النقدي المقدم خـلال المـدة (2008–2019) بين الارتفاع والانخفاض، إذ نلاحظ من الملحقين أن التسهيلات الائتمانية المُقدمة إلى هذا القطاع انخفضت من (0.349) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٨ إلى (٢.٣٦٩) مليار دينار عام ٢٠١٩، وقد سُجلت أعلى قيمة في عام ٢٠١٥ إذ بلغت (٢.٣٩٧) مليار دينار، وأدنى قيمة كانت عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٠.٣٤٩) مليار دينار، فيما كانت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية إلى إجمالي الائتمان النقدي في أعلى مستوياتها عام ٢٠١١ إذ بلغت (١٢.٣١٨%)، وأدنى مستوى للأهمية النسبية كان في عام ٢٠١٧ إذ بلغت (٤.٥٦٩%).

وهذا أن دلّ على شيء فانه يدل بالدرجة الاساس على ضعف سياسة تسويق الائتمان والقروض نحو القطاعات التي تكون دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والاجتماعية والبيئية لها عالية وكبيرة ومجدية، وتقع ضمن الاولويات في مجال اتخاذ القرارات.

٤.٣- التسهيـــــلات الائتمانيـــــة النقديـــــة الممنوحة لقطـــــاع التشييد والبناء

يُعد هذا القطاع من القطاعات المهمة في تطور البنى التحتية بشكل مباشر، حيث أن (50%) من منتجات القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصةً الصناعية منها تُعد أساساً لقيام قطاع الإنشاءات والتشييد، فضلاً عن أن هذا القطاع يُشكل عناصر البنية التحتية لأي قطاع اقتصادي من مبانٍ وطرق وغيرها، ومن ثم فهناك علاقة تكامل بين قطاع البناء والتشييد والقطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن إنهُ يوفر فرص عمل متنوعة لأعداد كبيرة من الحرفيين والعمال.

وقد حقق الائتمان في هذا القطاع زيادة من (0.967) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٨ إلى (٩.٩٩١) مليار دينار عام ٢٠١٩، وقد سُجلت أعلى قيمة في عام ٢٠١٩ إذ بلغت (٩.٩٩١) مليار دينار، وأدنى قيمة كانت عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٠.٩٦٧) مليار دينار. **بنين فاضل سالم، ٢٠٢٢**

٥.٣- دور الائتمان المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية

هناك عمليات مصرفية قصيرة الاجل تهدف إلى تزويد التجار ورجال الاعمال بالسيولة لمتابعة نشاطهم، كما ان هنالك عمليات أخرى متوسطة وطويلة الاجل تهدف الى تمويل المشروعات والصناعات المختلفة بما يحتاجه من أموال لاستثناء المشروعات الجديدة أو توسيع مشروعات قائمة. **زياد جواد لفته الفيصل، ٢٠٠٩، ص ٥٣.**

ويعد التمويل المصرفي مهماً وحيوياً في دعم عملية التنمية الاقتصادية عن طريق توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية الحيوية كالصناعة والزراعة والبناء والتشييد ... الخ وذلك بالاقتراض الطويل والمتوسط الاجل، لذا نجد أن زيادة الناتج القومي تجري عن طريق الاستغلال الامثل للمواد المادية والمالية والبشرية من أجل زيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم زيادة ما معروض من سلع وخدمات وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. **زياد جواد لفته الفيصل، ٢٠٠٩، ص١.٥٤**

٦.٣- الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط

يعد القطاع النفطي القطاع المنتج الرئيس في العراق ولغرض الوقوف على نشاط القطاعات الاخرى قمنا باستبعاد قطاع النفط للتعرف على مسأهمة تلك القطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي. أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط قد انخفضت في عامي (١٩٩٠-١٩٩١) وبمعدل نمو سالب بلغ (٦٤.٠٤-, ٤٢.٩)% ويرجع إلى احتلال العراق للكويت وبدء الحصار الاقتصادي مما أدى إلى توقف العديد من المنشأت في الجنوب و تراوحت معدلات الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بين (٢٤.٤ – ٤٩.٣)% خلال عامي (١٩٩٢-١٩٩٣) والتي تعد اعلى نسبه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ويرجع إلى ارتفاع نسبة مسأهمة القطاع الزراعي في الناتج.

أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (٢٨.٠-%) وسبب التراجع يعود إلى العمليات العسكرية وما تسببت به من تدمير ال**منشآت** والبنى التحتية وتغير النظام في العراق, ثم ارتفع معدل النمو في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (٦٦.٣ %) ويعود السبب في التحولات في المجال الاقتصادي وقد استمرت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي تتراوح (١٥.١-١٣.٥)% خلال السنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٦), إلا انه في عام ٢٠٠٧ انخفض معدل النمو السنوي بنسبة (٢.٧-%) ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض نسبة اسهام كل من قطاع الزارعة وقطاع التجارة فضلا عن قطاع النقل والمواصلات وهذا يعود إلى سوء الأوضاع السياسية وتردي أوضاع القطاع الزارعي مما انعكس على نسبة إسهام هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. ثم ارتفع بعد ذلك الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢) وبمعدل نمو سنوي تراوح بين (٣.٣,١٢.٣) وقد استمر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدلات نمو موجبه حتى سنة ٢٠١٣ فبلغ (٧.٣%) اما في عام ٢٠١٤ وما شهدته من التحديات السياسية والاقتصادية وعدم استقرار الامن للبلد, فقد انعكست هذه العوامل على مؤشرات النمو الاقتصادي

فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٦.٧- %) ومعدل نمو موجب لعام ٢٠١٥ وبلغ (١٤.٤) لكنه تراجع ايضا في عام ٢٠١٦ فبلغ معدل النمو (٦.٣%) وبالرغم من الجهود الحكومية في دعم هذه القطاعات الا انها لا تزال منخفضة بالقياس إلى نسبة اسهام القطاع النفطي وتحتاج إلى المزيد من الدعم لكي تحقق نموا اقتصاديا حقيقيا ناجم عن الزيادة في اسهام القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

٧.٣- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية الذي يعتمد على النفط بشكل اساسي مما جعله عرضة للتقلبات الاقتصادية بسبب تغير اسعار النفط التي تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية, وايضا فان نسبة مسأهمة القطاعات الاخرى بالناتج المحلي الإجمالي يكون ذات تأثير نسبي في الاقتصاد العراقي.

وكما يتضح من بيانات الجدول () فنشاهد نسبة مسأهمة القطاع الزراعي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦) يكون ذا تأثير ايجابي فانها شهدت اعلى نسبة للقطاع الزراعي للمسأهمة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك في سنة ١٩٩١ اذ بلغت نسبة النمو(٢٧%) ويعود سبب ذلك إلى قيام الحكومة العراقية بتحويل ملكية المنشآت الزراعية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. **اكرم عبد العزيز، ٢٠٠٢, ص٢٥٩.**

وقد أدى هذا التغيير إلى تحسين أداء هذا القطاع اذ سأهم بالانتاج والانتاجية لسد الطلب المتزايد خاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية، اما بعد عام ١٩٩٦ بدأت مسأهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض بشكل واضح فقد بلغت نسبة المسأهمة (٢١%) واستمرت نسبة المسأهمة بالانخفاض حتى بلغت (١١%) في سنة ٢٠٠٠ وان سبب هذا التراجع يعود إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضه على العراق مما جعل السلع المستوردة والمحاصيل الزراعية تدخل للسوق العراقية وبأسعارها المنخفضة, اما بعد عام ٢٠٠٣ قد شهد القطاع الزراعي تراجعا كبيرا وبصورة مستمرة, اذ انخفضت نسبة مسأهمتة في الناتج المحلي الإجمالي فقد

بلغت في عام ٢٠٠٦ حوالي (١٣%) واستمرت هذه النسبة بالانخفاض حتى وصلت إلى (٧%) في عام ٢٠٠٩ بسبب سوء الاوضاع الامنية والاقتصادية, ثم استقر على هذه النسبة المنخفضة للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٤) ويرجع سبب استقرار إلى الاعتماد على السلع الزراعية المستوردة وأهمال الانتاج الوطني. **البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣، ص١٤.**

نلاحظ ايضا أن مسأهمة هذا القطاع قد سجلت ادنى نسبة مسأهمة له خلال المدة المدروسة هي (٥%) في عام ٢٠١٥ والسبب في ذلك هو تردي الوضع الامني لعام ٢٠١٤ وما تبعه، اذ أثر بشكل ملحوظ في النشاط الاقتصادي وتراجعه بشكل عام وعلى القطاع الزراعي بشكل خاص.

اما بالنسبة للقطاع الصناعي لم يشهد تطورا ملحوظا خلال تلك المدة نتيجة سيطرة القطاع العام على القطاع الصناعي مما أثر في انخفاض اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي. **عبدالله عبد الشاوي, عامر احمد محمد, ٢٠١١، ص٣ .**

نلاحظ من خلال الجدول أدناه تدني نسبة مسأهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الإجمالي بشكل عام خلال المدة المدروسة، ويعود ذلك لمجموعة من الاسباب منها الحروب التي جرت على العراق وضعف البنى التحتية والعقوبات الاقتصادية على البلد وايضا عدم حماية الصناعات المحلية من منافسة الصناعات الاجنبية، مما أدى إلى انخفاض نسبة مسأهمة هذا القطاع بالناتج فقد بلغت نسبة مسأهمة القطاع الصناعي خلال المده (١٩٩٠-١٩٩٤) إلى مايعادل (٥ – ٧)% لكن بعد ذلك نلاحظ ارتفاع في نسبة مسأهمة القطاع الصناعي خلال العامين (١٩٩٥-١٩٩٦) فبلغ معدل النمو (٨%) وذلك بسبب زيادة الانتاجية في بعض الصناعات التحويلية مثل صناعة الاسمنت والنسيج والاسمدة الكيمياوية والصناعات الكهربائية، ثم تراجعت بعد ذلك خلال التسعينات. وبعد عام ٢٠٠٣ وما عقبة فقد استمر النسبة بالانخفاض ويرجع السبب إلى توقف العديد من المصانع وتراجع في المصانع الاخرى وسوء الاوضاع الامنية مما أدى لتراجع هذا القطاع باستثناء تحسن قليل جدا في بعض

الصناعات خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٦).

مما سبق نلاحظ أن نسبة مسأهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تكون منخفضة وهذا يعكس تراجع واختلال في النشاط الاقتصادي لهذين القطاعين، أما بالنسبة للقطاعات الخدمية فعند ملاحظة بيانات الجدول () نرى أنه خلال المده (١٩٩٠-١٩٩٥) كانت نسبة المسأهمة بالناتج المحلي الإجمالي منخفضة اذ بلغ معدل النمو(٢٧.٩ – ٤٦)% وكذلك خلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) استمرت بالانخفاض والسبب بهذا الانخفاض يعود إلى فرض العقوبات الاقتصادية وقد كان لها تأثير سلبي كبير في هذه القطاعات، لكن بعد عام ٢٠٠٣ فقد حصل تحسن لهذه القطاعات بعد رفع العقوبات المفروضه على العراق وبالتالي ارتفعت نسبة مسأهمتها في الناتج المحلي لإجمالي خلال المده (٢٠٠٤ –٢٠٠٨) بمعدل نمو يبلغ (٣٩-٤٥)% واستمرت هذه النسبة بالارتفاع خلال الاعوام اللاحقة اذ بلغت اعلى نسبة في عام ٢٠١٥ بمعدل نمو يساوي (٥٩%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى التحسن في الأوضاع الامنية والتقدم الحاصل في القطاعات الخدمية.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في

تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المده (١٩٩٠-٢٠١٦)%

السنوات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع النفطي	باقي القطاعات	المجموع
١٩٩٠	١٢	٥	٥٥.١	٢٧.٩	١٠٠
١٩٩١	٢٧	٥	٢٧	٤١	١٠٠
١٩٩٢	٢٥	٤	٣١	٤٠	١٠٠
١٩٩٣	١٩	٧	١٩	٥٥	١٠٠
١٩٩٤	٢٠	٧	٢٣	٥٠	١٠٠
١٩٩٥	٢١	٨	٢٥	٤٦	١٠٠
١٩٩٦	٢١	٨	٢٥	٤٦	١٠٠
١٩٩٧	١٦	٦	٤٨	٣٠	١٠٠
١٩٩٨	١٣	٥	٦٠	٢٢	١٠٠

١٠٠	٢٣	٦١	٤	١٢	١٩٩٩
١٠٠	٢٤	٦١	٤	١١	٢٠٠٠
١٠٠	٢٦	٥٩	٤	١١	٢٠٠١
١٠٠	٢٧	٥٥	٤	١٤	٢٠٠٢
١٠٠	٣٠	٥١	٥	١٤	٢٠٠٣
١٠٠	٣٩	٤٨	٢	١١	٢٠٠٤
١٠٠	٤٢	٤٢	٢	١٤	٢٠٠٥
١٠٠	٤٤	٤١	٢	١٣	٢٠٠٦
١٠٠	٤٦	٤٣	٢	٩	٢٠٠٧
١٠٠	٤٥	٤٥	٢	٨	٢٠٠٨
١٠٠	٤٦	٤٤	٣	٧	٢٠٠٩
١٠٠	٤٨	٤٢	٣	٧	٢٠١٠
١٠٠	٤٧	٤٣	٣	٧	٢٠١١
١٠٠	٤٧	٤٣	٣	٧	٢٠١٢
١٠٠	٤٨	٤٢	٣	٧	٢٠١٣
١٠٠	٤٦	٤٤	٣	٧	٢٠١٤
١٠٠	٥٩	٣٣	٣	٥	٢٠١٥
١٠٠	٣٦.٦٦	٦٠.٥١	٠.٨٣	٢	٢٠١٦

المصدر: جمهورية العراق, وزارة التخطيط – دائرة الحسابات القومية, الجهاز المركزي للاحصاء, للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦).

يتضح مما سبق أن أغلب القطاعات والانشطة الاقتصادية غير النفطية لم يكن لها التأثير المطلوب والبارز في النمو الاقتصادي، ولذلك يجب الاهتمام بها وتحفيزها ليكون لها دور في المسأهمة في التنمية الاقتصادية وعدم الاعتماد على الناتج النفطي فقط لكي لا يؤثر سلبا في التقدم الاقتصادي للبلد لانه مرهون بتقلبات أسعاره عالميا.

٨.٣- علاقة الصيرفة الخضراء بالتنمية المستدامة

١.٨.٣-رؤية عامة

ان التنمية المستدامة عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لمصلحة المجتمع وتطوير مستويات الحياة نحو الافضل من خلال الاستخدام الكفوء للموارد الطبيعية ورفع مستوى الصحة والثقافة والقضاء على الامية ودعم القيم الدينية، وعرّفتها اللجنة العالمية التابعة للأمم المتحدة على أنها تلبية احتياجات الاجيال الحاضرة دون الاضرار بالأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها الخاصة. **زينب صالح الشوح، ٢٠٠٤ ص ٩٧.**

أي أن التنمية المستدامة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجيا ترتكز على مسألة الاستخدام العقلاني للموارد لتلبية الاحتياجات الحالية من خلال الاعتماد على أساليب الانتاج المتطورة تكنولوجياً والتي تؤدي إلى ايقاف استنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

ونظراً للأهمية البالغة للقطاع المصرفي أصبح التوجه نحو استحداث نظم تمويل تختص بتقديم الدعم المالي للمشروعات الاقتصادية الصديقة للبيئة أو مشروعات الاقتصاد الاخضر، ولا بد أن تعمل على استقطاب المشروعات الاستثمارية التي تخدم البيئة. **عقيل عبد الحسين جبار،٢٠٢٢، ص١٥.**

عليه يتحتم الامر وقيام الحكومات العربية ومنها العراق باستغلال الصحراء وتحويلها إلى بيئة جاذبة للاستثمارات وتحويلها الى مشاريع استثمارية تخدم المجتمع وتحقق له الرفاهية وتجنبه المخاطر البيئية وارتفاع درجات الحرارة وضمن اطار التجربة المصرية فقد استخدمت التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لتقليل استخدام الري في الزراعة فضلاً عن المعامل التي تقوم بتدوير النفايات، وقيام المؤتمرات والندوات الفاعلة في مجال البيئة والاقتصاد الاخضر.

وتشير الاحصاءات أن نسبة التصحر في الدول العربية تقريباً ٩٠% من مجمل الاراضي العربية الامر الذي أثر على الامن الغذائي والتلوث البيئي وقد شهد القطاع

المصرفي العربي تطوراً ايجابياً خلال النصف الاول من ٢٠٢١ إذ تخطت الودائع (٢,١) تريلون دولار لدى المصارف وهذا ما يدعمها في توجيه جزء من ودائعها لتمول المشاريع الخضراء والاستثمار النظيف، وفي الجزائر تميزت مرحلة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) بمساهمة بنك الفلاحة في المشاريع التي تدعم الحد من التلوث البيئي والتنمية الريفية التي تقلل من التصحر وكذلك دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك وفقاً لمبدأ جديد والتحول من الاقتصاد الاشتراكي المركزي إلى الاقتصاد الحر والتحول الى اقتصاد السوق ودعم برنامج الانعاش الاقتصادي. **عقيل عبد الحسين جبار،٢٠٢٢، ص٢٢.**

٩.٣- آلية تطبيق الصيرفة الخضراء من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العراق

تحتاج الصيرفة الخضراء في العراق إلى برامج على مستوى الدولة لتنمية الاقتصاد الاخضر وكذلك وجود تشريعات اقتصادية ومصرفية تسهل التمويل الاخضر وتحمي المخاطر المرتبطة بها بعد الاستعانة بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والاجتماعية، وقد بدأ خلال السنوات العشر الاخيرة تقليل استخدام المعاملات الورقية وترشيد الطاقة والصيرفة الرقمية وتمويل المشاريع البيئية وللأسف لا توجد ما يرصد هذه المبادرات وإذ يتعين على المصارف التحقيق من الاثر المباشر على البيئة الناتج من النشاطات والاستثمارات التي تقوم بها فأن مساهمة هذه المصارف في دعم التنمية المستدامة تكمن في توفير الحلول التمويلية للمشاريع والشركات الصديقة للبيئة، أما فيما يخص التمويل عبر اصدارات السندات الخضراء فعلى الصعيد العالمي كانت هنالك زيادة (١٤) مرة في اصدار السندات الخضراء السنوية من (١١) مليار دولار امريكي سنة ٢٠١٣ إلى اكثر من (٢٠٠) مليار دولار عام ٢٠١٩، لكن على صعيد الدول العربية لا تزال في مهدها إذ كانت تنطوي أدوات التمويل الاسلامي من خلال الصكوك على إمكانية كبيرة لتحويل البيئة التحتية والطاقة النظيفة والمتجددة . **عقيل عبد الحسين جبار، ٢٠٢٢، ص٢٨.**

١٠.٣- العلاقة بين الجهاز المصرفي والتنمية الخضراء

لمفهوم التنمية المستدامة معنى علمي تناوله العديد من الكتّاب والمفكرين والباحثين الاقتصاديين أمثال روبرت سولو ووليم رولكز .... وغيرهم.

وكان إدوارد باربر أول من أستخدم مصطلح التنمية المستدامة وعرفها بأنها النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية مع تحقيق قدر كبير من الاهتمام بالموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من التلوث البيئي. **نوزاد عبد الرحمن البيني، ٢٠٠٩، ص١٤.**

إن سير عملية التنمية في أي بلد يعتمد على إرادة التقدم في المجتمع كما تعتمد على زيادة العلم والمعرفة وتراكم رأس المال في الاقتصاد، فالإرادة شرط أساسي لتقدم الشعوب في بناء اقتصاداتها، فهذا يعتمد على توافر قيادة كفؤة على جميع المستويات تؤمن بالتنمية وتتطلع الى تحقيقها كقاعدة شعبية لها الرغبة والدافع، ان مفهوم التنمية الاقتصادية يعد أوسع من النمو الاقتصادي إذ يشمل المؤشرات النوعية كالمتغيرات الايجابية في العادات والتقاليد الاجتماعية والرغبة الجدية في العمل ولا تكتفي بالمؤشرات الكمية للتقدم الاقتصادي كزيادة معدل الدخل الفردي ومضاعفة الدخل القومي وزيادة حجم الصادرات. **زياد جواد لفته الفيصل، ٢٠٠٩، ص٤٨.**

تعرَّف المصارف الخضراء بأنها المصارف التي تتبنى تمويل المشاريع التي تحافظ على البيئة بشكل أساسي أو تعزز الرفاه الاقتصادي ولا تضر البيئة والمجتمع، أو تمويل الطاقة النظيفة فهي مؤسسات عامة أو شبه عامة توفر دعم مالي منخفض التكلفة وطويل الاجل لمشروعات الطاقة النظيفة وزيادة كفاءة استخدام الاموال العامة وتوجيه الاسواق المالية الخاصة الناضجة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة، فحداثة مصطلح الصيرفة الخضراء جعله يخضع لعدد من التعريفات التي تركز على (قيام المصارف بتقديم الخدمات المصرفية والتمويلية بما يراعي العوامل البيئية والاجتماعية) وتعني الصيرفة الخضراء كذلك تشجيع الممارسات الصديقة بالبيئة والحد من انبعاث الكربون الخاص من الانشطة المصرفية، وقد يمكن تعريف المصرف الاخضر بأنه

مصرف أخلاقي أو مصرف بيئي مسؤول اجتماعياً فهو يدخل ضمن مفهوم تحويل المصارف من هدفها في الربح فقط الى الربح والمسؤولية أو مصرف يتم انشاؤه بهدف تخفيف المخاطر وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وتكون انشطته الداخلية صديقة للبيئة، وهي مسؤولية المصارف تجاه حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة من التلوث وتستخدم التكنولوجيا النظيفة والمنتجات والخدمات التي تراعي صداقة البيئة، ولذلك تجمع الصيرفة الخضراء بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي والبيئة وكما تسهم بفتح الحسابات الالكترونية بدل الذهاب الى المصارف في الحد من التلوث والمساهمة في نظافة البيئة.

وقد أصبح التحول نحو الصيرفة الخضراء ضرورة وليس خيار وذلك بسبب الاضرار الناجمة عن عمليات التمويل الاقتصادية التي تؤديها العمليات المصرفية مما يتطلب بناء سياسات مصرفية رشيدة ومحوكمة لتوجيه الانفاق والتمويلات في مجال الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة، ولا بد من كفاءة في استخدام الموارد وحماية البيئة وأن تكون الصيرفة خضراء والتمويل أخضر ويصب في الاخير في مجال التنمية المستدامة.

ويمكن تعريف التمويل الاخضر بأنه التمويل الذي ينتج عنه تحسن حياة الانسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل من خلال الاقراض وتقليل احتمالات تعرض الاجيال اللاحقة للمشاكل والتعقيدات البيئية في المستقبل التي تنتج عن الممارسات الحالية.

٤- الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤- الاستنتاجات

١- أن أي خطأ في التحليل والفلسفة لأي سياسة بشكل عام والسياسة المصرفية بنحوٍ خاص سينعكس سلباً على الجدوى الاقتصادية من تقديم ومنح القروض والائتمانات.

٢- ترغب المصارف في تحقيق اهدافها (الربح، الامان، السيولة) وعليه توجهت الكثير من القروض كما هو معروف في الواقع كسلف وقروض إلى الموظفين

والمواطنين بكفالة موظف كون الراتب مضمون لدى المصارف المانحة لهذه السلف والقروض وبمخاطر منخفضة نسبياً.

٣- أن غياب السياسة والخطط الاقتصادية أدى إلى اضعاف الدور الحقيقي للسياسة المالية وبالتالي وتبعاً لذلك أدواتها المالية المتمثلة بالقطاع المصرفي التي انعكست على الاهمية الحقيقية للنشاطات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي جنباً إلى جنب مع القطاع النفطي.

٤- هنالك فجوة كبيرة ستحصل في المستقبل في القيمة الحقيقية للرواتب المسجلة والمرهونة لدى المصارف الحكومية أي أن أغلب التخصيصات المالية للرواتب في الموازنة الجارية ستكون نسبة منها لصالح المصارف وهذا سيضعف الطلب الفعّال الذي سينعكس سلباً على تحفيز ونمو النشاطات الاقتصادية والناتج المحلي الاجمالي الذي سينعكس بشكل مباشر على تطوير عملية النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة والاقتصاد الاخضر.

٥- لم نجد أي تقدم في النشاطات الاقتصادية الرئيسية ولم نجد أي تنويع في مصادر الايرادات وأن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي متدنية بسبب الاعتماد على الايرادات النفطية في تسيير عمل الموازنة الاتحادية.

٦- نجد أن البنى التحتية متهالكة ولا تتناسب مع تطور التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر في أدنى ضروریاتها واشكالها، بل وتعاني من تخلف نسبي كبير مقارنة بالاقتصادات العربية والاجنبية على حدٍ سواء.

٧- نجد أن الطلب الفعّال في الموازنة الاتحادية الجارية والذي يشكل نسبة ٧٠% تقريباً من أجمالي التخصيصات المالية منها، تُنفَق أغلبها على الاستيرادات والامور الاستهلاكية وفي جيوب الفساد والفاسدين.

٨- أن الموازنة الاستثمارية البالغة نسبتها ٣٠% من اجمالي الموازنة الاتحادية لا تتناسب مع حجم المشاريع والبنى التحتية ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية للمواطنين.

٩- لم نجد رؤية وفلسفة اقتصادية واضحة وشفافة لدى البنك المركزي ومجالس الادارات في المصارف الحكومية التجارية أو المتخصصة بما يحقق الاستغلال الامثل للموارد المالية وتكاملها مع الموارد البشرية والمادية الموجودة والعاطلة على ارض الواقع، بل اتجهت نحو الربح السريع والمضمون وعلى مشاريع استثمارية في مجال السكن والاسكان على مواقع جغرافية محددة تخدم طبقة أو شريحة صغيرة فقط، وهذا لم يأتي من فراغ في اتخاذ تلك السياسة، إذ ترجع الاسباب إلى عوامل الخلل في الاستقرار السياسي والاقتصادي.

٢.٤- التوصيات

١- يجب أن يتم منح القروض القصيرة الاجل إلى القطاع الزراعي وذلك من قبل المصرف الزراعي المتخصص في منح القروض لتطوير المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والثروة السمكية وبخطط متكاملة لتغطية الطلب الاستهلاكي المحلي مع تصدير الفائض كون العراق يمتلك ميزة نسبية في هذا المجال مع الدول العربية المجاورة منها والاجنبية خاصة، كما أن استرداد القروض الممنوحة في هذا المجال يكون مضمون على المدى القريب والمتوسط ولا يشكل خطورة مالية على المصرف الزراعي بسبب وجود الطلب الاستهلاكي الفعّال، وكونها موسمية من جانب آخر، على شرط الزام المنافذ الحدودية والهيئة العامة للكمارك بالالتزام بالتعرفة الكمركية والرزنامة الزراعية.

٢- على السياسة المصرفية التوجه في القروض طويلة الاجل في مشاريع اقتصاديات الحجم الكبير المتميزة بمتوسط التكلفة المنخفضة وذلك لتحقيق نمو حقيقي في الانتاج السلعي الضروري الاستهلاكي والرأسمالي بما يعزز عملية التصنيع والنمو والتنمية الاقتصادية، وأن يتم ذلك على وفق سياسة استراتيجية للمصرف الصناعي يتجنب

أيضا القروض القصيرة الامد الممنوحة للمواطنين والموظفين والمشاريع المتناهية الصغر التي تتميز بكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة نسبيا .

٣- أن يتولى مصرف الرافدين ومصرف الرشيد قروضا طويلة الامد في المشاريع الاستراتيجية الكبيرة المنخفضة في مجال الانتاج السلعي المطلوبة في البناء والانشاءات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة الحجم وبما يخدم زيادة المعروض منها محلياً وفق ضمانات مشاركة أو أسهم في هذه المشاريع .

٤- كذلك يجب أن تتوجه المصارف وشركات التامين والمؤسسات كصندوق الضمان الاجتماعي وغيره في الاستثمار في المشاريع السياحية ذات الارباح العالية والمنافسة للمشاريع السياحية ذات الجذب العالي للسواح العراقين مثل تركيا واذربيجان وايران وتونس ولبنان وغيرها.

٥- توجيه المصارف الحكومية باقراض وزارة الاسكان والتعمير ودوائر البلديات لتنفيذ وتطوير البنى التحتية والارتكازية بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالاستعانة بالخبرات والشركات العالمية المتخصصة في مجال مد الجسور والطرق العامة والمترو انفاق وسكك الحديد والمجمعات السكنية المتطورة وحسب الحاجة الجغرافية والسكانية .

٦- تبني سياسة مصرفية جديدة تخدم المواطنين المدخرين والمكتنزين للعملة المحلية من خلال زيادة الثقة بالسياسة المصرفية ورفع اسعار الفوائد والعوائد على عمليات الايداع واجراء كافة التسهيلات ونشر التعليمات الشفافة والوعي المصرفي بما يخدم ويضمن تدوير السيولة ووضع الضمانات وقوانين الحماية على اموال المودعين لدى المصارف وتجنب انتهاك حقوقهم في اوقات الازمات وتعويضهم الخسائر وحسب الوضع الاقتصادي والاستقرار المالي الامن.

٧- يتوجب وضع خطط استراتيجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والجزئي فضلا عن الاستقرار المالي بمشاركة وزارة التخطيط ووزارة المالية ومجلس الوزراء حصراً في وضع الخطط الاستراتيجية متوسطة المدى وطويلة المدى.

٨- انشاء صندوق سيادي لضمان حقوق الاجيال الاحقة والاعتماد على الفائض المتاتي من الفرق في احتساب اسعار النفط وفق المخطط أو المتوقع والفعلي لضمان موازنة خالية من العجز ومحققة للأستدامة المالية.

٩- تعيين مستشارين من ذوي الخبرة والاختصاص على وفق مبدأ المساءلة وتقديم التقارير والبرامج التي سيقوم المدير أو المستشار بتنفيذها ويكون مسؤول ومحاسب على تنفيذ وتطبيق البرنامج وفق الخطة والتقرير المقدم، وكما حصل في تجربة الحوكمة لجنوب افريقيا، إذ تم إعادة التعيين للمسؤولين وتجديد تسنم مناصبهم على قدر الانجازات المتحققة من المشاريع والبرامج التي قدمها امام منافسيه اثناء القبول والتعيين وقبله.

١٠- تطبيق معايير ومؤشرات الحوكمة العالمية المتمثلة بـ (١- المساءلة ومحاسبة المسؤولية، ٢- ومكافحة الفساد والسيطرة عليه، ٣- وجودة التنظيم والتشريعات، ٤- سيادة القانون ٥- فاعلية الحكومة ٦- المشاركة).

١١- صار لزاماً التفكير والعمل على أن تأخذ السياسة المصرفية بنظر الاعتبار في سياستها مبدأ اقتصاديات الحجم الكبير (للقطاعات الاقتصادية الداعمة للتنمية) وتوجيه الموارد المالية (المدخرات) نحو المشاريع والقطاعات الاستثمارية متوسطة وطويلة الاجل، وذات الكلفة القليلة المحققة للأرباح والمردودات المالية العالية.

المصادر

١- ابراهيم جاسم جبار, الإصلاح المصرفي في العراق (الاسس والعناصر)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية – تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط, العدد (١٩), ٢٠١٥.

٢- ابراهيم، مروة خليل ، تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري على الوطن العربي والحد من أنتشارها، المجلة الدولية للتنمية، المجلد الثاني، العدد الاول، ٢٠١٣.

٣- اكرم عبد العزيز, الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل, ط١, دار بيت الحكمة للنشر, بغداد, ٢٠٠٢, ص٢٥٩ .

٤- امجد عزت عبد المعزوز عيسى, السياسة الائتمانية في البنوك العامة في فلسطين, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين, ٢٠٠٤.

٥- البنك المركزي العراقي, التقرير السنوي لعام ٢٠١٢، المديرية العامة للاحصاء والابحاث, بغداد, ٢٠١٣, ص١٤.

١٦- البنك المركزي العراقي, التقرير السنوي لعام ٢٠١٢، المديرية العامة للاحصاء والابحاث, بغداد, ٢٠١٣, ص١٤.

١٧- بنين فاضل سالم، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، تحليل مصادر واستخدامات اموال المصارف العاملة في العراق ودورها في تمويل القطاعات الاقتصادية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)،٢٠٢٢.

١٨- تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٩، البنك المركزي العراقي/ قسم الاستقرار النقدي والمالي، ٢٠٢٠، بغداد العراق.

١٩- ثامر عبدالعالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد (٧)، العدد (١)، ٢٠١٧.

٢٠- حسن عباس علوان، الحوكمة والسياسة المالية تجارب دولية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٠.

٢١- حسين جواد كاظم ومنذ ر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية – بازل ٢، جامعة البصرة / كلية الإدارة واقتصاد,٢٠٠٨.

٢٢- دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة ",رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة بالجامعة الاسلامية- غزة، ٢٠٠٦.

٢٣- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان-الأردن، ٢٠٠٦.

٢٤- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان-الأردن، ٢٠٠٦.

٢٥- زياد جواد لفته الفيصل، أهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع إشارة خاصة بالعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

٢٦- زياد جواد لفته الفيصل، أهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع إشارة خاصة بالعراق، ٢٠٠٩.

٢٧- زينب صالح الشوح، النتيجة المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي، المجلة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤ ص ٩٧.

٢٨- زينة شاكر عبد الكاظم، الصدمات المالية واثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر والعراق للمده (١٩٩٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفه,٢٠١٧.

٢٩- شذى خليل، واقع النظام المصرفي في العراق، البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاحصاء والابحاث، وحدة الدراسات الاقتصادية، ٢٠١٦.

٣٠- عبدالله عبد الشاوي, عامر احمد محمد, دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق " دراسة ميدانية ", مجلة الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة, العدد ٨٦, ٢٠١١, ص٣ .

٣١- عبدالله عبد الشاوي, عامر احمد محمد، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق " دراسة ميدانية "، مجلة الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة, العدد ٨٦, ٢٠١١, ص٣ .

٣٢- عبير جليل عبد النبي، تحليل مرونة الائتمان المصرفي للمصارف الحكومية والخاصة للمدة من ٢٠١٠-٢٠١٨. كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد،،٢٠٢١، ص١٧٥.

٣٣- عقيل عبد الحسين جبار، كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، دور الصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٤، ٢٠٢٢.

٣٤- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣.

٣٥- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٣.

٣٦- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والاداب والنشر، ٢٠٠٩.

٣٧- نسرين مصطو شرفاني، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الأعضاء في صندوق النقد العربي، جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد(١)، العدد(٣٧)، ٢٠١٧.

٣٨- نوزاد عبد الرحمن البيني، التنمية المستدامة – الاطار العام والتطبيقات/ دولة الامارات المتحدة نموذجاً، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٩.

٣٩- وزارة التخطيط- دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، ٢٠٢٢.

٤٠- ياسر حسين علي الحلبوسي، اثر الإصلاح المالي على الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٧.

٤١- يوسف حسن يوسف, التمويل في المؤسسات الاقتصادية "التحليل المالي في المؤسسات- التوازن المالي- وسائل التمويل- معايير الاختيار والمفاضلة"، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٢.

1- Chapin, Albert, and Hassett, ceorge. Credit and collaction: Principles and Practice, Newyork: Mcgrew Hillboock company Inc., 1960, p.4

شركات ضمان الودائع ودورها في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي في العراق والعالم

Deposit Insurance Companies and their Role in Enhancing Confidence in the Banking Sector in Iraq and World

ولـــيد عـــيدي عبد النبـــــي

المدير المفوض للشركة العراقية لضمان الودائع

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تلجأ الكثير من البلدان ما بعد الازمات المالية التي تتعرض لها للبحث عن وسائل جديدة لضمان استقرار النظام المالي والمصرفي العامل فيها، من خلال إيجاد مؤسسات ساندة له، ومن أبرزها شركات ضمان الودائع المصرفية.

تعتبر جمهورية جيكوسلوفاكيا أول دولة في العالم أسست شركة لضمان الودائع وذلك في عام ١٩٢٤، لغرض جذب ودائع السياسيين الاوربيون، ورجال الاعمال، والمستثمرين.

تلتها فيما بعد انشاء المؤسسة الفدرالية الامريكية لضمان الودائع عام ١٩٣٣ وذلك عقب ازمة الكساد الكبير الذي شهدة الاقتصاد الأمريكي عام ١٩٢٩. وبذلك تعتبر الولايات المتحدة الامريكية أول دولة متقدمة أنشأت مؤسسة لضمان الودائع وحددت سقف التعويض لها مقداره (١٠٠.٠٠٠) دولار. كما جرى فيما بعد انشاء مؤسسة ضمان الودائع الكندية عام ١٩٦٧، والبريطانية عام ١٩٧٩، واليابانية عام ١٩٧١. والهندية عام ١٩٦٠.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

AFSJ

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢

الصفحات ٢٦٩-٣٠٨

١- أما على مستوى الدول النامية تعتبر تركيا اول دولة بادرت الى تأسيس مؤسسة حكومية لضمان الودائع عام ١٩٦٠.

٢- أما على مستوى الدول العربية فتعتبر لبنان أول دولة عربية أنشأت شركة وطنية لضمان الودائع عام ١٩٦٧ بعد اعلان افلاس مصرف (أنترا) الذي يملكه السيد يوسف بيدس.

٣- ثم تبعتها بقية البلدان العربية مثل السودان الذي أسس شركة وطنية لضمان الودائع عام ١٩٩٦ ثم الأردن الذي أسس المؤسسة الأردنية لضمان الودائع عام ٢٠٠٠.

٤- وتكون هذه الشركات عادةً تحت اشراف السلطات النقدية الحكومية.

٥- ويكون اشتراك المصارف في هذه الشركات إجبارياً في معظم البلدان.

٦- ويكون للمودع حق قانوني بالتعويض ينص عليه في القوانين او الأنظمة التي تأسست بموجبها هذه الشركات.

٧- ويشمل ضمان الودائع عادةً المؤسسات المصرفية الوطنية والأجنبية وفروعها داخل الدولة، ولا يشمل فروع المصارف المحلية المتواجدة مقراتها خارج الدولة.

٨- كما تحمي شركات ضمان الودائع ودائع المقيمين وغير المقيمين، ولا تحمي الودائع بغير العملة الوطنية.

٩- وعادة ان غالبية شركات ضمان الودائع لا تهدف الى تحقيق الأرباح، بل تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وخاصة لدى شريحة صغار المودعين الذين يشكلون قاعدة الهرم، فتشجعهم على الادخار، وإدخال هذه المدخرات في الدورة الاقتصادية للبلاد لغرض تحقيق النمو الاقتصادي.

ويعكس الجدول أدناه تواريخ إنشاء شركات ضمان الودائع في مختلف دول العالم: –

ت	أسم الدولة	تاريخ انشاء شركة لضمان الودائع
١	جيكوسلوفاكيا	١٩٢٤
٢	الولايات المتحدة الامريكية	١٩٣٣
٣	جمهورية الهند	١٩٦٠
٤	فرنسا	١٩٧٩
٥	سويسرا	١٩٦٠
٦	تركيا	١٩٨٣
٧	ماليزيا	٢٠٠٥
٨	لبنان	١٩٦٧
٩	نايجيريا	١٩٨٨
١٠	الأردن	٢٠٠٠
١١	السودان	١٩٩٦
١٢	كندا	١٩٦٧
١٣	بريطانيا	١٩٧٩
١٤	عُمان	١٩٩٥
١٥	الكويت	٢٠٠٨
١٦	السعودية	٢٠٢٠
١٧	اليمن	٢٠٠٨
١٨	البحرين	١٩٩٣
١٩	فلسطين	٢٠١٣
٢٠	الجزائر	٢٠٠٤

وتشير الإحصائيات أعلاه الى إن الفضل يعود في إنشاء شركات لضمان الودائع الى كل من جمهورية جيكوسلوفاكيا، والولايات المتحدة الأمريكية التي تدفع (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دولار وهو أعلى نسبة تعويض في العالم.

والتي حفزت الدول الأوربية والصناعية على إنشاء شركات لضمان الودائع لغرض زيادة الثقة بالقطاع المصرفي العامل فيها، إضافة الى تطبيق معايير حقوق الإنسان

ومنها حماية ودائع المواطنين والمقيمين في هذه الدول، ثم قلدتها الدول العربية، والدول النامية، ثم انتشرت هذه المؤسسات في جميع أنحاء العالم ليبلغ عددها ما يقارب (١٥٨) مؤسسة ضمان، ولغرض تنظيم أعمالها تم أنشاء المنظمة العالمية لشركات ضمان الودائع ومقرها في سويسرا وذلك عام (٢٠٠٣).

ويبين الجدول أدناه مبالغ التعويضات المقدمة من شركات ضمان الودائع لبعض البلدان المختارة: –

ت	الدولة	مبالغ التعويض
١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٠٠٠٠ دولار
٢	ماليزيا	٢٥٠٠٠٠.٠٠٠ رنكة ٨٠٠٠٠ ثمانون ألف دولار أمريكي
٣	تركيا	٧٥% من مبلغ الوديعة
٤	البحرين	ما يعادل ٧٥% من مبلغ الوديعة
٥	الأردن	٥٠٠٠٠ دينار أردني
٦	بريطانيا	٧٥% من مبلغ الوديعة ٢٠٠٠٠ جنيه أسترليني
٧	لبنان	٥٠٠٠.٠٠٠ خمسة ملايين ليرة

وتشير مبالغ التعويض المذكورة في الجدول أعلاه إن أعلى مبلغ تعويض هو الذي تدفعه المؤسسة الفدرالية الأمريكية لضمان الودائع تليها ماليزيا التي تدفع مؤسستها للمودعين في المصرف المفلس ما يعادل (٨٠٠٠٠) دولار امريكي، ثم مؤسسة ضمان الودائع الأردنية التي تدفع (٥٠٠٠٠) دينار أردني ما يقارب (٧٠٠٠٠) دولار. ثم تركيا التي تعوض أصحاب الودائع بما يعادل (٧٥%) من مبلغ ودائعهم ومثلها دولة البحرين، أما بريطانيا فتدفع مؤسستها (٢٠٠٠٠) جنيه إسترليني. وتعوض عدد كبير من المؤسسات في الدول النامية ما يساوي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الأول : مبررات أنشاء شركات لضمان الودائع في العالم والعراق

تركت الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم بدءاً من الازمة الاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٢٩ والتي عرفت (بالكساد الكبير)، والتي انتشرت لاحقاً في غالبية اقتصاديات الدول الصناعية الاخرى والدول المتعاملة معها، ثم الأزمات اللاحقة لها التي حدثت عام ١٩٨٦ في الاسواق المالية الامريكية والتي

أطلق عليها (الثلاثاء الأسود) الذي شهد انهيار أسعار الاسهم في البورصات العالمية، ثم أزمة النمور الاسيوية عام ١٩٩٤، وصولاً الى الازمة المالية عام ٢٠٠٨ ثم الازمة الأخيرة التي بدأت منذ عام ٢٠١٤ واستمرت بعد هدوء نسبي حتى الوقت الحاضر التي حدثت بسبب انخفاض أسعار النفط لمستويات غير مسبوقة، وأزمة كورونا اللذّين سببا ركوداً اقتصادياً كبيراً في مختلف دول العالم تتمثل بتوقف غالبية الانشطة الاقتصادية، وتفاقم البطالة، وبالتالي انخفاض دخول العاملين، وزيادة نسبة الفقر لمستويات متدنية جداً .

إن هذه الأزمات كانت لها آثاراً كبيرة على القطاعات المصرفية خاصة وقطاع التأمين بصورة عامة مما تطلب منذ ما يقارب قرناً من الزمان البحث عن وسائل وحلول للمواجهة، وكان من أبرز هذه الحلول هو إنشاء مؤسسات او شركات لضمان ودائع صغار المودعين، وذلك لكي تستطيع الدول المختلفة تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي والمالي ويمثل هذا هدفاً من أهداف البنوك المركزية العاملة في مختلف دول العالم.

كانت من أولى شركات ضمان الودائع هي التي أنشأتها الولايات المتحدة ما بعد أزمة عام ١٩٢٩ ويطلق عليها مختصر (F.I.D.C) أي مؤسسة التأمين على الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تبعها لاحقاً إنشاء العديد من شركات التأمين على الودائع في مختلف بلدان العالم. بضمنها الدول العربية التي أنشأت جميعها مثل هذه الشركة (Deposit Insurance System) ثم تطور نظام حماية المودعين بعد إنشاء هذه الشركات في ظل ازدياد عدد هذه الشركات، وصدور قوانين خاصة بنشر الوعي المصرفي وحماية المستهلكين بما فيهم المتعاملين مع المصارف وخاصة المودعين منهم. ونظراً للحاجة الماسة لتنظيم عمل هذه الشركات وتطوير أداءها، وخلق تعاون فيما بينها تم إنشاء (الجمعية العالمية لضامني الودائع) والتي تعرف بـ: – (International Association Of Deposit Insurance)

والتي تم إنشاءها بجهود دولية بهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي للدول الأعضاء، وتسهيل تبادل الخبرات من أجل تطوير وتحديث أنظمة الودائع في مختلف دول العالم والتي سيخصص (المؤلف) مبحثاً خاصاً بها ضمن مفردات هذا الكتاب

معنى ضمان الودائع

ارتبط إنشاء شركات أو مؤسسات لضمان الودائع في بداياته بحصول الأزمات المالية الدولية والاقتصادية التي ساهمت في تعثر بعض المصارف، وافلاس البعض الاخر، الامر الذي أدى الى ضياع أموال المودعين بكافة فئاتهم وأنواع ودائعهم، بسبب إفلاس المؤسسات المصرفية والمالية التي كانت تقوم بمهمة تجميع مدخراتهم، ولذلك تم انشاء شركات لضمان الودائع لغرض إعادة وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي من خلال إنشاء شركات تقوم بمهمة حماية وتعويض المودعين في حالة إفلاس مصرف معين او مجموعة مصارف هذا من جانب ومن جانب آخر فان لشركة ضمان الودائع دور مهم وغير ظاهر وهو مراقبة استخدام ودائع الجمهور من قبل المصارف، وهل إن ذلك الاستخدام كان سليماً ولا يتعارض من المعايير والتعليمات الصادرة من البنوك المركزية في ذلك البلد، ويشمل ذلك حتى المصارف الاسلامية التي تعتمد على القاعدة الفقهية (لا ضرر ولا ضرار)، من خلال الحرص على هذه الودائع، واستخدامها استخداماً صحيحاً ورشيداً من خلال بذل العناية الواجبة بشأنها ليكون دور هذه الشركة منسجماً ومتكاملاً مع دور السلطة الرقابية الإشرافية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي، وهذا هو جوهر ما ابتغاه المشرع العراقي عند إصداره لنظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦، والذي نظم عمل الشركة العراقية لضمان الودائع المساهمة المختلطة.

الانتقادات الموجهة لنظام ضمان الودائع

بالرغم من أهمية إقرار نظام او قانون لشركات ضمان الودائع واختلاف شكلها القانوني ما بين كونها شركة حكومية كما هو في تركيا او بعض دول الخليج العربي،

او شركة خاصة، او مختلطة كما في العراق الا ان هنالك بعض الانتقادات التي أبدتها بعض الجهات المختصة في عدد من دول العالم ومن امثلتها الآتي:-

١- إن نظام ضمان الودائع في اي دولة سيؤدي الى تراخي إدارات المصارف عن الادارة الجيدة لمخاطر محفظة القروض والتسهيلات، الأمر الذي يزيد من مخاطر افلاس المصارف وهو ما يطلق عليه بالخطر السلوكي (Moral Hazard).

٢- ان وجود نظام لضمان الودائع سيحد من تفاعل وحرية القوى في السوق المصرفية، كما حصل ما بعد الازمة المالية الاخيرة، وحصول العديد من الانهيارات في القطاعات المصرفية وافلاس مئات المصارف في العالم. الأمر الذي دعى هذه الدول لمراجعة أنظمة ضمان الودائع لديها لتكون مواكبة للمتغيرات الحديثة وللأسس والمبادئ والتطبيقات المتطورة للعمل المصرفي، والمخاطر التي تواجهها المصارف، إضافة الى زيادة دورها في متابعة الأوضاع المالية والأداء الخاص بكل مصرف، والتركيز بشكل أساسي على طريقة استخدام المصرف لأموال المودعين لديه في عملياته المختلفة وخاصة في نشاطي الائتمان والاستثمار.

الجانب القانوني لنظام ضمان الودائع

أنشأت العديد من الدول شركات لضمان الودائع من خلال تشريع قوانين او نظم خاصة بها، وحددت فيها أهدافها ، وطريقة عملها، ومصادر تمويلها، ونوع الودائع التي سيتم تغطيتها من قبل هذه الشركة. وعند تحليل بعض تجارب البلدان التي أنشأت شركات لضمان الودائع نجد إنها تتخذ أشكالاً قانونية متعددة وهي :-

١- مملوكة بالكامل للدولة متمثلة بالبنك المركزي ومثال ذلك تركيا، ودول الخليج وغيرها وتتخذ شكل شركة (عامة)، او شركة تملكها الدولة مع المصارف مثل فرنسا، حيث تم إنشاء شركة لضمان الودائع تتخذ شكل شركة مساهمة (مختلطة) بالتعاون مع اتحاد المصارف وتقوم بإدارتها .

٢- وفي غالبية دول العالم فان شركات ضمان الودائع هي شركات مساهمة (خاصة)، وتكون العضوية فيها إلزامية وليس اختيارية اعتماداً على النظرة بأن النظام المصرفي او الجهاز المصرفي يمثل وحدة واحدة لا تتجزأ بغض النظر عن طبيعة نشاط الوحدات المصرفية المنضوية فيه، وان تعرض سمعة اي مصرف فيه سيعرض **سمعة المصارف باجمعها لمخاطر البلدان .**

وتشير التجارب الدولية أيضاً الى ان تحديد حجم او نسبة المساهمة تتحدد على أساسين الأول رصيد الودائع لدى المصرف حيث يقوم بدفع رسم الاشتراك الشهري حسب نسبة التأمين المقررة في القانون او نظام الشركة. والثاني هو ما يعرف بوزن مخاطر المصرف (Risk- based) حيث تحدد مساهمة التأمين على ودائع المصرف على أساس المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

وهنالك ممارسة محدودة في بعض الدول وتتمثل بعدم قيام المصارف بدفع نسبة التأمين الشهري على الودائع بصورة شهرية، بل تجمع المساهمات من المصارف عند تعرض أحد المصارف المساهمة للخطر أي عند إفلاس أحد المصارف الأعضاء، وعجزه عن الايفاء بالتزاماته تجاه المودعين حيث تدفع هذه المساهمات للمودعين في المصرف المفلس .

الأساس المنطقي والمبدأ الموضوعي لتعويض المودعين

بعد اطلاع (المؤلف) على عشرات من القوانين والأنظمة التي تم بموجبها إنشاء شركات ضمان الودائع وجدنا في جميعها أنها تضمنت نصوصاً قانونية على ان حق تعويض المودعين هو (حق مقدس) وثابت متى ما وقع الضرر الناجم عن إفلاس أي مصرف مساهم في الشركة. وان هذأ المبدأ هو الذي أكسب نظام ضمان الودائع المصداقية والاحترام وحقق لها النجاح. ولغرض مواجهة الخطر السلوكي للمصرف والذي سبقت الإشارة إليه، تم استثناء أنواع معينة من الودائع من التغطية بضمان

الودائع كما حصل في نظام ضمان الودائع المصرفية في العراق الذي أستثنى أنواعاً متعددة من الودائع والتي تم ذكرها في الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) وهي :-

أ- التأمينات النقدية عن قيمة التسهيلات الائتمانية.

ب- ودائع المصارف لدى البنك المركزي العراقي.

ج- الاحتياطي القانوني (الالزامي) للمصارف المودع لدى البنك المركزي العراقي.

د- ودائع أعضاء مجلس إدارة المصرف المساهم.

هـ- الودائع غير المطالب بها المودعة لدى المصارف المساهمة.

و- ودائع المصرف المودعة لدى مصرف آخر.

إضافة الى ما سبق ذكره فان نجاح شركات ضمان الودائع أيضاً كان سبباً لوجود سقفاً للتعويض محدداً وغير مطلق، كما هو الحال في الشركة العراقية لضمان الودائع التي حددت المادة (١٣) من نظام تأسيسها الحد الاعلى للتعويض وكما مبين في أدناه:

مبلغ الوديعة / بالدينار	نسبة التعويض
من (١) دينار لغاية (٢٥) مليون	%١٠٠
من (٢٥,٠٠٠,٠٠١) دينار لغاية (٥٠) مليون	%٣٠
من (٥٠,٠٠٠,٠٠١) دينار لغاية (١٠٠) مليون	%٢٠
من (١٠٠,٠٠٠,٠٠١) دينار لغاية (٢٥٠) مليون	%١٠
من (٢٥٠,٠٠٠,٠٠١) دينار لغاية (٥٠٠) مليون	%٥
من (٥٠٠,٠٠٠,٠٠١) دينار لغاية (١) مليار	%٤

كما لاحظ (المؤلف) أيضا أن شركات ضمان الودائع في العديد من البلدان، لها السلطات والصلاحيات التدخلية بالتنسيق والتعاون مع دائرة مراقبة الصيرفة إذا ما تعرض أحد المصارف لمصاعب مالية ناجمة عن مخاطر ائتمانية او استثمارية أوشك بسببها على الانهيار وسيكون قريباً من حالة الافلاس، فيجوز لها في هذه الحالة التدخل لمنع ذلك وتقترح دمجه مع مصرف آخر حسن الاداء، او توصي

البنك المركزي بتقديم دعم مالي له سواءاً ضمن الائتمان الأولي، او الثانوي او قرض الملجأ الأخير التي أتاحها قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ (المعدل).

الاساس القانوني لتعويض المودعين بالمادتين (٢٨ و٢٩) *

هنالك الالتزام القانوني لتعويض المودعين في المصرف المفلس خلال مدة (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلباتهم للوصي او المصفي ، وذلك استناداً الى أحكام المادة (١٥) من نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ والتي جاء فيها (على الشركة دفع مبلغ الضمان المستحق لصاحب الوديعة المضمونة خلال مدة (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلبة للوصي او المصفي القائم بتصفية المصرف.

- تودع مبالغ الضمانات التي لم يراجع أحد لتسلمها ومبالغ الودائع غير المطالب بها كأمانات لدى البنك المركزي العراقي وفق أحكام المادة (٣٧) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.
- تحل الشركة قانوناً محل أصحاب الودائع في حدود المبالغ التي دفعتها لهم عند تصفية أي مصرف مساهم.

ويلاحظ من خلال هذه النصوص إن المشرع العراقي أعتبر الوديعة حقاً مصاناً لصاحبها بإمكانه الطلب من المصرف سوآءا عند حلول أجلها كما في الودائع الثابتة او قبل ذلك وفقاً للسياق المصرفي المعروف محلياً بـ(كسر الوديعة) أي طلبها او استرجاعها من قبل صاحبها قبل حلول أجلها، وكذلك الحال في الودائع الأخرى كالودائع الجارية او ودائع التوفير، مما يتطلب من إدارة اي مصرف ناجح ضرورة الموازنة والموائمة ما بين مؤشري السيولة، والربحية حيث ان السيولة تعد بمثابة النسغ في جذع الشجرة والذي تعتمد عليه في بقاءها.

*للمزيد من التفاصيل يمكن للقارئ الرجوع الى تفاصيل المادتين أعلاه والتعليمات الصادرة بموجبهما والمبلغة للمصارف

وقد نظم المشرع العراقي القديم عقود الودائع، حيث جاء في أحكام المادة (١٢٢) من شريعة حمورابي وهي من أقدم الشرائع القانونية في العالم القديم ((إذا أعطى رجل وديعة لآخر من الفضة او الذهب، او اي شيء آخر فيجب ان يستشهد شهوداً على ما أعطى ويثبت من الالتزامات بإرجاعها او اعادتها ومن إعطاء الوديعة، وان اي وديعة تضمن بمحرر خطي (ختم أسطواني) يذكر فيه إذا كان المودع لديه سيرد الشيء المودع نفسه، او شيئاً بديلاً عنه)).

ان تحديد فترة للتعويض تتطلب من الشركة اقتناء نظام الكتروني شامل لغرض جرد الودائع الخاضعة للضمان وتحليلها وتبويبها وبيان أنواعها وأسماء مالكيها ليتسنى لها تعويض أصحابها ضمن هذه المدة المحددة.

التكامل او التعارض بين دور دائرة مراقبة الصيرفة ودور شركة ضمان الودائع

عند تحليل نصوص المواد القانونية الواردة في أحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ (المعدل) وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، ونظام الشركة العراقية لضمان الودائع، نلاحظ عدم وجود أي تعارض في واجبات ومهام دائرة مراقبة الصيرفة، وبين مهام وواجبات الشركة المذكورة ذلك لان دور البنك المركزي العراقي هو دور رقابي ووقائي، ويتدخل أحياناً كمقرض أخير للمصارف حسب ما جاء في أحكام المادة (٣٠) من قانونه وتجسيداً لمهامه الرئيسية الواردة في أحكام المادة (٣) من قانونه التي جاء فيها (تتضمن الاهداف الرئيسة للبنك تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية، والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق)، ويعمل البنك تماشياً مع الاهداف سالفة الذكر على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق).

إضافة الى ما جاء في الاغراض التنظيمية الواردة في المادة (٢) من قانون المصارف والتي جاء فيها:-

الغرض الرئيسي لهذا القانون هو الحفاظ على الثقة في القطاع المصرفي، وتتضمن الأغراض التنظيمية الأخرى تعزيز الفهم العام للنظام المصرفي بتقديم معلومات ملائمة، والحفاظ على درجة مناسبة من الحماية للمودعين، والحد من الجرائم المالية بما فيها الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الارهاب.

يؤدي البنك المركزي العراقي وظائفه بطريقة تتفق والاهداف التنظيمية ويعتبرها البنك المركزي العراقي الأفضل لأغراض تحقيق تلك الأهداف، ولا تتمتع الإجراءات المتخذة من قبل أي مؤسسة حكومية عدا البنك المركزي العراقي والتي تؤثر على قضايا تقع ضمن صلاحيته. بأي قوة إنفاذ قانونية.

إضافة الى ما جاء في أحكام المادة (٤٠) من قانونه التي حددت من بين مهامه المتعددة (الاشراف على المصارف) ويكون للبنك وحدة دون غيره سلطة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها من أجل امتثالها جميعاً لأحكام هذا القانون والقانون المصرفي.

إضافة الى ما جاء في أحكام المادة (٦٢) من قانون البنك المركزي العراقي والتي جاء فيها (يكون للبنك سلطة تطبيق هذا القانون، والقانون المصرفي وغيرها من اللوائح التنظيمية والأوامر التي يصدرها البنك بموجب هذين القانونين، وذلك عن طريق فرض عقوبات إدارية على حاملي التراخيص والموظفين والمديرين ووكلاء حاملي التراخيص) .

ولو رجعنا الى المادة (٦)/ أولاً من نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ إن هدف الشركة العراقية لضمان الودائع هو (توفير غطاء لضمان ودائع الجهور لدى المصارف المجازة من البنك المركزي العراقي داخل العراق) ، إضافة الى مهامها الجوهرية الأخرى وهي مهام تكاملية، حيث ان دور نظام الودائع هو دور

مكمل لدور البنك المركزي العراقي. وان دورها بالتحديد هو دور تعويضي ولكي لا تصل شركة ضمان الودائع لهذه المرحلة والتي تعني وجود اضطراب في القطاع المصرفي والاقتصادي، تلجأ الشركة الى تفعيل دورها الرقابي والوقائي.

فالدور الرقابي يشمل متابعة الاوضاع المالية للمصارف بصورة دورية ومستمرة تجنباً لانهيار تلك المصارف ووصولها الى حالة الإفلاس.

أما الدور الوقائي فيستند على معالجة المشاكل الخاصة بالمصارف والتي يمكن أن تؤدي الى انهيار وأحد أوأكثر من تلك المصارف، وذلك من خلال تزويد المصرف بالسيولة من قبل البنك المركزي باستخدام الوسائل المتاحة في القانون والمتمثلة (بالائتمان الأولي ، او الثانوي، وصولاً الى قرض الملجأ الأخير). او حتى التعاون مع البنك المركزي لمعالجة المشاكل الادارية والتنظيمية التي قد يعانيها أحد المصارف بهدف تحسين أداءه وقدرته التنافسية منعاً لتعرضه لازمة سيولة قد تؤدي به الوصول الى حالة فرض الوصاية استناداً لأحكام المادة (٥٩) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ والتي جاء فيها (يعين البنك المركزي العراقي وصياً على المصرف متى قرر البنك ذلك).

وفي حالة عدم قدرة المصرف في تحسين أوضاعه المالية، يقوم البنك المركزي ومن خلال دائرة مراقبة الصيرفة بمفاتحة محكمة الخدمات المالية لإعلان افلاسه وصولاً الى تصفيته. حيث يتم تعويض المودعين والدائنين في حالة عدم إنضمامه لشركة ضمان الودائع بمبلغ (٥) مليون دينار لكل منهم، وذلك حسب ما جاء في أحكام المادة (٩٢/أ) من القانون أعلاه والتي جاء فيها (توزع موجودات المصرف فيما بين دائنيه بحسب ترتيب الأولويات التالية) :-

المطالبات المتعلقة بالودائع التي لا تكون في شكل أوراق مالية لدين بحد أقصى قدره (٥) مليون دينار عراقي لكل مودع.

جميع التكاليف والمصروفات المتعلقة بعملية ادارة الافلاس او الوصاية بما في ذلك التكاليف الاضافية او تمويل جديد وسلع وخدمات تم توريدها بعد وضع المصرف تحت سيطرة الوصي او الحارس القضائي.

مطلوبات المصرف المتعلقة بالوصاية وبإعادة التأهيل.

د- الضرائب الحكومية والمحلية واقساط الضمان الاجتماعي الحكومية المستحقة على مدى فترة تتجاوز سنة واحدة قبل تاريخ اتخاذ قرار الافلاس.

هـ اي مطالبات لمودعين لم تدفع قيمتها بموجب الفقرة الفرعية (أ) مع المطالبات لدائنين غير مكفولين.

اي مطالبات تتعلق بدين ثانوي.

و- تحول الموجودات المتبقية الى مالكي الأسهم بحسب حصة ملكية اي منهم.

ولذلك أصبح ضرورياً من الناحية القانونية والأخلاقية لإدارة أي مصرف ان تحافظ وتدير بشكل سليم وآمن وبعناية فائقة الودائع بصورة عامة، والودائع الصغيرة بشكل خاص نظراً لكون أصحابها لا يملكون غيرها من ناحية، وليس لديهم الوقت او المعرفة والتواصل مع ادارة المصرف، مما يتطلب اشتراك كل المصارف المجازة التقليدية والاسلامية في شركة ضمان الودائع بهدف حماية هذه الودائع .

Currency outside banks

End Of period	العملة المصدرة Currency	العملة لدى المصارف التجارية Currency with commercial banks	الصافي لدى الجمهور Net with public	اخر فترة
	1	2	(1-2)	
٢٠٢١				2021
Jan.	68.948.339	5.789.309	63.159.030	كانون الثاني
Fab.	70.742.985	5.708.537	65.034.448	شباط
Mar.	74.576.198	5.382.629	69.193.569	اذار
Apr.	73.674.805	5.440.236	68.234.569	نيسان
May.	76.010.304	5.985.387	70.024.917	مايس
Jun.	74.648.407	5.731.228	68.917.179	حزيران
Jul.	75.363.342	6.101.434	69.261.908	تموز
Aug.	75.428.998	6.189.738	69.239.290	آب
Sep.	75.185.630	5.717.327	69.468.303	أيلول
Oct.	76.165.705	5.477.910	70.687.795	تشرين الأول
Nov.	76.850.657	6.032.132	70.818.525	تشرين الثاني
Dec.	76.561599	5.035.545	71.562.054	كانون الاول
				٢٠٢٢
Jan.	78.206.707	6.140.905	72.056.802	كانون الثاني
Feb.	79.291.672	5.906.024	73.385.648	شباط
Mar.	80.895.421	6.422.682	74.472739	آذار

(Million ID)

الأسس الموضوعية والمصرفية لضمان الودائع في المصارف الاسلامية

لا تختلف أهمية حماية الودائع لدى المصارف الاسلامية عن أسس ومنطلقات حمايتها في المصارف التقليدية (الربوية)، فأصحاب الودائع في المصارف الاسلامية

يحتاجون الى نظام يحمي ودائعهم، إضافة الى ان المودعين في المصارف الاسلامية نفسها في أشد الحاجة لوجود نظام لحماية ودائعهم، لان عدم التأمين عليها سيضع المودعين في حالة يطلق عليها (الذعر المصرفي) والتي تؤدي الى سحب هذه الودائع واكتنازها من قبل أصحابها مما سيلحق ضرراً شديداً عليهم بصورة خاصة، وعلى الاقتصاد العراقي بصورة عامة، ولو حللنا واقع العملة المصدرة خلال الفترة ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ثم عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢/٣/٣٠ لوجدناها كما مبين في الجدولين أعلاه :

يلاحظ إن غالبيتها خارج هذا القطاع وهي كتلة مالية ضخمة لا يمكن للسلطة النقدية السيطرة عليها وتستخدم للمضاربة بالعقارات والأراضي والمعادن الثمينة والسيارات وغيرها وبالتالي فهي تلحق الضرر بالاقتصاد الوطني، وبالمواطنين وبالمصارف ذاتها لأنها لو أودعت لديها لحسنت من قدراتها المالية والاقراضية والاستثمارية وبالتالي سيؤدي ذلك الى تطوير الاقتصاد الوطني عموما". ان استمرار المودعين في المصارف الاسلامية بسحب ودائعهم غير المؤمن عليها سيؤدي الى انخفاض حصتها في السوق المصرفية خاصة وان أساليب عملها ونظمها تمنعها من الإستفادة من كثير من الأدوات المالية المتاحة للمصارف المنافسة لها وهي المصارف الربوية ، فضلاً عن ان هذه المصارف تقوم بتوظيف مواردها المالية في استثمارات حقيقية وتحمل المخاطر المرتبطة بها خلافاً للمصارف التقليدية التي يقتصر دورها على عمليات الوساطة والمتاجرة بالأموال داخل وخارج بلدانها.

هذا وقد (رأى عدد كبير من فقهاء الأمة الاسلامية إن نظام التأمين لاغبار عليه إذا اقامته الدولة، او البنك المركزي وفرض على المصارف الاسلامية والتقليدية بسداد مبالغ معينة، وذلك بغرض استقرار النظام المصرفي الاسلامي وحماية المودعين والمصلحة العامة) *

* **محمد احمد عبد القادر، ضمان الودائع المصرفية وتطبيقاته المعاصرة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.**

أما دخول المستثمرين من القطاع الخاص لأنشاء شركات للتأمين على الودائع فهو غير منظور حالياً نظراً لصعوبة وثقل رأس المال المطلوب لتغطية هذا النوع من المخاطر.

كما رأى فقهاء آخرين بانه ليس هنالك ما يمنع شرعاً اذا تعاونت المصارف الاسلامية في المستقبل لتأسيس شركة لضمان ودائعها تكون تابعة لها حصراً حيث يكون كل مصرف بمثابة الضامن والمضمون عنه. **

**السيد الشهيد محمد باقر الصدر ، البنك اللاربوي في الإسلام ، دار للمطبوعات لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ الـ ٢٠١١ م .

الفصل الثاني

إنشاء الشركة العراقية لضمان الودائع العراقية

اولاً :- مقدمة

تمر الاقتصاديات في مختلف البلدان بأزمات اقتصادية دورية وتحصل ما بين فترة وأخرى وتؤثر سلبياً على هذه الاقتصاديات من زيادة البطالة، وارتفاع مستوى التضخم، وارتفاع معدلات الفقر، وزيادة مستويات التضخم ، وارتفاع معدلات الفقر ، وزيادة مستويات الهشاشة الاجتماعية من الناحية الاقتصادية .

هذا من جانب . ومن جانب اخر فان هذه الازمات تستدعي من راسمي ومخططي السياسة (النقدية والمالية وغيرهما من سياسات الاقتصاد الكلي) البحث عن الحلول والإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الاثار السلبية من خلال إنشاء المؤسسات الداعمة والمساندة للقطاع المصرفي بهدف حمايته وضمان سلامة أداءه ، وزيادة عمقه المالي وتطوير خدماته ورصانته .

وكان من بين هذه الاجراءات هو إنشاء شركات ضمان الودائع سواءاً التي تنشأها الحكومة ، أو التي تؤسسها المصارف العاملة، أو المختلطة التي يشارك في إنشاءها والمساهمة في رأس مالها المصارف والمؤسسات الحكومية، إضافة الى مساهمة

المصارف والشركات التابعة للقطاع الخاص . وكان من نتيجة هذه الأزمة هو خسارة المودعين لودائعهم، و اعلان إفلاس عشرات المصارف العاملة في العالم .

تشير الوثائق التاريخية في العراق إن البنك المركزي العراقي قد تدارس الأزمات المالية العالمية وكان آخرها في فترة التسعينيات هي أزمة النمور الآسيوية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا بسبب عدم التزام المصارف العاملة في تلك المنطقة بالمعايير المصرفية وأبرزها عدم الموازنة بين السيولة والربحية ، ووضع الاحتياطيات اللازمة لمواجهة المخاطر بكافة أشكالها

وخاصة المخاطر الائتمانية إضافة إلى التركزات الائتمانية، و عدم مراعاة الموازنة بين أجال الودائع ، ومدد القروض وغيرها .

لذلك وجه معالي محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور عصام رشيد حويش بتشكيل فريق عمل كان (المؤلف) أحد أعضاءه بدراسة إنشاء شركة عراقية لضمان الودائع ، وقد اقترح الفريق وتخفيضاً لتكاليف التأسيس ، وتقليص مدة إنشاء الشركة خاصة وان العراق كان يمر بفترة حصار خرج منها عام ١٩٩٦ ، مثقلاً بالديون، وارتفاعاً في نسب التضخم وتفاقم عدد العاطلين ، وشيوع الهشاشة الاجتماعية واضطرابات امنية واجتماعية عالية الخطورة ، مفاتحة شركات التأمين الحكومية الثلاث ((العراقية ، الوطنية ، واعادة التأمين)) للتعاون فيما بينها لغرض ضمان ودائع المصارف حتى ضمن سقف مالي معين ، وبعد مرور ستة أشهر من عام ٢٠٠٢ اعتذرت هذه الشركات متذرعة بان موضوع ضمان الودائع ليس من اختصاصها ، بالإضافة الى عدم قدرتها في تحديد الخطر التأميني الخاص بالودائع ، وبالتالي تحديد أجور الضمان المطلوب استيفائها .

ونظراً لما مر به العراق خلال عام ٢٠٠٣ واحتلاله من قبل القوات الأمريكية ومن يساندها من قوى العدوان فقد أصبح موضوع ضمان الودائع من المواضيع غير المهمة . ونظراً لتوقع البنك المركزي العراقي حصول أزمة مالية جديدة بدأت بوادرها

عام ٢٠٠٧ ، وتعاظمت آثارها عام ٢٠٠٨ لذلك طرح (المؤلف) دراسته التي أعدها منذ عام ١٩٩٥ بعد ان أوفده البنك المركزي العراقي مع عدد من المختصين الى عدد من من دول جنوب شرق اسيا ، وهي (كوريا، اليابان، تايلند ، فيتنام ، ماليزيا) لغرض تحديد أسباب الأزمة المالية ، وآثارها الاقتصادية، ووسائل معالجتها، بهدف الاستفادة من هذه المعلومات لتجنب حصولها في العراق .

تدارس مجلس إدارة البنك المركزي العراقي في اجتماعه الشهري منتصف عام ٢٠٠٨ ، الدراسة المقدمة من (المؤلف) ووجه بتطويرها واعادة صياغتها بما يكفل إنشاء شركة عراقية لضمان الودائع ، ولتحقيق ذلك تم تشكيل لجنة من دوائر البنك المركزي والمصارف الحكومية والخاصة وقامت باعداد مشروع قانون ضم (٤٠) أربعون مادة قانونية، جرى تدقيقه في (مجلس الدولة) ووافق عليه مجلس الوزراء الموقر عام ٢٠١٠ ورفع إلى أمانة مجلس النواب ، إلا إنه بقي دون مناقشة مع عدد كبير من مشاريع القوانين حتى عام ٢٠١٤ .

وفي عام ٢٠١٤ أثار صندوق النقد الدولي، والخزانة الأمريكية موضوع ضرورة الإسراع بأنشاء شركة عراقية لضمان الودائع بعد ان تم ذكرها في مذكرة التفاهم الموقعة بين البنك وهاتين الجهتين وذلك تجنباً لصدور قرار من الرئيس الأمريكي ((باراك أوباما)) برفع الحصانة عن الودائع العراقية خارج العراق بما فيها المودعة في الخزانة الأمريكية وهو قرار خطير جداً سيؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد العراقي ، وبالبنك المركزي ، وبالمركز المالي للحكومة العراقية .

لذلك تم تكليف (المؤلف) بسحب مشروع القانون من مجلس النواب وتشكيل فريق عمل مصغر جداً ضم (المؤلف) وموظفتين من كل من الدائرة القانونية ، ودائرة مراقبة الصيرفة لغرض إعداد نظام لأنشاء شركة ضمان الودائع ، وقام الفريق بأعداده خلال فترة شهر وأقره مجلس إدارة البنك المركزي . و دققه مجلس الدولة ، وعرض في جلسة مجلس الوزراء الثانية والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٦/٧ ، وجرى تنقيحه

وتقليص مواده من (٢٠) مادة قانونية الى (١٦) مادة ونشر في الجريدة الرسمية. ليكلف الفريق نفسه باتخاذ الاجراءات التنظيمية، والقانونية اللازمة لتأسيس الشركة.

تولى البنك المركزي العراقي (CBI) الاشراف على إنشاء الشركة العراقية لضمان الودائع (ICDI) وفقاً لقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وتمت الموافقة على تسجيل الشركة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٥ من قبل وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات برأس مال بما لا يقل عن (١٠٠) مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل في حين حصلت على رخصة ممارسة المهنة من قبل البنك المركزي العراقي بموجب كتاب البنك المرقم ١١٧٩١/٢/٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤ وباشرت عملها في ٢٠٢٠/١٠/١٧ كما تم تسجيلها رسمياً في دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابها المرقم (٣٠٥٦٣) في ٢٠١٩/١٠/١٥ .

ثانياً :- تحديد رأس مال الشركة العراقية لضمان الودائع

بالنظر للدور المرتقب للشركة في تعويض المودعين ، فقد اقترح (الباحث / صاحب فكرة التأسيس) أن لا يقل رأس مال الشركة (٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) خمسمائة مليار دينار كحد أدنى قابل للزيادة في المستقبل، إلا إن المشاكل التي مر بها القطاع المصرفي العراقي خلال فترة طرح فكرة إنشاء الشركة عام ٢٠٠٨ وحتى سنة البدء في تأسيسها بعد صدور نظام تأسيسها رقم (٣) لسنة ٢٠١٦، مما أدى إلى إضطرار البنك المركزي العراقي وبعد التشاور مع المصارف إلى تحديد الحد الأدنى لرأس مال الشركة بمقدار (١٠٠) مائة مليار سهم بسعر دينار للسهم الواحد ، ويساوي (١/٥خمس) رأس المال المقترح للشركة إبتداءاً والبالغ (٥٠٠) خمسمائة مليار سهم ، وسعر السهم دينار واحد .

جرى تحديد مساهمة المصارف الحكومية في رأس مال الشركة بمقدار (٢٥) خمس وعشرون مليار دينار وزعت على المصارف الحكومية الستة (الرافدين، الرشيد، الصناعي ، الزراعي التعاوني، العقاري) وتم إستثناء مصرف النهرين الاسلامي

الحكومي لكون المصارف العراقية الاسلامية امتنعت في أول الأمر من المساهمة في رأس مال الشركة ، وقد وزعت (المساهمة الالزامية) للمصارف الحكومية الستة والمحددة وفقا لأحكام المادة (٧) من قانون الشركات والبالغة (٢٥) مليار سهم على المصارف الستة ليبلغ مقدار المساهمة لكل مصرف من المصارف بمقدار (٤.١٦٧) مليون سهم .

وبالنسبة للمصارف التجارية العراقية ، وفروع المصارف الأجنبية فكانت مساهمتها بصورة الزامية بحكم نظام تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ ، وحدد الحد الأدنى للمساهمة بمبلغ (٧٥٠) مليون سهم ، وبلغ متوسط المساهمة ما بين الحد الأدنى المذكور في أعلاه ، ومليار واكثر في حالات استثنائية وحسب رغبة ادارة المصرف ذاتها او الشركة المالية غير المصرفية .

اما عن مساهمة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من غير المصارف بما لا يقل عن (٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠) خمسمائة مليون سهم .

جرى طرح أسهم راس مال الشركة البالغة (١٠٠) مائة مليار سهم في ثلاث مصارف وهي (الرشيد، الصناعي ، اشور) وبلغ إجمالي الأسهم المكتتب بها (٨٩/٣) مليار سهم .

و تم طرح الأسهم المتبقية للبيع لاحقاً والبالغة (١٠/٧) مليار سهم وذلك خلال مدة اسبوع من أول اجتماع لمجلس إدارة الشركة المنتخب والذي عقد في ٣١/ ٨ / ٢٠٢٠، وتم تكليف مصارف ((الصناعي ، التنمية ، الاستثمار)) وتم الاكتتاب بكامل الاسهم المطروحة للاكتتاب والمذكورة في أعلاه ، وبذلك فقد اكتمل رأس مال الشركة الاسمي ، والمكتتب به والبالغ (١٠٠) مائة مليار سهم ، وقامت الشركة بابلاغ دائرة تسجيل الشركات باكتمال رأس المال الخاص بها وحصلت موافقته على ذلك .

وبالنظر لصدور قرارات من الإدارات العامة للمصارف اللبنانية بتصفية فروعها العاملة في العراق تصفية طوعية وفقاً لأحكام المادة (٢٣) من قانون المصارف رقم

(٩٤) لسنة ٢٠٠٤ والتي جاء فيها ((لا يندمج أي مصرف أو يتحد مع مصرف آخر أو يكتسب أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة كافة موجودات أي مصرف آخر أو يأخذ على عاتقه التزاماً بدفع قيمة أي ودائع لدى أي مصرف آخر الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي العراقي)) .

ولذلك فان هذه الفروع طلبت من إدارة الشركة العراقية مساعدتها في بيع مساهمتها في رأس مال الشركة ، لأحد المصارف الراغبة في الشراء ، وفقاً لما جاء في الفقرة أولاً من المادة (٦٦) والتي جاء فيها ((يتم بيع الأسهم في الشركة المساهمة والمحدودة في مجلس مؤلف من البائع والمشتري، أو من يمثلهما قانوناً، ومندوب من الشركة يعينه المدير المفوض، وينظم عقد يذكر فيه إسماء البائع والمشتري وعنوانهما ، ورقم شهادة الأسهم، وتاريخ البيع والثمن ،

وإقرار البائع بقبضة للثمن ، وتعهد المشتري بقبول عقد الشركة ، ويسجل عقد البيع في سجل إنتقال الأسهم الخاص بالشركة مع توقيع المتعاقدين ومندوب الشركة ويعتبر باطلاً كل بيع يقع خارج المجلس او لا يسجل في سجل الشركة .

وادناه أسماء الفروع الأجنبية التي باعت أسهمها في رأس مال الشركة وأسماء المصارف التي اشترتها :-

أسماء المصارف اللبنانية التي تم بيعها / والتي لم يتم بيعها ٢٠٢٢				
ت	المصرف البائع	تاريخ توقيع العقد	المصرف المشتري	عدد الاسهم
١	بنك لبنان والمهجر	٢٠٢١/٣/٢٥	مصرف المشرق العربي	٧٨٩.٤٧٣.٦٨٠
٢	بنك عودة اللبناني	٢٠٢١/٤/٢٧	مصرف الأهلي العراقي	٧٨٩.٤٧٣.٦٨٠
٣	مصرف فرنسبنك	٢٠٢١/٦/٨	مصرف التنمية الدولي	٧٨٩.٤٧٣.٦٨٠
٤	المصرف اللبناني الفرنسي	٢٠٢٢/٢/٨	مصرف الموصل	٧٨٩.٤٧٣.٦٨٠
٥	مصرف انتركونتنتال	٢٠٢٢/٧/٣	مصرف الصناعي	٧٨٩.٤٧٣.٦٨٠
٦	مصرف الاعتماد اللبناني	٢٠٢٢/٧/٤	مصرف اسيا العراق	٧٨٩.٤٧٣.٦٨٠

وبهدف ضمان رصانة الشركة العراقية لضمان الودائع ومنع المصارف الضعيفة الأداء ، او التي تعاني من إعسارات مالية ، او لحداثة تأسيسها فقد وضح البنك المركزي العراقي خمسة شروط للمساهمة في هذه الشركة وهي :-

١- ان يكون قد مضى على منح المصرف إجازة ممارسة الصيرفة ثلاث سنوات على الأقل .

٢- ان يكون المصرف قد إستكمل رأس ماله المحدد بـ (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتان وخمسون مليار دينار .

٣- ان لا يكون المصرف قد خضع للوصاية .

٤- ان لا يكون المصرف قد وضع تحت اشراف ورقابة لجنة إشراف ومتابعة .

٥- ان لا يكون المصرف قد خضع الى عقوبات دولية فرضت علية من المنظمات الدولية مثل ((الفاتف – الميناقاتف – الأوفاك – الفاتكا وغيرها)) .

ثالثاً :- مساهمة المصارف الاسلامية في رأس مال الشركة

بالنظر لوجود (٣٠) مصرف إسلامي مجاز في العراق ، وتشكل هذه المصارف نسبة (٣٩%) من اجمالي المصارف العراقية والبالغ عددها (٧٦) مصرفاً ، ونظراً لحداثة موضوع إنشاء شركة عراقية لضمان الودائع ، ولذلك فقد تأخرت موافقة الإدارات العامة للمصارف الاسلامية والهيئات الشرعية العاملة لديها في الإنضمام الى عضوية نظام ضمان الودائع متذرعة بمختلف الأسباب الموضوعية منها أو غير الموضوعية ، وخلافاً لما ورد في أحكام المادة (٣) من نظام ضمان الودائع رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ والتي جاء فيها ((تكون مساهمة المصارف العراقية براس مال الشركة وجوبياً)) .

بالرغم من قيام دائرة مراقبة الصيرفة بتنظيم (٤٣) ندوة موسعة للمصارف عقدت برئاسة معالي المحافظ (علي محسن إسماعيل العلاق) لحث هذه المصارف على الانضمام للشركة والمساهمة في رأس مالها ولكن دون جدوى .

ولغرض معالجة ذلك فقد تدارس مجلس ادارة البنك المركزى العراقي ذلك في جلسة خصصت لهذا الغرض ، تناولت موضوعين الأول : إعادة النظر بنسبة تعويض المودعين الواردة في المادة (١٣) من نظامِ ضمان الودائع والتي جاء فيها ((تدفع الشركة التعويضات عن الودائع وفقاً للآتي)) :-

أ- المبالغ التي تكون (١٠٠) مليون دينار فاقل تكون نسبة التعويض ٥١% .

ب- المبالغ التي تزيد على (١٠٠) مائة مليون دينار تكون نسبة التعويضات (٢٥%) .

ليتم احتسابها على شكل ستة شرائح تبدأ بالشريحة الأولى التي تشمل (٨٠%) من عدد المودعين في العراق ويكون مبلغها (٢٥) مليون دينار حيث يتم تعويضهم بنسبة (١٠٠%) من أرصدة ودائعهم ، ثم الشرائح الأخرى حيث يتم تعويض المودعين فيها بنسبة تنازلية وصلت الشريحة الاخيرة (السادسة) لمن يبلغ رصيده في المصرف الذي يجري تصفيته (مليار دينار)، حيث يتم تعويضه بنسبة (٤%) من رصيد وديعته. وهي نسبة عادلة ومطبقة دولياً .

الثاني : اعداد كتاب وارساله للمصارف الإسلامية وهو يحمل الرقم ١٩٣/٣/٩ مؤرخ في ٢٠١٩/٥/١٣ تم بموجبه إعلام المصارف التي تمارس الصيرفة الاسلامية بان مساهمتها في رأس مال الشركة العراقية وجوبيا ، وعليها دفع المساهمة المحددة ، إضافة إلى إعلامها بانشاء صندوقين إستثماريين يختص

الأول : بادوات الصيرفة التجارية الاستثمارية للحصول على الفائدة . في حين يخت

الثاني : بأدوات الصيرفة الإسلامية المباحة شرعاً ، إضافة الى عزل كل ما يتعلق بمساهمات المصارف الإسلامية ، واقساط الضمان الشهرية التي تدفعها للشركة والبالغة دينار واحد عن كل عشرة الاف من الوديعة ، إضافة الى عوائد الاستثمار في أدوات الصيرفة الإسلامية ، واعداد شجرة حسابات خاصة بها وذلك تحت اشراف

ورقابة كل من دائرة مراقبة الصيرفة ، و مكتب ديوان الرقابة المالية المتواجد في مقر الشركة ذاتها .

وبذلك فقد استطاع البنك المركزي العراقي ، ودائرة مراقبة الصيرفة ، واللجنة التأسيسية للشركة من التغلب على هذه المشكلة التي كادت ان تؤدي في حالة عدم معالجتها الى الغاء تأسيس الشركة. او إنشاءها وهي تواجه صعوبات قانونية ، ومالية ، وعملية ، تضعف من سمعة القطاع المصرفي العراقي ، والثقة به نظراً لعدم ضمان الشركة لودائع الأشخاص الطبيعيين ، والمعنويين من شركات وغيرها الذين يتعاملون مع المصارف التي تمارس الصيرفة الإسلامية.

رابعاً :- تمت مشاركة رأس مال الشركة على النحو التالي :

٥١% القطاع الخاص

٤٩% القطاع العام

بناء على ما سبق فقد تم انشاء الشركة العراقية لضمان الودائع وفق نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ بصيغة شركة مساهمة مختلطة وطبقاً لاحكام قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ .

وبهذا تكون الشركة قد حصلت على الشكل القانوني بموجب شهادة التسجيل الخاصة بها .

تعتبر الشركة مؤسسة مستقلة في الشؤون المالية والإدارية تسعى الى تحقيق مصلحة المودعين لدى المصارف من خلال حماية ودائعهم وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

وتعد الشركة واحدة من المؤسسات المهمة الساندة للقطاع المصرفي والمالي في ضوء إصدار نظام ضمان الودائع المصرفيه (٣) لسنة (٢٠١٦) والذي نشر في الجريدة الرسمية العراقية الحكومية (الوقائع العراقية بعددها المرقم (٤٤١٠) والمؤرخ في ٢٠١٦/٧/١٨ .

واعتبر تاسيس الشركة العراقية لضمان الودائع أحد اهم القرارات التي اتخذتها الحكومة لحماية المودعين والمصارف من خلال تأسيس شركة تعني بأعادة بناء الثقة بالقطاع المصرفي ومعالجة ظاهرة اكتناز الأموال لدى جمهور المودعين .

خامساً :- أهداف الشركة

١- حماية حقوق المودعين والمحافظة على أموالهم .

٢- تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي .

٣- تشجيع ادخار الأموال .

٤- توعيه الجمهور بنظام ضمان الودائع في العراق .

٥- إدارة عمليات تعويض المودعين بكفاءة وسرية وسرعة عالية .

سادساً :- رؤية الشركة

ان تكون رائدة في مجال ضمان الودائع محلياً ، واقليمياً ، ودولياً .

سابعاً :- رسالة الشركة

لحماية المودعين تشجيع مدخرات الأموال وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي العراقي .

ثامناً :- مهمة الشركة

١- توفير غطاء لضمان ودائع الجمهور لدى قطاع المصارف العراقية المرخص لها من قبل البنك المركزي العراقي للممارسة الأنشطة المصرفية .

٢- إستثمار أموال الشركة وفق المجالات التي يحددها نظام ضمان الودائع رقم (٣) لعام (٢٠١٦) .

٣- تعمل الشركة على انشاء صندوقين للاستثمار فيها على النحو التالي :

- الصندوق الأول للاستثمار في أدوات الاستثمار التقليدية .
- الصندوق الثاني للاستثمار في أدوات الاستثمار الإسلامي .

٤- المساهمة بالتعاون مع البنك المركزي العراقي في معالجة ظاهرة اكتناز الأموال في الداخل من خلال ايداعها في القطاع المصرفي حيث بلغ حجم النقود في التداول نهاية عام ٢٠٢٠ (٦٢) ترليون دينار تقريباً منها (٦) ترليون دينار عراقي مودعة لدى القطاع المصرفي العراقي وتمثل نسبة (١٠.٦%) من المجموع والمتبقي البالغ (٥٦) ترليون دينار عراقي خارج نطاق القطاع المصرفي وتمثل (٨٩.٤%) وبلغت العملة المصدرة نهاية عام ٢٠٢١ (٧٦.٥) ترليون دينار ، مقسمة الى العملة لدى المصارف العراقية (٥) ترليون وخارجها (٧١.٥) ترليون دينار .

٥- تعمل الشركة على معالجة ظاهرة اكتناز الأموال بتحويلها الى القطاع المصرفي من خلال حملة إعلامية واسعة وتتصف بالديمومة بالتعاون مع القطاع المصرفي للتعريف بأن أموال المودعين لدى المصارف تكون مغطاة من قبل الشركة وفقاً للحدود المقررة بموجب المادة (١٣) من نظام الشركة رقم (٣) عام (٢٠١٦) كما هو موضح أدناه: –

مبلغ الوديعة	نسبة التعويض
من ١ دينار لغاية ٢٥ مليون	١٠٠%
٢٥.٠٠٠.٠٠١ لغاية ٥٠ مليون	٣٠%
٥٠.٠٠٠.٠٠١ لغاية ١٠٠ مليون	٢٠%
١٠٠.٠٠٠.٠٠١ لغاية ٢٥٠ مليون	١٠%
من ٢٥٠.٠٠٠.٠٠١ لغاية ٥٠٠ مليون	٥%
من ٢٥٠.٠٠٠.٠٠١ لغاية ١ مليار	٤%

- القوانين والأنظمة التي تحكم الشركة
- رأس المال وعدد الأسهم
- الموارد المالية للشركة
- استراتيجية وسياسة واستثمارات الشركة لمواردها
- تعويض المودعين
- إنشاء موقع الكتروني للشركة
- نسبة مبلغ الضمان الشهري للمصارف
- مجلس الإدارة

تاسعاً :- القوانين والأنظمة التي تحكم الشركة :

يخضع كل ما لم يرد به نص في عقد تأسيس الشركة الى احكام قانون الشركات المعدل رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ ونظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ وجميع التعليمات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ومجلس ادارته والقواعد العامة للقوانين العراقية والى مرجعية القضاء العراقي .

عاشراً :- الشكل القانوني للشركة العراقية لضمان الودائع

بالنظر لكون القطاع المصرفي العراقي يضم مصارف حكومية عددها سبعة ، و مصارف خاصة عددها (٦٩) ، لذلك فان اللجنة المكلفة بانشاء الشركة والتي رأسها (الباحث) ،قد حددت الشكل القانوني للشركة وهي (الشركة المختلطة) التي نظمت شكلها القانوني المادة (٧) أولا من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة (٩٩٧) (المعدل) والتي جاء فيها ((تتكون الشركة المختلطة باتفاق شخص أو أكثر من قطاع الدولة مع شخص واحد أو أكثر من غير القطاع المذكور، وبرأس مال مختلط لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيه مبدئياً عن (٢٥%)))

أتاحت الفقرة (ثانياً) من المادة (٧) أعلاه تكون الشركة المختلطة مساهمة أو محدودة.

وتعتبر الشركة المختلطة التي تنخفض مساهمة الدولة فيها الى اقل من ٢٥% (شركة خاصة) .

أما من حيث عدد المساهمين في الشركة المختلطة عند تأسيسها إذ نظمت المادة (٦ / أولاً) من قانون الشركات وحددت أن لا يقل عدد المؤسسين عن خمسة يكتتب فيها

المساهمون بأسهم في إكتتاب عام ، ويكونون مسؤولون عن ديون الشركة بمقدار القيمة الإسمية للأسهم التي إكتتبوا بها .

لا يزيد عدد الأشخاص الطبيعين او المعنويين في الشركة المختلطة او في الشركة الخاصة محدودة المسؤولية عن خمسة وعشرون شخصاً .

ونستخلص مما ورد في أعلاه إن إختيار الشكل القانوني للشركة العراقية لضمان الودائع قد جاء لاعتبارات قانونية ، وموضوعية ترتبط بطبيعة القطاع المصرفي العراقي، حيث تحتل المصارف الحكومية الجزء الأعظم من نشاط القطاع المصرفي سواءاً من حيث إجمالي الودائع ، أو الائتمان، أو الاستثمار، أو عدد الفروع . في حين تأتي بعدها من حيث النشاط المصرفي المصارف الخاصة العراقية

احدى عشر :- رأس المال وعدد الأسهم :

بناءاً على نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة (٢٠١٦) المادة (٣)-(أولاً)، تم تحديد رأس مال الشركة بما لا يقل عن (١٠٠) مليار دينار عراقي وتكون مساهمة القطاع المصرفي العراقي وجوباً في رأس مال الشركة ويتكون رأس المال من (١٠٠) مليار سهم بقيمة (١) دينار عراقي للسهم الواحد .

تم الاكتتاب برأس مال الشركة بالكامل وتم إخبار مسجل الشركات بذلك بتاريخ (٢٠٢١/١/١٧) وحصلت موافقته على عملية الاكتتاب بكتابه المرقم (٦٤٢٠) والمؤرخ في (٢٠٢١/٢/٢٣) .

اثنى عشر :- الموارد المالية للشركة :

تتكون الموارد المالية من :-

١- رأس المال المدفوع البالغ (١٠٠) مليار دينار .

٢- نسبة ضمان الودائع الشهرية المستحقة على ودائع المصارف على أساس شهري والبالغة دينار واحد عن كل (١٠٠٠٠) دينار من الودائع .

٣- عوائد الاستثمار .

٤- أي دعم مالي اخر يمنح من قبل الجهات المانحة الوطنية / الدولية .

ثلاثة عشر :- حول استراتيجية وسياسة استثمار الشركة :

بناءاً على نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة (٢٠١٦) الذي حدد فيه منتجات استثمار الشركة لتنمية مواردها المالية على النحو التالي :

١-ودائع الدخل الثابت .

٢-اذونات / سندات الخزانة الحكومية – أدوات استثمار البنك المركزي العراقي .

قامت الشركة ببناء استراتيجية استثمارية متحفظة لحماية مصادر أموالها وقيمة الموجودات المالية والتي تتمتع بدرجة تسييل عالية على ان تقترن بمخاطر مخففة في نفس الوقت .

بدأت الشركة نشاطها في أكتوبر (٢٠٢٠) ، وتمكنت من الاستثمار في الودائع الثابتة لدى مصارف مختارة بعناية والتي خضعت لتحليل مالي دقيق لمراكزها المالية وبياناتها مع درجة تصنيف ائتماني رصين صادر عن مؤسسات الدولية ذات السمعة العالية ، إضافة الى الاستثمار في سندات البناء الصادرة عن البنك المركزي عام ٢٠٢١ .

أربعة عشر :- تعويض المودعين :

اشارت بيانات البنك المركزي العراقي الى أن عدد المودعين (الأفراد والشركات) في العراق بلغ (٩) تسعة ملايين تقريباً . بناءاً على نظام الودائع رقم (٣) لسنة (٢٠١٦)

، يتوجب على الشركة تسديد مبلغ الضمان الى المودع في غضون (٣٠) يوماً من تاريخ صدور قرار من مجلس إدارة البنك المركزي العراقي ومصادق عليه من المحكمة المختصة بأفلاس المصرف المعني .

خمسة عشر :- انشاء الموقع الالكتروني للشركة :

بناءاً على القرار الصادر عن البنك المركزي العراقي, تم التعاقد بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ مع شركة موثوقة ومتخصصة في التكنولوجيا لتصميم وإدارة الموقع الإلكتروني للشركة على شبكة الإنترنت وتم انجاز ذلك .

ستة عشر :- نسبة مبلغ الضمان الشهري للمصارف :

الزمت المادة (٤) من نظام الشركة رقم (٣) لسنة (٢٠١٦) المصارف الخاضعة للضمان تسديد مبلغ دينار واحد عن كل مبلغ مودع لديها قدره (١٠.٠٠٠) دينار على ان يتم قيامها بتسديد النسبة المستحقة الى الشركة بموجب كشوفات تفصيلية خلال (١٥) يوماً بعد وتعتبر نسبة الأستقطاع المحددة اعلاه الأقل مقارنة بالنسب التي يتم تحصيلها من قبل شركات ضمان الودائع في الدول الأخرى في حالة عدم امتثال المصرف لدفع نسبة الضمان المستحقة على ودائعه , فأنه بذلك يتحمل عبء المخاطر القانونية التي ستحرمه من الضمان على ودائع عملائه ضد أي تعثر محتمل قد يواجهه للوفاء بالتزامات زبائنه المودعين كما يتعرض لتطبيق الأجراءات القانونية بحقة من قبل البنك المركزي العراقي.

سبعة عشر :- العضوية في مجلس ادارة الشركة العراقية لضمان الودائع

نظمت أحكام المادة (١٠٣) من قانون لشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وحددت عملية تكوين مجلس ادارة الشركة المساهمة المختلطة بـ (٧) سبعة أشخاص وكما مبين في أدناه : -

١- عضوان يمثلان قطاع الدولة ويتم تعيينهم بقرار من الوزير المختص بالقطاع الذي تنتمي له الشركة ، ما لم تتجاوز حصة قطاع الدولة في رأس مال الشركة المختلطة في تاريخ تعيين العضوين (٥٠%) من رأس مال الشركة .

٢- وفي الحالة المذكورة أعلاه يقوم الوزير او وكيلة تعيين ثلاثة اشخاص في مجلس إدارة الشركة يمثلون القطاع الحكومي او (شخصين) في حالة الشركة العراقية لضمان الودائع نظراً لكون مساهمة القطاع الحكومي في رأس مالها هي اقل من ٥٠% .

٣- خمسة أعضاء من خارج قطاع الدولة يمثلون حاملي الأسهم ويتم إنتخابهم من قبل الجمعية العمومية للشركة .

٤- لا يجوز لأعضاء مجلس ادارة الشركة الذين جرى تعيينهم من قبل الوزارة القطاعية التصويت لانتخاب الأعضاء الآخرين، كما لا يجوز لبقية المساهمين ترشيح ممثلي القطاع العام ، أو الاعتراض على ترشيحهم .

٥- يكون لمجلس إدارة الشركة المساهمة المختلطة أعضاء إحتياط يتم إختيارهم بالطريقة والنسب المقررة للأعضاء الأصليين ممن تتوفر فيهم الشروط المحددة في المادة (١٠٦) من قانون الشركات رقم ٢١ السنة ١٩٩٧.

٦- كما نظمت المادة (١١١) من القانون المذكور إجتماعات المجلس والزمت المجلس بعقد إجتماعه الأول خلال سبعة أيام من تاريخ إنتخابه، وينتخب المجلس رئيساً له، ونائباً للرئيس ليتولى عقد الاجتماعات في حالة غيابه .

٧- نظمت المادة (١١٢ / أولاً) إجتماعات المجلس مرة كل شهرين في الأقل بدعوة من رئيسه، أو بناءاً على طلب أحد الأعضاء . وتعقد اجتماعات المجلس في مركز الشركة ، أو أي مكان آخر داخل العراق يختاره الرئيس .

٨- حددت المادة (١١٧) من قانون الشركات مهام المجلس (الإدارية ، المالية ، التخطيطية ، التنظيمية، والفنية) اللازمة لتنظيم عمل الشركة و يعين المجلس واحداً

من أعضاءة، أو يختار مديراً مفوضاً للشركة وتحديد أجوره ومكافآته وإختصاصاته، وصلاحياته، والإشراف على أعماله وتوجيهه . أو إعفاءه من منصبه .

كما يتولى المجلس المهام الأخرى المبنية في أدناه :-

أ- تنفيذ قرارات الهيئة العامة وهي أعلى تنظيم اداري وقانوني في الشركة ومتابعة تنفيذها .

ب- وضع الحسابات الختامية للشركة للسنة السابقة خلال الستة اشهر الأولى من كل سنة ، واعداد تقرير بها ، وبنتائج تنفيذ الخطة السنوية وتقديمها للهيئة العامة لمناقشتها والمصادقة عليها، وغيرها من المهام الاخرى التي ورد ذكرها بصورة مفصلة في أحكام الفصل الثاني / الفرع الثالث من قانون الشركات رقم (٢١) السنة ١٩٩٧ (المعدل)

ثمانية عشر :- مجلس الإدارة :

ان الشكل القانوني للشركة هو قطاع مختلط (القطاعين العام والخاص) حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص (٥١%) من رأسمال الشركة, في حين بلغت مساهمة القطاع العام نسبة (٤٩%) .

يتكون مجلس إدارة الشركة (BOD) من مجموعة منتخبة من الأعضاء الذين يمثلون حقوق المساهمين .

- أعضاء المجلس الأصليين المتكون من (٧) أعضاء بضمنهم إثنان يمثلان القطاع العام ويعينهم معالي وزير المالية.

- أعضاء المجلس الاحتياط المتكون من (٧) أعضاء ويمثل اثنان منهما القطاع العام ، وخمسة يمثلون القطاع الخاص يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة .

مجلس الإدارة هو هيئة حاكمة تجمتع عادة على فترات منتظمة (اجتماع واحد شهرياً كحد ادنى) ويكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية بأنشطة الشركة . بينما تكون الادارة التنفيذية للشركة مسؤولة عن إدارة الأنشطة اليومية وفقاً للقرارات والتعليمات التي يتلقاها من المجلس .

الاستنتاجات :

١- يشكل سقف التعويض الكلي البالغ (١٥٠) مليون دينار عراقي ما يعادل (١٥) خمسة عشر ضعفاً متوسط الودائع الصغيرة لدى الجهاز المصرفي العراقي والبالغ متوسط مبالغها قرابة (٢٥) مليون دينار .

٢- بلغ عدد المصارف المشاركة في رأس مال لشركة (٦١) مصرف ، موزعة بواقع (٧) سبعة مصارف حكومية و (٥٤) مصرف محلي أو فرع اجنبي ، أو مصارف محلية يُساهم في رأس مالها مصارف اجنبية .

٣- يترتب على العضو المساهم في الشركة دفع نسبة الضمان المحددة في المادة (٤) من نظام الشركة رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ والبالغة دينار واحد عن كل عشرة الاف دينار من مبلغ الوديعة .

٤- تغطي الشركة ما يقارب (٨٠%) من مجموع الودائع الصغيرة في الجهاز المصرفي العراقي والمحددة ب (٢٥) مليون دينار فأقل .

٥- واجهت الشركة مشكلة تعرض عدد من المصارف الى أزمات سيولة ، أو تعرضها لعقوبات دولية او إنسحابها من العمل في العراق ، مما أدى الى تلكوها في دفع مبالغ الضمان المترتبة عليها . أو قيام بعض المصارف بنقل موجوداتها النقدية

وايداعها في حسابها الطليق لدى البنك المركزي لغرض التهرب من دفع مبالغ الضمان المستحقة على ودائعها مما سيلحق ضرراً كبيراً بالشركة وبالمودعين الذين لا يعلمون بأن ودائعهم غير مضمونة من قبل الشركة وخلافاً لمعيار الإفصاح والشفافية التي تلزم المصرف ابلاغ المودعين بان ودائعهم مضمونه من الشركة أو غير مضمونة

٦- قطعت الشركة شوطاً طويلاً في بناء نظامها الالكتروني وكانت أول خطواتها إنجاز الموقع الالكتروني الخاص بها، ثم التفاوض مع شركات أجنبية متخصصة لغرض اختيار العرض الأفضل ليتم تنفيذه مع توفير البنية التحتية اللازمة لذلك قام مجلس ادارة الشركة بوضع وتنفيذ خطة استثمار لمواردها المالية المتمثلة براس مالها المدفوع البالغ (١٠٠) مليار دينار ، واقساط الضمان الشهرية المدفوعة من المصارف من خلال لجنة مختصة برئاسة السيد مستشار مجلس الإدارة قامت بأنشاء صندوقين :-

- الأول : مختص بالاستثمار في الأدوات المالية التجارية لقاء فائدة .
- الثاني : خاص بأدوات الصيرفة الإسلامية بعيداً عن الربا المحرم شرعاً .

مع محاولة التنويع زمنياً ومكانياً ، وبنسبة مخاطرة مقبولة . مع وضع الضوابط الخاصة بكل من النوعين من أدوات الاستثمار .

٧- قيام إدارة الشركة بالرجوع الى المعايير الدولية المعدلة لشركات ضمان الودائع والصادرة عن الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI) ومقرها في مدينة بازل السويسرية والبالغ عددها (١٦) معيار ، أملاً في انضمام الشركة العراقية اليها

بعد قيامها بتطبيق هذه المعايير كشرط من شروط الانضمام .

٨- توجية دعوة لثلاثة من شركات التأمين المحلية لغرض التأمين على موجودات الشركة العراقية لضمان الودائع من مختلف المخاطر واختيار العرض الأفضل من بينها .

٩- قيام أدارة الشركة بفتح ملف لدى الهيئة العامة للضرائب كمتطلب قانوني من متطلبات عملها.

١٠- اعداد معايير للسلوك المهني لموظفي الشركة وإجراءات الحوكمة المطبقة فيها .

١١- اعداد التعليمات المطلوبة لادارة المخاطر وإدارة الامتثال .

١٢- قيام الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية لشمول منتسبيها بالضمان الاجتماعي .

١٣- القيام بانجاز الحسابات الختامية للشركة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ إضافة الى الحسابات الختامية لعام ٢٠٢١ وعرضها للتدقيق والمراجعة لغرض المصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

١٤- اعداد تقارير فصلية عن إنجازات مجلس إدارة الشركة والاقسام المختصة فيها وميزان المراجعة لارسالها الى دائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي تنفيذاً لأحكام المادة (١٢) من نظام الشركة رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

١٥- بهدف تطوير عمل الشركة ومواجهة جائحة كورونا تم اعداد اعمام للمصارف لإرسال كتبها وجداول الاستقطاع والاحتياطي الالزامي اليها على الموقع الالكتروني للشركة كجزء من خطة تطوير وتحديث عمل الشركة وفق المعايير الدولية الفضلى .

التوصيات :-

١- قيام المصارف المساهمة بالتعاون مع الشركة بتكثيف الحملة الأعلامية بهدف تعريف المواطنين بأهداف الشركة العراقية الضمان الودائع ودورها في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وحماية ودائع الجمهور من الشركات والأفراد ومعالجة ظاهرة الإكتناز التي تشكل قرابة ٩٠ % من إجمالي العملة المصدرة في العراق. حيث بلغ رصيد العملة خارج البنوك عام ٢٠١٩ (٤٧.٦) ترليون دينار، مقابل (٣٨.٨) ترليون عام ٢٠١٨ وارتفعت عام ٢٠٢١ والفصل الأول من عام ٢٠٢٢ الى (٨٠.٩) ترليون دينار منها لدى المصارف (٦.٤) ترليون مقابل (٧٤.٤) ترليون دينار خارج المصارف.

٢- نظراً لخصوصية أعمال الشركة , نقترح قيام دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان بانشاء قسم أو شعبة خاصة باعمال الشركة العراقية لضمان الودائع وليس ربطها بقسم المصارف التجارية كما هو الأمر حالياً .

٣- موافقة الادارة العليا للبنك المركزي العراقي بتوقيع مذكرة تفاهم تتضمن التعاون مع ادارة الشركة في كافة مجالات عملها. بهدف دعمها وإسنادها .

٤- قيام إدارة الشركة بتوقيع المزيد من مذكرات التفاهم بينها وبين إدارات شركات ضمان الودائع في البلدان العربية, كما جرى عام ٢٠٢١ بتوقيع الشركة لمذكرة تفاهم مع المؤسسة الأردنية لضمان الودائع, بهدف تبادل التجارب والتعاون وتوفير فرص لتدريب منتسبي الشركة العراقية لضمان الودائع في مجالات عملهم.

٥- انضمام الشركة الى المنظمة العالمية لضامني الودائع في العالم ومقرها (IADI) في مدينة بازل السويسرية بهدف دعمها فنياً وتدريبياً وحصلت الموافقة في ٢٠٢٢/٧/٦ وتحتل الشركة الرقم (٩٢) من بين الشركات العاملة في دول العالم .

٦- إدخال مادة (ضمان الودائع) ضمن منهاج كليات الإدارة والإقتصاد, ومعاهد الإدارة قسم إدارة المصارف, أسوة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال . مما كان الأثر المباشر في تطوير عمل المصارف والشركة ذاتها

٧- قيام الجامعات العراقية, والبنك المركزي العراقي, ورابطة المصارف الخاصة العراقية بتوجيه دعوة للشركة لغرض المشاركة في المؤتمرات والندوات المقامة من قبل هذه الجهات وتقديم أوراق عمل .

الخاتمة :-

وختاماً فأن إنشاء هذه الشركة سيساهم في خلق الطمأنينة والموثوقية في العمل المصرفي, ومما يؤدي الى قيام المواطنين بإيداع أموالهم المكتنزة في المصارف بدلاً من اكتنازها لديهم وضمان إستخدامها لخدمة الاقتصاد الوطني, وتوفير فرص العمل وتحسين الأداء الاقتصادي عموماً, والمصرفي خاصة .

مصادر البحث

١- قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنه ٢٠٠٤ المعدل .

٢- قانون اعمال التامين رقم (١٠) لسنه ٢٠٠٥ .

٣- قانون الشركات رقم ٢١ لسنه ١٩٩٧ المعدل .

٤- نظام ضمان الودائع رقم ٣ لسنه ٢٠١٦ .

٥- تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن البنك المركزي العراقي لعدد من السنين .

٦- تقارير تطور الاقتصاد العراقي الصادرة عن دائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي لعدد من السنين .

٧- التقرير السنوي والحسابات الختامية للشركة الصادر عام ٢٠٢٠ والمعروض في اجتماع الهيئة العامة الثاني للشركة والذي عقد في فندق بابل بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٢ .
٨- التقارير السنوية الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IAID).

Genetic Algorithm Based Model for Optimizing Bank Lending Decisions

نموذج قائم على الخوارزمية الجينية لتحسين قرارات الإقراض المصرفي

باسل عباس حسن

مصرف الرافدين

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

Abstract

To avoid the complexity and time consumption of traditional statistical and mathematical programming, intelligent techniques have gained great attention in different financial research areas, especially in banking decisions' optimization. However, choosing optimum bank lending decisions that maximize the bank profit in a credit crunch environment is still a big challenge. For that, this paper proposes an intelligent model based on the Genetic Algorithm (GA) to organize bank lending decisions in a highly competitive environment with a credit crunch constraint (GAMCC). GAMCC provides a framework to optimize bank objectives when constructing the loan portfolio,

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٠٩-٣٤٢

by maximizing the bank profit and minimizing the probability of bank default in a search for a dynamic lending decision. Compared to the state of the art methods, GAMCC is considered a better intelligent tool that enables banks to reduce the loan screening time by a range of 12% to 50%. Moreover, it greatly increases the bank profit by a range of 3.9% to 8.1%.

Keywords:Lending Decision, Genetic Algorithm, Loan Portfolio, Bank Objectives.

1.Introduction

It is clear that the financial crisis was accompanied by a reduction in the credit supply available to all customers (Aguilar et al., 2015). According to recent studies (Michael & Rohwedder, 2010 ; Judit & Wang, 2012),
the nature of the latest financial crisis in US has brought to the fore concerns regarding banks ability to continue with its traditional bank lending strategies. The main channel through which a banking crisis affect the real economy relates to its ability to provide the credit needed given credit constraints imposed on them. Hence, a key question at the heart of the any financial crisis is whether and how did the banking sector managed to dis- tribute the limited credit available in a way that maximizes their profits in the time of crisis (Manju et al., 2011). Therefore, there is a need to set an optimal mechanism of bank lending decisions that will maximize the bank profit in a timely manner. The inability of banks to manage loan portfolio efficiently may result in a credit crunch. A credit crunch is often caused by a sustained period of careless and inappropriate lending, resulting in losses for lending institutions and investors in debt when the loans turn sour and the full extent of bad debts becomes known. These challenges have led to a rise in more formal and

accurate methods to optimize the lending decision and minimize loan risks. In conjunction, bank lending decision has become a primary tool for financial institutions to increase profit, reduce possible risks, and make managerial decisions.

Unlike the traditional statistical and mathematical programming techniques such as discriminant analysis, linear and logistic regression, linear and quadratic programming, or decision trees; intelligent systems have proven their ability to overcome different challenges in financial research areas, especially in banking loan portfolio optimization (Eletter et al., 2010; Nazari & Alidadi, 2013; Ghodselahi & Amirmadhi, 2011; Marque et al., 2013). How- ever, most of them are focused on either credit scoring to determine whether the applied customer is eligible to get the required loan (Ghodselahi & Amirmadhi, 2011; Marque et al., 2013), or portfolio selection (Saborido et al., 2016; Berutich et al., 2016; Lwin et al., 2017) aiming to choose the optimum stocks that maximize the customer profit.

Thus, the problem of bank lending decision in a credit crunch environment- where all applicable customers are eligible to get the desired loan - is an NP-hard optimization problem that can be solved using meta-heuristic algorithms such as evolutionary algorithms (Bhargava, 2013; Ghosh & Tsutsui, 2003; Metawa et al., 2016). The evolutionary computing methods are highly capable of extracting meaning from imprecise data and detecting trends that are too complex to be discovered by either humans or other conventional techniques. For that purpose, this paper proposes an intelligent model based on Genetic Algorithm (GA) to organize bank lending decision in a highly competing environment with credit crunch constraint.

The main contribution of this paper is the creation of a GA model that facilitates how banks would make an efficient decision in case of a cut back on lending supply when faced with a liquidity shock, while staying focus on the main objective of bank profit maximization. The main focus of the GA model is two-fold: to stabilize systemically banks while achieving maximum profit, and to establish the capital base so that banks would increase lending efficiently. The GA model takes into account the margins along which banks adjust their loan portfolios in response to the crisis, either through imposing credit supply contractions across all types of borrowers, or disproportionally cut back credit for some specific types of loans. Multiple factors including loan characteristics, creditor ratings and expected loan loss are integrated to GA chromosomes and validation is performed to ensure the optimal decision.

The remaining of this paper is organized as the following: Section 2 discusses the literature review of the bank lending decision's problem and the recent work to solve this problem using GA. Section 3 describes GAMCC and the GA data representation. Then, section 4 discuss the experimental results. Finally, section 5 concludes the paper.

2. Literature Review

The optimal loan portfolio selection requires a solution of a high dimensional nonlinear program and is computationally challenging (Sefiane & Benbouziane 2012; Elhachlouf et al., 2012). Loan portfolios commonly have a large number of different loans ranging from hundreds to thousands of loans (Melennec, 2000). Every loan is characterized by a highly dimensional vector of loan

characteristics including; credit score, collateral, interest rate, loan balance, loan purpose, loan age and size, payment history, and location.

The Objective and constraint functions of bank profit maximization are nonlinear and sometimes non convex which can be costly to evaluate using traditional methods. In addition, the securities that are backed by loan pools- collateralized loan and mortgage obligations are mostly considered complex derivatives that make the underlying loan portfolio more complicated to estimate (Sirignano & Giesecke, 2015).

Despite the importance of loan portfolio selection decisions, the trade- off between risky loans with higher returns and safe loans with lower re- turns has not received nearly as much attention as the equity portfolio selection decisions. According to (Altman, 1996), loan portfolio selection is based on the standard mean-variance formulation of the portfolio, as well as the unexpected loss from defaults as a risk measure. On the other side, Paris (Paris, 2005) focuses on the consumer loan portfolio selection problem using one period, discrete state and the objective of expected utility. In addition, the mean-variance and utility-based formulations when loans are placed into groups of loans with similar characteristics are studied at (Mencia, 2012). A multi-objective evolutionary algorithm (MODE-GL) is proposed at (Lwin et al., 2017) imposing real-world constraints; cardinality, quantity, pre-assignment, round-lot and class constraints. MODE-GL model uses value-at-risk (VaR) as a market risk measure

to assess the financial asset price fluctuations. However, the processing complexity represents the main challenge of this method.

An improvised risk evaluation of Multidimensional Risk prediction clustering Algorithm is proposed at (Kavitha, 2016) to determine the good and bad loan applicants whether they are applicable or not. The proposed clustering method aims to find the risk percentage to determine whether loan can be sanctioned to a customer or not. During recession and financial crisis era, the illiquidity problem arises leading to credit becoming less available for borrowers, as banks tend to adapt strategies of credit rationing focusing on optimizing their loan portfolio.

The insolvency of some banks can lead to a reduction in bank loans, not only because of the bad bank failures but also because the healthy banks tend to be more cautious in their lending practices through cutting back on lending (Teimouri and Dutta, 2016).On this matter, at(Deyoung et al., 2015) the researchers find that typical US commercial banks reduced their business lending during the financial crisis, this decline was due to increased risk overhang effect (related to higher levels of illiquidity), and increased levels of credit rationing, which is consistent with the higher lender risk aversion. Also, according to (Cingano et al., 2016) on quantifying the real effect of credit crunch on banks after the financial crisis, they find that the negative shock to bank liquidity significantly deteriorated credit conditions: high exposure banks tightened credit supply more than low exposure banks did, even when looking at the same borrower.

Targeting loan portfolio optimization focusing on the goal of loan default and bad loans elimination, the researchers at (Agarana et al., 2014) used goal programming technique to determine the boundaries of loan portfolio decisions that would reduce loan default rate in Nigeria banks. Focusing on Italian banks, an importance sampling (IS) technique for loan portfolio optimization problem is used (Clemente, 2014). The IS technique objective is to minimize the loan portfolio volatility in 23 Italian banks during risky and uncertain economic conditions. In addition, VAR is used at (Ning et al., 2014) to measure the uncertain environments of loan portfolio when all the loan rates are subject to uncertain changes.

A loan price differentiation impact on the behavior of banks potential borrowers in the market for consumer lending is analyzed at (Romanyuk, 2015). Accordingly, a concept of a decision support system for loan granting based on the use of a continuous loan price function of the borrower's creditworthiness rating is proposed. However, the required time to get the optimum decision using that system represents its main challenge.

At (Jat & Xoagub, 2016), a fuzzy logic-based automated artificial system is proposed to help in decision-making for disbursement of the bank loan and give the reason for the inferred decision. However, this system is not design to work with credit crunch environments. In addition, uncertain simulations to test VAR technique solutions for loan optimization are designed. Moreover, the authors explained the cases where VAR can be used to

maximize loan portfolio returns in dynamic environment. On the other hand, the application of a multi-objective optimization GA model addressing the problem of the risk return tradeoff in bank loan portfolio is presented at (Mukerjee & Deb, 2002). The authors of (Mukerjee & Deb, 2002) obtained an approximation to the set of Pareto-optimal solutions which increases the decision flexibility available to the bank manager and provides a visualization tool for one of the tradeoffs involved. However, that work (Mukerjee & Deb, 2002) did not consider interest rate risks as a factor in the trade off of loan portfolio optimization.

On the same sequence, a genetic algorithm model of loan portfolio multiple constrains optimization of banks risk-return is suggested at (Misra & Sebastian, 2013). This model built portfolio with mean-variance dominating for both AAA rating and AA rating and calculating for the loan portfolio risk and return. Their GA technique is applied to a leading bank of India and designed as per Indian Banking Regulations has been outperformed the current portfolio of the bank.

Depending on the above discussion, it is noticed that most of the related work focused on either credit scoring to determine whether the applied customer is eligible to get the required loan, or portfolio optimization which aims to choose the optimum stocks that maximize the customer profit. For that, this paper aims to organize bank lending decision using real world credit crunch constraint in order to maximize bank profit and minimize bank default.

3.Methodology

3.1-Problem *Representation*

This paper proposes an efficient, GA-based model to maximize bank profit in lending decision. In our proposed method, the lending decision is dynamically decided based on customers loan characteristics. With the assumption that all customers are applicable (good) to get the required loan, GA is employed to search for the most suitable customers depending on a set of factors such as loan age, loan size, loan interest rate, loan type, and borrower credit rating. A set of other depending variables, i.e., expected loss on the loan and loan interest rates, are considered as well. Using the chosen customers, the optimum bank lending decision and the loans details are determined. Figure 1 clarifies the flow of our proposed model.

This paper assumes that each customer has a set of predefined loan characteristics. These characteristics represent the variables of GAMCC. Mathematically, we can represent our problem using these variables to maximize the bank profit. For each customer *C* the decision variables are:

3.1.1-Loan Age α

With an assumption that the maximum number of years for any loan is 20 years, the loan age is divided into four categories depending on its

expected period time. Table 1 clarifies these different categories and their corresponding values.

Mathematically, let $\mathcal{A}$ is the set of the good customers who are applicable for loans. So, the loan age can be represented as Eq. 1.

$$\forall C \in \mathcal{A} \longleftrightarrow \alpha : 1 \leq \alpha \leq 20$$

Figure 1: The working steps of GAMCC. The arrow depicts the data flow.

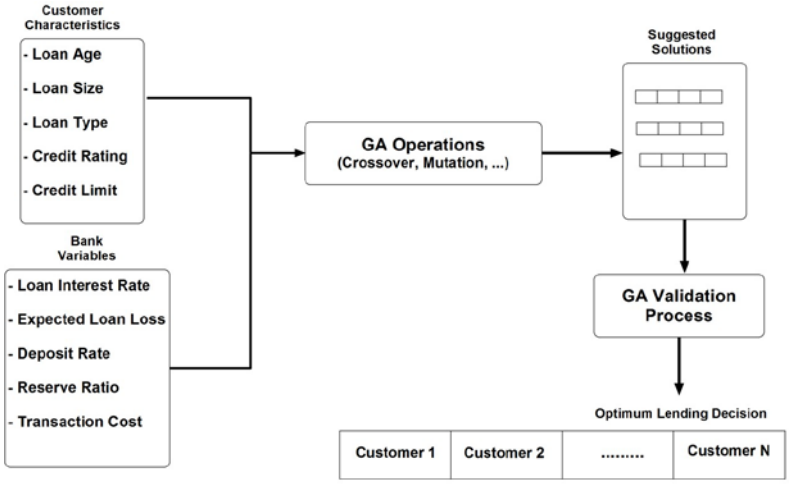

Table 1: Loan Age categories

Category (α)	Value
1	$1 \leq \alpha \leq 3$
2	$3 < \alpha \leq 5$
3	$5 < \alpha \leq 10$
4	$10 < \alpha \leq 20$

3.1.2.Credit Limit

The credit limit represents the maximum loan amount that can be given to the customer based on his income

and occupation. The credit limit is used to determine the loan size in each case which is also categorized in micro, small, medium and large credit limits as shown in Table 2.

3.1.3-Loan Size L

Depending on the credit limit, the loan size is determined. The loan size

(L) determines the amount of loan requested by a specific customer (C). This amount is considered an effective variable in lending decision due to its effect of the total allowable loan amount of the bank which is determined by a required reserved deposit ratio called (r_D). (L) is predefined based on the purpose for which (C) is requested the loan. For that, we classifies (L) in four different categories as shown at Table

2. The maximum allowable loan for each customer is one million dollar.

Table 2: Loan Size categories

Category (L)	Value
Micro	$\$0 \leq L \leq \$13,000$
Small	$\$13,001 < \alpha \leq \$50,000$
Medium	$\$50,001 < \alpha \leq \$100,000$
Large	$\$100,001 < \alpha \leq \$250,000$

3.1.4 .Loan Type ϕ

In our model, there are three types of loans: Mortgage (M), Personal (P), and Auto (A). In future, we are planning to add corporate loans as the fourth type. It is not allowed for customer to request a personal or an auto loan with more than 10 years of loan age which can be represented as a mathematical constraint in our model (See Eq. 2).

$$\forall \phi \in (P, A) \longleftrightarrow L \leq 10$$

3.1.5. Loan Interest Rate r_L

Based on the values of ϕ and α, the loan interest rate r_L is assigned using interest rates data from world banks (Chase, and capital One), the rate is averaged for the years 2015-2016. In our model r_L is classified into three different categories and its value is determined according to the average loan rates of the largest US banks, i.e., Chase, and Capital One. The details of value assignment are listed at Table 3.

3.1.6. Expected Loan Loss (λ) and Borrow Credit Rating

Borrow Credit Rating is used to measure the range of the expected loan loss (λ). Good creditor customers are divided into five credit ratings ranges as shown at Table 4.

3.2. Chromosome Encoding

The chromosome of the GA contains all the building blocks to a solution of the problem at hand in a form that is suitable for the genetic operators and the fitness function. In genetic algorithms, a chromosome is a set of .

Table 3: Loan Interest Rate Assignment

ϕ	α	r_L Value
M	1	NA
4	2	NA
1	3	NA
P		$0.021 \leq r_L \leq 0.028$
		$0.0599 \leq r_L \leq 0.0601$
	2	$0.0601 < r_L \leq 0.0604$
	3	$0.0604 < r_L \leq 0.0609$
A	1	$0.0339 \leq r_L \leq 0.03349$
	2	$0.0349 < r_L \leq 0.0379$
	3	$0.0379 < r_L \leq 0.0399$

Table 4: The Credit rating and the Corresponding Expected Loan Loss

Credit Rating	λ Value
AAA	$0.0002 \leq \lambda \leq 0.0003$
AA	$0.0003 < \lambda \leq 0.001$
A	$0.001 < \lambda \leq 0.0024$
BBB	$0.0024 < \lambda \leq 0.0058$
BB	$0.0058 < \lambda \leq 0.0119$

parameters or factors that determine a proposed solution to the intended problem. In our proposed model, each gene in the chromosome indicates to a candidate customer. The

value of a gene can be either 1 or 0, where 1 indicates that the corresponding customer is elected to get the loan and 0 indicates a non-selected customer. Figure 2 depicts a chromosome for a field with 25 customers.

As shown at Figure 2, each customer is uniquely identified by ID number. The ID number is used for mapping between GA chromosome and the customer dataset.

3.3. Genetic Algorithm Fitness Function

The GAs fitness function (F_x) simply consists loan revenue (ϑ), loans cost (μ), total transaction cost ($\$$), and cost of demand deposit (β). The main objective is to maximize $F(x)$. As shown at Eq. 3, the value of (ϑ) is calculated depending on the values of r_L, L, and λ.

Figure 2: Chromosome Representation for 25 customers

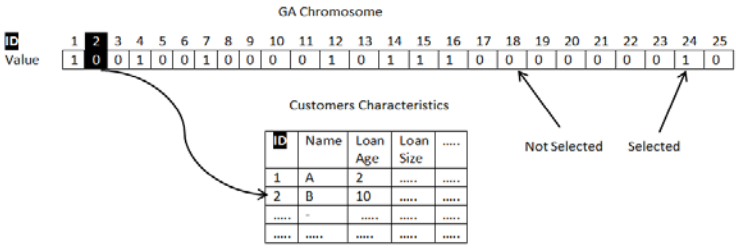

3.4. Genetic Algorithm Operations and Lending Decision Validation

To be self-content, we briefly review the main operations of GAs (Kucukkoc et al., 2013; Elhoseny et al., 2015). GA is adaptive search method that simulates some of the natural processes: selection, information, inheritance, random mutation and population dynamics (Yuan et al., 2017). A GA starts with a population of strings and thereafter generates successive populations

of strings. A simple GA consists of three operators:

Reproduction: is the process of keeping the same chromosome with- out changes and transfer it to the next generation. The input and the output of this process is the same chromosome.

Crossover: is the process of concatenating two chromosomes to generate a new two chromosomes by switching genes. The input of this process is two chromosomes while its output is two different chromosomes. A simple one-point crossover operation for binary coded populations have been used. For example, let $I = \{s_1, \ldots, s_j, \ldots, s_n\}$ and $I^0 = \{s^0_1, \ldots, s^0_j, \ldots, s^0_n\}$ be two different indexes in the current population P. The crossover point was defined by randomly generating an integer j in the range [1, n]. Then the resulting crossed indexes are $\{I = s_1, \ldots, s_{j-1}, s^0_j, \ldots, s^0_n\}$ and $I^0 = \{s^0_1, \ldots, s^0_j - 1, s_j, \ldots,$

Mutation: is the process of randomly revers the value of one gene in a chromosome. So, the input is a single chromosome and the output is different one. The integer parameter to undergo a mutation, let us say s_j, is selected randomly. Then it mutates into $s^0_j = 0$ if $s_j = 1$ and into $s^0_j = 1$ otherwise (See Figure 3).

When crossover is determined not to be conducted, the parent chromosomes are duplicated to the offspring without change. Varying the crossover probability alters the evolution speed of the search process. In practice, the value of crossover is close to 1. Different from the crossover probability, the mutation probability is usually fairly small. Essentially mutation operation could create completely new species, i.e., an arbitrary locus in the fitness landscape. Hence, it is a means to get out of a local optimum.

An example that clarifies the GA operations in our proposed model is shown at Figure 3. First, the GA creates the initial population by randomly generates a set of lending decisions. Then, each decision is evaluated using the proposed fitness function. The fitness functions value of a lending decision determines its probability to be selected as a chromosome at the new population for the next GA generation as

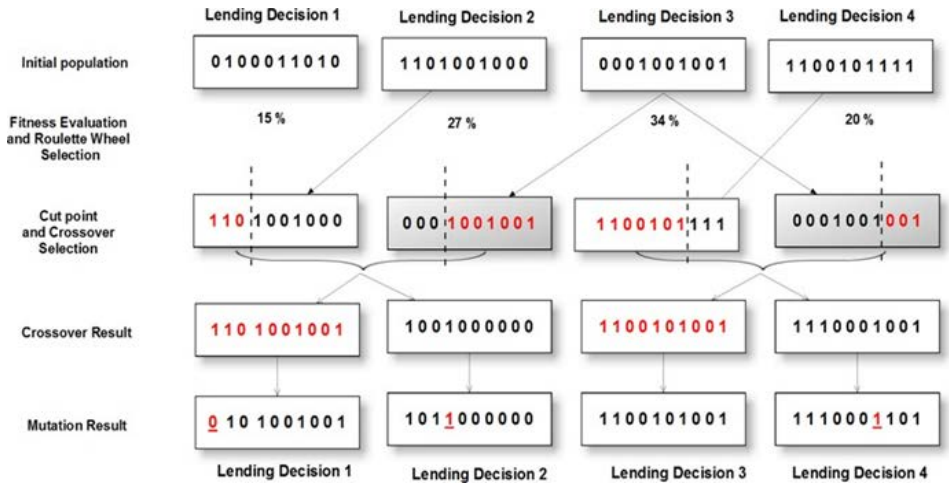

Shown at Eq. 9 and Eq.10.Eq.9 is used to calculate the probability of select (P_s) for each chromosome (`). While Eq. 10 calculates the

expected count of select (π), and the actual count of select for each chromosome as the following:

$$f_x(\text{`}) \quad \text{P}$$

$$P_s(i) = \frac{f_x(i)}{\sum_{i=0}^{n} f_x(i)}$$

Figure 4: The GA validation process to generate a GA population with n chromosomes

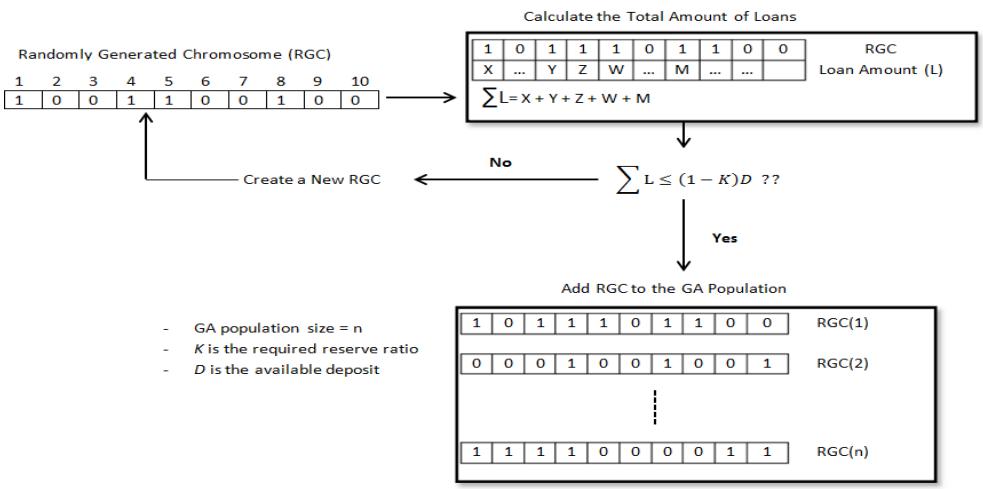

to the population. If the chromosome violates the validation condition, a new randomly generated chromosome (*RGC*) is created and he process will be repeated until the number of validated chromosome is equal to the population size *n*.

3.5.Pseudo Code of GAMCC

As we mentioned before, our proposed model uses a

binary chromosome to specify the selected customer in the lending decision, in which a digit one represents an elected customer and a zero represents a customer that is not eligible. Algorithm 1 presents the pseudo code of GAMCC. In this algorithm, q [1, Q] denotes the number of generations, and the population size is P . The pool of chromosome, denoted by U , is initialized with randomly generated individuals. An intermediate pool of chromosomes, denoted by $\tilde{U}$, is used to hold the individuals created in a generation, and depending on the
needs user can specify any intermediate population size that is greater than the initial population size P . In crossover operation, two chromosomes are randomly selected from U and, according to the crossover probability; two new chromosomes are created by switching consecutive genes. In mutation operations, the value of a randomly picked gene is altered between 0 and 1 according to the mutation probability m .

4. Results and Discussion

First, all data are obtained from World Bank public database for year 2016. In our evaluation, the GA parameters used in our experiments are listed in Table 5. The analysis of the results is conducted based on 10 experiments.

Table 5: Set of parameters to control the GA evolution process

Objective
- Determine a bank lending decision that maximizes the bank profit.

- Determine a bank lending decision that minimizes the crediting cost.

Raw Fitness $F_x = \vartheta + \$ - \beta_0 - P_n \lambda$

- Population Size (n) = 60
- GA Generations ( ) = 60 ‹
- Crossover ratio = 0.8

Parameters

- Mutation ratio = 0.006
- Reproduction ratio(n) = 0.194
- Basic selection method is spanning the weighted roulette wheel selection six times.
- The evolution continues until: Criteria $F_x(t) = <$ where t is the time interval

---

To evaluate GAMCC, two scenarios are created to study the routine method performance in real and simulated environments. In the simulation scenario, GAMCC randomly generates customer loans characteristics for a defined number of customers with different values and exports them to a database file. Then, GA starts its work using the generated data.

Algorithm 1 Bank Lending Decision Algorithm

1: Randomly generate a pool of S Lending Decisions $X = \{x_1, x_2, \ldots, x_S\}$.

2: Represent each decision in S by one chromosome to get a pool P of chromo- some $U = \{u_1, u_2, \ldots, u_P\}$.

3: $\forall u_i \in U$, Forming the Lending Decision According to Parameters)

4: Evaluate the fitness of each $u_i \in U$ using F_x.

5: **for** $q = 1, 2, \ldots, Q$ **do**

6: $\tilde{U} \Leftarrow \emptyset$

7: **for** $p = 1, 2, \ldots, P$ **do**

8: Randomly select $u_a, u_b \in U$ (a 6= b) based on the normalized fitness $\tilde{f}(u)$:

$$\tilde{} \qquad f(u) \qquad \text{P}$$

$$C \quad f(u \qquad \text{———}$$

9-Cross over ua and ub according

C(ua, ub|α) ⇒ u0a, u0b.

10:Perform mutation on u0a and u0b according to m~

M(u0a|β) ⇒ u˜a, M(u0b|β) ⇒ u˜b.

11: Evaluate f (u˜a) and f (u˜b).

12: U˜ ⇐ U˜ ∪{u˜a, u˜b}

13: end for¨

14: U ⇐{ui; ui ∈ U˜andf (ui)}

15: end for

16: Find the chromosome u∗ that satisfies

u∗ = arg max f (u), u U

u

17: Return the lending decision x∗ by mapping u∗ bac

4.1. First Scenario: Simulated Data

In this scenario, we generate the simulated data for different cases as shown at Table 6. This simulation assumes that r_D=0.009 a weighted aver- age of the deposit interest rates over short and long run. In addition, the institutional cost is 0.0025 in all cases based on the previous literature. The last two columns illustrate the improvement ratio of F_x compared to the traditional linear programming method (TLP) and MODE-GL, respectively.

Table 6: Set of variables to generate simulated data. The values of D is represented in millions. The improvement ratio of F_x is shown at the last two columns.

Number of Customers	D	K	Accepted Customers	M(%)	P(%)	A(%)	F_x	
							TLP	MODE-GL
200	5	0.00	77	31	38	31	1.9	1.4
400	5	0.00	82	41	37	22	2.4	1.7
600	10	0.00	153	32	35	33	4.1	2.1
800	10	0.00	299	41	39	20	0.2	0.01
1000	15	0.15	588	32	36	32	1.7	0.9
2000	100	0.20	1115	27	41	32	5.3	1.8

As shown at Table 6, the loan lending decisions are distributed to the three types of loans. Although, there is no constraints for the ratio of each type, it seems that the GA balanced between them. Compared to MODE- GL, GAMCC achieves an improvement ratio in the bank profit in a range of 0.01% and 1.8% using the simulated data. While, the improvement ratio is between 0.0.2% and 5.3% compared to TLP.

Based on Table 6, Figure 5 shows the number of selected

customer for each type of loan. We can say, GAMCC provides a great way to balance between all types of loans.

Depending on the available deposit *D*, the loan decision is mostly deter- mined. For that, we measured the impact of *D* on the number of accepted customers. Table 7 shows the effect of changing *D* on the same number of applied customers.

Figure 5: The Number of selected customer for each type of loan

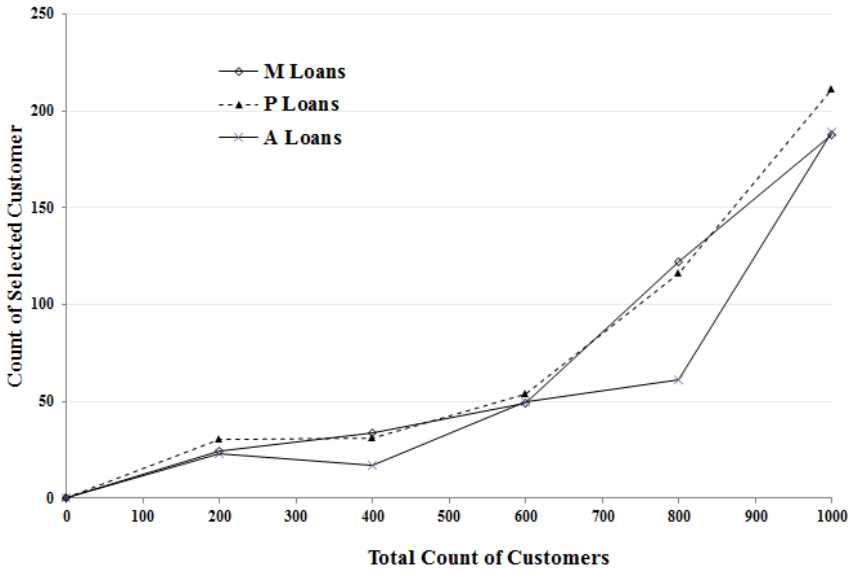

Using the results shown in Table 7, Figure 6 and Figure 7 illustrate the improvement ratio of GAMCC using different *D* values, compared to TLP and MODE-GL, respectively.

Figure 6: The improvement ratio of GAMCC compared to TLP

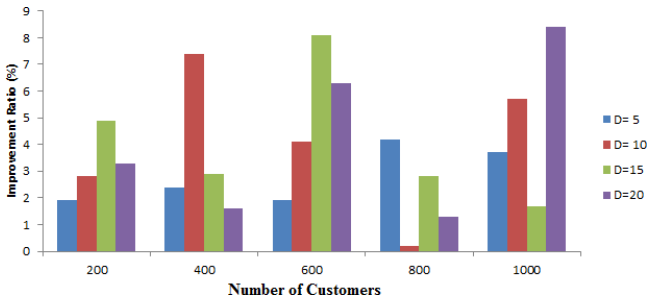

On the other hand, the credit rating plays an important role in selecting the corresponding customer. Table 8 shows the ratio of each credit rating category depending on the suggested lending decision.

4.2. Second Scenario: Real Data

The second scenario aims to evaluate the system performance using a pre-known solution for using real data collected from Southern Louisiana Credit Union. Similar to the first scenario, GAMCC greatly increases the bank profit compared to TLP and MODE-GL, using the real data as shown at.

Table 7: Impact of D on the lending decision. The values of D is represented in millions.

Number of Customers	D	K	Accepted Customers	*M* (%)	*P* (%)	*A*(%)
200	5	0.00	77	31	38	31
	10	0.00	96	38	30	32
	15	0.15	115	39	31	30
	20	0.20	141	42	30	28
400	5	0.00	82	41	37	22
	10	0.00	101	28	35	37
	15	0.15	200	41	29	30

	20	0.20	314	33	25	42
	5	0.00	141	35	33	32
	10	0.00	153	32	35	33
600	15	0.15	374	45	21	34
	20	0.20	427	30	28	42
	5	0.00	157	33	38	29
	10	0.00	299	24	41	35
800	15	0.15	438	32	30	38
	20	0.20	615	29	37	34
	5	0.00	289	40	29	31
	10	0.00	314	29	32	39
1000	15	0.15	588	32	36	32
	20	0.20	703	38	37	25

Figure 7: The improvement ratio of GAMCC compared to MODE-GL

Table 9. The last two columns of Table 9 show the increasing ratio in F_x that was achieved using GAMCC compared to TLP and MODE-GL, respectively.

Number of Customers	Accepted Customers	*AAA*(%)	*AA*(%)	*A*(%)	*BBB*(%)	*BB*(%)
200	77	39	21	19	12	9
	96	41	20	10	12	17
	115	35	24	32	7	2
	141	52	15	12	10	11
400	82	67	10	4	12	7
	101	28	12	24	21	15
	200	52	22	17	6	3
	314	47	41	11	1	0
600	141	62	24	5	5	4
	153	35	41	15	7	2
	374	54	20	20	0	6
	427	51	24	15	7	3
800	157	35	14	33	6	12
	299	39	32	21	4	4
	438	24	29	23	14	10
	615	40	27	17	12	7
1000	289	61	21	15	3	0
	314	48	43	9	0	0
	588	56	28	12	2	2
	703	40	36	19	4	1

In addition, Figure 8 shows the ratio of selected customer by GAMCC based on their credit rating, compared to TLP.

Efficiency is an important factor in real-world applications. Our experiments are conducted in a computer with Intel core i5 2.6 GHz CPU, 4GB memory, and Windows 8 operating system. The algorithms are implemented in C#. Table 10 lists the average time used to determine the lending decision in

each case of run. The time reported is at the last GA generation. The number at the last column is the standard deviation. As shown at Table 10,

Table 9: Bank Lending Decision Using the Real Data

Customers	Customers	M (%)	P (%)	A (%)	TLP	MODE-GL
100	72	41	19	40	3.9	2.1
300	163	36	29	35	4.5	2.8
500	205	40	31	29	7.2	3.9
700	351	29	35	36	8.1	5.4
1000	395	33	28	39	2.9	2.8
1300	503	38	31	31	5.0	2.4
1500	710	45	16	39	4.2	3.5
1700	798	22	41	37	6.8	3.9
2000	871	50	22	28	4.1	3.2

Figure 8: The ratio of selected customers by GAMCC based on their Credit rating com- pared to TLP

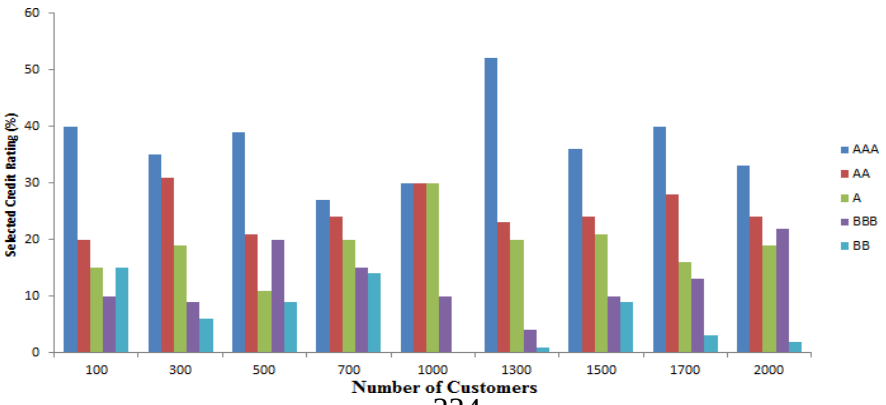

the average time used by GAMCC is less than the required time to get the optimum solution using either TLP or MODE-GL in all cases. Note that the most time-consuming process in GAMCC is evaluating fitness, which can be implemented with parallel programming to improve efficiency in case of complicated multi-objective problems. Compared to TLP, GAMCC reduces the loan screening time in a range of 36% and 50%. While the improvement ratio compared to MODE-GL is in a range of 12% and 28%.

On the other hand, effective GA model must guarantee the results consistency. For that, we run GAMCC 10 times using the same real data and the same GA parameters. Table 11 lists the average of the selected loan type and its standard deviation at various run times. Small STDs indicate balanced ratio of a specific loan type.

Table 10: The average time used to determine the optimum lending decision

Number of Customers	Method	Mean	STD
200	TLP	0.66	0.21
	MODE-GL	0.48	0.18
	GAMCC	0.42	0.10
400	TLP	0.74	0.31
	MODE-GL	0.54	0.26
	GAMCC	0.45	0.22
600	TLP	1.03	0.21
	MODE-GL	0.71	0.12

	GAMCC	**0.51**	**0.14**
	TLP	**1.22**	**0.25**
800	**MODE-GL**	**0.79**	**0.31**
	GAMCC	**0.65**	**0.28**
	TLP	**1.29**	**0.33**
1000	**MODE-GL**	**0.88**	**0.38**
	GAMCC	**0.74**	**0.47**

Table 11: GAMCC Consistency Evaluation

Loan Type	M	P	A
Mean	0.43	0.32	0.25
STD	0.011	0.021	0.064

5.Conclusion and Future Work

The bank lending decision problem in a credit crunch environment is an NP-hard optimization problem that can be solved using met heuristic algorithms such as evolutionary algorithms. To avoid the complexity and time consumption of the traditional statistical and mathematical programming techniques such as discriminant analysis, linear and logistic regression, linear and quadratic programming, or decision trees; intelligent techniques have proven their ability to overcome the different challenges in financial research areas, especially in banking loan optimization. This paper proposes an intelligent model based on GA to organize bank lending decision in highly competing environment with credit crunch constraint. GAMCC facilitates how banks would make an efficient decision in case of a cut back on lending supply when faced with a negative

liquidity shock, while staying focus on the main objective of bank profit maximization. GAMCC is tested using simulated and real data as well. The results shows that GAMCC greatly in- creases the bank profit using the suggested lending decision in case of using the real data. Based on different experiments, GAMCC increases the bank profit ratio in both simulated and real environments. Compared to TLP, GAMCC reduces the loan screening time in a range of 36% and 50%. While the improvement ratio compared to MODE-GL is in a range of 12% and 28%. For future research, GAMCC can be used for optimizing the corporate lending decisions especially for small and medium companies. Second, it can accommodate the interest rate risk as a dynamic factor in the bank lending decision. Finally, it can be applied to optimize the hedge fund predefined strategies to ensure a profitable return for the fund partners.

References

1- Agarana , C., Bishop , A., & Odetumibi, A. (2014). Optimization of bank loan Portfolio management Using Goal Programing Technique. International Journal of Research in Applied Natural and Social Sciences, (2)8, 43-52.

2- Aguilar, R., Valenzuela, M., & Ortiz, J. (2015). Genetic algorithms and Darwinian approaches in financial applications. Expert Syst, 42(21), 7684-7697.

3- Altman, E. (1996). Corporate bond and commercial loan portfolio anal- ysis. Wharton Financial Institutions Center,

Wharton School, Univer- sity of Pennsylvania, USA.

Bhargava, S. (2013). A Note on Evolutionary Algorithms and Its Applications. Adults Learning Mathematics: An International Journal, 8(1), 31-45.

4- Bhargava, S. (2013). A Note on Evolutionary Algorithms and Its Applications . Adults Learning Mathematics: An International Journal, 8(1), 31-45

5- Elhoseny, M., Yuan, X., Yu, Z., Mao, C., El-Minir, H., & Riad, A. (2015). Balancing energy consumption in heterogeneous wireless sen- sor networks using genetic algorithm. IEEE Communications Letters, 19(2), 2194-2197(DOI: 10.1109/LCOMM.2014.2381226).

6- Ghodselahi, A., & Amirmadhi, A. (2011). Application of Artificial In- telligence Techniques for Credit Risk Evaluation. International Journal of Modeling and Optimization, 1(3), 243-249.

7- Ghosh, A., & Tsutsui, S. (2003). Advances in Evolutionary Computing: Theory and Applications. Springer-Verlag New York, Inc., New York,USA, 175-192

8- Judit, M., & Wang, C. (2012). The great recession and bank lending to small businesses. Federal Reserve Bank of Boston, Working paper, 1116.

9- Manju, P., Rocholl, J., & Steffen, S. (2011). Global retail lending in the aftermath of the U.S. financial crisis:

Distinguishing between supply and demand factors. Journal of Financial Economics, 100, 556-578.

10- Marque, A., Garci, V., & Nchez, J. (2013). A literature review on the application of evolutionary computing to credit scoring. Journal of the Operational Research Society, 64:(2013), 1384-1399.

11- Melennec, O. (2000). CBO : CLO: CDO: a practical guide for investors. Societe Generale ABS Research, 114.

12- Romanyuk, K. (2015). Concept of a decision support system for a loan granting based on continuous price function. SAI Intelligent Systems Conference (IntelliSys), IEEE.

13- Mencia, J. (2012). Assessing the risk-return trade-off in loan portfolios. Journal of Banking and Finance, 36(6), 1665-1677.

14- Michael, D., & Rohwedder, H. (2010). Effects of the Financial Crisis and Great Recession on American Households. The National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 16407.

15- Misra, A., & Sebastian, J. (2013). Portfolio Optimization of Commercial Banks-An Application of Genetic Algorithm. European Journal of Business and Management, (5)6, 120-129.

16- Mukerjee, A., & Deb, K. (2002). Multi-objective Evolutionary Algorithms for the Risk-return Trade-off in Bank Loan Management. International Transactions in

Operational Research, 4(5).

17- Nazari, M., & Alidadi, M. (2013). Measuring Credit Risk of Bank Customers Using Artificial Neural Network. Journal of Management Research, 5(2), 17-27.

18- Ning, Y., Wang, X., & Pan, D. (2014). VaR for Loan Portfolio in Uncertain Environment. Seventh International Joint Conference on Computational Sciences and Optimization, IEEE, DOI: 10.1109/CSO.2014.158.

19- Kucukkoc, I., Karaoglan, A., & Yaman, R. (2013). Using response surface design to determine the optimal parameters of genetic algorithm and a case study. International Journal of Production Research,51(17):5039-5054.

20- Paris, F. (2005). Selecting an optimal portfolio of consumer loans by applying the state preference approach. European Journal of Operational Research, 163(1), 230-241.

21- Sefiane, S., & Benbouziane, B. (2012). Portfolio Selection Using Genetic Algorithm. Journal of Applied Finance and Banking, 2(4), 143-154.

22- Metawa, N., Elhoseny, M., Kabir Hassan, M., & Hassanien, A. (2016). Loan Portfolio Optimization using Genetic Algorithm: A case of credit constraints. 12th International Computer Engineering Conference (ICENCO), IEEE, 59 - 64(DOI: 10.1109/ICENCO.2016.7856446).

23- Sirignano, J., & Giesecke, K. (2015). Risk analysis for

large pools of loans. Working Paper, Stanford University, USA.

24- Yuan, X., Elhoseny, M., Minir, H., & Riad, A. (2017). A Genetic Algorithm-Based, Dynamic Clustering Method Towards Improved WSN Longevity. Journal of Network and Systems Management, Springer US, 25(1):21-46(DOI: 10.1007/s10922-016-9379-7)

25- Jat, D., & Xoagub, A. (2016). Fuzzy Logic-Based Expert System for Assessment of Bank Loan Applications in Namibia. Proceedings of the International Congress on Information and Communication Technology, Springer, 2:645-652.

26- Cingano, F., Manaresi, F., & Sette, E. (2016). Does Credit Crunch Investment Down? New Evidence on the Real Effects of the Bank Lending Channel. Review of Financial Studies, 29(10):2737-2773 (DOI: 10.1093/rfs/hhw040)

27- Teimouri, S., & Dutta, N. (2016). Investment and bank credit recovery after banking crises. Journal of Financial Stability,26:306327.(http://dx.doi.org/10.1016/j.jfs.2016.07.013)

28- Li, Qilun, Zhaoyi Xu, Xiaoqin Shen, and Jiacheng Zhong. "Predicting business risks of commercial banks based on BP-GA optimized model." *Computational Economics* 59, no. 4 (2022): 1423-1441.

29- Ben Ncir, C. E., Ben Mzoughia, M., Qaffas, A., & Bouaguel,

W. (2022). Evolutionary multi-objective customer segmentation approach based on descriptive and predictive behaviour of customers: application to the banking sector. *Journal of Experimental & Theoretical Artificial Intelligence*, 1-23.

30- Lwin, K., Qu, R., & MacCarthy, B. (2017). Mean-VaR portfolio optimization: A nonparametric approach. Euro- pean Journal of Operational Research, 260 (2): 751-766. (http://dx.doi.org/10.1016/j.ejor.2017.01.005)

تمويل مشاريع البنية التحتية في العراق : الامكانات والتحديات

Infrastructure Projects Financing in Iraq: Reality and Ambition

مهـدي عبد الحسيـن كريـم مهدي حنون حسين

البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يعتبر توفير الموارد المالية اللازمة لأنشاء وادامة مشاريع البنى التحتية احد المواضيع الحيوية والحساسة نظرا لما تحققه تلك المشاريع من مساهمات كبيرة وفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، ونظرا للخصائص التي تتميزبها هذه المشاريع كونها مشاريع ضخمة يتطلب انشاءها نفقات مالية كبيرة وباعتبارها مرافق عامة كان لزاماً على الدولة ان تتحمل الجزء الاكبر من مسؤولية تمويلها وذلك بالبحث عن الموارد المالية اللازمة لتشييدها ، ولكن الضائقة المالية التي تمر بها العديد من الدول دفعها الى البحث عن أساليب أخرى بديلة لتمويل هكذا مشاريع من اهمها اسلوب اشراك القطاع الخاص وبأشكاله المتعددة في هذا المجال وعلى الرغم من التطور السريع الذي يشهده الاطار العام لتمويل مشاريع البنية التحتية الا ان بلدان عديدة ومنها العراق لازالت تعتمد وبشكل اساس على القطاع الحكومي المقيد بالموازنة العامة .

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

AFSJ

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

وقائع العدد الخاص بمؤتمرالقطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢

الصفحات ٣٤٣ - ٣٨٠

لذا فقد تم تصميم هذا البحث ليقدم بعض المقترحات البديلة من طرق تمويل البنى التحتية ، وبالتالي محاولته الاجابة عن بعض التساؤلات المطروحة : ماهي مصادر التمويل التي تعتمدها الدولة في مجال تمويل البنى التحتية ؟ وهل توجد حلول بديلة تساعد على سد العجز الذي تعاني منه الدولة في تمويل هكذا مشاريع ضخمة ؟

ويعرض البحث مشكلة معينة يحاول ايجاد الحلول الممكنة لها فضلا عن تقديمه مجموعة من التوصيات المتعلقة بتوفير الموارد المالية اللازمة للبنية التحتية .

مشكلة البحث : يتطرق البحث الى بعض المشاكل التي تعترض تمويل مشاريع البنى التحتية في البيئة العراقية والتي تتلخص بمجملها بمحدودية مصادر التمويل المتاحة واقتصارها غالباً على الموازنة العامة للدولة ، والتي تعاني بدورها من ضغوط مالية كبيرة تزامنا مع الانخفاض الحاد الحاصل في اسعار النفط الخام والذي يعتبر المصدر المالي الاساس للموازنة كونه يمثل النسبة الاكبر من وارداتها الامر الذي جعلها غير قادرة على تحمل جميع الاعباء المالية لتمويل هكذا مشاريع ذات متطلبات مالية ضخمة ، فضلا عن ما تمتاز به تلك المشاريع من خصائص تقف عائقاً امام دخول القطاع الخاص في عملية التمويل والاستثمار فيها منها المخاطرة العالية المرتبطة مع هكذا مشاريع وخاصة في ظل الظروف الامنية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق .

الاهمية والاهداف : تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد المواضيع التي تلعب دورا هاما في المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي للبلد ، اذ يحاول البحث التعرف على اهم المصادر في تمويل مشايع البنى التحتية فضلا عن محاولة اظهار الاضافات التي يمكن ان تأتي بها الخصخصة في مجال تلك المشاريع .

واخيرا يوصي البحث عدم الافراط في الاقتراض العام الذي قد يضع على الدولة أعباء اضافية لا تقدر على تحملها والبحث عن مصادر تمويل جديدة مثل اشراك القطاع الخاص في عمليات التمويل مع ضرورة الالتفات الى امر مهم للغاية الا وهو تفعيل النظام الضريبي والرسوم الكمركية للبلد .

الكلمات المفتاحية : مشاريع البنى التحتية ، اساليب التمويل ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

Abstract

The provision of the necessary financial resources to create and sustain infrastructure projects considered one vital and sensitive topic because these projects achieved significant and effective contributions to the economic development of the country, And because of the characteristics that distinguishes this project from other projects Which it considered as a large projects that requires significant financial expenses to Created it . consideration As public facilities was imperative for the state to take the greatest responsibility for funding through the search for necessary financial resources for the construction it, But fiscal deficit exist to many countries pay it to look for other alternative forms of financing such projects and the most important approach is private sector involvement approach in this area with its multiple forms .

Despite of the rapid development of the general framework for financing infrastructure projects, but many countries, including Iraq still relies mainly on the government sector restricted with general budget, So this research has been designed to offer some alternative proposals from infrastructure financing methods, thus attempting to answer some of the raised questions such as: What are the sources of funding adopted by the State in the field of financing infrastructure ? Are there alternative solutions to help bridge the deficit of the state in the financing such huge projects ? Therefore, this paper presents a particular problem and trying to find possible solutions, as well as introducing a range of important recommendations related to the provision of the necessary financial resources for infrastructure, is as follows :

research problem : research discussion some of the problems encountered in the financing of infrastructure projects in the Iraqi environment, which can be summarized in its entirety by limited

available funding sources and often confined to the state budget, considered in turn suffer from significant financial pressures coinciding with a sharp of the decline in oil prices, which is the foundation financial source of the budget, it represents the largest proportion of its Revenues. Which makes them unable to bear all the financial burden for funding such as these project with huge financial requirements, as well as the characteristics of these projects that form an obstacle to the entry of the private sector in the financing and investment in the process, Including the high risk associated with such projects, especially in light of the difficult security and economic conditions experienced by Iraq.

Importance and objectives : importance of research lies in the fact sheds light on one of the topics that play an important role in the economic, financial and social field of the country, it trying to identify the most important sources of infrastructure financing and various forms of financing, as well as additions reveled that can come out of privatization in the field of infrastructure.

Recommendations of the research / non-excessive public borrowing, which can place additional burdens on the state, which it cannot afford, with the need to pay attention to important thing , which is activating the tax system of the country.

Keywords : PPP , infrastructure , financing method .

المقدمة

تشكل الاستثمارات في مجال البنية التحتية عامل مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، اذ لايمكن تصور تحقق التنمية الاقتصادية والازدهار المالي في اي مجتمع دون وجود بنية تحتية متطورة تساهم في تفعيل إنتاج البضائع والخدمات اللازمة لتحسين الظروف المعيشية ، فضلا عن تقديمها للخدمات الإجتماعية الأساسية كالمدارس والمراكز الصحية ، وبذلك فانه يمكن القول بأن البنية التحتية هي أي شيء ضروري للحياة اليومية ويعتبر توافر البنية التحتية أمرا ضروريا لزيادة الإنتاجية والنمو وغالبا ما يكون الإنفاق عليها من استثمار رأس المال العام وبذلك

فان الاستثمارات في البنية التحتية العامة يتم قبولها باعتبارها عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية ، ففي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تمثل خدمات البنية التحتية نسبة ٧– ٩ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وان البنية التحتية في تلك البلدان تشكل حوالي ٢٠ % من إجمالي استثماراتها و٤٠ – ٦٠ % من استثماراتها العامة ، ونظرا للفوائد المباشرة المرتبطة مع الاستثمار في هذه المشاريع فان وسائل تمويل هكذا استثمارات تكون مهمة ايضا ، وعلى الجانب الاخر فان الاستثمار في مشاريع البنية التحتية غالبا ما يتطلب التزامات مالية كبيرة لذلك فان التمويل العام يعتبر هو المصدر التقليدي الاساس لتمويل مشاريع البنية التحتية في عديد البلدان وخاصة النامية منها .

وقد جرى تقسيم البحث الى **ثلاثة مباحث خصص الأول** منها لاستعراض المنهجية العلمية وبعض الدراسات السابقة أما **المبحث الثاني** فقد تناول الاطار النظري للبحث ، في حين تضمن **المبحث الثالث** والاخير بعض التوصيات والمقترحات التي يقدمها البحث .

المبحث الاول / منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

اولا : منهجية البحث

١. مشكلة البحث

تتمثل العقبة الأساسية لعمليات الاستثمار في انشاء او تحديث البنية التحتية بمحدودية الموارد المالية الحكومية وحالة العجز التي تعاني منها الموازنة العامة للدولة وعدم قدرتها على توفير الاموال اللازمة لجميع استثمارات البنية التحتية العامة وذلك لعدة اسباب من اهمها ضعف النظام الضريبي في العراق والمتمثل بنسبة منخفضة جدا من الضرائب والتي تكاد تكون معدومة اذا ما تم مقارنتها مع دول اخرى ويظهر تأثير هذا العامل بشكل واضح لان الضرائب تعد من مصادر الايراد المهمة في الموازنة العامة للدولة .

وعلى الرغم من التطور السريع الذي يشهده الاطار العام لتمويل مشاريع البنية التحتية الا ان بلدان عديدة (منها العراق) لازالت تعتمد بشكل كبير على القطاع الحكومي المقيد بالموازنة العامة والذي قد يتسم احيانا بعدم الكفاءة ، لذلك لابد للحكومة من البحث عن مصادر بديلة لتمويل انشاء مشاريع البنية التحتية اوتحديثها وادامتها دون اللجوء إلى الاقتراض العام أو زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي تحميل الموازنة العامة مزيدًا من الأعباء المالية ، اضافة الى معاناة العراق من مشكلة اخرى متمثلة بانخفاض نسبة الاستثمار الخاص سواء كان المحلي او الاجنبي وفي اغلب قطاعات البنى التحتية وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار التي تسود البلاد والتي تجعل من القطاع الخاص يتردد كثيرا في تحمل مخاطر الاستثمار المرتبطة بمشاريع ضخمة كمشاريع البنية التحتية والذي يعتبر من الاستثمارات طويلة الاجل .

ويمكن ان تتضح مشكلة البحث بمحورين اساسيين (١) الضغوط المالية الكبيرة التي تعاني منها الموازنة العامة للدولة والتي لم تعد قادرة على تحمل الاعباء المالية الكبيرة لتمويل الاستثمارات في البنية التحتية (٢) محدودية اشتراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في استثمارات البنية التحتية بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بها والمتولدة عن حالة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد .

ومن المشكلة المطروحة اعلاه يمكن صياغة اشكالية البحث بالتساؤلات الاتية :

* لماذا يشكل التمويل العام النسبة الاكبر من استثمارات البنية التحتية في العراق ؟
* ماهي مصادر التمويل البديلة التي يمكن الاستعانة بها في تمويل استثمارات البنية التحتية بدلا من الاعتماد على مخصصات الموازنة العامة للدولة ؟
* ماهي الفوائد المتوقعة من اشراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية ؟

٢. اهمية البحث

تكمن اهمية البحث بانه يسلط الضوء على احدى المواضيع المهمة والحيوية التي تلعب دورا اساسيا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للبلاد ، فضلا عن ان موضوع البنى التحتية يحظى بأهمية كبيرة على مستوى كل من الدولة

والمستثمرين من القطاعين العام والخاص فضلا عن اهميته بالنسبة للمجتمع لما تقدمه البنية التحتية من خدمات اجتماعية مهمة كتوفير التعليم والصحة ، كما وقد تم اختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة بسبب قلة الدراسات التي تطرقت اليه ضمن البيئة العراقية ، وتتضح اهمية هذا البحث ايضا من خلال :

(١) محاولته تقديم بعض الافكار والحلول البديلة في مجال التمويل والاستثمار والتي يمكن ان تساعد في تجاوز المشاكل المالية التي تعاني منها الدولة ، **مع** تزويد المهتمين بمجال البحث من الجهات العامة بمعلومات عن مصادر التمويل المحتملة لمشاريع البنية التحتية .

(٢) اهمية البحث تتجلى ايضا في التوقيت الزمني لاجراء البحث والذي يتزامن مع وجود حالة العجز في الموازنة العامة للدولة ما يزيد من مصداقية المشاكل المالية التي تعاني منها الدولة والتي يحاول البحث تقديم الحلول لجزء منها .

٣. اهداف البحث

(١) تقديم اطار نظري يوضح المفاهيم الاساسية للتمويل في مجال البنية التحتية مع المساهمة في توفير فهم اكبر لخصائص الاستثمار في اصول البنى التحتية .

(٣) التطرق الى تجارب بعض الدول المتطورة في مجال تمويل البنية التحتية من اجل الاستفادة من تلك التجارب في اختيار مناهج التمويل وسياسات الاستثمار لمشاريع البنية التحتية المحلية .

(٤) توضيح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في انجاز مشاريع البنى التحتية ، وتحديد اهم الفوائد المتحققة من هذا الاسلوب وتوضيح اهم المحددات التي تعيق تطبيق اسلوب الشراكة مع الاشارة الى اهم مشاريع البنية التحتية التي تم تمويلها وانشائها في دول مختلفة من انحاء العالم وفقا لاسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

(٥) التعرف على الفوائد المتحققة من اشتراك القطاع الخاص في استثمارات البنى التحتية .

ثانيا : بعض الدراسات السابقة

(١) دراسة (XIN, 2009) بعنوان " تمويل البنية التحتية : دراسة حالة لمدينة شيآن في الصين "

اجريت هذه الدراسة بغرض تحديد الآليات المعتمدة في تمويل البنية التحتية لمدينة شيان منذ تاسيس الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ حتى عام ٢٠٠٨ ، اذ تبحث الدراسة في تمويل البنية التحتية على مستوى مدينة شيان ولمختلف الفترات مع سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية متمايزة **وتهدف الدراسة الى** بناء نماذج لتمويل البنى التحتية في مدينة شيآن في فترات مختلفة ، فضلا عن تحديد المخاطر والتحديات المحتملة مع نموذج التمويل المعتمد حاليا ، **ويشير الشكل (١) الاتي الى هذه مخطط الدراسة**

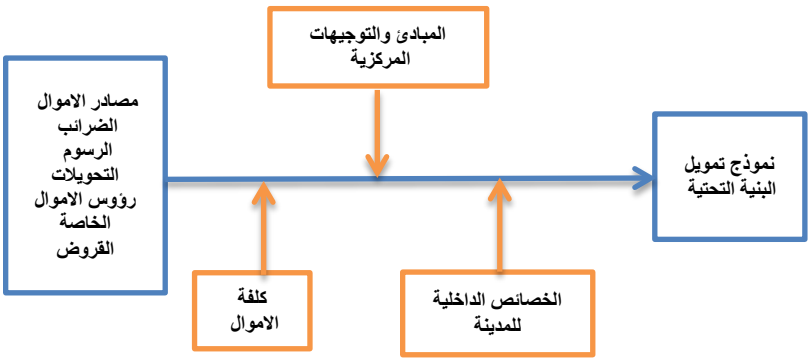

استخدمت الدراسة اسلوب دراسة الحالة من خلال اجراء بحث ميداني في مدينة شيان مع الاعتماد على بيانات نوعية وكمية من مصادر داخلية وخارجية كالبيانات الاحصائية والتقارير وقواعد البيانات الحكومية وصنفت نتائج الدراسة تمويل مشاريع البنى التحتية لمدينة شيآن إلى فترتين ، اذ تم وضع النماذج الهيكلية للتمويل وفقا لظروف تلك الفترات وهي نموذج التمويل العام خلال المرحلة التجريبية مع مبادئ السوق الحرة من عام ١٩٧٨ – ٢٠٠٠ ، ونموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فترة اقتصاد السوق من عام ٢٠٠٠ الى الان ، وقد وجدت الدراسة ايضا بان هناك اربع مخاطر محتملة ترتبط مع نموذج التمويل الحالي هي الضمانات

الحكومية المفرطة على سداد الدين ، تيار الإيرادات غير المستقرة ، سياسة التسعير التي تحد من مشاركة القطاع الخاص فضلا عن القصور في فهم المخاطر المرتبطة مع الادوات المالية الجديدة .

(٢) دراسة (Jakutyte , 2012) تحت عنوان " تحليل الشراكة بين القطاعين العام والخاص "

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل مناهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومدى ملاءمتها لتمويل مشاريع البنية التحتية العامة من خلال مراجعة بعض الأدبيات ذات الصلة وإجراء دراسات الحالة ، وتنقسم الدراسة إلى قسمين يركز الاول منها على مفاهيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وامكانية تطويرها وانواعها وخصائصها وعيوبها وكيف يختلف هذا المنهج عن المناهج الاخرى كالملكية العامة او الخصخصة التامة اما القسم الثاني فيتضمن اجراء التحليل لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال دراسة الحالة لبيئة دولة ليتوانيا وتحديد الاسلوب المناسب من الشراكة بين القطاعين لتمويل مشاريع البنى التحتية فيها **واستخدمت الدراسة نموذج تحليل الكلفة والمنفعة** للمقارنة بين المشاريع الاستثمارية المتاحة فضلا عن مجموعة فرعية من التحليلات المالية كالعائد على الاستثمار ، العائد على راس المال والتحليلات الاقتصادية كمعدل العائد الاقتصادي للاستثمار ، صافي القيمة الحالية من الاستثمار واخيرا اجراء تحليل الحساسية اي قياس التغيرات في الطلب على مشاريع الشراكة من خلال تحليل التغييرات التي تحدث في نتائج كل من التحليل المالي والتحليل الاقتصادي ، **وقد توصلت الدراسة** الى نتيجة مفادها بان القطاع الخاص يستثمر امواله بالدخول في منهج الشراكة مع القطاع العام لمشاريع البنى التحتية فقط اذا كانت تلك المشاريع توفر الحد الادنى من العائد المطلوب على الاستثمار ، واشارت النتائج ايضا الى ان منهج الشراكة يعد وسيلة مهمة لتنفيذ المشروعات العامة من أجل تحقيق قيمة إضافية للنقد من خلال تحقق الكفاءة والجودة الاعلى للخدمات

(٣) دراسة (Rothballer, 2012) بعنوان " خصائص الاستثمار في البنية التحتية : الخطر ، التنظيم والتحوط من التضخم تحليل ميداني للشركات المدرجة ضمن قطاعات البنية التحتية "

تحاول هذه الدراسة توفير فهم اكبر لخصائص الاستثمار في اصول البنية التحتية وذلك من خلال اجراء التحليل لمخاطر الاستثمار وأثر تنظيم الاسعار على تلك المخاطر فضلا عن تحليل خصائص الاستثمار للتحوط من حالة التضخم في البنية التحتية ، وبذلك فأنها تتناول ثلاثة ابعاد للاستثمار في مجال البنى التحتية هي مخاطر الاستثمار ، تنظيم اسعار خدمات البنى التحتية واستخدام الاستثمار كوسيلة للتحوط من حالات التضخم **وتضمنت بيانات الدراسة** عينة مكونة من (١٤٥٨) لشركات المرافق العامة المسجلة والمدرجة عالميا في مجال النقل والاتصالات ، وتم تحليل بيانات هذه العينة باسلوب التحليل الميداني وفقا لعدة معايير كالصناعة والمنطقة والبلد وحجم الشركة ، **اظهرت نتائج الدراسة** بالاعتماد على مجموعة بيانات عالمية للشركات التي تستمد على الاقل ٥٠٪ من عائداتها من أصول البنى التحتية بان اصول البنى التحتية تعتبر اقل مخاطرة مقارنة مع الاصول في القطاعات الاخرى .

(٤) دراسة (Reungsri , 2010) " اثر استثمارات البنى التحتية على النمو الاقتصادي في تايلند "

الغرض من هذا البحث هو دراسة العلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية العامة والنمو الاقتصادي في تايلاند لمعرفة مدى تاثير البنية التحتية العامة على النمو الاقتصادي ، **اذ يهدف البحث** الى التعرف على مدخلات وعمليات الاستثمار العام للبنية التحتية في تايلاند ، اذ استخدمت الدراسة بيانات عن الاستثمارات الحكومية للفترة من عام ١٩٩٣ الى ٢٠٠٦ وتم تحليل تلك البيانات باعتماد اسلوب السلاسل الزمنية وفقا للنموذج الرياضي الاتي : **IGt = a BUDt + b DBt + c FBt + d RIt**

IG هو الاستثمار الحكومي ، BUD الموازنة العامة للدولة ، DB الاقتراض المحلي ، FB الاقتراض الاجنبي ، RI العائد على الاستثمار

اما اهم نتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان الاستثمار في البنية التحتية خلال فترات النمو الاقتصادي سوف ينشط من اقتصاد البلد ويتحقق ذلك عن طريق زيادة الدخل القومي ، مع ذلك قد تم العثور على بعض آلاثار السلبية المتمثلة في تخلف الاستثمارات الحكومية لبعض من الفترات المدروسة بسبب محدودية الاستثمار الخاص في مشاريع البنى التحتية والتي قد تؤدي الى آثارا سلبية على الموازنة العامة للدولة .

المبحث الثاني / الاطار النظري للبحث

اولا : مفهوم وطبيعة البنية التحتية

واحدة من القضايا الرئيسة التي يدور حولها نقاش كبير هو تحديد تعريف واضح للبنية التحتية ، اذ لم يظهر اي اتفاق حول وضع تعريف محدد لها ، اذ يشير قاموس اللغة الانكليزية الى البنية التحتية بانها " المرافق الأساسية والخدمات والمنشآت اللازمة لتسيير العمل في المجتمع المحلي كأنظمة النقل والاتصالات وخطوط المياه والكهرباء والمؤسسات العامة بما في ذلك المدارس ومكاتب البريد والسجون وغيرها ، مع ذلك قد تستخدم مفاهيم مختلفة للبنية التحتية في كل من المجالات السياسية والاقتصادية والمالية ومنها :

* هي ذات خصائص فيزيائية كالطرق والجسور وخطوط الأنابيب وغيرها .

* هي ذات خصائص اقتصادية ممثلة بالاحتكارات الرأسمالية ، الحواجز الكبيرة أمام دخول منافسين ، وفورات الحجم والطلب غير المرن على خدماتها .

* هي التي تتوفر على خصائص الاستثمار ممثلة بعوائدها المجزية ، انخفاض حساسيتها للتقلبات في الاقتصاد والأسواق ، المدى الطويل لمشاريعها ، تدفقاتها النقدية مستقرة ويمكن التنبؤ بها ، التحوط الجيد من التضخم ، معدلات التخلف عن السداد منخفضة .

* ذات منهج تعاقدي (قاعدة اصولها خاضعة للتنظيم ، الامتياز ، الترخيص) فضلا عن ترتيباتها التعاقدية كاسلوب تمويل المشروع واسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص **(Inderst ,2013:8)**

ويصفها **(Gifford)** بانها فئة الأصول الفريدة من نوعها التي تشترك بخصائص الملكية الخاصة والدخل الثابت وعادة ما تكون اصول البنية التحتية استثمارات مادية كالسكك الحديدية والموانئ البحرية والمطارات ومحطات توليد الطاقة وخطوط نقل الكهرباء وخطوط أنابيب الغاز ، وتمتاز تلك المشاريع بحياة اقتصادية طويلة وارتفاع في تكاليف رأس المال المستثمر وحواجز عالية أمام دخول المنافسين **(Gifford,2011:4)**

وهناك شكلين من اشكال مشاريع البنية التحتية وهي **المشاريع الاقتصادية للبنى التحتية** كمرافق النقل وشبكات الاتصالات والتي توفر الخدمات الأساسية للأفراد والأسرالمنزلية وشركات الاعمال وتؤثر ايضا على الكفاءة الاقتصادية للبلد ، **اما المشاريع الاجتماعية للبنى التحتية** كالتعليم والصحة فانها تتعلق بتوفير خدمات هامة للأنشطة اليومية للأفراد و تدعم كل من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد **(Poole et al.,2014:98)** هذه الانواع مع انواع أخرى من الاستثمارات العامة لديها بعض **الابعاد المشتركة** هي :

(١) **المدة :** مشاريع البنية التحتية تكون معمرة ولديها فترات نضوج طويلة جدا .

(٢) **التقييم :** هذه المشاريع يصعب الوصول لقيمتها الحقيقية بسبب الضرائب و قواعد التسعير والتنظيم الخاصة بها .

(٣) **كثافة رأس المال :** توفير خدمات البنية التحتية يحتاج الى راس مال كبير جدا والسبب هو ان مشاريع البنية التحتية غالبا ما تكون ضخمة وذات نطاق واسع فضلا عن ان ايراداتها قد تكون ضئيلة في السنوات الاولى وتتميز بفترات سداد طويلة .

(٤) **منشآت عامة (الدور الحكومي)** : في اغلب الاحيان تسيطر المنشآت العامة على قطاعات البنية التحتية اذ تشارك تلك المنشآت في اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التسعير، وتعمل المنظمات العامة عادة على المستوى المحلي أو الإقليمي **(Markard,2009 :7-9)** .

كما وتمتلك مشاريع البنية التحتية العديد من الخصائص الاقتصادية والمالية التي تميزها عن الاشكال ألاخرى من الاستثمار وهي :

الخصائص الاقتصادية : نفقات رأسمالية كبير ، وفورات الحجم اي ان تكاليف ثابتة عالية ، التكاليف المتغيرة منخفضة ، الطلب غير مرن على الخدمات (إعطاء قوة للتسعير) ، عوائق كبيرة أمام دخول منافسين .

الخصائص المالية : تدفقات نقدية مستقرة على المدى الطويل ويمكن التنبؤ بها ومرتبطة بالخدمات المقدمة من خلال أصول البنية التحتية ، حساسية منخفضة للتقلبات في الاقتصاد والأسواق ، معدلات التخلف عن السداد منخفضة ، استثمار مسؤول اجتماعيا **(Inderst, 2010: 73)** (**Grimsey** & Lewis,2002:108)

وتعتبر استثمارات البنية التحتية واحدة من المحددات المهمة باعتبارها مقياس لنجاح اي بلد على الساحتين المحلية والاقليمية ، كما ويمكن اعتبار البنية التحتية المادية بانها مظهر من مظاهر القوة الاقتصادية للبلد فضلا عن مظاهرها الاجتماعية المتمثلة برأس المال الاجتماعي ومستوى معيشة المواطنين ، وقد تتراكم رؤوس اموال البنية التحتية للبلاد على مدى أجيال أو قرون أوأنها قد تحدث من مجرد عقود فقط كما هو الحال دول في شرق آسيا ودول الخليج العربي **(Reungsri,2010:1)**

والسؤال الذي يجب ان يطرح هو ما الذي يجعل من البنية التحتية استثمارات ذات طبيعة خاصة يصعب تمويلها هناك بعض الخصائص الشائعة التي تميز أصول البنية التحتية عن اصول المشاريع الأخرى وهذه الخصائص تجعل من مطابقة طلب الاستثمار مع عرض التمويل في مجال البنية التحتية أكثر تعقيدا ومن اهم تلك الخصائص

* المدفوعات المباشرة في البنية التحتية قد لا تغطي تكاليفها ، كما ان الفوائد الكبيرة التي تحققها خدمات البنية التحتية لمجموعة واسعة من القطاعات الأخرى قد يصعب قياسها كونها ليست فوائد مالية فقط .

* مشاريع البنية التحتية في كثير من الأحيان تكون معقدة وتنطوي على عدد كبير من الأطراف ، وغالبا ما تتضمن البنية التحتية احتكارات طبيعية مثل الطرق السريعة أو تجهيز المياه مما يدفع الحكومات الى محاولة الاحتفاظ بالسيطرة النهائية لمنع إساءة استعمال هذه السلطة الاحتكارية ، ما يتطلب اجراء ترتيبات قانونية معقدة لضمان التوزيع السليم للمدفوعات وتقاسم المخاطر لتحقيق المنافع لجميع الأطراف المشاركة .

* العديد من استثمارات البنية التحتية قد لاتولد تدفقات نقدية الا بعد سنوات عديدة ، كما ان المراحل الأولى من مشاريع البنية التحتية تخضع لمخاطر عالية .

هذه العناصر الثلاثة مع بعضها تجعل من الاستثمار الخاص البحت صعب ومكلف جدا ، نتيجة لذلك فان الاستثمار في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص لا يمكن أن يتحقق في كثير من الحالات دون شكل من أشكال الدعم العام وقد ياخذ هذا الشكل الدعم المالي المباشر أو شكل من أشكال التأمين **(Ehlers,2014:4)** ومن المرجح ان ينمو الطلب على الاستثمار في البنية التحتية بشكل أسرع من الاستثمارات الاخرى والمصادر اذ تقدر دراسات معهد ماكينزي العالمي بان تمويل البنية التحتية الاجمالي سوف يحتاج الى زيادة من نسبة ٣.٨ % الى نسبة ٥.٦ % من الناتج المحلي الاجمالي في كل انحاء العالم في العام ٢٠٢٠ ، وخاصة في تلك البلدان النامية . **(Ehlers,2014:2)**

ثانيا : خيارات تمويل البنية التحتية والقضايا المتعلقة بالسياسات العامة

ان تمويل الكلفة الأولية الكبيرة لانشاء مشاريع البنية التحتية يمكن أن يأخذ العديد من الأشكال ، الشكل الاول من التمويل هو التمويل العام اي ان التمويل حكومي وملكية الأصول حكومية ، اما الشكل الثاني فهو الاستثمارالخاص في مشاريع البنية

التحتية عندما يكون التمويل خاص وملكية الاصول عائدة للقطاع الخاص وما بين هذين الاسلوبين يوجد شكل اخر من التمويل وهو الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفيه يكون التمويل من القطاع الخاص وعائدية الاصول تكون للقطاع العام **(Chong & Poole,2013:66)**

ويتضح مما تقدم بان هناك ثلاث خيارات لتمويل مشاريع البنية التحتية هما التمويل العام الحكومي والتمويل من القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص وكما هو مبين في الشكل الاتي :

الشكل رقم (٢) خيارات تمويل البنية التحتية

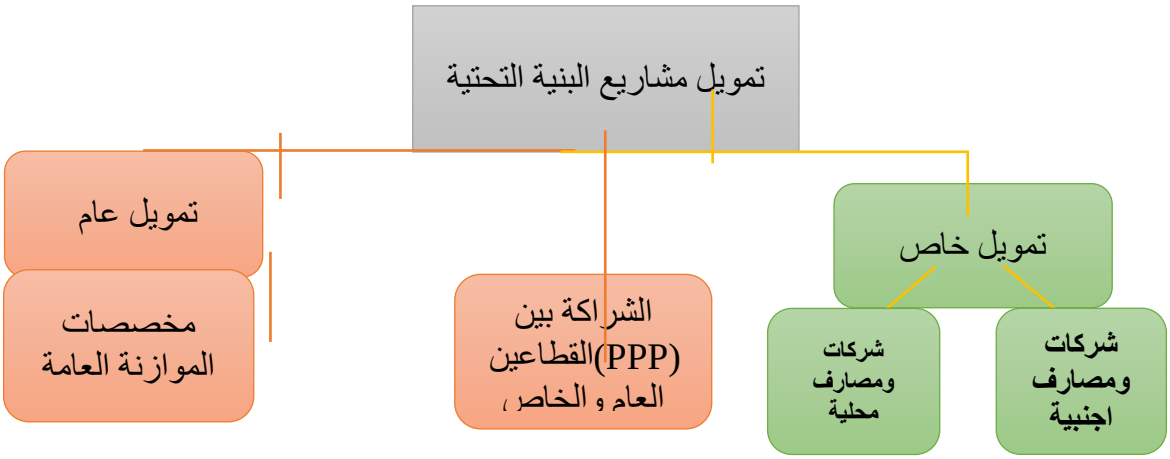

الشكل من اعداد الباحث

وتختلف خيارات التمويل في البلدان النامية عن تلك الخيارات المستخدمة لدى البلدان المتطورة اذ ان المشاريع الواسعة النطاق في البلدان النامية غالبا ما تكون ممولة من الموارد المالية للقطاع العام على عكس البلدان الصناعية التي تعتمد على القطاع الخاص في تمويل مشاريعها التنموية .

١ . التمويل العام :

تشير التقديرات الى أن حوالي ٤٠٪ فقط من استثمارات البنية التحتية في الاتحاد الاوروبي تمول بتمويل عام في حين قدر التمويل العام لدى البلدان الناشئة بحوالي ٨٠٪ من حجم استثماراتها في البنية التحتية خلال السنوات ال ١٥ الماضية

(Rothballer,2012:24) وتبرز اثنين من اساليب التمويل العام لمشاريع البنية التحتية هي **الاعتماد على مخصصات الموازنة العامة للدولة ، الاعتماد على المؤسسات المالية التابعة للدولة كبنوك التنمية الوطنية ووكالات الضمان** ، وتعتبر مخصصات الموازنة العامة هي الشكل الأكثر رواجاً في التمويل العام وهناك بدائل اخرى للتمويل العام مثل **إعادة تدوير راس المال** ، اي ان أصول البنية التحتية القائمة سواء الحكومية اوالمخصصة مع الأموال التي جمعت منها سوف تستخدم لتمويل مشاريع جديدة في البنى التحتية ، ويتم اختيار البديل الأكثر كفاءة في التمويل العام اعتمادا على عوامل عديدة بما في ذلك خصائص المشروع المعني بالتمويل ، مستوى مسؤولية الحكومة المركزية أو المحلية عن المشروع ، فضلا عن القيود المالية السائدة بما في ذلك مستوى الدين الحكومي **(Poole et al. ,2014:117) .**

وتعتبر مخصصات الموازنة العامة من اهم اساليب التمويل العام كونها تخضع لسياسيات التدقيق والمراقبة المستمرة اكثر من وسائل التمويل الاخرى الأمر الذي يجعل من الانشطة التمويلية للبنية التحتية شفافة وخاضعة للمساءلة ، فضلا عن التدقيق البرلماني لهذه الاعتمادات ما يجعل من تكلفة رأس المال ، تكاليف الفائدة على الديون تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المعاملات منخفضة مقارنة مع معظم وسائل التمويل الأخرى **(Chan et al. ,2009:45-46)** وبالمقابل فان هناك العديد من القيود المفروضة على تمويل مشاريع البنية التحتية من مخصصات الموازنة العامة ممثلة بالقواعد المالية كالديون أو حالات العجز في الموازنة العامة ، فضلا عن ممارسة بعض الضغوط السياسية لإجراء استثمارات خاصة بغض النظر عن اجراء التحليل المناسب لتكلفتها وعوائدها الاقتصادية **(Chong & Poole,2013:67)** كما ان الاستخدامات الاخرى للإيرادات الحكومية قد تؤدي إلى ضعف التدفقات النقدية ما يؤثر سلبيا على توقيت انجاز الاستثمارات ، وتواجه العديد من الحكومات العقبة الزمنية في موازناتها ذلك لان الزيادة في الانفاق الحكومي في

الفترة الحالية يجب أن يتم تمويله عن طريق زيادة الضرائب بالكمية التي تعادلها في الفترة الحالية او عن طريق إصدار الديون التي يجب تسديدها من خلال زيادة الضرائب ايضا ولكن في المستقبل **(Elmendorf & Mankiw, 1998: 39)** وان اختيار طريقة اصدارالديون او زيادة الضرائب في تمويل مشاريع البنية التحتية سوف يعتمد على عدد من العوامل بما في ذلك الأثر الاقتصادي المتوقع للمشروع ، الاعتبارات بين الأجيال ، العوامل السياسية والمؤسسية فضلا عن الزيادة او النقصان الحاصل في مخزون رأس المال الحالي ، وبناء على ذلك يمكن القول بان هذا القرار سوف يختلف باختلاف مشاريع البنية التحتية واختلاف الاوقات والبلدان

وان مصدر الدخل الاساسي لاغلب موازنات الدول هي الضرائب مع وجود مصادر اضافية اخرى كالرسوم والقروض العامة فضلا عن بعض الايرادت الخاصة في كل بلد كايرادات تصدير النفط الخام بالنسبة لدولة العراق مثلا **وفيما يأتي عرض مبسط لبعض من هذه المصادر :**

(١) الضرائب / تعتبر الضرائب هي الدعامة الأساسية لتمويل مشاريع البنية التحتية العامة في غالبية البلدان وخاصة المتطورة منها ، وهي تمثل رسوم اجبارية تفرض بموجب القانون وتنقسم بشكل عام الى ضرائب الملكية ، ضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل فضلا عن انواع اخرى مهيكلة على اساس ضرائب مركزية ، ضرائب اقليمية وضرائب على المستوى المحلي ، وتعد ضريبة الملكية هي الشكل الأكثر انتشارا من الضرائب المحلية المباشرة في الدول المتقدمة والتي عادة ما تفرض على أنواع مختلفة من الممتلكات سواء كانت سكنية اوتجارية اوصناعية **(Xin ,2009: 9-10)**

وقد وضع **Batt** معايير محددة للكفاءة في فرض الضرائب وهي

العدالة ، الإدارة اي ان الضريبة الجيدة هي التي يكون من السهل إدارتها وجمعها ، **الحياد** وتعني بان الضريبة يجب ان لا تنعكس سلبيا على القرارات الاقتصادية للشركات والأسر المعيشية ، **الاستقرار** اي انها توفر مستوى معين من الايرادات

تحت اي ظروف اقتصادية واخيرا **البساطة** فالضريبية المعقدة يكون من الصعب ادارتها وقد تسمح بحدوث حالة التهرب الضريبي **(Batt,1999:5) ويتعرض مصدر الضرائب لبعض العيوب** لان أموال الضرائب تعد وسيلة غير فاعلة في تمويل استثمارات البنية التحتية اذا كانت الضرائب تجبى وفقا لعوامل لا علاقة لها بالاستخدام النهائي ، بعبارة أخرى أولئك الذين يدفعون الضرائب قد لا يستخدمون خدمات البنية التحتية في حين أن افراد آخرين يستفيدون بشكل كبير من خدمات البنية التحتية يدفعون أقل مما يستخدموه فعليا ، فضلا عن ان مشاريع البنية التحتية هي ذات حياة طويلة الاجل وان تمويلها من المقبوضات الفورية للضرائب سوف ينتج عنه ارتفاع كبير في التكاليف وانخفاض في العائدات لدافعي الضرائب الحاليين في حين ان الفوائد المتوقعة من اصول البنية التحتية سوف ينتفع منها المستفيدين المستقبلين **(Reungsri,2010:30)**

(٢) الاقتراض / قد تكون مقبوضات الضرائب العامة غير كافية لبرامج تنمية مشاريع البنى التحتية ، لذا فإن غالبية البلدان النامية تعتمد على كل من الاقتراض المحلي والاجنبي لتمويل هكذا مشاريع وقد يعتبر الاقتراض ضريبة على الاجيال المستقبلية لما ينشئه من ديون واجبة السداد ، اذ تقابل تلك الديون بالفوائد المستقبلية للبنية التحتية وتعد القروض مصدر مهم في تمويل البنية التحتية خاصة للمشاريع ذات التكاليف الأولية الكبيرة والتي تمتد لفترة طويلة وهناك عدة اساليب للاقتراض اهما

التمويل قصير الاجل والديون الذكية .

(أ) التمويل قصير الاجل : هناك عدد قليل نسبيا من الاستخدامات المحتملة للتمويل قصير الأجل ، مع ذلك فان هذه الاستراتيجية قد تكون مفيدة ويمكن استخدامها باستمرار ومن اهم اساليبها **هي السندات قصيرة الاجل** التي من المتوقع ان تحل محل السندات طويلة الاجل وهي تسمح للحكومات بتأجيل إصدار السندات طويلة الاجل بغرض الحصول على سعر الفائدة المناسب على المدى الطويل أو مساعدتها على

بدء البناء دون الحاجة إلى انتظار الاجراءات الإدارية والقانونية المطولة (**Levy,2010 :4**)

(ب) الديون الذكية / برز مفهوم الديون الذكية للمساعدة في دعم الاقتراض وجعله عملية سليمة تصلح في تمويل مشاريع البنية التحتية ، اذ يسعى هذا المفهوم الى بناء توافق في الآراء حول استخدام الديون وذلك باعتبارها جزء مهما من أي خطة راسمالية طويلة الأجل ، مع الاعتراف بأن دفع الاستحقاقات أولا بأول كالضرائب والرسوم لا يمكنها استيعاب جميع الاحتياجات المالية لمشاريع البنى التحتية ، ويحدد مفهوم الديون الذكية معلمات واضحة حول كيف يجب ان يكون الاقتراض اذ تضم هذه الفكرة خمسة عناصر هي * تحديد المشاريع المناسبة ، مشاريع البنى التحتية المثالية للاقتراض يجب ان تكون عملاقة ومكلفة ولديها عمر انتاجي طويل * تحديد هيكل الدين والمستويات المثلى للديون واخيرا تحديد طرق السداد والاموال المخصصة للتسديد **(Casey,2011:2)**

وهناك سؤال قد يطرح من قبل المهتمين والباحثين في مجال تمويل المشاريع العامة والذي يدور حول من هم المقرضين لمثل هذه المشاريع ؟ ان المقرضين لمشاريع البنى التحتية غالبا ما يكونوا مجموعة من البنوك ذلك لأن مبالغ القروض قد تكون كبيرة جدا بان يتحملها مصرف واحد فقط ، ويمكن أن يكون هناك أصناف عديدة من المقرضين كالبنوك الدولية والبنوك المحلية ووكالات تصدير الائتمان ووكالات الإقراض الدولية ، هذا وغالبا ما تميل مشاريع البنية التحتية لان تكون ذات رافعة مالية عالية ، اذ يقدر متوسط نسبة الديون إلى إجمالي تمويلها بحوالي ٧٠ ٪ **(Moller,2008 : 9)** ويعتمد تحديد هوية المقرضين لمشروع معين على مجموعة من العوامل تتمثل بمدى امتداد العلاقات التجارية القائمة بين راعي المشروع والبنوك ، التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، اهمية المشروع المعني بالاقراض وموقعه والمخاطر المحيطة به **(Dewar,2011:35)** **(٣) الرسوم والاجور /** هي اموال يدفعها المواطنين الى الحكومات مقابل الخدمات العامة التي

يحصلون عليها ، وتنقسم الرسوم والاجور إلى فئتين اساسية **الفئة الاولى** هي التراخيص والتصاريح ، وتتعلق بالحق في المشاركة في انشطة معينة والتي تتراوح من نشاط صيد الأسماك الى تشغيل الأعمال التجارية بالاضافة الى تصاريح البناء **اما الفئة الثانية** فانها تتعلق بالاجور المدفوعة من المواطنين الذين يرغبون في استخدام الخدمات الحكومية مثل خدمات الماء والكهرباء أو رسوم استخدام الطرق وغيرها من الخدمات ، وبالرغم من ان الضرائب والرسوم تشكلان مدفوعات عامة الا انهما مختلفان تماما ، فالضريبة تكون اجبارية وبدون مقابل في حين يكون الرسم طوعي ويدفع مقابل شراء الخدمات الحكومية أو استخدام المرافق العامة ، وتستخدم الإيرادات الضريبية عموما للأغراض العامة اما عائدات الرسوم فانها تستخدم لتغطية تكاليف خدمات محددة **(Xin,2009:11)** ويعزز هذا الشكل من التمويل قيمة البنى التحتية أوالخدمات العامة بسبب العلاقة المباشرة بين الاستخدام الفعلي والرسوم المدفوعة ما يؤدي إلى تخصيص افضل للموارد المالية بين مشاريع البنى التحتية وغيرها من القطاعات الاقتصادية **(Reungsri,2010:32) وبالرغم من ذلك فإنه يصعب** تعيين رسوم الاستخدام على النحو الذي يحقق كفاءة التسعير بشكل كامل اي تحديد السعر الأمثل ، فضلا عن ما يتعلق بجانب العدالة في القدرة على الدفع فالبنى التحتية هي عادة الخدمات الأساسية التي يستهلكها الأغنياء والفقراء بدرجات متماثلة تقريبا ، ولكن يدفع الفقراء الجزء الأكبر من دخلهم لنفس الخدمات التي يدفع لها الاغنياء ما يمثل جزء صغيرا جدا من دخلهم **(Xin,2009:13)** وقد حاولت العديد من الحكومات ومن خلال تطلعاتها الاجتماعية والاقتصادية وضع الأسعار التي تميز بين أنواع المستخدمين فعلى سبيل المثال وبالنسبة لاجور الكهرباء فان المستخدمين التجاريين للكهرباء يدفعون اجور اعلى من حالة الاستخدام المنزلي للكهرباء .

وتختلف المصادر المستخدمة في تمويل البنية التحتية باختلاف القطاعات والبلدان، ففي قطاع الاتصالات والمطارات مثلا تفرض حصة كبيرة من الأموال من خلال

رسوم المستخدم المباشرة في المقابل فان السكك الحديدية يتم تمويلها إلى حد كبير من الضرائب الوطنية وخاصة في فرنسا وألمانيا ، في حين أنها تكون ممولة من رسوم المستخدم في كل من الولايات المتحدة و اليابان اما الاستثمارات في الطرق فيتم استرداد تكاليفها عادة من خلال مزيج من الضرائب العامة ورسوم المستخدم **(Rothballer,2012:25) وايضا تختلف الوسائل المستخدمة في تمويل البنية التحتية بشكل كبير باختلاف الولايات والدول** فمثلا تعتمد الحكومات في كل من استراليا والمملكة المتحدة بشكل كبير على مخصصات الموازنة العامة في تمويل مشاريع البنية التحتية واعتمادها بدرجة اقل على التمويل من خارج الموازنة عن طريق بعض المؤسسات والبنوك التجارية التابعة للدولة (GTE) Government Trade Enterprises كبنوك التنمية ووكالات الضمان ، وفي السنوات الاخيرة اظهرت الحكومة البريطانية اهتماما اكبر بمنهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عملية التمويل مقارنة مع نظريتها في استراليا والتي لم يظهر فيها اسلوب الشراكة الا في بعض الولايات مثل نيو ساوث وفيكتوريا التي استخدمت هذه الاسلوب على نطاق واسع .

اما في الولايات المتحدة فان خطط التمويل المتبعة فيها تحتلف اذ تمثل مخصصات الموازنة العامة حصة صغيرة من إجمالي تمويل الاستثمار في مشاريع البنى التحتية بسبب الاعتماد الكبير على التمويل من سوق رأس المال بشكل الاقتراض لأغراض محددة وسبب هذا الاعتماد الكبير على التمويل من الاسواق المالية يعود إلى عوامل مؤسسية عديدة مثل القيود الدستورية على فرض الضرائب والتسهيلات الضريبية للقروض المخصصة لتمويل البنية التحتية في الولايات المتحدة)

Chan et al.,2009:21)

الشكل (٣) : نسب اساليب التمويل في مشاريع البنية التحتية لدى كل من استراليا والمملكة المتحدة

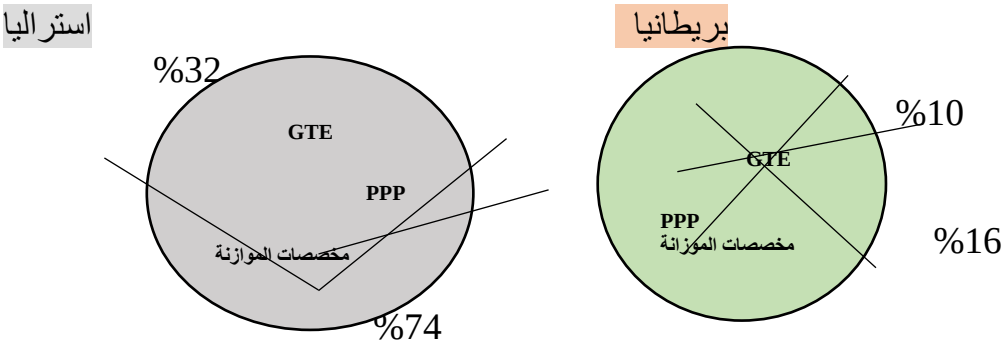

Source: *Chan, Chris & Forwood, Danny & Roper, Heather& Sayers, Chris (2009), Public Infrastructure Financing: An International Perspective, Productivity Commission Staff Working Paper, Melbourne* .

٢. التمويل الخاص

قبل العام ١٩٨٩ لم تكن الحكومات حريصة على استخدام رأس المال الخاص في تمويل مشاريعها العامة عدا بعض المشاريع الاستثنائية التي تم تمويلها من القطاع الخاص ، وانتشر استخدام التمويل الخاص بداية من العام ١٩٩٠ في جميع أنحاء العالم وأصبح الآلية الشائعة في تسليم وتوفير أصول جديدة من البنية التحتية كالمستشفيات والمدارس ، كما وتم استخدامه كآلية لتسليم العديد من الطرق الجديدة والاماكن السكنية ومشاريع النفايات وإنارة الشوارع ومحطات الإطفاء وغيرها **(Roy,2008:2-3)** فالحكومات ومن خلال سلطتها على مشاريع البنية التحتية تدخل في اتفاقيات امتياز تمنح بموجبها طرف من القطاع الخاص الحق في تصميم وبناء وتمويل وتشغيل أصول البنية التحتية المملوكة للقطاع العام ويكون عقد الامتياز لفترة محددة عادة ٢٥ – ٣٠ سنة ، وبعد انتهاء هذه الفترة تعود الملكية والمسؤولية إلى السلطة العامة **(World Bank,2009:9)** وتنص اتفاقية الامتياز على تحديد مواصفات المشروع المعني والخدمات التي سيتم تقديمها وكذلك مصادر الإيراد للطرف الخاص حيث يعوض الطرف الخاص كلف الاستثمار والتمويل والتشغيل بالاضافة الى تحقيقه لبعض الربح عن طريق فرض رسوم على المستخدم أو من خلال مدفوعات سنوية (أقساط سنوية) تسدد له من قبل السلطة الحكومية

(Sinha,2014:3) ويعود التطور السريع لاشتراك القطاع الخاص الى عدة اسباب منها :

* استحالة تمويل جميع مشاريع البنية التحتية من الموازنة العامة للدولة .

* التعاقدات التقليدية العامة خلقت تأخيرات كبيرة في تنفيذ المشاريع وزيادة في التكاليف .

* عدم كفاءة القطاع العام في تشغيل وإدارة وصيانة بعض المشاريع ، كل ذلك دفع الحكومات الى دعوة القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل المشاريع لتحقيق السرعة في انجاز البرامج الاستثمارية الحكومية للبنية التحتية ونقل المخاطر من القطاع العام الى القطاع الخاص **(Cohen & Percoco,2004:5)**

وتقوم الحكومات بتنظيم مشاريع البنية التحتية للقطاع الخاص اذ تتمثل المهمة الاساسية للحكومة بمحاولة ضمان أن المشغل الخاص المحتكر لمشروع البنية التحتية قادرعلى تحقيق التوازن المالي اي ان مجموع الإيرادات التي يحققها يجب أن يساوي إجمالي التكاليف التي يتحملها المشغل ، كما ويجب على المنظم العام ان يحقق التوازن بين هدفين على المدى الطويل هما :

(أ) ضمان أن المشغل الخاص يحصل على نسبة معقولة من العائد على الاستثمار ، لضمان الاستثمار الفعال . (ب) أن العوائد المتحققة ليست مفرطة ، لكي لا يسيء المشغل الخاص استخدام سلطته الاحتكارية .

وهناك اثنين من الاساليب التي تتبعها الحكومات لتحقيق هذه الأهداف وهي تنظيم معدل العائد على الاستثمار وتنظيم سقف الاسعار اي الحد الاعلى لاسعار الخدمات **(Estache& de Rus,2000:29)** .

(١) تنظيم معدل العائد على الاستثمار / تتحكم هذه الطريقة بالحد الأقصى لمعدل العائد المسموح به من الاستثمار ويعد كوسيلة غير مباشرة لضبط الأسعار ، وان هذه الطريقة تكون جذابة اكثر للمستثمرين لان المنظم يسمح فيها بمعدل عائد معدل بالمخاطرة اي ان تكاليف المخاطر يتم تمريرها الى المستخدم وعموما فان معدل

العائد المسموح به سيحدد ارباح الشركة ، و لكن تعاني هذه الطريقة من عيوب ضعف الحافز لتخفيض التكاليف ، فضلا عن تكاليف الرصد المفرطة للمنظم الذي يحتاج بانتظام الى جمع معلومات مفصلة عن التكاليف والأصول والاستثمارات لتقييم وتعديل الأسعار المطلوبة **(Jamison,2005:7)**

(٢) تنظيم سقف الاسعار / استخدمت هذه الطريقة لاول مرة في المملكة المتحدة كأداة تنظيمية في أوائل عام ١٩٨٠ وكبديل عن طريقة تنظيم معدل العائد على الاستثمار وتمكن هذه الطريقة المشغل من زيادة أسعاره مع الارتفاع في معدلات التضخم وتخفيض الاسعار في حالة تحقيق الوفورات الممكنة في التكاليف اما بسبب الكفاءة المتزايدة أو التقدم التكنولوجي ، وقاعدة الأصول المنظمة وفقا لطريقة تنظيم التسعير قد تم تطبيقها في المطارات والبنية التحتية للسكك الحديد في العديد من البلدان وتدرس الحكومة البريطانية حاليا إمكانية استخدام هذا الشكل من التنظيم لشبكة الطرق السريعة **(Sharma,2013: 39)**

مصادر التمويل الخاص

مصادرالتمويل الخاص تنقسم الى التمويل بالدين والتمويل بالملكية ، يشكل الدين نسبة كبيرة من تمويل البنية التحتية مع اعتماد هذه النسبة عادة على الاستقرار والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية ، وقد يمثل التمويل بالدين حوالي ٩٠ % من اجمالي التمويل الخاص لمشاريع البنية التحتية **(Chan et al., 2009:163)** وتعتبر الشركات هي المصدر الاساس من التمويل الخاص لمشاريع البنى التحتية بما في ذلك الشركات المشاركة في قطاع البنية التحتية كالشركات المشغلة للمرافق العامة للكهرباء وتلك الشركات التي تتولى دور التسليم كشركات البناء ، اذ يعد الإنفاق الرأسمالي لتلك الشركات مصدرا اساسيا في تمويل البنية التحتية .

ويكون التمويل بالدين على نوعين هي القروض المصرفية والسندات

نتيجة لارتفاع الإنفاق الرأسمالي الأولي بالاضافة الى الحياة الطويلة للاصول في مشاريع البنية التحتية فانها تتطلب تمويل بالديون الطويلة الاجل لان التمويل عن

طريق الديون المتداولة قصيرة الأجل يعرض المشروع إلى مخاطر التمديد او إعادة التمويل بالاضافة الى ان الديون الجديدة قد لا تكون متاحة أو قد تكون متوفرة فقط مع معدلات عالية من الفائدة مما يؤدي إلى حالة من الضائقة المالية وتلكأ في المشروع ، ان معظم التمويل بالدين لمشاريع البنية التحتية في البلدان النامية يكون بشكل قروض من البنوك ومع ذلك فان البنوك قد يتم تقييدها في توفير التمويل طويل الأجل بسبب حالة عدم التطابق بين اصولها وخصومها الناتجة عن ودائعها ذات تواريخ الاستحقاق القصيرة نسبيا **(Sinha,2014: 4)** وبالرغم من ان التمويل بالقروض المصرفية يعد المصدر الرئيس للتمويل بالدين في مشاريع البنية التحتية المخصخصة الا ان تقليص المديونية من قبل اغلب البنوك في أعقاب الأزمة المالية مع زيادة الاستثمار في البنية التحتية ادى الى ظهور التمويل بالسندات بشكل متزايد باعتباره مصدر بديل عن التمويل بالقروض وتكمن الميزة الأساسية للتمويل بالسندات عن التمويل المصرفي في انخفاض مخاطر إعادة التمويل كما ان اصدار السندات عادة ما يكون لآجال أطول من القروض المصرفية **(Pwc, 2013:4)** ولهذا المنهج ميزة إضافية وهي توفيرالدعم لانشاء أسواق رأس المال في الدول النامية والتي يمكن استخدامها لجذب كل من المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء ومع ذلك فإن اصدار السندات الخاصة يتطلب قطاع مالي متطور نسبيا وهو ما تفتقر إليه العديد من البلدان النامية في الوقت الحاضر **. (Benoit,1996:10)**

٣. اشكال خصخصة مشاريع البنية التحتية

مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص عادة ما تقع في فئتين اساسيتين **الاولى** التي تكون مملوكة بالكامل ومشغلة من قبل القطاع الخاص ويكون مسؤول فيها عن التصميم والتخطيط والتمويل والبناء والتشغيل وكل المخاطر ذات الصلة ، ويحتفظ القطاع العام فقط بالصلاحيات التنظيمية فيما يتعلق

بسوء استعمال السلطة الاحتكارية والتشريعات العامة ومن اهم امثلتها هي شبكات الاتصالات ، **اما الفئة الثانية** فهي التي تكون مكفولة من قبل الحكومة ولكن على الأقل ممولة جزئيا من قبل القطاع الخاص وتشمل هذه الفئة مجموعة واسعة من الاساليب اهمها اسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والتي قد تتخذ بدورها اشكالا وصيغ متعددة من الشراكة كعقود البناء والتشغيل والنقل ، عقود الايجار ، عقود ادارة عمليات التشغيل والصيانة **(Rothballer,2012:27) عقد الإيجار** هي اتفاقيات تعاقدية بين المؤجر(الدولة) والمستأجر (القطاع الخاص) وفي مجال البنية التحتية تكون التصاميم والبناء والتمويل وملكية المرافق جميعها تكون للدولة وتقوم الدولة بمنح الحق للقطاع الخاص في استخدام هذه المرافق لفترة زمنية معينة مقابل التزام القطاع الخاص بتحمل كافة المخاطر التشغيلية خلال هذه الفترة **(Ross et al., 2002:587) اما في عقود التشغيل والصيانة** فتقوم السلطة العامة بالاستعانة بمصادر خارجية لتشغيل وصيانة المرافق المسؤولة عنها والمملوكة للقطاع العام واتخاذ كافة القرارات الادارية المرتبطة بهذه المرافق العامة وتتمثل هذه المصادر الخارجية بالقطاع الخاص **(Honiara,2006:4-5)** والشكل الاخر من الخصخصة الجزئية يتمثلة **بعقود البوت (**البناء ، التشغيل ، النقل**)** وهي نوع خاص من عقود الامتياز يتحمل بموجبها القطاع الخاص المسؤولية عن تصميم وبناء وتمويل وتشغيل وصيانة المشروع ، وفي معظم الحالات تبقى ملكية المشروع بأكمله للقطاع العام وبعد انقضاء مدة هذه العقود والتي عادة ماتتراوح بين ٢٥- ٤٠ سنة يقوم الطرف الخاص بتحويل ملكية الاصول إلى السلطة العامة **(Menheere & Pollalis,1996 : 8)**

مقارنة مع الملكية العامة التقليدية من قبل الدولة فان هناك عدد من المنافع المحتملة التي يمكن تحقيقها من اشراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية اهما :

(١) إمكانية الوصول إلى التمويل / ان استنزاف الأموال العامة المتاحة لا يلغي ضرورة إنشاء اوإعادة تأهيل البنية التحتية للبلد ، ويتم ذلك باشتراك القطاع الخاص في توفير التمويل الضروري الذي يسمح بانجاز المشاريع والتي لولاه لتأخرت أو لما انشأت على الاطلاق **(Perlman & Pulidindi, 2012 :2)**

(٢) الوقت والكلفة / مشاركة القطاع الخاص يمكن ان تساعد على تسليم المشاريع في اسرع وقت مع اقل تكلفة ممكنة ، فضلا عن تحسين نوعية وكفاءة الخدمات المقدمة من قبله وذلك بادخال مجموعة من الابتكارات التي تساهم في تطوير البنية التحتية الموجودة حاليا ، واخيرا تساهم مشاركة القطاع الخاص في الحفاظ على الموازنات العامة للدول وتجنب حدوث حالة العجز فيها **(Kwak et al.,2009:55)**

وبالرغم من ذلك فان هناك بعض الانتقادات التي توجه لاشتراك القطاع الخاص في توفير مشاريع البنية التحتية ومنها غياب الرسوم المدفوعة من قبل المستخدم في بعض مشاريع البنى التحتية وذلك تبعا لطبيعتها والتي تلتزم فيها الحكومة لوحدها بالتسديد الى القطاع الخاص كالسجون مثلا ، لذا فان الشراكة مع القطاع الخاص في هكذا مشاريع سيكون له آثارا سلبية طويلة الأمد على ميزانية الحكومة بسبب الالتزام المستمر بالدفع إلى الشريك الخاص مقابل الخدمات المتولدة عن أصول البنية التحتية **(Chong & Poole ,2013:68)** كما ان المشغلين من القطاع الخاص قد لا يأخذون العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية وكذلك عوامل الملكية والبيئة والسلامة والجوانب الاجتماعية في الاعتبار عند اتخاذهم للقرارات الاستثمارية ، واخيرا فان تسليم القطاع الخاص للبنية التحتية قد يعني فقدان سيطرة القطاع العام عليها بسبب مرونة القطاع الخاص في ادارة وتنفيذ الخدمات لفترة طويلة من الزمن **(Rothballer,2012:29)**

ثالثا : نماذج من خصخصة البنية التحتية

سوف يتم التطرق في هذه الفقرة الى واحد من اهم الاساليب والنماذج المستخدمة على نطاق واسع في العديد من البلدان وهو اسلوب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP)

اسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) : المنظور التاريخي والاتجاهات الحالية

بسبب الافتقار إلى الموارد المالية وعدم كفاءة الاحتكارات المملوكة للدولة فقد سعت العديد من الحكومات في العقدين الماضيين الى الدخول في شراكات مع القطاع الخاص لانجاز مشاريع البنية التحتية اذ استخدمت مشاريع الشراكة في جميع قطاعات البنية التحتية تقريبا ، وخاصة قطاع الاتصالات الذي جذب ومنذ فترة طويلة أكبر قدر من الاستثمار الخاص وخاصة في البلدان النامية ، في حين ان مشاريع الشراكة كانت نادرة جدا في مشاريع الطرق بسبب ارتفاع احتمالات المخاطرة فيها (**Kingombe , 2011: 8)** وعلى مدى العقود الماضية زاد اقبال القطاع الخاص على تمويل البنية التحتية ، ففي بعض البلدان كفرنسا وإيطاليا والبرتغال ساهم القطاع الخاص في تمويل أكثر من ٧٠٪ من مجموع مشاريع بنيتها التحتية ، كما وان مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية لا تعد ظاهرة حديثة فعلى سبيل المثال كانت خدمات المياه مقدمة من قبل مستثمرين القطاع الخاص في القرن ال١٦ في المملكة المتحدة وفي العصر الحديث ظهرت موجة جديدة من الخصخصة في أواخر ١٩٧٠ وفي وقت مبكر من ١٩٨٠ في قطاع الاتصالات والقطاعات الاخرى في المملكة المتحدة ، ومنذ ذلك الحين فإن بلدان أخرى أبرزها اليابان وأستراليا وكذلك بلدان من أوروبا وأمريكا اللاتينية قد اصبحت خصخصة البنية التحتية لديها منتشرة في جميع القطاعات **(Rothballer,2012:26)** وشهدت الشراكة بين القطاعين العام والخاص تطورا كبير وملحوظ في القرنين التاسع عشر والعشرين كما وانها اصبحت الاسلوب الاكثر انتشارا لدى البلدان المتطورة في السنوات الاخيرة ،

ويعود الدافع وراء هذا التطور الى التحرك العام لتطبيق ضوابط السوق وإشراك القطاع الخاص فضلا عن اتساع الفجوة بين متطلبات الاستثمار والموارد المالية العامة المتاحة اضافة الى محاولة الحكومات في الحد من زيادة الاقتراض العام والاستفادة من الكفاءات المدركة للمؤسسات الخاصة **(Thomson & Goodwin,2005:11)** وذلك لان الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفر مزيدا من الوصول الى رأس المال وتعمل على تحرير الأموال العامة لمشاريع أخرى اكثر ضرورة كالامن والدفاع ، اذ غالبا ما تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسيلة لتمويل المشروعات العامة دون خرق حدود الاقتراض التي فرضتها الحكومة على نفسها من اجل الحفاظ على مستويات معقولة من الديون الاجمالية .

مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعني الشراكة بين القطاعين العام والخاص التوفير والتشغيل والصيانة طويلة الأجل للبنية التحتية من قبل شركات القطاع الخاص ، مع ذلك فان هذا المفهوم يناسب أيضا مجموعة اخرى من الأنشطة ، لذا فقد وضع البنك الاوروبي للاستثمار تعريفا محددا لاسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص اذ يشير اليها بانها الطريقة التي تتم بمبادرة من القطاع العام وتتضمن مشروع واضح المعالم ينطوي على تقاسم المخاطر مع القطاع الخاص ويقوم على علاقة تعاقدية محددة الوقت **(EIB ,2005 :10)** وتعرف ايضا بانها الترتيبات التي يقوم من خلالها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة بأن تقدمها الحكومة ، وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز اوعقود التاجير التشغيلي ، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية **(Akitoby et al.,2007:1)**

وبذلك فانه يمكن القول بان اسلوب الشراكة يمثل ترتيب تعاقدي طويل الاجل بين المبادر من القطاع العام والمتعهد الخاص يمكنهم من العمل بشكل تعاوني نحو

تحقيق أهداف مشتركة ، ويتضمن هذا الترتيب قدر من السلطة والمسؤولية المشتركة والتخصيص المناسب للعوائد والمخاطر .

وبموجب عقد الشراكة يلتزم المتعهد الخاص بتمويل المشروع وتصميم وبناء او تطوير الأصول التي حددها القطاع العام ومن ثم تشغيلها وصيانتها ، فضلا عن تحمل المخاطر المالية والتقنية والتشغيلية في ذلك المشروع واخيرا التزامه بتسليم اصول مشاريع البنية التحتية بحالة عمل جيدة الى القطاع العام مع نهاية مدة العقد **(Thomson & Goodwin,2005:11)** مقابل ذلك يكون للمتعهد الخاص الحق في الحصول على العوائد المالية من المشاريع خلال فترة العقد بشكل مدفوعات مباشرة من المستخدمين او مدفوعات حكومية او مزيج من الاثنين **(World Bank,2009:8)** .

منهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص مقابل منهج تفرد القطاع العام

(١) المخاطر / يجب ان تدفع علاوة للمتعهد الخاص مقابل تحمله لبعض المخاطر المحتملة في المشروع ، ذلك لان القطاع الخاص يكون أفضل في إدارة هذه المخاطر من القطاع العام ، وبذلك فإن علاوة المخاطرة المدفوعة للمتعهد الخاص قد تكون أقل من تكلفة تحمل القطاع العام للمخاطر ذاتها .

(٢) المرونة / عادة ما تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص أقل مرونة من المشاريع العامة التقليدية وبالتالي قد تكون أكثر ملائمة للمشاريع التي لا يتوقع ان تحدث فيها تغييرات متكررة أو كبيرة في مواصفات الأصول أو كيفية استخدامها مثل مشاريع الطرق والجسور .

(٣) الابتكار / الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تجلب الابتكار من خلال ايجاد القطاع الخاص لطرق جديدة من اجل تحقيق المخرجات المستهدفة بدلا من التركيز على مواصفات المدخلات اومواصفات التصميم والتي عادة ما تشكل الاساس في عقود الملكية العامة **(Grimsey & Lewis,2007:173)**

(٤) الموازنة الرأسمالية / تعتمد استثمارات الدولة التقليدية على توافر موازنة رأسمالية مناسبة فاذا كانت الموازنات الرأسمالية مقيدة فانه لا يمكن تنفيذ استثمارات مرغوب فيها من الناحية الاقتصادية ، في حين ان استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تكون أقل اعتمادا على الموازنات الرأسمالية لانها لاترتبط بمخصصات الموازنة العامة للدولة **(Thomson & Goodwin,2005:12)**

ويمكن توضيح اختلاف منهج الشراكة بين القطاعين عن منهج تفرد القطاع العام من خلال الشكل (٤)

PPP **Non - PPP**

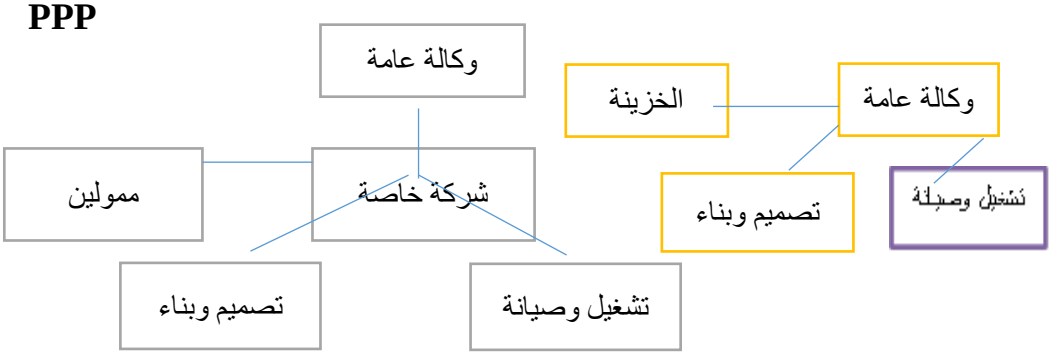

Source : Katz, *Dieter(2006), Financing Infrastructure Projects: Public Private Partnerships (PPPs) , Policy Perspectives Paper.*

ويتميز اسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص بان قرارات الاستثمار المتخذة بموجبه تكون ذات نظرة استراتيجية طويلة الامد بدلا من الاهتمام بالمدى القصير ، وان المخاطر يتم نقلها وفقا لهذه العقود الى الطرف الافضل والأقدر على إدارتها بأقل تكلفة وبالتالي تحقيق قيمة أفضل فضلا عن النقل المتبادل للمهارات والمعرفة و الخبرة بين القطاعين العام والقطاع الخاص والتي يمكن أن تخلق مزيدا من الابتكار والكفاءة ، واخيرا فان القطاع الخاص غالبا ما يجلب معه قدرة اكبر على البناء والعمالة واتاحة الموارد اكثر من تلك التي يتيحها القطاع العام المقيد بمخصصات الموازنة العامة للدولة **(Tan& Allen,2012: 6)**

وبالرغم من ذلك قد لايكون منهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص مناسبا في كل الحالات وذلك لاسباب عديدة منها :

* **تكلفة التمويل** واحدة من العوائق المستمرة امام اشراك القطاع الخاص هي أن تكاليف التمويل للقطاع الخاص تكون أعلى من تكلفة الديون الحكومية ، وبذلك فان الشراكة بين القطاعين العام والخاص تكون ذات كلف تمويل اكبر من كلف التمويل في الملكية العامة التقليدية **(Grimsey & Lewis,2007:179)** ذلك لان الحكومات غالبا ما تقترض بتكلفة أقل من اقتراض القطاع الخاص وبذلك فإن تكلفة التمويل الاضافية الناجمة عن اقتراض القطاع الخاص تحتاج إلى ان يقابلها توفير في جوانب أخرى من المشروع .

* **تخصيص المخاطر** تخصيص المخاطر للقطاع الخاص يكون مهم جدا في حالة إذا كان القطاع الخاص هو الطرف الاقدرعلى إدارتها ، ولكنه لم يحقق نتائج ايجابية في بعض الحالات التي خصصت فيها مخاطر غيرملائمة للقطاع الخاص من اجل ادارتها ما أدى إلى ارتفاع في الأسعار وانخفاض في الكفاءة الادارية **(Treasury,2011:21)**

* **مشاكل مع عملية العطاءات** فشلت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التغلب على بعض المشاكل في عملية تقديم العطاءات وخاصة الانتقادات الموجهة لقطاع البنية التحتية للنقل وذلك لان منهجية الشركات الخاصة في قطاع النقل كانت لاتعطي اهمية كبيرة للتكاليف التي سوف تشارك في تقديم هذه المشاريع أوانها قد بالغت في تقدير الطلب على المنتج او الخدمة النهائية مما ادى الى توقع ايرادات كبيرة من هذه المشاريع وهو الشي الذي لم يتحقق ، وقد ادى ذلك الى تحمل الحكومة لتكاليف باهظة كالتكاليف المباشرة لإنهاء العقد وتكاليف اعادة عطاءات المشروع وتقييم العطاءات الجديدة المقدمة بالاضافة الى تكاليف العائدات المتنازل عنها من قبل الطرف المقصر **(Baeza &Vassallo,2008:9)**

* **تكاليف المعاملات** هناك ثلاث انواع لتكاليف المعاملات هي (١) تكاليف البحث والمعلومات : تلك التكاليف المرتبطة بايجاد شركات من القطاع الخاص قادرة على توفير أو تشغيل البنية التحتية المطلوبة وتشمل أيضا تكاليف تقديم العطاءات لتلك الشركات (٢) تكاليف المفاوضات : هذه التكاليف متعلقة بالموافقة على شروط وأحكام عقد الشراكة بما في ذلك هيكل المدفوعات ونقل المخاطر وتفاصيل اخرى عن مواصفات المشروع (٣) تكاليف الرصد : عند توقيع عقد الشراكة ومع بدء القطاع الخاص بعملية البناء أو التشغيل يحتاج القطاع العام الى ضمان أن الشركات الخاصة ستفي بوعودها وذلك من خلال القيام بعمليات الرصد والمتابعة .

وقد تستغرق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص سنوات طويلة قد يتعرض فيها المتعهد من القطاع الخاص لحالة العسر المالي خلال سير المشروع ما يمكن أن يسبب مشاكل سياسية للكيان العام واخيرا فان الطبيعة الطويلة الأجل لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعني بأن الديون سيتم تكبدها لفترة طويلة قبل أن تظهر فوائد تلك المشاريع **(Kwak et al., 2009:55)**

وعلى الرغم من الشعبية الكبيرة لعقود الشراكة وفعاليتها مقارنة مع الاساليب التقليدية الاخرى فقد كانت هناك بعض الاخفاقات الكبيرة التي تعرضت لها هذه الشراكة **ومن ابرز الأمثلة الحديثة عن تلك الاخفاقات** هي فشل شبكة المترو التي كانت مسؤولة عن صيانة وتجديد وترقية تسعة خطوط على مترو انفاق لندن وايضا التكاليف الكبيرة التي تجاوزت حدودها لمشروع الترام في تركيا بالاضافة الى الصعوبات المالية والقانونية الكبيرة التي واجهت مشروع نفق كليم جونز في استراليا **(Hope & Meaney, 2012:20** واخيرا فان هناك مجموعة من العوائق التي تقف امام اشتراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية تتمثل بعدم وجود التزام واضح من قبل الحكومات ، الافتقار الى المشاريع المهيكلة بالشكل المناسب ، المخاطر السيادية والسياسية ، الشروط المصرفية غير المؤاتية وعمليات طرح العطاءات

غير متناسقة ومعقدة ومكلفة فضلا عن وجود مجموعة من الضغوط التنظيمية والصناعية التي تحد من اشتراك القطاع الخاص **(Brogden,2014:3)**

المبحث الثالث / التوصيات والمقترحات

يقدم البحث مجموعة من التوصيات المتعلقة باستراتيجيات تمويل مشاريع البنى التحتية واهم السبل التي يجب توفيرها من اجل النهوض بهذا المجال وهي كالاتي :

١. على الحكومات التوجه نحو تبني استراتيجيات مختلفة لتغطية العجز الحاصل في ميزانياتها كالزيادة في فرض الضرائب وجمع الأموال من الأسواق المحلية والأجنبية من خلال عمليات التصدير للمنتجات المحلية والنظر في مصادر جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية دون المساس باموال الموازنة العامة وذلك بالنظر الى اهم مصادر تمويل تلك المشاريع في البلدان المتطورة .

٢. تفعيل النظام الضريبي من قبل الدولة ، نظراً لما هو عليه الان والذي تكاد تكون معه الضرائب معدومة .

٣. المحافظة على انضباط السياسات المالية العامة والالتزام بكل من الحدود الموضوعة للضرائب والاقتراض العام والتي تمثل مصادر الاموال الاساسية لتمويل الاستثمارات العامة .

٤. يتوجب على الدولة الامتناع عن تشييد المشاريع الكمالية في حالة عجز ايراداتها الذاتية ، أما مشاريعها الاساسية ذات الاولوية فيفضل اللجوء الى مبدأ الخصخصة في تمويلها .

٥. تطوير القطاع الصناعي للبلد من خلال تقديم منتجات تضاهي المنتجات المستوردة من اجل المحافظة على العملة الاجنبية من التدفق الى الخارج ودعم الموازنة العامة للدولة بمصادر جديدة للايرادات دون الاعتماد بشكل كامل على الصادرات النفطية كمصدر وحيد للايراد .

٦. جذب شركات القطاع الخاص للمشاركة في تمويل البنى التحتية للبلد من خلال توفير بعض الفرص والمزايا الاستثمارية لهم ، وفيما يتعلق بالبلدان النامية كحالة العراق مثلا والتي تفتقر الى الخبرة في مجال خصخصة البنى التحتية ، فانه يتوجب عليها اولا تهيئة البيئة القانونية التي تتسم بالمرونة ، وتفعيل دور اسواقها المالية من اجل تسهيل مرور الأموال من الشركات الى المشاريع ، اذ يتم ذلك من خلال ازالة العوائق التي تقف امام تطور السوق المالي المحلي سواء تعلق الامر بالعوائق الاقتصادية كالعمل على زيادة الشركات المدرجة وتحسين المناخ الاستثماري و ازالة العوائق التي تتعلق بالسوق المالية ذاتها بالعمل عل زيادة المعروض من الأدوات المالية المتداولة فيه وتنويعها والعمل على تطوير انظمة السوق دون اهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية لما لها من دور مهم في عملية تنشيط الاقتصاد المحلي للبلد .

(7) لا بد من تقليل نسب الفشل في مشاريع البنى التحتية وما ينتج عنه من إهدار للموارد المالية الحكومية وهو ما يحاول ان يتطرق اليه موضوع البحث من خلال دراسته للجوانب المتعلقة بالكيفية التي تمول بها هكذا مشاريع والمصادر المحتملة في تمويلها ، فضلا عن دراسة المخاطر المصاحبة لهذه المشاريع قبل البدء بتنفيذها ، ما يسمح بالتحديد المبكر لإمكانية نجاح المشروع من عدمه وتحديد القدرة على مواجهة مختلف المخاطر ذات الصلة وحالات عدم التاكد المستقبلية في البلاد.

(٨) تحديد اساليب التمويل الملائمة لمشاريع البنية التحتية مع تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في كل اسلوب والبحث عن الاسلوب الانسب للتمويل وفقا لظروف البلد والامكانات المتاحة .

المصادر

1- Akitoby, Bernardin & Hemming, Richard & Schwartz, Gerd (2007), **Public Investment and Public-Private Partnerships,** International monetary fund , Washington .

2- Batt, William (1999), **The Merits of Site Value Taxation,** Central Research Group, Inc .

3- Baeza, María & Vassallo , José (2008),**"Traffic Uncertainty in Toll Motorway Concessions in Spain: An analysis of the Ramp-up Period",** Working Paper, Madrid

4- Benoit, Philippe (1996), **Project Finance at the World Bank: an overview of policies and instruments**, World Bank technical paper : Documents & Reports , Vol.1 ,Washington .

5- Brogden , John (2014), **Superannuation investment in infrastructure**, Ernst and Young .

6- Casey, Ploeg (2011) , **Smart" Debt vs. "Stupid" Debt ,** Senior Policy Analyst, Canada West Foundation .

7- Cohen, Remy & Percoco, Marco **(2004) , The Fiscal Implications of Infrastructure Development ,**WORKING PAPER , Inter-American Development 1٥- Chan, Chris & Forwood, Danny & Roper, Heather& Sayers, Chris(2009), **Public Infrastructure Financing: An International Perspective** , Productivity Commission Staff Working Paper, Melbourne .

9- Chong, Sophia & Poole, Emily (2013), **Financing Infrastructure: A Spectrum of Country Approaches** Bank , Washington .

10- Dewar, John (2011**), INTERNATIONAL PROJECT FINANCE : Law and Practice**, First published, Oxford University , New York .

11- Elmendorf , Douglas & Mankiw, Gregory(1998), **Government Debt,** Harvard University .

12- Ehlers ,Torsten (2014) **, Understanding the challenges for infrastructure finance**, BIS Working Papers , Bank for International Settlements .

13- Estache, Antonio & de Rus, Gines(2000**), Privatization and Regulation of Transport Infrastructure ,** The World Bank, The International Bank for Reconstruction, Washington .

14- Grimsey , Darrin & Lewis, Mervyn (2002),**Evaluating the risks of public private Partnerships for infrastructure Project,** International journal of Project Management , vol . 20

15- Gifford, James (2011), **Responsible investment in infrastructure A compendium of case studies ,** principle of Responsible investment .

16- Honiara, Solomon (2006), ***PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIPS AND BUILD, OPERATE AND TRANSFER (BOT) AND SUCHLIKE SCHEMES,*** FORUM ECONOMIC MINISTERS MEETING .

17- Inderst, Georg (2010), **Infrastructure as an asset class,** European Investment Bank, Volume15, N.1 .

18- Inderst , Georg(2013), **Private Infrastructure Finance and Investment in Eur ope,** EIB Working Papers, European Investment Bank .

19- Jamison ,Mark (2005)**, PRICE CAP AND REVENUE CAP REGULATION ,** Public Utility Research Center University of Florida .

20- Kingombe, Christian(2011)**, Mapping the new infrastructure financing landscape** , Background Note , Overseas Development Institute Research Officer

21- Kwak,Young & Chih, Ying & Ibbs, William (2009), **Towards a Comprehensive Understanding of Public Private Partnerships for Infrastructure Development,** CALIFORNIA MANAGEMENT REVIEW VOL. 51, NO. 2

22- King ,Stephen(1998), **Principles of price cap regulation** ,Department of Economics, The University of Melbourne .

23- Levy, Andrew (2010), **Innovations in Local Infrastructure Finance,** Champaign County Regional Planning Commission ,Washington Street Urbana .

24- Moller, Sara(2008), **Project Finance and Political Risk- An empirical study of the relationship between project finance and political risk**, Arhus School of Business .

25- MARKARD, Jochen (2009), **Characteristics of Infrastructure Sectors and Implications for Innovation Processes,** Innovation Research in Utility Sectors, Switzerland .

26- Menheere , Sebastiaan & Spiro, Pollalis (1996), **Case Studies on Build Operate Transfer,** Penelope Hill, Printing office Rooij & Van der Veld .

27- Perlman, Mark & Pulidindi, Julia (2012), **Public-Private Partnerships for Transportation Projects**, National League of Cities Municipal Action Guide, Washington.

28- Poole, Emily & Toohey, Carl & Harris, Peter (2014), **Public Infrastructure: A Framework for Decision-making** , Productivity Commission and Reserve Bank of Australia .

29- Price water house Coopers Inc. , (2013) **, Capital Markets: The Rise of Non-Bank Infrastructure Project Finance ,** Talking Points .

30- Rothballer, Christoph (2012), **Infrastructure Investment Characteristics: Risk Regulation and Inflation Hedging**, München .

31- Reungsri, Thanapat (2010), **THE IMPACT OF PUBLIC INFRASTRUCTURE INVESTMENT ON ECONOMIC GROWTH IN**

THAILAND, School of Economics and Finance Faculty of Business and Law Victoria University .

32- Ross, Stephen & Westerfield, Randolph & Jaffe, Jeffrey(2003), **Corporate Fiance,** Sixth Edition, *McGraw-Hill Irwin*, Volume 1 .

33- Sinha, Sidharth (2014), **Long Term Financing of Infrastructure,** INDIAN INSTITUTE OF MANAGEMENT , AHMEDABAD , INDIA .

34- Sharma, Rajiv (2013), **The Potential of Private Institutional Investors for the Financing of Transport Infrastructure,** Discussion Paper, International Transport Forum, Paris .

35- Treasury Committee House of Commons (2011), **Private Finance Initiative,** Seventeenth Report, *Volume 1 , London* .

36 - Tan , Virginia & Overy, Allen(2012**), PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIP (PPP)** , Advocates for International Development .

37- Thomson, Campbell & Goodwin, Judith(2005), **Evaluation of PPP projects Financed by the EIB**, Synthesis Report , European Investment Bank .

38- World Bank (2009), **Attracting Investors to African Public-Private Partnerships A Project Preparation Guide** , Washington , London .

39 – Xin , Dong (2009), **Financing Urban Infrastructure: A Case Study Of XI'AN China** , A THESIS SUBMITTED FOR THE DEGREE OF MASTER OF SCIENCE, UNIVERSITY OF SIN GAPORE .

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمـــي الدولـــي

السنوي (الثانـــي)

القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر

وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق النهوض الاقتصادي

بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

التوصيات

التوصيات

١- العمل على إطلاق برنامج إصلاح المصارف الحكومية وإعادة هيكليتها بأعتماد مبدأ تحويلها الى قطاع مختلف بمشاركة القطاع الخاص وتحسين البنى التحتية وتدريب العاملين وتبني مبدأ الشفافية فضلاً عن إدخال التقنيات الحديثة للتقليل من العمل الروتيني وتحسين التنافسية .

٢- وضع الخطط والسياسات الموجهة لأستيعاب التكنولوجيا المالية وإستخدامها بشكل يدعم دراسة المصارف في تحسين أدائها وتطوير خدماتها .

٣- المشاركة الفاعلة من قبل القطاع المصرفي العراقي ووزارة المالية والبنك المركزي في تمويل مشاريع الطاقة النظيفة ومواجهة التغير المناخي والتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإغاثي UNDP فرع العراق في موضوع الأقتصاد الأخضر وإستثمار التمويل المتاح من صندوق المناخ الأخضر GCF لتطوير سوق الكربون وعوائده .

٤- مساهمة المصارف في في تمويل المشاريع بدعم وتحفيز من قبل البنك المركزي وتعزيز مبادراته الأفتراضية في هذا المجال لتنويع الأقتصاد بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

٥- تطوير النظام المحاسبي الموحد للمصارف بما يلبي متطلبات المعايير الدولية وقيام البنك المركزي بأعداد الدورات التدريبية الخاصة بالمعيار المحاسبي الدولي IFRSG وبازل IV ومعالجة كافة المعوقات التي تواجه تطبيقها .

٦- تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وإعتبارها الأساس لمباديء حماية الزبون المالي الأمر الذي يساعد في تعزيز ثقة الأفراد بالقطاع المالي

والمصرفي مما يساهم في توسيع قاعدة العملاء وبالتالي زيادة الأئتمان ومن تحقيق التنمية المستدامة .

٧- التوسع في تقديم الخدمات وتعزيز الشمول المالي وتحفيز المواطنين على التعامل مع المصارف لتقليل الاكتناز وتوفير فرص التمويل والأستثمار بما يلبي متطلبات التنمية والرخاء الإجتماعي .

٨- تأسيس شركة مساهمة خاصة لضمان القروض المصرفية وإعادة النظر بهيكل الفوائد المصرفية بما يقلل االفوارق بين الفوائد الدائنة والمدينة .

٩- وضع استراتيجية وطنية للأقراض المصرفي بما يعزز فرص مشاركة القطاع المصرفي في تمويل التنمية المستدامة في العراق .

١٠- تدعيم رؤؤس اموال المصارف الحكومية بما يتناسب مع حجم نشاطاتها ووضع معالجات واقعية للحد من ظاهرة القروض المتعثرة ومعالجة أسبابها .

١١- تعزيز فرص التنافسية بين المصارف الحكومية والخاصة فيما يتعلق بالتعاملات الحكومية .

١٢- تطوير الموارد البشرية المتخصصة في القطاع المصرفي العراقي الحكومي والخاص وإصدار البنك المركزي العراقي بالتعاون مع رابطة المصارف التوجيهات الخاصة لتحديد مستوى وتخصص الملاكات المصرفية .

١٣- زيادة مستويات التعاون بين المصارف العراقية والجامعات العراقية والمصارف العربية والدولية وللإفادة من الخبرات والدراسات المتخصصة والتجارب العالمية في كافة المجالات

اللجنـة العـلمية

Accounting & Financial Sciences Journal

Ministry of Finance

Accounting & Financial Training Center

A specialized scientific journal issued by

Accounting & Financial Training Center

concerned with

financial management, banking, insurance, accounting and financial legislation

Certified journal for scientific promotions purposes

Scientific Advisor : Prof. Dr. Mohammad Ali Al-Amiry

Editor in Chief : Prof. Dr. Haider Nima'a Al-Furaiji

Editorial Manager : Dr. Ahmed Jawad Al-Dahlaki

The Second Annual international Scientific Conference

The Banking Sector – Challenges of Reform and Development towards a Green Iraq

Under the Slogan

Reforming the Banking Sector is our Way to Achieve

Economic Advancement

Accounting and Financial Sciences Journal

Editorial Board

1- **Prof. Dr. Falah Hasan Thwaini / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
2- **Prof. Dr. Falah Hasan Aday / Sharjah Finance Department / United Arab Emarit.**
3- **Prof. Dr. Ahmed Hajoub / Moroccan Export Insurance Company / Morocco.**
4- **Prof. Dr. Salih Khalil Aloqda / Applied Science Private University / Jordan.**
5- **Prof. Dr. Assad Ghani Jihad Abid/ Director General of Administrative and Financial Department / Ministry of Higher Education & Scientific Research.**
6- **Associated Prof. Dr Mohammed Ahmed Abdulbaqi El-Khouli/ College of Management Sciences / Sadat Academy for Management Sciences/ Egypt.**
7- **Assist. Prof. Dr. Abdluridha Lateef Jassim / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
8- **Assist. Prof. Dr. Samir Abdul Sahib Yarra./ Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
9- **Assist. Prof. Dr. Abdul kadhim Muhisn Queen / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.**
10- **Assist. Prof. Saeed Abbas Mohammad Ali Merza/ Vice Chaimam of Iraqi Insurance Company Board Directors / Retired.**
11- **Assist.Prof. Hilal Muslim Hashim Al-Taan./ lecturer in Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics / Retired.**

Accounting and Financial Sciences Journal

Language & Correction Board

1- **Assist. Prof. Dr. Samir Abbas Kadhim Karam / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.**
2- **Lecturer Dr. Ali Assad Musa / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.**
3- **Ekhlas Abdulzahra Ali / English language/ Accounting & Financial Training Center.**
4- **Noora Faiz Jasim / English language/ Accounting & Financial Training Center.**

Design
Programmer / Hassan Falih Abdulrihman

The opinions in this journal are express the author point of views and not necessarily reflect the Accounting and Financial Training Center the opinions.

The journal is committed to preserving the intellectual property rights of the authors.

Deposit No. in National Library and Archive : 2442

ISSN : 2709-2852

Correspondence
E-Mail : afsj@mof.gov.iq
Mobil : + 964 7901409233
Iraq – Baghdad – Hay Al-Mustansirya -District 504 , Avenue 1, Building No. 1

Web (MOF) site: http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx
Web (AFTC) Site :
https://www.ftc.mof.gov.iq/local/staticpage/view.php?page=mag
Web (Iraqi Academic Scientific Journal):
https://www.iasj.net/iasj/journal/363